


رفع الحجاب عن مخبّآت معاني

# كشف النقاب

## عن مخدّرات مُلحة الإعراب


للعلامة النحوي البليغ الفقيه

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

رحمه الله تعالى

( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين


الجزء الأول





دار المنهاج    دار طوق النجاة

رفع الحجاب عن مخبآت معاني

# كشف النقاب

عن مخدرات ملحة الإعراب




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com



## رفع الحجاب عن مخبآت معاني

# كشف النقاب

## عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه
جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
رحمه الله تعالى
( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمع وتأليف
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين









الطّبْعَة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م








جدة - هاتف رئيسي ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإدارة ٦٣١١٧١٠ - المكتبة ٦٣٢٢٤٧١






لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

# الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

| | | |
|---|---|---|
| دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة<br>هاتف 6322471 - فاكس 6320392 | مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة<br>هاتف 6570628 - 6510421 | مكتبة الشنقيطي - جدة<br>هاتف 6893638 |
| مكتبة المأمون - جدة<br>هاتف 6446614 | مكتبة الأسدي - مكة المكرمة<br>هاتف 5570506 | مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة<br>هاتف 5473838 - فاكس 5473939 |
| دار البدوي - المدينة المنورة<br>هاتف 0503000240 | مكتبة الزمان - المدينة المنورة<br>هاتف 8366666 - فاكس 8383226 | مكتبة المزيني - الطائف<br>هاتف 7365852 |
| مكتبة جرير - الرياض<br>وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها<br>هاتف 2741578 - فاكس 2741750 | مكتبة العبيكان - الرياض<br>وجميع فروعها داخل المملكة<br>هاتف 2741578 - فاكس 2741750 | مكتبة الرشد - الرياض<br>هاتف 4593451 - 4583712<br>فاكس 4573381 |
| دار التدمرية - الرياض<br>هاتف 4924706 - فاكس 4937130 | دار أطلس - الرياض<br>هاتف 4266104 | مكتبة المتنبي - الدمام<br>هاتف 8413000 - فاكس 8432794 |




# الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

| | | |
|---|---|---|
| الإمارات العربية المتحدة<br>مكتبة الإمام البخاري - دبي<br>هاتف 2977766 - فاكس 2975556<br>دار الفقيه - أبو ظبي<br>هاتف 6678920 - فاكس 6678921 | دولة الكويت<br>مكتبة دار البيان - حَوَلي<br>هاتف 2616495 - فاكس 2616490<br>دار الضياء للنشر والتوزيع - حَوَلي<br>هاتف 2658180 - فاكس 2658180 | الجمهورية اليمنية<br>مكتبة تريم الحديثة - حضرموت<br>هاتف 417130 - فاكس 418130<br>دار القدس - صنعاء<br>هاتف 00967777711881 |
| جمهورية مصر العربية<br>دار السلام - القاهرة<br>هاتف 2741578 - 2704280<br>مكتبة نزار مصطفى الباز - القاهرة<br>هاتف 25060822 - جوال 0122107253 | الجمهورية العربية السورية<br>دار السنابل - دمشق<br>هاتف 2242753 - فاكس 2237960<br>مكتبة المنهاج القويم - دمشق<br>هاتف 2235402 - فاكس 2235402 | الجمهورية اللبنانية<br>الدار العربية للعلوم - بيروت<br>هاتف 785107 - فاكس 786230<br>مكتبة التمام - بيروت<br>هاتف 707039 - جوال 03662783 |
| دولة قطر<br>مكتبة الأقصى - الدوحة<br>هاتف 4437409 - 4316895<br>فاكس 2291135 | مملكة البحرين<br>مكتبة الفاروق - المنامة<br>هاتف 17272204 - 17273464<br>فاكس 17256936 | المملكة الأردنية الهاشمية<br>دار محمد دنديس - عمّان<br>هاتف 4653390<br>فاكس 4653380 |
| المملكة المغربية<br>مكتبة التراث العربي - الدار البيضاء<br>هاتف 022306240 - فاكس 022447666 | الجمهورية التونسية<br>الدار المتوسطية للنشر - تونس<br>هاتف 70698880 - فاكس 70698633 | جمهورية أندونيسيا<br>دار العلوم الإسلامية - سوروبايا<br>هاتف 006231 3974094 |

| | |
|---|---|
| الجمهورية التركية<br>مكتبة الإرشاد - إستانبول<br>هاتف 02126381633<br>فاكس 02126381700 | جمهورية داغستان<br>مكتبة دار الرسالة - محج قلعة<br>هاتف 0079285708188<br>هاتف 0079882010009 |




بِقَدْرِ الكَدِّ تُكتسبُ المعالي ... ومن طلب العُلا سهر الليالي
ومَنْ رام العُلا من غير كد ... أضاع العُمْرَ في طلب المُحالِ
تَرومُ العِزَّ ثم تنام ليلاً ... يغُوص البَحْرَ مَنْ طلَبَ اللآلي

شعر آخر

النحوُ خِتانُ الألسن ... من لم يعرفه كَمَنْ لَمْ يُخْتَن
فاصرف فيه نفائسَ الزمن ... تَكُن فائقاً في كُلِّ الفَنَنْ
الصرفُ حياةُ الفتى ... إذا أخذه وأتى
من لم يَعْرِفِ الصرفَ ... فحقُّه أن يَسْكُتا

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

# مقدمة

نحمدك يا من نَحَوْنا نَحْوَنا نَحْوَه ، ويا من ليس لنا معبودٌ نَحْوَه ، ويا من لا ضدَّ ولا نِدَّ ولا نَحْوَ لـه ، ونشكرك علىٰ أصول آلائك المرفوعة ، وعلىٰ دقائقها المخفوضة ، شكراً يوافي حقوق ما مضىٰ منها ، ويكافىء ما سيُزاد منها ، ويبعدنا عن مساوىء الأفعال الناقصة ، ويُسعدنا بمحاسن الأعمال الصالحة التامة .

وأشهد أن لا إلـه إلا الله الواحد الفرد الصمد ، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد ، شهادةً تُبعدنا عن مخفوضات الغوَاية ، وترفعنا إلىٰ منصوبات الهِداية ، وتوصلنا إلىٰ معالي مرفوعات السعادة ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله ، المرسل إلىٰ كافة العرب والعجم ، صاحب الجاه الأعظم ، والفخر الأتم ، رافع من تبعه إلىٰ معالي الهدىٰ ، وخافض من خالفه إلىٰ أسافل الردىٰ ، مُظْهِرُ منار الهدىٰ ، ومُزيح مسالك الردىٰ ، مصدر علوم الشريعة مشتقاتها وجوامدها ، ناصب أدلتها رافع أئمتها، صارم أعدائها بعوامل الجزم والبين ، وساقي أوليائها عين اليقين ويقين العين .

اللهم ؛ صل وسلم علىٰ من جعلْتَه مصدر الشريعة ، ومأخذ السنة والطريقة ، وسائق الأمة إلىٰ ميدان رب العزة ، سيدنا محمد الخُلُق وأحمد الخَلْق لخالق الخلق ، وعلىٰ آله الطاهرين الطيبين ، وأصحابه الهداة المهديين ، لا سيما الخلفاء الراشدين .

**أما بعد :**

فيقول خُويدم العلم والطلبة فيما مضىٰ من شبابه وكهولته في بلاد الحبشة فترة تقارب نحو سبع وعشرين سنة ، وفي كبره وأواخر عمره في مكة المكرمة الآن زهاء ( ٣٢ ) اثنتين وثلاثين سنة راجياً من الله سبحانه ذي الجلال والإكرام قَبولَ خدمته في الماضي والحال والاستقبال خالصة مُخْلَصة لوجهه الكريم من شوائب المُحبطات ، من الرياء والسمعة والمحمدة والشهرة ، إنه سميع الأصوات ، قريب مجيب الدعوات ، سَمِيُّ محمدِ الأمين بن عبد الله بن يوسف الهرري الشافعي ـ عامله الله بلطفه الخفي وبره

الحفي ـ : إن شرح العلاَّمة اللوذعي واللبيب الألمعي ، عبد الله بن أحمد بن علي ، الشهير بـ( الفاكهي ) علىٰ « منظومة » العالم الفاضل القاسم بن علي بن محمد الحريري ، المسمىٰ بـ« كشف النقاب علىٰ ملحة الإعراب » من أجلِّ ما كتب عليها قدراً ، وأشهرها في الخافقين ذكراً ؛ لسهولته على الطالب ، وقرب مأخذه للراغب ، ولإخلاص مؤلفه عم نفعه ، وحَسُن عند الكل وَقْعُه ، وطالما قصدتُ بعدما وصلْتَ إلى الحجاز بعصمة الله من فتنة الزمان أن أضع عليه حاشية تجمع منه شواردَه ، وتُمكن من اقتناص أوابده رائدَه ، وتُتم منه مع المتن المفاد ، وتبين منهما للطالب المراد ؛ فَيُمَانعني عجز القصور ، عن ارتقاءِ تلك القصور ، ومعانقة هاتيك الحور ، وقد كنت وضعت عليه في بلاد الحبشة « حاشية » ، اشتملت على التدقيقات ، وتقريرات حوت على التحقيقات ، فغُصبت مني مع سائر مؤلفاتي المتفننة وكتبي المتعددة ، بأيدي الشيوعيين زمن حرب الصوماليين مع الأثيوبيين في أواخر القرن الرابع عشر ، ومع ذلك أذكر قول من قال وأحسن في المقال : إنَّ أعراض المؤلفين أغراضٌ لسهام ألسنة الحساد ، وحقائب تصانيفهم مرمية عندهم بالكساد ، لا سيما في زمان بُدِّل نعيمهُ بؤوساً ، وعُدّ جيِّدُه منحوساً ، قد ملأ الحسد من أهله جميعَ الجسد ، وقادهم بحبل من مسد ؛ فكأنما عناهم من قال : [من الكامل]

حسدوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سَعْيه ... فالكل أعداء له وخُصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لدميم

ومن قال أيضاً : [من البسيط]

إن يسمعوا سبة طاروا بها فرحاً ... مني وما يسمعوا من صالح دفنوا

صم إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به ... وإن ذُكرتُ بسوء عندهم أَذَنُوا

ومن قال أيضاً : [من البسيط]

إن يعلموا الخير أخفوه وإن علموا ... شراً أذاعوا وإن لم يعلموا كذبوا

فهم يجادلون في الحق بعدما تبين ، وترىٰ نفوسُهم الموتَ من قبوله أهون ، فالعاقل بينهم مذموم ومهجور ، والمعجب برأيه معزوز ومنصور ، إلا أني أقول : عدم المبالاة بذلك أحرىٰ ، والتأليف ربما ٱنتفع به فأجرىٰ لصاحبه أجراً ، وأتعلَّلُ بقول بعضهم : هب أن كلاً بذل في مطاوعة الهوىٰ مقدورَه ، وٱلْتهب حسداً ليطفىء نور

البدر ، ويأبى الله إلا أن يتم نوره ، هل هي إلا منحة أهداها الحاسد من حيث لا يشْعُرُ، وفعلة ظن أنها تطَوِيْ جميلَ الذكر ؛ فإذا هي له تنَشْرُ ؟! كما قال القائل : [من الكامل]

وإذا أراد الله نشـــــــر فضيلـــــــة ... طُـويـت أتـاح لهـا لسـان حسـود

وما زال هـٰذا الخاطر يَقوىٰ ويتردد ، وينطلق تارة ويتقيد ، حتىٰ أذن الله بإنجاز التوفيق ، ومَنَّ من فضله بالتسديد إلىٰ سواء الطريق ؛ فنلت بفضله ما كنت ترجيت ، وأتىٰ جمعه فوق ما تصديت ، فجاءت بعون الله حاشية فائقة على الحاشية السابقة ، بجواهر قلدت وسنادس أُلبست ، وكانت جابرة لخاطري ، وعوضاً عما فاتني ، وما أحسن قولَ من قال : [من الوافر]

بـــــلاد الله واسعــــــة فضـــــاء ... ورزق الله فـــي الـــدنيـــا فسيـــح

فقـــل للقـــاعـــديـــن علـــىٰ هـــوان ... إذا ضـاقـت بكـم الأرض فسيحـوا

وإني أعيذها بالله الحفيظ ، من كلِّ حاسدٍ فظٍّ غليظٍ ، وما أحسن قولَ من قال :

[من البسيط]

لا تكشفَنْ من مساوي الناس ما ستَرُوا ... فيهتـك الله سِتـراً عـن مسـاويكـا

واذكـر محـاسـنَ مَـا فِيهـم إذا ذُكـروا ... ولا تعـب أحـداً منهـم بمـا فيكـا

وقال المتنبي : [من الكامل]

الظلـمُ مـن شيـم النفـوس فـإن تجـد ... ذا عفـــــة فلعلـــــه لا يَظْلِـــــم

ومع ذلك فلست أبرئها من كل عيب ، ولا أصفها بضبط يرفع القلم عن إصلاح ما وقع فيها من لَبْسٍ أو رَيْب ، كيف وإن الخطأ والنسيان كالصفة الذاتية للإنسان ؟! لا سيما حليف البَلَه والتَّوان في طاعة ربه المنان ، ولكن ما قل سقطه وحسُن نمطه . . كان حقيقاً عند ذوي الإنصاف بالقبول وإقالةِ العثرات ، وعدمِ الإصغاء لقول غبي جهول ، لا همَّ له إلا إذاعة الهفوات .

وبالله أعتضد ، ومن فيض إفضاله أستمد ، في تيسير ماله أقصد ، وأسأل الله الرحمـٰن الرحيم ، أن يجعلها خالصة مخلصة لوجهه الكريم ، ووصلة للفوز عنده بجنات النعيم ، وأن ينفع بها كل من تلقاها بالقَبول ، ويُبلّغنا وقارئها من الخير أجلّ المأمول ، إنَّهُ أكرمُ مسؤول على الدوام ، وأحق من يرتجىٰ منه حسن الابتداء والاختتام .

اللهم ؛ صل وسلم أفضل الصلاة وأزكى السلام ، علىٰ سيدنا ومولانا محمد من أرسلته رحمة للأنام ، وعلىٰ آله وأصحابه وأزواجه وذرياته وأهل بيته السادة الكرام صلاة تُحلّ بها العقد ، وتفك به الكرب ، وتُرْغم بها العدو والحُسّد ، صلاة أرقىٰ بها مراقي الإخلاص ، وأنال بها غاية الاختصاص ، صلاتك التي صليت عليه دائمة بدوامك ، باقية ببقائك ، عدد ما أحاط به علمك ، وجرىٰ به قلمك .

## فائدة

هٰذه الصلاة ذكري ليلاً ونهاراً حين حكم عليَّ الشيوعيون بالقتل لما كذبت دينهم وخرجت من بين أيديهم ، وجلست في الغابة خمسة عشر يوماً ، لقنني النبي صلى الله عليه وسلم هٰذه الصلاة في المنام حين كربت ، وأنشدت قصيدة في أسماء الله الحسنىٰ ، وتوسلت بها إليه ؛ فلله الشكر والحمد علىٰ نجاتي من أعدائي وأعداء الله ، وذلك في أواخر القرن الرابع عشر ، كما أشرنا إليه سابقاً .

* * *




# مقدمة في سندي إلى الشارح عبد الله الفاكهي
# رحمه الله تعالى

وأقول : الحمد لله الذي جعل الأسانيد سلسلة متواصلة بين الأولين والآخرين ، وتذكرة مذكرة بين أولهم وآخرهم ، والصلاة والسلام علىٰ سيد الأولين والآخرين وقائد الغرّ المحجلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

**أما بعد :**

فأقول : أروي هـٰذا الشرح الرائق والبيان الفائق عن سيبويه زمانه ، وفريد عصره وأوانه ، علم المعلمين ، وراية المرشدين ، مربينا ومربي أولاد المسلمين ، أبي محمد الشيخ موسى بن محمد ، الأثيوبي الهرري الشافعي قراءة عليه من أوله إلىٰ آخره ، ما فوق عشر مرات مقرونة بإجازة ما فوق ذلك ، عن الشيخ محمد سعيد النولي الهرري الشافعي ، عن الشيخ محمد ججو العروسي الشافعي ، عن الشيخ عبد الله بن آدم الهرري الشافعي ، المعمَّر نحو ( ١٣٠ ) مئة وثلاثين ، المدرس في الحرم المكي نحو عشرين سنة .

( ح ) وإجازة عن الشيخ محمد يسّ الفاداني المكي ، عن الشيح محمد علي المالكي ، عن أخيه الشيخ محمد عابد بن حسين المالكي ، عن السيد أحمد بن زيني دحلان الشافعي ، جميعاً عن عثمان بن حسن الدمياطي ، عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأمير الكبير ، عن محمد بن سالم الحفني ، عن أبي حامد محمد بن محمد البديري ، عن أبي الأسرار حسن العجيمي المكي ، عن الشمس محمد البابلي ، عن الشيخ أبي بكر بن إسماعيل الشنواني ، عن مؤلفه العلاّمة النحوي ، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي ، الفاكهي المكي رحمه الله تعالىٰ ، ورحم الجميع ونفعنا بعلومهم آمين ، فعلىٰ هـٰذين السندين يكون بيني وبين الفاكهي إحدىٰ عشرة واسطة .

ولقد أجزت دراسته وتدريسه ، وروايته عني بهـٰذين السندين للأخ الفاضل/

.............................................................

وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن ، وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختمُ .

التوقيع الختم

# ترجمة الناظم

## أبي محمد القاسم بن علي الحريري

هو الإمام أبو محمد الحريري القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري .

ولد في حدود سنة ست وأربعين وأربع مئة ( ٤٤٦ ) وقرأ على الفضل القَصَبانيِّ ، وكان غاية في الذكاء والفطنة والفصاحة والبلاغة ، وتصانيفه تشهد بفضله وتقر بنبله ، وكفاه شاهداً « المقامات » التي أَبَرَّ بها على الأوائل وأَعَجَز بها الأواخر .

و( **الحريري** ) نسبة لعمله الحرير وبيعه ، وأصله من بلدة تسمى المُشَّانَ فوقَ البصرة ، كثيرة النخل موصوفة بشدة الوخم ، وكان له ثمانية عشر ألف نخلة .

من **مؤلفاته** « المقامات » التي قال فيها الزمخشري :

أُقسِمُ بالله وآياتِهِ ... ومَشْعِرِ الحج وميقاتِهِ
إنَ الحريريَّ حَرِيٌّ بأَنْ ... تُكْتَبَ بِالتبْرِ مقاماتُه

ومنها « دُرَّةُ الغوَّاص في أوهام الخواص » ، ومنها « الملحة » ، ومنها « شرحها » ، ومنها « رسائله » ، ومنها « ديوان شعره » ويحكىٰ أنه كان دميماً قبيحَ المنظر ، فجاء شخص غريب يزوره ويأخذُ منه ، فلَّما رآه . . اسْتَزْرَىٰ شَكْلَه ، ففَهِمَ الحريريَّ منه ذلك ، فلمَّا التمسَ منه أَنْ يُمْلِيَ عليه قال له : اكْتُب :

ما أنتَ أوَّلُ سارٍ غرَّه قمَرُ ... ورائدٍ أَعجبَتْهُ خضُرةُ الدِّمَن
فاخْتَرَ لنفسكَ غَيْري إنَّني رجلُ ... مِثْلُ المعيدي فاسَمْع بي ولا تَرني

وكان **مولده** ببلد قريب من البصرة يقال له : ٱلمَشَانَ ، وكان قَذِراً دميماً مُبتلَىٰ بنتفِ لحيتِه ، فقال بعضهم ، وهو ابن الجوزي :

شَيْخُ لنَا مِن ربيعةَ الفُرْسِ ... يَنْتِفُ عُثْنُونَهُ مِنَ الهوَس
أَنْطقه الله بِالمُشَّانِ وقد ... أَلْجَمه في العِراق بالخَرسْ

وكانت **وفاته** بالبصرة في سادس رجب سنةَ ست عشرة وخمس مئة[1] .

* * *

(١) بغية الوعاة للسيوطي ( ٢/ ٢٥٧ ) .




# ترجمة الشارح

**الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علىٰ سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .**

**أما بعد :**

فهٰذه ترجمة للعلامة الشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري ، نزيل مكة المكرمة ، المدرس في دار الحديث الخيرية ، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يتفرغ للتأليف .

**اسمه :**

هو محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن ، أبو ياسين الأرمي جنساً ، العلوي قبيلة[1] ، الإثيوبي دولة ، الهرري منطقة ، الكرِّي ناحيةً ، البُوَيْطِي قرية ، السلفي مذهباً ، السعودي إقامة ، نزيل مكة المكرمة ، جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد .

**مولده :**

ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة ، في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة ( ١٣٤٨ ) من الهجرة النبوية علىٰ صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات .

**نشأته :**

تربَّىٰ بيدِ والده ، وهو يتيم عن أمه ، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين ، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سِنين ، ثم حوَّله إِلىٰ مدارس علوم التوحيد والفقه ، وحفظ من توحيد الأشاعرة « عقيدة العوام » للشيخ أحمد المرزوق ، و« الصغرىٰ » و« صغرى الصغرىٰ » ، و« الكبرىٰ » و« كبرى الكبرىٰ » للشيخ محمد السنوسي ؛ لأن أهل الحبشة كانوا وَقْتَئذ من الأشاعرة .

---

(١) **الأرمي** : نسبة إِلىٰ شعب أُرمُو ، وهي أكثر مَن في الحبشة بنسبة ٨٥٪ ، **والعلويُّ** : نسبة إِلىٰ عليٍّ بن قَلْعو بن هُنْبَنّا بن أرمو ، أبو قبيلةٍ كبيرةٍ .

وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ« مختصر بافضل الحضرمي » ، و« مختصر أبي شجاع » مع « كفاية الأخيار » ، و« عمدة السالك » لأحمد بن النقيب ، و« زبد أحمد رسلان » ألفية في فقه الشافعية ، وقرأ « المنهاج » للإمام النووي مع شرحه « مغني المحتاج » ، و« المنهج » لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه « فتح الوهاب » ، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها علىٰ مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه .

**رحلته :**

ثم رحل إلىٰ سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[1] ، وبدأ عنده دراسة الفقه ، بدأ بـ« شرح جلال الدين المحلي » علىٰ « منهاج النووي » ، ثم بعد ما وصل إلىٰ ( كتاب السلم ) . . حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالىٰ ـ إلىٰ دراسة النحو ؛ لما رأىٰ فيه من النجابة والاجتهاد في العلم ، فقرأ عليه مختصرات النحو كـ« متن الآجرومية » وشروحها العديدة ، و« متن الأزهرية » ، و« ملحة الإعراب » مع شرحه « كشف النقاب » لعبد الله الفاكهي ، و« قطر الندىٰ » مع شرحه « مجيب الندا » لعبد الله الفاكهي ، وقرأ « الألفية » لابن مالك مع شروحها العديدة كـ« شرح ابن عقيل » ، و« شرح المكودي » ، و« شرح السيوطي » .

ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها ، وحفظ « ألفية ابن مالك » و« ملحة الإعراب » و« لامية الأفعال » و« السلم » في المنطق ، و« الجوهر المكنون » في البلاغة .

وكان لا ينام كل ليلة حتىٰ يختم القصائد المذكورة حفظاً ، وكان قليل النوم في صغره إلىٰ كبره ، حتىٰ كان لا ينام غالباً بعد ما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة ؛ لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم ، وكان يدرس هـٰذه الفنون جنب حلقة شيخه مع دراسته على الشيخ المذكور .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه نحو سبع سنوات إلىٰ شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً ، فقرأ عنده مطولات كتب النحو كـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » و« مغني اللبيب » كلاهما لابن هشام ، و« الفواكه

---

(١) **الأديلي** ـ بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة ـ نسبة إلىٰ أدْيل من أعمال دِرْدوا .

الجنية على المتممة الآجرومية » وغير ذلك من مطولات علم النحو ، وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلىٰ سورة ( يٓس ) .

ثم رحل من عنده بعد ما لازمه ثلاث سنوات إلىٰ شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن ياسين المَاجَتِيِّ[1] ، فقرأ عليه التفسير بتمامه ، والعروض من مختصراته ومطولاته كـ« حاشية الدمنهوري علىٰ متن الكافي » ، و« شرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية » ، و« شرح الصبان علىٰ منظومته في العروض » ، وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ، ولازمه نحو ثلاث سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[2] ، وقرأ عليه مطولات علم الفقه كـ« شرح الجلال المحلي على المنهاج » ، و« فتح الوهاب على المنهج » لشيخ الإسلام مع « حاشيته » لسليمان البُجَيْرِمي و« حاشيته » لسليمان الجمل ، و« حاشية التوشيح علىٰ متن أبي شجاع » ، و« مغني المحتاج » للشيخ الخطيب إلىٰ ( كتاب الفرائض ) ، وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كـ« حواشي الرحبية » ، و« الفُرَاتِ الفائض في فَنِّ الفرائض » ـ هو كتاب جيد من مطولاتها ـ ولازمه نحو أربع سنوات .

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[3] ، فقرأ عليه « فتح الجواد » لابن حجر الهيتمي علىٰ « متن الإرشاد » لابن المقرىء الجزأين الأولين منه .

ثم رحل من عنده إلىٰ شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي ، وقرأ عليه « البخاري » بتمامه ، و« صحيح الإمام مسلم » وبعض كتب الاصطلاح .

ثم رحل من عنده إلىٰ مشايخ عديدة ، وقرأ عليهم السنن الأربعة ، و« الموطأ » ، وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام .

ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[4] ، فقرأ عليه مطولات كتب

---

(١) **المَاجَتِيِّ** : نسبة إلىٰ ماجة من بلاد وَلّو .
(٢) **الورقي** : نسبة إلىٰ وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر .
(٣) **المُجِّي** : نسبة إلىٰ قبيلة من قبائل نُولَىٰ .
(٤) **القرسي** : نسبة إلىٰ قَرسا ناحية من أعمال دردوا .

البلاغة كـ« شروح التلخيص » لسعد الدين التفتازاني وغيره ، ومطولات كتب أصول الفقه كـ« شرح جمع الجوامع » لجلال الدين المحلي ، وقرأ عليه من النحو « حاشية الخضري على ابن عقيل » .

وقرأ علىٰ غير هـٰؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كـ« بانت سعاد » و« همزية البوصيري » و« بردته » و« القصيدة الوترية » و« الطرَّاف والطرائف » و« إِضاءة الدُّجُنَّة » ـ ألفية في كتب الأشاعرة ـ وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره .

وكان يدرِّس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ، ثم استجاز من مشايخه هـٰؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له ، فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاث مئة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول من الهجرة النبوية ، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ست مئة طالب أو سبع مئة طالب .

وكان يدرِّس من صلاة الفجر إِلىٰ صلاةِ العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حِصَّة من حصص الفنون المتنوعة ، وكان يحيي ليله دائماً بكتابةِ التآليف ، وبما قدر الله له من طاعاته .

**مؤلفاته :**

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتىٰ أوشكت ألا تحصىٰ :

○ **فمن التفسير :**

ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن ، ( ثلاث وثلاثون مجلداً ، جمع فيه سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة ، لم يُسبق له نظيرٌ من كتب التفسير ) ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

○ **ومن النحو :**

ـ الباكورة الجنية في إِعراب متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

ـ رفع الحجاب عن مُخَيَّمَات معاني كشف النقاب عن مخدارت ملحة الإِعراب ، **وهو كتابنا هـٰذا .**

- هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب .

- الفتوحات القيومية في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية ومشكلاتها لابن مالك .

- الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية وفك معانيها ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ حاشية الخَضِري على الألفية .

- جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- المطالب السنية حاشية على الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية .

- هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف ، مشفوعاً مع كتاب « الباكورة الجنية من قطاف إعراب الآجرومية » ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ مجيب النِّدا علىٰ قطر الندىٰ كلاهما لعبد الله الفاكهي .

- نزهة الألباب وبشرة الأحباب في فك وحل مباني ومعاني ملحة الإعراب ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- التقريرات علىٰ حاشية أبي النجا على الآجرومية .

- التقريرات علىٰ حاشية العطار على الأزهرية .

◎ **ومن الصرف :**

- مناهل الرجال ومراضع الأطفال بلبان ومعاني لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

- تحنيك الأطفال علىٰ لامية الأفعال ، **وقد صدر بحمد الله عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

◎ **ومن البلاغة :**

- الدرُّ المَصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمـٰن الأخضري .

- التقريرات علىٰ مختصر سعد الدين علىٰ تلخيص المفتاح .

ـ بحيرة السَّيحون على الجوهر المكنون .

ـ التقريرات على البيجوري علىٰ متن السمرقندي في الاستعارة .

ـ التقريرات علىٰ حاشية المخلوف على الجوهر المكنون في البلاغة

◎ **ومن المنطق :**

ـ الكنز المُكَتَّمُ علىٰ متن السلم للأخضري .

ـ التذهيب علىٰ متن التهذيب في المنطق .

ـ التقريرات علىٰ حاشية الصبان في المنطق .

ـ التقريرات علىٰ حاشية البيجوري في المنطق .

◎ **ومن العروض :**

ـ الفتوحات الربانية علىٰ منظومة الخزرجية في **العروض** .

ـ التبيان علىٰ منظومة الصبان في **العروض** .

ـ التقريرات علىٰ شرح شيخ الإسلام وشرح الدماميني ، وكلاهما على المنظومة الخزرجية في العروض .

◎ **ومن الحديث :**

ـ النهر الجاري علىٰ تراجم البخاري ومشكلاته .

ـ رفعُ الصدود علىٰ سنن أبي داوود على الربع الأول منه لم يكمل .

ـ الكوكب الوهاج والروض البهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج في** ( ٢٦ ) **مجلداً** .

ـ مرتب ذوي الحجا والحاجة علىٰ سنن ابن ماجه .

ـ التقريرات علىٰ بلوغ المرام في تقاسيم الأحاديث وتفاصيلها على التراجم .

ـ التقريرات علىٰ بعض ابن ماجه .

◎ **ومن الأصول :**

ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع في الأصول .

◎ **ومن الفقه :**

ـ سلم المعراج علىٰ مقدمة المنهاج .

ـ التقريرات علىٰ شرح المحلي وحاشيتي القليوبي وعميرة على المنهاج في فقه الشافعية .

ـ الإمداد من رب العباد حاشية علىٰ فتح الجواد علىٰ متن الإرشاد في فقه الشافعية .

ـ أضواء المسالك علىٰ عمدة السالك وعدة الناسك لأحمد بن النقيب .

ـ التقريرات على التوشيح علىٰ غاية الاختصار .

ـ التقريرات علىٰ فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي .

ـ التقريرات علىٰ قصيدة زبد أحمد بن رسلان .

ـ التقريرات على المقدمة الحضرمية الكبيرة ، المسماة بـ« بافضل » .

ـ شرح المقدمة الحضرمية الصغيرة المسمىٰ بـ« التبصير على المختصر الصغير » .

ـ كتاب التقريرات علىٰ جمع ما وقع في فقه الشافعية من الصور . مجلد ضخم .

○ **ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية :**

ـ نيل المراد علىٰ متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه .

ـ البيان الصريح علىٰ بردة المديح للبوصيري .

ـ البيان الظريف على العنوان الشريف .

ـ المقاصد السنية على القصائد البرعية .

ـ التقريرات علىٰ همزية البوصيري .

○ **ومن المصطلح :**

ـ الباكورة الجنية علىٰ منظومة البيقونية ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

ـ هداية الطالب المعدم علىٰ ديباجة صحيح مسلم .

ـ خلاصة القول المفهم علىٰ تراجم رجال صحيح مسلم ( مجلدان ) .

ـ جوهرة الدرر علىٰ ألفية الأثر لعبد الرحمـٰن السيوطي .

ـ مجمع الأسانيد ومظفر المقاصِدْ في أسانيدِ كل الفنون ( يحتوي علىٰ أسانيد أربع مئة وخمسة وثمانين كتاباً ) .

ـ المقاصد الوفية في جمع ما وقع في مسلم من الأسانيد الرباعية .

◎ **ومن التوحيد :**

ـ هدية الأذكياء علىٰ طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات ، **وقد صدر عن دار طوق النجاة ودار المنهاج .**

ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام علىٰ ضوء الكتاب والسنة .

**هجرته :**

هجرته من الحبشة إلىٰ هـٰذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاث مئة كما أرخه بقوله :

هـاجـرت فـي ثمـان وتسعيـن     مـن بعـد ألـف وثـلاثِ مِئِيـنَ

وكان سبب هجرته : اتفاق الشيوعيين علىٰ قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميّة ، وجاهد بهم ، وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً ، وحاصروه لقتله ، وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالىٰ .

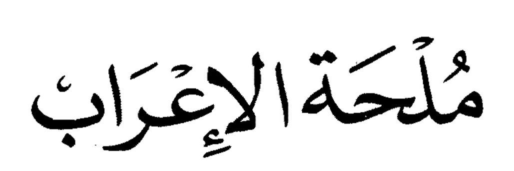
وكان ـ بعد ما دخل هـٰذه المملكة وحصل على النظام ـ مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربع مئة ، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين .

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون ، خصوصاً في التفسير والأمهات الست ، فسبحان المنفرد بالكمال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ولقد أجزتُ لِحامل هـٰذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميع مؤلفاتي كذلك إجازة عامة ، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالىٰ في السر والعلن وصالحِ الدعوة لي في الحياة وبعد الممات ، للأخ الفاضل

(.............................................................)

**وعلىٰ هـٰذا جرى التوقيع من المجيز والختم منه**




للإمام العلامة البليغ

القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري

رحمه الله تعالى

(٤٤٦ ـ ٥١٦هـ)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَقُولُ مِنْ بَعْدِ ٱفْتِتَاحِ ٱلْقَوْلِ ... بِحَمْدِ ذِي ٱلطَّوْلِ شَدِيدِ ٱلْحَوْلِ

وَبَعْدَهُ فَأَفْضَلُ ٱلسَّلَامِ ... عَلَى ٱلنَّبِيِّ سَيِّدِ ٱلْأَنَامِ

وَآلِهِ ٱلْأَطْهَارِ خَيْرِ آلِ ... فَٱحْفَظْ كَلَامِي وَٱسْتَمِعْ مَقَالِي

يَا سَائِلِي عَنِ ٱلْكَلَامِ ٱلْمُنْتَظِمْ ... حَدّاً وَنَوْعاً وَإِلَىٰ كَمْ يَنْقَسِمْ

إِسْمَعْ هُدِيتَ ٱلرُّشْدَ مَا أَقُولُ ... وَٱفْهَمْهُ فَهْمَ مَنْ لَهُ مَعْقُولُ

حَدُّ ٱلْكَلَامِ : مَا أَفَادَ ٱلْمُسْتَمِعْ ... نَحْوُ : ( سَعَىٰ زَيْدٌ ) وَ( عَمْرٌو مُتَّبِعْ )

وَنَوْعُهُ ٱلَّذِي عَلَيْهِ يُبْنَىٰ : ... إِسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ مَعْنَىٰ

فَٱلاسْمُ : مَا يَدْخُلُهُ ( مِنْ ) وَ( إِلَىٰ ) ... أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِـ( حَتَّىٰ ) وَ( عَلَىٰ )

مِثَالُهُ : زَيْدٌ ، وَخَيْلٌ ، وَغَنَمْ ... وَ(ذَا) وَ(أَنْتَ) وَ(ٱلَّذِي) وَ(مَنْ) وَ( كَمْ )

وَٱلْفِعْلُ : مَا يَدْخُلُ ( قَدْ ) وَ( ٱلسِّينُ ) ... عَلَيْهِ مِثْلُ : ( بَانَ ) أَوْ ( يَبِينُ )

أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ ... كَقَوْلِهِمْ فِي ( لَيْسَ ) : ( لَسْتُ أَنْفُثُ )

أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا ٱشْتِقَاقٍ ؛ نَحْوُ : ( قُلْ ) ... وَمِثْلُهُ: (ٱدْخُلْ) وَ(ٱنْبَسِطْ) وَ(ٱشْرَبْ) وَ(كُلْ)

وَٱلْحَرْفُ : مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَةْ ... فَقِسْ عَلَىٰ قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَةْ

مِثَالُهُ : ( حَتَّىٰ ) وَ( لَا ) وَ( ثُمَّا ) ... وَ(هَلْ) وَ(بَلْ) وَ(لَوْ) وَ(لَمْ) وَ(لَمَّا)

وَٱلِاسْمُ ضَرْبَانِ فَضَرْبٌ نَكِرَةْ ... وَٱلْآخَرُ ٱلْمَعْرِفَةُ ٱلْمُشْتَهِرَةْ

فَكُلُّ مَا ( رُبَّ ) عَلَيْهِ تَدْخُلُ ... فَإِنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ

نَحْوُ : غُلَامٍ وَكِتَابٍ وَطَبَقْ ... كَقَوْلِهِمْ : ( رُبَّ غُلَامٍ لِي أَبَقْ )

وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهْوَ مَعْرِفَةْ ... لَا يَمْتَرِي فِيهِ ٱلصَّحِيحُ ٱلْمَعْرِفَةْ

مِثَالُهُ : ٱلدَّارُ ، وَزَيْدٌ ، وَ( أَنَا ) ... وَ(ذَا) وَ(تِلْكَ) وَ(ٱلَّذِي) وَ (ذُو) ٱلْغِنَىٰ

وَآلَةُ ٱلتَّعْرِيفِ ( أَلْ ) فَمَنْ يُرِدْ ... تَعْرِيفَ ( كَبِدٍ ) مُبْهَمٍ قَالَ : ( ٱلْكَبِدْ )

وَقَـالَ قَـوْمٌ : إِنَّهَـا ٱلـلاَّمُ فَقَـطْ ... إِذْ أَلِـفُ ٱلْـوَصْـلِ مَتَىٰ تُـدْرَجْ سَقَـطْ

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَـةَ ٱلأَفْعَـالِ ... لِيَنْجَلِـي عَنْـكَ صَـدَا ٱلإِشْكَـالِ

فَهْـيَ ثَـلاَثٌ مَـا لَهُـنَّ رَابِـعُ : ... مَـاضٍ ، وَفِعْـلُ ٱلأَمْـرِ ، وَٱلْمُضَـارِعُ

فَكُـلُّ مَـا يَصْلُـحُ فِيـهِ أَمْـسِ ... فَـإِنَّـهُ مَـاضٍ بِغَيْـرِ لَبْـسِ

وَحُكْمُـهُ فَتْـحُ ٱلأَخِيـرِ مِنْـهُ ... كَقَـوْلِهِـمْ : ( سَـارَ وَبَـانَ عَنْـهُ )

وَٱلأَمْـرُ مَبْنِـيٌّ عَلَـى ٱلسُّكُـونِ ... مِثَـالُـهُ : ( ٱحْـذَرْ صَفْقَـةَ ٱلْمَغْبُـونِ )

وَإِنْ تَـلاَهُ أَلِـفٌ وَلاَمُ ... فَـٱكْسِـرْ وَقُـلْ : ( لِيَقُـمِ ٱلْغُـلاَمُ )

وَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ ( سَعَىٰ ) وَمِنْ ( غَدَا ) ... فَـأَسْقِـطِ ٱلْحَـرْفَ ٱلأَخِيـرَ أَبَـدَا

تَقُولُ : ( يَا زَيْدُ ٱغْدُ فِي يَوْمِ ٱلأَحَدْ ... وَٱسْـعَ إِلَـى ٱلْخَيْـرَاتِ لُقِّيتَ ٱلـرَّشَـدْ )

وَهٰكَذَا قَوْلُكَ فِي ( ٱرْمِ ) مِنْ ( رَمَىٰ ) ... فَـٱحْـذُ عَلَـىٰ ذَلِـكَ فِيمَـا ٱشْتَبَهَـمَا

وَٱلأَمْرُ مِنْ ( خَافَ ) : ( خَفِ ٱلْعِقَابَا ) ... وَمِـنْ ( أَجَـادَ ) : ( أَجِـدِ ٱلْجَـوَابَـا )

وَإِنْ يَكُـنْ أَمْـرُكَ لِلْمُـؤَنَّـثِ ... فَقُـلْ لَهَـا : ( خَـافِي رِجَـالَ ٱلْعَبَـثِ )

وَإِنْ وَجَـدْتَ هَمْـزَةً أَوْ تَـاءَ ... أَوْ نُـونَ جَمْـعِ مُخْبِـرٍ أَوْ يَـاءَ

قَـدْ أُلْحِقَـتْ أَوَّلَ كُـلِّ فِعْـلِ ... فَـإِنَّـهُ ٱلْمُضَـارِعُ ٱلْمُسْتَعْلِـي

وَلَيْـسَ فِـي ٱلأَفْعَـالِ فِعْـلٌ يُعْـرَبُ ... سِـوَاهُ وَٱلتَّمْثِيـلُ فِيـهِ ( يَضْـرِبُ )

وَٱلأَحْـرُفُ الأَرْبَعَـةُ ٱلْمُتَـابَعَـةْ ... مُسَمَّيَـاتٌ أَحْـرُفَ ٱلْمُضَـارَعَـةْ

وَسِمْطُهَـا ٱلْحَـاوِي لَهَـا ( نَـأَيْـتُ ) ... فَـٱسْمَـعْ وَعِ ٱلْقَـوْلَ كَمَـا وَعَيْـتُ

وَضُمَّهَـا فِـي أَصْلِهَـا ٱلـرُّبَـاعِـي ... مِثْلُ : ( يُجِيبُ ) مِنْ ( أَجَابَ ٱلدَّاعِي )

وَمَـا سِـوَاهُ فَهْـيَ مِنْـهُ تُفْتَتَـحْ ... وَلاَ تُبَـلْ أَخَـفَّ وَزْنـاً أَمْ رَجَـحْ

مِثَـالُـهُ : ( يَـذْهَـبُ زَيْـدٌ وَيَجِـي ... وَيَسْتَجِيـشُ تَـارَةً وَيَلْتَجِـي )

وَإِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْـرِفَ ٱلإِعْـرَابَـا ... لِتَقْتَفِـي فِـي نُطْقِـكَ ٱلصَّـوَابَـا

فَـإِنَّـهُ بِـٱلـرَّفْـعِ ثُـمَّ ٱلْجَـرِّ ... وَٱلنَّصْـبِ وَٱلْجَـزْمِ جَمِيعـاً يَجْـرِي

فَـالـرَّفْـعُ وَالنَّصْـبُ بِـلاَ مُمَـانِـعِ ... قَـدْ دَخَـلاَ فِـي الاسْـمِ وَالْمُضَـارِعِ
وَالْجَــرُّ يَسْتَــأْثِــرُ بِــالأَسْمَــاءِ ... وَالْجَــزْمُ فِــي الْفِعْــلِ بِــلاَ امْتِــرَاءِ
فَـالـرَّفْـعُ : ضَـمُّ آخِـرِ الْحُـرُوفِ ... وَالنَّصْــبُ بِــالْفَتْــحِ بِــلاَ وُقُــوفِ
وَالْجَــرُّ بِــالْكَسْــرَةِ لِلتَّبْيِيــنِ ... وَالْجَـزْمُ فِـي السَّـالِـمِ بِـالتَّسْكِيـنِ
وَنَــوِّنِ الإِسْـمَ الْفَـرِيْـدَ الْمُنْصَـرِفْ ... إِذَا انْـدَرَجْـتَ قَـائِـلاً وَلَـمْ يَقِـفْ
وَقِـفْ عَلَـى الْمَنْصُـوبِ مِنْـهُ بِـالأَلِـفْ ... كَمِثْــلِ مَــا تَكْتُبُــهُ لاَ يَخْتَلِــفْ
تَقُـولُ : ( عَمْـرٌو قَـدْ أَضَـافَ زَيْـدا ... وَخَــالِــدٌ صَــادَ الْغَـدَاةَ صَيْـدَا )
وَتُسْقِــطُ التَّنْــوِيــنَ إِنْ أَضَفْتَــهُ ... أَوْ إِنْ تَكُــنْ بِـالـلاَّمِ قَـدْ عَـرَّفْتَـهُ
مِثَـالُـهُ : ( جَـاءَ غُـلاَمُ الْـوَالِـي ... وَأَقْبَــلَ الْغُــلاَمُ كَــالْغَــزَالِ )
وَسِتَّــةٌ تَــرْفَعُهَــا بِــالْــوَاوِ ... فِــي قَــوْلِ كُــلِّ عَــالِــمٍ وَرَاوِي
وَالنَّصْـبُ فِيهَـا يَـا أُخَـيَّ بِـالأَلِـفْ ... وَجَـرُّهَـا بِـالْيَـاءِ فَـاعْـرِفْ وَاعْتَـرِفْ
وَهْـيَ : أَخُـوكَ ، وَأَبُـو عِمْـرَانَـا ... وَذُو ، وَفُـوكَ ، وَحَمُـو عُثْمَـانَـا
ثُــمَّ هَنُــوكَ سَــادِسُ الأَسْمَــاءِ ... فَـاحْفَـظْ مَقَـالِـي حِفْـظَ ذِي الـذَّكَـاءِ
وَالْــوَاوُ وَالْيَــاءُ جَمِيعــاً وَالأَلِــفْ ... هُــنَّ حُــرُوفُ الاِعْتِــلاَلِ الْمُكْتَنِــفْ
وَالْيَاءُ فِي (الْقَاضِي) وَفِي (الْمُسْتَشْرِي) ... سَــاكِنَــةٌ فِــي رَفْعِهَــا وَالْجَــرِّ
وَتُفْتَــحُ الْيَــاءُ إِذَا مَــا نُصِبَــا ... نَحْـوُ : ( لَقِيـتُ الْقَـاضِيَ الْمُهَـذَّبَـا )
وَنَــوِّنِ الْمُنَكَّــرَ الْمَنْقُــوصَــا ... فِــي رَفْعِــهِ وَجَـرِّهِ خُصُــوصَــا
تَقُـولُ : ( هَـذَا مُشْتَـرٍ مُخَـادِعُ ) ... وَ( افْـزَعْ إِلَـىٰ حَـامٍ حِمَـاهُ مَـانِـعُ )
وَهَكَـذَا تَفْعَـلُ فِـي يَـاءِ ( الشَّجِـي ) ... وَكُــلِّ يَــاءٍ بَعْــدَ مَكْسُــورٍ تَجِــي
هَــذَا إِذَا مَــا وَرَدَتْ مُخَفَّفَــةْ ... فَـافْهَمْـهُ عَنِّـي فَهْـمَ صَـافِـي الْمَعْـرِفَـةْ
وَلَيْـسَ لِـلإِعْـرَابِ فِيمَـا قَـدْ قُصِـرْ ... مِــنَ الأَسَــامِــي أَثَــرٌ إِذَا ذُكِــرْ
مِثَـالُـهُ : يَحْيَـىٰ وَمُـوسَـىٰ وَالْعَصَـا ... أَوْ كَـ: رَحًى، أَوْ كَـ: حَياً، أَوْ كَـ: حَصَىٰ

فَهٰــذِهِ آخِــرُهَـــا لاَ يَخْتَلِـــفْ | عَلَـىٰ تَصَـارِيـفِ ٱلْكَـلاَمِ ٱلْمُـؤْتَلِـفْ
وَرَفْــعُ مَـــا ثَنَّيْتَـــهُ بِـــٱلأَلِـــفِ | كَقَـوْلِـكَ : ( ٱلـزَّيْـدَانِ كَـانَـا مَـأْلَفِـي )
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْيَـــاءِ | بِغَيْـــرِ إِشْكَـــالٍ وَلاَ مِـــرَاءِ
تَقُــولُ : ( زَيْــدٌ لاَبِــسٌ بُــرْدَيْـــنِ | وَخَـــالِـــدٌ مُنْطَلِـــقُ ٱلْيَـــدَيْـــنِ )
وَتَلْحَـــقُ ٱلنُّـــونُ بِمَـــا قَـــدْ ثُنِّـــيْ | مِـــنَ ٱلْمَفَـــارِيـــدِ لِجَبْـــرِ ٱلْـــوَهْـــنِ
وَكُـــلُّ جَمْـــعٍ صَـــحَّ فِيـــهِ وَاحِـــدُهْ | ثُـــمَّ أَتَـــىٰ بَعْـــدَ ٱلتَّنَـــاهِـــي زَائِـــدُهْ
فَـــرَفْعُـــهُ بِـــٱلْـــوَاوِ وَٱلنُّـــونُ تَبَـــعْ | مِثْلُ : ( شَجَانِي ٱلْخَاطِبُونَ فِي ٱلْجُمَعْ )
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْيَـــاءِ | عِنْـــدَ جَمِيـــعِ ٱلْعَـــرَبِ ٱلْعَـــرْبَـــاءِ
تَقُـــولُ : ( حَـــيِّ ٱلنَّـــازِلِيـــنَ فِـــي مِنَـــى | وَسَـــلْ عِـــنِ ٱلـزَّيْـدِيـنَ هَـلْ كَـانُـوا هُنَـا )
وَنُـــونُـــهُ مَفْتُـــوحَـــةٌ إِذْ تُـــذْكَـــرُ | وَٱلنُّـــونُ فِـــي كُـــلِّ مُثَنَّـــىً تُكْسَـــرُ
وَتَسْقُـــطُ ٱلنُّـــونَـــانِ فِـــي ٱلإِضَـــافَـــةِ | نَحْـوُ : ( رَأَيْـتُ سَـاكِنِـي ٱلـرِّصَـافَـةِ
وَقَـــدْ لَقِيـــتُ صَـــاحِبَـــيْ أَخِينَـــا ) | فَـــٱعْلَمْـــهُ مِـــنْ حَـــذْفِهِمَـــا يَقِينَـــا
وَكُـــلُّ جَمْـــعٍ فِيـــهِ تَـــاءٌ زَائِـــدَهْ | فَـــٱرْفَعْـــهُ بِـــٱلضَّـــمِّ كَـــرَفْـــعِ ( حَـــامِـــدَهْ )
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْكَسْـــرِ | نَحْـوُ : ( كَفَيْـتُ ٱلْمُسْلِمَـاتِ شَـرِّيْ )
وَكُـــلُّ مَـــا كُسِّـــرَ فِـــي ٱلْجُمُـــوعِ | كَـــٱلأُسْـــدِ وَٱلأَبْيَـــاتِ وَٱلـــرُّبُـــوعِ
فَهْـــوَ نَظِيـــرُ ٱلْفَـــرْدِ فِـــي ٱلإِعْـــرَابِ | فَـــٱسْمَـــعْ مَقَـــالِـــي وَٱتَّبِـــعْ صَـــوَابِـــي
وَٱلْجَرُّ فِي ٱلإِسْمِ ٱلصَّحِيحِ ٱلْمُنْصَرِفْ | بِـــأَحْـــرُفٍ هُـــنَّ إِذَا مَـــا قِيـــلَ : صِـــفْ
(مِنْ) وَ(إِلَىٰ) وَ(فِي) وَ(حَتَّىٰ) وَ(عَلَىٰ) | وَ( عَنْ ) وَ( مُنْذُ ) ثُمَّ ( حَاشَا ) وَ( خَلاَ )
وَٱلْبَـــاءُ وَٱلْكَـــافُ إِذَا مَـــا زِيْـــدَا | وَٱلـــلاَّمُ فَـــٱحْفَظْهَـــا تَكُـــنْ رَشِيـــدَا
وَ( رُبَّ ) أَيْضاً ثُمَّ ( مُذْ ) فِيمَا حَضَرْ | مِـــنَ ٱلـــزَّمَـــانِ دُونَ مَـــا مِنْـــهُ غَبَـــرْ
تَقُـــولُ : ( مَـــا رَأَيْتُـــهُ مُـــذْ يَـــوْمِنَـــا | وَرُبَّ عَبْـــدٍ كَيِّـــسٍ مَـــرَّ بِنَـــا )
وَ( رُبَّ ) تَـــأْتِـــي أَبَـــداً مُصَـــدَّرَهْ | وَلاَ يَلِيهَـــا ٱلإِسْـــمُ إِلاَّ نَكِـــرَهْ

وَتَـــارَةً تُضْمَـــــرُ بَعْـــــدَ ٱلْـــــوَاوِ كَقَـــوْلِهِــــمْ : ( وَرَاكِـــبٍ بَجَـــاوِي )
وَقَـــدْ يَجُـــرُّ ٱلْٱسْــمَ بَــاءُ ٱلْقَسَــمِ وَوَاوُهُ وَٱلتَّـــاءُ أَيْضــاً فَـــٱعْلَــمِ
لَكِـــنْ تُخَـــصُّ ٱلتَّـــاءُ بِـــٱسْــمِ ٱللهِ إِذَا تَعَجَّبْـــتَ بِــــلاَ ٱشْتِبَـــاهِ
وَقَـــدْ يُجَـــرُّ ٱلْٱسْــمُ بِـــٱلإِضَـافَــةْ كَقَـوْلِهِـمْ : ( دَارُ أَبِــي قُحَـافَــةْ )
فَتَـــارَةً تَـــأْتِـــي بِمَعْنَـــى ٱلـــلاَّمِ نَحْــوُ : ( أَتَــىٰ عَبْــدُ أَبِــي تَمَّـامِ )
وَتَـــارَةً تَـــأْتِـــي بِمَعْنَـــىٰ ( مِـــنْ ) إِذَا قُلْـتَ : ( مَنَـا زَيْـتٍ ) فَقِـسْ ذَاكَ وَذَا
وَفِـــي ٱلْمُضَـــافِ مَـــا يَجُـــرُّ أَبَـــدَا مِثْلُ : ( لَدُنْ زَيْدٍ ) وَإِنْ شِئْتَ ( لَدَىٰ )
وَمِنْـهُ : ( سُبْحَـانَ ) وَ( ذُو ) وَ( مِثْـلُ ) وَ( مَـعْ ) وَ( عِنْـدَ ) وَ( أُولُـو ) وَ( كُـلُّ )
ثُمَّ ٱلْجِهَاتُ ٱلسِّتُّ : ( فَوْقُ ) وَ( وَرَا ) وَ( يَمْنَـــةٌ ) وَعَكْسُهَـــا بِـــلاَ مِـــرَا
وَهَكَـذَا ( غَيْرُ ) وَ( بَعْضُ ) وَ( سِوَىٰ ) فِـــي كَلِـــمٍ شَتَّـــىٰ رَوَاهَـــا مَـــنْ رَوَىٰ
وَٱجْرُرْ بِـ( كَـمْ ) مَـا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِـرَا مُعَظِّمـــــاً لِقَـــــدْرِهِ مُكَثِّــــــرَا
تَقُــولُ : ( كَــمْ مَــالٍ أَفَـادَتْــهُ يَـدِي وَكَـــمْ إِمَـــاءٍ مَلَكَـــتْ وَأَعْبُـــدِ )
وَإِنْ فَتَحْــتَ ٱلنُّطْــقَ بِـــٱسْــمٍ مُبْتَـدَا فَـــٱرْفَعْـــهُ وَٱلأَخْبَـــارَ عَنْـــهُ أَبَـــدَا
تَقُـولُ مِـــنْ ذَلِــكَ : ( زَيْــدٌ عَــاقِــلُ وَٱلصُّلْــحُ خَيْــرٌ ، وَٱلأَمِيــرُ عَــادِلُ )
وَلاَيَحُـــولُ حُكْمُـــهُ مَتَـــىٰ دَخَـــلْ ( لَكِنْ ) عَلَىٰ جُمْلَتِهِ وَ( هَلْ ) وَ( بَلْ )
وَقَـــــدِّمِ ٱلأَخْبَــــارَ إِذْ تَسْتَفْهِــــمُ كَقَـوْلِهِـمْ : ( أَيْـنَ ٱلْكَـرِيـمُ ٱلْمُنْعِـمُ )
وَمِثْلُـهُ : ( كَيْـفَ ٱلْمَـرِيـضُ ٱلْمُـدْنَـفُ وَأَيُّهَـــا ٱلْغَـــادِي مَتَـــى ٱلْمُنْصَـــرَفُ )
وَإِنْ يَكُـــنْ بَعْـــضُ ٱلظُّـــرُوفِ ٱلْخَبَـرَا فَـــأَوْلِــهِ ٱلنَّصْــبَ وَدَعْ عَنْــكَ ٱلْمِـرَا
تَقُــولُ : ( زَيْــدٌ خَلْــفَ عَمْــرٍو قَعَــدَا وَٱلصَّــوْمُ يَــوْمَ ٱلسَّبْــتِ وَٱلسَّيْــرُ غَــدَا )
وَإِنْ تَقُـــلْ : ( أَيْـــنَ ٱلأَمِيـــرُ جَـــالِــسُ وَفِـــي فِنَـــاءِ ٱلـــدَّارِ بِشْـــرٌ مَـــائِــسُ )
فَـ( جَـالِـسٌ ) وَ( مَـائِـسٌ ) قَـدْ رُفِعَـا وَقَـــدْ أُجِيـــزَ ٱلـــرَّفْـــعُ وَٱلنَّصْـــبُ مَعَـــا
وَهَكَـــذَا إِنْ قُلْـــتَ : ( زَيْـــدٌ لُمْتُـــهُ وَخَـــالِـــدٌ ضَـــرَبْتُـــهُ وَضِمْتُـــهُ )

فَــٱلــرَّفْــعُ فِيــهِ جَــائِــزٌ وَٱلنَّصْــبُ | كِـــلاَهُمَـــا دَلَّـــتْ عَلَيْـــهِ ٱلْكُتْـــبُ
وَكُـــلُّ مَـــا جَـــاءَ مِـــنَ ٱلأَسْمَـــاءِ | عَقِيـــبَ فِعْـــلٍ سَـــالِـــمِ ٱلْبِنَـــاءِ
فَــٱرْفَعْــهُ إِذْ تُعــرِبُ فَهْــوَ ٱلْفَــاعِــلُ | نَحْوُ : ( جَرَى ٱلْمَاءُ وَجَارَ ٱلْعَامِلُ )
وَوَحِّـــدِ ٱلْفِعْـــلَ مَـــعَ ٱلْجَمَـــاعَـــةْ | كَقَـوْلِهِمْ : ( سَارَ ٱلـرِّجَالُ ٱلسَّـاعَـةْ )
وَإِنْ تَشَـــا فَـــزِدْ عَلَيْـــهِ ٱلتَّـــاءَ | نَحْـوُ : ( ٱشْتَكَـتْ عُـرَاتُنَـا ٱلشِّتَـاءَ )
وَتَلْحَـــقُ ٱلتَّـــاءُ عَلَـــى ٱلتَّحْقِيـــقِ | بِكُـــلِّ مَـــا تَـــأْنِيثُـــهُ حَقِيقِـــي
كَقَـوْلِهِـمْ : ( جَـاءَتْ سُعَـادُ ضَـاحِكَـةْ | وَٱنْطَلَقَـــتْ نَـــاقَـــةُ هِنْـــدٍ رَاتِكَـــةْ )
وَتُكْسَـــرُ ٱلتَّـــاءُ بِـــلاَ مَحَـــالَـــةْ | فِـي مِثْـلِ : ( قَـدْ أَقْبَلَـتِ ٱلْغَـزَالَـةْ )
وَٱقْـــضِ قَضَـــاءً لاَ يُـــرَدُّ قَـــائِلُـــهْ | بِـٱلـرَّفْـعِ فِيمَـا لَـمْ يُسَـمَّ فَـاعِلُـهْ
مِـــنْ بَعْـــدِ ضَـــمِّ أَوَّلِ ٱلأَفْعَـــالِ | كَقَـوْلِهِـمْ : ( يُكْتَـبُ عَهْـدُ ٱلْـوَالِـي )
وَإِنْ يَكُـــنْ ثَـــانِـــيْ ٱلثُّـــلاَثِـــيِّ أَلِـــفْ | فَــٱكْسِــرْهُ حِيــنَ تَبْتَــدِي وَلاَ تَقِــفْ
تَقُـــولُ : ( بِيـــعَ ٱلثَّـــوْبُ وَٱلْغُـــلاَمُ | وَكِيـــلَ زَيْـــتُ ٱلشَّـــامِ وَٱلطَّعَـــامُ )
وَٱلنَّصْـــبُ لِلْمَفْعُـــولِ حُكْـــمٌ وَجَبَـــا | كَقَـــوْلِهِـــمْ : ( صَـــادَ ٱلأَمِيـــرُ أَرْنَبَـــا )
وَرُبَّمَـــا أُخِّـــرَ عَنْـــهُ ٱلْفَـــاعِـــلُ | نَحْوُ : ( قَدِ ٱسْتَوْفَى ٱلْخَرَاجَ ٱلْعَامِلُ )
وَإِنْ تَقُـلْ : ( كَلَّـمَ مُـوسَـىٰ يَعْلَـىٰ ) | فَقَـــدِّمِ ٱلْفَـــاعِـــلَ فَهْـــوَ ٱلأَوْلَـــىٰ
وَكُـــلُّ فِعْـــلٍ مُتَعَـــدٍّ يَنْصِـــبُ | مَفْعُـــولَـــهُ مِثْـــلُ : سَقَـــىٰ وَيَشْـــرَبُ
لَكِـــنَّ فِعْـــلَ ٱلشَّـــكِّ وَٱلْيَقِيـــنِ | يَنْصِـــبُ مَفْعُـــولَيْـــنِ فِـــي ٱلتَّلْقِيـــنِ
تَقُـولُ : ( قَـدْ خِلْـتُ ٱلْهِـلاَلَ لاَئِحَـا | وَقَـــدْ وَجَـــدْتُ ٱلْمُسْتَشَـــارَ نَـــاصِحَـــا
وَمَـــا أَظُـــنُّ عَـــامِـــراً رَفِيقَـــا | وَلاَ أَرَىٰ لِـــي خَـــالِـــداً صَـــدِيقَـــا )
وَهَكَـــذَا تَفْعَـــلُ فِـــي ( عَلِمْـــتُ ) | وَفِـي ( حَسِبْـتُ )ثُـمَّ فِـي ( زَعَمْـتُ )
وَإِنْ ذَكَـــرْتَ فَـــاعِـــلاً مُنَـــوَّنَـــا | فَهْـــوَ كَمَـــا لَـــوْ كَـــانَ فِعْـــلاً بَيِّنَـــا
فَــٱرْفَــعْ بِــهِ فِــي لاَزِمِ ٱلأَفْعَـــالِ | وَٱنْصِـــبْ إِذَا عُـــدِّيْ بِكُـــلِّ حَـــالِ

تَقُولُ : ( زَيْدٌ مُسْتَوٍ أَبُوهُ ) ... بِالرَّفْعِ مِثْلُ : ( يَسْتَوِي أَخُوهُ )

وَقُلْ : ( سَعِيدٌ مُكْرِمٌ عُثْمَانَا ) ... بِالنَّصْبِ مِثْلُ : ( يُكْرِمُ ٱلضِّيفَانَا )

وَٱلْمَصْدَرُ ٱلأَصْلُ وَأَيُّ أَصْلِ ... وَمِنْهُ يَا صَاحِ ٱشْتِقَاقُ ٱلْفِعْلِ

وَأَوْجَبَتْ لَهُ ٱلنُّحَاةُ ٱلنَّصْبَا ... فِي قَوْلِهِمْ : ( ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا )

وَقَدْ أُقِيمَ ٱلْوَصْفُ وَالآلاَتُ ... مُقَامَهُ وَٱلْعَدَدُ ٱلأَثْبَاتُ

نَحْوُ : ( ضَرَبْتُ ٱلعَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ ... وَٱضْرِبْ أَشَدَّ ٱلضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى ٱلرِّيَبْ

وَٱجْلِدْهُ فِي ٱلْخَمْرِ ٱرْبَعِينَ جَلْدَةْ ... وٱحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلَيَّ عَبْدَهْ )

وَرُبَّمَا أُضْمِرَ فِعْلُ ٱلْمَصْدَرِ ... كَقَوْلِهِمْ : ( سَمْعاً وَطَوْعاً ) فَٱخْبُرِ

وَمِثْلُهُ : ( سَقْياً لَهُ وَرَعْيَا ... وَإِنْ تَشَا جَدْعاً لَهُ وَكَيَّا )

وَمِنْهُ : ( قَدْ جَاءَ ٱلأَمِيرُ رَكْضَا ... وَٱشْتَمَلَ ٱلصَّمَّاءَ إِذْ تَوَضَّا )

وَإِنْ جَرَىٰ نُطْقُكَ بِٱلْمَفْعُولِ لَهْ ... فَٱنْصِبْهُ بِٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي قَدَ فَعَلَهْ

وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ ... لَكِنَّ جِنْسَ ٱلْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ

وَغَالِبُ ٱلأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ ... جَوَابَ : ( لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ )

تَقُولُ : ( قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ ٱلشَّرِّ ... وَغُصْتُ فِي ٱلْبَحْرِ ٱبْتِغَاءَ ٱلدُّرِّ )

وَإِنْ أَقَمْتَ ٱلْوَاوَ فِي ٱلْكَلاَمِ ... مُقَامَ ( مَعْ ) فَٱنْصِبْ بِلاَ مَلاَمِ

تَقُولُ : ( جَاءَ ٱلْبَرْدُ وَٱلْجِبَابَا ... وَٱسْتَوَتِ ٱلْمِيَاهُ وَٱلأَخْشَابَا

وَمَا صَنَعْتَ يَا فَتَىٰ وَسُعْدَىٰ ) ... فَقِسْ عَلَىٰ هٰذَا تُصَادِفْ رُشْدَا

وَٱلْحَالُ وَٱلتَّمْيِيزُ مَنْصُوبَانِ ... عَلَى ٱخْتِلاَفِ ٱلْوَضْعِ وَٱلْمَبَانِي

ثُمَّ كِلاَ ٱلنَّوْعَيْنِ جَاءَ فَضْلَةْ ... مُنَكَّراً بَعْدَ تَمَامِ ٱلْجُمْلَةْ

لَكِنْ إِذَا نَظَرْتَ فِي ٱسْمِ ٱلْحَالِ ... وَجَدْتَهُ ٱشْتُقَّ مِنَ ٱلأَفْعَالِ

ثُمَّ يُرَىٰ عِنْدَ ٱعْتِبَارِ مَنْ عَقَلْ ... جَوَابَ ( كَيْفَ ) فِي سُؤَالِ مَنْ سَأَلْ

مِثَالُهُ : ( جَاءَ ٱلأَمِيرُ رَاكِبَا ... وَقَامَ قُسٌّ فِي عُكَاظَ خَاطِبَا )

وَمِنْهُ : ( مَنْ ذَا فِي ٱلْفِنَاءِ قَاعِدَا ... وَبِعْتُهُ بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدَا )

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ ٱلتَّمْيِيزِ ... لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي ٱلتَّمْيِيزِ

فَهْوَ ٱلَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ ٱلْعَدَدِ ... وَٱلْوَزْنِ وَٱلْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ ٱلْيَدِ

وَ( مِنْ ) إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ ... مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ

تَقُولُ : ( عِنْدِي مَنَوَانِ زُبْدَا ... وَخَمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ عَبْدَا

وَقَدْ تَصَدَّقْتُ بِصَاعٍ خَلاًّ ... وَمَا لَهُ غَيْرُ جَرِيبٍ نَخْلاَ )

وَمِنْهُ أَيْضاً : ( نِعْمَ زَيْدٌ رَجُلاَ ... وَبِئْسَ عَبْدُ ٱلدَّارِ مِنْهُ بَدَلاَ

وَحَبَّذَا أَرْضُ ٱلْبَقِيعِ أَرْضَا ... وَصَالِحٌ أَطْهَرُ مِنْكَ عِرْضَا

وَقَدْ قَرِرْتَ بِٱلإِيَابِ عَيْنَا ... وَطِبْتَ نَفْساً إِذْ قَضَيْتَ ٱلدَّيْنَا )

وَ( كَمْ ) إِذَا جِئْتَ بِهَا مُسْتَفْهِمَا ... فَٱنْصِبْ وَقُلْ: (كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي ٱلسَّمَا)

وَٱلظَّرْفُ نَوْعَانِ : فَظَرْفُ أَزْمِنَةْ ... يَجْرِي مَعَ ٱلدَّهْرِ ، وَظَرْفُ أَمْكِنَةْ

وَٱلْكُلُّ مَنْصُوبٌ عَلَىٰ إِضْمَارِ ( فِي ) ... فَٱعْتَبِرِ ٱلظَّرْفَ بِهَٰذَا وَٱكْتَفِ

تَقُولُ : ( صَامَ خَالِدٌ أَيَّامَا ... وَغَابَ شَهْراً وَأَقَامَ عَامَا

وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ ٱلْمَسْجِدِ ... وَٱلْفَرَسُ ٱلأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ

وَٱلرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ ٱلْمُصَلِّي ... وَٱلزَّرْعُ تِلْقَاءَ ٱلْحَيَا ٱلْمُنْهَلِّ

وَقِيمَةُ ٱلْفِضَّةِ دُونَ ٱلذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَٱدْنُ مِنْهُ وَٱقْرُبِ

وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ ٱلْبَصْرَةِ ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّةِ

وَقَدْ أَكَلْتُ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ ... وَإِثْرَهُ وَخَلْفَهُ وعِنْدَهُ )

وَ( عِنْدَ ) فِيهَا ٱلنَّصْبُ يَسْتَمِرُّ ... لَكِنَّهَا بِـ( مِنْ ) فَقَطْ تُجَرُّ

وَأَيْنَمَا صَادَفْتَ ( فِي ) لاَ تُضْمَرُ ... فَٱرْفَعْ وَقُلْ : ( يَوْمُ ٱلْخَمِيسِ نَيِّرُ )

وَكُلُّ مَا ٱسْتَثْنَيْتَهُ مِنْ مُوجَبِ ... تَمَّ ٱلْكَلاَمُ عِنْدَهُ فَلْيُنْصَبِ

تَقُولُ : ( جَاءَ ٱلْقَوْمُ إِلاَّ سَعْدَا ... وَقَامَتِ ٱلنِّسْوَةُ إِلاَّ دَعْدَا )

وَإِنْ يَكُـنْ فِيمَـا سِـوَى ٱلإِيجَـابِ فَـأَوْلِـهِ ٱلإِبْـدَالَ فِـي ٱلإِعْـرَابِ
تَقُـولُ : ( مَـا ٱلْمَفْخَـرُ إِلاَّ ٱلْكَـرَمُ وَهَـلْ مَحَـلُّ ٱلأَمْـنِ إِلاَّ ٱلْحَـرَمُ )
وَإِنْ تَقُـلْ : ( لاَ رَبَّ إِلاَّ اللهُ ) فَـٱرْفَعْـهُ وَٱرْفَـعْ مَـا جَـرَىٰ مَجْـرَاهُ
وَٱنْصِـبْ إِذَا مَـا قُـدِّمَ ٱلْمُسْتَثْنَـىٰ تَقُـولُ : ( هَـلْ إِلاَّ ٱلْعِـرَاقَ مَغْنَـىٰ )
وَإِنْ تَكُـنْ مُسْتَثْنِيـاً بِـ( مَـا عَـدَا ) أَوْ ( مَا خَلاَ ) أَوْ ( لَيْسَ ) فَٱنْصِبْ أَبَدَا
تَقُـولُ : ( جَـاؤُوا مَـا عَـدَا مُحَمَّـدَا وَمَـا خَـلاَ عَمْـراً وَلَيْـسَ أَحْمَـدَا )
وَ( غَيْـرِ ) إِنْ جِئْـتَ بِهَـا مُسْتَثْنِيَـةْ جَـرَّتْ عَلَـى ٱلإِضَـافَـةِ ٱلْمُسْتَـوْلِيَـةْ
وَرَاؤُهَـا يُحْكَـمُ فِـي إِعْـرَابِهَـا مِثْـلُ ٱسْـمِ ( إِلاَّ ) حِيـنَ يُسْتَثْنَـىٰ بِهَـا
وَٱنْصِبْ بِـ( لاَ ) فِـي ٱلنَّفْـيِ كُـلَّ نَكِـرَةْ كَقَـوْلِهِـمْ : ( لاَ شَـكَّ فِيمَـا ذَكَـرَهْ )
وَإِنْ بَـدَا بَيْنَهُمَـا مُعْتَـرِضُ فَـٱرْفَـعْ وَقُـلْ : ( لاَ لأَبِيـكَ مُبْغِـضُ )
وَٱرْفَـعْ إِذَا كَـرَّرْتَ نَفْيـاً وَٱنْصِـبِ أَوْ غَـايِـرِ ٱلإِعْـرَابَ فِيـهِ تُصِـبِ
تَقُـولُ : ( لاَ بَيْـعٌ وَ لاَ خِـلاَلُ فِيـهِ وَلاَ عَيْـبٌ وَلاَ إِخْـلاَلُ )
وَٱلـرَّفْـعُ فِـي ٱلثَّـانِـي وَفَتْـحُ ٱلأَوَّلِ قَـدْ جَـازَ وَٱلْعَكْـسُ كَـذَاكَ فَـٱفْعَـلِ
وَإِنْ تَشَـا فَـٱفْتَحْهُمَـا جَمِيعَـا وَلاَ تَخَـفْ رَدّاً وَلاَ تَقْـرِيعَـا
وَتُنْصَـبُ ٱلأَسْمَـاءُ فِـي ٱلتَّعَجُّـبِ نَصْـبَ ٱلْمَفَـاعِيـلِ فَـلاَ تَسْتَعْجِـبِ
تَقُـولُ : ( مَـا أَحْسَـنَ زَيْـداً إِذْ خَطَـا وَمَـا أَحَـدَّ سَيْفَـهُ حِيـنَ سَطَـا )
وَإِنْ تَعَجَّبْـتَ مِـنَ ٱلأَلْـوَانِ أَوْ عَـاهَـةٍ تَحْـدُثُ فِـي ٱلأَبْـدَانِ
فَـٱبْـنِ لَـهُ فِعْـلاً مِـنَ ٱلثُّـلاَثِـي ثُـمَّ ٱئْـتِ بِـٱلأَلْـوَانِ وَٱلأَحْـدَاثِ
تَقُـولُ : ( مَـا أَنْقَـىٰ بَيَـاضَ ٱلْعَـاجِ وَمَـا أَشَـدَّ ظُلْمَـةَ ٱلـدَّيَـاجِـي )
وَٱلنَّصْـبُ فِـي ٱلإِغْـرَاءِ غَيْـرُ مُلْتَبِـسْ وَهْـوَ بِفِعْـلٍ مُضْمَـرٍ فَـٱفْهَـمْ وَقِـسْ
تَقُـولُ لِلطَّـالِـبِ : ( خِـلاًّ بَـرّا دُونَـكَ بِشْـراً وَعَلَيْـكَ عَمْـرَا )
وَتَنْصِـبُ ٱلإِسْـمَ ٱلَّـذِي تُكَـرِّرُهْ عَـنْ عِـوَضِ ٱلْفِعْـلِ ٱلَّـذِي لاَ تُظْهِـرُهْ

مِثْــلُ مَقَــالِ ٱلْخَــاطِــبِ ٱلأَوَّاهِ : ( أَللهَ أَللهَ عِبَـــــــــادَ ٱللهِ )
وَسِتَّــــةٌ تَنْتَصِــبُ ٱلأَسْمَـــــاءُ بِهَــا كَمَــا تَــرْتَفِــعُ ٱلأَنْبَــاءُ
وَهْـــيَ إِذَا رَوَيْـــتَ أَوْ أَمْلَيْتَــا : ( إِنَّ ) وَ( أَنَّ ) يَــا فَتَــىٰ وَ( لَيْتَــا )
ثُــمَّ ( كَــأَنَّ ) ثُــمَّ ( لَكِــنَّ ) وَ( عَــلْ ) وَٱللُّغَــةُ ٱلْمَشْهُــورَةُ ٱلْفُصْحَىٰ ( لَعَــلْ )
وَ( إِنَّ ) بِــــٱلْكَسْــرَةِ أُمُّ ٱلأَحْــرُفِ تَــأْتِــي مَــعَ ٱلْقَــوْلِ وَبَعْــدَ ٱلْحَلِــفِ
وَٱلــلاَّمُ تَخْتَــصُّ بِمَعْمُــولاَتِهَــا لِيَسْتَبِيــنَ فَضْلُهَــا فِــي ذَاتِهَــا
مِثَــالُــهُ : ( إِنَّ ٱلأَمِيــرَ عَــادِلُ وَقَــدْ سَمِعْــتُ أَنَّ زَيْــداً رَاحِــلُ
وَقِيــلَ : إِنَّ خَــالِــداً لَقَــادِمُ وَإِنَّ هِنْــداً لأَبُــوهَــا عَــالِــمُ )
وَلاَ تُقَــدِّمْ خَبَــرَ ٱلْحُــرُوفِ إِلاَّ مَــعَ ٱلْمَجْــرُورِ وَٱلظُّــرُوفِ
كَقَــوْلِهِــمْ : ( إِنَّ لِــزَيْــدٍ مَــالاَ وَإِنَّ عِنْــدَ عَــامِــرٍ جَمَــالاَ )
وَإِنْ تُــزَدْ ( مَـا ) بَعْدَ هَـٰذِيْ ٱلأَحْـرُفِ فَــٱلــرَّفْــعُ وَٱلنَّصْبُ أُجِيـزَا فَـٱعْـرِفِ
وَٱلنَّصْــبُ فِـي ( لَيْـتَ لَعَـلَّ ) أَظْهَـرُ وَفِـي ( كَــأَنَّ ) فَـٱسْتَمِـعْ مَـا يُـؤْثَـرُ
وَعَكْـسُ ( إِنَّ ) يَـا أُخَـيَّ فِـي ٱلْعَمَـلْ كَــانَ وَمَــا ٱنْفَـكَّ ٱلْفَتَـىٰ وَلَـمْ يَـزَلْ
وَهَكَــذَا أَصْبَــحَ ثُــمَّ أَمْسَــىٰ وَظَــلَّ ثُــمَّ بَــاتَ ثُــمَّ أَضْحَــىٰ
وَصَــارَ ثُــمَّ لَيْــسَ ثُــمَّ مَــا بَـرِحْ وَمَــا فَتِــىءْ فَـٱفْقَـهْ بَيَـانِـي ٱلْمُتَّضِـحْ
وَأُخْتُهَــا مَــا دَامَ فَـــٱحْفَظَنْهَـــا وَٱحْــذَرْ هُــدِيــتَ أَنْ تَــزِيــغَ عَنْهَــا
تَقُــولُ : ( قَــدْ كَــانَ ٱلأَمِيـرُ رَاكِبَـا وَلَــمْ يَــزَلْ أَبُــو عَلِــيٍّ عَــاتِبَــا
وَأَصْبَــحَ ٱلْبَــرْدُ شَــدِيــداً فَــٱعْلَـمِ وَبَــاتَ زَيْــدٌ سَــاهِــراً لَــمْ يَنَــمِ
وَمَــنْ يُــرِدْ أَنْ يَجْعَــلَ ٱلأَخْبَــارَا مُقَــدَّمَــاتٍ فَلْيَقُــلْ مَــا ٱخْتَــارَا
مِثَــالُــهُ : ( قَــدْ كَــانَ سَمْحــاً وَائِــلُ وَوَاقِفــاً بِــٱلْبَــابِ أَضْحَــى ٱلسَّــائِــلُ )
وَإِنْ تَقُلْ : ( يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ ٱلْمَطَرْ ) فَلَسْــتَ تَحْتَــاجُ لَهَــا إِلَــىٰ خَبَــرْ
وَهَكَــذَا يَصْنَــعُ كُــلُّ مَــنْ نَفَــثْ بِهَــا إِذَا جَــاءَتْ وَمَعْنَــاهَــا حَــدَثْ

وَٱلْبَـاءُ تَخْتَـصُّ بِـ( لَيْـسَ ) فِـي ٱلْخَبَـرْ كَقَـوْلِهِـمْ : ( لَيْـسَ ٱلْفَتَـىٰ بِـٱلْمُحْتَقَـرْ )

وَ( مَا ) ٱلَّتِي تَنْفِي كَـ( لَيْسَ ) ٱلنَّاصِبَهْ فِـي قَـوْلِ سُكَّـانِ ٱلْحِجَـازِ قَـاطِبَـهْ

فَقَـوْلُهُـمْ : ( مَـا عَـامِـرٌ مُـوَافِقَـا ) كَقَـوْلِهِـمْ : ( لَيْـسَ سَعِيـدٌ صَـادِقَـا )

وَنَـادِ مَـنْ تَـدْعُـو بِـ( يَـا ) أَوْ بِـ( أَيَـا ) أَوْ هَمْـزَةٍ أَوْ ( أَيْ ) وَإِنْ شِئْـتَ ( هَيَـا )

وَٱنْصِـبْ وَنَـوِّنْ إِذْ تُنَـادِي ٱلنَّكِـرَهْ كَقَـوْلِهِـمْ : ( يَـا نَهِمـاً دَعِ ٱلشَّـرَهْ )

وَإِنْ يَكُـنْ مَعْـرِفَـةً مُشْتَهِـرَهْ فَـلاَ تُنَـوِّنْـهُ وَضُـمَّ آخِـرَهْ

تَقُـولُ : ( يَـا سَعْـدُ أَيَـا سَعِيـدُ ) وَمِثْلُـهُ : ( يَـا أَيُّهَـا ٱلْعَمِيـدُ )

وَتَنْصِـبُ ٱلْمُضَـافَ فِـي ٱلنِّـدَاءِ كَقَـوْلِهِـمْ : ( يَـا صَاحِـبَ ٱلـرِّدَاءِ )

وَجَـائِـزٌ عِنْـدَ ذَوِي ٱلأَفْهَـامِ قَـوْلُـكَ : ( يَـا غُـلاَمِ يَـا غُـلاَمِـي )

وَجَـوَّزُوا فَتْحَـةَ هَـٰذِي ٱلْيَـاءِ وَٱلْـوَقْـفَ بَعْـدَ فَتْحِهَـا بِـٱلْهَـاءِ

وَٱلْهَـاءُ فِي ٱلْـوَقْـفِ عَلَـىٰ ( غُـلاَمِيَـهْ ) كَٱلْهَاءِ فِي ٱلْوَقْفِ عَلَىٰ ( سُلْطَانِيَهْ )

وَقَـالَ قَـوْمٌ فِيـهِ : ( يَـا غُـلاَمَـا ) كَمَـا تَلَـوْ : ( يَـا حَسْـرَتَـا عَلَـىٰ مَـا )

وَحَـذْفُ ( يَـا ) يَجُـوزُ فِـي ٱلنِّـدَاءِ كَقَـوْلِهِـمْ : ( رَبِّ ٱسْتَجِـبْ دُعَـائِـي )

وَإِنْ تَقُـلْ : ( يَـا هَـٰذِهِ أَوْ يَـا ذَا ) فَحَـذْفُ ( يَـا ) مُمْتَنِـعٌ يَـا هَـٰذَا

وَإِنْ تَشَـا ٱلتَّـرْخِيـمَ فِـي حَـالِ ٱلنِّـدَا فَـاخْصُـصْ بِـهِ ٱلْمَعْـرِفَـةَ ٱلْمُنْفَـرِدَا

وَٱحْـذِفْ إِذَا رَخَّمْـتَ آخِـرَ ٱسْمِـهِ وَلاَ تُغَيِّـرْ مَـا بَقِـي عَـنْ رَسْمِـهِ

تَقُـولُ : ( يَـا طَلْـحَ وَيَـا عَـامِ ٱسْمَعَـا ) كَمَـا تَقُـولُ فِـي سُعَـادَ : ( يَـا سُعَـا )

وَقَـدْ أُجِيـزَ ٱلضَّـمُّ فِـي ٱلتَّـرْخِيـمِ فَقِيـلَ : ( يَـا عَـامُ ) بِضَـمِّ ٱلْمِيـمِ

وَأَلْـقِ حَـرْفَيْـنِ بِـلاَ غُفُـولِ مِـنْ وَزْنِ فَعْـلاَنَ وَمِـنْ مَفْعُـولِ

تَقُولُ فِي مَرْوَانَ : ( يَا مَرْوَ ٱجْلِسِ ) وَمِثْلُـهُ ( يَـا مَنْـصُ ) فَـٱفْهَـمْ وَقِـسِ

وَلاَ تُـرَخِّـمْ ( هِنْـدَ ) فِـي ٱلنِّـدَاءِ وَلاَ ثُـلاَثِيّـاً خَـلاَ مِـنْ هَـاءِ

وَإِنْ يَكُـنْ آخِـرُهُ هَـاءً فَقُـلْ فِي هِبَةٍ : ( يَا هِبُ مَنْ هَـٰذَا ٱلرَّجُلْ )

وَقَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ : ( يَا صَاحِ ) شَذٌّ لِمَعْنًى فِيهِ بِٱصْطِلاَحِ
وَإِنْ تُرِدْ تَصْغِيرَ ٱلاِسْمِ ٱلْمُحْتَقَرْ إِمَّا لِتَهْوَانٍ وَإِمَّا لِصِغَرْ
فَضُمَّ مَبْدَاهُ لِهَـٰذِي ٱلْحَادِثَةْ وَزِدْهُ يَاءً تَبْتَدِيهَا ثَالِثَةْ
تَقُولُ فِي فَلْسٍ : ( فُلَيْسٌ ) يَا فَتَىٰ وَهَكَذَا كُلُّ ثُلاَثِيٍّ أَتَىٰ
وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَهُ هَاءً كَمَا تُلْحِقُ أَوْ وَصَفْتَهُ
فَصَغِّرِ ٱلنَّارَ عَلَىٰ نُوَيْرَةْ كَمَا تَقُولُ : ( نَارُهُ مُنِيرَةْ )
وَصَغِّرِ ٱلْبَابَ فَقُلْ : ( بُوَيْبُ ) وَٱلنَّابُ إِنْ صَغَّرْتَهُ : ( نُيَيْبُ )
لأَنَّ بَاباً جَمْعُهُ أَبْوَابُ وَٱلنَّابُ أَصْلُ جَمْعِهِ أَنْيَابُ
وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ : ( رُوَيْجِلُ )
وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَٱقْلِبْهُ يَاءً أَبَداً وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ : ( كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ )
وَقُلْ : ( سُرَيحِينُ ) لِسِرْحَانَ كَمَا تَقُولُ فِي ٱلْجَمْعِ : ( سَرَاحِينُ ٱلْحِمَىٰ )
وَلاَ تُغَيِّرْ فِي ( عُثَيْمَانَ ) ٱلأَلِفْ وَلاَ سُكَيْرَانَ ٱلَّذِي لاَ يَنْصَرِفْ
وَهَكَذَا ( زُعَيْفِرَانُ ) فَٱعْتَبِرْ بِهِ ٱلسُّدَاسِيَّاتِ وَٱفْقَهْ مَا ذُكِرْ
وَٱرْدُدْ إِلَى ٱلْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ : ( شُفَيْهَةْ ) وَٱلشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا : ( شُوَيْهَةْ )
وَأَلْقِ فِي ٱلتَّصْغِيرِ مَا يُسْتَثْقَلُ زَائِدُهُ أَوْ مَا تَرَاهُ يَثْقُلُ
وَٱلأَحْرُفُ ٱللاَّتِي تُزَادُ فِي ٱلْكَلِمْ مَجْمُوعُهَا قَوْلُكَ : ( سَائِلْ وَٱنْتَهِمْ )
تَقُولُ فِي مُنْطَلِقٍ : ( مُطَيْلِقُ ) فَٱفْهَمْ وَفِي مُرْتَزِقٍ : ( مُرَيْزِقُ )
وَقِيلَ فِي سَفَرْجَلٍ : ( سُفَيْرِجُ ) وَفِي فَتًى مُسْتَخْرِجٍ : ( مُخَيْرِجُ )
وَقَدْ تُزَادُ ٱلْيَاءُ لِلتَّعْوِيضِ وَٱلْجَبْرِ لِلْمُصَغَّرِ ٱلْمَهِيضِ
كَقَوْلِهِمْ : ( إِنَّ ٱلْمُطَيْلِيقَ أَتَىٰ وَٱخْبَأ ٱلسُّفَيْرِيجَ إِلَىٰ فَصْلِ ٱلشِّتَا )

وَشَــذَّ مِمَّــا أَصَّلُــوهُ ( ذَيَّــا ) تَصْغِيــرُ ( ذَا ) وَمِثْلُــهُ ( ٱللَّــذَيَّــا )
وَقَــوْلُهُــمْ أَيْضــاً : ( أُنَيْسِيَــانُ ) شَــذَّ كَمَــا شَــذَّ ( مُغَيْــرِبَــانُ )
وَلَيْــسَ هَـٰـذَا بِمِثَــالٍ يُحْــذَىٰ فَــٱتَّبِــعِ ٱلأَصْــلَ وَدَعْ مَــا شَــذَّا
وَكُــلُّ مَنْسُــوبٍ إِلَــى ٱسْــمٍ فِــي ٱلْعَــرَبْ أَوْ بَلْــدَةٍ تَلْحَقُــهُ يَــاءُ ٱلنَّسَــبْ
فَشَــدِّدِ ٱلْيَــاءَ بِــلاَ تَــوَقُّــفِ مِــنْ كُــلِّ مَنْسُــوبٍ إِلَيْــهِ فَــٱعْــرِفِ
وَإِنْ يَكُــنْ فِــي ٱلأَصْــلِ هَــاءٌ فَــٱحْــذِفِ كَمِثْــلِ مَكِّــيٍّ وَهَـٰـذَا حَنَفِــي
تَقُــولُ : ( قَــدْ جَــاءَ ٱلْفَتَــى ٱلْبَكْــرِيُّ ) كَمَــا تَقُــولُ : ( ٱلْحَسَــنُ ٱلْبَصْــرِيُّ )
وَإِنْ يَكُــنْ مِمَّــا عَلَــىٰ وَزْنِ فَتَــىٰ أَوْ وَزْنِ دُنْيَــا أَوْ عَلَــىٰ وَزْنِ مَتَــىٰ
فَــأَبْــدِلِ ٱلْحَــرْفَ ٱلأَخِيــرَ وَاوَا وَعَــاصِ مَــنْ مَــارَىٰ وَدَعْ مَــنْ نَــاوَىٰ
تَقُــولُ : ( هَـٰـذَا عَلَــوِيٌّ مُعْــرِقُ وَكُــلُّ لَهْــوٍ دُنْيَــوِيٍّ مُــوبِــقُ )
وَٱنْسُــبْ أَخَــا ٱلْحِــرْفَــةِ كَــٱلْبَقَّــالِ وَمَــنْ يُضَــاهِيــهِ إِلَــىٰ فَعَّــالِ
وَٱلْعَطْــفُ وَالتَّــوْكِيــدُ أَيْضــاً وَٱلْبَــدَلْ تَــوَابِــعٌ يُعْــرَبْــنَ إِعْــرَابَ ٱلأُوَلْ
وَهَكَــذَا ٱلْــوَصْــفُ إِذَا ضَــاهَــى ٱلصِّفَــةْ مَــوْصُــوفَهَــا مُنَكَّــراً أَوْ مَعْــرِفَــةْ
تَقُــولُ : ( خَــلِّ ٱلْمَــزْحَ وَٱلْمُجُــونَــا وَأَقْبَــلَ ٱلْحُجَّــاجُ أَجْمَعُــونَــا
وَٱمْــرُرْ بِــزَيْــدٍ رَجُــلٍ ظَــرِيــفِ وَٱعْطِــفْ عَلَــىٰ سَــائِلِــكَ ٱلضَّعِيــفِ )
وَٱلْعَطْــفُ قَــدْ يَــدْخُــلُ فِــي ٱلأَفْعَــالِ كَقَــوْلِهِــمْ : ( ثُــبْ وَٱسْــمُ لِلْمَعَــالِــي )
وَأَحْــرُفُ ٱلْعَطْــفِ جَمِيعــاً عَشَــرَةْ مَحْصُــورَةٌ مَــأْثُــورَةٌ مُشْتَهِــرَةْ
أَلْــوَاوُ وَٱلْفَــاءُ وَ( ثُــمَّ ) لِلْمَهَــلْ وَ(لاَ) وَ(حَتَّــىٰ) ثُــمَّ (أَوْ) وَ(أَمْ) وَ(بَــلْ)
وَبَعْــدَهَــا ( لَكِــنْ ) وَ( إِمَّــا ) إِنْ كُسِــرْ وَجَــاءَ لِلتَّخْيِيــرِ فَــٱحْفَــظْ مَــا ذُكِــرْ
هَـٰـذَا وَفِــي ٱلأَسْمَــاءِ مَــا لاَ يَنْصَــرِفْ فَجَــرُّهُ كَنَصْبِــهِ لاَ يَخْتَلِــفْ
وَلَيْــسَ لِلتَّنْــوِيــنِ فِيــهِ مَــدْخَــلُ لِشِبْهِــهِ ٱلْفِعْــلَ ٱلَّــذِي يُسْتَثْقَــلُ
مِثَــالُــهُ : ( أَفْعَــلُ ) فِــي ٱلصِّفَــاتِ كَقَــوْلِهِــمْ : ( أَحْمَــرُ ) فِــي ٱلشِّيَــاتِ

أَوْ جَـاءَ فِـي ٱلْـوَزْنِ مِثَـالَ سَكْـرَى ... أَوْ وَزْنَ دُنْيَـا أَوْ مِثَـالَ ذِكْـرَىٰ
أَوْ وَزْنَ فَعْـلاَنَ ٱلَّـذِي مُـؤَنَّثُـهْ ... فَعْلَـىٰ كَسَكْـرَانَ فَخُـذْ مَـا أَنْفُثُـهْ
أَوْ وَزْنَ فَعْـلاَءَ وَأَفْعِـلاَءَ ... كَمِثْـلِ حَسْنَـاءَ وَأَنْبِيَـاءَ
أَوْ مِثْـلَ مَثْنَـىٰ وَثُـلاَثٍ فِـي ٱلْعَـدَدْ ... فَـأَصْـغِ يَـا صَاحِ إِلَـىٰ قَـوْلِ ٱلسَّـدَدْ
وَكُـلُّ جَمْـعٍ بَعْـدَ ثَـانِيـهِ أَلِـفْ ... وَهْـوَ خُمَـاسِـيٌّ فَلَيْـسَ يَنْصَـرِفْ
وَهَكَـذَا إِنْ زَادَ فِـي ٱلْمِثَـالِ ... نَحْـوُ دَنَـانِيـرَ بِـلاَ إِشْكَـالِ
فَهَـٰذِهِ ٱلأَنْـوَاعُ لَيْسَـتْ تَنْصَـرِفْ ... فِـي مَـوْطِـنٍ يَعْـرِفُ هَـٰذَا ٱلْمُعْتَـرِفْ
وَكُـلُّ مَـا تَـأْنِيثُـهُ بِـلاَ أَلِـفْ ... فَهْـوَ إِذَا عُـرِّفَ غَيْـرُ مُنْصَـرِفْ
تَقُـولُ : ( هَـٰذَا طَلْحَـةُ ٱلْجَـوَادُ ... وَهَـلْ أَتَـتْ زَيْنَـبُ أَمْ سُعَـادُ )
وَإِنْ يَكُـنْ مُخَفَّفـاً كَـدَعْـدِ ... فَـاْصْـرِفْـهُ إِنْ شِئْـتَ كَصَـرْفِ سَعْـدِ
وَأَجْـرِ مَـا جَـاءَ بِـوَزْنِ ٱلْفِعْـلِ ... مُجْـرَاهُ فِـي ٱلْحُكْـمِ بِغَيْـرِ فَصْـلِ
فَقَـوْلُهُـمْ : ( أَحْمَـدُ ) مِثْـلُ ( أَذْهَـبُ ) ... وَقَـوْلُهُـمْ : ( تَغْلِـبُ ) مِثْـلُ ( تَضْـرِبُ )
وَإِنْ عَـدَلْـتَ فَـاعِـلاً إِلَـىٰ فُعَـلْ ... لَـمْ يَنْصَـرِفْ مُعَـرَّفـاً مِثْـلُ ( زُحَـلْ )
وَٱلأَعْجَمِـيُّ مِثْـلُ مِيكَـائِيـلاَ ... كَـذَاكَ فِـي ٱلْحُكْـمِ وَإِسْمَـاعِيـلاَ
وَهَكَـذَا ٱلإِسْمَـانِ حِيـنَ رُكِّبَـا ... كَقَـوْلِهِـمْ : ( رَأَيْـتُ مَعْـدِي كَـرِبَـا )
وَمِنْـهُ مَـا جَـاءَ عَلَـىٰ فَعْـلاَنَـا ... عَلَـى ٱخْتِـلاَفِ فَـائِـهِ أَحْيَـانَـا
تَقُـولُ : ( مَـرْوَانُ أَتَـىٰ كِـرْمَـانَـا ... وَرَحْمَـةُ ٱللهِ عَلَـىٰ عُثْمَـانَـا )
فَهَـٰذِهِ إِنْ عُـرِّفَـتْ لاَ تَنْصَـرِفْ ... وَمَـا أَتَـىٰ مُنَكَّـراً مِنْهَـا صُـرِفْ
وَإِنْ عَـرَاهَـا أَلِـفٌ وَلاَمُ ... فَمَـا عَلَـىٰ صَـارِفِهَـا مَـلاَمُ
وَهَكَـذَا تُصْـرَفُ بِـٱلإِضَـافَـةِ ... نَحْـوُ : ( سَخَـىٰ بِـأَطْيَـبِ ٱلضِّيَـافَـةِ )
وَلَيْـسَ مَصْـرُوفـاً مِـنَ ٱلْبِقَـاعِ ... إِلاَّ بِقَـاعٌ جِئْـنَ فِـي ٱلسَّمَـاعِ
مِثْـلُ حُنَيْـنٍ وَمِنًـىٰ وَبَـدْرِ ... وَوَاسِـطٍ وَدَابِـقٍ وَحِجْـرِ

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ ٱلشِّعْرِ ٱلصَّلِفْ     أَنْ يَصْرِفَ ٱلشَّاعِرُ مَا لاَ يَنْصَرِفْ

وَإِنْ نَطَقْتَ بِٱلْعُقُودِ فِي ٱلْعَدَدْ     فَٱنْظُرْ إِلَى ٱلْمَعْدُودِ لُقِّيتَ ٱلرَّشَدْ

فَأَثْبِتِ ٱلْهَاءَ مَعَ ٱلْمُذَكَّرِ     وَٱحْذِفْ مَعَ ٱلْمُؤَنَّثِ ٱلْمُشْتَهِرِ

تَقُولُ : ( لِي خَمْسَةُ أَثْوَابٍ جُدُدْ     وَٱزْمُمْ لَهَا تِسْعاً مِنَ ٱلنُّوقِ وَقُدْ )

وَإِنْ ذَكَرْتَ ٱلْعَدَدَ ٱلْمُرَكَّبَا     وَهْوَ ٱلَّذِي ٱسْتَوْجَبَ أَلاَّ يُعْرَبَا

فَأَلْحِقِ ٱلْهَاءَ مَعَ ٱلْمُؤَنَّثِ     بِآخِرِ ٱلثَّانِي وَلاَ تَكْتَرِثِ

مِثَالُهُ : ( عِنْدِي ثَلاَثَ عَشَرَةْ     جُمَانَةً مَنْظُومَةً وَدُرَّةْ )

وَقَدْ تَنَاهَى ٱلْقَوْلُ فِي ٱلأَسْمَاءِ     عَلَى ٱخْتِصَارٍ وَعَلَى ٱسْتِيفَاءِ

وَحَقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهِمُ     مَا يَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

فَتَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ ٱلسَّلِيمَ ( أَنْ ) وَ( لَنْ )     وَ( كَيْ ) وَإِنْ شِئْتَ ( لِكَيْلاَ ) وَ( إِذَنْ )

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلْمُعْتَلِّ كَٱلسَّلِيمِ     فَٱنْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ ٱلسَّقِيمِ

وَٱللاَّمُ حِينَ تَبْتَدِي بِٱلْكَسْرِ     كَمِثْلِ مَا تُكْسَرُ لاَمُ ٱلْجَرِّ

وَٱلْفَاءُ إِنْ جَاءَتْ جَوَابَ ٱلنَّفْيِ     وَٱلأَمْرِ وَٱلْعَرْضِ مَعاً وَٱلنَّهْيِ

وَفِي جَوَابِ ( لَيْتَ لِي ) وَ( هَلْ فَتَىٰ )     وَ( أَيْنَ مَغْنَاكَ وَأَنَّىٰ وَمَتَىٰ )

وَٱلْوَاوُ إِنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى ٱلْجَمْعِ     فِي طَلَبِ ٱلْمَأْمُورِ أَوْ فِي ٱلْمَنْعِ

وَيُنْصَبُ ٱلْفِعْلُ بِـ( أَوْ ) وَ( حَتَّىٰ )     وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْباً شَتَّى

تَقُولُ : ( أَبْغِي يَا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَا     وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا

وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي ٱلْكَرَامَةْ     وَسِرْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ ٱلْيَمَامَةْ

وَٱقْتَبِسِ ٱلْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا     وَعَاصِ أَسْبَابَ ٱلْهَوَىٰ لِتَسْلَمَا

وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا     وَمَا عَلَيْكَ عَتْبُهُ فَتُعْتَبَا

وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ     وَلَيْتَ لِي كَنْزَ ٱلْغِنَىٰ فَأَرْفِدَهْ

وَزُرْ فَتَلْتَذَّ بِأَصْنَافِ ٱلْقِرَى     وَلاَ تُحَاضِرْ وَتُسِيءَ ٱلْمَحْضَرَا )

وَمَنْ يَقُلْ : ( إِنِّي سَأَغْشَىٰ حَرَمَكْ ) فَقُلْ لَهُ : ( إِنِّي إِذاً أَحْتَرِمَكْ )
وَقُلْ لَهُ فِي ٱلْعَرْضِ : يَا هَٰذاَ أَلاَ تَنْزِلُ عِنْدِي فَتُصِيبَ مَأْكَلاَ
فَهَٰذِهِ نَوَاصِبُ ٱلأَفْعَالِ مَثَّلْتُهَا فَٱحْذُ عَلَىٰ تِمْثَالِي
وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ
تَقُولُ : ( لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو ٱلسُّعُودِ حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِجَ ٱلْوُعُودِ )
وَخَمْسَةٌ تَحْذِفُ مِنْهُنَّ ٱلطَّرَفْ فِي نَصْبِهَا فَأَلْقِهِ وَلاَ تَخَفْ
وَهْيَ لَقِيتَ ٱلْخَيْرَ ( تَفْعَلاَنِ ) وَ( يَفْعَلاَنِ ) فَٱعْرِفِ ٱلْمَبَانِي
وَ( تَفْعَلُونَ ) ثُمَّ ( يَفْعَلُونَا ) وَأَنْتِ يَا أَسْمَاءُ ( تَفْعَلِينَا )
فَهَٰذِهِ تُحْذَفُ مِنْهَا ٱلنُّونُ فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ ٱلسُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ : ( لَنْ تَنْطَلِقَا ) وَ( فَرْقَدَا ٱلسَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا )
وَ( جَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّىٰ تَغْنَمُوا وَقَاتِلُوا ٱلْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا )
وَ( لَنْ يَطِيبَ ٱلْعَيْشُ حَتَّىٰ تُسْعِدِي يَا هِنْدُ بِٱلْوَصْلِ ٱلَّذِي يَرْوِي ٱلصَّدِي )
وَيُجْزَمُ ٱلْفِعْلُ بِـ( لَمْ ) فِي ٱلنَّفْيِ وَٱللاَّمِ فِي ٱلأَمْرِ وَ( لاَ ) فِي ٱلنَّهْيِ
وَمِنْ حُرُوفِ ٱلْجَزْمِ أَيْضاً ( لَمَّا ) وَمَنْ يَزِدْ فِيهَا يَقُلْ : ( أَلَمَّا )
تَقُولُ : ( لَمْ يُسْمَعْ كَلاَمُ مَنْ عَذَلْ وَلاَ تُخَاصِمْ مَنْ إِذَا قَالَ فَعَلْ
وَخَالِدٌ لَمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ وَمَنْ يَوَدَّ فَلْيُوَاصِلْ مَنْ يَوَدّ )
وَإِنْ تَلاَهُ أَلِفٌ وَلاَمُ فَلَيْسَ غَيْرُ ٱلْكَسْرِ وَٱلسَّلاَمُ
تَقُولُ : ( لاَ تَنْتَهِرِ ٱلْمِسْكِينَا ) وَمِثْلُهُ : ( لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَا )
وَإِنْ تَرَ ٱلْمُعْتَلَّ فِيهَا رِدْفَا أَوْ آخِرَ ٱلْفِعْلِ فَسِمْهُ ٱلْحَذْفَا
تَقُولُ : ( لاَ تَأْسَ وَلاَ تُؤْذِ وَلاَ تَقُلْ بِلاَ عِلْمٍ وَلاَ تَخْشَ ٱلطِّلاَ
وَأَنْتَ يَا زَيْدُ فَلاَ تَهْوَ ٱلْمُنَا وَلاَ تَبِعْ إِلاَّ بِنَقْدٍ فِي مِنَىٰ )
وَٱلْجَزْمُ فِي ٱلْخَمْسَةِ مِثْلُ ٱلنَّصْبِ فَٱقْنَعْ بِإِيجَازِي وَقُلْ لِي : ( حَسْبِي )

هَٰذَا وَ( إِنْ ) فِي ٱلشَّرْطِ وَٱلْجَزَاءِ ... تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ بِلاَ ٱمْتِرَاءِ

وَتِلْوُهَا ( أَيٌّ ) وَ( مَنْ ) وَ( مَهْمَا ) ... وَ( حَيْثُمَا ) أَيْضاً وَ( مَا ) وَ( إِذْمَا )

وَ( أَيْنَ ) مِنْهُنَّ وَ( أَنَّىٰ ) وَ( مَتَىٰ ) ... فَٱحْفَظْ جَمِيعَ ٱلأَدَوَاتِ يَا فَتَىٰ

وَزَادَ قَوْمٌ ( مَا ) فَقَالُوا : ( إِمَّا ) ... وَ( أَيْنَمَا ) كَمَا تَلَوْا : ﴿أَيًّا مَّا﴾

تَقُولُ : ( إِنْ تَخْرُجْ تُصَادِفْ رُشْدَا ... وَأَيْنَمَا تَذْهَبْ تُلاَقِ سَعْدَا

وَمَنْ يَزُرْ أَزُرْهُ ) بِٱتِّفَاقِ ... وَهٰكَذَا تَصْنَعُ فِي ٱلْبَوَاقِي

فَهَٰذِهِ جَوَازِمُ ٱلأَفْعَالِ ... جَلَوْتُهَا مَنْظُومَةَ ٱللآلِي

فَٱحْفَظْ وُقِيتَ ٱلسَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ ... وَقِسْ عَلَى ٱلْمَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

ثُمَّ ٱعْلَمَنَّ أَنَّ فِي بَعْضِ ٱلْكَلِمْ ... مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَىٰ وَضْعٍ رُسِمْ

فَسَكَّنُوا ( مَنْ ) إِذْ بَنَوْهَا وَ( أَجَلْ ) ... وَ(مُذْ) وَ(لٰكِنْ) وَ(نَعَمْ) وَ(كَمْ) وَ(هَلْ)

وَضُمَّ فِي ٱلْغَايَةِ ( مِنْ قَبْلُ ) وَ( مِنْ ... بَعْدُ ) وَ( أَمَّا بَعْدُ ) فَٱفْقَهْ وَٱسْتَبِنْ

وَ( حَيْثُ ) ثُمَّ ( مُنْذُ ) ثُمَّ ( نَحْنُ ) ... وَ( قَطُّ ) فَٱحْفَظْهَا عَدَاكَ ٱللَّحْنُ

وَٱلْفَتْحُ فِي ( أَيْنَ ) وَ( أَيَّانَ ) وَفِي ... ( كَيْفَ ) وَ( شَتَّانَ ) وَ( رُبَّ ) فَٱعْرِفِ

وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ ٱلْعَدَدْ ... بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِيْنَ يُعَدْ

وَ( أَمْسِ ) مَبْنِيٌّ عَلَى ٱلْكَسْرِ فَإِنْ ... صُغِّرَ كَانَ مُعْرَباً عِنْدَ ٱلْفَطِنْ

وَ( جَيْرِ ) أَيْ : حَقّاً ، وَ( هَؤُلاَءِ ) ... كَـ( أَمْسِ ) فِي ٱلْكَسْرِ وَفِي ٱلْبِنَاءِ

وَقِيلَ فِي ٱلْحَرْبِ : ( نَزَالِ ) مِثْلَ مَا ... قَالُوا : ( حَذَامِ وَقَطَامِ ) فِي ٱلدُّمَى

وَقَدْ بُنِيْ ( يَفْعَلْنَ ) فِي ٱلأَفْعَالِ ... فَمَا لَهُ مُغَيِّرٌ بِحَالِ

تَقُولُ مِنْهُ : ( ٱلنُّوْقُ يَسْرَحْنَ ، وَلَمْ ... يَسْرَحْنَ إِلاَّ لِلَّحَاقِ بِٱلنَّعَمْ )

فَهَٰذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي ... جَائِلَةٌ دَائِرَةٌ فِي ٱلأَلْسُنِ

وَكُلُّ مَبْنِيٍّ يَكُونُ آخِرُهْ ... عَلَىٰ سَوَاءٍ فَٱسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهْ

وَقَدْ تَقَضَّتْ « مُلْحَةُ ٱلإِعْرَابِ » ... مُودَعَةً بَدَائِعَ ٱلآدَابِ

فَـانْظُـرْ إِلَيْهَـا نَظَـرَ الْمُسْتَحْسِـنِ    وَحَسِّـنِ الظَّـنَّ بِهَـا وَأَحْسِـنِ

وَإِنْ تَجِـدْ عَيْبـاً فَسُـدَّ الْخَلَـلاَ    فَجَـلَّ مَـنْ لاَ عَيْـبَ فِيـهِ وَعَـلاَ

وَالْحَمْـدُ للهِ عَلَـىٰ مَـا أَوْلَـى    فَنِعْـمَ مَـا أَوْلَـىٰ وَنِعْـمَ الْمَـوْلَـى

ثُـمَّ الصَّـلاَةُ بَعْـدَ حَمْـدِ الصَّمَـدِ    عَلَـى النَّبِـيِّ الْهَـاشِمِـي مُحَمَّـدِ

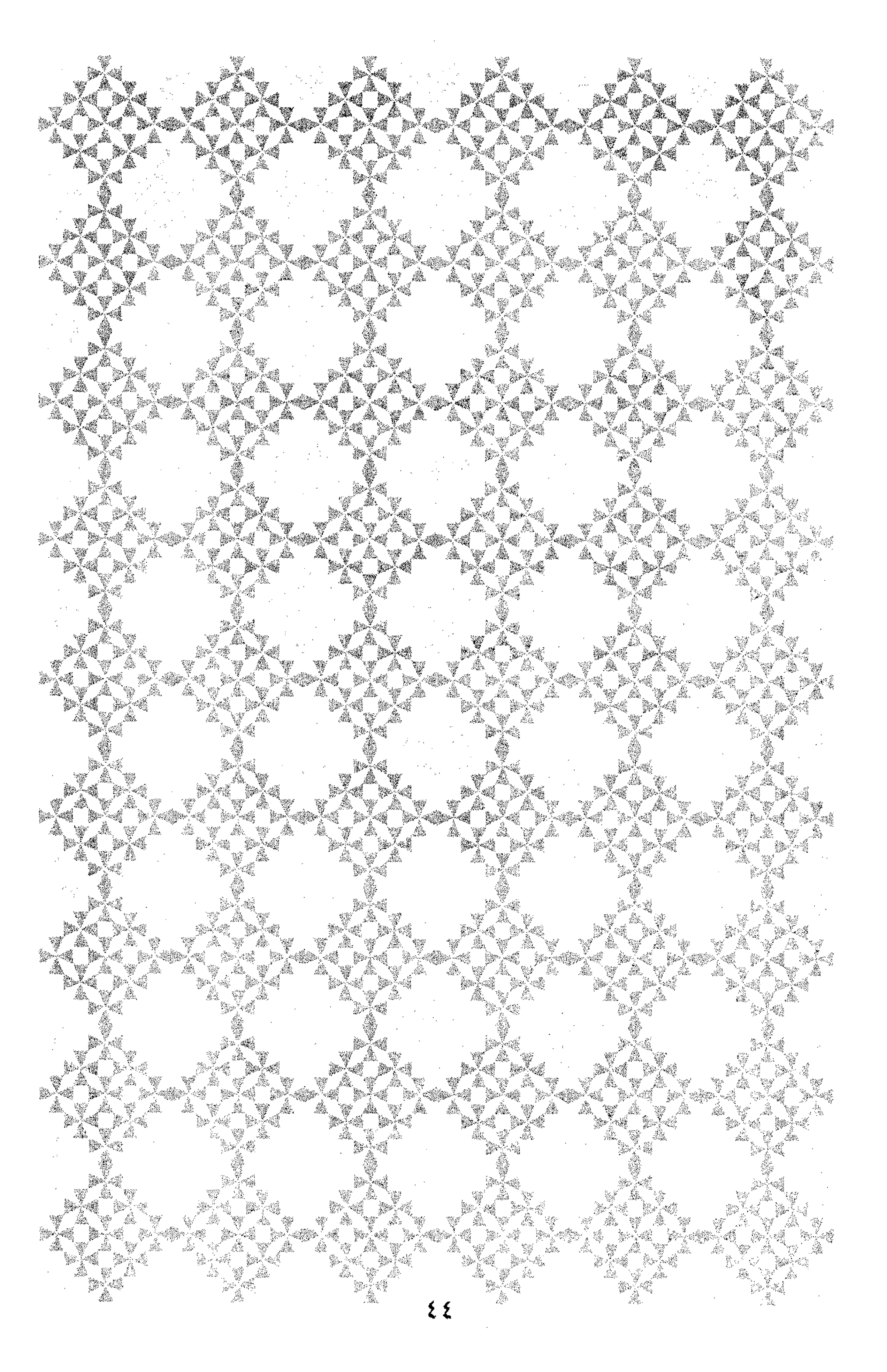
وَآلِـهِ وَصَحْبِـهِ الأَطْهَـارِ    الْقَـائِمِيـنَ فِـي دُجَـى الأَسْحَـارِ

* * *




للعلّامة النحويّ البليغ الفقيه
جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهيّ
رحمه الله تعالى
( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمع وتأليف
محمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرميّ
العلويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّي البويطيّ
نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

فالآنَ حانَ حِينُ الشُّروعِ في المقصود ؛ فأقولُ بِسَنَدِي إلى الشَّارِح مستْمداً مِن اللهِ التوفيق والهدايةَ لأَقْوَمِ الطَّريقِ .

قال الشَّارحُ رحمه الله تعالىٰ ونفَعَنا بعلومه آمين :

( **بسم الله الرحمٰن الرحيم** ) قدْ أَهْملَ كثيرٌ مِن الناس التَّكلُّمَ على البسملةِ ؛ لِقِصَرِ هِمَمِهِم ، ولكنْ نريدُ أنْ نَذْكُر عليها طرفاً مما يتعلَّقُ بها ؛ تبرُّكاً بِخِدْمَتِها ، واسْتِجْلاَباً لمزيدِ بركتِها ؛ فأقولُ متبرئاً من القوةِ والحولِ ، مستمداً مِنْ فضلِ ذِيْ الطَّولِ الهدايةَ لِأقْومِ الطريقِ .

اعْلَمْ : أنَّ البسملةَ : مصدرٌ قياسيٌّ لِـ( بَسْمَلَ ) كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً ، إذَا قالَ : بِاسم الله علىٰ ما في « الصحاحِ » وغيرِهِ ، أو إذا كتبهَا علىٰ ما في « تهذيبِ الأزهري » ، فهي بمعنىٰ : القول أو الكتابة ، لكن أطلقوها علىٰ نفس ( بسم الله الرحمٰن الرحيم ) مجازاً ، من إطلاق المصدر على المفعول ؛ لعلاقة اللزوم ، ثم صارت حقيقةً عرفيةً ، وهي من باب النّحتِ ، وهو **لغةً** : مطلقُ الاختصارِ والتقليلِ قولاً أو فعلاً ، **واصطلاحاً** : أَنْ يُخْتَصرَ مِن كلمتينِ فأكثرَ كَلِمةٌ ، أو مِن كلمة حرفٌ أو حرفانِ ، ولا يُشْتَرَطُ فيهِ حفظُ الكلمةِ الأُوْلىٰ بِتَمامها بالاسْتقْراءِ خِلافاً لِبعضهِم ، ولا الأَخْذُ مِنْ كُل الكلماتِ ، ولا مُوافقةُ الحركَاتِ والسكَناتِ ، كما يُعْلَمُ مِنْ شواهدِهِ .

نَعَمْ ؛ كلامُهُمْ يُفْهِمُ اعْتبار ترْتِيبِ الحُروفِ ؛ ولذا عُدَّ ما وَقَعَ للشِّهابِ الخفَاجي[1] في « شِفاءِ الغَلِيْلِ » ـ نسبة إلىٰ خفاجه بفتحتين : حي من بني عامر ـ مِنْ ( طَبْلَقَ ) بِتقْدِيم الباءِ على اللامِ ، إذا قالَ : أطالَ الله بقاءكَ سبْقَ قلَمٍ ، والقياسُ : طَلْبَقَ بتقديمِ اللاَّم .

---

(١) **الخفَاجي** ـ بفتح الخاء المعجمة ، وتخفيفِ الفاء ، نسبة إلىٰ خَفَاجة ـ : حَيٌّ من بني عامر . اهـ من لب اللباب .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

والنَّحْتُ مع كثْرتهِ عَنِ العربِ غيرُ **قياسيٍّ** ، كما صرَّحَ بهِ **الشُّمُنِّيُّ**[1] ، ونُقِلَ عَنْ « فِقْهِ اللغةِ » لابنِ فارسٍ قِياسيَّتُه ، ومن المسموع ( سَمْعلَ ) إذا قال : السَّلام عليكم ، و( حَوقل ) بتقديم القاف ، إذا قال : لا حَولَ ولا قُوَّةَ إلاَّ بالله ، وقيل بتقديم اللاَّم ، و( هلَّلَ ) تهليلاً ، و( هَيْلَلَ ) هَيْلَلَةً ، إذا قال : لا إلـٰه إلا الله ، وياء هيْلَلَ للإلحاقِ بدحرجَ ، ومنه في القرآنِ : ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ قال الزَّمَخْشَرِي : هو مَنْحُوتٌ من « بُعِثَ وأُثِيرَ » أي : بُعثَ مَوتَاهَا ، وأُثِيرَ تُرَابُها .

ومن المُوَلَّدِ ( الفَذْلَكَة ) من قَولِهِمْ : فَذْلَكَ العَدَدُ كذا وكذا إذا زادَ ، قِيلَ : ومن المُوَلَّدِ ( بَسْمَلَ ) لأنه لمْ يُسْمَعْ من فصحاء العَرَبِ ، قال الخَفَاجِيُّ : والمشهور خِلافُهُ ، وقد أثْبَتها كثيرٌ من أهل اللُّغةِ ؛ كابن السكِّيْتِ والمطرِّزيِّ ، وقدْ وردَت في قول عمر بنِ أبي ربيعة : [من الطويل]

لقَــدْ بَسمَلَــتْ لَيْلَــىٰ غَــداةَ لقيتهــا ... فيــا حبَّــذا ذاكَ الحــديــثُ المبَسْمَــلُ

وقد استعْمَلَ كثيرٌ لا سيَّما الأعاجِم النحْت في الخطِّ فقطْ ، والنطْقُ بهِ علىٰ أصْلهِ ؛ ككتابَةِ حينئِذٍ ( حاءً ) مفْردةً ، ورحمهُ اللهُ ( رَحِ ) ، وممْنوعٌ ( مَمْ ) ، وإلىٰ آخِرهِ تارةً ( إلخ ) وتارةً ( اهـ ) ، وصلى الله عليه وسلم ( صَلْعَمَ ) ، عليه السلامُ ( عَمَ ). . . إلىٰ غير ذلك ، لكن الأَوْلَىٰ ترْكُ نحْوِ الأَخِيريْنِ وإنْ أكْثَرَ منهُ الأعاجِمُ .

واعلم أيضاً : أنه ينْبغِي لكلِّ شارع في فن أنَ يتكلَّمَ على البسملةِ طَرَفاً مما يناسب ذلك الفنَّ ؛ أداءً لِحقيْنِ : حق البسملةِ ، وحق ذلكَ الفن ، والتكلُّم عليهَا مِنْ غيرهِ يُفوِّتُ الحقَّ الثاني ، وترْكُ الكلامِ عليها رأْساً قصورٌ : وهو العجْز عن أداءِ المرادِ ، أو تقْصِيْرٌ : وهو الإعراضُ عنه مع القدرةِ عليه .

فالآنَ نشرعُ في فن النَّحْوِ ، فنقول : ( الباءُ ) في البسملةِ ، إما : **أصليةٌ** وهو المشهورُ : وهي ما لها مَعْنىً من المعاني ، وتحتاجُ إلىٰ متعلَّق تتعلَّقُ به ، ويُخِلُّ عدمُها

---

(١) **الشُّمُنِّيّ** ـ بضمتين ، ونون مكسورة مشددة ـ اسمه : تقي الدين أحمد بن محمد بن خلف ، نسبة إلىٰ شمنة ، اسم قبيلة من العرب ، أو اسم مزرعة ظاهر قسطنطينية ، كان من أئمة اللغة ، ولد سنة ( ٨٠١هـ ) .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المَعْنىٰ ، وإما : زائدة : وهي التي ليس لها معْنىً مِن المعانِي الموضوعةِ لها ، ولكن تُفيدُ توكيد معْنى الكلامِ ، ولا تحتاجُ إلىٰ مُتعلَّقٍ تتعلَّقُ به ، ولا يُخِلُّ عدمُها المعْنىٰ ، وعلىٰ كونها أصليةً وهو المشهورُ ؛ فمُتعلَّقُها محذوفٌ وجوباً ؛ لشبهِهِ بالمثَلِ باتفاقِ البصريينَ والكوفيينَ ، قدَّرهُ البصريونَ اسماً ؛ لأن المقامَ مقامَ الابتداءِ ، والاسمُ أَلْيَقُ بِهِ ؛ لأنه يدلُّ على الدوامِ ، وهو إما : اسمُ فاعلٍ أو اسْمُ مفعولٍ أو مصدرٌ ، وعلىٰ كُلٍّ فهو إِمّا : عام أو خاص ، فهما اثنان في الثلاثةِ الأُوْلىٰ بستة ، وعلىٰ كُلٍّ فهو إِمّا : مقدمٌ أو مؤخرٌ ، فهما اثنان في ستةٍ باثنَي عشَرَ ، والأَوْلىٰ منها : أن يكونَ مصدراً خاصاً مؤخراً ، كما بسطْنا الكلامَ عليهِ في « الفتوحاتِ » ، وقدَّرهُ الكوفيون فِعْلاً ، وهو إما : فِعْلٌ ماضٍ أو مضارعٌ أو أمر ، وعلىٰ كَلٍّ فَإما : أن يكونَ مقدَّماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ثلاثة بستةٍ ، وعلىٰ كُلٍّ فإما : أن يكون مقدَّماً أو مؤخراً ، فهما اثنان في ستةٍ باثنَي عشَر ، والأَوْلىٰ منها : أن يكونَ فعلاً مضارعاً خاصاً مؤخراً ، كما بسطْنا الكلامَ عليهِ ثَمَّ ، ويصِحُّ أن يكونَ الظرفُ متعلِّقاً بحالٍ مِنْ فاعلِ الأفعال الثلاثةِ ، أو بحال مِنْ فاعلِ المصدرِ أو بخبرٍ ، فهٰذه خمسةٌ ، تضربُ في أربعة العمومِ والخصوصِ ، والتقدم والتأخر بعشرين ، تُضَمُّ إِلىٰ أربعة وعشرين بأربع وأربعين صورة .

و( الباءُ ) إما : للاستِعانةِ ، أو للمصاحبةِ ، أو للتبركِ ، أو للتعديةِ ؛ فهٰذه أربعة ، تُضْرَبُ في الحاصلِ بمئة وست وسبعين صورةً ، وعلىٰ كونها زائدةً ؛ فـ( اسمٌ ) : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، إما : اسمٌ أو فعلٌ ، والتقديرُ : اسمُ اللهِ مَبْدُوْءٌ بِهِ ، أو أَبْدأُ به بَدَاءةً قويةً ؛ أي : بحسن نية وإخلاص ، وأخذنا ذلك من كون الحرف الزائد يدل على التأكيد ، كما ذكره الرَّضِيُّ ، وإلا . . كان عبثاً لا يقعُ من العربِ ، وقولهم : الزائد : لا معنىٰ له ؛ أي : غير التأكيد ، والخبر المحذوف اسماً كان أو فعلاً إما : أن يكون من مادة الخصوص أو العموم ، فهٰذه أربعة في الخبر ، ومن الغريب كونها للقسَمِ ؛ فَيُحتاجُ إلىٰ تقدير مُقْسَمٍ عليهِ ؛ كأَنْ يُقالَ : أُقْسِمُ بسمِ اللهِ الرحمٰن الرحيم ؛ لأُؤَلِّفَنَّ الكتاب ، وتُضَم هٰذه الصورةُ إلىٰ أربعةِ الزيادةِ ، فتكونُ خمسةً ، فتُضَمُّ إلى الصوَرِ الجَاريةِ في ( الباءِ ) الأصلية ؛ أَعني : مئةً وستاً وسبعين

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بمئةٍ وإحدىٰ وثمانين .

ثم إن أريد بالجلالة مَدْلُولها ؛ أَعْني : الذَّاتَ . . فإضافةُ اسم إليها حقيقيةٌ لامِيَّةٌ ، فـ( اللامُ ) إما : للاستغراقِ ؛ أي : أتبركُ بكلِ اسمِ ذاتِ الله ، أو للجنسِ ؛ أي : أتبركُ بجنسِ اسمِ ذاتِ الله ، أو للعهدِ ؛ أي : بالاسم المعهود لذات الله تعالىٰ ، وإن أُرِيدَ لفْظُها . . فالإضافة للبيانِ ، فهـٰذه أربعة في الإضافة ، تُضربُ في الحاصل السابق ؛ أعني : مئة وإحدىٰ وثمانين صورة ، يخرج بسبع مئة وأربع وعشرين صورة .

ثم إن ( الرحمـٰن الرحيم ) إما : صفتا مشبهة أو صيغتا مبالغة ، فهاتان ثنتان ، تُضْربانِ في أوجه إعرابهما التسعة بثماني عشرة صورة ، تضرِبُها في الحاصل السابق ؛ أعني : ( ٧٢٤ ) يخرج ( ١٣٠٠٢ ) باثنين وثلاثة عشر ألفاً .

قوله : ( بسم الله ) والاسم **لغةً** : ما دل علىٰ مسماه ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، ومعنى ( الله ) : من تقادم وجوده ، وتعاظم ذاته وصفاته ، واستحق من عباده عبادته ، ومعنى ( الرحمـٰن ) : هو المنعم بجلائل النعم ؛ كنعمة الإيمان والإيجاد ، وكخلق السمع والبصر ، وجلائل النعم : هي مالا يندرج تحت غيرها ، أو كثير الرحمة لمن جنىٰ بالستر له في دار الدنيا ، ولم يُسم به غيره تعالىٰ ، وأما تسمية أهل اليمامة مسيلمة الكذاب به . . فتعنت منهم في الكفر ؛ حيث قال شاعرهم : [من البسيط]

سموْتَ بالمْجدِ يابْنَ الأكْرَمَيْن أبَا ... وأنت غيثُ الورىٰ لازِلْتَ رحْمانا

وقد رد بعض الأدباء هـٰذا البيت بقوله : [من البسيط]

خُصِّصْتَ بالمقْتِ يا بْنَ الأَخْبَثَيْنِ أَبا ... وأنـت شـر الـورىٰ لا زِلْـتَ شيْطـانـا

ومعنى ( الرحيم ) : المنعم بدقائق النعم ؛ كزيادة الإيمان وقوة السمع وحدة البصر ، ودقائق النعم : هي التي تندرج تحت الجلائل ، أو كثير الرحمة لأربابِ العصيان في العقبىٰ بإظهار الغفران ؛ ولذا قالوا يا رحمـٰن الدنيا ، ورحيم الآخرة ، وإنما فسرنا ( الرحمـٰن ) بالجلائل و( الرحيم ) بالدقائق ؛ لأن زيادة المبنىٰ تدل علىٰ زيادة المعنىٰ غالباً ، وخرج بقولنا : ( غالباً ) نحو : حَذِرٍ وحَاذِرٍ ؛ فإن الأَوَّل أبْلغُ مِن

الثاني ؛ لأن الأول : صفة مشبهةٌ ، وهي تدل على الدوامِ والاستمرارِ ، والثاني : اسم فاعل ، وهو لا يدل إلا على الاتصاف بالشيء ولو مرَّة ، وجَمَعَ بينهما ؛ إشارة إلىٰ أنه ينبغي طلب النعم الجليلة والحقيرة منه تعالىٰ .

واعلم : أن ( الرحمـٰن الرحيم ) : صفتان مشبهتان بُنِيَتا للمبالغة من مصدرِ رَحِمَ بعد تنزيلهِ منزلةَ اللازم ، أو نَقْلهِ من ( فَعِلَ ) المكسور إلىٰ ( فَعُلَ ) المضمومِ ؛ فلا يَرِدُ ما يقال : إنَّ الصفةَ المشبهة لا تُصاغُ من المتعدِّي ، ورَحِمَ المكسورُ متعدٍ ؛ فإنه يقال : رَحِمَكَ اللهُ .

قولُه : ( **الحمد** لله ) لم يعطفها على البسملة ؛ إشارة إلى استقلال كل منهما في حصول التبرك به ، ( والحمد ) **لغةً** : الثناء باللسان على الجميل الاختياري علىٰ جهة التبجيل والتعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ، **واصطلاحاً** : فِعْلٌ يُنْبِىءُ بتعظيم المنْعِم ؛ بسبب كونه مُنعماً على الحامد أو غيرِهِ ؛ كولدِهِ سواء كان ذِكْراً باللسانِ أو محبةً بالجَنَانِ أو فِعْلاً بالأركانِ ، كما قال الشاعرُ : [من الطويل]

وما كان شكري وافيا بنوالكم ... ولكنني حاولت في الجَهْد مذهبا

أفادتكم النعماء مني ثلاثة ... يدي ولساني والضمير المحجبا

فإن قيل : لا اطلاع لنا على الاعتقاد فكيف يُنبىء عن تعظيم المنعم ؟

أجيب : بأنه يُطلع عليه بالقرائن ؛ كقيامه له ، ووضع يده علىٰ رأسه تعظيماً له ، فيجتمع حينئذ حمْدان : الحمد الأول : وهو القيام مثلاً دال على الحمد الثاني ، وهو الاعتقاد ، وبأنه يَطَّلِع عليه بعضُ أرباب البصائر ، وبأنه يُنبىء لو اطُّلِع عليه .

وأما الشكر اللغوي . . فهو موافق للحمد الاصطلاحي ، لكن بإبدال الحامد بالشاكر ، وأما الشكر اصطلاحاً . . فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله عليه به من سمع وبصر ولسان وغيرها فيما خلق لأجله .

واعلم : أن ( أل ) في الحمد إما : للاستغراق أو للجنس أو للعهد ، و( اللام ) في لله إما : للاستحقاق أو للاختصاص أو للملك ؛ فيتحصل من ذلك احتمالات تسعة حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة ، يمتنع منها واحد ، وهو جعل ( اللام ) للملك مع

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

جعل ( أل ) للعهد إذا جعل المعهود الحمد القديم فقط ؛ لأن القديم لا يُملكُ ، والأولىٰ منها : أن تكون ( أل ) للجنس ، و( اللام ) للاستحقاق ؛ فالمعنىٰ حينئذ جنس الحمد مُستحَق لله ، ويلزم من استحقاق الجنس استحقاق الأفراد ؛ إذ لو خرج فرد منها لغيره.. لخرج الجنس في ضمنه ، فهو في قوة أن يدَّعِيَ أن الأفراد مستحقة لله ؛ بدليل استحقاق الجنس له ، فهو كدعوى الشيء ببينة ، فالدعوىٰ : هي استحقاق الأفراد ، والبينة : هي استحقاق الجنس .

وأقسام الحمد أربعة :

حمد قديمٍ لقديم : وهو حمد الله لنفسه بنفسه أزلاً ؛ كقوله : ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ .

وحمد قديم لحادث : وهو حمد الله تعالىٰ لأنبيائه وأوليائه .

وحمد حادث لحادث : كحمد العباد بعضهم لبعض .

وحمد حادث لقديم : وهو حمدنا لله سبحانه .

فهـٰذه أقسام أربعة ، تضرب في الاحتمالات التسعة ، الجارية في ( أل ) و( اللام ) في الحمد لله بست وثلاثين .

وأركان الحمد خمسة : حامد : وهو هنا الشارح ، ومحمود : وهو الله سبحانه ، ومحمود به : وهو ثبوت الحمد لله ، ومحمود عليه : وهو نِعَم الله تعالىٰ ، وصيغة : وهي لفظ الحمد لله ، فهـٰذه خمسة في الستة والثلاثين بمئة وثمانين .

والأحكام الجارية في الحمد خمسة : الوجوب : كما في خطبة الجمعة ، والندب : كما في الأدعية ابتداءً واختتاماً ، وكل أمر ذي بال كالأكل والشرب ، ومباح : كالحمد على المصيبة كالسقوط مثلاً ، وحرام : كالحمد عند الفرح بالمعاصي ، ومكروه : كالحمد في الأماكن القذرة أو بفم نجسٍ ، فهـٰذه خمسة مضروبة في الحاصل السابق ، يخرج بتسع مئة صورة ، وعلىٰ كل منها فجملة الحمدلة إما : خبرية لفظاً ومعنىً ؛ لأن الإخبار بالحمد حمْد ، أو خبرية لفظاً إنشائية معنىٰ ، فهاتان مضروبان في الحاصل بألف وثمان مئة .

و( رَبّ ) أصله : رابب بناءً علىٰ أنه اسم فاعل من رب يرب رباً ؛ فهو رابب فحذفت الألف تخفيفاً للفظ ؛ فكرهوا توالي المثلين ؛ فأدغمت الباء في الباء ، ويصح أن يكون صفة مشبهة فلا حذف ، وهو مأخوذ من ربىٰ تربية بحذف آخره : وهي تبليغ الشي حالاً فحالاً إلى الحد الذي أراده المربي ، ويختص المحلىٰ بـ( أل ) وهو الرب بالله تعالىٰ ، بخلاف المضاف لغير العاقل ، كما في قولهم : رب الدار ، وأما المضاف للعاقل . . فهو مختص به أيضاً ، كما يدل عليه ما ورد في « صحيح مسلم » : « لا يقل أحدكم : ربي بل سيِّدي ومولاي » أي : لا يقل أحدكم علىٰ غير الله تعالىٰ : ربي بل يقل : سيِّدي ومولاي ، ولا يرد قول سيدنا يوسف عليه السلام : ﴿إِنَّهُۥ رَبِّيٓ أَحۡسَنَ مَثۡوَايَ﴾ لأن ذلك مختص بزمانه ؛ كالسجود لغير الله تعالىٰ ، فكان ذلك جائزاً في شريعته ، وهو صفة للجلالة مجرور بكسرة ظاهرة ، ومعناه ؛ أي : مالك العالمين ، ومعبودهم ومدبرهم . . إلىٰ غير ذلك من معانيه .

وقد أتى الربّ لخمسة عشر معنىً ، نظمها بعضهم في ثلاثة أبيات فقال : [من الرجز]

قريب محيط مالك ومدبر ... مرب كثير الخير والمولي للنعم

وخالقنا المعبود جابر كسرنا ... ومصلحنا والصاحب الثابت القِدَم

وجامعنا والسيد احفظ فهٰذه ... معان أتت للرب فادع لمن نظم

وقوله : ( **العالَمين** ) بفتح اللام : اسم جمع لـ( عالَم ) بفتحها من العلامة ، كما قاله أبو عبيد ؛ لأنه ما من نوع من العالم . . إلا وفيه علامة علىٰ وجود خالقه ، أو من العلم ، كما قاله غيره ؛ فيَختص بِأُولِي العلم ، وهم : الإنس والجن والملائكة ؛ لاختصاص العلم بهم ، وقولنا : بفتح اللام ؛ احتراز من العالِمين بكسرها ؛ فإنه جمع عالِم بالكسر أيضاً : وهو ضد الجاهل ، فليس مراداً هنا ، وهو اسم جمع خاص بمن يعقل ، لا مفرد له من لفظه ، لا جمع ، ومفرده عالَم بفتح اللام ؛ لأنه اسم عام لما سوى الله ، والجمع خاص بمن يعقل ؛ فيكون المفرد أعم من جمعه ، وهو باطل ، وقد يقال هٰذا كما يبطل كونه جمعاً . . يبطل كونه اسم جمع ؛ لأنه لا يصح أن يكون كل من الجمع واسم الجمع أخص من مفرده .

**والتحقيق** : أن العالمين جمع لعالَم ؛ لأنه كما يطلق علىٰ ما سوى الله.. يطلق علىٰ كل جنس ، وعلىٰ كل نوع وصنف ، فيقال : عالَم الإنس وعالم الجن وعالم الملَك ، وبهٰذا الإطلاق يصح جمعه علىٰ عالمين ، لكنه جمع لم يستوفِ الشروط ؛ لأنه يشترط في المفرد أن يكون علماً أو صفة ، وعالم ليس بعلم ولا صفة ، كما قال ابن مالك : [من الرجز]

أولو وعالمون عليونا وأرضون شذ والسنونا

فيلحق في إعرابه بجمع المذكر السالم ، بل قيل : إنه جمع استوفى الشروط ؛ لأن العالم في معنى الصفة ؛ لأنه علامة علىٰ وجود خالقه ، وقد نص علىٰ ذلك جماعة ، منهم شيخ الإسلام في « شرح الشافية » .

## فائدة

### [في الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس]

والفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الإفرادي واسم الجنس الجمعي : أن الجمع : ما دل على الآحاد المجتمعة ، كدلالة تكرار الواحد بحرف ؛ كالزَّيْدين في قوله : جاء الزيدون ؛ فإنه في قوة جاء زيد وزيد وزيد ، واسم الجمع : ما دل على الجماعة ، كدلالة المركب علىٰ أجزائه ؛ كقوم ورهط ، واسم الجنس الإفرادي : ما دل على الماهية بلا قيد ؛ أي : من غير دلالة علىٰ قلة أو كثرة ؛ كماء وتراب ، واسم الجنس الجمعي : ما دل على الماهية بقيد الجمعية ؛ كتمر . اهـ « بيجوري » .

و( العالَمين ) هنا : مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الذي رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ؛ لأن مفرده ليس علماً ولا صفة ، لأنه اسم جنس .

قوله : ( **سبحانك** ) : اسم مصدر لـ( سبح ) الرباعي ، لا مصدر له ؛ لعدم استيفائه حروفَ فعله ، كما هو شأن المصدر ، ومصدره التسبيح كالتقديم لـ( قدَّم ) والتكليم لـ( كلَّم ) ، وهو وإن نقصت منه إحدىٰ يائي الفعل.. فقد قامت مقامها ياء

لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت علىٰ نفسك ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

التفعيل ، وإنما أضيف إلىٰ كاف خطاب الباري جل وعلا ؛ ليفيد أن تنزهه تعالىٰ عن النقائص الواجب اعتقاده في حق المولىٰ . . هو التنزه المطلق في الذات والصفات والأفعال بلا شائبة نقص ما ، وهو اسم مصدر علم على التسبيح ، منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً لقيامه مقامه ؛ لأنه مؤكد لعامله .

و( الكاف ) ضمير للمفرد المخاطب المنزه عن الذكورة والأنوثة في محل الجر مضاف إليه ، والجملة المحذوفة مستأنفة استئنافاً بيانياً ؛ لدفع ما قد يُتوهم من وصفه تعالىٰ بالرب أنه يجبر العباد علىٰ ما يشاء مما لا يطيقونه ؛ كأنه قيل : إذا كان رب العالمين ، فإنه يجبرهم بما يشاء مما لا طاقة لهم به . . فأجابه بأنه منزه عن شائبة النقص في ذاته وصفاته وأفعاله ؛ كإجبارهم علىٰ ما لا طاقة لهم به ، وهو مصدر مضاف إلىٰ مفعوله ؛ لأنه بمعنىٰ أسبحك تسبيحاً ؛ أي : أعتقد تنزهك عن شائبة النقص مطلقاً ، وتقديمه علىٰ ما بعده من باب تقديم التخلية على التحلية ، وهو قوله : ( **لا أحصي** ) أي : لا أستطيع ولا أقدر إحصاء وضبط وحصر ثناءٍ عليك في عدد معلوم ، فـ( لا ) : نافية و( أحصي ) بضم الهمزة ، وكسر الصاد ، من الإحصاء : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل ، وفاعله ضمير المتكلم ، والجملة : مستأنفة مؤكِّدة لجملة ( الحمدلة ) .

( **ثناءً** ) : مفعول به لـ( أحصي ) ؛ ( **عليك** ) : جار ومجرور ، صفة لثناءً و( علىٰ ) بمعنى ( اللام ) ، و( **أنت** ) : ضمير مؤكد لضمير عليك ، كما قال في الخلاصة : [من الرجز]

ومضمر الرفع الذي قد انفصل      أكد به كل ضمير اتصل

يعني : أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل ؛ فشمل المرفوع ؛ نحو : قمتَ أنتَ وقمتُ أنا ، والمنصوب ؛ نحو : ضربتُكَ أنتَ ، والمجرور ؛ نحو : مررت بكَ أنتَ ، وهـٰذا النحو من قبيل التوكيد اللفظي المرادف .

والمعنىٰ : لا أطيق ولا أقدر إحصاءَ وضبط وحصر ثناءٍ لك يا الله ، وعلل النفي بقوله : ( **كما أثنيت علىٰ نفسك** ) فـ( الكاف ) تعليلية بمعنى ( اللام ) ، و( ما )

وأصلي وأسلم علىٰ محمد أفضل من خصصته بروح قدسك .

---

مصدرية ، وجملة ( أثنيت ) صلة لها ، و( علىٰ نفسك ) متعلِّقٌ بـ( أثنيت ) ، والجملة الفعلية صلة ( لما ) المصدرية ، وجملة ( ما ) المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بـ( الكاف ) التعليلية ، و( الكاف ) التعليلية متعلقة بـ( لا أحصي ) ، وجملة ( لا أحصي ) حال من فاعل ( سبحانك ) والتقدير : أسبحك يا رب من كل النقائص حالة كوني لا أطيق إحصاء ثناءٍ لك أنت ؛ لثنائك علىٰ نفسك ؛ لأن ثناءك علىٰ نفسك قديم ، والقديم لا يقبل الإحصاء والحصر بعدد مخصوص .

وفي « الحاشية الكبرىٰ » في هـٰذا المقام أوجه وأقوال متلاطمة في الإعراب ، والمعنىٰ لا يناسب لهـٰذا المختصر الذي وضعته استعجالاً لمساعدة الطلاب الملازمين لنا .

( **وأُصلي** ) أي : أنشىء الرحمة المقرونة بالتعظيم ، ( **وأسلم** ) أي : أنشىء التحية الدائمة اللائقة به صلى الله عليه وسلم وهو تأمينه مما يخافه علىٰ أمته لا علىٰ نفسه ، ( **علىٰ** ) سيدنا ( **محمد** ) الخُلقِ وأحمد الخَلْقِ لربه .

وفي الكلام تنازع عاملين علىٰ معمول واحد ، اختار البصريون إعمال الثاني ؛ لقربه من المعمول ، واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه .

**والصحيح** : مذهب البصريين ؛ لأن إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول ، ذكر ذلك سيبويه رحمه الله ، وجملة الصلاة والسلام : خبرية لفظاً إنشائية معنىً ، كما أشرنا إليه في الحل ؛ لقصده بها الإنشاء ، فلا تفيد الإنشاء إلا بالقصد ؛ لأن الجملة المضارعية موضوعة للإخبار ؛ فتتوقف إفادتها الإنشاءَ على القصد ، ( **أفضل** ) وأشرف ( **من** ) أي : إنسان ( **خصصته بروح قدسك** ) أي : بإرسال روحك المقدس ، وهو جبريل الأمين إليه ، وهم جميع الأنبياء والمرسلين ، فإذا كان أفضل منهم . . ففضله علىٰ غيرهم من باب أولىٰ ، والروح هنا يطلق علىٰ معنيين :

**أحدهما** : جبريل ؛ لأنه يأتي إلى الأنبياء والمرسلين بالشريعة التي هي كالروح للخلق .

**والثاني** : الشريعة ؛ لأنها تحيي القلوب بالإيمان ، كما أن الروح الحقيقيَّ يحيي

البدن وإضافة الروح إلى القدس من إضافة الموصوف إلى الصفة ، والقدس : مصدر بمعنى اسم المفعول ، والإضافة فيه لتشريف المضاف ؛ أي : علىٰ أفضل من خصصتهم بإرسال الروح المقدس عن النقائص إليهم ؛ لأنه أمين وحي الله تعالىٰ ، أو أفضل من خصصتهم بالشريعة المقدسة ؛ أي : المطهرة عن الأباطيل والخرافات .

قوله : ( من خصصته ) بتخفيف عينه ثلاثياً ، وتشديدها رباعياً ، والثاني : أبلغ ؛ لإفادته التكرير ، و( مَن ) : واقعة على الأنبياء والمرسلين ، أو علىٰ خصوص المرسلين ، و( روح القدس ) بضم الدال ، وتُسْكَنُ تخفيفاً للفظه : هو جبريل عليه السلام ، وهو في الأصل الطهارة ، **والمراد** : جبريل المقدس .

( **وبعد** ) و( الواو ) فيه : نائبة عن ( أما ) النائبة عن ( مهما ) ، **والأصل** : مهما يكن من شيء بعد ما تقدم من البسملة والحمدلة والصلْعمة ، فحذفت مهما ويكن ومن شيء ، فأقيمت ( أما ) مقام ذلك .

ثُم إن بعضهم يقول : أما بعد ، وهو السنة ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خطب ، فقال : أما بعد ، وبعضهم يحذف ( أما ) ويأتي بالواو بدلها ، ويقول : وبعد كما هنا ، والظرف مبني على الضم ؛ لحذف المضاف إليه ، ونية معنى الإضافة .

**والمراد** : النسبة التقييدية التي هي معنىٰ جزئي حقه أن يؤدىٰ بالحرف ، فإن نُوِيَ لفظ المضاف إليه . . نصبت على الظرفية ، أو جُرت بـ( من ) كما إذا أضيفت ، وإن حذف المضاف إليه ولم يُنْو . . نُصبت مع التنوين ، فلها أحوال أربعة ، تُعرب في ثلاث ، وتبنىٰ في واحدة ، وعلة بنائها شبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ، وتستعمل للزمان كثيراً وللمكان قليلاً ، وهي صالحة هٰهنا للزمان ؛ باعتبار أن زمن النطق بما بعدها زمن النطق بما قبلها ، وللمكان ؛ باعتبار أن مكان رقم ما بعدها بعد مكان رقم ما قبلها ، وقد اشتهر الخلاف في أول من نطق بها ، فقيل : داوود عليه السلام ، وقيل : قُسُّ بن ساعدة ، وقيل : سُحبان بن وائل ، وقيل : كعب بن لؤي ، وقيل : يَعْرُبُ بن

فهـٰذا ...........................................

---

قحطان ، وقد نظم بعضهم ذلك فقال : [من الطويل]

جرى الخلف أما بعد من كان قائلا لهـا خمـس أقـوال وداوود أقـرب

وكـانـت لـه فصـل الخطـاب وبعـده فقـس فسحبـان فكعـب فيعـرب

والظرف إما : معمولة لشرط ، والتقدير : مهما يكن من شيء بعد البسملة والحمدلة . . فأقول هـٰذا . . . إلخ ، أو من معمولة الجواب ، والتقدير حينئذٍ : مهما يكن من شيء . . فأقول بعد ما تقدم .

و( الفاء ) في قوله : ( **فهـٰذا** ) رابطة الجواب بالشرط وجوباً ، واسم الإشارة راجع إلى المؤلَّفِ المستحضَرِ في ذهنه ، وهو الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على المعاني المخصوصة ، سواء كانت الخطبة سابقة على التأليف ، أو متأخرة عنه خلافاً لمن قال : إن كانت الخطبة متأخرة عن التأليف . . فاسم الإشارة راجع لما في الخارج ؛ لأن الألفاظ أعراض سيالة ، تنقضي بمجرد النطق بها .

**فإن قيل** : كيف صحت الإشارة لما في الذهن مع أن اسم الإشارة موضوع للمشار إليه المحسوس بحاسة البصر . . **أجيب** : بأنه نزل ما في الذهن ؛ لشدة استحضاره منزلة المحسوس ، واستعمل فيه اسم الإشارة علىٰ طريق الاستعارة التصريحية الأصلية . اهـ « بيجوري » .

**واعلم** : أن في الإشارة هنا احتمالات ثمانية ؛ لأنها إما : أن تكون للألفاظ فقط ، أو للمعاني فقط ، أو للنقوش فقط ، أو للألفاظ والمعاني معاً ، أو للألفاظ والنقوش كذلك ، أو للمعاني والنقوش كذلك أيضاً ، أو للثلاثة جميعاً ، أو للألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني ، فالمختار من هـٰذه الاحتمالات الثمانية كونها للألفاظ الذهنية ؛ باعتبار دلالتها على المعاني ، وإنما كان هـٰذا مختاراً دون غيره من الاحتمالات السبعة الباقية ؛ لأن النقوش لعدم تيسرها لكل شخص ، وفي كل وقت لا تصلُح أن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ولا جزء مدلول له ؛ فبطل احتمالات أربعة ، وهي النقوش فقط ، والنقوش مع الألفاظ ، والنقوش مع المعاني ، والنقوش مع الألفاظ ، والمعاني المعبَّر عنه سابقاً بالثلاثة ، ولأن المعاني لكونها متوقفة على الألفاظ ، لا تصلح أن

تكون مدلولاً لاسم الإشارة ، ولا جزء مدلول له ؛ فبطل احتمالان وهما : المعاني فقط ، والمعاني مع الألفاظ ، فهما مع الأربعة السابقة ستة ، ولأن الألفاظ من حيث ذاتها ليست مقصودة ؛ فلا تصلح لأن تكون مدلولاً لاسم الإشارة ؛ فبطل احتمال واحد ، وهو كونها للألفاظ فقط ، فهو مع الستة السابقة بسبعة ؛ فتعيَّن كونها للألفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني . اهـ من « الجواهر » نقلاً عن « الشرقاوي على تحفة الطلاب » .

**والمعنىٰ** : أما بعد الفراغ من البسملة والحمدلة ، والصلاة والسلام علىٰ من ذُكر . . فأقول : هـٰذه الألفاظ المستحضرة في ذهني ؛ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة .

( **تعليق** ) أي : شرح كالتعليق في قلة ألفاظه ، وفي الكلام تشبيه بليغ : وهو ما حذف منه الأداة والوجه ؛ لأن المعنىٰ هـٰذا شرح كالتعليق ، وصفه بذلك مع كونه شرحاً ؛ هضماً لنفسه ولكتابه ولاستقلاله عنده ؛ لأنه لم يأت فيه بدليل ، ولا تعليل تسهيلاً على المبتدىء . اهـ

والتعليق **لغةً** : ربط شيء غير حاصل علىٰ شيء حاصل ، **واصطلاحاً** ألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لحل معانيها وفك مبانيها ، وأما التقرير . . فألفاظ مخصوصة مكتوبة علىٰ هوامش ألفاظ مخصوصة ؛ لتقرير ألفاظها ، وتصحيح معانيها ، وتصفيتها من الغلط ، ويسمىٰ بالتحقيق أيضاً ، كما هو المعروف في أعصارنا هـٰذه ، والشرح : ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة مع احتوائه علىٰ جميع ألفاظ المتن مفسراً لها بـ( بأي ) التفسيرية ، أو بطريق العطف ، وهو أبلغه وأحسنه ؛ لدلالته علىٰ شدة امتزاج ألفاظه بألفاظ المتن ، حتىٰ كأنهما لمؤلف واحد ، والحاشية : ألفاظ موضوعة علىٰ ألفاظ مخصوصة موضوعة علىٰ ألفاظ أخرىٰ ، وطريقته : الاقتصار علىٰ بعض كلمات الشرح ، وأن يأتي بلفظة قوله : كذا معناه : كذا ، والمتن : ألفاظ مخصوصة موضوعة ابتداءً ، دالة علىٰ معانٍ مخصوصة . ويسمىٰ واضع الأول : المُعلِّق وواضع الثاني : المقرر أو المحقق ،

وواضع الثالث : الشارح ، وواضع الرابع : المحشي ، وواضع الخامس : الماتن ، ويُطلق المؤلِّف والمصنف علىٰ كل منهم ، والله أعلم .

( **وجيز** ) أي : موجز فعِيل بمعنىٰ مُفْعَل من الإيجاز : وهو تقليل اللفظ ، سواء كثر المعنىٰ بكثرة المفاهيم ، أو ساوىٰ أو قل ، وليس هـٰذا موجوداً في الخارج ، والمراد هنا : الأول ؛ لأنه الأنسب بجناب المؤلِّف ؛ لأنه نحوي محقق ، ولا تغتر بما كتبه المقرِّر علىٰ هـٰذا الشرح ؛ لأنه ليس مراداً هنا .

وقوله : ( فهـٰذا تعليق ) مبتدأ وخبر ، والجملة : مقول لجواب الشرط المقدر ، وقوله : ( وجيز ) صفة أولىٰ لـ( تعليق ) ، وقوله : ( **علىٰ** ) الأرجوزة ( **المقدمة** ) بكسر الدال المشددة ؛ أي : المقدمة لقارئها علىٰ أقرانه في معرفة قواعد علم الإعراب ، وبفتحها علىٰ صيغة اسم المفعول ؛ أي : على الأرجوزة المقدَّمة في دراسة علم الإعراب علىٰ غيرها من المبسوطات والمطولات : صفة ثانية لـ( تعليق ) أي : هـٰذا تعليق موجز موضوع في حل وفك معاني ومباني المقدِّمة ( **الموضوعة** ) أي : المؤلَّفة ( **في** ) بيان قواعد بعض ( **علم العربية** ) أي : العلم الباحث عن قانون اللغة العربية ، وهو ؛ أي : ذلك البعض علم النحو ، وهو من إطلاق العام وإرادة الخاص ، وسمىٰ هـٰذه الأرجوزة مقدِّمة ؛ تشبيهاً لها بمقدمة الكتاب أو العلم ؛ لأنها يستعان بها علىٰ غيرها من كتب هـٰذا الفن المطولة .

**وعلم العربية** : هو العلم الذي يحترز به عن الخلل في كلام العرب ، وهو بهـٰذا المعنىٰ يشمل اثني عشر عِلماً : اللغة ، والصرف ، والاشتقاق : وهو علم يبحث فيه عن مفردات الألفاظ من حيث انتساب بعضها إلىٰ بعض بالأصالة والفرعية ، وقال بعضهم : إن الاشتقاق من الصرف ، وهو الأقيس ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والعروض ، والقوافي ، وقرْض الشعر ، وهو علم يبحث فيه عن المنظوم من حيث نُكَتُهُ ، والخط ، وإنشاء الخطب ، والرسائل والمحاضرات : وهي نقل نادرة أو شعر ، يوافق الحالة الراهنة ، ومنه التواريخ ، **والتاريخ** : معرفة أخبار الأمم السابقة ، وتقلبات الزمن بمن مضىٰ ؛ لتحصل ملكة التحرز من مكايد الدهر ، وجعلوا البديع ذيلاً

المسماة بـ« ملحة الإعراب » كافل بحل مبانيها ، وتوضيح معانيها ، وتفكيك نظامها ،

---

للبيان لا قِسْماً برأسه ، وجمعها بعضهم في قوله : [من البسيط]

صَرف بيان معاني النحو قافية ... شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء
محاضرات وثاني عشرها لغة ... تلك العلوم لها الآداب أسماء

ثم صار علماً بالغلبة علىٰ علم النحو ، وإلا . . فالمعنىٰ : الموضوعة في علم اللغة العربية ، أو علوم العربية ، وقوله : ( الموضوعة ) صفة أولىٰ للمقدمة ، وقوله : ( **المسماة بـ« ملحة الإعراب »** ) صفة ثانية لها ؛ أي : المجعول اسمها ملحة الإعراب نظير قولهم : سميت ابني بمحمد ؛ أي : سماها ناظمها بملحة الإعراب ، والملحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : هي المستحسنة والمستملحة من كل شيء ، وجمْعها مُلَح نظير مُدية ومُدىٰ ، وعبارة « النزهة » في آخر الكتاب : والملْحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : ما يُستملَح به الشيء ؛ كالملح للطعام ، والمستحسنة والمستملحة من الكلام ، وجمْعها مُلَحٌ بضم الميم ، وفتح اللام .

**والمعنىٰ** : المسماة بأرجوزة ، يستحسن ويُلتذ بها الإعراب ، ويُبَيَّن بها قواعد علم الإعراب ، ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية مجردة ؛ لمقارنتها بما يلائم المستعار له ، وهو الإعراب حيث شبه القصيدة التي هي الألفاظ بما يستملح به الطعام ، فاستعار لها اسم المشبه به ، وذِكْر الإعراب « تَجْرِيدٌ » اهـ

قوله : ( **كافل** ) أي : ضامن متكفِّل ( **بحل مبانيها** ) أي : بفك تراكيبها ؛ ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ، وبيان مرجع اسم الإشارة ، وذكر ما حذف من المبتدإ أو الخبر ، والفك الإيضاح في اللفظ ، وإظهار ما أشكل من الألفاظ والمباني : جمع مبنىٰ ، وهي الألفاظ ، وإسناد الكفالة إلى التعليق مجاز عقلي من الإسناد إلى السبب ؛ إذ الكافل في الحقيقة الشارح ، ( و ) كافل بـ( **توضيح معانيها** ) وتفسيرها بعبارة واضحة ، والمعاني : جمع معنىٰ ، وهو ما يُعْنىٰ من اللفظ ، وإسناد الحل إلى التعليقِ مجازٌ عقلي أيضاً ، وتوضيح معانيها ؛ كقوله في تفسير قوله : ( حد الكلام ما أفاد المستمع ) أي : قولٌ أفاد المستمع ؛ بأن أفهم معنىٰ يحسن السكوت من المتكلم عليه ، ( و ) كافلٌ بـ( **تفكيكِ نِظامها** ) أي : تفريقِ ألفاظِها المنظومِ ؛ كتفريقِه

وتعليل أحكامها ، وسميته : « **كشف النقاب** . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بين قوله : ( حد الكلام ما أفاد المستمع ) ، وبين قوله : ( نحو : سعىٰ زيد ، وعمرو متبع ) بما ذكره بينهما .

وفي كلام الشارح هٰهنا تقديم وتأخير علىٰ ما هو اصطلاح المؤلفين في خطبهم ؛ لأن الفك والتفكيك للمباني والنظام ، والتوضيح والتعليل للمعاني والأحكام ، ولو قال : بفك مبانيها ، وتفكيك نظامها ، وحل معانيها ، وتعليل أحكامها . لكان أوفق لصطلاحهم وأوضح .

**والمعنىٰ حينئذ** : ( كافل بفك مبانيها ) ببيان فاعلها ومفعولها ومراجع الضمائر والإشارات ، ( وتفكيك نظامها ) أي : وتفريق كلماتها المنظومة ؛ بإدخال الشرح والتفسير بينها ، ( وحل معانيها ) بتفسيرها بأوضح عبارة .

( **وتعليل أحكامها** ) بالأدلة النقلية في المواضع القليلة ؛ كقوله فيما سيأتي قريباً : افتتح قوله بحمد الله تأسياً بقوله عليه الصلاة والسلام : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله . . . » إلخ ، وبالأدلة العقلية في أغلب المواضع ؛ كقوله قريباً : واستغنى الناظم بهٰذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم عن التصريح بذكر اسمه العلم ؛ تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره . . . إلخ ، وقد لا يعلِّل ، فالفك والتفكيك للألفاظ والمباني ، والحل والتعليل للمعاني والأحكام ، والله أعلم بمراد الشارح بما ذكره .

وقوله : ( وحل معانيها ) من حَلَّ يَحُلُّ بالضم والكسر ، لا من حل يحِلُّ بالكسر فقط : وهو مقابل الحرام ، ففيه استعارة تصريحية أصلية مجردة .

( **وسميته** ) أي : سميت هٰذا الشرح الذي عبرت عنه بالتعليق لاستقلاله : ( **كشف النقاب** ) أي : جعلت هٰذا اللفظ اسماً له ؛ نظير سميت ابني محمداً ؛ لأن مادة ( سمىٰ ) يتعدىٰ إلى المفعول الثاني بلا واسطة حرف جر ، وبواسطة الباء ، كما مر في قوله : ( المسماة بملحة الإعراب ) ، وقوله : ( كشف ) مصدر بمعنى اسم الفاعل ، و( النقاب ) بكسر النون : ستر الوجه من فوق ، وضده اللثام : وهو ستر الوجه من تحت ، وجمعه : نُقُبٌ ؛ ككتاب وكتب ، يقال : نَقِبت المرأة وانتقبت إذا غطت وجهها بالنقاب ، وهو شيء تستر به المرأة وجهها ؛ أي : سميته كاشف النقاب ورافع

الستارة ؛ ففيه استعارة تصريحية تبعية مرشحة .

( **عن مخدرات** ) ومستورات وغوامض معاني المقدمة المسماة بـ( **ملحة الإعراب** ) ومستملحة الكلام ، والمخدرات بصيغة اسم المفعول : جمع مخدَّرة ، وهي المرأة المستورة في خدرها وسترها ، واحتجبت فيه عن أعين الناس ، شبَّه المسائل الغامضة عن فهم أغلب الناس بالمرأة المتحجبة في خدرها عن أعين أغلب الناس ؛ بجامع الخفاء والستر في كلٍّ علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية المرشحة المجردة ، ثم بين سبب تأليفه لهـٰذا الشرح ، فقال : ( **سألنيه** ) أي : سألني تأليف هـٰذا الشرح ، الذي عبر عنه أولاً بالتعليق ؛ أي : لا أنه ألفه من تلقاء نفسه من غير أن يسأله أحد فيه ؛ أي : طلب مني تأليفه ، والطلب يصدق بأن يكون من الأعلىٰ أو الأدنىٰ أو المساوي ، **والأول** : يسمىٰ أمراً ، **والثاني** : دعاءً ، **والثالث** : التماساً على الطريق الذي جرىٰ عليه عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلَّمه » حيث قال : [من الرجز]

أمــر مــع استعــلا وعكســه دعــا وفــي التســاوي فــالتمــاس وقعــا

ولذا لم يقل : أمرني ولا دعاني ولا التمس مني ، وإن كان الصحيح أن طلب الفعل يسمىٰ أمراً ، وطلب الترك يسمىٰ نهياً ، وكل منهما يسمىٰ دعاء والتماساً ، لا فرق بين أن يكون من الأعلىٰ أو الأدنىٰ أو المساوي ، لكن الأدب ألاَّ يقال في نحو : اغفر لنا ولا تؤاخذنا : أمر أو نهي ، بل ينبغي أن يقال : دعاء تأدباً .

( **بعض الفقهاء** ) أي : بعض من يتصف بالفقه والفهم للعلوم الشرعية ، وهي التفسير والحديث والفقه ، وما كان آلةً لها ؛ كالنحو والصرف والبلاغة ، وقد يطلق الفقهاء علىٰ مطلق العلماء ( **الأصفياء** ) في صداقتهم لي : جمع صفي ، وهو من صفَّىٰ قلبه لصداقتك ومحبتك ؛ بأن يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ، ( **المعتقِدين** ) بكسر القاف : صفة ثانية للفقهاء ، اسم فاعل من اعتقد الخماسي ، وفاعله ضمير يعود على الفقهاء ، ومفعوله محذوف ، تقديره : فيَّ خيراً ؛ أي : علماً ، وبفتح القاف علىٰ صيغة اسم المفعول ، ونائب فاعله ضمير يعود على الفقهاء .

وقوله : ( **الأولياء** ) مفعول ثانٍ له ، وعلى الوجه الأول : صفة ثالثة للفقهاء ،

فأجبت سؤاله ، وحققت آماله ، وقلت مستمداً من الله التوفيق والهداية إلىٰ واضح الطريق قال ناظمها رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

---

وهم : جمع ولي ، وهو كل مُتَّقٍ بامتثال المأمورات واجتناب المنهيات ، وقيل : هو من ولَّى الله أمره وفوضه إليه ؛ ثقة به ، وتولى الله أمره ، و( الفاء ) في قوله : ( **فأجبت** ) للتعقيب والعطف علىٰ ( سألني ) أي : فأجبت ذلك السائل بالوعد أو بالشروع في تأليفه فوراً ، ولكن التعقيب في كل شيء بحسبه ، فلا يضر تخلل ما يتوقف عليه الحال ( **سؤاله** ) المتقدم في ( سألني ) .

( **وحققت آماله** ) : جمع أمل ـ بفتحتين ـ أي : مأموله ومقصوده ؛ أي : أردت تحقيق وتحصيل مقصوده من ذلك المسؤول ، ( **وقلت** ) مقولُه : قوله الآتي من قوله : قال ناظمها : ( **مستمداً من الله التوفيق** ) أي : **قلت** حالة كوني طالباً من الله تعالىٰ مدد التوفيق لما هو الصواب في كتابة هـٰذا الشرح ، والمراد بـ( التوفيق ) هنا : أن يذكر الأحكام النحوية موافقة لما هو الصواب عند النحاة ، لا معناه المعروف ، وهو خلْق قدرة الطاعة في العبد ، وتسهيل سبيل الخير له ، ( **و** ) مَدَدَ ( **الهداية** ) والإرشاد لي ( **إلىٰ واضح الطريق** ) أي : إلى الطريق الواضح في شرح هـٰذه « المقدمة » ، فهو من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها .

ثم ذكر الشارح مَقُول ( قلت ) بقوله : ( **قال ناظمها** ) أي : ناظم هـٰذه « المقدمة » ومنشيء نظمها ، والناظم : مُنْشِئُ النظم من عند نفسه ، والنظم ؛ ضد النثر ، وهو كلام موزون علىٰ أجزاء أحد البحور الستة عشر المعلومة عند العروضِيِّين ، ( **رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين** ) وهـٰذا دخول علىٰ كلام « الأرجوزة » و« شرحها » ، وجملة ( رحمه الله ) خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ، قصد بها الدعاء للناظم بالرحمة .

( **بسم الله الرحمـٰن الرحيم** ) بدأ الناظم « منظومته » بالبسملة ابتداءً حقيقياً ، وهو الذي لم يسبق بشيء ما ؛ اقتداء بالكتب السماوية في ابتدائها بها ، كما يشهد له قوله عليه الصلاة والسلام : « بسم الله الرحمـٰن الرحيم فاتحة كل كتاب » لذلك جرىٰ بعضهم علىٰ أنها ليست من خصوصيات هـٰذه الأمة ، وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . فهو أبتر » أو « أجذم » أو « أقطع » روايات ، والكلام علىٰ كل منها من باب التشبيه البليغ : وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه ، **والمعنىٰ** : فهو كالأبتر الذي هو مقطوع الذنب ، أو كالأجذم الذي هو من ذهبت أنامله من الجذام ، أو كالأقطع الذي هو مقطوع اليد ، وعلىٰ كلٍّ فوجه الشبه مطلق النقص .

## فائدة

### [نكتة التعبير بالاقتداء في جانب الكتاب]

وعبروا في جانب الكتاب بالاقتداء ؛ لعدم تضمنه الأمر كتضمن الحديث ، وفي جانب الحديث بالعمل ؛ لتضمنه الأمر فكأنه قال : ابدؤوا في أموركم ذوات البال بـ( بسم الله الرحمـٰن الرحيم ) اهـ « صبان على المَلَّوي في المنطق » بتصرف .

لا يقال : إن هـٰذا المُؤلَّف شعر ؛ لأنه من بحر الرجز ، الذي أجزاؤه مستفعلُنْ ست مرات ، وقد قال العلماء : لا يبدأ الشعر بالبسملة ؛ لأنا نقول : الشعر الذي لا يبدأ بالبسملة هو المحرم ؛ كهجو من لا يحل هجوه ، أو المكروه ؛ كالتغزل في غير معين ، والتغزل : هو ذكر محاسن النساء مراداً بهن محبوبه .

وأما ما يتعلق بالعلوم والأذكار كهـٰذه المنظومة . . فيبدأ بالبسملة اتفاقاً ، وإنما لم يأت بها الناظم نظماً ، كما فعل الشاطبي وأضرابه ؛ حيث قال : [من الطويل]

بـدأت ببـاسـم الله فـي النظـم أولا ... تبـارك رحمـانـاً رحيمـاً ومـوئِـلا

لأنه خلاف الأولىٰ ، ولم يسقِ الشارح الكلام علىٰ بسملة الناظم ؛ لأن الناظم لم يكتب البسملة في النسخة التي كتب عليها الشارح ؛ اكتفاءً بنطقها عن الكتاب ، ولكن هي مكتوبة في أغلب نسخ « المنظومة » والله أعلم .

ثم بدأ الناظم « منظومته » ثانياً بالحمدلة ابتداءً نسبياً ، وهو الذي لم يسبق بشيء من المقصود ؛ تأسياً بالقرآن الكريم ، وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله . . فهو أقطع » أخرجه أبو داوود ، وحسنه ابن الصلاح ، وجمع بين الابتداءين ؛ عملاً بالروايتين السابقتين ، وإشارة إلىٰ أنه لا تعارض بينهما ؛

أَقُــولُ مِــنْ بَعْــدِ ٱفْتِتَــاحِ ٱلْقَــوْلِ  بِحَمْــدِ ذِي ٱلطَّــوْلِ شَــدِيــدِ ٱلْحَــوْلِ

افتتح قوله بحمد الله الصادق بالصيغة الشائعة للحمد ، وبغيرها مما يُفْهِم الحمد؛ تأسياً بقوله عليه الصلاة والسلام : ..............................

---

إذ الابتداء حقيقي ، وهو الذي لم يسبقه شيء ، وإضافي وهو ما كان بالإضافة وإن كان مسبوقاً ، وقدم البسملة ؛ لأنها أولىٰ بالتقديم ؛ لأن حديثها أقوىٰ كما قيل ، وعملاً بالكتاب والإجماع . اهـ « ملَّوي » ، فقال :

**( أقــول مــن بعــد افتتــاح القــول  بحمــد ذي الطـول شـديـد الحـول )**

وقول الشيء : تلفظه باللسان مطلقاً ، سواء أفاد أم لا ، و( بعد ) : ظرف مقيد للغاية في المكان أو الزمان ، و( افتتاح الشيء ) : ابتداؤه وجعله أولاً ، ( والحمد ) **لغة** : الثناء باللسان على الجميل الاختياري مطلقاً ، **واصطلاحاً** : تعظيم المنعم بسبب إنعامه مطلقاً ، و( الطول ) الفضل الواسع بلا غرض ولا علة ، و( الحول ) القوة ، وإضافة ( شديد ) إلى ( الحول ) من باب إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها معنىً ، فيكون بدلاً من ( ذي ) أي : بحمد صاحب الطول شديد الحول ، أو من باب إضافة الوصف إلىٰ موصوفه ؛ فيكون معطوفاً على الطول ؛ أي : بحمد ذي الطول والحول الشديد ، كما تفيده عبارة الشارح فيما سيأتي ، **ومعنى البيت** : أقول من بعد إرادة افتتاح القول وإنشائه بحمد ذي الطول والحول الشديد .

قال الشارح : ( **افتتح** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **قوله** ) و« منظومته » ( **بحمد الله** ) تعالىٰ وثنائه ( **الصادق** ) ذلك الحمد ، وهو بالجر صفة لـ( الحمد ) ( **بالصيغة الشائعة** ) أي : المشهورة ( **للحمد** ) أي : المستفيضة فيه ، والصيغة : هي ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ، وهي هنا مادة ( ح م د ) ، ( **و** ) الصادق ( **بغيرها** ) أي : بغير الصيغة الشائعة حالة كون ذلك الغير ( **مما** ) أي : من اللفظ الذي ( **يُفْهِم الحمد** ) والثناء عليه تعالىٰ ؛ كمادة الثناء والشكر .

وقوله : ( **تأسياً** ) مفعول لأجله لقوله : ( افتتح ) أي : افتتح بحمد الله تعالىٰ ؛ لأجل التأسي والعمل ( **بقوله عليه الصلاة والسلام** ) أي : بمضمون قوله صلى الله عليه

« كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله . . فهو أقطع » ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وسلم : ( **كل أمر ذي بال** ) لأنه يتضمن الأمر بالابتداء به ، وكأنه قال : ابدؤوا في أموركم ذوات البال بحمد الله كما مر ، والمراد بالأمر : واحد الأمور ، لا واحد الأوامر .

وقوله : ( ذي بال ) صفة أولىٰ لـ( أمر ) و( ذي ) بمعنىٰ صاحب ، مجرور بالياء ؛ لأنه من الأسماء الستة ، و( البال ) بمعنى الحال والشأن ؛ أي : كل أمر ذي حال يُهْتَم به شرعاً ؛ بألا يكون محرماً ولا مكروهاً ولا من سفاسف الأمور ، ويزاد علىٰ ذلك وليس ذكراً محضاً ولا جعل الشارع له مبدأً غير البسملة والحمدلة ؛ فيخرج الذكر المحض ونحو الصلاة ؛ فإن الشارع جعل ابتداءها بالتكبير وكذا الحج .

وقوله : ( **لا يبدأ** ) صفة ثانية لـ( أمر ) ففيه جرْي على الأحسن ، وهو تقديم النعت بالمفرد على النعت بالجملة ؛ لأنه أولىٰ من عكسه ، وقوله : ( **فيه** ) أي بسبب ذلك الأمر ، فـ( في ) سببية ، ففائدة إقحامها مع صحة أن يقال : لا يبدأ ( **بحمد الله** . . . ) إلخ إفادة أن المطلوب كون الأمر ذي البال سبباً باعثاً على الحمدلة في ابتدائه ، لا مطلق وقوع الحمدلة في ابتدائه ولو بسبب آخر ؛ بحيث يكون غير منظور إليه عند الحمدلة ، ونائب فاعل ( يبدأ ) ضمير مستتر ، يعود علىٰ ( أمر ) ، أو قوله : ( بحمد الله ) ولا ضمير في ( يبدأ ) اهـ « صبان على الملَّوي » .

قال بعضهم : واستشكل الإتيان بـ( في ) الظرفية مع أن المعنىٰ يستقيم بدونها ؟

**وأجيب** : بأن ( في ) هنا سببية ؛ فيقتضي أن البداءة بالحمدلة لا بد أن يكون لأجل الأمر ذي البال . اهـ « فوائد » .

قوله ( **فهو** ) أي : فذلك الأمر الذي لم يبدأ فيه بالحمدلة ، ولا بغيرها من الأذكار . ( **أقطع** ) أي : كالمقطوع اليد ، كما في « القاموس » و« المصباح » ، وفي رواية : « أجذم » أي : كالذاهب الأنامل من الجذام ، وفي رواية : « أبتر » أي : كالمقطوع الذنب كما فيهما ، والكلام علىٰ كلٍّ من الروايات الثلاث من باب التشبيه البليغ : وهو ما حذف فيه الأداة والوجه ، أو من باب الاستعارة المصرحة على الخلاف بين الجمهور والسعد التفتازاني في نحو : زيد أسد ، ففي هٰذا التركيب علىٰ مذهب

ولا ينافيه رواية : « لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم . . . » لأن المقصود الافتتاح بما يدل على الثناء على الله سبحانه وتعالىٰ ، لا أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين ، . .

---

الجمهور تشبيه بليغ ، **والأصل** : فهو كالأقطع في النقص وإن اختلف جهة النقص ؛ لأن النقص في المشبه معنوي ، وفي المشبه به حسي ، وأصل التركيب علىٰ مذهب السعد : فهو ناقص ؛ كالأقطع ، ولا يجمع بين الطرفين علىٰ مذهبه ؛ فحُذِف اسم المشبه علىٰ مذهبه ، وهو الناقص ، واستعير له اسم المشبه به ، وهو الأقطع ؛ بجامع النقص في كلٍّ علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية التبعية . اهـ شيخنا .

والمقصود من الثلاثة : أنه مقطوع البركة وإن تمَّ حِساً ، **والمراد** : البركة الكاملة ؛ فلا ينافي وجود أصلها ، وأقطع هنا : اسم فاعل من قطع الثلاثي ، لا اسم تفضيل ؛ لأن ( أفعل ) من أوزان أسماء الفاعلين من الثلاثي ، كما بسطنا الكلام عليه في « مناهل الرجال » .

ودخلت ( الفاء ) هنا في خبر المبتدإ ؛ لشبه المبتدإ هنا باسم الشرط في العموم ، لكن هـٰذا قليل ؛ لأن المبتدأ هنا ليس من صور المبتدإ الذي تدخل في خبره ( الفاء ) بكثرة ؛ لشبهه باسم الشرط في العموم ، واستقبال معنىٰ ما بعده ، وهي خمس عشرة صورة ، ذكرها الصبان في « حاشية الملوي » ، فأعرضنا عنها صَفْحاً ؛ لأن كتابنا ليس محلها ؛ لأنه للمبتدئين .

قوله : ( **ولا ينافيه** ) أي : ولا ينافي رواية : « بحمد الله » أي : لا يعارضها ( **رواية لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمـٰن الرحيم** ) ( الباء ) الأولىٰ : جارة ، والثانية : جزء الكلمة المحكية ، والجار والمجرور : في محل الرفع نائب فاعل لـ( يُبْدأ ) أو متعلق به . اهـ « تحفة الحبيب على التقريب » .

وقوله : ( **لأن المقصود** ) تعليل لنفي المنافاة والمعارضة ؛ أي : وإنما قلنا : لا تنافيه ؛ لأن المقصود من الروايتين ( **الافتتاح** ) أي : افتتاح كل أمر ذي بال ( **بما** ) أي : بلفظ ( **يدل على الثناء** ) والمدح ( **على الله سبحانه وتعالىٰ لا** ) عاطفة ، وجملة ( أَنَّ ) في قوله : ( **أن لفظ الحمدلة والبسملة متعين** ) أي : لازم في الثناء على الله تعالىٰ : في تأويل مصدر معطوف علىٰ خبر ( أن ) التعليلية ، والتقدير : وإنما قلنا :

كما يدل لذلك رواية : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله » ، ويؤيده : أن أول شيء نزل من القرآن : ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لا ينافيه ؛ لأن المقصود من الروايتين الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ بأي لفظ كان ، لا تعيُّن لفظ الحمدلة أو لفظ البسملة في الافتتاح .

و( الكاف ) في قوله : ( **كما يدل** ) تعليلية بمعنى اللام المعللة لمعلول محذوف ، و( اللام ) في قوله : ( **لذلك** ) بمعنىٰ علىٰ متعلقة بـ( يدل ) والإشارة إلىٰ عدم تعَيُّنِ لفظ الحمدلة أو البسملة حينئذٍ .

وقوله : ( **رواية** ) فاعل بـ( يدل ) ، ولفظ ( رواية ) غير منون ؛ لإضافته إلىٰ ما بعده إضافة بيانية ، أو إضافة الأعم إلى الأخص ؛ أعني : قوله : ( **كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله** ) ، وتقدير الكلام : وإنما قلنا : لأن المقصود الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ ، لا تعيُّن لفظ الحمدلة أو البسملة ؛ لدلالة رواية : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بذكر الله » علىٰ ذلك ؛ أي : علىٰ عدم تعين لفظ البسملة ، أو لفظ الحمدلة في الافتتاح ، وأن المقصود الافتتاح بما يدل علىٰ ثناء الله تعالىٰ أيَّ لفظ كان ؛ لعموم هٰذه الرواية البسملةَ والحمدلةَ وغيرَهما ؛ لأن ذكر الله تعالىٰ : كل ما سيق للثناء عليه سبحانه .

قوله : ( يؤيدها ) أي : يؤيد رواية : « بذكر الله » ويُعَضِّدُها ، وفي أغلب النسخ : ( **ويؤيده** ) بتذكير الضمير ؛ نظراً إلىٰ أنها بمعنى الخبر ، أو أعاده عليها بمعنى المذكور ، والفاعل جملة ( أن ) في قوله : ( **أن أول شيء نزل من القرآن** ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ ) أي : يؤيد الرواية المذكورة كون : ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ أول شيء نزل من القرآن ؛ أي : في افتتاح القرآن مع أنه ليس ببسملة ولا حمدلة ؛ فدل علىٰ أن المقصود في افتتاح كل أمر ذي بال ذكر اسم الله تعالىٰ ، سواء كان بصيغة البسملة أو بصيغة الحمدلة أو بغيرهما ، كصيغة الثناء لله والمدح لله والشكر لله ، والحمد للرحمٰن أو للرحيم إلىٰ غير ذلك ، وإنما حمل المقيد هنا على المطلق مع أن الأصل حمل المطلق على المقيد ، كما في آيتي الظهار والكفارة ؛ لعدم شرطه ، وهو عدم تعدد المقيد بخلاف ماهنا ، وإنما احتاج إلىٰ تأييده بقوله : ( ويؤيده ) لما فاته من شرطه الذي كان من حقه

و( **الطول** ) الفضل والسعة ، و( **الحول** ) القوة ، وإضافة ( الشديد ) إليه من باب إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : ذي الحول الشديد ، وعقب الثناء على الله بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحمل على المقيد . اهـ « فوائد » .

**فإن قلت** : إن قوله : ( أقول من بعد افتتاح القول . . . ) إلخ ، إن هـٰذه العبارة إنما تفيد سبق حمد منه ، وهـٰذه الإفادة لا يحصل بها المطلوب من الإتيان به في ابتداء التأليف .

**قلت** : الإفادة المذكورة ممنوعة ؛ إذ المقصود منها إنشاء حمد ، وهي وإن لم تكن جملة . . فهي في قوتها ؛ فكأنه قال : بعد قولي : أحمد الله منشئاً للحمد سلمناها ، لكن نمنع أن المطلوب لا يحصل بها ؛ لأن إفادة سبق الحمد منه تستلزم أن المحمود أهل لأن يحمد ، وهو وصف له بالجميل ، فقد حصل الحمد بها ضمناً في ابتداء التأليف ، وهو كافٍ .

**فإن قلت** : بل حصل صراحة ؛ لأن الإخبار بالحمد حمد . . **قلت** : محله في الإخبار عن الحمد بأنه ثابت لله تعالىٰ بالجملة الاسمية ؛ نحو : الحمد لله ، وهـٰذا بقطع النظر عن الوصف ، وإلا . . فهي صريحة فيه تأمل . اهـ « حل المعقود علىٰ نظم المقصود » .

قوله : ( **والطول الفضل** ) أي : العطاء بلا عوض ولا غرض ، ( **والسعة** ) أي : العطاء الواسع الكثير ، ( **والحول القوة** ) أي : الشدة والقدرة القاهرة ، والعزة الباهرة ، قوله : ( **وإضافة الشديد إليه** ) أي : إلى الحول كائن ( **من باب** ) أي : من نوع ( **إضافة الصفة** ) أي : إضافة ما كان صفة في الأصل ( **إلىٰ** ) ما كان ( **موصوفها** ) في الأصل ، ومعناه في الأصل ( **أي** ) : بحمد الله ( **ذي الحول الشديد** ) ، والأَوْلىٰ أن يقال : من باب إضافة الصفة المشبهة إلىٰ مرفوعها معنىً ؛ نظير قولهم : مررت بالحسن الوجه ؛ أي : بحسن وجهه .

قوله : ( **وعقب الثناء على الله** ) بتشديد القاف من التعقيب : وهو ذكر الشي عقب الشيء بلا فاصل بينهما ، ( **بالثناء على النبي عليه الصلاة والسلام** ) أي : ذكر الناظم

في قوله كما يوجد في بعض النسخ :

وَبَعْــدَهُ فَـــأَفْضَـــلُ ٱلسَّـــلامِ عَلَـــى ٱلنَّبِـــيِّ سَيِّـــدِ ٱلأَنَـــامِ

وَآلِـــهِ ٱلأَطْهَـــارِ خَيْـــرِ آلِ فَـاْفْهَـمْ كَـلاَمِـي وَٱسْتَمِـعْ مَقَـالِـي

---

رحمه الله الثناء على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثناء على الله تعالىٰ ؛ أي : بعده ؛ تبركاً به وامتثالاً للأمر في قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾ ففي عبارة الشارح قلب ؛ أي : تقديم وتأخير ، كما بيناه في الحل .

والجار والمجرور ( **في قوله** ) أي : في قول الناظم : متعلق بـ( عقب ) ، و( في ) بمعنى الباء ، ومقول القول البيتان الآتيان ، والجار والمجرور في قوله : ( **كما يوجد** ) ذلك القول الآتي ( **في بعض النسخ** ) من المتن : صفة لمصدر محذوف ، تقديره ـ أي : ذكر الثناء على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثناء على الله تعالىٰ بقوله : ( وبعده فأفضل السلام . . . ) إلخ ـ تعقيباً مثل التعقيب الذي يوجد في بعض النسخ ، والنسخ : جمع نسخة ، وِزانُ غُرَفٍ وغرْفة ، والنسخة : الكتابة المنقولة من الأصل ، ويسمىٰ ذلك الأصل أم الكتاب ، مأخوذ من نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، ونسخت الكتاب إذا نقلته من الأصل .

( **وبعـــده فـــأفضـــل الســـلام علـــى النبـــي سيـــد الأنـــام**

**وآلـــه الأطهـــار خيـــر آل فـافهـم كـلامي واستمـع مقـالـي** )

قول الناظم : ( **وبعده** ) الظرف فيه من معمول الشرط ؛ لأن ( الواو ) نائبة عن ( أَمَّا ) ، و( أما ) نائبة عن اسم الشرط وفعل الشرط ، وقوله : ( **فأفضل السلام على النبي سيد الأنام** ) جملة اسمية مقول لجواب الشرط ، و( الفاء ) رابطة وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، وتقدير الكلام : مهما يكن من شيء بعد افتتاحي بحمد الله سبحانه . . فأقول : أفضل السلام نازل على النبي سيد الأنام ورئيسهم ، ( **و** ) علىٰ ( **آله الأطهار خير آل** ) أي : أفضل كل آل من آل الأنبياء والمرسلين ؛ لأن شرف الآل يكون بشرف نبيها ؛ ( **فافهم كلامي واستمع مقالي** ) ، وفهم الكلام : إدراك معناه منطوقاً ومفهوماً ، والكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، والاستماع : الإصغاء إلىٰ

والضمير في ( بعده ) عائد إلى ( الحمد ) ، **والمعنىٰ** : أنه يقول : كذا مما سيأتي بعد افتتاح القول بالحمد وبهـٰذا اللفظ ، وهو ( **وبعده فأفضل السلام**. . . ) إلخ ، . . . . .

---

كلام المتكلم ؛ بقصد السماع ، بخلاف مطلق السماع ؛ لأنه خالٍ عن القصد ، والمقال : مصدر ميمي بمعنى القول مراداً به المقول ، والقول : مطلق الملفوظ ، أفاد أم لا ، وفي كلام الناظم تقديم وتأخير ، أداه إلىٰ ما أتىٰ به ؛ ضرورة رعاية الرَّوِيِّ ؛ وذلك لأن الفهم إنما يكون بعد الاستماع ، وحق الكلام أن يقول : فاستمع مقالي ، وافهم كلامي .

قوله الشارح : ( **والضمير** ) مبتدأ ، وقوله : ( **في** ) لفظة ( **بعده** ) صفة للمبتدإ ؛ أي : والضمير الكائن في لفظة : ( بعده ) ( **عائد** ) خبره ؛ أي : والضمير المذكور في قوله : ( وبعده ) عائد ؛ أي : راجع ( **إلى الحمد** ) الذي ذكره بقوله : ( بحمد ذي الطول ) ، قوله : ( **والمعنىٰ**. . . ) إلخ ، و( المعنىٰ ) **لغةً** : ما يعنىٰ به ويقصد ، سواء كان لفظاً أو غيره ، **واصطلاحاً** : ما يعنىٰ من اللفظ منطوقاً ومفهوماً ؛ أي : ومعنى الأبيات الثلاثة المذكورة : ( **أنه** ) أي : أن الناظم ( **يقول كذا** ) : كناية عن الشيء المبهم ، بيَّنه بقوله : ( **مما سيأتي** ) من قوله : ( يا سائلي عن الكلام المنتظم. . . ) إلىٰ آخر « المنظومة » .

ولفظة : ( كذا ) اسم مركب دال علىٰ مبهم ، في محل النصب مقول لـ( يقول ) ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى اسم الإشارة ، و( كاف ) التشبيه ، وقوله : ( **بعد افتتاح القول** ) متعلق بـ( يقول ) أي : يقول ما سيأتي. . . إلىٰ آخر المنظومة بعد افتتاح قوله : ( **بالحمد** ) أي : بحمد الله سبحانه ، ( **وبهـٰذا اللفظ** ) المذكور بعد الحمد ، والجار والمجرور فيه معطوف على الجار والمجرور في قوله : ( بالحمد ) ، وفسر هـٰذا اللفظ بقوله : ( **وهو** ) أي : هـٰذا اللفظ المذكور بعد الحمد .

قوله : ( **وبعده فأفضل السلام** ) ، وقوله : ( **إلخ** ) نحت من قولهم : إلىٰ آخره ، وهو جار ومجرور ، ومضاف إليه ، متعلِّق بمحذوف وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : انْتَهِ إلىٰ آخر كلام الناظم ؛ يعني : إلىٰ آخر قوله : ( وآله الأطهار خير آل ) ،

( وبعد ) منصوب على الظرفية ، والعامل فيه ( أَمَّا ) المحذوفة تخفيفاً ؛ لكثرة استعمالها ، وجوابها قوله : ( فأفضل السلام ) . و( النبي ) إنسان . . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **وبعد** : **منصوب على الظرفية** ) أي : الزمانية ؛ باعتبار التكلم ، والمكانية ؛ باعتبار الرقم ، ( **والعامل** ) مبتدأ ، ( **فيه** ) متعلق بـ( العامل ) أي : والعامل الذي عَمِلَ النصب في لفظ ( بعده ) ( **أَمَّا** ) خبر المبتدإ محكي ، ( **المحذوفة** ) صفة لِـ( أَمَّا ) ، وإن اختلف إعرابهما باللفظ والتقدير .

( **تخفيفاً** ) مفعولٌ لأجله للحذف ؛ أي : ( أَمَّا ) التي حُذِفت لأجل تخفيف اللفظ وتقليله ( **لكثرة استعمالها** ) أي : وإنما حُذِفت ( أما ) تخفيفاً ؛ لأجل كثرة استعمالها في كلامهم الموجبة تلك الكثرة للثقل ، ( **وجوابها** ) مبتدأ ؛ أي وجواب ( أما ) ( **قوله** ) أي : جملة قوله : ( **فأفضل السلام**. . . ) إلخ يعني : إلىٰ قوله : ( خير آل ) .

( **والنبي** ) المذكور في قوله : ( على النبيء ) بالهمز علىٰ أنه من النبأ : وهو الخبر ؛ لأنه مخبِر ـ بكسر الباء ـ للأمة بالشرائع والأحكام ، وهـٰذا ظاهر إن كان نبياً ورسولاً معاً ، قيل في التعليل : لأنه مخبر للناس بأنه نبي ؛ ليحترم ، أو مُخْبَرٌ بفتحها ؛ لإخبار جبريل عليه السلام له بها عن الله ؛ فهو إما : بمعنى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ؛ أي : نبيءٌ بمعنىٰ نابىء ، أو مُنْبَأ ، وبترك الهمز علىٰ أنه من النبوة ، وهي الرفعة ؛ لأنه مرفوع الرتبة ، أو رافع رتبة من تبعه ، فهو أيضاً إما : بمعنى اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، والمهموز أصل لغير المهموز ، وقيل : بالعكس ، وقيل : كلٌّ منهما أصل برأسه وهو الظاهر . اهـ « بيجوري » .

( إنسان ) أي : حر ذكر من بني آدم ، سليم عن مُنفِّرٍ طبعاً ؛ كجذام وبرص ، وعن دناءَة أبٍ ؛ أي : خسته ؛ ككونه حجاماً أو زبّالاً ، وخنا أمٍّ بالقَصْرِ ؛ أي : فُحْشِها وزناها ، ومحل الاحتياج إلى التقييد بالذكر ، إن نظرنا لما اشتهر من أن الإنسان يطلق على الذكر والأنثىٰ ، دون ما إذا نظرنا للغة من يقول للأنثىٰ : إنسانة ، كما في قول الشاعر :                                                      [من مجزوء الرجز]

إنســـــانـــــة فتـــــانـــــة      بـــدر الـــدجـــىٰ منهـــا خجـــل

أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه ، فإن أمر به . . فرسول أيضاً ، فالنبي أعم ، . . .

---

( **أوحي إليه بشرع** ) أي : أُعلِم به ، الجار والمجرور **الأول** : في محل الرفع نائب فاعل لـ( أوحي ) لأنه ماضٍ مغيَّر الصيغة من ( أوحىٰ ) الرباعي ، **والثاني** : في محل النصب مفعول ثانٍ له ؛ أي : إنسان أُعلم شرعاً ؛ لأن الإيحاء ، وكذا الوحي **لغة** : الإعلام ، **وشرعاً** : إعلام الله تعالىٰ أنبياءه الشرع أو غيره ، إما : بإرسال ملك أو بإلهام أو برؤيا منام ؛ فإن رؤيا الأنبياء حق ، سواء كان له كتاب أم لا .

و( الواو ) في قوله : ( **وإن لم يؤمر بتبليغه** ) عاطفة علىٰ محذوف بمعنىٰ ( أو ) ، و( إن ) زائدة للتأكيد ، والتقدير : والنبي : إنسان أوحي إليه بشرع ، سواء أُمر بتبليغه إلى الناس ، أو لم يؤمر بتبليغه ؛ لأن وصف النبوة لا ينافي وصف الرسالة ، فمراده : تعريف النبي من حيث هو ، سواء كان معه رسالة أم لا ، ومن جعل الواو للحال . . توهم أن المراد من التعريف النبي فقط ، وقيل : إن الواو : حالية ، و( إن ) شأنية ، واسمها ضمير الشأن ، وجملة ( إن ) المخففة في محل النصب حالٌ من ضمير ( إليه ) ، والتقدير : والنبي إنسان أُوحي إليه بشرع حالة كونه عادم الأمر بتبليغه ، ويصح أن تكون ( إن ) زائدة ، والجملة الفعلية : حال من ضمير ( إليه ) أيضاً ، والتقدير : حالة كونه عادم الأمر بتبليغه ، وفي « البيجوري على الغزي » : ( الواو ) للغاية والتعميم ، وذكرها أولىٰ من سقوطها ، كما قاله بعضهم ، وقال غيره : الأولىٰ إسقاطها ، ويكون قيداً في كونه نبياً فقط ؛ بدليل مقابلته بقوله : ( فإن أمر بتبليغه . . . ) إلخ . اهـ ، وجعل ( إن ) شرطية فيه نظر ؛ لأنه لا جواب لها . اهـ

( **فإن أمر** ) ذلك الإنسان ( **به** ) أي : بتبليغ ما أوحي إليه إلى الناس . . ( **فرسول** ) أي : فهو رسول ( **أيضاً** ) أي : كما أنه نبي ، ولفظة : ( أيضاً ) كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين بينهما أُلفة ومناسبة ، كما ذكرناها في « جواهر التعليمات » ، و( الفاء ) في قوله : ( فإن أمر ) للإفصاح ، وفي قوله : ( فرسول ) رابطة الجواب ، ( **فالنبي أعم** ) من الرسول عموماً وخصوصاً مطلقاً ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ، و( أفعل ) التفضيل هنا ليس علىٰ بابه .

فكل رسول نبي ، ولا عكس . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( الفاء ) في قوله : ( **فكل رسول** ) للتفريع ، ( **نبي** ) كموسىٰ وعيسىٰ ونبينا محمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين ، ( **ولا عكس** ) موجود ؛ أي : ليس كل نبي رسولاً ؛ كالخَضِرِ ، قيل : إنه وليٌّ ، وقيل : نبي ، وقيل : إنه رسول ، والقول الراجح : أنه نبي ؛ لأن خير الأمور أوسطها ، و( العكس ) **لغة** : مطلق التبديل والقلب ؛ بأن يُجعل السابق لاحقاً ، واللاحق سابقاً ، **وفي اصطلاح** المناطقة : القضية التي تركبت بتبديل كل من طرفي القضية بآخر مع الصدق ؛ كقولنا : كل إنسان حيوان ، بعض الحيوان إنسان ، والمراد به هنا : العكس اللغوي ، لا المنطقي .

و( الرسول ) **لغة** : السفير ، **وشرعاً** : إنسان أوحي إليه بشرع ، وأمر بتبليغه ، كما يفهم من كلام الشارح ، وقوله : ( أيضاً ) أي : رجوعاً إلى الإخبار بأنه رسول بعد الإخبار بأنه نبي . اهـ ( ج )

قوله : ( فكل رسول نبي ولا عكس ) عبارة البيجوري هنا : فكل رسول نبي ، وليس كل نبي رسولاً ، فبينهما العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان فيمن كان نبياً ورسولاً ؛ كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعيسىٰ وموسىٰ ، وينفرد النبي فيمن كان نبياً فقط ، ولا ينفرد الرسول ، فإن قلنا بإنفراد الرسول في الملائكة ؛ كجبريل لقوله تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ . . كان بينهما العموم والخصوص الوجهي ، والتحقيق : الأول ، ومعنىٰ كون الملائكة رسلاً : أنهم واسطة بين الله وبين الخلق ؛ من البشر .

قوله : ( سيد الأنام ) الإضافة فيه للعهد ، وهو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإنه سيد جميع الخلق ؛ بتفضيل من الله تعالىٰ ، وأصل ( سَيِّد ) : سَيْوِدٌ ـ بكسر الواو ـ فقلبت الواو ياءً ؛ لتحركها واجتماعها مع الياء الساكنة السابقة عليها ؛ فأدغمت الياء في الياء .

**فإن قلت** : يلزم عليه اجتماع إعلالين في كلمة واحدة ، وهو ممنوع . . **أجيب عن ذلك** : بأن محله إذا لم يكن أحد الإعلالين إدغاماً ، علىٰ أن اجتماع إعلالين في كلمة واحدة جائز ، وإن لم يكن الثاني إدغاماً ، كما في قاضٍ ، والجمع : سادةٌ ، مأخوذ

و( الأنام ) الخلق على المشهور ، ودل علىٰ أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم سيدهم ـ أي : أفضلهم ـ قولُه تعالىٰ : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ لأن خيرية الأمة بحسب كمالها في دينها ، وذلك تابع لكمال نبيها ، واستغنى الناظم بهـٰذا الوصف للنبي صلى الله عليه وسلم عن التصريح بذكر اسمه العلم ؛ تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره ، .

---

من ساد إذا حصلت له السيادة والعلو في قومه ؛ بسبب كرم أو علم أو جاهٍ مثلاً .

( **والأنام** ) بوزن سحاب : ( **الخلق على المشهور** ) ، أو كل من يعتريه النوم ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما علىٰ وجه الأرض من الخلق ، ومحل كون تفضيل الكامل على الناقص نقصاً إذا فضل عليه بخصوصه ، ( **ودل علىٰ أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم سيدهم ـ أي : أفضلهم ـ** ) أي : أفضل الخلق ، و( أي ) بفتح الهمزة ، وسكون الياء : حرف عطف وتفسير ، ( أفضلهم ) مُفَسِّرٌ لـ( سيدهم ) ، وللمفسِّر حكم المفسَّر ، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، ( **قوله تعالىٰ** ) : فاعل ( دل ) ، ( **كنتم** ) أيتها الأمة المحمدية ( **خير أمة** ) أي : أفضل أمة ( **أخرجت** ) أي : أعطيت وخلقت ( **للناس** ) أي : للأنبياء .

وقوله : ( **لأن خيرية الأمة** ) وشرفها تعليل ؛ لدلالة الآية علىٰ سيادة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ( **بحسب** ) بفتح السين ؛ أي : بالنظر إلىٰ ( **كمالها** ) ، أو بقدر كمالها وشرفها ( **في دينها ، وذلك** ) أي : كمالها في دينها ( **تابع لكمال نبيها** ) وشرفه علىٰ غيره ؛ فدلت خيرية هـٰذه الأمة وشرفها ، علىٰ غيرها من الأمم علىٰ شرف نبيها علىٰ غيره من سائر الخلق ، ( **واستغنى الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **بهـٰذا الوصف** ) أي : وصف سيد الأنام ( **للنبي صلى الله عليه وسلم** ) أي : واستغنىٰ بوصفه للنبي صلى الله عليه وسلم بهـٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، ( **عن التصريح** ) متعلق بـ( استغنىٰ ) .

( **بذكر اسمه** ) متعلق بـ( التصريح ) ، ( **العلم** ) صفة لـ( اسمه ) ، ولكنه مؤول بالمشتق ؛ أي : استغنىٰ بهـٰذا الوصف عن ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم الموسوم بالعلمية له ، وهو لفظ محمد ؛ أي : عن ذكره صراحة ، وقوله : ( **تعظيماً لشأنه وتفخيماً لقدره** ) مفعولان لأجله للذكر ؛ أي : عن ذكره صراحة ؛ لأجل تعظيم شأنه

لما فيه من الإشارة إلى انفراده ، وعدم مشارك له فيه ، فلا ينصرف الذهن عند سماعه إلىٰ غيره ، واستعمال السيد في غير الله شائع كثير ، يشهد له الكتاب والسنة . . . . . .

---

صلى الله عليه وسلم ، ولأجل تفخيم قدره ، والتعظيم والتفخيم بمعنىً ، والشأن والقدر بمعنىً ، وذِكْر ثانيهما توكيد لفظي بالمرادف ، وقيل : التعظيم باللسان والتفخيم بالقلب ، وقيل : شأنه صلى الله عليه وسلم : شمائله الظاهرة ؛ كالحلم والعلم والكرم والشجاعة ، والقدْر : شمائله الباطنة ؛ كالمعارف الربانية والأنوار الصمدانية . اهـ « شرح الشمائل » .

وقوله : ( **لما فيه** ) علة لقوله : ( واستغنىٰ ) أي : واستغنىٰ بهٰذا الوصف عن ذكر اسمه العلم صراحة لما فيه ؛ أي : لما في هٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، والجار والمجرور في قوله : ( فيه ) : صلة لـ( ما ) الموصولة ، وفي قوله : ( **من الإشارة** ) حال من الضمير المستكن في الصلة ، و( من ) بيانية ؛ أي : استغنىٰ بهٰذا الوصف لما استقر في هٰذا الوصف حالة كون ما استقر فيه من الإشارة ( **إلى انفراده** ) صلى الله عليه وسلم بهٰذا الوصف ، ( **و** ) إلىٰ ( **عدم مشارك له** ) صلى الله عليه وسلم ( **فيه** ) أي : في هٰذا الوصف الذي هو سيد الأنام ، وعطف ( عدم مشارك له ) على ( انفراده ) من عطف اللازم على الملزوم ، و( الفاء ) في قوله : ( **فلا ينصرف الذهن** ) تفريعية ، وضابطها : هي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، عكس التعليلية ؛ أي : فلا يذهب القلب ، ولا يلتفت الخاطر ( **عند سماعه** ) أي : عند سماع هٰذا الوصف ، الذي هو سيد الأنام ( **إلىٰ غيره** ) صلى الله عليه وسلم ؛ لانفراده بهٰذا الوصف ، وعدم مشارك له فيه .

( **واستعمال** ) لفظ ( **السيد في غير الله** ) تعالىٰ ؛ أي : إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ ( **شائع** ) أي : مستفيض علىٰ ألسنة الناس ، ( **كثير** ) في الكتاب والسنة ، ( **يشهد له** ) أي : لاستعماله في غير الله تعالىٰ ، وإطلاقه عليه ؛ أي : يدل عليه ( **الكتاب** ) العزيز والقرآن الكريم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾ ، وكقوله : ﴿وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ، ( **و** ) تشهد له أيضاً ( **السنة** ) المطهرة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » ، وكقوله صلى الله عليه وسلم للأنصار : « قوموا إلىٰ

وحكي عن الإمام مالك : الكراهة ، وفي « أذكار النووي » : عن ابن النحاس : جواز إطلاقه علىٰ غير الله ، إلا أن يعرف بـ( أل ) ، ثم قال : والأظهر جوازه معها ، وإفراد الصلاة عن السلام مكروه ، وكذا بالعكس ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

سيدكم » إلىٰ غير ذلك ، وأما حديث : « السيد الله ».. فمعناه السيد بالسيادة المطلقة اللهُ تعالىٰ لا غير .

( **وحكي عن الإمام مالك** ) بن أنس الأصبحي المدني إمام الفروع : ( **الكراهة** ) أي : كراهة إطلاق السيد علىٰ غيره تعالىٰ ؛ لهـٰذا الحديث المذكور آنفاً ، والجار والمجرور في قوله : ( **وفي « أذكار النووي »** ) اسم كتاب له معروف ، خبر مقدم ، وفي قوله : ( **عن ابن النحاس** ) بفتح النون والحاء المهملة المشددة ، نسبة إلىٰ عمل النحاس أو بيعه ، كما في « السجاعي » حال من الضمير المستكن في الخبر ، وقوله : ( **جواز إطلاقه علىٰ غير الله** ) تعالىٰ : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : جواز إطلاق السيد علىٰ غير الله تعالىٰ مذكور في « أذكار النووي » حالة كونه منقولاً عن ابن النحاس .

وأما النووي : فهو الشيخ الإمام محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد جمعه النووي الشافعي ، ولد في العشر الأول من (المحرم) سنة ( ٦٣١هـ ) إحدىٰ وثلاثين وست مئة هجرية بنوىٰ : قريةٍ من قرى الشام من عمل دمشق ، وتوفي ليلة الأربعاء لست بقين من ( رجب ) سنة ( ٦٧٦هـ ) ست وسبعين وست مئة هجرية، ودفن ببلده نوىٰ عند أبويه رحمه الله تعالىٰ . اهـ من « سلم المعراج ».

وأما ابنُ النحاس : فهو شمس الدين أبو الوفاء محمدُ بن محمد بن أحمد بن محمد بن موسى الغزي قاضيها ، عُرف بابن النحاس ، قرأ علىٰ زكريا والسخاوي والجوهري . اهـ من « تاج العروس » .

( **إلا أن يُعرَّف بأل** ) العهدية ، فلا يجوز حينئذ إطلاقه علىٰ غير الله تعالىٰ ، كما يدل عليه الحديث السابق آنفاً ( **ثم قال : والأظهر** ) أي : الراجح ( **جوازه** ) ؛ أي : جواز إطلاقه علىٰ غيره تعالىٰ ( **معها** ) أي : مع ( أل ) المعرفة ، كما يجوز إطلاق المجرد منها علىٰ غيره تعالىٰ .

قوله : ( **وإفراد الصلاة عن السلام مكروه ، وكذا** ) الإفراد الملتبس ( **بالعكس** )

وقد يجاب عن الناظم باحتمال أنه جمع بينهما لفظاً ؛ وذلك كافٍ ، أو أن محل الكراهة فيمن اتخذه عادة كما قيل . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : بخلاف المذكور من إفراد الصلاة عن السلام ، والمراد بالعكس : إفراد السلام عن الصلاة ، ولو أسقط الباء من قوله بالعكس . . لكان أوضح وأخصر ؛ بأن يقول : وكذا العكس ؛ أي : ومثل الإفراد المذكور الإفراد المُعاكِسُ ؛ أي : المُخالِف له ، وهو إفراد السلام عن الصلاة كما هنا ، وقال عبد الحميد الشرواني في « حاشيته على تحفة المحتاج في شرح المنهاج » : ( فلا يخرج من كراهة الإفراد إلا إذا أتىٰ بهما لفظاً وخطّاً لمن أراد الجمع بين اللفظ والخط ، فصور الإفراد المكروه خمس : أن يتلفظ بإحداهما فقط ، أو يكتب إحداهما فقط ، أو يتلفظ بإحداهما ويكتب الأخرىٰ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتب إحداهما فقط ، أو يكتبهما معاً ويتلفظ بإحداهما فقط ، وصور القرن الخالي عن الكراهة ثلاث : أن يتلفظ بهما معاً من غير كتابة ، أو يكتبهما معاً من غير لفظ ، أو يتلفظ بهما معاً ويكتبهما معاً كذلك ) اهـ

وعلىٰ ما رجحه النووي ومن تبعه من المتأخرين . . يشترط في كراهة الإفراد ثلاثة شروط كما مر :

**الأول** : أن يكون الإفراد منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم ؛ فإنه حقه .

**الثاني أن** : يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد .

**والثالث** : أن يكون من غير داخل الحجرة ، أما فيه . . فيقتصر على السلام ، فهٰذه ثلاثة في خمس الكراهة بخمس عشرة صورة ، ويضم إليها الصور الثلاث الغير المكروهة بثماني عشرة صورة .

( **وقد يجاب عن** ) إفراد ( **الناظم** ) السلام عن الصلاة ( **باحتمال أنه** ) أي : أن الناظم ( **جمع بينهما لفظاً** ) ، وأفرده خطّاً ( **وذلك** ) أي : الجمع بينهما لفظاً فقط ( **كافٍ** ) في دفع كراهة الإفراد ، ( **أو** ) باحتمال ( **أن محل الكراهة** ) أي : أن محل كراهة الإفراد ( **فيمن** ) أي : في إفراد من ( **اتخذه** ) أي : اتخذ الإفراد ، وجعله ( **عادة** ) وديدنا له ، ( **كما قيل** ) ذلك عند بعضهم ؛ أي : كما قيل : أن محل كراهة

وآل النبي صلى الله عليه وسلم : أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ، . . . . . .

---

الإفراد فيمن اتخذه عادة ، و( الكاف ) حرف جر ،و( ما ) موصولة ، وجملة ( قيل ) صلتها ، والجار والمجرور : متعلق بمحذوف ؛ لوقوعه خبراً لمبتدإ محذوف ، تقديره : وذلك الاحتمال الذي قلنا كائن ، كالقول الذي قيل لبعضهم ، ويحتمل كون ( الكاف ) بمعنىٰ ( علىٰ ) متعلقة بمحذوف حال من الضمير المستكن في خبر ( أن ) ، والتقدير : أو باحتمال أن محل الكراهة كائن في إفراد من اتخذه عادة حالة كونه جارياً علىٰ قولٍ قيل لبعضهم ، وقد يجاب عنه بأنه جرىٰ علىٰ مذهب المتقدمين ، القائلين بعدم الكراهة وإن لم يكن منهم ، وقد يجاب عنه بأنها بنت ليلة ، فهو معذور فيه ؛ لاستعجاله ، والله أعلم .

والعادة بإفراد أحدهما عن الآخر ثلاث مرات أو بأكثر ، وقيل : بمرتين ، كما ذكره الفقهاء في ( باب الاستحاضة ) .

( **وآل النبي صلى الله عليه وسلم أقاربه المؤمنون** ) والمؤمنات ( **من بني هاشم و** ) بني ( **المطلب** ) وكذا بناتهم ،وفي الكلام تغليب في المواضع الثلاثة ، ولا يشكل بأولاد بناتهم ؛ حيث لم يكونوا من الآل ؛ لأنهم ينسبون إلىٰ آبائهم ، وخرج بقوله : ( من بني هاشم وبني المطلب ) بنو عبد شمس وبنو نوفل ، فليسوا من الآل ؛ لأنهم كانوا يؤذونه ، وأما بنو هاشم وبنو المطلب . . فكانوا ينصرونه ويذبون عنه ؛ ولذلك قال صلى الله عليه وسلم : « نحن وبنو المطلب هـٰكذا ، وشبك بين أصابعه » ، صلى الله عليه وسلم ، **والحاصل** : أن عبد مناف أعقب أربعة : هاشماً جده صلى الله عليه وسلم ، وعبد شمس ، ومطلباً : جد الإمام الشافعي ، ونوفلاً ، والمراد بهم في مقام الدعاء ـ كما هنا ـ : كل مؤمن ولو عاصياً ؛ لِيَعُمَّ الدعاءُ ، وأصلُ ( آل ) أَوَل ؛ بدليل تصغيره علىٰ أُويل ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، وقيل : أصله : أهل ؛ بدليل تصغيره علىٰ أُهيل ، قلبت الهاء همزة ، والهمزة ألفاً ، واغتفر قلب الهاء همزة مع أن شأن التصريف قلب ما هو أخف ؛ للتوصل للخفيف المطلق ، وهو الألف .

**فإن قلت** : في الاستدلال بالمصغر على المكبر دور ، وهو محال ؛ لأن المصغر

وإضافته إلى الضمير ـ كما هنا ـ جائز على الصحيح وإن كان الأولىٰ إضافته إلى الظاهر . و( **الأطهار** ) جمع طاهر ، ووصفهم بذلك ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فرع المكبر . . ويجاب عنه : باختلاف الجهة ؛ لأن توقف المكبر على المصغر من حيث العلم بأصالة الحروف ، وتوقف المصغر على المكبر من حيث الوجود ، ( **وإضافته** ) أي : وإضافة الآل ( **إلى الضمير كما هنا** ) ، وذلك كائن كالإضافة التي استقرت هنا ؛ أي : في كلام الناظم ، وهـٰذه الجملة التي قدرناها في حل كلام الشارح جملة معترضة ، مؤكدة لمعنى الكلام .

وقوله : ( **جائز** ) خبر لقوله : ( وإضافته ) أي : جائز توسعة لدائرة الكلام ( **على الصحيح** ) متعلق بالخبر ( **وإن كان الأولىٰ** ) والأرجح ( **إضافته إلى الظاهر** ) سلوكاً مسلك التناسب ؛ لأن الظاهر أشرف من الضمير ؛ لكونه صريحاً ، وآله صلى الله عليه وسلم أشرف من غيرهم ؛ فيناسبهم الظاهر ، وعلل المانع بهـٰذه العلة أيضاً ، و( إن ) في قوله : ( وإن كان الأولىٰ ) غائية لا جواب لها ، أو شرطية جوابها معلوم مما قبلها ، والتقدير : وإن كان الأولىٰ إضافته إلى الظاهر ، فإضافته إلى الضمير جائز .

قوله : ( **والأطهار جمع طاهر** ) علىٰ غير قياس ؛ لأن الأفعال إنما ينقاس في فعل معتل العين ؛ كثوب وأثواب وبيت وأبيات ، أو صحيحها ؛ كحمل وأحمال وبطل وأبطال ، والمعنىٰ : أي : الخالصين من النقائص الحسية والمعنوية ، والمراد بـ( الأطهار ) ما يشمل الطاهرات ، ففيه تغليب ، ( **ووصفهم** ) الناظم ( **بذلك** ) أي : بـ( الأطهار ) ( **لـ** ) وصف الله تعالىٰ إياهم بالطهارة في ( **قوله تعالىٰ** ) : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ) أي : من الرذائل ، والمراد به : التطهير المعنوي ، ولعل الناظم اقتبس قوله : ( الأطهار ) من هـٰذه الآية ، والاقتباس عند البديعيين من المحسنات اللفظية : وهو أن يضمن المتكلم كلامه شيئاً من القرآن أو السنة ، لا علىٰ أنه منه كما في قوله : [من الهزج]

لإن أخطأتُ في مدحيـ ... ـك ما أخطأتَ في منعي

لقد أنزلتُ حاجاتي ... بوادٍ غير ذي زرع

و( **خير** ) اسم تفضيل ، حذفت ألفه ؛ لكثرة الاستعمال ، وقوله : ( **فاحفظ كلامي. . .** ) إلخ أمر للطالب بحفظ كلامه ، والإصغاء إلىٰ مقاله ، وهما متقاربا المعنىٰ ، وأشار إلىٰ مقول القول بقوله :

**يَـا سَـائِلِـي عَـنِ ٱلْكَـلاَمِ ٱلْمُنْتَظِـمْ    حَـدّاً وَنَـوْعـاً وَإِلَـىٰ كَـمْ يَنْقَسِـمْ**

---

وهو جائز عند الشافعي إذا لم يخل بتعظيم ما اقتبس منه ، بخلاف ما إذا أخل بتعظيمه ؛ بأن كان فيه استهجان كما في قوله : [من السريع]

ورِدْفــه يهتــز مــن خلفــه    لمثــل ذا فليعمــل العــاملــون

قوله : ( **وخير اسم تفضيل** ) أصله : أخير ، ( **حذفت ألفه** ) أي : همزته طلباً للتخفيف ( **لـ** ) ثقله بـ( **كثرة الاستعمال** ) في كلامهم ، ومثله شر في ذلك .

قوله : ( **وقوله** ) أي : وقول الناظم : ( **فاحفظ كلامي. . . إلخ** ) يعني : واستمع مقالي ، ( **أمر للطالب** ) ، المناسب أن يقال : أمر للسائل المذكور في قوله : ( يا سائلي عن الكلام المنتظم ) لأن خطابه معه ( **بحفظ كلامه** ) والحفظ : ارتسام الألفاظ المخصوصة في الذهن ؛ بحيث لو أراد تلفظها في أي وقت. . لقدر عليه ، ( **و** ) أمر له بـ( **الإصغاء** ) والإصغاء : الاستماع مع السكوت عن الكلام ( **إلىٰ مقاله** ) متعلق بـ( الإصغاء ) ، و( المقال ) مصدر ميميٌّ بمعنى المقول ، وعطف ( الإصغاء ) على الحفظ من عطف السبب على المسبب ، ( **وهما** ) أي : الحفظ والإصغاء ، أو الكلام والمقال ( **متقاربا المعنىٰ** ) ، فالتقارب بين الحفظ والإصغاء تقارب السبب إلى المسبب ، والتقارب بين الكلام والمقال تقارب العام إلى الخاص ؛ لأن المقال عام للمفيد وغيره ، والكلام خاص بالمفيد ، فبينهما عموم وخصوص مطلق .

قوله : ( **وأشار** ) أي : الناظم ( **إلىٰ مقول القول** ) أي : إلىٰ مقول قوله : ( أقول من بعد افتتاح القول ) ( **بقوله** ) الآتي. . . إلىٰ آخر « الأرجوزة » ، فقول الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( يـا سـائلـي عـن الكـلام المنتظـم    حـداً ونـوعـاً وإلـىٰ كـم ينقسـم )**

إلىٰ قوله في آخر الأرجوزة : ( وبعدها خمس وسبعون أتت ). . مقول محكي لـ( أقول ) في أول المنظومة .

ٱسْمَـعْ هُـدِيـتَ ٱلـرُّشْـدَ مَـا أَقُـولُ وَٱفْهَمْـهُ فَهْـمَ مَـنْ لَـهُ مَعْقُـولُ

أي : أقول : ( يا سائلي عن ) حدّ ( الكلام ) في اصطلاح النحاة ، . . . . . . . . .

---

و( السائل ) : اسم فاعل من ( سأل ) الثلاثي ، والسؤال : الاستخبار وطلب معرفة الشيء ، ( المنتظم ) أي : الداخل في نظام النحاة واصطلاحهم ، وهو **صفة كاشفة** للكلام ـ وهي التي أوضحت لمعنىٰ عُلِم من الموصوف ـ إن قلنا : أن ( أل ) في الكلام للعهد ، والمعنىٰ حينئذ : أي يا سائلي عن الكلام المعهود في اصطلاح النحاة المنتظم ؛ أي : الداخل في نظامهم واصطلاحهم ، وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، أو **صفة مؤسسة** ـ وهي التي أوضحت معنىٰ لا يعلم من الموصوف ـ إن قلنا : إن ( أل ) فيه جنسية ، والمعنىٰ حينئذ : أي يا سائلي عن جنس اللفظ المركب ، سواء كان مفيداً أم لا المنتظم ؛ أي : المصطلح عليه عند النحاة ، وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع ، يقال : انتظم الشيء في الشيء إذا دخل في نظامه ، وانتظم الدُّرُّ إذا أُدْخِل في سلكه وخيطه .

وقوله : ( حدّاً ونوعاً ) تمييزان للذات المبهمة التي هي الكلام ، والمعنىٰ : أي يا سائلي عن حدّ الكلام المصطلح عليه عند النحاة ما هو بينه بقوله : ( حدّ الكلام ما أفاد المستمع ) ، وعن نوعه كم هو ؟ بينه بقوله : ( ونوعه الذي عليه يبنىٰ ) ، وعن الأقسام التي ينقسم إليها كل نوع ؟ بين أقسام نوع الاسم بقوله : ( والاسم ضربان فضرب نكرة. . . ) إلخ ، وأقسام نوع الفعل بقوله : ( فهي ثلاث ما لهن رابع ) ، وأقسام نوع الحرف بما سيأتي في حروف الجر والجوازم والنواصب .

**( اسمـع هـديـت الـرشـد مـا أقـول وافهمـه فهـم مـن لـه معقـول )**

أي : استمع مني ما أقوله لك في بيان حدّه وأنواعه ، وأقسام تلك الأنواع ـ هداك الله تعالىٰ إلىٰ كل ما هو رشد وصواب ـ عند النحاة ، وافهم مقولي فهم من له عقل فهيم ولب سليم .

قول الشارح : ( **أي أقول يا سائلي عن حدّ الكلام في اصطلاح النحاة**. . . ) إلخ تفسير لقول الناظم : ( يا سائلي عن الكلام المنتظم. . . ) إلخ ؛ فإذاً تقول في إعرابه ( أي ) حرف عطف وتفسير ، وجملة كلام الشارح : مفسر لجملة كلام الناظم ،

وعن أنواعه كم هي عندهم ، وعن أقسام كل نوع ......................

---

والمفسِّر يتبع المفسَّر ، تبعه في كونه مستأنفاً استئنافاً نحوياً .

**والاصطلاح في اللغة** : مطلق الاتفاق ، وفي **الاصطلاح** : اتفاق طائفة مخصوصة علىٰ وضع أمر لأمر ، متىٰ أطلق . . انصرف إليه ، وتارة يعبرون بقولهم : اصطلاحاً ، وتارة يعبرون بقولهم : شرعاً ، والفرق بينهما : أنَّ **الأول** : يكون في الأمر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة ، **والثاني** : يكون في الأمر المتلقَّىٰ عن الشارع ؛ كمعنى الصلاة ، وهو أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرائط مخصوصة ، وقد يعبرون بقولهم : شرعاً فيما اصطلح عليه الفقهاء من حيث إنهم حملة الشرع ، كما قاله الشَبْرَامَلِّسِيُّ .

وأما **اللغة في اللغة** : معناه : اللهج في الكلام ؛ أي : الإسراعُ فيه ، وفي **الاصطلاح** : الألفاظ التي وضعَتْهَا العربُ لمعانٍ ، وهي الكلمات اللغوية ، وكلاهما منصوبان بنزع الخافض .

( والنحاة ) : جمع ناحٍ ، كغُزاة جمع غازٍ ، أصله : ناحِو ، فقلبت الواو ياء ؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فصار ناحِي ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقائها ساكنة مع التنوين ؛ فصار ناحٍ ، وهم الذين أدركوا قواعد النحو بأدلتها العقلية والنقلية ، و( الحد ) **لغة** : المنع ، **واصطلاحاً** : ما كان جامعاً لأفراد المحدود ، ومانعاً من دخول غيرها فيه ، قوله : ( **وعن أنواعه** ) : جمع نوع ، والنوع **لغة** : الصنف من الشيء ؛ كقولهم : العلس نوع من الحنطة ، **واصطلاحاً** : كلي مقول علىٰ كثيرين متفقين بالحقيقة ؛ كالإنسان والفرس للحيوان ، وكالاسم والفعل للكلام هنا .

وقوله : ( **كم هي عندهم** ) كم : استفهامية في محل الرفع خبر مقدم ؛ للزومها الصدارة ( هي ) : ضمير للغائبة مبتدأ مؤخر ، ( عندهم ) حال من المبتدأ علىٰ رأي سيبويه ؛ أي : حالة كونها ملحوظة عند النحاة ، قوله : ( **وعن أقسام كل نوع** ) والأقسام : جمع قسم ، والقسم : هو ما يندرج تحت أصل كلي هو أعم منه ، والتقسيم : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي ، كما ذكرناه في « الفتوحات » .

فـ( **حداً ونوعاً** ) منصوبان على التمييز ، و( يا سائلي . . . ) إلىٰ آخر المنظومة : مقول القول ، وقوله : ( **هديت الرشد** ) جملة دعائية ، معترضة بين الفعل ومفعوله ، وعائد ( ما ) محذوف . وقوله : ( **من له معقول** ) أي : من له عقل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله : ( **فحداً ونوعاً** ) مبتدأ محكي ، ( **منصوبان** ) خبره ، ( **على التمييز** ) متعلق بـ( منصوبان ) أي : منصوبان على التمييز للذات المبهمة ، وقوله : ( **ويا سائلي** ) مبتدأ محكي ، ( **إلىٰ آخر المنظومة** ) حال من المبتدإ ، وقوله : ( **مقول القول** ) خبر المبتدإ المذكور ، ( **وقوله : هديت الرشد** ) مبتدأ ، خبره : قوله : ( **جملة دعائية** ) أي : جملة سيقت للدعاء للسائل ، فهي خبرية لفظاً ، إنشائية معنىً ؛ فكأنه قال : اللهم ؛ اهده .

( **معترضة** ) صفة ثانية ( لجملة ) ، سميت معترضة ؛ لاعتراضها ( **بين الفعل ومفعوله** ) الأولىٰ أن يقال : بين القول الذي هو ( أقول ) ، وبين مقوله ، وهو قوله : ( يا سائلي عن الكلام . . . ) إلىٰ آخر المنظومة ، ( **وعائد ما** ) في قوله : ( ما أقول ) ( **محذوف** ) جوازاً ، تقديره : فاسمع ما أقوله ، والعائد للموصول : هو ضمير **غائب** غالباً ، مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، وشرط جواز حذف العائد المنصوب خمسة :

**الأول** : أن يكون ضميراً متصلاً ، **والثاني** : أن يكون ناصبُه فعلاً تاماً ، أو وصفاً غير صلة ( أل ) ، **والثالث** : أن يكون متعيناً للربط ، **والرابع** : عدم كونه محصوراً ، **والخامس** : عدم كونه عمدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ .

( **وقوله** ) مبتدأ ، ( **من له معقول** ) : مقول محكي للقول ، ( **أي** ) حرف تفسير لمجرد التفسير .

وقوله ( **من له عقل** ) خبر محكي لـ( قولُه ) ، والجملة الاسمية مستأنفة ، وهو من إطلاق اسم المفعول وإرادة المصدر ، والجار والمجرور في قوله : ( **كقوله تعالىٰ** ) خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وذلك كائن ؛ كقوله تعالىٰ : ( ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾ ) في إطلاق اسم المفعول وإرادة المصدر .

أي : الفتنة ، وهو صفة يُميَّز بها بين الحسن والقبيح .

---

وقول الشارح : ( **أي الفتنة** ) ( أي ) تفسيرية ( الفتنة ) مفسر لـ( المفتون ) تبعه بالرفع ، قال سيبويه : ( الباء ) زائدة ، و( أي ) مبتدأ ، و( المفتون ) خبره ، وقال الأخفش : ( الباء ) أصلية ، متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، و( المفتون ) بمعنى الفتنة : مبتدأ مؤخر ، والتقدير : الفتنة كائنة بأيكم ، وهو موافق لتفسير الشارح . اهـ « فوائد » .

وقال الناظم في « شرحه » : المعقول : مصدرُ عَقَل الثلاثيِّ ، يقال : عقلت الشيء ؛ أي : فهمته ، ومثله من المصادر التي جاءت علىٰ وزن مفعول : ميسور ومعسور ومخلوف ، بمعنى اليسر والعسر والخلف ، وعند بعضهم أن قوله تعالىٰ : ﴿ بِأَيِيِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ مصدر ( فُتِنَ ) علىٰ صيغة المجهول مفتوناً ؛ أي : فتنة ، وعند الأكثرين : أنه مفعول ، و( الباء ) زائدة اهـ بزيادة .

قول الشارح : ( **وهو** ) أي : العقل ( **صفة** ) غريزية ، ( **يميز بها** ) علىٰ صيغة المجهول ، ( **بين الحسن** ) كالعمل الصالح والتوحيد ، ( **و** ) بين ( **القبيح** ) كالعمل السيء والشرك .

* * *




# باب الكلام

ثم بين حدّ الكلام المسؤول عنه بقوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## باب الكلام

قول الشارح : ( **ثم بيَّن** ) الناظم ( **حد الكلام المسؤول عنه** ) سؤالاً ، أشار إليه بقوله : ( يا سائلي ) عن الكلام المنتظم ( **بقوله** ) أي : بقول الناظم : ( حد الكلام. . . ) إلخ ، الجار والمجرور : متعلق بـ( بيَّن ) يعني : بعد أن بوب له بقوله : ( بابَ الكلام ) كما في شرح الناظم ، وأكثر نسخ المتن ، وهـٰذه الترجمة مركبة من كلمتين ثانيتهما ـ وهي الكلام ـ مجرورة لا غير ، وأما الأولىٰ ـ وهي لفظة باب ـ فيجوز فيها الرفع والنصب ، فالرفع علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ، تقديره : هـٰذا باب الكلام ، أو علىٰ أنه مبتدأ حذف خبره ، تقديره : باب الكلام هـٰذا محله ، وإذا دار الأمر بين هـٰذين التقديرين. . قيل : الأول أولىٰ ؛ لأن الخبر محط الفائدة ، فالأولىٰ بالحذف المبتدأ ، وقيل : الثاني هو الأولىٰ ؛ لأن المبتدأ مقصود لذاته ، والخبر مقصود لغيره ؛ فالخبر أولىٰ بالحذف. . فعلىٰ أنه مفعول لفعل محذوف ، تقديره : اقرأ أو تعلم بابَ الكلام ، ولا يصح أن يكون المحذوف اسمَ فعل ، تقديره : هاك ؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح ، وأما الجر بحرف محذوف ، تقديره : انظر في باب الكلام. . فمنعه الجمهور ؛ لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً ، وأولى الكل الرفع ؛ فإنه فيه إبقاء أحد ركني الإسناد ، ويليه النصب ، وأضعفها الجر ؛ لما تقدم آنفاً .

و( الباب ) **لغةً** : ما يدخل منه إلىٰ غيره ، **واصطلاحاً** : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة علىٰ ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتُها علىٰ معانٍ مخصوصة ، وإضافتُه إلى الكلام من إضافةِ الدال إلى المدلول ؛ أي بابٌ دالٌّ على الكلام ؛ أي : علىٰ حدّه وأمثلتِه وأقسامِه .

حَــدُّ ٱلْكَــلَامِ مَــا أَفَــادَ ٱلْمُسْتَمِــعْ نَحْــوُ سَعَــىٰ زَيْــدٌ وَعَمْــرٌو مُتَّبِــعْ

أي : قوله : ( **أفاد المستمع** ) بأن أفهم معنىً ، يَحسُنُ السكوتُ من المتكلم عليه ؛

---

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( حــد الكــلام مــا أفــاد المستمــع نحــو سعــىٰ زيــد وعمــرو متبــع )**

ثم إن ( أل ) في الكلام يحتمل أن تكون عِوضاً عن المضاف إليه : إما الضميرِ ؛ أي : كلامنا معاشرَ النحاة ، أو الظاهرِ ؛ أي : كلامُ النحاة ، وعلىٰ كلٍّ من الاحتمالين ، يخرج كلامُ اللغويين ؛ فإنه كل ما يُتلفظ به مهملاً كان ؛ كديز ، أو مستعملاً ؛ كزيد ، مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً أو غير مفيد ، وكل ما تحصل به الإفادة وإن لم يكن لفظاً ؛ كالدوال الأربع : من العقد والنصب والخط والإشارة. . فالنسبة بينه وبين كلام النحاة العموم والخصوص المطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ كما مر ، فكلام النحاة أخص ، فكل كلام نحوي كلام لغوي ولا عكس ، فيجتمعان في الكلام النحوي ؛ لصدقه عليهما ، وينفرد اللغوي في لفظ مهمل ، أو مستعمل غير مفيد ، أو مفيد غير لفظ ؛ كخط وإشارة . اهـ « أبو النجا » .

قول الشارح : ( **أي : قوله** ) ( أي ) تفسيرية ، ( قول ) مفسِّر لـ( ما ) الموصولة ، والمفسِّر يتبع المفسَّر ، تبعه بالرفع على الخبرية لـ( حدُّ الكلام ) وهو من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ؛ كاللفظ بمعنى الملفوظ ، و( القول ) هو اللفظ الدال علىٰ معنىٰ ؛ كزيد ، فَمَا لا يدلُّ علىٰ معنىٰ كاللفظ المهمل ؛ كديز . . فإنه لا يسمىٰ قولاً وإن سمي لفظاً ، وبهـٰذا يعلم أن اللفظ أعم من القول ؛ أي : حدُّ الكلام المصطلح عليه عند النحاة لفظ ( **أفاد المستمع** ) وكذا السامع ، والفرق بينهما : أن المستمع هو الذي أصغىٰ بقصد الاستماع ، والسامع هو الذي سمع بلا إصغاء وقصد إفادةً تامَّةً ؛ ( **بأن أفهم معنىً** ) و( الباء ) للتصوير ، والتقدير : قول أفاد المستمع إفادة تامة مصورة ؛ بإفهامه معنىً تاماً ، ( **يحسن السكوت من المتكلم عليه** ) أي : علىٰ ذلك المعنىٰ .

بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ، تحصل به الفائدة ، فلا حاجة لذكر المركب ؛ إذ المفيد بالمعنى المذكور يستلزمه ، ومن ثم اسْتُظْهِر رأي من جنح إلىٰ أن قول ابن مالك في « ألفيته » : ( كاستقم ) مثال ، لا تتميم للحد ، . . . . . . . . . . .

---

و( الباءُ ) في قوله : ( **بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر** ) من الكلام ، ( **تحصل به الفائدة** ) التامة ؛ كجملة الجواب بعد جملة الشرط متعلِّقة بـ( يحسن ) والتقدير : بأن أفهم معنىً يحسن السكوت عليه حسناً ملتبساً بحالة ، وتلك الحالة مصورة بعدم صيرورة السامع منتظراً لشيء آخر من الكلام تتم به الفائدة .

وقوله : ( بحيث لا يصير السامع منتظراً . . . ) إلخ ، أي : انتظاراً تاماً ؛ كالذي يبقىٰ مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ، بخلاف الناقص ؛ كانتظار المفعول أو الحال أو المصدر . اهـ « يس » .

و( الفاء ) في قوله : ( **فلا حاجة لذكر المركب** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما فسرنا به المفيد ، وأردت بيان علة عدم ذكر الناظم المركب . . فأقول لك : إنما تركه الناظم ؛ لأنه لا حاجة ولا ضرورة إلىٰ ذكر المركب ، وإنما قلت لك : لا حاجة إلىٰ ذكره ( **إذ المفيد** ) المفسَّر ( **بالمعنى المذكور** ) يعني : قولَه : ( بأن أفهم معنىً يحسن السكوت عليه ) .

( **يستلزمه** ) أي : يستلزم المفيدُ المركبَ ، واعترض علىٰ هـٰذا الاستلزام : بأن المحدود لا يتم بدلالة الالتزام ، وأجاب عنه شيخنا السيد : بأن الظاهر أن التركيب داخل في مفهوم المفيد ، فدلالته تضمينة لا التزامية ، والتضمنية غير مهجورة في الحدود . اهـ « صبان على الأشموني » .

والدلالة التضمنية : هي دلالة اللفظ علىٰ جزء معناه ؛ كدلالة الإنسان على النطق ، والدلالة الالتزامية : دلالة اللفظ علىٰ لازم معناه ؛ كدلالة الإنسان على الضحك .

قوله : ( **ومن ثم** ) أي : ومن أجل استلزام المفيد المركبَ . . ( **استُظْهِر** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : عُدَّ ظاهراً ( **رَأْيُ** ) أي : قولُ ( **من جنح** ) أي : مال ( **إلىٰ أن قول ابن مالك في « ألفيته » : « كاستقم » مثال ؛ لا تتميم للحد** ) أي : لـ( حدُّ الكلام ) والمثال : جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، فإن حد الكلام تَمَّ قبل قوله : ( كاستقم )

والقول : هو اللفظ الدال علىٰ معنىً ، مفرداً كان أو مركباً ، مفيداً أم لا ؛ فهو إذاً بمعنى المقول ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والذي جنح إلىٰ ذلك ، كالمرادي وابن القاسم وابن هشام ، فسر ( المفيد ) بالمعنى الأخص المصطلح عليه ، وهو ما أفاد فائدة تامة يحسن السكوتُ عليها ، ولا تكون هٰذه الفائدة إلا تركيبية ، فلا حاجة إلىٰ ذكر المركب ؛ فيكون قوله : ( كاستقم ) مثالاً بعد تمام الحدّ .

قوله : ( **والقول** ) أي : والقول الذي ذكرناه في تفسيرِ قولِ الناظم : ( ما أفاد المستمع ) : ( **هو اللفظ الدال علىٰ معنى** ) كزيد ، فما لا يدل علىٰ معنىٰ كاللفظ المهمل ؛ نحو : ديز . . فلا يسمىٰ قولاً ، وبهٰذا يُعلم أن اللفظ أعم من القول ، فاللفظ : هو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، التي أولها الألف وآخرها الياء ، حقيقة كان الاشتمال ؛ كزيد ، أو حكماً كالضمير المستتر في فعل أمر الواحد ؛ كقم ، فإنه في حكم الملفوظ حقيقة ، وهٰذا هو معنى اللفظ اصطلاحاً ، وأما في اللغة . . فهو الطرح والرمي ؛ كقولهم أكلت التمرة ولفظت نواها ؛ أي : رميته .

**والمراد بالدال** : ما يدل بالوضع الشخصي ؛ كزيد ورجل ، أو بالوضع النوعي ؛ كالمركبات والمجازات .

وقوله : ( علىٰ معنىٰ ) هو **لغة** : المقصود ، **واصطلاحاً** : الصورة الذهنية من حيث إنها تقصد من اللفظ . اهـ « صبان » ، ( **مفرداً كان** ) ذلك اللفظ : وهو ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاًّ من أجزائه ؛ أي : حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته ، ( **أو مركباً** ) وهو ما يدل كل واحد من جزأيه علىٰ بعض معناه ؛ نحو : غلام زيد ، فإنك لو فككته . . لكان كل واحد من جزأيه دالاًّ علىٰ جزء المعنىٰ ، الذي دلت عليه جملة : غلام زيد ؛ وذلك لأن غلام زيد دال علىٰ منسوب ومنسوب إليه ، فإذا فككته . . دل غلام على المنسوب ، ودل زيد على المنسوب إليه ، ( **مفيداً** ) كان ؛ كقام زيد (**أم لا**) يكون مفيداً ؛ كإن قام زيد ، و( الفاء ) في قوله : ( **فهو** ) تفريعية ، و( **إذاً** ) بالتنوين : حرف جواب مهمل ؛ لعدم دخولها على الفعل .

**والمعنىٰ**: أي : فالقول إذا فسرناه باللفظ الدال علىٰ معنىً كائنٍ (**بمعنى المقول** ) ،

مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كقولهم : هٰذا ضرب الأمير ؛ بمعنىٰ مضروبه ، واللفظ : ما يتلفظ به الإنسان ، مهملاً كان أو مستعملاً ، فالقول أخص منه ، فكل قول لفظ ولا عكس ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والظاهر أنه مجاز ، إذ لم يشتهر إطلاق المصدر فيه وإرادة اسم المفعول ، بخلاف إطلاق اللفظ على الملفوظ به ؛ فإنه صار حقيقة عرفية . اهـ من بعض الهوامش .

أي : فهو ( **مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **هٰذا** ) الدرهم ( **ضرب الأمير ؛ بمعنىٰ مضروبه** ) أي : سكته ، قوله : ( **واللفظ** ) أي : واللفظ الذي ذكرنا في تعريف القول : هو ( **ما يتلفظ** ) وينطق ( **به الإنسان** ) ، وهو الصوت المشتمل علىٰ بعض الحروف الهجائية ، خرج به صوت البهائم والطيور ، ( **مهملاً كان** ) ذلك اللفظ ، وهو الذي لم يوضع لمعنىٰ ؛ كديز مقلوب زيد ، من أهمله إذا تركه ، ( **أو مستعملا** ) أي : موضوعاً لمعنىً ؛ كزيد ، فإنه وضع للدلالة على الذات المشخصة .

و( الفاء ) في قوله : ( **فالقول** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت معنى القول ، ومعنى اللفظ ، وأردت بيان النسبة الكائنة بينهما . . فأقول لك القول ( **أخص** ) أي : أقل ما صَدَقا ( **منه** ) أي : من اللفظ ؛ لأنه لا يطلق على المهمل .

و( الفاء ) في قوله : ( **فكل قول لفظ** ) تفريعية ، ( **ولا عكس** ) موجود ؛ أي : ليس كل لفظ قولاً ؛ لشموله المهملَ ، والنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ؛ كزيد هنا ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ ؛ كديز ، فإنه يسمىٰ لفظاً لا قولاً .

**والمراد بالعكس هنا** : العكس اللغوي ، وهو غير صحيح ، وهو عكس الكلية الموجبة بنفسها ، كعكس المترادفين ؛ نحو : كل إنسان بشر ، وكل بشر إنسان ، والمتساويين ككل إنسان ناطق ، وكل ناطق إنسان ، وأما العكس المصطلح عليه عند المناطقة . . فهو صحيح هنا ، وهو عكس الكلية الموجبة موجبة جزئية ؛ نحو : كل قول لفظ ، وبعض اللفظ قوله . اهـ « حريري » .

واحترز بالقول المعبر عنه بـ( ما ) عن الخط والإشارة ونحوهما مما ليس بقول ، وهو مفيد ؛ فإنه لا يسمىٰ كلاماً في الاصطلاح ، وبقوله : ( أفاد المستمع ) ما لا فائدة فيه بالمعنى المذكور ؛ كالمركب الإضافي ؛ نحو : عبد الله ، . . . . . . . . . . . . . .

---

## فائدة

### [في مدلول اللفظ]

مدلول اللفظ من حيث إنه يقصد من اللفظ يسمىٰ : معنىً ، ومن حيث إنه يستفاد منه يسمىٰ : مفهوماً ، ومن حيث إنه وضع له يسمىٰ : مسمىً . اهـ « سمرقندي » .

قوله : ( **واحترز** ) أي : الناظم ( **بالقول المعبر عنه بـ« ما »** ) ـ أي : بالقول الذي عبر عنه بما في قوله : ( ما أفاد المستمع ) ـ ( **عن الخط** ) أي : عن الكتابة بأي قلم كان ، ( **و** ) عن ( **الإشارة** ) ، سواء كانت باليد أو بالرأس أو بالطرفِ ، ( **ونحوِهما** ) كالعقد : جمع عقدة ، وهي الإفهام بعقد الأصابع لأعداد مخصوصة ، والنصب : جمع نصبة ، وهي العلامة المنصوبة لفهم معناها ؛ كجعل المحراب دليلاً على القبلة ، والأحجار في الأرض دليلاً علىٰ حدود المزارع ونحو ذلك ؛ كجعل الألواح المرقومة في مقاطع الشوارع ؛ لبيان جهة النواحي ، والمعنى القائم بالنفس ، وما يُفهِم من حال الشيء حالة كون ما ذكر من الخط ، وما بعده ( **مما ليس بقول وهو** ) أي : والحال أنه ( **مفيد** ) فائدة تامة .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإنه** ) تعليلية ، وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها ، وهو علة للاحتراز ؛ أي : واحترز الناظم بالقول المذكور عن الخط وما بعده لأنه ؛ أي : لأن ما ذُكر من الخط وما بعده ( **لا يسمىٰ كلاماً** ) معتبراً ( **في الاصطلاح** ) أي : في اصطلاح النحاة ، وعطَفَ علىٰ قوله : ( بالقولِ المُعَبَّر عنه بِمَا ) قَولَه : ( **وبقوله أفاد المستمع** ) أي : وخرج بقوله : ( أفاد المستمع ) ( **ما لا فائدة فيه** ) إفادة مفسَّرة ( **بالمعنى المذكور** ) سابقاً بقولنا : بأن أفهم معنىً يحسن السكوت من المتكلم عليه ، وذلك الذي لا يفيد إفادة مذكورة ( **كالمركب الإضافي** ) **وضابطه** : كل اسمين نُزِّل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله ، وحكمه : أن يُعرب الجزء الأول بحسب العوامل رفعاً ونصباً وجراً ، ويُخفض الجزء الثاني دائماً بالإضافة ( **نحو** : **عبد الله** ) وعبد الرحمـٰن

والمزجي ؛ نحو : بعلبك ، والإسناديِّ المسمىٰ به ؛ نحو : شاب قرناها ، . . . . . .

---

جميعِ الكُنىٰ : جمع كنية ، وهي كل ما صُدِّر بأب أو أم ؛ كأبي قحافة وأم كلثوم ، أو ابن أو بنت علىٰ ما قاله الرضي والرازي ؛ كابن عمر وابنت سيرين ، وهو الغالب في الأعلام المركبة ؛ لأن الأكثر فيه الكنىٰ .

( و ) كالمركب ( **المزجي** ) : وهو كل كلمتين نُزِّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أن ما قبله مفتوح الآخر ، كما يُفتح ما قبل تاء التأنيث ، وينتقل الإعراب إلى الجزء الثاني ؛ فيُعرب إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب المزجي إذا لم يكن مختوماً بـ( ويه ) ، فإن كان مختوماً بـ( ويه ) كسيبويه ونفطويه وحمويه . . بُني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بواسطة شبهه بأسماء الأصوات المشابهة بأسماء الأفعال المشابهة بالحرف في كونها عاملاً لا معمولاً ؛ لأن آخره اسم صَوْتٍ ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص .

ومثَّل الشارح للمركب المزجي بقوله : ( **نحو بعلبك** ) علم علىٰ بلدة بالشام ، مركب من ( بعل ) : وهو اسم صنم ، و( بك ) اسم صاحب تلك البلدة ، فجُعِلا اسماً واحداً ، وقال أبو السعود في « تفسيره » : ( بعل : اسم صنم لأهل « بك » من الشام ، وهو البلد المعروف الآن ببعلبك ، قيل : كان صنمه من ذهب ، طوله : عشرون ذراعاً ، وله أربعة أوجه ، فُتنوا به وعظموه حتىٰ أخدموه أربع مئة سادن ، وجعلوهم أنبياء ، فكان الشيطان يدخل جوفه ويتكلم بشريعة الضلالة ، والسدَنَة يحفظونها ويعلِّمونها الناس ، وقيل : البعل : الرب بلغة أهل اليمن ) .

( و ) كالمركب ( **الإسنادي** ) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ ، فجُعلتا علماً ، كما قيده الشارح بقوله : ( **المسمىٰ به** ) أي : وكالمركب الإسنادي الذي سُمِّي به ، وجعل علماً لشخص ( **نحو** : **شاب** ) وأبيض ( **قرناها** ) أي : ذؤابتا شعرها ، لُقِّبت به امرأة لقول الشاعر في بنيها : [من الطويل]

كـذبتـم وبيـت الله لا تنكحـوهـا بنـي شـاب قـرنـاهـا تصـر وتحلـب

أي : بني المرأة التي شاب قرنا رأسها من الصَرِّ : وهو ربط أخلاف البهيمة ؛ ليجتمع اللبن فيها والحلب ، ( وكبرق نحره ) بفتح راء ( برق ) لقب رجل قاله في

ودخل في حدّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد ما عُلم ثبوته أو نفيه للسامع ؛ نحو : الكل أعظم من الجزء ، والضدان لا يجتمعان . نعم ؛ إن أُريد بالمفيد ما أفاد ما لم يكن . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

« القاموس » ، وفي « شرح هُطيل للمفصَّل » : كان نحره له بريق ؛ فقيل : برق نحره ، وحكمه : الحكاية علىٰ ما كان عليه قبل التسمية ؛ لأن المسمىٰ بالجملة غرضه بقاء صورتها ، ومثله : تأبط شرّاً ، وتقول في إعراب جاءتني شاب قرناها : جاء فعل ماض ، والتاء : علامة التأنيث ، والنون : للوقاية ، والياء : ضمير متصل في محل النصب مفعول به ، شاب قرناها : فاعل محكي مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية علىٰ ألف قرناها ، وكالمركب التوصيفي : وهو كل كلمتين كانت ثانيتهما وصفاً للأولىٰ ؛ كالحيوان الناطق .

( **ودخل في حد الكلام بالمعنى المذكور للمفيد** ) المصطلح عليه عند النحاة ؛ يعني : قوله فيما سبق : ( بأن أفهم معنىٰ يحسن السكوت من المتكلم عليه . . . ) إلخ ( **ما عُلم** ) بالضرورة ( **ثبوته** ) للسامع ؛ نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، والنار حارة والثلج بارد ، ( **أو** ) عُلم بالضرورة ( **نفيه** ) أي : عدمه ( **للسامع** ) كالسماء تحتنا والأرض فوقنا ، والنار باردة والثلج حار ، ومثَّل الشارح للأول ؛ يعني : ما عُلم ثبوته للسامع بقوله : ( **نحو** ) قولهم : ( **الكل** ) وهو ما يقبلُ الانْقِسام إلىٰ أجزاء متعددة ؛ كحرف الباء مثلاً ، ( **أعظم** ) أي : أكبر ( **من الجزء** ) وهو ما لا يقبل الانقسام أصلاً ؛ كنقطة الباء ؛ فإن حرف الباء يقبل الانقسام إلىٰ نُقط كثيرة ، ونقطتها لا تقبل الانقسام ، ( **و** ) كقولهم : ( **الضدان** ) أي : المتناقضان ؛ كالنار والماء ، والسكون والحركة ، والاجتماع والافتراق ، ( **لا يجتمعان** ) عادة في آنٍ واحد ، وما ذكره الشارح من المثالين . . يكون مثالاً لما عُلم ثبوته للسامع ، ومثال ما علم نفسه للسامع ؛ كقولك : الجزء أعظم من الكل ، والضدان يجتمعان ، وكما مثلناه آنفاً .

وقوله : ( **نعم** ) حرف استدراك ، استدرك به علىٰ قوله : ( **ودخل في حدّ الكلام بالمعنى المذكور للمفيد** . . . ) إلخ ؛ أي : لكن ( **إن أريد بالمفيد** ) الذي هو قيد في حدّ الكلام ، وقوله : ( **ما أفاد ما لم يكن** ) نائب فاعل لـ( أُريد ) أي : لكن إن أُريد

عند السامع . . فلا ، واعتبر بعضهم من حدّ الكلام كونه مقصوداً لذاته ؛ لإخراج غير المقصود وما قصد لغيره ؛ **فالأول** : كالصادر من النائم مما هو لفظ مفيد ، **والثاني** : كجملة الصلة في نحو : جاء الذي قام أبوه ؛ فإنها مقصودة لإيضاح معناه ، وأما اتحاد الناطق . . فلا يعتبر في الكلام ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بالمفيد الذي هو أحد قيود الكلام لفظ أفاد فائدة لم تكن معلومة ( **عند السامع** ) بالضرورة . . ( **فلا** ) يدخل في حدّ الكلام المفيد ما عُلم ثبوته أو نفيه للسامع ؛ نحو : السماء فوقنا والأرض تحتنا ، وكمثالي الشارح ؛ لأن هـٰذا لم يفد فائدة متجددة للسامع، وهـٰذا مبني علىٰ خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة . اهـ « أبو النجا » .

( **واعتبر بعضهم** ) أي : كابن مالك حيث قال في « التسهيل » : ( الكلام : هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لذاته ) لإخراج صلة الموصول ، وجملة الشرط فقط ، وجملة الخبر وحده، ورُد بأن هـٰذا القيد يغني عنه قيد الإفادة؛ لأن مَا ذُكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموماً إلىٰ غيره . اهـ أبو النجا ؛ أي : اشترط بعض النحاة ( من **حدّ الكلام** ) المصطلح عليه عند النحاة ( **كونَه** ) أي : كون الكلام ( **مقصوداً لذاته** ) أي: من ذاته ومن نفسه ؛ ( **لإخراج غير المقصود لذاته** ) علة لقوله : ( واعتبر بعضهم) أي: **اعتبر** هـٰذا الشرط؛ لإخراج الكلام غير المقصود لذاته؛ أي: ولا لغيره ؛ ككلام الساهي والسكران ، ( **و** ) لإخراج ( **ما قُصد لغيره** ) أي : لإيضاح غيره وإتمام معناه .

( **فالأول** ) يعني : غير المقصود ( **كالصادر من النائم** ) في حالة نومه ، حالة كون ما صدر من النائم ( **مما** ) أي : من تركيب ( **هو لفظ مفيد** ) للسامع ؛ كقام زيد ، وزيد قائم ؛ لعدم قصد النائم إياه .

( **والثاني** ) أي : ومثال الثاني ؛ يعني : ما قُصد لغيره ( **كجملة الصلة في نحو** ) قولك : ( **جاء الذي قام أبوه ؛ فإنها** ) أي : فإن جملة الصلة من قولك : قام أبوه ( **مقصودة** ) أي : مقصود ، ذكرها ( **لإيضاح** ) وبيان ( **معناه** ) أي : معنى الموصول ببيان خاصته .

( **وأما اتحاد الناطق** ) للمسند والمسند إليه . . ( **فلا يعتبر** ) أي : لا يشترط ( **في** ) كون ( **الكلام** ) كلاماً نحوياً .

وصححه ابن مالك وأبو حيان ، قالا : كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطأً . و( الحد ) **لغةً** : المنع ، **واصطلاحاً** : بمعنى المعرِّف هو ما يميز الشيء عما عداه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وتوضيح ذلك** : أن بعضهم زاد في حدّ الكلام النحوي أن يكون من ناطق واحد ؛ احترازاً عما إذا اصطلح اثنان علىٰ أن يذكر أحدهما فعلاً أو مبتدأ ، والآخر فاعلاً أو خبراً أو على العكس .

وأجاب **ابن مالك** : بأن هـٰذه الزيادة غير محتاج إليها ؛ لوجهين :

**أحدهما** : أن اتحاد الناطق لا يعتبر في كون اللفظ كلاماً ، كما لا يعتبر اتحاد الكاتب في كون الخط خطاً .

**والثاني** : أن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام ، وإنما اقتصر علىٰ كلمة واحدة ؛ اتكالاً علىٰ نطق الآخر الأخرىٰ . اهـ من هامش الشرح .

( **وصححه** ) أي : صحح ورجح عدم اتحاد الناطق في كون اللفظ كلاماً الإمام النحوي جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ( **بن مالك** ) ، الطائي نسباً الأندلسي إقليماً الجياني منشأ الدمشقي داراً ، وبها توفي لاثنتي عشرة ليلة خلت من ( شعبان ) سنة ( ٦٧٢هـ ) اثنتين وسبعين وست مئة من الهجرة المصطفوية ، وهو ابن ( ٧٥ ) خمس وسبعين سنة ، ( **و** ) الإمام العالم العلاّمة ( **أبو حيان** ) محمد بن يوسف **بن** علي بن يوسف الأندلسي الجياني ، المولود سنة ( ٦٥٤هـ ) ، المتوفىٰ سنة ( ٧٥٤هـ ) من الهجرة النبوية رحمهما الله تعالىٰ ؛ حيث ( **قالا** ) : لا يعتبر اتحاد الناطق في كون اللفظ كلاماً ، ( **كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطاً** ، **والحدّ** ) في قول الناظم : ( حد الكلام ) ( **لغة** ) منصوب بنزع الخافض ، كما تقدم مع بيان معناه لغة واصطلاحاً ؛ أي : في لغة العرب : ( **المنع** ) ، ومنه سميت الحدود الشرعية حدّاً ؛ لمنعها الناس من ارتكاب الفواحش ( **واصطلاحا** ) أي : والحد في اصطلاح العلماء حالة كونه مُفسَّراً : ( **بمعنى المعرِّفِ** ) بكسر الراء المشددة ؛ أي : حالة كونه مراداً به معنى المميِّز ؛ أي : معنىٰ هو المميِّز للشيء عما عداه ، ( **هو** ) أي : الحد المصطلح عليه عند العلماء ( **ما** ) أي لفظ ( **يميز الشيء عما عداه** ) ، وفي أغلب النسخ :

ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود ، مانعاً من دخول غيرها فيه . وأشار بقوله : ( **نحو : سعىٰ زيد وعمرو متبع** ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( وهو ) بالواو ، وإسقاطها أولىٰ ؛ لعدم الحاجة إليها ، كما في « النزهة » .

( **ولا يكون كذلك** ) أي : مميزاً للشيء عما عداه ( **إلا ما كان جامعاً لأفراد المحدود** ) ؛ بحيث لا يخرج منه فرد من أفراده ( **مانعاً** ) خبر ثانٍ لـ( كان ) الواقعة صلة ( لما ) الموصولة ، الواقعة اسماً مؤخراً لقوله : ( ولا يكون ) ، وإلا للاستثناء المفرغ ؛ أي : ولا يكون مميزاً للشيء عما عداه إلا **ما** كان جامعاً لأفراد ذلك الشيء المحدود ، مانعاً ( **من دخول غيرها** ) أي : مانعاً من دخول غير أفراد المحدود ( **فيه** ) أي : في ذلك المحدود .

( **وأشار** ) الناظم ( **بقوله : نحو : سعىٰ زيد** ) أي : مشىٰ زيد وأسرع في مشيه ، وأجرىٰ أو سعىٰ بين الصفا والمروة ، ( **وعمرو متبع** ) للسنة مجتهد فيها .

## فائدة
## [في واو عمرو]

تزاد ( الواو ) في عمرو في حالة رفعه وجره ؛ فرقاً بينه وبين عمر ، وإنما خُصَّ عمرو بالزيادة ؛ لأنه أخف لانصرافه ، وزيدت ( الواو ) دون الألف ؛ لئلا يلتبس بالمنصوب ، ودون الياء ؛ لئلا يلتبس بالمضاف إلىٰ ياء المتكلم ، ولكتابته بالواو شروط :

أن يكون علماً ؛ فلا تزاد في غيره ؛ كعَمِرٍ أحد عمور الأسنان ، وهو ما بينها من اللحم ، وكعَمْرٍ في قولهم : لعمرك ؛ أي : حياتك .

وألاّ يكون مُحلّىً بأل ؛ ولا تزاد في نحوِ قوله : باعِدْ أُمَّ العمر مِنْ أَسيرها ؛ لقلة الاستعمال .

وألاّ يضاف ، كذا قيل ، وفيه أن الشرط الأول يغني عنه .

وألا يكون مصغراً ؛ فلا تزاد في عُمير تصغير عمرو .

وألاّ يؤمن اللبس بوقوعه في قافية ؛ فلا تزاد الواو فيه حينئذ ؛ لأن الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يقع فيه عمر ، فلا يفضي إلى اللبس ، كما قاله الجَارَبَرْدِيُّ .

إلىٰ أن الكلام يتألف من اسمين ؛ نحو : عمرو متبع ، وتسمىٰ : جملة اسمية ، ومن فعل واسم ؛ نحو : سعىٰ زيدٌ ، وتسمىٰ : جملة فعلية ، وهٰذا هو أقل ائتلافه ، وقد يتألف من أكثر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وخرج بقولنا : ( في حالة رفعه وجره ) حالة نصبه ، فلا تزاد فيه الواو ؛ لعدم الالتباس بعُمر ؛ لأن عَمْراً يبدل تنوينه ألفاً في حالة النصب ؛ لانصرافه ، وعُمَر غير مصروف ، فلا يكتب بالألف ؛ إذ لا تنوين فيه . اهـ ملخصاً من « شرح الشنواني الكبير على الآجرومية » ، وقد نظمت ذلك فقلت : [من البسيط]

فيما عدا نصب عمرو ألحقن به ... واواً إذا علماً يأتي ولم يضف

مأمون لبس بأن لم يأت قافية ... ولم يصغر خلا من أل بذا اعترف

اهـ من « السجاعي على القطر » .

أي : أشار بذلك ( إلىٰ أن الكلام ) النحوي .

إما أن ( **يتألف من اسمين ؛ نحو** : **عمرو متبع** ، **وتسمىٰ** ) الجملة حينئذ : ( **جملة اسمية** ) لابتدائها بالاسم .

( **و** ) إما أن يتألف ( **من فعل واسم ؛ نحو سعىٰ زيد** ) ، سواء كانا ظاهرين ؛ كهٰذا المثال ، أو مقدرين ؛ كالمقدر بعد نحو : نَعَمْ جواباً لِمَنْ قال : هل قام زيد ؟ أي : نعم ، قام زيد ، أو مقدراً أحدُهما فقط ؛ نحو : قم ، ( **وتسمىٰ** ) الجملة حينئذ : ( **جملة فعلية** ) لابتدائها بالفعل ، ( **وهٰذا** ) الائتلاف المذكور ؛ يعني : ائتلافه من اسمين فقط أو من فعل واسم معاً ، ( **هو أقل ائتلافه** ) وتركيبه ؛ أي : أقل ما يحصل منه الكلام النحوي .

وقد يقال : إن تمثيله لاسمين بقوله : ( عمرو متبع ) مُعترض ؛ لأن متبعاً اسم فاعل ، فيه ضمير مستتر فاعل به ؛ فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء ، فكيف جعله الناظم مثالاً لما يتركب من اسمين ؟

ويجاب عنه : بأن الوصف ، كاسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر ، كالاسم المفرد ؛ ولهٰذا لا يبرز في التثنية والجمع ، بخلاف نحو (قم) .

( **وقد يتألف** ) أي : يتركب الكلام النحوي ( **من** ) تركيب ( **أكثر** ) من ذلك ؛

ولا يتألف من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرف ؛ لأن الكلام لا يحصل بدون إسناد ، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه ؛ لكونه نِسْبَةً بينهما ، وهما لا يتحققان إلا في اسمين أو اسم وفعل ، وأما نحو : يا زيد . . فأصله : أدعو زيداً فهو مؤلف من فعل واسم ، خلافاً لأبي علي ، . . . . . .

---

أي : أكثر من اسمين أو اسم وفعل ، كفعل واسمين ؛ نحو : كان زيد قائماً ، وفعل وثلاثة أسماء ؛ نحو : ظننت زيداً قائماً ، ومن فعل وأربعة أسماء ؛ نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً ، ومن فعل القسم وجوابه ؛ نحو : أقسم بالله ؛ إن زيداً لقائم ، أو الشرط وجوابه ؛ إن قام زيداً . . قمت .

( **ولا يتألف من فعلين** ) نحو : قام قام ؛ لعدم المسند إليه ، ( **ولا من حرفين** ) نحو : هل قد ؛ لعدم المسند والمسند إليه ، ( **ولا من فعل وحرف** ) نحو : قد قامْ ؛ لعدم المسند إليه ، ( **ولا من اسم وحرف** ) نحو : من زيد ؛ لعدم المسند ، وقوله : ( **لأن الكلام** ) تعليل لنفي تألفه من ذلك المذكور ؛ أي : وإنما لا يتألف من هٰذه الأمثلة ؛ لأن الكلام ( **لا يحصل بدون إسناد** ) ، والإسناد : عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه ، أو طلب بمطلوب منه ، ( **والإسناد يقتضي** ) أي : يستلزم ( **مسنداً** ) أي : منسوباً ، ( **ومسنداً إليه** ) أي : منسوباً إليه ؛ ( **لكونه** ) أي : لكون الإسناد ( **نسبة** ) أي : ارتباطاً واقعاً ( **بينهما** ) أي : بين المسند والمسند إليه ، ( **وهما** ) أي : المسند والمسند إليه ( **لا يتحققان** ) أي : لا يوجدان ( **إلا في** ) لفظ مركب من ( **اسمين** ) كزيد قائم ، ( **أو** ) من ( **اسم وفعل** ) كقام زيد .

( **وأما** ) الاعتراض الوارد علىٰ قولنا : ولا يتركب الكلام من اسم وحرف بأنه يتركب من اسم وحرف ؛ ( **نحو : يا زيد . . فـ** ) يجاب عنه : بأن ( **أصله أدعو زيداً ؛ فهو** ) أي : فقوله : ( يا زيد ) في أصله ( **مؤلف** ) أي : مركب ( **من فعل** ) وهو أدعو ، ( **و** ) من ( **اسم** ) وهو الضمير المستتر في أدعو ؛ لأن ياء نائبة عن أدعو ؛ لغرض الإنشاء ، وما بعدها فضلة ؛ لأنه مفعول به . اهـ « خضري » .

وقيل : مؤلف من فعل واسمين ؛ لأن تقديره أنادي زيداً ، كما في « الأهدل » ، وما ذكرناه من الجواب يخالف ، ( **خلافاً لـ** ) مذهب ( **أبي علي** ) الفارسي ، اسمه :

فلا يشترط في جزأي الكلام أن يلفظ بهما معاً ، كما مثل ، فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ كاستقم ، والكلام أخص من الجملة ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحسن بن أحمد الشيرازي ، إمام عصره في اللغة والنحو ، توفي سنة ( ٣٧٧ هـ ) سبع وسبعين وثلاث مئة ؛ ( فـ ) إنه ( **لا يشترط** ) عنده ( **في جزأي الكلام** ) المسند والمسند إليه ( **أن يلفظ بهما معاً** ) أي : جميعاً ، فمعية اللفظِ لآخر بمعنى البعدية ؛ لأن ( مع ) لا تقتضي الاتحاد في الزمن . اهـ « يس » .

وقوله : ( **كما مثل** ) مثال للمنفي ؛ أي : وذلك التركيب الذي لُفِظَ فيه الجُزْآنِ ، كالمثال الذي مَثَّل به الناظم بقوله : ( نحو سعىٰ زيد ، وعمرو متبع ) ، وقوله : ( خِلافاً لأبي علي ) : منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ، كما قدرناه سابقاً ، وقوله : ( **فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر** ) مفرع علىٰ عدم اشتراط التلفظ بهما ؛ أي : فقد يلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ لعدم اشتراط التلفظ بهما علىٰ مذهب أبي علي الفارسي ، ومثال التلفظ بأحدهما دون الآخر ؛ ( **كاستقم** ) واستغفر ؛ فإنه ذكر فيه المسند دون المسند إليه وإن كان الفاعل شديد التعلق بالفعل ، وفي تمثيله بـ( استقم ) تبعاً لابن مالك في « خلاصته » إشارة إلىٰ أن العلم لا يحصل إلا مع الاستقامة والتقوىٰ ، قال الله عز وجل : ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ﴾ وقيل : العلم : متعلق بالعمل ، فإن وجده . . حل ، وإلا . . ارتحل ، ورحم الله من قال : [من السريع]

العلـــــــم لا ينفـــــــع إلا إذا ... بــه عملـت فـاسمـع كـلام العبيـد
لـــو ينفـــع العلـــم بـــلا عمـــل ... لكـــان إبليـــس نظيـــر الجنيـــد

اهـ من « حمدون » .

وقوله : ( كاستقم ) مثال لما يلفظ فيه المسند ، وقد يلفظ المسند إليه دون المسند ؛ كقولك : زيد ، في جواب من قال لك : من قرأ ؟ وقد يحذفان معاً ؛ كقولك : نعم ، في جواب من قال لك : أزيد عندك ؟ قوله : ( **والكلام أخص من الجملة** ) مرتب علىٰ قوله سابقاً : ( وتسمىٰ جملة عمرو متبع : جملة اسمية ، وجملة سعىٰ زيد : جملة فعلية ) .

**والمعنىٰ** : إذا عرفت أن الكلام المفيد يسمىٰ جملة ، وأردت بيان النسبة بينهما . .

لاشتراط الفائدة فيه بخلافها ؛ لأنها عبارة عن اللفظ المركب الإسنادي ، أفاد أم لا ، فكل كلام جملة ولا عكس ، وليسا بمترادفين خلافاً للزمخشري وصاحب اللباب ، واختاره ناظر الجيش . ثم إن صدرت الجملة باسم . . فاسمية ، أو بفعل . . ففعلية . .

---

فأقول لك : والكلام أقل ما صدقا من الجملة ؛ ( **لاشتراط** ) حصول ( **الفائدة** ) أي : الإفادة ( **فيه** ) أي : في الكلام ، ( **بخلافها** ) أي : بخلاف الجملة ، فلا تشترط فيها الإفادة ( **لأنها** ) أي : لأن الجملة ( **عبارة** ) أي : كناية ، والعبارة : ما يعبر به ( **عن اللفظ المركب الإسنادي** ) أي : عن لفظ مركب تركيباً إسنادياً ، سواء ( **أفاد** ) ذلك اللفظ فائدة يحسن سكوت المتكلم عليها ؛ كقولك : قام زيد ، ( **أم لا** ) يفيد ذلك اللفظ الفائدة المذكورة ؛ كإن قام زيد ؛ فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق ، وهو اجتماع شيئين في مادة ، وانفراد أحدهما في مادة أخرىٰ .

( **فكل كلام** ) كقام زيد ، وزيد قائم ، ( **جملة** ) أي يسمىٰ جملة ؛ لتركُّبه من المسند والمسند إليه ؛ فاجتمعا في المثال المذكور ، ( **ولا عكس** ) موجود ، أي : فليس كل جملة يسمىٰ كلاماً ؛ كقولك إن قام زيد ؛ لعدم الإفادة لانتظار السامع جواب الشرط ، فانفردت الجملة عن الكلام .

( **وليس** ) أي : ليس كل من الكلام والجملة ( **بمترادفين** ) أي : بمتوافقين ؛ لانفراد الجملة عن الكلام ؛ لأن الترادف : كون الشيئين كلما وجد أحدهما . . وجد الآخر .

وقولنا : ( ليسا بمترادفين ) يخالف ( **خلافاً لـ** ) مذهب ( **الزمخشري** ) ، اسمه : محمود بن عمرو ، ولقبه : جار الله ؛ لجواره بيت الله ، ( **و** ) مذهب ( **صاحب « اللباب »** ) أبي البقاء اسمه : عمرو ، ( **واختاره** ) أي : واختار مذهبهما ( **ناظر الجيش** ) ، اسمه : محيي الدين ؛ لأنهما اشترطا الإفادة في الجملة ابتداء . اهـ « يس على القطر » .

( **ثم** ) بعد بيان النسبة التي كانت بين الكلام والجملة ، وهي هنا للترتيب الذكري ، ( **إن صدرت** ) وبدئت ( **الجملة باسم** ) كـ( زيد قائم ) . . ( **فـ** ) هي ( **اسمية** ) لتصدرها بالاسم ، ( **أو** ) صُدِّرَتْ ( بفعل . . **فـ** ) هي ( **فعلية** ) لتصدرها بالفعل .

**والمراد بالمصدر** : المسند أو المسند إليه ، ولا عبرة بما تقدم عليه من الحروف وإن غير الإعراب والمعنىٰ ؛ فنحو : إن زيداً قائم : جملة اسمية ، والمعتبر : بما هو مصدر في الأصل ؛ فنحو : زيداً ضربت : جملة فعلية . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **والمراد بالمصدر** : **المسند** ) كما في ( قام زيد ) ، ( **أو المسند إليه** ) كما في ( زيد قائم ) ، ( **ولا عبرة** ) أي : ولا اعتبار ( **بما تقدم عليه** ) أي : على المصدَّر منهما ( **من الحروف** ) بيان لـ( ما ) الموصولة ( **وإن غير** ) الحرف المتقدم عليهما ( **الإعراب** ) أي : إعراب المصدر منهما ؛ نحو : لم يضرب زيد ، وإن زيداً قائم ، ( **والمعنىٰ** ) نحو : قد قامت الصلاة ، وهل زيد قائم ؟ و( الفاء ) في قوله : ( **فنحو** ) قولك : ( **إن زيداً قائم** ) للتفريع أو للإفصاح ( **جملة اسمية** ) لعدم اعتبار تصدر ( إن ) وإن غيرت الإعراب والمعنىٰ ، قوله : ( **والمعتبر** ) مبتدأ ، خبره : لفظة ( ما ) في قوله : ( **بما هو مصدر في الأصل** ) و( الباء ) زائدة .

**والمعنىٰ** : والمعتبر في تصدر المسند والمسند إليه تصدر ما هو مصدر في أصل التركيب .

و( الفاء ) أيضاً : تفريعية أو فصيحية في قوله : ( **فنحو** ) قولك : ( **زيداً ضربت جملة فعلية** ) لتصدرها بالفعل ، ولا اعتبار بتقديم زيداً علىٰ ( ضربت ) لغرض الحصر ؛ لأنه مفعول به ، والأصل في المفعول التأخير ؛ لأنه فضلة .

## فائدة

### [الاستدلال على اسمية ( كيف )]

وفي « شرح الناظم » هنا : ولا ينعقد الكلام المفيد من فعلين ، ولا من حرفين ، ولا من فعل وحرف ، ولا من اسم وحرف ، إلا في النداء ؛ مثل قولك : يا زيد ؛ لأن حرف النداء حل محل الفعل الذي هو أدعو زيداً أو أنادي ، ومن هـٰذا الوجه استدل علىٰ أن ( كيف ) اسم ؛ لانعقادها مع الاسم كلاماً تاماً في قولك : كيف زيد ؛ إذ لا يجوز أن تكون حرفاً ؛ لأنها ليست بحرف نداء ، فتنعقد مع الاسم كلاماً تاماً ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ ، فلما خرجت في قولك : كيف زيد ؛ عن أن تكون حرفاً ، وأن تكون

وَنَـــوْعُـــهُ ٱلَّـــذِي عَلَيْـــهِ يُبْنَـــىٰ          إِسْـــمٌ وَفِعْـــلٌ ثُـــمَّ حَـــرْفُ مَعْنَـــىٰ

لما فرغ من حدّ الكلام . . أشار إلىٰ بيان أجزائه التي يتألف . . . . . . . . . . . . .

---

فعلاً . . دل علىٰ أنها اسم ؛ لأنه أصل ، فرددناه إليه .

وفي نسخة « شرح الناظم » هنا :

فَصْلٌ

في أنواع الكلام

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ونـــوعـــه الـــذي عليـــه يبنـــى          إســـم وفعـــل ثـــم حـــرف معنـــىٰ )**

أي : ونوعُ الكلام الذي يتألف ويتركب منه الكلام ثلاثة لا رابع لها ؛ بدليل الإجماع والاستقراء ؛ فإن علماء هـٰذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب وبحثوا عنها ؛ فلم يجدوا غير هـٰذه الثلاثة ، فلو كان ثَمَّ غيرها . . لاطلعوا عليه ، وقيد الحرف بكونه لمعنىٰ ؛ لإخراج حرف المَبنىٰ ؛ إذ لا يكون جزءاً للكلام ، بل يكون جزءاً للكلمة ؛ كـ( زاي ) زيد و( داله ) ؛ لأن الحرف عندهم قسمان : حرف معنىٰ ، وحرف مبنىٰ :

**فالأول** : ما له معنىً من المعاني ، وله دخل في أجزاء الكلام ؛ كحروف الجر والنواصب والجوازم .

**والثاني** : ما ليس له دخل في أجزاء الكلام ، وليس له معنىً من المعاني ؛ كـ( زاي ) زيد و( يائه ) و( داله ) اهـ « نزهة » .

وقال الناظم في « شرحه » : والمراد بقولنا : حرف معنىٰ ؛ أي : معنىً من معاني الكلام العشرة ، التي هي : الخبر والاستخبار والأمر والنهي والنداء والقسم والطلب والعرض والتمني والتعجب ، ثم إن الحرف إنما يراد لمعنىٰ في غيره لا في ذاته ، ألا ترىٰ أنك إذا قلت : هل زيد عندك ؟ فالاستفهام عن زيد الذي هو اسم ، وإذا قلت : هل قام زيد ؟ فالاستفهام عن الفعل الذي هو ( قام ) ، ولا تدل لفظة ( هل ) علىٰ معنىٰ في ذاتها ، بل علىٰ معنىٰ في الاسم أو الفعل ، والفرق بين حرف المعنىٰ وحرف المبنىٰ : أن حرف المبنىٰ جزء من الكلمة ، وحرف المعنىٰ كلمة بذاتها . اهـ «حريري» .

قال الشارح ( **لما فرغ** ) الناظم ( **من حدّ الكلام . . أشار إلىٰ بيان أجزائه التي يتألف**

منها ؛ أي : من مجموعها لا جميعها ، فذكر أنها ثلاثة : ( **اسم وفعل ثم حرف** ) ، .

---

**منها ؛ أي** : من **مجموعها** ) أي : من بعضها ( **لا** ) من ( **جميعها** ) أي : لا من كلها ؛ لأن الحرف وحده وكذا الفعل ، لا يتركب منهما الكلام ؛ لأن الحرف لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه ، والفعل لا يكون إلا مسنداً ، و( لما ) هنا : حرف شرط غير جازم ، يقتضي فعلين : أوَّلهما : فعل الشرط ، **والثاني** : جوابه ، وقوله : ( **فذكر أنها ثلاثة** ) معطوف علىٰ ( أشار ) عطف تفسير ؛ أي : ذكر أنها ثلاثة ( **اسم وفعل ثم حرف** ) معنىً ، ولا التفات إلىٰ زيادة من زاد رابعاً في أقسام الكلام ، وسماه : خالفة ، وهو أبو جعفر بن صابر ، وعنىٰ بذلك اسم الفعل ؛ نحو صه ؛ فإنه خلف عن اسكت ، أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيده .

وقوله : ( أي : من مجموعها لا من جميعها ) وكلها ، أشار بهـٰذا إلىٰ دَفع ما وَرَد علىٰ تسمية هـٰذه الثلاثة أجزاءً ، وهو أن يقال : إن أجزاء الشيء ما لا يُوجد الشيء بدونها ، والكلام يوجد بدون الفعل والحرف كما مر ، فلا يصح تسمية هـٰذه الثلاثة أجزاء .

**وحاصل الجواب** : أن هـٰذا السؤال لا يرد إلا إذا أريد بالأجزاء الأجزاء الحقيقية ، ونحن لا نسلم ذلك ، بل المراد هنا الأجزاء العرفية ؛ أي : التي اشتهر إطلاق الأجزاء عليها في عرف النحاة ، وهي لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له ، ألا ترىٰ أنه يُعدُّ في العرف الشعرُ والظفرُ واليدُ والرِجْلُ أجزاء لزيد مثلاً ؟! ومع ذلك لا يقال : بانعدام زيد بانعدام هـٰذه الأجزاء ، فمعنىٰ كونِ هـٰذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركَّب من جملتِها ، وهو يصدُق بتركبه من كلها ؛ نحو : هل زيد قائم ؟ ومن اثنتين منها ؛ نحو ضرب زيد ، ومن واحد ؛ نحو : زيد قائم .

وتلخص من ذلك أن هـٰذا التقسيم ؛ أي : تقسيمَ الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ أي : أجزائه العرفية ؛ لوجُود ضَابِطِه ، وهو عدم صحة الإخبار للمقسم عن كل واحد من الثلاثة ؛ فلا يصح أن يقال : الاسم كلام . . . إلخ لما بينهما مِن المغايرة ؛ فإن الاسم يشترط فيه الإفراد ، والكلام يشترط فيه التركيب ، وتنافي اللوازم يَقْتَضي تنَافي الملزومات . اهـ « أبو النجا » .

لا رابع لها ، كما دل علىٰ ذلك الإجماع والاستقراء ؛ . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والفرق بين الأجزاء الحقيقية والأجزاء العرفية :

أن الحقيقية ما ينعدم بانعدامها الكل ؛ كالرأس واللسان للإنسان ، وكالاسم للكلام .

والعرفية : ما لا ينعدم الكل بانعدامها ؛ كالشعر والظفر للإنسان ، وكالحرف والفعل للكلام . اهـ « فوائد » .

( **لا رابع لها** ) أي : لهـٰذه الثلاثة ، ولا التفات لزيادة من زاد رابعاً ، وعدم الالتفات إلىٰ هـٰذا القول وإبطاله من وجهين :

**الأول** : أنه بعد انعقاد الإجماع علىٰ أنه لا رابع لها ، وخرق الإجماع ممتنع ؛ بناء علىٰ أن إجماع النحاة من الأمور اللغوية معتبر ، يتعين اتباعه ويمتنع خرقه ، ووقع لبعض العلماء تردد فيه .

**والثاني** : أن ما زاده داخل في أول الثلاثة ، وهو الاسم كما ينادي عليه تسميته باسم الفعل ، فليس خارجاً عن حقيقة الثلاثة .

وقولنا : ( وسماه خالفة ) بكسر اللام ، من الخلافة ؛ أي : سماه خليفة لا من المخالفة ، وقولنا : ( وعنىٰ بذلك ) أي : أراد بذلك الرابع ( اسم الفعل ) أي : اسم فعل من الأفعال ، فاسم الفعل في كلامنا مفرد مضاف ، فيعم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثلنا اسم فعل الأمر ؛ لأن المثال لا يخصص ، وقولنا : ( إنه خَلَفَ عن اسكت . . . إلخ ) فيه بيان لوجه التسمية بخالفة ، وهـٰذا مبني علىٰ أن مدلول اسم الفعل لفظ الفعل .

**والمختار عند المحققين** : أنه وُضِعَ للدَّلاَلة على المعنى المصدري وهو السكوت في ( صه ) ثم استعمل في معنى الفعل مجازاً .

قوله : ( **كما دل علىٰ ذلك الإجماع والاستقراء** ) ( الكاف ) فيه تعليلية بمعنى ( اللام ) المعلِّلة لمحذوف ، و( ما ) فيه مصدرية ، والتقدير : وإنما قلنا : لا رابع لها ؛ لدلالة الإجماع والاستقراء علىٰ ذلك ؛ أي : علىٰ عدم وجود رابع لها .

**والمراد بالإجماع** : إجماع النحاة علىٰ ذلك ، **والمراد بالاستقراء هنا** : الاستقراء

فإن علماء هـٰذا الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها ، . . . . . . . . . . . . . .

---

الناقص ، وهو تتبع أقل الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، والتام تتبع أكثر الجزئيات ؛ ليستدل به على الكليات ، وليس مراداً هنا ، كما يدل عليه كلام الشارح فيما بعد .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإن علماء هـٰذا الفن** ) يعني : فن النحو : تعليلية ؛ لدلالة الإجماع والاستقراء علىٰ عدم وجود رابع لها ، وعطف الاستقراء على الإجماع من عطف السبب على المسبب ؛ أي : وإنما قلنا لتلك الدلالة ؛ لأن علماء هـٰذا الفن ؛ كأبي عمرو بن العلاء ؛ لأنه هو المراد عند إطلاق النحاة ، واختلف في اسمه علىٰ أحد وعشرين قولاً ، **أَصَحُّها** : أنه زَبَّانُ ـ بزاي معجمة ـ والخليل بن أحمد وسيبويه والفراء ويونس بن حبيب ، والفنُّ : النوع ، وقولهم : وفنُّ كذا من إضافة المسمىٰ إلى الاسم ؛ كشهر رمضان ويوم الخميس . اهـ « سجاعي » ، **والمراد هنا** : فن النحو .

( **تتبعوا** ) أي : **تفَحَّصُوا** وفَتَّشُوا ( **ألفاظَ العرب** ) في زمانهم ، وهي بعض من ألفاظ العرب كلهم ؛ فصدق عليه ضابطُ الاستقراء الناقص ؛ أي : فحصوا كلام العرب في زمانهم ، قيل : إن العرب : اسم جنس للصنف المعروف من ولد إسماعيل **وقحطان** ، وقال الشيخ ابن كثير : المشهور أن العرب كانوا قبل إسماعيل ، ويقال لهم : العرب العاربة ، وهم قبائل منهم : عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم ، وأما العرب المستعربة . . فهم من ولد إسماعيل ، وهو أخذ العربية من جرهم . اهـ ( ش ) .

وفي « المصباح » : ( يقال : سموا عرباً ؛ لأن البلاد التي نزلوها تسمى العربات ، ويقال : العرب العاربة ، هم الذين تكلموا بلسان يَعْرُبَ بن قحطان ، وهو اللسان القديم ، والعرب المستعربة : الذين تكلموا بلسان إسماعيل بن إبراهيم عليهم السلام ، وهي لغات الحجاز وما والاها ، والعُرْبُ بوزن قفل : لغة في العَرَب ـ بفتحتين ـ ويجمع العرب علىٰ أَعْرُب ، مثل زمن وأزمن ، وعلىٰ عُرُب ـ بضمتين ـ مثل أَسَدٍ وأُسد ) اهـ ذكره السجاعي على « القطر » .

( **فلم يجدوا** ) أي : لم يجد علماء هـٰذا الفن في ألفاظ العرب ( **غيرها** ) أي : غير

فلو كان ثَمَّ غيرها . . لعثروا عليه ، وقيد الحرف بكونه لمعنىً ؛ لإخراج حرف التهجي ؛ إذ لا يكون جزءاً للكلام ، علىٰ أن في جعلِه حرفَ المعنىٰ جزءاً للكلام تَجَوُزاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

هٰذه الثلاثة ؛ فأجمعوا باستقرائهم علىٰ عدم وجود رابع لها ، ( **فلو كان ثمَّ** ) أي : في ألفاظ العرب ( **غيرها** ) أي : غير هٰذه الثلاثة ( . . **لعثروا عليه** ) أي : علىٰ ذلك الغير ، من العثور : وهو الاطلاع ، لا من العِثار : وهو الزلة ، قال في « المصباح » : ( عثر عليه عثْراً من باب ( قتل ) وعثوراً : اطلع عليه ، وأعثره غيره : أعلمه به ) اهـ من « السجاعي » .

قوله : ( **وقيد الحرف بكونه لمعنىً** ) أصلُ مَعْنَىً : لِمَعْنَيٍّ ـ بفتح النون ، وكسر الياء منونةً ـ لأنها مجرورة ، فيُقال : تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، فالتقىٰ ساكنان الألفَ والتنوين ، فحُذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ؛ فصار لمعنىً بالتنوين . اهـ « حامدي » .

( **لإخراج حرف التهجي** ) من هجيت الكلمة إذا قطَّعتها حرفاً حرفاً ، ويسمىٰ : حرف المَبْنَىٰ ، والفرق بين حرف المعنىٰ وحرف التهجي : أن حرف المعنىٰ كلمة بذاتها ، وضعت لمعنىً من المعاني ؛ كمن للابتداء ، وإلىٰ للانتهاء ، وحرف التهجي : جزء من الكلمة ؛ كزاي زيد وداله ؛ أي : كمسماهما ؛ لأنهما اسمان .

قوله : ( **إذ لا يكون جزءاً للكلام** ) إذ فيه : تعليلية بمعنى ( اللام ) عللت لمحذوف ؛ تقديره : أي : وإنما أخرج حرف التهجي ؛ لأنه لا يكون جزءاً من الكلام المصطلح عليه عند النحاة ، بل إنما يكون جزءاً للكلمة ؛ كزيد .

وقوله : ( **علىٰ أن في جعله** ) علىٰ هنا بمعنىٰ مع متعلقة بقيد والضمير في جعله للناظم وهو من إضافة المصدر إلىٰ فاعله وقوله : ( **حرف المعنىٰ** ) مفعول أول للمصدر ، وقوله : ( **جزءاً للكلام** ) مفعول ثَانٍ له ، وقوله : ( **تجوزاً** ) اسمُ أن .

**والمعنىٰ** : وقيد الحرف بكونه لمعنىً مع أن في جعله ؛ أي : في جعل الناظم حرف المعنىٰ جزء الكلام تجوزاً ؛ أي : توسعاً ، أو ارتكاب مجاز ، والتوسع : ترك البحث عن الشيء مع القدرة عليه ؛ لأنه لما دل علىٰ معنىٰ في المسند أو المسند إليه . . جعله

أو جرياً علىٰ مقالة ضعيفة ، واحترز بـ( نوعه الذي عليه يبنىٰ ) . . . . . . . . . . . . .

---

جزء كلام ؛ فهو مجاز مرسل ، من إسناد ما للشيء إلى السبب ؛ لأنه ليس له معنىٰ في ذاته ، بل إنما دل علىٰ معنىٰ في غيره من الفعل أو الاسم ، فإذا قلت : هل قام زيد . . دلت ( هل ) علىٰ معنىٰ في الفعل ؛ لأن المعنىٰ : هل أنشأ زيد القيام . . فهو مجازمن إسناد ما للشيء إلىٰ سببه ، فلما دل علىٰ معنىٰ في المسند أو المسند إليه . . جعله من أجزاء الكلام .

قوله : ( **أو جرياً علىٰ مقالة ضعيفة** ) معطوف على اسم ( أن ) أي : أو بناء على القول الضعيف القائل : بأنه لما دل علىٰ معنىٰ مقصود في الكلام ؛ بسبب انضمامه إلى الغير . . صار جزءاً من الكلام ، **والحاصل** أن الحروف علىٰ ثلاثة أقسام :

**الأول** : حروف المعاني ؛ كمن وعن وعلىٰ وإلىٰ ، وهي قسيم الأسماء والأفعال في قوله : وحرف جاء لمعنىٰ .

**الثاني** : حروف التهجي : وهي مسميات : ألف باء تاء ثاء جيم ، وهي به ته ثه جه . . . إلخ ، وتسمىٰ حروف المباني .

**الثالث** : أسماء مسميات الحروف : وهي أسماء حقيقية ؛ لقبولها علامات الاسم ، تقول : كتبت جيماً ، وهٰذه الجيم أحسن من جيمك .

فالاحتراز بقوله : جاء لمعنىً من حروف التهجي الحقيقية ، وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات ، أما المجازية : وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها ؛ لأنها داخلة في أول أقسام الكلام الثلاثة ، وهو الاسم . اهـ « أبو النجا » ، تأمل .

ومراد الشارح بـ( المقالة الضعيفة ) مذهب أبي علي الفارسي ، الذي أشار إليه بقوله سابقاً : ( خلافاً لأبي علي ، فلا يشترط في جزئي الكلام أن يُلفظ بهما معاً ) فيتركب الكلام عنده من اسم وحرف ، كما في ( يا زيد ) ، وقد عرفت رد مذهبه بقوله ثَمَّ : ( وأما نحو : يا زيد . . فأصله : أدعوا زيداً . . . ) إلخ .

قوله : ( **واحترز بنوعه الذي عليه يبنىٰ** ) الجار والمجرور في قوله : ( عليه ) متعلق بـ( يبنىٰ ) المذكور بعده ، قُدِّم عليه ؛ لإفادة الحصر ، و( علىٰ ) بمعنىٰ ( من ) أي :

من نوعه الذي ينقسم إليه؛ كالجملة الاسمية والفعلية، والصغرىٰ والكبرىٰ. وقد يقال: إن الناظم رحمه الله تعالىٰ قسم الكلام إلىٰ غير أقسامه ؛ لأن هـٰذه الثلاثة أقسام للكلمة لا للكلام؛ لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من الأقسام.

---

واحترز الناظم بالنوع الذي يبنى الكلام منه لا من غيره ( **من نوعه** ) متعلق بـ( احترز ) أي : احترز به من النوع ( **الذي ينقسم إليه** ) الكلام ، وذلك النوع الذي ينقسم إليه ( **كالجملة الاسمية** ) وهي الجملة التي صدِّرت وبُدئت بالاسم بشرط أن يكون مسنداً إليه أو مسنداً ؛ فلا اعتبار بغيرهما ، فتسمى الجملة في قولك : زيداً ضربتُ : جملة فعلية ؛ لأن المصدر لم يكن منهما ، بل كان فضلة ؛ لأنه مفعول به ، وفي قولك : إن زيداً قائم : اسمية ؛ لعدم اعتبار تصدر الحرف ، ( و ) كالجملة ( **الفعلية** ) وهي التي صدِّرت بفعل ؛ كَقَامَ زيدٌ ، بخلاف : زيد قام ؛ فإنها اسمية .

( **والصغرىٰ والكبرىٰ** ) أي : وكانقسامه إلى الجملة الصغرىٰ وإلى الجملة الكبرىٰ ، **فالصغرىٰ** : هي التي وقعت خبراً عن غيرها ، **والكبرىٰ** : ما وقع الخبر فيها جملة ؛ مثالهما : زيد قام أبوه ، فجملة قام أبوه : جملة صغرىٰ ؛ لوقوعها خبراً ، وجملة زيدٌ. . . إلخ تسمىٰ : جملة كبرىٰ ؛ لوقوع خبرها جملة ، وأما إذا كان الخبر مفرداً ؛ نحو : زيد قائم. . فلا يقال للجملة فيه : صغرىٰ ولا كبرىٰ ، بل يقال لها : جملة اسمية ؛ لعدم الحاجة إلىٰ تَبْيِنِكَ .

قوله : ( **وقد يقال** ) أي : اعتراضاً على الناظم ( **إن الناظم رحمه الله تعالىٰ قسم الكلام إلىٰ غير أقسامه** ) ، كما فعله ابن آجروم ، وإنما قلنا ذلك ؛ ( **لأن هـٰذه الثلاثة** ) التي ذكرها في تقسيم الكلام ؛ أعني : الاسم والفعل والحرف ( **أقسام للكلمة** ) لصحة إطلاق الكلمة علىٰ كل واحد من هـٰذه الثلاثة ؛ فيصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، فهو من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، ( **لا** ) أقسام ( **للكلام** ) لعدم صحة إطلاق الكلام علىٰ كل واحد من هـٰذه الثلاثة ؛ إذ لا يصح أن يقال : الحرف كلام والفعل كلام ؛ لعدم صحة وقوع الإسناد فيهما ، كما قال الشارح ( **لأن علامة صحة القسمة جواز إطلاق اسم المقسوم** ) الذي هو الكلام هنا ؛ أي : جواز الإخبار به ( **علىٰ كل واحد من الأقسام** ) الثلاثة ؛ أي : عن كل واحد من الأقسام الثلاثة ، والإطلاق هنا

**ويجاب** : بأن هـٰذا من تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وإنما يلزم صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ، والناظم لم يقصد ذلك . . . . . . .

---

بمعنى الإخبار ، و( علىٰ ) في قوله : ( علىٰ كل واحد ) بمعنىٰ ( عن ) فلا يصح الإخبار هنا بالمقسوم عن كل واحد من أقسامه ؛ فلا يصح أن يقال : الفعل كلام ؛ لعدم المسند إليه ، والحرف كلام ؛ لعدم المسند والمسند إليه جميعاً .

( **ويجاب** ) عن الناظم : ( **بأن هـٰذا** ) أي بأن تقسيمه الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة ( **من تقسيم الكل** ) الذي هو الكلام ( **إلىٰ أجزائه** ) التي هي الاسم والفعل والحرف ؛ فلا يشترط في تقسيم الكل إلىٰ أجزائه صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ؛ فالكلام هنا من باب الكل ، وأقسامه الثلاثة من باب الجزء ، ( **وإنما يلزم** ) ويشترط صحة ( **صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه في تقسيم الكلي** ) الذي هو هنا الكلمة ( **إلىٰ جزئياته** ) التي هي الاسم والفعل والحرف ؛ فيصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة ، ( **والناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **لم يقصد** ) هنا ( **ذلك** ) أي : تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته ؛ كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، وإنما قصد تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ؛ كتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ؛ فلا يلزم عليه صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، وقد أشار إلىٰ ذلك الفرق عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق حيث قال : [من الرجز]

الكل حكمنا على المجموع ككل ذاك ليس ذا وقوع
وحيثما لكل فرد حكما فإنه كلية قد علما

ثم الفرق بين الكلي والكل ، والجزئي والجزء : أن الكلي ما يفيد المراد ولو لم تجتمع جزئياته ؛ مثل : الحيوان ؛ فإنه يفيد المراد ولو لم يكن إلا حيوان واحد ، بخلاف الكل ؛ فإنه لا يفيد المراد إلا عند اجتماع الأجزاء ؛ كالمداد ؛ فإنه لا يفيد إلا عند اجتماع الأجزاء التي هي العفص والصمغ والزاج ، والفرق بين الجزئي والجزء : أن الجزئي ما يصلح أن يكون مبتدأ، ويجعل الكلي خبراً عنه ؛ كالفرس حيوان، بخلاف الجزء ؛ كالعفص مداد ، وعبارة « الفتوحات » هنا : ( وأقسامه : أي : أجزاء الكلام التي يتركب من مجموعها الكلام لا من جميعها . . ثلاثة ، والتقسيم عندهم قسمان :

**تقسيم الكلي إلىٰ جزئياته** ، وعلامته : صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، كما في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ؛ لأنه يصح أن يقال : الاسم كلمة والفعل كلمة والحرف كلمة .

**وثانيهما** تقسيم الكل إلىٰ أجزائه ، وعلامته : عدم صحة صدق اسم المقسوم علىٰ كل واحد من أقسامه ، كما في تقسيم الكلام إلىٰ هـٰذه الثلاثة ؛ فلا يصح أن يقال : الفعل كلام والحرف كلام ؛ لعدم صلاحية كونهما مسنداً إليه وإن صح أن يقال : الاسم كلام ؛ لصلاحيته له .

والأجزاء أيضاً قسمان : حقيقية وعرفية :

**فالأُولىٰ** : ما ينعدم الكل بانعدام بعضها ؛ كالرأس بالنسبة إلى البدن ، والماء والعسل والخل بالنسبة إلى السكنجبين : وهو ما ركب من ماء وعسل وخل ؛ فإن البدن ينعدم بانعدام الرأس ، والسكنجبين ينعدم بانعدام الماء مثلاً .

**والثانية** ـ أعني : العرفية ـ : ما لا ينعدم الكل بانعدام بعضه ؛ كالظفر والشعر بالنسبة إلى البدن ، وكالاسم والفعل والحرف بالنسبة إلى الكلام ، فإذا وردت القسمة . . فلا بد من معرفة ثلاثة : المَقْسَم والقَسِيم والقِسم : **فالمقسم** : المحل الذي وردت عليه القسمة كالكلام ، **والقسيم** : ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي هو أعم منهما ؛ كالاسم مع الفعل والحرف ، **والقِسْم** : هو ما يندرج تحت أصل كلي هو أعم منه ؛ كالاسم في الكلام ) اهـ منه .

( **والكلمة** ) بفتح الكاف ، وكسر اللام ، وهـٰذا هو الأفصح في ضبطها ، ويجوز فيها فتح الكاف وكسرها مع سكون اللام فيهما ، وتطلق لغة على الكلام المفيد ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « أصدق كلمة قالها العرب كلمة لبيد : ألا كل شيء ما خلا الله باطل » أي : والكلمة التي تقدم لنا ذكرها في قولنا : ( لأن هـٰذه الثلاثة أقسام للكلمة في اصطلاح النحاة ) ( **قول** ) أي : لفظ خرج به الدوال الأربعة ، ( **مفرد** ) خرج به المركب بأقسامه .

والمفرد : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كرجل ، فإن كلاًّ من أجزائه ؛ أي :

وقد مرّ معنى القول ، **والمفرد** : ما لا يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كـ( زيد ) ، والكلمة : واحدة الكَلِم ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حروفه الثلاثة إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته .

والمركب : هو ما يدل جزؤه علىٰ جزء معناه ؛ كغلام زيد ، ولم يقل الشارح : والكلمة : قولة ؛ ليطابق الخبر المبتدأ في التأنيث ؛ لأن شرط المطابقة أن يكون الخبر مشتقاً أو في حكمه ، والقول هنا وإن كان بمعنى المشتق ؛ أي : بمعنى المقول إلا أنه مصدر ؛ فيجوز اعتبار أصله في مثله ، واعتبار حاله المنتقل إليها ، علىٰ أن الرضي صرح : بأن التاء لا تلحق المصادر إِلاَّ ما وضع وصفاً ، ثم إن التاء في الكلمة هي للوحدة لا للتأنيث . اهـ « يس » .

( **وقد مر معنى القول** ) يعني : في قوله : ( والقول : هو اللفظُ الدال علىٰ معنىً مفرداً كان أو مركباً . . . ) إلخ .

( **والمفرد** ) الذي ذكرناه في ضابط الكلمة : ( **ما** ) أي : لفظ ( **لا يدل جزؤه** ) أي : بعض حروفه ( **علىٰ جزء معناه** ) أي : علىٰ بعض معناه ، وذلك **المفرد** المذكور ؛ ( **كـ« زيد »** ) فإن كلاًّ من حروفه الثلاثة الزاي والياء والدال إذا أفرد . . لا يدل علىٰ شيء مما دلت عليه جملته ، فالزاي مثلاً لا يدل علىٰ رأسه ، والياء لا تدل علىٰ رِجْلِه ؛ لأن زيداً معناه مُسَمَّاهُ ، وجُزْؤُه : زايهُ وياؤُه وداله .

( **والكلمة : واحدة الكَلِم** ) بفتح الكاف ، وكسر اللام ، ولم يقل : مفرد الكلم ؛ لأن المفرد مقابله الجمع ، والكلم ليس جمعاً ، بل هو اسم جنس جمعي . اهـ « خضري » .

**والمعنىٰ** : والكلمة واحد معنى الكلم ؛ أي : جزء ما صدق عليه الكلم ، وهو أحد الثلاثة ألفاظ فأكثر ، يسمىٰ كلمة . كما أفاده ( سم ) ، ويحتمل أن المعنىٰ : مفرده الاصطلاحي هو لفظ كلمة . اهـ « خضري » ، قال ابن عنقاء : والصحيح : أن الكلم اسم جنس جمعي للكلمة لا جمع لها ، وأنه يطلق على الثلاثة فصاعداً وإن لم يُفهم معنىً يحسن السكوت عليه ، فبَيْنَه وبين الكلام عموم وخصوص من وجه ؛ فنحو : قام زيد كلام فقط ، ونحو : إن قام زيد كَلِم فقط ، ونحو : قد قام زيد كلام وكَلِم .

وهو إذا أُخذ بقيد التركيب . . ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر أفاد أم لا ؛ كـ( إن قام زيد ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( وهو ) أي : الكلم ( إذا أُخذ ) وعُرِّف ( **بقيْد التركيب** ) أي : لا بقيد الإفادة ؛ لإدخال ما لا فائدة فيه : هو ( **ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر** ) كأربع كلمات ، ( **أفاد** ) ذلك المركب ( **أم لا** ) يفيد ، مثال المفيد المركب من ثلاثة كلمات ؛ كـ( قد قام زيد ) ، مثال المركب الغير المفيد منها : ( **كـ« إن قام زيد »** ) وبه يلغز فيقال : أَيُّ قولٍ إن نقص زاد ؟ وإن زاد نقص ؟ أي : إن نقص لفظه . . زاد معناه وعكسه ، مثال المفيد المركب من أربع كلمات : قد ضربت زيداً ، مثال غير المفيد المركب منها : إنْ ضربت زيداً .

## فائدة

### [في اسم الجنس]

واعلم : أن اسم الجنس مطلقاً موضوع للماهية من حيث هي ، ثم إن صدق على القليل والكثير ؛ كماء وضرب . . سمي إفرادياً ، وإن دل علىٰ أكثر من اثنين ، وفرق بينه وبين واحده بالتاء ؛ بأن يتفقا في الهيئة والحروف ما عدا التاء ؛ كتمر وتمرة ، أو بالياء كروم ورومي . . سمي جمعياً ، والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع ؛ كتخم وتخمة : أن الغالب في ضميره التذكير ؛ مراعاةً للفظه ، وفي الجمع التأنيث ، وكونه جَمْعيّاً إنما هو بحسب الاستعمال ، فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي ، كما قاله الرضي ، وبقي ما يصدق علىٰ واحد لا بعينه ؛ كأسد ، وسماه بعضهم : أُحادياً ، إذا علمت ذلك . . فالكلم : اسم جنس جمعي لا إفرادي ، كما قيل ؛ لعدم صدقه على القليل ، ولا جمع ؛ لغلبةِ تذكيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ ، وقوله : ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ ، ولا اسم جمع ؛ لتميز واحده منه بالتاء ، واسمُ الجمع لا واحدَ له من لفظه ؛ كقوم ورهط وإبل ونساء وطائفة وجماعة ، أو له واحد لا كذلك مع كونه ليس من أوزان الجموع ؛ كصحب وركب ، أو منها مع إجراء أحكام المفرد عليه ؛ كتصغيره والنسب إلىٰ لفظه ، كما جعلوا ركاباً اسم جمع لِرَكُوبةٍ ؛ لأنهم نسبوا إلىٰ لفظه ، والجموع لا ينسب إليها . اهـ « خضري » .

و( **ثم** ) في كلام الناظم بمعنى الواو ، وليست علىٰ بابها ؛ لأنا إذا قسمنا شيئاً إلىٰ أشياء . . فنسبة كل واحد من الأقسام إلى الشيء المقسوم نسبة واحدة . **واعلم** : أن لكل واحد من هٰذه الأقسام علامات ، وكذا حدود يعرف ويتميز بها عن قسيميه ، . . .

---

قوله : ( **وثم في كلام الناظم بمعنى الواو** ) التي لمطلق الجمع ، ( **وليست** ) هي ؛ أي : ( ثم ) في كلام الناظم ( **علىٰ بابها** ) أي : علىٰ معناها الأصلي ، الذي هو الترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه رُتْبةً أو ذِكْراً ، وإنما قلنا ليست علىٰ بابها ( **لأنا إذا قسمنا شيئاً** ) كالكلام هنا ( **إلىٰ أشياء** ) كاسم وفعل وحرف ، ( **فنسبة كل واحد من الأقسام** ) الثلاثة ( **إلى الشيء المقسوم** ) الذي هو الكلام ( **نسبة واحدة** ) ، لا تفاوت بينها .

وأما بالنسبة إلىٰ ما بينها . . فللترتيب الرُّتْبي وكذا الذكري ، قال الخَضِري ـ عند قول ابن مالك : ثم حرف الكلم ـ : أتىٰ بـ( ثُم ) إشارة إلى انحطاط رتبة الحرف عن قسيميه ، وتركها في الفعل ؛ لضيق النظم ، ولا يكفي في بيان رُتَبها في الشرف ترتيبها في الذكر ؛ لأن المؤخر قد يكون أشرف من المقدم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِيٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ اهـ منه .

قوله : ( **واعلم** ) هي كلمة يؤتىٰ بها إذا كان ما بعدها أمراً مُهماً ؛ ليُلْقِي السامعُ سمعه بالكلية إلى استماعه ( **أَنَّ لكل واحد من هٰذه الأقسام** ) الثلاثة ؛ يعني : الاسم والفعل والحرف والجار والمجرور خبر مقدم لـ( أن ) ، ( **علاماتٍ** ) كثيرة : منصوب بالكسرة علىٰ أنه اسمها مؤخراً ، ( **وكذا** ) لكل واحد منها ( **حدود** ) وضوابط جامعةٌ لأفرادها مانعة من دخول غيرها فيها ، وجملة المبتدإ والخبر معطوفة علىٰ جملة ( أَنَّ ) .

وقوله : ( **يعرف** ) بها راجع للحدود ؛ أي : وكذا لها حدود يُعرف ويُفسر ويضبط بها .

وقوله : ( **ويتميز بها** ) أي : بتلك العلامات ( **عن قسيميه** ) أي : عن مخالفيه ، راجع إلى العلامات علىٰ سبيل اللف والنشر المشوش ، وهو عند البديعيين : ذِكْرُ متعاطفات أولاً ثم ذكر ما يعود إليها علىٰ غير الترتيب الأول .

والناظم آثر التمييز بالعلامة على الحدّ وإن كان هو أضبط ؛ لاطراده وانعكاسه بخلافها ؛ إذ لا تنعكس تسهيلاً على المبتدىء ، . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله : ( **والناظم آثر** ) أي : اختار ( **التمييز** ) بين الأقسام الثلاثة ( **بالعلامة** ) التي ثبتت لها عندهم .

وقوله : ( **على الحدّ** ) : متعلِّق بـ( آثر ) أي : اختار تمييزها بعلاماتها علىٰ تمييزها بحدودها ( **وإن كان** ) الحد ( **هو أضبط** ) أي : أَجْمَع لأَفرادها ، وأمْنَع من دخول غيرها فيها .

وقوله : ( **لاطراده وانعكاسه** ) أي : لاطراد الحد وانعكاسه ، عِلَّة لكونه أضبط ؛ لأنَّ الحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس ، فمعنىٰ قوله : ( لاطراده ) أي : لاستلزام وجوده وجود المحدود ، ومعنىٰ ( لانعكاسه ) أي : لاستلزام عدمه عدم المحدود . اهـ « فوائد » .

**فالاطراد** : أن يوجد المحدود كلما وجد الحد وهو المانع ، **والانعكاس** : أن يوجد الحد كلما وجد المحدود ، وهو الجامع .

( **بخلافها** ) أي : بخلاف العلامة ( **إذ لا تنعكس** ) أي : العلامة ؛ لأنه قد يوجد المُعلَّم بدون علامة ، وذلك كقولك : الإنسان كاتب بالفعل ؛ فإنه كلما وُجِدَ الكاتب بالفعل . . وُجِدَ الإنسان ، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان ، وما قالوه من أن العلامة لا تنعكس ؛ إنما هو في العلامة الغير اللازمة ، وأما اللازمة ؛ كالكاتب بالقوة مع الإنسان . . فهي منعكسة أبداً كالحد . اهـ من هامش الشارح .

وقوله : ( **تسهيلاً على المبتدىء** ) : مفعول لأجله لـ( آثر ) منصوب به .

**فإن قلت** : شرْط نصبه على العلة اتحاد زمنه مع زمن العامل ، ولم يتحد هنا زمنهما ؛ إذ وقت الإيثار ليس وقت التسهيل . . **قلت** : لعل مراده قَصْدَ التسهيل ، فيكون زمن الإيثار وزمن قصد التسهيل واحداً . اهـ « يس » .

و( المبتدىء ) بالهمز وعدمه : اسم فاعل من ابْتَدَأَ الخماسي يبتدىء ابتداءً فهو مبتدىء : وهو الآخذ في صغار العلم ؛ أي : الفنِّ ، والمتوسط : هو الآخذ في أواسطه ، والمنتهي : هو الاخذ في كباره ، وإن شئت . . قلت : المبتدىء : هو من لا يقدر علىٰ تصوير المسألة ، والمتوسط : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة ، ولا يقدر

فقال : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

علىٰ إقامة الدليل عليها ، والمنتهي : هو من قدر علىٰ تصوير المسألة ، وعلىٰ إقامة الدليل عليها ، وإن قدر علىٰ ترجيح الأقوال . . فهو مجتهد الفتوىٰ ؛ كالنووي والرافعي في الفقه ، ومن قدِر على استنباط الفروع من قواعد إمامه . . فهو مجتهد المذهب ، ومن قدِر على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة . . فهو مجتهد اجتهاداً مطلقاً ، قال تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ . اهـ « بيجوري على ابن القاسم » .

قوله : ( **فقال** ) الناظم معطوف علىٰ ( آثر ) .

* * *

## باب علامات الاسم

فَٱلْاِسْمُ مَا يَدْخُلُهُ مِنْ وَإِلَىٰ ... أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّىٰ وَعَلَىٰ
مِثَالُهُ زَيْدٌ وَخَيْلٌ وَغَنَمْ ... وَذَا وَتِلْكَ وَٱلَّذِي وَمَنْ وَكَمْ

---

### ( باب علامات الاسم )

أي : باب معرفة الاسم بعلاماته المختصة ، وعلامات الاسم كثيرة جداً ، أوصلها بعضهم إلىٰ ثلاثين علامة .

**واعلم** : أن الناظم لم يذكر من علامات الاسم إلا حروف الجر واقتصر منها هنا علىٰ أربعة ، وهي : من وإلىٰ وحتىٰ وعلىٰ ، وجملة حروف الجر إحدىٰ وعشرون حرفاً وهي : ( من ) و( إلىٰ ) و( عن ) و( علىٰ ) و( في ) و( رُبَّ ) و( الكاف ) و( اللام ) و( الباء ) و( الواو ) و( التاء ) و( خلا ) و( عدا ) و( حاشا ) و( مذ ) و( منذ ) و( كي ) ومتىٰ ) و( حتىٰ ) و( لولا ) و( لعل ) وهي قسمان :

ما يجرُّ الظاهر فقط ، وهي سبعة ( مذ ) و( منذ ) و( التاء ) و( الواو ) و( رُبَّ ) و( الكاف ) و( حتىٰ ) .

وما يجر الظاهر والمضمر ، وهي البواقي ، وهي أيضاً قسمان : ما يجر بالشذوذ ، وهي أربعة : ( لولا ) و( لعل ) و( كي ) و( متىٰ ) ، وما يجر بالاتفاق ، وهي البواقي . اهـ من « الفتوحات » .

**( فالاسم ما يدخله من وإلى ... أو كان مجروراً بحتىٰ وعلى**
**مثاله زيد وخيل وغنم ... وذا وتلك والذي ومن وكم )**

قول الناظم ( **فالاسم ما يدخله من وإلىٰ . .** ) إلخ ؛ أي : أفراده ، والمراد : بعضها لا كلها ؛ إذ من الأسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها ؛ كنزال ودراك ، وليس المراد حقيقته وماهيته ؛ لصدقها بفرد واحد ، و( الفاء ) فيه : فاء الفصيحة ، وهي التي تربط الجزاء الظاهر بالشرط المقدر ، و( أل ) فيه : للعهد الذكري ، وهي التي عُهِدَ مصحوبها ذِكْراً ، لتقدم مصحوبها في قوله : ( اسم وفعل ثم حرف معنىٰ ) .

**والقاعدة عند البلغاء** : أن النكرة إذا أعيدت معرفة . . كانت عين الأُوْلىٰ ؛ وبذلك

ظهر حكْمة تجريد الثلاثة السابقة مِنْ ( أل ) وتحليتها بها هنا ، وفي قوله الآتي : ( والفعل . . . ) كذا ، و( الحرف . . . ) كذا ، كما ذكرها الجلال السيوطي في « عقود الجمان » .

ثـم مـن القـواعـد المشتهـرة إذا أتـت نكـرة مكـررة
تغـايـرت وإن يُعـرَّف ثـانـي تـوافقـا كـذا المعَـرَّفـان

والمعنىٰ : أي : فالاسم الذي تقدم لنا ذكره في بيان نوع الكلام وأقسامه . . ( ما يدخله من وإلىٰ ) أي : ما يقبل دخول ( من وإلىٰ ) عليه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ ( أو ) ما ( **كان مجروراً بحتىٰ** ) كقوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ( **وعلىٰ** ) كقوله تعالىٰ : ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ .

( **مثاله** ) والمثال : جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال الاسم الذي يُعلَّم بهٰذه العلامة : ( **زيد** ) من قولك : استقرضت من زيد : وهو ذكر من بني آدم ، ( **وخيل** ) نحو : ركبت على الخيل : وهو حيوان صهيل سريع الجري ، ( **وغنم** ) نحو : ذبحْت من الغنم : وهو حيوان يَيْعَرُ .

( **وذا** ) نحو : استأجرت من ذا الرجل : وهو اسم إشارة للمفرد المذكر القريب ، ( **وتلك** ) اسم إشارة للمفردة المؤنثة البعيدة ؛ نحو : نظرت إلىٰ تلك المرأة ، ( **ومَنْ** ) : موصولةً كانت أم لا ؛ نحو : لمن واسيت مالك ، ( **وكم** ) : استفهامية كانت أو خبرية ؛ نحو : بكم اشتريت هٰذا العبد .

وعدد الناظم المثال ؛ إشارة إلىٰ أنه لا فرق بين المُعْرَبِ منه ـ كما ذكره في الشطر الأول من البيت الثاني ـ والمبني ، كما ذكره في الشطر الأخير منه ، وإلىٰ أنه لا فرق بين المظهر منه والمبهم ، ولا بين المفرد منه واسم الجنس ، وغاير بين قوله : ( ما يدخله من . . . ) إلخ ، وبين قوله : ( أو كان مجروراً . . . ) إلخ ؛ ليشمل ما إذا كان مجروراً أو غير مجرور ، ولكن يصلح أن يدخله الجر . اهـ

قول الشارح : ( **الاسم لغة** ) أي : في لغة العرب : ما دل علىٰ مسماه علماً كان كزيد ، أو جنساً كخيل ، وهو : ( **مشتق** ) أي : لفظه مشتق ؛ أي : مأخوذ عند

من السمو : وهو العلو في رأي بصري ، ومن السمة : وهي العلامة في رأي كوفي ،
**واصطلاحاً** : ..............................................

---

الصرفيين ( **من السُّمُوِّ** ) بضمتين وتشديد الواو ؛ لأنه مصدر سما يسمو سمواً ؛ كعلا يعلو علوّاً ، أصله : سُمُوْوٌ بواوين ، **أُوْلاهما** : واو المصدر ، **وثانيهما** : لام الكلمة ، فاجتمع المثلان فأدغمت الأولىٰ في الثانية فصار سُمُواً ، وإنما قال مشتق من السُمُوِّ ؛ لأنه مصدر ، والمصدر أصل كل كلمة عربية ، كما قال الناظم في باب المصدر :

( والمصـــدر الأصـــل وأي أصـــل ومنـه يـا صـاحـي اشتقـاقُ الفعـلِ )

( **وهو** ) أي : السُّمُوُّ ، معناه : ( **العلو** ) أي : الارتفاع علىٰ غيره ، سُمِّي الاسم الاصطلاحي بالاسم المأخوذ من السمو بمعنى العلو ؛ لعلوّه علىٰ قسيميه الفعل والحرف بالإخبار به وعنه .

وقوله : ( **في رأي بصري** ) أي : في مذهب فريق بصري : متعلق بقوله : ( مشتق ) أي : فالاسم عند البصريين ناقص واويٌّ من الأسماء المحذوفة الأواخر كيد ودمٍ ؛ لأن أصله : سُمْوٌ بضم السين أو كسرها مع سكون الميم فيهما ، فلما كثر استعماله . . أرادوا تخفيفه في طرفيه ، فعمدوا إلىٰ آخره ، فوجدوه واواً متعاقبةً عليها الحركاتُ الإعرابيةُ مع ثقلها ، فحذفوا الواو ونقلوا حركتها إلى الميم ، ثم عمدوا إلىٰ أوله فحذفوا حركة السين دونها ؛ لئلا يُجْحِفَ بالكلمة ، ثم اجتلبوا همزة الوصل وحركوها بالكسر ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، فصار ( اسم ) بوزن ( إفْعٌ ) ، ( و ) مشتق ( **من السمة** ) بكسر السين علىٰ وزن عِدَةٍ ، ( **وهي** ) أي : معناها ( **العلامة** ) سُمِّيَ بذلك ؛ لأنه علامة علىٰ مسماه .

وقوله : ( **في رأي كوفي** ) أي : في مذهب فريق كوفي متعلق بـ( مشتق ) أيضاً أي : فالاسم عند الكوفيين مثال واوي من الأسماء المحذوفة الأوائل كَزِنَةٍ وَعِدَةٍ ؛ إذ أصله : وَسْمٌ ، فحذفوا ( الواو ) للتخفيف ، ثم اجتلبوا همزة الوصل وحركوها بالكسر ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ، فصار ( اسم ) بوزن ( إعْلٌ ) .

( **واصطلاحاً** ) أي : وفي اصطلاح النحاة وعادتهم ، وتقدم لك معنى الاصطلاح

كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، غير مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً . . . . . . . . .

---

لغة واصطلاحاً ، وقولهم : ( لغةً واصطلاحاً ) : منصوبان بنزع الخافض ، وقيل : هما منصوبان على التمييز ؛ أي : من جهة اللغة والاصطلاح ؛ لأن النصب بنزع الخافض سماعي ، إلا أن يقال : إن المؤلفين أجروهما مجرى القياسي ؛ لكثرتهما في كلامهم ، ولا يصح أن يكونا حالاً ؛ لأن مجيء الحال من المبتدإ لا يجوز عند الجمهور ، وأيضاً مجيء المصدر حالاً سماعيٌّ . اهـ من الهامش بتصرف .

( **كلمة دلت** ) أي : لفظ ذو دلالة علىٰ معنىٰ ، والدلالة : كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والأول الدال ، والثاني المدلول ، ثم الدال إن كان لفظاً . . فالدلالة لفظية ، وإلا . . فغير لفظية ؛ كدلالة الخطوط والعُقَدِ . اهـ « سجاعي على القطر » .

( **علىٰ معنىٰ** ) ولفظ : ( المعنىٰ ) إما ( مَفْعَلٌ ) بمعنى المقصد : وهو اسم لمكان القصد ، استعمل بمعنى المقصود ، أو مصدر ميميٌّ بمعناه كما قيل ، أو صيغة مفعول ، أصله : معنيٌّ كمرميّ ، فخفف ، وأصله : معنويٌّ ، قلبت الواو ياء ؛ لاجتماعهما وسكون الأولىٰ ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسرت النون للمناسبة ، وخُفف بحذف إحدى اليائين ، ثم فتح النون ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفها عند التنوين ففيه تخفيفات ، وهو **اصطلاحاً** : يطلق علىٰ ما يقصد بالفعل من اللفظ ، وعلىٰ ما يمكن أن يقصد من اللفظ ، ذكرهما السيد ، وذكر الجاميُّ معنىً ثالثاً يحتاج فيه إلىٰ نقل ، وهو المقصود . اهـ منه .

( **في نفسها** ) أي : بنفسها ؛ يعني : أن المعنىٰ يفهم منها من غير احتياج إلىٰ ضميمة . اهـ « حامدي » ، الجار والمجرور : متعلق بـ( دلت ) و( في ) بمعنى ( الباء ) ( **غير مقترن** ) بالجر : صفة ( لمعنىٰ ) أي : دلت بنفسها علىٰ معنىً غير مقترن ( **بأحد الأزمنة الثلاثة** ) الماضي والحال والمستقبل .

وقوله : ( **وضعاً** ) إما : تمييز محول من فاعل مقترن ؛ أي : علىٰ معنىً غير مقترن وضعه بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو منصوب بنزع الخافض ؛ أي : علىٰ معنىً غير مقترن في وضعه ، وقيد الاقتران بقوله : ( وضعاً ) لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان

ولم يذكر الناظم مما يعرف به الاسم ويتميز به إلا حرف الجر ، وحروفه كثيرة ، اقتصر منها هنا علىٰ أربعة ، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها . . . . . . . . . . . . . . .

---

التزاماً ؛ كاسمي الفاعل والمفعول ؛ نحو : زيد ضاربٌ غداً ، وإخراج بعض الأفعال الغير المقترنة بالزمان ؛ نحو : ( نِعْمَ ) و( بِئْسَ ) و( لَيْسَ ) و( عَسَىٰ ) فإنها لما خرجت إلىٰ معنى الإنشاء ، أو النفي أو الترجي . . تجرَّدت عنه . اهـ من بعض الهوامش ، فقولهم : ( كلمة ) يشمل كل كلمة ؛ لأنها بمنزلة الجنس ، وقولهم : ( دلت علىٰ معنىٰ في نفسها ) أي : بلا واسطة ، يُخْرِج الحرف ؛ إذ دلالته علىٰ معنىٰ في غيره ، وقولهم : ( لم تقترن بزمانٍ وضعاً ) يخرج الفعل ؛ إذ لا بد من اقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة ، وقولهم : ( وضعاً ) : قيدٌ في القيد مدخل لما عرضت دلالته على الزمان من الأسماء ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ، ومخرج لما انسلخ عن الدلالة على الزمان من الأفعال ؛ كـ( عسىٰ ) و( ليس ) اهـ من أبي النجا .

قوله : ( **ولم يذكر الناظم مما يُعرف به الاسم** ) أي : من العلامات التي يُعلم بها في حدّ نفسه ، وهي العلامة المعنوية ؛ كالإسناد إليه والعلمية ، ( **ويتميز به** ) أي : ومن العلامات التي يتميز بها عن قسيميه الفعل والحرف ، وهي العلامات اللفظية ؛ كالخفض وحروفه ، والألف واللام .

( **إلا حرف الجر** ) أي : إلا حرفاً يكون سبباً في جر الاسم ، فالإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب ، كما في « الحامدي » ، ( **وحروفه** ) أي : حروف الجر ( **كثيرة** ) تصل إلىٰ أحد وعشرين حرفاً ، كما مر بيانها ( **اقتصر** ) الناظم ( **منها هنا علىٰ أربعة** ) أي : اقتصر هنا علىٰ ذكر أربعة منها هنا .

والجار والمجرور في قوله : ( منها ) متعلق بمحذوف صفة لـ( أربعة ) واحترز بقوله : ( هنا ) عما سيأتي في ( باب حروف الجر ) فإنه ذكر هناك نحو أربعة عشر حرفاً منها .

و( الفاء ) في قوله : ( **فكل كلمة** ) من الكلمات العربية للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن الناظم اقتصر منها علىٰ أربعة ، وأردت بيان معنىٰ كلامه . . فأقول لك : كل كلمة من كلام العرب ( **صَلُحت لأَن يدخل عليها**

حرف من حروف الجر ، أو كانت مجرورة به . . فهي اسم ؛ نحو : أخذت من ذا ، ونظرت إلىٰ تلك ، وركبت على الخيل ، و﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ فهـٰذه أسماء ؛ لدخول حرف الجر عليها ؛ إذ لا يدخل إلا على اسم صريح ، أو ما في تأويله . . . . .

---

**حرف من حروف الجر** ) وإن لم يظهر الجر عليها لفظاً ، **والمراد بها** : المبنيات من الأسماء ؛ كأسماء الإشارة والموصولات والاستفهام ، كما ذكرها في الشطر الأخير من البيت الثاني ، ( **أو** ) كل كلمة ( **كانت مجرورة** ) لفظاً ( **به** ) أي : بحرف الجر ، **والمراد بها** : المعربات من الأسماء ، كما ذكره في الشطر الأول من ذلك البيت .

( **فهي** ) أي : فتلك الكلمة ( **اسم** ) لوجود علامة الاسم فيها ، و( الفاء ) في قوله ( **فهي** ) : رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ، وإنما كانت حروف الجر علامة للاسم ؛ لأن الجر الذي هو أثرها مختص بالاسم فكذلك هي ، ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنىٰ ، والمخبر عنه ؛ أي : المسند إليه لا يكون إلا اسماً ، مثاله : ( **نحو** ) ( ذا ) من قولك : ( **أخذت** من ) هـ( **ذا** ) المال ؛ لأُنفق به في الخيرات ، ( **و** ) ( تلك ) من قولك : ( **نظرت إلىٰ تلك** ) البِكْر لأتزوجها ، وهـٰذان مثالان لما يصلح دخول حرف الجر عليه ، والجر فيه محلي ، ( **و** ) نحو ( الخيل ) من قولك : ( **ركبت على الخيل** ) لأجاهد به ، ( **و** ) نحو ( مطلع ) من قوله تعالىٰ : (﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾) ، وهـٰذان مثالان لما كان مجروراً به لفظاً .

و( الفاء ) في قوله : ( **فهـٰذه** ) مُعلِّلة لمحذوف ، تقديره : وإنما مثلنا للاسمِ بهـٰذه الكلماتِ ؛ لأن هـٰذه الكلمات التي مثلنا بها ( **أسماء** ) ، وإنما قلنا : هي ( أسماء ) ( **لدخول حرف الجر عليها** ) أي : علىٰ هـٰذه الكلمات ، و( إذ ) في قوله : ( **إذ لا يدخل** ) علةٌ لعلةٍ ؛ أي : وإنما قلنا : ( لدخول حرف الجَر عليها ) لعدم دخول حرف الجر ، ( **إلا على اسم صريح** ) وهو ما لا يحتاج في إظهار الجر عليه إلىٰ تأويل ؛ كالأمثلة المذكورة ، ( **أو** ) إلا علىٰ ( **ما في تأويله** ) أي : في تأويل الاسم الصريح ؛ نحو قولك : عجبت من أن تضرب زيداً ؛ فَأَنْ تضرب وإن كان في الظاهر ليس باسم . . فهو في تأويل اسم صريح ؛ لدخول حرف الجر عليه ، فهو في تأويل عجبت من ضربِك زيداً . اهـ ( ع ) .

وأما قولهم : ما هي بنعم الولد ، وعلىٰ بئس العير . . فعلىٰ حذف الموصوف وصفته ، وكما يتميز الاسم بدخول حرف الجر . . يتميز بالجر الذي هو أثره ، وهو عبارة عن الكسرة التي يحدثها العامل ، سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً ، . . . . . . . . . . .

---

( **وأما** ) الاعتراض الوارد على اختصاص حرف الجر بالاسم ، وكونه علامة له بـ( **قولهم** ) أي : بقول بعض العرب حين أُخبر بأنه قد وُلدت لك بنت : ( **ما هي** ) أي : ما الأنثىٰ ( **بنعم الولد** ) أي : بولد مقول فيه : نعم الولد ، ( **و** ) بقوله ـ حين سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمار بطيء السير ـ : نِعْم السير ( **علىٰ** ) عَيْرٍ مقول فيه : ( **بئس العَيْر** ) . . ( **فـ** )يجاب عنه : بأنه ( **علىٰ حذف الموصوف وصفته** ) ، فالجار دخل في المثالين علىٰ ذلك الموصوف المحذوف وإن كان في الظاهر دخل على الفعل ، والتقدير في **المثال الأول** : ما هي بولدٍ مقولٍ فيه : نعم الولد ؛ لأن نَصْرَها بكاء وبرها سرقة ، وفي **المثال الثاني** : نعم السير علىٰ عَيْر مقولٍ فيه : بئس العَيْر ، و( العَيْر ) بفتح العين المهملة ، وسكون الياء ، يطلق على الحمار الأهلي ، وهو المراد هنا ، وعلى الحمار الوحشي ، يجمع علىٰ أعيار ؛ كثوب وأثواب ، وبيت وأبيات ، وعُيُورة أيضاً ، والأنثىٰ عَيرة . اهـ « المصباح » .

( **وكما يتميز الاسم** ) عن قسيميه الفعل والحرف ( **بدخول حرف الجر** ) عليه من أوله ، و( الكاف ) صفة لمصدر محذوف منصوب بقوله : ( **يتميز بالجر الذي هو أثره** ) أي : أثر حرف الجر ؛ أي : مُسَبَّبٌ عنه ، والتقدير : ويتميز الاسم عن قسيميه بظهور الجر ، الذي هو أثر حرف الجر في آخره لفظاً أو تقديراً أو محلاً ؛ تميُّزاً مثل تميُّزِه عنهما بدخول حرف الجر عليه من أوله ، ( **وهو** ) أي : الجر ؛ أي : لفظه ليصح الإخبار عنه بقوله : ( **عبارة** ) أي : معبَّر به ( **عن الكسرة** ) ، وما ناب عنها من الياء والفتحة ( **التي يحدثها** ) أي : يجلبها ( **العامل** ) أي : عامل الجر في آخر الكلمة ، أو فيما هو كالآخر ؛ كـ( دال ) يد و( ميم ) دم .

**والمراد بعامل الجر** : الحرف والاسم ، ولا ثالث لهما على الأصح ، ومقابله : أن الجر قد يكون بالتبعية ، وقد يكون بالمجاورة ، وقد يكون بالتوهم ، كما قال الشارح : ( **سواء كان** ) ذلك ( **العامل حرفاً** ) ، كما في مررت بزيد ، ( **أم مضافاً** ) كما

ولا جر لغيرهما على الصحيح ، ومما يتميز به الاسم أيضاً . . . . . . . . . . . . . . .

---

في : غلام زيد ، ( **ولا جر لغيرهما** ) أي : لغير الحرف والمضاف ( **على الصحيح** ) أي : على القول الراجح عندهم ، وأما القول بالجر بالإضافة في : غلام زيد ، والجر بالتبعية في نحو : مررت بزيد العاقل . . فهو ضعيف ؛ لأن الصحيح أن زيداً في قولك : مررت بغلام زيد مجرور بالمضاف الذي هو ( غلام ) ، و( العاقل ) في المثال الثاني : نعت لزيد ، فهو مجرور بالحرف الذي جُرَّ به زيد ، وهو ( الباء ) وكذلك الجر بالتوهم ، والجر بالمجاورة ضعيف أيضاً .

**فالأول** : **مثاله** : ليس زيد قائماً ، ولا قاعدٍ بجر قاعد عطفاً علىٰ ( قائماً ) الواقع خبراً لـ( ليس ) بتوهم دخول ( الباء ) عليه ، وإعراب هـٰذا المثال ( ليس ) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و( زيد ) اسمها مرفوع بضمة ظاهرة ، و( قائماً ) خبرها منصوب بفتحة ظاهرة ، و( لا قاعد ) الواو : عاطفة ( لا ) نافية لتأكيد نفي ما قبلها ( قاعد ) معطوف علىٰ ( قائماً ) ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة لأجل توهم ( الباء ) في المعطوف عليه ، وهو ( قائماً ) لأنها تُزاد كثيراً في خبر ( ليس ) .

**والثاني** : نحو : هـٰذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، بجر ( خرب ) لمجاورته لـ( ضب ) المجرور بالمضاف ، وهو نعت لـ( جحر ) المرفوع قبله ، وإعرابه : ( ها ) حرف تنبيه ، ( ذا ) اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، و( جحر ) خبر المبتدأ مرفوع بالمبتدأ ، وهو مضاف ، و( ضب ) مضاف إليه مجرور بالمضاف ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، و( خَرِبٍ ) بالجر : نعت ( لجحرٍ ) ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة للمجاورة بالمجرور ؛ لأن الجحر هو الذي يُوصف بالخَرِبِ ، والضب : حيوان معروفٌ يُؤكل .

قوله : ( **ومما يتميز به الاسم** ) عن قسيميه ، أتىٰ بـ( من ) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ أن ما زاده على الناظم من علامات الاسم بعضها لا كلها ، وقوله : ( **أيضاً** ) : هي

التنوين : وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً ؛ استغناء بتكرار الحركة عند الضبط بالقلم ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كلمة يُؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ، وهو منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : إِضْتُ أيضاً ؛ أي : رجعت رجوعاً إلى الإخبار عن علاماتِ الاسم ، كما أَخْبَرْنَا عنها أوّلاً بقولنا : ( وكما يتميز بدخولِ حرف جر يتميز بالجر الذي هو أثره ) لأنه مِن آض إلى الشي إذا رجعَ إليه .

( **التنوينُ** : **وهو** ) **لغة** : التصويت ؛ أي : إخراج الصوت ، مأخوذ من قولهم : نوَّن الطائر إذا صوّت ، **واصطلاحاً** : ( **نون ساكنة** ) أصالةً ، ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين ؛ نحو : زيدُ العاقل فاضل ، وفي « الخضِريِّ » : فخرج بالساكنة النونُ الأُولَىٰ من ضَيْفَنٍ ، وأما الثانية . . فتنوين .

( **تثبت لفظاً لا خطاً** ) أي : لا كتابة ، خرج به نون رَعْشَنٍ : وهو الشخص الذي حصل له ارتعاشٌ واضطرابٌ في يده ، ونون ضَيْفَنٍ : وهو الطفيلي ، وقولنا : ( نحو رَعْشَنٍ وضَيْفَنٍ ) وإنما زيدت النون فيهما ؛ للالحاق بجعْفَرٍ تشبيهاً بفعلهما ؛ لأن ضَيْفَناً يأتي من غير دعاء ، فهو زائد ورَعْشَناً حركة لا يقْصِدُها ، بل تكون جبراً عليه ، وما ألطف قول بعض الأدباء في الطفيلي :

أتـــانـــا طفيلـــي كـــأن يمينـــه ... علـى الأكـل بـرق للمـوائـد تَخْطَفُ
تحاكي عصا موسىٰ إذا هي أقبلت ... فمـــا هـــي إلا حيـــة تتلقـــف
فلو كان في شرق وفي الغرب زُرْدَة ... وقـد قُطِعـتْ أقـدامـه جـاء يَـزْحَـفُ

اهـ من الفاسي

وقوله : ( لا خطاً ) أي : في أغلب الأحوال ، وهو الرفعُ والجر ، فلا يَرِدُ أنها تُرْسَمُ في حالة النصب ألفاً . اهـ « أبو النجا » .

وقوله : ( **استغناءً** ) عنها ( **بتكرار الحركة** ) أي : بالحركة المكررة ، فهو مصدرٌ بمعنى اسم المفعول ، أُضيف إلىٰ موصوفه ، علَّةٌ لقوله : ( لا خطا ) أي : وإنما لم يثبتوها خطاً وكتابةً ؛ استغناء عنها بالحركة المكررة ( **عند الضبط** ) والتشكيل للكلمة ( **بالقلم** ) ، والمكرر هو الشكلة الثانية ، وأما الأُوْلىٰ . . فهي لبيان الإعراب ،

كرجلٍ وصهٍ ومسلماتٍ وحينئذٍ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

واعترِضَ هٰذا التعليل بأن الكلمة قد لا تُشكل ؛ فالأولىٰ قول الرضيِّ : وإنما لم يُرْسَم للتنوين بدل ؛ لأن الكتابة مبنية على الوقف ، والتنوين يسقط فيه جرّاً ورفعاً . اهـ « أبو النجا » .

قوله : ( **كرجلٍ وصهٍ ومسلماتٍ وحينئذٍ** ) أي : وذلك التنوين الذي يكون علامة للاسم ؛ كالتنوين اللاحق لهٰذه الكلمات ، أشار بتعداد الأمثلة إلىٰ أقسام التنوين الخاصة بالاسم ، وهي أربعة :

**الأول** : تنوين التمكين ، ويقال له : تنوين التمكن ، وتنوين الأمكنية : وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم ، **وفائدته** : الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرفَ فيبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنع من الصرف ؛ نحو : زيد ورجل ، وقيل : إن تنوين رجل تنوين تنكير ، ورُدَّ بأنه مُعْرَبٌ ، وتنوين التنكير لا يدخل إلا على المبنيات ؛ كصه ومه ، كما سيأتي قريباً .

**والثاني** : تنوين التنكير من إضافة الدالِّ إلى المدلول : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرْقاً بين معرفتها ونكرتها ، فما نُوِّنَ منها . . كان نكرة ، وما لم يُنَوَّن . . كان معرفة ، فهو يدل علىٰ أن ما لحقه أُريد به غير معين ، ويقع سماعاً في باب اسم الفعل ؛ كصه ومه وإِيْه ، وقياساً في العَلَمِ المختوم بـ( ويه ) كسيبويه وعَمْرويه ونفطويه وحمويه ودرستويه ، تقول : جاء سيبويه ، بلا تنوين إذا أردت شخصاً معيناً ؛ أي : عالماً مشهوراً إماماً لأهل البصرة ، كنيته : أبو بِشْر ، واسمه : عَمْرو ، مات بالبصرة سنة إحدىٰ وستين ومئة ( ١٦١ ) ، وعمره ( ٣٢ ) اثنتان وثلاثون سنة ، تقول في إعرابه : سيبويه : في محل الرفع فاعل مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً بشبهه بأسماء الأصوات المبنية ؛ لشبهها بأسماء الأفعال المبنية ؛ لشبهها بالحرف في كونها عاملاً لا معمولاً ، فلفظ سيبويه وما شاكله علة بنائه شبهه بالحرف بواسطتين ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرةً ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، وتقول : إيْهِ ـ بكسر الهمزة بلا تنوين ـ إذا ستزدتَ مخاطَبك من حديث معين ، وإذا أردت شخصاً غير معين ، اسمه سيبويه ، أو أردت استزادةً مِن أَيِّ حديث

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كانَ . . نوَّنْتَهما ، فسيبويه ـ بلا تنوين ـ معرفة بالعلمية ، وإِيْهِ كذلك معرفة من قبيل المُعرَّف بـ( أل ) العهدية ، وهو مبني لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ لأنه اسم فعل أمر بمعنىٰ زِدني حديثك .

**والثالث** : تنوين المقابلة : وهو اللاحق لنحو مسلماتٍ مما جُمِعَ بألف وتاءٍ مزيْدتين ، سمي بذلك لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ، فإن ( الألف ) و( التاء ) في جمع المؤنث السالم علامة الجمع ؛ كـ( الواو ) و( الياء ) في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة ، لدفع توهم إضافةٍ أو إفرادٍ ؛ فزيد التنوين لذلك حتىٰ لا يلزم مزِيَّة الفرع على الأصل ؛ إذ لو لم يُزَد التنوين . . لَلَزِمَ أنَّ في الفرع زيادةً ، بخلاف الأصل ، والفرع : هو جمع المذكر السالم ؛ لكونه مُعْرباً بالحروف ، والأصل : هو جمع المؤنث السالم ؛ لكونه مُعرباً بالحركات ؛ لأن الأصل في الإعراب الحركات ، والحروف نوائب عنها ، كما سيأتي في ( باب الإعراب ) .

**والرابع** : تنوين العوض : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً عما حُذِفَ منها ، وهو ثلاثة أقسام :

**الأول** : عوضٌ عن جملةٍ أو جُمَلٍ : وهو اللاحق لـ( إذْ عوضاً عما تضاف إليه في نحو : يومئذٍ وحينئذٍ ، **والأصل** : يوم إذْ كان الأمر كذا وكذا ، وحين إذ كان كذا وكذا ، فحُذفت الجملةُ ، وجيء بالتنوين عوضاً عنها اختصاراً ، فَالْتقَىٰ ساكنان إذْ والتنوين ، فكُسِرَتْ الذالُ علىٰ أصل التقاء الساكنين ، والإضافة في ذلك من إضافةِ الأعم ، الذي هو ( يوم ) أو ( حين ) للأخصِّ الذي هو وقت إذْ كان كذا وكذا .

**الثاني** : عوض عن كلمة ، وهو تنوين كلٍّ في نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾ أي : كل إنسان ، وتنوينُ بعض في نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ أي : علىٰ بعضهم .

**الثالث** : عوض عن الحرف والحركة المحذوفين ؛ نحو : جوارٍ ، جمع جارية : وهي السفينة على البحر ، أصله : جَواريُ ، استثقلت الضمة على الياء ، ثم حذفت الياءُ للتخفيف ، فعوَّضوا عن الحركةِ والحرفِ المحذوفَينِ التنوينَ ؛ فصار جوار بوزن فواع .

وكذا الإسناد إليه ، وهو أنفع علاماته ؛ إذْ به تُعْرف اسمية ( التاء ) من ضربت ، و( ما ) في ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ﴾ ، و﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ ، ولا فرق فيه بين المعنوي واللفظي ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهٰذه الأربعة هي المقصودةُ هنا ، وما عداها يكون في الأسماء وغيرها ، وقد بسطنا الكلام علىٰ أقسام التنوين في « الفتوحات » فراجعها إن شئتَ .

( **وكذا** ) أي : ومثل ما ذُكِر من الجر والتنوين في كونه علامة للاسم ( **الإسناد إليه** ) أي : إسناد شيء إلى الاسم ، قال ابن هشام في « شرح الشذور » : ( وهو أن يُنسب إلى الاسم ما تتم به الفائدة ، سواء كان المنسوب فعلاً ؛ كقام زيد ، فـ« قام » : فعل مسند ، و« زيد » : مسند إليه ، أو اسماً ؛ نحو : زيد أخوك ، فـ« الأخ » : اسم مسند ، و« زيد » : مسند إليه ، أو جملة ؛ نحو : أنا قمت ، فـ« قام » فعل مسند إلى التاء ، وقام والتاء جملةٌ مسندةٌ إلىٰ « أنا » ) ، وقال ابن عنقاء : الإسناد أن ينسب إليه بعض الأحكام ، كنسبة البيع والتزويج إلىٰ ( تاء ) بعتك وزوجتك فلانة ، ونسبة الإيمان إلىٰ ( أنا ) في نحو : أنا مؤمن .

( **وهو** ) أي : الإسناد إليه ( **أنفع علاماته** ) أي : أنفع علامات الاسم ؛ لوجوده في محلٍّ لا يوجد فيه غيره ( **إذْ** ) تعليلية بمعنى ( اللام ) أي : وإنما قلنا : من أنفع علامات الاسم ؛ لأن ( **به** ) أي : بالإسناد ( **تُعرف اسمية « التاء » من ضربت** ) أي : من قولك : ضربت بضم التاء أو فتحها أو كسرها ؛ لأنه لا دليل على اسميتها غير الإسناد إليها ، ( **و** ) به تُعرف أيضاً اسمية ( **« ما » في** ) قوله تعالىٰ : (﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ ) وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ ، ( **و** ) في قوله تعالىٰ : (﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾) لنسبة الخيرية إليها في المثال الأول ، ونسبة النفاد والبقاء إليها في المثال الثاني .

( **ولا فرق فيه** ) أي : في كون الإسناد علامة للاسم ( **بين** ) الإسناد ( **المعنوي** ) وهو إسناد الحكم إلىٰ معناه ، كما في الأمثلة المذكورة ، ( **و** ) بين الإسناد ( **اللفظي** ) وهو إسناد الحكم إلىٰ لفظه ، كما في قول المعربين : ( حتىٰ ) : حرف جر ، و( قال ) فعل ماض ؛ لنسبة الحرفية إلى الأول ، والفعلية إلى الثاني ، وإنما يكون الأول حرفاً ، والثاني فعلاً إذا استُعْمِل كل منهما فيما وُضِع له ؛ نحو : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ ، و﴿ قَالَ

كما حققه بعضهم ، وأما : تسمعَ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه . . فعلىٰ حذف ( أن ) ، أو إقامة الفعل مقام المصدر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

رَجُلَانِ﴾ ، وأما في نحو قولهم : ( حتىٰ ) : حرف جر ، و( قال ) فعل ماض . . فإنهما اسمان معربان إعراباً تقديرياً ، منع من ظهور حركة الإعراب فيهما اشتغال آخرهما بحركة الحكاية ، خلافاً لابن الحاجب ؛ فإنه يجعلهما مبنيَّينِ ، ومثلهما نظائرهما ؛ نحو قولهم : ( رب ) حرف جر ، و( أن ) حرف نصب إلىٰ غير ذلك ، وإنما خُص الإسناد إليه بالاسم ؛ لأن الفعل وُضِعَ ليكون مسنداً فقط ، ( **كما حققه بعضهم** ) أي : كما حقق بعضهم ، وأثبت بالأدلة عدم الفرق بين المعنوي واللفظي في كونه علامة للاسم ، وهٰذا هو المشهور ، وخالفه جماعة منهم ابن مالك وتبعه الخبيصيُّ ، فاعتبروا في الإسناد إلى القول إسناد ( ما ) لمعناه ؛ ليخرج ما أسند إليه ( ما ) للفظه ، كالمثالين المذكورين . اهـ « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » .

قوله : ( **وأما تسمع بالمعيدي** . . . ) إلخ ؛ أي : وأما الاعتراض الوارد علىٰ كون الاسناد إليه علامة مختصة بالاسم ؛ بأن الإسناد إلى الفعل قد وقع في قولهم : تسمع بالمعيدي ( خير من أن تراه ) بأن تسمع : مبتدأ ، أخبر عنه ( بخير ) مع أنه فعل باتفاق ، فلا يكون الإسناد علامة مختصة بالاسم . . ( فـ ) الجواب عنه : بأن تسمع : فعل مضارع ؛ لأنه ( **علىٰ حذف** « **أن** » ) المصدرية منه ، والفعل مع ( أن ) المحذوفة في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء ، والتقدير سماعك بالمعيدي خير من أن تراه ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن المصدر المؤول ، والذي حسّن حذف ( أن ) الأولىٰ ثبوت ( أن ) الثانية ؛ يعني : قوله : ( أن تراه ) ، وقد روي : أن تسمع بالمعيدي بإثبات ( أن ) على الأصل اهـ من « شرح الشذور » بتصرف وزيادة ، ولكن حذف ( أن ) مع رفع الفعل ليس قياسياً على المختار ، قاله الشُّمُنِّي ، وجزم الروداني بأنه قياسي ، وأما رواية نصبه . . فعلىٰ إضمارها ؛ لأن المضمرة في قوة المذكورة ، لكن نصبه علىٰ إضمارها في مثل ذلك شاذ . اهـ ( ص ) .

( **أو** ) الجواب عنه ؛ بأن الإسناد إليه علىٰ ( **إقامة الفعل** ) الذي هو ( تسمع ) ( **مقام المصدر** ) الذي هو ( سماعك ) ، ولفظ ( مقام ) هنا بضم الميم ؛ لأنه من أقام

ولما فرغ مما يعرف به الاسم . . أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل ، ويتميز عن قسيميه ، فقال : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الرباعي ، وقوله : ( بالمعيدي ) تصغير معدي ، منسوب إلىٰ معد بن عدنان بن إسماعيل بن إبراهيم عليهما الصلاة والسلام ، وإنما خففت الدال ؛ استثقالاً للجمع بين التشديدين ، وتشديد الدال وتشديد ياء النسبة مع ياء التصغير ، قال ابن السكن : وروي بلفظ : وتسمع بالمعدي ، بلا ياء تصغير ، وإنما قال فيه هـٰذا القائل هـٰذا القول ؛ لأنه سمع من أخباره العجيبة ، وحكمه الغريبة ما يهيجه إلىٰ لقائه ، فلما لقيه . . رآه قصيراً دميماً ، اجتمعت فيه نقائص تخالف أخباره ؛ فقال فيه ذلك فصار مثلاً فيمن أخباره عجيبة وذاته دميمة ، وفي « الصبان » : ( وهو مثل للرجل الذي له صيت في الناس ، لكنه محتقر المنظر ) اهـ

قوله : ( **ولما فرغ** ) الناظم ( **مما يعرف به** ) أي : من ذكر العلامات التي يعرف بها ( **الاسم** ) عن قسيميه بحسب ما ذكره ( **أخذ** ) أي : شرع : جواب ( لما ) وهو من أفعال الشروع ، وخبرها لا يكون إلا جملة فعلية ، تقديره : أخذ يتكلم ، والجار والمجرور في قوله : ( **في بيان ما يعرف به مطلق الفعل** ) متعلق بذلك المحذوف ؛ أي : يعرف به الفعل المطلق عن التقييد بأحد الأقسام الثلاثة ؛ لأنه ذكر علامات كلٍّ من الأقسام الثلاثة تمهيداً وتوطئة لما سيأتي ، وقوله : ( **ويتميز** ) به الفعل ( **عن قسيميه** ) الاسم والحرف : معطوف علىٰ ( يعرف ) عطفَ مرادف ، وقيل : التعريف بالحد والتمييز بالعلامة ، ( **فقال** ) معطوف علىٰ ( أَخَذَ ) أي : أراد أن يأخذ فقال :

* * *

## باب الفعل

وَٱلْفِعْلُ مَا يَدْخُلُ قَدْ وَالسِّينُ    عَلَيْهِ مِثْلُ بَانَ أَوْ يَبِينُ
أَوْ لَحِقَتْهُ تَاءُ مَنْ يُحَدِّثُ    كَقَوْلِهِمْ فِي لَيْسَ لَسْتُ أَنْفُثُ
أَوْ كَانَ أَمْراً ذَا ٱشْتِقَاقٍ نَحْوَ قُلْ    وَمِثْلُهُ ٱدْخُلْ وَٱنْبَسِطْ وَٱشْرَبْ وَكُلْ

---

( باب الفعل )

**( والفعل ما يدخل قد والسين    عليه مثل بان أو يبين**
**أو لحقته تاء من يحدث    كقولهم في ليس لست أنفث**
**أو كان أمراً ذا اشتقاق نحو قل    ومثله ادخل وانبسط واشرب وكل )**

قول الناظم : ( **والفعل ما يدخل . . .** ) إلخ ؛ أي : والفعل الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام : ما يدخل ؛ أي : اللفظ الذي يدخل عليه من جهة أوله لفظ ( **قد** ) الحرفية ، ماضياً كان أو مضارعاً ( **و** ) اللفظ الذي يدخل عليه مسمى ( **السين** ) الاستقبالية ، وكذا ( سوف ) ، وهما مختصان بالمضارع ( **مثل بان** ) الشيء في الماضي إذا ظهر أو انفصل ( **أو يبين** ) في المضارع ، وهاتان علامتان أوليتان ( **أو** ) لفظ ( **لحقته** ) أي : اتصلت به من جهة الآخر ( **تاء** ) وضعت للدلالة علىٰ ( **من يحدث** ) ويخبر عن نفسه أو عن غيره ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، وهي ( تاءُ ) المتكلم أو المخاطب ، وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول بعض العرب ( **في** ) إسناد ( **ليس** ) إلىٰ هـٰذه التاء : ( **لست أنفث** ) وأنفخ علىٰ عقد الحبل لأسحر الناس ، **والمعنىٰ** : لست بساحر ، وهـٰذه التاء مختصة بالماضي ، وبها يتبين أن ( ليس ) و( عسىٰ ) فعلان ؛ لقبولهما إياها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ ، ( **أو كان أمراً ذا اشتقاق** ) أو لفظ كان دالاً علىٰ أمر وطلب للمصدر الذي اشتق منه ذلك الفعل ، وذلك ( **نحو** : **قل** ) فإنه لفظ دال علىٰ طلب القول من المخاطب ، ( **ومثله** ) أي : ومثل ( قل ) في كونه دالاً علىٰ طلب مصدرِه ، ( **ادخل** ) فإنه يدل علىٰ طلب الدخول من المخاطب ، ( **وانبسط** ) فإنه يدل علىٰ طلبِ الانبساطِ من المخاطب ، والانبساط :

( **الفعل** ) : **لغة** : نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في نفسها ، مقترنٍ بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

انْشِراحُ القلب بما يسرها ، ( **واشرب** ) فإنه يدلُّ علىٰ طلب الشرب ، ( **وكل** ) فإنه يدل علىٰ طلب الأكل ؛ وهي علامة مختصة بالأمر .

**والمشهورُ عند النحاة** : أنَّ علامة الأمر دِلاَلَتَه على الطلب ، وقبولهُ ( ياءَ ) المؤنثة المخاطبة ، فإن دلت الكلمةُ على الطلب ، ولم تَقْبَل الياءَ . . فهي اسمُ فعل ؛ كصه ومه ، أو قَبلتها ، ولم تدل عليه . . ففعلُ مضارع ؛ كتَضْرِبين ، وقد استبان لك مما ذكره الناظم من العلاماتِ الأربع أنَّ الفعل ثلاثةُ أقسام :

**ماضٍ** : وعلامته المختصة به ( تاءُ ) الفاعل و( تاءُ ) التأنيث الساكنة .

**ومضارعٌ** : وعلامتُه المختصة به ( السينُ ) و( سَوْفَ ) .

**وأمرٌ** : وعلامتُه المختصة به عنده دلالتُه على الأمر والطلبِ بما اشتق منه .

وأنَّ ( قد ) علامةٌ مشتركة بين الماضي والمضارع ، كما أشار إليه بالتمثيل قولُ الشارح ( **الفَعْل** ) بكسر الفاء وفتحها ، معناه ( **لغة** ) أي : في لغةِ العرب ووَضْعِهم ، وأمَّا الفعلُ الاصطلاحي . . فبكسر الفاء لا غير ( **نَفسَ الحدث** ) أي : مطلَق الحدث ، بلا نظر إلى اقترانِهِ بالزمن ( **الذي يُحدثه** ) ، ويُوجده ( **الفاعل** ) أي : يُخرجه من حيِّز العدم إلىٰ حيز الوجود حالة كونه ( **من قيام** ) قائمٍ ( **أو قعود** ) قاعدٍ ( **أو نحوهما** ) كدخول داخل وخروج خارج إلىٰ غير ذلك مما لا يُحصىٰ ، ( **واصطلاحاً** ) أي : والفعل بكسر الفاء لا غير كما مر آنفاً في اصطلاح النحاة وعادتِهم ( **كلمة** ) هو جنس دخل فيه الاسم والحرف ، وقوله : ( **دلت علىٰ معنىً في نفسِها** ) أي : في ذاتها لا في غيرها فـ( في ) علىٰ بابها أو بنفسها وبذاتها ، لا بواسطة انضمامها إلىٰ غيرها ، و( في ) بمعنى ( الباء ) السببية ، وعلىٰ كلا التقديرين : هو فصل أخرج الحرف .

وقوله : ( **مقترن** ) بالجر : صفة لـ( معنىٰ ) أي : دلت علىٰ معنىً مقترن ( **بأحد الأزمنة الثلاثة** ) الماضي والحال والاستقبال، فصل أخرج الاسم، وقوله: ( **وضعاً** )

وله علامات كثيرة ، ذكر منها أربع علامات : الأولىٰ : ( قد ) أي : الحرفية ، . . . .

---

أي : مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في أصل وضع العرب لها ، فصل للإخراج وللإدخال ؛ لأنه خرج به اسم الفاعل ؛ كضارب ، واسم المفعول ؛ كمضروب ، وخرج أيضاً أسماء الأفعال ؛ كهيهات وشتان ، فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع ؛ لأنها إما : موضوعة للفظ الفعل ، ولفظه غير مقترن ، وإنما المقترن معناه ، كما ذهب إليه بعضهم ، وإما : لأنها وضعت للمعنى المصدري ، ثم استعملت غالباً في معنى الفعل ، كما ذهب إليه آخرون ، ولأنه دخل به نحو ( عسىٰ ) و( ليس ) و( نعم ) و( بئس ) مما هو فعل ، ويدل في الأصل على الزمان وعدم دلالته عليه عارض ؛ لكونه أشبه الحرف في الجمود وعدم التصرف ؛ فانسلخ عن ذلك .

**والمراد بالوضع** : ما يشمل التقديري ؛ لأنه لم يثبت في ( عسىٰ ) وضْعُه للزمان ، لكن لمَّا وجدت فيه ما هو من خواص الفعل ؛ كـ( تاء ) التأنيث و( تاء ) الفاعل . . قدر ذلك فيه إدراجاً له في نظم أخواته .

**فإن قلت** : هـٰذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان ؛ نحو : أراد الله في الأزل كذا ، وخلق الله الزمان ؛ إذ لا زمان مع الإرادة والخلق . . **قلنا** : يكفي في ذلك توهم العقل للزمان . اهـ « أبو النجا » .

**قلت** : الزمان ضابطه عند أهل الفلك : امتداد حركة الفلك إلىٰ مالا نهاية له والأزل : أزمنة موهومة قبل وجود الكائنات ، ( **وله** ) أي : للفعل المصطلح عليه عند النحاة ( **علامات كثيرة** ) جداً ، عدها السيوطي بضعة عشرَ : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التأنيث الساكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والجوازم ، والنواصب ، وأحرف المضارعة ، ونون التوكيد ، واتصاله بضمير الرفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان ، ( **ذكر** ) الناظم ( **منها** ) أي : من علامات الفعل ( **أربع علامات** ) فقط .

( **الأولى** ) منها أي : من تلك الأربعة المذكورة ( « **قد** » **أي** : **الحرفية** ) تفسير بالوصف ، فـ( أي ) : حرف تفسير ، ( الحرفية ) : مفسِّر لـ( قد ) ، والمفسِّر يتبع

وهي علامة مشتركة ، تدخل على الماضي ؛ لإفادة تحقيقه أو توقعه أو تقريب زمنه من الحال ، وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل أو التوقع ؛ نحو : قد بان زيد ، وقد يبين ،

---

المفسَّر تبعه بالرفع ، ( وهي ) أي : كلمة ( قد ) الحرفية ( **علامة مشتركة** ) بين الماضي والمضارع .

( **تدخل على الماضي ؛ لإفادة تحقيقه** ) في أغلب الأحوال ؛ أي : للدلالة علىٰ تحقق وتيقن وقوع معناه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وقد قام زيد ، ( **أو توقعه** ) أي : توقع وقوع معنى الماضي ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ لأنها كانت تتوقع إجابة الله دعاءها . اهـ « تشويق » ، والتوقع يكون بمعنى الخوف ؛ نحو : قد ركب الأمير ، أو الرجاء ؛ نحو : قد قدم الحبيب ، ( **أو** ) لإفادة ( **تقريب زمنه من الحال** ) نحو : قد قامت الصلاة ، و( الحال ) الزمن الذي بين الماضي والمستقبل .

( **وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل** ) نحو : قد يصدق الكذوب ، ( **أو** ) لإفادة ( **التوقع** ) نحو : قد يقدم الحبيب ، وقد يُقتل زيد ، وفي « الدسوقي » : ( التوقع : انتظار الوقوع في المستقبل ) اهـ

وقوله : ( **نحو : قد بان زيد** ) أي : ظهر بعلمه ، مثال للتحقيق في الماضي ، ( **وقد يبين** ) زيد ؛ أي : ينفصل عن المدرسة ، مثال للتوقع في المضارع ، **وأنكر بعضهم كونها للتوقع في الماضي وأثبته بعضهم ؛ بمعنىٰ أن الفعل الذي مضىٰ كان متوقعاً قبل الإخبار به ، لا أنه الآن متوقع . اهـ « تقرير »** .

وقوله : ( وعلى المضارع ؛ لإفادة التقليل ) إما : **في وقوع الفعل ، ولا يكون إلا في غير كلام الله عز وجل** ؛ نحو : **قد يقوم زيد ، وقد يصدق الكذوب ، وقد يجود البخيل** ، وإما : **في متعلَّق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ، ويكون في القرآن** ؛ نحو : ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ أي : من الأحوال ؛ أي : ما أنتم عليه أقل معلوماته ، فقد أفادت في هٰذا المثال التحقيق والتقليل معاً ، لكن الأول باعتبار الفعل ، والثاني باعتبار متعلَّقه . اهـ من « أبي النجا » ، وقد تكون للتكثير ؛ نحو : قد يجود الكريم ، كما في « الكفراوي » .

ولا تدخل على الأمر أصلاً ، وأما الاسمية . . فتكون بمعنىٰ ( حسْب ) نحو : قد زيد درهم ، ..............................................

---

فتحصَّل من ذلك أنها تكون لثلاثة معانٍ في الماضي : التحقيق والتقريب والتوقع ، وفي المضارع تكون لأربعة معانٍ : التقليل والتكثير والتوقع والتحقيق ، فجملة معانيها سبعة ، وإنما كانت علامة مختصة بالفعل ؛ لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي للحال أو لتقليل الفعل أو تحقيقه ، وكل ذلك لا يتحقق إلا في ضمن الفعل . اهـ « ملا جامي » .

( **ولا تدخل** ) قد ( **على الأمر أصلاً** ) أي : قطعاً وجزماً بلا خلاف ، وهو صفة لمصدر محذوف ؛ أي : دخولاً أصلاً ؛ أي : مجزوماً مقطوعاً به ، وإنما امتنع دخولها على الأمر ؛ لأن معناه طلب حدث مستقبل ، والمستقبل لا يوصف بالتحقيق والتقريب والتقليل والتوقع .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : ( أي : الحرفية ) بقوله : ( **وأما** ) قد ( **الاسمية** ) . . فهي في نفسها اسم ؛ فلا تكون علامة للفعل ، ( **فتكون بمعنىٰ** « **حسْب** » ) أي : بمعنىٰ كافي ( **نحو : قد زيد درهم** ) ، فتستعمل مبنية ، وهو الغالب لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً لشبهها بـ( قد ) الحرفية في لفظها ، وكثير من الحروف في وضعها وتستعمل معربة ؛ لإضافتها المانعة من تحتم البناء ، **وبوصَفِ الإضافةِ المانعة مِن تحتم البناء يندفعُ الاعتراض بأنها كيف تُبنىٰ مع أنها مضافة ، والإضافةُ من خواص الأسماء ؛ فيضعف شبهها بالحرف ؟ وحاصل الجواب** : أن الإضافة لا تمنع جواز البناءِ ، بل وجوبَه ، فيجوز معها البناء والإعراب . اهـ « **أبو النجا** » .

فتقول **على الأول** : ( قد ) اسم بمعنىٰ ( حسْب ) في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وهو مضاف ، ( زيدٍ ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ( درهم ) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة **وعلى الثاني** ( قد ) اسم بمعنىٰ ( حَسْب ) مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، وهو مضاف ، ( زيد ) مضاف إليه ، ( درهم ) خبر مرفوع ، فهي مثل

ويتصل بها ياء المتكلم مجرورة بالإضافة ، ويلحقها نون الوقاية جوازاً ، وقد تكون اسم فعل بمعنىٰ ( يكفي ) وإذا اتصل بها الياء . . كانت في محل نصب على المفعولية ، ولزمتها نون الوقاية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قولك : حسب زيد درهم ، ( **ويتصل بها** ) في هٰذه الحالة ( **ياء المتكلم** ) حالة كون الياء ( **مجرورة** ) جرّاً محلياً ( **بالإضافة** ) أي : بإضافة ( قد ) إليها ( **ويلحقها** ) حينئذ ( **نون الوقاية جوازاً** ) محافظة على السكون الأصلي ، فيقال في مثالها : قدني درهم ، فيقال في إعرابه : ( قد ) : اسم بمعنىٰ ( حسب ) مبتدأ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، و( النون ) نون الوقاية ؛ لأنها تقي سكون البناء الأصلي ، ( قد ) مضاف ، و( الياء ) : ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، ( درهم ) : خبر مرفوع بالضمة الظاهرة .

( **وقد تكون اسم فعل بمعنىٰ « يكفي »** ) فترفع الفاعل ، وتنصب المفعول ، وتقول : قد زيداً درهم ؛ أي : يكفيه درهم ، وتقول في إعرابه : ( قد ) اسم فعل مضارع بمعنىٰ ( يكفي ) ، أو اسم فعل ماض بمعنىٰ ( كفىٰ ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، ( زيداً ) : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، ( درهم ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ؛ أي : يكفي زيداً في مؤنته درهمٌ ، أو كفاه درهم .

( **وإذا اتصل بها** ) أي : بـ( قد ) التي كانت بمعنىٰ ( يكفي ) ( **الياء** ) أي : ياء المتكلم ( . . **كانت** ) تلك الياء ( **في محل نصب على المفعولية** ) لـ( قد ) ، ( **ولزمتها** ) حينئذ ( **نونُ الوقاية** ) محافظة لسكون البناء الأصلي ، سميت النون بهٰذا الاسم ؛ لأنها تقي الفعل عن الكسر ، أو تقي حركة البناء ، أو سكونه في الحرف ، وفي ما أشبهه ؛ نحو : قدني درهم ، وإعرابه : ( قد ) اسم فعل مضارع بمعنىٰ ( يكفي ) مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً استعمالياً ، و( النون ) نون الوقاية ؛ لأنها تقي سكون البناء الأصلي ، مبنية على الكسر ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، و( الياء )

العلامة الثانية : ( **السين** ) أي : سين الاستقبال ، وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع ، وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال ، أو محتملاً له وللاستقبال ، ومثلها ( سوف ) لكنها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ضمير المتكلم في محل النصب ، مفعول به لاسم الفعل ، مقدم على الفاعل وجوباً ؛ لكونه ضميراً متصلاً ، ( درهم ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، **والمعنىٰ** : يكفيني في مؤنتي درهم .

قوله : ( **العلامة الثانية** ) أي : من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : ( **السين** ) أي : مسمى السين ، و( أل ) فيها للعهد الذهني ؛ أي : السين المعهودة عند النحاة ، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس ، كما فسرها الشارح بقوله : ( **أي** : « **سين** » **الاستقبال** ) وهو من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : ( سين ) تدل على استقبال الحدث المدلول للفعل ؛ أي : علىٰ وقوعه في الزمان المستقبل القريب ، فخرج به ( السين ) الهجائية ؛ أي : ( السين ) الواقعة في الحروف المقطعة ، و( سين ) الصيرورة كاستحجر الطين ؛ أي : صار حجراً ، وغيرهما كـ( سين ) الطلب والسلب ، ( **وهي** ) أي : هـٰذه ( السين ) ( **حرف تنفيس** ) أي : تأخير ، **ومعنى التنفيس** : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، ونفست له ؛ أي : وسعت له . اهـ « أبو النجا » .

( **مختص بالمضارع** ) فلا تدخل على الماضي ؛ لتضاد معناها معنى الماضي ، ( **وتخلصه** ) أي : تخلص المضارع وتمحضه ( **للاستقبال** ) أي : لدلالته على الاستقبال ( **بعد أن كان** ) المضارع ( **للحال** ) حقيقة : وهو الزمن الذي بين الماضي والمستقبل ؛ نحو : دخلت المسجد والإمام سيخطب ، ولو قال : والإمام يخطب. . فهو للحال فقط ( **أو** ) كان ( **محتملاً له** ) أي : للحال ( **وللاستقبال** ) مجازاً ، ( **ومثلها** ) أي : مثل ( السين ) ونظيرتها في الدلالة على التنفيس ، واختصاصها بالمضارع ( **سوف** ) أي : لفظها ، وهي **لغةً** : كلمة وَعْد ، ويقال فيها : ( سَوْ ) بحذف الفاء منها ، و( سَفَ ) بحذف الواو . اهـ « حامدي » ( **لكنها** ) أي : لكن

أكثر منها تنفيساً ؛ إذ كثرة الحروف تدل علىٰ زيادة المعنىٰ . العلامة الثالثة : ( **تاء** ) الفاعل ، وهو المراد بقوله : ( من يحدث ) ، سواء كانت . . . . . . . . . . . . . . .

---

( سوف ) ( **أكثر منها تنفيساً** ) أي : أبلغ من السين ، وأكثر منها دلالة علىٰ تنفيس الحدث وتأخيره ، فقولك : يصلي زيد ؛ محتمل للحال والاستقبال ، وسيصلي الآن ؛ للاستقبال القريب ، وسوف يصلي غداً ؛ للاستقبال البعيد .

و( إذ ) في قوله : ( **إذ كثرة الحروف** ) ، والمبنىٰ ( **تدل علىٰ زيادة المعنىٰ** ) غالباً بمعنى ( اللام ) التعليلية معللة لما قبلها ؛ أي : وإنما قلنا : ( لكنها أكثر منها تنفيساً ) لأن كثرة الحروف تدل علىٰ كثرة المعنىٰ ، وخرج بقولنا : ( غالبا ) نحو : حَذِرٍ وحاذِرٍ ، كما مرّ في أوائل الكتاب ، وإنما تركها الناظم ؛ لضيق النظم ، وهـٰذا كله علىٰ أن ( السين ) و( سوف ) كلمتان مستقلتان ، وهو مذهب الجمهور ، وقيل : إن ( السين ) منقوصة من ( سوف ) كما مر آنفاً ؛ دلالةً بتقليل الحروف علىٰ تقريب الفعل ، ولم يعرف الشارح ( سوف ) بـ( أل ) كما عرف السين ؛ لأن السين أريد بها لفظها ، والكلمة إذا أريد بها لفظها . . صارت علم جنس ، والأعلام لا تدخل عليها ( أل ) إلا سماعاً ؛ إذ يمتنع اجتماع أداتي تعريف علىٰ معرَّف واحد ، وهو مبني على الفتح ؛ لعدم تغيُّر الصورة الحرفية ، بخلاف ( السين ) فإن صورة حرفيته ( سَ ) ، فغيرت إلىٰ ( سين ) ، وجعلت اسماً ، وصار معرَّفاً بدخول ( أل ) فأُعرب . اهـ « أبو النجا » .

( **العلامة الثلاثة** ) من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : ( **تاء الفاعل** ) أي : تاء وضعت لِلدلالةِ علىٰ فاعل الفعل ، ( **وهو** ) أي : الفاعل ( **المراد بقوله** ) أي : بقول الناظم : ( **من يحدث** ) أي : من يخبر عن نفسه ، وهو المتكلم ، أو يحدث عن غيره ، وهو المخاطب والمخاطبة ، **والمراد** بـ( **الفاعل** ) من أُسند إليه فعل **علىٰ** جهة القيام به أو الوقوع منه ثبوتاً أو نفياً ، لا الفاعل اللغوي : وهو من أوجد الفعل ؛ لئلا تخرج ( تاء ) نحو : متُّ ، وما ضربتُ ، ولا الاصطلاحي ؛ لئلا تخرج ( تاء ) كان وأخواتها . اهـ « خضري » .

**والمراد** بـ( تاء الفاعل ) تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ، ( **سواء كانت**

لمتكلم أو مخاطب ، ويختص بها الماضي ، وبها يتبين لك أن ( ليس ) و( عسىٰ ) فعلان ؛ لقبولهما إياها في نحو : ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ ، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ ، خلافاً لمن زعم أن ( ليس ) حرف نفي ، كـ( ما ) النافية ، و( عسىٰ ) حرف ترجٍّ كـ( لعل ) ، ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**لمتكلم** ) ، وهي المضمومة ؛ كضربت أنا ، ( **أو مخاطب** ) وهي المفتوحة ؛ كضربت أنت ، أو لمخاطبة وهي المكسورة ؛ نحو : أنتِ ضربتِ يا هند ، وجميعها خاص بالماضي ، كما قال الشارح : ( **ويختص بها الماضي** ) ، فلا تتصل بالمضارع ؛ لاستغنائه عنها بالضمير المستتر فيه وجوباً في نحو : أَضْرِبُ وتَضْرِبُ ، ( **وبها** ) أي : وبهـٰذه ( التاء ) أعني : تاء الفاعل ( **يتبين** ) أي : يظهر ( **لك أن** « **ليس** » و« **عسىٰ** » **فعلان** ) ماضيان ؛ ( **لقبولهما إياها** ) أي : تاء الفاعل ( **في نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾) وقوله تعالىٰ : (﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾) أَن تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ﴾ ، أي : فهما من الفعل الماضي ؛ لاتصالهما بضمير الرفع ؛ نحو : ليسوا ، ولقبولهما تاء التأنيث الساكنة أيضاً ؛ نحو : عَسَتْ هند أن تفلح ، وليست مفلحة ، فهما فعلان غير متصرفين ؛ كـ( نعم ) و( بئس ) ولذا توقفت معناهما علىٰ خبرهما .

وقوله : ( **خلافاً** ) : منصوب على المفعولية المطلقة لفعل محذوف وجوباً ، تقديره : وقولنا : هما فعلان يخالف خلافاً ( **لمن زعم** ) أي : لقول من زعم وقال بلا دليل ، والزعم : القول الفاسد ، أو القول بلا حجة : ( **أن** « **ليس** » **حرف نفي** ، **كـ« ما » النافية** ، **و« عسىٰ » حرف ترجٍّ كـ« لعل »** ) ، لا فعلان ماضيان ؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان ، كما قاله الفارسي في ( ليس ) ، وكما قاله ابنُ السَّرَّاج وثعلبٌ في ( عسىٰ ) اهـ من « شرح الشذور » .

( **ومثل تاء الفاعل** ) في كونها علامة للماضي ( **تاء التأنيث** ) أي : تاء تدل علىٰ تأنيث المسند إليه ؛ أي : علىٰ كونه مؤنثاً فاعلاً كان أو نائباً عنه ، أو اسمَ ( كان ) فخرجَت ( تاءُ ) رُبَّتْ وثُمَّتْ إذا سُكِّنتا ؛ لأنها فيهما لتأنيث اللفظ ، فالإضافة في قوله : ( تاء التأنيث ) من إضافة الدال إلى المدلول ، ( **الساكنة** ) بالرفع : صفة

الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، وهي خاصة بالماضي أيضاً ، وتلحقه متصرفاً كان أو جامداً ما لم يلتزم تذكير فاعله ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أولىٰ لـ( التاء ) أي : أصالة ؛ فلا يضر تحريكها لعارضٍ ؛ كالتخلص من التقاء الساكنين في نحو : ﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾ لأن همزة الوصل تُحذف عند الدرج ، أو للنقل نحو : ﴿ قَالَتَ أُمَّةٌ ﴾ ، فخرجت المتحركة أصالة ، فإنَّ حركتها : إن كانت إعراباً . . اختصت المتحركة بالاسم ؛ كفاطمة وعائشة وقائمة ، وإن كانت غير إعراب . . دخلت على الثلاثة ؛ نحو : لا قوة ، ورُبَّت ، وتقوم هند ، قال الفارسي : وأما نحو : رُبَّت وثُمَّت . . فهي لغة بعض العرب ، وليست للتأنيث أصلاً ، خلافاً للأزهري ، وإنما اختصت المتحركة بالاسم ، والساكنةُ بالفعل ؛ لأن الاسم خفيف لكونه بسيطاً ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ، والسكون أخف من الحركة لأنه عدم ؛ فأعطي الخفيف للثقيل ، والثقيل للخفيف سلوكاً مسلك التعادل . اهـ « فاسي » .

وقوله : ( **الدالة** ) : صفة ثانية لها ( **علىٰ تأنيث الفاعل** ) والأولىٰ أن يقول : علىٰ تأنيث المسند إليه ؛ ليشمل نائب الفاعل ، واسم الأفعال الناسخة ، ( **وهي** ) أي : تاء التأنيث علامة ( **خاصة بالماضي أيضاً** ) أي : كما اختصت تاء الفاعل بالماضي ، وإنما خُصَّت بالماضي ؛ لأنها تدل علىٰ تأنيث الفاعل الظاهر أو المضمر ، واستغنوا عنها في المضارع بتاء المضارعة في نحو : تضرب هند ، ( **وتلحقه** ) أي : وتلحق هٰذه التاءُ الماضي ( **متصرفاً كان** ) ذلك الماضي ، وهو ما له تحول من صيغة إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ كضرَبَ ونصر ، ( **أو** ) كان ذلك الماضي ( **جامداً** ) أي : غير متصرف ؛ بأن لزم صيغة واحدة ؛ كـ( ليس ) و( عسىٰ ) أي : وتلحق الماضي مطلقاً ( **ما لم يلتزم** ) ويتحتم عندهم ( **تذكيرُ فاعله** ) أي : فاعلُ ذلك الماضي ؛ كأفعال الاستثناء ، وفعل التعجب ، و( حبَّ ) من حَبَّذا في المدح ، وقولهم : كفىٰ بهند ، ولا يقدح ذلك في كونها أفعالاً ماضية ؛ لأن العرب التزموا تذكير فاعلها ، وهي تقبل التاء في الأصل ، والعبرة بالأصل لا بالعارض . اهـ « مجيب » .

وبها يتبين لك أيضاً أن ( نعم ) و( بئس ) فعلان ؛ لقبولهما إياها ، ففي الحديث : « من توضأ يوم الجمعة . . فبها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( ما ) في قولهم : ( ما لم يلتزم ) مصدرية ظرفية ، والظرف المقدر متعلق بـ( تلحق ) ، ( **وبها** ) أي : وبهذه التاء الدالة على تأنيث المسند إليه ( **يتبين** ) أي : يظهر ( **لك** ) أيها النحوي أو أيها المخاطب ( **أيضاً** ) أي : كما قلنا أولاً في تاء الفاعل : ( وبها يتبين أن « ليس » و« عسىٰ » فعلان ) ( **أن نعم** ) المستعملة في المدح ، ( **وبئس** ) المستعملة في الذم ( **فعلان** ) عند جميع البصريين والكسائي ( **لقبولهما إياها** ) أي : هٰذه التاء ؛ أي : عند جميع العرب ، وفيه نظر ؛ لأن التاء المذكورة هي الدالة علىٰ تأنيث الفاعل ، والتاء اللاحقة لـ( نعم ) و( بئس ) ليست كذلك ؛ لأن مرفوعهما ليس فاعلاً لمعناهما ؛ لأن معناهما : إن كان أمدح أو أذم . . فواضح ، وإن كان حسن وقبح . . فلأن الفاعل هو الجنس الذي هو الماهية والحقيقة ، وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة ، أو هو مذكر ، إلا أن يقال : المراد تأنيث الفاعل نفسه ، أو فرده المقصود بالحكم ، وقال الرضي : ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تنقلب هاء في الوقف بهما ، وهي إنما تلحق الفعل وأربعة أحرف : لات ، وثمت ، وربت ، ولعلت . اهـ « يس على المجيب » .

و( الفاء ) في قوله : ( **ففي الحديث** ) تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : ( لقبولهما إياها ) لما ورد في الحديث الصحيح : ( **من توضأ يوم الجمعة** ) ، واقتصر على الوضوء ( . . **فبها** ) أي : فقد أخذ بالرخصة التي هي الوضوء ، فلا بأس عليه في ترك الغسل ، و( من ) شرطية ، و( توضأ ) : فعل شرط لها ، و( الفاء ) في فبها : رابطة ، والضمير يرجع إلى الرخصة ، والجار والمجرور : متعلق بمحذوف ؛ أي : فبالرخصة أخذ ، و( نعم ) فعل ماض ، و( التاء ) علامة التأنيث ، والفاعل مستتر مضمر مفسر بتمييز محذوف ، وكذا المخصوص بالمدح محذوف ، والتقدير : نعمت رخصة الوضوء ، لكن قال بعضهم : إن تمييز هٰذا الباب لا يحذف ؛ لبقاء الإبهام وعدم مفسر الضمير حينئذ ؛ لأنه كالعوض من الفاعل ؛ ولذا شرط فيه أن يكون مما يقبل ( أل ) فلا يكون مثلاً ولا غير أو أفعل من ولا كلمة ما خلافاً للفراء والزمخشري ، ولا يكاد يجمع

ونعمت » ، وفيه أيضاً : « وأعوذ بك من الخيانة ، فإنها بئست البطانة » ، خلافاً لمن زعم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما ، كما تقدم . . . . . . . . . . . . . .

---

بينهما ، قال ذلك البعض : وإنما حذف التمييز في الحديث ؛ لأنه عوض منه ( التاء ) وفي الرضي : واعلم : أن الضمير المبهم في ( نعم ) و( بئس ) على الأظهر الأغلب لا يثنىٰ ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقاً بين أهل البصرة ، وكذا في كلام غيره ، وعلله بعلتين ، لكن في بعض شروح « الألفية » ما يخالفه في التأنيث ، وجعل منه الحديث . اهـ « يس علىٰ مجيب الندا » .

( **ونعمت** ) الرخصة الوضوء ، قاله ابن عصفور ، ففيه حذف التمييز والمخصوص أيضاً ، وهو علىٰ رأي من يجيز حذف التمييز كالناظم ، وتمام الحديث : « ومن اغتسل . . فالغسل أفضل » رواه الترمذي في « سننه » ، وابن ماجه ، فسكن النبي صلى الله عليه وسلم التاء في ( نعمت ) ليدل علىٰ أنه أراد بها التأنيث ؛ لأن تقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة . . فبالرخصة أخذ ، ونعمت الرخصة ، ومن وقف علىٰ ( نعمت ) في هـٰذا الخبر بالهاء . . فقد لحن وغلط ، علىٰ أن بعضهم رواه : « فبها ونعمت » ، فجعل التاء ضمير المخاطب بتسكين الميم وفتح التاء ، والمقصود في هـٰذه الرواية الدعاء له بالتنعيم ، ( **وفيه** ) أي : وفي الحديث ( **أيضاً** : « **وأعوذ بك** ) يا رب ( **من** ) خصلة ( **الخيانة** ) والخديعة للغير ، وهي أن يضمر الشر لغيره ( **فإنها** ) و( الفاء ) فيه : تعليلية ؛ أي : وإنما أعوذ بك منها ؛ لأنها أي : لأن الخيانة ( **بئست البطانة** » ) أي : الخصلة المبطنة المضمرة في القلب للغير ، والمخصوص بالذم الخيانة .

قوله : ( **خلافاً لمن زعم . . .** ) إلخ : مفعول مطلق لمحذوف ، كما مر ، تقديره : وقولنا : إن ( نعم ) و( بئس ) فعلان يخالف خلافاً لمذهب من زعم وقال قولاً بلا حجة قوية : ( **أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما** ) أي : باطراد وكثرة ، كما قاله الرضي ، بخلاف دخوله علىٰ ( نام ) في قوله : ( بنام صاحبه ) أي : لأنه فعل متفق عليه بخلاف ( نعم ) و( بئس ) . اهـ « يس » ، ( **كما تقدم** ) في ( باب الاسم ) ، وهم جمهور الكوفيين ، ولعل وجه بنائهما حينئذ تضمنهما الإنشاء بحسب

العلامة الرابعة : **دلالة الكلمة على الأمر ؛ بما اشتق منه ، وهو المصدر ، كما مثَّل به من ( نحو : قل ) فإنه يدل على الأمر ؛ بما اشتق منه ، وهو القول ( ومثله : ادخل ، وانبسط ، واشرب ، وكل ) ، بخلاف ( صه ) فإنه وإن دل على الأمر بالسكوت . . ليس فعل أمر ؛ لعدم اشتقاقه مما يدل عليه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .**

---

الوضع ، وهو من معاني الحروف ، وفيه أن الإنشاء بالجملة لا بـ( نعم ) و( بئس ) وحدها هـٰذا . اهـ « يس » .

( **العلامة الرابعة** ) من العلامات الأربع التي ذكرها الناظم : ( **دلالة الكلمة** ) بنفسها ( **على الأمر** ) والطلب ( **بما** ) أي : بمضمون لفظ ( **اشتق** ) ذلك الأمر ( **منه** ) أي : من ذلك اللفظ ، ( **وهو** ) أي : ذلك اللفظ ( **المصدر** ) أي : مضمونه الحدث ، وخرج بقولنا : ( بنفسها ) دلالة الكلمة على الطلب ؛ بانضمام غيرها إليها ؛ نحو قولك : لتضرب زيداً ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ ﴾ لأن دلالة الكلمة على الطلب ؛ بواسطة ( لام ) الأمر ، وذلك ( **كما مثل به** ) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم ( **من نحو : قل** ) وخذ ( **فإنه** ) أي : فإن قوله : ( كل ) ( **يدل على الأمر** ) والطلب ( **بـ** )مضمون ( **ما اشتق منه** ) قل ، ( **وهو** ) أي : اللفظ الذي اشتق منه ( قل ) ( **القول** ) الذي هو مصدر ( قال ) ، ( **ومثله** ) أي : ومثل لفظ ( قل ) في الدلالة على الطلب بما اشتق منه لفظ ( **ادخل** ) فإنه دال علىٰ طلب الدخول ، ( **وانبسط** ) فإنه دال على الانبساط : وهو انشراح الصدر بنيل ما تحبه ، ( **واشرب** ) فإنه دال علىٰ طلب الشرب ، ( **وكل** ) فإنه دال علىٰ طلب الأكل ، وذلك المذكور من الأمثلة ملتبس ، ( **بخلاف صه** ) بمعنى اسكت ؛ أي : بمخالفته .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإنه** ) تعليلية ؛ لأنها عللت لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : ( بخلاف صه ) لأنه ؛ أي : لأن لفظ ( صه ) ( **وإن دل على الأمر** ) والطلب ( **بالسكوت . . ليس** ) أي : ليس لفظ ( صه ) ( **فعل أمر ؛ لعدم اشتقاقه مما** ) أي : من السكوت الذي ( **يدل عليه** ) لأنه اسم فعل جامد ، فإذا قلت : صهٍ بالتنوين . . فمعناه : اسكت عن كل كلام ، ولا تتكلم بكلمة أصلاً ؛ فهو نكرة ، وإذا قلت : صهِ بكسرة واحدة . . كان معرفة ، ومعناه : اسكت عن الكلام الذي تتكلم به ، وإن

ومثله ( مه ) و( إيه ) . **وقضية كلامه** : أنَّ ( نزال ) و( دراك ) فِعْلا أمر ؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه ، فإن ( نزال ) مشتق من النزول ، و( دراك ) مشتق من الإدراك ، وليس كذلك ، بل هما اسْمَا فعل أمر ، وأن ( هلم ) و( هاتِ ) . . . . . . . .

---

شئت . . تكلم بغيره . اهـ من « الفاسي » .

( **ومثله** ) أي : ومثل ( صه ) في عدم اشتقاقه مما يدل عليه ( **مه** ) أي : انكفف عنا ؛ أي : امتنع منا ، فإنه وإن دل على الاشتقاق . . ليس مشتقاً منه ، ( **و** ) مثل ( صه ) أيضاً في عدم اشتقاقه ( **إيْه** ) بكسر الهاء وتنوينها ؛ أي : زدنا حديثاً ، أو امض في حديثك ، أو زد منه .

وقال الناظم في « شرحه » : ( ومقصودنا بلفظة ( ذا اشتقاق ) الاحتراز من أسماء الأفعال التي هي : ( صه ) و( مه ) و( إيه ) ونظائرها ؛ لأنها أجريت مجرىٰ أفعال الأمر في الدلالة على الطلب ، إلا أنها غير مشتقة من مصدر ) اهـ

قوله : ( **وقضية كلامه** ) أي : مقتضىٰ كلام الناظم ؛ يعني : قوله : ( أو أمراً ذا اشتقاق ) ( **أن نزال** ) بالبناء على الكسر بلا تنوين ، فإنه لم يسمع فيه التنوين ؛ لأنه مما يلزم التعريف بمعنى انزل لي للمبارزة والمقاتلة ، فهو غير متعدٍّ ؛ لأنه بمعنى الفعل اللازم ، وهو ( انْزِلْ ) ( **ودراك** ) بالكسر بلا تنوين أيضاً ؛ لأنه لم يسمع فيه بمعنىٰ أدرك زيداً ، ومثلهما ضِرَاب زيداً بمعنى ( اضربه ) وتراك عمْراً بمعنى ( اتركه ) ( **فِعْلا أمر ؛ لدلالتهما على الأمر بما اشتقا منه ، فإن** « **نزال** » **مشتق من النزول** ) الذي هو المصدر ، ( **و** « **دراك** » **مشتق من الإدراك** ) الذي هو مصدر ( أَدْرِكْ ) ( **وليس** ) الحكم المعلوم لهما خارجاً كائناً ( **كذلك** ) أي : مثل مقتضىٰ كلامه من كونهما فِعْلا أمر ، ( **بل هما** ) أي : نزال ودراك ( **اسما فعل أمر** ) لا فِعْلا أمر ؛ لعدم قبولهما ياء المؤنثة المخاطبة .

( **و** ) قضية كلامه أيضاً : ( **أن هلم** ) وهو عند الحجازيين اسم فعل بمعنى ( احضر ) و( أقبل ) ، ( **و** ) أن ( **هاتِ** ) بكسر التاء مطلقاً ، إلا إذا كان للجمع المذكر . . فإنه يضم آخره ، تقول : هاتِ يا زيدُ ، وهاتِ يا هندُ ، وهاتِيا يا زيدان أو يا هندان ، وهاتِين يا هندات ، كل ذلك بكسر التاء ، كما تقول : **هاتُوا** يا قوم

و( تعالَ ) ليست أفعال أمر ، والذي صححه ابن هشام أن ( هاتِ ) و( تعالَ ) فِعْلا أمر ، والمشهور بين النحاة : أن علامة الأمر دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المخاطبة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بضمها ، قال تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ﴾ ، ( و ) أن ( تعالَ ) بفتح اللام أبداً ، تقول : تعالَ يا زيد ، وتعالَي يا هند ، وتعالَيا يا زيدان ويا هندان ، وتعالَيْنَ يا هندات ، وتعالَوا يا زيدون ، وكل ذلك بالفتح ، قال تعالىٰ : ﴿ قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ ، ﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ ﴾ وقال يس : ( هلم ) إن كانت بمعنىٰ قَرِّب وأَحْضِر . . كانت متعدية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ بمعنىٰ أحضروهم وقربوهم ، وإن كانت بمعنىٰ أقبل . . كانت لازمة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ بمعنىٰ أقبلوا إلينا ، وقد تتعدىٰ بـ( اللام ) نحو : هلم للشريد بمعنىٰ أقبل له ، وقال الرضي : ( هاتِ ) بمعنىٰ ( أعط ) وتتصرف بحسب المأمور إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كما مثلنا ، وأصل ( تعالَ ) : أن يدعى الإنسان إلىٰ مكان مرتفع ، ثم استعمل في الدعاء إلىٰ كل مكان .

**والمعنىٰ** : وقضية كلامه : أن هـٰذه الثلاثة ( **ليست أفعال أمر** ) لعدم اشتقاقها ، ( و ) لكن الحكم ( **الذي صححه** ) ورجحه أبو محمد عبد الله بن يوسف ( **بن هشام** ) الأنصاري ، المتوفىٰ سنة ( ٧٦٢هـ ) اثنتين وستين وسبع مئة في كتبه ؛ كـ« قطر الندىٰ » : ( **أن هاتِ** ) بكسر التاء ، ( **وتعال** ) بفتح اللام ( **فِعْلا أمر** ) بدليل أنهما يدلان على الطلب ، ويقبلان ياء المؤنثة المخاطبة ، ومثلهما ( هلم ) فتقول في الثلاثة : هلُمِّي ؛ أي : أقبلي يا هند ، وهاتِي ؛ أي : أعطني يا هند ، وتعالَي يا هند ، ( و ) القول ( **المشهور** ) أيضاً ( **بين النحاة : أن علامة الأمر دلالته على الطلب ، وقبوله ياء** ) المؤنثة ( **المخاطبة** ) ، فقد وُجدت فيها علامة فعل الأمر ، فهي أفعال أمر لا أسماء أفعال ، وليس الأمر كما يقتضيه كلام الناظم .

وفي « المجيب » : ومنه ؛ أي : ومن فعل الأمر ( هلم ) في لغة تميم الملحقين بها الضمائر بحسب من هي مسندة إليه ؛ نحو : هلم يا زيد ، هلمي يا هند ، وهلما يا زيدان أو يا هندان ، وهلموا يا زيدون ، وهلْمُمْنَ يا هندات ، وأما أهل الحجاز . .

فإن دلت الكلمة عليه ، ولم تقبل الياء . . فهي اسم فعل ؛ كصه ، أو قبلتها ولم تدل عليه . . ففعل مضارع ، وقد استبان لك أن الفعل ثلاثة أقسام : **ماضٍ** : وعلامته المختصة به تاء الفاعل ومثلها تاء التأنيث الساكنة . **ومضارع** : . . . . . . . . . . . .

---

فهي عندهم اسم فعل أمر لازم طريقةً واحدة ، لا يختلف بحسب من أُسند إليه ، وبلغتهم جاء التنزيل نحو : ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ و﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

وأما ( هاتِ ) و( تعالَ ) . . ففعلا أمر ؛ لدلالتهما على الطلب ، وقبولهما مع ذلك ياء المخاطبة ؛ كهاتِي وتعالَي ، فإذا أمرت بهما مذكراً . . كان بناؤهما علىٰ حذف حرف العلة ، فتقول : ( هاتِ ) و( تعالَ ) ، كـ( ارمِ ) و( اخش ) ، وإن أمرت بهما مؤنثاً . . كان بناؤهما علىٰ حذف النون ، فتقول : ( هاتِي ) و( تعالَي ) كـ( ارمي ) و( اخشي ) إذ بناء الأمر علىٰ ما يجزم به مضارعه ، وقال الزمخشري ومن وافقه : إنهما اسما فعلين ؛ للزومهما الأمر ، ولحوق الضمائر بهما ؛ لقوة مشابهتهما للأفعال لفظاً فأُلْحقا بها . اهـ منه بتصرف .

قوله : ( **فإن دلت الكلمة** ) من كلام العرب ( **عليه** ) أي : على الطلب ، ( **ولم تقبل الياء** ) المؤنثة المخاطبة لعدم سماع دخولها عليها ( . . **فهي** ) أي : فتلك الكلمة ( **اسم فعل ؛ كصه** ) بمعنى ( اسكت ) ( **أو قبلتها** ) أي : قبلت ياء المؤنثة المخاطبة ، ( **ولم تدل عليه** ) أي : على الطلب ( . . **ففعل مضارع** ) كتضربين .

قوله : ( **وقد استبان** ) أي : ظهر ووضح ( **لك** ) أيها النحوي مما تقدم من أول الباب إلىٰ هنا ( **أن الفعل** ) المصطلح عليه عند النحاة ( **ثلاثة أقسام** ) :

الأول منها : ( **ماضٍ** ) وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وحدث مضىٰ وانقضىٰ قبل زمان تكلمك بهيئة ، ( **وعلامته المختصة به تاء الفاعل** ) أي : تاء تدل على المسند إليه ، سواء كان فاعلاً ؛ كضربتُ بتثليث التاء ، أو نائباً عنه ؛ كضُربتُ بضم الضاد وتثليث التاء ، أو اسم كان وأخواتها ؛ نحو : كنتُ صبوراً بتثليث التاء ، ( **ومثلها** ) أي : ومثل تاء الفاعل في كونها علامة مختصة بالماضي ( **تاء التأنيث** ) أي : تاء تدل علىٰ تأنيث المسند إليه مطلقاً ، ( **الساكنة** ) أصالة بالرفع صفة لـ( التاء ) .

( **و** ) الثاني منها : ( **مضارع** ) وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وحدث يحتمل الحال

وعلامته المختصة به ( السين ) ومثلها ( سوف ) . **وأمر** : وعلامته المختصة به عنده إفهامه الأمر بما اشتق منه . وأن ( قد ) علامة مشتركة بين الماضي والمضارع .

---

والاستقبال بهيئة ، وسُمِّي مضارعاً لمضارعته ؛ أي : لمشابهته الاسم في أربعة أشياء ، كما بيَّنَّاها في « الفتوحات » ، ( **وعلامته المختصة به** السين ) أي : سين الاستقبال ، ( **ومثلها** ) أي : ومثل ( السين ) في كونها علامة مختصة بالمضارع ( **سوف** ) الدالة على الاستقبال البعيد .

( **و** ) الثالث منها : ( **أمر** ) : وهو ما دل علىٰ زمن بمادته ، وعلىٰ طلب حدث مستقبل بهيئة ، وقَبِل ياء المؤنثة ، ( **وعلامته المختصة به عنده** ) أي : عند الناظم ( **إفهامه الأمر** ) أي : إفادته الطلب ( **بـ** ) مضمون ( **ما اشتق منه** ) وهو الحدث ، خلافاً للجمهور ؛ فإن علامته المختصة به عندهم دلالته على الطلب ، وقبوله ياء المؤنثة المخاطبة .

( **و** ) قد استبان لك أيضاً من الأمثلة السابقة ( **أن** « **قد** » ) الحرفية ( **علامة مشتركة بين الماضي والمضارع** ) ، كما مر بتفصيله .

* * *

# [باب الحرف]

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَـلاَمَـةْ ... فَقِـسْ عَلَـىٰ قَـوْلِـي تَكُـنْ عَـلاَّمَـةْ

مِثَــالُــهُ حَتَّــىٰ وَلاَ وَثُمَّــا ... وَهَــلْ وَبَــلْ وَلَــوْ وَلَــمْ وَلَمَّــا

( **الحرف** ) **لغة** : طرف الشيء ؛ كحرف الجبل ، وفي التنزيل : . . . . . . . . . . . . .

---

## باب الحرف

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والحرف ما ليست له علامة ... فقس علىٰ قولي تكن علامة )**

أي : ( **والحرف** ) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام جرْياً على القاعدة المشهورة عندهم ، كما مرت ( **ما** ) أي : لفظ ( **ليست له علامة** ) وجودية ، بل عدم قبول العلامة علامة له ، ولو قال بدل الشطر الأخير :

والحرف ما ليست له علامة ... ترك العلامة له علامة

لكان أفيد وأوضح .

و( الفاء ) في قوله : ( **فقس علىٰ قولي. . .** ) إلخ للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أيها السائل ما ذكرته لك من علامات الاسم وعلامات الفعل والحرف ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك. . فأقول لك : قس علىٰ قولي وبياني ، إن قست علىٰ قولي. . (**تكن علاَّمة**) ؛ أي : كثير العلم .

**( مثاله حتىٰ ولا وثما ... وهل وبل ولو ولم ولما )**

قول الشارح : ( **الحرف لغة** ) أي : في لغة العرب : ( **طرَف الشيء** ) وجانبه بفتح الراء ؛ احترازاً من الطرْف بسكونها ، وهو رمش العين ، كما في قول الشاعر :

أشارت بطرف العين خيفة أهلها ... إشارة محزون ولم تتكلم

فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا ... وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

( **كحرف الجبل** ) وجانبه ، وجملة قوله : ( **وفي التنزيل** ) أي : وفي الكتاب المنزل علىٰ محمد صلى الله عليه وسلم : تعليلية لما قبلها ، والتقدير : وإنما فسرنا

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾ أي : علىٰ طرف وجانب من الدين ، **واصطلاحاً** : كلمة دلت علىٰ معنىً في غيرها فقط ، وليس له علامة وجودية ، وهـٰذا هو المراد . . .

---

الحرف لغة بالطرف ؛ لما ورد في التنزيل من قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٍ﴾ **أي : علىٰ طرف وجانب من الدين** ) ؛ أي : لا يدخل فيه علىٰ ثبات وتمكن وطمأنينة ويقين ، فهو إن أصابه خير من صحة وكثرة مال . . اطمأن به ؛ أي : ثبت واستقر عليه ، وإن أصابته فتنة ؛ أي : شر من مرض أو فقر أو نحوهما . . انقلب علىٰ وجهه عنه ؛ أي : ارتد .

وإعرابه : و( من ) الواو بحسب ما في القرآن ، ( من الناس ) جار ومجرور ، خبر مقدم ، ( من ) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، وجملة ( يعبد الله ) صلة من الموصولة ، والعائد ضمير الفاعل ، ( علىٰ حرف ) جار ومجرور ، حال من فاعل ( يعبد ) أي : متطرفاً مستوفزاً للارتداد عنه . اهـ من « شرح الشذور » .

( و ) الحرف ( **اصطلاحاً** ) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم ( : **كلمة دلت علىٰ معنىً** ) حاصل ( **في غيرها** ) من الأسماء والأفعال ؛ كالابتداء في ( من ) الجارة ، والتقريب في ( قد ) الحرفية ، والاستفهام في ( هل ) الاستفهامية .

وقوله: (**فقط**): فصل ثانٍ، زاده تبعاً لبعض منهم الجزولي؛ لإخراج بعض الأسماء؛ كأسماء الشرط والاستفهام ، فإن كل واحد منهما يدل بسبب تضمنه معنى الحرف علىٰ معنىً في غيره ، مع دلالته على المعنى الذي وُضع له ، فإذا قلت : من يقم أقم معه . . فقد دلت ( من ) علىٰ شخص عاقل بالوضع ، ودلت مع ذلك علىٰ معنىً هو ارتباط جملة الجزاء بجملة الشرط؛ فلذلك زاد لفظة (فقط) في الحد. اهـ من بعض الهوامش.

وإعراب كلمة ( فقط ) الفاء : زائدة زيدت لتحسين الخط ، ( قط ) بسكون الطاء : اسم فعل مضارع بمعنىٰ ( يكفي ) ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً وفاعله : ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، والجملة : مستأنفة ؛ أي : يكفي في دلالة الحرف دلالتها علىٰ معنىً في غيرها عن دلالتها علىٰ معنىً في نفسها ، ( **وليس له** ) أي : للحرف ( **علامة وجودية ، وهـٰذا** ) أي : عدم علامة وجودية له ( **هو المراد**

بقوله : ( ما ليست له علامة ) ، بل علامته التي امتاز بها عن قسيميه عدمية ، وهي ألاَّ يقبل شيئاً من خواص الاسم ، ولا من خواص الفعل ، فحينئذ يمتنع كونه واحداً منهما ، فيتعين كونه حرفاً ؛ إذ لا يخرج عن ذلك ، كما دل عليه الاستقراء ، فإذا عُرضت عليك مثلاً كلمة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**بقوله** ) أي : بقول الناظم : ( **ما ليست له علامة ، بل علامته** ) أي : علامة الحرف ( **التي امتاز بها** ) أي : تميز بها ( **عن قسيميه** ) أي : مخالفيه الاسم والفعل ( **عدمية** ) لا وجودية ، ( **وهي** ) أي : تلك العلامة العدمية ( **ألاَّ يقبل** ) الحرف ؛ أي : عدم قبوله : ( **شيئاً من خواص الاسم** ) وعلاماته ، ( **ولا** ) شيئاً ( **من خواص الفعل** ) وعلاماته .

و( الفاء ) في قوله ( **فحينئذ** ) تفريعية ؛ أي : فحين إذ لم يقبل شيئاً من علامات الاسم ، ولا شيئاً من علامات الفعل ( **يمتنع كونه** ) أي : كون الحرف ( **واحداً منهما** ) أي : واحداً من الاسم أو الفعل ؛ لعدم قبول علامتهما وكذا ( الفاء ) في قوله : ( **فيتعين** ) : تفريعية ؛ أي : لامتناع كونه واحداً منهما يتعين ( **كونه** ) أي : كون اللفظ الذي لا يقبل واحداً من علاماتهما ( **حرفاً** ) أي : طرفاً وجانباً من الاسم والفعل .

و( إذ ) في قوله : ( **إذ لا يخرج** ) تعليلية ؛ أي : وإنما تعين كونه حرفاً ؛ لأنه لا يخرج ( **عن ذلك** ) أي : عن كونه حرفاً ؛ إذ لم يقبل واحداً من علاماتهما ، و( الكاف ) في قوله : ( **كما دل عليه** ) أي : علىٰ عدم خروجه عن ذلك ( **الاستقراء** ) والتتبع لمفردات كلام العرب : تعليلية ، و( ما ) : مصدرية ؛ أي : وإنما لا يخرج عن ذلك ؛ لدلالة الاستقراء عليه ؛ لأن علماء هـٰذا الفن تتبعوا مفردات كلام العرب ، فلم يجدوا غير هـٰذه الثلاثة .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإذا عُرضت عليك مثلاً** ) أو علىٰ غيرك ( **كلمة** ) من كلام العرب ، ( فاء ) الفصيحة ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من التفاصيل ، وأردت بيان كيفية معرفة حقيقة الكلمة ، هل هي اسم أو فعل أو حرف . . فأقول لك إذا عُرضت عليك أو علىٰ غيرك من أمثالك كلمة من كلام العرب .

وسئلت عنها ، أهي اسم أو فعل أو حرف . . فاعرض عليها علامات الاسم أَوَّلاً ، فإن قبلت شيئاً منها . . فاسم ، وإلا . . فاعرض عليها علامات الفعل ، فإن قبلت شيئاً منها . . ففعل ، وإلا . . فاحكم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله : ( **وسئلت عنها** ) أي : عن تلك الكلمة ، عطف تفسير لـ( عُرضت ) ، وجملة قوله : ( **أهي** ) أي : هل تلك الكلمة ( **اسم أو فعل أو حرف** ) بدل اشتمال من ضمير ( عنها ) ، وجملة قوله : ( **فاعرض عليها** ) أي : علىٰ تلك الكلمة ( **علامات الاسم أَوَّلاً** ) أي : عرْضاً أَوَّلاً : جواب ( إذا ) الشرطية ، وجملة ( إذا ) الشرطية : مقول لجواب ( إذا ) المقدرة ، وجملة ( إذا ) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وقولهم : ( مثلاً ) هـٰذا يُذكر في مقام يوهم انحصار البيان في المذكور ، فيذكر ويدفع به ذلك الإيهام ، قالوا : هو اسم مصدر لـ( مثَّل ) الرباعي بمعنى التمثيل ، يقال : مثل له كذا تمثيلاً إذا صور مثله بالكتابة أو غيرها . كذا في « المختار » اهـ « تلخيص الأساس علىٰ متن البناء » في الصرف .

و( مثلاً ) هنا يحتمل رجوعه إلى العرض ؛ يعني : أو كُتبت لك كلمة ، أو استُفتيت فيها أو إلىٰ عليك ؛ أي : أو عُرضت علىٰ مثلك ، ولكن هـٰذا المقام ليس مناسباً له ، فالأولىٰ إسقاطُه .

وقوله : ( أَوَّلاً ) منصوب على المفعولية المطلقة بـ( أعرض ) لأنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : فاعرض عليها عرضاً أَوَّلاً ، ولكن عرْض علامات الاسم عليه أَوَّلاً ليس قيداً ولكن قدمه لشرفه .

( **فإن قبلت** ) تلك الكلمة ( **شيئاً منها** ) أي : شيئاً من علامات الاسم ( . . **فاسم** ) أي : فاحكم أنها اسم ، وقوله : ( **وإلا** ) أصله : وإن لا تقبل شيئاً من علامات الاسم ، أدغمت نون ( إن ) الشرطية في ( لا ) النافية ، و( الفاء ) في قوله : ( . . **فاعرض عليها** ) أي : علىٰ تلك الكلمة ( **علامات الفعل** ) رابطة لجواب ( إن ) الشرطية وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية ، ( **فإن قبلت شيئاً** ) أي : واحداً ( **منها** ) أي : من علامات الفعل ( . . **ففعل** ) أي : فاحكم أنها فعل ؛ لقبولها علامة الفعل ، ( **وإلا** ) أي: وإن لا تقبل واحداً من علامات الاسم، ولا واحداً من علامات الفعل ( . . **فاحكم**

بحرفيتها ، والحرف ثلاثة أقسام ، كما أفهمه تعداد المثال في النظم : مختص بالاسم؛ كـ( في ) و( حتىٰ ) الجارة . ومختص بالفعل ؛ كـ( لم ) و( لما ) و( لو ) الشرطية . ومشترك بينهما ؛ كـ( هل ) و( بل ) و( ثم ) و( لا ) غير الناهية . والأصل في كل حرف مختص : أن . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**بحرفيتها)** أي: بحرفية تلك الكلمة؛ لعدم قبول العلامتين، فعُلم من ذلك أن علامة الحرف عدمية ، ونظير ذلك ـ كما قال ابن مالك ـ ( ج ) ( ح ) ( خ ) ، فـ( الجيم ) و( الخاء ) علامتهما وجودية كالاسم والفعل ، و( الحاء ) علامتها عدمية كالحرف ؛ ولذا قيل :

والحرف ما ليست له علامة　　ترك العلامة له علامة

( **والحرف** ) أي : جنس الحرف بالنظر إلى الاختصاص والاشتراك ( **ثلاثة أقسام ، كما أفهمه** ) أي : كما أفاده وأشعره ( **تعداد المثال** ) أي : إكثار عدده ( **في النظم** ) :

**أحدها** : قسم ( **مختص بالاسم ؛ كـ« في » و« حتىٰ » الجارَّة** ) قيد بـ( الجارَّة ) احترازاً عن الناصبة للفعل ، وعن العاطفة .

( و ) **ثانيها** : قسم ( **مختص بالفعل ؛ كـ« لم » و« لما » و« لو » الشرطية** ) احترز بـ( الشرطية ) عن ( لو ) التَّمَنيَّة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ والتقليلية ؛ نحو قولهم : تصدقوا ولو بظِلْف مُحْرَق .

( و ) **ثالثها** : قسم ( **مشترك بينهما** ) أي : بين الاسم والفعل ( **كـ« هل »** ) تقول : هل قام زيد ؟ أو هل زيد قائم ؟ لكن محل كون ( هل ) تدخل على الجمل الاسمية ، ما لم يكن بحيِّزها فعل ، وإلا . . فلا تفارق الفعل ؛ كقولك : هل زيد قام ؟ فيتعين أن يكون زيد فاعلاً بفعل محذوف ؛ فتكون الجملة فعلية ، ورحم الله من قال :

مليحة عشقت ظبيا حوىٰ حورا　　فلما رأته سعت فوراً لخدمته

كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها　　حنت إلَيه ولا تَرضىٰ بفرقته

( **و« ثم »** ) العاطفة ، تعطف الاسم ؛ كقولك : ضربت زيداً ثم عمراً ، والفعل ؛ كقولك : أكلت الفُطور ثم شربت القهوة ، ( **و« لا » غير الناهية** ) أما الناهية . . فمختصة بالفعل .

( **والأصل** ) هو بمعنىٰ ما حق الشيء أن يكون عليه ، ( **في كل حرف مختص : أن**

يعمل فيما اختص به ما لم ينزل منزلة الجزء كـ( أل ) و( السين ) ، وفي كل حرف لا يختص : ألاَّ يعمل .

---

يعمل فيما اختص به ) العملَ الخاص به ، وهو الجر في الاسم ، والجزم في الفعل ، ولا يرد ( إنّ ) و( أَنَّ ) فإنهما يعملان في الاسم العمل غير الخاص به ، وهو النصب ؛ لمشابهتهما الفعل كما سيأتي . اهـ « عطار » .

وإنما كان الاختصاص موجباً للعمل ؛ ليظهر أثر الاختصاص فيه ، **وإيضاحه** : أن اختصاص الشيء بالشيء دليل علىٰ قوة تأثيره فيه ، فإذا أثَّر في المعنىٰ . أثَّر في اللفظ علىٰ حسب المعنىٰ . اهـ « يس » .

( **ما لم يُنَزل** ) ذلك المختص ( **منزلة الجزء** ) مما اختص به ، وذلك ( **كـ« أل »** ) المعرِّفة المختصة بالاسم ، فإنها صارت كالجزء منه ؛ لأنها تعين المسمىٰ ، ( و« **السين** » ) المختصة بالفعل ؛ لأنها تفيد التنفيس في مدلوله الذي هو الحدث .

( و ) الأصل ( **في كل حرف لا يختص** ) بأحد نوعي الاسم والفعل : ( **ألاَّ يعمل** ) فيما دخل عليه ، **والمعنىٰ** : أن هـٰذا حقه وشأنه ، فلا يرد النقض بـ( ما ) و( لا ) النافيتين ؛ فإنهما يعملان عمل ليس . اهـ « عطار » .

وإنما عملت ( ما ) و( لا ) و( إنْ ) النافيات مع عدم الاختصاص ؛ لعارض الحمل علىٰ ( ليس ) علىٰ أن من العرب من يهملهن على الأصل ، وإنما لم تعمل ( هاء ) التنبيه و( أل ) المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء ، ولا ( قد ) و( السين ) و( سوف ) وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال ؛ لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ووجه التنزيل في ( هاء ) التنبيه و( أل ) المعرفة وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ، ووجهه في ( قد ) و( السين ) و( سوف ) أن ( قد ) تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله ، وأن ( السين ) تفيد قربه ، وأن ( سوف ) تفيد تأخره ، فمجموع الفعل وأحد الثلاثة بمنزلة كلمة دلت وضعاً على الحدث وقربِهِ أو تحقيقِهِ أو تقليلِهِ أو تأخره ، وأورد بعضهم عليه ( أن ) و( كي ) المصدريتين ، لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة جزء المضارع ؛ لأنهما موصولتان ، وعلل عدم عمل تلك الحروف ؛ بأنها مخصِّصة لمدخولها ، والمخصِّص

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وإنما لم تعمل ( إنَّ ) وأخواتها وأحرف النداء الجرَّ لما يُذكر في بابها ؛ أي : من شبه ( إنَّ ) وأخواتها بالأفعال في المعنىٰ ، فـ( إن ) و( أن ) يُشبهان أكد و( ليت ) أتمنىٰ و( لعل ) أترجىٰ و( كأنَّ ) شبَّه و( لكنَّ ) استدرك ، ومِن نيابة أحرف النداء مناب ( أدعو ) وإنما عملت ( لات ) النصب دون الجزم ، حملاً لها على النافية للجنس ؛ لأنها بمعناها ؛ أي : لجنس معناها ، وهو مطلق النفي ، فلا يرد أن ( لا ) لنفي الجنس ، و( لات ) لمطلق النفي ، علىٰ أن بعضهم جزم بها . اهـ من « الأشموني مع الصبان » .

**والحاصل** : أن الحرف المختص يعمل ، والمشترك لا يعمل ، وفي هـٰذا المعنىٰ قال أبو الفيض حمدون بن الحاج رحمه الله تعالىٰ : [من البسيط]

إذا كان منك اختصاص بي قويت على ... مـا شئـت منـي بتفصيـل وإجمـال
وإن يكن منك تشريك ضعفت فلم ... تعمـل وأهملْـت عنـدي كـل إهمـال
كالحرف عند اختصاص فهو ذو عمل ... وفـي التشـارك لـم يظفـر بـإعمـال

**فإن قلت** : عندنا حروف مشتركة كـ( ما ) و( لا ) النافيتين ، ومع ذلك تعمل عمل ( ليس ) وعندنا حروف مختصة كـ( السين ) و( سوف ) ومع ذلك لا تعمل . . **قلت** : قد حقق العلاَّمة أبو عبد الله محمد الزرْوالي أن الحروف أقسام ثمانية : **قسم مشترك** ولا يعمل : كـ( هل ) وهو الأصل ، **ثانيها** : ما هو مشترك ، ويعمل علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ( ما ) و( لا ) وإنما خرجتا عن أصلهما ؛ تشبيهاً لهما بـ( ليس ) ، **ثالثها** : ما يختص بالاسم ؛ كـ( في ) فيعمل الجر على الأصل ، **رابعها** : ما يختص بالاسم ، ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم ، وهو ( أن ) وأخواتها ، وخرجت عن العمل الخاص ؛ لشبهها بالفعل في المعنىٰ ، والفعل يرفع وينصب فكذلك ما أشبهه ، **خامسها** : ما يختص بالاسم ، ولا يعمل شيئاً علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ( أل ) التعريفية ، وإنما لم تعمل ؛ لشدة اتصالها بالاسم ، فهي كالجزء منه ، **سادسها** : ما يختص بالفعل ؛ كـ( لم ) فيعمل الجزم على الأصل ، **سابعها** : ما يختص بالفعل أيضاً ، ويعمل النصب علىٰ خلاف الأصل ؛ كـ( لن ) وإنما خرجت عن الأصل ؛ تشبيهاً لها بـ( ليس ) في نفي

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحال ، **ثامنها** : ما يكون مختصاً بالفعل ، ولا يعمل شيئاً ؛ كـ( قد ) و( السين ) و( سوف ) وإنما لم تعمل ؛ لأنها صارت كالجزء منه ، فهي بمنزلة ( أل ) التعريفية . اهـ « حمدون على الألفية » .

* * *

## باب المعرفة والنكرة

الباب : ما يتوصل به إلى الشيء ، وهو حقيقة في الأجسام ؛ كباب المسجد ، مجاز في المعاني ؛ كهـٰذا الباب الذي نحن بصدده ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**( باب المعرفة والنكرة )**

**( الباب ) لغة : ( ما يتوصل به إلى الشيء )** أي : ما يتوصل به من داخل إلىٰ خارج ، ومن خارج إلىٰ داخل ، **( وهو )** أي : لفظ ( الباب ) **( حقيقة )** أي : محسوس **( في الأجسام )** أي : في المحسوسات ، **والحقيقة ضابطها** : كلمة استعملت فيما وُضعت له ؛ كالأسد للحيوان المفترس ، و( الأجسام ) : جمع جسم ، والجسم عند أهل الوضع : ما يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ، بخلاف الجوهر : وهو ما لا يقبل الانقسام فيها ؛ مثال الأول : كحرف الباء ، والثاني : كنقطتها .

و**( كباب المسجد )** وباب الدار ، وهو **( مجاز )** أي : مستعار **( في المعاني )** أي : في المعنويات ؛ كقولهم : العمل الصالح باب الرضا ، و**( كهـٰذا الباب الذي نحن بصدده )** أي : بقربه ومحله ، وفي « المختار » : ( الصدد ـ بفتحتين ـ : القرْب ) لأن الوصول بهـٰذه الترجمة إلى المسائل المذكورة فيها معنىً من المعاني ليس محسوساً بحاسة البصر ، **والمجاز ضابطه** : كلمة استعملت في غير ما وضعت له لعلاقة ، مع قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي ؛ كالأسد في الرجل الشجاع .

**واصطلاحاً** : اسم لجملة من العلم مختصة بنوع منه مشتملة علىٰ فصول ومسائل غالباً ، وعبارة أبي النجا هنا : والباب لغة : ما يُدخل منه إلىٰ غيره ، واصطلاحاً : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة ، علىٰ ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم : عبارة عن الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتها علىٰ معانٍ مخصوصة ، وإضافته إلىٰ ما بعده من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : باب دال على المعرفة والنكرة ، وقدم المعرفة على النكرة في الترجمة ؛ لأنها أشرف من النكرة من حيث دلالتها علىٰ معين ، وقدم النكرة على المعرفة في داخل الترجمة ؛ لأنها الأصل لاندراج كل معرفة تحتها . اهـ « أبو النجا » .

ونشير فيه إلىٰ بيان حقيقة النكرة والمعرفة .

وَٱلاسْـــمُ ضَــرْبَــانِ فَضَــرْبٌ نَكِــرَةْ ‏ ‏ وَٱلآخَـــرُ ٱلْمَعْــرِفَـــةُ ٱلْمُشْتَهِـــرَةْ

---

وهما في الأصل اسما مصدر ( نكَّرْتُه ) و( عرَّفْتُه ) فنُقلا وسُمي بهما المنكر والمعرف ، وفي « المكودي » : ( النكرة هي الأصل ، والمعرفة فرع عنها ) وَوُجِّه ذلك بأمور **منها** : أن النكرة لا تحتاج إلىٰ قرينة ، بخلاف المعرفة ، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج ، **ومنها** : أن الأسماء النكرة لم تُعرَّف ، والمستقبل بنفسه أوْلىٰ بالأصالة ، **ومنها** : أن مسماها أسبق في الذهن . اهـ من « الفاسي » .

فالمعرفة **لغة** : مطلق الإدراك ، **واصطلاحاً** : هو ما وُضع ليُستعمل في شيء معين ؛ كزيد علم للذات المشخصة ، والنكرة **لغة** : الجهالة ، يقال : نكَّرته وأنكرته إذا جهلته ، **واصطلاحاً** : كل ما شاع في أفراد جنسه ، سواء كان ذلك الجنس موجوداً ؛ كرجل وفرس ، أو مقدَّراً ؛ كشمس وقمر ، فإنها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ، ينسخ وجوده ظهور الليل ، وهي الأصل ، لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ؛ ولذلك بدأ الناظم بها في بيان حقيقتهما . اهـ من « النزهة » .

قوله : ( **ونشير** ) بالنون ؛ أي : نحن ، والصواب : ويشير بالياء ، فهو معطوف علىٰ صلة الموصول ، تقديره : كهـٰذا الباب الذي نحن بصدده ، ( **ويشير** ) الناظم ( **فيه إلىٰ بيان حقيقة النكرة والمعرفة** ) بالحد والمثال حيث قال :

( **والاســم ضــربــان فضــرب نكــرة ‏ ‏ والآخـــر المعــرفـــة المشتهـــرة** )

أي : ( **والاسم** ) الذي تقدم لنا ذكره في أقسام الكلام ( **ضربان** ) أي : نوعان فقط لا ثالث لهما ، علىٰ ما ذهب عليه الجمهور من أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة ، وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام ؛ نحو : ( مَنْ ) و( ما ) اهـ « يس » .

و( **الفاء** ) في قوله : ( **فضرب نكرة** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الاسم من حيث هو ضربان ، وأردت بيان كل من الضربين . فأقول لك : ضرب نكرة ، وسوغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل ، ( و ) الضرب ( **الآخر المعرفة المشتهرة** ) الرواية : بفتح الهاء ، من اشتهره الناس ؛ فهو مشتهر عندهم .

قسم الاسم بحسب التنكير والتعريف إلىٰ نكرة ومعرفة ، **فالنكرة** : ما شاع في جنس موجود ؛ كـ( رجل ) أو مقدر ؛ كـ( شمس ) **والمعرفة** : ما وضع ليستعمل في معين ،

---

قول الشارح : ( **قسم** ) الناظم ( **الاسم بحسب** ) بفتح السين ؛ لأنه بسكونها بمعنىٰ كافي ؛ أي : باعتبار ( **التنكير والتعريف** ) ، لا بحسب الإعراب والبناء ، ولا بحسب الإفراد والجمع ، ( **إلىٰ نكرة ومعرفة** ) لا واسطة بينهما ، كما هو مذهب الجمهور ، ( **فالنكرة : ما شاع في** ) أفراد ( **جنس موجود** ) في الخارج ، لا علىٰ سبيل الشمول ، بل علىٰ سبيل البدل ؛ يعني : أنها تصْدُق علىٰ كل واحد بدل من الآخر ، لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدةً ، وليس المراد بالجنس ما هو في اصطلاح المناطقة ؛ لأن الجنس عندهم كلِّيٌّ مقولٌ علىٰ كثيرين مختلفي الحقائق ، بل المراد به هنا الأمر الكليُّ الشامل للنوع والخاصة ؛ ( **كرجل** ) فإنه شائع في جنس الرجال ؛ لأنه يصْدُق علىٰ كل ذكر بالغ من بني آدم ؛ إذ لا يختص لفظ ( رجل ) بواحد من أفراد الرجال دون آخر ، ( **أو** ) ما شاع في أفراد جنس ( **مقدر** ) وجوده في الخارج ؛ لأنه لا يشترط في النكرة كثرة الأفراد تحت موضوعها في الخارج ، بل الشرط أن يكون وضْعها على الشيوع ، سواء كان لها أفراد في الخارج ؛ كرجل أو لم يكن منها إلا فرد واحد ( **كشمس** ) وقمر ، فإنها نكرتان ؛ لأنهما من باب الكليِّ الذي لم يوجد منه إلا فرد واحد ، لكن لفظهما صالح لتناول أفراد كثيرة ، ولهـٰذا جُمِعا في قول الشاعر : [من الكامل]

**ما للشموس تقلها الأغصان**

**وقول الآخر** : [من الرجز]

. . . . . . . . . . . . **وجـــوههـــم كـــأنهـــا أقمـــار**

وأيضاً فباعتبار تجدد الشمس كل يوم والقمر في كل شهر ، كأن أفرادهما تعددت وإن كانت حقيقتهما واحدة ؛ فإن الشمس ـ كما مر ـ : كوكب نهاريٌّ ينسخ وجوده ظهور الليل ، والقمر : كوكب ليلي يُضْعِفُ وجوده ضوء غيره من النجوم .

( **والمعرفة : ما وُضع ليُستعمل في** ) شيء ( **معين** ) أي : في شيء واحد بعينه ، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع ، كما في الأعلام أم لا ، كما في غيرها من المعارف ؛ كأسماء الإشارة والموصول .

والنكرة هي الأصل ؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ، ولهٰذا بدأ بها الناظم فقال :

---

( **والنكرة هي الأصل** ) أي : أصل المعرفة ، وإنما كانت أصلاً لها ( **لاندراج كل معرفة تحتها** ) أي : تحت النكرة ، فلفظ رجل مثلاً شائع في زيد وعمْرو وبكر وغيرها ؛ لأن كلاًّ منها يصْدق عليها أنه ذكر بالغ من بني آدم ، ( **من غير عكس** ) أي : من غير حصول اندراج مضاد مخالف لهٰذا الاندراج المذكور ، وهو اندراج أفراد كل نكرة تحت معرفة ، فإن أفراد ما يصْدقُ عليه رجل ؛ كبكر ومحمد وحامد مثلاً لا يندرج تحت زيد ؛ لأن كل ما كان ذكراً من بني آدم لا يُسمىٰ زيداً ؛ لأن الشيء أوَّل وجوده تلزمه الأسماء العامة ، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة ؛ كالآدمي مثلاً إذا وُلِدَ يُسمىٰ ذكراً أو أنثىٰ أو إنساناً أو مولوداً أو رضيعاً ، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب .

وعبارته في « شرح القطر » : ( وهو ) أي : الاسم النكرة ( ما شاع في جنس موجود ) في الخارج تعدُّدُه ؛ ( كرجل ) فإنه شائع في جنس الرجال الصادق علىٰ كل حيوان ناطق ذكر بالغ من بني آدم ، وتعدُّدُه في الخارج موجود مشاهد ، ( أو مقدر ) وجود تعدُّدُه في الخارج ؛ ( كشمس ) فإنها تصْدُق بمتعدد ؛ لأنها موضوعة للكوكب النهاري الناسخ ظهوره وجودَ الليل ، وإن لم يوجد في الخارج إلا هـٰذا الفرد الواحد . **فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد ، لا وجود التعدد ، وأما جمعها كما في قوله :** [من الرجز]

**فكـــأنـــه لمعـــان بـــرق ... أو شعـــــاع شمـــــوس**

**فباعتبار تجدد الشمس في كل يوم . اهـ من « مجيب الندا »** .

قوله : ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل كون النكرة أصل المعرفة ( **بدأ بها** ) أي : بالنكرة ( **الناظم** ) أي : أراد البداية بها ( **فقال** ) الناظم ، وبهـٰذا التأويل يصح معنىٰ كلام الشارح ؛ لأن البداية إنما تكون بالقول ، فلا معنىٰ لذكر القول بعد البداية إلا بهـٰذا التأويل الذي ذكرناه :

وَكُــلُّ مَــا رُبَّ عَلَيْــهِ تَــدْخُــلُ     فَــإِنَّـــهُ مُنَكَّــرٌ يَــا رَجُــلُ
نَحْـــوُ غُـــلَامٍ وَكِتَـــابٍ وَطَبَـــقْ     كَقَـــوْلِهِـــمْ رُبَّ غُـــلَامٍ لِـــي أَبَـــقْ

يعني : أن علامة النكرة جواز دخول ( رُبَّ ) عليها ؛ لأن رُبَّ لا تدخل إلا على النكرة ،

---

**( وكــل مــا رُبَّ عليــه تــدخــل     فــإنــه منكــر يــا رَجُــلُ )**

أي : وكل اسم يصلح دخول ( رُبَّ ) عليه فإنه اسم منكر ؛ أي : عام شائع في أفراد كثيرة ؛ كقول الأعمىٰ في النداء : يا رجل أنقذني إذا لم يقصد رجلاً بعينه ، فإنه يصح أن يقال فيه : رُبَّ رجل أنقذني ، والأوْلىٰ أن يجعله تكملة بيت ؛ يعني : يُعرف كون الاسم نكرة بصلاحية دخول ( رُبَّ ) عليه ؛ نحو ما مثَّل به الناظم بقوله :

**( نحــو غــلام وكتــاب وطبــق     كقــولهــم رُبَّ غــلام لــي أبــق )**

وبهٰذا الاعتبار استدل علىٰ أن ( مثلك ) و( غيرك ) نكرتان ؛ لجواز دخول ( رُبَّ ) عليهما ؛ كقول أبي مِحْجَنٍ الثقفي في ( غيرك ) : [من الكامل]

يــا رُبَّ غيــركِ فــي النســاء غــريــرة     بيضـــاء متَّعْتُهـــا بطـــلاق

وكقول امرىء القيس في ( مثلك ) : [من الطويل]

فمثلك حُبْلَىٰ قد طرقتُ ومرضع     فــألهيتُهــا عــن ذي تمــائــم مُحــوِلِ

يريد : فرُبَّ مثلك ؛ لأن ( رُبَّ ) تضمر بعد ( الفاء ) كما تضمر بعد ( الواو ) كما سيأتي في ( باب حروف الجر ) . اهـ من « شرح الناظم » .

**ومعنى البيتين** : فكل ما يجوز دخول ( رُبَّ ) **عليه** فهو نكرة ؛ لوجود خاصتها ، فمثال ما يجوز دخول ( رُبَّ ) **عليه** ؛ نحو : غلام وكتاب ، فتقول : رُبَّ كتاب وقفته ، وتقول : رُبَّ طبق أهديته للكرام ، وهي السفرة المرتفعة عن الأرض ، وكقولهم في مثال غلام : رُبَّ غلام مملوك لي أبق ؛ أي : شرد وهرب مني .

قول الشارح : ( **يعني** ) ولفظ ( يعني ) : كلمة يؤتىٰ بها لدفع الإيراد في الغالب ، وليست هنا كذلك ، بل هي هنا بمعنىٰ ( أي ) التفسيرية ، كما ذكره في « تشويق الخُلاَّن علىٰ شرح زيني دحلان » ، ( **أن علامة النكرة** ) أي : أن العلامة التي تدل علىٰ كون الاسم نكرة شائعة في أفراد جنسها ( **جواز** ) أي : صلاحية ( **دخول « رُبَّ » عليها** ؛ لأن « رب » **لا تدخل إلا على النكرة** ) ، وإنما اختصت ( رُبَّ ) بالنكرة ؛ لأنها للتقليل

فكلما وجدت هـٰذه العلامة . . وجدت النكرة ؛ نحو : رُبَّ غلام لي أبق ، ورُبَّ طبق أهدي إلي ، وبها استدل علىٰ أن ( من ) و( ما ) قد يقعان نكرتين ؛ كقوله : . . . . . .

---

قليلاً ؛ نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته ، وللتكثير كثيراً ؛ نحو : رُبَّ رجل طالح لقيته ، هـٰذا هو المشهور ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هي لهما علىٰ حد السواء ، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع ، وأما المعرفة . . فلا تناسب التقليل والتكثير ؛ لأنها معروفة المقدار . اهـ « حمدون على المكودي » .

ولفظ ( كلما ) في قوله : ( **فكلما وجدت** ) : اسم شرط غير جازم ، من الظروق الاعتبارية ، مركب من ( كل ) و( ما ) أي : فكل مكان أو زمان وجدت فيه ( **هـٰذه العلامة** ) التي ذكرناها للنكرة ، وهي لفظة ( رُبَّ ) ( . . **وجدت النكرة** ) : جواب ( كلما ) ، وقد تقدم لك قبيل ( باب الاسم ) أن العلامة تطرد ؛ أي : كلما وجدت . . وجد المعلم ، ولا تنعكس ؛ أي : لا يلزم من عدمها عدم المعلم ؛ لأنه قد يوجد المعلم بدون العلامة ؛ نحو : زرت رجلاً فاضلاً ، وضربت غلاماً آبقاً .

## فَائِدَةٌ

### [إعراب ( كلما )]

تقول في إعراب ( فكلما ) الفاء : تفريعية ، ( كلما ) اسم شرط غير جازم في محل النصب على الظرفية المكانية باعتبار الرقم ، وعلى الظرفية الزمانية باعتبار التكلم ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ ( إن ) الشرطية ، والظرف : متعلق بالجواب .

والمعنىٰ : وجدت النكرة أي مكان أو زمان وجدت فيه هـٰذه العلامة ، مثالها : ( **نحو** ) ( غلام ) و( طبق ) في قولك : ( **رُبَّ غلام لي أبق ، ورُبَّ طبق أهدي إلي** ) من بعض الأحبة ، والمراد بالطبق : الطعام الذي فيها .

( **وبها** ) أي : وبـ( رُبَّ ) ( **استدل** ) أي : استدل النحويون ( **علىٰ أن** ) لفظ ( **من** ) الذي للعاقل ، ( **و** ) لفظ ( **ما** ) الذي لغير العاقل ( **قد يقعان نكرتين** ) موصوفتين ، خلافاً لمن قال : هما معرفتان دائماً . اهـ « أمير على الشذور » مثال مَنْ ( **كقوله** : [من الرمل]

رب مـن أنضجت غيظاً صدره قد تمنىٰ لي موْتاً لم يُطع

وقول الآخر :

رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال

---

**رب من أنضجت غيظاً صدره قد تمنىٰ لي موتاً لم يُطع )**

فجملة ( أنضجت ) صفة لـ( من ) لا صلة لها؛ لأن (رُبَّ) خاصة بالنكرة ( غيظاً ) أي : غضباً : تمييز ( صدره ) : مفعول ( أنضجت ) ، وجملة ( قد تمنىٰ ) واغتبط موتاً لي : خبر (مَنْ) الموصوفة؛ لأنها وقعت مبتدأ، وجملة (لم يُطع) بالبناء للمفعول : صفة لـ( موتاً ) أي : لم يُطِعه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يوافقه الله فيما تمناه بإماتتي .

**والمعنىٰ** : رُبَّ شخص أنضجت صدره غيظاً ، والإنضاج في أصله : جعل اللحم مستوياً بالطبخ ؛ بحيث يمكن أكله ويحسن له ، وهو كناية عن نهاية التمكن الحاصل للصدر ؛ أي : للقلب في إيذائه وتشويشه ، ( و ) مثال ( ما ) الواقعة نكرة ؛ كـ( **قول** ) الشاعر ( **الآخر** ) ؛ أي : غير الأول : وهو أمية بن أبي الصلت ، والبيت من البحر الخفيف :

**( رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال )**

وجملة ( تكره ) صفة لـ( ما ) لا صلة لها ؛ لأن ( رُبَّ ) خاصة بالنكرة ، والرابط محذوف ، تقديره : تكرهه ، وجملة ( له فرجة كحل العقال ) خبر المبتدإ ، والفرجة ـ بفتح الفاء ـ : التفصي والانفراج ، وقال النحاس : الفرجة : بالفتح في الأمر ، وبالضم فيما يرىٰ من الحائط ، و( العقال ) بكسر العين : وهو القيد ، وقال ابن الأثير : هو الحبل الذي يُعْقَلُ به البعير ، **والمعنىٰ** : رُبَّ شيء تكرهه النفوس من الأمر له انفراج سهل سريع ، كحل عقال الدابة . اهـ « عيني » .

## فائدة

### [في كتابة ( ربما )]

( رب ما تكره النفوس ) يجب فصل ( رُبَّ ) من ( ما ) في الكتابة ؛ لأن الذي يوصَل بـ( رُب ) ( ما ) الكافة ، و( ما ) هنا : نكرة موصوفة بالجملة ، والرابط محذوف ؛ أي : تكرهه . اهـ « فوائد » .

وقد تدخل ( رُبَّ ) علىٰ ضمير غيبة ؛ كقوله :

رُبَّــه فتيــةً دعــوت إلــىٰ مــا يــورث المجـد دائبــاً فـأجـابـوا

**فإن قلت** : هل هو حينئذ ..............................

---

**وحُكي** : أنه قد سمع الحجاج بن يوسف الثقفي الجائر قارئاً يقرأ ( إلا من اغترف غَرْفَةً ) بالفتح ، فأنكرها وتوعده بالقتل إن لم يأته بشاهد علىٰ وقوع فَعْلَة في الكلام ، فخرج الرجل هائماً يطلب شاهداً ، فبعد أيام سمع رجلاً ينشد شعراً لأمية بن أبي الصلت : [من الخفيف]

صبــر النفــس عنــد كــل ملــم إن فــي الصبــر حيلــة المحتــال

لا تضــق بــالأمــور ذرعــاً فقــد يكــــشــف غمــاؤهــا بغيــر احتيــال

ربمــا تكــره النفــوس مــن الأمــــر لــه فــرجــة كحــل العقــال

وسمع عقب ذلك نَعْي الحجاج ، فقال : ما أدري أنا بأيهما أكثر سروراً . اهـ « خَضِري » .

( **وقد تدخل « رُبَّ » علىٰ ضمير غيبة** ) ، ملازمٍ للإفراد والتذكير ، والتفسير بتمييز مطابق للمعنى المراد منه للمتكلم ، من إفراد أو تثنية أو جمع تذكير أو تأنيث ( **كقوله** ) من البحر الخفيف :

( **رُبَّــه فتيــةً دعــوت إلــىٰ مــا يــورث المجـد دائبــاً فـأجـابـوا** )

و( الفتية ) جمع الفتىٰ ، وهو الشاب السخي الكريم ، و( المجد ) الشرف والكرم ، ولا يكون إلا بالآباء ، أو كرم الآباء خاصة قاله في « القاموس » ، وقوله : ( دائباً ) بالباء الموحدة بمعنىٰ دائماً : منصوب على الظرفية الزمانية ، متعلق بـ( يورث ) ، وقال العيني : صفة لمصدر محذوف ، فهو منصوب على المفعولية المطلقة ؛ أي : إيراثاً دائماً ، و( الفاء ) في قوله : ( فأجابوا ) عاطفة علىٰ ( دعوت ) .

**والمعنىٰ** : رُبَّ فتية دعوتهم إلىٰ ما يورثهم ويكسبهم شرفاً وفخراً دائماً ، فأجابوا إلىٰ ذلك . اهـ من « الأهدل » .

( **فإن قلت : هل هو** ) أي : هل ذلك الضمير ( **حينئذ** ) أي : حين إذ دخلت عليه

معرفة أو نكرة ، كما هو قضية النظم . . **قلت** : قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلىٰ نكرة علىٰ ثلاثة مذاهب ، **ثالثها** : إن كان مرجعه جائز التنكير . . فمعرفة ؛ كجاءني رجل فأكرمته ، أو واجبه فنكرة ؛ نحو : رُبَّ رجل وأخيه ، . . . . . . . . . . . . . .

---

( رُبَّ ) ( **معرفة** ) نظراً إلىٰ أصل وضع الضمير ، ( **أو نكرة** ) نظراً إلىٰ دخول ( رُبَّ ) عليه ، ( **كما هو** ) أي : كونه نكرة ( **قضية النظم** ) أي : مقتضىٰ كلام الناظم ؛ لأنه قال :

( وكـــل مـــا رب عليـــه تـــدخـــل فـــإنـــه منكـــر يـــا رجـــل )

و( الفاء ) في قوله : ( **فإن قلت** ) للإفصاح ، وجملة قوله : ( إن قلت ) جملة شرطية ، سيأتي جوابها بقوله : ( قلت ) ، وما بين القولين مقول للقول الأول ، والظرف في قوله : ( حينئذ ) متعلق بالنسبة الكائنة بين المبتدأ والخبر ؛ أي : هل هو يسمىٰ حينئذ معرفة أو نكرة ، و( الكاف ) في قوله : ( كما ) صفة لمصدر محذوف ، و( ما ) مصدرية ( هو قضية النظم ) مبتدأ وخبر ، والجملة الاسمية : صلة ( ما ) المصدرية ؛ أي : هل هو يسمىٰ نكرةً تسميةً مثل تسميةٍ اقتضاها كلام النظم

وقوله : ( **قلت** ) بضم التاء : جواب القول الأول ، وجملة ( إنْ ) الشرطية : مقول لجواب ( إذا ) المقدرة ، وجملة ( إذا ) المقدرة : مستأنفة استئنافاً بيانياً ، وتقدير الكلام : إذا عرفت أن ( رُبَّ ) تدخل علىٰ ضمير غيبة ، وقلت لي : هل هو يسمىٰ حينئذ معرفة أو نكرة . . فأقول لك في الجواب : ( **قد اختلف النحويون في الضمير الراجع** ) أي : العائد ( **إلىٰ نكرة علىٰ ثلاثة مذاهب** ) :

**أحدها** : أنه نكرة نظراً إلىٰ دخول ( رُبَّ ) عليه مطلقاً .

**وثانيها** : أنه معرفة نظراً إلىٰ أصل وضعه مطلقاً .

و( **ثالثها** : **إن كان مرجعه جائز التنكير** . . **فمعرفة** ) أي : فذلك الضمير معرفة ، وذلك ( كـ ) قولك : ( **جاءني رجل فأكرمته** ) ، وإنما كان مرجعه جائز التنكير ؛ لأنه فاعل ، والفاعل يجوز كونه معرفة ونكرة ، تقول : جاءني زيد وجاءني رجل ، ( **أو** ) كان مرجعه ( **واجبه** ) أي : واجب التنكير ( . . **فنكرة** ) أي : فذلك الضمير نكرة تبعاً لمرجعه ، وذلك ( **نحو** : **رُبَّ رجل وأخيه** ) ، وإنما وجب تنكير مرجعه في هـٰذا

وكالبيت المذكور . ثم إن النكرات تتفاوت في نفسها كالمعارف ، فبعضها أنكر من بعض ، فأنكرها : ( شيء ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المثال ؛ لأنه مجرور ( رُبَّ ) وهو لا يكون إلا نكرة ، ( **وكالبيت المذكور** ) يعني : قوله : ( ربَّهْ فتية. . . ) ، وإنما وجب تنكير المرجع الذي هو لفظ ( فتية ) لأنه تمييز ، والتمييز لا يكون إلا نكرة .

تتمة

**[سبب عدول الناظم عن بيان غيره للنكرة]**

وإنما عدل الناظم عن قول غيره : إن علامة النكرة قبول ( أل ) المؤثرة في التعريف ؛ كرجل وفرس ، أو وقوعها موقع ما يقبل ( أل ) كـ( ذي ) بمعنىٰ صاحب ، و( من ) بمعنىٰ إنسان ، و( ما ) بمعنىٰ شيء إلىٰ كون علامتها صلاحية دخول ( رُبَّ ) عليها ؛ لأن هـٰذا الذي ذكره غيره لا يشمل الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كـ( غير ) و( مثل ) فإن الظاهر أنها لا تتعرف بـ( أل ) كما لا تتعرف بالإضافة ، وهي قابلة لـ( رُبَّ ) والأنسب بالعقل أن نحو ( غير ) تتعرف بالإضافة وبـ( أل ) إذ الإضافة تزيل الإبهام كـ( أل ) ولو اشتد ، تأمل هـٰذا .

ويرد على التعريف اسم الفعل النكرة ؛ كـ( صهٍ ) بالتنوين ؛ فإنه لا يقبل ( رُبَّ ) ولا ( أل ) ولا يقع موقع ما يقبلها ؛ إذ هو واقع موقع لفظ الفعل عند الجمهور .

نعم ؛ يقع موقع ما يقبلها بناء علىٰ أن مدلوله المصدر ، ولعل هـٰذا ضابط أغلبي ، وقد ورد عليه ( كلٌّ ) أيضاً فإن مذهب الجمهور أن إدخال ( أل ) عليه إذا لم يكن في مقابلة الجزء بأن كان للأفراد.. لحن ؛ لأنها مضافة معنىً ، و( أل ) لا تُجامع الإضافة ، وجاز التنوين لما قيل : إنه عوض ، والظاهر : أنه لم يُسمع دخول ( رُبَّ ) علىٰ كلٍّ . اهـ من « الأمير على الشذور » .

( **ثم** ) بعد ما ذكر نقول : ( **إن النكرات تتفاوت في** ) حدّ ( **نفسها** ) أي : بنسبة بعضها إلىٰ بعض في الشمول ، ( **كالمعارف** ) تتفاوت في الأعرفية ، ( **فبعضها أنكر من بعض** ) أي : أشمل من بعض ، ( **فأنكرها** ) أي : فأنكر النكرات وأشملها ( **شيء** ) أي : لفظ ( شيء ) لشموله المتحيز وغير المتحيز ، قيل عليه : الشيء عند أهل السنة

ثم ( متحيز ) ثم ( جسم ) ثم ( نامٍ ) ثم ( حيوان ) ثم ( ماشٍ ) ثم ( ذو رِجلين ) ثم ( إنسان ) ثم ( رجل ) ، ولذلك ضابط ذكرته في « شرحي على القطْرِ » . . . . . . . . .

---

خاص بالموجود ، فالأظهر أن أنكر النكرات معلوم ؛ لشموله الموجود والمعدوم . اهـ « يس على القطر » .

( **ثم متحيز** ) وهو ما يملأ قدراً من الفراغ ويشغله ؛ لشموله الجسم والجوهر ، فخرج به ذات الله تعالىٰ ، ( **ثم جسم** ) وهو ما يقبل الانقسام في الأبعاض الثلاثة ؛ أعني الطول والعرض والعمق ؛ لشموله النامي وغير النامي كالحجر ، وخرج به الجوهر الفرد ، وهو ما لا يقبل الانقسام ؛ كنقطة ( الباء ) مثلاً ، ( **ثم نامٍ** ) أصله : نامِيٌ ثم أُعِلَّ إعلال قاضٍ ؛ لشموله الحيوان وغير الحيوان كالنبات ، خرج به غير النامي كالحجر ، ( **ثم حيوان** ) لشموله الماشي وغير الماشي كالزحافات ، خرج به الجمادات كالأشجار ، ( **ثم ماشٍ** ) بوزن قاضٍ ؛ لشموله الماشي علىٰ أربع وعلىٰ رجلين ، خرج به الزحافات والسمك كالأحناش ، ( **ثم ذو رجلين** ) لشموله الإنسان والدجاج والبطة مثلاً ، خرج ذو الأربع وما فوقها ، ( **ثم إنسان** ) لشموله الذكر والأنثىٰ والصغير والكبير ، خرج به نحو الدجاج ، ( **ثم رجل** ) وهو ذكر بالغ من بني آدم ؛ لشموله الشباب والكهول والمشايخ ، خرج به المرأة والصبيان ، ( **ولذلك** ) أي : ولمعرفة ذلك ؛ يعني : أنكر النكرات ( **ضابط ذكرته في « شرحي على القطر »** ) يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » والذي ذكره في ذلك « الشرح » قوله : والضابط : أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ، ولم تدخل تحت غيرها . . فهي أنكر النكرات كشيء ، فإن دخلت تحت غيرها ، ودخل غيرها تحتها . . فهي بالإضافة ؛ أي : بالنسبة إلىٰ ما يدخل تحتها أعم ، وبالنسبة إلىٰ ما تدخل تحته أخص . اهـ كلام « شرحه » .

واعلم : أن أقسامها في الأعمية عشرة ، كل واحد منها أعم مما بعده وأخص مما فوقه ، وهي ( مذكور ) ثم ( موجود ) ثم ( محدث ) ثم ( جسم ) ثم ( نامٍ ) ثم ( حيوان ) ثم ( إنسان ) ثم ( عاقل ) ثم ( رجل ) ثم ( عالم ) فـ( مذكور ) يشمل الموجود والمعدوم ، فهو أعم من موجود ، و( موجود ) يشمل القديم والحادث ، فهو أعم من محدث ، و( محدث ) يشمل الجسم والعرض ، فهو أعم من جسم ،

وَمَــا عَــدَا ذَلِــكَ فَهْــوَ مَعْــرِفَــةْ  لاَ يَمْتَــرِي فِيــهِ ٱلصَّحِيــحُ ٱلْمَعْــرِفَــةْ

أي : ما لا يجوز دخول ( رُبَّ ) عليه.. فهو معرفة ، لا يشك فيه ذو المعرفة الصحيحة ؛ أي : التامة كالأمثلة الآتية في النظم ، فلا يجوز دخول ( رُبَّ ) عليها ، لكن من الكلمات ما لا تدخل ( رُبَّ ) عليه ، ومع ذلك فهو نكرة ؛ . . . . . . . . . .

---

و( جسم ) يشمل النامي وغير النامي ، فهو أعم من نامٍ ، و( نامٍ ) يشمل الحيوان وغيره ، فهو أعم من حيوان ، و( حيوان ) يشمل الإنسان وغيره ، فهو أعم من إنسان ، و( إنسان ) يشمل العاقل وغيره ، فهو أعم من عاقل ، و( عاقل ) يشمل الرجل وغيره ، فهو أعم من رجل ، و( رجل ) يشمل العالم وغيره ، فهو أعم من عالم . اهـ من بعض الهوامش .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( ومــا عــدا ذلــك فهــو معــرفــة  لا يمتــري فيــه الصحيــح المعــرفــة )

أي : وما سوىٰ ذلك الذي يجوز دخول ( رُبَّ ) عليه ، وهو ما لا يجوز دخول ( رب ) عليه. . فهو معرفة ؛ لأنه لا واسطة بين المعرفة والنكرة عند الجمهور ، كما مرّ ( لا يمتري فيه ) أي : لا يشك في كونه معرفة ( الصحيح المعرفة ) أي : الصحيح معرفته بقواعد النحو ؛ أي : ذو المعرفة التامة السالمة من الخطأ ، كالأمثلة الآتية في كلامه ، فلا يجوز دخول ( رُبَّ ) عليها . اهـ« نزهة » .

قول الشارح : ( **أي : ما لا يجوز دخول « رُبَّ » عليه. . فهو معرفة ، لا يشك فيه** ) أي : في كونه معرفة ( **ذو المعرفة الصحيحة** ) تفسير إجمالي لكلام الناظم ، وقوله : ( **أي : التامة** ) تفسير لـ( الصحيحة ) تبعه بالجر ، وذلك الذي عدا النكرة ( **كالأمثلة الآتية في النظم** ) بقوله : ( مثاله : الدار وزيد. . . ) إلخ ، و( الفاء ) في قوله : ( **فلا يجوز دخول « رُبَّ » عليها** ) أي : على الأمثلة الآتية : تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : كالأمثلة الآتية ؛ لعدم جواز دخول ( رُبَّ ) عليها .

وقوله : ( **لكن من الكلمات ما لا تدخل « رُبَّ » عليه** ) استدراك واعتراض علىٰ عموم قول الناظم : ( وما عدا ذلك. . فهو معرفة ) ، ( **ومع ذلك** ) أي : ومع عدم دخول ( رُبَّ ) عليه ( **فهو نكرة** ) ، و( الفاء ) في قوله : ( فهو ) زائدة ، وتلك

كـ( أين ) و( متىٰ ) و( كيف ) و( عريبٍ ) و( ديار ) ، فالأولىٰ ذكر المعارف بالعد ؛ لانحصارها ، ثم يقال : وما عدا ذلك . . فهو نكرة ، والمعارف علىٰ ما هنا ستة : الضمير ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الكلمات التي لا تصلح لدخول ( رُبَّ ) عليها ؛ ( **كأين** ) اسم استفهام عن المكان في قولك : أين زيد ؟ ( **ومتىٰ** ) اسم استفهام عن الزمان في قولك : متى الصوم ؟ ( **وكيف** ) اسم استفهام عن الحال في قولك : كيف المريض ؟ ويجاب عن الناظم : بأن تلك الكلمات وإن لم يمكن دخول ( رُبَّ ) عليها ، فإنه يمكن دخولها علىٰ معانيها ؛ بأن يقال : رُبَّ مكان يكون فيه زيد ، ورُبَّ زمان نصوم فيه ، ورُبَّ حال يكون عليها المريض .

( **وعريب** ) في الأصل : اسم لمأوى الأسد والضبع والذئب والحية ، وهو مرادف لعرين ، ثم استعملوه بمعنىٰ واحد ؛ فصار نكرة ، ( **وديَّار** ) تقول : ما رأيت غريباً ولا دياراً ؛ أي : واحداً من الناس وغيرهم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ .

**وأجيب عن الناظم** : بأنهما يقبلان التعريف بحسب أصل الوضع ، وعدم قبولهما ( أل ) عارض من جهة التزام الواضع استعمالهما علىٰ وجه التنكير . اهـ « يس على القطر » بتصرف .

وقوله : ( **فالأولىٰ ذكر المعارف** ) أوَّلاً ( **بالعدِّ لانحصارها** ) وضبطها في عدد معين معلوم عندهم ، مفرع على الاستدراك المذكور ، ( **ثم يقال : وما عدا ذلك** ) المذكور من المعارف ( . . **فهو نكرة ، والمعارف علىٰ ما** ) ذكره الناظم ( **هنا** ) أي : في هٰذا المكان القريب ؛ يعني : في البيت التالي ( **ستة** ) ، وزاد ابن مالك سابعاً ، وهو المنادى المقصود ، كما سيأتي عنه في « الكافية » ، وتبعه ابن هشام في « الأوضح » ، وانظر هل يجوز نعته بالمعرفة ؛ نحو : يا رجل العالم ؟ اهـ « أمير علىٰ الشذور » .

**الأول منها** : ( **الضمير** ) ويسمى المضمر أيضاً ، ويسميه الكوفيون الكناية والمكنىٰ ، وسماه السكاكي التفاتاً ، كما في « الأمير على الشذور » ، وإنما بدأ به ؛ لأنه أعرف الأنواع الستة ، سمي مضمراً من قولهم : أضمرت الشيء إذا سترته

والعلم ، واسم الإشارة ، والموصول ، وذو الأداة ، والمضاف إلىٰ واحد منها : إضافة محضة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وأخفيته ، ومنه قولهم : أضمرت الشيء في نفسي ، أو من الضمور ، وهو الهزال ؛ لأنه في الغالب قليل الحروف ، ثم تلك الحروف الموضوعة له غالبها مهموسة ، وهي : ( التاء ) و( الكاف ) و( الهاء ) ، والهمس : هو الصوت الخفي ، وخرج بقولنا : ( غالبها مهموسة ) همزة ( أنا ) فإنها غير مهموسة .

( و ) **الثاني منها** : ( **العلم** ) وهو **لغة** : العلامة والراية والجبل ، **واصطلاحاً** : ما دل علىٰ مسماه بلا قيد تكلم أو خطاب أو غيبة أو إشارة أو صلة ، وهو قسمان : علم شخص ؛ كزيد ، وعلم جنس ؛ كأسامة .

( و ) **الثالث منها** : ( **اسم الإشارة** ) وهو ما دل علىٰ مسماه بقيد الإشارة إليه ؛ كهـٰذا وهـٰذه .

( و ) **الرابع منها** : ( **الموصول** ) وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين ، وهما اللذان تتم بهما الفائدة ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ ﴾ وخرج بهما الناقصان ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ؛ فلا يقال : جاء الذي اليوم ، ولا جاء الذي بِكَ ، أو وصفٍ صريح ؛ أي : خالص من غلبة الاسمية عليه ، فيكون صلة للألف واللام ؛ نحو : جاء الضارب والمضروب ، وإلىٰ عائد أو خلفه .

( و ) **الخامس منها** : ( **ذو الأداة** ) أي : المحلىٰ بـ( أل ) العهدية ؛ كجاء القاضي ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ ﴾ ، أو بأل الجنسية ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا ﴾ .

( و ) **السادس منها** : ( **المضاف إلىٰ واحد منها** ) أي : من هـٰذه الخمسة المذكورة ؛ كغلامي ، وغلام زيد ، وغلام هـٰذا ، وغلام الذي ضربك ، وغلام القاضي ، ( **إضافة محضة** ) أي : إضافة خالصة عن شائبة الانفصال ، وتسمىٰ : إضافة معنوية لإفادته في المضاف إليه أمراً معنوياً ؛ لأنها تفيده إما : التعريف ؛ كغلام زيد ، أو التخصيص ؛ كغلام رجل ، خرج به ما أضيف إضافة لفظية لإفادتها أمراً لفظياً ،

وهي متفاوتة في التعريف ، أشار إليها بتعداد المثال حسب ما اتفق له في قوله :

مِثَــالُــهُ ٱلــدَّارُ وَزَيْــدٌ وَأَنَــا وَذَا وَتِلْــكَ وَٱلَّــذِي وَذُو ٱلْغِنَــا

---

وتسمىٰ : غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال ؛ نحو : جاء ضارب زيد الآن أو غداً ، فإنه لا يتعرف بالإضافة ؛ لأن إضافته في نية الانفصال . اهـ « يس » .

**واعلم** : أن الإضافة علىٰ قسمين : محضة ، وغير محضة ، **فغير المحضة** : ما اجتمع فيها أمران : أمر في المضاف وهو كونه صفة ، وأمر في المضاف إليه وهو كونه معمولاً لتلك الصفة ؛ كضارب زيد ، **والمحضة** : ما انتفىٰ فيه الأمران المذكوران ؛ كغلام زيد . اهـ « عطار » .

( **وهي** ) أي : هٰذه المعارف الستة ( **متفاوتة** ) أي : متفاضلة ( **في التعريف** ) والتعيين ، فبعضها أعرف من بعض ، كما رتبها الشارح فيما سيأتي قريباً ، وقد ( **أشار** ) الناظم ( **إليها** ) أي : إلىٰ تلك المعارف الستة بلا تصريح بأسمائها ( **بتعداد المثال** ) أي : أشار إليها بذكر أمثلتها بعددها .

وقوله : ( **حسَب** ) بفتح السين وسكونها : منصوب بنزع الخافض المتعلق بـ( تعداد ) أي : بتعداده بحسب ( **ما اتفق** ) وأمكن ( **له** ) أي : بقدر ما أمكن له ؛ لضرورة الشعر ، لا بحسب ترتيبها في الأعرفية ، أو باعتبار ما اتفق له ، و( حسب ) بسكون السين بمعنىٰ قَدْرَ ، وبفتحها بمعنى اعتبار ، والأوضح هنا أن يقرأ بسكون السين ، والجار والمجرور في ( **في قوله** ) : متعلق بـ( تعداد ) :

( **مثــالــه الــدار وزيــد وأنــا وذا وتلــك والــذي وذو الغنــا** )

ولو قال بدل هٰذا البيت :

مثــالــه أنــا وزيــد وذا والــذي والــدار وذو الغنــا

لوفىٰ بالمراد من المقام ، ( **مثاله** ) أي : مثال ما عدا ذلك الذي يجوز دخول ( رُبَّ ) عليه ، وهو الذي لا يجوز دخول ( رُبَّ ) عليه ، وهو المعرفة ، ( **الدار** ) مثال لما عُرِّف بالألف واللام ، ( **وزيد** ) مثال لما عرف بالعلمية ، ( **وأنا** ) مثال لما عرف بالتكلم من الضمير ، ( **وذا ، وتلك** ) مثال لما عرف بالإشارة ، الأول للمذكر ، والثاني للمؤنث ، ( **والذي** ) مثال لما عرف بالصلة ، وهو الموصول ، ( **وذو الغنا** )

فأعرفها الضمير : وهو ما دل علىٰ متكلم أو مخاطب أو غائب ؛ كـ( أنا ) و( أنت ) و( هو ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مثال لما عرف بالإضافة إلىٰ ما فيه الألف واللام .

والناظم ذكر أمثلة المعارف بحسب ما اتفق له في النظم ، لا بحسب الترتيب في الأعرفية ، ولكن ذكر الشارح علىٰ ترتيبها في الأعرفية ، فقال : ( **فأعرفها** ) ( الفاء ) فيه للإفصاح ؛ أي : فأبلغها في التعريف والتعيين بعد لفظ الجلالة : ( **الضمير : وهو ما دل علىٰ متكلم** ) وهو من يصدر منه الكلام ، أو شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه ، ( **أو مخاطب** ) وهو شخص يوجَّه إليه الخطاب بذلك اللفظ ، ( **أو غائب** ) وهو ما تقدم له ذكر ؛ أي : مرجع . اهـ « خضري » ، وذلك ( **كأنا وأنت وهو** ) يرجع إلىٰ ما قبله علىٰ ترتيب اللف والنشر المرتب ، ورتبها في « الكافية » علىٰ ترتيبها فقال : [من الرجز]

فمضمـــر أعـــرفهـــا ثـــم العلـــم ... واســـم إشـــارة ومـــوصـــول متـــم

وذو الأداة ومنـــــادىٰ عينـــــا ... وذو إضـــافـــة بهـــا تبينـــا

وإنما كان الضمير أعرف المعارف ، لشدة تمييزه وتعيينه لمسماه ، ولا شك أن ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييزاً لمسماهما من العلم ، وإن كان العلم يُعَيِّن مسماه مطلقاً ، وأما مرتبة ضمير الغيبة . . فبعد العلم ، كما صرح به في « التسهيل » خلاف ما يقتضيه كلام « الموضح » هنا من أن الضمير مطلقاً في مرتبة واحدة .

ثم يجب أن يقال : الضمير أعرف المعارف بعد اسم الجلالة ، وقد رأى ابن جنِّي سيبويه في منامه ، فقال : ما فعل الله بك ؟ فقال له : غفر لي بقولي : أعرف المعارف الضمير بعد اسم الجلالة .

وليس المراد أن الله جلَّ جلاله لم يقبل من سيبويه إلا هـٰذا العملَ ، بل غفر له بسببه . اهـ « حمدون » .

وقال ابن هشام في بعض تعاليقه : مرادُ النحاة بقولهم : بعض المعارف أعرف من بعض : أنَّ ما تطرقُ الاحتمال إليه أقلُّ أعرفُ مِن الذي تطرّق الاحتمال إليه أكثر ، وبهـٰذا ينحلُّ ما اعترض به عليهم أبو محمد ابن حزم حيث قال : المعارف كلها سواءٌ

ثم العلم : وهو ما عَيَّن مسماه بغير قيد ؛ كـ( زيد ) و( مكة ) ، ثم اسم الإشارة : وهو ما وضع لمسمى وإشارة إليه ؛ كـ( ذا ) و( تلك ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في رتبة التعريف ، ولا يقال : بعضها أعرف من بعض ؛ لأنك لا تقول : عرفت هٰذا أكثر من هٰذا . اهـ « يس على القطر » .

**واعلم** : أنه كما تتفاوت أنواع المعرفة في التعريف . . فأفراد تلك الأنواع متفاوتة أيضاً ؛ فضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب ، وهو أعرف من ضمير الغائب ، وأعرف الأعلام أسماء الأماكن ، ثم أسماء الأناس ، وثم أسماء الأجناس ، وأعرف الإشارات ما كان للقريب ، ثم ما للمتوسط ، ثم ما للبعيد ، وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ، ثم ما للعهد في شخص ، ثم للجنس . اهـ منه

( **ثم** ) أعرفها ( **العَلَم** ) بفتحتين : مشتق من العِلْم ـ بكسر العين ، وسكون اللام ـ لأن العلم يقتضي الإحاطة بأوصاف المعلوم ، والعلم الاصطلاحي يقتضي الإحاطة بجميع أوصاف الذات ، قاله الرضي ، وقيل : من العلم الذي هو الجبل ، والجامع بينهما التمييز في كلٍّ والظهور .

فالعَلَم لغة : الجبل والراية والعلامة ، وسيد القوم ، والخط في الثوب : ( **وهو** ) أي : العلم اصطلاحاً : ( **ما عَيَّنَ** ) وميز ( **مسماه بغير قيد** ) أي : من غير قرينةٍ خارجيةٍ ، كبقية المعارف ، فإنها إنما تُعيِّن مسماها ؛ بقرينة خارجة عن ذات الاسم ، إما : لفظية كـ( أل ) والصلة ، أو معنوية ، كالحضور في ضميري المتكلم والمخاطب ؛ كـ( أنا ) و( أنت ) ، والغيبة في ضمير الغائب ؛ كـ( هو ) سواء كان علماً لشخص ؛ ( **كزيد** ) أو لبلدة ؛ كعدَنٍ ( **ومكة ، ثم** ) أعرفها ( **اسم الإشارة : وهو ما وُضع لمسمى وإشارة إليه** ) أي : إلىٰ ذلك المسمىٰ .

**واعلم** : أنَّ مراتب المشار إليه عند الجمهور ثلاثة : قريبة ، ومتوسطة ، وبعيدة ، فجعلوا المجرد من الكاف للقريب ( كـ« ذا » ) ، والمقرون بالكاف فقط للمتوسط ؛ نحو ( ذاك ) ، والمقرون باللام والكاف للبعيد ؛ نحو ( ذلك ) ، ( و« **تلك** » ) للمفردة المؤنثة البعيدة ، خلافاً لابن مالك ، فإنه جعل مراتب اسم الإشارة ثنتين : قربىٰ ؛ نحو : ( ذا ) بلا كاف ولا لامٍ ، وبعدىٰ : بالكاف فقط ؛ نحو : ( ذاك ) أو بالكاف

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

واللام ؛ نحو : ( ذلك ) و( تلك ) فـ( الكاف ) عنده لبعد المشار إليه ، و( اللام ) لمبالغة البعد ، وعند الجمهور لتوسط المشار إليه ، و( اللام ) لبعد المشار إليه .

وقول الشارح : ( واسم الإشارة ما وُضع لمسمىٰ. . . ) إلخ ؛ أي : ما وُضع للدلالة علىٰ معيَّن ، وإشارة إليه إشارة حسية ، وهي التي تكون بأحد الأعضاء ؛ كالإصبع والرأس والطرف ونحوها ، ولم يصرِّح بكونها حسية ؛ لأن الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ، والمطلق يحمل علىٰ حقيقته ، فلا يرد ضمير الغائب و( أل ) الذهنية ؛ لأن الإشارة بهما ذهنية ، وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار إليه محسوساً بالبصر حاضراً ، فاستعماله في غيره مجازٌ . اهـ « صبان » بتصرف .

قال الدَّنَوْشَرِيُّ : قوله : ( ما وُضع لمسمىً ) : جنسٌ يشمل النكرة والمعرفة ، وقوله : ( وإشارةٍ إليه ) فصلٌ أخرج ما عدا اسم الإشارة ، والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هـٰذا الحد ، فلا يكون مطرداً ، والاطراد أن يوجَد المحدود كلما وُجد الحد ؛ لكونه مانعاً كما مرّ ؛ لأن المضمر يُشار به إلىٰ ما عاد عليه ، والمظهر إن كان نكرة. . كان إشارةً إلىٰ واحد من الجنس غير معين ، وإن كان معرفة. . فإلىٰ واحد معين يندفع بأن المراد بالإشارة الحسية ، وهي التي تكون بأحد الأعضاء ، وما ذُكر من الأسماء المنقوض بها. . ليس كذلك ، وإنما لم يقل في الحد : وإشارةٍ إليه حسيةٍ ؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية ، والاعتراضُ بلزوم الدور ؛ حيث أُخذ لفظُ الإشارة في كلٍّ من المعرَّف والمعرِّف يندفع ؛ بأن الإشارة في قولنا : اسم الإشارة جزءُ المحدود ، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقُّف جزءِ المحدود أيضاً عليه ؛ إذ ربما تكون معرفةُ ذلك الجزء ضروريةً أو مكتسبةً بغير ذلك الحد . اهـ من « الدماميني » اهـ « يس على التصريح » .

قوله : ( كذا ) للمفرد المذكر القريب .

**واعلم** : أن مذهب البصريين أنه ثلاثي الأصل لا ثنائي ، و( ألفه ) : زائدة ؛ لبيان حركة ( الذال ) كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائي ، وألفه أصلية ؛ مثل ( ما ) كما يقوله السيرافي ، وإنما قلنا : ثلاثي علىٰ مذهب البصريين ؛ لغلبةِ أحكام الثلاثي عليه من

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ، ولا شيء من الثنائي كذلك ، وأصلُه حينئذ : ذَيَيُ بالتحريك ؛ بدليل الانقلاب ألفاً ، حُذفت لامه اعتباطاً ، وقلبت عينه ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقيل : أصلُه : ذوَيَ ؛ لأن بابَ ( طويت ) أكثرُ من باب ( حييَتْ ) ، وقيل : ذَيْيٌ بإسكان العين ، والمحذوف العين ، والمقلوب ألفاً ( اللام ) لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ، ورُدَّ **الأول** ؛ بحكايةِ سيبويه إمالةَ ألفه ، ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق ، فلا يقال : يحتمل أن المحذوف ( الواو ) والمقلوب ( الياء ) ، **والثاني** ؛ بأن الحذف أليق بالآخر . اهـ « صبان » .

قولُه : ( وتلك ) أصله : تِيْ ، فلما أدخلوا عليهم ( لامَ ) البعد . . حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وأصل ( تِيْ ) ذيْ ، فأبدلوا الذال تاءً ، فقالوا : ( تي ) لأن المؤنث فرع من المذكر ، وأصل هـٰذه الياء الألف ؛ لأنهم أبدلوا الألف في ( ذا ) ياءً ؛ فرْقاً بين ما للمذكر وبين ما للمؤنث ، فقالوا : في المذكر ( ذا ) ، وفي المؤنث ( ذي ) مثالهما : قوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ .

وإعرابه : ( تلك ) تي : اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة البعيدة ، في محل الرفع مبتدأ ، مبني بسكون ظاهر على الياء المحذوفة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، و( اللام ) للبعد المشار إليه أو لمبالغة البعد ، حرف لا محل له من الإعراب ، مبني على السكون ، و( الكاف ) حرف دال على الخطاب ؛ أي : خطاب محمد صلى الله عليه وسلم ، مبني على الفتح ، وإنما حُرِّك ؛ لكونه علىٰ حرف واحد ، وكانت فتحة تشبيهاً له بضمير الخطاب ؛ لأنها تتصرف تصرف ( الكاف ) الاسمية ، ( الرسل ) بدل من اسم الإشارة ، والخبر جملة ( فضَّلنا ) ، ولكنها خبر ( الرسل ) . راجع تفسيرنا « الحدائقَ » .

## فَائِدَةٌ

### [حاصل صور أسماء الإشارة]

وحاصل ما في أسماء الإشارة من الصور أن المشار إليه إما : واحد أو اثنان أو جماعة فهـٰذه ثلاثة ، وكل واحد منها إما : مذكر أو مؤنث فهـٰذه ستة ، تحصلت من

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ضربِ اثنين في ثلاثة ، وكل واحد من هـٰذه الستة إما : قريب المسافة أو بعيدها فهـٰذه اثنتا عشرة ، تحصلت من ضرب اثنين في ستة ، وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر ، تحصلة من ضرب ثلاثة في ستة ، والمخاطَبُ بالإشارة إما : أن يكون واحداً مذكراً أو مؤنثاً ، أو اثنين مذكرين أو مؤنثين ، أو جماعة ذكور أو إناثٍ ، فهـٰذه ستة تُضرب في الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه ، تخرج مئة وثمانية ، فللواحد المذكر القريب حقيقياً كان ؛ كهـٰذا زيد ، أو حكمياً ؛ كهـٰذا الجمع وذاك الفريقُ ، ونحو : ﴿ عَوَانُۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ أي : المذكور من الفارض والبكر .

وقد يستعمل في الجمع ؛ كقول لبيد : [من الكامل]

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هـٰذا الناسِ كيف لبيد

اهـ « خضري » .

( ذا ) بألف ساكنة ، و( ذاء ) بهمزة مكسورة بعد الألف ، و( ذائه ) بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة ، و( ذاؤه ) بهاءٍ مضمومة بعد همزة مضمومة ، قال الشاعر : [من الرجز]

هـذاؤه الدَّفْتَرُ خَيْرُ دَفتَرِ ... في كفِّ قَرْمٍ ماجد مُصور

والخامس : ( آلِكَ ) بهمزة فلام ، كما في « التسهيل » ، قال الدماميني : وليست بدلاً من ( الذال ) لتباعد مخرجيهما ، فصارت الهمزة اسماً هنا ، كما هي حرفٌ في النداء ، وفعل أمر من الوأي بمعنى المحبة أو بمعنى الوعد .

فجملة إشارات المفرد المذكر القريب خمسة ، وللواحدة المؤنثة القريبة عشرة ، خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة مبدوءة بالتاء ، وهي : ( ذي ) و( تي ) بكسر أوَّلهما ، وسكون ثانيهما و( ذه ) و( ته ) باختلاس : وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها ، لا ترك الإشباع و( ذه ) و( ته ) بإشباع الكسرة و( ذه ) و( ته ) بالإسكان للهاء و( ذات ) و( تا ) بضم التاء من ذات ، قال الموضح في « الحواشي التسهيلية » : اسم الإشارة ( ذا ) ، والتاء للتأنيث ، وهي مثل التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق بين المذكر والمؤنث ، وليس بصفة بمعنىٰ صاحبة . اهـ

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( تا ) بألف ، وقال الدَنَوْشَرِيُّ : وقد يقال : وينبغي أن يأتي فيها ما قيل في ( ذا ) ، فليحرَّر . اهـ « يس على التصريح » .

قال الدَنَوْشَرِيُّ : وإنما كان للمذكر خمسةٌ وللمؤنث عشرةٌ ؛ لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر ، فناسب أن يدل على الأكثر بألفاظ كثيرة ، وقد ورد في الحديث ما يؤيد كون أفرادها أكثر من أفراد المذكر ؛ من كون كل مؤمن له امرأتان من نساء الدنيا في الجنة ، ومن قوله صلى الله عليه وسلم : « اطلعت على النار ، فوجدت أكثر أهلها النساء » .

ومما يؤيده أيضاً : أن الإشارة من باب الكناية ، وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالستهم ؛ فكانوا يكْنون عنها كثيراً ، ومما يؤيده أيضاً : أن العرب كانت يحتاجون إلى النساء في كل وقت ؛ فوضعوا لهن ألفاظاً كثيرة اختصاراً عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاج إليهم إلىٰ في الأمور المهمة كالحرب ؛ فكان التصريح بأسمائهم أولىٰ .

ووضعوا للمثنى القريب ( ذان ) في التذكير ، و( تان ) في التأنيث بالألف فيهما رفعاً ، و( ذين ) و( تين ) بالياء فيهما جراً ونصباً ، وأما نحو : ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ﴾ بتشديد نون ( إنَّ ) ، وبالألف في هـٰذان ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾ . . فمؤول علىٰ حذف اسم ( إنَّ ) ضمير شأن ، و( اللام ) داخلة علىٰ مبتدإٍ محذوف ، تقديره إنه هـٰذان لهَما ساحران ، أو علىٰ أنَّ ( إنَّ ) بمعنىٰ ( نعم ) ، وهي لا تعمل شيئاً ؛ لأنها حرف تصديق ، فلا اسم لها ولا خبر ، أو علىٰ أنه جاء علىٰ لغة خثعم ؛ فإنهم لا يقلبون ألف المثنىٰ ياء في حالتي النصب والجر ، أو علىٰ أن ( إن ) نافية بمعنىٰ ( ما ) و( اللام ) بمعنىٰ ( إلا ) الإيجابية ، كما يقول به الكوفيون ، إلىٰ غير ذلك .

ولجمْعهما في التذكير والتأنيث ( أُولاء ) حالة كونه ممدوداً عند الحجازيين نحو : هـٰؤلاء أبنائي وهـٰؤلاء بناتي ، وحالة كونه مقصوراً عند التميميين من قيس وربيعة وأسد وسائرِ أهل نجد ؛ نحو : أولى الرجالُ ضربوا ، وأولى النساءُ قمن .

وإعرابه : ( أولىٰ ) اسم إشارة ، يشار به إلى الجمع المذكر أو المؤنث ، في محل

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الرفع مبتدأ ، مبني بسكون على الألف المحذوفة ، ( الرجال ) أو ( النساء ) بدل من اسم الإشارة ، أو عطف بيان له ، وجملة ( ضربوا ) أو ( قمن ) خبر المبتدإ ، والغالب أن يكون للعقلاء ، ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ .

**فإن قلت** : ما الفرق بين ( أولىٰ ) الذي هو اسم إشارة ، وبين ( الألىٰ ) الذي هو اسم موصول . . **قلت** : إنهم فرقوا بينهما من وجوه ، **منها** : أن الذي في اسم الإشارة يُكتب بالواو ، والذي في الموصول يُكتب بدونها علىٰ وزن العُلَىٰ ، **ومنها** : أنه في الإشارة مجرد من ( أل ) ، وفي الموصول مقرون بها ، **ومنها** : أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعده إلا مفرد ، والذي في الموصول لا يقع بعده إلا جملة أو شبهها . اهـ من « الفاسي » .

وهٰذه الأسماء كلها فيما إذا كان المشار إليه قريباً ، وأما إذا كان المشار إليه بعيد المسافة . . لحقتها ( كاف ) حرفية تتصرف تصرف الكاف الاسمية ؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، كما يتبين بها لو كانت اسماً ، فتفتح للمخاطب ، وتكسر للمخاطبة ، وتتصل بها علامة التثنية والجمْعين ؛ فتقول : ( ذاكَ ) و( ذاكِ ) و( ذاكما ) و( ذاكم ) و( ذاكنَّ ) ولك أن تزيد قبلها لاماً مبالغة في البعد ، وهٰذه ( اللام ) أصلها السكون ، كما في ( تلك ) وكسرت في ( ذلك ) لالتقاء الساكنين ، أو فرقاً بينها وبين لام الحرف في نحو قولك : ( ذَلَك ) بفتح اللام ؛ أي : هٰذا المال لك ، لكن تارة يبقىٰ سكونها وتحذف الياء ، أو الألف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين ، كما في ( تِلك ) بكسر التاء ، و( تلْك ) بفتحها ، وتارة تبقى الياء أو الألف قبلها ، وتُحرَّك هي بالكسر ، كما في ( تِيْلِكَ ) و( تالك ) و( ذلك ) اهـ صبان ، إلا في التثنية مطلقاً ، مذكراً أو مؤنثاً ، فلا تقول : ذان لكما ، وتان لكما ، وإلا في الجمع في لغة من مدَّه وهم الحجازيون ، وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون ، فلا تقول : أولاء لك ، وأولالك ، وإلا فيما سبقته ( ها ) التنبيه مطلقاً إفراداً أو تثنية وجمعاً ، وعلةُ منعِ زيادة ( اللام ) فيما ذكر كثرة الزوائد في

ثم الموصول : ....................................

التركيب بزيادتها ، كما في الفاسي .

وجميع ما سبق من أسماء الإشارة يشار به إلىٰ كل مشارٍ إليه مكاناً كان أو غيره ، وبقيت ثمانية ألفاظ مختصة بالمكان ، اثنان منها للمكان القريب ، وهما : ( هنا ) بضم الهاء وتخفيف النون ، و( ههنا ) بزيادة ( ها ) التنبيه عليه ، وستة للمكان البعيد ، وهي : ( هناك ) بزيادة كاف الخطاب عليه ، و( هنالك ) بزيادة الكاف واللام معاً عليه ، و( هَنَّا ) بفتح الهاء وتشديد النون المفتوحة بعدها ألف ، و( هِنَّا ) بكسر الهاء ، وهي أرْدأ من فتحها ، و( هُنَّا ) بضم الهاء ، وهي لغة رديئة ، وأصل هَنَّا بلغاتها الثلاث : هَنَنَّ بثلاث نونات ، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال ، و( ثَمَّ ) وهي بفتح المثلثة وتشديد الميم ، ملازمة للظرفية في محل النصب عليها ، يشار بها إلى المكان البعيد ، وهي مبنية على الفتح للتخفيف ، ولم تبن على الكسر مع أنه الأصل في حركة التخلص ؛ لثقل الكسرة مع التضعيف ، ولا تتقدم عليها ( ها ) التنبيه ولا يتأخر عنها كاف الخطاب . اهـ « حمدون » .

( ثم ) بعد اسم الإشارة ، أعرف المعارف ( **الموصول** ) يعني : الاسميُّ ، والموصول **لغة** : هو ما وُصل بغيره ، وجُعل من تمامه ، مأخوذ من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه ، ومنه : الحديث الموصول ، **واصطلاحاً** : ضربان : موصول حرفي ، وموصول اسمي .

**فالموصول الحرفي** : هو كل حرف يُؤَوِّلُ ما بعده بمصدر ، ولا يحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة نظمها السندوبي بقوله : [من الطويل]

وهاك حروفاً بالمصادر أوِّلت ... وعدِّي لها خمساً أصح كما رووا
وما هي أنْ بالفتح أَنَّ مشددا ... وزيد عليها كي فخذها وما ولو

وقد نظمها عبد الرؤوف المناوي في بيت واحد ، فقال : [من الكامل]

موصولنا الحرفي خمسة أحرف ... هي أن وأن وكي وما فاحفظ ولو

**الأول** : ( أَنْ ) المفتوحة الهمزة الساكنة النون ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثاني** : ( أنَّ ) المشددة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ .

**والثالث** : ( ما ) سواء كانت ظرفية أم لا ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ .

**والرابع** : ( كي ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ .

**والخامس** : ( لو ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ .

وزاد عليها بعضُهم ( الَّذِي ) فجعلها ستةً ، جمعت في قول بعضهم : [من الكامل]

مـوصـولنـا الحـرفـي أن لـو ومـا ... وأنَّ وكـي ثـم الـذي يـا مـن سمـا

فنقول علىٰ هٰذا القول : **والسادس** : ( الذي ) المصدرية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾ أي : كخوضهم ، وجعل ( أل ) فيها زائدة ، والمانع يدَّعي أن الأصل : كالذين خاضوا ، حذفت النون علىٰ لغة ، أو أن الأصل : كالخوض الذي خاضوه ، فحذف الموصوف والعائد إلىٰ غير ذلك .

وزاد بعضهم ( همزة ) التسوية ، فجعلها سبعة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ .

**والضرب الثاني** : **الموصول الاسمي** : وهو كل ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو شبهها ، أو وصف صريح ، وإلىٰ عائد أو خَلَفِهِ ، قاله الموضح في « شذوره » ، **والمعنىٰ** : أن الموصول ما احتاج إلىٰ أمرين :

**أحدهما** : الصلة ، وهي واحدة من أربعة أمور : **أحدها** : الجملة ، **وشرطها** : أن تكون خبرية ؛ أي : محتملة للصدق والكذب ، تقول : جاءني الذي قام ، والذي أبوه قائم ، ولا يجوز جاء الذي هل قام ، أو الذي لا تضربه ، **والثاني** : الظرف ، **والثالث** : الجار والمجرور التامان ، وهما المراد بقولنا : أو شبهها ، **وشرطهما** : أن يكونا تامين ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ ﴾ ، واحْترزْت بقيد ( التامين ) عن الناقصين ، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة ، فلا تقول : جاء الذي اليوم ، ولا جاء الذي بك ، **والرابع** : الوصف

وهو ما افتقر إلىٰ صلة وعائد ؛ كـ( الذي ) و( التي ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الصريح ؛ أي : الخالص من غلبة الاسمية ، وهـٰذا يكون صلة للألف واللام خاصة ؛ نحو : الضارب والمضروب .

**والأمر الثاني** : الضمير العائد من الصلة إلى الموصول ؛ نحو : جاء الذي قام أبوه ، **وشرطه** : أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير ، وفروعهما ، وقد يخلفه الظاهر ؛ كقوله : [من الطويل]

سعـاد التـي أضْنَـاكَ حُـبُّ سُعَـادا ... وإعـراضهـا عنـك استمـر وزادا

وعرفه الشارح بقوله : ( **وهو** ) أي : الموصول الاسمي ، وهو المراد في كلام الناظم والشارح ( **ما** ) أي : اسم ( **افتقر** ) واحتاج في إفادة المعنى المراد منه ( **إلىٰ** ) الوصل بـ( **صلة** ) أي : إلى الوصل بجملة خبرية ، اسميةً كانت أو فعليةً ، أو إلى الوصل بشبهها من الظرفين ، والصفةِ الصريحة ، ( **و** ) إلىٰ ( **عائد** ) أي : إلىٰ ضمير يعود عليه مذكورٍ أو محذوف أو إلىٰ خَلَفِه كما مر آنفاً ، وخرج بقولنا : ( وعائد ) ما افتقر من الأسماء إلى الوصل بجملة ، ولا يحتاج إلىٰ عائد ؛ كـ( إذا ) و( حيث ) .

وهـٰذا الضرب من الموصول ؛ أعني : الموصولَ الاسميَّ قسمان :

**نص في معناه لا يتجاوزه إلىٰ غيره** : وهو ثمانية ألفاظ .

ومثَّل له الشارح بقوله : ( **كالذي** ) وفروعه ، وهو للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ ، ( **و** ) كـ( **التي** ) وفروعها ، وهي للمفردة المؤنثة عاقلة كانت أو غيرها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ ، ولك في يَاءَي ( الذي ) و( التي ) وجهان : الإثبات ، والحذف .

فعلى الإثبات : يكون إما خفيفة ساكنة ، وإما شديدة مكسورة ؛ أي : مبنية على الكسر ؛ إذ هو الأصل في التقاء الساكنين ، أو شديدة معربة بأوجه الإعراب .

قال الزرقاني : وكيف يعربان علىٰ هـٰذه اللغة ، مع أن مقتضى البناء موجود فيهما ؟ إلا أن يقال : لما دخل عليهما ما هو من خواص الاسم ، وهو التصغير . . رجعا إلىٰ أصله ، وهو الإعراب .

ثم ذو الأداة ؛ كالرجل والدار ، وسيأتي الكلام عليها ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وعلى الحذف : فيكون الحرف الذي قبلها : إما مكسوراً ، كما كان قبل الحذف ، وإما ساكناً ، وفيهما أيضاً حذف الألف واللام منهما ، مع بقاء اللام الثانية مفتوحة ، فقال فيهما لذي ولتي ففيهما ست لغات ، وفروع ( الذي ) اللذان للمثنى المذكر ، والذين لجمع المذكر مطلقاً ، والألىٰ كذلك ، وفروع ( التي ) ثلاثة : اللتان واللاتي واللواتي .

**والقسم الثاني** : **مشترك** : وهو ما يكون بلفظ واحد لمعانٍ مختلفة ، وهي ستة ألفاظ : ( مَنْ ) و( ما ) و( أي ) و( أل ) و( ذو ) و( ذا ) ؛ فهـٰذه الستة تطلق على المفرد والمثنىٰ ، والجمع المذكر منها والمؤنث ، تقول في المفرد منها : يعجبني من جاءك ومن جاءتك ، وما اشتريته وما اشتريتها من الحمار والأتان ، ويعجبني من جاءك ومن جاءتك ، وما اشتريته وما اشتريتها من الحمار والأتان ، ويعجبني أي قام وأي قامت ، وجاء الضارب زيداً والضاربة ، وجائني ذو قام وذو قامت ، ويعجبني من ذا جاءك ومن ذا جائتك ، وقد اختصر الناظم وكذا الشارح تبعاً له الكلام على المعارف ، فراجع الكتب المبسوطة فيها .

( **ثم** ) أعرف المعارف بعد الموصول ( **ذو الأداة** ) أي : المعرَّف بأداة التعريف ، وهي الألف واللام المفيدة للتعريف ، فخرجت الزائدة : وهي التي دخولها كخروجها ؛ كالداخلة على العباس واليزيد ، سواء كان مدخولها عاقلاً ؛ ( **كالرجل** ) المعيَّن في تعريف رجل منكر شائع في أفراده ، أو غير عاقل ( **و** ) ذلك ؛ كـ( **الدار** ) المعيَّن المعهود عند المخاطب في تعريف دار منكر شائع في أفراده ، وقد تُبدل لام ( أل ) المعرِّفةِ ميماً في لغة حمير : وهم قبيلة من العرب كثيرة في اليمن ، وقد نطق بها النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « ليس من امْبِرِّ امْصيامُ في امْسفر » رواه النَّمِر ابن تَوْلب رضي الله تعالىٰ عنه ، فتكون ( أم ) حينئذ من أداة التعريف ؛ فلأجل إدخالها عبر الشارح هنا بـ( ذو الأداة ) ، والناظم بما سيأتي ( آلة التعريف ) ، ( **وسيأتي الكلام عليها** ) قريباً ؛ أي : بسط الكلام فيها قريباً بقول الناظم : ( وآلة التعريف أل . . . ) إلخ .

وأما المضاف . . فهو في التعريف بحسب ما يضاف إليه ؛ كغلام زيد ، وخاتم هـٰذا ، وذو الغنا ، إلا المضاف إلى الضمير ، فهو في رتبة العلم ؛ كغلامي وغلامك ، . . . .

---

( **وأما المضاف** ) إلىٰ واحد من هـٰذه المعارف الخمسة المتقدمة إضافةً معنوية ، ولم يكن متوغلاً في الإبهام ، ولا واقعاً موقع نكرة ( . . **فهو** ) أي : ذلك المضاف ( **في التعريف** ) والتعيُّن ( **بحسَب** ) بفتح السين وإسكانها ، كما في « القاموس » أي : بقدر تعريف ( **ما يضاف إليه** ) أي : في مرتبة ما أضيف إليه من هـٰذه الخمسة في التعريف ، فخرج بقولنا : ( إضافة معنوية ) المضاف إضافةً لفظية ، كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ كقولك : هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمس ، فإن الإضافة فيه تفيد التخفيف في اللفظ لا التعريف ، وبقولنا : ( ولا متوغلاً في الإبهام ) الأسماء المتوغلة في الإبهام ؛ كغير ومثل ، وبقولنا : ( ولا واقعاً موقع نكرة ) الواقع موقع نكرة ؛ نحو قولك : جاء وحده ؛ لأن الحال لا تكون إلا نكرة ؛ أي : منفرداً ، فإن إضافة كل واحد من هـٰذا المذكور لا تفيد التعريف ، بل المضاف معها باقٍ علىٰ تنكيره ؛ أي : فذلك المضاف في رتبة ما أضيف إليه من المعارف الخمسة ، غير متأخر عنه في الرتبة ، فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم ؛ ( كـ ) قولك : جاءني ( **غلامِ زيد** ، **و** ) المضاف إلى اسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة ؛ كقولك : لَبِسْتُ ( **خاتمَ هـٰذا** ) الرجل ، ( **و** ) المضاف إلى المعرَّف باللام في رتبة المعرَّف باللام ؛ كقولك : وَاسَانِي ( **ذو الغنا** ) ، فجميع ما أضيف إلىٰ واحد من هـٰذه الخمسة فهو في رتبته .

( **إلا المضاف إلى الضمير** ، **فهو** ) دون ما أضيف إليه من الضمير رتبة ؛ لأنه ( **في رتبة العلم** ) الذي هو دون الضمير رتبةً ؛ لأنه لو كان في رتبة الضمير . . لما صح : مررت بزيد صاحبك ؛ لأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ، بل هي مساوية له في التعريف أو دونه ، فلما جعلنا المضاف إلى الضمير في رتبة العلم . . صار ( صاحبك ) مساوياً لزيد ، وقيل : إن المضاف إلى الضمير في رتبة الضمير ، وقيل : إن كل ما أضيف إلىٰ معرفة فهو في رتبة ما تحتها ، كما ذهب إليه المبرِّد ؛ فتحصل ثلاثة أقوال ، **والصحيح** : الأول الذي ذكره الشارح ، ومثال المضاف إلى الضمير ( **كغلامي** ) في المضاف إلىٰ ضمير المتكلم ، ( **وغلامك** ) في المضاف إلىٰ ضمير

ولم يذكر المنادى المقصود ؛ نحو : يا رجل لمعين ، مع أنه من المعارف ، ولعله إنما تركه ؛ لأنه يرىٰ أنه داخل ـ كما قيل ـ في المعرَّف بأل ، أو في اسم الإشارة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَآلَــةُ ٱلتَّعْــرِيــفِ أَلْ فَمَــنْ يُــرِدْ  تَعْـرِيـفَ كِبْـدٍ مُبْهَـمٍ قَـالَ ٱلْكَبِـدْ

---

المخاطب ، و( غلامه ) في المضاف إلىٰ ضمير الغائب .

( **ولم يذكر** ) الناظم ( **المنادىٰ** ) المنكر ( **المقصود** ) لذاته ؛ يعني : النكرة المقصودة ؛ ( **نحو** ) قولك : ( **يا رجل** ) قاصداً ( **لمعيَّن ، مع أنه من المعارف** ) السبعة التي جمعها بعضهم علىٰ ترتيبها في الأعرفية في بيت واحد : [من الكامل]

إن المعــارف سبعــة فيهــا سهــل  أنا صالح ذا ما الفتى ابني يا رجل

أي : في حفظها سهولة لجمعها في بيت واحد ( أنا ) إشارة إلى المضمر ، ( صالح ) للعلم ، ( ذا ) لاسم الإشارة ، ( ما ) للموصول ، ( الفتىٰ ) للمحلىٰ بأل ( ابني ) للمضاف ، ( يا رجل ) للنكرة المقصودة لتعريفها بالقصد والإقبال .

( **ولعله** ) أي : ولعل الناظم ( **إنما تركه** ) أي : ترك المنادى المقصود ، مع أنه من المعارف ؛ ( **لأنه** ) أي : لأن الناظم ( **يرىٰ** ) ويزعم ( **أنه** ) أي : أن المنادى المقصود ( **داخل ـ كما قيل ـ** ) ذلك الدخول عند بعضهم ؛ أي : داخل ( **في المعرَّف بأل** ) الحضورية ، فقوله : ( يا رجل ) بمعنىٰ قوله : يا أيها الرجل الحاضر ، ( **أو** ) هو داخل ( **في اسم الإشارة** ) ، فمعنىٰ قوله : ( يا رجل ) يا هـٰذا الرجل .

قوله : ( مع أنه من المعارف ) بناءً علىٰ أن تعريفه بالقصد والإقبال ، وقيل : إن تعريفه بما تعرَّف به اسم الإشارة ، وقيل : إن تعريفه بأل المحذوفة نابت الياء منابها ، قال أبو حيان : وهـٰذا هو الذي صححه أصحابنا ، ولا خلاف في تعريف النكرة المقصودة ؛ كـ( يا رجل ) وإنما الخلاف في سبب تعريفها ، فأما العلم كـ( يا زيد ) . . فذهب قوم إلىٰ أن تعريفه بالنداء بعد إزالة تعريفه بالعلمية وتنكيره ، والأصح : أنه باقٍ علىٰ تعريفه بالعلمية ، وإنما زاد بالنداء وضوحاً . اهـ « أشموني » .

( **وآلــة التعــريــف أل فمــن يــرد  تعـريـف كبـد مبهـم قـال الكبـد** )

قول الناظم : ( **وآلة التعريف** ) أي : والأداة اللفظية التي يعرَّف بها الاسم ، ويدل

اختلف في آلة التعريف : فمذهب الخليل وسيبويه : أن ( أل ) بجملتها للتعريف ، لكن الخليل عنده الهمزة همزة قطع ، حذفت في الوصل ؛ لكثرة . . . . . . . . . . . .

---

بها علىٰ شيء معين ( أل ) أي : الألف واللام جميعاً ، وهـٰذا مذهب الخليل وسيبويه ؛ لأنهما قالا : إن ( أل ) بجملتها للتعريف ، ولكن الخليل الهمزة عنده همزة قطع ، حذفت في الوصل ؛ لكثرة الاستعمال ، مع كونها همزة قطع ؛ أي : أصلية ؛ بدليل فتحها ، وهمزة الوصل مكسورة إلا لعارض ، ولثبوتها مع تحرك اللام في نحو : الأحمر بنقل حركة همزة ( أحمر ) إلى اللام ، إلا أنها وُصلت في الدرج ؛ لكثرة الاستعمال ، وسيبويه قال : إن الهمزة همزة وصل ؛ أي : زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ، ولا مدخل لها في التعريف ، وإنما لم تُحرك اللام ، ويستغنىٰ عنها ؛ لأن كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر ، وفتحها بلام الابتداء ، وضمها لا نظير له ، ونقل في « التسهيل » عن سيبويه أن المعرِّف ( أل ) بجملتها كالأول ، لكن الهمزة في هـٰذا زائدة للوصل ، معتد بها في الوضع بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدة عليها ، حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، وتظهر ثمرة الخلاف في نحو : من القوم ؛ فعلى الثاني لا همزة فيه أصلاً للاستغناء عنها ، وعلىٰ غيره موجودة ، إلا أنها حذفت ؛ لكثرة الاستعمال ، وعن المبرِّد : إن المعرف الهمزة ، وزيدت اللام ؛ لفرقها عن همزة الاستفهام ؛ فالأقوال أربعة ، اثنان أُحَادِيان ، واثنان ثنائيان . اهـ « خضري » .

قال الشارح : ( **اختلف** ) أي : اختلف النحاة ( **في** ) تعيين ( **آلة التعريف** ) وأداته ، هل هي ( أل ) بجملتها مع كون الهمزة أصلية ؛ كما قاله الخليل ، أو هي ( أل ) بجملتها مع كون الهمزة زائدة بعد الوضع ؛ كما قاله سيبويه ، أو هي اللام فقط ؛ كما قاله الأخفش ، أو الهمزة فقط ؛ كما قاله المبرِّد ؟

( **فمذهب الخليل وسيبويه** : **أن** « **أل** » **بجملتها** ) أي : برمتها من الألف واللام ( **للتعريف** ، **لكن** ) بين مذهبيهما فرق وذلك ؛ لأن ( **الخليل عنده الهمزة همزة قطع** ) أي : أصلية ، وُضعت مع اللام في أول وهلة ؛ بدليل فتحها ، وهمزة الوصل مكسورة . اهـ « خضري » ، وإنما ( **حُذفت في الوصل** ) مع كونها أصلية ؛ ( **لكثرة**

الاستعمال ، وسيبويه يرىٰ أن الهمزة همزة وصل ؛ فهي زائدة ، لكنها معتد بها في الوضع ، ومذهب الأخفش أن آلة التعريف هي ( اللام ) فقط ، وضعت ساكنة ، واجتلبت همزة الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفتحت ؛ لكثرة استعمالها مع ( اللام ) ، ونسب هـٰذا لسيبويه أيضاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**الاستعمال** ) أي : بتقدير كثرة استعمالها الموجبة للثقل .

( و ) أما ( سيبويه ) . . فـ( يرىٰ ) ويزعم : ( **أن الهمزة همزة وصل ؛ فهي : زائدة** ) بعد الوضع ، كما في « الخضري » ، ( **لكنها معتد بها** ) في التعريف ؛ كأنها موجودة ( **في الوضع** ) أي : في وضع ( أل ) بمعنىٰ أنها جزء الأداة وإن كانت زائدة فيها ؛ كأحرف المضارعة ، وليست زائدةً عليها حتىٰ تنافي الاعتداد بها في الوضع ، ولذلك نظائر ، منها : استفعل ؛ فإنه موضوع للطلب ، مع أن الهمزة والسين والتاء زوائد ، وغير ذلك . اهـ « خضري » بتصرف .

( **ومذهب الأخفش أن آلة التعريف** ) وأداته ( **هي « اللام » فقط** ) و( الفاء ) فيه : زائدة لتزيين اللفظ ، و( قط ) اسم بمعنىٰ ( حسب ) في محل النصب على الحال من اللام ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ أي : حالة كون اللام حسبك ؛ أي : كافيتك عن طلب غيرها في التعريف ، وقيل : ( الفاء ) واقعة في جواب شرط مقدر ، و( قط ) : خبر لمحذوف ، أو اسم فعل أمر بمعنى ( انته ) أي : إذا عرفت ذلك . . فهي حسبك ، أو فانته عن طلب غيرها . اهـ « خضري » .

حالة كون اللام ( **وضعت ساكنة** ) فتعذر النطق بها ، ( **واجتلبت همزة الوصل** ) أي : همزة يوصل بها إلى النطق بالساكن ؛ ( **للتمكن** ) أي : طلباً وقصداً ( للتمكن ) بها ( **من الابتداء بالساكن ، وفتحت** ) طلباً للخفة ؛ ( **لـ** ) ثقلها بـ( **كثرة استعمالها مع « اللام »** ، **ونسب هـٰذا** ) القول ( **لسيبويه أيضاً** ) أي : كما نسب إلى الأخفش .

**فإن قلت** : ما الفرق بين القول الثاني الذي هو لسيبويه ، والقول الثالث الذي هو للأخفش . . **قلت** : الفرق بينهما : أن القول الثاني يقول : إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة ، لكن سميت همزة وصل ؛ لكثرة حذفها في الوصل ، وأما الثالث . . فيقول : وُضعت اللام ساكنة ، فتعذر النطق بها ، فاجتلبت همزة الوصل ؛ للتمكن من

فقد ظهر لك أن حذفها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف ، علىٰ أنه يُحكىٰ عن المبرِّد : أن الهمزة للتعريف ، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، فإذا عرفت ذلك ، وأردت تعريف اسم نكرة ؛ كرجل وكبد . . أدْخل عليه أل ؛ فقل : الرجل والكبد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

النطق بالساكن ، وينبني عليهما أنك إذا قلت : جاء القوم . . فعلى الثاني يقال : حذفت الهمزة ؛ لكثرة الاستعمال ، وعلى الثالث لا همزةً حتىٰ تُحذف ، إذا علمت هـٰذا . . فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي : فالخليل راعىٰ في تسميتها همزة قطع الوضع ، وسيبويه راعىٰ في تسميتها همزة وصل الحذف . اهـ « حمدون » .

( **فقد ظهر** ) وعُلم ( **لك أن حذفها** ) أي : حذف الهمزة ( **في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف** ) ، وقوله : ( **علىٰ أنه** ) أي : علىٰ أن الشأن والحال ، وكلمة ( علىٰ ) بمعنىٰ ( مع ) متعلقة بقوله : ( لا يمنع ) ، ( **يُحكىٰ عن المبرِّد** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : فقد ظهر وعُلم لك مما تقدم ؛ يعني : مذهب الخليل أن حذفها لا يمنع كونها للتعريف ، مع أنه يُحكىٰ عن المبرِّد : ( **أن الهمزة للتعريف ، واللام زائدة للفرق بينها** ) أي : بين الهمزة المعرِّفة ، ( **وبين همزة الاستفهام** ) ، وأشار الشارح بقوله : ( **فإذا عرفت ذلك** ) أي : كون أداة التعريف ( أل ) ، ( **وأردت تعريف اسم نكرة** ) بها ؛ ( **كرجل وكبد** . . **أدخل عليه** ) أي : علىٰ ذلك الاسم المنكر ( **أل** ؛ **فقل** ) في تعريف مثالنا هـٰذا : ( **الرجل والكبد** ) إلىٰ أن ( الفاء ) في قول الناظم : ( فمن يرد تعريف كبد مبهم . . قال : الكبد ) للإفصاح .

**والمعنىٰ** : أي : إذا عرفت أيها السائل أو الطالب أن أداة التعريف ( أل ) بجملتها ، وأردت بيان كيفية التعريف بها . . فأقول لك : من يرد ويقصد تعريف ( كبد مبهم ) أي : مُنكَّر ؛ أي : دلالة كبد منكر ؛ أي : خال من ( أل ) التعريف علىٰ شيء معيَّن . . ( قال ) فيه ذلك المريد تعريفه : ( الكبد ) بإدخال ( أل ) المعرِّفة عليه ؛ بأن يقول أولاً : اشتريت كبداً بالتنكير ؛ فيقول في تعريفه : فأكلت الكبد الذي اشتريته ، نظير قوله تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ الذي أرسلنا إليه ، و( كِبْد ) الأول في البيت بكسر الكاف ، وفتحها وسكون الباء ، و( الكَبِدُ ) الثاني فيه

**وَقَــالَ قَــوْمٌ إِنَّهَــا ٱلــلَّامُ فَقَــطْ ... إِذْ أَلِفُ ٱلْوَصْلِ مَتَىٰ يُدْرَجْ سَقَطْ**

**واعلم** : أن ( أل ) المذكورة قسمان : **عهدية وجنسية** ، وكل منهما ثلاثة أقسام ؛ . . .

---

بفتح الكاف وكسر الباء ، وفيها لغات أُخر ، وهي من الأعضاء الباطنية ، **فائدتها** : توزيع الدم الصافي في الجسد ، كما هو مقرر في فنِّ التشريح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وقــال قــوم إنهــا الــلام فقــط ... إذ ألف الوصل متىٰ يدرج سقط )**

( **وقال قومٌ** ) من النحاة ؛ كالأخفش ومن وافقه : ( **إنها** ) أي : إن أداة التعريف هي ( **اللام فقط** ) أي : حَسْبُ ؛ أي : هي اللام حالة كونها كافية في التعريف ، وقد مر آنفاً بسط الكلام في كلمة ( فقط ) وُضعت اللامُ ساكنة ، واجتلبت همزةُ الوصل ؛ للتمكن من الابتداء بالساكن ، وفُتحت ؛ لكثرة استعمالها مع اللام .

و( إذ ) في قوله : ( **إذ ألف الوصل متىٰ يدرج سقط** ) : تعليلية لمضمون ما قبلها ، **والمعنىٰ** : وإنما قلنا : أداة التعريف هي اللام فقط ؛ لأن الهمزة التي يتوصل بها إلى الابتداء بالساكن متىٰ يُدرج ويوصل الكلام بما قبلها . . سقطت تلك الهمزة للاستغناء عنها عند وصل الكلام بما قبلها ، وفي بعض النسخ : ( متىٰ تُدرج ) بتاء التأنيث ، وضمير الفاعل حينئذ يعود علىٰ ألف الوصل ؛ أي : متىٰ تُوصل بما قبلها ، ولم يحصل الوقف علىٰ ما قبلها .

**واعلم** : أن ( أل ) في كلام العرب قسمان :

**زائدة** : وهي التي دخولها كخروجها ، كالتي في الأعلام ؛ كالعباس واليزيد والحارث .

**وأصلية** : وهي قسمان : **موصولة** : كالضارب والمضروب ، **ومعرِّفة** : وهي التي تفيد تعريف مصحوبها ، وهي المرادة بقول الشارح : ( **واعلم** : **أن « أل » المذكورة** ) هنا ؛ يعني : المعرِّفة ( **قسمان** : ) إما ( **عهدية** ) : وهي التي عهد مصحوبها ذكراً أو ذهناً أو حضوراً ، ( **و** ) إما ( **جنسية** ) وهي التي يخلفها كلٌّ حقيقة أو مجازاً ، أو لا يخلفها أصلاً .

( **وكل منهما** ) أي : كل من العهدية والجنسية علىٰ حدتها ( **ثلاثة أقسام** ) ، ووجه

لأن العهد إما : **ذكري** ؛ نحو : ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ ، أو **ذهني** ؛ نحو : ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ ، أو **حضوري** ؛ نحو : ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ . . . . . . . . . . . . . . .

---

انحصار كل منهما في ثلاثة ؛ ( **لأن العهد** ) أي : لأن ( أل ) التي لتعريف ذي العهد ؛ أي : لتعريف الشيء المعهود بها ، واحداً كان أو أكثر أن معهودها ؛ أي : مدلول مصحوبها : ( **إما ذكري** ) أي : إما معهود ذكراً من نسبة المسبَّب إلى السبب ؛ لأن تقدم ذكره على المصحوب سبب لنسبة العهد إلى الذكر ، وهو ماتقدم ذكره صريحاً ؛ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾) فـ( أل ) فيها إشارة إلى المذكور أولاً ، **وفائدته** : التنبيه علىٰ أنَّ مصحوبها هو المذكور أوَّلاً ؛ إذ لو جيء به منكراً . . لَتُوهِّم أنه غيره ؛ لأن النكرة إذا أُعيدت نكرة . . كانت غير الأولىٰ غالباً ، فانظر « المغني » في الباب السادس . اهـ « يس » .

ونحو قوله تعالىٰ : ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ ، ونحو قولك : لقيتُ رجلاً ، فأكرمت الرجل ، أو ما تقدم ذكره كناية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ لأن تقدم ذكر الذكر مكنيٌّ عنه بما في قولها : ﴿مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ لأن التحرير ؛ أي : الوَقْفَ لخدمةِ بيت المقدس كان عندهم خاصّاً بالذكور ؛ فكأنها قالت : نذرْتُ لك ذكراً في بطني محرراً ، **وضابط هـٰذا القسم** : هي ما عُهِدَ ذِكْرُ مصحوبها صريحاً أو كناية ؛ بأن يُذكر مصحوبها نكرةً ثم يُعاد بها[1] .

( **أو ذهني** ) أي : معهود في ذهن المخاطب بغير الذِكْرِ الماضي والحِسِّ الآتي ، **وضابطُها** : ما عُهد مدلولُ مصحوبها في ذهن المخاطب ، من غير سبق ذكرٍ ولا حضورٍ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ ، وقوله : (﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾)، وقوله: ﴿تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ ، والغارُ : نقبٌ في جبل ثور ، وكان ذلك معلوماً عندهم ، ( **أو حضوري** ) أي : معهود بالحضور والمشاهدة ، **وضابطها** : ما عُهد مصحوبها حضوراً ومشاهدةً في حال الخطاب ؛ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾) أي : في هـٰذا اليوم الحاضر ، وهو يوم عرفة من حجة الوداع الذي نزلت فيه الآية ، وكقولك لمن فوّق سهْماً ، أي : رَفعهَ فوقَ القوس للرمي : القرطاس ؛ أي : أَصِبْ القرطاسَ الحاضرَ ، وهو الغرضُ المنصوبُ للرمي إليه ، ومَنْ جعلَها

و( أل ) التي للجنس إما : أن تكون لاستغراق أفراده : وهي التي يخلفها كلٌّ حقيقةً ، ويصح الاستثناء من مدخولها ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ أي : كل فرد من أفراد الإنسان ، أو لاستغراق صفاته : وهي التي يخلفها كلٌّ مجازاً ؛ نحو : أنت الرجل علْماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة ، . . . . . . . . . . . .

---

للعهد العلمي في قوله : ( اليوم ) نَظَر إلى انقضاء ذلك اليوم ، وعدم حضوره الآن ؛ فالعهد في هـٰذه الثلاثة خارجي عند البيانيين ، والنحاةُ يجعلون الثاني ذهنياً ، كما في « يس » ، وهو في الجميع كعَلَم الشخص في الدلالةِ على الفردِ المعيَّن ، إلا أنه بقرينة ( أل ) ، والعلَم بجوهره ؛ ولذا كان أعرفَ من المُحلَّىٰ بأل مطلقاً . اهـ « خضري » .

( و ) لأن ( « **أل** » **التي للجنس** ) أي : لتعريف الجنس ، وهي التي لم يُعهد مصحوبها أصلاً ؛ أي : مدلولُ مصحوبها ؛ أي : مسمَّى الاسم الذي صحبته ثلاثة أنواع كالتي للعهد ؛ لأنها ( **إما : أن تكون لاستغراق أفراده** ) أي : أفراد الجنس ، ( **وهي التي يخلفها كلٌّ حقيقةً** ) أي : حالة كون استخلافه حقيقة ؛ أي : موسوماً بالحقيقة لا مجازاً ، فهو حال من لفظ ( كل ) لأنه علَم لما في المثال ؛ فهو معرفة ، أو منصوب بنزع الخافض ، أو على التمييز ؛ أي : فيعم مصحوبها الأفراد بخصائصها ، ( **ويصح الاستثناء من مدخولها ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا ﴾ **أي** ) خلق ( **كل فرد من أفراد الإنسان** ) ضعيفاً ؛ أي : حالة كونه ضعيفاً ؛ أي : حالة كونه ضعيفاً عن دفع شهواته وشيطانه ؛ فيصح أن يقال فيه : إلا من عصمه الله تعالىٰ .

( **أو** ) تكون ( **لاستغراق صفاته** ) أي : لاستغراق صفات الجنس وخصائصه مبالغة ، ( **وهي التي يخلفها كل** ) أي : معناه ( **مجازاً** ) أي : مجازاً بالاستعارة ؛ بأن شُبِّهت جميع الخصائص بجميع الرجال ؛ بجامع الشمول في كل ، واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال ، وهو الرجل بـ( أل ) الاستغراقية في جميع الخصائص . اهـ « صبان » باختصار .

( **نحو : أنت الرجل علْماً ؛ أي : أنت الذي اجتمع فيك صفات الرجال المحمودة** ) تلك الصفات بالرفع صفة للصفات ؛ أي : أنت كل رجل علْماً بمعنىٰ أنك اجتمع فيك ما تفرق في غيرك من الرجال ؛ من جهة كمالك في العلم ، ولا اعتداد بعلم غيرك ؛

أو لبيان نفس الحقيقة من حيث هي هي : وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً ؛ نحو : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ أي : من حقيقة الماء ، لا من كل شيء اسمه ماء ، قال في « المغني » : ( **ومن ذلك** : والله لا أتزوج النساء ، ولا ألبس الثياب ؛ ولهٰذا ........................................

---

لقصوره عن رتبة الكمال ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أي : ذلك الكتاب الذي أنزل إليك هو الكتاب ؛ أي : كل كتاب مبالغةً في مدحه ؛ لكونه حاوياً لجميع خصائص الكتب الممدوحة .

( **أو** ) تكون ( **لبيان نفس الحقيقة** ) والماهية باعتبار حضورها الذهني ، بقطع النظر عن الأفراد ، كما قال الشارح : ( **من حيث هي** ) أي : الحقيقة باعتبار ذاتها ، ( **هي** ) أي : الحقيقة باعتبار صفتها ، والضميران : مبتدأ وخبر ، والجملة مضاف إليها لـ( حيث ) وفي الهامش : قوله : ( من حيث هي هي ) الضميران للماهية ، الأول باعتبار ذاتها ، والثاني باعتبار صفتها ؛ أي : من حيث كونها موصوفة بماهية الجنس . اهـ ؛ لئلا يتحد الخبر والمبتدأ ، ( **وهي التي لا يخلفها كل** ) مطلقاً ؛ أي : ( **لا حقيقة ولا مجازاً** ) أي : لا في الحقيقة ولا في المجاز ، ولا عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ؛ لكونه نعتاً لمصدر محذوف ، تقديره : وهي التي لا يخلفها كل خلَفاً مطلقاً لا حقيقةً ولا مجازاً ، وهي الدالة علىٰ مجرد الجنس ، ويُعبر عنها بالتي لبيان الحقيقة ، وبالتي لبيان الطبيعة ، وقوله : ( التي لا يخلفها كل ) أي : وإلا .. للزم جعل كل شيء حي من كل فرد من أفراد الماء وذلك باطل ؛ وذلك ( **نحو** : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ **أي** : **من حقيقة الماء** ) المعروف ، ( **لا من كل شيء اسمه ماء** ) : وهو جوهر سيَّال لا لون له ، وقيل : من المني ، وفي « الجلالين » : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ﴾ أي : النازل من السماء ، أو النابع من الأرض ، ﴿كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ نبات وغيره ، فالماء سبب لحياته .

( **قال** ) ابن هشام ( **في** « **المغني** » : **ومن ذلك** ) المذكور ؛ أي : ومن مثال ( أل ) التي لبيان الحقيقة قولك : ( **والله لا أتزوج النساء** ) أي : من حقيقة النساء ، ( **ولا ألبس الثياب** ) أي : حقيقة الثياب ؛ ( **ولهٰذا** ) أي : ولأجل كون اللام فيهما لبيان الحقيقة

يقع الحنْث بواحد ) .

---

( **يقع الحنث** ) من اليمين ( بـ ) تزوج واحدة من النساء ، أو بلبس ( **واحد** ) من الثياب .

قوله : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي : خلقنا من الماء المعروف ، الذي هو أحدُ العناصرِ الأربعةِ : الماءِ ، والريحِ ، والترابِ ، والنارِ ؛ ولذلك فسَّره بقوله : ( أي : من حقيقة الماء ) ، الذي هو أحد الأصول الأربعة ، لا من كل شيء اسمه ماءٌ ، وروي : أنه تعالىٰ خلق الملائكة من ريحٍ من ماءٍ ، والجنَّ خَلَقها من نارٍ خَلَقها من ماءٍ ، وآدم خلقهُ من ترابٍ خلقه من ماءٍ . اهـ « دسوقي » .

وقيل : معنى الآية : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ أي : خلقنا من الماء كل شيء متصف بالحياة ؛ أي : أحيينا بالماء الذي نُنْزله من السماء كلَّ شيء ، فيشمل الحيوان والنبات .

**والمعنىٰ** : أن الماء سبب حياة كل شيء ، ويدخل في الآية النبات والشجر ؛ لنمائهما بالماء ، كما في الرُّوح ، والحياةُ : تطلق على القوة النامية الموجودة في النبات والحيوان ، كما في « المفردات » ، ويدل علىٰ حياتهما قوله تعالىٰ : ﴿يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ كما في « الكبير » ، وقيل : المراد بالماء هنا النطفة ، وبه قال أكثر المفسرين ، وعرَّف الماء باللام قصداً إلى الجنس ؛ أي : جعلنا مبدأ كل شيء حي من هـٰذا الجنس ؛ أي : جنس الماء وهو النطفة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ أي : كل فرد من أفراد الدابة من نطفة معينة هي نطفة أبيه المختصة به ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب ، وفرّق بعضهم بين الحي والحيوان ؛ بأن كل حيوان حي ، وليس كل حي حيواناً كالمَلَك ؛ فالظاهر ما جاء في بعض الروايات من أن الله تعالىٰ خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء ، وآدم من تراب خلقه منه ، والجن من نار خلقها منه ، كما مرّ آنفاً عن الدسوقي . اهـ من « حدائق الروح والريحان » .

* * *

# باب قسمة الأفعال

وَإِنْ أَرَدْتَ قِسْمَـــــةَ ٱلأَفْعَـــــالِ    لِيَنْجَلِـي عَنْــكَ صَــدَا ٱلإِشْكَــالِ
فَهْــيَ ثَــلاَثٌ مَــا لَهُــنَّ رَابِــعُ    مَــاضٍ وَفِعْــلُ ٱلأَمْــرِ وَٱلْمُضَــارِعُ

أي : إذا أردت معرفة أقسام مطلق الفعل ، وتمييز كل قسم عن أخويه ؛ . . . . . .

---

**( باب قسمة الأفعال )**

أي : هـٰذا باب معقود في تقسيم جنس الفعل إلىٰ ثلاثة أقسام ، وإنما قلنا : جنس الفعل ؛ لأن ( أل ) في الأفعال جنسية ، تبطل معنى الجمعية ؛ لأن المقسوم جنس الفعل ، لا الأفعال المجموعة ؛ لأن القسمة حينئذ تصل إلىٰ تسعة ، وذلك غير مراد .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن أردت قسمــــة الأفعـــــال    لينجلـــي عنــك صــدا الإشكــال**
**فهـــي ثـــلاث مـــا لهـــن رابـــع    مـــاض وفعـــل الأمـــر والمضـــارع )**

قول الشارح : ( **أي : إذا أردت** ) كلمة ( أي ) بفتح الهمزة ، وسكون الياء : حرف عطف وتفسير ، وما بعدها إلى البيت الآتي مفسِّر لهـٰذين البيتين ، والمفسِّر يتبع المفسَّر في إعرابه ، تبعه بالنصب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ قوله : ( متفق علىٰ بنائه ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وإنما قلنا : تبعه بالنصب ؛ لأن المفسَّر مقول لقوله : ( أقول من بعد افتتاح القول ) .

أي : إذا أردت وقصدت أيها السائل ( **معرفة أقسام مطلق الفعل** ) المصطلح عليه ، وجنسه من حيث هو ، لا بقيد كونه ماضياً فقط أو مضارعاً فقط مثلاً ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، وإضافة ( مطلق ) إلى ( الفعل ) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : معرفة أقسام الفعل المطلق ؛ أي : الذي لم يقيد بالماضي أو بالأمر مثلاً ؛ أي : معرفة أقسامه من حيث العدد ، ( **و** ) معرفة ( **تمييز كل قسم** ) من أقسامها الثلاثة ( **عن أخويه** ) أي : عن نظيريه ، ومخالفيه بالعلامة التي تخصه ، وبالحكم الذي يخصه ؛ فالتمييز بمعنى التميز ، ويصح إبقاؤه علىٰ معناه ؛ فيكون معطوفاً علىٰ ( معرفة ) .

لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس . . فهي ثلاثة : **ماضٍ** ، **ومضارعٌ** ، . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **لتزول عنك** ) تنازع فيه كل من ( معرفة الأقسام ) ، و( تمييز كل قسم ) ، أو متعلق بـ( أردت ) أي : أردت معرفة ما ذكر ؛ لكي تزول **عنك** ( **غباوة** ) أي : حماقة ( **الاشتباه** ) أي : غباوة ينشأ عنها اشتباه كل قسم بآخر ، **والغباوة** : قلة العقل بسبب الجهل ، **والاشتباه** : اختلاط أمر بأمر كالشاك ، والإضافة فيه من إضافة السبب إلى المسبب ، ( **و** ) عطف ( **الالتباس** ) علىٰ ما قبله من عطف المرادف ، ولكن فُرق بينهما : بأن الاشتباه في الذوات ، والالتباس في المعاني ، وقيل : الالتباس إيهام اللفظ خلافَ المعنى المراد . اهـ « خضري » .

وقوله : ( **فهي ثلاثة** ) جواب ( إذا ) الشرطية ، اقترن بـ( الفاء ) وجوباً ، لكونه جملة إسمية ؛ أي : فأقسام مطلق الفعل ثلاثة عند البصريين ، ونوعان عند الكوفيين بإسقاط الأمر ؛ لأنه داخل عندهم في المضارع ؛ لأنه مقتطع منه ، كما سيأتي عن الشارح ؛ بدليل بنائه علىٰ ما يُعرب به مضارعه ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة عند البصريين ؛ لأن الفعل الذي هو الحدث إما : متقدم علىٰ زمن الإخبار ، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ؛ والأول هو الماضي ، والثاني هو المضارع ، والثالث هو الأمر ، كما سيأتي في « الشرح » .

**أحدها** : ( **ماضٍ** ) أصله : ماضيٌ ، استثقلت الحركة على الياء فحذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالِّها ، وهي كسرة الضاد ، وهو ما دل علىٰ حدث مضىٰ قبل زمان تكلمك وضْعاً ، احترزوا بهـٰذا القيد عما قد يعرض له مما يصرفه إلى الحال ؛ كصِيَغِ العقود ؛ نحو : بعتُ ووهبتُ وزوَّجتُ ونحوها ، والنفي بـ ( ليس ) و( ما ) ، وقدمه علىٰ قسيميه ؛ لكونه على الأصل في الأفعال وهو البناء إجماعاً ، ولم يُتبعه بالأمر مراعاةً لقول الكوفيين ؛ إذ أصله المضارع عندهم ، والأصل مقدَّم على الفرع ؛ ولذلك قال :

( **و** ) **ثانيها** : ( **مضارع** ) وهو ما دل حدث مقترن بأحد زمني الحال والاستقبال ؛ كيقوم وسيقوم ، ولا يتعين لأحدهما إلا بقرينة ؛ فعند التجرد عنها يكون محتملاً لهما ، فيتعين للاستقبال إذا دخلت عليه ( السين ) أو ( سوف ) أو ( لا ) النافية ، أو

وأمر ، لا رابع لها ، وسيأتي ما يتميز به كل قسم ، وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لأن الأزمنة كذلك؛ إذ الفعل إما: متقدم عن زمن الإخبار، أو مقارن له ، أو متأخر عنه ؛ .

---

أدوات الشرط أو أدوات النصب أو الترجي أو ( لو ) المصدرية ، ويتعين للحال إذا اقترن بنحو : الآن أو الساعة أو آنفاً أو بلام الابتداء ؛ نحو : ليقوم زيد ، أو النفي بـ( ليس ) أو ( إنْ ) أو ( ما ) وقد يكون معناه ماضياً ، وذلك مع ( لم ) و( لما ) و( لولا ) الامتناعية .

وسُمي مضارعاً ؛ لمضارعته الاسم ؛ أي : لمشابهته له في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تُميَّز إلا بالإعراب ؛ كما في نحو : لا تأكل السَّمَكَ وتشرب اللبن ، برفع ( تشرب ) ونصبه وجزمه ، علىٰ حسب المعاني .

( و ) **ثالثها** : ( **أمر** ) وأخره ؛ لأنه لم يبق له رتبة إلا التأخير ، ولأنه فرع عن المضارع ، وحق الفرع أن يتأخر عن أصله ؛ أي : فالأفعال المصطلح عليها ثلاثة ( **لا رابع لها** ) أي : لتلك الثلاثة ؛ أي : لا عدد يجعلها أربعة موجودٌ ، وجملة ( لا ) مع اسمها : في محل الرفع صفة لـ( ثلاثة ) أي : فهي ثلاثة موسومة بعدم وجود رابع لها ؛ بدليل الاستقراء والتتبع لكلام العرب ، وبدليل قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ﴾ وبدليل قول زهير بن أبي سلمى بن رباح المزني : [من الطويل]

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عمي

( **وسيأتي** ) في كلام الناظم ( **ما يتميز** ) ويعرف ( **به كل قسم** ) من هٰذه الأقسام الثلاثة عن قسيميه من العلامات ، ( **وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لأن الأزمنة** ) التي هي بعض مدلولها كائنةٌ ( **كذلك** ) أي : منحصرة في ثلاثة ، **والزمن** : امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لانهاية له .

وقوله : ( **إذ الفعل** ) علة لعلة ؛ أي : وإنما كانت الأفعال ثلاثة ؛ لكون الأزمنة ثلاثة ؛ لأن الفعل الذي هو الحدث ( **إما : متقدم** ) وقوعه ( **عن زمن الإخبار** ) أي : علىٰ زمن التكلم ، ( **أو مقارن** ) وقوع ذلك الحدث ( **له** ) أي : لزمن الإخبار والتكلم ، ( **أو متأخر** ) وقوع ذلك الحدث ( **عنه** ) أي : عن زمان التكلم والإخبار .

فالأول : الماضي ، **والثاني** : الحال ، **والثالث** : الاستقبال ، . . . . . . . . . . .

---

( **فالأول** ) أي : فدال الأول ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، وكذا يقال فيما بعده ؛ أي : فالفعل الدال على الأول ، أي : على الحدث المتقدم علىٰ زمن الإخبار : هو الفعل ( **الماضي** ) كضرب زيد ؛ فإنه دل علىٰ حدث متقدم علىٰ زمن الإخبار .

( **والثاني** ) أي : والفعل الدال على الثاني ؛ أي : على الحدث المقارن وقوعه لزمن الإخبار : هو ( **الحال** ) أي : الفعل الدال على الزمن الحال عند الإطلاق والتجرد عن القرينة ، وهو المضارع ؛ كيضرب زيدٌ عمْراً ؛ فإنه دال علىٰ حدث مقارن وقوعه لزمن الإخبار .

( **والثالث** ) أي : دالُّ الثالث ؛ أي : والفعل الدال على الحدث الثالث ، وهو المتأخر وقوعه عن زمن الإخبار : هو ( **الاستقبال** ) أي : الفعل الدال على الزمن المستقبل ، وهو الأمر ؛ نحو : اضرب ؛ فإنه دال علىٰ طلب حدث متأخر وقوعه عن زمن الإخبار ؛ فلزم من كون الأزمنة ثلاثة كون الفعل الدال على الحدث ثلاثة .

**والصحيح عند كثير** ، منهم ابن الحاجب : أن المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكاً لفظياً ، كما أن الاسم يكون مشتركاً بين المعاني العديدة ؛ كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك ، فيكون للحدث والزمان الحالي تارة ، وللحدث والزمان الاستقبالي تارةً أخرىٰ ؛ فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم ، مقترن بزمانين بوضعين ، وبالنظر إلىٰ كل وضعٍ مقترنٌ بأحد زماني الحال والاستقبال .

و( الحال ) هو القدر المشترك بين الزمانين الماضي والمستقبل ؛ ولأجل ذلك يقال : زيد يصلي الآن ، مع أن بعض صلاته ماضٍ وبعضها مستقبل ، ويُعرف أيضاً بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه ؛ نحو : زيد يكتب الآن ، فـ( يكتب ) مضارع بمعنى الحال ؛ لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة ، لا لوجود جميعها .

**والحاصل** : أن ( الحال ) نهاية الماضي وبداية المستقبل ؛ فهو طرفا الزمانين ، وليس بزمان ؛ لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ ، أو الزمان مركب من جزأين فصاعداً ، وإذا عرفت ذلك . . فقولهم : ( الحال اسم للحاضر ) فيه تسامح ؛ لما علمت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين ، و( الاستقبال ) : نقيض الاستدبار ، والمراد الزمان

وما ذهب إليه الناظم من أن الفعل ثلاثة أقسام هو مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلىٰ أنه قسمان بإسقاط الأمر ؛ بناءً علىٰ أنه مقتطع من المضارع ؛ إذ أصل ( افعل ) لتفعل ؛ كأمر الغائب ، لكن لما كان أمر المخاطب أكثر علىٰ ألسنتهم . . استثقلوا مجيء اللام فيه ، فحذفوها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المستقبل ؛ أي : الآتي . اهـ من « أبي النجا » .

ولو قال الشارح بدل هٰذه العبارة ـ أعني : قوله : ( والثاني : الحال ، والثالث : الاستقبال ) ـ : والثاني : المضارع ، والثالث : الأمر . . لكان أوضح ، واستغنىٰ عن التعسف في التأويل ، كما هو عبارة « الكواكب » .

قوله : ( **وما ذهب** ) ومال ( **إليه الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ، و( **ما** ) : اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، وقوله : ( **من أن الفعل ثلاثة أقسام** ) بيانٌ ( لما ) الموصولة ، وقوله : ( **هو مذهب البصريين** ) خبر المبتدإ ، وهو الراجح لما تقدم من الأدلة ، ولقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ ( **وذهب الكوفيون** ) وكذا الأخفش من البصريين ؛ أي : مالوا ( **إلىٰ أنه** ) أي : إلىٰ أن الفعل ( **قسمان** ) أي : ذو قسمين : ( ماضٍ ) و( مضارعٌ ) أي : جعلوه قسمين فقط ( **بإسقاط الأمر** ) منها ، وقوله : ( **بناءً** ) بالنصب علة لـ( إسقاط ) أي : أسقطوه جرياً ( **علىٰ** ) القول بـ( أنه ) أي : بأن الأمر جزءٌ ( **مقتطع** ) أي : مختصر ( من **المضارع** ) المجزوم بلام الأمر ، أو المعنىٰ : أسقطوه إجراءً لهٰذا التقسيم **على** القول بأن الأمر جزء من المضارع ، وإنما قلنا : جزء مقتطع من المضارع ، لا قسم مستقل ؛ ( **إذ أصل** « **افْعَلْ** » ) الذي هو من صيغ الأمر الثلاثي ؛ كاضْرِبْ واذْهب ، أي : لأن أصل ( افْعَلْ ) عند الكوفيين : ( **لتَفْعَلْ** ) أمراً للمخاطب مجزوماً بلام الأمر حالة كونه ( **كأمر الغائب** ) المجزوم بلام الأمر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك لرفع ما يُتَوَهَّمُ من ثبوت لام الأمر هنا ، كثبوته في أمر الغائب ؛ أي : لكن ( **لما كان أمر المخاطب أكثر** ) دوراناً ( **علىٰ ألسنتهم** ) أي : علىٰ ألسنة العرب من دوران أمر الغائب ( . . **استثقلوا** ) أي : عد فصُحاءُ العرب ( **مجيءَ اللام فيه** ) أي : في أمر المخاطب ثقيلاً علىٰ ألسنتهم ( **فحذفوها** ) أي : فحذفوا لام

مع حرف المضارعة ؛ طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، فهو عندهم معرب ، وانتصر لهم ابن هشام في « المغني » ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الأمر ( **مع حرف المضارعة** ) من قولهم : ( لتَفْعَلْ ) ( **طلباً للتخفيف** ) أي : لتخفيف اللفظ على الألسنة المطلوب ذلك التخفيفُ ، ( **مع كثرة الاستعمال** ) أي : مع كثرة دوران أمر المخاطب في استعمالاتهم ومحاوراتهم ، فتعذر الابتداء بالساكن بعد حذفهما ، فجلبوا همزة الوصل توصلاً إلى الابتداء بالساكن ؛ فقالوا : افْعَلْ واضْرِبْ واذْهَبْ ، ( **فهو** ) أي : فالأمر ( **عندهم** ) أي : عند الكوفيين ( **معرب** ) بما يُعرب به مضارعه من سكون أو حذف ؛ أي : مجزوم بلام الأمر مقدَّرة ؛ لأنه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها ، فحذفت اللام تخفيفاً ، ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ، ثم يُؤتىٰ بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها . اهـ « خضري » .

( **وانتصر لهم** ) أي : للكوفيين ؛ أي : أيَّد مذهبهم ( **ابن هشام في « المغني »** ) وقوّاه حيث قال فيه : لأن الأمر معنىً من المعاني ؛ فحقه أن يؤتىٰ بالحرف كلام الأمر ، ولأنه أخو النهي ؛ أي : نقيضه ، ولم يدخل عليه ـ أي : لم يدل على النهي ـ إلا بالحرف ؛ نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصِّل ، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله : [من الخفيف]

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فتقضِي حوائج المسلمينا

وكقراءة جماعة : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ ، وفي الحديث : « لتأخذوا مصافكم » ، ولأنك تقول : اغزُ واخشَ وارمِ ، واضربا واضربوا واضربي ، كما تقول في الجزم ، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين علىٰ أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان ؛ كبعتُ واشتريتُ ، وأجابوا مع ذلك عن كونها أفعالاً : بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنكم ادعاء ذلك في نحو : قم ؛ لأنه ليس له حالة غير هٰذه ، وحينئذ فتُشْكل فِعْليَّتُهُ ، فإن ادُّعِيَ أن أصله لتقم . . كان الدالُّ على الإنشاء اللام لا الفعل . انتهىٰ .

**والراجح** : ما في النظم . ولما فرغ من تقسيم الفعل . . شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه ، وبدأ بالماضي ؛ لأنه جاء على الأصل ؛ إذ هو متفق علىٰ بنائه ، فقال :

**فَكُـلُّ مَـا يَصْلُـحُ فِيـهِ أَمْـسِ فَـإِنَّـهُ مَـاضٍ بِغَيْـرِ لَبْـسِ**

---

وردَّ ما ذهبوا إليه بأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار ، قيل : وبأنه خلف عن القول ؛ بناءً علىٰ رأي إمامهم الكسائي : أن حرف المضارعة هي علة الإعراب وهو منتفٍ ؛ فيجب انتفاء الإعراب ، وفيه نظر ؛ لجواز الاعتماد على التقدير ، وفي « الهمع » : **ومنشأ الخلاف** : أن الإعراب أصل في الأفعال أيضاً أو لا ؛ فعلى الأول هو معرب أيضاً ؛ لأنه أصل فيه ، ولا مقتضىً لبنائه ، وعلى الثاني هو مبني ؛ لأنه الأصل ، ولا مقتضىً لإعرابه ، وربما علل الكوفيون ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأُعرب كأصله ، والبصريون لا يرون ذلك ، بل يقولون : إنه أصل برأسه كما تقدم ؛ فالخلاف في إعرابه مبني على الخلاف في أصالته . اهـ « يس على المجيب » .

( **والراجح** ) المعتمد ( **ما في النظم** ) من كون الفعل ثلاثة أقسام ، وهو مذهب البصريين ، لا قسمين كما هو مذهب الكوفيين .

( **ولما فرغ** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **من تقسيم الفعل** ) أي : من ذكر أقسام الفعل ( . . **شرع** ) أي : أراد أن يشرع ( **في بيان ما يتميز به كل قسم** ) من أقسام الفعل ( **عن أخويه** ) أي : عن قسيميه ومخالفيه ، ( **وبدأ** ) أي : أراد البداية ( **بالماضي** ) من الأقسام الثلاثة ، معطوف على ( شرع ) وإنما بدأ بالماضي ؛ ( **لأنه** ) أي : لأن الماضي ( **جاء علىٰ** ) الحكم ( **الأصل** ) في الأفعال وهو البناء ، وإنما قلنا : جاء على الأصل ؛ ( **إذ هو** ) أي : الماضي ( **متفق علىٰ بنائه** ) بين المذهبين ، ( **فقال** ) معطوف علىٰ ( بدأ ) :

( **فكـل مـا يصلـح فيـه أمـس فـإنـه مـاض بغيـر لبـس** )

و( الفاء ) في قوله : ( **فكل** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن أقسام الأفعال ثلاثة ، وأردت بيان علامة الماضي منها . . فأقول لك : كل ( **ما يصلح فيه أمس** ) أي : فكل لفظ يصلح معه ذكر ( أمس ) كقام أمس

يعني : أن علامة الماضي التي يتميز بها عن غيره أن يصلح معه ( أمسِ ) كقام واستخرج ، ما لم يمنع مانع ، وقد سبق أن علامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة ، والتمييز بذلك أولىٰ من هـٰذا ؛ لعدم اطرادها مع الماضي ؛ . . . . . . . . . .

---

واستخرج أمس . . ( **فإنه ماض** ) أي : يسمىٰ بلفظ الماضي لمضي معناه حالة التكلم به بحسب الوضع .

**ومعنى البيت** : كل لفظ دل علىٰ حدث وزمن مضىٰ ، وصلُح مجيء ( أمس ) بعده . . فهو فعل ماضٍ ( **بغير لبس** ) أي : بغير شك ووهم غير المراد . اهـ من « النزهة » بتصرف .

قال الشارح : ( **يعني** ) الناظم ، ولفظ ( يعني ) في أصلها كلمة يؤتىٰ بها إذا كان في اللفظ إيهام غير المعنى المراد ، وليست هنا كذلك ، بل هي بمعنىٰ ( أي ) التفسيرية ( **أن علامة** ) الفعل ( **الماضي التي** ) يختص بها و( **يتميز بها** ) أي : بتلك العلامة ( **عن غيره** ) من قسيميه المضارع والأمر ، وجملة قوله : ( **أن يصلح معه « أمس »** ) في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية ؛ يعني : أنَّ العلامة التي يتميز بها الماضي صلاحيةُ ذكر ( أمس ) بعده ؛ ( **كقام** ) زيد أمس ، ( **واستخرج** ) المعدنَ أمسِ .

و( ما ) في قوله : ( **ما لم يمنع مانع** ) مصدرية ظرفية ، والظرف المقدَّر متعلق بـ( يصلح ) والتقدير : وعلامة الماضي صلاحيةُ ذِكْرِ ( أمس ) بعده مدةَ عدمِ منعِ مانع من ذكرها بعده ، كاقتران الماضي بأداة الشرط ؛ لأن الماضيَ حينئذ يكون مضارع المعنىٰ ، فبينه وبين ( أمس ) منافاةٌ ؛ كقولك : إن قام زيد غداً . . أَقُم ؛ لأن معنى الشرط والجواب : إن يقم زيد غداً . . أقم ، فلا يصلح ذكر ( أمس ) بعده ، وهو اسمٌ لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه ، ( **وقد سبق** ) في باب ( علامات الفعل ) ( **أن علامته** ) أي : أن علامة الماضي ( **المختصة به تاءُ الفاعل** ) أو نائبه ؛ كضَربْتُ وضُرِبْتُ ، ( **وتاء التأنيث الساكنة ، والتمييزُ بذلك** ) أي : بما ذكر من التاءين ( **أولىٰ** ) لاطرادهما ( **من** ) التمييز بـ( **هـٰذا** ) المذكور هنا ؛ يعني : لفظ ( أمس ) ( **لعدم اطرادها** ) أي : لعدم اطراد كلمة ( أمس ) ( **مع الماضي** ) .

**والاطراد** : أن يوجد المحدود كلما وُجد الحد ، وهو المانع ، **والانعكاس** : أن

كعسىٰ وليس ، ولصلاحيتها مع المضارع المنفي بـ( لم ) نحو : لم يقم أمسِ ، ورسموه بأنه : ما دل علىٰ زمان قبل زمانك الذي أنت فيه . وأشار إلىٰ بيان حكمه بقوله :

**وَحُكْمُــــهُ فَتْـــحُ ٱلْأَخِيـــرِ مِنْـــهُ** . . . . . . . . . . . .

---

يوجد الحد كلما وُجد المحدود ، وهو الجامع ، كما مر في باب ( علامات الاسم ) أي : لعدم كون ( أمس ) جامعاً لأفراد المعلَّم ؛ لأنها لا تصلح مع بعض الأفعال الماضوية ؛ ( **كعسىٰ وليس** ، **و** ) لعدم كونها مانعاً من دخول غير المعلَّم فيه ؛ ( **لصلاحيتها مع المضارع المنفي بـ« لم » نحو : لم يقم** ) زيد ( **أمس** ، **ورسموه** ) أي : رسم العلماء ( أمس ) وضبطوه ( **بأنه** ) أي : بأن ( أمس ) ( **ما** ) أي : لفظ ( **دل علىٰ زمان قبل زمانك الذي أنت فيه** ) ، فيدخل في مدلوله أول النهار الذي أنت كنت في عصره ، لا خصوص اليوم الذي قبل يومك .

( **وأشار** ) الناظم ( **إلىٰ بيان حكمه** ) أي : بيان حكم الماضي ( **بقوله** ) قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وحكمـــه فتـــح الأخيـــر منـــه كقـــولهـــم ســـار وبـــان عنـــه )**

( **وحكمه** ) أي : وحكم الماضي ؛ أي : الحكم الذي حكمت فيه النحاة ، ونطقت به العرب ( **فتح** ) الحرف ( **الأخير منه** ) أي : من الماضي ؛ يعني : أن الفعل الماضي مبني علىٰ فتح آخره ، أما بناؤه . . فعلى الأصل في الأفعال ، وما جاء علىٰ أصله . . فلا سؤال في سببه ، بل السؤال عما خالف أصله وهو المضارع ، ولكن إنما كان الأصل في الأفعال البناء ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة عليها التي يُحتاج في بيانها إلى الإعراب ، وإنما أُعرب المضارع منها ؛ لشبهه بالاسم في أن كلاًّ منهما يتوارد عليه معانٍ تركيبية ، لولا الإعرابُ . . لالتبست ، فالمتواردة على الاسم ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة في نحو : ما أحسنَ زيد ، فيحتمل ثلاثة أوجه : الاستفهام ، والتعجب ، والنفي ؛ فإن رفعت أحسنُ ، وجررت زيداً . . كان استفهاماً ، وإن بنيت أحسنَ على الفتح ، فإن نصبت زيداً . . كان تعجباً ، وإن رفعته . . كان نفياً ، وقد يختلف الإعراب مع اتحاد المعنىٰ ؛ كالحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وجره ، والمتواردة على المضارع ؛

. . . . . . . . . . . . .     كَقَــوْلِهِــمْ سَــارَ وَبَــانَ عَنْــهُ

يعني : أن حكم الماضي أن يبنىٰ آخره على الفتح لفظاً أو تقديراً ، ثلاثياً أو رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ؛ نحو : ضرب وضربت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كالنهي عن كلا الفعلين ، أو عن أوّلهما فقط ، أو عن مصاحبتهما في نحو : لا تعْنِ بالجفا وتمْدَح عمْراً ، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره . . كان الإعراب أصلاً فيه ، بخلاف المضارع ، يغني عنه وضع اسم مكانه ؛ كأن يقال في النهي عن كليهما : لا تعن بالجفا ومدح عمْرٍو بالجر ، وفي النهي عن الأول فقط : لا تعْن بالجفا ولك مدح عمرو، وفي النهي عن المصاحبة: لا تعْن بالجفا مادحاً عمْراً. اهـ «خضري»

ومعنىٰ قولهم : والأصل في الاسم الإعراب ؛ أي : الحكم الذي يستحقه الاسم أولاً وبالذات ، وليس المراد بالأصل الراجح ؛ لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحاً ، والبناء مرجوحاً ، وهو باطل . اهـ « حمدون » ، وإنما حرِّك الماضي مع أن الأصل في المبني السكون ، كما قال ابن مالك في الخلاصة :

( وكــل حــرف مستحــق للبنــا     والأصــل فــي المبنــي أن يسكنــا )

لأنه أشبه الاسم والمضارع في وقوعه صفةً وصلة وشرطاً وخبراً وحالاً ، **والأصل في المعرب** : **الحركة** لما سيأتي، فكذا ما شابهه، ولا يرد أن الواقع كذلك هو الجملة؛ لأن الفعل هو المقصود منها ، وكانت **الحركة** فتحة ؛ لتعادل خفتُها ثقلَ الفعل .

( **كقولهم** ) أي : كقول العرب ( **سار** ) أي : سافر فلان عن البلد ، ( **وبان عنه** ) أي : انفصل عن البلد وخرج عنه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم : ( **أن حكم** ) الفعل ( **الماضي** ) الذي حكمت له النحاة ، ونطقت به العرب ( **أن يبنىٰ آخره على الفتح لفظاً** ) أي : سواء كان ذلك الفتح لفظاً ؛ أي : ملفوظاً ، ( **أو تقديراً** ) أي : مقدراً للتعذر ؛ كدعا ورمىٰ وسعىٰ ، ( **ثلاثياً** ) كان ذلك الماضي ، كما مُثِّل نسبة إلىٰ ثلاثة علىٰ غير قياس ، وكذا ما بعده ، ( **أو رباعياً** ) مدحرج وسلْقىٰ ، ( **أو خماسياً** ) كتدحرج وتولىٰ ، ( **أو سداسياً** ) كاستخرج واسلنقىٰ .

ومثَّل الشارح للثلاثي المفتوح لفظاً بقوله : ( **نحو : ضرب** ) زيد ، ( **وضرَبَت** )

وضربك وضربا ، ونحو : رمىٰ وعفا ، أصلهما : رَمَيَ وعَفَوَ ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، فسكون آخرهما عارض ، والفتحة مقدرة على الألف ، ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح ما لم يتصل به الضمير . . . . . . . . . . . . . . .

---

هند ، ( **وضربك** ) عمرو ، ( **و** ) الزيدان ( **ضربا** ) ك ، ( **و** ) مثل للثلاثي المفتوح تقديراً بقوله : ( **نحو : رمىٰ** ) العدو ، ( **وعفا** ) عن المسلم ، وسعىٰ في الحج ، ( **أصلهما** ) أي : أصل رمَىٰ وعفا ، والمراد بالأصل هنا : هو ما كان حق وضْع الكلمة أن يكون عليه ؛ بالنظر إلىٰ نظائره من الأفعال الماضوية ، لا الأصل الذي بمعنىٰ ما نطقت به العرب ، وهو مبتدأ ، خبره قوله : ( **رَمَيَ وعَفَوَ** ) محكياً بفتح الياء في الأول ، والواو في الثاني ؛ فيقال فيهما :

( **تحركت الياء** ) في الأول ، ( **والواو** ) في الثاني ؛ أي : تحركتا بالفتح الذي كان بناء الماضي عليه ، ( **وانفتح ما قبلهما** ) أي : ما قبل الياء والواو بالفتح الأصلي لعين الفعل الماضي ؛ ( **فقُلبتا** ) أي : قُلبت الياء والواو ( **ألفين** ) أي : بألفين ، فهو منصوب بنزع الخافض ؛ لأن ( قلب ) ليس مما يتعدىٰ بنفسه إلى اثنين ، يقال : قلب يقلب ، من باب ( ضرب ) قلب الشيء حوله عن وجهه أو حالته ، أو جعل أعلاه أسفله ، أو جعل باطنه ظاهره . اهـ « منجد » ، أي : قلبتا بألفين لاقتضاء فتح ما قبلها القلب بالألف ؛ لأن الفتح يُناسب الألف ، ( **فسكون آخرهما** ) أي : آخر ( رمىٰ ) و( عفا ) ( **عارض** ) بسبب قلبهما ألفاً لا أصلي ؛ فلا يرد علىٰ قولهم الماضي مفتوح الآخر أبداً ، ( **والفتحة** ) أي : فتح الماضي ( **مقدرة على الألف** ) أي : علىٰ ألفهما للتعذر ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، ( **ومحل ما ذكر** ) أي : ومحل ما ذكره النحاة ( **من بنائه** ) أي : من بناء الماضي ( **على الفتح** ) و( محل ) مبتدأ ومضاف ، و( ما ) اسم موصول في محل الجر مضاف إليه و( من بنائه ) بيان لـ( ما ) حال من الضمير العائد ، والخبر : قوله : ( **ما لم يتصل به الضمير** ) ، و( ما ) فيه : مصدرية ظرفية ، والظرف المقدَّر متعلِّق بالخبر المحذوف ، والتقدير : ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح كائن مدة عدم اتصال الضمير به ، والجملة الاسمية مستأنفة ، فالضمير قيد أول ، خرج به ما إذا اتصل به الفاعل الظاهر ؛ نحو :

المرفوع المتحرك ، فإن اتصل به . . بني آخره على السكون ؛ كضرَبْت وضربن ؛
كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ضرب زيد ؛ فإنه على الأصل من الفتح .

وقوله : ( **المرفوع** ) قيد ثانٍ ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المنصوب ؛ نحو : ضربك ؛ إذ لا يلزم توالي ما ذكر ، لأن ضمير النصب في معنى الانفصال ؛ لأنه فضلة ليس عمدةً ، ( **المتحرك** ) قيد ثالث ، خرج به ما إذا اتصل به الضمير المرفوع الساكن ؛ كضربوا أو ضربا ، فإنه يُحرَّك بحركة المجانسة ، ( **فإن اتصل** ) الضمير المذكور ( **به** ) أي : بالفعل الماضي ( . . **بني آخره** ) أي : آخر الماضي ( **على السكون** ؛ **كضربت** ) بتثليث التاء للمتكلم أو المخاطب أو المخاطبة ، ( **وضربْن** ) بفتح النون الخفيفة مع سكون الباء لجماعة الإناث الغائبات في نحو : الهندات ضربن .

وقوله : ( **كراهية** ) بوزن طواعية مفعول لأجله لقوله : ( بني ) أي : بني آخره على السكون ؛ دفعاً لكراهية ( **توالي** ) وتتابع ( **أربع** ) حروف ( **متحركات فيما** ) أي : في تركيب ( **هو** ) أي : ذلك التركيب ( **كالكلمة الواحدة** ) في عدم استغناء أحد جزئيه وهو الفعل ، عن الآخر وهو الفاعل ، وإنما عبَّر بـ( كالكلمة ) ولم يقل في كلمة واحدة ؛ لعدم كونه كلمة واحدة في الحقيقة ، بل هو كلام تام ؛ كضربت ، لأنه فعل وفاعل ، أو يبنىٰ على السكون مع الضمير المذكور ؛ لئلا يلتبس الفاعل بالمفعول في نحو : ضربنا ؛ أي : لدفع الكراهية المذكورة في الثلاثي وبعض الخماسي ؛ كانطلقت ، مع أنه كالكلمة واحدة ، وحُمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي ؛ كتعظمت عليه ، وإنما حُمل الكثير على القليل ؛ لأن فيه دفع المحذور بخلاف عكسه ، واعتُرض بأن نحو : شجرة فيه ذلك التوالي ، ولم يكرهوه ، ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل . . للزم التحكم ؛ إذ كل منهما لا غنىٰ عنه ، ولوجب في نحو : قلنْسوة قلب الواو ياءً ، والضمة كسرة ؛ لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ، ومن ثم اختار بعضهم أن ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو : أكرمنا بسكون الميم وفتحها ، وحملت التاء ونون النسوة علىٰ ( نا ) لأن كلاًّ منهما ضمير رفع متصل متحرك ، وخُص الفاعل بالسكون ؛ لشدة احتياج الفعل إليه ، فخُفف فيه .

وإذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا . . ضُم آخره للمجانسة ، والفتحة مقدرة ، وإنما لم يُبْنَ على الضم حينئذ ؛ لأن الضم لا يدخل الفعل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وأما نحو : ضربا ، مما اتصل به ألف الاثنين . . ففتحته أصلية لا لمناسبة الألف لسبق البناء عليها ، بخلاف نحو : غلامي في الجر فإن كسْره لمناسبة الياء لا للإعراب ؛ لسبق الإضافة علىٰ دخول العامل ، فتدبّر . اهـ من « الخضري » .

وعبارة الشيخ يس على « المجيب » : وبُني الماضي على الحركة ؛ لمشابهته المضارعَ في وقوعه صفةً وصلةً وحالاً ، والمضارع معرب ، **والأصل في الإعراب** : أن يكون بالحركة ، فاستحق أن يبعد من السكون ، الذي هو أصل البناء إلىٰ أصل الإعراب ، الذي هو الحركة ، والاسمَ بوقوعه موقعه ؛ نحو : مررت برجلٍ ضرب ؛ أي : ضارب ، فالمضارع لمّا شابه المشابهة التامة . . استحق به الإعراب ، والماضي لمشابهته مشابهةً ناقصةً . . استحق البناء على الحركة ، وخُصَّ بالفتحة ؛ طلباً للخفة ، ولأنه لو بُني على الضم . . لاجتمع ضمتان في نحو : شَرُفَ وكَرُمَ ، ولو بُني على الكسر . . لاجتمع كسرتان في عَلِمَ وشَرِبَ وسَمِعَ . اهـ ( منه ) .

( و ) أما ( **إذا اتصل به واو الجماعة ؛ كضربوا** ) . . فإنه يـُ ( **ضم آخره للمجانسة** ) أي : يضم آخره لمناسبة الواو ؛ لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً ، فـ( الباء ) في ضربوا هي آخر الفعل ، وحقها أن تبنىٰ على الفتح ، ولكن ضُمت لمناسبة الواو ، واعتُرِض بأن كونها للمناسبة ينافي كونها ضمةَ بناءٍ ، قال شيخنا : ولا منافاة ؛ إذ قد صرحوا بأن الكسر في ( أمس ) للبناء مع كونها للتخلص من التقاء الساكنين ، فتأمل . اهـ « يس على المجيب » .

ومقتضىٰ قوله : ( ضُم آخره للمجانسة ) أن الفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وإنما لم يُبْن حينئذ على الضم ؛ لأن الضم لا يدخل الفعل مع ثقله ؛ لئلا يجتمع ثقيلان ، فيورث بشاعةً في الكلام . اهـ « نزهة » كما ذكره الشارح بقوله : ( **والفتحة** ) حينئذ ( **مقدرة** ) علىٰ آخر الفعل ؛ لتعذرها بحركة المناسبة ، ( **وإنما لم يُبن** ) الفعل ( **على الضم** ) البنائي ( **حينئذ** ) أي : حين إذ اتصل به واو الجماعة ( **لأن الضم** ) الذي هو من ألقاب البناء ( **لا يدخل الفعل** ) لئلا يجتمع

وأما نحو : ﴿ ٱشۡتَرَوُاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ ، و﴿ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾ . . فأصلهما : اشْتَرَيُوا بياء مضمومة ، ودَعَوُوا بواوين ، أُوْلاهما مضمومة ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقُلِبتا ألفين ، ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين . . . . . . . . . . . . .

---

ثقيلان ثقل الفعل وثقل الضم ؛ فيورث بشاعة في الكلام .

قوله : ( **وأما نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ ٱشۡتَرَوۡاْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ) ثَمَنٗا ﴾ ، ( **و** ) قوله : ( ﴿ دَعَوۡاْ هُنَالِكَ ثُبُورٗا ﴾ ) جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : أنكم قلتم : إن الماضي يُضم آخره للمجانسة ، وفي هٰذين المثالين ونحوهما فتح آخر الماضي علىٰ أصل حركة بنائه ، وفيهما منافاة لقاعدتكم ، فما الجواب عنه ؟ ( . . **فـ** ) أجابوا عنه بقولهم : إن ( **أصلهما** ) أي : أصل ( اشتروا ) بفتح الراء ( **اشتريوا** ) حالة كونه مقروءاً ( **بياء مضمومة** ) لمناسبة الواو ، ( **و** ) أصل ( **دعَوْا** ) بفتح الواو ( **دعوُوْا** ) حالة كونه مقروءاً ( **بواوين أُوْلاهما** ) ، هٰذا هو الصواب ؛ بدليل تأنيث الخبر في قوله : ( **مضمومة** ) ، وفي بعض النسخ : ( أولهما ) بالتذكير ، ولعله تحريف من النساخ ؛ أي : مضمومة لمناسبة واو الضمير وهي الثانية ؛ لأن الأولىٰ لام الكلمة ، فيقال في بيان اعتلالهما : ( **تحركت الياء** ) في الأول بحركة المجانسة ، ( **والواو** ) الأولىٰ في الثاني بحركة المجانسة ( **وانفتح ما قبلهما** ) أي : ما قبل الياء والواو علىٰ أصل حركة عين الكلمة ؛ ( **فقُلِبتا** ) أي : فقلبت الياء في الأول ، والواو في الثاني ( **ألفين** ) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ( **ثم حُذفت الألف** ) التي قُلبتا إليها ( **لالتقاء الساكنين** ) مع واو الجماعة ، فصارا ( اشتروا ) و( دعوا ) بفتح ما قبل واو الجماعة .

## فَائِدَة

### [الفرق بين حركة المناسبة والإعراب في نحو غلامي وضربا]

وليس من هٰذا القبيل ؛ أي : من باب حركة المناسبة على الأوجه فتحة ضربا بألف الاثنين ، بل هي أصلية لا لمناسبة الألف ، والأصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك في : مررت بغلامي ، والفرق أن كسرة الإعراب غير سابقة علىٰ ياء المتكلم ، حتىٰ تستصحب بعد الإضافة إليها ؛ لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر ، فتكون الكسرة كسرة مناسبة ، فتقول في إعرابه : غلام : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**وَٱلْأَمْــرُ مَبْنِــيٌّ عَلَــى ٱلسُّكُــونِ مِثَــالُــهُ ٱحْــذَرْ صَفْقَــةَ ٱلْمَغْبُــونِ**

ولما فرغ من الماضي . . أخذ في بيان حكم فعل الأمر ، وقد مرّ أنه يتميز بدلالته على الطلب ، مع قبول ياء المخاطبة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مقدرة على الأخير ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، بخلاف فتحة بناء الفعل ، فإنها سابقة على الألف ، فتُستصحب بعدها ، فتقول في إعرابه إعراباً تطبيقياً : ضرب : فعل ماض مبني على الفتح ، والألف : فاعل في محل الرفع ، هٰكذا ينبغي تقرير الفرق فيما بين البابين . اهـ « صبان » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( والأمــر مبنــي علــى السكــون مثــالــه احــذر صفقــة المغبــون )**

أي : ( و ) الفعل الدال على ( **الأمر** ) والطلب ( **مبني على السكون** ) الظاهر إن كان صحيح الآخر ، ( **مثاله** ) أي : مثال الأمر المبني على السكون الظاهر قول الوُعَّاظ : ( **احذر** ) واجتنب أيها المؤمن ( **صفقة المغبون** ) أي : عقد الشخص الذي غُبن وخُدع فيه صاحبه ، **والمراد** : احذر عن كل عمل يؤديك إلى الخسران ، إما : في الدين ، أو في الدنيا ، وفي مثال الناظم عظة لمن اتعظ به . اهـ « نزهة » .

قال الشارح : ( **ولما فرغ** ) الناظم ( **من** ) بيان أحكام ( **الماضي** . . **أخذ** ) أي : شرع يتكلم ( **في بيان حكم فعل الأمر** ) ، وهو البناء على السكون ، أو علىٰ ما ناب عنه ، ( **وقد مرّ** ) في كلامنا وكلام الناظم بطريق الفحوىٰ ( **أنه** ) أي : أن فعل الأمر ( **يتميز** ) عن قسيميه الماضي والمضارع ( **بدلالته على الطلب** ) أي : طلب الفعل ، خرج بها ما لا يدل على الطلب ؛ كفعل التعجب ؛ لأن معناه الخبر ، وصيغته كذلك وإن كانت علىٰ صورة الأمر ؛ نحو : أحسن بزيد ، وخرج أيضاً : ضرباً زيداً بمعنى اضرب ، وكلا بمعنى الزجر والردع ، ومهٍ منوناً بمعنى انكفف ؛ لأنها لم توضع للطلب ، وخرج نحو : لتضرب ؛ لأن دلالته على الطلب بغير الصيغة ، وخرج بقوله : ( **مع قبول ياء** ) المؤنثة ( **المخاطبة** ) سواء قلنا : إنها من تعريفه ، كما هو ظاهر كلامه ، أو قلنا : إنها علامة ـ وهو الأصح ـ اسم الفعل ونحوه ، وكلاّ إن قلنا : إنها

وقدّمه على المضارع ؛ لأنه قد يكون مجرداً ، بخلاف المضارع ، والمزيد فيه فرع عن المجرد ، وأشار إلىٰ أن حكمه أن يبنىٰ آخره على السكون ، وهـٰذا محله إذا كان صحيح الآخر ؛ كاضرب ، فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره ، فإن كان المضارع علامة جزمه حذف آخره ، وهو حرف العلة . . بني الأمر منه علىٰ حذف آخره ؛ نحو : اغز ، واخش ، وارم . وإن كان المضارع علامة جزمه حذف النون . . بني الأمر منه علىٰ حذف النون ؛ كاضربا واضربوا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

موضوعة للطلب بمعنى انته . اهـ من الهامش .

( **وقدّمه** ) أي : قدم الناظم الأمر ( **على المضارع** ) مع كونه أصلاً له ؛ لأنه مقتطع منه ( **لأنه** ) أي : الأمر ( **قد يكون مجرداً** ) من الزيادة ؛ كقم من قام ، وقد لا يكون مجرداً ؛ كأقم من أقام . اهـ من « كردي » ، ( **بخلاف المضارع** ) فإنه لا يكون مجرداً من الزيادة ؛ لكونه مبدوءاً بإحدى الزوائد الأربع ، ( **والمزيد فيه** ) وهو المضارع ( **فرع عن المجرد** ) وهو الأمر ، ( **وأشار** ) الناظم ( **إلىٰ أن حكمه** ) أي : إلىٰ أن حكم الأمر ( **أن يبنىٰ آخره على السكون** ) الظاهر ؛ كاضرب زيداً ، أو المقدر ؛ كاضرب الغلام ، ( **وهـٰذا** ) أي : بناؤه على السكون ( **محله** ) أي : محل بنائه على السكون ( **إذا كان** ) الأمر ( **صحيح الآخر** ) ، وذلك ( **كاضرب** ) ، أو اتصل به ضمير النسوة ؛ نحو : اضربن واخشين يا هندات ، ( **فإن مضارعه علامة جزمه سكون آخره** ) نحو : لم يضرب زيد ، ولم يضرب الغلام ، والهندات لم يضربن ، ولم يتصل به ضمير تثنية ، ولا ضمير جمع ، ولا ضمير المؤنثة المخاطبة ، سواء كان صحيح الآخر أو معتله ، ( **فإن كان المضارع علامة جزمه** ) مبتدأ ، أو بدل من اسم كان ، ( **حذف آخره ، وهو حرف العلة** ) نحو : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم ( . . **بني الأمر** ) المقتطع ( **منه** ) أي : من ذلك المضارع المعتل ، ( **علىٰ حذف آخره** ) ، وهو حرف العلة ( **نحو : اغز ، واخش ، وارم** ) .

( **وإن كان المضارع علامة جزمه** ) : مبتدأ ، أو بدل ، ( **حذف النون** ) أي : حذف نون علامة الرفع ؛ نحو : لم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربي ، ونحو : لم يغزوَا ، ولم يغزوا ، ولم تغزي ، ( . . **بني الأمر** ) المقتطع ( **منه** ) أي : من ذلك المضارع المجزوم بحذف النون ( **علىٰ حذف النون ؛ كاضربا** ) في : لم يضربا ، ( **واضربوا** )

واضربي ، والأحسن أن يقال : والأمر مبني علىٰ ما يجزم به مضارعه .

وَإِنْ تَــــلاَهُ أَلِــــفٌ وَلاَمُ      فَــاكْسِــرْ وَقُــلْ لِيَقُــمِ الْغُــلاَمُ

يعني : أن الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره بـ( أل ) نحو : صم النهار ، واعتكف الليل . . حرك آخره . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في : لم يضربوا ( **واضربي** ) في : لم تضربي ، بحذف الجازم ، وحرف المضارعة من مضارعه المجزوم .

( **والأحسن** ) للناظم ؛ أي : والكلام الأجمع لجميع ألقاب بناء الأمر ( **أن يقال** ) بدل قول الناظم (والأمر مبني على السكون) : ( **والأمر مبني علىٰ ما يجزم به مضارعه**) ، وهٰذه الجملة نائب فاعل محكي للقول ، وعبارة « النزهة » هنا : ولو قال :

والأمــر مبنــي علــىٰ مــا يجــزم      بــه مضــارعــه أيــا مــن يفهــم

لوفى المراد . اهـ

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن تــــلاه ألــــف ولام      فــاكســر وقــل ليقــم الغــلام** )

أي : ( **وإن تلاه** ) أي : وإن تلا الأمر المبني على السكون ( **ألف ولام** ) أي : الاسم المحلىٰ بالألف واللام ، واتصل آخره بـ( أل ) ( . . **فاكسر** ) أي : فحرك أيها النحوي أو السائل آخر ذلك الأمر بالكسر ، علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ؛ نحو : قل الحق وخذ العفو ، وإنما حرك بالكسر دون الضم والفتح ؛ لأنه الأصل في حركة التخلص ؛ لأنه ضد السكون باختصاصه بالاسم ، كما أن السكون خاص بالفعل ، **والقاعدة** : أن الشيء يعارض بالضد .

وقوله : ( **وقل** : **ليقم الغلام** ) بكسر آخر الفعل تنظير لا تمثيل ؛ إذ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قسيم المضارع ، لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً .

قال الشارح : ( **يعني** ) الناظم بهٰذا البيت : ( **أن الأمر المبني على السكون إذا اتصل آخره** ) أي : آخر ذلك الأمر ( **بـ« أل » نحو** ) قولك : ( **صم النهار واعتكف الليل . . حرك آخره** ) أي : آخر ذلك الأمر ؛ أي : الحرف الأخير منه الساكن للبناء

بالكسرة ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وذلك لأن همزة الوصل تسقط في الدرج ، فيلتقي ساكنان ؛ فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره ، وإنما يحرك بالكسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص من الساكنين ، وهٰكذا كلما التقىٰ ساكنان . . فإنه يحرك بالكسر ، . . . . . .

---

( **بالكسرة** ) ، لو قال : بالكسر بلا تاء . . لكان كلامه أوفق لقاعدتهم ؛ لأن الكسرة من ألقاب الإعراب ، والكسر من ألقاب البناء ، وهو المراد هنا ، إلا أن يقال : عبر بالكسرة تجوزاً ، ( **فراراً** ) أي : تخلصاً بهٰذا التحريك ( **من التقاء الساكنين** ) ، وهو علة للتحرك ، ( **وذلك** ) الالتقاء ( **لأن همزة الوصل** ) أي : لأن الهمزة التي يوصل بها ، وهي همزة ( أل ) إلى النطق بالساكن ، وهو لام ( أل ) ( **تسقط في الدرج** ) في درج الكلمة ووصلها بما بعدها ، ( **فيلتقي ساكنان** ) أي : يتصلان ، وهما آخر الأمر المبني على السكون ، ولام ( أل ) ( **فلا يمكن النطق** ) أي : نطق الساكنين المتصلين ( **إلا بتحريك آخره** ) أي : آخر الأمر ، ( **وإنما يحرك** ) أي : إنما حرك ذلك الآخر ( **بالكسرة ؛ لأنها** ) أي : لأن الكسرة ( **الأصل** ) أي : الأغلب ( **في** ) حركة ( **التخلص من** ) التقاء ( **الساكنين** ) ، وفي هامش الشارح : ( وإنما كانت الكسرة أصلاً في التخلص من التقاء الساكنين ؛ لما بين الكسرة والسكون من المناسبة ، وذلك أن الجر مخصوص بالاسم ، والجزم مخصوص بالفعل ، والكسرة من الجر ، والسكون من الجزم ، فهما متناقضان ، وبين النقيضين مناسبة ؛ لتلازم حضورهما في الذهن ؛ ولذا قد نرى النقيض يحمل على النقيض ، كما يحمل النظير على النظير ) اهـ منه .

وقوله : ( **وهكذا** ) جار ومجرور معمول لجواب ( كلما ) علىٰ سبيل الحالية ، وقوله : ( **كلما** ) هي من أدوات الشرط الغير الجازمة ، وهي في الأصل موضوعة لتعميم الأفراد ، ثم جُعلت لتعميم الأزمان ، لاكتسابها الظرفية من المضاف إليه في الأصل النائبة عنه ( ما ) لإفادة التكرار ، وقوله : ( **التقىٰ ساكنان** ) فعل شرط لها ، وقوله : ( . . **فإنه** ) أي : فإن ذلك الالتقاء ( **يحرَّك بالكسر** ) أي : يزال بحركة الكسر جوابها ، و( الفاء ) : رابطة لجواب ( كلما ) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة اسمية ، و( كلما ) منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بجوابها .

**والمعنىٰ** : وكل مكان التقىٰ فيه ساكنان فإنه يحرَّك ذلك الالتقاء بالكسر حالة كونه

وربما حُرِّك بالفتح ؛ نحو : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ كراهية أن تتوالىٰ كسرتان في كلمة علىٰ حرفين ، وهي ( من ) ، لكن تمثيل الناظم بقوله : ( ليقم الغلام ) غير مطابق ؛ إذ الكلام في أمر الحاضر ، الذي هو قسيم المضارع ، لا في المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

هٰكذا ؛ أي : مثل الالتقاء الواقع في فعل الأمر المبني على السكون .

( **وربما** ) أي : قليلاً ( **حُرِّك** ) التقاء الساكنين ( **بالفتح** ) لثقل الكسر ؛ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ )مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ ( **كراهية** ) أي : لأجل كراهية ( **أن تتوالىٰ** ) وتتابع ( **كسرتان في كلمة علىٰ حرفين ، وهي** « **من** » ) الجارة في هٰذا المثال ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ .

وقوله : ( **لكن** ) : استدراك علىٰ مثال الناظم ؛ أي : لكن ( **تمثيل الناظم** ) للأمر المبني على السكون الذي تلاه ألف ولام ( **بقوله** : « **ليقم الغلام** » **غير مطابق** ) أي : غير موافق لما في المقام ؛ ( **إذ الكلام** ) المذكور هنا ( **في أمر الحاضر** ) أي : المخاطب ( **الذي** ) : صفة لأمر الحاضر ( **هو** ) أي : ذلك الأمر ( **قسيم المضارع** ) أي : مباينه ومخالفه .

## فائدة

### [الفرق بين القسيم والمقسم والقِسم]

والفرق بين القسيم والمقْسَم والقِسْم : أن المقسم : هو المحل الذي وردت عليه القسمة ؛ كالفعل ، والقسم ـ بكسر القاف ، وسكون السين ـ : هو ما كان مندرجاً تحت الشيء وأخص منه ؛ كالأمر والمضارع مثلاً بالنسبة إلى الفعل ، والقسيم : هو ما كان مبايناً للشيء ومندرجاً معه تحت أصل كلي ؛ كالماضي والأمر مع المضارع ، فإذا قسمت الحيوان إلىٰ إنسان وحمار وفرس مثلاً . كان الحيوان مقسماً وكل من هٰذه الثلاثة قِسْماً منه ، وكلٌّ منها قسيم للآخر . اهـ « فتح رب البرية على الدرة اليتيمة » ، أي : إذ الكلام في بحث أمر الحاضر ، ( **لا في** ) بحث ( **المضارع المقرون بلام الأمر وإن كان الحكم** ) المذكور ؛ يعني : التحريك بالكسرة لالتقاء الساكنين ( **صحيحاً فيه** ) أي : منطبقاً في المضارع المذكور ( **أيضاً** ) أي : كما هو منطبق في أمر الحاضر

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

## فائدة

### [فيما يسأل عنه في المبني]

**واعلم** : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عن سبب سكونه ؛ لمجيئه علىٰ أصل البناء وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بُني ؟ وما بُني علىٰ حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان : لم حُرِّك ، مع أن الأصل في المبني السكون ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ أو من الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حُرِّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أن أسباب أصل البناء أربعة ، كما ذكره في « الخلاصة » :

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا … والمعنوي في متىٰ وفي هنا
وكنيابة عن الفعل بلا … تأثر وكافتقار أُصِّلا

وأما التحرك . . فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين ؛ كأين ، وكون الكلمة علىٰ حرف واحد ؛ كبعض المضمرات ، أو عرضة للبدء بها ؛ كباء الجر ، أو لها أصل في الإعراب ؛ كـ( قبل ) و( بعد ) ، أو شابهت المعرب ؛ كالماضي المشبه للمضارع فيما مرَّ ، هٰذا ما ذكروه .

ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك ( هو ) و( هي ) ، لكن رأيت نقلاً عن الرضيِّ ما نصه : ( **الصحيح** : أن الضمير جملة ( هو ) و( هي ) كما عليه البصريون ، وإنما حُرِّكا ؛ لتصير الكلمة مستقلة ، حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لولا الحركة . . لتوهم كونهما للإشباع ، كما ظن الكوفيون ) اهـ ، فهٰذا سبب سادس ، وهو الدلالة على استقلال الكلمة أو أصالة المحرَّك .

**فإن قلت** : كيف تعد حركة الساكنين والإتباع من البناء ، مع قولهم في تعريفه : وليس إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين . . **أُجيب** : بأن محل ما هنا إذا كانا في كلمة احدة ؛ كأين ومنذ ، للزوم الحركة ، وما في التعريف إذا كانا في كلمتين ؛ كاضرب الرجل ، والحمد لله بكسر الدال ؛ لأن المقتضي للحركة حينئذ مجرد التخلص مثلاً ، وهو منتفٍ عند فصلهما ، أو أن ما هنا إذا صلح غير تلك الحركة . . فتخصيصها من

وَإِنْ أَمَـرْتَ مِـنْ سَعَـىٰ وَمِـنْ غَـدَا ... فَـأَسْقِـطِ ٱلْحَـرْفَ ٱلأَخِيـرَ أَبَـدَا
تَقُـولُ يَـا زَيْـدُ ٱغْـدُ فِـي يَـوْمِ ٱلأَحَـدْ ... وَٱسْـعَ إِلَـى ٱلْخَيْـرَاتِ لُقِّيـتَ ٱلـرَّشَـدْ
وَهَكَـذَا قَـوْلُـكَ فِـي ٱرْمِ مِـنْ رَمَـى ... فَـٱحْـذُ عَلَـىٰ ذَلِـكَ فِيمَـا ٱسْتَبْهَمَـا

---

تأثير البناء ، وما في التعريف إذا لم يصلح غيرها ؛ نحو : ﴿قُلِ ٱدْعُواْ﴾ فتأمل . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن أمـرت مـن سعـىٰ ومـن غـدا ... فـأسقـط الحـرف الأخيـر أبـدا**
**تقـول يـا زيـد اغـد فـي يـوم الأحـد ... واسـع إلـى الخيـرات لُقِّيـت الـرشـد**
**وهكـذا قـولـك فـي ارم مِـنْ رمـى ... فـاحـذ علـىٰ ذلـك فيمـا استبهمـا )**

أي : ( **وإن أمرت** ) وأردت أيها السائل أو النحوي صوغ صيغة الأمر ( **من** ) مضارع ( **سعىٰ** ) بكرٌ بين الصفا والمروة ( **ومن** ) مضارع ( **غدا** ) وبكَّر زيدٌ يوم التروية إلىٰ منىٰ ؛ أي : وإن أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر ؛ كمضارع ( سعىٰ ) و( غدا ) ، ومضارع ولَّىٰ وتولَّىٰ واستولىٰ ( . . **فأسقط الحرف الأخير** ) منه ؛ أي : فاحذف الحرف الأخير منه ، وهو حرف العلة ، ( **أبداً** ) أي : في جميع أحواله ، سواء كان مصوغاً من ثلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي ، كما مثلناه ؛ ليكون مبنياً علىٰ حذف حرف العلة نيابةً عن السكون ، مع بقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ لتدل على المحذوف ، فـ( **تقول** ) في صوغ الأمر من ( غدا ) : ( **يا زيد اغدُ** ) وبكِّر إلىٰ منىٰ ( **في يوم الأحد** ) الذي هو يوم التروية بضم الدال من اغد ؛ ليدل على المحذوف وهو الواو ؛ لأنه من غدا يغدو ؛ كدعا يدعو ، وغزا يغزو ، ولأنه ناقص واوي ، ( **واسْعَ** ) يا عمرو وبادر ( **إلى الخيرات** ) والأعمال الصالحة ، إن بادرت إليها . . ( **لقيت الرَّشَد** ) والصلاح ؛ أي : فزت جزاء رشدك وثوابه عند الله تعالىٰ بفتح العين من اسع ؛ ليدل على المحذوف وهو الألف ؛ لأنه أمر من سعىٰ يسعىٰ ، كخَشِي يخشىٰ ، ورَضِي يرضىٰ ، من كلِّ فعل معتل بالألف .

( **وهكذا** ) أي : ومثل هـٰذا المذكور في إسقاط الحرف الأخير من الأمر مع بقاء حركة ما قبل الآخر ( **قولك في** ) صوغ : ( **ارمِ من** ) مضارع ( **رمىٰ** ) فتقول : ارمِ

يعني : إذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل الآخر ؛ كمضارع : سعىٰ وغدا ورمىٰ . فاحذف الحرف الأخير منه ، وهو حرف العلة ؛ ليكون مبنياً علىٰ حذفه نيابةً عن . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

يا حاج الجمرات في أيام منىٰ بكسر الميم من ارم ؛ ليدل على المحذوف وهو الياء ؛ لأنه من رمىٰ يرمي ، كمشىٰ يمشي ، من كل فعل معتل بالياء ، ( **فاحذُ** ) أي : فقس ( **علىٰ ذلك** ) المذكور من الأمثلة الثلاثة المذكورة من قوله :

( وإن أمرت من سعىٰ ومن غدا ) إلىٰ قوله : ( وهكذا قولك في ارمِ من رمىٰ )

واحكم حكمه ( **فيما استبهما** ) وأشكل ، وخفي عليك من سائر الأفعال المعتلة بالحروف الثلاثة ، سواء كان ثلاثياً ؛ كدعا وغزا ومشىٰ ، أو ما فوقه ؛ كصلَّىٰ وولَّىٰ وتزكىٰ وتولىٰ واستولىٰ ، وأفرد اسم الإشارة في قوله : ( علىٰ ذلك ) مع كون المشار إليه جمعاً ؛ نظراً إلىٰ كونه بعنى المذكور ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿عَوَانٌۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَ﴾ أي : وسط بين ما ذكر من الفارض والبكر ، و( الألف ) في قوله : ( استبهما ) للإطلاق .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم بهٰذه الأبيات : ( **إذا أردت** ) وقصدت أيها المخاطب صوغ ( **صيغة الأمر** ) وأخذها ، والصيغة : هي ما تركب من الحروف والحركات والهيئات ( من ) مصدر الفعل ( **المضارع المعتل الآخر** ) ، و( المعتل الآخر ) : هو ما كان آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة : الواو والياء والألف ، ويُسمىٰ ناقصاً ؛ ( **كمضارع « سعىٰ »** ) وهو يسعىٰ ، ويُسمىٰ فعلاً مقصوراً ، ( **و** ) كمضارع ( « **غدا** » ) وهو يغدو ، ويسمىٰ ناقصاً واوياً ، ( **و** ) كمضارع ( « **رمىٰ** » ) وهو يرمي ، ويسمىٰ ناقصاً يائياً ( . . **فاحذف الحرف الأخير منه** ) أي : من ذلك الأمر المصوغ من المضارع ، والجملة الفعلية جواب ( إذا ) الشرطية ، وقرنت بالفاء ؛ لكونها جملة طلبية ، ( **وهو** ) أي : ذلك الحرف الأخير ( **حرف** ) واحد من أحرف ( **العلة** ) الثلاثة .

وقوله : ( **ليكون** ) علة للحذف ؛ أي : احذف الأخير منه ؛ ليكون ذلك الأمر ( **مبنياً علىٰ حذفه** ) أي : علىٰ حذف حرف العلة حالة حذفه ( **نيابةً** ) أي : نائباً ( **عن**

السكون ، مع بقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ لتدل على المحذوف ؛ فتقول : يا زيد ؛ اسعَ واغدُ وارمِ، وقس علىٰ ذلك، وهـٰذا تقييد لقوله أوّلاً: (والأمر مبني على السكون)، وقد علم مما مرّ ، فقوله : ( من سعىٰ ومن غدا ) و( من رمىٰ ) من مجاز الحذف ؛ . .

---

**السكون** ) الذي هو أصل في ألقاب البناء ، وقوله : ( **مع بقاء الحركة التي قبل الآخر** ) بعد حذف حرف العلة ، متعلِّق بقوله : ( فاحذف الحرف الأخير ) ، وتلك الحركة الضمة في الناقص الواوي ؛ كاغدُ في مثاله ، والكسرة في الناقص اليائي ؛ كارمِ ، والفتحة في المعتل بالألف ؛ كاسعَ .

وقوله : ( **لتدل** ) علة لإبقاء الحركة التي قبل الآخر ؛ أي : احذف الحرف الأخير مع إبقاء حركة ما قبل الآخر ؛ لتدل تلك الحركة الباقية ( **علىٰ** ) الحرف ( **المحذوف** ) من صيغة الأمر ؛ ( **فتقول** ) أيها الطالب في تطبيق العمل المذكور : ( **يا زيد ؛ اسعَ** ) في المعتل بالألف ، ( **و** ) يا عمرو ( **اغدُ** ) إلىٰ منىٰ يوم التروية ، ( **و** ) يا بكر ( **ارمِ** ) جمرة العقبة يوم النحر ( فاحذُ ) ، ( **وقس علىٰ ذلك** ) المذكور من الأمثلة الثلاثة في العمل المذكور ما وافقها في الاعتلال ، كما مر في أمثلتنا .

وفي الهامش : ( قوله : علىٰ ذلك ) جرىٰ علىٰ غير الأصل في التعبير به ؛ فإن أصل ذلك أن يكون لمفرد ، لكن جرىٰ هنا للجمع الذي للأفعال الثلاثة مجازاً ، كما جرىٰ لفظ المفرد على المثنىٰ في قوله تعالىٰ : ﴿عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ أي : بين الفارض والبكر ، وجرىٰ على الجمع في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقواتنا أبداً ما أبقيتنا ، واجعل ذلك. . . » إلخ ، أشار بذلك إلى الأسماع والأبصار والقوة مجازاً . اهـ « رسلان » .

( **وهـٰذا** ) الحكم المذكور في الأبيات الثلاثة ( **تقييد** ) وتخصيص ( **لقوله أوّلاً** ) أي : قبل هـٰذه الأبيات : ( **والأمر مبني على السكون** ) أي : تخصيص لذلك الحكم السابق أوّلاً بصحيح الآخر ، ( **وقد عُلم** ) ذلك صريحاً ( **مما مرَّ** ) في كلام الشارح من قوله : ( وهـٰذا محله إذا كان صحيح الآخر ؛ كاضرب. . . ) إلخ .

و( الفاء ) في قوله : ( **فقوله** ) أي : فقول الناظم : ( « **من سعىٰ** » و« **من غدا** » و« **من رمىٰ** » ) أي : قوله : من رمىٰ كائن ( **من مجاز الحذف** ) للإفصاح ؛ لأنها

أي : من مضارع ما ذكر ؛ لأن الأمر مأخوذ منه .

**وَٱلْأَمْرُ مِنْ خَافَ خَفِ ٱلْعِقَابَا وَمِنْ أَجَادَ أَجِدِ ٱلْجَوَابَا**

**وَإِنْ يَكُنْ أَمْرُكَ لِلْمُؤَنَّثِ فَقُلْ لَهَا خَافِي رِجَالَ ٱلْعَبَثِ**

---

أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت قولنا في تفسير كلام الناظم ؛ كمضارع : ( سعىٰ ) و( غدا ) و( رمىٰ ) بتقدير لفظ مضارع ، وأردت بيان حقيقة قول الناظم في ( ارم من رمىٰ ) هل هو حقيقةٌ أو مجازٌ . . فأقول لك : هو من مجاز الحذف ، فليس علىٰ ظاهره ؛ لأن الأمر لا يشتق من الماضي ، كما قال الشارح في تفسير كلام الناظم : ( **أي : من مضارع ما ذكر** ) من ( رمىٰ ) و( سعىٰ ) و( غدا ) وإنما قلنا : في تفسير كلام الناظم ؛ أي : من مضارع ما ذكر ؛ ( **لأن الأمر مأخوذ** ) أي : مقتطع ( **منه** ) أي : من المضارع المجزوم بحذف الجازم ، وحرف المضارعة منه ، و( مجاز الحذف ) : هو ما تغير إعرابه بحذف كلمة من الكلام ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ أي : أهل القرية ، وكذا يقال في ضده ، وهو مجاز بالزيادة : وهو ما تغير إعرابه بزيادة كلمة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ أي : ليس مثله تعالىٰ شيء من المخلوقات ، وهـٰذا هو المراد هنا ، لا المجاز المصطلح عليه عند البيانيين ، وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له ؛ لعلاقة مع قرينةٍ مانعةٍ عن إرادة المعنى الأصلي . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والأمر من خاف خف العقابا ومن أجاد أجد الجوابا**

**وإن يكن أمرك للمؤنث فقل لها خافي رجال العبث )**

ولما فرغ الناظم من بيان كيفية صوغ الأمر من الناقص . . أخذ يتكلم في بيان كيفية صوغه من المضارع الأجوف ، وهو ما كانت عينه حرف علة ، فقال : ( **والأمر من خاف خفِ العقابا** ) أي : والأمر المصوغ من مضارع ( خاف ) وخشي العذاب ، فقوله : ( والأمر ) : مبتدأ خبره : قوله : ( خف العقاب ) أي : قولك : خف العقاب محذوفَ عين الكلمة ، و( الألف ) فيه : حرف إطلاق ، وقوله : ( **ومن أجاد** ) : معطوف علىٰ قوله : ( من خاف ) ، وقوله : ( **أجد الجوابا** ) بألف الإطلاق : خبره ؛

أي : إذا أردت صيغة الأمر من المضارع الأجوف ، وهو ما عينه حرف علة ؛ كمضارع ( **خاف** ) و( **أجاد** ) . . فاحذف الوسط ؛ أي : حرف العلة لملاقاته ساكناً ، وهو آخر الفعل ؛ فتقول : خف وأجد ، وقل وبع ، كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلىٰ نون النسوة ؛ كخفن وقلن وبعن ، بخلاف ما إذا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : والأمر المصوغ من مضارع ( أجاد ) وأحسن الجواب قولك : ( أجد ) وأحسن الجوابا بحذف عين الكلمة ، و( الألف ) فيه : حرف إطلاق أيضاً ؛ أي : أحسن جواب السؤال ، ( **وإن يكن أمرك** ) المصوغ من ( خاف ) و( أجاد ) ( **للمؤنثـ** )ـة المخاطبة ( . . **فقل لها** ) في أمرها بالخوف : ( **خافي** ) يا هند ( **رجال العبث** ) بإثبات عين الكلمة ، من ( خاف ) ، وإضافة ( الرجال ) إلى ( العبث ) وهو اللعب من إضافة المؤثر إلىٰ أثره ؛ لأنهم يكثرونه ؛ أي : خافي وتجنبي رجالاً يكثرون العبث واللعب والمزاح لما عندهم من علامة الريبة ، وقل لها أيضاً : أجيدي الجواب بقلب الألف ياءً . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح : ( **أي : إذا أردت** ) صوغ ( **صيغة الأمر من المضارع الأجوف ، وهو ما عينه حرف علة ؛ كمضارع « خاف »** ) وهو يخاف ، ( **و** ) مضارع ( « **أجاد** » ) وهو يجيد ( . . **فاحذف** ) من ذلك المضارع ( **الوسط ؛ أي : حرف العلة لملاقاته** ) أي : لملاقاة الوسط واتصاله ( **ساكناً ، وهو آخر الفعل ؛ فتقول** ) في أمره : ( **خف** ) الله يا رجل ، ( **وأجد** ) أي : أحسن سؤالك ودعائك للرب الكريم ، ( **وقل** ) الحق ، ( **وبع** ) نفسك لله .

وقوله : ( **كما يحذف** ) الوسط ، صفة لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة ، تقديره : فاحذف الوسط حذفاً ، كحذفه ( **إذا أسند الأمر** ) المصوغ ( **من ذلك** ) أي : من المضارع الأجوف ( **إلىٰ نون النسوة ؛ كخفن** ) الله يا هندات ، ( **وقلن** ) الحق يا هندات ، ( **وبعن** ) حليكن وتصدقن بها .

وقوله : ( **بخلاف** ) خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور ؛ يعني : حذف الوسط من الأمر المصوغ من المضارع الأجوف إذا أسند إلى المخاطب أو إلىٰ نون النسوة ؛ أي : وذلك الحكم المذكور كائن بخلاف حكم ( **ما إذا**

أسند إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ كـ( **خافي رجال العبث** ) فإنه لا يحذف ؛ لانتفاء العلة، كما لا يحذف إذا أسند إلىٰ ضمير تثنية أو جمع ؛ كخافا، وخافوا ، وقولا ، وبيعا .

---

**أسند** ) الأمر المذكور ( **إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة** ) ، وذلك ( **كـ** )ـقولهم : ( **خافي** ) يا هند ( **رجال العبث** ) والمزاح .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإنه** ) تعليل للمخالفة المذكورة ؛ أي : وإنما قلنا : ( بخلاف ما إذا أسند. . . ) إلخ ؛ لأن الأمر المذكور إذا أسند إلىٰ ضمير المؤنثة المخاطبة. . ( **لا يحذف** ) الوسط منه ؛ ( **لانتفاء العلة** ) أي : علة حذفه ، وهو التقاء الساكنين ، و( الكاف ) في قوله : ( **كما لا يحذف** ) الوسط المذكور : صفة لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة ؛ أي : فإنه لا يحذف حذفاً ، كعدم حذفه ( **إذا أسند** ) الأمر المذكور ( **إلىٰ ضمير تثنية أو جمع ؛ كـ** )ـقولك : ( **خافا** ) العدو يا زيدان ، ( **وخافوا** ) الله يا زيدون ، ( **وقولا** ) الحق ( **وبيعا** ) أنفسكما لله سبحانه وتعالىٰ ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

## فَائِدَة

### [مجيء الفعل علىٰ حرف واحد]

قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل ، فلا يبقىٰ منه إلا حرف واحد ؛ نحو : ( إِ ) من الوأي كالوعد وزناً ومعنىً ، وأصله : إِوئي ، حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء ؛ نحو : يَوْئِي ؛ لوقوعها بين عدوَّتَيْها الياء والكسرة ، ثم همزة الوصل لتحرُّك ما بعدها ، ثم بني علىٰ حذف آخره ، كما يجزم المضارع ، فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة ، وهٰكذا كل فعل معتل الفاء واللام ، وقد جمعها ابن مالك في عشرة أبيات مبيناً كيفية إسنادها للواحد المذكر ، ثم المثنىٰ مطلقاً ، ثم الجمع المذكر ، ثم الواحدة ، ثم جمعها فقال : [من البسيط]

إنـي أقـول لمـن تُـرجـىٰ شفـاعتـه ... قِ المستجيـر قِيَـاهُ قُـوهُ قـي قِيـنْ

وإنْ صـرفـت لـوالٍ شغـل آخـر قـل ... لِ شغـل هـٰـذا لَيَـاهُ لُـوهُ لـي لِيـنْ

وإن وشىٰ ثوب غيري قلت في ضجر ... شِ الثوب وَيْكَ شِيَاهُ شُوهُ شي شينْ

وقـل لقـاتـل إنسـان علـىٰ خطـإ ... دِ مَـنْ قتلـت دِيَـاهُ دُوهُ دي ديـنْ

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

وإن هموا لم يروا رأيي أقول لهم ... رَ الـرأْيَ وَيْـكَ رِيَـاهُ رُوهُ رِي رِيـنْ

وإن هموا لم يعوا قولي أقول لهم ... عِ القـول مني عِيَاهُ عُـوهُ عِـي عِيـنْ

وإن أمـرت بِـوَأْيٍ للمحـب فقـل ... إِ مَـنْ تُحـب إِيـاهُ أُوهُ إِي إِيـنْ

وإن أردت الوَنَىٰ وهو الفتور فقل ... نِ يـا خليلـي نِيَـاهُ نُـوهُ نِـي نِيـنْ

وإن أبىٰ أن يفي بـالعهـد قلـت لـه ... فِ يـا فـلان فِيَـاهُ فُـوهُ فِـي فِيـنْ

وقـل لسـاكـن قلبـي إن سـواك بـه ... جِ القلب مني جِيَاهُ جُوهُ جِي جِينْ

فهٰذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلا ( رَ ) فيفتح في جميع أمثلته ؛ لفتح عين مضارعه ، وكلها متعدية إلا ( نِ ) فلازم ؛ لأنه بمعنىٰ ( تأنَّ ) فالهاء في ( نياه ) هاء المصدر لا المفعول به ، وإذا وقع قبل ( إِ ) ساكنٌ صحيحٌ . . جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلىٰ ما قبلها ، فلا يبقىٰ من الفعل إلا حركة ؛ نحو : قلِ بالخير يا زيد ـ بكسر اللام ـ أصله : ( قل إِ ) فعْلا أمر من القول والوأي ، وبهٰذا ألغز الدماميني من مجزوء الرجز :

أقـــول يـــا أسمـــاء قـــو ... لـــي ثـــم يـــا زيـــد قـــل

وذاك جملتان ، والثاني ثلاث جمل ؛ أي : جملة النداء ، وجملة القول ، وجملة الأمر من الوأي والباقي من هٰذه حركة اللام من قل ، كما قال بعضهم :

فـــي أي لفـــظ يـــا نحـــاة الملـــة ... حـــركـــة قـــامـــت مقـــام الجملـــة

وقال العطار : [من الوافر]

نحـــاة العصـــر مـــا حـــرف إذا مـــا ... تحـــرك حـــاز أجـــزاء الكـــلام

بـــه التحـــريـــك قـــام مقـــام فعـــل ... بـــه استتـــر الضميـــر علـــى الـــدوام

اهـ « الخضري »

* * *

# باب الفعل المضارع

وَإِنْ وَجَــدْتَ هَمْــزَةً أَوْ تَــاءَ ... أَوْ نُــونَ جَمْــعٍ مُخْبِــرٍ أَوْ يَــاءَ
قَــدْ أُلْحِقَــتْ أَوَّلَ كُــلِّ فِعْــلِ ... فَــإِنَّــهُ ٱلْمُضَــارِعُ ٱلْمُسْتَعْلِــي

---

( باب الفعل المضارع )

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن وجــدت همــزة أو تــاء ... أو نــون جمــع مخبــر أو يــاء**
**قــد ألحقــت أول كــل فعــل ... فــإنــه المضــارع المستعلــي )**

أي : ( **وإن وجدت** ) أيها السائل في كلام العرب ( **همزة** ) موضوعة للمتكلم وحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ فهي موضوعة لمعنىً واحد ؛ كقولك : أنا أضرب ، ( **أو تاء** ) موضوعة لإحدىٰ ثمانية معانٍ للمخاطب مطلقاً ، مفرداً كان أو مثنىٰ أو جمعاً ، وعلىٰ كل من الثلاثة إما : أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، فهاتان اثنتان في ثلاثة ، يخرج بستة ، وتكون التاء أيضاً للغائبة ؛ كهند تقوم ، وللغائبتين ؛ كهندان تقومان ، فهاتان صورتان ، تضم للستة السابقة ، فتكون جملة معاني التاء ثمانية ، ( **أو** ) وجدت ( **نون** ) موضوعة لـ( **جمع مخبر** ) عن أنفسهم ؛ أي : يعني لمتكلمين ، فتكون النون للمتكلم ومعه غيره ، أو للمتكلم المعظم نفسه ، فهاتان ثنتان للنون ، ( **أو** ) وجدت ( **ياءً** ) موضوعة للغائب مطلقاً ؛ يعني : للغائب المذكر أو للغائبتين أو للغائبين أو للغائبات ، فجملة معاني الياء أربعة ؛ أي : إن وجدت هـٰذه الأحرف الأربعة ، ( **قد ألحقت** ) وزيدت في ( **أوَّل كل فعل** ) ثلاثياً كان ؛ كضرب ، أو رباعياً ؛ كأعلم ، أو خماسياً ؛ كانطلق ، أو سداسياً ؛ كاستخرج ( . . **فإنه** ) أي : فإن ذلك الفعل المزيد فيه إحدىٰ هـٰذه الأحرف الأربعة هو ( **المضارع المستعلي** ) أي : الذي علا بإعرابه علىٰ قسيميه الماضي والأمر ؛ يعني : أن المضارع ما زيد في أوله إحدىٰ هـٰذه الزوائد الأربع ؛ بشرط كونها للمعاني المذكورة آنفاً ، فخرج بهـٰذا الشرط نحو : أكرم ونرجس ويرنأ وتعلم ، فإنها ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المذكورة ، كما سيأتي في قول الشارح .

**ولما فرغ من الماضي والأمر .. أخذ يتكلم على المضارع ، فذكر أنه ما ألحق بأوله إحدى الزوائد الأربع المذكورة ، لكن يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده ، والنون له ومن معه ، أو للمعظم نفسه ....................**

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ولما فرغ** ) الناظم ( **من** ) بيان أحكام ( **الماضي والأمر .. أخذ** ) أي : شرع أن ( **يتكلم على المضارع** ) أي : علىٰ علاماته الملازمة له ، وأحكامه المختصة به ؛ أي : أراد أن يشرع في أحكام المضارع ، ( **فذكر أنه** ) أي : أن المضارع ( **ما** ) أي : لفظ ( **ألحق** ) أي : زيد على الماضي ( **بأوله** ) أي : في أوله ؛ أي : في قرب أوله ؛ لأن الحرف لا يزاد في الحرف ( **إحدى الزوائد الأربع المذكورة** ) في كلام الناظم ، ( **لكن** ) كون هـٰذه الأحرف علامة للمضارع ليس علىٰ إطلاقه ، بل ( **يشترط أن تكون الهمزة** ) الداخلة على الفعل في أوله ( **للمتكلم وحده** ) أي : للمتكلم المفرد ، مذكراً كان أو مؤنثاً .

**والمعنىٰ** : أي : لتكلم المتكلم ؛ لأن هـٰذه الأحرف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة ، التي هي معنىً من معاني الحروف ، بخلاف الضمائر ؛ فإنها موضوعة للذوات ، التي هي المتكلم والمخاطب والغائب ، **ومعنى التكلم** : توجيه الكلام إلىٰ نفسه ، **ومعنى الخطاب** : توجيه الكلام إلى الحاضر ، **ومعنى الغيبة** : توجيه الكلام إلى الغائب ؛ نحو : أقوم وأدعو وأخشىٰ وأرمي .

( **و** ) يشترط أيضاً أن تكون ( **النون له** ) أي : للمتكلم ( **و** ) لـ( **من معه** ) ، سواء كان واحداً فتكون للمثنىٰ ، أو أكثر فتكون للجمع ، والأولىٰ أن يقال : للمتكلم وغيره ، والمراد به : من شاركه في مدلول الفعل المبدوء بالنون ، ( **أو** ) للمتكلم الواحد ( **للمعظم نفسه** ) ولو ادعاءً ؛ كقول فرعون : ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ ، ومعنى المعظم نفسه ؛ أي : الذي يأتي بها تعظيماً لنفسه ؛ بإقامة نفسه مقام جماعة وإن لم يكن في الواقع كذلك ، واستعمالها في هـٰذه الحالة مجاز مرسل ، من إطلاق ما للكل على الجزء علاقته الكلية والجزئية ، وفي « أبي النجا » قوله : ( أو المعظم نفسه ) أي : العظيم بحسب الواقع ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ أو بحسب الادعاء ؛ كقول المعظم نفسه مخبراً عنها فقط : نقوم ، واستعماله لها في هـٰذه الحالة مجاز ؛

ولو ادعاءً ، والياء للغائب المذكر مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً ، ولجمع الإناث الغائبات ، والتاء للمخاطب مفرداً أو مثنىً أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً ، وللغائبة المفردة ولمثناها . قال بعضهم : وتمييز المضارع بهٰذه الأحرف أولىٰ من التمييز بـ( لم ) لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به ، وللتنصيص علىٰ جميع أمثلته ، بخلاف ( لم ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حيث أطلق ما للجمع على الواحد ( **ولو** ) كان تعظيمه لنفسه ( **ادعاءً** ) أي : بغير استحقاق ، **والادعاء** : دعوى الشيء لنفسه بغير استحقاق .

( **و** ) يشترط أيضاً أن تكون ( **الياء** ) موضوعة ( **للغائب المذكر** ، **مفرداً** ) كان ذلك الغائب ؛ كقولك : زيد يقوم ، ( **أو مثنىً** ) نحو : الزيدان يقومان ، ( **أو مجموعاً** ) جمع مذكر ؛ نحو : الزيدون يقومون ، ( **و** ) موضوعة ( **لجمع الإناث الغائبات** ) نحو : والهندات يقمن .

( **و** ) يشترط أيضاً أن تكون ( **التاء** ) موضوعة ( **للمخاطب** ، **مفرداً** ) كان ذلك المخاطب ؛ نحو : أنت تقوم يا زيد ، ( **أو مثنىً** ) نحو : أنتما تقومان يا زيدان ، ( **أو مجموعاً مذكراً** ) نحو : أنتم تقومون يا زيدون ، ( **أو** ) مجموعاً ( **مؤنثاً** ) نحو : أنتن تقمن يا هندات ، ( **و** ) موضوعة ( **للغائبة المفردة** ) نحو : هند تقوم ، ( **ولمثناها** ) أي : لمثنى الغائبة ؛ نحو : الهندان تقومان ؛ فتحصَّل مما ذكر أن الهمزة لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية من المعاني ، وقد بسطنا الكلام في إعراب هٰذه الأمثلة في « الدرر البهية » ، فراجعها .

( **قال بعضهم** ) أي : بعض النحاة : ( **وتمييز المضارع بهٰذه الأحرف** ) الأربعة ( **أولىٰ** ) وأوضح ( **من التمييز بـ« لم »** ) أي : من تمييزه بـ( لم ) ( **لعدم انفكاكها** ) : علة لأولوية هٰذه الأحرف ؛ أي : وإنما كانت هٰذه الأحرف أولىٰ من ( لم ) لعدم انفكاك هٰذه الأحرف ، وعدم انفصالها ( **عنه** ) أي : عن المضارع في اللفظ ، ( **ولاتصالها** ) أي : ولاتصال هٰذه الأحرف ( **به** ) أي : بالمضارع في الخط ، ( **وللتنصيص علىٰ جميع أمثلته** ) أي : ولتنصيصها وصلاحيتها في جميع أمثلة المضارع نصاً صريحاً ، ( **بخلاف « لم »** ) في جميع ذلك ؛ أي : لانفكاكها عنه في اللفظ ،

وعليها اقتصر ابن مالك في « التسهيل » ، ويعلم مما قررناه أن نحو : أَكْرِمَ ونَرْجَسَ ويَرْنأَ وتَعلَّم ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة ، بل هي أفعال ماضية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ولانفصالها عنه في الخط ، ولعدم صلاحيتها في جميع أمثلته ؛ نحو : سيضرب زيدٌ عمراً ، فإنه لا يقال فيه : لم سيضرب ؛ لتضادها مع السين في المعنىٰ ، وأما نحو : قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ . . فالصحيح أن المحذوف هو التاء الثانية لا تاء المضارعة .

( **وعليها** ) أي : وعلىٰ أحرف المضارعة ( **اقتصر** ) الإمام ( **ابن مالك** ) رحمه الله تعالىٰ ( **في « التسهيل »** ) في بيان علامات المضارع للعلة المذكورة آنفاً ، ( **ويعلم مما قررناه** ) أي : مما ذكرناه من شروط زيادتها في أوَّل المضارع ؛ يعني : قوله : ( لكن يشترط أن تكون الهمزة . . . ) إلخ ( **أن نحو : أَكْرَمَ** ) وأعلم ( **ونَرْجَسَ** ) ونَفَر ( **ويَرْنأَ** ) ويَعَرَ الجَدْيُ إذا صاح ( **وتَعَلَّم ليست أفعالاً مضارعة ؛ لعدم دلالة الأحرف الزوائد فيها على المعاني المتقدمة** ) في بيان معاني الأحرف الزوائد ، من كون الهمزة للمتكلم ، والنون للمتكلم ومعه غيره ، ( **بل هي** ) أي : بل هـٰذه الأفعال المذكورة من نحو : تعلم وأعلم ( **أفعال ماضية** ) لعدم دلالة زوائدها على المعاني المتقدمة في أحرف المضارعة ، يقال : نَرْجَسَ زيدٌ الدواء ـ بفتح النون ، وسكون الراء ، وفتح الجيم ـ إذا جعل فيه النِرجِس ـ بكسر النون ، وفتحها ، وكسر الجيم لا غير ـ وهو نبت ذو رائحة طيبة ، يشبه البصل ، وفي « أبي النجا » : ( النرجس : زهر البصل ) اهـ ( ق ل ) ، ويقال : يرنأ زيدٌ الشيب ـ بفتح الياء ، وسكون الراء ـ إذا خضبه باليرنأ ، وهو الحناء ، والحناء ـ بكسر الحاء ، وتشديد النون ـ : شجر معروف يخضب به .

## فائدة

### [تتعلق بأحرف المضارعة]

سميت أحرف المضارعة بالزوائد ؛ لأن المضارع يزيد بها علىٰ أحرف الماضي ، وإنما زيدت ؛ ليحصل الفرق بينهما ، وخصت بالمضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجرد والزمان الحاضر ، والمستقبل بعد الزمان الماضي ؛ فجعلت

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**وَلَيْسَ فِي ٱلْأَفْعَالِ فِعْلٌ يُعْرَبُ سِوَاهُ وَٱلتَّمْثِيلُ فِيهِ يَضْرِبُ**

أشار إلىٰ أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم ، فيرفع . . . . .

---

صيغة السابق للسابق ، واللاحق للاحق ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وزادوا هٰذه الأحرف دون غيرها ؛ لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل ، وهٰذه الأحرف أخف من غيرها ؛ لكثرة دورانها علىٰ ألسنة العرب . اهـ من « الفتوحات » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وليس في الأفعال فعل يعرب سواه والتمثيل فيه يضرب )**

أي : ( **وليس في** ) أنواع ( **الأفعال فعل يعرب سواه** ) أي : غير المضارع ، فإنه يعرب إذا خلا من نوني التوكيد والإناث ( **والتمثيل فيه** ) أي : وذكر المثال في المضارع أن يقال : ( **يضرب** ) زيدٌ عمراً ، و( التمثيل ) مصدر قياسيٌّ لـ ( مثل ) المضعَّف ، والمثال : اسم مصدر له ، يقال : مثل له تمثيلاً ومثالاً ؛ أي : ذكر مثاله ، والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ بهٰذا البيت ( **إلىٰ أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب** ) ، كما يدخلان في الاسم ، فهما مشتركان بينهما ، ( **و** ) يدخله ( **الجزم** ) أيضاً خاصاً به دون الاسم ، كما أن الخفض خاص بالاسم دون الفعل .

قال الناظم في « شرحه » : ( الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ؛ لأنها أدوات توجب الإعراب ، وليس سبيل الأدوات أن تعرب ، وكذلك حكم الحروف ؛ لأنها جامدة لا تتصرف ، وإنما جُعل الإعراب للأسماء من حيث إن اللفظ بالاسم ؛ كقولك : زيدٌ واحدٌ ، ومعناه قد يختلف ؛ لكونه تارةً فاعلاً ، وتارةً مفعولاً ، وتارةً مضافاً إليه ؛ فاحتيج فيه إلى الإعراب ليبيِّن المعنىٰ ، وإنما أُعرب الفعل المضارع ؛ لمشابهته الاسم من الوجوه التي ذكرناها من قبل ) اهـ منه .

و( الفاء ) في قوله : ( **فيرفع** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة : الرفع والنصب والجزم ، وأردت بيان علامة إعرابه . . فأقول

بحركة أو حرف ، وينصب بحركة أو حذف ، ويجزم بحذف حركة أو حرف ، هٰذا ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون تأكيد أو إناثٍ . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لك : يرفع المضارع رفعاً معلَّماً أو مصوراً ( **بحركة** ) لفظاً ؛ كيضرب ، أو تقديراً ؛ نحو : يغزو ويرمي ويخشىٰ ، أو محلاً ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ، ( **أو** ) رفعاً معلَّماً أو مصوراً ( **حرف** ) لفظاً ؛ كيضربان ، أو تقديراً ؛ نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، أصله : لتبلوونن ، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ( **وينصب بحركة** ) نحو : لن يضرب زيد ، ( **أو حذفِ** ) حرفٍ ؛ نحو : لن يخشَ ويضربا ويضربوا وتضربي ، ( **ويجزم بحذف حركة** ) نحو : لم يضرب ، ( **أو** ) حذف ( **حرف** ) نحو : لم يخشَ ولم يدعُ ولم يرمِ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي ، والإشارة في قوله : ( **هٰذا** ) راجعة إلىٰ قوله : ( أن المضارع يدخله من أنواع الإعراب ثلاثة الرفع والنصب والجزم ) .

و( ما ) في قوله : ( **ما لم يتصل به ما يقتضي بناءه من نون توكيد أو إناث** ) مصدرية ظرفية ، والظرف متعلق بالخبر المحذوف ، والتقدير : دخول الإعراب المذكور على المضارع ثابت مدة عدم اتصال ما يقتضي بناءه به حالة كون ما يقتضي بناءه من نون توكيد خفيفة كانت ؛ نحو : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ ، أو ثقيلة ؛ نحو : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ وهل تضربن يا زيد ؟ أو نون إناث ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ والهندات يضربن ، والمراد بـ( نون الإناث ) هي الموضوعة لهن وإن استعملت في غيرهن ؛ كقوله : [من الطويل]

يمرون بالدهنا خفافاً عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

فإن اتصلت به نون التوكيد ، وباشرته لفظاً ؛ نحو : هل تضربن زيداً ؟ أو تقديراً ؛ كقوله : [من المنسرح]

لا تهين الفقير علك أن تر كع يوماً والدهر قد رفعه

أصله : لا تهينن بالنون الخفيفة ، حذفت للساكنين ، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بـ( لا ) الناهية ، وإنما بني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله ، ولم يبن

وسمي مضارعاً ؛ لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب ؛ باعتوار المعاني المختلفة عليه.. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مع ( لم ) و( لن ) و( قد ) وحرف التنفيس وياء الفاعلة ، مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، ولا كذلك ما ذكر .

نعم ؛ ياء الفاعلة كالجزء منه ، لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع ، فلم تقوَ كالنون فتدبر .

**فإن قلت** : البناء أصل في الأفعال ، فلا يحتاج إلىٰ علة . . **أجيب** : بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم ؛ فاستحق السؤال عن خروجه عنه ، وبني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ ليُعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وخص بالفتح ؛ لتعادل خفته ثقل تركيبه معها ؛ كخمسة عشر ، وبني على السكون مع نون الإناث ؛ لأن السكون أصل في المبنيات ، فلا سؤال لمجيئه علىٰ أصله . اهـ « خضري » .

فإن لم تتصل به نون التوكيد . . لم يبن ، وذلك إذا فُصِل بينه وبينها بألف اثنين ؛ نحو : هل تضربان يا زيدان ؟ بالنون الثقيلة ؛ إذ لا تقع الخفيفة في فعل الاثنين ، ولا جماعة الإناث ، وهي مكسورة ؛ لشبهها بنون المثنىٰ في وقوعها بعد ألف . اهـ « خضري » ، أصله : هل تضربانِنَّ ؟ فاجتمعت ثلاث نونات ، فحذفت الأولىٰ وهي نون الرفع ؛ كراهة توالي الأمثال ؛ أي : الزوائد ؛ لأنه هو المستكره ، فلا يرد النسوة جنن ويجنن ؛ لأن الزائد فيه الأخيرة فقط ، ولم تحذف نون التوكيد ؛ لعدم ما يدل عليها ، ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم . اهـ « خضري » أيضاً .

وكذلك يعرب المضارع إذا فصَلَ بينه وبين نون التوكيد واو جمع ؛ نحو : هل تضربن يا زيدون بضم الباء ؟ أصله : تضربونن ، أو ياء مخاطبة ؛ نحو : هل تضربن يا هند بكسر الباء ؟ فحذفت الواو في الأول ، والياء في الثاني ؛ لالتقاء الساكنين .

( **وسمي** ) المضارع ( **مضارعاً** ) لمضارعته بالاسم ؛ أي : لمشابهته به في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تبين إلا بالإعراب ، ففيه حذف العلة مع ذكر المعلول ، وسمي مستعلياً ؛ ( **لأنه لما شابه الاسم في مشاركته له في الإعراب ؛ باعتوار** ) أي : بتعاقب وتوارد ( **المعاني المختلفة عليه** ) في نحو : لا تأكل السمك

سَمَا علىٰ قسيميه بذلك ، كما أشار إليه بقوله أوَّلاً : **( فإنه المضارع المستعلي )** ، **والمضارعة لغة** : المشابهة ، مأخوذة من الضرع كأن كلاً من المشتبهين ارتضعا من ثدي واحد ؛ فهما أخوان رضاعاً .

---

وتشرب اللبن ( . . **سَمَا** ) أي : سما المضارع وعلا ( **علىٰ قسيميه** ) أي : علىٰ مخالفيه الماضي والأمر ( **بذلك** ) أي : بالإعراب ، ( **كما أشار إليه** ) الناظم ( **بقوله أوَّلاً** ) أي : سابقاً ؛ أي : آنفاً : ( « **فإنه المضارع المستعلي** » ) ، ففيه ذكر العلة مع المعلول ، ففي كلامه شِبهُ احتباك ، وهو الحذف من أحد متقابلين ، نظير ما أثبته في الآخر وبالعكس ، وهو من المحسنات البديعية ، ولا يرد علىٰ قول الناظم : ( وليس في الأفعال فعل يعرب سواه ) ادعاء الكوفيين إعراب فعل الأمر ؛ لأنهم يرونه مضارعاً مجزوماً . اهـ « كردي » .

( **والمضارعة لغة** ) مصدر قياسي لضارع الرباعي ؛ كقاتل وضارب ، ومعناه : ( **المشابهة** ) ، ولكن معنى المفاعلة ليست معتبرة فيه ؛ لأن الشبه إنما حصل من جانب الفعل فقط ، وهي ؛ أي : المضارعة ( **مأخوذة من الضرْع** ) بفتح الضاد وسكون الراء ؛ لأن المصدر المزيد مأخوذ من المجرد ؛ أي : مأخوذة من الضرع بمعنى الارتضاع من اللبن ؛ فـ( **كأن كلاً من المشتبهين** ) الاسم والفعل ( **ارتضعا من ثدي واحد ، فهما** ) أي : فالمشتبهان ( **أخوان رضاعاً** ) أي : من جهة الرضاع لا من الولادة ؛ لأن الجنس مختلف ، ففيه مجاز بالاستعارة ، وعبارة « التوضيح » هنا مع « شرحه » : وإنما سُمي هـٰذا الفعل مضارعاً ؛ لمشابهته للاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنىٰ ، أما من جهة اللفظ . . فلجريانه عليه في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف مطلقاً ، وفي تعيين الحروف الأصول والزوائد ، وتعيين محالِّها ما عدا الزيادة الأُولىٰ ، وأما من جهة المعنىٰ . . فلأن كل واحدٍ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال .

قال الشاطبي : وهـٰذا التوجيه أحسن ما سمعت . اهـ ؛ فلهـٰذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات ؛ لعدم سلامتها من الطعن فيها . اهـ

قال في « الغرةِ » : **فإن قيل** : لم سميتم الفعل مضارعاً لمشابهته الاسم ، ولم

وَٱلأَحْـــرُفُ ٱلأَرْبَعَـــةُ ٱلْمُتَـــابَعَـــةْ مُسَمَّيَـــاتٌ أَحْـــرُفَ ٱلْمُضَـــارَعَـــةْ
وَسَمْطُهَـــا ٱلْحَـــاوِي لَهَـــا نَـــأَيْـــتُ فَـــاْسْمَـــعْ وَعِ ٱلْقَـــوْلَ كَمَـــا وَعَيْـــتُ

---

تسموا ما لا ينصرف مضارعاً لمشابهته الفعل ، ولم تُسموا أيضاً الاسم المبني مضارعاً لمشابهته الحرف . . **فالجواب** : أن الاسم خرج عن بابه إلىٰ مشابهة الفعل والحرف ، فلو قالوا اسم مضارع . . لم يعلم أي القسمين هو ، فمنعناه عن هـٰذه التسمية ، وليس كذلك الفعل ، وأيضاً فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه ، وشابه الفعلَ بالحركات والسكون حتىٰ عمل ، فلو سُمي مضارعاً . . لالتبس المقصود .

**فإن قيل** : لما شابه الفعل الاسمَ . . أعطيتموه بعض الإعراب ، ولما أشبه الاسم الحرف . . أعطيتموه كل البناء . . **فأجيب** : بأن الإعراب لما كان يتبعض . . أعطي الفرع فيه دون ما للأصل ، ولما كان البناء لا يتبعض . . تساوى الأصل والفرع فيه . اهـ « يس على التصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والأحـــرف الأربعـــة المتـــابعـــة مسميـــات أحـــرف المضـــارعـــة**
**وسمطهـــا الحـــاوي لهـــا نـــأيـــت فـــاسمـــع وع القـــول كمـــا وعيـــت )**

أي : ( **والأحرف الأربعة** ) المذكورة آنفاً ( **المتابعة** ) بصيغة اسم المفعول : صفة ثانية للأحرف ؛ أي : المتبوعة لأحرف أصول الكلمة ؛ لكونها واقعةً أوَّل الكلمة ( **مسميات** ) بصيغة اسم المفعول : خبر المبتدإ ؛ أي : تُسمىٰ عندهم ( **أحرف المضارعة** ) أي : أحرفا شابه الفعل ؛ بسبب زيادتها عليه الاسم لفظاً وحكماً ، فإن ضرب مثلاً بسبب زيادة حرف المضارعة عليه شابه الاسم في لفظه ، فإن يضرب كان بوزن ضارب في حركاته وسكناته وفي حكمه بكونه معرباً ، والإضافة في قوله : ( أحرف المضارعة ) لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : الأحرف التي حصل بسبب زيادتها على الكلمة مشابهة الفعل الاسم في زنته وحكمه .

( **وسمطها** ) أي : وسمط تلك الأحرف وخيطها ، وهو مبتدأ ، ( **الحاوي** ) أي : الجامع (**لها**) كما يجمع الخيط الخرز الذي ينتظم فيه، وقوله: (**نأيت** ) خبر المبتدإ .

**يعني : أن الزوائد الأربعة المتقدمة تسمىٰ أحرف المضارعة ، ويجمعها قولك : (نأيت)**

---

**والمراد : أن الأحرف الزوائد الأربعة المتقدمة آنفاً ببيان معانيها تسمىٰ أحرف المضارعة ، ويجمعها قولك : ( نأيت ) بتقديم النون ؛ أي : بعدت عن المكاره ، لكن يؤخذ مما تقدم أن التعبير بـ( أنيت ) بتقديم الهمزة ؛ أي : أدركت المطلوب أنسب ؛ لما فيه من التفاؤل بإدراك المطلوب ولإفادته الترقي في أمثلة هـٰذه الأحرف ؛ إذ الهمزة منها لواحد ، والنون لاثنين ، والياء لأربعة ، والتاء لثمانية كما مر ، و( السمط ) في الأصل : الخيط الذي ينتظم فيه الخرز ، فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة في لفظ ( نأيت ) باجتماع الخرز المنتظم في خيط .**

**( فاسمع ) أي : فاستمع أيها السائل ما أقول لك في بيان علامة المضارع وبيان حكمه ، وأصغ إليه بسمعك ، ( وع ) أي : واحفظ ذلك ( القول ) بقلبك وعياً ، ( كما وعيت ) أي : واحفظه حفظاً ضابطاً كحفظي إياه ، ومراده بهـٰذا الشطر تكملة البيت ، مع بذل النصيحة لسائل التأليف منه ، ولكل قارىء لكتابه . اهـ من « النزهة » .**

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم : ( **أن** ) الأحرف ( **الزوائد** ) جمع زائدة لا زائد ؛ بدليل قوله : إحدىٰ ، سميت زوائد ؛ لأن حروف المضارع تزيد علىٰ حروف الماضي ، وعلة الزيادة حصول الفرق بينهما ، وكانت في المضارع دون الماضي ؛ لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة ، والزمان الحاضر .

والمستقبل بعد الزمان الماضي ، فجعلت صيغة السابق للسابق ، واللاحق للاحق ، سلوكاً مسلك التناسب ، واختاروا هـٰذه الأحرف علىٰ غيرها من سائر حروف الزيادة العشرة المجموعة في قولهم : ( أمان وتسهيل ) لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل ، وهـٰذه الأحرف أخف من غيرها ؛ فاختاروها هنا . اهـ « أبو النجا » بزيادة وتصرف كما مرّ .

( **الأربعة المتقدمة** ) آنفاً ( **تُسمىٰ أحرف المضارعة** ) بفتح الراء أي : المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب ؛ أي : الأحرف التي هي سبب المشابهة ، ويجوز كسر الراء علىٰ معنىٰ أحرف الكلمة المضارعة ؛ أي : التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم ، ( **ويجمعها قولك** ) أي : حروف مقولك ، ( **نأيت** ) **لأن الجامع لهـٰذه الزوائد حروف**

أي : بعدت ، لكن يؤخذ مما قدمناه أن التعبير بـ ( أنيت ) أنسب بالنسبة التضعيفية من ( نأيت ) ، والسمط : الخيط الذي ينتظم فيه الخرز ، فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة باجتماع الخرز المنتظم في خيط ، وقوله : ( **فاسمع . . .** ) إلخ ؛ أي : اسمع ما أقول لك ، وعِ القول ؛ أي : احفظه حفظاً ؛ كحفظي . قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( نأيت ) لا معناه ، والقول بمعنى المقول ، و( نأيت ) بدل منه أو عطف بيان ، **والمعنىٰ** : يجمعها حروف مقولك ( نأيت ) اهـ « أبو النجا » .

( **أي : بعدت ، لكن يؤخذ** ) استدراك علىٰ تعبير الناظم بـ ( نأيت ) بتقديم النون ( **مما قدمناه** ) يعني قوله : ( لكن ) يشترط أن تكون الهمزة للمتكلم وحده ، والنون له ومعه غيره ، والياء للغائب ، والتاء للمخاطب ( **أن التعبير بـ « أنيت »**) بتقديم الهمزة ( **أنسب بالنسبة التضعيفية** ) أي : الترقي في معاني هـٰذه الحروف ( **من « نأيت »** ) أي : بالنظر إلىٰ كون معنىٰ كل منها مضاعفاً علىٰ معنىٰ ما قبلها ومترقياً صاعداً عليه ؛ لأن الهمزة لواحد والنون لاثنين والياء لأربعة والتاء لثمانية ؛ فإذن فـ ( أنيت ) بتقديم الهمزة على النون أليق بهـٰذا الترقي من ( نأيت ) بتقديم النون ، وعبارة الشيخ بحرق اليمني قوله : ( بالنسبة التضعيفية ) أي : بالترقي في أمثلة هـٰذه الحروف ؛ لأن الهمزة لواحدٍ . . . إلخ . اهـ من « التحفة » .

( **والسمط** ) بفتح السين وكسرها ، مع سكون الميم فيهما : ( **الخيط** ) أي : الحبل الدقيق ( **الذي ينتظم** ) ويعقد ويركب ( **فيه الخرز** ) أي : الدر والجوهر النفيس علىٰ مثال المسبحة ، ( **فشبه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة** ) في كلمات شتىٰ ( **باجتماع الخرز المنتظم** ) أي : المجموع ( **في خيط** ) واحد .

(**وقوله : « فاسمع . . .» إلخ** ) معناه : ( **أي : اسمع ما أقول لك** ) في بيان علامات تميز المضارع عن غيره ، ( **وعِ القول** ) أي : عِ قولي ( **أي : احفظه حفظاً** ) متقناً كائناً ؛ ( **كحفظي** ) إياه ، ومراده بهـٰذا الشطر تكملة البيت مع بذل النصيحة لسائل التأليف منه ولغيره ، ولما فرغ الناظم من بيان تميزه بأحرف المضارعة . . أخذ في بيان حكمه ؛ باعتبار أوله فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَضُمَّهَا مِنْ أَصْلِهَا ٱلرُّبَاعِي     مِثْلُ يُجِيبُ مِنْ أَجَابَ ٱلدَّاعِي

ولما فرغ من تمييزه . . أخذ في بيان حكمه ؛ باعتبار أوله ، فذكر أن حرف المضارعة منه يُضم إن كان أصله الذي هو الماضي رباعياً ، سواء كان كل حروفه أصولاً ؛ كيدحرج ، أم كان بعضها زائداً ؛ كيجيب من أجاب الداعي . . . . . . . . . . . . . . .

---

( وضمها من أصلها الرباعي     مثل يجيب من أجاب الداعي )

قوله : ( **وضمها** ) بضم الضاد ، وفتح الميم المشددة : فعل أمر من ضم يضم ؛ أي : وضم أيها النحوي أحرف المضارعة في الأفعال المضارعية المأخوذة ( **من أصلها** ) أي : من ماضيها ( **الرباعي** ) بتخفيف الياء لضرورة النظم : صفة لأصلها ، والضمير في ( ضمها ) يرجع إلىٰ أحرف المضارعة ، وفي قوله : ( من أصلها ) يرجع إلى الأفعال المضارعية المفهومة من المقام ، و( الرباعي ) نسبة إلىٰ أربعة علىٰ غير قياس ، ويحتمل قراءة وضَمُّها بفتح الضاد المعجمة ، وضم الميم المشددة ؛ علىٰ أنه مبتدأ ، خبره محذوف ، والتقدير : وضم أحرف المضارعة ثابت في الأفعال المضارعية المأخوذة من مصدر أصلها الذي هو الماضي الرباعي .

## [حكم المضارع باعتبار أوله]

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ولما فرغ** ) الناظم ( **من تمييزه** ) أي : من ذكر العلامات التي تميز المضارع عن قسيميه الماضي والأمر ، وهي أحرف المضارعة ( . . **أخذ** ) أي : أراد الأخذ والشروع ( **في بيان حكمه** ) أي : حكم المضارع ؛ ( **باعتبار أوله** ) أي : باعتبار حركات أوله ، خرج بـ ( أوله ) آخره ؛ لأنه محل إعراب ، ووسطه ؛ لأنه من مباحث الصرف ، ( **فذكر** ) الناظم : ( **أن حرف المضارعة منه** ) أي : من المضارع ( **يضم إن كان أصله** ) أي : أصل المضارع ( **الذي هو الماضي رباعياً** ، **سواءٌ** ) في ضم أوله( **كان كل حروفه** ) أي : كل حروف الماضي ( **أصولاً** ؛ **كيدحرج** ، **أم كان بعضها** ) أي : أم كان بعض حروفه ( **زائداً** ) على الثلاثي المجرد ، كما مثله الناظم بقوله ، وذلك ( **كيجيب** ) حال كونه مصوغاً ( **من** ) مصدر ( **أجاب** ) زيد ( **الداعي** ) له إلىٰ وليمة العرس ؛ أي : وضم أيها النحوي أحرف المضارعة وجوباً بإجماع الحجازيين والتميميين إذا اتصلت بالمضارع الذي ماضيه

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَمَا سِوَاهُ فَهْيَ مِنْهُ تُفْتَتَحْ  وَلاَ تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَحْ
مِثَالُهُ يَذْهَبُ زَيْدٌ وَيَجِي  وَيَسْتَجِيشُ تَارَةً وَيَلْتَجِي

---

رباعي مطلقاً ؛ أي : سواء كان مجرداً عن الزيادة ، وهو ما كان جميع حروف ماضيه أصولاً ؛ كدحرج ، فإنه ماضٍ أصلي الحروف علىٰ وزن فعلل ، فتقول في مضارعه : يدحرج بضم أوله ، أو مزيد الثلاثي ؛ كأكرم وأعلم ، فتقول في مضارعه : يكرم ويعلم بضم أولهما ، وإنما ضموا أول الرباعي ؛ لأنه لو فتح في يكرم مثلاً . . لم يعلم مضارع المزيد فيه من مضارع المجرد ، ثم حمل الباقي عليه ، وقيل : إنما ضم أوله ؛ لقلة استعماله في كلامهم ، وقيل : إنما ضم ؛ لأن الرباعي فرع الثلاثي ، والضم فرع الفتح ؛ فأعطى الفرع للفرع والأصل للأصل سلوكاً مسلك التناسب ، وقيل : إنما ضم أوله فرقاً بينه وبين غيره من الثلاثي والخماسي والسداسي ؛ لأن أول غير الرباعي مفتوح ، وخصصوا الضم الرباعي في التمييز بينهما دون العكس ؛ لتُعادل قلة الرباعي ثقل الضمة ، وكثرة غيره خفة الفتحة ، وحذفوا همزة الماضي في نحو : ( أجاب ) في مضارعه ؛ نحو : يجيب ، فراراً من كراهية توالي مثلين همزة الماضي وهمزة المضارعة ، فيما إذا بدىء مضارعه بالهمزة ، وطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة في غيره .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وما سواه فهي منه تفتتح  ولا تبل أخف وزناً أم رجح**
**مثاله يذهب زيد ويجي  ويستجيش تارة ويلتجي )**

( **وما سواه** ) أي : وما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ، وهو ما ماضيه ثلاثي أو خماسي أو سداسي ( **فهي** ) بسكون الهاء لضرورة النظم ؛ أي : فأحرف المضارعة ( **منه** ) أي : من ذلك المضارع الذي كان ماضيه غير رباعي ، وهو الثلاثي والخماسي والسداسي ( **تفتتح** ) طلباً للخفة ؛ لكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب لا سيما الثلاثي ، ( **ولا تبل** ) أي : لا تبال ولا تكترث أيها النحوي لومة لائم في فتح حرف المضارعة من غير الرباعي ، سواء ( **أخف** ) أي : قَلَّ ذلك الغَيْرُ ( **وزناً** ) أي : حروفاً من الرباعي

ويفتح فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي ، سواء أخف وزنه ؛ أي : قلت حروفه بأن كان ثلاثياً ؛ كيذهب ، أم رجح ؛ أي : كثرت أحرفه بأن كان خماسياً ؛ كيلتجئ ، أو سداسياً ؛ كيستجيش . وقوله : ( **وضمها** ) يحتمل أن يكون فعل أمر ، وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كالثلاثي ؛ نحو : ضرب ، فتقول : يضرب بفتح أوله ، ( **أم رجح** ) وزاد على الرباعي وزناً وحروفاً كالخماسي والسداسي ؛ كانطلق واستخرج ، فتقول في مضارعهما : ينطلق ويستخرج بفتح أولهما .

( **مثاله** ) أي : مثال غير الرباعي الذي فتح منه حرف المضارعة فيما إذا كان ثلاثياً : ( **يذهب زيد** ) في حاجته ، ( **ويجي** ) عمرو بفتح أولهما ، هما مثالان للثلاثي . وقوله : ( **يجي** ) أي : يحضر عمرو بحذف الهمزة لام الكلمة ؛ لضرورة الروي ، ( **و** ) مثال ما إذا كان سداسياً ( **يستجيش** ) زيد بفتح أوله ؛ أي : يصير جيشاً بنفسه ( **تارة** ) أي : في حالة من الحالات مضارع استجاش زيد إذا اجتمع في عزيمته ، وأظهر قوة الجيش في نفسه ، ( **و** ) مثاله مما إذا كان خماسياً ( **يلتجي** ) أي : يلوذ تارة أخرىٰ إلىٰ غيره ، ويستنصر به لضعفه بفتح الياء مضارع ( التجأ ) الخماسي إذا استنصر والتجأ بغيره ، وهو أيضاً بحذف الهمزة لام الكلمة ؛ لضرورة الروي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ويفتح** ) معطوف علىٰ قوله : ( يضم ) أي : فذكر الناظم أن حرف المضارعة منه يضم إن كان أصله الماضي رباعياً ، ويفتح حرف المضارعة منه ( **فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي** ) ، والأوضح في إعراب ( سوىٰ ) هنا أن يجعل اسماً بمعنىٰ ( غير ) مجروراً بـ ( في ) ، و( ما ) زائدة بين الجار والمجرور ؛ أي : ويفتح في غير المضارع الذي ماضيه رباعي ، ( **سواء** ) في كونه مفتوحاً ( **أخف وزنه** ) أي : وزن ذلك الغير ؛ ( **أي : قلت حروفه بأن كان ثلاثياً ؛ كيذهب** ) ويضرب ، ( **أم رجح** ) : معطوف علىٰ ( خف ) ( **أي : كثرت أحرفه بأن كان خماسياً ؛ كيلتجىء** ) وينطلق، ( **أو سداسياً ؛ كيستجيش** ) ويستخرج .

( **وقوله** ) أي : وقول الناظم : ( « **وضُمَّها** » **يحتمل أن يكون فعل أمر** ) بضم الضاد وتشديد الميم المفتوحة ، (و) يحتمل ( **أن يكون مبتدأ خبره ما بعده** ) وحينئذ يقرأ بفتح

والضمير المتصل به لـ (أحرف المضارعة) وفي أصلها للأفعال، وقوله: ( ولا تبل ) أصله قبل دخول الجازم : تبالي ، حذف آخره ؛ لدخول الجازم ، ثم عومل معاملة الصحيح طلباً للتخفيف؛ لكثرة استعماله بأن سكنت اللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

---

الضاد ورفع الميم المشددة ، **والمعنىٰ حينئذ** : وضم أحرف المضارعة حاصل في المضارع المصوغ من أصله ؛ أي : من ماضيه الرباعي ( **والضمير المتصل به** ) أي : بقوله : ( وضمها ) عائد ( **لأحرف المضارعة** ) أي : عائد عليها ، ( و ) الضمير ( **في أصلها** ) عائد ( **للأفعال** ) أي : إلى الأفعال المضارعية المعلومة من المقام .

( **وقوله** ) أي : وقول الناظم : ( « **ولا تبل** » ) بضم التاء وفتح الموحدة وسكون اللام، ( **أصله قبل دخول الجازم** ) عليه ، وهو ( لا ) الناهية : ( **تبالي** ) بوزن تباهي وتسامي وتواسي من المبالاة ، وهو ـ أي : المبالاة ـ الاكتراث : وهو عدم الاعتداد بالشيء ، وترك الالتفات إليه ، فدخل عليه الجازم ثم ( **حُذف آخره** ) وهو الياء ؛ **لأنه** معتل بالياء ( **لدخول الجازم** ) عليه ، ( **ثم** ) بعد ما حذف آخره للجازم ( **عومل** ) أي : أُجري (**معاملة**) الفعل (**الصحيح**) الآخر؛ أي: مجراه في تسكين آخره ( **طلباً للتخفيف** ) للثقل الحاصل بكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ؛ ( **لكثرة استعماله** ) في محاوراتهم، ثم فسر معاملته معاملة الصحيح بقوله وتلك المعاملة: ( **بأن سكنت اللام** ) بلا مقتضٍ ، فالتقىٰ ساكنان ألف المفاعلة واللام الساكنة بلا مقتضٍ ، ( **فحذفت الألف** ) أي : ألف المفاعلة ؛ ( **لالتقاء الساكنين** ) ، فصار ( ولا تُبَلْ ) بضم التاء وفتح الباء وسكون اللام ؛ إجراءً له مجرى الصحيح المجزوم بسكون الآخر ، مع أنه معتل الآخر بالياء .

ثم ما ذكره الناظم في هـٰذه الأبيات من بيان حركة حرف المضارعة هو كالتتمة لتعريف المضارع ؛ لأنه يتضح به كمال الاتضاح ، والاعتذار بمثل هـٰذا العذر عن ذكر النحويين هـٰذه المسألة في كتبهم ، مع أنها من مباحث الصرف . . أولىٰ من قول بعضهم في الاعتذار عنهم : هـٰذه المسألة من التصريف لا من النحو ذكرت فيه استطراداً كما في « الكواكب الدرية » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

* * *



# باب الإعراب

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب الإعراب )

و( الباب ) **لغة** : فرجة يتوصل بها من خارج إلىٰ داخل ، ومن داخل إلىٰ خارج ، **واصطلاحاً** : ألفاظ مخصوصة دالة علىٰ معانٍ مخصوصة ، كما مر أوائل الكتاب

و( الإعراب ) **لغة** : قسمان : صناعي ؛ أي : في صناعة النحاة ، وتطبيقي ، فالتطبيقي : توفيق الكلمة لقانون وضع العرب ، وهو خاص بالمبنيات ؛ كقولك : الباء : حرف جر ، ضرب : فعل ماض ، والصناعي وهو المعروف في صناعة اللغة والنحو ، وهو لغة : مصدر أعرب الرباعي ، ويأتي لمعانٍ كثيرة ، أوصلها بعضهم إلى اثني عشر معنىً :

**منها** : الإبانة ، يقال : أعرب زيد عن حاجته إذا أبانها وأظهرها .

**ومنها** : الحسن ، يقال : أعربت الجارية إذا حسنت وجملت .

**ومنها** : التغير ، يقال : أعربت معدة البعير إذا تغيرت .

والمناسب منها للمعنى الاصطلاحي الإبانة والتغير ؛ لظهور نقله في الاصطلاح عنهما ؛ لأن الكلمة إذا أعربت . . ظهر معناها ، وبان وتغير عن حالة الوقف .

**واصطلاحاً** : فيه مذهبان :

**أحدهما** : أنه لفظي ، وهو مذهب البصريين ؛ أي : نفس الحركات والسكون وما ناب عنهما ، وعليه فحده : ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ؛ أي : شيء جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة ، ويقابله البناء ؛ فحده علىٰ هٰذا المذهب : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من سكونين .

**والثاني** : أنه معنوي ، وهو مذهب الكوفيين ، وعليه يجري المعربون في كتبهم ، والحركات دلائل عليه ، وعليه فحده : تغير أحوال أواخر الكلم لاختلاف العوامل

وَإِنْ تُـرِدْ أَنْ تَعْـرِفَ ٱلإِعْـرَابَـا لِتَقْتَفِـي فِـي نُطْقِـكَ ٱلصَّـوَابَـا
فَـإِنَّـهُ بِـٱلـرَّفْـعِ ثُـمَّ ٱلْجَـرِّ وَٱلنَّصْـبِ وَٱلْجَـزْمِ جَمِيعـاً يَجْـرِي

الإعراب : مصدر أعرب ، يجيء لغة لمعانٍ : . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ، ويقابله البناء ، فحده : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل ؛ فخرج نحو : سبحان الله ، ولا اعتلال ؛ فخرج الفتىٰ ونحوه .

والبناء **لغة** : وضع شيء علىٰ شيء علىٰ صفة يراد بها الثبوت ، ويعرف من تعريف الإعراب والبناء تعريف ما اشتق منهما ، وهو المعرب والمبني .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن تـرد أن تعـرف الإعـرابـا لتقتفـي فـي نطقـك الصـوابـا**
**فـإنـه بـالـرفـع ثـم الجـر والنصـب والجـزم جميعـا يجـري )**

أي : ( **وإن ترد** ) أيها السائل أو الطالب ( **أن تعرف** ) وتطبق في كلامك ( **الإعرابا** ) بألف الإطلاق ( **لتقتفي** ) أي : لكي تتبع العرب ( **في نطقك الصوابا** ) والسداد بألف الإطلاق أيضاً ، وهو مفعول النطق ( . . **فإنه** ) جواب ( إن ) الشرطية ؛ أي : فأقول لك : إن الإعراب المصطلح عليه عند النحاة ( **بالرفع** ) متعلق بـ ( يجري ) أي : يصور ويعلم بالرفع ، ( **ثم** ) بمعنى الواو ( **الجر** ) معطوف على الرفع ، وكذا قوله : ( **والنصب والجزم** ) معطوفان عليه ( **جميعاً** ) تأكيد للأربع ، منصوب على الحالية منها ، ( **يجري** ) خبر إنَّ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الإعراب** ) بكسر الهمزة وسكون العين ، وأما بفتحها . . فاسم لسكان الوادي ، ( **مصدر أعرب** ) الرباعي من باب ( أفعل ) كأعلم وأكرم ، ( **يجيء** ) أي : يأتي ( **لغة لمعانٍ** ) خمسة جمعها بعضهم في بيت واحد فقال : [من الطويل]

بيـان وحسـن وانتقـال تغيـر ومعـرفـة الإعـراب فـي اللغـة أعقـلا

فمن إطلاقه على البيان قوله صلى الله عليه وسلم : « البكر تستأمر ، وإذنها صماتها ، والثيب تعرب عن نفسها » أي : تبين ، ومن إطلاقه على الحسن قولهم : جارية عروب ؛ أي : حسناء ، ومن إطلاقه على الانتقال قولهم : أعربت الإبل عن

منها : الإبانة والتحسين والتغيير ، والمناسب للمعنى الاصطلاحي من معانيه الإبانة ؛ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة ، وأما **اصطلاحاً** . . فهو عند البصريين أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مرعاها ؛ أي : انتقلت ، ومن إطلاقه على التغير : أعربت معدة الرجل ؛ أي : تغيرت ، ومن إطلاقه على المعرفة : أعرب الرجل ، إذا كان عارفاً بالخيل .اهـ « حمدون » .

وذكر الشارح منها ثلاثة بقوله : ( **منها** ) أي : من تلك المعاني : ( **الإبانة والتحسين** ) أي : الحسن كما مثلنا ، ولو قال : والحسن . . لكان أوفق لعباراتهم ، إلا أن يقال : إنه بمعنى المصدر المجرد ، كما فسرناه كذلك ، ( **والتغيير** ) ولو قال هنا أيضاً : والتغير . . لكان أوفق لعبارتهم .

( **والمناسب للمعنى الاصطلاحي** من **معانيه** ) أي : من معاني الإعراب في اللغة ( **الإبانة ؛ إذ القصد به** ) أي : بالإعراب الاصطلاحي ( **إبانة** ) أي : إظهار ( **المعاني المختلفة** ) التي تتوارد وتتعاقب على الكلمة الواحدة ؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

( **وأما** ) معنى الإعراب ( **اصطلاحاً** ) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم . . ففيه مذهبان :

**أحدهما** : أنه لفظي ، وهو مذهب المحققين ، وعرفوه بقولهم : هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل ، من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، وذكره الشارح بقوله : ( **فهو** ) أي : الإعراب الاصطلاحي ( **عند البصريين** ) القائلين بأنه لفظي ، كما سيأتي في كلامه ، ( **أثر ظاهر** ) أي : موجود ؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ بهما وإن تعلقا بملفوظ ، ولو عبر بموجود . . لكان أولىٰ ؛ لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر ، ( **أو مقدر** ) أي : معدوم مفروض الوجود ، ( **يجلبه العامل** ) أي : يطلبه ويقتضيه ، لا يحدثه بعد أن لم يكن ، فلا يرد إعراب الأسماء الستة والمثنىٰ وجمع المذكر السالم رفعاً ، واحترز به عن حركة النقل والإتباع ، والتخلص من التقاء الساكنين ، فلا يكون إعراباً ؛ لأن العامل لم يجلبها .اهـ

في آخر الكلمة حقيقة ؛ كزيد ، أو حكماً ؛ كيدٍ ، فهو عندهم لفظي ، وهو ظاهر قوله : ( **فَإنه بالرفع ثم الجر . . .** ) إلخ ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

« يس » ، و( العامل ) هو ما أوجب كون آخر الكلمة حقيقة أو حكماً علىٰ وجه مخصوص . اهـ « فتوحات » .

( **في آخر الكلمة حقيقة** ) أي : فيما هو الآخر في الحقيقة ، وهو ما لا حذف فيه ؛ ( **كزيد** ) وعمرو ، ( **أو** ) فيما هو الآخر ( **حكماً** ) أي : في الحكم لا في الحقيقة في إجراء الإعراب عليه ، وهو ما فيه حذف ؛ ( **كيد** ) ودم ، **أصلها** : يَدْيٌ ودَمْيٌ ، حُذف آخرهما اعتباطاً ؛ أي : لغير علة تصريفية فجعل ما قبل الآخر كالآخر في إجراء الإعراب عليه ، وترك الآخر نسياً منسياً .

والظرفية في قوله : ( في آخر الكلمة ) مجازية ، فإن المعرب بالحروف الأثر فيه نفس الآخر ؛ لأن النون في المثنىٰ والجمع بمنزلة التنوين ، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف . . فكذا النون ، والغرض من هٰذا القيد ، يعني : قوله : ( في آخر الكلمة ) بيان محل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز ، إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة حتىٰ يحترز عنها ، وإنما جعل الإعراب في الآخر ؛ لأن المعاني المحتاجة له من أحوال الذات ، وهي متأخرة عن الذات ، والدال على المتأخر متأخر .

قوله : ( أو حكماً ؛ كيد ) **أصله** : يدي بسكون الدال ، أصله : يدي ، فحذفت الياء اعتباطاً ؛ أي : لا لعلة ، وجعل الإعراب على الدال ، فالمحذوف منه لام الكلمة ، فنزلت الدال منزلة الآخر في جريان الإعراب عليه ، فصارت آخراً حكيماً ؛ لأن ما بعدها ترك نسياً منسياً ، وكألف اثنا عشر ؛ لأن عشر حالٌّ محلَّ النون ، وهي بمنزلة التنوين . اهـ « يس » .

( **فهو** ) أي : فالإعراب ( **عندهم** ) أي : عند البصريين أمر ( **لفظي** ) أي : ملفوظ وأثر موجود في آخر الكلمة، (**وهو**) أي : كون الإعراب لفظياً (**ظاهرُ قوله**) أي: الحكم المعلوم ظاهراً من قول الناظم : ( «**فإنه**» ) أي : فإن الإعراب مصور ( «**بالرفع ثم الجر . . .**» **إلخ** ) أي: إلىٰ آخر البيت؛ يعني: قوله: (والنصب والجزم جميعا يجري).

إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقةً إنما يتمشىٰ عليه ، وعند الكوفيين تغيير أواخر الكلم ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقولهم في عباراتهم : ( إلخ ) عند إرادتهم اختصاراً للكتابة يسمىٰ نحتاً مولداً ، **والنحت لغة** : اختصار الشيء وتقليله ، كلاماً كان أوغيره ؛ كنحت الخشب ، **واصطلاحاً** : أن يختصر من كلمة أو كلمتين حرف أو حرفان أو أكثر ، وهو من قبيل الرمز وأرقام العدد ، فلا يقرأ ، بل المقروء والمنحوت عنه ، وقد بسطنا الكلام في النحت في « شرح مقدمة مسلم » ، المسمىٰ بـ « الكوكب الوهاج » ، فراجعه إن شئت .

وإنما قلنا : وهو ظاهر قول الناظم ؛ فإنه بالرفع ثم الجر ؛ ( **إذ كون الرفع وما عطف عليه** ) من الجر والنصب والجزم ( **أنواعاً للإعراب حقيقة** ) أي : في الحقيقة لا مجازاً ، ( **إنما يتمشىٰ** ) ويمكن كونها أنواعاً للإعراب ( **عليه** ) أي : على القول بأن الإعراب لفظي ، وهو مذهب المحققين ، وعليه مشى ابن هشام في « الأوضح » و« الشذور » ، وهو الأصح ؛ لأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني ، والتمييز إنما يكون بالأثر ولو مقدراً ، وهو في حكم الملفوظ ، ولا يرد عليه قولهم : حركات الإعراب وعلاماته ، والمضاف والمضاف إليه متغايران ؛ لأنه يكفي في التغاير كونهما من قبيل إضافة العام إلى الخاص ، وأيضاً قد اتفقوا علىٰ أن أنواع الإعراب رفع ونصب وجر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته ؛ أي : توجد حقيقة الجنس في النوع ؛ فوجب كونه لفظياً ، ويحتاج من يقول : إنه معنوي إلىٰ أن المراد نوع ما يدل على الإعراب ، فعبر عن المعنوي باللفظي مجازاً .

( **و** ) أما اصطلاحاً . . فهو ( **عند الكوفيين تغيير** ) أي : تغير ؛ إطلاقاً للمصدر ، وإرادة للحاصل به ، أو هو مصدر مبني للمفعول ؛ أي : كون الأواخر مُغيَّرة ، لكن قال أبو حيان في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ، ثم اعتقاد بناء المصدر للمفعول مختلف فيه ، أجاز ذلك الأخفش ، والصحيح منعه . اهـ « يس » أي : تغير ( **أواخر الكلم** ) أي : ذاتاً بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقةً ؛ كالمثنىٰ والجمع جراً ونصباً ، أو حكماً كما فيهما حال الرفع ؛ لأن الألف والواو صارا لشيئين

بعدما كانا لشيء واحد إذا كان إعرابه بالحروف ، أو صفةً بأن تتبدل صفة بصفة أخرىٰ حقيقة ، كما في ( زيد ) نصباً وجراً ، أو حكماً كما في غير المنصرف حال جره بعد نصبه إذا كان إعرابه بالحركة .

**والمراد بالآخر** : ما يشمل الآخر بحسب الأصل ، فيدخل تغير آخر الجزء الأول من المركب الإضافي ، علىٰ أن آخر الجزء الأول منزَّل منزلة الآخر ؛ كدال ( يد ) وصار الحد جامعاً ، وخرج به التغير في غير الآخر لتصغير أو نحوه وإن أمكن خروجه بما بعده ؛ لأنه لم يكن لعامل ، لكن قيد اختلاف العوامل لم يأتِ إلا بعد ، وإضافة ( أواخر ) لـ( الكلم ) جنسية كلام الكلم يبطلان معنى الجمع ، فلا يلزم عدم تحقق الإعراب إلا بتغيير ثلاثة أواخر ، التي هي أقل الجمع لثلاث كلم ، التي هي أقل الجنس الجمعي ، ( **لاختلاف العوامل** ) متعلق بـ ( بتغيير ) أي : تغير أواخر الكلم ؛ لتغير العوامل وتعاقبها ، ودخول أحدها بعد الآخر .

**والمراد باختلافها** : وجودها وإن لم تختلف ؛ لأن الاختلاف يستلزم الوجود ، فدخل إعراب المعرب ابتداءً ، وعبر بالاختلاف ؛ لمشاكلة ( تغيير ) و( أل ) في العوامل للجنس فتبطل الجمع ، وخرج بـ ( اختلاف العوامل ) التغيير بنقل أو إتباع ، وتغيير نحو : غلامي بالياء ، فليس بإعراب ، بل الإعراب التغير التقديري ، وصار الحد مطرداً منعكساً . اهـ « يس » .

ومعنى التغير صيرورة أواخر الكلم علىٰ وجه مخصوص ، من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، والمراد بـ ( اختلاف العوامل ) تعاقبها على المعمول واحداً بعد واحد ، مع اختلافها في العمل لا الاختلاف بمعنى التنازع ، و( العوامل ) جمع عامل ، والعامل ما أوجب كون آخر الكلمة علىٰ وجه مخصوص ، من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، والمعمول ما يظهر فيه الإعراب لفظاً أو تقديراً ، والعمل ما يحدثه العامل فتختلف بسببه أحوال آخر المعرب . اهـ « فتوحات » .

( **الداخلة عليها** ) المراد بالدخول : الطلب ؛ ليشمل العامل المعنوي ؛ كالابتداء والتجرد والعامل المتأخر . اهـ « حامدي » .

لفظاً أو تقديراً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وعبارة « يس » ( قوله : الداخلة عليها ) أي : الحاصلة والمتحققة معها ؛ فدخل العامل المتقدم والمتأخر والمعنوي ، أو المسلَّطة عليها ؛ فخرج بها العامل الداخل غير المسلَّط ؛ كالمؤكد في نحو قوله : [من الطويل]

. . . . . . . . . . . . . . أتاكِ أتاكِ اللاحقون احبس احبس

فسقط ما قيل : إن قيد الداخلة لبيان الواقع لا للاحتراز ؛ إذ لا يكون التغير بسبب العوامل إلا وهي داخلة . اهـ « يس » .

( **لفظاً أو تقديراً** ) حالان من ( تغيير ) علىٰ أنهما مصدران بمعنى اسم المفعول ؛ أي : ملفوظاً أثره ؛ لأن نفس التغيير ليس ملفوظاً أو مقدراً ، وذلك نحو : عصا ؛ فإنه استحق الإعراب ، ولم يظهر لمانع التعذر ، فقدر أنه متغير ، بخلاف المبني الواقع في محل المعرب ، فإنه لم يستحق الإعراب ، بل لو كان في محله معرب . . لتغير آخره ؛ فظهر الفرق بين التقديري والمحلي ، ويجوز نصبهما على المصدرية ، وهما بمعنى المفعول أيضاً ؛ أي : تغيراً ملفوظاً أو مقدراً علىٰ ما سلف ، وعلى التمييز المحوَّل عن المضاف إليه .

**والأصل** : تغيير لفظ أواخر الكلم أو تقديرها ، أما : تغيير اللفظ فواضح ، وأما : تغيير التقدير فالإضافة لأدنىٰ ملابسة ؛ لأن الآخر محل التغيير ، فالتقدير متعلِّق به ، وعلى الخبرية لـ ( كان ) المحذوفة مع اسمها ؛ أي : أسواء كان ما ذكر لفظاً . . . إلخ .

وتجويز أن يكون قوله : ( لفظاً أو تقديراً ) تفصيلاً لتغيير الأواخر ، واختلاف العوامل ، علىٰ أنه من باب تنازع المصدرين ، مبني علىٰ أن التنازع يجري في العاملين الجامدين ، وصرح في « الأوضح » بالمنع . اهـ « يس » .

قوله : ( لفظاً أو تقديراً ) أيضاً اعترض بأن ( أو ) لا يجوز ذكرها في الحدود ، كما قال صاحب « السلم » :

ولا يجوز في الحدود ذكر أو . . . . . . . . . . . . . .

**ويجاب** : بأن الممنوع دخول ( أو ) التي للشك والترديد ، و( أو ) هنا للتقسيم . اهـ ( ع ) .

فهو عندهم معنوي ، وعليه يتضح أن يقال : للرفع مثلاً علامات ، وللنصب كذلك ، بخلاف الأول ؛ إذ هي هو ، و( ثم ) في كلامه بمعنى الواو ، وهـٰذه الأنواع السابقة ؛ أعني : ......................................

---

( فهو ) أي : الإعراب ( عندهم ) أي : عند الكوفيين ( معنوي ، وعليه ) أي : وعلى القول بأن الإعراب معنوي ( يتضح ) أي : يكون أوضح ( أن يقال : للرفع مثلاً ) أي : مثِّل مثلاً كأن يقال في ألقاب البناء للضم ( علامات ) أي : أمارات ، ( وللنصب كذلك ) أي : علامات ، ( بخلاف ) المذهب ( الأول ) أي : مذهب البصريين القائلين بأن الإعراب لفظي ؛ ( إذ هي ) أي : العلامات ( هو ) أي : النصب نفسه ؛ لأن النصب عندهم أثر ظاهر أو مقدر ، يظهر في آخر الكلمة أو فيما هو كالآخر ، وهـٰذا المذهب ؛ يعني : مذهب الكوفيين القائلين بأن الإعراب معنوي ظاهر كلام سيبويه ، وذهب إليه الأعلم وأبو حيان ، وتبعه تلميذه ابن آجُرُّوم ، وعرَّفوه فقالوا : الإعراب تغيير أواخر الكلم ؛ لاختلاف العوامل... إلخ . وقواه الرضي بأن البناء ضده ، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً .

## فائدة

### [في الفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي]

والفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي نفس الحركات وما ناب عنها ؛ كالضمة والفتحة والكسرة ، والمعنوي : هو الانتقال من الرفع إلى النصب ، ومن النصب إلى الجر ؛ فتكون الحركات علامة على الإعراب الذي هو الانتقال ، ويظهر الفرق في المثال ، فإذا قلت : جاء زيد.. فتقول في إعرابه على الأول : زيد فاعل مرفوع ورفعه الضمة الظاهرة ، وعلى الثاني : زيد فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة . اهـ من « العطار على الأزهرية » .

قول الشارح : ( و« ثم » في كلامه ) أي : في كلام الناظم ؛ يعني : قوله : ( ثم الجر ) ( بمعنى الواو ) العاطفة ، المفيدة لمطلق الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه .

( وهـٰذه الأنواع ) الأربعة ( السابقة ) من أنواع الإعراب ؛ ( أعني ) بتلك الأنواع :

الرفع والنصب والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها إلىٰ ثلاثة أقسام : **قسم منها** : يدخل على الاسم والفعل ، وهو المشار إليه بقوله :

**فَـالـرَّفْـعُ وَالنَّصْـبُ بِـلاَ مُمَـانِـعِ     قَـدْ دَخَـلاَ فِـي الاسْـمِ وَالْمُضَـارِعِ**

أي : قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن ، وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً ؛ بحيث يُدنيه منه ، وفي الفعل المضارع إذا عري من نون الإناث ، . . . . . . . . . . . .

---

( **الرفع والنصب والجر والجزم تنقسم باعتبار محالها** ) ومواضعها ، لا باعتبار أصولها وفروعها ( **إلىٰ ثلاثة أقسام** ) لا زائد عليها :

( **قسم منها** ) أي : من تلك الثلاثة سوَّغ الابتداء بالنكرة وصفه بالظرف بعده : ( **يدخل على الاسم والفعل** ) كليهما ، فيكون مشتركاً بينهما ، ( **وهو** ) أي : ذلك القسم هو ( **المشار إليه بقوله** ) أي : بقول الناظم :

( **فـالـرفـع والنصـب بـلا ممـانـع     قـد دخـلا فـي الاسـم والمضـارع** )

و( الفاء ) في قوله : ( **فالرفع والنصب** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره : إذا عرفت أن أقسام الإعراب أربعة ، وأردت بيان ما هو مختص منها بالأسماء ، وما هو مختص بالأفعال ، وما هو مشترك بينهما . . فأقول لك : الرفع والنصب . . . إلخ .

وقوله : ( **بلا ممانع** ) أي : بلا مخالف ولا منازع : متعلِّق بقوله : ( **قد دخلا** ) ، والجملة الفعلية خبر المبتدإ الذي هو الرفع والنصب ، و( الألف ) فيه للتثنية ( **في الاسم** ) المتمكن ، ( **و** ) في الفعل ( **المضارع** ) أي : المشابه للاسم في توارد المعاني المختلفة ، التي لا تُبيَّن إلا بالإعراب الخالي من النونين ؛ أي : من نون الإناث ونون التوكيد المباشرة به لفظاً أو تقديراً .

وفسره الشارح بقوله : ( **أي : قد دخل كل منهما في الاسم المتمكن ، وهو الذي لا يشبه الحرف شبهاً قوياً ؛ بحيث يدنيه منه ، وفي الفعل المضارع إذا عري** ) وخلا ( **من نون الإناث** ) ، وهـٰذه العبارة أولىٰ من قول بعضهم : نون النسوة ؛ ليدخل ما لا يعقل ، فإن اتصلت به نون الإناث ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ ، وقوله : ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ ، فيبنىٰ على السكون على الأصح ؛ رجوعاً إلىٰ ما هو

ومن نون التأكيد المباشرة لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : زيد يقوم ، وإنَّ زيداً لن يقوم . . . .

---

الأصل من بناء الفعل ؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون ، التي لا تتصل إلا بالفعل ، وبني على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء كما مر ، وحملاً على الماضي المتصل بها ، ( **ومن نون التأكيد** ) خفيفة كانت أو ثقيلة ( **المباشرة** ) أي : المتصلة به ( **لفظاً** ) كقولك : هل تضربن زيداً بتشديد النون وتخفيفها ، ( **أو تقديراً** ) كقول الشاعر : [من المنسرح]

لا تُهينَ الفقيرَ علَّك أَنْ تَر كع يوماً والدهرُ قد رَفَعْه

**أصله** : لا تهينن بالنون الخفيفة ، حذفت للساكنين ، وبقي الفعل مبنياً على الفتح في محل جزم بـ ( لا ) الناهية .

وإنما بُني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله ، وبُني علىٰ حركة مع نون التوكيد ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، أو ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لتُعادل خفتهُ ثقلَ تركبه معها تركيب خمسة عشر ، فإن لم تتصل به . . لم يُبن ، وذلك ما إذا فصل بينه وبينها فاصل ؛ كألف اثنين في نحو : هل تضربانِّ ؟ **أصله** : تضربانن ، فاجتمعت ثلاث نونات ، فحذفت الأولىٰ وهي نون الرفع ؛ كراهة توالي الأمثال ، فصار : هل تضربانِّ بكسر النون ؛ تشبيهاً لها بنون المثنىٰ في وقوعها بعد الألف كما مر ، وكذلك إذا فصل بينهما بواو جمع ؛ نحو : هل تضربن يا زيدون بضم الباء ؟ **أصله** : تضربونن ، أو بياء المؤنثة : هل تضربن يا هند بكسر الباء ؟ **أصله** : هل تضربينن كما مر .

ومثال الاسم المتمكن والمضارع الخالي عن النونين في حالة الرفع ؛ ( **نحو : زيد يقوم** ) ، فتقول في إعرابه على المذهب الأول : زيد : مبتدأ مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة ، وعلى الثاني : زيد ، مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة .

( و ) في حالة النصب : ( **إنَّ زيداً لن يقوم** ) ، فتقول في إعرابه على المذهب الأول : إنَّ حرف نصب وتوكيد ، زيداً : اسمها منصوب ونصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الثاني : وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الأول تقول : لن : حرف نصب ونفي

وقسم منها : لا يدخل إلا على الاسم ، وهو المشار إليه بقوله :

**وَٱلْجَـــرُّ يَسْتَـــأْثِـــرُ بِـــٱلْأَسْمَـــاءِ** . . . . . . . . . . .

أي : يختص بها ؛ كمررت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

واستقبال ، يقوم : فعل مضارع منصوب بـ ( لن ) ونصبه فتحة ظاهرة ، وعلى الثاني : وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وقس عليه سائر الأمثلة ، فالرفع هو **لغة** : العلو والارتفاع ، **واصطلاحاً** : على القول بأن الإعراب لفظي : نفس الضمة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها ، والنصب هو **لغة** : الاستواء والاستقامة ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس الفتحة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها . وأشار إلى القسم المختص بالأسماء ، والقسم المختص بالأفعال بقوله :

**( والجــر يستـــأثـــر بـــالأسمـــاء والجــزم فــي الفعــل بــلا امتــراء )**

( **والجر** ) **لغة** : الجذب والسحب ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس الكسرة وما ناب عنها ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها ، ( والجر ) عبارة بِصْرية ، والخفض عبارة كوفية ، ومفادهما واحد ، ( **والجزم** ) **لغة** : القطع ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس السكون وما ناب عنه ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه .

**والمعنىٰ** : أي : ( **والجر** ) الذي تقدم لنا ذكره في بيان أقسام الإعراب ( **يستأثر** ) أي : يختص ( **بالأسماء** ) المتمكنة ، فلا يدخل في الأفعال ؛ لئلا يجتمع ثقيلان فيورث بشاعة في الكلام ؛ لأن الخفض ثقيل بالنسبة إلى الجزم لكونه حركة ، والفعل ثقيل لكونه مركباً ؛ لدلالته على الحدث والزمان ، فلا يناسب ضم ثقيل إلىٰ ثقيل ، فخصصوا الجر الذي هو ثقيل بالاسم الذي هو خفيف ؛ لبساطته ؛ أي : لكون مدلوله واحداً وهو الذات أو المعنىٰ ؛ سلوكاً مسلك التعادل والتوازن .

وفسر الشارح هٰذا الشطر بقوله : ( **وقسم منها** ) أي : من الأنواع الأربعة : ( **لا يدخل إلا على الاسم ، وهو** ) أي : ذلك القسم هو ( **المشار إليه** ) أي : هو الذي أشار إليه الناظم ( **بقوله** : «**والجر يستأثر بالأسماء**» ) المتمكنة ( **أي** : **يختص بها** ؛ **كمررت**

بزيد ؛ لخفته ولأن كل مجرور مخبر عنه في المعنى ، والمخبر عنه لا يكون إلا اسماً .

**وقسم منها** : لا يدخل إلا على الفعل ، وهو المشار إليه بقوله :

. . . . . . . . . . . . **وَٱلْجَـــزْمُ فِـــي ٱلْفِعْـــلِ بِـــلاَ ٱمْتِـــرَاءِ**

أي : يختص به ؛ لثقله وليكون الجزم فيه كالعوض من الجر ، لما فاته من المشاركة فيه ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**بزيد ؛ لخفته** ) أي : لخفة الاسم بكونه بسيطاً ؛ أي : بكون مدلوله واحداً إما : الذات ؛ كزيد ، أو المعنىٰ ؛ كضرب ، ولكون الجر ثقيلاً بالنسبة إلى الجزم ، لكونه حركة ، فأعطوا الثقيل الذي هو الجر للخفيف الذي هو الاسم ؛ ليحصل التعادل ، ( **ولأن كل مجرور مخبَر عنه في المعنىٰ ، والمخبَر عنه لا يكون إلا اسماً** ) لأنه مسند إليه ؛ بأن يجعل مبتدأً ، ويخبر عنه باسم مفعولٍ مصوغٍ من عامله ؛ كأن يقال في ( مررت بزيد ) زيد ممرور به ، وفي كتبت بالقلم : القلم مكتوب به ، إلىٰ غير ذلك من الأمثلة .

وأشار إلى القسم المختص بالأفعال بقوله : ( والجزم في الفعل بلا امتراء ) أي : مختص بالفعل بلا شك ولا مرية ؛ أي : والجزم الذي تقدم لنا ذكره واقع في الأفعال لا غير لخفته ؛ لكونه عدم الحركة ، ولثقل الفعل لكونه مركباً ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الجزم للثقيل الذي هو الفعل ؛ سلوكاً مسلك التعادل ، وذكره الشارح بقوله :

( **وقسم منها** ) أي : من الأنواع الأربعة ( **لا يدخل إلا على الفعل ، وهو المشار إليه** ) أي : الذي أشار إليه الناظم ( **بقوله** : « **والجزم في الفعل بلا امتراء** » **أي : يختص به** ) أي : بالفعل ( **لثقله** ) أي : لثقل الفعل مع خفة الجزم ، ( **وليكون الجزم فيه** ) أي : في الفعل ( **كالعوض** ) ، وقوله : ( **من الجر** ) : متعلِّق بـ ( العوض ) وقوله : ( **لما** ) اللام فيه : حرف جر وتعليل ، و( ما ) موصولة ، وقوله : ( **فاته من المشاركة** ) بيان لـ( ما ) الموصولة ، متعلِّق بمحذوف حال من ( ما ) ، وقوله : ( **فيه** ) صفة للجر مؤخرة عنه ، والضمير عائد إلى الاسم ، ويصح عوده إلى ( الجر ) ، وفي الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : وليكون الجزم الواقع في الفعل كالعوض من الجر الواقع في الاسم ؛ لأجل مافاته من المشاركة للاسم ؛ أي : فات الفعل حالة كون

فتَحصَّل لكل من صنفي المعْرَب ثلاثة أوجه من الإعراب ، ولا يعرب من الكلمات سواهما . **واعلم** : أن لهٰذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً وعلامات فروعاً ، ومجموعها أربع عشرة علامة ، منها أربعة أصول ، والبقية نائبة عنها . وقد أشار إلى الأصول بقوله :

**فَـٱلـرَّفْـعُ ضَـمُّ آخِـرِ ٱلْحُـرُوفِ وَٱلنَّصْـبُ بِـٱلْفَتْـحِ بِـلاَ وُقُـوفِ**

---

ما فاته من المشاركة للاسم في الجر ، وإنما قال : كالعوض ، ولم يقل : عوضاً ؛ لأن الجر لا يدخل الفعل ؛ ( **فتحَصَّل** ) أي : حَصَل ( **لكل من صنفي المعْرَب** ) الاسم المتمكن ، والمضارع الخالي من النونين ( **ثلاثة أوجه** ) أي : ثلاثة أنواع ( **من** ) أنواع ( **الإعراب** ) الأربعة ، فلاسم المتمكن : الرفع والنصب والجر ، وللمضارع الخالي : الرفع والنصب والجزم .

( **ولا يعرب من الكلمات** ) العربية ( **سواهما** ) أي : غيرهما ؛ أي : غير الاسم المتمكن ، والمضارع الخالي ؛ لعدم توارد المعاني المختلفة علىٰ غيرهما فيعرب .

( **واعلم : أن لهٰذه الأنواع الأربعة علامات أصولاً** ) بالنصب : صفة لـ ( علامات ) ، ولكنها في تأويل مشتق ؛ أي : مؤصلات جمع أصل ، والأصل ما لا يؤتىٰ بغيره إلا عند تعذره ، ( **وعلامات فروعاً** ) أي : مفرعات عن الأصول جمع فرع ، وهو ما يؤتىٰ به عند تعذر الأصل .

( **ومجموعها** ) أي : جميعها ؛ أي : مجموع تلك الأصول والفروع ( **أربع عشرة علامة ، منها** ) أي : من تلك الأربع عشرة ( **أربعة أصول ، والبقية** ) يعني : العشرة الباقية ( **نائبة عنها** ) أي : عن تلك الأربع ، والأصل في الرفع : الضمة ، وفروعه ثلاثة : الألف والواو والنون ، والأصل في النصب : الفتحة ، وفروعه أربعة : الألف والكسرة والياء وحذف النون ، والأصل في الجر : الخفض أو الكسرة ، وفروعها اثنان ، والأصل في الجزم : السكون ، وفرعه واحد : وهو الحذف ، فالأصول أربعة ، والفروع عشرة . اهـ من « حاشية العطار على الأزهرية » .

( **وقد أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلى الأصول بقوله** ) :

( **فـالـرفـع ضـم آخـر الحـروف والنصـب بـالفتـح بـلا وقـوف**

**والجـــر بـــالكســـرة للتبييـــن والجـزم فـي السـالـم بـالتسكيـن )**

و( الفاء ) في قوله : ( **فالرفع ضم آخر الحروف** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنواع أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاشتراك والاختصاص ، وأردت بيان علامات تلك الأقسام أصولها وفروعها . . فأقول لك : الرفع معلَّم أو مصوَّر بضم آخر حروف الكلمات العربية لفظاً أو تقديراً ؛ كيضرب زيد ، ويرمي الفتىٰ ، سُمي رفعاً ؛ لارتفاع الشفتين عند النطق بعلامته ، وإنما قدمه علىٰ غيره ؛ لعدم استغناء الكلام عنه ؛ لأن الكلام لا يستغني عن مرفوع ؛ إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه ، ولهـٰذا يسمى المرفوع عمدة وغيره فضلة .

**والمعنىٰ** : والرفع ضم آخر الحروف حال كون الآخر بلا وقف عليه ، فإن وُقف عليه . . فالضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، ففي الكلام حذف من الأول ؛ اكتفاءً بما ذكره بقوله : ( **والنصب** ) معلَّم أو مصوَّر ( **بالفتح** ) أي : بفتح آخر الحروف حال كون ذلك الآخر ( **بلا وقوف** ) عليه ؛ أي : بلا وقف عليه ، فإن وُقف عليه . . فالنصب بفتح مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف ، وسُمي نصباً ؛ لانتصاب الشفتين عند النطق بعلامته ، ( **والجر** ) والخفض معلَّم أو مصوَّر ( **بالكسرة** ) أي : بكسرة آخر الحروف بلا وقوف ، فإن وُقف عليه . . فالكسرة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ، ففي هـٰذا أيضاً اكتفاء بما ذكره أوّلاً .

وقوله : ( **للتبيين** ) راجع لكلٍّ من ( الرفع ) و( النصب ) و( الجر ) و( التسكين ) الآتي فيما بعد ، ففي الأولين اكتفاء بما ذكره هنا ، ففيه إشارة إلىٰ أن الإعراب إنما جيء به ؛ لتبيين معنى الكلمات وإيضاحه ؛ إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة ، فلو لا الإعراب . . لالتبس بعضها ببعض ، فالجار والمجرور في قوله : ( للتبيين ) حال من الضم والفتح والكسرة ، تقديره : حالة كون كل من الثلاثة واقعة للتبيين ؛ أي : لبيان معاني الكلمات المعْرَبة ، ففيه إشارة إلىٰ أن القصد من الإعراب بيان المعاني المختلفة الواردة على الكلمات العربية .

يعني : أن أصل الإعراب أن يكون : الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون ؛ إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف ؛ لأنه لا يُعْدَل عنهما إلا عند تعذرهما . قيل : وكان القياس أن يقال : برفعة ونصبة وجرة ؛ لأن الضم والفتح والكسر للبناء ، . . . .

---

( **والجزم في** ) الفعل ( **السالم** ) أي : الذي سلم عن اعتلال آخره مصوَّر ( **بالتسكين** ) أو معلَّم به ، وقيد بـ ( السالم ) لإخراج المعتل : وهو ما كان آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم بما ذكره في هـٰذين البيتين : ( **أن أصل الإعراب** ) وأرجحه ( **أن يكون : الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، والجزم بالسكون ؛ إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف** ) لعدم مجيئها إلا عند تعذر الحركات ، ولأن الحروف بنات الحركات ؛ لتولدها عنها عند الإشباع ، ( **وبالسكون أصل للإعراب بالحذف** ) ، وإنما قلنا : الحركات أصل للحروف ، والسكون أصل للحذف ؛ ( **لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **لا يُعدل عنهما** ) أي : عن الحركات والسكون ( **إلا عند تعذرهما** ) ، وعدم إمكان المجيء بهما ، وقد يقال : ما أعرب بالحروف لا يتعذر فيه الإعراب بالحركات ، لجواز تقدير الحركات ؛ ولهـٰذا ذهب بعضهم إلىٰ تقدير الحركات فيه ، وقد صرح في الأسماء الخمسة بأن إعرابها بالحركات ممكن . اهـ « يس » .

وقوله : ( إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ) ، هـٰذا لا يفيد أصالة الفتحة بالنسبة للكسرة في جمع المؤنث السالم ، وأصالة الكسرة بالنسبة للفتحة فيما لا ينصرف ، وأصالة الفتحة بالنسبة إلىٰ حذف النون في الأفعال الخمسة . اهـ « يس » .

( **قيل** ) أي : قال بعضهم : ( **وكان القياس** ) أي : قياس ألقاب الإعراب علىٰ ألقاب البناء ( **أن يقال** ) هنا ؛ أي : في بيان علامات ألقاب الإعراب ( فالرفع رفعة آخر الحروف ، والنصب فتحة بلا وقوف . . . ) إلخ ؛ أي : أن يقال : ( **برفعة ونصبة وجرة** ) بتاء التأنيث فيها لا بالضمير ، كما في بعض النسخ برفعه ونصبه وجره ؛ ( **لأن الضم والفتح والكسر** ) ألقاب ( **للبناء** ) .

ولكنهم **أطلقوا ذلك** توسعاً . وقوله : ( **آخر الحروف** ) إشارة إلىٰ أن الرفع محله آخر الكلمة ، ومثله : النصب والجر والجزم ؛ إذ لا فرق ، ففي عبارته حذف . . . . . . . .

---

أجيب عن هـٰذا الاعتراض بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته ، وبالإعراب الرفع وأخواته ، وأما الضمة . . فمشتركة بينهما ، غاية الأمر أنه تسمح في إطلاق الضم على الضمة ، كما قال الشارح : ( **ولكنهم** ) أي : ولكن النحاة ( **أطلقوا ذلك** ) أي : الضم والفتح والكسر علىٰ ألقاب الإعراب من الرفع والنصب والجر ( **توسعاً** ) أي : توسعة لدائرة الكلام بإطلاق ألقاب البناء علىٰ ألقاب الإعراب ، مع أن الرضي نص علىٰ أن الضم وأخواته يُطلق عند البصريين علىٰ حركات الإعراب ؛ تسمُّحاً مع القرينة ، والمقام هنا قرينة واضحة ، وأما عند الإطلاق . . فلا ينصرف إلا لحركات غير إعرابية ؛ كضم البناء والبنية في حيث وقفل . اهـ وعلىٰ هـٰذا فهي أكثر مورداً من ألقاب الإعراب ، ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهن دون الرفعة وأخواتها ، فتدبر . اهـ « خضري » .

وعبارة الشيخ العطار : فإن قلت : حيث كانت ألقاب الإعراب هي الرفع والنصب . . . إلخ . . كان القياس أن يقال عند الكلام على الإعراب علىٰ مذهب البصريين المفرِّقين بينها وبين ألقاب البناء : بدل ضمة رفعة ، وبدل فتحة نصبة . . . إلخ ، وبه يُعلم أن ما في كلام الشارح من قوله : ( برفعه ونصبه وجره ) كما في بعض النسخ ليس ضميراً ، وإنما هو بتاء التأنيث ، كما قررناه في حلنا ، ولم ينتبه له أكثر الناس .

قال الشارح : ( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( « **آخر الحروف** » **إشارة إلىٰ أن الرفع محله آخر الكلمة** ) غالباً ( **ومثله** ) أي : ومثل الرفع : ( **النصب والجر والجزم** ) في كون محلها آخر الكلمة وإن أوهم كلامه خلاف ذلك ؛ ( **إذ لا فرق** ) بين هـٰذه الثلاثة وبين الرفع في كون محلها آخر الكلمة ، واحترزنا بقولنا : غالباً عما يكون إعرابه في الوسط ، كما في ( ابنم ) فإذا قيل : جاء ابنم . . يقال في إعرابه : ابنم : فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضم النون ، والميم : حرف زائد للإلحاق بالرباعي .

و( الفاء ) في قوله : ( **ففي عبارته** ) تفريعية ؛ أي : في عبارة الناظم ( **حذف** )

من الثاني ؛ لدلالة الأول ، وقوله : ( **بلا وقوف** ) إشارة إلىٰ أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل دون الوقف ، وقوله : ( **للتبيين** ) إشارة إلىٰ أن الإعراب جيء به ؛ لتبيين المعنىٰ وإيضاحه ؛ إذ من . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لقوله : ( آخر الحروف ) ( **من الثاني** ) أي : من النصب ؛ ( **لدلالة الأول** ) وهو الرفع ؛ أي : لدلالة ذكره في الأول علىٰ أنه قيد في الثاني .

والمراد ( من الثاني ) ما عدا الأول ، فيشمل الثاني والثالث والرابع ، ولم يقل : وفتح آخر الحروف ؛ لدلالة الأول عليه ، وفي كلام الناظم شبه احتباك ، وإنما كان الإعراب والبناء آخر الحروف ؛ لأنهما وصفان للكلمة ، والوصف متأخر عن الموصوف ، وعبارة الحريري : والعلة في جعل الإعراب آخر الكلمة أن الإعراب وُضع لتبيين المعنىٰ ، وتمييز الصفة المتغايرة في الأسماء ، وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف ، ولا طريق لعلمه إلا بعد انتهاء صيغته ؛ فلهـٰذا جعل الإعراب في آخر الكلمة . اهـ « شرح الناظم » .

واختلف هل الإعراب في آخر الكلمة أو قبله أو بعده علىٰ ثلاثة أقوال ؟

والأول هو مذهب سيبويه ، وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة ، والأحسن أن يقال : ضمة ظاهرة مع آخره . اهـ « أبو النجا » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( **بلا وقوف** ) أي : بلا وقف ( **إشارة إلىٰ أن الحركات إنما تظهر في حالة الوصل** ) والدرج ( **دون الوقف** ) أي : ما لم يكن منوناً منصوباً ، وإلا . . فتظهر فيه الفتحة بقلب تنوينه ألفاً ؛ نحو : رأيت زيداً في رأيت زيداً .

قال الشارح : ( **وقوله** ) أي : وقول الناظم : ( **للتبيين** ) راجع إلىٰ كل من الحركات الثلاث وإلى الجزم ، وفيه ( **إشارة إلىٰ أن الإعراب** ) إنما ( **جيء به ؛ لتبيين المعنىٰ** ) المراد من الكلمة ؛ كالفاعلية في قولك : جاء زيد ، والمفعولية في : رأيت زيداً ، والإضافة في : مررت بزيد ، وقوله : ( **وإيضاحه** ) بالجر : عطف تفسير على ( التبيين ) أي : ولإيضاح المعنىٰ ، وقوله : ( **إذ** ) حرف علة ، ومعلوله محذوف ، تقديره : وإنما قلنا : إنما جيء بالإعراب لتبيين المعنى المراد من الكلمة ؛ لأن ( من

الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة ، فلولا الإعراب . . لالتبس بعضها ببعض ، فإذا قلت : ما أحسن زيد . . لم يدر أن المراد منه التعجب من حسن زيد ، أو نفي الحسن عنه ، أو أي شيء من أجزائه حسن ، فإذا قلت : ما أحسن زيداً بالنصب . . فُهم الأول ، أو ما أحسن زيدٌ بالرفع . . فهم الثاني ، أو ما أحسن زيدٍ بالخفض مع ضم النون . . فهم الثالث . وقوله : ( **والجزم في السالم** ) أي : في الفعل . . . . . . . . . .

---

**الكلمات** ) خبر مقدم ، ( **ما يطرأ عليه** ) مبتدأ مؤخر ؛ أي : لأن ما يطرأ ويتجدد عليه ( **بعد التركيب** ) مع المسند أو المسند إليه ( **معانٍ** ) فاعل ( يطرأ ) **أصله** : معاني ، استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد ، فلو رُدت الياء . . لرجع الثقل ، فأبقوها محذوفة ، وعوضوا عنها التنوين ؛ نظير جوارٍ وغواشٍ .

وقوله : ( **مختلفة** ) أي : متعاقبة بالرفع ، صفة ( لمعانٍ ) ، ( **فلولا الإعراب** ) أي : فلولا تبيين الإعراب بعضها عن بعض موجود ، ( فلولا ) حرف امتناع لوجود ، وما بعدها مبتدأ ، والخبر محذوف وجوباً ؛ لقيام جوابها مقامه ، وهو قوله : ( . . **لالتبس** ) ، و( اللام ) فيه : رابطة لجواب ( لولا ) أي : لاشتبه ( **بعضها** ) أي : بعض تلك المعاني ( **ببعض** ) آخر .

ثم مثل الشارح لالتباس تلك المعاني بقوله : ( **فإذا قلت** ) أيها المخاطب ( الفاء ) فيه للإفصاح ؛ أي : إذا أردت بيان مثال التباسها . . قلت لك : ( **ما أحسن زيد** ) بالوقف ( . . **لم يدر** ) أي : لم يعلم ( **أن المراد منه** ) أي : من هـٰذا التركيب ( **التعجب من حسن زيد ، أو نفي الحسن عنه ، أو أي شيء من أجزائه حسن** ) ، علىٰ وجه الاستفهام ، و( الفاء ) في قوله : ( **فإذا قلت** ) للإفصاح أيضاً : ( **ما أحسن زيداً بالنصب** . . **فهم** ) منه المعنىٰ ( **الأول** ) ، وهو التعجب من حسن زيد ، ( **أو ما أحسن زيدٌ بالرفع** ) أي : برفع ( زيد ) ( . . **فهم** ) منه المعنىٰ ( **الثاني** ) ، وهو نفي الحسن عنه ، ( أو ) قلت : ( **ما أحسن زيدٍ بالخفض** ) أي : بخفض ( زيد ) ( **مع ضم النون** ) من ( أحسن ) ( . . **فهم** ) المعنىٰ ( **الثالث** ) ، وهو الاستفهام عن ( أحسن أجزائه ) .

( **وقوله** ) أن قول الناظم ، وهو مبتدأ : ( « **والجزم في السالم** » **أي : في الفعل**

السالم من اعتلال آخره ؛ لإخراج المعتل الآخر ، فإن جزمه بحذف آخره ، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ .

---

**السالم** ) أي : الذي سلم ( **من اعتلال آخره** ) أي : من كون آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة ، وقوله : ( **لإخراج المعتل الآخر** ) : خبر المبتدإ ، وقوله : ( **فإن جزمه** ) الفاء : تعليلية ؛ أي : وإنما قلنا : ( لإخراج المعتل الآخر ) لأن جزمه ؛ أي : جزم المعتل الآخر كائن ( **بحذف آخره** ) ، الذي هو حرف العلة ، فتقول : لم يدعُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ ، بحذف أواخرهن ، ( **كما سيأتي** ) في آخر الكتاب في باب ( جوازم الفعل ) بقول الناظم ( **إن شاء الله تعالىٰ** ) :

( وإن تـــر المعتـــل فيهـــا ردفـــا　　　أو آخـــر الفعـــل فسمـــه الحـــذفـــا )

إلىٰ آخره .

* * *

# باب في الاسم المفرد المنصرف

الاسم ينقسم بعد التركيب ..............................

---

## ( باب في الاسم المفرد المنصرف )

و( المفرد ) في باب الإعراب : هو ما ليس مثنىٰ ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ، ولا من الأسماء الستة ، و( المنصرف ) هو الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة ، قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **الاسم** ) من حيث هو ( **ينقسم بعد التركيب** ) من المسند والمسند إليه ، أما هو قبل التركيب .. فقسم ثالث ، لا معرب ولا مبني ، وهـٰذا مذهب ابن عصفور ، وابن مالك : أنها مبنية ؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنها ليست عاملة ولا معمولة .اهـ « يس على المجيب » ، وقيل : إنها معربة ، وعليه الزمخشري ، وقيل : بالواسطة لفقد موجب إعرابها ولا بنائها .اهـ « كواكب » .

وقال الشيخ يس في « حاشية التوضيح » : قوله : ( بعد التركيب ) ، أما قبله .. فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية ، وجرىٰ عليه ابن الحاجب ؛ اعتباراً لحصول الاشتقاق بالفعل ، وقيل : معربة ، وجرىٰ عليه الزمخشري ؛ اعتباراً لمجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب ، وهو ظاهر كلام عبد القاهر .

**ومحل النزاع**: المعرب اصطلاحاً لا المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: أعربت الكلمة ؛ فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ، ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً ؛ ولذا يقال : لم تعرب الكلمة وهي معربة .

وقيل : مبنية للشبه الإهمالي ، وجرىٰ عليه ابن مالك وتبعه ابن هشام ، وكان اللائق بالشارح ترك هـٰذا القيد ، قال الدَنَوْشَرِيُّ : لعله قيد بذلك ؛ لأنها بعد التركيب تنقسم إلىٰ قسمين ، أما قبله .. فهي مبنية .اهـ

### تَنْبِيهٌ

### [المضمرات مبنية]

**محل** الخلاف في الأسماء قبل التركيب ، الأسماء التي لم تشبه الحرف شبهاً متفقاً عليه ؛ كالمضمرات ، أما هي .. فمبنية ؛ فتنبه له .اهـ « يس على التصريح » ، وقول

إلىٰ : معرب ومبني ؛ فالمعرب : هو الاسم المتمكن كما تقدم ، والمبني : ما أشبه الحرف في الوضع . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ابن عصفور : إن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولاً بالواسطة ؛ لإمكان حمله علىٰ أن المراد غير معربة بالفعل ، فيوافق قول الزمخشري في الأعداد المسرودة أنها معربة حكماً ؛ أي : قابلة له إذا ركبت ؛ لسلامتها من شبه الحرف ، وتأثرها بالعوامل إذا دخلت عليها ، وذهب ابن مالك إلىٰ بنائها ؛ لشبهها الآن بالحروف المهملة ، في كونها لا عاملة ولا معمولة ، وكذا الخلاف في فواتح السور علىٰ أنها من المتشابه ، أما إن جعلت أسماء للسور أو للقرآن مثلاً . . فليست من هـٰذا القبيل ، بل هي مبتدأ أو خبر ، أو مفعولة لمحذوف ، أو مجرورة بحرف قسم مقدر ، وما كان منها مفرداً ؛ نحو : ﴿صٓ﴾ أو موازن مفرد ؛ كـ ﴿حمٓ﴾ موازن قابيل . . يقدر إعرابه لحكايته قبل العلمية ، أو يعرب لفظاً في غير القرآن ؛ كقولك : قرأت ياسيناً ، وما عدا ذلك ؛ نحو : ﴿الٓمٓ﴾ . . يتعيَّن فيه الأول ، كذا في « البيضاوي » وحواشيه . اهـ « خضري » .

( إلىٰ : **معرب** ) وهو الأصل في الأسماء ؛ أي : الغالب ؛ ولهـٰذا قدمه ، ( **و** ) إلىٰ ( **مبني** ؛ **فالمعرب** : **هو الاسم المتمكن** ) في باب الاسمية ، ( **كما تقدم** ) في قوله : ( وهو الذي لم يشبه الحرف شبهاً قوياً بحيث يدنيه منه ) عقب قول الناظم آنفاً في ( باب الإعراب ) :

( فالرفع والنصب بلا ممانع قد دخلا في الاسم والمضارع )

( **والمبني :** ) هو ( **ما أشبه الحرف في الوضع** ) شبهاً قوياً ، **والشبه الوضعي ضابطه** : كون الاسم موضوعاً علىٰ حرف واحد أو علىٰ حرفين فقط ، سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا .

**فالأول** : وهو الموضوع علىٰ حرف واحد ؛ كالتاء من قمت ، مثلثة الحركات ؛ فإنها في حال الكسر شبيهة بنحو ( باء ) الجر مطلقاً ولامه مع الظاهر ، وفي حال الفتح شبيهة بنحو ( واو ) العطف وفائه ، وفي حال الضم شبيهة بنحو ( م ) الله في القسم في لغة من ضم الميم .

أو في المعنىٰ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثاني** : وهو الموضوع علىٰ حرفين ؛ كـ( نا ) من قمنا ، فإن ( نا ) شبيهة بنحو ( قد ) و( بل ) و( ما ) و( لا ) ، وقال الشاطبي : ( نا ) في قوله : جئتنا موضوعة علىٰ حرفين ، ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً ؛ كـ( ما ) و( لا ) اهـ « تصريح مع التوضيح » .

وفي هامش الشارح : **الشبه الوضعي ضابطه** : أن يكون الاسم موضوعاً علىٰ حرف واحد أو علىٰ حرفين ، ثانيهما حرف لين ؛ كـ( التاء ) و( نا ) من جئتنا ؛ **فالأول** : أشبه باء الجر ، **والثاني** : أشبه ما النافية . اهـ ، وزاد بعضهم : وما زاد علىٰ ذلك من الضمائر ؛ كـ( نحن ) فبني . . فطرداً للباب علىٰ وتيرة واحدة .

( **أو** ) أشبهه ( **في المعنىٰ** ) ، **وضابط الشبه المعنوي** : أن يتضمن الاسم معنىً من معاني الحروف ؛ أي : من المعاني التي تؤدىٰ بالحروف ؛ سواء أوضع لذلك المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف أم لم يوضع له حرف أصلاً ؟

**فالأول** : وهو الذي تضمن معنىً وضع له حرف ؛ كـ( متىٰ ) فإنها تستعمل شرطاً ؛ فتجزم فعلين ؛ نحو : متىٰ تقم أقم ، وهي إذا استعملت شرطية شبيهة في تأدية معنى الشرط بـ( إن ) الشرطية ؛ نحو : إن تقم أقم ، وتستعمل أيضاً استفهامية ؛ فلا تعمل شيئاً ؛ نحو : متىٰ نصر الله ؟ وهي حينئذ شبيهة بهمزة الاستفهام في طلب التصور .

وأورد علىٰ هـٰذا المثال بأن ( أيا ) الشرطية ، و( أيا ) الاستفهامية أشبها الحرف ، ومع ذلك فهما معربان ، أعربت الشرطية في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ ﴾ ، فأي : اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بـ( قضيت ) ، وقُدِّمت ؛ لأن لها الصدارة ، وما : صلة ، والأجلين : مضاف إليهما ، فلا عدوانَ عَلَيَّ : جوابها ، وأُعربت الاستفهامية في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ﴾ ، فأي : اسم استفهام مبتدأ مرفوع ، الفريقين : مضاف إليهما ، وأحق : خبر المبتدأ ؟

**وأجيب عنه** : بأنهما إنما أُعربتا في هـٰذين المثالين ؛ لضعف الشبه فيهما بما

أو في الاستعمال ، ..............................

---

عارضه من ملازمتهما للإضافة التي إلى المفرد ، التي هي من خصائص الأسماء . اهـ « تصريح مع التوضيح » .

**والثاني** : وهو الذي تضمن معنىً لم يوضع له حرف في الخارج ؛ نحو : ( هنا ) من أسماء الإشارة للمكان ، وسائر أسماء الإشارة ؛ فإنها متضمنة لمعنىٰ هو الإشارة ، وهـٰذا المعنى الذي هو الإشارة لم تضع العرب له حرفاً يدل عليه ، ولكنه من المعاني التي من حقها أن تؤدىٰ بالحروف ؛ لأن الإشارة معنىً كالخطاب الموضوع له ( الكاف ) المسماة بكاف الخطاب ، والتنبيه الذي وُضع له ( الهاء ) المسماة بهاء التنبيه ( فهنا ) مبنية ؛ لتضمنها معنى الإشارة .

( **أو** ) ما أشبه الحرف ( **في الاستعمال** ) وهو المسمىٰ بالشبه الاستعمالي ، وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه عاملاً لا معمولاً ، وهو المعروف عندهم بالشبه الاستعمالي ، وذلك كأسماء الأفعال ، وهي ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً بمعنىٰ أنه عامل أبداً غير معمول ولا فضلة ، أو أن يشبه الاسم الحرف في افتقاره إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ؛ كافتقار الحرف إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ، وذلك كأسماء الموصول و( إذْ ) و( إذا ) و( حيث ) ، **وضابط الشبه الاستعمالي** ، وتحته قسمان من أقسام الشبه القوي الاستعمالي والافتقاري : أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف الدالة على المعاني في معناه وعمله، ولا يدخل عليها عامل من العوامل ؛ فيؤثر فيه لفظاً أو محلاً .

**فالأول** : كهيهات وصه وأوه ؛ فإنها نائبة عن بَعُد ـ بضم العين ـ واسكت وأتوجع ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل فتتأثر به ؛ فأشبهت من الحروف ليت ولعل مثلاً ألا ترىٰ أنهما نائبتان عن أتمنىٰ وأترجىٰ .

**والثاني** : وهو الذي يفتقر إلىٰ غيره في إفادة المعنى افتقاراً متأصلاً ؛ كأسماء الموصول و( إذْ ) و( إذا ) ألا ترىٰ أنك تقول : جئتك إذْ ، فلا يتم معنىٰ ( إذْ ) حتىٰ تقول : جاء زيد ونحوه من الجمل ، وكذلك الباقي من الظروف والموصول . اهـ « تصريح » بتصرف ، وقولنا : افتقاراً متأصلاً ؛ أي : لازماً ، خرج به افتقار النكرة إلى الصفة .

**وقيل : ما أشبه مبني الأصل ، ثم المعرب : منصرف وغير منصرف ؛ فغير المنصرف : ما أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع ، . . . . . . . . . . . . . . .**

---

( **وقيل** ) في القسم الأخير بدل قولهم : ما أشبه الحرف في الاستعمال ، أو ( **ما أشبه مبني الأصل** ) وهو الماضي والأمر ؛ أي : أن علة بناء أسماء الأفعال مشابهته لهما في المعنىٰ ؛ فـ ( هيهات ) لمشابهته بـ ( بَعُد ) و( صه ) لمشابهته بـ ( اسكت ) ، **فإن قلت** : إن من أسمائها ما هو بمعنى المضارع ؛ فهو معرب . . **قلت** : إن هـٰذا قليل لا نسلم كونها بمعنى المضارع ، بل كلها بمعنى الأمر والماضي ، بل كون اسم الفعل بمعنى المضارع إنما هو رأي ابن مالك ومن تبعه ، وأما ابن الحاجب . . فلا يرىٰ ذلك ؛ لأن أسماء الأفعال عنده مبنية ؛ لمشابهتها فعل الأمر والماضي ، ولو كانت بمعنى المضارع . . لأعربت ، فـ ( أوه ) عنده بمعنىٰ توجعت ، و( أف ) عنده بمعنىٰ تضجرتُ مراداً بهما الإنشاء ، لكن قد سبق أنه إنما بنيت ؛ لمشابهتها الحرف في كونها عاملة غير معمولة ، لا كما يقوله ابن الحاجب . اهـ « كواكب » .

واختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته وهو الأصح ، فقيل : مدلوله لفظ الفعل ؛ فـ ( صه ) مثلاً اسم لـ ( اسكت ) وهو الأصح ، وقيل : مدلوله المصدر فـ ( صه ) اسم لقولك ( سكوتاً ) ، واختاره ابن الحاجب ، وقيل : مدلوله مدلول الفعل ، وهو الحدث والزمان ، إلا أن دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع ؛ فـ ( صه ) اسم لمعنى الفعل ، ونُسب هـٰذا القول إلىٰ ظاهر قول سيبويه والجماعة ، ثم على القول بأن مدلوله مدلول المصدر . . فموضعه نصب بفعله النائب عنه ، وعلى القول بأن مدلوله مدلول الفعل . . فموضعه رفع بالابتداء ، وأغنىٰ مرفوعه عن الخبر ، وعلى الأصح أن مدلوله لفظ الفعل . . فلا موضع له من الإعراب . اهـ منه أيضاً .

( **ثم** ) بعد ما بينا انقسام الاسم إلىٰ معرب ومبني نقول : ( **المعرب** ) منه إما : ( **منصرف** ) : وهو الذي يقبل الجر بالكسرة والتنوين ؛ لعدم شبهه بالفعل بخلوه عن علل منع الصرف ، وهو الأصل المبوب له ، ( **و** ) إما : ( **غير منصرف** ) لعدم قبوله الجر بالكسرة والتنوين ؛ لوجود علتين من تلك العلل فيه ، كما فسره الشارح بقوله : ( **فغير المنصرف** ) : هو ( **ما أشبه الفعل بوجود علتين** ) فرعيتين ( **فيه من علل تسع** ،

أو واحدة منها تقوم مقامهما ، وسيأتي الكلام علىٰ ذلك ، وأما المنصرف.. فهو بخلافه ، وإليه أشار بقوله :

**وَنَوِّنِ ٱلاسْمَ ٱلْفَرِيدَ ٱلْمُنْصَرِفْ إِذَا ٱنْدَرَجْتَ قَائِلاً وَلَمْ تَقِفْ**

قد تقدم أن التنوين من خواص الاسم ، ..........................

---

**أو** ) بوجود علة ( **واحدة منها** ) أي : من تلك التسع ، ( **تقوم** ) تلك العلة الواحدة ( **مقامهما** ) أي : مقام العلتين ، ( **وسيأتي الكلام علىٰ ذلك** ) أي : علىٰ غير المنصرف مبسوطاً في آخر « المنظومة » بين ( باب التوابع ) و( باب العدد ) عند قول الناظم : ( هٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف ) .

( **وأما المنصرف** ) المبوب له ( .. **فهو** ) ملتبس ( **بخلافه** ) أي : بخلاف معنىٰ غير المنصرف ، فهو الذي خلا عن وجود علتين فرعيتين فيه ، أو علة واحدة من علل تسع ، وهو الذي يُسمى المتمكن الأمكن ، ( **وإليه** ) أي : إلى المنصرف ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ونون الاسم الفريد المنصرف إذا اندرجت قائلاً ولم تقف )**

( **ونون الاسم الفريد المنصرف** ) أي : وأدخل أيها النحوي التنوين على الاسم الفريد ؛ أي : المفرد ، وهو فَعِيل بمعنىٰ مُفْعَل بفتح العين المنصرف ؛ أي : الذي يقبل التنوين ؛ لخلوه من موانع الصرف ، ( **إذا اندرجت** ) انفعل بمعنى الفعل الثلاثي ، أتىٰ به لضرورة النظم ؛ أي : إذا درجت الكلام بعضه ببعض ، ووصلته به حالة كونك ( **قائلاً** ) له ؛ أي : ناطقاً به ، وقوله : ( **ولم تقف** ) معطوف على ( اندرجت ) عطف تفسير ، و( التنوين ) : نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً كما مر .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **قد تقدم** ) في قولنا : في ( باب علامات الاسم ) ومما يتميز به الاسم أيضاً التنوين ( **أن التنوين من خواص الاسم** ) جمع خاص ، ضد عام ؛ أي : من العلامات المختصة بالاسم ، وإنما اختص التنوين بالاسم ؛ لأنه يدل علىٰ كمال الاسم ، كما أن الإضافة تدل علىٰ نقصانه ؛ فهو ضد الإضافة كما قال الشاعر : [من الطويل]

كأني تنوين وأنتِ إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

وهو مصدر نونته ؛ أي : أدخلته نوناً ؛ فسُمي ما به ينوَّن الشيء ؛ أعني : النون تنويناً ؛ إشعاراً بحدوثه وعروضه ، لما في المصدر من معنى الحدوث . ومراد الناظم رحمه الله : أن الاسم إذا أعرب بالحركة . . ألحق بآخره التنوين ؛ للدلالة علىٰ أمكنيته في باب الاسمية ؛ أي : كونه لم يشبه الفعل ؛ فيمنع من الصرف ، ولا الحرف ؛ . . .

---

فكما أن الإضافة التي هي ضده مختصة بالاسم . . فكذلك التنوين مختص بالاسم ؛ فصار علامة له ، ( **وهو** ) أي : التنوين من جهة الصيغة ( **مصدر** ) قياسي لـ ( **نونته** ) المضعف تنويناً ( **أي : أدخلته نوناً** ) ساكنة ، تثبت لفظاً لا خطاً ، و( أي ) في كلام الشارح : تفسيرية أدخلته نوناً مفسر محكي لنونته المحكي في جره ؛ لأنه مضاف إليه لمصدر ؛ ( **فسُمي ما** ) أي : حرف ( **به** ) أي : بذلك الحرف ( **ينون الشيء** ) ، وهو الاسم ؛ ( **أعني** ) بذلك الحرف : ( **النون** ) الساكنة الثابتة لفظاً لا خطاً ( **تنويناً إشعاراً بحدوثه** ) بعد أن لم يوجد ( **وعروضه** ) بعد أن لم يكن ، عطف تفسير لما قبله ، وإنما قلنا : ( إشعاراً بحدوثه ) ( **لما في المصدر من معنى الحدوث** ) والتجدد بعد أن لم يكن ؛ فكذلك هـٰذه النون اللاحقة لآخر الاسم ، لحقته بعد أن لم تكن في وضعه .

( **ومراد الناظم رحمه الله** ) تعالىٰ بقوله : ( ونون الاسم الفريد المنصرف . . . ) إلخ ( **أن الاسم إذا أعرب بالحركة** ) الظاهرة ، كما في زيد ، أو المقدر كما في فتىً ، أخرج بقيد الحركة المثنىٰ وجمع المذكر السالم لأنهما لا ينونان ؛ لأن النون فيهما بدل عن التنوين ( . . **ألحق بآخره** ) أي : بآخر الاسم ( **التنوين** ) أي : النون الساكنة الثابتة لفظاً لا خطاً ؛ ( **للدلالة علىٰ أمكنيته** ) أي : علىٰ تمكنه ( **في باب الاسمية** ) أي : في حكم الاسم وسلامته من شبه الفعل والحرف ، وشرفه عليهما بتمكنه في حكمه من الإعراب والصرف .

وقوله : ( **أي : كونه** ) تفسير لـ ( أمكنيته ) ( **لم يشبه الفعل** ) بوجود علتين فرعيتين فيه ؛ ( **فيمنع من الصرف** ) أي : من الجر بالكسرة والتنوين ، و( الفاء ) فيه : سببية ، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي . اهـ « صبان » .

وقوله : ( **ولا الحرف** ) معطوف على ( الفعل ) أي : وعلىٰ كونه لم يشبه الحرف

فيبنىٰ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

شبهاً قوياً ، و( الفاء ) في قوله : ( فيبنىٰ ) سببية أيضاً ، والنصب فيه مقدر للتعذر ، والمراد به التنوين الخاص بالأسماء ، وهي الأربعة المجموعة في قول المكودي : [من الرجز]

تنوينـنـا الـذي بـالاسمـاء حـري ... مكـن وقـابـل عـوِّضـاً ونكـر

وما عدا هـٰذه الأربعة يقع في الأسماء وغيرها :

**الأول** : **تنوين التمكن** : وهو أكثر التنوينات استعمالاً ، وأشهرها وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق ، فإذا أُريد غيره.. قُيد بأن يقال : تنوين التنكير مثلاً ، وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة ، وهي التي لم تشبه حرفاً ولا فعلاً ، سواء كان في معرفة ؛ كزيد ، أو نكرة ؛ كرجل .

**والثاني** : **تنوين التنكير** : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فإذا قلت : صهٍ بالتنوين.. فمعناه : اسكت عن كل كلام ولا تتكلم ؛ فهو نكرة ، وإذا قلت : صهِ بكسرة واحدة.. كان معرفة ، ومعناه : اسكت عن الكلام الذي تتكلم به ، وإن شئت.. تكلم بغيره ، قال ابن مالك في « الخلاصة » : [من الرجز]

واحكـم بتنكيـر الـذي ينـون ... منهـا وتعـريـف سـواه بيـن

**والثالث** : **تنوين العوض** :

وهو اللاحق لآخر الاسم المضاف ؛ عوضاً عن المضاف إليه المحذوف ، سواء كان المضاف إليه حرفاً ؛ نحو : جوارٍ وغواشٍ ، **أصلهما** : جواريُ وغواشيُ بحركة واحدة ، استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء ؛ فحذفت الحركة ، ثم الياء اعتباطاً لغير موجب ، فوقع هنالك إخلال بصيغة منتهى الجموع ؛ لأنه لم يبق بعد ألف مفاعل إلا حرف واحد ، فلو رُدت الياء.. لرجع الثقل ؛ فأبقوها محذوفة ، وعوضوا عنها التنوين ، أو اسماً لـ ( كلٍ ) و( بعض ) ، أو جملة ؛ نحو : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ .

والرابع : **تنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، وقد استوفينا أقسام التنوين العشرة في « الفتوحات » ، فراجعها .

لكن يشترط كونه مفرداً منصرفاً مجرداً من ( أل ) والإضافة ؛ نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيد ، واحترز بـ ( الفريد ) أي : المفرد عن المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ، فلا ينونان ؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد ، وبـ ( المنصرف ) عن غيره ، فلا ينون إلحاقاً ..............................

---

وقول الشارح : ( **لكن يشترط** ) استدراك علىٰ قوله : ( ألحق بآخره التنوين ) أي : لكن يشترط في جواز إلحاق التنوين به ( **كونُه** ) أي : كون ذلك الاسم المعرب ( **مفرداً** ) ، لا مثنىٰ ولا جمع مذكر سالم ؛ لاستغنائهما بنونيهما عن التنوين ؛ لأن نونهما عوض عن التنوين ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، وكونُه ( **منصرفاً** ) لا غير منصرف لامتناع تنوينه ؛ لشبهه بالفعل بوجود علتين فرعيتين فيه ، وكونه ( **مجرداً من « أل »** ) لامتناع اجتماعه مع ( أل ) لأنه يدل على التنكير ، و( أل ) تدل على التعريف ، وهما لا يجتمعان في كلمة واحدة في آنٍ واحدٍ ، ( و ) كونه مجرداً من ( **الإضافة** ) لامتناع اجتماعه مع الإضافة ؛ لأن الإضافة تدل على النقصان والاتصال ، والتنوين يدل على الكمال والانفصال ، وهما لا يجتمعان في آنٍ واحدٍ ، وما ألطف قول بعضهم : [من الكامل]

علمتــه بــاب المضــاف تفــاؤلاً ورقيبــه يغــريــه بــالتنــويــن

وذلك الاسم المعرب المترفر للشروط المذكورة ؛ ( **نحو : جاء زيد ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ ، واحترز** ) الناظم بقوله : ( **بـ « الفريد » أي : المفرد عن المثنىٰ والمجموع** ) الذي كان ( **علىٰ حده** ) أي : علىٰ حد المثنىٰ وطريقته في إعرابه بالحروف ، وسلامة واحده واختتامه بنون زائدة تحذف بالإضافة . اهـ « تصريح » ، وخرج بهٰذا القيد جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ؛ لتنوينهما .

وإنما قلنا : ( احترز ) عنهما ، ( فـ ) إنهما أي : لأن المثنىٰ والجمع علىٰ حده ( **لا ينونان ؛ إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد** ) ، فهم لا يجمعون بين البدل والمبدل منه ، و( **إذْ** ) في كلامه : تعليلية بمعنى اللام ؛ أي : معلِّلة لعدم تنوينهما ، ( **و** ) احترز الناظم أيضاً ( **بـ « المنصرف » عن غيره** ) أي : عن غير المنصرف ، وهو الذي لا يقبل الجر بالكسرة والتنوين ، ( **فلا ينون** ) هو ؛ أي : غير المنصرف ( **إلحاقاً**

له بالفعل . وأشار بقوله : ( إذا اندرجت قائلاً ولم تقف ) إلىٰ أن محل إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف ، فأما إذا وقف عليه . . فقد أشار إلىٰ حكمه بقوله :

**وَقِفْ عَلَى ٱلْمَنْصُوبِ مِنْهُ بِٱلأَلِفْ ... كَمِثْلِ مَا تَكْتُبُهُ لاَ يَخْتَلِفْ**

يعني : أن الاسم المفرد المنصرف المنون يوقف عليه في حالة النصب بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً ، كما يثبت ذلك خطاً .

**تَقُولُ عَمْرٌو قَدْ أَضَافَ زَيْدَا ... وَخَالِدٌ صَادَ ٱلْغَدَاةَ صَيْدَا**

---

**له )** أي : لغير المنصرف ( **بالفعل** ) في منعه من التنوين ؛ لوجود علتين فيه .

( **وأشار** ) الناظم ( **بقوله : إذا اندرجت** ) ووصلت الكلام بما بعده ( **قائلاً** ) أي : ناطقاً له ، ( **و** ) الحال أنك ( **لم تقف** ) عليه ( **إلىٰ أن محل إلحاق التنوين إنما هو** ) أي : أن محل إلحاقه ( **في حال عدم الوقف ، فأما إذا وقف عليه** ) أي : على الاسم ( **. . فقد أشار إلىٰ حكمه** ) أي : إلىٰ حكم الاسم الذي وقف عليه ( **بقوله** ) :

( **وقف على المنصوب منه بالألف ... كمثل ما تكتبه لا يختلف** )

قال الشارح : ( **يعني** ) الناظم : ( **أن الاسم المفرد المنصرف المنون** ) المجرد عن الإضافة و( أل ) فيخرج بـ ( المنصرف ) غير المنون ؛ بسبب الإضافة أو بسبب دخول ( أل ) عليه ، كما سيأتي في آخر الباب ، ( **يوقف عليه** ) أي : علىٰ ذلك المنصرف ( **في حالة النصب** ) لا في حالة الرفع والجر ( **بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً ، كما يثبت ذلك** ) أي : إبدال التنوين ألفاً ( **خطاً** ) أي : في الخط والكتابة ؛ أي : تقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إبدالاً مثل الإبدال الثابت في الخط ، فـ ( الكاف ) صفة لمصدر محذوف .

وعبارة « النزهة » : أي وقف أيها النحوي على المنصوب من الاسم المفرد المنصرف بالألف ؛ أي : بإبدال تنوينه ألفاً في اللفظ حال كون لفظه مثل ما تكتبه لا يختلف ؛ أي : لا يخالف لفظه ؛ لما ثبت في خطه كما قال الناظم :

( **تقول عمرو قد أضاف زيدا ... وخالد صاد الغداة صيدا** )

أي : ( **تقول** ) في الوقف عليه لفظاً : ( **عمرو قد أضاف** ) ، وأكرم بالقرىٰ ( **زيدا** ) بالألف في لفظه ، كما تكتبه بالألف في الخط ، ( **وخالد صاد** ) وأمسك في ( **الغداة** )

لأن الوقف تابع للخط غالباً ؛ ولهـٰذا وقف علىٰ نحو : رحمة بالهاء ؛ لأن كتابته كذلك ، وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه إذا وُقف عليه . . حُذف منه التنوين ، وسكن آخره ؛ نحو : هـٰذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، كما يحذف منه . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : في أول النهار ( صيدا ) أي : حيواناً مصيداً بالألف ، كما تكتبه بالألف في الخط حالة الوقف عليه لفظاً ، كما قال الشارح : ( **لأن الوقف تابع للخط غالباً** ) ، خرج بقوله : ( غالباً ) نحو : قولهم : دفن البناه من المكرماه ، وقولهم : قعدنا على الفراه ؛ أي : على الفرات ؛ ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل كون الوقف تابعاً للخط ( **وُقف علىٰ نحو : رحمة** ) وشجرة من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديراً ؛ كصلاة وزكاة ( **بالهاء** ) المربوطة ؛ أي : بإبدال التاء هاءً ؛ ( **لأن كتابته كذلك** ) أي : بالهاء فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ، ولم يعكسوا ؛ لأنهم لو قالوا في ضربت ضربة . . لا لتبس بضمير المفعول به ، فإن كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً ؛ كأخت وبنت . . وقف عليها من غير إبدال ، كاللاحقة للفعل والحرف ؛ كقامت وثُمَّت ورُبَّت .

( **وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه** ) أي : فإن المفرد المنصرف ( **إذا وُقف عليه . . حُذف منه التنوين ، وسكن آخره** ) من غير إبدال بألف ؛ ( **نحو : هـٰذا زيدْ ، ومررت بزيدْ** ) بإسكان آخرهما ، وما ذكره الناظم من التفصيل في الوقف على المفرد المنصرف هو **اللغة المشهورة** من ثلاث لغات .

**والثانية** : الوقف عليه مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجراً بالحذف والإسكان ؛ نحو : هـٰذا زيدْ ورأيت زيدْ ومررت بزيدْ ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

ألا حبذا غنم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هائماً دنف

**المراد** : دنفاً ؛ لأنه منصوب ؛ أي : ملازماً للمرض .

**والثالثة** : الوقف عليه مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجراً بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله ؛ نحو : جاء زيدو ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيدي .

و( الكاف ) في قوله : ( **كما يحذف** ) التنوين ( **منه** ) أي : من المفرد المنصرف ، صفة لمصدر محذوف ، تقديره : وأما في حالة الرفع والجر . . فإنه إذا

للإضافة أو دخول ( أل ) ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله :

**وَتُسْقِطُ ٱلتَّنْوِينَ إِنْ أَضَفْتَهُ  أَوْ إِنْ تَكُنْ بِٱللَّامِ قَدْ عَرَّفْتَهُ**

**مِثَالُهُ جَاءَ غُلَامُ الْوَالِي  وَأَقْبَلَ ٱلْغُلَامُ كَٱلْغَزَالِ**

يعني : أن التنوين قد يعرض له ما يُسقطه ، فإذا أضفت الاسم المنون.. حذفت تنوينه ؛ ( مثاله : جاء غلام الوالي ) ، وذلك لأن التنوين يدل علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملاً ناقصاً ، . . . . . . . . . . . . . .

---

وقف عليه.. حُذف منه التنوين حذفاً مثل حذفه منه ؛ ( **للإضافة** ) أي : لأجل إضافته إلىٰ ما بعده ؛ نحو : جاء غلام زيد ، ( **أو** ) لـ ( **دخول « أل »** ) عليه نحو : جاء الغلام ، ( **وإلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ حذف التنوين منه للإضافة أو لدخول ( أل ) عليه ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله :** )

**( وتسقط التنوين إن أضفته  أو إن تكن باللام قد عرفته**

**مثاله جاء غلام الوالي  وأقبل الغلام كالغزال )**

أي : ( **وتسقط التنوين** ) أيها النحوي من الاسم المنصرف ، سواء كان مفرداً أو جمع تكسير ( **إن أضفته** ) أي : إن أضفت الاسم المنصرف إلىٰ ما بعده ، ( **أو إن تكن باللام قد عرفته** ) أي : أدخلت عليه اللام ، سواء كانت معرفة أم لا .

قال الشارح: ( **يعني** ) الناظم : ( **أن التنوين قد يعرض** ) ويحدث ( **له** ) أي : للتنوين ( **ما يسقطه** ) مما يعارضه ويضاده ؛ كالإضافة والألف واللام ، ( **فإذا أضفت الاسم المنون** ) إلىٰ ما بعده ( .. **حذفت** ) أيها النحوي ( **تنوينه** ) لأنه لا يجامعها ( **مثاله** ) أي : مثال حذف التنوين : ( **جاء غلام الوالي** ) والأمير وعبد السلطان بحذف تنوين غلام ؛ لإضافته إلى الوالي ( **وذلك** ) أي : سقوط لأجل الإضافة ؛ أي : علة ذلك ؛ ( **لأن التنوين يدل علىٰ كمال الاسم** ) واستغنائه عما بعده وانفصاله عنها ، ( **والإضافة** ) بالنصب معطوف على اسم ( أن ) أي : ولأن الإضافة ( **تدل علىٰ نقصانه** ) وعدم استغنائه واتصاله به واحتياجه إليه ، ( **ولا يكون الشيء** ) الواحد ( **كاملاً ناقصاً** ) في آنٍ واحد ؛ لأن الكمال والنقص ضدان لا يجتمعان ، وما ألطف قولَ بعضهم : [من الوافر]

وكنا خمس عشرة في التئام  علىٰ رغم الحسود بغير آفة

وكذلك إذا أدخلت عليه ( اللام ) وإن لم تفد تعريفاً ؛ نحو : جاء الحارث ، ( **وأقبل الغلام كالغزال** ) استثقالاً للجمع بينهما ؛ إذ كل من لام التعريف والتنوين زائد وكلامه هنا صريح في أن آلة التعريف هي اللام .

---

فقد أصبحت تنويناً وأضحى حبيبي لا تفارقه الإضافة

( و ) تسقط التنوين ( **كذلك** ) أي : مثل إسقاطك إياه للإضافة ( **إذا أدخلت عليه** ) أي : على الاسم المنصرف ( **اللام** ) ، سواء كانت زائدةً أو معرفة ، وليس التعريف قيداً ، بل الزائدة كذلك ، كما قال الشارح : ( **وإن لم تفدْ** ) تلك اللام ( **تعريفاً** ) أي : تعيناً في الاسم ؛ مثال الزائدة ( **نحو : جاء الحارث** ) والعباس ، ومثال المعرفة نحو قول الناظم : ( « **وأقبل الغلام كالغزال** » ) أي : بوجه طلق جميل ، و( الغزال ) ذكر الظبي أو نوع منها ، يطلع منه المسك ؛ أي : كذلك تسقط التنوين إذا أدخلت عليه اللام ( **استثقالاً للجمع بينهما** ) أي : بين اللام والتنوين ، وإنما أسقطت التنوين مع اللام ؛ ( **إذ كل** ) أي : لأن كلاً ( **من لام التعريف والتنوين زائد** ) علىٰ أصل الكلمة ؛ أي : ليس فاء الكلمة ولا لامها ولا عينها ، والزائدان إذا اجتمعا. . ثقُلا جدّاً .اهـ شيخنا .

( **وكلامه هنا** ) في قوله : ( أو إن تكن باللام قد عرَّفته ) ( **صريح في أن آلة التعريف هي اللام** ) فقط دون الألف ، وفيما سبق صريح بأن آلة التعريف ( أل ) برمتها ؛ حيث قال : ( وآلة التعريف أل. . . ) إلخ ، فقد أشار بما ذكره في الموضعين إلىٰ أنه جارٍ علىٰ كلا المذهبين ، والله أعلم .

## تتمة

## [اختصاص التنوين بالاسم المنصرف]

قال الناظم في « شرحه » : والتنوين يختص بالاسم المنصرف ؛ لخفته ولأجل التنوين اللاحق بآخره سُمي منصرفاً ، فكأن التنوين لما دخل عليه. . أحدث فيه صريفاً ، **والصريف** : صوت البكرة عند الاستقاء .

ويسقط التنوين في أربعة مواضع :

**أحدها** : في الاسم المعرَّف بالألف واللام ؛ لأن التنوين زيادة ألحقت بآخر

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الاسم ، ولام التعريف زيادة في أوله ؛ فاستثقل الجمع بين زيادتين .

**والثاني** : في أول المتضايفين ؛ كقولك : غلام زيد ؛ لأن المضاف إليه يتصل بالمضاف حتىٰ يصير كأحد حروفه ؛ ولذلك لم يجز أن يفصل بينهما ، فلما نُزِّل المضافان منزلة الاسم الواحد . . وجب إلحاق التنوين بالمضاف إليه ، الذي هو الأخير منهما ، كما يلحق التنوين آخر الاسم المفرد .

**والموضع الثالث** : الاسم الذي لا ينصرف ؛ كقولك : جاء عمر ، وإنما لم يدخله التنوين ؛ لشبهه بالأفعال .

**الموضع الرابع** : إذا كان الاسم المفرد علماً أو كنية أو لقباً ، وكان موصوفاً بابن مضاف إلىٰ علم أو كنية أو لقب ، فهـٰذه ثلاثة في الثلاثة الأولىٰ بتسع صور ؛ كقولك : جاء زيد بن بكر ، وجاء زيد بن أبي محمد ، وجاء زيد بن أبي تأبط شراً ، فهـٰذه ثلاثة في العلم الموصوف ، وكقولك : جاء أبو محمد بن يزيد ، وجاء أبو محمد بن أبي الحسين ، وجاء أبو محمد بن تأبط شراً ، فهـٰذه ثلاثة في الكنية ، وكقولك في اللقبين : جاء بطة بن تأبط شراً ، وجاء بطة بن زيد ، وجاء بطة بن أبي الحسين ، وهـٰذه ثلاثة في اللقب ، والعلة في حذف التنوين في هـٰذا الموضع أن التنوين ساكن ، والألف من ابن ألف وصل ، تسقط في اندراج الكلام ، فيلتقي التنوين الساكن بالباء الساكنة من ابن ؛ فلهـٰذا حُذف التنوين ، فإن وصفت الاسم بابن مضاف إلىٰ ما فيه الألف واللام ؛ كقولك : جاء محمد بن الأمير . . ثبت التنوين ، وانكسر لالتقاء الساكنين ؛ لأن الأمير ليس بعَلَم ولا كنية ولا لقب ، وكذلك إن قلت : ظننت زيداً بن عمْرو . . أثبت بالتنوين ، وكسرته لالتقاء الساكنين من حيث إنه ليس بصفة للاسم الأول ، وإنما هو خبر عنه .

**فإن قال قائل** : لم أُبدل في الوقف على المنصوب مِنْ فتحته مع التنوين ألف ، ولم يبدل من ضمة المرفوع واو ، ولا من كسرةِ المجرور ياء . . **فالجواب عنه** : أنه لو وقف على المجرور بالياء . . لالتبس بالمضاف إلىٰ ياء المتكلم ، ألا ترىٰ أنك لو وقفت علىٰ قولك : مررت بغلامٍ ، فقلت : مررت بغلامي . . لتوهم السامع أن الغلام ملكك ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ولو أنك وقفت على المرفوع بالواو ، فقلت : جاء زيدو . . لخرج عن أصل كلام العرب ؛ إذْ ليس يوجد في كلامهم اسم آخره واو وقبلها ضمة ، وإنما يوجد ذلك في الأفعال ، حتىٰ إنهم لما اضطروا في بعض الجموع إلىٰ مثل ذلك . . أبدلوا ياءً ، وكسروا ما قبلها ، فقالوا في جمع دلو وجرو : أدلىٰ وأجرو .

**والأصل** : أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ ، ففروا من الواو التي قبلها ضمة إلى الكسرة ؛ محافظة علىٰ مقاييس الأصل ، ولم يخرجوا عن لغتهم ، ولا يعرف من نقل عنهم ، ولا سمع منهم خلاف ذلك ، والله أعلم . اهـ من « شرح الناظم » .

* * *

## باب الأسماء الستة المعتلة

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **باب الأسماء الستة المعتلة** )

ثم ذكر المؤلف هنا من أبواب النيابة مفرقة بالمنقوص والمقصور أربعة : الأول منها : ( باب الأسماء الستة ) فقال : ( **باب الأسماء الستة المعتلة** ) المضافة لغير ياء المتكلم .

جعلها الناظم ستة تبعاً لابن مالك ومن وافقه ، وعدها الفراء وتبعه الزجاج وابن آجرُّوم خمسة بإسقاط الهن ؛ لأن إعرابه بالحروف لغة قليلة كما سيأتي ، وقال الجوهري في كتاب له في النحو : إنها سبعة بزيادة ( مَنْ ) في حكاية النكرة ، فإذا قيل لك : جاء رجل . . فقل في حكايته سائلاً عنه : منو ، ورأيت رجلاً تقول : منا ، ومررت برجل تقول : مني .

ووُصفت بالمعتلة ؛ لأن أواخرها أحرف علة الثلاثة : الواو والألف والياء .

**وضابطها** : هي كل اسم مفرد معتل مكبر غير منسوب مضاف لغير ياء المتكلم .

**وحكمها** : رفعها بالواو ، ونصبها بالألف ، وجرها بالياء ، كما سيأتي في الشارح مع أمثلتها ، وشرط إعرابها بهٰذا الإعراب ثمانية : خمسة عامة لكلها : **الأول** : أن تكون مفردة ، **والثاني** : أن تكون مكبرة ، **والثالث** : أن تكون غير منسوبة ، **والرابع** : أن تكون مضافة ولو تقديراً ، **والخامس** : أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم .

وثلاثة خاصة ببعضها : **الأول** : أن يكون ( فو ) خالياً من الميم ، **والثاني** : أن يكون ( ذو ) بمعنىٰ صاحب ، **والثالث** : أن يكون ( ذو ) مضافاً إلى اسم جنس ظاهر .

وإنما أعربت هٰذه الأسماء الستة بالحروف ؛ لأنهم لما رأوا المثنىٰ والجمع علىٰ حده . . أعربا بالحروف ، والإعراب بالحروف أقوىٰ ؛ لكون الحرف بمنزلة حركتين ، والمثنىٰ والجمع فرعا المفرد ، كرهوا استبداد الفرع بالإعراب الأقوىٰ ؛ فجعلوا الإعراب بالحروف في هٰذه المفردات . اهـ « يس على التصريح » .

وقيل : إنما أُعربت الأسماء الستة بالحروف ؛ لشبهها بالجمع والمثنىٰ في كون

وَسِتَّـــةٌ تَـــرْفَعُهَـــا بِــأَلْــوَاوِ ... فِــي قَــوْلِ كُــلِّ عَــالِــمٍ وَرَاوِي
وَٱلنَّصْــبُ فِيهـا يَـا أُخَـيَّ بِـٱلأَلِـفْ ... وَجَرُّهَـا بِـٱلْيَـاءِ فَـٱعْـرِفْ وَٱعْتَـرِفْ
وَهْــيَ أَخُــوكَ وَأَبُــو عِمْــرَانَــا ... وَذُو وَفُــوكَ وَحَمُــو عُثْمَــانَــا
ثُــمَّ هَنُــوكَ سَــادِسُ ٱلأَسْمَــاءِ ... فَـٱحْفَـظْ مَقَـالِـي حِفْـظَ ذِي ٱلـذَّكَـاءِ

---

اخرها حرف علة ، وإنما أُعربت بجميع أحرف العلة لأصالتها ؛ لأنها مفردة ، وإنما كان رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء ؛ لتولد الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة . اهـ من « الفتوحات » .

واستغنى الناظم عن ذكر شروطها لنطقه بها كذلك حيث قال :

( وستــة تــرفعهــا بــالــواو ... فــي قــول كــل عــالــم وراوي
والنصــب فيهـا يـا أخـي بـالألـف ... وجـرهـا بـاليـاء فـاعـرف واعتـرف
وهــي أخــوك وأبــو عمــرانــا ... وذو وفــوك وحمــو عثمــانــا
ثــم هنــوك ســادس الأسمــاء ... فاحفظ مقالي حفظ ذي الذكاء )

أي : ( **وستة** ) من الأسماء المفردة ( **ترفعها** ) أي : تحكم رفعها أيها النحوي رفعاً مصوراً ( **بالواو** ) أو معلَّماً بها ( **في قول كل عَالِمٍ** ) بالقواعد النحوية مجتهد فيها ، ( **و** ) في قول كل ( **راوي** ) أي : ناقل عن فصحاء العرب كلامهم .

وقول الناظم : ( في قول كل عالم وراوي ) معترض ؛ إذ مقتضىٰ كلامه أن هـٰذه الأحرف هي الإعراب فيها باتفاق العلماء والرواة ، وليس كذلك ؛ لأن فيها من الخلاف اثني عشر قولاً ، إلا أن يقال : إن المراد بالكل في كلامه الكل المجموعي مجازاً لا الجميعي ، أو يقال : إن الناظم لم يطلع علىٰ تلك الأقوال حين التأليف لهـٰذا النظم ؛ فهو معذور هـٰكذا ظهر لي . اهـ من « النزهة » .

( **والنصب فيها** ) أي : في هـٰذه الأسماء الستة ( **يا أُخي** ) تصغير ( أخ ) تصغير شفقة نصيحةً له بالتعليم مصوَّر ( **بالألف** ) أو معلَّم بها ، ( **وجرها** ) أي : وجر هـٰذه الأسماء مصوَّر ( **بالياء** ) أو معلَّم بها ؛ ( **فاعرف** ) أيها السائل ما أقوله لك ، وأدركه بذهنك وقلبك ؛ لتكون مستفيداً بكلامي ، ( **واعترف** ) أي : واعترفه وأقره بلسانك ؛ لتكون مفيداً لغيرك .

قد تقدم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون ، وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب أُعربت بغير ما ذكر ، وتُسمىٰ أبواب النيابة ؛ لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل ، **فمنها** : هـٰذه الأسماء الستة ، ناب فيها حرف عن حركة . . . . . . . . . . .

---

( **وهي** ) أي : تلك الأسماء : ( **أخوك** ) أي : لفظ ( أخو ) من قولك : جاء أخوك مضافاً إلىٰ ضمير المخاطب ، ( **وأبو عِمْرانا** ) أي : لفظ ( أبو ) من قولك : جاء أبو عمران ، قيل : هو كنية عثمان بن عفان ، وفيه حينئذ مناسبة ضرْب البيت لعروضه من حيث المعنىٰ ، وقيل : كنية عثمان أبو عمرو ، ( **و** ) لفظ ( **ذو** ) من قولك : تصدق ذو مال ، ( **و** ) لفظ ( فو ) من قولك : جمُل ( **فوك** ) أي : حسن كلامك ، ( **و** ) لفظ ( حمو ) من قولك : حضر ( **حمو عثمانا** ) أي : قريب زوجته ، ( **ثم** ) للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ، ( **هنوك سادس الأسماء** ) الستة ؛ أي : جاعلها ومكملها ستة لفظ ( هنو ) من قولك : هـٰذه هنوك ؛ أي : عورتك .

و( الفاء ) في قوله : ( **فاحفظ مقالي** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت إتقان العلوم . . فأقول لك : احفظ مقالي ؛ أي : مقولي ، وقوله : ( **حفظ ذي الذكاء** ) مفعول مطلق مبيِّن للنوع ؛ أي : احفظ مقالي حفظاً ؛ كحفظ صاحب الذكاء والفطنة ، و( الذكاء ) حدة القريحة وفطنة القلب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **قد تقدم** ) لك ( **أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات** ) الثلاث ، ( **و** ) بـ ( **السكون** ) بدليل عدم مجيء غيرها إلا عند تعذرها ، ( **وخرج عن ذلك الأصل** ) المذكور ؛ يعني : الحركات الثلاث والسكون ( **سبعة أبواب أُعربت بغير ما ذكر** ) من الحركات الثلاث والسكون ، ( **وتُسمىٰ** ) تلك الأبواب السبعة ( **أبواب النيابة** ) أي : أبواباً ناب فيها الفروع عن الأصول ، وإنما سُميت أبواب النيابة ؛ ( **لأن الإعراب الواقع فيها** ) أي : في تلك السبعة ( **نائب عن الأصل** ) الذي هو الحركات الثلاث والسكون .

( **فمنها** ) أي : فمن تلك الأبواب السبعة التي تُسمىٰ أبواب النيابة : ( **هـٰذه الأسماء الستة** ) ، وإنما كانت من أبواب النيابة ؛ لأنه ( **ناب فيها حرف** ) من أحرف العلة الثلاث ( **عن حركة** ) من الحركات الثلاث ؛ فنابت الواو عن الضمة ، والألف عن

**وحكمها** : أنها ترفع بالواو نيابة عن الضمة ؛ نحو : ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ ، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة ؛ نحو : ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ، وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة ؛ نحو : ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ . وشرط إعرابها بما ذُكر : أن تكون مفردة ، فلو ثُنيت أو جُمعت . . أُعربت إعراب المثنىٰ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الفتحة ، والياء عن الكسرة .

( **وحكمها** ) أي : حكم هـٰذه ( الأسماء الستة ) من حيث الإعراب لا من حيث الصحة والاعتلال : ( **أنها** ) أي : أن هـٰذه الأسماء الستة ( **ترفع** ) رفعاً مصوَّراً أو معلَّماً ( **بالواو** ) ملفوظة كانت تلك الواو ؛ نحو : قال أبوهم ، أو محذوفة ؛ نحو : جاء أبو القوم حالة كون الواو ( **نيابة عن الضمة** ) أي : نائبة عنها ، سُميت هـٰذه الحركة ضمة ورفعاً ؛ لأنه ينشأ من ضم الشفتين أوَّلاً ، ثم رفعهما ثانياً . اهـ « تصريح » ، مثاله : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾) ، **وإعرابه** : الواو بحسب ما في القرآن ، ( أبونا ) مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ؛ لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، ( نا ) مضاف إليه ، ( شيخ كبير ) صفته ، والجملة بحسب ما القرآن .

( **و** ) أنها ( **تنصب** ) نصباً مصوَّراً أو معلَّماً ( **بالألف** ) حالة كونها ( **نيابة** ) أي : نائبة ( **عن الفتحة** ) ، سُميت هـٰذه الحركة فتحة ؛ لأنه يتولد من مجرد فتح الفم ؛ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾) ، و( أبانا ) اسم ( إنَّ ) منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة .

( **وتُجر بالياء نيابة عن الكسرة** ) ، سُميت هـٰذه الحركة كسرة ؛ لأنها تنشأ من انجرار اللحي الأسفل إلىٰ أسفل انجراراً قوياً . اهـ « تصريح » ؛ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾) ، ( أبي ) مجرور بـ ( إلىٰ ) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة .

( **وشرط إعرابها** ) أي : إعراب هـٰذه الأسماء الستة ( **بما ذُكر** ) من أحرف العلة الثلاثة : ( **أن تكون** ) هـٰذه الأسماء ( **مفردة** ) والمفرد في هـٰذا الباب : ما ليس مثنىٰ ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ، ( **فلو ثُنيت** ) هـٰذه الأسماء ؛ أي : جعلت دالة على اثنين ( **أو جُمعت** . . **أُعربت إعراب المثنىٰ** ) فترفع بالألف ؛ نحو : جاء أبواك ،

وذلك المجموع ، وأن تكون مكبرة ، فلو صُغرت . . أُعربت بحركات ظاهرة ، وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم ولو تقديراً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وتنصب وتُجر بالياء ؛ نحو : رأيت أبويك ، ومررت بأبويك ، ( و ) تُعرب إعراب ( **ذلك المجموع** ) الذي جُمعت به ، فإن جُمعت جمع تكسير . . أُعربت بالحركات على الأصل ؛ نحو : جاء آباؤك وإخوتك ، أو جمع سلامة لمذكر . . أعربت بالحروف ؛ نحو : جاء أبوون وأخوون ، ولا يجمع هـٰذا الجمع إلا الأب والأخ والحم وإن نازع في هـٰذا الأخير البهوتي ، وكذا إذا جُمعت جمع سلامة لمؤنث . . تُعرب إعرابه ؛ بأن يراد بها ما لا يعقل ، فيقال : أبوات وأخوات ، وهو مسموع فيما عدا ( فوك ) .

وقيل فيه أيضاً : ( **وأن تكون مُكبَّرة** ) أي : غير مُصغَّرة ، ( **فلو صُغرت . . أُعربت بحركات ظاهرة** ) نحو : جاءني أُبيُّك ، ورأيت أُبيَّك ، ومررت بأُبيِّك .

( **وأن تكون مضافة لغير ياء المتكلم** ) أي : لغير الياء الدالة على التكلم ، سواء في ذلك الغيرِ الاسمَ الظاهر ؛ نحو : ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ ، أو ضميرُ المتكلم مع غيره ؛ نحو : ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ ، أو ضمير المخاطَب ؛ نحو : رأيت حماك ، أو ضمير الغائب : جاء أبوه وفروعها ، سواء كانت الإضافة لغيرها لفظاً كما مُثِّل ، أو نيةً كما ذكره الشارح بقوله : ( **ولو تقديراً** ) أي : نيةً ؛ كقول العجاج : [من الرجز]

صهباء خرطوماً عُقاراً قرقفا خالط من سلمىٰ خياشيم وفا

أي : خياشيمها وفاها ، فحذف المضاف إليه ، ونُوي ثبوت لفظه ، فنصبه بالألف ؛ فالإضافة منوية في المعطوف والمعطوف عليه ؛ أي : خالط من سلمىٰ خياشيمها وفاها ، جمع خيشوم ، وهو طرف الأنف ، فصار ريقها كأنه الخمر ، فحذف المضاف إليه ، فأبقاه علىٰ حاله غير مضاف إضافةً صريحة .

وقال ابن كيسان : إنما جاز ذلك ؛ لأنه موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف ؛ يعني : التنوين ، فبقي مفرداً علىٰ حرفين ؛ إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن يبقىٰ علىٰ حرف واحد ؛ فعلىٰ قول ابن مالك لا يشترط في الإضافة أن تكون ملفوظة ، بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء . اهـ « تصريح » .

**بأن تضاف لظاهرٍ ، أو ضمير غائب أو مخاطب أو متكلم غير الياء ، فلو أضيفت إليها . . أعربت بحركات مقدرة ، وسيأتي في الإضافة أن ( ذو ) لا تضاف إلا إلى اسم جنس . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .**

---

**الصهباء** : الخمر المعصور من عنب أبيض ، اسم لها كالعلم ، وهو مبتدأ ، وقوله : خرطوماً عقاراً قرقفاً : أحوال من المبتدإ ، أو منصوب بـ ( أعني ) المقدر ، والخبر جملة خالط ، **والخرطوم** : سريع الإسكار ، **والعُقار** ـ بضم العين ـ الخمر ، سُمي بذلك ؛ لعقارته للبدن ؛ أي : ملازمته له ، **والقرقف** : كجعفر وكعصفور ، الخمر التي يرعد عنها صاحبها . اهـ « قاموس » .

وذلك ؛ أي : كونها مضافة لغير ياء المتكلم ( **بأن تضاف لـ** ) اسم ( **ظاهر** ) نحو : جاء أبو زيد ، ( **أو** ) لـ ( **ضمير غائب** ) نحو : جاء أبوه ، ( **أو** ) لضمير ( **مخاطب** ) نحو : جاء أبوك ، ( **أو** ) لضمير ( **متكلم غير الياء** ) ، وهو ( نا ) للمتكلم ومعه غيره ؛ نحو : جاء أبونا ، وأما الإضافة إلىٰ ياء المخاطبة . . فلا يمكن ؛ لأنها لا تقع إلا في الفعل ، ( **فلو أضيفت إليها** ) أي : إلىٰ ياء المتكلم ( . . **أُعربت بحركات مقدرة** ) ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة ياء المتكلم ؛ نحو : جاء أبي ، ورأيت أخي ، ومررت بحمي .

( **وسيأتي في** ) باب ( **الإضافة أن « ذو » لا تضاف إلا إلى اسم جنس** ) ظاهر غير صفة ، وقد يضاف إلىٰ علم ولكنه شاذ ؛ نحو : ( أنا الله ذو بَكَّة ) ، قالوا : إنه وُجد قبل الإسلام مكتوباً علىٰ حجر من أحجار الكعبة بخط قديم ، **وبكة** : لغة في مكة ، سُميت بها ؛ لأنها تدق أعناق الجبابرة ، وإلىٰ جملة أيضاً شذوذاً ؛ نحو : ( اذهب بذي تسلم ) ، وهو مسموع من بعض العرب ، فقيل : **معناه** : اذهب بوقت صاحب سلامة ، أو مذهب كذلك ، وقيل : **معناه** : في الوقت الذي تسلم فيه ، أو في المذهب الذي تسلم فيه ، فالباء بمعنىٰ ( في ) و( ذي ) على الأول : نعت لنكرة محذوفة ، وعلى الثاني : موصولة . اهـ من الهامش .

قال الدَنَوْشَرِي : **أصله** : ذوي بالتحريك علىٰ وزن ( فَعَل ) ، عند سيبويه لامها ياء ، وبالسكون عند الخليل ولامها واو . اهـ « يس على التصريح » ، وإنما اشترط

واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هـٰذه الشروط فيها ؛ لنطقه بها كذلك ، كما استغنىٰ عن تقييد ( ذو ) بمعنىٰ صاحب ، وتقييد ( فو ) بالخلو عن الميم فإن لم يخل منها . . أُعربت بحركات ظاهرة منقوصاً ، وبحركات مقدرة مقصوراً . . . . . . . . . . . . . .

---

إضافتها إلىٰ أسماء الأجناس ؛ ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ فلذلك لم يجز إضافتها إلى الصفات ، وقد أضيفت إلى المضمر شذوذاً . اهـ « تصريح » كقول الشاعر : [من مجزوء الرمل]

إنمـــــا يَعْـــــرِفُ ذا الفَضْـــــــل مـــــن النـــــاس ذووه

فأضافَه الشاعر إلى المضمر وهو الهاء ، وهو شاذ من وجهين : الأول : جمعيته ، والثاني : الإضافة إلى الضمير . اهـ من « العشماوي على الآجرومية » .

( **واستغنى الناظم عن التصريح بذكر هـٰذه الشروط** ) المعتبرة ( **فيها** ) أي : في هـٰذه الأسماء ( **لنطقه** ) أي : لنطق الناظم ( **بها** ) أي : بهـٰذه الأسماء في « منظومته » حالة كونها كائنة ( **كذلك** ) أي : ملتبسة بتلك الشروط ، و( الكاف ) في قوله : ( **كما استغنىٰ** ) صفة لمصدر محذوف ، و( ما ) مصدرية ، والتقدير : واستغنى الناظم عن صراحة تلك الشروط في منظومته استغناءً كائناً ؛ كاستغنائه ( **عن تقييد « ذو »** ) بكونها ( **بمعنىٰ صاحب** ) احترازاً عن ( ذو ) الطائية ؛ فإنها موصولة بمعنى الذي وأخواته ؛ لأنها تلزم الواو في الأحوال الثلاثة غالباً والبناء على السكون .

( **و** ) كما استغنىٰ عن ( **تقييد « فو » بالخلو** ) والتجرد ( **عن الميم ، فإن لم يخل** ) فو( **منها** ) أي : من الميم ( . . **أعرب بحركات ظاهرة** ) في الأحوال الثلاثة حالة كونه ( **منقوصاً** ) ، والمراد بالنقص هنا : حذف اللام والإعراب على العين بحركات ظاهرة ، لا النقص المتعارف عند النحويين كما في قاضٍ ، وعند الصرفيين كما في يدعو ويرمي ؛ فالمراد به هنا : ما ذكر ؛ أي : حذف اللام والإعراب على العين ؛ فتقول : هـٰذا فم ، وقبلت فماً ، ولمست بفم ( **وبحركات مقدرة** ) للتعذر حالة كونه ( **مقصوراً** ) كفتى ، فتُقلب لامها ألفاً ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن عينها مفتوحة لا ساكنة ، فيكون أصله : فمو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصار فماً بوزن فتىً .

**والحم** : أقارب الزوج ، وقد يطلق علىٰ أقارب الزوجة ، كما مثل الناظم ، **والهن** : كناية عما يستقبح التصريح باسمه ، وقيل : عن الفرج خاصة ، وأنكر بعضهم إعرابه بالحروف ؛ فعد الأسماء خمسة ، وهو محجوج بالسماع ، وإعرابه منقوصاً كإعراب ( غد ) أفصح ؛ فهـٰذا هنُك أفصح من هـٰذا هنوك . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **والحم : أقارب الزوج** ) أي : أقارب زوج المرأة ، وأما الختن . . فقريب المرأة ، والصهر يجمعهما ، ( **وقد يطلق** ) الحم ( **علىٰ أقارب الزوجة** ) ، وذلك ( **كما مثل الناظم** ) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم ؛ يعني : قوله : ( حمو عثمانا ) أي : قريب زوجته ، ( **والهن : كناية** ) أي : عبارة ( **عما يستقبح** ) ويستقذر ( **التصريح باسمه** ) أي : صراحته بذكر اسمه الخاص به ، من العورة والأفعال القبيحة ؛ كالزنا واللواط ، وكالقبل والدبر والفرج والذكر ، ( **وقيل** ) عبارة ( **عن الفرج** ) أي : قبل المرأة ( **خاصة** ) أي : كناية خاصة به لا غير ، وقيل : المراد بـ( الهن ) الحقير .

( **وأنكر بعضهم** ) أي : بعض النحاة ؛ كالفراء والزجاج ( **إعرابه** ) أي : إعراب ( الهن ) ( **بالحروف ؛ فعد الأسماء** ) المعربة بأحرف العلة الثلاثة ( **خمسة** ) لا ستة ، ( **وهو** ) أي : ذلك البعض ( **محجوج** ) أي : مقام عليه الحجة ( **بالسماع** ) من فصحاء العرب ، ومردود عليه إنكاره بالسماع ، ( **و** ) لكن ( **إعرابه** ) حالة كونه ( **منقوصاً** ) أي : محذوف اللام ، وهو الواو ، وإجراء إعرابه على العين ، وهو النون إعراباً ( **كإعراب** ) نحو : ( **غد** ) من كل ما حذفت لامه ، وأُجري إعرابه علىٰ عينه ؛ كدم ويد ، و( الغد ) : اسم لليوم الذي بعد يومك ، أصله : غدوٌ ، ( **أفصح** ) أي : أكثر استعمالاً في كلامهم ؛ ( **فـ** ) قولهم : ( **هـٰذا هنُك** ) بالنقص ( **أفصح** ) أي : أكثر استعمالاً ( من ) قولهم : ( **هـٰذا هنوك** ) بالإتمام ، وإنما حسن النقص في هن ؛ لأنه في حال الإفراد منقوص عند جميع العرب .

والأصل فيما نقص في حالة الإفراد أن يُبقىٰ علىٰ نقصه في حال الإضافة ، ولأن نقصه هو المشهور في لسان العرب . اهـ من « الأهدل » ، وفي كلامه إشارة إلىٰ أن إعراب ( الهن ) بالحروف لغة قليلة ؛ ولقلتها وعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء ولا الزجاج . اهـ من « الفواكه » .

وما ذكره الناظم من أن هـٰذه الأسماء معربة بالحروف ، هو المشهور من أقوال كثيرة ، والذي صححه جمع ونُسب إلىٰ سيبويه : أنها معربة بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وما ذكره الناظم من أن هـٰذه الأسماء معربة بالحروف ، هو المشهور من أقوال كثيرة** ) تصل إلىٰ عشرة ، ( **والذي صححه جمع** ) من النحاة منهم ابن مالك وابن هشام ، ( **ونُسب إلىٰ سيبويه** ) أيضاً : ( **أنها** ) أي : أن هـٰذه الأسماء الستة ( **معربة بحركات مقدرة علىٰ أحرف العلة ، وأتبع فيها** ) أي : في هـٰذه الأسماء حركة ( **ما قبل الآخر** ) وهو عين الكلمة ، ( **للآخر** ) أي : لحركة ما قبل الآخر ( **رفعاً وجراً** ) ، وكذا نصباً قياساً على الرفع والجر ، وهو الأولىٰ كما في « الأشموني » .

وقوله : ( وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ) أي : للدلالة علىٰ أنه محل الإعراب في غير حالة الإضافة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾ ، ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ ﴾ ، **فأصلها** : تحريك الواو للإعراب ، وما قبلها للاتباع ؛ فتسكن الواو في الرفع لثقله ، وتقلب ألفاً في النصب ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وياءً في الجر لكسر ما قبلها . اهـ « خضري » .

**واعلم** : أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هـٰذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين ، منهم : الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه ، قال في « شرح التسهيل » : وهـٰذا أسهل المذاهب وأبعدها من التكلف .

ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين : أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف ، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر ، فإذا قلت : قام أبو زيد . . **فأصله** : أبَوَ زيد ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو ؛ فصار : أَبُوُ زيد ؛ فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت : رأيت أبا زيد . . **فأصله** : أبو زيد ، فقيل : تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، وقيل : ذهبت حركة الباء ، ثم حُركت اتباعاً لحركة الواو ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، قيل : وهـٰذا أولىٰ ؛ ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع ، وإذا قلت : مررت بأبي زيد . . **فأصله** : مررت بأبو زيد ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فصار بأبو زيد ، فاستثقلت الكسرة على الواو ؛ فحذفت كما حذفت

وقول الناظم : ( في قول كل عالم وراوي ) فيه نظر ؛ إذْ مقتضىٰ كلامه أنَّ هـٰذه الأحرف هي الإعراب في كل قول .

---

الضمة ، ثم قُلبت الواو ياءً ؛ لسكونها بعد كسرة ، كما في نحو : ميزان ، وذكر في « التسهيل » أن هـٰذا المذهب أصح ؛ أي : لأن الأصل في الإعراب : أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة ، فمتىٰ أمكن تقديرها . . لم يعدل عنه . اهـ « صبان » ، وهـٰذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هـٰذه الأسماء ، بل من جملة اثني عشر مذهباً ، ساقها السيوطي في « همع الهوامع » ، فراجعه وهما أقواها . اهـ من « الأشموني » .

قال الشارح : ( **وقول الناظم** : « **في قول كل عالم وراوي** » **فيه** ) أي : في قوله ذلك ( **نظر** ) أي : اعتراض ( **إذ مقتضىٰ كلامه أن هـٰذه الأحرف هي الإعراب في كل قول** ) عالم ، وليس كذلك كما مرَّ ، بل الأمر بخلافه ، وقد أجبنا عن ذلك الاعتراض سابقاً ، فراجعه .

**تَنْبِيهٌ**

**[العلة في إعراب الأسماء الستة بالأحرف]**

إنما أعربت هـٰذه الأسماء بالأحرف وإن كانت فروعاً عن الحركات ؛ توطئة لإعراب المثنىٰ والمجموع علىٰ حده بها ، وذلك أنهم أرادوا أن يُعربوا المثنىٰ والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد ، فأعربوا المفردات بها ؛ ليأنس بها الطبع ، فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنىٰ والمجموع . . لم ينفر منه لسابق الألفة ، وإنما اختيرت هـٰذه الأسماء ؛ لأنها تشبه المثنىٰ لفظاً ومعنىً ، أما لفظاً . . فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان ، وأما معنىٰ . . فلاستلزام كل منها ذاتاً آخر ، فـ ( الأب ) يستلزم الابن ، و( الأخ ) يستلزم الأخ ، فـ ( الحم ) لكونه أقارب الزوج يستلزم واحداً منهما ، و( ذو ) لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوباً ، و( الفم ) يستلزم صاحبه ، وكذا ( الهن ) اهـ من « الأشموني » .

❊ ❊ ❊

## فصل في أحرف العلة

وَٱلْـوَاوُ وَٱلْيَـاءُ جَمِيعـاً وَٱلأَلِـفْ  هُـنَّ حُـرُوفُ ٱلاعْتِـلاَلِ ٱلْمُكْتَنِـفْ

أشار إلىٰ أن هـٰذه الأحرف التي جعلت علامة للإعراب تسمىٰ أحرى العلة ، وسميت بذلك ؛ لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض ، **وحقيقة العلة** : تغير الشيء عن حاله ، وتسمىٰ أيضاً أحرف مد ولين ؛ لما فيها من اللين مع . . . . . . . . . . . . . .

---

**( فصل في أحرف العلة )**

**( والـواو واليـاء جميعـاً والألـف  هـن حـروف الاعتـلال المكتنـف )**

أي : **( والواو )** الساكنة التي قبلها ضمة ، **( والياء )** الساكنة التي قبلها كسرة ، **( جميعاً )** أي : كلهن **( والألف )** فلا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً ، ولا تكون إلا ساكنة **( هن )** أي : هـٰذه الأحرف الثلاثة **( حروف الاعتلال )** أي : تسمىٰ أحرف العلة ، سُميت بذلك ؛ لكثرة اعتلالها ؛ أي : لكثرة انقلاب بعضها إلىٰ بعض **( المكتنف )**: صفة لـ( لاعتلال ) أي: الواقع في كنف الكلمة وجانبها وطرفها الأخير .

قال الشارح : **( أشار )** الناظم بهـٰذا البيت **( إلىٰ أن هـٰذه الأحرف )** الثلاثة ، **( التي جعلت علامة للإعراب تُسمىٰ )** عندهم **( أحرف العلة ، وسُميت بذلك )** أي : بأحرف العلة **( لأن من شأنها )** وطبعها **( أن ينقلب بعضها إلىٰ بعض ، وحقيقة العلة )** أي : معناه : **( تغيُّر الشيء عن حاله )** الأول إلىٰ حال آخر ؛ كتغير الجسم من الصحة إلى المرض ، **( وتُسمىٰ أيضاً أحرف مدّ )** إذا حُرك ما قبلها بحركة تجانس لها ، **( و )** تسمىٰ أيضاً أحرف **( لين )** إذا كانت ساكنة ، هـٰذا في الواو والياء ، وأما الألف. . فحرف مد أبداً ؛ للزوم فتح ما قبلها ، وحرف لين للزومها السكون .

**والحاصل** : أن الواو والألف والياء حروف علة مطلقاً ، وحروف لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً ، وحروف مد أيضاً إن جانس الواو والياء ما قبلهما ؛ بأن انضم ما قبل الواو ، وانكسر ما قبل الياء ، فكل حرف مد حرف لين ولا عكس ، وكل حرف لين علة ولا عكس .

قال الشارح : **( لما فيها )** أي : في هـٰذه الأحرف **( من اللين )** أي : السكون **( مع**

الامتداد ، فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها . . سُميت أحرف لين لا مد ، هـٰذا في الواو والياء ، وأما الألف . . فحرف مدّ أبداً ، وسماها مكتنفة ؛ لكونها إلىٰ جانب حرف سابق لها ، وكنف الشيء : جانبه ، أو لكونها مكتنفة للحركات المقدرة ، فيكون فيه إيماء إلى القول بأن هـٰذه الأسماء معربة بحركات مقدرة ؛ لأن الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة ، وهـٰذه الأحرف ليست زوائد ، وإنما هي أصلية .

---

**الامتداد** ) أي : مع تحرك ما قبلها بحركة مجانسة لها ؛ كفتح ما قبل الألف ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء . اهـ « تشويق » ، ( **فإن كان حركة ما قبلها ليس من جنسها** ) نحو : خوف وعين واخشين وفرعون وغُرنيق ، **والأصل** : أن يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الياء مكسوراً ( . . **سُميت أحرف لين** ) لسكونها ، ( **لا** ) أحرف ( **مد** ) لعدم مجانسة ما قبلها لها ، ( **هـٰذا** ) أي : كون حركة ما قبلها غير مجانس لها حاصل ممكن ( **في الواو والياء** ) كما مثلنا ، ( **وأما الألف . . فحرف مد** ) أي : حرف لازم لمجانسة حركة ما قبلها ، وهي الفتح ( **أبداً** ) أي : في جميع أحواله ، وحرف لين أيضاً ، ( **وسماها** ) أي : وسمى الناظم هـٰذه الأحرف الثلاثة ؛ أي : وصفها بكونها ( **مكتنفة لكونها** ) أي : لوقوعها ( **إلىٰ جانب حرف سابق لها ، وكنف الشيء** ) في اللغة : ( **جانبه** ) أي : طرفه ، ( **أو** ) سماها بها ( **لكونها مكتنفة** ) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : محاطة ( **للحركات** ) أي : مشتملة على الحركات ( **المقدرة** ) عليها للإعراب ( **فيكون فيه** ) أي : في قوله : ( المكتنف ) ( **إيماء** ) أي : إشارة ( **إلى القول بأن هـٰذه الأسماء معربة بحركات مقدرة** ) علىٰ أحرف العلة لا بها ؛ ( **لأن الإعراب زائد علىٰ ماهية الكلمة** ) وبنيتها وحروفها ، ( **وهـٰذه الأحرف** ) الثلاثة في هـٰذه الأسماء ( **ليست زوائد** ) أي : زائدات علىٰ بنية الكلمة وأصولها ، ( **وإنما هي** ) أي : هـٰذه الحروف ( **أصلية** ) أي : من أصول الكلمة ؛ لكونها لام الكلمة ، والله أعلم .

* * *

# باب إعراب الاسم المنقوص

وَٱلْيَاءُ فِي ٱلْقَاضِي وَفِي ٱلْمُسْتَشْرِي ... سَاكِنَةٌ فِي رَفْعِهَا وَٱلْجَرِّ
وَتُفْتَحُ ٱلْيَاءُ إِذَا مَا نُصِبَا ... نَحْوُ لَقِيتُ ٱلْقَاضِيَ ٱلْمُهَذَّبَا

---

## ( باب إعراب الاسم المنقوص )

و( المنقوص ) **لغة** : كل ما نقص عن غيره حساً كان أو حكماً ، **واصطلاحاً** : هو كل اسم معرب ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة ، سُمي منقوصاً ؛ لنقصه بعض حركاته الإعرابية ، وهي الضمة والكسرة ، أو لنقصه بعض حروفه ؛ لأنه يحذف آخره للتنوين ؛ كقاضٍ ووالٍ ، فخرج بالاسم الفعل ؛ نحو : يرمي ، وبالمعرب المبني ؛ نحو : الذي ، وبقولنا : قبلها كسرة التي قبلها سكون ؛ كظبْيٍ ورمْيٍ .

**وحكم هٰذا المنقوص** : أنه يظهر فيه النصب لخفته ؛ نحو : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ ، ورأيت القاضي ، ويقدر فيه الرفع والجر ؛ لثقلهما على الياء ؛ نحو : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي .

وقولنا : ويظهر فيه النصب ، ما لم يكن الجزء الأول من المركب المزجي أعرب كالمتضايفين ؛ كرأيت معدي كرب ، ونزلت قالي قلا ، اسم موضع ، فتسكن الياء بلا خلاف استصحاباً لحكمها حالة البناء ، أو منع الصرف كما في « الهمع » ، لكن نقل بعضهم جواز الفتح أيضاً ، وقولنا : ويقدر فيه الرفع والجر ؛ أي : في حالة الاختيار ؛ لأنهما قد ظهرا فيه ضرورة كقوله : [من الطويل]

لعمرك ما تدري متىٰ أنت جائِيٌ ... ولكن أقصىٰ مدة العمر عاجلُ

وكقول جرير بن عطية : [من الطويل]

ويوماً يوافين الهوىٰ غير ماضيٍ ... ويوما ترىٰ منهن غُولاً تغولا

اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والياء في القاضي وفي المستشري ... ساكنة في رفعها والجر**
**وتفتح الياء إذا ما نصبا ... نحو لقيت القاضي المهذبا )**

علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ، ومقدرة وذلك في الاسم والفعل المعتل . . . .

---

أي : ( **والياء** ) الحاصلة ، ( **في القاضي** ) اسم فاعل من قضىٰ يقضي قضاءً إذا فصل بين الخصوم بحكم شرع الله تعالىٰ ، ( **وفي المستشري** ) اسم فاعل من استشرى الشي إذا طلب شراءه وملكه بالمعاوضة ، وهو من مزيد شرى الثوب . إذا ملكه بالشراء ، ويقال : استشرى العسل إذا أخرجه من الكوارة ، والشَّرْوُ : العسل ، ويقال : استشرت الأمور إذا تفاقمت وعظمت ، كما في « القاموس » ، والمستشري : طالب الشراء ، أو مخرج العسل من خليته ، ( **ساكنة** ) خبر عن ( الياء ) ( **في رفعها** ) أي : في رفع ما هي فيها ، ( **والجر** ) أي : وفي جر ما هي فيها ، وفي الكلام استخدام أو حذف مضاف ؛ لأن الياء من بنية الكلمة ، فلا توصف بالرفع والجر .

مثال الرفع : كجاء القاضي والداعي ، ومثال الجر نحو : مررت بالقاضي والداعي ، فتقدر الضمة والكسرة على الياء ؛ لثقل ظهورهما عليها ، والثقل **ضابطه** : ما لو تكلف المتكلم به لأظهره .

( **وتُفتح الياء** ) أي : ياء المنقوص ( **إذا ما نصبا** ) أي : إذا نُصب الاسم المنقوص ، و( ما ) بعد ( إذا ) : زائدة ، ولكن لا تخلو عن فائدة ، **وفائدتها** : توكيد ما قبلها ، والألف في ( نُصبا ) : حرف إطلاق ؛ مثاله ( **نحو** ) قولك : ( **لقيت** ) أي : رأيت اليوم ( **القاضي المهذبا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : المنقَّىٰ من العيوب الحسية ؛ كالجور والرشوة ، والمعنوية ؛ كالعجب والكبر ، ومثله قوله : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ ، ﴿ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **علامة الإعراب** ) الأصلية ؛ وهي الحركات والسكون ، ( **تكون ظاهرة** ) أي : ملفوظة ( **كما تقدم** ) آنفاً في ( باب الاسم المنصرف ) بقوله :

( تقول عمرو قد أضاف زيدا وخالد صاد الغداة صيداً )

ولو قدم الناظم هٰذا الباب والذي بعده علىٰ ( باب الأسماء الستة ) . . لكان أنسب ؛ لأنه ليس من أبواب النيابة ، ( و )تكون ( **مقدرة** ) أي : منوية ؛ لثقلها أو لتعذرها ، ( **وذلك** ) أي : كونها مقدرة يقع ( **في** ) كل من ( **الاسم والفعل المعتل** )

**والاسم قسمان** : صحيح ، ومعتل ، **والمعتل قسمان** : مقصور ، وسيأتي ، ومنقوص : وهو كل اسم معرب ، آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة ؛ كالقاضي ، وسُمي منقوصاً ؛ لأنه يحذف آخره للتنوين ؛ كداعٍ ومرتق ، أو لأنه نقص منه بعض الحركات . **وحكمه** : أن ياءه ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة ، والضمة والكسرة مقدرتان عليها ، سواء كان معرَّفاً بـ( أل ) كجاء القاضي والمستشري ، ومررت بالقاضي ..........................................

---

أي : الذي آخره حرف علة ، ولو قال : المعتلين بالتثنية . . لوافق ما قبله ؛ لأنه صفة لكل من الاسم والفعل .

( **والاسم** ) من حيث هو ( **قسمان** : **صحيح** ) وهو ما سلم آخره من حرف العلة ؛ كزيد وخالد ، ( **ومعتل** ) وهو ما كان آخره حرف علة ؛ كالقاضي وموسىٰ ، ( **والمعتل** ) من حيث هو ( **قسمان** : **مقصور** ) وهو كل اسم آخره ألف لازمة قبلها فتحة ، ( **وسيأتي** ) أي : المقصور في الباب التالي ، ( **و** ) ثانيهما : ( **منقوص** ) وهو المقصود بهـٰذا الباب ، ( **و** ) فسره الشارح بقوله : ( **هو** ) أي : المنقوص اصطلاحاً : ( **كل اسم معرب** ، **آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة** ) ، خرج بـ( الاسم ) الفعل ؛ كيرمي ، وبـ( المعرب ) المبني ؛ كالذي والتي ، وبقوله : ( آخره ياء ) نحو : الفتىٰ وموسىٰ ، وبقوله : ( خفيفة ) نحو : كرسيٍّ ، وبقوله : ( لازمة ) نحو : الزيدَين والزيدِين ، وبقوله : ( قبلها كسرة ) نحو : ظبْيٍ .

**مثاله** : ( **كالقاضي** ، **وسُمي** ) هـٰذا الاسم ( **منقوصاً** ؛ **لأنه يحذف آخره للتنوين** ؛ **كداعٍ ومرتقٍ** ) نحو : جاء داعٍ ومرتقٍ ، **أصله** : داعِيُ ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت لاستثقالها ؛ فالتقىٰ ساكنان ، وهما الياء والتنوين ، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة ما قبلها ؛ فصار جاء داعٍ ، وقس عليه غيره ، ( **أو لأنه نقص منه بعض الحركات** ) الإعرابية ، وهي الضمة والكسرة .

( **وحكمه** : **أن ياءه ساكنة رفعاً وجراً إن كان معرفة** ، **والضمة والكسرة مقدرتان عليها** ) أي : على الياء لثقلهما ، ( **سواء** ) في تقدير الضمة والكسرة على الياء ( **كان** ) ذلك المنقوص ( **معرَّفاً بـ« أل » كجاء القاضي والمستشري** ، **ومررت بالقاضي**

والمستشري ، أو بالإضافة ؛ كجاء قاضي مكة ، ومررت بقاضي طيبة ، وإنما قدرتا ؛ لاستثقالهما على الياء المنكسر ما قبلها . وأما في حالة النصب . . فالفتحة ظاهرة عليها للخفة كما مثل به ، ومنه نحو : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ ، ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ ، . . . . . . . . .

---

والمستشري ، **أو** ) كان معرَّفاً ( **بالإضافة ؛ كجاء قاضي مكة** ) المكرمة ، ( **ومررت بقاضي طيبة** ) المنورة ، سُميت طيبة ؛ لأنها طابت من طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( **وإنما قدرتا** ) أي : قدرت الضمة والكسرة على الياء ؛ ( **لاستثقالهما** ) أي : لاستثقال ظهورهما( **على الياء المنكسر ما قبلها** ) ، بخلاف الياء الساكن ما قبلها ؛ كظَبْيٍ وجَدْيٍ ، تقول : هـٰذا ظبي ، ومررت بظبي .

وهـٰذا ؛ أي : عدم ظهور الضمة والكسرة علىٰ ياء المنقوص في الاختيار ، أما إذا اضطر شاعر إلىٰ إظهار حركة الياء من الاسم المنقوص في حالة رفعه أو جره . . جاز له ؛ كقول الشاعر : [من الطويل]

لعمرك ما تدري متىٰ أنت جائيٌ ولكن أقصىٰ مدة العمر عاجلُ

**والشاهد فيه** : ( جائي ) حيث أظهر الضمة على الياء ؛ لضرورة الشعر ، وكقول جرير بن عطية : [من الطويل]

فيوماً يوافين الهوىٰ غير ماضيٍ ويوماً ترىٰ منهن غُولاً تغول

وهو من قصيدة طويلة ( من الطويل ) يهجو بها الأخطل ، **والشاهد فيه** : ( ماضي ) حيث ظهرت الكسرة على الاسم المنقوص ؛ للضرورة الشعرية .

( **وأما** ) الياء ( **في** ) الاسم المنقوص في ( **حالة النصب . . فالفتحة ظاهرة عليها** ) أي : على الياء ( **للخفة** ) أي : لخفة ظهورها عليها وذلك ( **كما مثل** ) أي : كالمثال الذي مثل ( **به** ) الناظم بقوله : ( نحو : لقيت القاضيَ المهذباً ) ، ( **ومنه** ) أي : ومما تظهر فيه الفتحة ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾) ، ونحو : (﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾)،

ومن العرب من يسكن الياء في المنقوص في حالة النصب ؛ كقوله : [من الطويل]

ولو أن واشٍ باليمامة داره وداري بأعلىٰ حضرموت اهتدىٰ ليا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنه حمل حالة النصب علىٰ حالتي الرفع والجر ، وقوله : ولو أن واشٍ ، واشٍ : اسم أن منصوب بفتحة

فإن كان نكرة . . فقد أشار إليه بقوله :

وَنَــوِّنِ ٱلْمُنَكَّــرَ ٱلْمَنْقُــوصَــا ... فِــي رِفْعِــهِ وَجَــرِّهِ خُصُــوصَــا

---

مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور . اهـ « أشموني » ، هـٰذا حكم ما إذا كان الاسم المنقوص معرفة مطلقاً .

( **فإن كان** ) الاسم المنقوص ( **نكرة** ) بتجرده عن ( أل ) والإضافة ( . . **فقد أشار** ) الناظم ( **إليه** ) أي : إلىٰ حكمه ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ونــون المنكــر المنقــوصــا ... فــي رفعــه وجــره خصــوصــاً**

**تقــول هـٰــذا مشتــر مخــادع ... وافــزع إلــىٰ حــام حمــاه مــانــع )**

أي : ( **ونون** ) أيها النحوي الاسم ( **المنكر** ) أي : الخالي عن الإضافة وعن الألف واللام ( **المنقوصا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : الذي آخره ياءٌ لازمة قبلها كسرة ( **في رفعه وجره** ) أي : نوِّنه تنوين التمكين ، وتنوين الأمكنية وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم .

**وفائدته** : الدلالة علىٰ خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ولا الفعل فيمنع من الصرف ؛ كزيد ورجل وقاض ، إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من ( أل ) والإضافة ( **في** ) حالتي ( **رفعه وجره** ) ، وكذا في نصبه .

وقوله : ( **خصوصاً** ) حشو لا معنىٰ له كأنه أتىٰ به لتكملة البيت ؛ لأن تنوين التمكين يدخل في الأحوال الثلاثة ؛ كتنوين رجل وزيد ، فلا معنىٰ لتخصيصه في حالتي الرفع والجر ، تقول : جاء قاضٍ ، ورأيت قاضياً ، ومررت بقاضٍ ، ولو قال بَدَلَ ( خصوصا ) منصوباً ؛ أي : وكذا نونه إذا كان منصوباً . . لسلم من الإيهام ؛ لأن كلامه يوهم أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة ؛ كتنوين جوارٍ ، وليس كذلك كما سيصرحه الشارح .

**فإن قلت** : ما الفرق بين قاضٍ وجوارٍ ؛ حيث قلتم : تنوين الأول ؛ يعني : قاض تنوين تمكين ، وتنوين الثاني تنوين عوض . . **قلت** : لما كان تنوين قاضٍ يثبت في حالة الرفع والنصب والجر . . دل علىٰ أنه تنوين تمكين ، ولما كان تنوين جوارٍ إنما

يعني : أن المنقوص إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من ( أل ) والإضافة . . دخله التنوين ؛ أي : تنوين التمكين في حالة رفعه وجره ، ووجب حينئذ حذف يائه لالتقاء الساكنين ، وإبقاء ما قبلها مكسوراً ؛ ليدل عليها ؛ مثاله :

تَقُـــولُ هَـٰـــذَا مُشْتَــــرٍ مُخَـــادِعُ وَٱفْـزَعْ إِلَـىٰ حَـامٍ حِمَـاهُ مَـانِـعُ

---

يثبت في حالة الرفع والجر ، ويحذف في حالة النصب للتصريح بالياء . . دل علىٰ أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر ؛ فلذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب . اهـ من « حمدون على الألفية » .

وقوله : ( خصوصاً ) إن جرينا علىٰ كلامه ، إما : مفعول مطلق ؛ لأنه صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : نونه تنويناً خاصاً بحالتي الرفع والجر ، أو حال من الرفع والجر ، تقديره : حالة كونهما مخصوصين بالتنوين دون النصب . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم : ( **أن المنقوص إذا كان نكرة ؛ بأن خلا من « أل » والإضافة . . دخله التنوين ؛ أي : تنوين التمكين** ) ، وفي « تحفة الأحباب » : هـٰذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، فتأمل مع عبارة الفاكهي ، **والصواب** : عبارة الفاكهي لا عبارة اليمني ، كما قررناه آنفاً .

( **في حالة رفعه وجره ، ووجب حينئذ** ) أي : حين إذ دخله التنوين ( **حذف يائه لالتقاء الساكنين ، وإبقاء ما قبلها مكسوراً ؛ ليدل** ) أي : كسر ما قبلها ( **عليها** ) أي : على الياء المحذوفة .

( **مثاله** ) أي : مثال حذف ياء المنقوص في رفعه وجره لالتقاء الساكنين ما ذكره الناظم بقوله : ( **تقول** ) في مثال رفعه : ( **هـٰذا مشتر مخادع** ) إما : بصيغة اسم الفاعل ؛ أي : غارٌّ لبائعه في صفقته ، أو بصيغة اسم المفعول ؛ أي : مغبون فيما اشتراه ، وكسر ما قبل آخره موافق للعروض فـ( مشتر ) : اسم فاعل من اشترىٰ ، **أصله** : مشتريٌ ، حذفت الضمة للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين ؛ فصار مشترٍ ، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين .

وتقول في مثال جره : ( **وافزع** ) أي : التجئ ولُذْ أيها المكروب ( **إلىٰ** ) ربٍّ ( **حامٍ** ) أي : حافظ ( **حماه** ) أي : كنفه وحفظه ( **مانع** ) من وصول الأعداء إليك ،

**فـ( مشتر )** **أصله** : مشتريٌ بالتنوين ، حذفت الضمة للاستثقال ، والياء لالتقاء الساكنين ، فصار ( مشترٍ ) ، فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، وكذا حامٍ ، **أصله** : حامِي بالتنوين ، حذفت الكسرة ثم الياء كذلك فصار ( حامٍ ) ، فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة . وأما نصبه . . فترد فيه الياء ، وينصب منوناً ؛ نحو : لم أكن قاضياً ، ومنه قوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( حامٍ ) **أصله** : حامِي بالتنوين ، حذفت الكسرة للاستثقال ، ثم الياء لالتقاء الساكنين فصار حامٍ ؛ فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

وأما نصبه . . فترد فيه الياء ، وينصب منوناً ؛ نحو : لم أكن قاضياً ، ولم أجب داعياً ، ولم أكن عالياً . اهـ « نزهة » .

قال الشارح : ( **فـ« مشتر »** **أصله** : مشتريٌ **بالتنوين** ، **حذفت الضمة للاستثقال** ، **والياء لالتقاء الساكنين** ، **فصار** «مشترٍ» ) بالتنوين وكسر الراء ، ( **فرفعه بضمة مقدرة على الياء المحذوفة** ) منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، ( **وكذا** ) أي : ومثل ( مشترٍ ) في كونه منقوصاً ، حذفت ياؤه لالتقاء الساكنين ( حامٍ ) لأن ( **أصله** : حامِي **بالتنوين** ) مع كسر الياء ، ( **حذفت الكسرة** ) لاستثقالها ، ( **ثم الياء** ) لالتقاء الساكنين .

و( الكاف ) في قوله : ( **كذلك** ) تعليلية بمعنى اللام ، معلِّلة لحذف الكسرة والياء ، واسم الإشارة راجع للاستثقال والتقاء الساكنين ، كما قدرناهما في موضعهما ( **فصار** «حامٍ» ، **فجره بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة** ) منع من ظهورها الاستثقال .

وقول الشارح : ( **وأما نصبه** ) أي : وأما المنكر المنقوص في حالة نصبه ( . . **فترد فيه الياء** ) أي : تثبت فيه الياء ولا تُحذف ؛ لعدم علة حذفها ، ويصح قراءته بتخفيف الدال علىٰ صيغة المعلوم ؛ أي : فتجيء الياء فيه سليمة عن الحذف ، وهٰذا هو الصواب ، ( **وينصب** ) بفتحة ظاهرة حالة كونه ( **منوناً** ) مقابل لقول الناظم :

( ونـــون المنكـــر المنقـــوصـــا فـــي رفعـــه وجـــره . . . )

وقوله : ( فترد فيه الياء ) لا معنىٰ لهٰذا الكلام ؛ لأنها لم تحذف ، وكيف ترد ؟! ولو قال بدل هٰذه العبارة : وأما في حالة نصبه . . فيكون علىٰ أصله بلا حذف ، وينصب منوناً : ( **نحو** : **لم أكن قاضياً** ، **ومنه** ) أي : ومن المنون المنصوب ( **قوله** )

﴿ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا ﴾ ، وقوله :

**وَهَٰكَذَا تَفْعَلُ فِي يَاءِ ٱلشَّجِي وَكُلِّ يَاءٍ بَعْدَ مَكْسُورٍ تَجِي**
**هَٰذَا إِذَا مَا وَرَدَتْ مُخَفَّفَةْ . . . . . . . . . . .**

يعني به : أنك تفعل مثل ما تقدم في القاضي والمستشري في ياء الشجي ، وشبهه من كل اسم معرب ، آخره ياءٌ خفيفة لازمة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تعالىٰ في فرعون : ( **إنه** ) أي : إن فرعون ( **كان عالياً** ) من المسرفين .

قول الشارح : ( **وقوله** ) أي : وقول الناظم :

( وهكذا تفعل في ياء الشجي . . . . . . . . . . . . . )

إلخ : مبتدأ ، وخبره : قوله : ( يعني به ) بعد البيتين .

**( وهكذا تفعل في ياء الشجي وكل ياء بعد مكسور تجي**
**هٰذا إذا ما وردت مخففة فافهمه عني فهم صافي المعرفة )**

( **وهكذا** ) أي : ومثل ما في القاضي والمستشري ( **تفعل** ) أيها النحوي ( **في ياء الشجي ، و** ) في ( **كل ياء بعد مكسور تجي** ) كياء الداعي والجاني والباغي ، والشجي : المشغول بالحزن ، اسم فاعل من شجِيَ كرضِيَ شجىً كفرح ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها ساكناً ؛ كظبي وجدي ، فإنه يجري مجرى الصحيح في إعرابه أي : ( **هٰذا** ) الحكم المذكور في ياء المنقوص من إثباتها ساكنة أو مفتوحة أو حذفها مقيد بما ( **إذا ما وردت** ) الياء ، ووقعت في كلامهم ( **مخففة** ) ، أما إذا ما وردت مشددة ؛ كياء كرسيٍّ . . فإنها تجري مجرى الحرف الصحيح في ظهور الإعراب عليها في الأحوال الثلاثة .

وقول الشارح : ( **يعني به : أنك تفعل** ) إلىٰ آخر الباب : خبر محكي لقوله قبل البيتين : ( وقوله ) كما قررناه أولاً ؛ أي : يعني الناظم بقوله : ( وهكذا تفعل بياء الشجي ) أنك أيها النحوي تفعل ( **مثل ما تقدم في القاضي والمستشري** ) من حذف الياء منه ، وتنوينه في المنكر منه ، وإبقاء المعرَّف علىٰ حاله ؛ أي : تفعل ما تقدم ( **في ياء الشجي ، و** ) في ياء ( **شبهه** ) أي : وفي ياء ما أشبه الشجي حالة كون شبهه ( **من كل اسم معرب ، آخره ياء خفيفة** ) أي : غير مشددة ( **لازمة** ) في جميع الأحوال لبناء

قبلها كسرة ؛ كالداعي والجاني ، فما كان معرفة . . أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً ، وفتحتها نصباً ، وما كان نكرة نونته ، وحذفت ياءه رفعاً وجراً ، وأثبتها مفتوحة نصباً ، بخلاف ما آخره ياء مشددة أو ساكن ما قبلها ؛ نحو : كرسي وظبي ، فإنه يجري مجرى الصحيح . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ما هي فيه ، خرج ياء المثنىٰ والجمع في حالتي نصبهما وجرهما ، ( **قبلها** ) أي : قبل تلك الياء ( **كسرة** ) ، خرج بها ياء ظبي وجدي كما مر ، وذلك الشبه ( **كالداعي والجاني** ) علىٰ غيره بقتل أو قطع أو جرح مثلاً .

و( الفاء ) في قوله : ( **فما كان** ) من ذلك الشبه ( **معرفة** ) بـ( أل ) أو بالإضافة للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أنك تفعل في ياء الشجي وشبهه ما تقدم ، وأردت بيان ذلك . . فأقول لك : ما كان من ذلك الشبه معرفة ( . . **أبقيت ياءه ساكنة رفعاً وجراً** ) أي : في حالة رفعه وجره ؛ لثقل ظهور الضمة والكسرة عليها ، فتقول : جاء الداعي والجاني ، ومررت بالداعي والجاني ، ( **وفتحتها** ) أي : وفتحت ياءه ( **نصباً** ) أي : في حالة نصبه ؛ فتقول : رأيت الداعي والجاني بإظهار الفتحة عليهما لخفتها ، ( **و** ) أقول لك أيضاً : ( **ما كان** ) من ذلك الشبه ( **نكرة نونته ، وحذفت ياءه** ) لالتقاء الساكنين ( **رفعاً وجراً** ) أي : في حالة رفعه وجره ، ( **وأثبتها** ) أي : أثبت ياء ذلك المنكر ( **مفتوحة** ) منونة ( **نصباً** ) أي : في حالة نصبه ؛ فتقول : رأيت جانياً وداعياً وقاضياً ، بالتنكير والتنوين .

والجار والمجرور في قوله : ( **بخلاف ما آخره ياء مشددة ، أو ساكن ما قبلها** ) خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور في المنقوص المعرَّف والمنكر ملتبس ، بخلاف حكم ما كان آخره ؛ أي : حكمه مخالف لحكم ما كان آخره ياء مشددة ، أو ساكن ما قبلها ( **نحو : كرسي** ) وقرشي ، ( **و** ) نحو : ( **ظبي** ) وجدي ، و( الفاء ) في قوله : ( **فإنه** ) تعليلية معلِّلة للمخالفة المذكورة ، تقديره : وإنما قلنا حكمه مخالف لحكم ما كان آخره ياء مشددة لأنه ؛ أي : لأن ما آخره ياءٌ مشددة ، أو ساكن ما قبلها ( **يجري** ) بالبناء للفاعل أو للمفعول ( **مجرى الصحيح** ) بضم الميم وفتحها ، مصدر ميمي من أجرىٰ أو جرىٰ ؛ أي : لأنه يعامل معاملة الاسم

في الإعراب ، تقول : هـٰذا كرسي وظبي ، ورأيت كرسياً وظبياً ، ومررت بكرسي وظبي .

. . . . . . . . . . . . . . **فَـاْفْهَمْـهُ عَنِّي فَهْـمَ صَـافِـي ٱلْمَعْـرِفَـةْ**

---

الصحيح الآخر من غير كغلام وزيد ؛ لأنه منه ( **في** ) ظهور علامة ( **الإعراب** ) في آخره في الأحوال الثلاثة ، ( **تقول** ) في مثال هـٰذا المُسْتَثْنَىٰ : ( **هـٰذا كرسي وظبي** ) بإظهار الضمة عليهما ، ( **ورأيت كرسياً وظبياً** ) بإظهار الفتحة عليهما ، ( **ومررت بكرسي وظبي** ) بإظهار الكسرة عليهما .

قول الناظم : ( **فافهمه عني** ) أي : فافهم عني ما ذكرته لك أيها السائل من أحكام الاسم المنقوص ( **فهم صافي المعرفة** ) أي : فهماً كفهم شخص صفت معرفته عن الإشكال والريب ، **وصفاء المعرفة** : خلوصها عن شوب التردد والريب والإشكال ، وغرضه من هـٰذا الشطر تكملة البيت .

## خاتمة

### [الفرق بين يد وقاض في ظهور الإعراب وتقديره]

**فإن قلت** : ما الفرق بين يدٍ وقاضٍ حتىٰ جُعل الإعراب في الأول ظاهراً وفي الثاني مقدراً ، مع أن كلا منهما حذفت لامه . . **قلت** : العرب تحذف شيئاً ولا تريده ، ويصير نسياً منسياً ، ومنه : يدٌ ، وقد تحذف الشيء وتريده ، ومنه : قاضٍ ، ويدلك على الإرادة وعدمها التثنية ، فإنهم قالوا : يدان يدون بلا ردٍّ للمحذوف ، وقالوا : قاضيان بالرد . اهـ « حمدون » .

❊ ❊ ❊

# باب الاسم المقصور

وَلَيْسَ لِـلإِعْـرَابِ فِيمَـا قَـدْ قُصِـرْ ... مِـنَ ٱلأَسَـامِـي أَثَـرٌ إِذَا ذُكِـرْ
مِثَـالُـهُ يَحْيَـىٰ وَمُـوسَـىٰ وَٱلْعَصَـا ... أَوْ كَـرَحَـىً أَوْ كَحَيَـا أَوْ كَحَصَـىٰ
فَهَـٰـذِهِ آخِـرُهَـا لاَ يَخْتَلِـفْ ... عَلَـىٰ تَصَـارِيـفِ ٱلْكَـلاَمِ ٱلْمُـؤْتَلِـفْ

---

## ( باب الاسم المقصور )

و( المقصور ) **لغة** : الممنوع من الشيء كالمقصور ؛ أي : المحجور عليه من التصرفات المالية ، من القصر وهو المنع ، وسُمي الاسم المقصور مقصوراً ؛ لأنه قُصر ؛ أي : منع المد ، أو لأنه قُصر عن ظهور الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة فيه ؛ لتعذر النطق بها على الألف ؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، أو لأنها هوائية ، والهوائي ينقطع عند الحركة .

**واصطلاحاً** : كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ كالأمثلة المذكورة في المتن ، فخرج بقولنا : اسم الفعل ؛ كيخشىٰ ويرضىٰ ، والحرف ؛ كإلىٰ وعلىٰ ، وبقولنا : معرب المبني ؛ كإذا وذا ومتىٰ ، وبقولنا : آخره ألف ما آخره ياء ؛ كالقاضي والداعي ، وبقولنا : لازمة المثنىٰ ؛ كالزيدان ، والأسماء الخمسة ؛ كأباك وأخاك ، وقولهم : قبلها فتحة حشو لا محترز له ؛ إذ ليست لنا ألف قبلها ضمة أو كسرة ؛ لأن الألف لا تكون إلا حرف مد ، كما مر في فصل أحرف العلة . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وليس للإعراب فيما قد قصر ... من الأسامي أثر إذا ذكر**
**مثاله يحيىٰ وموسىٰ والعصا ... أو كرحىٰ أو كحيا أو كحصى**
**فهٰذه آخرها لا يختلف ... علىٰ تصاريف الكلام المؤتلف )**

( **وليس للإعراب** ) أي : ليس لجميع أنواع الإعراب من الرفع والنصب والجر ، والجار والمجرور متعلِّق بـ( أثر ) الآتي ، أو بمحذوف صفة له ( **فيما قد قصر** ) ومنع من ظهور الحركات في آخره ، والجار والمجرور فيه متعلِّق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً لـ( ليس ) .

**المقصور** : كل اسم معرب آخره ألف لازمة ، قبلها فتحة كالأمثلة المذكورة ، وسُمي مقصوراً ؛ لأنه مُنع المد ، أو لأنه قُصر عن ظهور الحركات ، والقصر **لغة** : المنع . .

---

وقوله : ( **من الأسامي** ) أي : من الأسماء : متعلِّق بمحذوف حال من نائب فاعل ( قصر ) ( **أثر** ) ظاهر من الضمة والفتحة والكسرة : اسم ( ليس ) مؤخر ، وقوله : ( **إذا ذكر** ) ذلك المقصور في الكلام : ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط ، متعلِّق بالاستقرار الذي تعلَّق به خبر ( ليس ) ، وتقدير البيت : وليس أثر ظاهر للإعراب حاصلاً فيما قد قصر من الأسامي وقت ذكره في تركيب الكلام .

( **مثاله** ) والمثال جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال ما قد قصر ومنع من ظهور الحركات الإعرابية فيه : ( **يحيىٰ وموسىٰ والعصا** ) وهو ما يُمسَك في اليد وقاية به عن المؤذيات ، و( أو ) في قوله : ( **أو كرحى أو كحيا أو كحصىٰ** ) بمعنى الواو ، و( الكاف ) في مواضعها : زائدة لاستقامة الوزن ، و( الرحىٰ ) : الطاحونة يدق عليها ، و( الحيا ) المطر ، و( الحصىٰ ) صغار الأحجار ، ( **فهـٰذه** ) الأمثلة المذكورة ( **آخرها** ) الذي هو الألف اللينة ( **لا يختلف** ) أي : لا يتغير من حالة إلىٰ حالة أخرىٰ ، بل يكون آخرها علىٰ حالة واحدة ، ويلزمها وهي السكون ( **علىٰ تصاريف الكلام المؤتلف** ) أي : في تقاليب الكلام المركب ، وتعاقب عوامله عليه رفعاً ونصباً وجراً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **المقصور** ) **اصطلاحاً** : هو ( **كل اسم** ) ، خرج به الفعل ؛ كيخشىٰ ، والحرف ؛ كعلىٰ ( **معرب** ) ، خرج به المبني ؛ كإذا ومتىٰ ، ( **آخره ألف لازمة قبلها فتحة** ) ، خرج به الزيدان وأباك ، والمراد باللزوم في الألف والياء : لزوم الوجود في أحوال الإعراب كلها لفظاً ؛ كالفتىٰ والقاض ، أو تقديراً كما في فتىً وقاض ، وذلك ( **كالأمثلة المذكورة** ) في المتن ، ( **وسُمي مقصوراً ؛ لأنه** ) قُصر و( **منع المد** ) أي : تحريك آخره ( **أو** ، **لأنه قُصر** ) ومنع ( **عن ظهور الحركات** ) الإعرابية ، ( **و** ) هو مأخوذ من ( **القصر** ) وهو ( **لغة** : **المنع** ) ، أو الحبس لحبسه عن المد ، أو عن ظهور الإعراب ، ومنه : ﴿مَقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ﴾ أي : محبوسات عن غير بعولتهن . اهـ « خضري » .

**وحكمه** : أن الإعراب جميعه يقدر فيه ؛ أعني : الضمة والفتحة والكسرة ؛ لتعذر النطق بها على الألف ؛ كجاء الفتىٰ ، ورأيت الفتىٰ ، ومررت بالفتىٰ ؛ فيكون آخره علىٰ حالة واحدة ، لا يختلف لفظاً علىٰ تصاريف الكلام رفعاً ونصباً وجراً ، لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفاً ، أما غير المنصرف منه ؛ كموسىٰ ويحيىٰ . . فتقدر فيه الضمة والفتحة ، دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ، وقيل : بتقديرها فيه أيضاً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وحكمه** : أن ) حركات ( **الإعراب جميعه يقدر فيه** ) للتعذر ( **أعني** : **الضمة والفتحة والكسرة** ؛ **لتعذر النطق بها** ) وإظهارها ( **على الألف** ) لأن الألف اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها إلا بقلبها همزة . اهـ « خضري » ، **وضابط التعذر** : ما لو تكلف المتكلم به لم يظهره .

مثاله : ( كـ ) الفتىٰ من قولك : ( **جاء الفتىٰ** ، **ورأيت الفتىٰ** ، **ومررت بالفتىٰ** ؛ **فيكون آخره علىٰ حالة واحدة** ) وهو السكون ، ( **لا يختلف** ) آخره ( **لفظاً** ) وإن اختلف تقديراً ؛ أي : لا يختلف ( علىٰ **تصاريف الكلام** ) وتغيراته بتعاقب العوامل عليها ( **رفعاً ونصباً وجراً** ) ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( وحكمه : أن الإعراب جميعه يقدر فيه ) أي : لكن ( **محل تقدير جميع الحركات فيه** ) أي : في المقصور ( **إذا كان** ) أي : الاسم المقصور ( **منصرفاً** ) أي : قابلاً للجر بالكسرة والتنوين ؛ لعدم شبهه بالفعل في وجود علتين فيه .

( **أما غير المنصرف منه** ) أي : من المقصور لشبهه بالفعل في وجود علتين فيه ( **كموسىٰ** ) وعيسىٰ ( **ويحيىٰ** . . **فتقدر فيه** ) عند الجمهور ( **الضمة** ) في حالة الرفع ، ( **والفتحة** ) في حالتي النصب والجر ، ( **دون الكسرة** ؛ **لعدم دخولها** ) أي : دخول الكسرة ( **فيه** ) أي : في غير المنصرف منه ؛ أي : إن كان ممنوعاً من الصرف . . قدرت فيه الضمة والفتحة على الأصل ، والفتحة نيابة عن الكسرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ ﴾ مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية والعجمة ، فإن أضيف . . خُفض بالكسرة ؛ كموسىٰ بني إسرائيل . اهـ « حمدون » .

( **وقيل بتقديرها** ) أي : بتقدير الكسرة ( **فيه** ) أي : في غير المنصرف ( **أيضاً** )

لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ، وأفاد بتعداد المثال أنه لا فرق في المقصور بين أن يكون معرفة أو نكرة مفرداً أو جمعاً ، وإذا كان نكرة.. لحقه التنوين ، ووجب حينئذ حذف ألفه لالتقاء الساكنين ، وقدر الإعراب على الألف المحذوفة ، فإذا قلت : رأيت فتىً مثلاً.. ففتىً منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة .

---

أي : كما تقدر في المنصرف ( **لأنها** ) أي : لأن الكسرة ( **إنما امتنعت فيما لا ينصرف ؛ كأحمد للثقل ، ولا ثقل مع التقدير ، وأفاد** ) الناظم ( **بتعداد المثال** ) وإكثاره ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **لا فرق في المقصور** ) في منعه من الحركات الإعرابية ( **بين أن يكون معرفة** ) كموسىٰ ويحيىٰ ، ( **أو نكرة** ) كرحا وحيا وحصا ، ولا بين أن يكون ( **مفرداً** ) كفتىً وحبلىٰ ، ( **أو جمعاً** ) كأسارىٰ ، أو اسم جنس جمعي ؛ كرحىً وحصىً ، ( **وإذا كان** ) الاسم المقصور ( **نكرة** ) كفتىٰ وحصىٰ ( .. **لحقه التنوين** ) أي : تنوين التمكين ، ( **ووجب حينئذٍ** ) أي : حين إذ لحقه التنوين ( **حذف ألفه لالتقاء الساكنين** ) التنوين والألف ، ( **وقدر الإعراب** ) أي : حركاته الإعرابية الثلاث ( **على الألف المحذوفة** ) لأن المحذوف لعلة كالثابت .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإذا قلت** ) للإفصاح ؛ أي : قلت : ( **رأيت فتىً مثلاً** ) أي: مثِّل مثلاً ؛ أي : اذكر شبه ذلك ؛ نحو : جاء فتىٰ ، ومررت بفتىٰ ، ونحو قولك: جمعت حصىٰ لرمي الجمار ( .. **فـ** ) قل في إعرابه : ( **فتىً منصوب** ) على المفعولية لـ( رأيت ) ، ( **وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة** ) لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها التعذر؛ لأن الألف الملساء لا تقبل الحركة، كما أن الجبال لا تقبل الحركة.

**تتمة**

**[المواضع التي تقدر فيها الحركات الإعرابية]**

وجملة المواضع التي تقدر فيه الحركات الإعرابية في كلام العرب ( ١٧ ) سبعة عشر : **الأول** : المقصور ، **الثاني** : المنقوص ، **والثالث** : الوقف ؛ نحو : جاء زيد **والرابع** : الإدغام ؛ نحو : يضرب بكر ، **والخامس** : التخفيف ؛ كتسكين بارئكم وبعولتهن ومكر السيء ، والصحيح : جوازه نثراً للقراءة به في السبع ، **والسادس** :

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الاتباع ؛ كالحمد لله ، **والسابع** : المحكي ؛ كالعلم المركب إسناداً ، **والثامن** : المضاف لياء المتكلم حتىٰ في حال جره ، خلافاً لابن مالك لسبق حركة المناسبة على الإعراب ، **والتاسع** : مع بدل ياء المناسبة ، كيا غلاماً ويا حسرتا ، **والعاشر** : التقاء الساكنين ؛ كـ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ ، **والحادي عشر** : ما أدغم في آخره ؛ كلم يشد ، **والثاني عشر** : ما حرك من القوافي ؛ كقوله :

أغــرك منــي أن حبــك قــاتلــي ... وأنـك مهمـا تـأمـري القلب يفعـل

**والظاهر** : أن هـٰذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المنقوص والمخفف ؛ لتعذر الحركة الأصلية مع الوقف والاتباع مثلاً، ولا يختص التقدير بالحركات ، بل تقدر الحروف أيضاً؛ وعلىٰ ذلك نقول بالعد السابق، **والثالث عشر**: تقدير النون في الأفعال الخمسة عند تأكيدها بنون التوكيد كما مر، **والرابع عشر**: تقدير الأحرف الثلاثة في الأسماء الستة إذا وليها ساكنٌ؛ كأبي الرجل ، **والخامس عشر** : تقدير ألف المثنىٰ ؛ كغلاما المرأة ، **والسادس عشر**: تقدير الواو والياء في جمع المذكر السالم غير المقصور؛ كصالحوا القوم، و﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ، أما في الجمع المقصور. . فتحرك الياء للساكن ؛ كياء المثنىٰ ، ولا تحذف لعدم ما يدل عليها ؛ لفتح ما قبلها أبداً ، **والظاهر** : أن تقدير هـٰذه الأحرف للثقل لا للتعذر ، **والسابع عشر** : تقدير الواو في الجمع المضاف لياء المتكلم رفعاً ؛ كجاء مسلميَّ ، لذهاب صورتها ؛ إذ أصلها مسلمون لي ، حذفت النون واللام للإضافة ، وقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء ، وأدغمت فيها وكسرت الميم لتناسبها ، قال ابن الحاجب : وتقديرها للثقل ؛ لأن الموجب لقلبها ياءً ثقلها مع ياء المتكلم ، فَرُدَّ عليه بأنها تتعذر ما دامت الياء الأولىٰ ؛ فاللائق أنه للتعذر نظراً للحال الراهنة ، كما قدروه في الفتىٰ للتعذر ، مع أن أصل الألف وهو الياء لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل ، لكن أنت خبير بأن الموجب لقلب آخر الفتىٰ ألفاً ليس مجرد الثقل كما هنا ، بل تحركه بأي حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله ، فاعتبر فيه الحال الراهنة ؛ لأن الياء الأصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتىٰ يصح اعتبارها ، بخلاف ما هنا ، فتدبر هـٰذا ، والمختار وفاقاً لأبي حيان : أن إعرابه لفظي لوجود ذات الواو ، وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضي تقديرها ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

## ( باب المثنىٰ )

و( المثنىٰ ) من جهة الصيغة : اسم مفعول من ثنى المضعَّف ، يقال : ثنى اللفظ إذا جعله دالاًّ على اثنين فهو مُثَنٍّ وذاك مُثَنًّىَ ، وسُمي مثنىً ؛ لدلالته على اثنين ، وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته . اهـ « تصريح » ليكون صولجة ، وهو **لغة** : ما جُعل دالاًّ على اثنين ، فدخل فيه ( كلا ) و( كلتا ) و( اثنان ) و( اثنتان ) ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الموضوع للدلالة على اثنين بزيادة ألف ونون في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ، فقولنا : ( هو الاسم ) جنس في الحد ، يصدق بكل اسم ؛ فيخَرْجُ به الفعل لامتناع تثنيته وجمعه بناءً علىٰ أن الجنس يخرج ؛ إذ الفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، وسبب عدم صحة تثنيته أن مدلوله جنس ، فيصدق بالقليل والكثير ؛ نحو : ضرب زيد عمْراً ، فمدلول ضرب الضرب ، وهو يصدق بمرة ومرتين فأكثر ، فلا فائدة لتثنيته وجمعه ؛ إذ لفظه يفيد ما تفيده التثنية والجمع ، فلا حاجة لهما صوناً للفظ عن الزيادة من غير فائدة بخلاف الاسم .

**فإذا قلت** : زيد . . لم يدل إلا علىٰ مفرد ، فإذا أردت اثنين أو أكثر . . فلا يستفاد ذلك إلا بالإتيان بعلامة التثنية والجمع . . **فتقول** : زيدان زيدون .

**فإن قيل** : إن الفعل مثنىٰ في يفعلان ، مجموع في يفعلون . . **قلت** : إن ذلك باطل ؛ إذ لو كان مثنىٰ . . لجاز أن تقول : زيد قاما ، إذا صدر منه القيام مرتين ، أو زيد قاموا ، إذا صدر منه القيام ثلاث مرات فأكثر ، وهو باطل ، وأما الزيدان يقومان . . فيقال : قاما مرة أو مرتين أو ثلاثاً أو أكثر ، وقولنا : ( الموضوع للدلالة على اثنين ) ، خرج به المفرد ؛ نحو : رجل جلان بوزن سكران ، وصف لمن يمشي علىٰ رجليه ، وجمع التكسير ؛ نحو : صنوان جمع صنو ، وهو الرَّبِيْبُ الذي يكون في جنب النخلة أو غيرها إذا أعرب بالحركات على النون المنونة ؛ لأن صنواناً يستعمل بلفظ واحد

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

للمثنىٰ وجمع التكسير ، ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع . . أعرب بالحركات الظاهرة على النون المنونة ، وإن أريد المثنىٰ . . كسرت النون دائماً ، وأعرب بالألف رفعاً ، وبالياء جراً ونصباً ؛ فهو لفظ مشترك بين المثنىٰ وجمع التكسير ، وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود ، وتعبيرنا بـ( الموضوع ) للدلالة على اثنين بدل قولهم : الدال على اثنين أولىٰ ؛ لأنه يخرج به ( كرتين ) من قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ، لأنه وإن دل على اثنين ، لكن لم يوضع إلا للجمع ، قاله الزياتي ، وقولنا : ( بزيادة ألف . . . إلخ ) ، خرج به نحو : شفع وزوج ، مما دل على اثنين لا بالزيادة .

وقولنا : ( صالحاً للتجريد ) ، خرج به نحو : ( اثنين ) و( اثنتين ) و( كلا ) و( كلتا ) ، وقولنا : ( وعطف مثله عليه ) ، خرج به نحو : القمرين : الشمس والقمر ، والعمرين : لأبي بكر وعمر مما فيه تغليب ، فليس بمثنىٰ بل هو ملحق به ، ويشترط في كل ما يثنىٰ عند الأكثر ثمانية شروط ، جمعها بعضهم بقوله :

| | |
|---|---|
| ولـلـــذي ثنـــي قـــل ثمـــانـــي | مـــن الشـــروط فـــزت بـــالبيـــان |
| أولهـــــا الإعـــــرابُ والتنكيـــــرُ | وعـــدمُ التـــركيـــب والنظيـــرُ |
| وأن يكـــــون مفـــــرداً وألاّ | يُغْنِـــىٰ عنـــه غَيْـــرُهُ ع نَقْـــلاَ |
| كـذا اتفـاق اللفـظ والمعنـىٰ فـذي | شـــروطـــه مجمـــوعـــة للمحتـــذِي |

**الأول منها** : كونه معرباً ، فلا يثنى المبني ؛ كأسماء الإشارات والموصولات وأسماء الحكايات ، وأما ذان وتان واللذان واللتان . . فصيغ موضوعة للاثنين ، وليس من المثنىٰ حقيقة على الأصل عند جمهور البصريين ، وأما قولهم : في الحكاية منان ومنين . . فليست الزيادة فيهما للتثنية ، بل للحكاية بدليل حذفها وصلاً ، ولا يرد نحو : يا زيدان ولا رجلين ؛ لأن البناء وارد على المثنىٰ ، فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبني .

**والثاني** : أن يكون منكراً ، فلا يثنى العلم باقياً علىٰ علميته ؛ كزيد ، بل يقدر وينوىٰ تنكيره ثم يثنىٰ ، والدليل علىٰ تنكيره الألف واللام ، أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية ؛ فيقال : جاء الزيدان ، ويا زيدان .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثالث** : عدم التركيب ؛ فخرج به المركب الإسنادي المسمىٰ به ؛ كزيد قائم ، وهند قائمة ، فلا يثنى اتفاقاً ، فإن أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمي بهما . . أضيف إليهما ذاوا أو ذاواتا ، وكذا المركب تركيباً مزجياً على الأصح ، والمجوزون تثنية المزجي ، قال بعضهم : يقال فيه : معْد يكربان وسيبويهان ، وقال بعضهم : بحذف عجز المختوم بـ( ويه ) ، ويثنىٰ صدره ، فيقال : سيبان ، وأما المركب الإضافي . . فيثنىٰ صدره وهو المضاف ؛ فتقول في تثنية ( غلام زيد ) غلاما زيد ، وانظر حكم المركب التقييدي العلم ؛ نحو : جاء حيوان ناطق .

**والرابع** : وجود النظير له ، فلا يثنىٰ ما لا نظير في الوجود ؛ كالشمس والقمر ، وأما قولهم : القمران . . فمن باب التغليب ، وهو ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ . وقوله : ( والنظير ) بالرفع عطفاً على الإعراب لا بالجر عطفاً على التركيب مَدْخُولاً ( لعَدِمُ ) لأنه شرط وجوديٌّ لا عدمي .

**والخامس** : أن يكون مفرداً ، فلا يثنى المثنىٰ ، ولا الجمع الذي علىٰ حده ، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، ولا جمع المؤنث السالم ، فيثنىٰ غير ذلك من جمع التكسير ، واسم الجمع واسم الجنس .

**والسادس** : ألا يُسْتَغْنىٰ عن تثنيته بتثنية غيره ؛ كـ( سواء ) فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيٍ ؛ فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان وثلاثة ، فإنهم استغنوا عن تثنيته بستة ، وعن جمعه بتسعة ، و( بعض ) فإنهم استغنوا عن تثنية بتثنية جزء ، وكـ( أجمع ) و( جمعاء ) فإنهم استغنوا عن تثنيتهما بـ( كلا ) و( كلتا ) .

**والسابع** : اتفاق اللفظ ، وأما نحو : الأبوان بالألف واللام للأب والأم . . فهو من باب التغليب ، فملحق بالمثنىٰ .

**والثامن** : الاتفاق في المعنىٰ ، فلا يثنىٰ ما اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنىٰ ؛ كالمشترك اللفظي ؛ نحو : عينين إذا أريد بإحداهما الجارحة ، وبالأخرى الذهب ، فلا يثنىٰ جميع ذلك . اهـ ملخص ما في « الحمدون » و« الصبان » و« التصريح » .

وقال الدنوشري : ويُشترط فيما يثنىٰ أيضاً ألا يكون اسماً يُرادُ به الاستغراقُ ؛ كأحد

وَرَفْــعُ مَــا ثَنَّيْتَــهُ بِــالْأَلِــفِ     كَقَــوْلِــكَ الزَّيْــدَانِ كَــانَــا مَــأْلَفِــي
وَنَصْبُــهُ وَجَــرُّهُ بِــالْيَــاءِ     بِغَيْــرِ إِشْكَــالٍ وَلاَ مِــرَاءِ

قد تقدم أن الأسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل ، وهٰذا هو الباب الثاني منها ، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وعريب ، ولا اسم جنس يُراد به الحقيقة ، ولا اسمَ عدد إذا كان ثَمَّ ما يُغْنِي عن تثنيته ؛ نحو : ثلاثة وأربعة ؛ إذ يُستَغْنىٰ عن تثنيتهما بستة وثمانية ، ولا لفظَ ( كل ) ولا ( بعض ) ، ولا تثنى الكنايات من الأعلام ؛ نحو : فلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير ؛ لأنها وضعت موضع أسماء الإشارة ، وأسماءُ الإشارة لا تقبل التنكير ، فكذلك ما أشبهها . اهـ « يس على التصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ورفــع مــا ثنيتــه بــالألــف     كقــولــك الــزيــدان كــانــا مــألفـي**
**ونصبــه وجــره بــاليــاء     بغيــر إشكــال ولا مــراء )**

ومعنىٰ كلام الناظم ؛ أي : ( **ورفع ما ثنيته** ) جعلته دالاً على اثنين بزيادة الألف والنون علىٰ مفرده في حالة الرفع مُعلَّم ( **بالألف** ) أو مصور بها ، سواء كانت الألف ملفوظة ؛ نحو : جاء الزيدان ، أو محذوفة ؛ نحو : جاء عبدَا الله ( **كقولك : الزيدان كانا مألفي** ) أي : محل إلفي وأنسي ، اسم مكان قياسي من أَلِف بالشيء إِلْفاً ومَأْلَفاً ، إذا أَنِسَ به وأزال الوَحْشة عنه ، ( **ونصبه** ) أي : نصب ما ثنيته ( **وجره** ) معلمان ( **بالياء** ) أو مصوران بها ، وقوله : ( **بغير إشكال** ) ولا اشتباه ولا خفاء ، ( **ولا مراء** ) أي : ولا نزاع وجدال ، راجع إلىٰ كل من الألف والياء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **قد تقدم** ) لك في أول باب ( الأسماء الستة ) من كلام الشارح : ( **أن الأسماء الستة** ) أو الخمسة أو السبعة ( **من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل** ) الذي هو الإعراب بالحركات والسكون ، ( **وهٰذا** ) الباب ؛ يعني : ( باب المثنىٰ ) ( **هو الباب الثاني منها** ) أي : من الأبواب النيابة ، ( **وهو** ) أي : هٰذا الباب ( **ما ناب فيه حرف** ) ، وهو الألف والياء ( **عن حركة** ) ، وهي الضمة والفتحة والكسرة ( **أيضاً** ) أي : كما أن الأسماء الستة مما ناب

**والمثنىٰ** : ما دل على اثنين بزيادة في آخره ، صالحاً للتجريد وعطف مثله عليه ؛ . . .

---

فيه حرف عن حركة ، ولفظةُ : ( أيضاً ) هي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بذكر أحدهما عن الآخر ، وهي منصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : إضتُ أيضاً ؛ أي : رجعت إلى الأخبار عن أبواب النيابة ، كما أخبرنا عنها في ( باب الأسماء الستة ) ، وجملتها مستأنفة مستقلة .

( **والمثنىٰ** ) المصطلح عليه عند النحاة : ( **ما** ) أي : اسم ( **دل على اثنين بزيادة في آخره** ) أي : بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ؛ فخرج به ما دل علىٰ واحد مع وجود زيادة الألف والنون ؛ كسكران ورَجْلان ـ بفتح الراء ، وسكون الجيم ـ لماش علىٰ رجليه ، أو دلّ مع الزيادة المذكورة علىٰ أكثر من اثنين ؛ كغلْمان جمع غلام ، وصنوان جمع صنو .

**والمراد** : دل عليهما في الحالة الراهنة ، فخرج المثنى المسمىٰ به علماً ؛ كالبحرين لبلد ، أو اسم جنس ؛ ككلبتي الحداد ، والكلبتان ـ بفتحتين ـ : آلة من حديد يأخذ بها الحداد الحديد المحمىٰ من النار . اهـ « منجد » ، فإنه ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ حقيقة .

**فإن قلت** : يخرج باعتبار الحال نحو : حنانيك ، ما أُريد به التكثير ، مع أنه مثنىٰ حقيقة ، كما اختاره ابن هشام لا ملحق. . **قلت** : استعمال ذلك الآن في غير الاثنين عارض للقرينة ؛ فلا يعتبر بخلاف البحرين ونحوه ؛ فإنه بوضع جديد ، وقد انسلخ عن وضعه بالكلية ، فتدبر . اهـ « خضري » .

وقوله : ( **صالحاً للتجريد** ) عن الزيادة حال من فاعل ( دل ) أي : اسم دل على اثنين بسبب الزيادة علىٰ مفرده حالة كون الاسم المزيد فيه كزيدان صالحاً للتجريد عن الزيادة ؛ بأن تقول : جاء زيد ، ( **وعطف مثله** ) معطوف على ( التجريد ) أي : وصالحاً لعطف مثله ؛ أي : مثل ذلك المفرد المجرد عن الزيادة ( **عليه** ) أي : علىٰ ذلك المفرد المجرد بعد تجريده من الزيادة .

**والمراد** : أن المعنىٰ يصح مع العطف ؛ كأن تقول : جاء زيد ، وزيد بدل قولك : جاء الزيدان ؛ لأن العطف يفيد ما أفاد المثنىٰ وإن امتنع العدول عن التثنية إلىٰ عطف

كالزيدان والهندان ، وأما التثنية . . فهي جعل الاسم الواحد دليلاً على اثنين بزيادة في آخره . **وحكم المثنىٰ** : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المثل ، إلا لنكتة كقصد التكثير في أعطيتك مئة ومئة بدل قولك : أعطيتك مئتين ، وكفصل ظاهر في نحو : رجل قصير ، ورجل طويل ، أو مقدر ؛ كقول الحجاج : محمد ومحمد في يوم ؛ أي : محمد ابني ومحمد أخي ، والتثنية لا تغني عن العطف بغير الواو ؛ لأن لغيرها معاني تفوت بفواته ؛ كالترتيب في الفاء ، وذلك الاسم الدال على الاثنين بسبب الزيادة ( **كالزيدان** ) مثال للمثنى المذكر ، ( **والهندان** ) مثال للمؤنث منه ، وخرج بقوله : ( بزيادة ) نحو : شفع وكلا وكلتا ، وبقوله : ( صالحاً للتجريد ) نحو : اثنين ، فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة ؛ فلا يقال : اثن ، وبقوله : ( وعطف مثله عَلَيْهِ ) مَا صَلُح للتجريد ، وعطفِ غيره عليه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، فإنه صالح للتجريد ، ولكن يُعطف عليه غيرَه لا مثله ؛ نحو : قمر وشمس ، وهو المقصود بقولهم : القمرين .

وقوله : ( وعطفُ غيرِه عليه ) أي : مغايره في الوزن ، كما في قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ أعز الإسلام بأحب العمرين إليك » أي : عمر بن الخطاب وأبي جهل عَمرو بن هشام ، فغلَّب من سبقت له السعادة ، أو في الحروف ؛ كالقمرين وكالأبوين للأب والأم ، فكُلٌّ ذلك تغليب ، وهو ملحق بالمثنىٰ على التحقيق ؛ لأن شرط التثنية عند الجمهور اتفاق اللفظ والمعنىٰ ، فلا يثنى اللفظ مراداً به حقيقتُه ومجازُه ، وقولُهم : القلمُ أحدُ اللسانين شاذٌّ ، وكذا المشترك باعتبارِ معنييه كقُرْآنِ للحيض والطهر ؛ لئلا يلتبس بفردي أحدِ المعنيين ، وإنما ثُنِّي العلَمُ المشتركُ كالزيدين ؛ لتأوله بالمسميين بزيد ، ولعدم التباسه ؛ إذ ليس تحته أفراد . اهـ «خضري» .

( **وأما التثنية** ) التي هي أصلُ المثنىٰ ومصدرُهُ ( . . **فهي جَعْلُ الاسم الواحد** ) أي : المفرد ( **دليلاً** ) أي : دالاً ( **على اثنين بزيادة في آخره** ) أي : بسبب زيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع ، وياء ونون في حالتي النصب والجر ؛ كقولك : زيدان وزيدين في تثنية زيد .

( **وحكم المثنىٰ** ) المذكور حدُّه ، وحُكْمُ ما يُلْحَق به في إعرابه ، كما سيأتي في

أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة ؛ نحو : ( **الزيدان كانا مألفي** ) أي : محل إلفي ، ومنه : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها ، نيابة عن الكسرة والفتحة ؛ . . . . . . . . . . .

---

اخر الباب ، وهو كل ما اختل فيه شرط من شروط المثنى المذكورة في أول الباب : ( **أنه** ) أي : أن المثنىٰ ( **يرفع** ) رفعاً معلَّماً أو مصوراً ( **بالألف** ) أي : بمسمى الألف لا بالألف ، وجملة ( يرفع ) خبر ( أنّ ) ، وجملة ( أنَّ ) في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية للمبتدإ ، والتقدير : وحكمه رفعه بالألف حالة كون الألف ( **نيابة عن الضمة** ) أي : نائبة عن الضمة ، فالمصدر حال من الألف ، ولكنه في تأويل المشتق . كما قررناه ( **نحو** ) قول الناظم : ( **الزيدان كانا مألفي ؛ أي : محل إلفي** ) وأنسي ، فـ( الزيدان ) مبتدأ مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة ، ( **كانا** ) فعل ماض ناقص واسمه ، ( مألفي ) خبر ( كان ) منصوب بالفتحة المقدرة ؛ لأجل حركة مناسبة الياء ، و( الياء ) ضمير متصل في محل الجر مضاف ، وأخبر عن اسم كان بالمفرد مع أن اسمها مثنىٰ ، مع أن المطابقة بين الاسم والخبر شرط في صحة الإخبار ، قلنا : إن قوله : ( مألفي ) اسم مكان يصح الإخبار به عن المثنىٰ والجمع والمفرد ، كالمصدر واسم المصدر .

( **ومنه** ) أي : ومن المثنى الذي يرفع بالألف ؛ ( **نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾ ) ، أفاد الشارح بـ( من ) التبعيضية إلىٰ أن المثال لا ينحصر فيما ذكره ، وذكر الناظم وأشار بتمثيله بالآية إلىٰ أنه لا فرق في المثنىٰ في إعرابه بالألف بين كونه معرفة كمثال الناظم وبين كونه نكرة كمثاله .

وقوله : ( **ويجر وينصب** ) معطوفان علىٰ قوله : ( يرفع ) علىٰ كونه خبر المبتدإ ؛ أي : وحكم المثنىٰ أيضاً جره ونصبه جراً ونصباً معلَّمين أو مصوَّرين ( **بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها** ) ، وهو النون حالة كون الياء ( **نيابة** ) أي : نائبة ( **عن الكسرة والفتحة** ) .

**فإن قلت** : لم أعرب المثنىٰ وجمع المذكر السالم بالحروف دون الحركات . .
**قلت** : لأن التثنية والجمع فرعا المفرد ، والإعراب بالحروف فرع عن الحركات ؛

مثاله :

تَقُــولُ زَيْــدٌ لاَبِــسٌ بُــرْدَيْــنِ          وَخَــالِــدٌ مُنْطَلِــقُ الْيَــدَيْــنِ

---

فأعطي الفرع للفرع والأصل للأصل ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

**فإن قلت** : لم رفعوا المثنىٰ بالألف ، ورفعوا الجمع بالواو ولم يعكسوا . . **قلت** : إن المثنىٰ ثقيل بكثرة دورانه علىٰ ألسنة العرب ، والجمع خفيف لقلة دورانه علىٰ ألسنتهم ، والألف خفيف لكونه بنت الفتحة ، والواو ثقيل لكونها بنت الضمة ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الألف للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الواو للخفيف الذي هو الجمع ؛ سلوكاً مسلك التعادل والتوازن .

**فإن قلت** : لِمَ لَمْ يكونا معربين بجميع أحرف العلة الثلاثة كالأسماء الستة . . **قلت** : لئلا يلزم علينا تساوي الفرع ، الذي هو ( هما ) للأصل الذي هو الأسماء الستة ، وإنما فتح ما قبل ياء المثنىٰ في حالتي النصب والجر ؛ فرقاً بينها وبين ياء الجمع فيهما ، وإنما لم يعكسوا ؛ فراراً من كراهة توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في المثنىٰ ، واعترض بوجودهما مع الياء الساكنة في ( عُمَرِدِيْن ) علماً ؟ وأجيب عنه : لأن مرادنا هنا ياء علامة الإعراب ، وتلك من أجزاء الكلمة فلا نقض بها .

**فإن قلت** : لم أتوا بالنون في آخرهما مع أن النون من خواص الفعل . . **قلت** : إن النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي من علامة الإعراب ، وهـٰذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم ، وبينهما فرق . اهـ من « الفتوحات القيومية » .

( **مثاله** ) أي : مثال جر المثنىٰ ونصبه بالياء المذكورة ؛ نحو ما ذكره الناظم في قوله رحمه الله تعالىٰ :

**( تقــول زيــد لابــس بــرديــن          وخــالــد منطلــق اليــديــن )**

( **تقول** ) أيها السائل في نصبه بالياء : ( **زيد لابس بردين** ) تثنية برد ، والبرد ـ بضم الباء ، وسكون الراء ـ : ثوب مخطط من قطن ، تلبسه الأعراب ، وكساء من الصوف الأسود ، يلتحف به ، الواحدة بردة ، والجمع بُرد . اهـ « منجد » .

( **و** ) تقول في جره بالياء : ( **خالد منطلق اليدين** ) أي : منبسط اليدين ، وانطلاق اليدين : كناية عن الكرم والجود والسخاوة ، وانقباضهما : كناية عن البخل والشح ،

ومنه : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( بردين ) مفعول ( لابس ) منصوب بالياء ، لأنه مثنىٰ ، و( اليدين ) مضاف إليه مجرور بالياء ، وإنما حركوا ما بعد علامة التثنية المزيدة ؛ فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في التخلص ، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنىٰ ، وكسروا ما قبل ياء الجمع ، لأحد وجهين :

**الأول** منهما : أن المثنىٰ ثقيل ؛ لكثرة دورانه علىٰ ألسنتهم بالنسبة إلى الجمع ؛ فخصوا الفتحة التي هي أخف من الكسرة بالمثنىٰ ، والكسرة بالجمع ؛ ليحصل التعادل .

**والثاني** : أن نون المثنىٰ كُسرت علىٰ أصل التقاء الساكنين ، فلم يجمعوا بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء ؛ فراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ، وكسروا ذلك في الجمع ؛ ليحصل الفرق بين المثنىٰ والجمع ، فيعتدل اللفظ ؛ فيصير في أحدهما ياء بين فتحة وكسرة ، وفي الآخر بالعكس ، قاله أبو البقاء . اهـ من « التصريح » بتصرف ، هـٰذا ملخص ما في « النزهة » .

( **ومنه** ) أي : ومن الملحق بالمثنى الذي نصب بالياء ( اللذين ) من قوله تعالىٰ : (﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ ) .

**وإعرابه** : ( ربنا ) : منادىٰ مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة النداء مستأنفة ، ( أرنا ) أر : فعل دعاء ، مبني علىٰ حذف حرف العلة ، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود على الله ، والجملة الفعلية جواب النداء لا محل لها من الإعراب ، ( نا ) ضمير متصل في محل النصب مفعول أول ، ( اللذيْن ) اسم موصول للمثنى المذكر ، في محل النصب علىٰ أنه مفعول ثانٍ ( لأرنا ) ، مبني على الياء ؛ لأنه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، والنون : حرف زائد لشبه التثنية ، وليس مثنىٰ حقيقياً لكونه مبنياً ، وشرط ما يثنىٰ أن يكون معرباً كما مر ، ( أضلانا ) فعل وفاعل ومفعول ، والجملة صلة الموصول ، والعائد ضمير الفاعل ، ( من الجن والإنس ) : جار ومجرور ، متعلِّق بمحذوف حال من فاعل ( أضلانا ) .

﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ ، وجعلت الياء علامة للنصب والجر فيه ، وفي الجمع الذي علىٰ حده حملاً للنصب على الجر ؛ لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنىً عنه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ومن المثنى المجرور بالياء لفظ : ( يومين ) في قوله تعالىٰ : ( ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ ) ( فيومين ) مجرور بـ( في ) وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه مثنىً حقيقي ، ( **وجُعلت الياء علامة للنصب والجر فيه** ) في المثنىٰ ، ( **وفي الجمع الذي علىٰ حده** ) أي : علىٰ حد المثنىٰ ؛ أي : علىٰ طريقته في اختتامه بالنون ( **حملاً للنصب على الجر** ) في كون علامته ؛ أي : علامة النصب الياء ، **والأقيس** : كون النصب بالألف ؛ لتولده عن الفتحة ، وإنما حملوا النصب على الجر ( **لاشتراكهما** ) أي : لاشتراك النصب والجر ( **في كون كل** ) واحد ( **منهما فضلةً** ) أي : إعراب فضلة ؛ أي : إعراب ما كان فضلة ( **مستغنىً عنه** ) في تركيب الكلام ؛ لعدم كونه مسنداً ولا مسنداً إليه ، وإن كان محتاجاً إليه في تمام المعنىٰ ، وقوله : ( مستغنىً عنه ) عطف بيان لـ( فضلة ) وتفسير له .

قال الناظم في شرحه : النصب يؤاخي الجر ؛ ولذلك أميلت الألف إلى الياء ، واستوىٰ في مواضع لفظ المضمر المنصوب والمجرور ، وذلك في مثل قولك : ضربتك ، وهـٰذا غلامك ، ورأيته ، ومررت بغلامه ، وضربني ، وغلامي ؛ فالهاء والكاف والياء يقعن تارة ضميراً في محل الجر ، وتارة ضميراً في محل النصب ؛ فلهـٰذا اشترك النصب والجر في علامة التثنية ، وجعلت فيهما ياء ونوناً ، وفي الياء ثلاثة أشياء : حرف الإعراب ، وعلامة التثنية ، وعلامة النصب أو الجر ، والمواضع التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة : التثنية ، والجمع بالواو والنون ، والجمع الذي بالألف والتاء ، وفي الأسماء التي لا تنصرف .

**ثم اعلم** : أن من حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد إلا أسماء الإشارة والمبهمة ، فإن آخرها حذف في التثنية ، فقالوا في تثنية ( ذا ) و( تا ) و( الذي ) و( التي ) : ذان وتان واللذان واللتان في حالة الرفع ، وذين وتين واللذين واللتين في حالتي النصب والجر ، وهما مما شذ عن أصله ؛ ولهـٰذا قال المحققون من النحاة : إن

وما ذهب إليه من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنىٰ هو المشهور ، ومن العرب من يستعمل المثنىٰ بالألف دائماً ، ويعربه بحركات مقدرة على الألف ؛ . . . . . . . . .

---

هٰذه الأسماء مشتبهة بالمثنىٰ ، لا أنها مثناة على الحقيقة .

**فإن قيل** : لم حذفت ياءُ الذي في التثنية ، وأقرت ياء الشجي فيها ، وكلا الياءين مخففة مكسور ما قبلها . . **فالجواب عنه** : أن ياء الشجي تلحقها الحركة في حالة النصب ، فجرت بهٰذه القوة مجرى الحرف الصحيح ، فثبتت في التثنية وياء الذي لا تتطرق إليها الحركة بحال ؛ فضعفت بهٰذا السبب فحذفت ، فإن ثنيت اسماً مقصوراً ، فإن كانت ألفه رابعة فصاعداً . . قلبته ياءً في التثنية ؛ كقولك في تثنية موسىٰ وحبلىٰ في الرفع : موسيان وحبليان ، وفي حالتي النصب والجر : موسيين وحبليين ، وإن كانت ألفه ثالثة . . رددتها إلىٰ أصلها واواً كان أو ياء ، والطريق إلىٰ معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة ، فإن وجدت الواو في بعض تصاريفها . . فهي من ذوات الواو ، وإن وجدت الياء فيه . . فهي من ذوات الياء ؛ فعلىٰ هٰذا تقول في تثنية ( قفا ) و( عصا ) قفوان وعصوان ؛ لأن تصريف الفعل منهما قفوت عصوْت ، وتقول في تثنية ( هُدىً ) و( رَحَىٰ ) هُدَيان ورَحيَان ؛ لأنهما من هدَيْتُ ورَحَيُت ، وإن ثنيت الاسم الممدود . . أبدلت همزته واواً فيما لا ينصرف وأقررتها فيما ينصرف ؛ فتقول في تثنية ( حمراء ) و( حسناء ) : حمراوان وحسناوان ، وفي تثنية ( سمَاءٍ ) و( كساءٍ ) سماءان وكساءان ، وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واواً ، فقال : سماوان وكِساوان ، والقول الأول أجود والأفصح . اهـ « شرح الحريري » .

( **وما ذهب** ) ومال ( **إليه** ) الناظم وجرىٰ عليه ( **من أن الألف والياء علامة الإعراب في المثنىٰ** ) وما ألحق به ( **هو** ) اللفظ ( **المشهور** ) من لسان العرب ، والحكم الصحيح عند جماهير النحاة ، ومذهب سيبويه : أن الإعراب في المثنىٰ وما ألحق به بحركة على الألف رفعاً ، وعلى الياء نصباً وجراً كما سنذكره قريباً .

( **ومن العرب من يستعمل المثنىٰ بالألف** ) ويُلْزِمُه إياها ( **دائماً** ) أي : أبداً في الأحوال الثلاثة رفعاً ونصباً وجراً ؛ فيقول : جاء الزيدان ، ورأيت الزيدان ، ومررت بالزيدان ، ( **ويعربه** ) كالمقصور ( **بحركات مقدرة على الألف** ) للتعذر مع كسر النون

كقوله :

تـــزود منـــا بيـــن أذنـــاه طعنـــة          . . . . . . . . . .

وقوله :

إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا          قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا

---

أبداً ، والنون عوضاً عن التنوين والحركة اللذيْن كانا في الاسم المفرد ، وهم قوم من كنانة وهمدان وذلك ( **كقوله** ) أي : كقول الشاعر : [من الطويل]

( **تــزود منــا بيــن أذنــاه طعنــة** )          دعتــه إلــىٰ هــال التــراب عثيــم

حيث قدر كسرة المضاف إليه علىٰ ألف ( أذناه ) ، واللغة المشهورة أن يقال : بين أذنيه ، بجعل الياء علامة للجر فيه ؛ لأنه مثنىٰ أذن ؛ أي : اتخذ واستفاد منا ذلك المذموم طعنة بين أذنيه زاداً له ، دعته تلك الطعنة ورجعته إلى التراب المهال عليه ؛ أي : المردود عليه العتيم ذلك التراب ؛ أي : المظلم ما تحته ؛ يعني : القبر المظلم ، يقال : هال التراب إلى القبر هالاً إذا حثىٰ ورجَّع إليه ما أخرج منه عند الحفر بعد دفن الميت ، والهال : تراب القبر المردود إليه بعد وضع الميت في اللحد ، وإضافته إلى التراب من إضافة الصفة إلى الموصوف .

وقوله : ( عتيم ) صفة للتراب ؛ لأن الألف واللام فيه جنسية ؛ فيصح وصفه بالنكرة ؛ يعني : تزود منا طعنة كانت سبباً لموته ، وإدخاله في القبر المظلم .

**والشاهد في قوله** : ( بين أذناه ) حيث أتىٰ فيه بالألف في صورة الجر ؛ لأنه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر كالاسم المقصور ، ( **و** ) كـ( **قوله** ) أي : وكقول الشاعر الآخر ، وهو أبو النجم : [من الرجز]

( **إن أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا          قـد بلغـا فـي المجـد غـايتـاهـا** )

والضمير في ( إن أباها ) عائد إلىٰ سلمىٰ أو إلىٰ ليلىٰ ، وقبله :

واهـــاً لسلمـــىٰ ثـــم واهـــاً واهـــا          هـــي المنـــىٰ لـــو أننـــا نلنـــاهـــا

يـــا ليـــت عينـــاهـــا لنـــا وفـــاهـــا          بثمـــن تـــرضـــي بـــه أبـــاهـــا

ونسب الجوهري هـٰذا الرجز إلىٰ أبي النجم ، وبعضهم نسبه إلىٰ رؤبة ، وقيل : لبعض أهل اليمن ، و( المجد ) العز والشرف ، وأراد بالغايتين : المبدأ والمنتهىٰ

وقد خُرج علىٰ هـٰذه اللغة قراءةُ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تغليباً ، أو غاية المجد في النسب وغايته في الحسب .

**والشاهد فيه** : استعمال المثنىٰ بالألف في حالة النصب ، وهو قوله : ( غايتاها ) ، وكان القياس أن يقول : غايتيها بالياء ، **والمعنىٰ** : إن أبا ليلىٰ وجدها قد بلغا غاية المجد في النسب وغايته في الحسب .

( **وقد خرج** ) وحمل ( **علىٰ هـٰذه اللغة** ) أي : علىٰ لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاثة ، ويعربه بحركات مقدرة على الألف ، كالمقصور مع كسر النون أبداً ( **قراءة** : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ) بتشديد ( إنَّ ) ، وحقه ( هـٰذين ) كقراءة الأكثر ؛ لأنه اسم ( إنَّ ) بصورة التثنية ؛ فيبنىٰ علىٰ ما يشاكل إعرابها ، وقيل : اسم ( إنَّ ) ضمير الشأن محذوفاً ، وجملة ( هـٰذان . . . إلخ ) خبرها ، واللام داخلة علىٰ مبتدإ محذوف ، تقديره : إن هـٰذان لهما ساحران لا علىٰ ساحران ؛ لأن لها الصدر فلا تدخل إلا على المقدم من المبتدإ وخبره ، وحذف المبتدإ لا ينافي تأكيده باللام ؛ لوروده في غير ما موضع ، وقيل : إنَّ بمعنىٰ نعم وما بعدها جملة مستقلة ، كما حكي : أن ابن الزبير قال له رجل : إن ناقتي قد نقبت ، فقال : أرحها ، قال : وأعطشها الطريق ، فقال : اسقها ، قال : ما جئتك مستطباً بل مستمنحاً ، لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها ؛ أي : نعم لعنها الله وراكبها ، لكونه رأىٰ عدم استحقاقه ، انظر « المغني » وحواشيه . اهـ « خضري » .

وفي المثنىٰ أيضاً لغة أخرىٰ تلزمه الألف في الأحوال كلها أيضاً ، ولكن تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعاً ونصباً وجراً كالمفرد كسلمان ، والظاهر علىٰ هـٰذا : أن نحو صالحان يمنع الصرف للزيادة والوصفية مثلاً ، وبعضهم بالضمة المقدرة على الألف رفعاً ، وبالفتحة على الياء والكسرة عليها ، وهـٰذا مذهب سيبويه والجمهور ، وهو الصحيحُ كما ذكره ابن عقيل .

وقال الزجاج : إن المثنىٰ مبني على الألف رفعاً ، وعلى الياء جراً ونصباً ، وهو ضعيف ، والباعث على التثنية الاختصار ؛ فالزيدان أخصر من زيد وزيد . اهـ « ابن الحاج » .

**واعلم** : أنه يشترط في كل ما يثنىٰ ثمانية شروط ، وهي : الإفراد ، والإعراب ، والتنكير ، وعدم التركيب ، واتفاق اللفظ ، واتفاق المعنىٰ ، . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **واعلم** : **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يشترط في كل ما يثنىٰ** ) أي : في كل ما يراد تثنيته عند الجمهور ( **ثمانية شروط** ) مجموعة في قول بعضهم : [من الكامل]

شـرط المثنـىٰ أن يكـون معـربـاً ومفـــرداً منكـــراً مـــا ركبـــا
مـوافقـاً فـي اللفـظ والمعنـىٰ لـه ممـــاثـل لـــم يغـــنِ عنـــه غيـــره

( **وهي** ) أي : تلك الشروط الثمانية :

**الأول منها** : ( **الإفراد** ) فلا يجوز تثنية المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ؛ كزيدان وزيدون ، ولا الجمع علىٰ مفاعل أو مفاعيل ؛ لاجتماع إعرابين في الأولين ، وإفراط الثقل في الثالث ، واختلف في الجمع علىٰ غير مفاعل ومفاعيل ؛ فذهب ابن مالك إلىٰ جواز تثنيته ، واستدل بقول الشاعر : [من الكامل]

تبقلـــــت فـــــي أول التبقــــل بيـــن رمـــاحـي مـــالـــك ونهشـــل

أي : تكلمت في أول التكلم ، والشاهد في قوله : بين رماحي مالك. . . إلخ ؛ حيث ثنىٰ جمع التكسير . اهـ « كردي » .

( **و** ) **الثاني منها** : ( **الإعراب** ) فلا يثنى المبني ؛ كأسماء الإشارة والموصولات .

( **و** ) **الثالث منها** : ( **التنكير** ) فلا يثنى العلم باقياً علىٰ علميته ، بل ينكر ثم يثنىٰ . اهـ « كردي » .

(**و**) **الرابع منها** : (**عدم التركيب**) فلا يثنى المركب الإسنادي إجماعاً ، وفي المزجي خلاف ، والإضافي فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه . اهـ « كردي » .

( **و** ) **الخامس** : ( **اتفاق اللفظ** ) أي : لفظ ما يثنىٰ به ، خرج به ما إذا اختلف في اللفظ ؛ كالأب والأم ، وأما تثنيتهما على الأبوين. . فهو من باب التغليب ملحق بالمثنىٰ ، وليس مثنىٰ حقيقةً .

( **و** ) **السادس** : ( **اتفاق المعنىٰ** ) أي : اتفاق معنىٰ ما يثنىٰ به ، خرج ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنىٰ ، كالمشترك اللفظي ؛ كعينين ، إذا أريد بإحداهما الجارحة وبالأخرى الذهب .

ووجود ثانٍ له في الخارج ، وألاّ يستغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته .

**وَتَلْحَقُ ٱلنُّونُ بِمَا قَدْ ثُنِّي ... مِنَ ٱلْمَفَارِيدِ لِجَبْرِ ٱلْوَهْنِ**

---

( و ) **السابع** : ( **وجود ثانٍ له في الخارج** ) أي : في خارج الذهن ، خرج به ما لا ثاني له في الخارج ؛ كشمس وقمر ، فلا يقال : شمسان وقمران ، وأما قولهم القمران . . فهو من باب التغليب ؛ فهو ملحق بالمثنىٰ في إعرابه لا مثنىٰ حقيقة .

( و ) **الثامن** : ( **ألاّ يُستغنىٰ بتثنية غيره عن تثنيته** ) ، خرج به اللفظ الذي استُغني عن تثنيته بتثنية غيره ؛ كسواء ، فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سيٍّ ؛ فقالوا : سيان ، ولم يقولوا : سواءان ، وزاد بعضهم علىٰ هـٰذه الثمانية شرطين آخرين ، كالسيوطي في « الهمع » فقال : [من الكامل]

ولم يكن كلاًّ ولا بعضاً ولا ... مستغرقاً في النفي نلت الأملا

**الأول منهما** : أن يكون لتثنيته فائدة ، فلا يثنىٰ كل ولا أحد ولا عريب ولا ديار ؛ لإفادة الجميع العموم ، ورُدَّ زيادته بأنه يُغني عنه الاتفاق في المعنىٰ غير ظاهر .

**والثاني منهما** : ألا يشبه الفعل ؛ فلا يثنىٰ أفعل من ، ورد بعضهم زيادة هـٰذا بأن مانع التثنية في أفعل من عرض من التركيب ؛ أي : مع من فلا يعتد به ؛ إذ في حد ذاته يصح أن يثنىٰ ، فيقال : جاء رجلان أفضلان . اهـ « صبان على الأشموني » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وتلحق النون بما قد ثني ... من المفاريد لجبر الوهن )**

أي : ( **وتلحق النون** ) المكسورة بدلاً عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، ( **بما قد ثني** ) أي : باللفظ الذي جُعل دالاًّ على اثنين ( **من المفاريد** ) أي : من الأسماء المفردة ؛ بسبب زيادة الألف في حالة الرفع ، وزيادة الياء في حالتي النصب والجر ؛ ( **لجبر الوهن** ) والضعف ؛ أي : تزاد تلك النون بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين ، الذي كان في الاسم المفرد ؛ لجبر الوهن والضعف الذي لحق المثنىٰ ؛ بسبب فوات التنوين . اهـ « نزهة » .

قال الناظم في « شرحه » : وكان أصل هـٰذه النون السكون ؛ لأنها عوض عن التنوين إلا أنه لما سكن ما قبلها . . كُسرت حتىٰ لا يلتقي ساكنان ، ومن حكم الساكنين

يعني : أنك إذا ثنيت الاسم . . ألحقته نوناً مكسورة بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين ، الذي كان في الاسم المفرد ؛ لجبر الوهن ؛ أي : الضعف الذي لحقه بفوات التنوين ، وقد تفتح النون مع الياء ؛ كقوله : [من الطويل]

علىٰ أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب

---

إذا التقيا أن يكسر الأول منهما ، إلا أن الألف لما لم يمكن تحريكها . . كُسرت النون ، وحُملت الياء على الألف .

**ثم اعلم**: أن نون المثنىٰ تفارق التنوين في ثلاثة أمور : **أحدها** : أن حركتها لازمة ، **والثاني** : أنها تثبت في الوقف ، **والثالث** : أنها تثبت مع الألف واللام . اهـ منه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم بهـٰذا البيت : ( **أنك** ) أيها السائل أو النحوي ( **إذا ثنيت الاسم** ) الذي توفرت فيه الشروط المذكورة آنفاً ؛ أي : إذا أردت جعله دالاً على اثنين بزيادة الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ( . . **ألحقته** ) أي : ألحقت ذلك الاسم الذي جعلته دالاًّ على اثنين بزيادة علامة الإعراب والتثنية ( **نوناً مكسورة** ) أي : نوناً محركة بأصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، ( **بعد علامة التثنية والإعراب** ) ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر .

وقوله : ( **عوضاً** ) : مفعول لأجله لقوله : ( ألحقته ) أي : ألحقته نوناً مكسورة ؛ لأجل تعويضها ( **عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد** ) ، وقوله : ( **لجبر الوهن** ) علة للتعويض ؛ أي : وإنما عوضتها عن التنوين ؛ لجبر الوهن ( **أي : الضعف الذي لحقه** ) أي : لحق المثنىٰ ( **بفوات التنوين** ) وسقوطه عنه لالتقاء الساكنين ؛ لأن آخر المثنىٰ حرف لين ساكن وهما الألف والياء ولو ألحقنا به التنوين لالتقىٰ ساكنان وهما التنوين وعلامة التثنية ( **وقد تفتح** ) هـٰذه ( **النون** ) اللاحقة بالمثنىٰ ( **مع الياء** ) كما تزاد بعد الألف أيضاً فيما سنذكره وذلك ( **كقوله** ) أي : كقول حُميد بن ثور من بحر الطويل يصف قطاة بالخفة : [من الطويل]

**( علىٰ أحوذيين استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب )**

والأحوذيان : تثنية أحوذي ، والأحوذي الخفيف في المشي ، **والمراد به** : جناح

وهي لغة بني أسد ، وسيأتي أنها تحذف للإضافة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

القطا ، والجار والمجرور متعلِّق بـ( استقلت ) أي : ارتفعت ، والشاهد في فتح نون أحوذيين مع أن القياس كسرها ، وهو لغة بني أسد ، كما سيذكره الشارح ، وليس بضرورة ، و( عشية ) : ظرف متعلِّق بـ( استقلت ) ، وفاعله ضمير يعود على القطاة المذكورة في الأبيات السابقة ، والعشية : ما بين الزوال إلى الغروب ، ( فما ) الفاء : عاطفة ، و( ما ) نافية ، ( هي ) ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ ، و( إلا ) أداة استثناء مفرغ ، والكلام علىٰ حذف مضافين ، و( لمحة ) خبر المبتدإ ، وهي نظر البصر إلى الشيء بسرعة ، وهو علىٰ حذف مضاف أيضاً ، وجملة ( تغيب ) جملة فعلية معطوفة علىٰ جملة ( فما هي ) عطف فعلية على اسمية ، وهنا حذف أيضاً ؛ أي : وتغيب عن البصر بعد تلك اللمحة .

**والمعنىٰ** : طارت وارتفعت تلك القطاة عشية في الهواء علىٰ جناحين خفيفين ، فما مسافة رؤيتها ، والنظر إليها عند طيرانها . . إلا مقدار لمحة ، ثم تغيب عن البصر بعدها لسرعة طيرانها ، والشاهد في قوله : ( أحوذيين ) حيث فتح نون المثنىٰ مع أن القياس كسرها . اهـ « فتح الجليل » .

( **وهي** ) أي : فتح نون المثنىٰ مع الياء ( **لغة بني أسد** ) قبيلة من العرب مشهورة ( **وسيأتي أنها** ) أي : أن نون المثنىٰ ، وكذا نون جمع المذكر السالم ( **تحذف للإضافة** ) أي : سيأتي ذلك في ( باب جمع المذكر السالم ) قريباً في كلام الناظم بقوله :

( وتسقط النونان في الإضافة )

وقيل : تفتح نون المثنىٰ مطلقاً ؛ أي : بعد الألف وبعد الياء ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وغيرهم ؛ كقوله : [من الرجز]

أعــرف منهــا الجيــد والعينــانــا ومنخــريــن أشبهــا ظبيــانــا

وهو من الرجز لرجل من بني ضبة ، قاله المفضل ، والضمير في ( منها ) يرجع إلىٰ سلمىٰ في البيت قبله ، ( والجِيد ) بكسر الجيم العنق : مفعول لأعرف ، وجمعه أجياد ؛ كحِمل وأحمال ، ( والعينانا ) بألف الإطلاق : معطوف على الجيد منصوب

## تتمة

### [في الملحق بالمثنىٰ]

ألحق بالمثنىٰ في إعرابه ( اثنان ) و( اثنتان ) من غير شرط ، . . . . . . . . . . . .

---

بفتحة مقدرة على الألف ، علىٰ لغة من يلزم المثنى الألف والنون المفتوحة علىٰ لغةٍ عوض عن التنوين ، ( ومنخرين ) بفتح النون علىٰ لغة : معطوف على الجيد أيضاً منصوب بالياء على اللغة المشهورة ، والنون المفتوحة علىٰ لغة عوض عن التنوين .

وفي البيت تلفيق من لغتين ؛ حيث أعرب العينانا بفتحة مقدرة على الألف ، ومنخرين بالياء على اللغة المشهورة ، وهو تثنية منخر بوزن مَسْجِد ، وبعض العرب يقول : مِنْخر بكسر الميم للاتباع ، وطيء تقول : مُنْخُور بوزن عصفور ، وهو خَرْق الأنف ، وظبيانا بألف الإطلاق : اسم رجل ، وهو علىٰ حذف مضاف ؛ أي : منخري ظبيان .

**والمعنىٰ** : أعرف من سلمىٰ عنقها وعينيها ، ومنخرين أشبها منخري ظبيان في الحسن مثلاً ، والشاهد في قوله : والعينانا ومنخرين ؛ حيث فتح فيهما النون مع الألف والياء علىٰ لغة بني الحارث بن كعب ، وليس بضرورة ، وكان حقها الكسر .

## ( تتمة )

### [في الملحق بالمثنىٰ]

( **ألحق بالمثنىٰ في إعرابه « اثنان » و« اثنتان » من غير شرط** ) و« كلا » و« كلتا » بشرط الإضافة إلىٰ ضمير ، وما سمي به منه ؛ كزيدان علماً ، وكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالألف ، وتجر وتنصب بالياء حملاً على المثنىٰ ؛ لفقد ما اعتبر فيه منها ) .

قوله : ( **تتمة** ) التتمة بكسر التاءين **لغة** : اسم لبقية الشي ، يقال : تم الشيء يتم تماماً وتتمة إذا كمل ، قاله البرماوي ، وعبارة « المصباح » بفتح التاء الأولىٰ وكسر الثانية . اهـ ، **واصطلاحاً** : اسم لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل ، وهي من قبيل أسماء التراجم ، يجري فيها من الإعراب ما جرىٰ في الباب ، قوله : ( أُلحق بالمثنىٰ في إعرابه ) أي : حمل عليه في إعرابه بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً ألفاظ كثيرة ، ذكر الشارح منها خمسة ، وذكر غيره أكثر من ذلك ، وضابط ذلك أن كل اسم معرب ، اختل فيه شيء من شروط المثنىٰ ، وكان بصورته . . فهو ملحق به ؛ فدخل في ذلك أشياء .

**منها** : ما أريد به التكثير لا حقيقة التثنية ؛ نحو : لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ، من المصادر الملازمة للنصب على المصدرية المضافة لمفعولها ، ونحو : القوم حواليك وجنابيك ، من الظروف الدالة على الإحاطة والشمول ، ونحو : قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ ﴾ أي : كرات كثيرة .

**ومنها** : ما اختلف لفظه ؛ كالقمرين للشمس والقمر ، والعمرين لأبي بكر وعمر ، أو اختلف معناه ؛ كقولهم القلم أحد اللسانين ؛ إذ اللسان حقيقة في العضو المعروف ، مجاز في القلم .

**ومنها** : ما لا يستعمل إلا مثنىٰ ؛ كهو بين ظهرانيهم ؛ أي : وسطهم .

**ومنها** : ( اثنان ) للمذكرين ، ( واثنتان ) بالألف قبل المثلثة ، وهي لغة أهل الحجاز للمؤنثين ، و( ثنتان ) بحذف الألف من أوله علىٰ لغة بني تميم للمؤنثين أيضاً ، ( من غير ) اعتبار ( شرط ) من الشروط المعتبرة في ( كلا ) و( كلتا ) أي : مطلقاً ؛ أي : سواء أضيفا إلىٰ ظاهر أو إلىٰ مضمر ، أو لم يضافا ، وسواء أفردا أو ركبا مع العشرة ، وإنما ألحقا بالمثنىٰ من غير شرط ؛ لأن وضعهما كموضع المثنىٰ لفظاً ومعنىٰ وإن لم يكونا مثنيين حقيقة ؛ إذ لم يثبت لهما مفرد ؛ إذ لا يقال فيهما : اثن ولا اثنة ولا ثنت ، ويمتنع إضافتهما إلىٰ ضمير تثنية ، فلا يقال : جاء الرجلان اثناهما ، والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما ؛ لأن ضمير التثنية نص في الاثنين ، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلىٰ نفسه قاله الموضح في « شرح اللمحة » اهـ من « التصريح » .

قال الدنوشري : يؤخذ منه جواز الإضافة إلىٰ ضمير التثنية إذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير ، كما إذا قلت : جاء اثناكما ؛ أي : عبداكما مثلاً . اهـ « يس على التصريح » .

( و ) **منها** : ( **كلا** ) للمذكرَين ولا ينون ؛ لعدم ذكره من غير إضافة ، ( **وكلتا** ) للمؤنثتين ، وهما مفردان لفظاً مثنيان معنىٰ ، وألف ( كلا ) من أصل الكلمة كألف عصا ، وألف ( كلتا ) للتأنيث كألف حبلىٰ ، وتاؤها بدل من الواو المبدلة ألفاً في

بشرط الإضافة إلىٰ ضمير ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( كلا ) ووزن ( كِلاَ ) فِعَلٌ كمِعىً ، وألفها قيل : بدل عن واو نقلبها تاء في ( كلتا ) ، وقيل : عن ياءٍ لقلبها ياء في التثنية ؛ ( **بشرط الإضافة** ) أي : إضافتهما ( **إلىٰ ضمير** ) مطلقاً ؛ أي : سواء كان لغائب ؛ نحو : جاء الزيدان كلاهما ، أو متكلم ؛ نحو : جئنا كلانا ، أو مخاطب ؛ نحو : جئتما كلاكما .

**والحاصل** : أنهما لا ينفكان عن الإضافة إلىٰ ظاهرٍ أو مضمرٍ ، والشرط في إلحاقهما بالمثنىٰ إضافتهما إلى المضمرِ وهي اللغة المشهورة ؛ فحينئذ يرفعان بالألف ، ويجران وينصبان بالياء كالمثنىٰ ، وإنما ألحقا بالمثنىٰ حينئذ ؛ لأنهما في الأغلب إذا أضيفا إلىٰ ضمير غائب . . كانا تابعين للمثنىٰ تأكيداً له ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، فجُعلا موافقين لمتبوعهما في الإعراب نظراً إلى المشاكلة ، ثم اطرد ذلك فيما إذا أُضيفا إلىٰ ضمير متكلم أو مخاطب كما مثلنا ، بخلاف ما إذا أضيفا إلىٰ ظاهر . . فإنهما لا يجريان على المثنىٰ أصلاً ؛ فلذا لم يلحقا به ، وجُعل إعرابهما بحركات مقدرة على الآخر كالمقصور ، نظراً إلىٰ إفراد اللفظ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ ولما كان الإعراب بالحروف فرعاً عن الإعراب بالحركات ، والإضافة إلى المضمر فرعاً عن الإضافة إلى المظهر . . جُعل الفرع للفرع ، والأصل للأصل ؛ فأُعربا بالحروف نظراً إلى المعنىٰ ، وبالحركات نظراً إلى اللفظ . اهـ من « المجيب » بزيادة .

ووراء هٰذه التفرقة إطلاقان .

**أحدهما** : الإعراب بالحروف مطلقاً ، وهي لغة كنانة .

**والثاني** : بالحركات مطلقاً ، وهي لغة بلحارث بن كعب ، حكاهما الفراء . اهـ « تصريح » ، وعبارة « الحمدون » هنا :

**إن قلت** : ما الفرق بين الإضافة إلى الظاهر وإلى المضمر حتىٰ فرقوا بينهما . .

**قلت** : لأن الإضافة إلى المضمر علىٰ خلاف الأصل ، والإعراب بالحروف علىٰ خلاف الأصل ؛ فأعطي خلاف الأصل لخلاف الأصل ، وأعطي الأصل للأصل ، وإنما كانت الإضافة إلى الضمير علىٰ خلاف الأصل ؛ لأنه لا يظهر فيه إعراب ، والإضافة إلى

وما سُمي به منه ؛ كزيدان ، وكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالألف ، وتجر وتنصب بالياء حملاً على المثنىٰ ؛ لفقد ما اعتبر فيه منها .

---

الظاهر أصل ؛ لأنه يظهر فيه الإعراب ، أو يقال : أُعربا تارة بالحركات المقدرة على الألف مثل المقصور ؛ حيث أُضيفا إلى اسم ظاهر ؛ نحو : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ﴾ نظراً إلىٰ لفظهما وهو مفرد ، وبالحروف حيث أضيفا إلىٰ ضمير نظراً إلى المعنىٰ وهو مثنىٰ . اهـ منه .

( و ) **منها** : ( **ما سُمي به** ) أي : لفظ سُمي به ( **منه** ) أي : من المثنىٰ ( **كزيدان** ) علماً لواحد ، وعبدان علماً لرجل ، وسبعان علماً لموضع ، وبحران علماً لإقليم من بلاد العرب ، فيرفع هـٰذا النوع بالألف ، ويجر وينصب بالياء ، ويجوز فيه أن يُجرىٰ مُجرىٰ سلْمان ؛ فيُعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وإذا دخل عليه أل . . جر بالكسرة ؛ كقول تميم بن أبي مقبل : [من الطويل]

ألا يـا ديـار الحـي بـالسبعـان    أبكـي عليهـا بـالبلـى الملـوان

والشاهد في السبعان ؛ فإنه في الأصل تثنية سبع ، فأجراه مُجرىٰ سلْمان ؛ إذ لو أجراه مُجرى التثنية . . لقال بالسبعين ، وهو اسم موضع . اهـ « يس » مع « شرح الفاكهي » .

( **وكل من هـٰذه الأسماء** ) أي : الألفاظ الخمسة الملحقة بالمثنىٰ في إعرابه ( **تُرفع بالألف** ) نحو : جاء الزيدان كلاهما ، واثنان آخران ، وعبدان بعدهم ، وجاءت المرأتان كلتاهما ، واثنتان أو ثنتان بعدهما ، ( **وتجر** ) بالياء ؛ نحو : مررت بالزيدَين كليهما ، وباثنين بعدهما ، ووصلت إلى البحرين ، ( **وتنصب بالياء** ) نحو : رأيت الزيدَين كليهما ، والهندين كلتيهما ، واثنين واثنتين بعدهم ، وضربت عبدين ( **حملاً** ) لها ( **على المثنىٰ** ) الحقيقي في إعرابه ، وإنما ألحقناها بالمثنىٰ ( **لفقد ما اعتبر** ) من الشروط ( **فيه** ) أي : في المثنىٰ ( **منها** ) أي : من هـٰذه الألفاظ ؛ لأنها غير صالحة للتجريد وعطف مثله عليه ، وجملةُ ما ذكرناه من ملحقات المثنىٰ ستةُ أنواع ، وسبعةَ عشرَ كلمة منها ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

# باب جمع المذكر السالم

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( باب جمع المذكر السالم )

وقوله : ( **السالم** ) الأوْلىٰ جعله صفة للمذكر ؛ لأن المفرد هو الذي سلم بناؤه في الجمع من تغيير التكسير ، وأما تغييره في قاضون ومصطفون . . فللإعلال ، ويصح جعله صفة لجمع لكن باعتبار واحده . اهـ « خضري » .

وإضافة ( جمع ) إلى ( المذكر ) من إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ لأن الجمع هنا بمعنى اسم المفعول ؛ أي : هـٰذا باب المذكر المجموع جمع سلامة من تغير بناءه كجمع التكسير ، ولفظ ( جمع ) في الأصل مصدر بمعنى اسم المفعول ، **وحَدُّه حينئذ** : ضم اسم إلىٰ أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد ، فقولنا : ( من غير عطف ) أخرج زيد وزيد وزيد ، وقولنا : ( بلا تأكيد ) أخرج زيد زيد زيد . اهـ « يس على التصريح » مع « أبي النجا » .

وهـٰذا حَدُّه لغة ، وأما حدُّه **اصطلاحاً** : فهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، مع سلامة بناء مفرده من التغيير لغير اعتلال ، فيدخل فيه نحو : قاضون ومصطفَوْن ؛ لأن قاضون أصله : قاضِيُون بكسر الضاد وضم الياء ، استثقلت الضمة على الياء ، ثم نُقلت إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركته ؛ فصار قاضون بضم الضاد ، وأما المصطفون بفتح الفاء . . فأصله مصطفيون ، فالياء بدل من الواو ؛ لأنه من الصفوة ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ؛ فالتقىٰ ساكنان ، وهما الألف والواو ، ثم حُذفت الألف لبقاء دالِّها ؛ فصار مصطفَوْن ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾ لأنه من العلو ، والفرق بين المثنىٰ والجمع في نحو المصطفىٰ : أن الألف تحذف في الجمع ، فتقول فيه في حالة الرفع : جاء المصطفَوْن ، وفي حالتي النصب والجر : رأيت المصطفَيْنَ ، ومررت بالمصطفَيْنَ بياء واحدة ، وتقلب ياء في التثنية ، فتقول في حالة الرفع : جاء المصطفيان بقلب الألف ياءً ، وفي حالتي النصب والجر : رأيت المصطفَيَيْنِ ومررت بالمصطفَيَيْنِ بيائين . اهـ « يس على التصريح » بزيادة وتصرف .

وَكُــلُّ جَمْــعٍ صَــحَّ فِيــهِ وَاحِــدُهْ ثُــمَّ أَتَــىٰ بَعْــدَ ٱلتَّنَــاهِــي زَائِــدُهُ
فَــرَفْعُــهُ بِــٱلْــوَاوِ وَٱلنُّــونُ تَبَــعْ مِثْلُ شَجَانِي ٱلْخَاطِبُونَ فِي ٱلْجُمَعْ
وَنَصْبُـــهُ وَجَـــرُّهُ بِـــٱلْيَـــاءِ عِنْــدَ جَمِيــعِ ٱلْعَــرَبِ ٱلْعَــرْبَــاءِ

---

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وكل جمع صح فيه واحده ثم أتىٰ بعد التناهي زائده**
**فرفعه بالواو والنون تبع مثل شجاني الخاطبون في الجمع**
**ونصبه وجره بالياء عند جميع العرب العرباء )**

أي : ( **وكل جمع** ) مجموع لمذكر ( **صح فيه** ) أي : سلم في ذلك الجمع ( **واحده** ) أي : مفرده من التغيير ؛ بزيادة أو نقص أو تبديل شكل ، أو باثنين منها أو بثلاثة منها ؛ لوجود صيغة مفرده سالمة فيه من التغيير ؛ كما في جمع التكسير ، مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، وعن التغيير للإعلال كما مر آنفاً .

( **ثم أتىٰ** ) وجاء ( **بعد التناهي** ) أي : بعد انتهاء حروف مفرده ؛ كزاي زيد ويائه وداله مثلاً ، ( **زائده** ) أي : زائد ذلك الجمع ، والإضافة فيه لأدنىٰ ملابسة ؛ أي : الحروف المزيدة فيه لأجل الجمعية ، من الواو والنون في حالة الرفع ، والياء والنون في حالتي النصب والجر ، فلا يعترض بهٰذه الزيادة بأنه لم يسلم من التغيير بالزيادة ؛ لأن الواو أتي بها نيابة عن حركة الإعراب ، ودلالة علىٰ جمع الذكور ، والنون أتي بها جبراً لما فاته من الإعراب بالحركات ، ومن التنوين الدال علىٰ كمال الكلمة ، فلم يؤت بهما لمحض تحصيل الجمعية ، والزيادة التي يكون بها المفرد متغيراً عن بنائه هي الزيادة التي يؤتىٰ بها لمحض الجمعية ؛ كصنوان في جمع صنو ، وغلمان في جمع غلام ، وسمي أيضاً الجمع علىٰ هجائين ؛ لأنه تارة يكون بالواو ، وتارة يكون بالياء .

( **فرفعه** ) أي : فرفع ذلك الجمع مصور أو معلم ( **بالواو** ) المزيد بعد تناهي حروف مفرده ، ( **والنون تبع** ) أي : والحال أن النون التي هي بدل من التنوين والحركة ، اللذين كانا في الاسم المفرد تبع للواو ؛ أي : واقع بعدها ؛ أي : تابعة للواو التي هي علامة الإعراب في الجمع .

هـٰذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة ، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً ، وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة في آخره ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والمراد** : أن النون تابعة لعلامة الإعراب التي هي الواو ، فليست علامة إعراب ، بل إنما جيء بها لغرض التعويض عن التنوين . اهـ من « النزهة » .

**فإن قلت** : لم أعرب المثنىٰ بالألف رفعاً ، والجمع الذي علىٰ حدّه بالواو رفعاً ، وهلا عكسوا . . **قلت** : لكون الألف تدل على التثنية مع الفعل ؛ نحو : اضربا ، والواو تدل على الجمع معه ؛ نحو : اضربوا ، فاستصحب ذلك في الاسم . اهـ « حمدون » ، كما مرَّ ؛ يعني : أن حكمه رفعه بالواو نيابة عن الضمة وذلك ( **مثل** ) قولك : ( **شجاني** ) أي : أطربني بالترغيب ، وأحزنني بالترهيب ( **الخاطبون** ) أي : الواعظون ( **في** ) خطب ( **الجمع** ) جمع جمعة ؛ أي : أطربوني بذكر الوعد ، وأحزنوني بذكر الوعيد ؛ لأن الوعظ كل ما اشتمل على الوعد والوعيد ، فيفيد الترغيب والترهيب في قلب السامع ، وفي « شرح اليمني » : يقال : شجاه يشجيه من باب ( رمىٰ ) بمعنىٰ أحزنه وأطربه ، من الأضداد وكلاهما محتمل ؛ لأن الوعظ يكون بالترغيب تارة فيطرب ، وبالترغيب أخرىٰ فيحزن . اهـ ، ولكن مقتضىٰ كلام « القاموس » و« الصحاح » أنه واوي فقط . اهـ من الهامش .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **هـٰذا** ) الباب ؛ يعني : باب جمع المذكر السالم ( **هو الباب الثالث من أبواب النيابة** ) السبعة ، **الأول** : باب الأسماء الستة ، **والثاني** : باب المثنىٰ ، **والثالث** : باب جمع المذكر السالم : ( **وهو** ) أي : جمع المذكر السالم ( **ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً** ) أي : كالأسماء الستة والمثنىٰ .

( **وهو** ) أي : حدّه اصطلاحاً كما مر ( **ما دل علىٰ أكثر من اثنين** ) من ثلاثة إلىٰ ما لا نهاية له ؛ لأنه من أوزان جمع الكثرة ( **بـ** ) سبب ( **زيادة** ) ، خرج به نحو : فرقة وأمة وطائفة وزمرة ورهط وقوم ، كائنة ( **في آخره** ) ، خرج به ما فيه ( أل ) الجنسية ؛ كالحمار والفرس ، قوله : ( ما دل علىٰ أكثر من اثنين . . . إلخ ) ، خرج به ما لا يدل علىٰ أكثر من اثنين ، مع وجود الزيادة فيه ؛ كعربون اسم لنوع من البيع ، وكما جعل

مع سلامة بناء مفرده ؛ كالزيدون والمسلمون . **وحكمه** : أنه يرفع بالواو نيابة عن الضمة ؛ ( **مثل** : **شجاني الخاطبون في الجمع** ) أي : أطربوني وأحزنوني ؛ فالواو فيه علامة الرفع ، **ومنه** : نحو : ﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ ، ﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ ﴾ وينصب ويجر بالياء . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

علماً من هـٰذا الجمع ؛ كزيدون علماً لرجل مثلاً ، وما دل علىٰ أكثر من اثنين بدون الزيادة ؛ كشفع وزوج ، وما لا مفرد له ؛ كعشرين وتسعين ، وما له مفرد من معناه ؛ نحو : أولو بمعنىٰ أصحاب ، فإن مفرده ذو بمعنىٰ صاحب . اهـ من « العطار » .

( **مع سلامة بناء مفرده** ) ، خرج به جمع التكسير ؛ كرجال وصنوان ، **والمراد** : مع سلامة ما ذكر لغير إعلال ؛ لئلا يخرج منه ما تغير فيه بناء واحده للإعلال ؛ نحو : قاضون والأعلون كما مر . اهـ « يس على المجيب » ، وذلك ( **كالزيدون والمسلمون** ) إنما مثل بمثالين ؛ ليعلم أن هـٰذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وفي صفاتهم . اهـ « شرح الشذور » .

( **وحكمه** ) أي : وحكم هـٰذا الجمع : ( **أنه** ) أي : أن هـٰذا الجمع ( **يرفع** ) رفعاً معلماً ( **بالواو** ) أو مصوراً بها ، سواء كانت الواو ملفوظة ؛ كالزيدون ، أو مقدرة ؛ كما في : صالحوا القوم ، أو منقلبة إلى الياء ، كما في : مسلمي على التحقيق . اهـ «صبان» حالة كون الواو (**نيابة**) أي : نائبة ( **عن الضمة** ؛ **مثل** ) قول الناظم : ( **شجاني الخاطبون** ) أي: الواعظون (**في**) خطب (**الجمع**) والأعياد ( **أي** : **أطربوني** ) وبشروني بذكر الوعد ، ( **وأحزنوني** ) وأنذروني بذكر الوعيد ( **فالواو فيه** ) أي : في (الخاطبون) ( **علامة الرفع** ) ، ففي كلامه ميل إلىٰ مذهب الكوفيين ؛ بأن الإعراب معنوي .

( **ومنه** ) أي : من جمع المذكر السالم الذي توفرت له الشروط ( **نحو** ) ( الظالمون ) من قوله تعالىٰ : (﴿ وَقَالَ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾) ، فـ( الظالمون ) مرفوع بالواو نيابة عن الضمة .

**ومنه** : قوله تعالىٰ : (﴿ سَيَقُولُ لَكَ ٱلْمُخَلَّفُونَ ) مِنَ ٱلْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، فـ( المخلفون ) : مرفوع بالواو .

( **وينصب ويجر** ) هـٰذا الجمع نصباً وجراً معلمين أو مصورين ( **بالياء** ) حملاً

المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة ؛ مثاله :

تَقُـولُ حَـيِّ ٱلنَّـازِلِيـنَ فِـي مِنَـى . . . . . . . . . . . .

أي : سلم عليهم .

. . . . . . . . . . . . . . وَسَلْ عَنِ ٱلزَّيْدِينَ هَلْ كَانُوا هُنَا

---

للنصب على الجر قياساً له علىٰ جمع المؤنث ؛ فإنهم حملوا النصب فيه على الكسرة ، فنصبوه بالكسرة .

( **المكسور ما قبلها** ) ، وإنما كسروا ما قبلها في الجمع ، وفتحوه في المثنىٰ ؛ لأن المثنىٰ ثقيل بكثرة دورانه على الألسنة ، والفتح خفيف والجمع خفيف ؛ بقلة دورانه على الألسنة ، والكسر ثقيل بالنسبة إلى الفتح ؛ فأعطوا الخفيف الذي هو الفتح للثقيل الذي هو المثنىٰ ، والثقيل الذي هو الكسر للخفيف الذي هو الجمع ؛ ليقع التعادل والتوازن بينهما ، وفتحوا النون في الجمع ، وكسروها في المثنىٰ طلباً للتعادل أيضاً ؛ لتقع الياء بين مفتوح ومكسور في المثنىٰ ، وبين مكسور ومفتوح في الجمع .

( **المفتوح ما بعدها** ) فراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة حالة كون الياء ( **نيابة** ) أي : نائبة ( **عن الفتحة والكسرة** ) حملاً لنصبه علىٰ جره ، كما في جمع المؤنث السالم وإن اختلف نوع الإعراب ، وقوله : ( **عند جميع** ) قبائل ( **العرب العرباء** ) صفة لـ( العرب ) أنثه نظراً إلى المعنىٰ ، كما أشرنا إليه ؛ أي : الخلص عن اختلاط الأعاجم بينهم الملازمين للبادية ، متعلق بما تعلق به الخبر في قوله : ( فرفعه بالواو ) ، و( نصبه وجره بالياء ) ، وقيد بذلك ؛ لأنهم لم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور إلا ما شذ فيه . اهـ « يمني » ، كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ علىٰ ما تقدم فيه .

( **مثاله** ) أي : مثال نصبه وجره بالياء ما ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

( **تقـول حـي النـازليـن فـي منـى وسل عن الزيدين هل كانوا هنا** )

أي : ( **تقول** ) أيها النحوي في مثال نصبه بالياء : ( **حي** ) وسلم الحجاج ( **النازلين في منىٰ** ) لرمي الجمار ؛ ( **أي : سلم** ) لي أو لنفسك ( **عليهم** ) لتنال بركة زيارتهم ؛ فـ( النازلين ) منصوب بالياء ؛ لأنه جمع مذكر سالم ، وتقول في مثال جره بالياء :

فالياء المكسور ما قبلها فيهما علامة النصب والجر ، والواو والياء هما المراد بقوله : ( زائدة ) فإنهما يلحقان الجمع بعد انتهاء حروف ( واحده ) . و( العرب العرباء ) : هم سكان البادية ، فلم يختلفوا في إعرابه الإعراب المذكور ، . . . . . . . . . . . .

---

( **وسل** ) أي : اسأل أيها السائل ( **عن الزيدين هل كانوا** ) موجودين ( **هنا** ) أي : في هـٰذا المكان القريب إلينا ؛ يعني : في منىً ، فـ( **الزيدين** ) مجرور بالياء ؛ لأنه مذكر سالم ، وعدد المثال إشارة إلىٰ أن الذي يجمع هـٰذا الجمع إما : صفة كالنازلين ، أو علم كالزيدين .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **فالياء المكسور ما قبلها** ) لفظاً كالزيدين ، أو تقديراً كالمصطفَيْنَ في جمع المصطفىٰ في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ففتح الفاء قبل الياء لتدل على الألف المحذوفة ؛ لأن مفرده اسم مقصور كما مر ( **فيهما** ) أي : في المثالين المذكورين في البيت ( **علامة النصب** ) في الأول ، ( و )علامة ( **الجر** ) في الثاني ، ( **والواو** ) التي هي في حالة الرفع ، ( **والياء** ) التي هي في حالتي النصب والجر ( **هما المراد** ) للناظم ( **بقوله** : « **زائده** » **فإنهما** ) أي : فإن الواو والياء ( **يلحقان** ) هـٰذا ( **الجمع بعد انتهاء** ) وتمام ( **حروف واحده** ) أي : مفرده .

( **والعرب العرباء : هم سكان البادية** ) لطلب المرعىٰ والكلأ ، والبادية : خلاف الحاضرة ؛ لأن الأعاجم إذا دخلوا بلاد العرب. . يسكنون الحاضرة والمدن ؛ لقلة عيش البادية ، فكلامهم فصيح لم يختلط به كلام العجم ، ( **فلم يختلفوا** ) أي : لم يختلفوا العرب العرباء ( **في إعرابه** ) أي : في إعراب هـٰذا الجمع ( **الإعراب المذكور** ) من رفعه بالواو ، ونصبه وجره بالياء إلا ما شذ منه ، وهو جميع ملحقاته ، وهو أربعة أنواع : أسماء جموع ؛ كعشرين وأولي ، وجموع لم تستوف الشروط ؛ كأهلين وعالمين ، وجموع مسمىً بها ؛ كعليين ، وجموع تكسير ؛ كأرضين وسنين وبابه ، كما قال ابن مالك في « الخلاصة » :

ألو وعالمون عليونا ... وأرضون شذ والسنونا
وبابه ومثل حين قد يرد ... ذا الباب وهو عند قوم يطرد

كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ علىٰ ما تقدم ، ويعتبر فيه ما اعتبر في المثنىٰ ، وزيادة علىٰ ذلك : أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( الكاف ) في قوله : ( **كما اختلفوا في إعراب المثنىٰ** ) صفة لمصدر محذوف ، و( ما ) مصدرية ؛ أي : لم يختلفوا في إعرابه اختلافاً كاختلافهم في إعراب المثنىٰ ( **علىٰ ما تقدم** ) فيه من اللغات المذكورة فيه في محله ، ( **ويعتبر** ) أي : يشترط ( **فيه** ) أي : فيما يجمع هـٰذا الجمع ( **ما اعتبر** ) واشترط من الشروط ( **في المثنىٰ** ) أي : فيما يثنىٰ من الشروط الثمانية أو العشرة السابقة .

وقوله : ( **وزيادة** ) بالرفع : معطوف علىٰ ( ما ) الموصولة ؛ أي : ويعتبر فيه أيضاً شروط زائدة ( **علىٰ ذلك** ) أي : علىٰ ما اشترط في المثنىٰ ، وتلك الزيادة هي : ( **أن يكون مفرده** ) أي : مفرد هـٰذا الجمع إما : جامداً ، وهو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف ؛ بأَنْ يكونَ ( **علماً** ) أي : شخصياً ، أما الجِنْسِيُّ . . فلا يُجمع منه إلا التوكيدي كأجمعون ؛ لأنه في الأصل وصفُ ( أفعل ) تفضيل .

**فإن قلت** : كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع ، كما مر في التثنية . . **قلت** : اشتراطها لا لذاتها ، وهو التشخص حتىٰ تنافي الجمع ، بل لتحصيل الوصفية تأويلاً ؛ وذلك لأن دلالة الواو على الجمعية إنما هي بالأصالة في الفعل ؛ بدليل اسميتها فيه ، فلا يجمع بها إلا ما شابهه معنىٰ وصحة وإعلالاً ، وهو الوصف المشتق ، وحمل عليه العلم ؛ لأنه وصف تأويلاً لتأوله بالمسمىٰ دون باقي الأسماء ، ولا حاجة لما يقال : العلمية شرط للإقدام وعدمها للتحقق ، أو هي شرط مُعِدٌّ ؛ أي : مهيِّىء لقبول الجمعية ، والمُعِدّ لا يجامع المشروطَ وإن توقف عليه ، بخلاف الشرط الحقيقي ، وتسميتُه مشروطاً ؛ لمشابهته له في التوقف عليه . اهـ « خضري » ، فإن لم يكن علماً . . لم يجمع بالواو والنون ؛ فلا يقال : في رجل رجلون .

**نعم** ؛ إن صغر . . جاز ذلك ؛ نحو : رجيل ورجيلون ؛ لأنه وصف . اهـ ابن .

( **لمذكر عاقل** ) أي : باعتبار معناه لا لفظه ؛ فيقال : زينبون وسعدون في زينب وسعدىٰ لمذكرين ، كما يقال : زيدات وعمرات في زيد وعمرو لمؤنثين ، واختص بالذكور العقلاء لشرفهم ، كما أن الصحة أشرف من التكسير .

خالياً من تاء التأنيث ، أو صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ، . . . . . . . . . . . . . .

---

قال الدماميني : وقد ورد هـٰذا الجمع في أسمائه تعالىٰ للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه ، وهو توقيفي ؛ فلا يقال : رحيمون قياساً علىٰ نحو : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ لعدم الإذن ؛ وحينئذ فلا يرد أنه تعالىٰ لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع ؟! لأن كلامنا في الجمع القياسي . اهـ « خضري » .

وإن كان علماً لغير مذكر . . لم يجمع بهما ؛ فلا يقال في زينب : زينبون ، وكذلك إن كان لمذكر غير عاقل . . فلا يقال في لاحق اسم فرس : لاحقون . اهـ « ابن عقيل » .

وقوله : ( **خالياً** ) بالنصب : صفة لقوله : ( علماً ) أي : علماً خالياً ( **من تاء التأنيث** ) ، فإن كانت فيه . . فلا يجمع هـٰذا الجمع ؛ فلا يقال في طلحة : طلحون ، وأجاز ذلك الكوفيون ؛ أي : ما لم تكن عوض فاء أو لام ؛ كعدة وثبة ، وإلا . . جمعا قياساً إذا سمي بهما ، وما سيأتي من عدهما في الملحقات عند عدم التسمية . اهـ « صبان » ، وأوجب المبرِّد جمع ذلك بالألف والتاء ، ولا يشترط الخلو من ألف التأنيث ، بل تُحذف المقصورة وتُقْلَب الممدودة واواً ؛ فيقال : حُبْلَوْنَ وصحراوون عند التسمية .

وقوله : ( **أو صفة** ) بالنصب : معطوف علىٰ قوله : ( علماً ) أي : أو يكون مفرده صفة ؛ أي : مشتقاً وهو ما دل علىٰ معنىٰ وذات ( **لمذكر عاقل** ) أي : ولو تنزيلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ ، ﴿ رَأَيْتُهُمْ لِى سَـٰجِدِينَ ﴾ ، وليس ذلك ملحقاً بالجمع كما قيل ؛ لأنها لما وصفت بصفات العقلاء ، من الطاعة والسجود . . جُمعت جَمعهم ، ويغلب المذكر والعاقل علىٰ غيره ؛ فيقال : زيد والهندات أو والحمير منطلقون ؛ فخرج بقولنا : ( لمذكر ) ما كان صفة لمؤنث ؛ فلا يقال في حائض : حائضون ، وبقولنا : ( عاقل ) ما كان صفة لمذكر غير عاقل ؛ فلا يقال في سابق صفة لفرس : سابقون .

وقوله : ( **خالية من التاء** ) أي : من تاء التأنيث الموضوعة له وإن استعملت في غيره ؛ كالمبالغة في تاء علاَّمة ونسَّابة ، وإنما اشترط خلوها من التاء ؛ لكراهية اجتماع

قابلة لها ، أو دالة على التفضيل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

صفة جمع المذكر وتاء التأنيث ، ولو حذفت.. لزم اللبس . اهـ « ملا جامي » ، فخرج به ما كان صفة لمذكر عاقل ، ولكن فيه تاء التأنيث ؛ نحو : علامة ؛ فلا يقال فيه : علامون .

( **قابلة لها** ) أي : للتاء ؛ فالضمير للمضاف الذي هو التاء بدون ملاحظة المضاف إليه الذي هو التأنيث ؛ أي : قابلة للتاء ، وإن لم تكن للتأنيث.. فلا يجمع هـٰذا الجمع صفة لا تقبل التاء ، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث ؛ بأن تكون للمبالغة ، وقضية الضبط بقبول التاء دخول نحو : رحيم ؛ لأنه يقال : امرأة رحيمة ، كما صرحوا به ، وأما رحمـٰن.. فيبغى امتناع جمعه ؛ لأنه مختص بالله تعالىٰ ، وأسماؤه توقيفية ، لكن صرحوا بأنه لا يقال : الرحيمون ، ولا الحليمون لما ذكر ، ويؤخذ من ذلك الجواز في الرحيم إذا أريد به غيره تعالىٰ ، ويبقى النظر فيما إذا أُطلق على الله وعلىٰ فردين آخرين .

قال أبو حيان : نعم ؛ بقي صفة لا تقبل التاء ، وتجمع كذلك بلا خلاف ، وهو ما كان خاصاً بالمذكر ؛ كخصي ، قال المرادي : إذ لا يقصد به معنى التأنيث ، ولا بد أن يكون قبول التاء مطرداً ؛ احترازاً من نحو : مسكين ؛ فإنهم قالوا : مسكينة علىٰ غير قياس ؛ فلا يقال : مسكينون بقياس . اهـ « يس على المجيب » .

( **أو دالة على التفضيل** ) أي : أو لم تقبلها ، لكن تدل على التفضيل ؛ يعني : وهي معرَّفة بـ( أل ) أو مضافة إلىٰ نكرة ؛ نحو : الأفضلون ، وأفضلو بني فلان ، بخلاف اسم التفضيل الذي ليس كذلك فلا يجمع ، بل يلزم التوحيد ، هـٰذا معلوم من باب ( أفعل ) التفضيل ، فلا اعتراض علىٰ إطلاق قوله : ( أو دالة على التفضيل ) .

**فإن قيل** : الشرطان منقوضان بجمع ( ذو ).. **قلت** : جمع ( ذو ) شاذ ؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة ، فهو من الملحق ، فتأمل . اهـ « يس » عليه .

وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء ؛ لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل ، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث ؛ نحو : قامت ، ويعرىٰ منها عند التذكير ؛ نحو : قام ، وإنما يجمع هـٰذا الجمع ما أشبه الفعل ؛ إلحاقاً به في أنه إذا وُصف به المذكر.. لحقه بعد سلامة

لفظه الواو ؛ نحو : قاموا ويقومون ؛ ولذا لم يجمع الاسم الجامد ، وإنما جُمع الأفضل ؛ لالتزام التعريف فيه ، وهو فرع التنكير ، فأشبه الفعل اللازم في الفرعية ؛ فحُمل عليه ، ومن الشاذ عند البصريين خلافاً للكوفيين قولُه : [من الوافر]

فما وجدت نساء بني تميم ... حلائل أسودين وأحمرين

وقولُه : [من البسيط]

مِنَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربه ... والعانسون ومنا المرد والشيب

حيث جمع العانس : وهو من بلغ أوان التزويج ولم يتزوج ، ذكراً كان أو أنثىٰ .

ويشترط أيضاً في الصفة : أن تكون ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاء ، فخرج به ما كان كذلك ؛ نحو : أحمر ، فإن مؤنثه حمراء ؛ فلا يقال فيه : أحمرون ، ولا من باب فعْلان فعْلىٰ ، نحو : سكران وسكرىٰ ؛ فلا يقال : سكرانون ، ولا مما استوىٰ فيه المذكر والمؤنث ؛ نحو : صبور وجريح ؛ فإنه يقال : رجل صبور وامرأة صبور ، ورجل جريح وامرأة جريح ؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم منه : صبورون ولا جريحون ، وهٰذا إذا لم يكونا علمين ، فإن كانا علمين . . جمعا ، ومحل استوائهما في فعول إذا كان بمعنىٰ فاعل ، وفي فعيل إذا كان بمعنىٰ مفعول ؛ بشرط جريانهما علىٰ موصوف مذكور . اهـ « خضري » ، فجملة الشروط المعتبرة في هٰذا الجمع عشرة ، كما قال بعضهم : [من الرجز]

وما بواو وبياء جُمعا ... عشر له من الشروط عُلما

ويشترط فيه أيضاً شروط المثنىٰ ، وهي إحدىٰ عشرة ، وقد نظمها بعضهم فقال : [من الرجز]

شرط المثنىٰ أن يكون معربا ... ومفرداً منكراً ما ركبا

موافقاً في اللفظ والمعنىٰ له ... مماثل لم يُغنِ عنه غيره

ولم يكن كلاً ولا بعضاً ولا ... مستغرقاً في النفي نلت الأملا

فجملة الشروط المعتبرة فيه إحدىٰ وعشرون شرطاً . اهـ من « الفتوحات » .

( **وتلحقه** ) أي : وتلحق هٰذا الجمع ( **نون** ) مفتوحة ( **بعد علامة الجمع**

والإعراب ، كالمثنىٰ عوضاً عما فاته من التنوين . وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله :

وَنُـونُـهُ مَفْتُـوحَـةٌ إِذْ تُـذْكَـرُ وَٱلنُّـونُ فِـي كُـلِّ مُثَنَّـىً تُكْسَـرُ

يعني : أن نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر ، ونون المثنىٰ مكسورة كذلك للفرق بينهما ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والإعراب** ) وهي الواو والياء ، ( **كالمثنىٰ** ) أي : كما تلحق هـٰذه النون المثنىٰ بعد علامة الإعراب والتثنية حالة كون النون ( **عوضاً عما فاته** ) أي : عما فات هـٰذا الجمع ( **من التنوين** ، **وأشار** ) الناظم ( **إلى الفرق بين النونين** ) أي : نون المثنىٰ ونون الجمع ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **ونـونـه مفتـوحـة إذ تـذكـر والنـون فـي كـل مثنـىً تكسـر** )

**ومعنى البيت** : أي : ( **ونون هـ** )ـذا الجمع وما ألحق به ( **مفتوحة** ) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو في حالة الرفع ، وفراراً من ثقل توالي كسرتين بينهما ياء ساكنة في حالتي النصب والجر ، كما في « الملا جامي » ، وقوله : ( **إذ تذكر** ) تلك النون قيد لا مفهوم له ؛ إذ من المعلوم أن المحذوفة لا توصف بالحركة فتحة ولا غيرها ، إلا أن يقال : إنه أتىٰ به لتكملة الضرب ، أو يقال : إنه أتىٰ به لإخراج ما إذا حذفت للإضافة ؛ نحو : جاء صالحو القوم وإن كان معلوماً ، ( **والنون في كل مثنىً** ) سواء كان لمذكر أو مؤنث أو لعاقل أو غيره ، وفيما ألحق به ( **تكسر** ) لئلا تتوالى الفتحتان في صورة الرفع ، وهما فتحتها وفتحة ما قبل الألف ، كما في « الملا جامي » ، وحركت بالكسر في حالتي النصب والجر علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم بهـٰذا البيت : ( **أن نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر** ) للعلة المذكورة آنفاً ، وكذا فيما ألحق به ، وفي أغلب نسخ الشارح هنا : ( أن حركة نون الجمع . . . إلخ ) بزيادة لفظة ( حركة ) ، وهي تحريف من النساخ ، ( و ) أن ( **نون المثنىٰ مكسورة كذلك** ) أي : في الأحوال الثلاثة الرفع والنصب والجر ( **للفرق بينهما** ) أي : بين نون الجمع ونون المثنىٰ بفتح نون الجمع وكسر نون المثنىٰ ، وأيضاً هنا تحريف بزيادة لفظة ( حركة ) والأولىٰ إسقاطها ؛ لأنها حشو .

وقد تكسر نون الجمع للضرورة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وعبارة الشارح في « شرح القطر » هنا : وحرك ما بعد علامة التثنية المزيد بالرفع صفة لـ( ما ) الموصولة ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد ؛ فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك ، وربما فتح مع الياء والألف ؛ كقوله : [من الرجز]

أعـرف منهـا الجيـد والعينـانـا ... ومنخـريـن أشبهـا ظبيـانـا

بفتح نون العينانا ونون منخرين ، وربما ضم مع الألف ؛ كقوله : [من الرجز]

يـا أبتـي أرقنـي القـذان ... فـالنـوم لا تـألفـه العينـان

بضم النون في ( القذان ) و( العينان ) ، وهو كما قال الشيباني لغة ؛ لأنها شُبِّهَتْ بألف غضبان . اهـ « يس » ، وفتح ما قبل علامة التثنية ؛ لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة ، والياء محمولة عليها ، وضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء في الجمع ؛ ليكون ذلك دليلاً علىٰ شدة الامتزاج ؛ لأن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، ثم ناب عنها الحروف المجانسة لها المأخوذة منها ، فإذا وُجدت تلك الحروف. . كان هناك امتزاج في الجملة ، فإذا كان قبلها ما يجانسها من الحركات. . حصل شدة الامتزاج ، فتأمله كذا بخط شيخنا الغنيمي . اهـ « يس » عليه ، وليسلما من التغير والانقلاب ، وحرِّكت نون الجمع المزيدة أيضاً ؛ لدفع توهم إضافة أو إفراد هرباً من التقاء الساكنين ، وفتحت تخفيفاً في اللفظ ؛ لأن قبلها في الرفع واو قبلها ضمة ، وفي الجر والنصب ياء قبلها كسرة ، فلو ضمت أو كسرت. . لثقل اللفظ جداً ، وربما كسرت بعد الياء ضرورة . اهـ كلامه في « شرح القطر » ، مع ما زدنا عليه من « حاشيته » للشيخ يس ، كما قال هنا : ( **وقد تكسر نون الجمع للضرورة** ) ، وفي بعض النسخ : ( يكسر نون الجمع ) بالياء ، **والأول** : أصوب وأوضح ؛ ( كقوله ) أي : كقول سُحيم ـ مصغراً ـ بن وَثِيْلٍ ـ كأمير ـ بيتاً من الرجز من قصيدته المشهورة ، وهو شاعر مخضرم ، عاش في الجاهلية ( ٤٠ ) أربعين سنة ، وفي الإسلام ستين سنة ، وقبل هـٰذا البيت :

أكـل الـدهـر حـل وارتحـال ... أمـا يبقـي علـي ولا يقينـي

ومـاذا تبتغـي الشعـراء منـي ... وقـد جـاوزت حـد الأربعيـن

**والشاهد** : قوله : ( الأربعين ) ، **والمعنىٰ** : وما الذي تطلبه الشعراء مني في حال

ثم أشار إلىٰ ما اشتركا فيه بقوله :

**وَتَسْقُطُ ٱلنُّونَانِ فِي ٱلْإِضَافَةْ . . . . . . . . . . . . .**

أي : إذا أضيف المثنىٰ والجمع إلىٰ ما بعده . . حُذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة ، كما يحذف التنوين للإضافة ؛ لما تقدم من أنهما بدل عن التنوين في المفرد .

**. . . . . . . . . . . . . نَحْوُ رَأَيْتُ سَاكِنِي ٱلرَّصَافَةْ**

---

كوني قد جاوزت حد الأربعين ، والشاهد في قوله : ( حد الأربعين ) حيث كسرت نون جمع المذكر السالم ، ومن أبيات هٰذه القصيدة قولُه : [من الوافر]

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متىٰ أضع العمامة تعرفوني

( **ثم أشار** ) الناظم ( **إلىٰ ما اشتركا** ) أي : إلىٰ ما اشترك ( **فيه** ) النونان ( **بقوله** ) :

( **وتسقط النونان في الإضافة . . . . . . . . . . . . .** )

أي : وتسقط نون المثنىٰ ونون الجمع ( في الإضافة ) أي : في حال إضافتهما إلىٰ ما بعدهما ؛ لأنهما عوضان عن التنوين ؛ يعني : إذا أضيف المثنىٰ والجمع إلىٰ ما بعدهما . . حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة ، كما يحذف التنوين للإضافة في الاسم المفرد .

قال الشارح : ( **أي : إذا أضيف المثنىٰ والجمع** ) كل منهما ( **إلىٰ ما بعده . . حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة** ) الرفع والنصب والجر ، ( **كما يُحذف التنوين** ) من الاسم المفرد ( **للإضافة** ) .

وقوله : ( **لما تقدم** ) تعليل لقوله : ( حُذف من كل منهما النون الواقعة . . . إلخ ) أي : حُذفت النون منهما ؛ لما تقدم آنفاً ( **من أنهما** ) أي : أن النونين ( **بدل عن التنوين** ) الواقع ( **في** ) الاسم ( **المفرد** ) ، والبدل والمبدل منه لا يجتمعان في آنٍ واحد ، ولأن الإضافة تدل على النقصان ، والتنوين يدل على الكمال ، والشيء الواحد لا يكون ناقصاً كاملاً في وقت واحد ، مثال حذف نون الجمع للإضافة :

( **. . . . . . . . . . . . . نحو رأيت ساكني الرصافة** )

مثال لحذف نون الجمع .

**وَقَــدْ لَقِيــتُ صَــاحِبَــيْ أَخِينَــا    فَــأَعْلَمْــهُ مِــنْ حَــذْفِهِمَــا يَقِينَــا**

مثال لحذف نون المثنىٰ ، والضمير في حذفهما للنونين ، وكان مقتضى القياس حذفهما أيضاً مع ( أل ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **مثال لحذف نون الجمع** ) **أصله** : ساكنين للرصافة ، حُذف نون الجمع للإضافة واللام للتخفيف ؛ فصار ساكني الرِّصافة ، و( الرِّصافة ) ـ بكسر الراء ، وبالصاد المهملة ـ : الجانب الشرقي من بغداد ، كما في « البحرق » ، وبالضاد المعجمة : اسم قرية بالشام ، ومثّل الناظم لحذف نون المثنىٰ بقوله :

**( وقــد لقيــت صــاحبــي أخينــا    فــاعلمــه مــن حــذفهمــا يقينــا )**

**أصله** : ( **لقيت** ) أي : رأيت صاحبين لأخينا ، حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف ؛ فصار ( **صاحبي أخينا** ) وكان مقتضىٰ قياس ( أل ) على الإضافة حذفهما أيضاً مع ( أل ) ، لكن حذفوهما مع الإضافة ؛ نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن التنوين ، وأثبتوهما مع ( أل ) نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن الحركة ؛ أداءً للحقين كما في « الحريري » لأن هـٰذه النون عوض عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد ، كما مر مراراً .

قال الشارح : هـٰذا ( **مثال لحذف نون المثنىٰ ، والضمير في حذفهما** ) عائد ( **للنونين** ) أي : نون المثنىٰ ونون الجمع ، ( **وكان مقتضى القياس** ) أي : وكان الحكم الذي اقتضاه قياس ( أل ) على التنوين ؛ بجامع اجتماعهما في الدلالة على الكمال ( **حذفهما** ) أي : حذف النونين ( **أيضاً** ) أي : كما يحذفان للإضافة ( **مع « أل »** ) ، ولكن خالفوا القياس وأثبتوهما مع ( أل ) نظراً إلىٰ كونهما عوضاً عن الحركة ، كما مر عن الحريري آنفاً .

و( الفاء ) في قوله : ( **فاعلمه من حذفهما يقينا** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من حذف النونين ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : اعلمه ؛ أي : اعلم أيها السائل الحكم المذكور في المثنىٰ والجمع حال كون ذلك الحكم من حذف النونين للإضافة علماً يقيناً ؛ أي :

---

علماً متيقناً لا شك فيه ولا ريب؛ أي: اعرف حذفهما للإضافة معرفة يقينية، فـ( يقيناً ) مفعول مطلق معنوي لـ( أعلم ) ، والغرض من هٰذا الشطر تكميل البيت . اهـ «نزهة».

## فائدة

### [في نوني المثنىٰ والجمع]

مما يجري علىٰ ألسنة المعربين قولهم في نوني المثنىٰ والجمع : والنون زيدت عوضاً عن التنوين ، وبعضهم يقول عن الحركة والتنوين اللذين كانا في الاسم المفرد ، وقد أفاد الخبيصي في « شرح الحاجبية » : أن النون عوض عن الحركة والتنوين في نحو : رجلين ، وعن الحركة فقط في الرجلين ، وعن التنوين وحده في نحو : غلامي زيد ؛ إذ هو الساقط في الإضافة دون الحركة ، وقال ابن عنقاء في « تشنيف السمع » : وفي نونهما أقوال :

**الأول** : لسيبويه : إنها زائدة ؛ ليظهر فيها حكم الحركة التي تستعمل لهما تارة ، وحكم التنوين أخرىٰ ، وليست عوضاً ألبتة .

**الثاني** : لثعلب : إنها بدل من تنوين المثنىٰ والجمع .

**وثالثها** : للزجاج : إنها بدل من حركة المفرد .

**والرابع** : لابن كيسان : إنها بدل من تنوينه .

**والخامس** : للفارسي وابن وَلَّادِ ، ونسب إلىٰ سيبويه أيضاً : إنها بدل منهما ، انتهىٰ ملخصاً . اهـ من « الكواكب » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ :

## ( تنبيه )

### [في الملحق بجمع المذكر السالم]

هو في الأصل مصدر قياسي لـ( نبه ) الرباعي المضعف ، يقال : نبه فلاناً تنبيهاً إذا أيقظه من النوم أو الغفلة ، فهو **لغة** : الإيقاظ من النوم أو الغفلة ، **واصطلاحاً** : اسم

ألحق به في إعرابه بالواو والياء : ( أولو ) ، و( عالمون ) ، و( عشرون ) وأخواته ، .

---

لجملة من العلم مشتملة علىٰ مسألة أو مسائل لها مبدأ ونهاية ، فهو من أسماء التراجم ، يجري فيه ما جرىٰ في ( الباب ) من أوجه الإعراب ، ويقال : معناه اصطلاحاً : كلام مفصل لاحق معلوم من كلام مجمل سابق . اهـ من « شرحنا على المقدمة الحضرمية » الصغيرة في الفقه الشافعية .

( **ألحق به** ) أي : بهـٰذا الجمع المذكور ( **في إعرابه بالواو** ) في حالة الرفع ، ( **و** ) بـ( **الياء** ) في حالتي النصب والجر أربعة أنواع :

**الأول** : اسم جمع ، وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، وليس له واحد من لفظه ولا من معناه ، كما قاله الدنوشري ، وقيل : بل له مفرد من معناه فمنه : ( **أولو** ) اسم جمع لـ( ذي ) بمعنىٰ صاحب ، ويكتب بالواو بعد الهمزة ؛ للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصباً وجراً ، وحمل عليهما الرفع . اهـ « صبان » ، وهو من الأسماء اللازمة للإضافة ، قال تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ اهـ « حمدون » .

( **و** ) منه أيضاً : ( **عالمون** ) لأنه اسم جمع لـ( عالم ) بفتح اللام فيهما ، والعالم : اسم لما سوى الله تعالىٰ ، وإنما لم يكن جمعاً لـ( عالم ) لأنه لا واحد له من لفظه ؛ إذ عالمون خاص بمن يعقل ، والعالم عام فيه وفي غيره ، والجمع لا يكون أخص من مفرده . اهـ « كواكب » ، وكون عالم اسماً لما سوى الله تعالىٰ أحد إطلاقيه ، والإطلاق الثاني : إطلاقه علىٰ كل صنف من أصناف المخلوقات علىٰ حدته ؛ فيقال فيه : عالم الإنس ، وعالم الجن ، وعالم الملائكة ، وعالم الجمادات ، وعالم الوحوش ، وعالم الحشرات إلىٰ غير ذلك ؛ فيكون العالمون جمعاً لـ( عالم ) ، وعلىٰ هـٰذا الإطلاق يكون أيضاً من ملحقات جمع المذكر السالم ؛ لأنه جمع لم يستوف الشروط ، لأن مفرده الذي هو عالم ليس علماً ولا صفة ؛ لأنه اسم جنس .

( **و** ) منه أيضاً : ( **عشرون وأخواته** ) أي : نظائره من العقود من ثلاثين إلىٰ تسعين ؛ لأنها أسماء جموع ، ليس لها واحد من لفظها ولا من معناها ، لا يقال : لو كان عشرون جمعاً لعشرة . لكان أقلُّ مصدوقِه ما يصدُق عليه ثلاثون ؛ بناءً علىٰ أن

و( أهلون ) ، و( وابلون ) ، و( أرضون ) ، و( سنون ) وبابه ، . . . . . . . . . . .

---

أقل الجمع ثلاثة ، وقد علمت أنه لا يدل علىٰ ذلك ؛ فمجموع ألفاظِ عشرين وبابهِ ثمانيةٌ ، وكلها واردة في القرآن ، قال تعالىٰ : ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ ﴿ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ ، ﴿ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

( و ) **الثاني** : جموع لم تستوف الشروط ، فمنها : ( **أهلون** ) جمع أهل ، وهو اسم جنس جامد للقريب بمعنىٰ ذي القرابة ، وأهلون وإن كان جمع أهل ؛ فأهل ليس بعلم ولا صفة ، وهو جمع لم يستوف الشروط ، وأورد عليه الوصف به في قولهم : الحمد لله أهل الحمد ؟ **وأجيب عنه** : بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا بمعنى المستحق ، فإن هـٰذا وصف ؛ فجمعه علىٰ أهلين حقيقي لا ملحق ، وقال الروداني : إن أهلاً الذي بمعنى الوصف لم يستوفِ جمعه الشروط ؛ لأنه لا يقبل التاء ، ولا يدل على التفضيل . اهـ « صبان » بتصرف واختصار ، وفي « حواشي المكودي » : إنَّ أهلاً اسم للشي الذي تنسب إليه العشيرة ، وفي التنزيل : ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، ﴿ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ ﴾ اهـ « حمدون » .

( و ) منها : ( **وابلون** ) جمع وابل ، وهو المطر الغزير ، فـ( وابل ) اسم جنس ليس بعلم ولا صفة .

( و ) **الثالث** : جموع تكسير ، فمنها : ( **أرضون** ) بفتح الراء جمع تكسير لـ( أرض ) بسكونها ، وهو مؤنث وغير عاقل .

( و ) منها : ( **سنون** ) بكسر السين جمع تكسير لسنة بفتحها : وهو مؤنث وغير عاقل ، ( **وبابه** ) أي : باب سنين ونظائرهُ : وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي ، حُذفت لامه وعوِّض عنها هاء التأنيث ، ولم يكُسَّر تكسيراً يُعرب معه بالحركات ؛ لئلا يعارض قولَه أوّلاً .

**والثالث** : جموع تكسير ، فهـٰذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً ، وبالياء والنون نصباً وجراً ؛ نحو : عِضَة وعِضين ، وعِزَةِ وعِزين ، وإِرَة وإِرين ، وثُبَة وثبين ، وقُلَة وقِلين ، ومئة ومئين ، قال تعالىٰ : ﴿ كَمْ لَبِثْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴾ ، ﴿ ٱلَّذِينَ

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

جَعَلُوا ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ ، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ ، وأصل سنة : سَنَوٌ أو سَنَهٌ ؛ لقولهم في الجمع : سنوات وسنهات ، وفي الفعل سانيْت وسانهت ، وأصل سانيْت : سانَوْت ، قلبوا الواو ياءً حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف ، وأصل عِضَة : عِضَوٌ ، من العضو واحد الأعضاء ؛ أي : إن الكفار جعلوا القرآن أعضاء ؛ أي : مفرَّقاً ، يقال : عَضَّيْته وعَضَوْته تعضية ؛ أي : فرقته تفرقة ، وقال ذو الرمة : [من الرجز]

. . . . . . . . . . . وليس دين الله بالمعُضَّا

أي : بالمفرق ؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه ، فمنهم من قال : سِحْر ، ومنهم من قال : شعر ، ومنهم من قال : أساطير الأولين ، أو أصله : عَضَه ، من العِضَه : وهو البهتان ، وأصل عزة ، وهي الفرقة من الناس : عزو ، أو عِزَيٌ ، وأصل إرة ، وهي موضع النار : إِرَيٌ ، وأصل ثُبَة ، وهي الجماعة : ثُبَوٌ ، وقيل : ثُبَيٌ من ثَبَيْتُ ؛ أي : جَمعْتُ ، **والأول أقوىٰ** ، وعليه الأكثر ، وأصل قُلَة ، وهي عودان يلعب بهما الصبيان : قِلَوٌ ، وأصل مئة : مِأَيٌ ، من مَأَيْتُ القوم تممتهم مئة ، كما في « القاموس » ، فالهاء عوض عن لامها .

## تَنْبِيهٌ

## [جمع ما كان من باب سنة مفتوح التاء أو مكسورها]

ما كان من باب ( سنة ) مفتوحُ الفاء ، كُسرت فاؤه في الجمع ؛ نحو : سنين ، وما كان مكسور الفاء.. لم يغير في الجمع على الأفصح ؛ نحو : مئين ، وحكي ؛ مُؤُون وسُنون وعُزون بالضم ، وما كان مضموم الفاء.. ففيه وجهان : الكسر ، والضم ؛ نحو : ثُبِيْن وقُلِيْن ، وقولُنا في ضابطِ بابِ سنين : ( وهو كل ما كان جمعاً لثلاثي... إلخ ) ، ذُكِر فيه ستةُ قيود : كونُ الكلمة ثلاثيةً ، والحذفُ منها ، وكونُ المحذوف اللام ، والتعويضُ عنها ، وكونُ العوض هاءَ التأنيث ، فخرج بالثلاثية نحو : أَوَزّ وإِوَزُّون ، وهي البَطة ، وخرج بالحذفِ نحو : تمرةٍ وإِضَاة ، وشذ إضون جمعُ إضاة كقناة ، وهي الغدير ، وبحَذْفِ اللام نحو : عدة وزِنة ؛ لأن المحذوف منهما الفاء ، وشذ رِقُون جمعُ رِقة ، وهي الفضة ، وأصل عدَة وزنة ورِقة : وعْد ووزْن ووَرِقٌ ، وخرج بالتعويض نحو : يد ودَم ؛ لعدم التعويض ؛ وشذ أبون وأخون ،

وما سُمي به منه ؛ كزيدون علماً ، فكل من هـٰذه الأسماء ترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء حملاً عليه ؛ لفقد ما اعتبر فيه من الشروط فيها .

---

أصلها : يدْي ودمْي ، وأبَوٌ وأخَوٌ ، وخرج بتعويض هاء التأنيث نحو : اسم وأخت ؛ لأن المعوَّض غير الهاء ؛ إذ هو في الأول الهمزة ، وفي الثاني التاء ، وشذ بنون في جمع ابن وهو مثل اسم ، وخرج بعدم التكسير نحو : شاة وشَفة ، أصلهما : شَوَهَة وشَفَهَة بوزن رقبة ؛ لأنهما كسِّرا علىٰ شياه وشفاه ، وشذّ ظُبُون في جمع ظُبُة ، وهي حد السهم والسيف ؛ لأنهم كسروها علىٰ ظُبىً بالضم وأَظْب ، ومع ذلك جمعوه علىٰ ظُبُون . اهـ من « الصبان » و« الأشموني » وغيرهما باختصار .

( و ) **الرابع من تلك الأنواع الأربعة** : ( **ما** ) أي : لفظ ( **سُمي به** ) وجُعل علماً لواحد ( **منه** ) أي : من جمع المذكر السالم ، ومما ألحق به ؛ أي : جُعِلَ علماً منقولاً لشي من الأشياء وذلك ( **كزيدون** ) حال كونه ( **علماً** ) منقولاً لشخص واحد ، ومثْله كل علم علىٰ صيغة الجمع ؛ كعلِّيين اسم لأعلى الجنة ، ونصيبين وقنسرين علمي بلدين بالعراق والشام ، فيلحق بالجمع في إعرابه استصحاباً لأصله على الراجح .

وبقي فيه أربعة مذاهب ؛ لأنه إما أن يُعرب على النون منوَّنة مع لزوم الياء في الأحوال الثلاثة ؛ كحين وغسلين ، وهو ما يسيل من جلود أهل النار إن لم يكن أعجمياً ، فتقول : هـٰذا زيدون وعليون، ورأيت زيدوناً وعليينا، ومررت بزيدين وعليين، فإن كان أعجمياً . . امتنع التنوين ، وأُعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعجمة ؛ كهارون ، فتقول: هـٰذه قنسرين ونصيبين ، وسكنت قنسرين ونصيبين ، ومررت بقنسرين ونصيبين .

أو مع لزوم الواو ؛ كعربون بفتح العين والراء ، وحمْدون ويَاسَمُون ، اسمُ نبتٍ نافعٍ للصداع والزكام بالإعراب بالحركات الثلاث على النون .

( **فكل من هـٰذه** ) الأنواع الأربعة من هـٰذه ( **الأسماء** ) المذكورة ( **ترفع بالواو ، وتنصب وتجر بالياء حملاً** ) وقياساً لها ( **عليه** ) أي : علىٰ هـٰذا الجمع المذكور ، وإنما قلنا : ( حملاً عليه ) ( **لفقد ما اعتبر** ) واشتُرط ( **فيه** ) أي : في هـٰذا الجمع ( **من الشروط** ) السابقة ( **فيها** ) أي : في هـٰذه الأنواع الأربعة .

* * *

## باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين

وَكُـلُّ جَمْـعٍ فِيـهِ تَـاءٌ زَائِـدَةْ فَـٱرْفَعْـهُ بِـٱلضَّمِ كَـرَفْـعِ حَـامِـدَةْ
وَنَصْبُـهُ وَجَـرُّهُ بِـٱلْكَسْـرِ نَحْـوُ كَفَيْـتُ ٱلْمُسْلِمَـاتِ شَـرِّي

---

**( باب في الجمع بألف وتاء مزيدتين )**

أي : هـٰذا باب موضوع في بيان إعراب الجمع ، الذي تحققت وحصلت جمعيته بألف وتاء مزيدتين علىٰ بنية المفرد ، وعبارة الناظم في « شرحه » : ( باب جمع المؤنث السالم ) ، والتعبير في الترجمة بالجمع جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون اسم جمع ؛ كأولات ، أو مفرداً ؛ كعرفات وأذرعات ، والتعبير بالمؤنث أيضاً جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون جمعاً لمذكر ؛ نحو : اصطبلات في جمع اصطبل ، وهو موقف الدابة ومأواها عند الدار ، والتعبير بالسلامة أيضاً جرْي على الغالب ؛ لأنه قد يكون مكسَّراً ؛ نحو : حبليات في جمع حبلىٰ لتكسيره بقلب ألف المفردة ، وهو حبلىٰ ياءً في الجمع ، وهو حبليات .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وكـل جمـع فيـه تـاء زائـدة فـارفعـه بـالضم كـرفـع حـامـدة**
**ونصبـه وجـره بـالكسـر نحـو كفيـت المسلمـات شـري )**

أي : **( وكل جمع فيه تاء زائدة )** وألف زائدة ، ففي كلام الناظم اكتفاء ، وهو ذكر أحد متقابلين ، وحذف الآخر ؛ لعلمه من المذكور علىٰ حد قوله تعالىٰ : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ أي : والبرد ؛ أي : وكل جمع تحققت جمعيته وحصلت بسبب زيادة ألف وتاء علىٰ مفرده ، خرج به نحو : قضاة وأبيات ، كما سيأتي **( فارفعه )** أي : فارفع ذلك الجمع رفعاً معلَّماً أو مصوَّراً **( بالضم )** ، وقوله : **( كرفع حامدة )** صفة لمصدر محذوف ، تقديره : فارفع هـٰذا الجمع المذكور رفعاً مثل رفعك مفرده الذي هو حامدةٌ ، فكما تقول : جاءت حامدة بالرفع بالضمة . . تقول في جمعه : جاءت الحامدات بالرفع .

هـٰذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة ، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة ، . . . . . .

---

( **ونصبه** ) أي : ونصب هـٰذا الجمع ( **وجره** ) كلاهما مصوَّران أو معلَّمان ( **بالكسر** ) الظاهر لا غير ؛ لأنه لا يكون إلا صحيح الآخر ، نيابة عن الفتحة في حالة النصب ، تقول : رأيت الهندات والمسلمات بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومررت بالهندات والمسلمات بالكسرة الظاهرة على الأصل حملاً لنصبه علىٰ جره ؛ قياساً علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر السالم ؛ فإنهم حملوا نصبه علىٰ جره بالياء ، وإنما حملوا النصب على الجر هنا ؛ لئلا يلزم زيادة مزية الفرع ، الذي هو جمع المؤنث السالم علىٰ أصله ، الذي هو جمع المذكر السالم ؛ لأنهم جعلوا مزية للمؤنث على المذكر ؛ بإعرابه بالحركات ، فلو استوفوا له الحركات الثلاث ، ولم يحملوا النصب على الجر . . لزادوا للمؤنث مزية استيفاء الحركات كلها علىٰ مزية إعرابه بالحركات ؛ مع أن المذكر لم يستوفوا له الحروف الثلاثة ، وإنما أُعرب هـٰذا الجمع بالحركات ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابه في آخره ؛ لأنه لا يكون معتلاً أصلاً للزوم التاء في آخره ، ومثَّل الناظم لنصبه بالكسرة بقوله : ( **نحو : كفيت المسلمات شري** ) بنصب ( المسلمات ) بالكسرة على المفعولية ، وقوله : ( كفيت ) بفتح الكاف والفاء من باب ( رمىٰ ) أي : صرفت وكففت شري وضرري عن المسلمات ، وأمسكته عنهن ، واحترزوا بـ( جمع ) عن نحو : مرضاة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ ﴾ لأنه مفرد لا جمع ، **أصله** : مرضوة ، وبألف وتاء مزيدتين عن نحو : قضاة وأبيات ؛ لأن الألف في قضاة أصلية منقلبة عن الياء ؛ لأن أصله قضية بوزن فُعَلة ، ولأن التاء في أبيات أصلية أيضاً ؛ لأنها لام الكلمة لأنه جمع بيت ، ونصب هـٰذين بالفتحة لا بالكسرة ، كغيرهما من جموع التكسير ، وإنما اختصت التاء والألف بهـٰذا الجمع من بين حروف الزيادة ؛ لأنهما يدلان على التأنيث ، كما في فاطمة وحبلىٰ . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **هـٰذا** ) الباب الذي هو باب جمع المؤنث السالم ( **هو الباب الرابع** ) لما تقدم ( **من أبواب النيابة** ) السبعة ، ( **وهو** ) أي : هـٰذا الباب ( **مما ناب فيه حركة** ) وهي الكسرة ( **عن حركة** ) وهي الفتحة حملاً علىٰ أصله الذي هو جمع المذكر السالم ؛ لأن المذكر أصل للمؤنث ؛ حيث حملوا فيه النصب على الجر

وتعبيرهم بجمع المؤنث السالم جرْي على الغالب ؛ إذ لا فرق بين ما مفرده مؤنث ؛ كهندات ، ومذكر ؛ كحمامات ، وما سلم فيه بناء واحده كما مثلنا ، وما تغير ؛ كسجدات وحبليات . **وحكمه** : أنه يُرفع بالضمة كمفرده ، تقول : جاءت مسلمات وحامدات ، كما تقول : جاءت مسلمة وحامدة ، وينصب ويجر . . . . . . . . . . . .

---

**وحكمه** : أنه يُرفع بالضمة كمفرده ، تقول : جاءت مسلمات وحامدات ، كما تقول : جاءت مسلمة وحامدة ، وينصب ويجر بالكسرة حملاً للنصب على الجر ؛ ــــ في كون الياء علامة له كالجر ، ( **وتعبيرهم** ) أي : وتعبير النحاة عن هـٰذا الجمع ( **بجمع المؤنث السالم جرْي على الغالب** ) أي : نظر إلىٰ ما هو الأغلب والأكثر في هـٰذا الجمع ؛ لأن الغالب فيه كون مفرده مؤنثاً ، وكونه سالماً من التكسير والتغيير .

و( إذ ) في قوله : ( **إذ لا فرق. . .** ) حرف تعليل بمعنى اللام علِّلت لمحذوف معلوم من السياق ، تقديره : وإنما قلنا جرْي على الغالب ؛ لأنه لا فرق في نيابة حركة عن حركة فيه ( **بين ما** ) أي : بين جمع ( **مفرده مؤنث ؛ كهندات** ) جمع هند ، ( **و** ) بين ما مفرده ( **مذكر ؛ كحمامات** ) جمع حمام ، موضع الغسل ، ( **و** ) لا بين ( **ما** ) أي : جمع ( **سلم فيه بناء واحده** ) أي : صيغة مفرده ( **كما مثلنا** ) أي : وذلك الذي سلم فيه بناء واحده كالمثال الذي مثَّلنا من هندات وحمامات ، ( **و** ) بين ( **ما** ) أي : جمع ( **تغير** ) فيه بناء واحده ؛ وذلك ( **كسجدات** ) بفتح الجيم ، جمع سجدة بسكونها ، وكبنات وأخوات وركعات وغرفات ؛ لتحريك وسطها بعد سكونه . اهـ « خضري » ، ( **وحبليات** ) جمع حبلىٰ لتغيره بقلب ألفه في المفرد ياءً في الجمع .

( **وحكمه** ) أي : وحكم هـٰذا الجمع في إعرابه : ( **أنه** ) أي : أن هـٰذا الجمع ( **يُرفع** ) رفعاً معلَّماً أو مصوراً ( **بالضمة كمفرده** ) أي : كما أن مفرده يُرفع بالضمة ، ( **تقول** ) في مثال رفعه بالضمة : ( **جاءت مسلمات** ) جمع مسلمة ، ( **و** ) جاءت ( **حامدات** ) جمع حامدة ، ولعل الشارح أشار بتمثيله بهـٰذين المثالين إلى اختصاص هـٰذا الجمع غالباً بمؤنث الآدميين علماً أو صفة ؛ أي : تقول ذلك قولاً ( **كما تقول** ) أي : قولاً مثل قولك في مفرده : ( **جاءت مسلمة وحامدة** ) برفعه بالضمة على الأصل في الإعراب ، ( **و** ) حكمه أيضاً : أنه ( **ينصب ويجر** ) نصباً وجراً معلَّمين أو مصورين

بالكسرة حملاً للنصب على الجر قياساً علىٰ أصله ، وهو جمع المذكر السالم ؛ نحو : رأيت مسلمات وحامدات ، ومررت بمسلمات وحامدات ، وفي التنزيل : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ ، ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ . **وقضية كلام الناظم** : أنه ينصب بالكسرة وإن كان محذوف اللام ؛ كلغات وثبات ، وهو الغالب ، وقد يُنصب . . . . . . . . . .

---

( **بالكسرة** ) ، وإنما نصب بالكسرة ( **حملاً** ) أي : طرداً ( **للنصب** ) أي : لنصب هٰذا الجمع بالكسرة ( **على الجر** ) أي : علىٰ جره بالكسرة .

وقوله : ( حملاً ) علة لمحذوف ، كما قدرناه ؛ أي : وإنما حملوا النصب على الكسرة ؛ لأن الكسرة إلى الفتحة أقرب منها إلى الضمة ، فحُملت الفتحة على الكسرة ، **ووجه الأقربية** : أن الضمة يُحتاج فيها إلىٰ تحريك الشفتين جميعاً بخلافهما . اهـ « كردي » .

وقوله : ( **قياساً علىٰ أصله** ) أي : علىٰ أصل هٰذا الجمع ، ( **وهو جمع المذكر السالم** ) علة لقوله : ( حملاً ) أي : وإنما حملنا نصبه علىٰ جره ؛ قياساً له **علىٰ** أصله في حمل النصب على الجر ؛ أي : فكما أنهم حملوا نصب جمع المذكر علىٰ جره ؛ في جعل علامته علامة الجر ، وهي الياء . . حملوا هنا النصب على الجر ؛ في جعل علامته الجر ، وهي الكسرة ، ولئلا يلزم علينا زيادة مزية الفرع علىٰ أصله كما مر آنفاً ؛ مثال نصبه بالكسرة ( **نحو** ) قولك : ( **رأيت مسلمات وحامدات ، و** ) مثال جره بالكسرة ؛ نحو قولك : ( **مررت بمسلمات وحامدات ، و** ) نحو قوله تعالىٰ : ( **في التنزيل** ) أي : في الكتاب المنزل علىٰ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم : (﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾) ، هٰذا مثال النصب بالكسرة ، ومنه : قوله تعالىٰ : ( ﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ ، **وقضية كلام الناظم** ) حيث قال : ( ونصبه بالكسرة ) أي : مقتضىٰ إطلاق كلامه : ( **أنه** ) أي : أن هٰذا الجمع ( **ينصب بالكسرة وإن كان** ) هٰذا الجمع ( **محذوف اللام ؛ كلغات** ) : جمع لغة ، **أصله** : لُغَوٌ أو لُغَيٌ ، حذفت اللام ، وعوض عنها هاء التأنيث . اهـ ص .

( **وثبات** ) : جمع ثبة ، **أصله** : ثُبَوٌ بمعنى الجماعة ، ( **وهو** ) أي : نصبه بالكسرة وإن لم تُرد إليه لامه هو ( **الغالب** ) أي : الكثير في كلامهم ، ( **وقد يُنصب** ) هٰذا

بالفتحة علىٰ لغة إن كان محذوف اللام ، ولم تُرد إليه في الجمع ؛ كسمعت لغاتهم جبراً لما فاته من رد لامه ، واشتراط كون التاء مزيدة ، وكذا الألف وإن لم ينبه علىٰ هـٰذا في النظم ؛ لإخراج . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الجمع ( **بالفتحة** ) رجوعاً إلى الأصل ( **علىٰ لغة** ) حكاها أحمد بن يحيىٰ ( **إن كان محذوف اللام ، ولم تُرد إليه** ) اللام ( **في** ) حالة ( **الجمع ؛ كـ** ) قولهم : ( **سمعت لغاتهم** ) بفتح التاء حكاه الكسائي ، ورأيت بناتك بفتح التاء ، كما حكاه ابن سيده ؛ أي : يُنصب بالفتحة ( **جبراً لما فاته مِن رَدِّ لامه** ) ، ولمشابهته المفرد ؛ حيث لم يَجْر علىٰ سنن الجموع في رد الأشياء إلىٰ أصولها . اهـ شيخ شيخنا .

وأما إذا ردت اللام في الجمع ؛ كسنوات وسنهات على اللغتين في سنة . . تنصب بالكسرة اتفاقاً . اهـ « تشويق » ، والكثير أن يُنصب بالكسرة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ اهـ « تصريح » .

وعبارة التصريح هنا : وإنما نُصب هـٰذا النوع بالفتحة ؛ تشبيهاً لهـٰذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاءً ؛ نحو : تاء فَتاة وقُضاة وغُزاة وقَناة ، أو جبراً لما فاته من حذف لامه كما أُعرب نحو : سنين بالحروف ؛ جبْراً لما فاته من حذف لامه ، وليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام خلافاً لأبي علي في زعمه أن نحو : سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ، رُدت لامه ، **وأصله** : لغة أو لَغَوَة ، تحرك حرف العلة ، وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً ؛ فصار لغات ، ورُد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوَّض ، فإن رُدت اللام في الجمع ؛ كسنوات أو سنهات على اللغتين . . نُصب بالكسرة اتفاقاً ؛ نحو : اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء ، هـٰذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين ، فإن كانت التاء أصلية ، والألف زائدة ؛ كأبيات جمع بيت ، وأموات جمع ميت ، أو كانت الألف الأصلية ، والتاء زائدة ؛ كقضاة جمع قاض ، وغُزاة جمع غاز . . فالنصب بالفتحة على الأصل ؛ لأنه جمع تكسير ؛ نحو : وليت قضاة وجهزت غزاة . اهـ من «التصريح» .

وإلىٰ هـٰذا التفصيل أشار الشارح بقوله : ( **واشتراط** ) مبتدأ ، سيأتي خبره ( **كون التاء مزيدة ، وكذا** ) كون ( **الألف** ) زائدة ( **وإن لم ينبه** ) الناظم ( **علىٰ هـٰذا** ) أي : علىٰ كون التاء والألف مزيدتين ( **في النظم ؛ لإخراج** ) خبر المبتدإ ؛ أي : كائن

نحو : أبيات وقضاة ؛ فإن التاء في الأول والألف في الثاني أصليتان ؛ فيُنصبان بالفتحة على الأصل .

تتمة

[فيما حمل علىٰ جمع المؤنث السالم في إعرابه]

حُمل علىٰ هـٰذا الجمع في إعرابه أولات ، ........................

---

لإخراج ( **نحو : أبيات** ) وأموات جمع بيت وميت مما فيه التاء أصلية ، ( **و** ) إخراج نحو : ( **قضاة** ) وغزاة مما الألف فيه أصلية ( **فإن التاء في الأول** ) يعني : أبيات ، ( **والألف في الثاني** ) يعني : قضاة ( **أصليتان ؛ فينصبان بالفتحة على الأصل** ) في علامة النصب ؛ لأنهما جمعا تكسير ، قوله : ( نحو قضاة وغزاة ) **أصلهما** : قُضية وغُزوة ، تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ قُلبتا ألفين ، فالألف فيهما أصلية ؛ لكونها منقلبة عن أصل ، والتاء زائدة للتأنيث . اهـ « تصريح » .

(تتمة)

[فيما حمل علىٰ جمع المؤنث السالم في إعرابه]

أي : هـٰذه المسائل الآتية متممة لما قبلها ، فهو في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ، ولكن كانت هنا من أسماء التراجم ، وتقدم بسط الكلام فيها في آخر ( باب المثنىٰ ) ، ( **حُمل علىٰ هـٰذا الجمع** ) المؤنث السالم ( **في إعرابه** ) أي : في رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة شيئان :

**أحدهما** : ( **أولات** ) وهو اسم جمع بمعنىٰ ذوات بمعنىٰ صواحبات ، لا واحد له من لفظه ، وواحده في المعنىٰ ذات بمعنىٰ صاحبة ، **وأصله** : أُلَيٌ بضم الهمزة ، وفتح اللام ، قُلبت الياء ألفاً ، ثم حُذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ؛ فوزنه أُولَيَات ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾ ، و( أولات ) خبر كان منصوب بالكسرة ؛ لأنه ملحق بجمع المؤنث السالم ، واسمها ضمير النسوة ، وهو النون المدغم فيها نونها ، وأصله ( كنَّ ) كَوُنَّ بضم الواو بعد النقل إلىٰ باب ( فَعُلَ ) بضم العين ، فاستثقلت الضمة على الواو ؛ فنقلت منها إلىٰ ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ، ثم حُذفت الواو لالتقاء الساكنين . اهـ « تصريح » .

وما سُمي به منه ؛ كأذرعات وعرفات ، وقد بقي مما خرج عن الأصل . . . . . . . . .

---

( و ) **الثاني** : ( **ما** ) أي : لفظ ( **سُمي به** ) وجُعل علماً لمعين ( **منه** ) أي : من هٰذا الجمع المؤنث السالم ومما أُلحق به ( **كـ** ) قولك : سكَنْتُ ( **أذرعاتٍ** ) بكسر الراء ، قاله في « الصحاح » ، وزاد في « القاموس » : وقد تُفتح ، وفيه وفي « تهذيب الأسماء واللغات » : النسبة إليها أذرعي بالفتح ، وهي جمع أذرعة ، وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذَكَّره ، قاله أبو الفتح الهمداني في « اشتقاق البلدان » ، وأذرعات : هي قرية من قرى الشام ، وقال الجوهري : موضع بالشام ، ولا منافاة بينهما . اهـ من « التصريح » .

( **و** ) كقولك : وقفت ( **عرفات** ) وهو علم لموضع الوقوف ، قال الدنوشري : زعم بعضهم : أن ( عرفات ) وضع ابتداءً للموقف ، وليس في الأصل جمعاً ، وأجاب بعضهم : بأنه جمع عرفة ، كما قيل : الحج عرفة ، وفيه نظر ؛ إذ عرفة علم أيضاً على الموقف ؛ فليس بمفرد الجمع ، فليتأمل . اهـ « يس على التصريح » .

## فائدة

### [جمع المؤنث السالم قسمان]

والذي يُجمع هٰذا الجمع قسمان : سماعي وقياسي ؛ **فالقياسي** : يطرد في ستة أشياء : **الأول** : ما فيه تاء التأنيث ؛ كفاطمة ، **والثاني** : ما فيه ألف التأنيث المقصورةُ ؛ كذكرىٰ وحبلىٰ ، **والثالث** : ما فيه ألف التأنيث الممدودةُ ؛ كصحراء ، **والرابع** : المؤنث المعنوي ؛ كزينب وهند ، **والخامس** : مصغر ما لا يعقل ؛ كدُريهم ودريهمات ، **والسادس** : وصف غير العاقل ؛ كـ﴿ أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ ﴾ ، وجبال راسيات ، وقد جمعها الشاطبي في بيتين فقال : [من الرجز]

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ... ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل ... وغير ذا مسلم للناقل

وأما السماعي . . فلا ينحصر ، فيقتصر فيه على السماع ؛ كسموات وأرضات وثيبات وشمالات وأمهات وحمامات ؛ لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة . اهـ «نزهة» .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **وقد بقي مما خرج** ) من المعربات ( **عن الأصل** )

ثلاثة أبواب ، ذكرها الناظم في آخر « المنظومة » ، فمنَ الأسماءِ بابُ ما لا ينصرف ، وهو مما ناب فيه حركة عن حركة أيضاً . **وحكمه** : أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملاً للجر على النصب ؛ نحو : مررت بأفضل ، إلا إذا أضيف ، أو دخلته ( أل ) كما سيأتي ، وأما رفعه ونصبه . . فعلى الأصل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الذي هو الإعراب بالحركات وبالسكون ، والرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجر بالكسرة ، ( **ثلاثة أبواب ، ذكرها الناظم في آخر « المنظومة »** ) باب منها من الأسماء ، وبابان من الأفعال .

فإذا أردت تلك الثلاثة . . فأقول لك : ( **فـ** ) الباب الذي ( **من الأسماء باب ما لا ينصرف ، وهو مما ناب فيه حركة** ) وهي الفتحة ، ( **عن حركة** ) وهي الكسرة ؛ نحو : مررت بأحمد ومساجد ، ( **أيضاً** ) أي : كما ناب في هٰذا الباب ؛ يعني : باب جمع المؤنث السالم حركة عن حركة .

( **وحكمه** ) أي : وحكم ما لا ينصرف : ( **أن يُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ حملاً للجر** ) الذي أصل علامته الكسرة ( **على النصب** ) بجعل علامة الجر فيه الفتحة ، سواء كانت الفتحة ظاهرة ؛ ( **نحو : مررت بأفضل** ) وأحمد ، أو مقدراً ؛ كمررت بموسىٰ وعيسىٰ وأسارىٰ ، وإنما جُر بالفتحة ؛ لأنه لمّا شابه الفعل بوجود علتين فرعيتين فيه ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو علة واحدة تقوم مقام علتين . . مُنِعَ مما منع في الفعل ، وهو الجر والتنوين .

وقوله : ( **إلا إذا أضيف . . .** ) إلخ : استثناء من قوله : ( وحكمه : أن يُجر بالفتحة ) أي : وحكمه : أن يُجر بالفتحة في جميع الأحوال ، إلا إذا أضيف ؛ نحو : مررت بأفضلكم وبموساكم ، ( **أو** ) إلا إذا ( **دخلته « أل »** ) مطلقاً ، مُعرِّفةً كانت أم لا ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ ، ومررت بالأسارىٰ ، فإنه يُجر بالكسرة في هاتين الحالتين رجوعاً إلىٰ ما هو الأصل في الإعراب ؛ لأنه لما دخل عليه ما هو من خواص الاسم . . عارض شبهه بالفعل ؛ بوجود علتين فيه ، ورجع إلىٰ ما هو الأصل في إعرابه ، ( **كما سيأتي** ) بسط الكلام عليه في بابه إن شاء الله تعالىٰ .

( **وأما رفعه** ) أي : رفع ما لا ينصرف ، ( **ونصبه . . فعلى الأصل** ) أي : فباقيان

ومن الأفعال بابان : **أحدهما** : باب الأمثلة الخمسة : وهو ما ناب فيه حرف عن حركة ، وحذف عن حركة أو سكون . **وحكمها** : أنها ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذفها ؛ نحو : ﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾ ، ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ ، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

علىٰ ما هو الأصل في الإعراب ، من رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة ، ( **و** ) الذي هو ( **من الأفعال** ) من تلك الأبواب الثلاثة الباقية ( **بابان** :

**أحدهما** : **باب الأمثلة** ) أي : الأوزان ( **الخمسة** ) وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ، ( **وهو** ) أي : هـٰذا الباب هو ( **ما ناب فيه حرف** ) وهو النون ، ( **عن حركة** ) وهي الضمة ، ( **وحذف** ) أي : حذف النون ( **عن حركة** ) وهي الفتحة ؛ نحو : لن يفعلا ، ولن تفعلا ، ولن يفعلوا ، ولن تفعلوا ، ولن تفعلي ، ( **أو** ) ناب فيه حذف عن ( **سكون** ) نحو : لم تضربا ، ولم يضربا ، ولم يضربوا ، ولم تضربوا ، ولم تضربي .

( **وحكمها** ) أي : حكم الأمثلة الخمسة : ( **أنها ترفع بثبوت النون** ) المكسورة ، مع الألف المفتوحة ، مع الواو والياء كما مثلنا ، ( **وتنصب وتجزم بحذفها** ) أي : بحذف النون كما مثلنا أيضاً ، ومن رفعها بثبات النون ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿عَيْنَانِ تَجْرِيَانِ﴾) ( عينان ) مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف ؛ لأنه مثنى ، والخبر مقدم قبله ؛ يعني : قوله : فيهما ( تجريان ) فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، والألف فاعل ، والجملة صفة لـ( عينان ) ، وقوله تعالىٰ : ( ﴿وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ ) والفعل فيها مرفوع بثبات النون ، سواء كان الألف والواو اسمين ، كما مُثِّل ، أو حرفين علىٰ لغة طيء ؛ نحو : يضربان الزيدان ، ويضربون الزيدون ، ومثال جزمها ونصبها بحذف النون ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ ) **الأول** : جازم ومجزوم ، **والثاني** : ناصب ومنصوب ، وقدم الجزم على النصب ؛ لأن النصب محمول على الجزم ، كما حُمل النصب على الجر في المثنىٰ والمجموع علىٰ حده ؛ لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص ؛ فيفعلان كالزيدان ، ويفعلون كالزيدون ، وتفعلين كالزيدين ، في مطلق الحركات والسكنات ، وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ، ولا يمكنهم ذلك

**وثانيهما** : باب الفعل المعتل الآخر ، وهو ما ناب فيه حذف حرف عن سكون ؛ فيُجزم بحذف آخره ؛ نحو : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في يفعلون ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين ، فجعلوا النون علامة للرفع ؛ لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ، ثم حذفوها ؛ لأجل الجازم ، ثم حملوا النصب عليه ، كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء ، وحملوا تفعلان وتفعلين علىٰ يفعلون .

وفي حاشية « يس على التصريح » : قوله : ( لأنها شبيهة بالواو في الغنة ) عبارة المصنف في « الحواشي » : لأن النون شديدة الشبه بأحرف العلة الواو والياء والألف ؛ ولهـٰذا تدغم في الواو والياء ، وأبدلت منها الألف في نحو : رأيت زيداً ، وقوله : ( وحملوا تفعلان وتفعلين علىٰ تفعلون ) ، الحامل له علىٰ هـٰذا الحملِ في تفعلان تخصِيْصُه جَعْلَ علامة رفع الجمعِ الواوَ ، والمناسب لما قاله أوّلاً أن يزيد علامةَ الرفع في الزيدان الألفُ ، وأنه لا يمكن ذلك في يفعلان ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع الألفين ، وعبارةُ الرضي : لما اشتغل محلُ الإعراب ، وهو اللام بالحركةِ المناسبة لحرفِ العلة ، ولم يمكن دوران الإعراب عليه ، ولم يكن فيه علة البناء حتىٰ يمنع الإعراب بالكلية . . جُعِل النون بدل الرفع ؛ لمشابهته في الغنة بالواو ، وخُص هـٰذا الإبدال بهـٰذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشىٰ والقاضي وغلامي ؛ ليكون هـٰذا النوع كالاسم المثنىٰ والمجموع بالواو والنون ، وحُمل الياء في تفعلين علىٰ أخويه . اهـ « يس » .

( **وثانيهما** ) أي : ثاني البابين : ( **باب الفعل المعتل الآخر** ) وهو ما آخره حرف علة ألف كيخشىٰ ، أو ياء كيرمي ، أو واو كيدعو ، ( **وهو** ) أي : الفعل المعتل ( **ما ناب فيه حذف حرف** ) من أحرف العلة ( **عن سكون** ) في الصحيح الآخر ؛ كلم يضرب ( **فيُجزم** ) هـٰذا المعتل ( **بحذف آخره** ) وهو حرف العلة نيابة عن السكون ، الذي هو الأصل في علامة الجزم ؛ نحو : لم يخشَ ولم يرمِ ولم يدعُ ؛ فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ، ومنه : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾) الفاء : بحسب ما في القرآن ، و( اللام ) لام الأمر مبني على السكون ، ( يدع ) فعل مضارع مجزوم بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو والضمة قبلها دليل

وسيأتي الكلام علىٰ جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالىٰ .

---

عليها ، ( ناديه ) مفعول به منصوب بالفتحة ، و( الهاء ) ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه ، ( **وسيأتي الكلام** ) مبسوطاً ( **علىٰ جميع ذلك** ) المذكور من الأبواب الثلاثة الباقية ( **في موضعه** ) أي : في موضع الجميع في آخر « المنظومة » ( **إن شاء الله تعالىٰ** ) مجيئها .

* * *

# باب إعراب جمع التكسير

وَكُــلُّ مَــا كُسِّــرَ فِــي ٱلْجُمُــوعِ    كَــٱلأُسْــدِ وَٱلأَبْيَــاتِ وَٱلــرُّبُــوعِ
فَهْــوَ نَظِيــرُ ٱلْفَــرْدِ فِــي ٱلإِعْــرَابِ    فَــٱسْمَــعْ مَقَــالِي وَٱتَّبِــعْ صَــوَابِــي

---

## ( باب إعراب جمع التكسير )

وإضافة ( جمع ) إلى ( التكسير ) من إضافة الموصوف إلى الصفة ، والتكسير مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : هـٰذا باب الجمع المكسر ؛ أي : المغير عن بناء مفرده .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وكــل مــا كســر فــي الجمــوع    كــالأســد والأبيــات والــربــوع**
**فهــو نظيــر الفــرد فــي الإعــراب    فــاسمــع مقــالي واتبــع صــوابــي )**

أي : ( **وكل ما كُسِّر** ) وغُير بناؤه عن بناء مفرده ( **في الجموع** ) أي : من الجموع ، فـ( في ) بمعنىٰ ( من ) البيانية وذلك ( **كالأسد** ) بضمتين ، ويُخفف بإسكان السين المهملة كما هنا ؛ لضرورة النظم : جمع أسد بفتحتين ، اسم للحيوان المفترس ، فإنه تغيَّر عن بناء مفرده بتبديل شكل ، ( **والأبيات** ) جمع بيت ، وهي الدار ، أو مخزن منها ، فإنه تغير عن بناء مفرده بالزيادة ، وبتبديل شكل ، ( **والربوع** ) : جمع ربع ، كفلس وفلوس ، فإنه تغيَّر عن بناء مفرده بالزيادة والتبديل أيضاً ، وفي « القاموس » : الربع الدار بعينها ؛ حيث كانت ، وقيل : الربع : منزل الشتاء ( **فهو** ) أي : فذلك الجمع المكسر ( **نظير الفرد** ) أي : نظير الاسم المفرد ومثيله ( **في الإعراب** ) بالحركات في الأحوال الثلاثة ؛ يعني : أن حكمه حكم المفرد ، منصرفاً كان أو غيره ، فيعرب بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً كالمفرد المنصرف ، فتقول : جاء الرجال والأسارىٰ والجواري وغلماني . . . إلخ ، وبحركتين إن كان غير منصرف ، كالمفرد الغير المنصرف ، فتقول : هـٰذه مساجد ، ورأيت مساجد ، ومررت بمساجد ، وإنما أعربوا هـٰذا الجمع بالحركات كالمفرد ، مع كونه فرع المفرد ، فحقه أن يعرب بالحروف ؛ لعدم حرف يصلح لإعرابه به في آخره ، وإنما

**جمع التكسير** : ما تغير فيه بناء مفرده بزيادة أو نقص أو تبديل لغير إعلال ، . . . . . . .

---

أعربوا المفرد بالحركات ؛ لأنه أصل للمثنىٰ والجمع علىٰ حده ، والحركات أصل للحروف ؛ فأُعطي الأصل للأصل ، والفرع للفرع ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وهـٰذا الجمع ينقسم إلىٰ قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة .

**فالأول** : ما دل علىٰ أفراد كثيرة من ثلاثة إلىٰ تسعة .

**والثاني** : ما دل علىٰ أفراد كثيرة من تسعة إلىٰ ما لا نهاية له .

ولكل منهما أوزان تخصه كما بسط الكلام فيهما ابن مالك في « خلاصته » ، فراجعها وغَيْرَها من كتب الصرف كـ« الشافية » وشروحها ، كالرضي والجاربردي .

و( الفاء ) في قوله : ( **فاسمع مقالي ، واتبع صوابي** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أيها السائل ما ذكرته لك من إعراب جمع التكسير وأمثلته ، وأردت إتقان القواعد النحوية . . فأقول لك : استمع مقالي ؛ أي : مقولي هـٰذا ، واتبع صوابه ؛ فالكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : واتبع صواب مقولي ؛ أي : ما كان منه موافقاً لقاعدة النحاة ، وارم خطأه وراءك ظِهْرِيّاً ، ففيه إنصاف من الناظم للسائل ؛ حيث أمره باستماع صواب كلامه واتباعه دون ما سواه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **جمع التكسير : ما** ) أي : جمع ، وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين ، ( **تغيَّر فيه** ) أي : في ذلك الجمع ( **بناء مفرده** ) أي : صيغة واحدة ؛ فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب ؛ أي : ما تغير فيه بناء مفرده عن حالته قبل الجمع بأحد ستة أشياء : إما ( **بزيادة** ) **فقط** ؛ أي : بزيادة حروفه علىٰ حروف المفرد ؛ كقنْوا وقنوان ، وهو عنقود العنب ، ( **أو** ) بـ( **نقص** ) عن حروف مفرده ؛ كتُخمة وتُخم ، وهو نفخ البطن ، ( **أو** ) بـ( **تبديل** ) شكل وحركة فقط ، كما في رهْن ورُهُن ، وسقْف وسُقُف ، كما سيأتي تفصيلها في الشرح قريباً ؛ أي : تغير عن بناء مفرده تغيراً ( **لغير إعلال** ) ، ولا لإلحاق علامة جمع ، ولا يعرب معه بالحروف ؛ فخرج بالأول ما تغير فيه بناء واحده للإعلال ، وهو جمع تصحيح ؛ نحو : قاضون ومصطفون ، كما مر في موضعه ، وبالثاني ما تغير فيه بناء واحده لإلحاق علامة الجمع ؛ كزيدون وهندات ، وبالثالث ما تغير فيه بناء واحده ، وهو

ولا فرق في التغيير بين أن يكون تحقيقاً أو تقديراً ، كما في نحو : فلك ، مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة ، فالضمة فيه إذا كان مفرداً ضمة قفل ، فإذا كان جمعاً . . فهي ضمة أُسد ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

معرب بالحروف ؛ كسنون وأرضون ، وبإيقاع ( ما ) علىٰ جمع كما مر آنفاً في باب المثنىٰ ؛ لكونه تغير فيه بناء الواحد .

( **ولا فرق في التغيير** ) المذكور ( **بين أن يكون تحقيقاً** ) أي : لفظاً كما ذكرناه ، وكما سيأتي في الشارح ، ( **أو** ) بين أن يكون ( **تقديراً** ) أي : مقدراً لا لفظاً ؛ وذلك التقديري ( **كما في نحو** : **فُلْك** ) وهِجان للإبل ؛ أي : وذلك التغير التقديري كما ؛ أي : كالتغير الذي يُقدر في نحو : **فُلْك** ـ بضم الفاء ، وسكون اللام ـ : السفينة حالة كون نحو الفلك ( **مما** ) أي : من اللفظ الذي ( **الجمع والواحد** ) أي : المفرد ( **فيه** ) أي : في ذلك اللفظ ( **متحدان بالصورة** ) أي : متوافقان في البنية والصيغة ، ولكن يختلفان ما صدقا ؛ فالفلك يُستعمل بمعنى المفرد وبمعنى الجمع ، ( **فـ** ) إذا أردت الفرق بين معنييه . . فأقول لك : ( **الضمة فيه** ) أي : في الفلك ( **إذا كان مفرداً** ) أي : إذا كان مستعملاً في المفرد ( **ضمةُ قفل** ) أي : كضمة ( قفل ) الذي هو مفرد الأقفال ؛ يعني : إذا استعمل الفلك بمعنى المفرد . . تكون ضمته نظير ضمة ( قفل ) في دلالته على المفرد ، كما أن القُفْلَ يدل على المفرد لفظاً ومعنىٰ ، ويُعرف ذلك بوصفه بالمفرد ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ ، فهو مفرد لاتصافه بالمفرد الذي هو المشحون .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإذا كان جمعاً** ) بمعنى الواو العاطفة ؛ أي : وإذا كان الفلك مستعملاً جمعاً ( . . **فهي** ) أي : فضمته ( **ضمة أُسد** ) أي : نظير ضمة ( أُسد ) في دلالتها علىٰ جمعيته ، ويعرف ذلك بالضمير العائد عليها مثلاً ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ لأن ضمير جمع الإناث في ( جرين ) عائد إلى ( الفلك ) ، ويكون جمعاً كلفظة أُسْد بضم الهمزة وسكون المهملة ، ومثله **هِجان** : للواحد والجمع من الإبل ؛ فالكسرة في ( هجان ) مفرداً كالكسرة في كتاب ، وجمعاً كالكسرة في جراح ، جمع جرْح . اهـ « محرم علىٰ ملا جامي » .

وهو ستة أقسام ، كما يؤخذ من حده ؛ لأن مفرده إما : أن يتغير بزيادة فقط ؛ كصنو وصنوان ، أو بنقص فقط ؛ كتُخَمة وتخم ، أو بتبديل شكل فقط ؛ كأسد وأُسُد ، أو بزيادة ..........................................

---

وعبارة أبي النجا : ( قوله : أو تقديراً ) كفلك ؛ فإنه يُستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد ، لكن إن جعلته جمعاً فضمة أوله كضمة ( أُسد ) وإن جعلته مفرداً . . فضمته كضمة ( قفل ) والتغير فيه أمر اعتباري ؛ لأنه يُقدَّر زوال الضمة الكائنة في الواحد ، وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ، ويُعرف الجمع من المفرد بالضمير أو النعت أو بغير ذلك ؛ فتقول : فلك سائرة للمفرد ، وفلك سائرات للجمع ، واشْتَرَيْتُه إن كان مفرداً ، واشْتَرَيْتُهُنَّ إن كان جمعاً .

( **وهو** ) أي : ما تغيَّر بناءُ مفردِه ( **ستة أقسام** ) بحسب الوجود ، لا بحسب القسمة العقلية ، وإلا . . فهي ثمانية ؛ لأنه إما : بزيادة فقط ، أو بنقص فقط ، أو بهما ، أو بعدمهما ، وكل منها إما : مع تغيير شكل أو لا ، لكنه أسقط منها قسمين ؛ لعدم وجودهما في كلامهم ، وهما : وجود الزيادة والنقص مع عدم تبديل الشكل ، وعدمهما مع عدم تبديل الشكل . اهـ « أبو النجا » بتصرف ، ( **كما يؤخذ** ) ما ذكر من الأقسام الستة ( **من حده** ) أي : من حد جمع التكسير بقولنا في أول الباب : ( جمع التكسير : ما تغير فيه بناء مفرده . . . إلخ ) .

وذلك أي : انقسامه إلىٰ ستة أقسام ( **لأن مفرده إما : أن يتغير بزيادة فقط ؛ كصنو وصنوان** ) ( الصنو ) فرع الشجرة ، و( الصنوان ) يُستعمل مثنىٰ وجمعاً ، ويفرَّق بينهما ؛ بأنه في الجمع يُعرب بالحركات الظاهرة على النون مع التنوين وبعدم التنوين في المثنىٰ مع كسرها ، وبالإعراب بالحروف . اهـ « أبو النجا » ، مع تصحيح كلامه ؛ فإن فيه زيادة الألف والنون .

( **أو** ) يتغير ( **بنقص فقط ؛ كتُخَمة** ) في المفرد ، ( **وتُخَم** ) في الجمع ، فإن فيه نقص التاء ، ( **أو** ) يتغير ( **بتبديل** ) أي : بتغيير ( **شكل** ) المفرد وحركته في الجمع ( **فقط ؛ كأَسَد** ) بفتحتين في المفرد ، وهو اسم للحيوان المفترس ، ( **وأُسُد** ) بضمتين ، ويخفف بإسكان السين المهملة في الجمع ، ( **أو** ) يتغير ( **بزيادة** ) علىٰ

وتبديل شكل ؛ كأبيات وربوع ، أو بنقص وتبديل شكل ؛ كرسول ورسل ، أو بالجميع ؛ كغلام وغلمان . **وحكمه** : أن يعرب بالحركات الثلاث ، كما يُعرب الاسم المفرد إن كان منصرفاً ؛ نحو : جاء الرجال والأسارىٰ وغلماني ورأيت الرجال والأسارىٰ وغلماني ، ومررت بالرجال والأسارىٰ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حروف المفرد ، ( **وتبديل شكل** ) المفرد وحركته ( **كـ** ) بيت في المفرد ، و( **أبيات** ) في الجمع ، ( **و** ) كربع في المفرد ، و( **ربوع** ) في الجمع ، وهو المنزل في الشتاء ، كما مر . ( **أو** ) يتغير ( **بنقص وتبديل شكل ؛ كرسول** ) في المفرد ( **ورُسُل** ) بضمتين في الجمع ، ( **أو** ) يتغير ( **بالجميع** ) أي : بجميع الثلاثة : النقص والزيادة والتبديل وذلك ( **كغلام** ) في المفرد ، ( **وغلمان** ) في الجمع ، أما الزيادة في الغلمان . . فبالألف والنون ، وأما النقص . . فبنقص الألف التي كانت بعد اللام ، وقبل الميم في المفرد ، وأما تغيير الشكل . . فظاهر ، فقد عرفت أن ألف ( غلمان ) غير ألف غلام ؛ لاختلاف محلهما . اهـ « أبو النجا » .

( **وحكمه** ) أي : حكم هـٰذا الجمع ( **أن يُعرب بالحركات الثلاث** ) بالضمة في حالة الرفع ، وبالفتحة في حالة النصب ، وبالكسرة في حالة الجر ( **كما يُعرب الاسم المفرد** ) بالحركات الثلاث ، وقد تقدم لك في أول الباب علة إعرابه بالحركات ، مع كونه فرع المفرد ، وحقه أن يُعرب بالحروف ( **إن كان منصرفاً** ) أي : قابلاً للجر والتنوين ، سواء كان إعرابه لفظاً أو تقديراً ، وسواء كان لمذكر أو لمؤنث .

( **نحو** ) قولك : ( **جاء الرجال** ) والهنود ( **والأسارىٰ** ) مثال للتعذر الذاتي ، بفتح الهمزة وضمها ، جمع أسرىٰ ـ بفتح الهمزة ، وسكون السين ـ : جمع أسير بفتح الهمزة ؛ فالأسارىٰ جمع الجمع ، **والأسير** : من أخذه الكفار منا عنوة في الحرب ، أو أخذناه منهم فيها ، وكذا العذارىٰ : جمع عذراء ، وهي البكر والجواري ، مثال للمنقوص منه ، جمع جارية ، وهي الشابة أو السفينة ، ( **وغلماني** ) مثال للتعذر العرضي .

( و ) نحو قولك في النصب : ( **رأيت الرجال** ) والهنود ( **والأسارىٰ** ) والجواري ( **وغلماني** ، **و** ) في الجر ؛ نحو قولك : ( **مررت بالرجال** ) والهنود ( **والأسارىٰ**

وغلماني ، وإلا . . فبحركتين : الضمة والفتحة ؛ نحو : هٰذه مساجد ، ورأيت مساجد ، واعتكفت بمساجد ، وهو علىٰ قسمين : جمع قلة ، وجمع كثرة ، . . . . .

---

**وغلماني** ) ، ( **وإلا** ) أي : وإن لم يكن منصرفاً ؛ بأن كان غير منصرف ، وهو الذي لا يقبل الجر بالكسرة والتنوين ( . . **فـ** ) يعرب ( **بحركتين : الضمة والفتحة** ) بطريق الأصالة في النصب ، والنيابة عن الكسرة في الجر ؛ لأنه لا يدخله الجر لوجود علتين فرعيتين فيه ( **نحو** ) قولك : ( **هٰذه مساجد** ) مثال لرفعه بالضمة ، ( **ورأيت مساجد** ) مثال لنصبه بالفتحة ، ( **واعتكفت بمساجد** ) مثال لجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لكونه من صيغة منتهى الجموع .

( **وهو** ) أي : جمع التكسير من حيث مدلولاتُه ، لا من حيث أوزانُه ( **علىٰ قسمين : جمع قلة** ) : وهو ما دل علىٰ أفراد قلائل ، **وحد القليل** : ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وله أوزان أربعة :

**أحدها** : ( أفعل ) كقولك في جمع كلب : أكلب ، وجمع ثوب : أثوب .

**والثاني** : ( أفعال ) كحمل وأحمال ، وجمل وأجمال .

**والثالث** : ( أفْعِلة ) كقولك : حمار وأحمِرة ، ورداء وأردية .

**والرابع** : ( فعْلة ) كصبي وصبية ، وفتىٰ وفتية ، وقد جمعها ابن مالك في « الخلاصة » في بيت واحد فقال :

أفعِلة أَفْعُل ثم فِعْلَة ثمت أفعال جموع قلة

( **وجمع كثرة** ) وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة فوق العشرة من غير نهاية ، وقد يُستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً ، وأوزان جمع الكثرة كثيرة جداً ، وقد ذكر بعضهم : أنها تناهز أربعين وزناً . اهـ « حريري » .

**واعلم** : أن جموع التكسير ثمانية وعشرون ، منها للقلة الأربعة المذكورة فقط على المختار ، وكلها في المتن إلا ( فُعَالىٰ ) بضم الفاء كسكارىٰ ، والقلة والكثرة إنما يعتبران في نكرات الجموع ، وأما معارفه بـ( أل ) أو بالإضافة . . فصالحة لهما ؛ باعتبار الجنس أو الاستغراق . اهـ « خضري » .

ولكل منهما أوزان تخصه ، والعلم بها مهم جداً ، ومحلها علم التصريف . ولقد أنصف الناظم ؛ حيث أمر باستماع مقاله ، واتباع الصواب منه .

---

( **ولكل منهما** ) أي : لكل من جمع القلة وجمع الكثرة ( **أوزان تخصه** ) أي : تخص كلاً منهما ؛ أي : تختص بكل منهما علىٰ حدته ، ( **والعلم بها** ) أي : بأوزان جمع القلة وجمع الكثرة ( **مهم** ) أي : مستحق الاهتمام به اهتماماً ( **جداً** ) أي : مبالغاً الغاية ، فهو صفة لمصدر محذوف منصوب بـ( مهم ) ، أو منصوب على المفعولية المطلقة ؛ بعامل محذوف ، تقديره : جد ذلك ؛ أي : العلم بهما جداً ؛ أي : طُلِبَ طلباً أكيداً ، ( **ومحلها** ) أي : ومحل البحث عنها ( **علم التصريف ولقد أنصف الناظم** ) أي : قال قولاً حقاً عدلاً ( **حيث أمر** ) السائل ( **باستماع مقاله ، واتباع الصواب منه** ) أي : من كلامه ، ورفض الخطاء منه

## تَنْبِيهٌ

### [العلة في عدم تعرض طائفة من النحاة لجمع التكسير]

لم يتعرّض لهٰذا الجمع طائفة من النحاة ، قال الحريري : لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع ، فلم يحتج للتنبيه عليها ؛ لأن النحو إنما وُضع لإصلاح ما فسد ، وقيل : لأن كل الجموع مرجعها السماع ؛ فالأولىٰ بها كُتُب اللغة التي تنبِّه عقب كل مفرد علىٰ جمعه ، وقال بعض المتأخرين : أكثر الجموع سماعي ، لكن منها ما يغلب فيحتاج إلىٰ ذكره ؛ ليُحمل عليه ما لم يُسمع جمعه ، أفاده في « النكت » اهـ « خضري » .

## فَائِدَةٌ

### [الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس]

**ومن المهم الذي يحتاج إليه الطالب** : الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي ، ولا بد من ذكر شيء منه هنا وُصلةً للطالب إلى التمييز بين الثلاثة .

**فأقول** : إن اللفظ الدال علىٰ ثلاثة فصاعداً ثلاثة أقسام :

**الأول** : ما يدل على الآحاد المجتمعة دلالة الأفراد المتعاطفة علىٰ ما ذكر ، وهو المسمىٰ بالجمع ، صحيحاً كان كمسلمين ، أو مكسراً كرجال ؛ فإنه دالٌّ علىٰ مسلم ومسلم ومسلم ، ورجل ورجل ورجل ، وهٰذا لا يعود الضمير إليه مفرداً ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ولا يوصف إلا بوصف الجميع ، ولا يقع تمييزاً لأحد عشر فصاعداً على الصحيح .

**الثاني** : ما يدل على الآحاد المجتمعة الغير المتعاطفة ؛ باعتبار الكمية ، وهو المسمىٰ باسم الجمع ، وهـٰذا يُخبر عنه بأخبار الواحد ، ويوصف بوصف المفرد ، ويصح عطف مثله عليه ، ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ، وهو نوعان : فمنه ما لا واحد له من لفظه ؛ كقوم ورهط ونفر ومعشر وعصابة وزُمرة وإبل وذوْد وجماعة وفريق وناس وقطيع ونساء وطائفة ، ومنه ما له واحد من لفظه ؛ كصحْب وركْب وسفر وطير وخدم وأدم وغيب وأُهب في جمع صاحب وراكب وسافر وطائر وخادم وأديم وغائب وإهاب .

**والثالث** : ما يدل على الآحاد ؛ باعتبار إطلاقه على الماهية المعرَّاة عن المشخَّصات ، لا باعتبار الكمية ، ولا باعتبار التعاطف ، ولا باعتبارهما ، وهو المسمىٰ باسم الجنس الجمعي ، وهـٰذا يصلح وقوعه على القليل والكثير ، وقيل : لا يقع علىٰ أقل من ثلاثة وهو الأصح ، ومتىٰ نُفِيَ . . لزم انتفاء مفرده ، ويقع تمييزاً لأحد عشر وأخواته ، ولك وصفه والإخبار عنه كالمفرد وهو أنواع :

**فمنه** : ما يمتاز عنه واحده بتاء التأنيث وهو الأكثر ؛ كنخل ونخلة ورطب ورطبة وتمر وتمرة وكرم وكرْمة وعنب وعنبة وزبيب وزبيبة وسحاب وسحابة وغمام وغمامة وكلم وكلمة ، وهـٰذا قد سُمع تكسيره ؛ فيُحفظ ولا يقاس عليه ؛ كرُطب وأرطاب ، ويجوز تذكيره وتأنيثه ؛ كهـٰذه نخلة باسقة وهـٰذا نخل بواسق ، قال بعضهم : والغالب عليه التذكير ، وقال غيره : تذكيره وتأنيثه سواء في الاستعمال .

**ومنه** : ما يمتاز واحده بالتاء عكس ما قبله ، وهو الأقل ؛ ككمأة بالتاء لاسم الجنس ، واحدها كَمْءٌ بدون تاء ، ومثل هـٰذا يضعف تذكيرُه ، ولا يمتنعُ .

**ومنه** : ما يمتاز واحده عنه بياء النسب ، وهو كثير ؛ كعرب وعربي ، وعجم وعجمي ، وروم ورومي ، ويهود ويهودي ، خلافاً لابن مالك ؛ فإنه عده في اسم الجمع ، قال الفارسي : وقياس هـٰذا : أن يُجرىٰ فيه التذكير علىٰ معنى الجمع ، والتأنيث علىٰ معنى الجماعة ، ونظر فيه أبو حيان وغيره بأن الروم والزنج وما أشبههما

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أمم عقلاء ؛ فهم كرجال وعبيد ، فتقول : ذل أو ذلت اليهود ، أو اليهود ذلت أو ذلوا دون ذل بالتذكير ، كما تقول : قام الرجال ، وقامت الرجال ، أو الرجال قامت أو قاموا ، ولا تقول : الرجال قام ، وتقول : الروم كثير أو كثيرة أو كثيرون أو كثُرت أو كثروا ، ولا تقول : الروم كثُر ، هـٰذا حاصل ما ذكروه في الفرق بين الجمع ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي . اهـ من « الكواكب » .

❊ ❊ ❊

# باب في حروف الجر

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**( باب في حروف الجر )**

قدمها على الإضافة لما قيل : إن العمل فيها للحرف المقدر ، سُميت حروف الجر إما : لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛ أي : تُوصلها إليها ؛ فيكون المراد من الجر المعنى المصدري ، ومن ثَمَّ سماها الكوفيون حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال ؛ أي : تُوصلها إلى الأسماء ، ولا يرد عليه أن مقتضاه ألا يكون ( خلا ) و( عدا ) و( حاشا ) في الاستثناء أحرف جر ؛ لأنهن لتنحية معنى الفعل عن مدخولهن ، لا لإيصاله إليه ؛ لأن المراد بإيصال حرف الجر معنى الفعل إلى الاسم ربطه به على الوجه الذي يقتضيه الحرف ، من ثبوته له أو انتفائه عنه ، قاله الدماميني . اهـ « صبان » ، وسُمي حروف الصفات ؛ لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها .

**والأظهر** : أنها سُميت بذلك ؛ لأنها تعمل إعراب الجر ، كما سمي بعض الحروف حروفَ النصب ، وبعضها حروف الجزم ، وعملها الجر على الأصل من كون ما اختص بقبيلٍ حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل ؛ فلا حاجة لقول السيوطي في « الهمع » : لم تعمل رفعاً ؛ لأنه إعراب العمد ، ومدخولها فضلة ، ولا نصباً ؛ لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه ، ولو نصب.. لاحتمل أنه بالفعل ، ودخولُ الحرف لإضافة معناه إلى الاسم . اهـ « يس على التصريح » .

وجملة حروف الجر أحد وعشرون حرفاً ، ذكر الناظم منها أربعة عشر ، وترك سبعة ، وهي : ( التاء ) و( الواو ) و( متىٰ ) و( لعل ) و( كي ) و( لولا ) و( عدا ) ، وهي قسمان : ما يجر بالاتفاق ، وهي سبعة عشر .

وما يجر على الشذوذ ، وهي أربعة :

**أحدها** : ( متىٰ ) في لغة هُذيل بالتصغير ، فتكون بمعنىٰ ( من ) كقولهم : أخرجها متىٰ كمه ؛ أي : من كمه .

وهي عشرون حرفاً ، أشار الناظم إلىٰ ما اشتهر منها بقوله :

وَٱلْجَرُّ فِي ٱلإِسْمِ ٱلصَّحِيحِ ٱلْمُنْصَرِفْ ... بِـأَحْـرُفٍ هُـنَّ إِذَا مَـا قِيـلَ صِـفْ
مِـنْ وَإِلَـىٰ وَفِـي وَحَتَّـىٰ وَعَلَـى ... وَعَـنْ وَمُنْـذُ ثُـمَّ حَـاشَـا وَخَـلاَ
وَٱلْبَـاءُ وَٱلْكَـافُ إِذَا مَـا زِيـدَا ... وَٱلـلاَّمُ فَـٱحْفَظْهَـا تَكُـنْ رَشِيـدَا
وَرُبَّ أَيْضَـاً ثُـمَّ مُـذْ فِيمَـا حَضَـرْ ... مِـنَ ٱلـزَّمَـانِ دُونَ مَـا مِنْـهُ غَبَـرْ
تَقُـولُ مَـا رَأَيْتُـهُ مُـذْ يَـوْمِنَـا ... وَرُبَّ عَبْـدٍ كَيِّـسٍ مَـرَّ بِنَـا

---

**وثانيها** : ( لعل ) في لغة عُقيل بالتصغير ؛ كقول شاعرهم : [من الوافر]

لعـل الله فضَّلكـم علينـا ... بشـيء أن أمكـم شَـرِيـم

بجر الجلالة ، و( الشريم ) بفتح الشين المعجمة : المرأة المفضاة ، وهي التي أزيل ما بين قُبُلها ودبُرها من الحاجز ، قال الدنوشري : وهي باقية على الترجي ، ولا تتعلق بشيء .

**وثالثها** : (كي) كقولهم إذا سألوا عن علة الشيء : كيمه ، **أصله** : كيما ، فحذفت ألف ( ما ) الاستفهامية ، وجيء بهاء السكت وقفاً ؛ حفظاً للفتحة الدالة على الألف المحذوفة ، والأكثر عندهم أن يقولوا : لمه باللام ، والمعنىٰ : لأي شيءٍ كان كذا .

**ورابعتها** : ( لولا ) إذا دخلت علىٰ ضمير غير مرفوع ؛ نحو : لولاي ولولاك ولولاه ، فإنها جارة للضمير عند الجمهور ، ولا تتعلق بشيء ، وموضع المجرور رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : لولاك موجود . . لهلكت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **وهي** ) أي : حروف الجر ( **عشرون حرفاً** ) ، **والصواب** : أحد وعشرون حرفاً ؛ لأنه ذكر أربعة عشر ، وأسقط سبعةً . اهـ « سجاعي على القطر » .

( **أشار الناظم إلىٰ ما اشتُهر منها بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **والجر في الإسم الصحيح المنصرف ... بـأحـرف هـن إذا مـا قيـل صـف**
**مـن وإلـىٰ وفـي وحتـىٰ وعلـى ... وعـن ومنـذ ثـم حـاشـا وخـلا**
**والبـاء والكـاف إذا مـا زيـدا ... والـلام فـاحفظهـا تكـن رشيـدا**
**ورب أيضـاً ثـم مـذ فيمـا حضـر ... مـن الـزمـان دون مـا منـه غبـر**
**تقـول مـا رأيتـه مـذ يـومنـا ... ورب عبـد كيـس مـر بنـا** )

الجر : عبارة البصريين ، و( الخفض ) عبارة الكوفيين ، ومؤداهما واحد ، ولا مشاحة في الاصطلاح ..................................

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الجر : عبارة البصريين** ) عن الإعراب الذي هو نفس الكسرة وما ناب عنها ؛ لأن الجر عندهم : أثر ظاهر أو مقدر ، يجلبه العامل في آخر الكلمة ، أو فيما هو كالآخر من الكسرة وما ناب عنها ، ( **والخفض : عبارة الكوفيين** ) لأن الخفض عندهم : تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها . .

( **ومؤداهما** ) أي : مؤدى العبارتين ؛ أي : مفادهما ومعناهما ( **واحد** ) أي : متحد ؛ فالاختلاف بينهما لفظي لا معنوي ، وعبارة كل من الفريقين عن المعنى الواحد بلفظ مختلف اصطلاح لكل منهما ، ( و ) إذاً ( **لا مشاحة** ) ولا مضايقة ولا معارضة ولا منازعة ولا مُدافعة ( **في الاصطلاح** ) أي : فيما اصطلح عليه كل من الفريقين ، ولا مؤاخذة فيه ، نظير ذلك تسمية بعض الناس الحَب المعروف بالحنطة ، وبعضهم بالبر ، وبعضهم بالقمح ، وبعضهم بالسمراء ؛ فتسمية كل منهم صحيحة لا اعتراض فيها ؛ بحيث يعرف ذلك الحَب عندها .

وقد زاد بعضهم حروف الجر علىٰ ما ذكر أحد عشر حرفاً ، وقال : إن مجموع الحروف اثنان وثلاثون حرفاً ، وجعل منها ( ها ) التنبيه ، و( همزة ) الاستفهام إذا جُعلتا كلتاهما عوضاً عن حرف الجر في القسم ؛ نحو : ها الله لأفعلن كذا ، ونحو قولهم : آللهِ لتفعلن كذا كلاهما بمعنىٰ والله ، وعدَّ بعضُهم منها الميم في القسم مثلثة الحركات ؛ نحو : مُ اللهِ ، وذكر الفراءُ أن ( لات ) قد تجر الزمان ، وقُرِىء : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ بالجر ، وذكر الأخفش أن ( بَلْهَ ) حرف جر بمعنىٰ ( مِنْ ) ، **والصحيح** : أنها اسم ، وذهب سيبويه إلىٰ أن ( لولا ) حرف جر إذا وليها ضمير متصل كما مر . اهـ « صبان » بتصرف .

وهٰذه الحروف بالنظر إلىٰ وضعها أربعة أقسام :

**الأول** : ما وُضع علىٰ حرف واحد ، وهو خمسة : ( الباء ) و( اللام ) و( الكاف ) و( الواو ) و( التاء ) .

**ومقصود الناظم** : أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جُرَّ
بأحد حروف الجر ، التي من جملتها ما في النظم ، بخلاف الاسم المعتل منقوصاً كان

---

**والثاني** : ما وضع علىٰ حرفين ، وهي أربعة أيضاً : ( من ) و( عن ) و( في ) و( مذ ) .

**والثالث** : ما وضع علىٰ ثلاثة أحرف ، وهي أربعة : ( إلىٰ ) و( علىٰ ) و( رُبَّ ) و( منذ ) .

**والرابع** : وما وُضع علىٰ أربعة ، وهو : ( حتىٰ ) خاصة . اهـ « قطر الندىٰ » .

**وبالجملة** : إن المجرور بها ثلاثة : الاسم المظهر ، والاسم المبهم ، والاسم المضمر ، وعلىٰ كلٍّ منها فإن المجرور بها إما : مفرد أو مثنىٰ أو جمع ، وكل من هـٰذه الثلاثة إما : أن يكون مذكراً ، أو مؤنثاً ، اثنان في ثلاثة بستة في الثلاثة الأولىٰ بثمانية عشر في جملة حروف الجر ( ٢١ ) إحدىٰ وعشرين بثلاث مئة وثمانين صورة ، اضربها في متعلَّق الجار والمجرور العشرة بثلاثة آلاف وثمان مئة صورة . اهـ من كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » .

( **ومقصود الناظم** ) : أن الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بأحد حروف الجر التي من جملتها ما في النظم .

قوله : ( **أن الجر بالكسرة** ) ، احترز به عن الجر بالفتحة ، الواقع في الاسم الذي لا ينصرف ، وهـٰذا القيد لا حاجة إليه ، لأنه يغني عنه تقييده بالمنصرف ، ( **يظهر** ) أو يقدر ( **في الاسم الصحيح الآخر** ) أو المعتل كالمقصور ( **المنصرف** ) أي : القابل للتنوين ( **إذا جر بأحد حروف الجر** ) أي : إذا دخل عليه واحد من حروف الجر ( **التي من جملتها** ) أي : من بعضها ( **ما** ) ذكره الناظم ( **في النظم** ) ، وهـٰذا يشعر بأن حروف الجر غير منحصرة فيما ذكره الناظم ، ويؤيد قول من قال : إن حروف الجر اثنان وثلاثون .

( **بخلاف** ) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، تقديره : أي : وهـٰذا الحكم ملتبس ، بخلاف حكم ( **الاسم المعتل** ) الآخر ؛ فإنه يقدر فيه الجر بالكسرة للتعذر أو الثقل ، وهو ما كان آخره حرف علة ( **منقوصاً كان** ) ذلك المعتل : وهو كل اسم

أو مقصوراً ؛ فإن الجر فيه مقدر كما مر ، وبخلاف ما لا ينصرف ؛ فإن جره بالفتحة كما قدمنا . **فمن حروف الجر** : ( من ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

معرب ، آخره ياء لازمة قبلها كسرة ؛ كالقاضي والداعي ، ( **أو مقصوراً** ) وهو كل اسم معرب ، آخره ألف لازمة قبلها فتحة ؛ كالفتىٰ والعصا ( **فإن الجر فيه** ) أي : في المعتل ( **مقدر** ) إما للتعذر كما في الفتىٰ ، أو للثقل كما في القاضي ، ( **كما مر** ) كون جره مقدراً في ( باب المقصور والمنقوص ) .

( **و** ) هٰذا أيضاً ملتبس ( **بخلاف** ) حكم ( **ما لا ينصرف ؛ فإن جره** ) أي : جر ما لا ينصرف معلم أو مصور ( **بالفتحة** ) نيابة عن الكسرة ؛ لوجود علتين فرعيتين فيه ، ( **كما قدمنا** ) نحن ، يريد الشارح نفسه كون جره بالفتحة في ( باب المقصور ) بقولنا : ( لكن محل تقدير جميع الحركات في المقصور إذا كان منصرفاً ، أما غير المنصرف منه ؛ كموسىٰ ويحيىٰ . . فتقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة ؛ لعدم دخولها فيه ) .

قوله : ( **فمن حروف الجر** « مِنْ » ) بكسر الميم وسكون النون ، وقدمها علىٰ غيرها ؛ لأنها أمُّ حروف الجر وأصلها ، وإنما كانت أصلها ؛ لأنها تجر ما لا يجر غيرها من الظروف التي لا تتصرف ؛ كقبل وبعد وعند ولدن ، قال الحريري في « شرحه » : وإنما قلنا هي أمها ؛ لأن كل أدوات يتفق عملها لا بد فيها من أمٍّ تستولي عليها ؛ مثل : ( من ) في حروف الجر ، و( الهمزة ) في أدوات الاستفهام ، و( إلا ) في أدوات الاستثناء ، و( أن ) المصدرية في النواصب ، و( إن ) الشرطية في أدوات الشرط الجازمة إلىٰ غير ذلك . اهـ منه بزيادة .

ولها معانٍ تزيد علىٰ عشرين بالنظر إلى المعنى الاستقراضي ، وأما المعنى الوضعي لها ؛ ولكل حروف الجر أيضاً معنىً واحد ، وهو في ( من ) ابتداءُ الغاية ، كما سيذكره الشارح ، هٰذا علىٰ مذهب الكوفيين ؛ فإنهم يقولون : إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، وأما مذهب البصريين . . فإنه ليس لكل حرف إلا معنى واحد ، وهو المعنى الوضعي ، فلا ينوب حرف جر عن حرف جر ، كما أن حروف النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض ، وما ورد من ذلك . . فشاذ ، أو يؤول الفعل بفعل آخر . اهـ « ابن الحاج » .

وتكون لابتداء الغاية ، مكاناً أو زماناً أو غيرهما ؛ نحو : ﴿ مِنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ ، ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾ أو لبيان الجنس ؛ نحو : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ، وللتبعيض ؛ نحو : أخذت من الدراهم ، وللتوكيد بعد نفي أو شبهه ؛ .

---

( و )لها معانٍ تزيد علىٰ عشرين ؛ **فالأول منها** : أن ( **تكون لابتداء الغاية** ) أي : المسافة ، وغاية الشيء : منتهاه ، والمراد بالغاية هنا : المسافة إطلاقاً للجزء على الكل ؛ إذ الغاية كما قلنا : النهاية ، وليس لها ابتداء ؛ وبهٰذا يظهر معنىٰ قولهم : ( إلىٰ ) لانتهاء الغاية ، وفي كلام الشارح حذف مضافين ، تقديره : أن تكون لابتداء مسافة ذي المسافة ، ويعرف ذلك بصلاحية ( إلىٰ ) في مقابلتها ، أو ما يفيد معناها كالباء . اهـ « فوائد » .

( **مكاناً** ) كان ذو المسافة ( **أو زماناً أو** ) كان ( **غيرهما** ) كالذات ، مثال ابتداء مسافة المكان ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا ( مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ) إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، ومثال مسافة الزمان ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ( مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ) أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ إن أريد بالتأسيس البناء . فالابتداء ظاهر ، أو مجرد وضع الأساس ، فـ( من ) بمعنىٰ ( في ) كما قاله الرضي ، قال : و( مِنْ ) في الظروف كثيراً ما يقعُ بمعنىٰ ( في ) نحو : جئت من قَبْل زيد ومن بَعْده ، ﴿ وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ اهـ « صبان » اهـ « خضري » ، ونحو : اعتكفت من يوم الخميس إلىٰ يوم الجمعة ، ومثال غيرهما ؛ نحو قوله تعالىٰ : (﴿ إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ ﴾) يعني : إلىٰ بلقيس ، وهٰذه المعاني في الابتداء تحسب ثلاثة من معاني ( من ) .

( **أو** )تكون ( **لبيان الجنس** ) أي : **والرابع منها** : أن تكون لبيان الجنس ، وعلامتها صحة الإخبار بما بعدها عما قبلها ، وكون ما قبلها أكثر مما بعدها ( **نحو** : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ ) فإن الرجس أكثر من الأوثان ، وقد يكون أقل ؛ كخاتم من حديد . ( **و** ) **الخامس** : أن تكون ( **للتبعيض ؛ نحو** : **أخذت من الدراهم** ) أي : بعضها ( **و** ) **السادس** : أن تكون ( **للتوكيد** ) أي : لتوكيد معنى الكلام ، **والمراد** : أن تكون زائدة ، ومعنىٰ زيادتها : أن مدخولها مطلوب للعامل بدونها ؛ فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه ، وهي لا تفيد شيئاً ( **بعد نفي أو شبهه** ) وهو الاستفهام

نحو : ما جاءني من أحد ، ولغير ذلك . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإنكاري أو النهي ، مثال النفي : ( **نحو : ما جاءني من أحد** ) أي : ما جاءني أحد ، ومثال الاستفهام : نحو قوله تعالىٰ : ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ ، ومثال النهي : نحو : لا تضرب من أحد ، **وهـٰذه ثلاثة** .

( **و** ) **التاسع** : أن تكون ( **لغير ذلك** ) ككونها للتعليل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ .

**والعاشر** : أن تكون للاستعلاء ؛ نحو قوله : ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ أي : على القوم .

**والحادي عشر** : أن تكون للظرفية ؛ نحو : ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ أي : في الأرض .

**والثاني عشر** : أن تكون بمعنى البدل ؛ نحو : ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أي : بدلها .

**والثالث عشر** : أن تكون للظرفية ؛ نحو : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ أي : في يومها .

**والرابع عشر** : أن تكون للمجاوزة ؛ نحو : ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَٰذَا﴾ أي : عن هـٰذا .

**والخامس عشر** : أن تكون للاستعانة ؛ نحو : ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ أي : بطرف .

**والسادس عشر** : أن تكون بمعنىٰ عند ؛ نحو : ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ أي : عند الله تعالىٰ .

**والسابع عشر** : أن تكون بمعنىٰ ( رُبَّ ) كقوله : [من الطويل]

وإنا لَمِمَّا نضربُ الكبشَ ضربةً ... علىٰ رأسه تُلْقِي اللِّسان من الفم

أي : لربما نضرب ، قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم .

**والثامن عشر** : أن تكون للفصل والتقسيم بين المتضادين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ .

ومنها : ( إلىٰ ) وتكون لانتهاء الغاية مطلقاً ؛ نحو : ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ، ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ، وللمصاحبة ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ ، ولغير ذلك .

---

**والتاسع عشر** : أن تكون للقسم ، لكن مع ضم الميم ؛ نحو : من ربي لأفعلن كذا .

**والعشرون** : جرها ما لا يجر غيرها من الظروف الغير المتصرفة ؛ نحو : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ اهـ من « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » نقلاً من « التصريح » وحواشيه ، ومن « الخضري » و« الصبان » و« الحمدون » .

قال الشارح : ( **ومنها** )أي : ومن حروف الجر ( **إلىٰ** ) ، وثنىٰ بها ؛ لأنها تكون في مقابلة ( من ) في المعنىٰ ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة ؛ وذكر **الأول والثاني** منها بقوله : ( **وتكون لانتهاء الغاية** ) أي : لانتهاء مسافة ذي مسافة نظير ما تقدم حالة كون الانتهاء ( **مطلقاً** ) عن التقييد بزمان أو غيره ؛ أي : سواء كان الانتهاء في المكان ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ ) ، أو في الزمان ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ) ، أو في غيرهما ؛ نحو : ذهبت إلىٰ عمر رضي الله عنه ، فهـٰذه **ثلاثة معانٍ** لـ( إلىٰ ) نظير ( من ) .

**والرابع** : ما ذكره بقوله : ( **و** ) تكون ( **للمصاحبة** ؛ **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ ) أي : مع أموالكم .

**والخامس** : ما ذكره بقوله : ( **و** ) تكون ( **لغير ذلك** ) ككونها بمعنىٰ ( في ) الظرفية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ أي : في يوم القيامة .

**والسادس** : التبيين ، وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حباً أو بغضاً ، من فعل تعجب أو اسم تفضيل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ ، ونحو : الظلم أبغض إليَّ ، ونحو : ما أحب زيداً إليَّ وما أبغض عمْراً إليَّ .

**والسابع** : موافقة اللام الاختصاصية ؛ نحو : والأمر إليك ؛ أي : لك .

**والثامن** : موافقة ( من ) كقول عمرو بن أحمد : [من الطويل]

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ... أيسقىٰ فلا يروي إليَّ ابن أحمرا

( **تقول** ) أي : الناقة ( وقد عاليت ) أي : علوت ( بالكور ) بضم الكاف :

**ومنها** : ( في ) وتكون للظرفية حقيقة أو مجازاً ؛ نحو : الدراهم في الكيس ، وزيد في البرية ، وللسببية ؛ نحو : ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ ، وللمصاحبة ؛ نحو : ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ ، ...........................................

---

الرحل ، ( فوقها ) أي : فوق ظهرها ، و( الباء ) بمعنىٰ ( علىٰ ) ، و( يُسقىٰ ) بالبناء للمجهول ، والسقي : كناية عن الركوب ، وعدم الارتواء : كناية عن عدم السآمة من الركوب ، فلا يروي مضارع ، روىٰ من باب ( رضي ) أي : زال عطشه ؛ أي : فلا يروي ولا يشبع من ركوبي ( ابن أحمر ) هو عمرو بن أحمر ، قائل البيت :

**والتاسع** : كونها بمعنىٰ ( عند ) كقوله : [من الطويل]

أم لا سبيل إلى الشباب وذكْرُه  أشهىٰ إليَّ من الرحيق السلسل

أي : أشهىٰ عندي ، قوله : ( وذكره ) جملة حالية ، و( الرحِيق ) من أسماء الخمر ، ( والسلسل ) السهل الدخول في الحلق .

**والعاشر** : كونُها للتوكيد ، وهي الزائدة ، أَثْبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : ﴿أفئدة من الناس تهْوَىٰ إليهم﴾ بفتح الواو ، وخُرِّجت علىٰ تضمين معنىٰ ( تميل ) .

( **ومنها** : « **في** » ) ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

( **وتكون للظرفية** ) وهي أصل معانيها ، وهي **لغةً** : الوِعَاء ، **واصطلاحاً** : كون الشيء في المجرور بها ( **حقيقة** ) كانت تلك الظرفية ، وهو أن يكون للظرف احتواء ، وللمظروف تحيز ، ( **أو مجازاً** ) أي : مجازية ، وهي أن يُفقد الاحتواء والتحيز معاً ؛ كالنجاة في الصدق ، أو التحيز فقط ؛ كالعلم في الصدور ، أو الاحتواء فقط ، كما سيأتي في الشرح ، مثال الحقيقة ( **نحو** : **الدراهم في الكيس** ) ، والماء في الكوز ، ( و ) مثال المجازية التي فقد فيها الاحتواء : ( **زيد في البرية** ) لعدم الاحتواء فيه .

( و ) **الثاني من معانيها** : **أن تكون** ( **للسببية** ؛ **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَآ أَفَضْتُمْ﴾ ) ﴿فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ أي : بسبب ما أفضتم فيه ، ونحو قوله صلى الله عليه وسلم : « دخلت امرأة النار ؛ في هرة حبستها » أي : بسبب هرة .

( و ) **الثالث** : أن تكون ( **للمصاحبة** ؛ **نحو** : ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ ) أي : مع أمم .

ولغير ذلك . **ومنها** : ( حتىٰ ) في بعض المواضع ، وهي لانتهاء الغاية . . . . . . . . .

---

( و ) **الرابع** : أن تكون ( **لغير ذلك** ) كالاستعلاء ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أي : علىٰ جذوع النخل .

**والخامس** : المقايسة ؛ أي : كون ما قبلها ملحوظاً بالقياس إلىٰ ما بعدها ، وهي الواقعة بين مفضول سابق وفاضل لاحق ، كما في « المغني » ، ويظهر لي صحة العكس أيضاً . اهـ « صبان » ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ .

**والسادس** : موافقة إلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ .

**والسابع** : موافقة من التبعيضية ؛ نحو قوله : [من الطويل]

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهراً في ثلاثة أحوال

أي : من ثلاثة أحوال .

**والثامن** : موافقة الباء ؛ كقوله : [من الطويل]

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكُلا

والروع ـ بفتح الراء ـ : الفزع ، والفوارس : جمع فارس ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق إذا انقطع . . مات صاحبه ، والكلا : جمع كُلية أو كُلوة بضمها .

**والتاسع** : التعويض ، وهي الزائدة عوضاً من أخرىٰ محذوفة ؛ كقولك : ضربت فيمن رغبت ؛ تريد ضربت من رغبت فيه .

**والعاشر** : التوكيد ، وهي الزائدة لغير تعويض ؛ كقوله : [من الرجز]

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال في سواده يَرَنْدَجَا

دجا : أظلم ، يرندجا ؛ أي : جلداً أسود ، قيل : اليرندج : السواد ، يسوَّد به الخف .

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر : ( « **حتىٰ** » **في بعض المواضع** ) ، قيد بذلك ؛ لأنها قد تكون عاطفة ؛ نحو : قدم الحجاج حتى المشاة ، وابتدائية ؛ نحو قوله : [من الطويل]

فما زالت القتلىٰ تمج دماؤها بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل

وتُبدل هُذيل حاءها عيناً ، ( **وهي** ) أي : ( حتىٰ ) الجارة موضوعة ( **لانتهاء الغاية**

مطلقاً ، ولا تكون جارة إلا آخراً ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، أو متصلاً بالآخر ؛ نحو : ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**مطلقاً** ) أي : مكانية كانت تلك الغاية كالمثال الأول للشارح ، أو زمانية كالمثال الثاني له ، ( **ولا تكون** ) حتىٰ ( **جارة إلا آخراً** ) إذا كان مجرورها مسبوقاً بذي أجزاء ( **نحو** ) قولهم : ( **أكلت السمكة حتىٰ رأسها** ) لأن الرأس آخر أجزائها المأكولة ، ( **أو متصلاً بالآخر** ؛ **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ ) لأن زمن طلوع الفجر ليس من الليل ، ولكنه متصل بآخره ، ويشترط أيضاً أن يكون مجرورها ظاهراً لا ضميراً ، إلا ما شذّ ؛ كقوله : [من الوافر]

فــلا والله لا يُلفــي أنــاس فتــىٰ حتــاك يــا ابــن أبــي زيــاد

يُلفىٰ ـ بضم الياء ، وكسر الفاء ـ أي : لا يجد أناس فتىٰ حتىٰ يجدوك ؛ فحينئذ يجدون الفتىٰ . اهـ « خضري » ، قيل : لأنها لو دخلت على الضمير . . قلبت ألفها ياءً ، كما في ( إلىٰ ) و( علىٰ ) و( لدىٰ ) فهي فرع عن ( إلىٰ ) فيلزم مساواة الفرع لأصله بلا ضرورة . اهـ « صبان » ، واشترطت فيها هٰذه الشروط حطاً لرتبتها عن رتبة إلىٰ ؛ لأنها الأصل في الغاية ، وفي « الخضري » : وإنما لا تجر الضمير ؛ لضعفها باختصاصها بقبيل من الاسم من الآخر أو المتصل به . اهـ بتصرف .

**واعلم** : أن حتى الجارة قسمان : **جارة للمفرد** : ولا تكون إلا غائية وهي لا تجر إلا الآخر أو المتصل به ، **والثانية** : **جارة ( لأَنْ ) والمضارع** : وهٰذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية ، كما سيأتي في إعراب الفعل ، ثم إن دلت قرينة علىٰ دخول الغاية في ( إلىٰ ) و( حتىٰ ) ، أو عدم دخولها . . عُمل بها ، وإلا . . فالصحيح دخولها في ( حتىٰ ) لا في ( إلىٰ ) حملاً على الغالب فيهما عند القرينة . اهـ « خضري » .

## تَنْبِيهٌ

### [دخول الغاية بعد ( إلىٰ ) و( حتىٰ ) وعدم دخولها]

إن دلت قرينة علىٰ دخول ما بعد ( إلىٰ ) و( حتىٰ ) نحو : قرأت القرآن من أوله إلىٰ آخره ، ونحو قوله :

ألقى الصحيفة كيف يخفف رحله والــزاد حتــىٰ نعلــه ألقــاهــا

ومنها : ( علىٰ ) وتكون للاستعلاء ؛ أي : العلو ؛ نحو : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ، وللتعليل ؛ نحو : ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ، وللظرفية ؛ نحو : ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ ، ولغير ذلك . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أو علىٰ عدم دخوله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ﴾ ونحو قوله :

سقى الحيا الأرض حتىٰ أمكن عزبت ... لهم فلا زال عنها الخير محدودا

عُمل بها ، وإلا . . فالصحيح في ( حتىٰ ) الدخول ، وفي ( إلىٰ ) عدمه مطلقاً حملاً على الغالب فيهما عند القرينة . اهـ من « الأشموني » .

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر (« **علىٰ** »، و) لها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

**فمنها** : أنها ( **تكون للاستعلاء ؛ أي** : **العلو** ) وهو أصل معانيها ، وهو **لغة** : الارتفاع ، **واصطلاحاً** : تفوق الشي على المجرور بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، حقيقة كان ؛ كصعدت على الجبل ، و( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ) ، أو مجازاً ، نحو : اللهم ؛ صلِّ علىٰ محمد .

( و ) **الثاني** : أنها تكون ( **للتعليل ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ ) أي : لهدايته إياكم .

( و ) **الثالث** : أنها تكون ( **للظرفية ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ ) عليه السلام ؛ أي : في زمن ملكه .

( و ) **منها** : أنها تكون ( **لغير ذلك** ) المذكور ؛ أي : **والرابع منها** : أنها تكون للمجاوزة ؛ كقوله : [من الوافر]

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

قاله قُحَيْف العامري ( من الوافر ) ، **والشاهدُ في** ( علىٰ ) فإن ( علىٰ ) فيه بمعنىٰ ( عن ) ، وقشير ـ بضم القاف ـ : قبيلة مشهورة من العرب .

**والخامس منها** : المصاحبة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ﴾ أي : مع حبه .

**والسادس** : موافقة ( من ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾ أي : من الناس .

ومنها : ( عن ) وتكون للمجاوزة ؛ كسرت عن البلد ، . . . . . . . . . . . . . .

---

**والسابع** : موافقة ( الباء ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ أي : بألاَّ أقول .

**والثامن** : الزيادة للتعويض من أخرىٰ محذوفة ؛ نحو قوله : [من الرجز]

إن الكـــريـــم وأبيـــك يعتمـــل     إن لـم يجـد يـومـاً علـىٰ مـن يتكـل

أي : يعمل بأجرة إن لم يجد من يتكل عليه ، فحذف لفظة ( عليه ) من الآخر ، وزاد ( علىٰ ) قبل الموصول تعويضاً عن المحذوفة .

**والتاسع** : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ؛ كقوله : [من الطويل]

أبـى الله إلا أن سـرحـة مـالـك     علـىٰ كـل أفنـان العضـاه تـروق

والأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن ، والعضاه : شجر عظيم ذو شوك ، وتروق : تعجب ، وهو يتعدىٰ بنفسه ، يقال : راقه إذا أعجبه ، وقيل : كنى الشاعر بالسرحة عن امرأة مالك ، وبالأفنان عن بقية النساء .

**والعاشر** : الاستدراك والإضراب عما توهمه الجملة قبلها من أن القرب مطلقاً خير من البعد ، و( علىٰ ) التي بهـٰذا المعنىٰ لا تتعلق بشيء ؛ كقوله : [من الطويل]

بكـل تـداوينـا فلـم يشـف مـا بنـا     علىٰ أن قرب الدار خير من البعد

علىٰ أن قـرب الـدار ليـس بنـافـع     إذا كـان مـن تهـواه ليـس بـذي ودٍّ

وكقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه ، علىٰ أنه لا ييأس من رحمة الله .

**والحادي عشر** : أن تكون بمعنىٰ ( عند ) نحو : ﴿ وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنبٌ﴾ أي : عندي . اهـ من « الأشموني » .

( **ومنها** : « عن » ) ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ عشرة :

**الأول منها** : ما ذكره بقوله : ( وتكون ) عن ( **للمجاوزة** ) وهي أصل معانيها ، وهي **لغةً** : البعد ، **واصطلاحاً** : بُعد الشيء عن المجرور بها ؛ بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل ، سواء كانت حقيقية ( **كسرت عن البلد** ) أي : بعدت عن البلد ؛ بواسطة إيجاد السير ، ورميت السهم عن القوس ، أو مجازية ؛ كـ﴿ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ أي : باعد الله عنهم السخط ؛ بواسطة إيجاد الرضا لهم .

وللاستعلاء ؛ نحو : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾ ، وللبعدية ؛ نحو : ﴿ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، ولغير ذلك . **ومنها** : ( منذ ) و( مذ ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) **الثاني** : أنها تكون ( **للاستعلاء** ) يعني : بمعنىٰ ( علىٰ ) ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَبْخَلْ ( فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾ ) أي : علىٰ نفسه .

( و ) **الثالث** : أنها تكون ( **للبعدية** ) أي : بمعنىٰ ( بعْد ) ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ ( طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ) أي : بعد طبق .

**والرابع** : أنها تكون للتعليل ، وهو المعني بقوله : ( **ولغير ذلك** ) المذكور من المعاني : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ أي : لأجل قولك .

**والخامس منها** : أنها تكون للظرفية ؛ كقوله :

واس سـراة الحـي حيـث لقيتهـم ... ولا تـك عـن حمـل الربـاعـة وانيـا

أي : عن الرباعة والحمالة ؛ أي : أعط أشرافهم ، والرباعة ـ بكسر الراء ـ : ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها ، وانيا ؛ أي : مقصِّراً .

**والسادس** : أن تكون بمعنىٰ ( من ) نحو : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ أي : من عباده .

**والسابع** : أن تكون بمعنى ( الباء ) نحو : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ أي : بالهوىٰ .

**والثامن** : أن تكون بمعنى ( الباء ) أي : للاستعانة ؛ نحو : رميت السهم عن القوس ؛ لأنهم يقولون : رميت السهم بالقوس .

**والتاسع** : أن تكون للبدل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾ أي : بدل نفس ، وفي الحديث : « صومي عن أمك » أي : بدل أمك .

**والعاشر** : الزيادة للتعويض عن أخرىٰ محذوفة ؛ كقوله : [من الطويل]

أتجـزع أن نفـس أتـاهـا حمـامهـا ... فهـلا التـي عـن بيـن جنبيـك تـدفـع

قال ابن جني : أراد فهلاّ تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذفت ( عن ) من أول الموصول ، وزيدت بعده .

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر : ( **منذ** ) بضم الميم ، وسكون النون ( **ومذ** ) بضمها وسكون الذال ، وكسر ميمها لغة ، كما في « الهمع » وأصل مذ منذ بالنون ،

ويختصان بالزمن المعيَّن ، ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً ، وهما فيه لابتداء الغاية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة ، أو حاضراً وهما فيه للظرفية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا ، ولا يدخلان علىٰ زمن مبهم ولا مستقبل ؛ فلا تقول : ما رأيته منذ أو مذ وقت ، ولا أراه منذ أو مذ غدٍ ، لكن ظاهر كلام الناظم أن ( مذ ) لا تدخل إلا على الزمن الحاضر ، كما يومىء إليه قوله : ( **دون ما منه غبر** ) أي : دون ما من الزمان مضىٰ ، وهو بغين معجمة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فحُذفت النون ؛ بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن ، وقيل : هما أصلان ؛ لأنه لا تصرف في الحروف ، ورُد بتخفيف إنَّ وأنَّ وكأن ، مع أنها حروف . اهـ « حمدون » ، ( **ويختصان بالزمن المعيَّن ، ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً** ) ، وأما المستقبل . . فلا يليهما ؛ لأن عاملهما لا يكون إلا ماضياً ، وإذا وقع بعدهما مستقبل . . تنافيا ، إلا أنهما كما يدخلان على الماضي يدخلان على الجملة الاسمية ، كما في « الموضح » .

( **وهما** ) أي : ( منذ ومذ ) ( **فيه** ) أي : في الماضي ( **لابتداء الغاية** ) أي : المسافة الزمانية ( **نحو** ) قولك : ( **ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة** ) أي : من يوم الجمعة ( **أو** ) إلا ( **حاضراً** ) أي : حالاً ( **وهما فيه** ) أي : في الحاضر ( **للظرفية ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومنا** ) أي : في يومنا ، وعبارة « التصريح » هنا مع « التوضيح » : ويكونان بمعنىٰ ( من ) و( إلىٰ ) معاً قيد ؛ لأن ( علىٰ ) ابتداء الغاية وانتهائها معاً ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه إن كان الزمان معدوداً نكرة ؛ نحو : ما رأيته منذ أو مذ يومين ؛ أي : من ابتداء هـٰذه المدة إلى انتهائها . اهـ .

( **ولا يدخلان علىٰ زمن مبهم** ) كوقت وحين ، ( **ولا** ) علىٰ ( **مستقبل ؛ فلا تقول : ما رأيته منذ أو مذ وقتٍ** ) ، أو حينٍ لإبهامه وعدم تعيّنه ، ( **ولا** ) تقول : ما ( **أراه منذ أو مذ غدٍ** ) أي : في غد لاستقباله ، ( **لكن ظاهر كلام الناظم أن « مذ » لا تدخل إلا على الزمن الحاضر** ) دون الماضي ، ( **كما يومىء** ) ويشير ( **إليه** ) أي : إلىٰ عدم دخولها إلا على الحاضر ، ( **قوله** ) أي : قول الناظم : ( **«دون ما منه غبر» ؛ أي : دون ما من الزمان مضىٰ ، وهو بغين معجمة** ) بمعنىٰ مضىٰ ، ويجوز أن يُقرأ بالمهملة ،

ويمكن حمل كلامه علىٰ ما قلنا ؛ بأن يراد بقوله : ( غبر ) أي : بقي ولم يقع بعد ، ويكون قوله : ( **فيما حضر من الزمان** ) شاملاً لما حضر ولما وقع بالفعل ، ولم ينقطع . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ويمكن حمل كلامه** ) أي : كلام الناظم ( **علىٰ ما قلنا** ) أي : علىٰ ما ذكرنا آنفاً ، من قولنا : ( ولا يكون ذلك المعيَّن إلا ماضياً ) ، وذلك الحمل ( **بأن يراد بقوله : « غبر » أي :** ) دون ما ( **بقي ولم يقع بعد** ) أي : الآن ، ( **ويكون قوله : « فيما حضر من الزمان » شاملاً لما حضر** ) وانقطع الآن ، ( **ولما وقع بالفعل** ) والحقيقة ، ( **ولم ينقطع** ) الآن ، لا بالقوة والإمكان ؛ وإلا . . فيكون مستقبلاً .

### تنبيه

### [التسوية بين ( مذ ) و( منذ ) في جر الحاضر والماضي]

ما ذكره الناظم من أن ( منذ ) يجر بها الزمان الحاضر والماضي ، و( مذ ) لا تجر إلا الحاضر منه دون الماضي هو مذهب سيبويه ، لكن الأرجح عند ابن مالك وأتباعه التسوية بينهما ، وإذا جرَّا الماضي . . فهما بمعنىٰ ( من ) أو الحاضر . . فهما بمعنىٰ ( في ) ، ويجوز أيضاً رفع الاسم بعدهما علىٰ أنه مبتدأ مؤخر ، وهما الخبر وبالعكس . اهـ « يمني » .

### تنبيه آخر

### [فيما يختص بالظاهر والضمير من حروف الجر]

تختص ( حتىٰ ) و( الكاف ) و( رُبَّ ) و( مذ ) و( منذ ) و( الواو ) و( التاء ) بجر الاسم الظاهر ، وكذا يختص به ( كي ) و( لعل ) و( متىٰ ) فالجملة عشرة ، فلا تجر الضمير ، فلا تقول : منذه ولا مذه وحتاه وكه ورُبَّه ؛ لضعف كل منها باختصاصه بقبيل ، كالوقت أو المنكر أو الآخر أو المتصل به ، أو بكونه عوضاً من باء القسم لا أصلاً فيه ، أو بغرابة الجر به ، أو بتأديته إلى اجتماع المثلين في نحو : كك ؛ فطرد المنع في الكل ، وما عداها يجرهما . اهـ « خضري » ، بخلاف ( الباء ) الموحدة ، و( اللام ) وغيرهما من البواقي ، فيجوز أن يقال : بك ولك ومنك وإليك وعليك وفيك وعنك . اهـ « يمني » .

ومنها : ( حاشا ) وكذا ( خلا ) و( عدا ) إن تجردا عن ( ما ) . . . . . . . . . . . . . .

---

وإنما اختص ( منذ ) و( مذ ) بالزمان ؛ لأنهما إذا كانا اسمين . . يكون مدلولهما الزمان ؛ فخُصا به حرفين طلباً للمناسبة بين معنييهما ، ولا يرد قولهم : ما رأيته منذ أن الله خلقه ؛ لأن الزمان مقدر فيه ؛ أي : منذ زمن أن الله خلقه ، وأما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية . . فليست حرف جر ، بل اسم بمعنى الزمن ، وشروط الزمان المجرور بهما كونه متعيِّناً لا مبهماً ؛ كمنذ زمن ، وماضياً أو حالاً لا مستقبلاً ؛ كمنذ غد ، ومتصرفاً لا غيره ؛ كمنذ سحر ، تريد به معيناً ، وشرط عاملهما كونه ماضياً إما : منفياً يصح تكرره ؛ كما رأيته منذ يوم الجمعة ، أو مثبتاً متطاولاً ؛ كسرت مذ يوم الخميس ، بخلاف قتلته أو ما قتلته مذ كذا ، فإن قلت : ما قتلت مذ كذا بلا هاء . . صح ؛ لأن القتل المتعلق بمعين لا يكرر ، بخلاف غيره ما لم يُتجوز بالقتل عن الضرب ، فتدبر .

ومن **أسماء الزمان** : الظروف الاستفهامية ؛ كمذ كم ، أو منذ متىٰ ، أو مذ أيِّ وقت سرت .

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر ( **حاشا** ) بلا قيد التجرد عن ( ما ) المصدرية ؛ لأن ( ما ) المصدرية لا تدخل عليها إلا شذوذاً ؛ ولذلك فصل عنها ( خلا ) و( عدا ) حيث قال فيهما : ( **وكذا** ) أي : ومثل ( حاشا ) وما قبلها ( **خلا وعدا** ) في كونهما من حروف الجر ، لكن بقيد ذكره بقوله : ( **إن تجرَّدا** ) أي : إن تجرد ( خلا ) و( عدا ) ( **عن « ما »** ) المصدرية . . يكونا حرفي جر ؛ لأن ( ما ) المصدرية لا يليها إلا الفعل ؛ فتعيَّن فعليتهما حينئذ ؛ أي : جواز الوجهين في ( خلا ) و( عدا ) مختص بحال تجردهما عن ( ما ) المصدرية ، وإن اقترنا بها . . تعيَّنت فعليتهما ، وهـٰذا هو مذهب الجمهور ، وأجاز الجر بهما بعضهم في حالة الاقتران ، لكن علىٰ تقدير كون ( ما ) زائدة لا مصدرية ، وهو إن قاله بقياس . . ففاسد ؛ لأن ( ما ) لا تزاد قبل الجار ، بل بعده ؛ نحو : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، وإن قاله بالسماع . . فشاذ بحيث لا يحتج به ، وأما حاشا . . فلا حاجة إلىٰ تقييدها بالتجرد عن ( ما ) لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذاً ؛ كقوله : [من الوافر]

رأيت الناس ما حاشا قريشاً ... فإنا نحن أفضلهم فعالا

نحو : قام القوم حاشا زيد ، وخلا بكر ، وعدا عمرو ، فإن اتصلا بـ ( ما ) . . نُصب الاسم بعدهما ؛ نحو : قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمْراً ، وحاشا بكراً ، ولك نصب الاسم بعدهن ، علىٰ تقدير كونهن أفعالاً جامدة . ومنها : ( الباء ) إذا كانت زائدة علىٰ نفس الكلمة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

اهـ أبي النجا بتصرف .

مثال جر ( حاشا ) و( خلا ) و( عدا ) ( **نحو** ) قولك : ( **قام القوم حاشا زيد ، وخلا بكر ، وعدا عمرو** ) ، ثم ذكر الشارح محترز قوله : ( إن تجردا ) بقوله : ( **فإن اتصلا** ) أي : فإن اتصل ( خلا ) و( عدا ) ( **بـ«ما»** ) المصدرية ؛ أي : وقعا بعدها ( . . **نصب الاسم** ) المذكور ( **بعدهما** ) وجوباً على الاستثناء ؛ لأن ( ما ) المصدرية مختصة بالأفعال ، ولم يذكر تقدمها علىٰ ( حاشا ) لأن ذكرها مع ( حاشا ) قليل ، ومنعه سيبويه ، وفي « التسهيل » : وربما قيل : حاشا كالبيت المذكور . اهـ « عطار » .

مثال نصب الاسم بعدها على الاستثناء ( **نحو** ) قولك : ( **قام القوم ما خلا زيداً ، وما عدا عمْراً ، وحاشا بكراً** ) ، ومحل ( ما ) وصلتها النصب على الظرفية ؛ أي : قام القوم وقت مخَالَفَتِهم زيداً ، أو على الحال ؛ أي : قاموا مخالفين زيداً .

**واعلم** : أن ( ما ) هنا وإن كانت مصدرية لا تَسْبِك ما بعدها بمصدر ؛ لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما ؛ فتنبه لهـٰذه المسألة الدقيقة . اهـ « عطار » ، ( **ولك** ) أيها النحوي ( **نصب الاسم** ) المذكور ( **بعدهن** ) أي : بعد هـٰذه الأفعال الثلاثة ؛ يعني : ( **حاشا** ) و( خلا ) و( عدا ) في حال تجردهما عن ( ما ) أي : نصبه على الاستثناء ( **علىٰ تقدير كونهن** ) أي : كون الأفعال الثلاثة ( **أفعالاً جامدة** ) سيقت للاستثناء ؛ نحو قولك : قام القوم حاشا زيداً ، وخلا عمْراً ، وعدا بكراً .

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر ( « **الباء** » **إذا كانت زائدة علىٰ نفس الكلمة** ) وبنيتها ؛ بأن لم تكن فاء الكلمة ، خرجت بهـٰذا القيد باءُ بكر وبدر مثلاً ؛ لأنها حينئذ جزء الكلمة ، وجزء الكلمة لا يعمل في الكلمة ، وهـٰذا القيد لا حاجة إليه ؛ لأنه معلوم ظاهر ، فيكون حشواً ، ولكنه ذكره مجاراة لكلام الناظم ، فاللوم عليه لا عليه ،

تكون للإلصاق ؛ نحو : بقلبي غرام ؛ أي : لصق به ، وللاستعانة ؛ نحو : كتبت بالقلم ، وللظرفية ؛ نحو : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً ﴾ ، وللسببية ؛ نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ ، ولغير ذلك . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ومثل هٰذا يقال فيما سيأتي في ( الكاف ) و( اللام ) ويجاب عن الناظم : بأنه أتىٰ بهٰذا القيد لضرورة تكميل الضرب ، ولها من المعاني ما يزيد علىٰ أربعة عشر :

**الأول منها** : أنها ( **تكون للإلصاق** ) وهو أصل معانيها ، وهٰذا المعنىٰ لا يفارقها ؛ ولهٰذا اقتصر عليه سيبويه ، حقيقياً كان ( **نحو** : **بقلبي غرام** ) أي : محبة وشوق ( **أي** : **لصق به** ) أي : لصق بقلبي غرام ، أو مجازياً ؛ نحو : مررت بزيد ؛ أي : ألصقت مروري بمكان يقرب إلىٰ زيد .

( **و** ) **الثاني** : أنها تكون ( **للاستعانة** ) الفرق بينها وبين السببية : أن باء السببية هي الداخلة علىٰ سبب الفعل ؛ نحو : مات بالجوع ، وباء الاستعانة هي الداخلة علىٰ آلة الفعل ؛ أي : الواسطة بين الفاعل ومفعوله ( **نحو** : **كتبت بالقلم** ) ، وبريت القلم بالسكين . اهـ سم . اهـ من « الصبان » .

( **و** ) **الثالث** : أنها تكون ( **للظرفية** ) زمانية كانت ( **نحو** : ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ * نِّعْمَةً ﴾)، أي : في سحر أو مكانية ؛ نحو : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ أي : في بدر .

( **و** ) **الرابع منها** : أنها تكون ( **للسببية** ؛ **نحو** : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ ) ، وتقدم آنفاً الفرق بين السببية والاستعانة ، **ومنها** : ( الباء ) التجريدية ؛ نحو : لقيت بزيد أسداً ؛ أي : بسبب لقاء زيد ، فهو علىٰ حذف مضاف ، كما قاله الرضي ، وقيل : إنها ظرفية ، وقيل : للمعية ، والتجريد أن ينتزع من ذي صفة آخر مثله مبالغة في كماله في تلك الصفة ، كذا في « الدماميني » و« الشمني » اهـ « صبان » .

( **و** ) **منها** : أنه تكون ( **لغير ذلك** ) المذكور من المعنىٰ ، ونقول على العد السابق .

**والخامس منها** : التعدية الخاصة ، وتسمىٰ باء النقل : وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولاً ، والتعدية بهٰذا المعنىٰ مختصة بـ( الباء ) ، وأما التعدية بمعنىٰ إيصال معنى الفعل إلى الاسم . . فمشتركة بين حروف الجر التي ليست بزائدة ، ولا في

ومنها : ( الكاف ) الزائدة أيضاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حكم الزائدة . اهـ « شمني » و« دماميني » اهـ ( ص ) ، وأكثر ما تكون في تعدي الفعل القاصر ؛ نحو : ذهبت بزيد ؛ أي : أذهبته ، ومنه : ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ ، أي : أذهب الله نورهم .

**والسادس** : العوض ؛ نحو : بعت هٰذا الفرس بألف درهم ، وتسمىٰ باء المقابلة أيضاً .

**والسابع** : البدل ؛ نحو : ما يسرني بها حمر النعم ، والفرق بين باء العوض وباء البدل كما قاله سم : أن في باء العوض مقابلة شيء بشيء ؛ بأن يدفع شيء من أحد الجانبين ، ويدفع من الجانب الآخر شيء في مقابلته ، وفي باء البدل اختيار أحد الشيئين على الآخر فقط ، من غير مقابلة من الجانبين . اهـ ص .

**والثامن** : التعليل ؛ نحو : حفرت البئر بالماء ؛ أي : لأجل الماء ، والفرق بين العلة والسبب : أن العلة متأخرة في الوجود ، متقدمة في الذهن ، وهي العلة الغائية والغرضُ ، وأما السبب . . فهو متقدم ذهناً وخارجاً . اهـ ص .

**والتاسع** : المصاحبة ؛ نحو : ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ ، أي : معه .

**والعاشر** : التبعيض ؛ نحو : ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ ، ونحو قوله :

شربن بماء البحر ثم ترفعت . . . . . . . . . . . . .

**والحادي عشر** : المجاوزة كـ ( عن ) نحو : ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ .

**والثاني عشر** : الاستعلاء ؛ نحو : ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ .

**والثالث عشر** : القسم ، وهي أصل حروفه ؛ ولذلك خُصت بذكر الفعل معها ؛ نحو : أقسم بالله .

**والرابع عشر** : موافقة ( إلىٰ ) نحو : قد أحسن بي ؛ أي : إلي ، وقيل : ضمن أحسن معنىٰ لطف .

**والخامس عشر** : التوكيد : وهي الزائدة ؛ نحو : ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ ، بحسبك درهم ، ليس زيد بقائم .

( **ومنها « الكاف » الزائدة** ) علىٰ بنية الكلمة ( **أيضاً** ) أي : كما قيدنا ( الباء )

وتكـون للتشبيـه ؛ نحـو : زيـد كـالبـدر ، وللتعليـل ؛ نحـو : ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ ، وللتأكيد ؛ نحو : ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾ ، ولغير ذلك . **ومنها** : ( اللام ) أي : الزائدة ، وتكون للملك ؛ نحو : ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ ، ﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾ وللاختصاص ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بذلك ، احترز به عن نحو : كاف كريم ، وقد سبق ما في هٰذا القيد فراجعه ، ولها من المعاني أربعة :

**الأول منها** : ما ذكره بقوله ( **وتكون للتشبيه** ) وهو أصل معانيها ، وهو **لغةً** : مشاركة أمر لأمر في معنىً من المعاني ، **واصطلاحاً** : إلحاق ناقص في الشرف بكامل فيه ( **نحو : زيد كالبدر** ) ، أو في الخسة بكامل فيها ؛ نحو : زيد كالحمار .

( و ) **الثاني** : أنها تكون ( **للتعليل نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾) ، أي : لأجل هدايته إياكم .

( و ) **الثالث** : أنها تكون ( **للتأكيد ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾) .

( و ) **الرابع** : الاستعلاء وهو ما أشار إليه بقوله إنها تكون : ( **لغير ذلك** ) المذكور من معانيها ؛ مثاله نحو قول بعضهم : بخير لمن قال له : كيف أصبحت ؟ أي : علىٰ خير .

( **ومنها** : « **اللام** » **أي** : **الزائدة** ) علىٰ بنية الكلمة ، خرج به نحو : لام لطيف ، ( و ) لها من المعاني أحد وعشرون معنى :

**الأول منها** : ما ذكره بقوله : إنها ( **تكون للملك** ) ، **وعلامتها** : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل علىٰ من يملك ؛ نحو : المال لزيد ، و( **نحو** ) قوله تعالىٰ :

(﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾) ، ونحو : (﴿وَمَا فِيهِنَّ﴾) ، مثل بمثالين إشارة إلىٰ أنها تجر الظاهر والمضمر .

( و ) **الثاني** : أنها تكون ( **للاختصاص** ) ، وعلامتها : أن تقع بين ذاتين ، وتدخل علىٰ ما لا يملك ؛ نحو : الجل للدابة ، والباب للدار . والمراد بالاختصاص : الارتباط والعلقة بين ذاتين . اهـ ( ص ) ، والجل ـ بالضم والفتح ـ : ما يلبس لدابة

نحو : الجنة للمؤمنين ، وللاستحقاق ؛ نحو : النار للكافرين ؛ أي : عذابها وللتعليل ؛ نحو :

وإنـي لتعـرونـي لـذكـراكِ هِـزة كمـا انتفـض العصفـور بللـه القطـرُ

ولغير ذلك ..........................................

---

تحت السرج لمنع البرد ونحوه .اهـ « خضري » ، أو بين ذاتين ، وتدخل علىٰ من يملك ( **نحو** : **الجنة للمؤمنين** ) أي : مختصة بهم ، وهو مثال الشارح .

( و ) **الثالث** : أنها تكون ( **للاستحقاق** ) **وعلامتها** : أن تكون بين ذات ومعنىٰ ، وتدخل علىٰ من يستحق ( **نحو** : **النار للكافرين** ؛ **أي** : **عذابها** ) مستحق لهم ، ومثله : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ ، إن قلنا : إن ( اللام ) فيه للاستحقاق .

( و ) **الرابع** : أنها تكون ( **للتعليل** ؛ **نحو** ) قول الشاعر : [من الطويل]

**( وإنـي لتعـرونـي لـذكـراكِ هِـزة كما انتفض العصفور بلله القطرُ )**

أي : لأجل تذكرك .

( و ) **الخامس** : أنها تكون للانتهاء ، وأشار إليه بقوله : ( **لغير ذلك** ) المذكور من المعاني ؛ نحو : ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ .

**والسادس** : الزائدة ؛ نحو : ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ .

**والسابع** : التمليك ؛ نحو : وهبت لزيد ديناراً .

**والثامن** : شبه التمليك ؛ نحو : ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ .

**والتاسع** : النسب ؛ نحو : فإن كان له إخوة إن له أباً .

**والعاشر** : القسم والتعجب معاً ؛ نحو : لله لا يؤخر الأجل ، وتختص باسم الله تعالىٰ .

**والحادي عشر** : التعجب المجرد عن القسم ، ويستعمل في النداء ؛ كقولهم : يا للماء والعشب ، إذا تعجبوا من كثرتهما ، وفي غيره ؛ كقوله : لله دره فارساً ، ولله أنت ، وقول الشاعر : [من الطويل]

شبـاب وشيـب وافتقـار وثـروة فللـه هـٰذا الـدهـر كيـف تـرددا

**والثاني عشر** : الصيرورة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ

**ومنها** : ( رُبَّ ) وهي موضوعة لإنشاء التقليل ؛ نحو : رُبَّ عبدٍ كَيِّس مر بنا ، . . . . .

---

﴿عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ ، وتسمىٰ لام العاقبة ولام المآل .

**والثالث عشر** : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ؛ نحو : قلت له كذا ، وأذنت له ، وفسرت له ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾ ، « دماميني » اهـ « صبان » .

**والرابع عشر** : التبيين ؛ نحو : زيد أحبُّ لي ، ونحو تباً لزيد وسقياً لعمرو .

**والخامس عشر** : موافقة ( علىٰ ) في الاستعلاء الحقيقي ؛ نحو : ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ ، والمجازي ؛ نحو : ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ .

**والسادس عشر** : موافقة ( بعد ) نحو : ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ .

**والسابع عشر** : موافقة ( عند ) نحو : كتبته لخمس خلون .

**والثامن عشر** : موافقة ( في ) نحو : ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ ، ونحو : ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ ، وقولهم : مضىٰ لسبيله .

**والتاسع عشر** : موافقة ( من ) نحو قوله : [من الطويل]

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم ... ونحن لكم يوم القيامة أفضل

**راغم** ؛ أي : لاصق بالرغام بفتح الراء ، وهو التراب كناية عن الذلة والاحتقار .

**والعشرون** : موافقة ( عن ) نحو : ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ ، وقوله :

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنه لدميم

لدميم ـ بالدال المهملة ـ من الدمامة : وهي القبح ، أو معناه : مطلي بالدمام ككتاب ، وهو ما يطلىٰ به الوجه لتحسينه .

**والحادي والعشرون** : موافقة ( مع ) كقوله : [من الطويل]

فلما تفرقنا كأني ومالكاً ... لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

( **ومنها** ) أي : ومن حروف الجر : ( رُبَّ ) بضم الراء وتشديد الباء ، وآخرها حطاً لرتبتها عن رتبة غيرها ؛ لأنها شبيهة بالزائد ، ( **وهي موضوعة لإنشاء التقليل** ) أي : لإفادته ، ولكنه قليل ( **نحو** ) قول الناظم : ( **رُبَّ عبد كيس** ) أي : عاقل ( **مر بنا** ) .

ومنه : قوله :

ألا رُبَّ مـولـودٍ وليـس لـه أب . . . . . . . . . . . . .

ويستعمل للتكثير ؛ نحو : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، ومنه : قوله عليه الصلاة والسلام : « يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة » . وأشار الناظم إلىٰ ما انفردت به ( رُبَّ ) عن سائر أخواتها بقوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ومنه** ) أي : ومن مثال إفادتها التقليل ( **قوله** ) أي : قول الشاعر ، وهو رجل من أزد الشراه : [من الطويل]

( **ألا رُبَّ مولود وليس له أب** ) وذي ولـد لـم يلـده أبـوان

و( ألا ) : حرف تنبيه ، والمولود بلا أب : هو عيسىٰ عليه السلام ، وذو الولد لم يلده أبوان : هو آدم عليه السلام ، وقوله : لم يلده بسكون اللام ، وفتح الدال وضمها ، **وأصله** : لم يلده بكسر اللام ، وسكون الدال ، فسكنت اللام تشبيهاً لها بتاء كتف ، فالتقىٰ ساكنان ؛ فحركت الدال بالفتح إتباعاً لحركة الياء ، أو بالضم إتباعاً لضمة الهاء .

( **ويستعمل** ) رُبَّ ( **للتكثير** ) أي : لإفادته بكثرة ( **نحو** : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ ، **ومنه** ) : أي : ومن إفادتها للتكثير ( **قوله عليه الصلاة والسلام** : « **يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة** » ) ( يا رُبَّ ) يا : حرف استفتاح بمعنىٰ ألا ، أو المنادىٰ محذوف ، تقديره : يا قوم ؛ رُبّ ( كاسية ) أي : مكتسية يقال : كَسِيَ يَكْسَىٰ ، . من باب رضي ، فهو كاسٍ ، وهو مبتدأ ، و( في الدنيا ) : ظرف لغو ، متعلق بـ ( كاسية ) و( عارية ) خبر المبتدإ الذي هو ( كاسية ) ، هـٰذا هو الظاهر المتجه ، وقيل : غير ذلك ، وإنما كانت ( رُبَّ ) للتكثير في هـٰذا الحديث ؛ لأنه مسوق للتخويف ، والتقليل لا يناسبه . اهـ ص .

**والمعنىٰ** : يا قوم ؛ كم من امرأة تلبس من القماش الرفيع في الدنيا ، فلم تستر عورتها ، فتَدْعِي النفس إليها لذلك ، ولأنها لم تستر عورتها الستر الكامل ؛ فتعاقب بالعُرِي في الآخرة .

(**وأشار الناظم إلىٰ ما انفردت به «رُبَّ» عن سائر أخواتها**) من حروف الجر (**بقوله**):

وَرُبَّ تَــأْتِــي أَبَــداً مُصَــدَّرَةْ وَلاَ يَلِيهَــا ٱلإِسْــمُ إِلاَّ نَكِــرَةْ

يعني : أن ( رُبَّ ) اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها في أول الكلام ، .

---

**( ورب تــأتــي أبــداً مصــدرة ولا يليهــا الإســم إلا نكــرة )**

قوله : ( و« **رُبَّ** » **تأتي أبداً** ) أي : و( رُبَّ ) تجيء في جميع أحوالها ؛ أي : سواء كانت للتقليل أو للتكثير ، (**مصدرة**) ؛ أي : مجعولةً في صدر الكلام الذي وقعت فيه وأوله ؛ لأنها لإنشاء التقليل والتكثير ، وكل ما وَضْعُه الإنشاء فله صدر الكلام ؛ كأسماء الاستفهام والشرط .

( **ولا يليها الإسم إلا** ) حالة كونه ( **نكرة** ) ، وإنما اختصت ( رُبَّ ) بالنكرة ؛ لأنها للتقليل قليلاً ؛ نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته ، وللتكثير كثيراً ؛ نحو : رُبَّ رجل بخيل لقيته ، هٰذا هو المشهور ، وقيل : بالعكس ، وقيل : هي لهما علىٰ حد سواء ، والتقليل والتكثير يناسبهما النكرة التي هي للشيوع ، وأما المعرفة . . فلا تناسب للتقليل والتكثير ؛ لأنها معروفة المقدار ، ويجب أن تكون تلك النكرة موصوفة ؛ لتحصل الإفادة بالنوع ؛ لأن الصفة تخصص النكرة المذكورة أولاً ، فتصير بها نوعاً من الجنس ، ويجب أن يكون عاملها مؤخراً ؛ لعدم إمكان تقديمه عليها للزومها الصدارة ، وأن يكون فعلاً ماضياً ؛ لأن التكثير والتقليل اللذين هما مفادها إنما يكونان في الذي عُلِمَ حده ، والمستقبل مجهول ، أفاده الفاسي في « حواشي الألفية » .

وفي « أبي النجا » : وإنما اشترط أن يكون عاملها فعلاً ماضياً ؛ لأنها في جواب ماضٍ منفي ، إما : مقدر ؛ نحو : رُبَّ رجل كريم لقيته ، جواباً لمن قال لك : ما لقيت رجلاً كريماً ؛ أي : لا تنكر لقاء الكرام بالمرة ، فإني لقيت منهم قليلاً ؛ ولهٰذا لا يجوز : رُبَّ رجل أَضْرِبُه . اهـ انتهىٰ من « النزهة » .

قال الشارح : ( **يعني** ) الناظم بهٰذا البيت : ( **أن** « **رُبَّ** » **اختصت من بين حروف الجر بوجوب تصديرها** ) وتقديمها ( **في أول الكلام** ) المجاب بها للزومها الصدارة .

**واعلم** : أن كون ( رُبَّ ) حرفاً من حروف الجر عند البصريين ، وأما عند الكوفيين ، وعند الأخفش . . فهي اسم بمعنىٰ ( كم ) الخبرية ، وعلة بنائها عندهم

وبِكَوْن مجروها لا يكون إلا نكرة ، وهـٰذا عُلم مما مر ، والغالب وصفهُ بنكرة ، كما أن الغالب حذف عاملها ، ولا يكون إلا ماضياً ؛ نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته ، وقد يُجر بها ضمير غيبة كما تقدم ؛ فيجب إفراده وتذكيره وتفسيره بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، مطابقة للمعنىٰ ؛ نحو : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تضمنها معنى الإنشاء ؛ أي : شبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، ( **وبِكَوْن مجرورها لا يكون إلا نكرة** ) لعدم تحقق التقليل في المعرفة ؛ لأنها إما : للتكثير فيها ، وإما : للواحد المعيَّن ، فلا يجري فيه التقليل ؛ لأنه إنما يجري فيما فيه مظنة الكثرة . اهـ « محرم » ، ( **وهـٰذا** ) أي : وجوب تصديرها ، وكون مجرورها نكرة ( **عُلِمَ مما مرَّ** ) في كلام الناظم بقوله : ( ورُبَّ تأتي أبداً مصدرة . . . ) إلخ .

( **والغالب** ) أن الكثير في كلامهم ( **وصفه** ) أي : وصف مجرورها ( **بنكرة** ) ليتحقق التقليل الذي هو مدلول ( رُبَّ ) لأنه إذا وُصف الشيء . . يكون أخص وأقل مما لم يوصف . اهـ « ملا جامي » ، ( **كما أن الغالب** ) في كلامهم : ( **حذف عاملها** ) على القول بأنها متعلقة ، وهو قول الجمهور ، ومنهم من قال : إنها لا تتعلق بشيء ، كما أن الحروف الزائدة لا تتعلق بشيء أصلاً ؛ كالباء الزائدة في خبر ليس ؛ لأن وجودها كعدمها . اهـ « كردي » .

( **ولا يكون** ) عاملها ( **إلا ماضياً** ) لأن ( رُبَّ ) للتقليل المحقق ، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي محذوفاً ذلك الفعل غالباً . اهـ « تشويق الخُلاَّن » ، ( **نحو : رُبَّ رجل صالح لقيته** ) ، وقد ذكر الشارح محترز قوله أولاً : ( وبكون مجرورها لا يكون إلا نكرة ) بقوله : ( **وقد يجر بها ضمير غيبة ، كما تقدم** ) في ( باب النكرة يكون والمعرفة ) ، ومثل له بقوله : [من الخفيف]

رُبَّـــه فتيـــةً دعـــوت إلـــىٰ مـــا ... يـــورث المجـد دائبـاً فـأجـابـوا

( **فيجب** ) حينئذ ( **إفراده** ) أي : إفراد ذلك الضمير ، خلافاً للكوفيين ( **وتذكيره وتفسيره بنكرة** ) مذكورة ( **بعده منصوبة** ) تلك النكرة ( **على التمييز** ) والتفسير لذلك الضمير المبهم ، وهو من تمييز المفرد ( **مطابقة** ) تلك النكرة ( **للمعنىٰ** ) المراد من ذلك الضمير الملازم حالة واحدة ؛ مثال جرها لذلك الضمير المبهم ( **نحو** ) قولك :

رُبَّه رجلاً أو امرأة أو رجلين أو رجالاً أو نساء .

**وَتَــارَةً تُضْمَــرُ بَعْــدَ ٱلْــوَاوِ كَقَــوْلِهِــمْ وَرَاكِــبٍ بَجَــاوِي**

وكثيراً ما تحذف ( رُبَّ ) مع بقاء عملها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **رُبَّه رجلاً** ) في حالة الإفراد مع التذكير ، ( **أو** ) رُبَّه ( **امرأة** ) في حالة الإفراد مع التأنيث ، ( **أو** ) رُبَّه ( **رجلين** ) في حالة التثنية مع التذكير ، ( **أو** ) رُبَّه ( **رجالاً** ) في حالة الجمع مع التذكير ، ( **أو** ) رُبَّه ( **نساء** ) في حالة الجمع مع التأنيث .

وقوله : ( رُبَّه رجلاً ) رُبَّه : جار ومجرور ، ( رجلاً ) تمييز للضمير المجرور بـ ( رب ) ، ثم قيل : إن ( رُبَّ ) غير معدية ؛ فلا تتعلق بشيء ، وقال الجمهور : إنها حرف متعدٍ ، تتعلق بعامل بعدها لا يتقدم عليها ، إن وُجد . . فذاك ؛ نحو : رُبَّ رجل لقيته ، وإلا . . فيقدر كما هنا .

**واعلم** : أن ( رُبَّ ) لا تجر إلا بشروط خمسة :

**الأول** : أن تكون مصدرة في أول الكلام ، **والثاني** : أن يكون مجرورها نكرة ، **والثالث** : أن تكون النكرة موصوفة ، **والرابع** : أن يكون عاملها مؤخراً ، **والخامس** : أن يكون عاملها فعلاً ماضياً ، وقد جمعها بعضهم في بيتين :

خليلــي للتكثيــر رب كثيــرة وجــاءت لتقليــل ولكنــه يقــل

وتصديـرهـا شـرط وتـأخيـر عـامـل وتنكيـر مجـرور بهـا هٰكـذا نقـل

وهي تعمل ظاهرة كما مثل ، ومقدرة كما قال الناظم :

( **وتــارة تضمــر بعــد الــواو كقــولهــم وراكــب بجــاوي** )

أي : ( **و** ) في ( **تارة** ) وحالة ( **تضمر** ) وتقدر ( رُبَّ ) ( **بعد الواو** ) فتجر الظاهر ، وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **وراكبٍ بَجَاوي** ) أي : ورُبَّ رجل راكب بعيراً بجاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ، وبالهمزة آخره ـ : قبيلة من العرب ، مشهورة بجودة إبلها ساكنة في بر سواكن .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **وكثيراً** ) صفة لمصدر محذوف ، و( **ما** ) زائدة ، زيدت لتأكيد الكثرة ، ( **تحذف « رُبَّ »** ) فعل ، ونائب فاعل ، والتقدير : أي : وتحذف ( رُبَّ ) حذفاً كثيراً مبالغاً ( **مع بقاء عملها** ) الذي هو

وذلك بعد الواو كثير ؛ كقوله :

وليلٍ كَمَوْجِ البحر أرخىٰ سُدُولَه عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

ومثله : وراكب بجاوي ؛ أي : بعيراً بجاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ـ : قبيلة من العرب في بر سواكن ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الجر اللفظي ، ( **وذلك** ) الحذف ( **بعد الواو كثير** ) في كلام العرب ، وفي كلامه إشارة إلىٰ أن لـ ( رُبَّ ) حالات أربعاً : **الأولىٰ** : أن ذكرها أكثر من حذفها ، **والثانية** : أن حذفها بعد ( الواو ) كثير ، **والثالثة** : أن حذفها بعد ( الفاء ) قليل ، **والرابعة** : أن حذفها بعد ( بل ) أقل ، ومثال حذفها بعد الواو ( **كقوله** ) أي : كقول امرىء القيس من قصيدته المشهورة من بحر الطويل ، التي منها : ( فمثلك حبلىٰ ) :

( **وليلٍ كموج البحر أرخىٰ سدوله علي بأنواع الهموم ليبتلي** )

و( ليل ) مجرور بـ ( رُبَّ ) محذوفة ، و( الكاف ) في كموج : اسمية نعت لـ(ليل)، وجملة ( أرخىٰ سدوله ) صفة ثانية لـ ( ليل ) ، والسدول : جمع سُدل ـ بضم السين ، وكسرها ـ : الستور التي تحول بين البصر وإدراك المبصرات ، وشبه ظلام الليل بالستور ، بجامع عدم ظهور ما يكون تحت الستور ، ثم أطلق اسم المشبه به الذي هو الستور على المشبه الذي الظلام علىٰ طريقة الاستعارة التصريحية الأصلية ، و( علي ) متعلِّق بـ ( أرخىٰ ) ، و( الباء ) في أنواع الهموم للمصاحبة ، ومعنىٰ ( ليبتلي ) أي : ليختبر وينظر ما عندي من الصبر والجزع ، أو ليعذبني ، **وأصله** : ليبتليني بنون الوقاية ، وياء المتكلم بعدها مفعولاً ، ثم حذفت الياء وحُذفت النون ؛ لزوال سببها الذي هو ياء المتكلم ، والشاهد في كون ( ليل ) مجروراً بـ ( رُبَّ ) محذوفة بعد الواو . اهـ « حمدون » .

( **ومثله** ) أي : ومثل هـٰذا البيت قول الناظم : ( **وراكب بَجَاوي** ) في كونه مجروراً بـ ( رُبَّ ) المحذوفة بعد الواو ، فقوله : ( وراكب ) مجرور بـ ( رُبَّ ) المحذوفة بعد الواو ، وهو مبتدأ مرفوع بضمةٍ مقدرةٍ ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد المحذوف ، وهو ( رُبَّ ) ، و( بجاوي ) صفة لمفعول ( راكب ) المحذوف ، تقديره : ( **أي : بعيراً بَجَاوياً ؛ أي : منسوباً إلىٰ بَجَاء ـ بفتح الباء الموحدة والجيم ـ : قبيلة من العرب** ) ساكنة ( **في بر سواكن** ) ، اسم بلدة أو قرية في

وبعد ( الفاء ) قليل ؛ كقوله :

فِمثْلك حُبلَىٰ قد طَرقتُ ومُرْضِعٍ . . . . . . . . . . . . . . .

---

سواحل البحر ، مشهورة بجودة إبلها .

وقوله : ( **وبعد الفاء** ) معطوف علىٰ قوله : ( بعد الواو ) أي : وذلك الحذف بعد ( الفاء ) ( قليل ) بالنسبة إلىٰ حذفها بعد ( الواو ) وذلك الحذف بعد ( الفاء ) ( **كقوله** ) أي : كقول امرىء القيس في قصيدته المذكورة : [من الطويل]

( **فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع** ) فـألهيتهـا عـن ذي تمـائـمَ مُحْـوَلِ

( فمثلك ) مجرور بـ ( رُبَّ ) المحذوفة ، وهو مفعول ( طرقت ) أي : أتيتها ليلاً ، و( حبلىٰ ) بدل منه ، ( ومرضع ) عطف عليه ، ( فألهيتها ) شغلتها ، ( عن ذي تمائم ) أي : عن ولد ذي تعاويذ معلقة عليه ؛ لخوف العين ، و( المحول ) بضم الميم ؛ أي : عمره حول ، ويروىٰ : ( مُغْيَل ) بضم الميم ، وسكون الغين ، وفتح الياء التحتية : وهو الذي تُؤْتَىٰ أمُّه وهي ترضع ، وإنما خص الحبلىٰ والمرضع ؛ لأنهما أزهد النساء عن الرجال ، ومع ذلك تعلقتا به ومالتا إليه . اهـ « خضري » .

**وقائله** : امرؤ القيس ابن حُجْر الكندي ، من معلَّقته المشهورة ، التي قالها في عشيقته فاطمة ابنة عَمِّه شُرَحْبيل ، الملقبة بعُنَيْزَة ، وقبل هـٰذا البيت :

ويـوم دخلـت الخـدر خـدر عُنَيْـزَةَ فقـالـت لـك الـويـلات إنـك مـرجـل

تقـول وقـد مـال الغبيـط بنـا معـا عقرت بعيري يا امرىء القيس فانزل

فقلـت لهـا سيـري وأرخـي زمـامـه ولا تبعـديـنـي مـن جنـاك المعلَّـل

فمثلك حبلىٰ قد طرقت ومرضع فـألهيتـا عـن ذي تمـائـم محـول

**والمعنىٰ** : رُبَّ امرأة مثلك في ميلي إليها وحبي لها يا عنيزة حبلىٰ ومرضع قد أتيتها ليلاً ؛ فشغلتها عن ولدها الصغير ، الذي مضىٰ عليه حول وعليه المآتم والتعاويذ ؛ خوفاً عليه من العين ، فكأنه يصف لعنيزة خداعه ، ويقول : إني قد خدعت من أمثالك حبلىٰ ومرضعاً ، مع اشتغالهما بأنفسهما ، وزهدهما في الرجال ، فكيف تتخلصين أنت مني ؟!

**والشاهد في قوله** : ( فمثلك ) حيث حُذفت ( رُب ) بعد ( الفاء ) ، وبقيت علىٰ

وبعد ( بل ) أقل ؛ كقوله :

بــل بلــد مــلء الفجــاج قتمــه . . . . . . . . . . . . . .

---

عملها ، وهو قليل . اهـ « فتح الجليل شرح ابن عقيل » ، وذلك أن امرأ القيس كان جميلاً ، لكنه مهما تزوج امرأة . . إلا طلبت فراقه ، فكان يسألهن عن ذلك ، فلا يخبرنه حتىٰ سأل امرأة ، فقالت له : إنك إذا كنت تجامع وعرقت . . فاحت منك رائحة الكلب ، فقال لها : صدقتني ؛ فإني لما كنت صبياً . . أرضعني أهلي كلبة ، ولم تصبر معه إلا امرأة من كندة ، وكان أكثر أولاده منها . اهـ « حمدون » .

( **وبعد « بل » أقل** ) معطوف أيضاً علىٰ قوله : ( بعد الواو ) أي : وذلك الحذف بعد ( بل ) الإضرابية أبلغ قلة ( **كقوله** ) أي : كقول رؤبة بن العجاج بن رؤبة من بحر الرجز :

( **بـل بلـد مـلء الفجاج قتمـه** ) لا يُشتــرىٰ كتــانــه وجهــرمــه

أي : بل رُبَّ بلدٍ ، مجرور بـ ( رُبَّ ) المحذوفة بعد ( بل ) ، والبلد يُذكر ويؤنث ، يجمع علىٰ بِلْدان بكسر الباء ، و( بل ) للإضراب الانتقالي ، وهو منصوب محلاً علىٰ أنه مفعول به مقدم لقوله : ( قطعت ) في البيت بعده ، أو مرفوع على الابتداء ، وتلك الجملة الآتية خبره ، والعائد محذوف ، تقديره : قطعته ( مِلْءُ ) بالرفع خبر مقدم ، ( الفجاج ) : مضاف إليه ، ( قتمه ) مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية صفة لـ( بلد ) ، والعائد : ضمير قتمه ؛ لأن البلد يذكر ويؤنث ، وكذلك جملة لا يشترىٰ كتانه وجهرمه صفة ثانية لـ ( بلد ) ، و( ملء ) بكسر الميم ، وسكون اللام ، يجمع علىٰ أملاء ، بفتح الهمزة ، و( الفجاج ) بكسر الفاء : جمع فج كسهم وسهام ، وهو الطريق الواضح الواسع ، و( القتم ) بفتح القاف ، والمثناة الفوقية : الغبار والقتام بمعناه ، والكتان ـ بفتح الكاف ، وتشديد التاء الفوقية ـ : نوع من الثياب ، أملس كالحرير ، يُنسج من قطن خاص معروف وجهرمه ، أصله : جهرميه بياء النسب : بُسُطُ شعر ، تُنسب لقرية بفارس ، تسمىٰ جهرم علىٰ وزن جعفر ؛ يعني : أني قطعت هـٰذه البلدة ، وهي جهرم ؛ أي : جاوزتها ولم أدخلها لعدم نفعي بها ؛ لأنها موصوفة بكون غبارها يملأ الطريق الواسعة ، وبكون كتانها لا يشترىٰ لغلبة التراب

## تَتِمَّةٌ

### [اتصال رُبَّ بـ( ما ) الكافة]

وقد تتصل بها ( ما ) الكافة ، فتدخل على الجملة الاسمية ؛ نحو : ربما زيد قائم ، وعلى الفعلية ؛ نحو : ربما قام زيد ، وقد تكون ( ما ) غير كافة ، فيبقىٰ عملها ؛ كقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل بين بُصرىٰ وطعنة نجلاء

---

عليه ، وبُسُطُها لا تشترىٰ أيضاً ؛ لأنها من شعر لا من صوف .

**والشاهد في قوله** : ( بل بلد ) حيث حُذفت ( رُبَّ ) بعد ( بل ) ، وبقيت على العمل وهو قليل ؛ أي : رب بلد موصوف بما ذكر قطعته ولم أدخله ، وفي بعض النسخ : ( ملأ الفجاج قتمه ) بصيغة الماضي ، كما في نسخة الشارح ، وفي هامش الشارح : البلد : المفازة ، والفجاج : الطرق ، وأراد بقوله : ( لا يشترىٰ كتانه. . . ) إلخ ؛ أي : إنه ليس فيه كتان ولا جهرم ، لا أن ذلك فيه ، ولكن لا يُشترىٰ ، فذكر اللازم ، وهو انتفاء المشتري ذلك ، وأراد الملزوم ، وهو انتفاء الكتان والجهرم منه . اهـ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

## (تَتِمَّةٌ)

### [اتصال رُبَّ بـ( ما ) الكافة]

أي : مسائل متممة ما قبلها ، ( **وقد تتصل بها** ) أي : بـ ( رُبَّ ) ( « **ما** » **الكافة** ) ، سُميت كافة ؛ لأنها تكف ما قبلها عن العمل فيما بعدها ، ( **فتدخل** ) ( رُبَّ ) حينئذ ( **على الجملة الاسمية ؛ نحو : ربما زيد قائم ، وعلىٰ** ) الجملة ( **الفعلية ؛ نحو : ربما قام زيد ، وقد تكون « ما » غير كافة** ) لها ، ( **فيبقىٰ عملها** ) أي : عمل ( رُبَّ ) ( **كقوله** ) أي : كقول عدي بن الرَّعْلاء الغسَّاني من قصيدة من الخفيف :

( **ربما ضربة بسيف صقيل بين بُصرىٰ وطعنة نجلاء** )

فجر بـ ( رُبَّ ) ضربة مع اقترانها ( بما ) ، و( طعنة ) مجرور بالعطف علىٰ ( ضربة ) ، و( نجلاء ) بالجيم وبالمد : الواسعة البينة الاتساع ، صفة ( طعنة )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( بُصرىٰ ) بضم الباء : اسم بلدة بالشام وأضيفت ( بين ) إلىٰ بُصرىٰ مع أنها لا تضاف إلا إلىٰ متعدد ؛ لأن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : بين أماكن بُصرىٰ وجهاتها .

**والشاهد في** : ( ربما ضربة ) حيث دخلت ( ما ) علىٰ ( رُبَّ ) ولم تكفها عن العمل ، وهو قليل .

## خَاتِمَة

لا بد من الظرف والجار غير الزائد وشبهه من متعلَّق يتعلَّق به ؛ لأن الظرف لا بد له من شيء يقع فيه ، والجار موصل معنى الفعل إلى الاسم ، فالواقع في الظرف ، والموصل معناه إلى الاسم هو المتعلَّق العامل فيهما ، وهو :

إما فعل أو ما يشبهه ، من مصدر أو اسم فعل أو وصف ولو تأويلاً ؛ نحو : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ، فالجار متعلَّق بلفظ الجلالة ؛ لتأوله بالمعبود ، أو المسمىٰ بهـٰذا الاسم .

وإما مشير إلىٰ معنى الفعل ؛ نحو : ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ ، فـ ( بنعمة ) متعلَّق بـ ( ما ) لأنها تشير إلىٰ معنى الفعل ، وهو النفي ؛ بناءً علىٰ جواز التعلق بحروف المعاني ، ومذهب الجمهور منعه ، فالمتعلَّق هو الفعل الذي تشير إليه ؛ أي : انتفىٰ جنونك بنعمة ربك ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

### مذيَّلة

### [فيما يتعلق به الجار والمجرور والظروف]

وجملة ما يتعلق به الجار والمجرور والظروف اثنتا عشرة كلمة : **الأول** : المصدر ، **والثاني**: اسم المصدر ، **والثالث** : اسم الفعل ، **والرابع** : الفعل الماضي ، **والخامس** : الفعل المضارع ، **السادس** : فعل الأمر ، **والسابع** : اسم الفاعل ، **والثامن** : اسم المفعول ، **والتاسع** : أمثلة المبالغة ، **والعاشر** : الصفة المشبهة ، **والحادي عشر** : الجامد المؤول بالمشتق ؛ كأسماء النسب ، ولفظ الجلالة فيما مر آنفاً ، **والثاني عشر** : حروف المعاني ، علىٰ ما قاله بعضهم ، كما مر آنفاً عن الخضري ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

## باب حروف القسم

وَقَدْ يَجُرُّ ٱلاسِمَ بَاءُ ٱلْقَسَمِ ... وَوَاوُهُ وَٱلتَّاءُ أَيْضاً فَٱعْلَمِ
لَكِنْ تُخَصُّ ٱلتَّاءُ بِٱسْمِ ٱللهِ ... إِذَا تَعَجَّبْتَ بِلاَ ٱشْتِبَاهِ

---

**( باب حروف القسم )**

والإضافة في الترجمة من إضافة الدالِّ إلى المدلول ، وإنما أفردها بالترجمة مع دخولها في حروف الجر ؛ لاختصاصها بدلالتها على القسم مع الجر ، بخلاف باقي حروف الجر ؛ فإنها جارة ، ولا تدل على القسم ، فهو من ذكر الخاص بعد العام ؛ لنكتة دلالتها على القسم ، قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وقد يجر الاسم باء القسم ... وواوه والتاء أيضاً فاعلم**
**لكن تخص التاء باسم الله ... إذا تعجبت بلا اشتباه )**

أي : ( **وقد يجر الاسم** ) الظاهر والمضمر بلا اعتبار شرط شيء ( **باء القسم** ) أي : باء تدل على القسم واليمين ؛ لأصالتها في القسم ؛ نحو : بالله وبه وإن كانت الواو أكثر دوراناً على الألسنة منها ، فتجر الظاهر والمضمر كما مثلنا ، ويجمع بينها وبين فعل القسم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ﴾ ، وتستعمل في قسم السؤال ؛ نحو : بالله أخبرني ؟ فلا يشترط في استعمالها في القسم شيء من الشروط المعتبرة في الواو والتاء لأصالتها ؛ لأنهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، بخلاف ( الواو ) في ذلك وإن كانت أكثر دوراناً علىٰ ألسنتهم منها ، وذكرها الناظم بقوله : ( **وواوه** ) أي : وتجر واو القسم الاسم الظاهر فقط ، مع حذف فعل في غير السؤال ؛ نحو : ﴿ يسٓ * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ ﴾ ، حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، الذي هو الباء ، فلا يجمع بينها وبين فعل القسم ؛ فلا يقال : أُقسم والله ، كما يقال : أُقسم بالله ؛ لأنها عوض عن أصلها الباء والفعل جميعاً ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه ، ولا تستعمل أيضاً في السؤال ؛ فلا يقال : والله أخبرني ، كما يقال : بالله أخبرني ؛ حطاً لرتبتها أيضاً .

( **و** ) تجر ( **التاء** ) أي : تاء القسم الاسم الظاهر الخاص ، وهو لفظ الجلالة

من حروف الجر : أحرف القسم ، وهي ثلاثة : ( الباء ) و( الواو ) و( التاء ) ، وإنما أفردها بالذكر ؛ لدلالتها على المقسَم به ، ولاختصاص القسم . . . . . . . . . . . .

---

( **أيضاً** ) أي : كما تجر الباء والواو ، وهي كلمة يُؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين ، يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ( **فاعلم** ) أي : فاعلم أيها الطالب ما ذكرته لك ، من أحكام حروف القسم ، والغرض تكملة البيت ، ثم استدرك علىٰ قوله : ( والتاء أيضاً ) بقوله : ( **لكن تخص « التاء » باسم الله** ) لدفع ما يتوهم من إطلاقه ذكر التاء ، من كونها كالباء والواو في جرها كل ظاهر ؛ أي : لكن تختص التاء باسم الجلالة ( **إذا تعجبت** ) أي : إذا قصدت بقسمك التعجب من المقسَم عليه ، فلا تستعمل في غير اسم الله تعالىٰ ؛ أي : في غير لفظ الجلالة ؛ نحو : قوله تعالىٰ في ( سورة يوسف ) : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾ أي : والله ؛ لا تفتؤ ، ولا تزال تذكر يوسف حتىٰ تكون حرضاً ، أو تكون من الهالكين ؛ تعجباً من ذكره يوسف المفقود من زمان ، فلا تستعمل في غير الجلالة ؛ لنقصانها عن ( الواو ) التي هي أنقص من ( الباء ) حيث اشترط في ( التاء ) أربعة شروط ، وفي ( الواو ) ثلاثة شروط ، ولم يشترط في ( الباء ) شيء .

وقوله : ( **بلا اشتباه** ) أي : بلا إشكال ولا خفاء ولا نزاع : متعلِّق بـ ( تخص ) أي : اختصاصها بلفظ الجلالة لا اختلاف فيه بين الجمهور ، وحكى الأخفش : تربي ، وترب الكعبة ، وهو شاذ . اهـ « أبو النجا » ، والغرض منه تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( من ) نوع ( **حروف الجر : أحرف القسم** ) أي : أحرف تجر المُقسَم به ( **وهي ثلاثة** ) لا رابع لها ، **أحدها** : ( **الباء** ) قدمها ؛ لأصالتها بعدم اشتراط شيء فيها ، ( **و** ) **ثانيها** : ( **الواو** ) وثنىٰ بها ؛ لكثرة دورانها علىٰ ألسنة العرب ، ( **و** ) **ثالثها** : ( **التاء** ) أخرها لنقصانها عن الواو الذي هو أنقص من ( الباء ) باختصاصها بنوع من الظاهر ، وهو لفظ الجلالة .

( **وإنما أفردها** ) الناظم ؛ أي : وإنما أفرد الناظم حروف القسم عن حروف الجر ( **بالذكر** ) في ترجمة خاصة بها ( **لدلالتها** ) أي : لاختصاصها بدخولها ( **على المقسم به** ) ، وجرها به خاصة دون سائر حروف الجر ، ( **ولاختصاص القسم** ) الذي هو

بأحكام وفروع . و( الباء ) أصل أحرف القسم ؛ ولهـٰذا يُجر بها الظاهر والمضمر وإن كان الواو أكثر استعمالاً منها ؛ نحو : بالله وبه لأفعلن ، ويجمع بينها وبين فعل القسم ؛ نحو : ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ ، وتستعمل في السؤال ؛ نحو : بالله أخبرني ؟ وأما ( الواو ) . . فتختص . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مدلولها ( **بأحكام** ) نحوية ، لا توجد في غيرها ؛ كوجوب اقتران جواب القسم إذا كان جملة اسمية بـ ( إن ) المكسورة الهمزة ؛ نحو : والله إن زيداً قائم ، أو بـ ( إن ) واللام ؛ نحو : والله إن زيداً لقائم ، وكوجوب اقترانه بـ ( قد ) إذا كان جملة فعلية ماضوية ؛ نحو : والله قد قدم زيد ، أو بـ ( قد ) واللام ؛ نحو : والله لقد قام زيد ، وكوجوب اقترانه بنون التوكيد إذا كان جملة مضارعية مثبتة ؛ نحو : والله أصومن غداً ، أو بها وباللام ؛ نحو : والله لأصومن غداً ، ( **و** ) لاختصاص القسم الذي هو مدلولها بـ ( **فروع** ) وأحكام فقهية ؛ كامتناع الحلف بغير اسم الله وصفاته ، وعدم انعقاده علىٰ معصية الله ، ووجوب الكفارة بالحنث . اهـ شيخنا .

( **و«الباء» أصل أحرف القسم ؛ ولهـٰذا** ) أي : ولأجل أصالتها ( **يُجر بها** ) الاسم ( **الظاهر والمضمر وإن كان الواو أكثر استعمالاً** ) ودوراناً علىٰ ألسنة العرب ( **منها** ) أي : من الباء ، مثال جرها الظاهر والمضمر : ( **نحو** ) قولك : أقسمت ( **بالله** ) مثال الظاهر ، ( **و** ) أقسمت ( **به** ) تعالىٰ مثال للمضمر ( **لأفعلن** ) كذا وكذا .

وقوله : ( **ويُجمع بينها وبين فعل القسم** ) معطوف علىٰ قوله : ( يُجر بها الظاهر والمضمر ) أي : ولأجل أصالتها يُجمع بينها ؛ أي : بين الباء وبين فعل القسم ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ ﴾ ، **و** ) كذا قوله : ( **تستعمل** ) الباء ( **في** ) قسم ( **السؤال** ) معطوف علىٰ قوله : ( يُجر بها الظاهر والمضمر ) ، وفي بعض النسخ : ( يُستعمل ) بالياء ؛ أي : يستعمل لفظ ( الباء ) ، والنسخة الأولىٰ أوضح ؛ لسلامتها من تشتت الضمائر العائدة على ( الباء ) بالتذكير والتأنيث ؛ أي : ولأجل أصالتها تستعمل في قسم السؤال ( **نحو** ) قولك : ( **بالله أخبرني ؟** ) عن خبر زيد ، وبالله علِّمني المسألة ؟ مثلاً .

( **وأما «الواو» . . فـ** ) مخالفة لـ(الباء) في ذلك، وناقصة عنها رتبة؛ لأنها ( **تختص**

بالظاهر ؛ نحو : ﴿يسٓ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ، ولا يُجمع بينها وبين الفعل ؛ فلا يقال : أقسم والله ، كما يقال : أقسم بالله ، فهي عوض عن الباء والفعل ، ولا تستعمل في السؤال ؛ فلا يقال : والله أخبرني ؟ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**بالظاهر** ) ، فلا تدخل على الضمير ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة ( الباء ) ، مثال دخولها على الظاهر : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( **يسٓ** ) الله أعلم بمراده به ( **والقرآن** ) ، الواو : حرف جر وقسم ، ( القرآن ) مقسم به مجرور بواو القسم ، الجار والمجرور متعلِّق بمحذوف وجوباً ؛ لكون القسم بالواو ، تقديره : أُقسم بالقرآن ؛ إنك لمن المرسلين ، ( **الحكيم** ) صفة ( القرآن ) وجملة القسم مستأنفة .

وقوله : ( **ولا يُجمع بينها** ) معطوف علىٰ قوله : ( فتختص بالظاهر ) أي : ولأنه لا يُجمع بينها ؛ أي : بين الواو ( **وبين الفعل** ) أي : فعل القسم ( **فلا يقال** ) الفاء : تفريعية ، فرع بها علىٰ عدم الجمع المذكور ؛ أي : ولأجل عدم الجمع بينها وبين فعل القسم لا يقال في مثالها : ( **أقسم والله** ) بإظهار فعل القسم ، و( الفاء ) التفريعية : هي التي كان ما قبلها علة لما بعدها ، عكس التعليلية ، و( الكاف ) في قوله : ( **كما يقال** ) صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : لا يقال في ( الواو ) : أُقسم والله قولاً مثل قولهم في ( الباء ) : ( **أُقسم بالله** ) بإظهار فعل القسم ، و( الفاء ) في قوله : ( **فهي عوض** ) تعليلية ، علَّل بها عدم الجمع المذكور ؛ أي : وإنما لا يجمع بين الواو وفعل القسم ؛ لأن ( الواو ) عوض ( **عن الباء** ) التي هي أصلها ( **و** ) عن ( **الفعل** ) أي : عن فعل القسم ؛ أي : لأنها عوض عن مجموع لـ( الباء ) والفعل ؛ فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه الذي منه فعل القسم .

وقوله : ( **ولا تستعمل** ) الواو ( **في** ) قسم ( **السؤال** ) معطوف أيضاً علىٰ قوله : ( فتختص بالظاهر ) أي : وإنما قلنا : إن الواو مخالفة ( الباء ) ناقصة عنها في المرتبة ؛ لاختصاص ؛ أي : لاختصاص الواو بالظاهر ، ولعدم الجمع بينها وبين فعل القسم ، ولعدم استعمالها في قسم السؤال ، بخلاف ( الباء ) في جميع ذلك ؛ لأصالتها .

و( الفاء ) في قوله : ( **فلا يقال : والله أخبرني ؟** ) تفريعية ، فرع بها علىٰ قوله :

كما يقال : بالله أخبرني ؟ وأما ( التاء ) . . فهي كـ ( الواو ) ، ولا يجمع بينها وبين الفعل ، ولا تستعمل في السؤال ، وتختص بالظاهر ، ولا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله عز وجل ؛ نحو : ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾ ، فلا تستعمل في غيره ؛ لنقصانها عن ( الواو ) الذي هو أنقص من ( الباء ) .

---

( ولا تستعمل في السؤال ) أي : عدم استعمالها في السؤال ، لا يقال فيها : والله أخبرني ؟ قولاً ( كما يقال ) أي : قولاً كقولهم في ( الباء ) : ( **بالله أخبرني ؟** ) .

## تَنْبِيهٌ

### [الفرق بين ( واو ) القسم و( واو ) رُبّ]

واو القسم كواو ( رُبَّ ) لفظاً ، والفرق بينهما : أن واو القسم يجوز أن تقع بعد حروف العطف ؛ نحو قولك : فو الله ، ووالله ؛ لأفعلن كذا ، بخلاف واو ( رُبَّ ) اهـ « بحرق » .

( **وأما «التاء»** ) المثناة فوق ( . . **فهي كـ«الواو»** ) في الشروط المذكورة فيها ، ( **و** ) حينئذ فيقال فيها ؛ أي : في التاء ( **لا يجمع بينها** ) أي : بين التاء ( **وبين الفعل** ) أي : فعل القسم ؛ فلا يقال : أقسم تالله ، ( **ولا تستعمل** ) أي : التاء ( **في** ) قسم ( **السؤال** ) ، فلا يقال : تالله ؛ أخبرني ( **وتختص بـ** ) الاسم ( **الظاهر** ) فلا يقال : تـه فهـٰذه الشروط الثلاثة معتبرة فيها ، ( **و** ) يزاد فيها بأن ( **لا يكون ذلك الظاهر إلا اسم الله** ) أي : إلا لفظ الجلالة ؛ فلا يقال : تالرحمـٰن ، وتالرحيم ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة ( الواو ) ، ( **عز** ) أي : اتصف بجميع الكمالات ، ( **وجل** ) أي : تنزه عن جميع النقائص ؛ مثالها ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ **تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ** ) تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، ( **فلا تستعمل في غيره** ) أي : في غير لفظ الجلالة ( **لنقصانها عن « الواو » الذي هو أنقص من « الباء »** ) أي : ناقص من ( الباء ) .

## فَائِدَةٌ

### [شروط الجر بالواو]

وحاصل ما ذكره الشارح من شروط الواو ثلاثة :

**الأول** : حذف فعل القسم معها ؛ لأنها كالعوض عنه ، لكثرة استعمالها في القسم

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

استعمالاً أكثر من استعمال أصلها الذي هو ( الباء ) .

**والثاني** : ألا تستعمل في قسم السؤال ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة أصلها ، فلا يقال : والله أخبرني ؟

**والثالث** : أنها لا تدخل على الضمير ؛ فلا يقال : وكِ ؛ لأفعلن كذا ؛ لثقلها مع الضمير ، مع كثرة دورانها علىٰ ألسنتهم ، وهٰذه الشروط الثلاثة معتبرة أيضاً في ( التاء ) المثناة فوق ، وتزيد اختصاصها بلفظ الجلالة ، وأما الباء الموحدة . . فلا يشترط فيها شيء من ذلك ؛ لأصالتها في القسم ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ، وإنما خُصت الواو والتاء بجر الظاهر ؛ لأنهما فرعان عن الباء ، و( الباء ) تجر الظاهر والمضمر ، والفرع لا يقوىٰ قوة الأصل . اهـ « حمدون » ، وقد جمع بعضهم هٰذه الشروط في بيتين ، فقال : [من الرجز]

في ظاهر معْ حذف فعل القسم ... بالواو مع ترك السؤال أقسم

وهٰذه الشروط في التاء وزِدْ ... تخصيصَها بالله والبا عمم

## مُهِمَّة

### [مراتب حروف القسم]

قال الناظم في شرحه : **واعلم** : أن حروف القسم أربعة : ( الباء ) و( الواو ) و( التاء ) و( الهاء ) التي للتنبيه ، إلا أن ( الباء ) هي الأصل ؛ لدخولها علىٰ كل مقسَم به مظهر ؛ كقولك : أُقسم بالله ، ومضمر ؛ كقولك : أقسم بك ؛ لأفعلن كذا ، و( الواو ) لا تدخل على المضمر ؛ لاتصالها بفعل القسم ؛ كقولك : أقسم والله ، ولا يجوز أن تقول : أقسمت وَكَ .

وأما ( الواو ) . . فهي فرع عن ( الباء ) ولهٰذا حطت رتبة ؛ فلم تدخل على المضمر ، وإنما أبدلت الواو من الباء ؛ لأن معنى ( الباء ) الإلصاق ، ومعنى ( الواو ) الجمع ، فلما تقارب معناهما . . وقع الإبدال فيهما .

وأما ( التاء ) . . فهي بدل من ( الواو ) كما أبدلت منها في قولك : تراث وتجاه وتخمة وتهمة ، واشتقاق هٰذه الكلمات من ورث ومن الوجه ومن الوهم والوخامة ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ولما كانت ( التاء ) في القسم فرعاً عن ( الواو ) . . حُطت عن مرتبة ( الواو ) فلم تدخل إلا على اسم الله تعالىٰ ؛ كقوله عز وجل : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ ، وأما لفظة ( ها ) . . فهي عوض عن الواو ، ويجوز فيها وجهان :

**أحدهما** : أن تحذف ألفها والهمزة عن اسم الله تعالىٰ ، فتقول : ( هَلَّله ؛ لأفعلن كذا .

**والثاني** : أن تثبت ألفها ، وتقطع الهمزة من اسم الله تعالىٰ ، فتقول : هاألله ؛ لأفعلن كذا .

والحروف التي يتلقىٰ بها القسم أربعة : ( اللام ) و( إن ) و( ما ) و( لا ) فيتلقى الإيجاب باللام فقط ، أو باللام وإن ؛ كقولك : والله ؛ لزيد أفضل من عمرو ، وكقوله تعالىٰ : ﴿وَالْعَصْرِ * إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ، فإن أدخلت هـٰذه اللام على الفعل المضارع . . ألحقت بالفعل نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، ويُتلقى النفي بـ ( ما ) و( لا ) كقولك : والله ؛ ما زيد عندي ، ووالله ؛ لا فارقتك ، وقد جُوِّز حذف ( لا ) في هـٰذا الموضع ، وعليه فُسر قوله تعالىٰ : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ ، أي : لا تفتأ .

**ثم اعلم** : أن الفرق بين واو القسم وواو ( رُبَّ ) أنَّ واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه ؛ كقولك : ووالله ، وكما قال تعالىٰ : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ، والواو القائمة مقام ( رُبَّ ) لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه ؛ فلا يجوز أن تقول :

ووصـــاحـــب نبهتـــه لينهضـــا إذا الكـــرىٰ فـــي عينـــه تمضمضـــا

ولا فو صاحب ؛ فاعرف ذلك ، وقس عليه ؛ لأن واو ( رُبَّ ) نائبة منابها في لزوم الصدارة ، فلا يجوز تقديم حرف العطف عليها . اهـ « حريري » ، وإلىٰ هـٰذا الذي ذكره الناظم في « شرحه » أشار الفاكهي في « شرحه » . بقوله : ( ولاختصاص القسم بأحكام وفروع ) ، كما قررناه هناك في حاشيتنا هـٰذه .

❊ ❊ ❊

# [باب الإضافة]

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## باب الإضافة

**واعلم** : أن الاسم يجر بأحد وجهين : إما بحروف موسومة بعمل الجر ، وقد تقدم شرحها ، وإما بالإضافة ، وهـٰذا موضعها ، والإضافة : في الأصل مصدر أضاف الرباعي ، يقال : أضاف يضيف إضافة ، نظير أقام يقيم إقامة ، من ضاف يضيف ضيفاً ، نظير باع يبيع بيعاً ، وأصلها إضياف بوزن إفعال ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً لقول ابن مالك في باب الإبدال :

مـن يـاء أو واو بتحـريـك أُصـل ألفـاً ابـدل . . . . . . . . . .

فاجتمع ألفان ، فحذُفت الثانية لالتقاء الساكنين لقوله أيضاً : ( وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال ) وعوِّض منها التاء ، ولقوله أيضاً : ( والتاء الزم عوض ) .

والإضافة **لغة** : الإسناد ، يقال : أضفت ظهري إلى الجدار إذا أسندته إليه ؛ لما فيها من ضم اسم إلى اسم ، **واصطلاحاً** : ضم اسم إلىٰ آخر علىٰ تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو منزلة ما يقوم مقامه ؛ كنوني التثنية والجمع في الدلالة علىٰ تمامه وانفصاله عما بعده ؛ فيصير الثاني من تتمة الأول ، والأكثر علىٰ أن يُسمى الأول : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ما قبله ، وقيل : بالعكس ، وقيل : يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني . اهـ « حمدون » ، ولهـٰذا لم يُنون الأول منهما ، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة .

وعرفها في « التسهيل » بقوله : **الإضافة اصطلاحاً** : نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي انجرار ثانيهما أبداً ، ويُعرب الأول منهما بما يستحقه من الإعراب بحسب العوامل ، من رفع أو نصب أو جر .

**واعلم** : أن أقسام الإضافة خمسة :

**الأول** : ما يفيد التعريف تارة ؛ كغلام زيد ، ويفيد التخصيص أخرىٰ ؛ كغلام رجل .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثاني** : ما يفيد التخصيص فقط ؛ كإضافة ( مثل ) و( غير ) فإنها لا تفيد إلا التخصيص ؛ لتوغلها في الإبهام وإن أضيف إلىٰ معرفة .

**والثالث** : ما لا يفيد إلا التعريف ؛ كإضافة ( كلا ) و( كلتا ) و( لبيك ) و( سعديك ) .

**والرابع** : ما لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل تفيد تخفيفاً في اللفظ ، وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، وتُسمىٰ هٰذه إضافة لفظية .

**والخامس** : الإضافة الشبيهة بالمعنوية ؛ كإضافة الموصوف إلىٰ صفته ؛ كمسجد الجامع ، والمسمىٰ إلى الاسم ؛ كسعيد كرز .

فهٰذه خمسة أقسام ، وعلىٰ كل منها أن الإضافة إما : جنسية ؛ نحو : كل إنسان لفي خسر ، أو استغراقية ؛ نحو : ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ ﴾ ، أو عهدية ؛ نحو : كل إنسان أعطيته المعروف ، فهٰذه ثلاثة في الخمسة السابقة بخمسة عشر ، وعلىٰ كلٍّ منها فإن الإضافة إما : بمعنى ( اللام ) ، أو بمعنىٰ ( في ) فهٰذه ثلاثة في خمسة عشر بخمس وأربعين صورة .

وفي « الخضري » : **واعلم** : أن أقسام الاسم بالنسبة للإضافة عشرة أقسام : **الأول** : ما تجوز إضافته ، وهو الغالب ، **والثاني** : ما تمتنع إضافته ؛ كالمضمرات والإشارات وغير ( أي ) من الموصولات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، **الثالث** : ما تجب إضافته لخصوص الجملة الفعلية ؛ كـ ( إذا ) و( لمّا ) الحينية عند من جعلها اسماً ، **والرابع** : ما تجب إضافته لمطلق الجملة ، ولا يُقطع عنها لفظاً ، وهو ( حيث ) **والخامس** : ما يضاف لمطلق الجملة ، ويقطع عنها ، وهو ( إذ ) ، **والسادس** : ما تجب إضافته إلى المفرد مطلقاً لفظاً أو نية ، وهو ( غير ) و( مع ) والجهات ونحوها كـ ( كل ) إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ، **والسابع** : ما تجب إضافته إلى المثنىٰ لفظاً أو معنىً ؛ كـ ( كلا ) و( كلتا ) ، **والثامن** : ما تجب إضافته للمفرد الظاهر ، وهو ( أُولو ) و( أُولات ) و( ذُوْ ) و( ذات ) وفروعهما مثلاً ، **والتاسع** : ما تجب إضافته للضمير مطلقاً ؛ كوحدك وكل في التوكيد ، **والعاشر** : ما تجب إضافته

وَقَـدْ يُجَـرُّ ٱلِاسْـمُ بِـٱلْإِضَـافَـةْ . . . . . . . . . . . . . . . . . .
الاسم كما يجر بالحروف. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لخصوص ضمير المخاطب ؛ كلبيك وسعديك ، فهٰذه عشرة أنواع . اهـ منه .

تُضرب في الحاصل السابق ؛ أعني : خمساً وأربعين صورة بأربع مئة وخمسين ، وعلىٰ كل منها يَكْتَسِبُ المضاف من المضاف إليه واحداً من اثني عشر أمراً : **الأول** : التعريف ، **والثاني** : التخصيص ، **والثالث** : التخفيف ، **الرابع** : إزالة القبح كما في حسن الوجه ، **والخامس** : التأنيث ، **والسادس** : التذكير ، **والسابع** : الظرفية ، وهو غير ظرف في أصله ؛ نحو : ﴿تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ ، **والثامن** : المصدرية ، وهو غير مصدر في أصله؛ نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ فكل : منصوب على المصدرية، وهو غير مصدر ، **والتاسع** : الصدارة ؛ نحو : صبيحة أيِّ يوم سفرك ؟ فصبيحة : مضاف، اكتسب الصدارة من ( أي ) ، **والعاشر** : البناء ؛ نحو : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ، بفتح النون في قراءة الجمهور ؛ فإن ( بين ) معربة ، لكن لما أضيف إلىٰ ضمير المخاطبين المبني . . بُنيت ، **والحادي عشر** : الإعراب ؛ نحو : هٰذا خمسة عشر زيد برفع عشر بضمة من غير بناء ، فهو مبني في الأصل لتركبه ، لكنه لما أضيف إلى المعرب ، وهو زيد . . أعرب في لغة قليلة ، **والثاني عشر** : الجمع ؛ كقوله : [من الوافر]

فما حب الديار شغفن قلبي ولكن حب من سكن الديارا

فاكتسب ( حب ) الجمع من الديار ، فأعاد ضمير الجمع عليه في قوله : ( شغفن ) اهـ « حمدون » و« خضري » .

فاضرب هٰذه الصور في الحاصل السابق ؛ أعني به : ( ٤٥٠ ) بخمس آلاف وأربع مئة ، وعلىٰ كل منها فإن المضاف إليه إما : أن يُذكر ، وإما : أن يُحذف ، فهاتان في الحاصل السابق بعشرة آلاف وثمان مئة صورة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وقد يجر الإسم بالإضافة كقولهم دار أبي قحافة )**

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **الاسم كما يُجر بالحروف** ) المذكورة في الباب السابق ، و( **الكاف** ) في قوله : ( كما يُجر ) صفة لمصدر

يجر بإضافة اسم إلى اسم ، إما : لقصد التعريف ، أو للتخصيص ، كما في الإضافة المحضة .

. . . . . . . . . . . . . . . . . كَقَــوْلِهِــمْ دَارُ أَبِــي قُحَــافَــةْ

---

محذوف ، وقوله : ( . . **يُجر بإضافة اسم إلى اسم** ) جملة فعلية خبر المبتدإ ، والتقدير : والاسم يُجر بالإضافة جراً كجره بالحروف السابقة ، وقوله : ( **إما لقصد التعريف** ) ( إما ) حرف تفصيل ، والجار والمجرور متعلِّق بـ ( يجر ) أي : يُجر الاسم بالإضافة لقصد التعريف ، وهو رفع الاشتراك في المضاف بالكلية ؛ بأن كان المضاف إليه معرفة ، كغلام زيد ؛ لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة علىٰ معلومية المضاف ؛ لأن نسبة أمر إلىٰ معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته ، فذلك غير لازم كما لا يخفىٰ . اهـ « ملا جامي » .

( **أو لـ** ) قصد ( **التخصيص** ) في المضاف إلىٰ نكرة ، نحو : غلام رجل ، فالتخصيص تقليل الاشتراك ؛ فالغلام قبل الإضافة إلىٰ رجل كان مشتركاً بين غلام رجل وغلام امرأة ، فلما أُضيف إلىٰ رجل . . خرج غلام امرأة ، وقلَّت المشاركة . اهـ « ملا جامي » .

وقوله : ( **كما في الإضافة المحضة** ) ( الكاف ) هنا : استقصائية متعلِّقة بمحذوف خبر لمبتدإ محذوف ، و( ما ) موصولة واقعة على التعريف والتخصيص ، وقوله : ( في الإضافة ) جار ومجرور صلة ( لما ) الموصولة ، والتقدير : وذلك التعريف أو التخصيص الذي تفيده إضافة اسم إلى اسم كائن ، كالتعريف أو التخصيص الواقع في الإضافة المحضة ، وهٰذا النوع من الإضافة هو الغالب في كلامهم ؛ ولذلك صدّر الشارح الكلام عليه على الكلام على الإضافة اللفظية ، فكل من المتضايفين مؤثر في الآخر ؛ فالأول : يؤثر في الثاني الجر ، والثاني : يؤثر في الأول التعريف أو التخصيص . اهـ من « التصريح » .

فالفرق بين التعريف والتخصيص : أن التعريف رفع الاشتراك في المضاف بالكلية ، كما في غلام زيد ، و( **كقولهم : دار أبي قحافة** ) و( أبو قحافة ) والد أبي بكر الصديق رضي الله عنهما ، **اسمه** : عثمان ، وأبو بكر **اسمه** : عبد الله ، والتخصيص : تقليل

أو لمجرد التخفيف في اللفظ ، أو رفع القبح ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الاشتراك في المضاف ، كما في غلام رجل ، وسُمِّيت هٰذه الإضافة محضة ؛ لخلوصها عن شائبة الانفصال ، وتُسمىٰ أيضاً معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً ، وهو تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، كما في المثال الأول ، أو تخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة ، كما في المثال الثاني .

( أو ) يُجر الاسم فإضافة اسم إلى اسم ( **لمجرد** ) قصد ( **التخفيف في اللفظ** ) أي : في لفظ المضاف بحذف تنوينه ، أو بحذف نون تالية للإعراب ؛ أعني : نون المثنىٰ والجمع علىٰ حده ؛ كما في قولك : هٰذا ضارب زيد ، أو هما ضاربا عمرو ، أو هم ضاربوا بكر ، وخرج بقولنا : ( نوناً تالية للإعراب ) نون المفرد ، ونون جمع التكسير ؛ كشيطان وشياطين ، فإنها تُجامع الإضافة ؛ نحو : شياطين الإنس والجن ؛ لأنها غير تالية للإعراب ، بل الإعراب تاليها . اهـ « ملا جامي » .

ولا فرق في التنوين بين كونه ظاهراً أو مقدراً ؛ نحو قولك : هٰذه دراهم زيد ، أصله : هٰذه دراهم لزيد بغير تنوين ؛ لأنه غير منصرف ، فلما أريدت إضافته . . نُوي صرفه ، وقُدر فيه التنوين ، ثم حُذف حين أُضيف . اهـ « يس » .

( أو ) يُضاف لمجرد قصد ( **رفع القبح** ) الحاصل في رفعه أو نصبه ؛ بإضافة الصفة إلىٰ معمولها ؛ نحو قولك : مررت برجل حسن الوجه ، بإضافة حسن إلى الوجه ، فإن في رفع الوجه على الفاعلية . . قبح ؛ لخلو الصفة عن ضمير يعود على الموصوف ، وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح أيضاً ؛ لإجراء وصف القاصر مجرىٰ وصف المتعدي ، وعلىٰ رفعه ونصبه قبح دون جره . اهـ « حريري » ، وتُسمىٰ هٰذه الإضافة ؛ أعني : إضافة الوصف إلىٰ معموله لفظية ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، إما : التخفيف في اللفظ بحذف التنوين ، أو النون المذكورة ؛ نحو قولك : ضارب زيد الآن ، فإنه أخف من قولك : ضاربٌ زيداً ؛ لحذف التنوين من الأول دون الثاني ، فاللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل تفيد تخفيف اللفظ كما مثلنا ، أو رفع القبح في اللفظ ؛ كقولك : مررت برجل الحسن الوجه ، بإضافة الصفة المشبهة إلىٰ معمولها كما مر آنفاً ، وتُسمىٰ أيضاً غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال ، كما سيأتي عن الشارح .

ويُسمى الأول من المتضايفين : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، ويصيران بالإضافة كاسم واحد ، ومن ثم لم ينون الأول منهما ، فإذا أضفت اسماً إلى اسم.. حذفت ما في الأول من تنوين ، أو نون تالية للإعراب ، وأعربته بحسب العوامل ، . . . . . . .

---

( **ويُسمى الأول من** ) الاسمين ( **المتضايفين : مضافاً** ) منسوباً إلىٰ ما بعده ، ( **و** ) يُسمىٰ ( **الثاني** ) منهما : ( **مضافاً إليه** ) أي : منسوباً إليه ما قبله ، فمعنىٰ قولك : جاء غلام زيد ؛ أي : غلام منسوب إلىٰ زيد ، وقيل : بالعكس ؛ أي : يُسمى الأول : مضافاً إليه ؛ أي : مضافاً إلىٰ ما بعده ، والثاني منهما : مضافاً ؛ أي : مضاف إليه ما قبله ، وقيل : يُسمىٰ كل منهما بكل من الاسمين ، والأول أرجح ، ( **ويصيران** ) أي : يصير الاسمان المتضايفان ( **بالإضافة** ) أي : بإضافة الأول إلى الثاني ( **كاسم واحد** ) في عدم استغناء أحدهما عن الآخر ، في إفادة المعنى المراد منهما وهو النسبة ، ( **ومن ثم** ) أي : ومن أجل صيرورتهما كاسم واحد ، ومن هنا حرف جر ، ثم اسم إشارة يشار به إلى المكان البعيد ، في محل الجر بـ ( من ) مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، الجار والمجرور متعلق بما بعده ، وهو قوله : ( **لم ينون الأول منهما** ) لافتقاره إلى المضاف إليه ، الذي هو كجزئه .

( **فإذا أضفت اسماً إلى اسم.. حذفت ما في الأول من تنوين ، أو نون تالية لـ** ) علامة ( **الإعراب** ) ، وهي الألف والياء في المثنىٰ ، والواو والياء في الجمع ، ( **وأعربته** ) أي : أعربت الأول ( **بحسب** ) أي : باعتبار ما تقضيه ( **العوامل** ) المذكورة قبله ، من رفع كما في : جاء غلام زيد ، أو نصب كما في : رأيت غلام زيد ، أو جر كما في : مررت بغلام زيد ، وإنما حُذفت التنوين أو النون للإضافة ، لأنهما لا يجتمعان مع الإضافة ؛ لأن التنوين والنون علامتان علىٰ تمام الاسم ، والإضافة تقتضي عدم التمام ؛ لافتقار المضاف إلى المضاف إليه ، الذي هو كجزئه ؛ فلا يصح الجمع بينهما لتنافيهما ؛ لأن الشيء الواحد لا يكون تاماً ناقصاً في آنٍ واحد ، ويشمل كلام الشارح جميع أقسام التنوين الأربعة ، وما ألطفَ قولَ بعضهم : [من الوافر]

وكنا خمس عشرة في التئام ... علىٰ رغم الحسود بغير آفة

فقد أصبحت تنويناً وأضحىٰ ... حبيبي لا تفارقه الإضافة

وجررت الثاني بالإضافة ، أو بالحرف المقدَّر ، أو بالمضاف ، وهو الراجح ، وكلام الناظم فيما يأتي كالصريح فيه ؛ كقولك في نحو غلام لزيد ، وثوبين لبكر : غلام زيد ، .

---

وقول من قال : [من الوافر]

أزال الله عنكم كل آفة وسد لديكم سبل المخافة
ولا زالت نوائبكم جميعاً كنون الجمع في حال الإضافة

وقول الآخر : [من الطويل]

كأني تنوين وأنت إضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

( **وجررت الثاني** ) أي : المضاف إليه ( **بالإضافة** ) علىٰ ما هو المشهور بين المعربين ، فإنهم يقولون في نحو : غلام زيد : ( غلام ) مضاف ، و( زيد ) مضاف إليه مجرور بالإضافة ، ويقولون في نحو غلامه : ( الهاء ) ضمير متصل في محل جر بالإضافة ، وضُعِّف هٰذا القول ؛ أي : كون الإضافة عامل الجر في المضاف إليه ؛ لأنها معنىٰ ، والمضاف لفظ ، والعامل اللفظي أقوىٰ من المعنوي ، ( **أو** ) جررته ( **بالحرف المقدر** ) من إحدى الحروف الثلاثة : ( اللام ) و( من ) و( في ) علىٰ ما قاله الزجاج ، وتبعه ابن مالك ، ورُد هٰذا القول أيضاً ؛ بأن إضمار الجار ضعيف ، ولأن معنىٰ غلام زيد غير معنىٰ غلام لزيد ؛ لأن الإضافة محضة لا تقبل الانفصال ، ( **أو** ) جررته ( **بالمضاف** ) علىٰ ما قاله سيبويه والجمهور ، و( **وهو** ) أي : جره بالمضاف هو الحق ( **الراجح** ) لأنه إذا كان المضاف إليه ضميراً . . اتصل بالمضاف ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

( **وكلام الناظم فيما يأتي** ) حيث قال :

( وفي المضاف ما يجر أبدا . . . . . . . . . . . . . . . )

( **كالصريح** ) بل هو صريح ( فيه ) أي : في جر المضاف للمضاف إليه ، وإنما قال الشارح : ( كالصريح ) ولم يقل : صريح ؛ لأنه قيد ذلك ببعض أفراد ما يضاف ؛ كـ ( لدن ) و( لدىٰ ) ولم يقل : وكل المضاف يجر أبدا ؛ وبذلك المذكور من حذف التنوين أو النون ( **كقولك في نحو غلام لزيد** ) بالتنوين ، ( **و** ) في ( **ثوبين لبكر** ) بنون التثنية ؛ أي : كقولك فيهما : ( **غلام زيد** ) بحذف التنوين للإضافة ، و( اللام )

وثوبا بكر ، ثم الإضافة قسمان : **لفظية** : وتسمىٰ غير محضة ، **ومعنوية** : وتُسمىٰ محضة . **فاللفظية** : لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، بل مجرد تخفيف ، كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ نحو ضارب زيد الآن أو غداً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

للتخفيف ، ( **وثوبا بكر** ) بحذف النون و( اللام ) لهما .

( **ثم** ) بعد ما ذكرنا فوائد الإضافة ، وحكم المتضايفين . . نذكر الإضافة ؛ أي : أقسامها ، فـ( ثم ) : للترتيب الذكري ، فنقول : ( **الإضافة** ) أي : أقسامها من حيث هي ( **قسمان** ) أي : ذات قسمين ، لا ثالث لهما علىٰ ما ذكره الشارح .

**إحداهما** : ( **لفظية** ) وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، سُميت بذلك ؛ لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف أو رفع القبح ؛ لأن الأصل في الصفة أن تعمل للنصب ، ولكن الخفض أخف منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، قاله في « المغني » فحينئذ فقولك : ضارب زيد بالخفض أخف من قولك : ضاربٌ زيداً بالنصب ، وضاربوا زيد بالجر أخف من قولك : ضاربون زيداً بالنصب ، وكلاهما جائز ؛ فأفادت هـٰذه الإضافة التخفيف ، ( **وتُسمىٰ** ) هـٰذه الإضافة ( **غير محضة** ) أي : غير خالصة ، لأنها في نية الانفصال ؛ لأن نحو ضارب زيد مثلاً في تقدير : ضارب هو زيداً ؛ فالضمير المستقر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديراً ، قاله الأزهري .

( **و** ) **ثانيتهما** : إضافة ( **معنوية** ) أي : منسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها أمراً معنوياً في المضاف، ( **وتُسمىٰ** ) هـٰذه الإضافة أيضاً : ( **محضة** ) لخلوصها عن نية الانفصال .

( **فاللفظية** ) منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمراً لفظياً ، وهو التخفيف أو تحسين اللفظ : ( **لا تفيد تعريفاً** ) وهو رفع الاشتراك بالكلية كما مر آنفاً ، ( **ولا تخصيصاً** ) وهو تقليل الاشتراك في النكرات ، ( **بل** ) تفيد اللفظية ( **مجرد تخفيف** ) في اللفظ ، أو تحسيناً في اللفظ ؛ وذلك ( **كإضافة الوصف** ) بمعنى الحال أو الاستقبال ، والمراد بـ( الوصف ) اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة ، ( **إلىٰ معموله** )وهو مفعوله في اسم الفاعل ؛ ( **نحو** ) قولك : **أنا** ( **ضارب زيد الآن** ) إذا كان بمعنى الحال ، ( **أو** ) ضارب زيد ( **غداً** ) إذا كان بمعنى الاستقبال ، وهو من إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله أو نائب فاعله في اسم المفعول ؛ نحو : زيد مضروب العبد ، أو فاعلها معنىٰ

ألا ترىٰ أنه أخف من : ضاربٌ زيداً . **والمعنوية** : علىٰ قسمين ، أشار إليهما بقوله :

فَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــى ٱلــلَّامِ نَحْــوُ أَتَــىٰ عَبْــدُ أَبِــي تَمَّــامِ
وَتَــارَةً تَــأْتِــي بِمَعْنَــىٰ مِــنْ إِذَا قُلْــتَ مَنَــا زَيْــتٍ فَقِــسْ ذَاكَ وَذَا

---

في الصفة المشبهة ؛ نحو مررت برجل حسن الوجه ، فحسن : صفة مشبهة باسم الفاعل ، يعمل عمل الفعل ، يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وفاعله مستتر فيه جوازاً ، تقديره : هو ، وهو مضاف ، والوجه : مضاف إليه ، ففي إضافته رفع قبح رفعه ؛ لخلو الصفة لفظاً من ضمير يعود على الموصوف ، ورفع قبح نصبه بإجراء وصف القاصر مجرى المتعدي .

( **ألا ترىٰ أنه** ) أي : أن قولك : ضارب زيد ( **أخف** ) بسبب حذف التنوين منه ( **من** ) قولك : ( **ضاربٌ زيداً** ) لأن فيه ثقل تنوين الوصف ، وظاهر قول الشارح :

( **والمعنوية : علىٰ قسمين** )أن تقدير الحروف خاص بالإضافة المعنوية دون اللفظية ، كما قاله أبو حيان في « شرح التسهيل » وغيره ، وذهب بعضهم إلىٰ أن الإضافة اللفظية تقدر بمعنى ( اللام ) لظهورها في نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، وقوله : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ ، ورُد بعد اطرادها ؛ إذ لا يسوغ في الصفة المشبهة .

( **أشار** ) الناظم ( **إليهما** ) أي : إلى القسمين ، وفي أغلب النسخ : ( إليها ) بضمير المؤنثة العائد إلى المعنوية ، والصواب : ما كتبناه ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تأويل ؛ أي : أشار الناظم إليهما ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **فتــارة تــأتــي بمعنــى الــلام نحــو أتــىٰ عبــد أبــي تمــام**
**وتــارة تــأتــي بمعنــىٰ مــن إذا قلــت منــا زيــت فقــس ذاك وذا** )

( **فتارة** ) أي : فمرة وكرة ، فهي مصدر يجمع علىٰ تيرة ، ويحتمل أن تكون الألف فيها بدلاً من واو أو ياء كما في « الجمل » ، أو ظرف بمعنىٰ وقتاً أو مكاناً ، ( **تأتي** ) الإضافة مطلقاً علىٰ ما قاله بعضهم ، أو المعنوية علىٰ ما قاله أبو حيان ، وهو الراجح ؛ لعدم اطراد تقدير الحروف في اللفظية لمنعها في الصفة المشبهة كما مر ، ( **بمعنى « اللام »** ) المفيدة للملك أو الاختصاص ، وهي الأكثر في كلامهم ؛ لأنها الأصل في

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإضافة ؛ بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنىٰ ( من ) أو بمعنىٰ ( في ) تكون بمعنى ( اللام ) ولذلك اقتصر عليها الزجاجي ، ثم تارة تكون بمعنى ( اللام ) تحقيقاً ، وذلك حيث يمكن النطق بها .

( **نحو : أتىٰ عبد أبي تمام** ) أي : عبد لأبي تمام ، واسم ( أبي تمام ) حبيب ، وكان من الخلفاء العباسيين ، وقيل : شاعر مشهور ، **اسمه** : أوس ، ومثله : ( دار أبي قحافة ) وغلام زيد وغلام امرأة ، وتارة بمعنى ( اللام ) تقديراً ، وذلك حيث لا يمكن النطق بها ؛ لكون المضاف لا يفارق الإضافة ؛ نحو : ذو مال ، وعند زيد ، ومع بكر ، واختبار هـٰذا بأن يؤتىٰ مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه ؛ كصاحب ومكان ومصاحب ، فإنه يتأتىٰ فيه معنى ( اللام ) أو لفظها ، ومثال كونها بمعنىٰ ( لام ) الاختصاص ؛ كباب الدار ، وجل الفرس ، وثوب العبد . اهـ « كواكب » .

ولا يلزم من كون الإضافة بمعنى ( اللام ) صحة التصريح بها ، بل تكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلولها ؛ فقولك : يوم الأحد ، وعلم الفقه ، وشجر الأراك ، علىٰ معنى ( اللام ) ، ولا يصح إظهارها فيه . اهـ « أبو النجا » .

( **وتارة** ) أي : وفي حالة ( **تأتي** ) الإضافة المعنوية ( **بمعنىٰ « من »** ) الدالة علىٰ بيان الجنس ، وهـٰذه الإضافة هي المسماة بالإضافة البيانية ؛ لأن المراد بـ ( من ) من البيانية ، **وضابط هـٰذه الإضافة** : أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه ، مع صحة إطلاق اسمه عليه ؛ وذلك كما ( **إذا قلت** ) : اشتريت ( **منا زيت** ) ، وثوب خز ، وخاتم حديد ، وباب ساج ، ألا ترىٰ أن المنا بعض الزيت ، والثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الحديد ، والباب بعض الساج ، ويصح أن يقال : هـٰذا المنا زيت ، وهـٰذا الثوب خز ، وهـٰذا الخاتم حديد ، وهـٰذا الباب ساج ، والمنا : بوزن العصا ، لغة في المنّ ـ بالتشديد ـ الذي هو رطلان ، والزيت : دهن الزيتون ؛ ( **فقس ذاك** ) أي : ( عبد أبي تمام ) ( **وذا** ) أي : ( منا زيت ) أي : فاجعل هـٰذين القسمين ؛ يعني : التي بمعنى ( اللام ) والتي بمعنىٰ ( من ) مقيساً مطرداً دون التي بمعنىٰ ( في ) للاتفاق عليهما دونه .

**الإضافة المعنوية** : ما أفادت تعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ؛ كغلام زيد ، أو تخصيصاً إن كان نكرة ؛ كغلام امرأة ، وهي علىٰ قسمين ؛ لأن المضاف إن كان بعض المضاف إليه ، وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه ؛ كخاتم حديد ، ومثله ( منا زيت ) . . فالإضافة بمعنىٰ ( من ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **الإضافة المعنوية** ) أي : المنسوبة إلى المعنىٰ ؛ لإفادتها أمراً معنوياً كما مر : ( **ما أفادت** ) أي : هي التي أفادت ( **تعريفاً** ) في المضاف : وهو رفع الاشتراك في المضاف بالكلية ( **إن كان المضاف إليه** ) وهو الاسم اللاحق من الاسمين المتضايفين ، المجرور أبداً ( **معرفة ؛ كغلام زيد ، أو** ) التي أفادت ( **تخصيصاً** ) في المضاف : وهو تقليل الاشتراك في المضاف ( **إن كان** ) المضاف إليه ( **نكرة ؛ كغلام امرأة** ) ، فإن ( الغلام ) قبل الإضافة إلى ( امرأة ) كان مشتركاً بين غلام امرأة وغلام رجل ، فلما أضيف إلى امرأة . . خرج غلام رجل ؛ فقل الاشتراك .

( **وهي** ) أي : الإضافة المعنوية بالنظر إلىٰ ما يقدر فيه من الحروف مشتملة ( **علىٰ قسمين** ) وذلك ( **لأن المضاف** ) وهو الاسم السابق من الاسمين المتضايفين المعرب بحسب العوامل ( **إن كان** ) ذلك المضاف ( **بعض** ) من ( **المضاف إليه** ) بأن كان المضاف إليه كلاً للمضاف والمضاف إليه جزءاً منه ، ( **وصح الإخبار بالمضاف إليه عنه** ) أي : عن المضاف ؛ بأن جعلت المضاف مبتدأً ، والمضاف إليه خبراً له وذلك ( **كـ** ) ما في ( **خاتم حديد ، ومثله** ) أي : ومثل ( خاتم حديد ) في صحة الإخبار المذكور ، وكونه بعضاً من المضاف إليه قولهم : اشتريت ( **منا زيت** . . **فالإضافة** ) تكون ( **بمعنىٰ « من »** ) البيانية ؛ أي : المبينة لجنس المضاف ؛ فالخاتم بعض الحديد ، والمنا بعض الزيت ، ويصح الإخبار فيهما بالمضاف إليه عن المضاف ؛ فيصح أن يقال : الخاتم حديد ، والمنا زيت ، فخرج بالقيد الأخير ؛ نحو : يد زيد ؛ فإن تقدير ( من ) فيه وإن كان يحسن ، لكن الإضافة فيه بمعنى ( اللام ) لأنه لا يصح الإخبار بزيد عن يده ؛ إذ لا يقال : هـٰذه اليد زيد ، فإضافتها من إضافة الجزء إلىٰ كله ، قال ابن مالك : ومن هـٰذا النوع ؛ أي : الذي علىٰ معنىٰ ( من ) إضافة الأعداد

وإلا . . فهي بمعنى ( اللام ) كـ ( دار أبي قحافة ) و( عبد أبي تمام ) ، هـٰذا مذهب الجمهور . وقال الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك : وقد تكون بمعنىٰ ( في ) وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول ؛ نحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ،

---

إلى المعدودات ، والمقادير إلى المقدرات ، وحكىٰ غيره : أن ابن السراج يقول في إضافة العدد إلى المعدود : إنها بمعنىٰ ( من ) ، والفارسي يقول : هي بمعنى اللام ، وإنما اتفقا في إضافة عدد إلىٰ عدد أنها بمعنىٰ ( من ) اهـ « كواكب » .

( **وإلا** ) أي : وإن انتفى الشرطان معاً ؛ بأن لم يكن المضاف بعضاً من المضاف إليه ، ولم يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ؛ نحو : ثوب زيد وغلامه ، وحصير المسجد وقنديله ، أو انتفى الأول فقط ؛ بأن لم يكن المضاف جزءاً من المضاف إليه ؛ نحو : يوم الخميس ، ويوم الإثنين ، أو انتفى الثاني فقط ؛ نحو : يد زيد ورجله ( . . **فهي** ) أي : فالإضافة ( **بمعنى « اللام »** ) أي : بمعنىٰ لام الملك ( **كـ«دار أبي قحافة»** ، و«**عبد أبي تمام**» ) ، أو لام الاختصاص ؛ كيوم الخميس ، ويد زيد ( **هـٰذا** ) أي : تقسيم الإضافة ؛ بالنظر إلى الحرف المقدر فيها إلىٰ قسمين فقط ( **مذهب الجمهور** ) .

( **وقال** ) السيد عبد القاهر ( **الجرجاني و** ) ، عثمان ( **بن الحاجب** ، **و** ) محمد بن عبد الله ( **بن مالك** : **وقد تكون** ) الإضافة ( **بمعنىٰ « في »** ) الظرفية ، أشار بـ( قد ) إلىٰ قلتها ، كما سيأتي ( **وذلك** ) أي : كونها بمعنىٰ ( في ) ( **حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول** ) أي : للمضاف ؛ يعني : ضابط هـٰذه الإضافة التي تكون بمعنىٰ ( في ) أن يكون الثاني ، وهو المضاف إليه ظرفاً للأول ، وهو المضاف ، سواء أكان المضاف إليه زماناً (**نحو**) قوله تعالىٰ : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ ﴾ ، فـ(الليل) ظرف زمان لـ( المكر ) ، والتقدير : بل صدنا عن الإيمان مكركم إيانا في الليل والنهار وقت أمركم إيانا أن نكفر بالله ، وإعرابه : ( بل ) حرف عطف وإضراب ، ( مكر ) فاعل لفعل محذوف جوازاً معلوم من السياق ، تقديره : بل صدنا عن الإيمان مكركم ، ( مكر ) مضاف ، ( الليل ) مضاف إليه ، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره ، فـ( الليل ) كان ظرف زمان للمكر ، ( و ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ ) أي : انتظار

وفي الحديث : « فلا تجدون أعلم من عالم المدينة » ، والناظم لم يتعرض لهٰذا القسم ، إما : تبعاً للجمهور ، أو لقلته . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في أربعة أشهر ؛ فالأشهر الأربعة ظرف زمان للتربص أيضاً .

أو كان المضاف إليه ظرف مكان للمضاف ( و ) ذلك نحو ما ورد ( **في الحديث** ) من قوله صلى الله عليه وسلم : ( « **فلا تجدون أعلم من عالم المدينة** » ) المنورة ، حملوه علىٰ مالك بن أنس ؛ فـ( المدينة ) كانت ظرف مكان لـ( عالم ) ، **ومنه** : قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ ، وقول العرب : ( عثمان شهيد الدار ) ، و( حسين قتيل كربلاء ) ، وغير ذلك من الشواهد التي ذكرها البدر بن مالك رحمه الله تعالىٰ .

( **والناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **لم يتعرض** ) أي : لم يذكر ( **لهٰذا القسم** ) من الإضافة ؛ يعني : الذي يُقدر بمعنىٰ ( في ) ( **إما** : **تبعاً للجمهور** ) أي : لم يذكره في النظم ، إما : لأجل التبع والموافقة للجمهور من النحويين ؛ لكونهم لم يذكروه ، قال الأزهري : لأنه لم يذكره إلا ابن مالك تبعاً لطائفة قليلة .اهـ ، حيث قال في « خلاصته » رحمه الله :

والثاني اجرر وانو من أو في إذا لم يصلح إلا ذاك واللام خذا

لما سوىٰ ذينك . . . . . . . . . . . . .

وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، من أن الإضافة لا تعْدو أن تكون بمعنى ( اللام ) أو بمعنىٰ ( من ) وموهم الإضافة بمعنىٰ ( في ) محمول علىٰ أنها فيه بمعنى ( اللام ) الدالة على الاختصاص ، فـ( مكر الليل ) علىٰ معنىٰ مكر مختص بالليل لكونه فيه .اهـ « أبو النجا » .

قال الدنوشري : ومذهب الجمهور هو الصحيح ؛ لأن الإضافة علىٰ تقدير ( اللام ) متفق عليها ، فحمله على المتفق عليه أولىٰ .اهـ « يس على التصريح » ، وقال ابن الصائغ : إن الإضافة لا تكون إلا بمعنى ( اللام ) علىٰ كل حال وكان يُقدر اللام في : ثوب خز ونحوه ، ويقول : الثوب مستحق للخز بما هو أصله ، وذهب أبو حيان إلىٰ أن الإضافة ليست علىٰ تقدير حرف مما ذكروه ولا علىٰ نيته .اهـ « تصريح » ، ( **أو** ) ترك الناظم ذكر هٰذا القسم ؛ ( **لقلته** ) في كلامهم علىٰ مذهب ابن مالك ومن تبعه .

وقوله : ( **فقس ذاك** ) أي : ( عبد أبي تمام ) ، ( **وذا** ) أي : ( منا زيت ) ومناً كعصاً لغة في المنِّ بالتشديد ، الذي هو رطلان ، وأبو تمام : شاعر مشهور ، وأبو قحافة : والد الصديق رضي الله تعالىٰ عنهما . **واعلم** : أن الإضافة لا تجامع تنويناً ، ولا نوناً تالية للإعراب كما مر ، ولا ما فيه ( أل ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( « **فقس ذاك** » **أي** : « **عبد أبي تمام** » ) أي : اجعل ذاك القسم الذي ذكرناه أوَّلاً ، وهو ما يقدر باللام ؛ نحو : ( عبد أبي تمام ) مقيساً مطرداً شائعاً في كلامهم ، ( و ) اجعل ( ذا ) أي : هـٰذا القسم الذي ذكرناه أخيراً مقيساً مطرداً شائعاً في كلامهم ( **أي** ) واجعل هـٰذا القريب ؛ نحو : ( **منا زيت** ) مقيساً ؛ أي : اجعل هـٰذين القسمين مقيساً دون ما يُقدر بـ ( في ) فإنه قليل ، مقصور على السماع ، ( **ومنا كعصا** ) وزناً ، ( **لغة في المنِّ** ) المقروء( **بالتشديد الذي هو** ) أي : ذلك ( المن ) ( **رطلان** ) أي : موازن رطلين ، و( الزيت ) دهن الزيتون ، والشيرج : دهن السمسم ، ( **وأبو تمام** ) كنية ( **شاعر مشهور** ) في العرب ، قيل : **اسمه** : حبيب أو أوس ، ( **وأبو قحافة** : **والد** ) أبي بكر ( **الصديق رضي الله تعالىٰ عنهما** ) أي : عن أبي بكر وعن أبي قحافة ؛ لأنهما صحابيان ، وأبو قحافة أسلم يوم فتح مكة .

( **واعلم** : **أن الإضافة لا تجامع تنويناً** ؛ **ولا نوناً تالية لـ** ) علامة ( **الإعراب** ، **كما مر** ) في ( باب جمع المذكر السالم ) وإنما وجب تجريد المضاف من التنوين والنون المذكورة ؛ لأنهما يدلان علىٰ كمال الاسم ، والإضافة تدل علىٰ نقصانه ، والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة ، ولأن الإضافة تدل على الاتصال ، والتنوين يدل على الانفصال ؛ فلا يُجمع بينهما ، وما أحسنَ قولَ بعضهم : [من الطويل]

كـأنـي تـنـويـن وأنـت إضـافـة  فحيـث تـرانـي لا تحـل مكـانيـا

وألطف منه قول الآخر : [من الكامل]

علمتـه بـاب المضـاف تفـاؤلا  ورقيبـه يغـريـه بـالتنـويـن

فلا يقال : جاء غلام زيد ، ولا جاء الضاربان زيدٍ ، ولا الضاربون زيد ، ( **ولا** ) تجامع الإضافة أيضاً مع ( **ما فيه** « **أل** » ) أي : لا تجتمع الإضافة مع ( أل ) في كلمة واحدة ؛ فلا يقال : جاء الغلام زيدٍ ، بإضافة الغلام إلىٰ زيد ، ولا الضارب زيدٍ ،

**إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف ؛ نحو : جاء الضاربا زيد ، أو الضاربو زيد ، أو وصفاً مضافاً لما فيه ( أل ) نحو : جاء الضارب الرجل ، أو مضافاً إلىٰ مضاف لما هي فيه ؛ نحو : الضارب رأس الجاني ، أو لضمير عائد علىٰ ما هي فيه ؛ نحو : مررت بالرجل الضارب غلامه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .**

---

وإنما لم يجز اقتران المضاف بـ ( أل ) في نحو قولك : الضارب زيد ، فيما عدا ما استثنىٰ ؛ لأن المضاف إليه بدل من التنوين ، والتنوين لا يجتمع مع ( أل ) فكذلك لا تجتمع ( أل ) مع ما هو بدل من التنوين ، وهو المضاف إليه . اهـ « حمدون » .

( **إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف** ) يعني : المثنىٰ والجمع علىٰ حده ( **نحو : جاء الضاربا زيد ، أو الضاربو زيد** ) لأنه لما طال . . ناسبه التخفيف ، ولم يشترطوا وصل ( أل ) بالمضاف إليه ، ( **أو** ) إلا إذا كان المضاف ( **وصفاً مضافاً لما فيه « أل » نحو : جاء الضارب الرجل** ) وكان القياس امتناع نحو : الضارب الرجل ؛ لعدم التخفيف ، لكنهم أجازوه ؛ حملاً على الوجه المختار في الحسن الوجه ، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف وصفاً مقروناً بـ ( أل ) والمضاف إليه مقروناً بها أيضاً . اهـ « كردي » .

( **أو** ) كان المضاف ( **مضافاً إلىٰ مضاف لما** ) أي : إلىٰ لفظ ( **هي** ) أي : ( أل ) موجودة ( **فيه ؛ نحو** ) قولك : جاء ( **الضارب رأس الجاني** ) وإنما جاز هـٰذا ؛ حملاً له علىٰ قولهم : جاء الحسن وجه الأب ، ( **أو** ) كان المضاف مضافاً إلىٰ مضاف ( **لضمير عائد علىٰ ما** ) أي : علىٰ لفظ ( **هي** ) أي : ( أل ) موجودة ( **فيه ؛ نحو : مررت بالرجل الضارب غلامه** ) ، وإنما جاز هـٰذا ؛ حملاً له علىٰ نحو : مررت بالرجل الحسن وجه أبيه ، والفرق بين المثنىٰ والجمع علىٰ حده ، وبين المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ، حتىٰ جاز دخول ( أل ) على الأولين إذا كانا مضافين دون شرط ، وفي الأمور الأخيرة لا بد مما مر أن المثنىٰ والجمع علىٰ حده المضاف إليهما منزَّل منزلة النون ، والنون تجامع الألف واللام ، فكذلك ما ناب عنها ، والثلاثة المذكورة آخر المضاف إليه فيها منزَّل منزلة التنوين ، والتنوين لا يُجامع ( أل ) ، فكذلك ما ناب منابها . اهـ « حمدون » .

وَفِـي ٱلْمضَــافِ مَــا يَجُــرُّ أَبَــدَا    مِثْـلُ لَـدُنْ زَيْـدٍ وَإِنْ شِئْـتَ لَـدَىٰ
وَمِنْـــــهُ سُبْحَـــــانَ وذُو وَمِثْـــــلُ    وَمَــــعْ وَعِنْـــــدَ وَأُولُــــو وَكُــــلُّ

والأصل : في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة ، وغير مضاف أخرىٰ ، **ومن الأسماء** : ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنى ، **ومنها** : ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى . **فمن القسم الأول** : ( لدن ) و( لدىٰ ) و( سبحان ) و( ذو ) و( مع ) و( عند ) و( أولو ) .

أما ( لدن ) : فهي اسم بمعنىٰ ( عند ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**واعلم** : أن الأصل في الاسم أن يستعمل تارة مضافاً ، وأخرىٰ غير مضاف ، ومن الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً لفظاً ومعنىٰ، ومنها ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى، وذكر الناظم من القسم الأول ثمانية ، وهي : ( لَدُن ) و( لدىٰ ) و( سبحان ) و( ذو ) و( مثل ) و( مع ) و( عند ) و( أولو ) ، وإليها أشار بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( وفــي المضــاف مــا يجــر أبــدا    مثــل لــدن زيــد وإن شئــت لــدى**
**ومنــــه سبحــــان وذو ومثــــل    ومــــع وعنــــد وأولــــو وكــــل )**

قوله : ( **وفي المضاف ما يجر أبدا** ) بفتح الياء علىٰ صيغة المعلوم ، و( في ) بمعنىٰ ( من ) التبعيضية ؛ أي : ومن المضاف ما يلزم الإضافة أبداً ؛ أي : لفظاً ومعنىٰ ، أو يلزمها في جميع أحواله رفعاً ونصباً وجراً ، لا ينفك عنها ، ولو قال : ما يضاف أبداً . لكان أجود وأوضح ؛ لأن كل مضاف يجر أبداً ضرورة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **والأصل** ) أي : الغالب الكثير كما عبر به الموضح ؛ أي : الغالب ( **في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة** ) أي : في حالة ومرة ، ( **و** ) يستعمل ( **غير مضاف** ) مرة ( **أخرىٰ** ، **ومن الأسماء ما لا يستعمل** ) في كلامهم ( **إلا مضافاً لفظاً ومعنى** ) وذلك علىٰ خلاف الأصل المذكور ، ( **ومنها** ) أي : ومن الأسماء ( **ما ينفك** ) ويفارق ( عن **الإضافة لفظاً** ) فقط ( **لا معنى** ) أي : يفارقها في اللفظ ، لا في المعنىٰ .

( **فمن القسم الأول** ) الذي يلازم الإضافة لفظاً ومعنىٰ : ( **لَدُن** ) بفتح اللام ، وضم الدال ، وسكون النون ، ( **ولدىٰ** ) بالقصر ( **وسبحان ، وذو ، ومع ، وعند ، وأولو** ) ، **ومنه** : ( مثل ) أيضاً ، ( **أما « لدن »** . . **فهي اسم بمعنىٰ « عند »** ) فيكون

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

اسماً لمكان الحضور أو زمانه ، وفيه نحو ثماني لغات : **الأولىٰ** : لَدُنْ كعَضُدٍ ، وهٰذه أشهر لغاتها ، **والثانية** : لِدْن كجِيْر ، **والثالثة** : لَدْنَ كبَيْدَ ، **والرابعة** : لُدْنِ كقُلْتِ بكسر التاء ، **والخامسة** : لَدْ كهَلْ ، **والسادسة** : لُدْ كقُلْ ، **والسابعة** : لَدَ بفتح ، **والثامنة** : لدُ بضم ، وفيها لغات أُخر أيضاً . اهـ « خضري » ، وهي مبنية ، واختلفوا في سبب بنائها ، قيل : إن وجه بنائها شبهها بالحرف في الوضع ؛ إذ من جملة لغاتها العشرة أو الإحدىٰ عشرة ( لَدْ ) من غير تنوين ، وحُملت المنونة علىٰ غيرها ، وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في الجمود المحض ؛ لأنها مع كونها ظرفاً غير متصرِّف كعند ، فقد فارقت الظروف الغير المتصرفة بلزوم معنى الابتداء ؛ فتوغل في مشابهة الحرف دونها . اهـ « حمدون » .

### تَنْبِيْهٌ

### [فيما تختص به ( لدن ) من أمور]

و( لدن ) بمعنىٰ ( عند ) إلا أنها تختص بستة أمور :

**أحدها** : أنها ملازمة لمبدإ الغايات ، ومن ثم يتعاقبان في نحو قولك : جئت من عنده ، ومن لدنه ، وفي التنزيل : ﴿ءَاتَيْنَـٰهُ رَحْـمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَـٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ، بخلاف جلست عنده ، فلا يجوز : جلست لدنه ؛ لعدم معنى الابتداء هنا ، بل المراد : جلست في مكان قريب منه .

**ثانيها** : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

**ثالثها** : أنها مبنية إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قُرىء : ( من لَدْن ) بفتح اللام ، وسكون الدال ، وكسر النون .

**رابعها** : أنه يجوز إضافتها إلى الجمل .

**خامسها** : جواز إفرادها قبل غدوة ؛ أي : قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىٰ .

**سادسها** : أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول : السفر من عند البصرة ، ولا تقول : من لدن البصرة . اهـ « أشموني » ، وقد ذكر الشارح أربعة من هٰذه الأمور الستة بقوله : ( إلا أنه . . . ) إلخ .

إلا أنه مبني ، وملازم لمبدإ الغايات ، من زمان أو مكان ، والغالب اقترانه بـ ( من ) نحو : كان سيرك من لدن الجامع ، أو من لدن صلاة العصر ، وقد تُضاف إلى الجمل ؛ نحو : ما رأيته من لدن زيد قائم ، أو من لدن قام زيد . وأما ( لدىٰ ) و( عند ) . . فهما اسمان لمكان الحضور أو زمانه ؛ نحو : لقيته لدى الباب ، وجلست عنده ، غير أن ( عند ) تستعمل نصباً على الظرفية ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **إلا** ) استدراكية بمعنىٰ ( لكن ) استدرك بها علىٰ قوله : ( فهي اسم بمعنىٰ عند ) لرفع ما يتوهم منه من كونها مماثلة لـ ( عند ) في جميع الأمور ؛ أي : لكن ( **أنه** ) أي : أن ( لدن ) ( **مبني** ) لشبهها بالحرف في الوضع ، أو في الجموع و( عند ) معربة بفتحة ظاهرة ، أو بكسرة ظاهرة إذا دخلت عليه ( من ) الجارة ، ( **و** ) أيضاً أن ( لدن ) ( **ملازم لمبدإ الغايات** ) أي : لأول المسافات ( **من زمان أو مكان** ) ، فمسماها نفس أول الزمان أو أول المكان ، وبهـٰذا فارقت ( من ) الجارة ؛ فإنها لابتداء الزمان أو المكان ، ومن ثم كانت ( من ) حرفاً و( لدن ) اسماً . اهـ « ابن قاسم علىٰ شرح الشذور » اهـ « أشموني » .

( **والغالب** ) أيضاً ؛ أي : الكثير في ( لدن ) ( **اقترانه** ) أي : اقتران ( لدن ) ( **بـ « من »** ) الجارة ؛ ولذا لم تجر القرآن إلا بـ ( من ) الجارة ؛ نحو : ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ ، مثال اقترانها بـ ( من ) ( **نحو : كان سيرك من لدن الجامع** ) أي : من أول مكان الجامع ، ( **أو من لدن صلاة العصر** ) أي : من أول وقت صلاة العصر ، ومن غير الغالب قوله : ( لدن شب ولدن أنت يافع ) .

( **و** ) أيضاً أن ( لدن ) ( **قد تضاف إلى الجمل** ) اسمية كانت ( **نحو : ما رأيته من لدن زيد قائم ، أو** ) فعلية ؛ نحو : ما رأيته ( **من لدن قام زيد** ) بخلاف ( عند ) فإنها لا تضاف إلا إلى المفرد .

( **وأما « لدىٰ » و« عند »** ) العين بتثليث : ( **فهما اسمان** ) موضوعان ( لـ ) لدلالة علىٰ ( **مكان الحضور أو زمانه** ) ، مثال كونهما لمكان الحضور ( **نحو : لقيته لدى الباب ، وجلست عنده** ) ، ومثال كونهما للزمان ؛ نحو : جئت لدى العصر وعنده ، فـ ( لدىٰ ) مثل ( عند ) ( **غير أن** ) أي : لكن أن ( **« عند » تستعمل نصباً على الظرفية** )

وخفضاً بـ( من ) ، و( لدىٰ ) لا تجر أصلاً ، و( عند ) تكون ظرفاً للأعيان والمعاني ، و( لدىٰ ) لا تكون إلا ظرفاً للأعيان خاصة ، قاله ابن الشجري في « أماليه » ، وتقلب ألف (لدىٰ) ياء مع الضمير لا الظاهر ؛ نحو : ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ، . . . . . . . . . . . .

---

المكانية أو الزمانية ؛ نحو : جلست عند الشيخ ، واعتكفت عند الغروب ، ( و ) تستعمل ( **خفضاً بـ** « من » ) الجارة ؛ نحو : جئت من عند الشيخ ، وخرجت من عند الغروب ، ( و ) ذلك بخلاف ( **لدىٰ** ) فإنها ( **لا تجر** ) بـ( من ) ( **أصلاً** ) أي : مطلقاً سواء كانت ظرف مكان أو زمان .

( و« **عند** » **تكون ظرفاً للأعيان** ) أي : للذوات ؛ نحو : عندي زيد ، ( **و** ) تكون ظرفاً لـ ( **المعاني** ) نحو قولك : هـٰذا القول عندي صواب ، وعند فلان علم به . اهـ « أشموني » .

( و« **لدىٰ** » **لا تكون إلا ظرفاً للأعيان** ) ، خُصت ( لدىٰ ) بالأعيان ( **خاصة** ) أي : خصوصاً ، أو حالة كونها مخصوصة بالأعيان ؛ كقولك : لدىٰ زيد ، وجلست لدى الباب ، واستظهر بعضهم : أن استعمال ( لدىٰ ) في المعاني نادر لا ممتنع ، ويُوجه بأنهم كثيراً ما يُعطون المعقول حكم المحسوس ، ومنه : قول بعض المصنفين : وأسأله الفوز لديه ، ثم رأيت بعضهم ردَّ المنع بقوله تعالىٰ : ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ﴾ ، ( **قاله** ) أي : قال هـٰذا الفرق بين ( عند ) و( لدىٰ ) أبو السعادات هبة الله شريف ( **ابن الشجري في** « **أماليه** » ) اسم كتاب لابن الشجري ، وهو في الأصل جمع إملاء ، وهو حكاية القول لمن يكتبه ، ووافقه في ذلك الحريري وأبو هلال العسكري ، وزعم المعري : أنه لا فرق بين ( لدىٰ ) و( **عند** ) في كون كل منهما ظرفاً للأعيان والمعاني ، ولكن قولُ غيره أولىٰ وأرجح . اهـ « أشموني » .

( **وتقلب ألف** « **لدىٰ** » **ياءً** ) عند الجمهور ( **مع** ) اتصاله بـ ( **الضمير** ) مطلقاً ، فتكون معربة نصباً بالفتحة المقدرة لاتصالها بالضمير ؛ لأن الضمير والتصغير والتكسير يردون الأشياء إلىٰ أصولها ، ( **لا** ) مع ( **الظاهر** ) ، فلا ترد إلىٰ أصلها ؛ نحو : كنت لدىٰ زيد ؛ لعدم مُقتَضِي القلب ، مثال قلبها ياءً ؛ (**نحو**) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ ) ، وإعرابه : ( لدىٰ ) ظرف مكان بمعنىٰ ( عند ) منصوب ، وعلامة نصبه

﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ﴾ وأما ( سبحان ) : فهو اسم مصدر بمعنى التسبيح ملازم للنصب ، وقد يُفرد في الشعر عن الإضافة ، منوناً إن لم تنو الإضافة ؛ كقوله :

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به . . . . . . . . . . . . .

---

فتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياءً لاتصالها بالضمير ، منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، والظرف متعلِّق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً مقدماً ومزيد مبتدأ مؤخر وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه ، وقس عليه قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ ) إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ .

( **وأما « سبحان » : فهو** ) في أصله ( **اسم مصدر** ) لـ ( سبح ) الرباعي ، واسم المصدر **ضابطه** : هو ما نقص عن حروف فعله الأصول ، أو ما كان مدلوله مدلول المصدر ؛ ولذلك قال : **فهو** ( **بمعنىٰ** ) المصدر القياسي ، الذي هو ( **التسبيح** ) لـ ( سبَّح ) المضعف ، وهو ( **ملازم للنصب** ) على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : أسبحه تعالىٰ سبحاناً ؛ أي : تسبيحاً ؛ أي : **أنزهه تعالىٰ تنزيهاً من كل النقائص في ذاته وصفاته وأفعاله** .

( **وقد يفرد** ) ( سبحان ) ( **في العشر** ) أي : يُجرد ويُقطع ( **عن الإضافة** ) حالة كونه ( **منوناً إن لم تنو الإضافة** ) إلىٰ محذوف ؛ ( **كقوله** : ) [من البسيط]

( **سبحانه ثم سبحاناً نعوذ به** ) وقبلنا سبح الجودي والجمد

أي : سبحت الله تعالىٰ سبحاناً ؛ أي : نزهته من كل النقائص تنزيهاً ، وقوله : ( ثم ) سبحته ( سبحاناً ) هٰذا محل الشاهد ، ( نعوذ به ) أي : نلتجىء إليه ، ونعوذ به من شرور أنفسنا ، وسيئات أعمالنا ، ( وقبلنا ) أي : قبل تسبيحنا إياه معاشر البشر ، ( سبحـ ) ـه تعالى ( الجودي والجمد ) لأن الجبال خلق قبل البشر ؛ أي : وسبح تعالىٰ قبل بني آدم الجُوديُّ ـ بضم الجيم ـ : جبل في جزيرة البحر قرب الموصل ، عليه استقرت سفينة نوح عليه السلام ، ( والجُمُد ) بضم الجيم والميم : ما صلُب وارتفع من الأرض ، أو جمع جماد : وهو ما لا روح له من الأرض وسائر الجمادات . اهـ « منجد » ، والجُمد أيضاً ـ بضم الجيم وفتحها ـ : جبل معروف في العراق . اهـ « شواهد » .

وغير منون إن نويت ؛ كقوله :

سبحـــان مـــن علقمـــة الفـــاخـــر . . . . . . . . . . . . . . .

أراد ( سبحان الله ) فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف بحاله . وأما ( ذو ) : فهو بمعنىٰ صاحب ، ولا يضاف إلا إلى اسم جنس غير صفة ، . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) قد يفرد عن الإضافة في الشعر حالة كونه ( **غير منون إن نويت** ) الإضافة ؛ أي : إن نُوي المضافُ إليه المحذوف ( **كقوله** ) أي : كقول الأعشىٰ : [من السريع]

قـــد قلـــت لمـــا جـــاءنـــي فخـــره **( سبحـــان مـــن علقمـــة الفـــاخـــر )**

( **أراد « سبحان الله » فحذف المضاف إليه ، وأبقى المضاف بحاله** ) قاله الأعشى الشاعر المشهور في مدح عامر بن الطفيل ، وذم علقمة بن عُلاثة ، وضمير فخره يعود إلىٰ ( علقمة ) المذكور ؛ لأنه افتخر علىٰ عامر بن الطفيل ، وعامر هـٰذا صاحب الأعشىٰ : فقال : ( سبحان من علقمة الفاخر ) أي : عجباً لله من خَلْقِه علقمةَ الفاخر ؛ أي : الذي افتخر علىٰ عامر بن الطفيل ، وفي أغلب النسخ : ( من علقمة الفاجر ) بالجيم ؛ أي : من فجور علقمة الفاجر ؛ أي : الكاذب في فخره ومدحه نفسه وذَمِّه عامر بن الطفيل ، ولعل علقمة بن علاثة ذم عامر بن الطفيل قبل إسلامهما .

( **وأما « ذو » : فهو بمعنىٰ صاحب** ) لا بمعنى الذي ، وإلا . . كانت موصولة مبنية ؛ نحو : جاء ذو قام ؛ أي : الذي قام ، ومثله ( ذات ) بمعنىٰ صاحبة ، ( **ولا يُضاف** ) ( ذو ) ( **إلا إلى اسم جنس** ) وهو ما صدق على القليل والكثير ، سواء كان اسم الجنس معرفة ؛ نحو : ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ ، أو نكرة ؛ نحو : ذو مال ظاهر ، وقد يُضاف شذوذاً إلى الضمير العائد إلى اسم الجنس ؛ كقوله : [من مجزوء الرمل]

إنمـــا يعـــرف ذا الفضـــل مـــن النـــاس ذووه

وفي قول الشاعر : ( ذووه ) شذوذ من وجهين : **الأول** : جمعيته ، **والثاني** : الإضافة إلى الضمير . اهـ من « العشماوي » .

وقوله : ( **غير صفة** ) قيد لا بد منه ؛ لإخراج الصفات ، كقائم وضارب ؛ فإنها أسماء أجناس ، فقول بعضهم : إنه لبيان الواقع ؛ لأن اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد ، والمراد بالصفة : ما أُخذ من المصدر للدلالة علىٰ معنىٰ وذات ، وإنما لم

وقد يضاف إلىٰ عَلَم ؛ نحو : ( أنا الله ذو بكة ) ، أو جملة ؛ نحو : اذهب بذي تسلم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تضف إليها ؛ لأن الغرض من وضعها كما علمت التوصل إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وإذا كان المضاف إليه وصفاً . . لم يُحتج إليها . اهـ « أبو النجا » .

( **وقد يضاف** ) ( ذو ) شذوذاً ( **إلىٰ عَلَم** ) مع دلالته علىٰ معين غير جنس ( **نحو : أنا الله ذو بكة** ) قيل : إنه وُجد قبل الإسلام مكتوباً علىٰ حجر من أحجار الكعبة بخط قديم ، و( بكة ) لغة في ( مكة ) سُميت بها ؛ لأنها تبك وتدق أعناق الجبابرة ، ( **أو** ) يُضاف ( ذو ) إلىٰ ( **جملة** ) فعلية شذوذاً أيضاً ( **نحو** ) قول بعضهم : ( **اذهب بذي تسلم** ) قيل : معناه اذهب في وقت ذي سلامة ، أو في مذهب ذي سلامة ، فـ( الباء ) بمعنىٰ ( في ) ، و( ذي ) صفة لنكرة محذوفة ، وقيل : معناه : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، أو في المذهب الذي تسلم فيه ، و( ذي ) علىٰ هـٰذا موصولة ، والجملة الفعلية صلة لها ؛ فلا إضافة فيها حينئذ ، و( ذي ) على الأول : نعت لنكرة محذوفة ، وعلى الثاني : موصولة . اهـ من هامش الشارح بتصرف .

قال السهيلي في كتاب « الأعلام » في قوله تعالىٰ : ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾ ، هو يونس بن متىٰ ، أضاف ( ذا ) إلى ( النون ) وهو الحوت ، فقال تعالىٰ أيضاً : ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ ، وبينهما فرق ، وذلك أنه حين ذُكر في معرض الثناء عليه . . قيل : ذا النون ، ولم يقل : صاحب الحوت ، والإضافة بـ( ذا ) أشرف من الإضافة بصاحب ؛ لأن قولك : ( ذو ) يُضاف إلى التابع ، وصاحب يُضاف إلى المتبوع ، تقول : أبو هريرة رضي الله تعالىٰ عنه صاحب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا تقول : النبيُّ صلى الله عليه وسلم صاحبُ أبي هريرة إلا علىٰ وجه ما ، وأما ذو . . فإنك تقول فيها : ذو الملك ، وذو العرش ، وذو القرنين ، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع ؛ ولذلك سُميت أقيال حمْير : ذو جَدَن ، وذو يزن ، وذو رُعَين ، وذو كُلاع ، وفي الإسلام ذو الشهادتين ، وذو الشمالين ، وذو اليدين ، وذلك كله تفخيم للمسمىٰ بهـٰذا ، وليس ذلك في ذلك في لفظ صاحب ، وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هـٰذا المعنىٰ ، ولفظ ( النون ) أشرف لوجوده في أوائل السور ؛ نحو : ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ ، وقد قيل : إن

وأما ( مع ) : فهي اسم معرب ، وهو لمكان الاجتماع أو زمانه ؛ نحو : زيد معك ، وجئتك مع العصر ، وفيها لغتان : فتح العين وسكونها ، ولغة السكون قليلة ، . . . .

---

هٰذا قَسَمٌ بالنون ، وإن لم يكن قسماً . . فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المُقسَم به عليه . اهـ « يس على التصريح » .

( **وأما** « **مع** » **فهي اسم معرب** ) لملازمتها الإضافة التي هي من خواص الاسم ، ( **وهو** ) أي : لفظ ( مع ) موضوع ( لـ ) لدلالة علىٰ ( **مكان الاجتماع** ) والاصطحاب ، ( **أو** ) علىٰ ( **زمانه** ) مثال المكان ( **نحو** ) قولك : ( **زيد معك** ، **و** ) مثال الزمان : ( **جئتك مع العصر** ) ، والمراد بـ ( الاصطحاب ) : ما يشمل القرب ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ، ( **وفيها لغتان** : **فتح العين** ) ، وهو فتح إعراب ؛ لشبهها بـ ( عند ) في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلة ودالاً علىٰ حضور ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ ﴾ ، أو علىٰ قرب ؛ نحو : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ، نقله ابن القاسم عن ابن مالك . اهـ « صبان » .

وقال الحفيد : إنما أعربت ( مع ) مع أنها موضوعة وضع الحرف بحسب الأصل ؛ لأنها ملازمة للإضافة ، فضعفت فيها مشابهة الحرف ، وهٰذا إنما يظهر على القول بأنها ثنائية وضعاً ، وقيل : إنها ثلاثية الوضع ؛ فهي نظير ( أب ) و( أخ ) وأخواتهما ، و( يد ) و( دم ) وهي عند يونس والأخفش ـ وهو الحق ـ أصلها : معىٰ ، كفتىٰ فـ ( مع ) عندهما عكس أخوك ، تُردُّ لامُها في غير الإضافة ، وتُحذف في الإضافة ؛ لقيام المضاف إليه مقام لامها . اهـ « يس على التصريح » .

( **و** ) بـ ( **سكونها** ) أي : وبسكون العين ، ( **ولغة السكون قليلة** ) في كلامهم ، وهي لغةُ ربيعةَ بنِ نزار بن معد بن عدنان أبي قبيلة ، ولغة غَنْم ـ بفتح الغين المعجمة ، وسكون النون ـ بن تغلب بن وائل أبي حي من العرب ، فإنها مبنية عندهم على السكون ؛ لتضمنها معنىٰ حرف المصاحبة ، وهي من المعاني التي حقها أن تؤدىٰ بالحرف وإن لم يُوضع لها كالإشارة . اهـ « صبان » ، وعلىٰ تلك اللغة القليلة جاء قول الشاعر : [من الوافر]

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وإذا لقي الساكن ساكن . . جاز كسرها وفتحها ، وقد تفرد عن الإضافة فتنون ، وتكون بمعنىٰ ( جميع ) فتنصب على الحال ؛ نحو : جاء الزيدان معاً ؛ أي : جميعاً . وأما ( أولو ) : فهو اسم جمع ، لا واحد له من لفظه ، وقد مر أنه محمول علىٰ جمع المذكر السالم في إعرابه ؛ نحو : جاءني أولو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والمراد بـ ( الريش ) اللباس الفاخر أو المال أو نحوه ، و( لماما ) بكسر اللام ، وتخفيف الميم ؛ أي : وقتاً بعد وقت ، فالرواية في البيت بتسكين معكم ، ( و ) علىٰ هـٰذه اللغة ( **إذا لقي الساكن** ) أي : إذا التقىٰ سكونها ، واتصل به ( **ساكن** ) آخر ، والساكن الأول بالنصب على المفعولية ، والثاني : بالرفع على الفاعلية( . . **جاز كسرها** ) أي : كسر( مع ) علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، ( **وفتحها** ) أي : وفتح ( مع ) للخفة ، أو للاتباع لما قبل السكون ، أو استصحاباً للأصل ؛ نحو قولك : جئت مع القوم ، ( **وقد تفرد** ) ( مع ) أي : تجرد ( **عن الإضافة ، فتنون** ) مفتوحة ، واختلف في حركة ( معاً ) إذا نُوِّنت ، فذهب الخليل وسيبويه إلىٰ أنها فتحة إعراب ، والكلمة ثنائية في حال الإفراد ، كما كانت في حال الإضافة ، وذهب يونس والأخفش إلىٰ أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتىٰ ؛ لأنها لما أُفردت . . ردت إليها لامها المحذوفة ؛ فصارت اسماً مقصوراً تاماً في الإفراد ، منقوصاً في الإضافة ، ولكن حُذفت ألفها في الوصل للساكنين الألف والتنوين ، كما حُذفت ألف فتىٰ لذلك ، قال ابن مالك : وهـٰذا هو الصحيح . اهـ « تصريح » .

( **وتكون** ) ( معاً ) حينئذ ( **بمعنىٰ « جميع » ، فتنصب على الحال** ) من المثنىٰ ( **نحو : جاء الزيدان معاً ؛ أي : جميعاً** ) أي : مجتمعين ، ومن الجمع المذكر ؛ نحو : جاء الزيدون معاً ؛ أي : جميعاً ؛ أي : مجتمعين ، ومن الجمع المؤنث ؛ نحو : جاء الهندات معاً ؛ أي : جميعاً ؛ أي : مجتمعات .

( **وأما « أولو » فهو اسم جمع** ) أي : اسم مدلوله جمع ، ولفظه مفرد ( **لا واحد** ) ولا مفرد ( **له من لفظه** ) ، وأما من معناه . . فموجود ، وهو ( ذو ) بمعنىٰ صاحب ، ( **وقد مر** ) في ( باب جمع المذكر السالم ) ( **أنه** ) أي : أن ( أُولِي ) ( **محمول علىٰ جمع المذكر السالم** ) وملحق به ( **في إعرابه** ) بالواو والياء ( **نحو** ) قولك ( **جاءني أولو**

العلم ؛ أي : أصحابه . **وأما القسم الثاني** : فمنه ( كل ) و( بعض ) و( غير ) و( سوىٰ ) و( أي ) و( حسب ) و( أول ) و( قبل ) و( بعد ) ، وأسماء الجهات الستُّ ، وهي : ( فوق ) و( تحت ) و( يَمين ) و( شمال ) و( وراء ) و( أمام ) ،

**ثُـمَّ ٱلْجِهَـاتُ ٱلسِّـتُّ فَـوْقُ وَوَرَا ۝ وَيَمْنَـةٌ وَعَكْسُهَـا بِـلاَ مِـرَا**
**وَهَكَـذَا غَيْـرُ وَبَعْـضُ وَسِـوَى ۝ فِـي كَلِـمٍ شَتَّـىٰ رَوَاهَـا مَـنْ رَوَىٰ**

تقول : جاءني كل القوم ، فيكون مضافاً لفظاً ومعنىً ، ولك قطعه عن الإضافة لفظاً ؛ نحو : جاءني كلٌّ ، وهو منوي الإضافة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**العلم ؛ أي : أصحابه )** ، ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ، ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ .

( **وأما القسم الثاني** ) من الأسماء التي تلزم الإضافة ، وهو ما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى : ( **فمنه** : « **كل** » و« **بعض** » و« **غير** » و« **سوىٰ** » و« **أي** » و« **حَسْب** » و« **أول** » و« **قبل** » و« **بعد** » ، **وأسماء الجهات الست** ) بالرفع : صفة لـ ( لأسماء ) ، وبالجر : صفة لـ ( الجهات ) ( **وهي** : « **فوق** » و« **تحت** » و« **يمين** » و« **شمال** » و« **وراء** » و« **أمام** » ) فقد ذكرها الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( ثـم الجهـات الست فـوق وورا ۝ ويمنـة وعكسهـا بـلا مـرا**
**وهكـذا غيـر وبعـض وسـوى ۝ فـي كلـم شتـىٰ رواهـا مـن روىٰ )**

( **تقول** ) في مثال كل المذكور في البيت السابق : ( **جاءني كل القوم** ) بالإضافة ، ( **فيكون مضافاً لفظاً ومعنى ، ولك قطعه عن الإضافة لفظاً** ) لا معنى ( **نحو** ) قولك : ( **جاءني كلٌّ** ) بالتنوين ، ( **وهو منوي الإضافة** ) أي : جاءني كل القوم ، وذلك إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً ، ومثال ( بعض ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ ، وهل هما في هـٰذه الحالة معرفتان أو نكرتان ؟ ذهب سيبويه والجمهور إلىٰ أنهما معرفتان بنية الإضافة ؛ ولذلك يأتي الحال منهما ؛ نحو قولهم : مررت بكل قائماً ، وببعض جالساً ، وأصل صاحب الحال التعريف ، وذهب ابن الفارسي إلىٰ أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنىٰ مضافات ، وهي نكرات بإجماع ، ورُد بأن العرب تحذف

وقس عليه سائر الأسماء المذكورة ، وسيأتي في آخر « المنظومة » أن لـ ( قبل ) ، ( بعد ) أربع حالات . وقول الناظم : ( **ما يَجُرُّ أبدا** ) بفتح الياء ؛ أي : ما يلزم الإضافة ، ولو قال : ما يضاف أبداً . . لكان أجود ؛ لأن كل مضاف يجر أبداً ، وكلامه صريح في أن المضاف عامل في المضاف إليه ، وهو الصحيح . . . . . . . . . . . . . .

---

المضاف إليه ، وتريده وقد لا تريده ، ودل مجيء الحال بعد ( كل ) و( بعض ) علىٰ إرادته . اهـ من « التصريح » .

( **وقس عليه** ) أي : علىٰ كل ( **سائر الأسماء المذكورة** ) هنا ؛ أي : باقيها في كونها مما ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنىٰ ، ( **وسيأتي في آخر** ) هـٰذه ( « **المنظومة** » **أن لـ** « **قبل** » و« **بعد** » **أربعَ حالات** ) ، يعربان في ثلاثة منها ، ويبنيان في واحدة منها ، ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست ، و( أول ) و( دون ) و( حَسْب ) .

( **وقول الناظم** : « **ما يَجُرُّ أبداً** » **بفتح الياء** ) علىٰ صيغة المبني للفاعل ( **أي : ما يلزم الإضافة ، ولو قال** ) الناظم بدل قوله : ( ما يجر أبداً ) : ( **ما يضاف أبداً** . . **لكان** ) كلامه ( **أجود** ) ، وأوضح في إفادة المراد ؛ ( **لأن كل مضاف يجر** ) المضاف إليه ( **أبداً** ) أي : في جميع أحواله ؛ أي : سواء كانت إضافته لفظية أو معنوية ، وهـٰذا معلوم ، فلا حاجة إلىٰ ذكره ، ( **وكلامُهُ** ) أي : قوله : ( وفي المضاف ما يجر أبداً ) ( **صريح** ) أي : ظاهر ( **في أن المضاف عامل في المضاف إليه ، وهو** ) أي : كونه العامل في **المضاف** إليه هو ( **الصحيح** ) الراجح عند سيبويه والجمهور كما مر .

و( ثم ) في قوله : ( **ثم الجهات الست** ) للترتيب الذكري ، أو بمعنى الواو ؛ أي : ثم أسماء الجهات الست من هـٰذا النوع أيضاً ، وهي : ( **فوق وورا** ) ، وقصره في النظم للضرورة ، ( **ويمنة** ) بفتح الياء ، ( **وعكسها** ) أي : عكس هـٰذه الثلاثة ، وهي : ( تحت ) و( قدام ) و( يسرة ) ، وقوله : ( **بلا مرا** ) قصَرَه للضرورة ، **وأصله** : بلا مراء بالمد ، وهو إما : جمع مرية بمعنىٰ شك ، أو مصدر مارىٰ يماري مراءً ؛ أي : بلا جدال ولا نزاع ، وهو متعلِّق بمحذوف حال من الجهات الست ؛ أي : ثم الجهات الست حالة كونها بغير شك ، أو بغير جدال في كونها من هـٰذا النوع ، الذي ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنىٰ ، **والغرض منه** : تكميل البيت .

وقوله : ( **في كلم شتىٰ** ) أي : مع كلمات متفرقات ملازمة للإضافة لم أذكرها .

---

قوله : ( **وهكذا « غير » و« بعض » و« سوىٰ »** ) أي : ومثل هٰذا المذكور من أسماء الجهات الست في كونه معدوداً من هٰذا النوع ( غير ) و( بعض ) و( سوىٰ ) حالة كون هٰذه الثلاثة ( **وقوله : « في كلم شتىٰ » أي : مع كلمات** ) كثيرة ( **متفرقات** ) في كتب القوم ( **ملازمة للإضافة ، لم أذكرها** ) هنا ؛ كـ ( إذ ) و( إذا ) و( كلا ) و( كلتا ) ( **رواها** ) أي : روىٰ تلك الكلمات ، ونقلها عن العرب ( **من روىٰ** ) ونقل عنهم من علماء العربية ؛ كـ ( حَسْبُ ) و( أَيٌّ ) و( أَوَّلُ ) و( قبلُ ) و( بَعْدُ ) و( عَلُ ) ، وقوله : ( شتىٰ ) جمع شتيت ، كمرضىٰ جمع مريض ، وهو غير منصرف ؛ لألف التأنيث المقصورة .

وعبارة الحريري في « شرحه » هنا : **واعلم** : أن في الأسماء أسماء ملازمة للإضافة ؛ ولا يُرىٰ ما بعدها إلا مجروراً ، وهي كثيرة ، ونذكر ما يستعمل منها ؛ فمن ذلك ( سبحان ) ومعَاذ ) و( عِياذ ) و( مَعَ ) مفتوحة العين وقد تسكن ، و( كل ) و( بعض ) و( أي ) و( كلا ) و( كلتا ) و( مِثْل ) و( مَثيل ) و( شبه ) و( شبيه ) و( نحو ) و( شطر ) و( نظير ) و( عند ) و( دون ) و( سوىٰ ) و( غير ) و( بَيْدُ ) بمعنىٰ غير ، و( قُبَيل ) و( قُبالة ) و( حذاء ) و( إزاء ) و( تجاه ) و( تلقاء ) و( قبل ) و( بعد ) ، والجهات الست التي هي : و( قدام ) و( خلف ) و( فوق ) و( تحت ) و( يمنة ) و( يسرة ) ، وما جرىٰ مجراها مثل : و( يمين ) و( شمال ) و( أعلىٰ ) و( أسفل ) و( وراء ) و( أمام ) ، ومن ذلك ( سائر ) وهو بمعنىٰ ( باقٍ ) ، وليس بمعنىٰ ( جميع ) ، و( لعمر الله ) في القسم ، ومعناه : بقاء الله ؛ لأنه يقال : عَمْر وعُمْر بفتح العين وضمها ، واختير في القسم الفتح لخفته ، ومن ذلك ( ذو ) و( ذات ) وتثنيتهما وجمعهما ، و( أولو ) التي معناها ( ذوو ) و( أولات ) التي معناها ( ذوات ) ، و( بين ) و( عند ) و( لدىٰ ) و( لدن ) و( وسْط ) بسكون السين وفتحها ، والفرق بينهما : أن المسكنة السين تَحُلُّ محَل ( بين ) ، والمفتوحة تقع فيما لا يتجزأ ؛ كقولك في الأول : جلس وسْط القوم ، وفي الثاني : جلس وسَط الدار ، فاعرف ذلك ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم . اهـ من « شرح الناظم » .

* * *

# باب كم الخبرية

وَٱجْرُرْ بِكَمْ مَا كُنْتَ عَنْهُ مُخْبِرَا ... مُعَظِّماً لِقَدْرِهِ مُكَثِّرَا
تَقُولُ كَمْ مَالٍ أَفَادَتْهُ يَدِي ... وَكَمْ إِمَاءٍ مَلَكْتُ وَأَعْبُدِ

---

( باب كم الخبرية )

وإنما قيدها الناظم في الترجمة بـ( الخبرية ) لأنها المذكورة هنا ؛ لمناسبتها لـ( باب الإضافة ) لأن تمييزها لا يكون إلا مجروراً ، وأما الاستفهامية . . فقد ذكروها في ( باب التمييز ) لمناسبتها له ؛ لأنه لا يكون إلا منصوباً .

**والحاصل** : أن ( كم ) في كلام العرب قسمان :

**خبرية** : وهي التي تكون بمعنىٰ عدد كثير ، وذكروها في ( باب الإضافة ) لمناسبتها له ؛ لأن تمييزها مجرور بإضافتها إليه ؛ نحو : كم مال جمعته .

**واستفهامية** : وهي التي تكون بمعنىٰ أي عدد كثير أو قليل ، وذكروها في ( باب التمييز ) لمناسبتها له ؛ لأن تمييزها منصوب بها كما مر آنفاً .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( واجرر بكم ما كنت عنه مخبرا ... معظما لقدره مكثرا**
**تقول كم مال أفادته يدي ... وكم إماء ملكت وأعبد )**

أي : ( واجرر ) أيها السائل ( **بكم ما** ) أي : تمييزاً ( **كنت عنه** ) أي : عن كثرته ( **مخبرا** ) حالة كونك ( **معظماً لقدره** ) من حيث الذات ( **مكثِّرا** ) بكسر المثلثة المشددة ؛ أي : مظهراً لكثرته من حيث العدد مفتخراً به ؛ أي : اجرره بإضافة ( كم ) الخبرية إليه ، وفي بعض النسخ : ( مُكبِّراً ) بالباء الموحدة المشددة المكسورة ، وهو بمعنىٰ معظِّماً ؛ أي : مخبراً عن كبر ذاته ؛ لأن التعظيم والتكبير من حيث الذات ، والتكثير من حيث العدد .

**ومعنى البيت** : واجرر بإضافة ( كم ) الخبرية إليه اسماً كنت مخبراً عنه ، معظماً لقدره مكثراً لعدده إن اتصل بها ذلك الاسم .

( **تقول** ) في مثالها : ( **كم مالٍ أفادته** ) أي : أعطته ( **يَدي** ) للمحتاجين ، بإفراد

( كم ) في الكلام علىٰ قسمين : استفهامية : بمعنىٰ أي عدد ، وخبرية : بمعنىٰ عدد كثير ؛ فالاستفهامية ستأتي في ( باب التمييز ) ، وأما الخبرية . . فيقصد بها التعظيم والتكثير ، ولا يكون مميزها إلا مجروراً بإضافتها إليه ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تمييزها ؛ حملاً له علىٰ تمييز المئة فما فوقها ، وهو الأكثر ، ( و ) قد يكون تمييزها جمعاً ؛ حملاً له علىٰ تمييز العشرة فما دونها ؛ نحو قولك : ( **كم إماء ملكتـ** ) ـهن يدي ، ( و ) كم ( **أعبد** ) ملكتهم يدي ، و( الإماء ) جمع أمة ، وهي الوليدة الرقيقة ، والتاء في ( ملكت ) للتأنيث ؛ لأنه مسند إلى اليد ، و( الأعبد ) جمع عبد ، وهو الذكر الرقيق ، وتختص ( كم ) الخبرية بالماضي ؛ فلا يقال : كم غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عُرف حدُّه وقدره ، والمستقبل مجهول ، ولا تفارق صدر الكلام ؛ لأنها تدل علىٰ إنشاء التكثير والإخبار عنه ، فوجب لها صدر الكلام كما وجب لـ( رُبَّ ) اهـ « يس » ، وهو أيضاً نوع من أنواع الكلام ؛ فوجب التنبيه عليه من أول الأمر . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( « **كم** » **في الكلام** ) أي : في كلام العرب ؛ لأنه المعهود ذهناً ، مشتملة ( **علىٰ قسمين** ) :

**إحداهما** : ( **استفهامية** ) : وهي التي تكون ( **بمعنىٰ أي عدد** ) قليلاً كان أو كثيراً ، ( **و** ) **ثانيتهما** : ( **خبرية** ) وهي التي تكون ( **بمعنىٰ عدد كثير** ) .

( **فالاستفهامية ستأتي** ) إن شاء الله تعالىٰ ( **في** « **باب التمييز** » ) **فهي بمعنىٰ أي عدد** ؛ فالاستفهام عن كمية الشيء . اهـ « خضري » .

( **وأما الخبرية . . فيقصد بها التعظيم** ) لقدر مميزها ، وضده التحقير ، ( **والتكثير** ) لعدده ، وضده التقليل ، وضد التكبير التصغير ؛ فهي بمعنىٰ قولك : عدد كثير ، سُميت بذلك ؛ لأن ما هي فيه إخبار بالكثرة محتمل للصدق والكذب ، ( **ولا يكون مميزها** ) أي : مميز ( كم ) الخبرية ( **إلا مجروراً بإضافتها** ) أي : بإضافة ( كم ) ( **إليه** ) أي : إلىٰ تمييزها ، **والصحيح** : أن الجر هنا بإضافة ( كم ) إليه لا بـ( من ) مقدرة ، كما نُقل عن الكوفيين ، وشرط الجر اتصاله بها ، فإن فُصل منها بأحد الظرفين ؛ نحو : كم في الدار رجلاً ، وكم عندك غلماناً . . اختير نصبه ، أو فصل بهما

حملاً لها علىٰ ما هي مشابهة له من العدد ، ويكون مفرداً ـ وهو الأكثر ـ كتمييز المئة فما فوقها ؛ نحو : ( كم مال أفادته يدي ) ، وتميم تجيز النصب حينئذ بها ، ويكون جمعاً ؛ كتمييز العشرة فما دونها ؛ نحو : ( كم إماءٍ ملكَتْ وأَعْبُد ) ، و( التاء ) في ( ملكت ) للتأنيث ، وتختص ( كم ) بالماضي ؛ فلا يقال : كم غلمان سأملكهم ؛ لأن التكثير إنما يكون فيما عُرف حدُّه ، والمستقبل مجهول ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

معاً ؛ نحو : كم عندي من الناس رجلاً ، أو بجملة ؛ كقوله : [من البسيط]

. . . . . . . . . . . . . . . . . . كـم نـالنـي منهُـمُ فضـلاً علـىٰ عـدم

وجب نصبه لتعذر الإضافة حينئذ ؛ فحملت على الاستفهامية ، وإنما وجب جره بإضافتها إليه إذا كان متصلاً بها ( **حملاً لها** ) أي : لـ( كم ) الخبرية ( **علىٰ ما** ) أي : علىٰ شيء ( **هي** ) أي : ( كم ) ( **مشابهة له** ) أي : لذلك الشيء حال كون ذلك الشيء ( **من** ) آحاد ( **العدد** ) كالعشرة وما دونها ، فيكون تمييزها جمعاً قياساً علىٰ تمييز ذلك ؛ فتقول : كم غلمان ملكت ؟ كما تقول : ملكت عشرة أثواب .

( **ويكون** ) تمييزها ؛ أي : تمييز ( كم ) الخبرية ( **مفرداً** ، **وهو** ) أي : كونه مفرداً هو ( **الأكثر** ؛ **كتمييز المئة فما فوقها** ) أي : فما فوق المئة كالألف ؛ حملاً لتمييزها علىٰ تمييزه ( **نحو** ) قولك : ( **كم مال أفادته يدي** ) أي : كسبته يدي ، كما تقول : ملكت مئة عبد وألف درهم ، ( **وتميم** ) أي : بنو تميم ( **تُجيز النصب** ) أي : نصب تمييزها ( **حينئذ** ) أي : حين إذ كان مفرداً ( **بها** ) أي : بكم ؛ حملاً لها على الاستفهامية ، ( **ويكون** ) تمييز ( كم ) الخبرية ( **جمعاً** ؛ **كتمييز العشرة فما دونها** ) من الآحاد ، وإنما جمعوه ؛ حملاً لتمييزها علىٰ تمييز نحو : العشرة ، مثال كون تمييزها جمعاً حملاً علىٰ ذلك العدد المذكور ( **نحو** ) قولك : ( **كم إماء ملكتـ** ) ـهن يدي ، كما تقول : ملكت عشرة دراهم ، ( **و** ) كم ( **أعبد** ) ملكتهم يدي ، ( **و« التاء » في** ) قول الناظم : ( « **ملكت** » **للتأنيث** ) أي : لتأنيث الفاعل الذي هو اليد .

( **وتختص « كم »** ) الخبرية ( **بالماضي** ؛ **فلا يقال** ) فيها : ( **كم غلمان سأملكهم** ؛ **لأن التكثير** ) أي : لأن الإخبار عن كثرة الشيء ( **إنما يكون فيما عُرف** ) وعُلم ( حدُّه ) أي : قدره ، ( **والمستقبل مجهول** ) قدره ، ولا يصح الإخبار عن

ولا تفارق صدر الكلام .

---

كثرته ، ( **ولا تفارق** ) ( كم ) الخبرية ( **صدر الكلام** ) وأوله ؛ لأنها تدل علىٰ إنشاء التكثير ، وهو أيضاً نوع من أنواع الكلام ، فيجب التنبيه عليه من أول الأمر . اهـ « ملا جامي » .

## تَنْبِيهٌ

### [جواز وقوع الاسم عقب ( كم ) الخبرية مفرداً وجمعاً]

أشار الناظم بقوله في المثالين : ( كم مال ) و( كم ماء ) إلىٰ أنه يجوز أن يقع الاسم الذي بعد ( كم ) الخبرية مفرداً كـ( مال ) و( عبد ) ، وجمعاً كـ( إماء ) و( أعبد ) لأن ( كم ) موضوعة للعدد المجهول ، وتمييز العدد المعلوم مجرور ومنصوب ، والمجرور تارة يكون جمعاً ؛ كثلاثة أعبد ، وتارة يكون مفرداً ؛ كمئة عبد ، والمنصوب لا يكون إلا مفرداً ، كما أن تمييز العدد المنصوب كذلك ؛ فتقول : كم كوكباً تحوي السماء ؟ كما تقول : أحد عشر كوكباً ، وثلاثون شهراً . اهـ الشارح اليمني .

## تَتِمَّةٌ

### [في الأمور التي تتفق فيها ( كم ) الاستفهامية والخبرية وما يفترقان فيه]

تتفق ( كم ) الخبرية والاستفهامية في الاسمية ، والبناء على السكون ، والافتقار إلى المميِّز لإبهامهما ، وجواز حذفه لدليل ، ولزوم الصدارة ، وفي أوجه الإعراب ، فإن تقدمهما جار . . فمحلهما الجر ، وإلا . . فإن كُني بهما عن الحدث أو الظرف . . فنصب على المصدرية أو الظرفية ؛ ككم ضربْة ، أو كم يوماً ضربت ، وإن كُني بهما عن الذوات : فإن لم يلهما فعل ؛ ككم رجل عندي ، أو كان لازماً ؛ نحو : كم رجل قام ، أو متعدياً رافعاً لضميرهما ؛ ككم رجل ضرَب زيداً ، أو لسببيهما ؛ ككم رجل ضرب أبوه زيداً ، أو أخذ مفعوله ؛ ككم رجل ضربت زيداً عنده . . فهما في ذلك كله مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وإن كان متعدياً لم يشتغل بشيء ؛ ككم عبد ملكت . . فهما مفعولان ، أو اشتغل بضميرهما أو سببيهما ؛ ككم رجل ضربته ، أو ضربت عبده . . فاشتغال .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية مفرد على الأصح ، وأصله النصب ، ويُفصل منها في السعة ، وفي الخبرية يجوز مفرداً وجمعاً ، وأصله الجر ، ولا يُفصل إلا ضرورة ؛ كقوله : [من الخفيف]

كـم بجـودٍ مُقْـرفٍ نـالَ العُلَـى ... وكـريـمٍ بُخْلـه قَـدْ وَضَعَـه

بجر ( مقرف ) ، والمراد به : من ليس أصيلاً من جهة الأب ؛ إذ هو من أبوه عجمي وأمه عربية ، وفي أن الخبرية تدل على التكثير ، وتختص بالماضي ؛ فلا يجوز : كم غلمان سأملكهم ، والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ، ولا تستدعي جواباً ، ولا يقترن البدل منها بالهمزة ، بخلاف الاستفهامية في الجميع . اهـ من « الخضري » .

❊ ❊ ❊

## باب المبتدإ والخبر

وَإِنْ فَتَحْتَ ٱلنُّطْقَ بِٱسْمٍ مُبْتَدَا ... فَٱرْفَعْهُ وَٱلْأَخْبَارَ عَنْهُ أَبَدَا
تَقُولُ مِنْ ذَلِكَ زَيْدٌ عَاقِلُ ... وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ وَٱلْأَمِيرُ عَادِلُ

---

**( باب المبتدإ والخبر )**

**( وإن فتحت النطق باسم مبتدا ... فارفعه والأخبار عنه أبدا**
**تقول من ذلك زيد عاقل ... والصلح خير والأمير عادل )**

( **وإن فتحت النطق** ) أي : وإن بدأت كلامك ( **باسم مبتدا** ) أي : باسم يصح جعله مبتدأً لِيُخبر عنه بآخر ؛ بأن كان معرفة أو نكرة بمسوِّغ ، وظاهر عبارته توهم اشتراط فتح النطق بالمبتدإ ، وعدم جواز تقديم الخبر عليه ، وليس كذلك ، وإنما مراده بذلك تجرده عن العوامل اللفظية ، غير الزائدة والشبيهة بها كالنواسخ ( . . **فارفعه** ) أي : فارفع ذلك المبتدأ الذي جعلته مبدأ لكلامك حقيقةً أو حكماً رفعاً مصوراً أو معلماً بواحد من علاماته ؛ أعني : الضمة وما ناب عنها أبداً ؛ أي : في جميع أحواله ؛ أي : سواء كان مفرداً أو غيره منصرفاً كان أو غيره ، ( و ) ارفع ( **الأخبار عنه** ) أي : عن ذلك المبتدإ ( **أبداً** ) حذف لفظة ( أبداً ) في المبتدإ ؛ اكتفاءً بما ذكره هنا ؛ أي : في جميع أحواله ، مفرداً كان أو غيره ، منصرفاً كان أو غيره ، واحداً كان كأمثلته أو متعدداً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

وقوله : ( والأخبار ) يصح قراءته بفتح الهمزة جمع خبر ، ففيه إشارة إلىٰ جواز تعدده ، كما يكون واحداً ، ويصح قراءته بكسر الهمزة بمعنى اسم المفعول ؛ أي : وارفعه وارفع المخبر به عنه ؛ لأن حكمَهما الرفعُ باتفاق من النحاة ، ومتىٰ أخبر عن المبتدإ . . وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو ضداً تذكيراً أو وضعاً ؛ نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، وأنت قائمة ، وأنتما قائمان ، أو قائمتان ، وأنتم قائمون ، وأنتن قائمات .

( **تقول** ) أيها السائل ( **من** ) أمثلة ( **ذلك** ) أي : من أمثلة رفع المبتدإ والخبر جميعاً قولهم : ( **زيد عاقل ، والصلح خير ، والأمير عادل** ) ، وعدد الأمثلة إشارة إلىٰ أنه

لا فرق في المبتدإ بين كونه معرَّفاً بالعلمية ، أو بـ( أل ) الجنسية أو بالعهدية ، وسُمي المبتدأُ مبتدأً ؛ لأنه جُعل مبدأً لغيره من قولك : ابتدأت الشيء إذا جعلته مبدأ لغيره ، وسُمي الخبر خبراً ؛ لأنه يُخبر به عما في المبتدإ من المعنىٰ ، ويسهل عند السامع فهم المعنى المنطوي في المبتدإ من قولهم : أرضٌ خَبْرَةٌ ؛ أي : سهلة . اهـ من « النزهة » .

ولما فرغ الناظم من الوسائل . . شرع في المقصود بالذات ، وهو الأحكام التركيبية المسماة بعلم النحو وعلم العربية ، ثم إن التراكيب راجعة إلىٰ جملتين : اسمية وفعلية ، وقدم الكلام على الاسمية ؛ بناءً علىٰ أن المبتدأ أصل للفاعل ، وهو مذهب سيبويه ، **وحجته** : أنه لا تزول ابتدائيته تقدم أو تأخر ، بخلاف الفاعل ففاعليته تزول إذا تقدم ، وقيل : الفاعل أصل ، **وحجته** : أن عامله لفظي ، وهو أقوىٰ من عامل المبتدإ المعنوي ، ونسب للخليل ، ولما رأى ابن السراج والأخفش أن لكل حجة . . قالا : كل منهما أصل ، وهو الذي اختاره الرضي ، وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في « فريدته » بقوله :

واختلفوا فيما له التأصل      في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
وُجِّهَ كلٌّ باتجاه يجلو      مِن ثَمَّ قال البعضُ كلٌّ أصل

اهـ من حمدون .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **المبتدأ** : **هو** ) **لغة** : ما يُبدأ به الشيء ، كالواحد في الأعداد ، **واصطلاحاً** : هو ( **الاسم** ) الصريح أو المؤول به ، فخرج بـ( الاسم ) الفعل والحرف والجملة ، وأما قولهم : ( تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ) . . فمؤول بالمصدر ؛ أي : فسماعُك ؛ **فالصريح** : ما لا يحتاج في جعله مبتدأ إلىٰ تأويل ؛ كقولك : الله ربنا ، ومحمد نبينا ، **والمؤول** : ما يحتاج في جعله مبتدأً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أي : صيامكم ( **المجرد** ) أي : الخالي ( **عن** ) جنس ( **العوامل** ) ولو واحداً ( **اللفظية** ) أي : المنسوبة إلى اللفظ ؛ أي : الملفوظة ، خرج بـ( المجرد عنها ) المقرون بها ؛ نحو : كان زيداً

غير الزائدة ، مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قائماً ، وقام زيد ؛ فلا يقال في زيد : مبتدأ ، بل يقال في الأول : اسم كان ، وفي الثاني : فاعل ، وخرج بـ( اللفظية ) المعنوية ، وهو الابتداء ؛ لأنه رافعه على الأصح ، وحد الابتداء : الاهتمام بالشيء ، وجعله أوَّلاً للثاني ؛ بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول ، وقد ذكرنا هنا تقسيمات مفيدةً للطلاب في « الفتوحات » ، فراجعها واحفظها .

( **غير الزائدة** ) أو شبهها : صفة ثانية لـ( العوامل ) ، فخرج بهـٰذا القيد الزائدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم ﴾ ، فـ( خالق ) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة في آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، وهو ( من ) ، و( غير الله ) خبر ، و( يرزقكم ) خبر بعد خبر ، أو ( غير ) بدل من ( خالق ) ، والخبر محذوف ، تقديره : ألكم ، ولا تقل : إن ( خالقٍ ) وصف مبتدأ ، و( غير ) فاعل أغنىٰ عن الخبر ؛ لأن الوصف الرافع لما سدَّ فاعلُه مسدَّ الخبر . . نُزِّل منزلة الفعل ، والفعل لا يدخل عليه ( من ) فكذلك ما أشبهه ، ونحو قولهم : بحسبك درهم ، وخرج بقولنا : ( أو شبهها ) نحو قول الشاعر : [من الطويل]

فقلت ادع أخرىٰ وارفع الصوت جهرة    لعل أبي المغوار منك قريب

و( أبي المغوار ) بكسر الميم ، وسكون الغين المعجمة : كنية رجل ، ويُروىٰ أبا المغوار علىٰ إعمالها عمل إن ، فـ( لعل ) حرف جر شبيه بالزائد ، و( أبي ) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو النائبة عن الضمة المقلوبة ياءً لأجل حرف جر شبيه بالزائد ، و( قريب ) خبر المبتدإ ، ونحو قولك : رُبَّ رجل قائم ، فرجل : مبتدأ ، وقائم : خبره ، ويدل علىٰ ذلك رفع المعطوف ؛ نحو : رُبَّ رجل قائم وامرأة ، والفرق بين الزائد وشبهه وإن كان كل منهما لا يتعلق بشيء : أن الزائد إذا حُذف . . لا يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كـ( من ) في الآية المذكورة ، و( الباء ) في بحسبك ، والشبيه بالزائد يتوقف المعنىٰ عليه ؛ كـ( لعل ) في البيت المذكور ؛ فإنها تُفيد الترجي ، فلو حُذفت . . لم يبق ما يدل عليه .

وقوله : ( **مخبراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمكتفى به** ) : حال من قوله : ( الاسم

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المجرد ) أي : حالة كون ذلك المجرد مُخبراً عنه بخبر ؛ نحو : زيد قائم ، أو حالة كونه وصفاً رافعاً لمرفوع اكتفىٰ واستغنىٰ به عن طلب الخبر ؛ نحو : أقائم زيد ، خرج بهٰذين القيدين اسم الفعل ؛ نحو : نَزَالِ ؛ لأنه غير مخبر عنه ، وغير وصف ، ولا محل له من الإعراب على الأصح . اهـ « حمدون »

**وظاهر كلامه** : حصر المبتدإ في هٰذين القسمين ، ويرد عليه نحو : ( أقل رجل يقول كذا ) ، **ويُجاب عنه** : بأن هٰذا التعريف بالنظر إلى المبتدإ الكثير الغالب المشهور ، وإلا . . فقولهم : ( أقل رجل . . . ) إلخ ليس من القسم الأول ؛ لأنه لا خبر له ملفوظاً ولا محذوفاً ؛ لأن جملة ( يقول ) نعت لرجل ، وليس بخبر ؛ بدليل جريانه علىٰ رجل في تثنيته وجمعه ؛ نحو : أقل رجلين يقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ذلك ، ولا من القسم الثاني ؛ لأنه لا فاعل له إلا أن يقال : المرادُ بالخبر ما تحصل به الفائدة ؛ فيدخل ذلك في القسم الأول . اهـ « عبادي على الشذور » .

وقوله : ( أو وصفاً ) معطوف علىٰ ( مخبراً عنه ) كأنه قال : هو الاسم المجرد . . . إلخ حال كونه مخبراً عنه ، أو حال كونه وصفاً . . . إلخ ؛ فإن المخبر عنه والوصف نفس المبتدإ . اهـ « عبادي » أيضاً .

وقوله : ( رافعاً لمكتفى به ) شرط في صحة وقوع هٰذا الوصف مبتدأ ، وقوله : ( لمكتفىٰ ) اسم مفعول ، وبه نائب فاعل له ؛ أي : رافعاً لما يكتفي به في حصول الفائدة به ، سواء كان ذلك المرفوع اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً ، ولا يجوز أن يرفع ضميراً متصلاً ؛ فهو محصور في قسمين ، ويُستثنىٰ من الضمير المتصل صورتان :

**الأولىٰ** : إذا كان الوصف معطوفاً علىٰ وصف مذكور قبله رافع لمكتفىٰ به ؛ نحو : أقائم زيد أم ذاهب ؟ فإن ذاهب : مبتدأ لعطفه علىٰ قائم ، وفيه ضمير مستتر سدَّ مسد الخبر .

**والثانية** : إذا تنازع وصفان في مرفوع واحد ، فأعملْتَ أحدهما ، وأضمرت في الآخر مرفوعه ؛ نحو : أقائم أم راحل زيد ؟ وقائم : مبتدأ ، وراحل : معطوف علىٰ

**والخبر** : هو الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدإ غير الوصف المذكور .
**وحكمهما** : أنهما مرفوعان باتفاق ، كما مثل به الناظم ، وإنما اختلفوا في رافعهما علىٰ أقوال ، أصحها عند ابن مالك ، ونسب لسيبويه : . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قائم ، فيجب الإضمار لأحدهما عند البصريين والكوفيين .

وأما الضمير البارز المتصل المرفوع . . فلا يوجد في الأسماء ، بل هو خاص بالأفعال ، اهـ « عبادي » .

ويدخل في هٰذا الوصف المكتفي بمرفوعه اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ؛ فإن الجميع مقيس على اسم الفاعل ، وإنما لم يرفع هٰذا الوصف الخبر ؛ لأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يرفع الخبر ، فكذلك ما حمل ، وعُلل أيضاً بأن الخبر محكوم به على المبتدإ ، ومرفوع الوصف محكوم عليه . اهـ « حمدون » .

( **والخبر** ) **لغة** : ضد الإنشاء ، **واصطلاحاً** : ( **هو الجزء** ) من جزئي الكلام المسند والمسند إليه ( **الذي حصلت** ) وتمت ( **به الفائدة** ) أي : فائدة الكلام ( **مع مبتدإ** ) ، خرج به الفاعل ؛ فإنه تحصل به الفائدة مع الفعل ، وقوله : ( **غير الوصف المذكور** ) يعني : الرافع ( لمكتفىً به ) بالجر : صفة لـ( مبتدأ ) أما الوصف المذكور وإن حصلت به الفائدة بمرفوعه . . فمرفوعه ليس بخبر ، بل هو مسند إليه لذلك الوصف .

( **وحكمهما** ) أي : حكم المبتدإ والخبر : ( **أنهما مرفوعان** ) لأنهما عمدتان في الكلام والرفع إعراب العُمد ؛ أي : مرفوعان لفظاً أو تقديراً أو محلاً ( **باتفاق** ) من النحاة ، وذلك المبتدأ والخبر المحكوم لهما بالرفع ( **كما مثل به الناظم** ) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : ( زيد عاقل . . . ) إلخ ، ( **وإنما اختلفوا في رافعهما** ) ، لا في رفعهما ( **علىٰ أقوال** ) أربعة ، الأول منها ما ذكره الشارح بقوله : ( **أصحها** ) أي : أرجح تلك الأقوال الأربعة ( **عند ابن مالك** ) حيث قال في « خلاصته » :

ورفعوا مبتدأً بالابتدا ... كذاك رفع خبر بالمبتدا

( ونسب ) هٰذا القول ( **لسيبويه** ) إمام البصريين ، **اسمه** : عمرو بن عثمان بن

أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وهو جعلك الاسم أوَّلاً لتخبر عنه ، والخبر مرفوع بالمبتدإ ، فعامل الأوَّل : معنوي ، والثاني : لفظي . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قنبر ، أبي بشر الحارثي ، مولىٰ بني الحارث بن كعب ، ولُقِّب بسِيبوَيْهِ ، **ومعناه** : رائحة التفاح ؛ لأنه كان يعتاد شم التفاح ، وكان أصله من فارس ، قيل : مات بالبصرة سنة ثمانين ومئة ، قال الخطيب : وعمره اثنتان وثلاثون سنة ؛ أي : عُزي هـٰذا القول إلىٰ سيبويه : ( **أن المبتدأ مرفوع بالابتداء** ) وهو التجرد عن العوامل اللفظية للإسناد إليه ، كذا في « التوضيح » ، وفسره الشارح بقوله : ( **وهو** ) أي : الابتداء ( **جعلك الاسم** ) المعرَّف أو المقترن بالمسوِّغ ( **أوَّلاً** ) أي : مبدأً لما بعده ( **لتخبر عنه** ) بما بعده ؛ أي : لتجعله محكوماً عليه بما بعده حقيقة أو حكماً ، فإذا قلت : زيد أخوك . . فزيد مرفوع بالابتداء ، وأخوك مرفوع بزيد ، وصح رفعه به وإن كان جامداً ؛ لأن أصل العمل للطلب ، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كون محكوماً به له طلباً لازماً ، كما أن فعل الشرط لما كان طالباً للجواب . . عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل .

**واعترض** : بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل ؛ نحو : القائم أبوه صاحبك ، فلو كان رافعاً للخبر . . لأدىٰ إلىٰ رفع شيئين ، لم يكن أحدهما تابعاً للآخر .

**وأُجيب عنه** : بأن الجهة مختلفة ؛ لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به له . اهـ « تصريح » .

( **والخبر مرفوع بالمبتدإ ، فعامل الأول** ) من الاسمين وهو المبتدأ : ( **معنوي** ) أي : منسوب إلى المعنىٰ ، وهو التجرد عن العوامل اللفظية ، ( **و** ) عامل ( **الثاني** ) وهو الخبر : ( **لفظي** ) أي : منسوب إلى اللفظ وهو المبتدأ .

**والقول الثاني** : أنهما مرفوعان بالابتداء ، وهو قول ابن السراج ، وصححه أبو البقاء ، وحُجة من قال بهـٰذا القول : أن الابتداء لما رفع المبتدأ . . وجب له أن يرفع الخبر أيضاً ؛ لأنه مقتضٍ لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل . . عمل في المفعول .

**والثالث** : أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء وبالمبتدإ ، فاجتمع

وقد عُلم من حدِّ المبتدإ أنه علىٰ قسمين : مبتدأ له خبر كما في النظم ، ومبتدأ لا خبر له ، بل له مرفوع يغني عن الخبر ، وهو الوصف المسند إلى الفاعل ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ أو نائبه ؛ نحو : ما مضروب العمران ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

عليه عاملان ، وحجة من قال بهـٰذا القول : أن الابتداء عامل ضعيف ؛ لكونه عاملاً معنوياً ، فقوي بالمبتدإ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعاً في الجزاء عند طائفة ، وهـٰذه الأقوال الثلاثة منقولة عن البصريين .

**والقول الرابع** : عن الكوفيين أنهما ؛ أي : أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا ؛ أي : رفع كل منهما الآخر ، وحجتهم : أن كل واحد منهما يفتقر إلى الآخر ؛ فكان كل منهما عاملاً في صاحبه ، وضُعف القول الثاني ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف لكونه معنوياً ، فلا يصلح لرفع الشيئين ، وكذلك ضُعف الثالث ؛ لأن اجتماع عامل لفظي ومعنوي علىٰ معمول واحد غير معهود ، وكذلك ضُعف الرابع ؛ لأن تأثير المؤثر أقوىٰ من المؤثر فيه ، فلزم أن يكون الشيء الواحد قوياً ضعيفاً . اهـ « تصريح » بتصرف .

( **وقد عُلم من حدِّ المبتدإ** ) وتعريفه السابق آنفاً بقوله : ( مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىٰ به ) ( **أنه** ) أي : أن المبتدأ ( **علىٰ قسمين** ) :

**أحدهما** : ( **مبتدأ له خبر** ) ، وذلك ( **كما** ) أي : كالمثال الذي ذكره الناظم ( **في النظم** ) من قوله : ( زيد عاقل . . . ) إلخ .

( **و** ) **ثانيهما** : ( **مبتدأ لا خبر له** ) لأنه بمثابة الفعل ، فكما أن الفعل لا يخبر عنه . . فهو لا يخبر عنه كما مر ، ( **بل له مرفوع** ) سواء كان فاعلاً أو نائباً عنه ، ( **يغنيـ** ) ـه ذلك المرفوع ( **عن** ) طلب ( **الخبر** ) بأن تتم به الفائدة ، وإن لم تتم به الفائدة . . لم يكن الوصف مبتدأً ؛ نحو : أقائم أبواه زيد ؟ فـ( زيد ) مبتدأ مؤخر و( قائم ) خبره مقدم ، ( أبواه ) فاعل بقائم ، ولا يجوز أن يكون ( أقائم ) مبتدأ ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يقال : أقائم أبواه ؟ فيتم الكلام . اهـ « ابن عقيل » ، ( **وهو** ) أي : المبتدأ الذي لا خبر له هو ( **الوصف المسند إلى الفاعل ؛ نحو : أقائم الزيدان ؟ أو** ) المسند إلىٰ ( **نائبه** ) أي : نائب الفاعل ( **نحو : ما مضروب العمران** ) .

واستغنىٰ هـٰذا القسم بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل ؛ ولهـٰذا لا يطرد في الكلام ، حتىٰ يعتمد علىٰ ما يقربه من الفعل ، من استفهام أو نفي كما مثلنا . والغالب في المبتدإ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة إن حصلت فائدة ، وهي . . . . . . . . . .

---

( **واستغنىٰ هـٰذا القسم بمرفوعه عن** ) طلب ( **الخبر ؛ لشدة شبهه بالفعل** ) في جريانه علىٰ حركاته وسكناته ؛ ولهـٰذا لا يصغر ولا يوصف ولا يثنىٰ ولا يجمع في الفصيح ، كما أن الفعل كذلك كما في « التسهيل » يعني : لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع ، كالفعل إذا أسند لمثنىٰ أو مجموع على اللغة الفصيحة . اهـ « حمدون » ، ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل شدة شبهه بالفعل ( **لا يطرد** ) ولا يكثر ( **في الكلام** ) الفصيح ؛ أي : لا يقع في الغالب ( **حتىٰ يعتمد علىٰ ما يقربه من الفعل** ) أي : إلى الفعل ( **من استفهام أو نفي** ) ، سواء كانا بحرف ( **كما مثلنا** ) أو باسم ؛ نحو : غير قائم الزيدان ، أو كيف جالس العمران ؟ والنفي بالفعل ؛ نحو : ليس قائم الزيدان ، وإنما لم يُجعل المرفوع بالوصف خبراً فيهن ؛ لأن الوصف قائم مقام الفعل ، والفعل لا يُخبر عنه ، فكذا ما قام مقامه . اهـ من « التصريح » ، كما مر عن « الحمدون » ، وإذا لم يتقدم على الوصف نفي أو استفهام . . لا يكون مبتدأ ، خلافاً للأخفش والكوفيين في إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفي ولا استفهام ، ولا حجة لهم في قول بعض الطائيين : [من الطويل]

خبيـر بنـو لهـب فـلا تـك ملغيـا ... مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مـرت

لجواز كون الوصف وهو ( خبير ) خبراً مقدماً ، و( بنو لهب ) مبتدأ مؤخراً ، وهل ذلك ـ أي : تقدم نفي أو استفهام ـ شرط في العمل ، أو في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟ قولان ، **أرجحهما** : الثاني ، قاله في « المغني » .

( **والغالب** ) أي : الكثير ( **في المبتدإ أن يكون معرفة** ) لأن الغرض من الكلام الإفادة ، والمبتدأ يُخبر عنه بالخبر ، والإخبار عن المجهول لا يفيد . اهـ« مجيب » ، ولأن النكرة مجهولة ، والحكم على المجهول لا يفيد غالباً . اهـ « تصريح » ومن غير الغالب : حصاة سبحت ، وشجرة سجدت ، وكوكب انقض الساعة . اهـ « كردي » .

( **وقد يكون** ) المبتدأ ( **نكرة إن حصلت فائدة** ) في الإخبار عنها ، ( **وهي** ) أي :

في الغالب تحصل بمسوغ ، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة ، وأنهاها بعضهم إلىٰ نيف وثلاثين ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الفائدة في الإخبار عنها ( **في الغالب تحصل بـِ** ) وجود أمر ( **مسوغ** ) أي : أمر مجوِّز للابتداء بالنكرة .

**واعلم** : أن حصول الفائدة بهٰذه المسوغات إنما هو علىٰ سبيل الغلبة لا اللزوم ؛ لأن المسوغات قد توجد وتنعدم الفائدة ؛ نحو : عند الناس درهم ، وفي السماء نجم ، وذلك لا يقدح في عدها مسوغة ؛ لأن العبرة بالغالب ، بل قد يكون المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة ؛ نحو : زيد موجود إذا كان السامع يعلم حياته . اهـ « حمدون » ، وقولهم : والغالب في المبتدإ أن يكون معرفة ؛ لأنه محكوم عليه ، والحكم علىٰ غير معين لا يفيد .

**فإن قلت** : هٰذه العلة مطردة في الفاعل ، ولم يشترطوا فيه تعريفاً ولا تخصيصاً ، فما الفرق بينهما . . **فالجواب** : أن الأهم مقدَّم ، فلما كان المبتدأ مقدَّماً في الرتبة على الخبر . . علمنا أنهم اهتموا به ، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم ، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدماً على الفاعل . . علمنا أنهم اهتموا بالفعل ، فإذا ذكر الفاعل ولو كان منكراً . . فقد حصل المقصود ، فإذا قلت : جاء مثلاً . . استفدنا حصول مجيء ، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً أو امرأة أو دابة أو غير ذلك ؛ فتشوف النفس إلىٰ بيانه ، فإذا قيل : رجل مثلاً . . فقد حصلت فائدة ، وهي معرفة جنس الجائي ؛ فلهٰذا جاز كون الفاعل نكرة . اهـ « حمدون » .

( **والمسوغات** ) أي : والأمور المسوغة ( **للابتداء بالنكرة** ) لحصول الفائدة بها حينئذ ( **كثيرة** ) جداً ، ( **وأنهاها** ) أي : أوصلها ( **بعضهم** ) أي : بعض النحاة إلىٰ عشرة ؛ كابن هشام في « المغني » ، وبعضهم إلىٰ خمس عشرة ؛ كالأشموني في « شرحه على الخلاصة » ، وأنهاها ابن عنقاء في « الدرر البهية » ، وابن عقيل في « شرح الألفية » إلىٰ أربعة وعشرين ، وأنهاها ابن عصفور في كتابه « المقرِّب » ( **إلىٰ نيف وثلاثين** ) ، وقيل : إنها تسعة وعشرون ، وقيل : اثنتان وثلاثون ، وقيل : إنها نيف وأربعون ، وقيل : خمسون كما في « الحمدون » و« الكواكب » .

قال المرادي : وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص ؛ نحو : ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ ، وما رجل في الدار ، و﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ، و« خمس صلوات كتبهن الله » .
والأصل في المبتدإ أن يكون متقدِّماً على الخبر ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقال في « الصحاح » و« القاموس » : وكل ما زاد على العقد . . فهو نيِّف حتىٰ يبلغ العقد الثاني ، وهو مشدد الياء ويُخفف ، وهو واويُّ العين من ناف ينوف . اهـ « يس على المجيب » ، والمراد بالعقد : ما كان من مرتبة العشرات والمئة والألوف . اهـ « سجاعي » .

وقال أبو حيان : إنها ترجع إلىٰ شيئين : العموم والخصوص حيث قال في «منظومته»:

وكل ما ذكرت في التقسيم ‌ ‌ ‌ ‌ يرجع للتخصيص والتعميم

كما ( **قال المرادي** ) وجمع من المحققين كابن هشام : ( **وهي** ) أي : تلك المسوغات الكثيرة ( **راجعة إلى التعميم والتخصيص** ) أي : إلىٰ إفادتها التعميمَ والشمولَ ، والتخصيصُ ضِدُّه ، و( المرادي ) **اسمه** : بكر بن حاطب المرادي ، القرطبي النحوي ، أبو محمد المكفوف ، قال الزبيدي ، وابن الفرْضي : كان ذا علم بالعربية والعروض والحساب ، وله تآليف في النحو . اهـ « بغية الوعاة » للسيوطي .

مثال التعميم : ( **نحو** : ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ ، **و** ) نحو : ( **ما رجل في الدار** ) لأن النكرة في سياق النفي تعم ، فإذا عمت . . كان مدلولها جميع أفراد الجنس ، فأشبهت المعرَّف بـ( أل ) الجنسية . اهـ « يس على المجيب »

( **و** ) مثال التخصيص : نحو : ( ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ) ، فإن العبد يتناول المؤمن والكافر ، فلما وُصف بالمؤمن . . تخصص ، وقُرب إلى المعرفة ؛ فصح جعله مبتدأً ، ومثله نحو : السمن منوان بدرهم ، وهو مثنىٰ وهو نكرة ، لكنه تخصص بصفة محذوفة ، والتقدير : السمن منوان منه بدرهم ، ( **و** ) من التخصيص : قوله صلى الله عليه وسلم : ( **خمس صلوات كتبهن الله** ) تعالىٰ علىٰ عباده في اليوم والليلة ؛ لأن ( خمس ) نكرة تخصصت بإضافتها إلىٰ ( صلوات ) ، وجملة ( كتبهن الله ) خبر لها .

( **والأصل** ) أي : الغالب الكثير : ( **في المبتدإ أن يكون متقدِّماً على الخبر** ) لأنه محكوم عليه بالخبر ، فحقه أن يتقدم على الخبر ، ولأن الخبر وصف له في المعنىٰ ،

وقد يتأخر ؛ نحو : في الدار زيد ، وأين زيد ؟ لكن عبارة الناظم قد توهم أن من شرط المبتدإ أن يكون مقدَّماً . والأصل أن يخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد كما مر ، وقد يُخبر عنه باثنين فأكثر وإن اختلف الجنس ؛ نحو : ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ ، ونحو : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ، ........................

---

وحق الوصف أن يتأخر عن الموصوف ، ( **وقد يتأخر** ) المبتدأ عن الخبر إما : جوازاً ( **نحو** : **في الدار زيد** ، **و** ) إما : وجوباً ؛ نحو : ( **أين زيد ؟** ) لأن الخبر فيه مما يلزم الصدارة ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( وقد يتأخر ) أي : لكن ( **عبارة الناظم قد تُوهم أن من شرط المبتدإ أن يكون مقدماً** ) على الخبر ؛ حيث قال : ( وإن فتحت النطق باسم مبتدا ) وليس كذلك ، وإنما مراده بذلك تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة والشبيهة بها . اهـ « نزهة » .

( **والأصل** ) أي : الأغلب الأرجح : ( **أن يُخبر عن المبتدإ الواحد بخبر واحد** ) وذلك الإخبار عنه بخبر واحد ( **كما مر** ) أي : كالأمثلة التي مرت في كلام الناظم ، وكذا في كلام الشارح ، ( **وقد يُخبر عنه** ) أي : عن المبتدإ الواحد ( **باثنين** ) أي : بخبرين ( **فأكثر** ) منهما جوازاً ؛ لأن الخبر كالنعت للمبتدإ ، والشيء الواحد يجوز أن ينعت بنعوت متعددة ، ولأن الخبر محكوم به على المبتدإ ، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة ، ( **وإن اختلف الجنس** ) أي : جنس الخبر بكونه مفرداً وغير مفرد .

مثال الإخبار عنه باثنين مع اختلاف الجنس : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ :

( ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ ) ( إذا ) فجائية ، ( هي ) ضمير يعود علىٰ ( عصا ) موسىٰ ، في محل الرفع مبتدأ ، ( حية ) خبر أول ، وهي مفرد ، وجملة ( تسعىٰ ) خبر ثانٍ للضمير ، وهو غير مفرد لكونه جملة فعلية .

( و ) مثال الإخبار عنه بأكثر ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ ) فـ( هو ) ضمير للمفرد المنزه عن الذكورة والأنوثة والغيبة ، في محل الرفع مبتدأ ، ( الغفور ) خبر أول ، ( الودود ) خبر ثان ، ( ذو ) خبر ثالث ، مرفوع بالواو ، ( العرش ) مضاف ، ( المجيد ) خبر رابع ، ( فعال ) خبر خامس ،

وترفع كلها على الخبرية؛ ولهـٰذا أتى الناظم بصيغة الجمع في قوله : ( فارفعه والأخبار عنه ) ، ويجوز كسر الهمزة من ( الأخبار ) ، ومتىٰ أُخبر عن المبتدإ. . وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، تذكيراً أو تأنيثاً ؛ نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، و . .

---

( لما ) جار ومجرور متعلِّق بـ( فعال ) ، وجملة ( يريد ) صلة ( لما ) الموصولة .

وقد أفهم تمثيله أن الخبر إنما يتعدد إذا استقل بالخبرية ، فإن لم يستقل ؛ نحو : هـٰذا حلو حامض. . فلا تعدد ، بل تقول : ( هـٰذا ) مبتدأ ، ( حلو حامض ) خبر ؛ لأنهما بمعنىٰ واحد ؛ أي : مِزٌّ ، ليس بتام الحلاوة ، وبتام الحموضة ، ولايجوز أن يُعرب الثاني منهما بدلاً ولا صفة ولا خبر مبتدإ محذوف ؛ لأن المراد أنه جمع الطعمين ، بخلاف الأخبار المتعددة كالمثالين السابقين ؛ فإنه يجوز أن يُعرب ما بعد الخبر الأول خبر مبتدإ محذوف ، تقديره : هي حية هي تسعىٰ ، وهو الغفور هو الودود هو ذو العرش. . . إلخ .

**اعلم** : أن ( المجيد ) في الآية قرىء بالرفع علىٰ أنه خبر ، وبالجر علىٰ أنه نعت للعرش ، والقراءتان سبعيتان . اهـ « كواكب » .

( **وتُرفع** ) هـٰذه الأخبار المتعددة ( **كلها على الخبرية** ) للمبتدإ ، ويجوز قطع ما بعد الأول إلى الرفع علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ، وإلى النصب عربية على المدح ؛ ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل كونها مرفوعة على الخبرية ( **أتى الناظم** ) في نظمه ( **بصيغة الجمع** ) وهيئته ( **في قوله : فارفعه** ) أي : فارفع المبتدأ ، ( **و** ) ارفع ( **الأخبار** ) التي أخبرت بها ( **عنه** ) بفتح الهمزة ؛ لأنه جمع خبر ، كسبب وأسباب .

( **ويجوز** كسر **الهمزة من « الأخبار »** ) علىٰ صيغة المصدر ، من أخبر الرباعي ؛ فيكون بمعنى اسم المفعول ؛ أي : وارفعه وارفع المُخبَر به عنه ؛ لأن حكمها الرفع باتفاق من النحاة ، ( **ومتىٰ أخبر عن المبتدإ** ) بخبر واحد أو متعدد ( . . **وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً ، تذكيراً أو تأنيثاً** ) ، وإنما وجبت المطابقة في ذلك ؛ لأن الخبر وصف للمبتدإ في المعنىٰ ، فكما تجب مطابقة الصفة للموصوف في ذلك. . وجبت مطابقة الخبر للمبتدإ في ذلك . اهـ « فوائد » .

مثال المطابقة في الإفراد والتذكير : ( **نحو** ) قولك : ( **أنا قائم ، وأنت قائم ، و** )

أنتِ قائمة ، وأنتما قائمان أو قائمتان ، ونحن قائمون ، وأنتن قائمات ، وهو قائم ، وهي قائمة ، وهما قائمان أو قائمتان ، وهم قائمون ، وهن قائمات .

**وَلاَ يَحُــولُ حُكْمُـــهُ مَتَــىٰ دَخَــلْ      لَكِــنْ عَلَــىٰ جُمْلَتِــهِ وَهَــلْ وَبَــلْ**

---

في الإفراد والتأنيث ؛ نحو : ( **أنتِ قائمة** ، **و** ) في التثنية والتذكير ؛ نحو : ( **أنتما قائمان** ، **أو** ) تقول : ( **قائمتان** ) في التثنية والتأنيث ، ( **و** ) تقول في الجمع مع التذكير : ( **نحو قائمون** ، **و** ) في الجمع مع التأنيث ( **أنتن قائمات** ) هـٰذا كله في الحاضر ، ( **و** ) تقول في المذكر الغائب : ( **هو قائم** ، **و** ) في المؤنثة الغائبة ( **هي قائمة** ، **و** ) في المثنى الغائب ( **هما قائمان** ، **أو** ) تقول في المثنى الغائبة : ( **قائمتان** ، **و** ) في الجمع المذكر الغائب ( **هم قائمون** ، **و** ) في الجمع المؤنث الغائب ( **هن قائمات** ) .

وقد ذكرنا فيما تقدم أن مراد الناظم بقوله : ( وإن فتحت النطق باسم مبتدا . . فارفعه والأخبار عنه أبداً ) تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة ؛ لأنه إذا فتحت نطقك بالعوامل المذكورة . . تغير حكمه ، وحكم الخبر أبداً ؛ نحو قولك : كان زيد قائماً ، وإن زيداً قائم ، وظننت زيداً قائماً ؛ لأن هـٰذه العوامل تنسخ حكمهما فـ( كان ) ترفع الاسم الذي أصله المبتدأ ، أو تنصب الخبر ، و( إنَّ ) بالعكس ، و( ظن ) تنصبهما معاً ، كما سيأتي في ( باب النواسخ ) ، لكن لو أدخل عليهما ما لا يعمل أصلاً . . لم يتغير حكمهما ولهـٰذا قال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ولا يحــول حكمــه متىٰ دخــل      لكــن علــىٰ جملتــه وهــل وبــل )**

أي : ( **و** ) لكن ( **لا يحول** ) أي : لا يتغير ( **حكمه** ) أي : حكم المبتدإ ، وحكم الخبر من الرفع على الابتداء والخبر ( **متىٰ دخل** ) لفظ ( **لكن علىٰ جملته** ) أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره وإن غير المعنىٰ ، ( **و** ) كذا ( **هل وبل** ) لا ينسخان حكمهما وإن غير المعنىٰ .

**والمعنىٰ**: متىٰ دخل شيء من الأدوات التي لا تعمل علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره . . لا يغيِّر حكمهما وإن غير المعنىٰ ، وذلك كـ( لكن ) المخففة ، و(هل) الاستفهامية، و(بل) الإضرابية ، و( همزة ) الاستفهام ، و( لولا ) الامتناعية .

يعني : أن المبتدأ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وعبارة اليمني هنا ؛ أي : ولا يحول حكم المبتدإ إذا دخلت ( لكن ) الخفيفة علىٰ جملته ؛ أي : عليه وعلىٰ خبره ؛ كقولك : لكن زيد عاقل ، وكذا هل ؛ كقولك : هل زيد قائم ؟ وبل ؛ كقولك : بل زيد قاعد ، وما أشبه ذلك مما يفيد معنىٰ ، ولا يعمل شيئاً في جملة المبتدإ ؛ كهمزة الاستفهام ولولا ، واحترزنا بالخفيفة عن المشددة ؛ فإنها تدخل علىٰ جملته فتنصب الاسم وترفع الخبر .

## فائدة

## [في شرح عبارة اليمني هنا]

لا يحول بالحاء المهملة ؛ أي : لا يتحول ، ولفظ ( لكن ) : فاعل ( دخل ) ، ولو قال دخلت . . لكان أظهر ، وإنما قال : علىٰ جملته ؛ لأن المبتدأ مع خبره يسمىٰ جملة اسمية كما سبق ، والداخل عليها من العوامل إما : أن يغير المبتدأ فقط ، أو الخبر فقط ، أو يغيرهما معاً كما سيأتي ، أو لا يغيرهما حكماً كما هنا .اهـ من « بحرق » .

وقال الحريري في « شرحه » : **واعلم** : أن الداخل على المبتدإ والخبر ينقسم إلىٰ أربعة أقسام :

**أحدها** : ما يعمل في المبتدإ فينصبه دون الخبر ، وهو ( إن وأخواتها ) .

**والثاني** : ما يعمل في الخبر ينصبه دون المبتدإ ، وهو ( كان وأخواتها ) .

**والثالث** : ما يعمل فيهما جميعاً ، وهو ( ظننت وأخواتها ) ، ولكل من هـٰذه الأقسام الثلاثة شرح يذكر في موضعه .

**والرابع** : ما لا يؤثر دخوله فيهما ولا في أحدهما ، وذلك ( همزة ) الاستفهام ، و( هل ) و( بل ) و( لكن ) و( حيث ) و( إذ ) و( لام ) الابتداء ، و( أَمَا ) و( أَلاَ ) المخففان اللذان لاستفتاح الكلام ، و( أَمَّا ) بفتح الهمزة وتشديد الميم ، التي تستعمل لتفصيل الجملة ، و( لولا ) التي معناها امتناع شيء لوجود غيره ؛ كقولك : لولا زيد . . لزرتك ، فامتناع الزيارة لوجود زيد . والله أعلم . اهـ « حريري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم : ( **أن المبتدأ**

لا يتغير حكمه من الرفع ؛ بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدإ مع خبره وإن غير المعنىٰ ؛ كـ( لكن ) الخفيفة ، و( بل ) و( هل ) نحو : هل زيد قائم ؟ وبل عمرو قاعد ، ولكن خالد جالس ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة ؛ كـ( إن ) وأخواتها ؛ فإنها تنسخ حكمه ، كما سيأتي .

## فصل في تقديم الخبر على المبتدإ

الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدإ ؛ لأنه وصف له في المعنىٰ ، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف ، وقد يتقدم عليه ، إما : جوازاً ، وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه ؛ ..................................

---

**لا يتغير حكمه من الرفع** ) على الابتداء ( **بدخول شيء من الأدوات التي لا تعمل** ) فيه وفي الخبر ( **علىٰ جملته ؛ أي : علىٰ جملة المبتدأ مع خبره وإن غير** ) ذلك الشيء الداخل عليه ( **المعنىٰ** ) أي : معنى الجملة ( كـ« لكن » **الخفيفة** ) الموضوعة للاستدراك ، ( و« بل » ) الإضرابية ( و« هل » ) الاستفهامية ( **نحو : هل زيد قائم ؟ وبل عمرو قاعد ، ولكن خالد جالس ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة ؛ كـ« إن » وأخواتها** ) و( كان ) وأخواتها ، و( ظن ) وأخواتها ( **فإنها** ) أي : فإن هٰذه الأدوات العاملة ( **تنسخ حكمه** ) أي : حكم المبتدأ من الرفع على الابتداء ( **كما سيأتي** ) في محله إن شاء الله تعالىٰ .

## ( فصل في تقديم الخبر على المبتدإ )

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : **واعلم** : أن ( **الأصل** ) أي : الغالب الكثير ( **في الخبر أن يتأخر عن المبتدإ ؛ لأنه** ) أي : لأن الخبر ( **وصف له** ) أي : للمبتدأ ( **في المعنىٰ ، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف** ) فكذلك حق الخبر أن يكون متأخراً عن المبتدإ .

( **وقد يتقدم** ) الخبر ( **عليه** ) أي : على المبتدأ ( **إما : جوازاً** ) أي : إما أن يتقدم عليه تقدماً جائزاً ؛ فهو صفة لمصدر محذوف علىٰ تأويله بالمشتق ، أو منصوب بنزع الخافض ( **وذلك** ) أي : تقدمه على المبتدأ جوازاً كائن ( **حيث لم يعرض** ) له ، ولم يقترن به ، ولم يوجد فيه ( **ما** ) أي : عارض ( **يمنع من تقديمه** ) على المبتدإ وذلك

نحو : في الدار زيد ، ومنه : قولهم : تميمي أنا ، ومَشْنُوءٌ من يشنؤك ، وإما : وجوباً ، وذلك إذا عرض ما يوجب ذلك .

وَقَــدِّمِ ٱلأَخْبَــارَ إِذْ تَسْتَفْهِــمُ ... كَقَــوْلِهِــمْ أَيْــنَ ٱلْكَــرِيــمُ ٱلْمُنْعِــمُ
وَمِثْلُــهُ كَيْــفَ ٱلْمَــرِيــضُ ٱلْمُــدْنَــفُ ... وَأَيُّهَــا ٱلْغَــادِي مَتَــى ٱلْمُنْصَــرَفُ

---

( **نحو** ) قولك : ( **في الدار زيد** ) ، فـ( زيد ) مبتدأ مؤخر ، و( في الدار ) جار ومجرور خبر مقدم جوازاً ، وإنما قُدم علىٰ خلاف الأصل ، لغرض إفادة التخصيص والحصر ؛ لأن غرض المتكلم الإخبار بأنه ليس في الدار غيره ، ولو قال : زيد في الدار . . لما أفاد أنه ليس فيها غيره .

( **ومنه** ) أي : ومن تقدمه جوازاً لإفادة الحصر : ( **قولهم : تميمي أنا** ) أي : منسوب إلىٰ قبيلتهم لا إلىٰ غيرهم ، ( **و** ) قولهم : ( **مشنوء** ) أي : مبغوض ( **من يشنؤك** ) أي : من يبغضك ، فـ( من ) اسم موصول مبتدأ ، ( يشنؤك ) صلة ( من ) ، و( مشنوء ) خبر مقدم .

( **وإما** ) أن يتقدم على المبتدأ ( **وجوباً** ) أي : تقدماً واجباً ، ( **وذلك** ) أي : تقدمه وجوباً حاصل ( **إذا عرض** ) وحصل له ( **ما يوجب ذلك** ) أي : تقدمه على المبتدأ ، وذلك في أربعة مواضع : الأول منها : أن يكون الخبر متضمناً لما له صدر الكلام ؛ كالاستفهام ، وذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( وقــدم الأخبــار إذ تستفهــم ... كقــولهــم أيــن الكــريــم المنعــم**
**ومثلــه كيــف المــريــض المــدنــفُ ... وأيهــا الغــادي متــى المنصــرف )**

أي : ( **وقدم** ) أيها النحوي ( **الأخبار** ) جمع خبر ، جمعه اعتباراً بتعدد الأمثلة ؛ ( **إذ تستفهم** ) أي : إذ تطلب فهم الشيء بها ، وهو متعلِّق بقوله : ( وقدِّم ) أي : قدِّم الخبر على المبتدأ وجوباً وقت سؤالك به عن الشيء ، سواء كان سؤالاً عن المكان كما في ( أين ) ، أو عن الحال كما في ( كيف ) ، أو عن الزمان كما في ( متىٰ ) ، وذلك الاستفهام بالخبر ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **أين الكريم المنعم ؟** ) أي : في أي مكان الرجل السخي الجواد، الذي ينعم ويُعطي العطايا للناس ؛ لنذهب إليه ، ونأخذ عطاءه ، فـ( أين ) خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام عن المكان ؛ لأنه سؤال عنه .

فمن **ذلك** : أن يكون متضمناً لما له صدر الكلام كالاستفهام ؛ نحو : أين الكريم ؟ فـ( أين ) خبر مقدَّم وجوباً لتضمنه الاستفهام ؛ لأنه سؤال عن المكان ، ومثله : كيف المريض المدنف ؟ ومتى المنصرف ؟ فـ( كيف ) خبر مقدم ، . . . . . . . . . . . .

---

( **ومثله** ) أي : ومثل هٰذا المثال في كون الخبر اسم استفهام واجب التقديم على المبتدأ قولهم : ( **كيف المريض المدنف ؟** ) أي : الملازم للمرض ، كما أن المرض ملازم له ، فـ( كيف ) خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام عن الحال ؛ لأنه سؤال عنه ، و( المدنَف ) بكسر النون وفتحها ، يقال : أدنفه المرض إذا أضعفه ، وأدنف المريض إذا لازمه المرض وصار حليفاً له ، فهو يتعدىٰ ولا يتعدى

( **و** ) قولهم : يا ( **أيها الغادي** ) والمبكر ( **متى المنصرف ؟** ) أي : متى الانصراف والرجوع من غدوْتك ، فـ( متىٰ ) خبر مقدم لتضمنه الاستفهام عن الزمان ؛ لأنه سؤال عنه ، و( المنصرف ) مصدر ميمي من انصرف الخماسي بمعنى الانصراف ؛ أي : الرجوع .

وذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ هٰذا الأول بقوله : ( **فمن ذلك** ) أي : فمن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ : ( **أن يكون** ) الخبر ( **متضمناً لما** ) أي : لمعنىٰ : ما ( **له صدر الكلام** ) وأوله ، وذلك المعنىٰ ( **كالاستفهام** ) الذي وضعت له الهمزة ، فـ( أين ) في المثال الآتي ضُمنت معنىٰ همزة الاستفهام ؛ لأنها في الأصل ظرف مكان ؛ فأوجب لها هٰذا التضمين أمرين : البناء والتصدر ، ثم لا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدور ؛ كـ( أين ) في المثال المذكور ، أو يكون مضافاً لما هو من أدوات الصدور ؛ نحو : صبيحة أي يوم سفرك . اهـ « حمدون » .

مثال ذلك ؛ أي : مثال تضمن الخبر الاستفهام ( **نحو** ) قولك : ( **أين الكريم ؟ فـ« أين » خبر مقدم وجوباً لتضمنه** ) معنىٰ همزة ( **الاستفهام ؛ لأنه** ) أي : لأن ( أين ) ( **سؤال** ) أي : مسؤول به ( **عن المكان ، ومثله** ) أي : ومثل قولك : أين الكريم ؟ قولك : ( **كيف المريض المدنف ؟ ومتى المنصرف ؟** ) في كون الخبر فيه اسم استفهام واجب التقديم ( **فكيف** ) في محل الرفع ( **خبر مقدم** ) على المبتدأ ، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام ، وحرِّك فراراً من التقاء

وكذلك ( متىٰ ) وما بعدهما مبتدأ مؤخر ، ووجب تقديمهما لتضمنهما الاستفهام ؛ إذ الأول سؤال عن الحال ، والثاني عن الزمان . **ومن ذلك** : أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنكرة ؛ نحو : في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه رجل ؛ إذ لو أُخر الخبر في هٰذه الأمثلة . . لما صح الابتداء بالنكرة . **ومن ذلك** : . . . . . . . . . .

---

الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة ( **وكذلك** ) أي : ومثل ( كيف ) ( **متىٰ** ) في كونه خبراً مقدماً واجب التقديم على المبتدأ ( **وما بعدهما** ) أي : وما بعد ( **كيف** ) وهو ( المريض ) وبعد ( متىٰ ) وهو ( المنصرف ) ( **مبتدأ مؤخر** ) لكون الخبر واجب التقديم ، ( **ووجب تقديمهما** ) أي : تقديم ( **كيف** ) و( متىٰ ) في هٰذين المثالين ( **لتضمنهما** ) معنىٰ حرف ( **الاستفهام** ) ، وهو الهمزة ( **إذ الأول** ) منهما ، وهو ( **كيف** ) ( **سؤال** ) أي : مسؤول به ( **عن الحال** ) أي : عن حال المريض و( الحال ) ما عليه الإنسان خيراً كان أو شراً ، ( **والثاني** ) وهو ( متىٰ ) مسؤول به ( **عن الزمان** ) .

وذكر الشارح الثاني من المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ بقوله : ( **ومن ذلك** ) أي : ومن ذلك المواضع الذي يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ : ( **أن يكون تقديمه** ) أي : تقديم الخبر على المبتدأ ( **مصححاً** ) أي : مسوغاً ( **للابتداء بالنكرة** ) لكون المبتدأ نكرة ( **نحو** ) قولك : ( **في الدار رجل ، وعندك مال ، وقصدك غلامه** ) فعل وفاعل ، والجملة خبر مقدم لقوله : ( **رجل** ) وهو مبتدأ مؤخر كـ( **رجل** ) و( مال ) في المثالين الأولين ، وإنما وجب تقديم الخبر في هٰذه المثل الثلاثة ؛ لأنه لو قيل : رجل في الدار ، ومال عندك ، ورجل قصدك غلامه . . لالتبس الخبر بالصفة ؛ إذ يحتمل حينئذ في الجار والمجرور والظرف والجملة أن يكون خبراً ، وأن يكون صفة لرجل أو مال ؛ لأن النكرة تطلب الجار والمجرور والظرف والجملة لتختص بها طلباً حثيثاً ، فالتزم التقديم دفعاً لهٰذا الالتباس . اهـ « كواكب » بتصرف ، وعلله الشارح بقوله : ( **إذ لو أخر الخبر في هٰذه الأمثلة** ) الثلاثة ( **. . لما صح الابتداء بالنكرة** ) لأن تقديم أخبارها هو المسوِّغ للابتداء بها .

وذكر الشارح الثالث من تلك المواضع الأربعة ، التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ بقوله : ( **ومن ذلك** ) أي : ومن الموضع الذي يجب فيه تقديم الخبر على

أن يعود ضمير متصل بالمبتدإ علىٰ بعض متعلِّق الخبر ، أو علىٰ مضاف إليه الخبر ؛ نحو : على التمرة مثلها زبداً ، وقوله :

. . . . . . . . . . . . . . علـي ولكـن مـلء عيـن حبيبهـا

إذ لو أخر الخبر . . للزم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لا يجوز . . . . .

---

المبتدأ : (**أن يعود ضمير متصل بالمبتدإ علىٰ بعض متعلِّق الخبر**) بكسر اللام وهو الجار والمجرور ، ( **أو** ) أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ ( **علىٰ** ) اسم ( **مضاف إليه الخبر** ) .

**مثال الأول** ـ أعني : عوده علىٰ بعض متعلِّق الخبر ـ : ( **نحو** ) قولهم : ( **على التمرة مثلها زبداً** ) فقوله : ( على التمرة ) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً مقدماً ، و( مثلها ) مبتدأ مؤخر ، واتصل به ضمير يعود علىٰ بعض متعلِّق الخبر المحذوف ، وهو لفظ ( التمرة ) و( زبداً ) تمييزاً لـ( مثلها ) . . . إلخ ، فلا يجوز أن يقال : مثلها زبداً كائن على التمرة ؛ لئلا يلزم عليه عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو لايجوز ، وهـٰذا القول من العرب كناية عن كثرة زبد خُلط بالتمر ، **والظاهر أن يقال** : على التمر بلا تاء ؛ لأنه تعريف للتمر لا للتمرة الواحدة ، إلا أن يُدعىٰ أنه تعريف للتمر ؛ بأنه علىٰ كل تمرة منه مثلها زبْداً . اهـ « يس على المجيب » .

( **و** ) **مثال الثاني** ـ أعني : عوده علىٰ ما أضيف إليه الخبر ـ : نحو ( **قوله** ) أي : قول الشاعر من بحر الطويل ، وهو نُصَيْبُ ـ مصغراً ـ ابن رباح الأكبر ، وكان عبداً أسود شاعراً إسلامياً حجازياً ، من شعراء بني مروان ، عفيفاً لم يتشبب قط إلا بامرأته . اهـ « شواهد » .

أهـابـك إجـلالاً ومـا بـك قـدرة ( **علـي ولكـن مـلء عيـن حبيبهـا** )

والشاهد في قوله : ( ملء عين حبيبها ) ( فملء عين ) خبر مقدم وجوباً ، و( حبيبها ) مبتدأ مؤخر ، اتصل به ضمير يعود علىٰ ما أضيف إليه الخبر ، وهو لفظ ( عين ) ووجب تقديم الخبر على المبتدأ في هـٰذين المثالين ( **إذ لو أُخر الخبر** ) على المبتدأ في المثالين ( . . **للزم عود الضمير علىٰ** ) مرجعٍ ( **متأخرٍ لفظاً ورتبة** ) لأنه بعضُ الخبر أو ملابِسُه ، والخبر متأخر عن المبتدأ رتبة ، ( **وهو** ) أي : عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ( **لا يجوز** ) في صناعتهم ؛ لخروج الكلام عن الفصاحة بسببه .

ولم يتعرض الناظم لوجوب تأخير الخبر ، كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط ؛ نحو: من في الدار؟ ومن يقم.. أقم معه، أو مقروناً بلام الابتداء ؛ نحو: لزيد قائم،

---

**والرابع من تلك المواضع الأربعة التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ** : أن يكون المبتدأ محصوراً فيه الخبر ؛ نحو قولهم :

. . . . . . . . . . كمـــا لنـــا إلا اتبـــاع أحمـــدا

ولم يذكره الشارح ، فـ( لنا ) خبر مقدَّم واجب التقديم ؛ لأن المبتدأ وهو ( اتباع أحمد ) محصور فيه الخبر ، ومثال المحصور بـ( إنما ) : إنما في الدار زيد ؛ إذ لو قدِّم الخبر في هـٰذين.. لأوهم أن المحصور فيه هو الخبر لا المبتدأ .

( **ولم يتعرَّض الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يذكر ( لـ ) مواضع ( **وجوب تأخير الخبر** ) عن المبتدأ ، وهي تسعة ، ذكر الشارح منها أربعة :

**الأول** : ما ذكره بقوله : ( **كما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو شرط** ) أي : وذلك التأخير الواجب ( كما ) أي : كالتأخير الحاصل إذا كان المبتدأ مما يلزم الصدارة ؛ إما : بنفسه كأسماء الاستفهام ( **نحو** ) قولك : ( **من في الدار ؟ و** ) أسماء الشروط ؛ نحو : ( **من يقم.. أقم معه** ) ، و( ما ) التعجبية و( كم ) الخبرية ، أو بغيره كالمضاف إلىٰ ما ذكر ؛ كغلام من عندكِ ؟ وغلام من يقم.. أضربه ، ومال كم رجل عندك ؟ فإنه يكتسب منها الشرط ونحوه كالاستفهام ، ويكون الشرط والجواب حينئذ للمضاف لا لـ( من ) لأنها خلعته عليه ، كما قال الناصر الطبلاوي ، ومقتضىٰ ذلك : أن الجازم حينئذ المضاف لا ( من ) لكن استظهر الروداني عكسه ، ومن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه من كل ما أخبر عنه بجملة هي عينه ، كنطقي : الله حسبي ، كما في « التسهيل » ، وكذا كل ما يُغير معنى الكلام ؛ كالعرض والتمني والنفي والنهي وغير ذلك ، كما في « الرضي » إذ لو أخر ذلك.. لتحير السامع ، هل هو راجع لما قبله أو لما يرد ؟ ويتشوش ذهنه بتغير المعنىٰ بعد استقراره فيه ؛ لينبني عليه الكلام من أول الأمر . اهـ « خضري » .

**والثاني** : ما ذكره بقوله : ( **أو مقروناً بلام الابتداء** ) أي : وكالتأخير الحاصل إذا كان المبتدأ مقروناً بلام الابتداء ( **نحو** ) قولك : ( **لزيد قائم** ) بفتح اللام ؛ إذ لا يجوز

أو أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره ؛ نحو : زيد قام ، أو كان المبتدأ والخبر متساويين تعريفاً وتنكيراً ولا قرينة ؛ نحو : أفضل منك أفضل مني ؛ إذ لو قدم الخبر . . لما علم المخبر عنه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تقديم الخبر على ( اللام ) ، فلا تقول : قائم لزيد ؛ لأن ( لام ) الابتداء لها صدر الكلام ، وما جاء من تقديم الخبر على اللام . . فمحمول على الشذوذ ؛ كقول الشاعر من بحر الكامل :

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويُكرم الأخوالا

فقدم الخبر على المبتدأ الذي دخلت عليه ( لام ) الابتداء شذوذاً ، وكان الواجب تأخيره ؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام ، وتقديم الخبر عليها يخرجها عما تستحقه وهو مؤول ، فقيل : إن أصله لخالي أنت ، فأخرت ( اللام ) لضرورة الشعر ، وقيل : إنها زائدة .

**والثالث** : ما ذكره بقوله : ( **أو أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره** ) أي : أو كالتأخير الحاصل في خبر المبتدأ ، الذي أخبر عنه بفعل مسند إلىٰ ضميره ؛ أي : إلىٰ ضمير المبتدأ ( **نحو** ) قولك : ( **زيد قام** ) إذ لو أخر المبتدأ . . لالتبس بالفاعل ؛ فلا يقال : قام زيد ، علىٰ أن يكون ( زيد ) مبتدأً مؤخراً ، والفعل خبراً مقدَّماً ، بل يكون ( زيد ) فاعلاً لـ( قام ) فلا يكون من باب المبتدأ والخبر ، بل من باب الفعل والفاعل . اهـ « ابن عقيل » .

**وذكر الرابع بقوله** : ( **أو** ) كما إذا ( **كان المبتدأ والخبر** ) أي : أو كالتأخير الحاصل فيما إذا كان المبتدأ والخبر ( **متساويين تعريفاً** ) أي : في التعريف ؛ نحو : زيد أخوك أ( **وتنكيراً** ، **ولا قرينة** ) أي : والحال أنه لا قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما عن الآخر ، مثال تساويهما في التنكير : ( **نحو** : **أفضل منك أفضل مني** ) ، ولكل من النكرتين مسوِّغ بعمله النصب في المجرور ، أو بكونهما صفة لمحذوف ، ولايشترط اتحاد المسوِّغ ، فيجب جعل المقدم من المثالين مبتدأ ، والمؤخر خبراً عنه ؛ فلا يجوز تقديم الخبر في هـٰذا ونحوه ( **إذ لو قدِّم الخبر** ) على المبتدأ ( . . **لما عُلم المخبر عنه** ) وهو المبتدأ من الخبر ؛ لأن كلاً من المتساويين يصلح للإخبار عنه

وَإِنْ يَكُـنْ بَعْـضُ ٱلظُّـرُوفِ ٱلْخَبَـرَا   فَـأَوْلِـهِ ٱلنَّصْـبَ وَدَعْ عَنْـكَ ٱلْمِـرَا
تَقُـولُ زَيْـدٌ خَلْـفَ عَمْـرٍو قَعَـدَا   وَٱلصَّـوْمُ يَـوْمَ ٱلسَّبْـتِ وَٱلسَّيْـرُ غَـدَا

---

وللإخبار به ، فلو قدمت الخبر ، فقلت : أخوك زيد ، وأفضل مني أفضل منك . . لكان المقدَّم مبتدأً ، وأنت تريد أن يكون خبراً من غير دليل يدل عليه ؛ فيجب الحكم بابتدائية المقدَّم من المعرفتين ، أو النكرتين وإن تفَاوَتَا تعريفاً ، كما هو المشهور ، فإن وُجدت قرينة تدل علىٰ أن المقدَّم خبر . . جاز تقديم الخبر سواء كانت تلك القرينة لفظية ؛ نحو قولك : حاضر رجل صالح لتسويغ الابتداء بالثاني بالوصف دون الأول .

أو معنوية ؛ كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة ، فيجوز تقديم الخبر وهو أبو حنيفة ؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة ، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ؛ لأن القرينة الحالية وهي كون أبي يوسف تابعاً لأبي حنيفة تدل علىٰ أن المراد تشبيه الأول بالثاني لا العكس ، اللهم إلا أن يكون المقام للمبالغة في مدح أبي يوسف . اهـ « خضري » مع « ابن عقيل » .

**والخامس** : أن يكون الخبر محصوراً فيه ؛ نحو : إنما زيد قائم .

**والسادس** : أن يقترن الخبر بالفاء ؛ نحو : والذي يأتيني فله درهم .

**والسابع** : أن يقترن بالخبر باء زائدة ؛ نحو : ما زيد بقائم .

**والثامن** : أن يكون الخبر طلبياً ؛ نحو : زيد اضربه .

**والتاسع** : أن يكون الخبر ( مذ ) أو ( منذ ) إن جُعلا مبتدأين ؛ نحو : ما رأيتك مذ يوم أو منذ يومان ؛ أي : أمد انقطاع رؤيتي لك يوم أو يومان . اهـ من « الفتوحات القيومية » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ أن الخبر يقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فقال :

**( وإن يكـن بعـض الظـروف الخبـرا   فـأولـه النصـب ودع عنـك المـرا**
**تقـول زيـد خلـف عمـرو قعـدا   والصـوم يـوم السبـت والسير غـدا )**

أي : ( **وإن يكن بعض الظروف** ) زمانياً كان أو مكانياً ( **الخبرا** ) أي : خبراً عن المبتدأ بألف الإطلاق ، والمراد بـ( بعض الظروف ) التام : وهو ما تتم به الفائدة إذا قرن بالمبتدأ ؛ نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ، بخلاف الناقص : وهو ما لا تتم الفائدة معه ؛

**الأصل في الخبر** : أن يكون مفرداً ، وقد يقع جملة مشتملة علىٰ رابط يربطها بالمبتدإ
الذي سيقت له ؛ ....................................

---

نحو : بكر أمس ؛ لعدم حصول الفائدة في الإخبار به ، ( **فأوله** ) أي : فأعطه أيها النحوي ؛ أي : أعط ذلك الظرف الواقع خبراً ( **النصب** ) على الظرفية لفظاً أو محلاً ؛ نحو : زيد عندك ، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ ، ( **ودع** ) أي : واترك ( **عنك المرا** ) أي : الجدال والنزاع في نصبه .

( **تقول** ) أيها السائل في مثال الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ : ( **زيد خلف عمرو قعدا** ) بألف الإطلاق ، لكن تمثيله بهٰذا غير مطابق ؛ أي : ليس من باب الإخبار بالظرف ، بل هو من باب الإخبار بالجملة الفعلية ، والظرف لغو متعلق بالفعل الواقع خبراً ، ( **والصوم** ) كائن ( **يوم السبت** ) فـ( الصوم ) مبتدأ ، ( يوم السبت ) ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، متعلق بواجب الحذف كما قدرنا ، وكذا تقول في قوله : ( **والسير غدا** ) أي : والسفر واقع غداً ، و( الغد ) اسم لليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه .

وأشار الناظم بالتمثيل بما ذكر إلىٰ أن شرط الحدث الذي يخبر عنه باسم الزمان ألاَّ يكون مستمراً ، فإن الصوم والسير كل منهما غير دائم الوقوع ، فإن كان الحدث مستمر الوقوع ؛ نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة . . فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، فلا فائدة في تقييده بيوم الجمعة ، وهٰذان مثالان للظرف الزماني ، وأما تمثيله لظرف المكان بقوله : ( زيد خلف عمرو قعدا ) ليس بصواب كما مرّ آنفاً ، ولو قال بدل ذلك الشطر : ( تقول زيد خلف عمرو أبدا ) . . لصح تمثيله لظرف المكان . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **الأصل** ) أي : الغالب الكثير في كلامهم ( **في الخبر أن يكون مفرداً** ) والمفرد في باب الخبر : هو ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة ، ( **وقد يقع** ) الخبر أيضاً ( **جملة** ) اسمية أو فعلية ( **مشتملة علىٰ رابط يربطها بالمبتدإ الذي سيقت** ) أي : ذكرت ( **له** ) أي : للحكم بها عليه ، ويشترط في تلك الجملة : **ألاَّ تكون ندائية** ؛ فلا يجوز : زيد يا أخاه ، **وألاَّ تكون مصدَّرة**

كزيد أبوه قائم ، وعمرو قام أخوه ، إلا إذا كانت نفس المبتدإ في المعنىٰ ، فلا يحتاج إلىٰ رابط لفظي ؛ اكتفاءً بها عنه ؛ نحو : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، وقد يقع ظرفاً ؛ نحو : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بـ( لكن ) أو بـ( بل ) أو ( حتىٰ ) اهـ « أبو النجا » ، **والثالث** : أن تشتمل علىٰ رابط يربطها بالمبتدأ إن لم تكن نفس المبتدأ في المعنىٰ أو في اللفظ ، والرابط واحد من أمور أربعة :

**الأول** : العموم ؛ نحو : زيد نعم الرجل .

**والثاني** : اسم الإشارة ؛ نحو : ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ لكم .

**والثالث** : تكرر المبتدأ لفظاً ؛ نحو : ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ ، أو معنىٰ ؛ نحو : زيد جاءني أبو عبد الله .

**والرابع** : الضمير ؛ نحو : زيد جاريته ذاهبة . اهـ « فتوحات » ، اسمية كانت تلك الجملة ( **كزيد أبوه قائم** ) أ( و ) فعلية ؛ كقولك : ( **عمرو قام أبوه** ) .

وقوله : ( **إلا إذا كانت نفس المبتدإ في المعنىٰ** ) استثناء من اشتراط الرابط ؛ أي : ( **فلا يحتاج** ) في الإخبار بها ( **إلىٰ رابط لفظي ؛ اكتفاءً بها** ) أي : بكونها نفس المبتدأ ( **عنه** ) أي : عن الرابط اللفظي ( **نحو** : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ ، ) مما الجملة المخبَر بها نفس المبتدأ في المعنىٰ ؛ أي : فلا تحتاج إلىٰ رابط اكتفاءً بها عنه ؛ لأنها مفسِّرة للمبتدأ ، والمفسِّر عين المفسَّر ، هـٰذا إن قدِّر ( هو ) ضمير الشأن ، وإلا بأن قدر ضميرَ المسؤول عنه ، وهو ( الله ) عز وجل . . فالخبر مفرد ، وهو ( الله ) ، و( أحد ) : خبر بعد خبر ، أو بدل ؛ بناءً علىٰ صحة إبدال النكرة ، الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ، ما لم يستفد من المبدل منه ، كما بسطنا الكلام عليه في تفسيرنا « الحدائق » .

قال الدماميني ـ تبعاً للمرادي ـ : **والتحقيقُ** : أن مثل هـٰذا ليس من الإخبار بالجملة ، بل بالمفرد علىٰ إرادة اللفظ ، كما في عكسه ؛ نحو : « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة » اهـ « مجيب الندا » .

( **وقد يقع** ) الخبر ( **ظرفاً** ) زمانياً أو مكانياً حالة كونه منصوباً لفظاً أو محلاً ( **نحو** )

﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ، وجاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ، وإذا وقعا خبرين . . فلا بد لهما من محذوف يتعلّقان به ، وذلك المحذوف هو الخبر في الحقيقة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ ) ( الواو ) عاطفة ما بعدها علىٰ قوله : ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم ، وأحوال عدوهم ، ويجوز أن تكون حالية ، ( الركب ) مبتدأ ، ( أسفل ) منصوب على الظرفية المكانية ، وهو في الحقيقة صفة لموصوف محذوف ، ( منكم ) صفة لـ( أسفل ) ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً ، تقديره : والركب كائنون بمكان كائن أسفل منكم .

( و ) يقع الخبر أيضاً ( **جاراً ومجروراً** ؛ **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ ) رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

( **وإذا وقعا** ) أي : الظرف والجار والمجرور ( **خبرين** ) أو صلة أو صفة أو حالاً ( . . **فلا بد لهما** ) أي : للظرف والجار والمجرور ( **من** ) متعلَّق ( **محذوف** ) وجوباً ، لا يجوز إظهاره في الكلام ؛ لأنهما كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه ، ( **يتعلقان به** ) أي : بذلك المحذوف ، ولا بد من تقديره كوناً عاماً ؛ كالحصول والاستقرار والكون والثبوت والوجود والوقوع ؛ فيجب تقدير واحد من هٰذه الكلمات ، ثم الذي ذهب إليه ابن مالك أن الأرجح : تقدير المتعلَّق في غير الصلة بصيغة الاسم ؛ لأن الأصح أن المحذوف المقدَّر بما ذكر هو الخبر وحده ، وقيل : الخبر هو المذكور دون المحذوف ، وقيل : مجموعهما ، أما في الصلة . . فيجب تقديره فعلاً ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، ولا يجوز تقدير المتعلَّق كوناً خاصاً ؛ كقائم وجالس ، إلا لدليل يدل عليه ، وحينئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً ، وإذا قدرنا المحذوف لفظ كائن . . فهو من ( كان ) التامة بمعنىٰ حصل وثبت ، والظرف بالنسبة إليه لغو ؛ أي : غير محتمل للضمير ، ولو جعلناه من ( كان ) الناقصة . . كان الظرف في موضع الخبر ؛ بتقدير ( كان ) أخرىٰ ، وعند ذلك تسلسل التقديرات ، قاله في « البدور البهية » اهـ من « الكواكب » .

( **وذلك** ) المتعلَّق ( **المحذوف هو الخبر في الحقيقة** ) ، وإطلاق الخبرية على

وأُطلق عليهما اسم الخبر لنيابتهما عنه ؛ ولهـٰذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً ، وهو عامل النصب في لفظ الظرف ، كما يرشد إليه قوله : ( **فأوله النصب** ) ، وفي محل الجار والمجرور . واختلف فيه : هل هو اسم ........................

---

الظرف والجار والمجرور مجاز مرسل من إطلاق ما للمتعلَّق على المتعلِّق ، علاقته النيابة كما ذكره الشارح بقوله : ( **وأطلق عليهما** ) أي : على الظرف والجار والمجرور ( **اسم الخبر ؛ لنيابتهما** ) أي : لنيابة الظرف والجار والمجرور ( **عنه** ) أي : عن ذلك المحذوف ؛ ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل نيابتهما عن المحذوف ( **لا يجمع بينهما** ) في الكلام ؛ أي : بين المحذوف والظرفين ؛ لأنهما كالعوض عنه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه كما مرَّ آنفاً ( **إلا شذوذاً** ) أي : إلا جمعاً شاذاً خارجاً عن قياس استعمالاتهم ، فيحفظ ولا يقاس عليه ؛ كقوله : [من الطويل]

لـك العـز إنْ مـولاك عـزَّ وإن يُهَـن  فـأنـت لـدىٰ بُحبُـوحـة الهُـون كـائـن

قوله : ( وإن يهن ) بالبناء للمجهول ، مضارع من هان يهون من باب ( قال ) إذا ذل وضعف ، و( البُحبُوحة ) بموحدتين مضمومتين ، وبمهملتين أولاهما ساكنة الوسط ، و( الهُون ) بضم الهاء : الذل والحقارة ، والشاهد في قوله : ( كائن ) حيث أظهر متعلَّق الظرف وهو ( لدىٰ ) .

( **وهو** ) أي : ذلك المتعلَّق المحذوف ( **عامل النصب في لفظ الظرف** ) إن كان معرباً ، وإلا . . ففي محله ( **كما يرشد إليه** ) أي : إلىٰ كون ذلك عاملاً في الظرف لفظاً أو محلاً ، ويدل عليه ( **قوله** ) أي : قول الناظم : ( **فأوله** ) أي : فأعط الظرف ( **النصب** ) لأن النصب يستلزم وجود عامله ، فعامله هنا المتعلق المحذوف ، فعلاً كان أو وصفاً ( **و** ) ذلك المحذوف أيضاً عامل النصب ( **في محل الجار والمجرور** ) **والتحقيق** : أن الذي في محل نصب هو المجرور وحده ؛ لأن الجار هو الموصل للعامل إليه . اهـ « يس على المجيب » .

( **واختلف فيه** ) أي : في ذلك المتعلَّق المحذوف ( **هل هو** ) أي : ذلك المحذوف ( **اسم** ) أي : اسم فاعل ، تقديره : زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار ، وقد نُسب هـٰذا القول لسيبويه ، وأيده في « شرح الكافية » بأنه يتعين تقديره اسماً بعد

أو فعل ؟ فمن قدر الاسم . . كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد ، ومن قدر الفعل . . كان من قبيل الإخبار بالجملة . ثم الظرف علىٰ قسمين : مكاني وزماني ؛ **فظرف المكان** : يخبر به عن اسم الذات ؛ نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المَعْنَىٰ ؛ نحو : الخير عندك ، **وظرف الزمان** : يخبر به عن اسم المعنىٰ . . . . . . . . . . . . .

---

( أما ) و( إذا ) الفجائية ؛ نحو : أما في الدار . . فزيد ، وقوله : ﴿إِذَا لَهُم مَّكْرٌ﴾ ، لأن الفعل لا يليهما ، فحمل الباقي عليهما ، لكن رده ابن هشام ؛ بإمكان تقدير الفعل مؤخراً . اهـ « خضري » ، ( أو ) هو ( فعل ) تقديره : زيد استقر عندك ، أو يستقر عندك ، أو في الدار ، ونسب هـٰذا القول إلىٰ جمهور البصريين ، وإلىٰ سيبويه أيضاً .

( **فمن قدر** ) ذلك المحذوف ( **الاسم** ) أي : قدره اسماً ؛ كمستقر وكائن ( . . **كان الإخبار بهما** ) أي : بالظرفين ( **من قبيل** ) أي : من نوع ( **الإخبار بالمفرد** ) نظراً إلىٰ أن المقدر هو الخبر في الحقيقة ، والأصل في الخبر الإفراد ، ورجحه ابن مالك ، ( **ومن قدر الفعل** ) أي : قدر ذلك المحذوف فعلاً ؛ كاستقر ويستقر ( . . **كان** ) الإخبار بهما ( **من قبيل الإخبار بالجملة** ) الفعلية ؛ لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال .

( **ثم** ) بعد ما ذكرنا : أن الظرف يقع خبراً نذكر أن ( **الظرف** ) من حيث هو ( **علىٰ قسمين : مكاني** ) وهو اسم مدلوله المكان المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع فيه بملاحظة معنىٰ ( في ) الظرفية ، نحو : جلست أمام الشيخ ، ( **وزماني** ) وهو اسم مدلوله الزمان المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع بملاحظة معنىٰ ( في ) الظرفية ؛ نحو : صمت يوماً .

( **فظرف المكان : يخبر به عن اسم الذات ؛ نحو : زيد أمامك ، وعن اسم المعنىٰ ؛ نحو : الخير عندك** ) والفرق بين ظرف المكان حيث أخبر به عن الذات والمعنىٰ ، وبين ظرف الزمان حيث لا يُخبر به عن اسم الذات أن المعنىٰ حدث ؛ فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، بخلاف الذات فإن نسبتها إلىٰ جميع الأزمنة على السواء ؛ فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها . اهـ « عبادي » .

( **وظرف الزمان : يخبر به عن اسم المعنىٰ** ) فقط ، والمراد بـ( المعنىٰ ) : ما عدا

إذا كان الحدث غير مستمر ؛ نحو : الصوم يوم السبت ، والسير غداً ، ولا يخبر به عن اسم الذات ؛ فلا يقال : زيد اليوم ؛ لعدم الفائدة ، فإن حصلت . . جاز ؛ نحو : نحن في شهر كذا ، أو في زمان طيب . وأما تمثيل الناظم بقوله : ( زيد خلف عمرو قعدا ) . . فليس من باب الإخبار بالظرف ، بل بالجملة الفعلية ، والظرف لغو ، . . . .

---

الذات من الأعراض ؛ كالصوم والسفر ؛ لأن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما ؛ فلا بد لكل حدث من زمان يختص به ، ففي الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف الذوات ، فإن نسبتها إلىٰ جميع الأزمنة على السواء ؛ فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها ، قاله الأزهري ( **إذا كان الحدث غير مستمر** ) دائم ( **نحو : الصوم يوم السبت ، والسير غداً** ) ، فإن الصوم والسفر كل منهما غير دائم الوقوع ، فإن كان الحدث مستمر الوقوع ؛ نحو : طلوع الشمس يوم الجمعة . . فلا فائدة فيه ؛ لأن طلوعها مستمر ، ( **ولا يخبر به** ) أي : بظرف الزمان ( **عن اسم الذات** ) ، والمراد به : ما قام بنفسه ، ويقابلها العرض : وهو ما لا يقوم بنفسه ، ويقال له : اسم المعنىٰ ( **فلا يقال : زيد اليوم** ) ، ولا عمرو غداً ( **لعدم الفائدة** ) في الإخبار به عنها ؛ لأن الذات لا تختص بزمن دون زمن ( **فإن حصلت** ) الفائدة في الإخبار به عنها ( . . **جاز** ) الإخبار به عنها ؛ بأن كان كان المبتدأ عاماً ، والزمان خاصاً ( **نحو : نحن في شهر كذا** ) أي : في شهر رمضان ، أو شعبان ، ( **أو** ) نحن ( **في زمان طيب** ) لحصول الفائدة بتخصيص الزمان ، قال ابن عنقاء : والحق جواز نحو : زيد في زمان طاب له وإن كان المبتدأ خاصاً ؛ لوجود الفائدة فالمدار عليها . اهـ

وفي تمثيله بالجار والمجرور في قوله : ( نحن في شهر كذا ) إشارة إلىٰ أنه لا فرق في الظرف بين كونه مجروراً بـ( في ) الظرفية ؛ لأنه لا يخرجه عن الظرفية ، أو منصوباً ، أو مرفوعاً ؛ لأن المراد باسم الزمان ما هو أعم من الظرف اصطلاحاً ، فلا يأتي عليه الاعتراض في تمثيله بالجار والمجرور . اهـ « توضيح » .

( **وأما تمثيل الناظم** ) لوقوع الظرف خبراً ( **بقوله : « زيد خلف عمرو قعدا »** . . **فليس** ) ذلك التمثيل بصواب ؛ لأنه ليس ( **من باب الإخبار بالظرف ، بل** ) هو من باب الإخبار ( **بالجملة الفعلية ، والظرف** ) في مثاله هـٰذا ( **لغو** ) أي : غير مُحمَّلٍ

وهٰهنا فوائد ذكرتها في « شرحي على القطر » ، فمن أحبها . . فليراجعه .

---

للضمير ، فلا يصلح للخبرية ، بل هو متعلق بالفعل المذكور بعده ، بل الخبر الجملة الفعلية المذكورة بعده ، والتقدير : زيد قعد خلف عمرو ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : ( تقول زيد خلف عمرو أبداً ) أي : في جميع أحواله . . لكان التمثيل صحيحاً .

( **وهٰهنا** ) أي : في موضع البحث عن وقوع الظرف خبراً ( **فوائد** ) كثيرة ( **ذكرتها** ) أي : ذكرت تلك الفوائد ( **في « شرحي على القطر »** ) المسمىٰ بـ« مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » ، ( **فمن أحبها** ) أي : فمن أحب تحصيل تلك الفوائد ومعرفتها ( . . **فليراجعه** ) أي : فليراجع شرحي ذلك في استفادتها لأنها من المهمات في هٰذا المقام ، وتلك الفوائد هي ما ذكرها بقوله فيه :

## فَائِدَة

### [في انقسام الظرف إلىٰ مستقر ولغو وبيان متعلّقه]

**اعلم** : أن الظرف عندهم بحسب متعلَّقه قسمان : مستقَر ـ بفتح القاف ـ ولغو .

**فالمستقر** : ما كان متعلَّقه عاماً واجب الحذف ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ .

**واللغو** : ما كان متعلقه خاصاً ؛ كقيام والقعود ، سواء وجب حذفه ؛ نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، أو جاز ؛ نحو : يوم الجمعة ، جواباً لمن قال : متىٰ قمت ؟ ووجه تسمية الأول مستقراً ، والثاني لغواً : أن المتعلَّق العام لما كان إذا حُذف انتقل الضمير الذي كان مستقراً فيه إلى الظرف . . سُمي ذلك الظرف مستقراً ؛ لاستقرار الضمير فيه ، فهو في الأصل مستقر فيه ، ثم حذفت الصلة وهي فيه اختصاراً ؛ لكثرة دوره بينهم ؛ كقولهم في المشترك فيه : مشترك ، ولما كان الآخر لم ينتقل إليه شيء من متعلقه . . سُمي لغواً أو مُلْغىً ، كأنه ألغي ، ولم يعتبر اعتبار الأول ، قاله الدماميني .

**وفيه أيضاً** : **قاعدة** : كل ظرف أو جار ومجرور ليس بزائد ولا مما يستثنىٰ به . . لا بد أن يتعلق بالفعل ، أو ما يشبهه ، أو ما أُوِّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلىٰ معناه ، والمتعلَّق إما : أن يكون ملفوظاً به ، أو مقدراً ، والمقدر إما : واجب الحذف أو لا ،

وَإِنْ تَقُلْ أَيْنَ ٱلأَمِيرُ جَالِسُ     وَفِي فِنَاءِ ٱلدَّارِ بِشْرٌ مَائِسُ
فَجَالِسٌ وَمَائِسٌ قَدْ رُفِعَا     وَقَدْ أُجِيزَ ٱلرَّفْعُ وَٱلنَّصْبُ مَعَا

---

وواجب الحذف في ثمانية مواضع . ذكرها في « المغني » اهـ .

قال في « المغني » **أحدها** : أن يقعا صفة ؛ نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ ، **الثاني** : أن يقعا حالاً ؛ نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ ، ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ ، فمعناه : عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، فهو كون خاص ، **الثالث** : أن يقعا صلة ؛ نحو : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ ، **والرابع** : أن يقعا خبراً ، **الخامس** : أن يرفعا الاسم الظاهر ؛ نحو : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ ، **السادس** : أن يستعمل المتعلَّق محذوفاً في مثل أو شبهه ؛ كقوله : لمن ذكر أمراً تقادم عهده : حينئذ الآن ، وأصله : حين إذ كان ذلك ، واستعمل الآن ، **السابع** : أن يكون المتعلق محذوفاً علىٰ شريطة التفسير ؛ نحو : يوم الجمعة صمت فيه ، **الثامن** : القسم بغير ( الباء ) نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ ، ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ ، وقولهم : للهِ لا يُؤَخَّر الأجل ، ولو صُرح بالفعل في ذلك . . وجبت الباء . اهـ من « المغني » .

وإن أردت شرح هٰذه المواضع . . راجع « حاشية يس » علىٰ ذلك الشرح ، أو « الدسوقي على المغني » ، فإنا تركنا تفسيرها خوفاً من إطالة الكلام ؛ لأن حاشيتنا هٰذه للمبتدئين .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن تقل أين الأمير جالس     وفي فناء الدار بشر مائس**
**فجالس ومائس قد رفعا     وقد أجيز الرفع والنصب معاً )**

أي : ( **وإن تقل** ) أيها النحوي : ( **أين الأمير جالس** ) بتقديم الظرف ، وتأخير الاسم ، ( **وفي فناء الدار بشر مائس** ) بتقديم الجار والمجرور ، وتأخير الاسم ، ( **فجالس ومائس قد رفعا** ) على الخبرية ؛ بألف التثنية ، والظرف والجار والمجرور حالان من الضمير المستكن في الاسم ، علىٰ خلاف ما اختاره سيبويه والكوفيون ، ( **وقد أجيز الرفع والنصب معاً** ) أي : جميعاً ؛ أي : أجيز رفع الاسم على الخبرية ، مع حالية الظرف والجار والمجرور ، علىٰ خلاف ما عليه سيبويه والكوفيون ، ونصب

إذا وُجد مع المبتدإ اسم وظرف أو جار ومجرور ، وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية ؛ بأن حسن السكوت عليه . . جاز جعل . . . . . . . . . . .

---

الاسم على الحالية ، مع خبرية الظرف والجار والمجرور ، كما هو مختارهم .

**والحاصل** : أن سيبويه والكوفيين اختاروا حالية الاسم ، وخبرية الظرف والجار والمجرور ؛ فيما إذا تقدما عليه ، فتقول : أين الأمير جالساً ، وفي فناء الدار بشر مائساً ، وإن لم يتقدما عليه . . اختير عندهم خبرية الاسم وحاليتهما ، فتقول : زيد جالس عندك ، وبشر مائس في فناء الدار . اهـ « نزهة » .

وعبارة « تحفة الأحباب » هنا : إذا أتيت بمبتدأ ، وأخبرت عنه باسم استفهام مقدم عليه ؛ كقولك : أين الأمير ، وكيف زيد ؟ أو بجار ومجرور أو ظرف ، متقدمين أو متأخرين ؛ كقولك : في الدار بشر ، وزيد خلفك ، وما أشبه ذلك مما يُعد كلاماً مفيداً ، ثم أتيت بعد تمام الكلام باسم نكرة . . جاز لك أن تجعله الخبر وترفعه ، وتُلغي اسم الاستفهام ، والجار والمجرور والظرف ، وأن تجعله حالاً فتنصبه ، كما سيأتي أن الحال منصوب ، وأنه يأتي فضلة منكراً بعد تمام الجملة ، فتقول : أين الأمير جالساً ، وفي فناء الدار بشر مائساً ؛ أي : مائلاً و( فناء الدار ) ساحتها ، وزيد خلفك قاعداً ، فلو أتيت بالاسم النكرة قبل تمام الكلام ؛ كقولك : متىٰ قادم زيد ؟ وزيد قاعد خلفك ، وعمرو قائم في الدار . . لم يجز فيه إلا الرفع علىٰ أنه الخبر ، وذلك مفهوم مما مثل به الناظم . اهـ « يمني » .

و( فناء الدار ) بكسر الفاء بزنة كتاب ، سعة أمام الدار ، وقيل : ما امتد من حواليها . اهـ « مصباح » ، و« مائس » بمعنىٰ غضبان ، وفي « القاموس » : مأَسَ عليه ، كمنَعَ إذا غضب ، ومأَسَ بينهم إذا أفسد ، والمائس : الغضبان ، أو النمَّام . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا وُجد مع المبتدإ اسم** ) نكرة ( **وظرف أو جار ومجرور ، وكل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالح للخبرية** ) لحصول الفائدة معه ( **بأن حسن السكوت** ) من المتكلم ( **عليه** ) أي : علىٰ ذلك الكلام ؛ بحيث لا ينتظر السامع كلاماً آخر ، يتوقف عليه حصول الإفادة ( . . **جاز جعل**

كل منهما حالاً ، والآخر خبراً ، لكن إن تقدم الظرفُ أو الجار والمجرور على الاسم
كما مثل . . اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم ، وإن لم يتقدم . . اختير عندهم
خبرية الاسم ؛ نحو : ( بشر مائس في فناء الدار ) ، فإن كرر الظرف أو الجار
والمجرور . . فالأرجح حالية الاسم ، تقدم الظرف أو تأخر ؛ لورود القرآن به ؛ نحو :
﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ﴿ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَـٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ ، وأوجب
الكوفيون النصب ، فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير . . . . . . . . . . . . . .

---

**كل منهما** ) أي : كل من الاسم ، أو الظرف والجار والمجرور ( **حالاً ، و** ) جعل ( **الآخر خبراً ، لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم** ) وذلك ( **كما** مثل ) الناظم ؛ أي : كالمثال الذي مثله الناظم ( . . **اختير عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم** ) ، وخبرية الظرف أو الجار والمجرور ، ( **وإن لم يتقدم** ) الظرف أو الجار والمجرور على الاسم ، ولم يتكررا كما يعلم مما بعده ( . . **اختير عندهم** ) أي : عند سيبويه والكوفيين ( **خبرية الاسم** ) ، وحالية الظرف أو الجار والمجرور من الضمير المستكن في الاسم المذكور ؛ وذلك ( **نحو** ) قولهم : ( **بشر مائس** ) حالة كونه كائناً ( **في فناء الدار ، فإن كرر الظرف ، أو الجار والمجرور . . فالأرجح** ) عندهم وعند غيرهم ( **حالية الاسم** ) ، وخبرية الظرف أو الجار والمجرور ، سواء في ذلك ( **تقدم الظرف** ) المكرر أو الجار والمجرور على الاسم ، ( **أو تأخر** ) الظرف والجار والمجرور عنه ؛ ( **لورود القرآن به** ) أي : بنصب الاسم على الحالية ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ ) مبتدأ ، ( ﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ ﴾ ) خبره ؛ أي : فكائنون في الجنة حالة كونهم ( ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ ) أي : في الجنة ، حال من الضمير المستكن في الخبر ، فجاء القرآن بحالية الاسم وتكرار الجار والمجرور ، ونحو قوله تعالىٰ في ( سورة الحشر ) : ( ﴿ فَكَانَ عَـٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ ﴾ ) خبر ( أن ) ، ( ﴿ خَـٰلِدَيْنِ ﴾ ) حال من الضمير المستكن في خبر ( أن ) ( ﴿ فِيهَا ﴾ ) متعلق بـ ( خالدين ) فحصل في المثالين تكرر الجار والمجرور ، وتوسط الاسم بينهما .

( **و** ) لكن ( **أوجب الكوفيون النصب** ) أي : نصب الاسم على الحالية مع تقدم الظرف وتكراره ؛ لتمام الكلام بدونه : ( **فإن كان الظرف أو الجار والمجرور غير**

مستغنىً عنه . . تعين خبرية الاسم ، وحالية الظرف تكرر أم لا ؛ نحو : فيك زيد راغب فيك ، وزيد راغب فيك ، وإن اجتمع ظرفان تام وناقص . . جاز الرفع في الاسم والنصب ، سواء بدأت بالتام ؛ نحو : إن عبد الله في الدار بك واثقاً أو واثق ، أو بالناقص ؛ نحو : إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب .

---

**مسْتَغْنى عنه** ) لعل الصواب : مستغني عنه ؛ أي : يستغني الكلام عنهما ؛ لتمامه بدونهما ( . . **تعين خبرية الاسم وحالية الظرف** ) وفيه نظر ؛ لأنه كيف يكون الظرف حالاً مع كونه لغواً متعلِّقاً بخاص ؟! اللهم إلا أن يقال : لمشاكلة ما قبله ، فليتأمل . اهـ « يس » .

**والصواب** : ما قلنا ، سواء ( **تكرر** ) الظرف أو الجار والمجرور ( **أم لا** ) يتكرران ؛ وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **فيك زيد راغب فيك** ) هٰذا مثال التكرر ، ( **و** ) قولك : ( **زيد راغب فيك** ) مثال عدم التكرر ، ( **وإن اجتمع ظرفان : تام ، وناقص**) .

**فالتام** : هو الذي تتم به الفائدة ، من غير ملاحظة متعلَّقه ؛ بأن يكون متعلَّقه عاماً كالكون والحصول والاستقرار ؛ لأن الكون لا يستغني منه .

**والناقص** : ما لا تتم به الفائدة إلا بذكر متعلقه ؛ بأن كان كوناً خاصاً ؛ كالوثوق والرغبة والقيام والقعود . اهـ « كردي » بزيادة .

( **جاز الرفع في الاسم** ) على الخبرية ، ( **و** ) جاز أيضاً ( **النصب** ) أي : على الحالية ، ( **سواء** ) في جواز الوجهين في الاسم ( **بدأت** ) أيها المخاطب في الكلام ( **بالتام ؛ نحو** ) قولك : ( **إن عبد الله في الدار بك واثقاً** ) بالنصب على الحالية من الضمير المستكن في الخبر ، وقوله : ( في الدار ) ظرف تام ، وقع خبراً لـ( أن ) ، وقوله : ( بك ) ظرف ناقص متعلق بـ( واثقاً ) ، ( **أو** ) تقول : ( **واثق** ) بالرفع على الخبرية ، والظرف حال من الضمير المستكن في الخبر ، ( **أو** ) بدأت ( **بالناقص ؛ نحو** ) قولك : ( **إن فيك عبد الله في الدار راغباً** ) بالنصب على الحالية ، ( **أو** ) تقول : ( **راغب** ) فيك بالرفع على الخبرية ، والله أعلم .

❊ ❊ ❊

## باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره أو ملابسه

وَهَكَـذَا إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ لُمْتُهُ ... وَخَالِدٌ ضَرَبْتُهُ وَضِمْتُهُ
فَالرَّفْعُ فِيهِ جَائِزٌ وَالنَّصْبُ ... كِلاَهُمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْكُتُبُ

---

**( باب اشتغال العامل عن المعمول بضميره أو ملابسه )**

أي : عن نصب الاسم السابق بضميره ، والاشتغال **لغة** : مصدر اشتغل الخماسي ، يقال : اشتغل زيد بكذا ، إذا صار مشتغلاً به ، **واصطلاحاً** : أن يتقدم اسم ، ويتأخر عنه فعل متصرف ، أو وصف مشتغل بعمل النصب في ضمير الاسم السابق ؛ نحو : زيداً ضربته ، وزيداً أنا ضاربه الآن ، أو مشتغل بالعمل في ملابس ذلك الضمير ؛ أي : فيما أضيف إليه ؛ نحو : زيداً ضربت غلامه ، أو أنا ضارب غلامه غداً .

**وأركانه** : أربعة : **شاغل** ؛ وهو الضمير أو ملابسه ، **ومشغول** : وهو الفعل أو الوصف ، **ومشغول به** : وهو العمل ، **ومشغول عنه** : وهو الاسم السابق .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وهكذا إن قلت زيد لمته ... وخالد ضربته وضمته**
**فالرفع فيه جائز والنصب ... كلاهما دلت عليه الكتب )**

( **وهكذا** ) أي : وكما جاز رفع ( جالس ) و( مائس ) ونحوهما ، ونصبه فيما تقدم إذا تقدم اسم معرفة ، وتأخر عنه فعل متصرف عامل في ضميره ، كما ( **إن قلت** : **زيد لُمْتُه** ) بضم اللام والتاء للمتكلم ، من اللَّوم : وهو العتاب ، ( **وخالد ضربته وضِمته** ) بكسر الضاد ، من الضيم : وهو الظلم ، **والمعنىٰ** : أي : إذا فتحت النطق باسم هو مفعول في المعنىٰ لفعل مشغول عنه بضميره أو بملابسه ( . . **فالرفع فيه** ) أي : في ذلك الاسم ؛ أي : رفع ذلك الاسم المتقدم عليه على الابتداء ( **جائز** ) في العربية ، والجملة المذكورة بعده خبر عنه ، ( **و** ) كذا ( **النصب** ) جائز فيه على المفعولية لفعل محذوف وجوباً ، موافق للمذكور في لفظه أو في معناه ، فلا موضع حينئذ للجملة المذكورة من الإعراب ؛ لأنها مفسِّرة للمحذوفة ، والتقدير في مثال الناظم : عاتبت

إذا تقدم اسم معرفة ، وتأخر عنه فعل أو شبهه ، عامل في ضمير الاسم المتقدم ، أو في اسم مضاف إلىٰ ضميره ، كما في : زيد ضربت أخاه.. جاز لك في ذلك الاسم المتقدم رفعه ونصبه ، كما جاز رفع ( جالس ) مثلاً ونصبه فيما تقدم وإن اختلفت جهة الرفع والنصب ، ..............................

---

زيداً لمته ، وأهنت خالداً ضربته ، وظلمت عمْراً ضمته ، والرفع أرجح من النصب ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تقدير ، وإنما وجب حذف العامل في صورة النصب ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا تقدم اسم معرفة** ) لا نكرة ؛ لأنها لا يجوز الابتداء بها في صورة رفعها ، ( **وتأخر عنه** ) أي : عن ذلك المتقدم ( **فعل** ) متصرف ؛ نحو : زيد ضربته ، ( **أو** ) تأخر عنه ( **شبهه** ) أي : شبه الفعل من كل وصف عامل عمله ؛ نحو : زيداً أنا ضاربه الآن أو غداً ، ( **عامل** ) ذلك الفعل أو الوصف ( **في ضمير** ) يعود إلى ( **الاسم المتقدم أو** ) عامل ( **في اسم مضاف إلىٰ ضميره** ) أي : إلىٰ ضمير الاسم السابق ؛ وذلك أي : عمله في الاسم المضاف إلىٰ ضميره كائن ، ( **كما** ) أي : كالعمل الحاصل ( **في** ) نحو قولك : ( **زيد ضربت أخاه** ) ، وزيد أنا ضارب أخاه الآن أو غداً ( .. **جاز لك** ) جواب ( إذا ) الشرطية ( **في ذلك الاسم المتقدم رفعه** ) على الابتداء ، ( **ونصبه** ) على المفعولية لفعل محذوف وجوباً .

و( الكاف ) في قوله : ( **كما جاز** ) صفة لمصدر محذوف ، و( ما ) مصدرية ، والجملة الفعلية صلتها ، والتقدير : جاز لك رفعه ونصبه جوازاً مثل جواز ( **رفع « جالس » مثلاً** ) أي : مَثِّلْ مِثْلَ جالس كـ( مائس ) أي : جوازاً كجواز رفع ( جالس ) ، ومَثِيلِه من ( مائس ) في الباب السابق ، ( **و** ) جواز ( **نصبه** ) أي : نصب ( جالس ) ( **فيما تقدم** ) في الباب السابق ( **وإن اختلفت جهة الرفع والنصب** ) في البابين ؛ أي : هنا وفيما تقدم ؛ لأن جهة الرفع وسببه هنا الابتداء ، وفيما تقدم الخبرية ، وجهة النصب فيما تقدم على الحالية ؛ وهٰهنا على المفعولية لفعل محذوف وجوباً ، والتشبيه في مطلق الرفع والنصب لا في عاملهما .

فإذا قلت : زيد لمته مثلاً . . جاز لك رفع ( زيد ) على الابتداء ؛ فالجملة بعده في محل رفع علىٰ أنها خبره ، ونصبه على المفعولية ؛ بإضمار عامل وجوباً موافق للمذكور ، فلا موضع للجملة بعده حينئذٍ ؛ لأنها مفسِّرة ، والرفع أرجح ؛ لعدم احتياجه إلىٰ تقدير . **نعم** ؛ لو كان الفعل المتأخر دالاً على الطلب . . فالنصب أرجح ؛ نحو : زيداً اضربه ؛ لأن . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قال اليمني في « شرحه » : لا يخفىٰ أن التشبيه بين نصب ( جالس ) وزيداً لمته أنما هو في مجرد جواز النصب ، وإلا . . فقد علم أن انتصاب ( جالس ) و( مائس ) على الحالية ، وانتصاب ( زيد ) و( خالد ) على المفعولية . اهـ بتصرف .

( **فإذا قلت : زيد لمته مثلاً** ) أي : أو قلتَ مثيلاً له ؛ كقولك : خالد ضربته ( . . **جاز لك رفع « زيد » على الابتداء ؛ فالجملة** ) المذكورة ( **بعده في محل رفع علىٰ أنها خبره** ) أي : خبر ( زيد ) ( **و** ) جاز لك ( **نصبه** ) أي : نصب ( زيد ) ( **على المفعولية ؛ بإضمار عامل** ) أي : بتقدير عامل ، من فعل أو شبهه محذوف ذلك العامل ( **وجوباً** ) ، لا يجوز إظهاره ؛ لأن المذكور كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه . اهـ « يس » .

( **موافق** ) ذلك المحذوف في لفظه أو في معناه ( **للمذكور ؛ فلا موضع للجملة** ) المذكورة ( **بعده** ) أي : بعد الاسم المتقدم ( **حينئذ** ) أي : حين إذا نُصب ذلك المتقدم بعامل محذوف ، ففي كلام الشارح تقديم وتأخير ، **والصواب** : ما ذكرناه في حله ( **لأنها** ) أي : لأن الجملة المذكورة ( **مفسِّرة** ) للمحذوف ، والجملة المفسِّرة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها ليست مقصودة في نفسها ، ( **والرفع** ) للاسم المتقدم على الابتداء ( **أرجح** ) من نصبه بعامل محذوف ( **لعدم احتياجه** ) أي : لعدم احتياج الرفع ( **إلىٰ تقدير** ) عامل محذوف يعمل فيه كالنصب .

وقوله : ( **نعم** ) استدراك علىٰ قوله : ( والرفع أرجح ) أي : لكن ( **لو كان الفعل المتأخر** ) عن الاسم المذكور ( **دالاً على الطلب . . فالنصب** ) أي : فنصب الاسم المتقدم على المفعولية بعامل محذوف ( **أرجح** ) من رفعه على الابتداء وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **زيداً اضربه** ) ، وإنما كان النصب أرجح من الرفع في هٰذه الصورة ( **لأن**

الرفع يستلزم الإخبار بالطلب عن المبتدإ ، وهو خلاف القياس ، بل منعه بعضهم ، وأوَّل البعض ما ورد من ذلك ، ولو كان الاسم المتقدم نكرة. . تعين النصب ؛ نحو : رجلاً أكرمته .

---

**الرفع** ) أي : رفعه على الابتداء ( **يستلزم** ) أي : يستوجب ( **الإخبار بالطلب عن المبتدإ** ، **وهو** ) أي : الإخبار عن المبتدأ بالطلب ( **خلاف القياس** ) أي : خلاف القياس الذي عليه استعمالاتهم في محاوراتهم ؛ لعدم احتماله الصدق والكذب ؛ فالنصب حينئذ في الاسم المتقدم أرجح من الرفع ( **بل منعه** ) أي : منع الرفع للعلة المذكورة ( **بعضهم** ) كسيبويه وأبي علي الفارسي ( **وأوّل** ) هٰذا ( **البعض ما ورد من ذلك** ) أي : من الإخبار بالطلب ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ علىٰ حذف الخبر والمضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ، والتقدير : ومما يتلىٰ عليكم حكم السارق والسارقة ، ثم استؤنف بيان الحكم بقوله : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ وذلك لأن ( الفاء ) لا تدخل عند سيبويه في الخبر في نحو هٰذا المثال ، ومثله قوله : ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴾ اهـ « مجيب بتصرف » .

ويؤوَّل المثال المذكور هنا ـ أعني : قوله ( زيد اضربه ) ـ بأن ( زيد ) مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف ، تقديره : زيد مقول فيه اضربه ، وجملة ( اضربه ) مقول القول ، لا خبر عن ( زيد ) .

وذكر الشارح محترز قوله أوَّل الباب : ( إذا تقدم اسم معرفة ) بقوله : ( **ولو كان الاسم المتقدم نكرة. . تعين النصب** ) على المفعولية بفعل محذوف ( **نحو** ) قولك : ( **رجلاً أكرمته** ) ، ويمتنع رفعه ؛ لأنه نكرة ، والنكرة لا يجوز الابتداء بها إلا بمسوِّغ ، وليس هنا مسوغ ؛ فيتعين نصبه على المفعولية ، وفي « التحفة » قول الناظم : ( لُمته ) بضم اللام كما مر ؛ لأنه أجوف واوي ، يقال فيه : لامه يلومه كقاله يقوله .

( وضِمته ) بكسر الضاد ؛ لأنه أجوف يائي ، يقال : ضامه يضيمه كباعه يبيعه ، فأعطي كل من الفعلين عند إسناده إلىٰ تاء الفاعل بعد حذف العين حركة مجانسة للعين ، وهي الضمة في ( لمته ) ، والكسرة في ( ضمته ) اهـ

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **كلاهما** ) أي : كل من الرفع والنصب ( **دلت عليه الكُتْب** ) بضم الكاف وسكون التاء ؛ لضرورة النظم ؛ أي : الكتب النحوية بيان للمعلوم ؛ لأنها هي الباحثة عن باب الاشتغال ، وقيل : المراد بـ( الكتب ) كتاب سيبويه ، وجمعه للتعظيم ؛ لأنه أول من وضع باب الاشتغال ، والغرض منه تكميل البيت .

* * *

## باب الفاعل

وَكُـلُّ مَـا جَـاءَ مِـنَ ٱلأَسْمَـاءِ ... عَقِيـبَ فِعْـلٍ سَـالِـمِ ٱلْبِنَـاءِ
فَـٱرْفَعْـهُ إِذْ تُعْـرِبُ فَهْـوَ ٱلْفَـاعِـلُ ... نَحْـوُ جَـرَى ٱلْمَـاءُ وَجَـارَ ٱلْعَـامِـلُ

---

### ( باب الفاعل )

( الفاعل ) **لغة** : من أوجد الفعل ؛ أي : الحدث ؛ كالضارب الذي أوجد الضرب ؛ والقائم الذي أوجد القيام مثلاً ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الصريح أو المؤول بالصريح ، المسند إليه فعل تام علىٰ صيغته الأصلية ، أو اسم مؤوَّل به ، مقدم بالأصالة ، واقع منه ؛ كضرب زيد ، أو قائم به ؛ كمات عمرو .

**والصريح** : هو ما لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل كما مثلنا .

**والمؤول** : ما يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي : إنزالنا .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وكـل مـا جـاء مـن الأسمـاء ... عقيـب فعـل سـالـم البنـاء**
**فـارفعـه إذ تعـرب فهـو الفـاعـل ... نحـو جـرى المـاء وجـار العـامـل )**

أي : ( **وكل ما جاء** ) ووقع في كلامهم ( **من الأسماء** ) المعربة أو المبنية ( **عقيب فعل** ) أي : بعد فعل متصلاً به أو منفصلاً ، والمراد بـ( العقيب ) وهو لغة في العقب ، أن يقع بعد الفعل ولو كان منفصلاً عنه ، ( **سالم البناء** ) أي : صحيح الصيغة غير مغيرها ( . . **فارفعه** ) أي : فارفع أيها النحوي ذلك الاسم الواقع بعد فعل أو وصف يعمل عمله علىٰ صيغته الأصلية ( **إذ تعرب** ) أي : وقت تطبيق إعرابه ؛ أي : فارفعه لفظاً أو تقديراً أو محلاً وقت إرادة إعرابه ، ( **فهو الفاعل** ) أي : لأنه الفاعل ، وكل فاعل مرفوع .

مثال رفعه لفظاً : قول الناظم : ( **نحو : جرى الماء** ) أي : **سال الماء في الوادي** أو في الأنهار ، ( **وجار العامل** ) أي : ظلم العامل في الزكاة أو في غيرها في عمله ، وعدل عن الحق ، وفي بعض النسخ : ( وجار العاذل ) بالذال المعجمة ؛ أي : عدل

**الفاعل** : اسم أو ما في تأويله ، أسند إليه فعل تام ، أو ما في تأويله ، . . . . . . . . . .

---

اللائم على العشق والمحبة عن الحق في لومه لحبيبه ، وعدد الناظم المثال ؛ إشارة إلىٰ أنه لا فرق في رفع الفاعل بين كونه عاقلاً أو غيره ، ولا بين كون إعرابه لفظاً أو تقديراً أو محلاً ؛ نحو : جار الذي ضرب غلامي ، وأقرأني هـٰذا الشيخ ؛ فالاسم الصريح كما مثلنا ، والمؤول به : بلغني أن الحبيب قادم ، وأن العدو هالك ؛ أي : قدوم الحبيب ، وهلاك العدو .

ومثال الفعل كما مثلنا ، ومثال الوصف : نحو : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ أي : يختلف ألوانه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الفاعل** ) المصطلح عليه عند النحاة : هو ( **اسم** ) لا فعل صريح ؛ أي : لا يحتاج في جعله فاعلاً إلىٰ تأويل ، ( **أو** ) لفظ ( **ما في تأويله** ) أي : في تأويل الاسم الصريح ، ( **أسند إليه** ) أي : إلىٰ ذلك الاسم الصريح أو إلىٰ ما في تأويله ( **فعل تام** ) والتام : هو الذي اكتفىٰ بمرفوعه عن طلب منصوبه ، خرج به الناقص كـ( كان ) وأخواتها ؛ فإنه مسند إلى اسمه الذي هو في أصله مبتدأ ، ( **أو** ) أسند إليه ( **ما في تأويله** ) أي : **ما في تأويل الفعل التام** ، وهو الوصف الصريح ؛ كقوله : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ .

قوله : ( الفاعل ) هو ( اسم ) أي : صريح ظاهر ، أو مضمر بارز ، أو مستتر بقرينة مقابلته بالمؤوَّل ، وقوله : ( أو ما في تأويله ) ( ما ) : واقعة علىٰ لفظ ، و( في ) للظرفية ، ( وتأويله ) مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف ؛ أي : لفظ حاصل في عدد الألفاظ المؤولة بالاسم ، ومثله في ذلك ما بعده ، ولو قال : أو مؤوَّلة به . . لكان أظهر وأخصر ، ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف سابك ، وهو هنا ( أن ) و( أَنَّ ) و( ما ) ، دون ( كي ) و( لو ) ، أو بغيره في باب التسوية ، فلا يقع الفاعل جملة ، خلافاً لبعضهم ، وأجاز ابن مالك أن يكون **الفاعل** مضمون الجملة ، فقال في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ : أن فاعل تبين مضمون كيف فعلنا ؟ كأنه قيل : تبين لكم كيفية فعلنا بهم . اهـ « يس على المجيب » .

قوله : ( أسند إليه فعل تام ) ، خرج بـ( التام ) الناقص ؛ فإن مرفوعه لا يسمىٰ

مقدم أصلي المحل والصيغة ؛ فالاسم : نحو : ( جرى الماء وجار العامل ) ، والمؤول به : نحو قوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ ، والفعل كما مثلنا ، والمؤول به ؛ نحو : ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فاعلاً اصطلاحاً ، ( أو ما في تأويله ) والمراد بـ( ما في تأويله ) ما يشبهه في العمل ، والدلالة على المعنى المصدري ، وهو هنا : اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، واسم التفضيل ، والمصدر ، واسم الفعل ، والظرف وعديله المعتمدان ، قال أبو حيان : أو اسم موضوع موضع الفعل ؛ نحو : إياك أنت وزيد أن تخرجا ، ففي ( إياك ) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ؛ ولذلك أكد بالمنفصل ، وعُطف عليه المرفوع ، و( إياك ) وُضع موضع احذر . اهـ « يس على المجيب » ، والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق ؛ نحو : أسد بمعنىٰ شجاع في قولك : زيد أسد ؛ أي : شجاع ، ففي ( أسد ) ضمير مستتر مرفوع محلاً علىٰ أنه فاعل ، وقد يرفع الظاهر ؛ نحو : زيد أسد غلامه . اهـ « يس على المجيب » .

( **مقدم** ) أي : مقدم كل من الفعل وما في تأويله على الفاعل ، خرج به : زيد قام كما سيأتي في الشارح ؛ لأنه عامل في الفاعل ، وحق العامل أن يقدم على المعمول ، وخرج بقوله : ( **أصلي المحل** ) نحو : قائم زيد ، فإن المسند ، وهو ( قائم ) أصله التأخير كما سيأتي فيه ، ( و ) بقوله : أصلي ( **الصيغة** ) نحو : ضرب زيد ( **فالاسم** ) الصريح ( **نحو** : «**جرى الماء ، وجار العامل**» ، و ) الفاعل ( **المؤول به** ) أي : بالاسم الصريح ( **نحو قوله تعالىٰ** : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ ) أي : إنزالنا إليك الكتاب ، ( و ) مثال ( **الفعل** ) المسند إلى الفاعل ، ( **كما مثلنا** ) أي : كالأمثلة التي مثلنا ههنا، (و) مثال الوصف المسند إلى الفاعل ( **المؤول به** ) أي : **الفعل** (**نحو**) قوله تعالىٰ : ( ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ ) فإنه في تأويل يختلف ألوانه ، فـ( مختلف ) مبتدأ مؤخر، وقوله تعالىٰ قبله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ ﴾ جار ومجرور خبر مقدم، و﴿ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ عطف عليه ، و( مختلف ) اسم فاعل ، يعمل عمل الفعل ، يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ذلك ؛ لاعتماده علىٰ موصوف محذوف ، والتقدير : ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه : فاعل مختلف مرفوع بالضمة الظاهرة .

وقولنا : ( مقدم ) مخرج لنحو : زيد قام ؛ فإن ( زيد ) ليس بفاعل ، كما يفهمه قوله : ( عقيب فعل ) ، بل مبتدأ ، وما بعده خبره ، لكن تعبيره بـ( عقيب ) يوهم أنه لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله ، وليس كذلك كما سيأتي . وقولنا : ( أصلي المحل ) مخرج لنحو : قائم زيد ؛ فإن المسند وهو ( قائم ) أصله : التأخير ؛ لأنه خبر ، وذِكْر ( الصيغة ) مخرج لنحو : ضُرب زيد بضم أوله ، وكسر ثانيه ؛ لأنها صيغة مفرعة عن ( ضَرَب ) بفتحهما ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وقولنا : مقدم** ) ذلك الفعل ، وما في تأويله على الفاعل ( **مخرج لنحو : زيد قام ؛ فإن زيد ليس بفاعل** ) لتأخر الفعل عنه ( **كما يفهمه** ) أي : كما يفهم عدم فاعلية ( زيد ) في هـٰذا المثال ( **قوله** ) أي : قول الناظم : ( « **عقيب فعل** » ، بل ) ( زيد ) في هـٰذا المثال ( **مبتدأ** ، **وما بعده** ) من جملة ( قام ) ( **خبره** ) أي : خبر ( زيد ) ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( كما يفهمه ) أي : لكن ( **تعبيره** ) أي : تعبير الناظم ( **بـ« عقيب »** ) الذي هو لغة في عقب ( **يوهم أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **لا يجوز الفصل بين الفعل وفاعله** ، **وليس** ) الأمر المعلوم من الخارج ( **كذلك** ) أي : كما يوهمه تعبيره من عدم جواز الفصل ( **كما سيأتي** ) في ( باب المفعول ) به جواز الفصل بينهما بالمفعول به ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ .

## تَنْبِيْهٌ

## [تصغير عقب في كلام الناظم]

والأفصح في عقيب عقب بلا ياء ، وعدل الناظم إلىٰ هـٰذه اللغة الغير الفصيحة ؛ لضرورة النظم ، ولو أتىٰ بدل قوله : ( عقيب ) ببعيد تصغير بعد . . لكان كلامه أفصح . اهـ « معرب على الخلاصة » .

( **وقولنا : « أصلي المحل » مخرج لنحو : قائم زيد ؛ فإن المسند وهو « قائم » أصله التأخير ؛ لأنه خبر** ) عن ( زيد ) ( **وذِكْرُ** ) نا ( أصلي ) ( **الصيغة مخرج لنحو : ضُرِب زيد بضم أوله ، وكسر ثانيه ؛ لأنها** ) أي : لأن هـٰذه الصيغة المغيرة ( **صيغة مفرعة عن** ) الصيغة الأصلية ، التي هي ( **ضَرَب بفتحهما** ) أي : بفتح أوله وثانيه ، المسندة إلى الفاعل ؛ أي : مفرعة مغيرة عن الأصلية ؛ لإسنادها إلى النائب ، كما

وهو معنىٰ قول الناظم : ( **عقيب فعل سالم البناء** ) أي : لم يتغير بناؤه للإسناد إلى المفعول . وقوله : ( **فارفعه** ) أشار به إلىٰ أن حكمه الرفع ، ورافعه هو ما أسند إليه من فعل أو شبهه ، وقد يُجر الفاعل لفظاً بحرف زائد ؛ نحو : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ، أو بإضافة مصدر ؛ نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ وشذ نصبه ورفع المفعول ؛ نحو : خرق الثوب المسمار . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

سيأتي في الباب التالي .

( **وهو** ) أي : إخراج الصيغة المفرعة ( **معنىٰ قول الناظم** ) أي : مدلول قوله : ( **عقيب فعل سالم البناء** ) أي : صحيح التركيب ( **أي : لم يتغير بناؤه** ) وهيئته ( **للإسناد** ) به ( **إلى المفعول** ) به وما ناب عنه ، **والمراد** : أنه خرج بقوله : ( سالم البناء ) .

( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( « **فارفعه** » **أشار به إلىٰ أن حكمه** ) أي : حكم الفاعل ( **الرفع** ) لأنه عمدة ، والرفع إعراب العمد ؛ لكونه أقوى الحركات ، ( **ورافعه** ) أي : ورافع الفاعل ( **هو ما أسند إليه** ) أي : إلى الفاعل ( **من فعل** ) كقام زيد ( **أو شبهه** ) أي : شبه الفعل في العمل ؛ نحو : أقائم زيد ، ( **وقد يجر الفاعل لفظاً** ) لا محلاً ( **بحرف زائد ؛ نحو** : ﴿ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ ) فتقول في إعرابه : ( من ) زائدة ، زيدت لتأكيد معنى الكلام ، ( بشير ) فاعل ( جاء ) مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد ، ومثله : قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ ( **أو** ) يجر ( **بإضافة مصدر** ) إليه ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ) ، **والأصل** : ولولا أن يدفع الله الناس بعضهم ببعض . . لفسدت الأرض .

( **وشذ** ) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم في محاوراتهم ( **نصبه** ) أي : نصب الفاعل ، ( **ورفع المفعول** ) به ( **نحو** ) قولهم : ( **خرق الثوب** ) بضم الموحدة على الشذوذ مع أنه مفعول به ، ( **المسمار** ) بنصبه على الشذوذ مع أنه فاعل مرفوع ، وتقول في إعرابه : ( خرق ) فعل ماض ، ( الثوب ) مفعول به مقدم على الفاعل ؛ لغرض الحصر ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة

وقوله : ( إذ تُعرِب ) للتبيه علىٰ أن الرفع إنما يظهر فيه أو يقدر إذا كان معرباً ، وإلا . . فيقال : في محل رفع . وأشار بتعداد المثال إلىٰ أنه لا فرق بين الإسناد الحقيقي والمجازي ، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح ، ولا بين أن يكون الفعل واقعاً منه أو قائماً به . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المجلوبة للشذوذ ( المسمار ) فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المجلوبة للشذوذ .

( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( **إذ تُعرِب** ) بضم التاء ، وكسر الراء ، ( **للتنبيه علىٰ أن الرفع إنما يظهر فيه** ) أي : في الفاعل ، ( **أو يقدر** ) فيه ( **إذا كان** ) الفاعل ( **معرباً** ) كجاء زيد والفتىٰ ، ( **وإلا** ) أي : وإن لم يكن الفاعل معرباً كأن كان مبنياً ؛ نحو : جاء الذي ضربني ، أو ضربني هـٰذا الشيخ ( . . فـ ) لا يقال في إعرابه : بضمة ظاهرة أو مقدرة ، بل ( **يقال** ) في إعرابه : ( **في محل رفع** ) على الفاعلية ، مبني على السكون مثلاً ؛ لأن إعراب المبني محلي ، لا لفظي ولا تقديري .

( **وأشار** ) الناظم ( **بتعداد المثال** ) وإكثاره وتعداده زيادته على الواحد ؛ لأن المثال جزئي ، يذكر لإيضاح القاعدة ؛ فيكفي فيه واحد ، فإذا زيد . . يسأل عن سببه ( **إلىٰ أنه** ) أي : إلىٰ أن الشأن والحال ( **لا فرق** ) في كونه فاعلاً ( **بين الإسناد الحقيقي** ) وهو إسناد الفعل إلىٰ فاعله ؛ كـ( جار العامل ) ، ( **والمجازي** ) وهو إسناد الفعل إلىٰ غير فاعله ؛ كـ( جرى الماء ) لأن الماء غير عاقل ، ( **ولا فرق بين الفعل المعتل** ) كـ( جرىٰ ) ( **والصحيح** ) كـ( جار ) ، ( **ولا** ) فرق ( **بين أن يكون الفعل واقعاً منه** ) كـ( جار العامل ) ( **أو قائماً به** ) كـ( جرى الماء ) .

قال الناظم في « شرحه » عند قوله : ( عقيب فعل سالم البناء ) : وإنما أوجبوا بقاء الفعل علىٰ صيغته الأصلية مع الفاعل ، وغيره مع النائب عنه ؛ ليفصلوا بين ما أسند إليه ، وبين ما أسند إلى النائب ، كما سيأتي في الباب التالي ، وإنما اختير للفاعل الرفع وللمفعول به النصب ؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة ، والفعل لا يرفع إلا فاعلاً واحداً ، وينصب به عدة مفاعل ، كالمصدر والظرفين والحال والمفعول له ، فجعل الرفع المستثقل إعراب ما قل ، وهو الفاعل ، والفتح المستخف إعراب ما كثر

في نحو : ضرب الأمير عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد تأديباً له ضرباً شديداً ، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، فتقول : زيد خرج ؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلىٰ باب المبتدأ ، ويقع اللبس في الكلام ، فافهمه . اهـ « حريري » .

## فصل في توحيد الفعل

أي : تجريده من علامتي التثنية والجمع ، ثم ذكر الناظم هنا بعض أحكام الفاعل ، وهي تسعة ، كما بينا في « الفتوحات » ، وهو أن يجرد فعله على اللغة الفصحىٰ من علامتي التثنية والجمع وجوباً إذا كان مثنىٰ أو مجموعاً ؛ نحو : جاء الزيدان ، وجاء الزيدون ، وإنما وجب تجريده من علامتهما ؛ لأنه لو قيل : قاما الزيدان ، أو قاموا الزيدون ، وقمن الهندات . . لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر ، وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم له ؛ فألزموا توحيده لدفع هـٰذا الإيهام ، فقال :

**( ووحـد الفعـل مـع الجمـاعـة   كقـولهـم سـار الـرجـال السـاعـة )**

( **ووحد الفعل** ) أي : جرد الفعل أَيُّها النحويُّ وجوباً على اللغة الفصحىٰ من علامة الجمع ( **مع الجماعة** ) مذكراً كان أو مؤنثاً ، إذا أسندته إلىٰ فاعل ظاهر مجموع ، كما تجرده إذا أسندته إلىٰ واحد وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **سار الرجال الساعة** ) أي : ذهب الرجال في هـٰذه الساعة ؛ أي : ذهبوا في الوقت القريب ، أو ذهبوا في سفرهم مقدار زمن يسمىٰ بالساعة ، وهو جزء من اثني عشر جزءاً من اليوم أو الليلة ، وذهب النساء ، كما تقول : ذهب الرجل ، وذهبت المرأة .

**ومنه** : قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ ﴾ وقوله : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾ ، بخلاف ما إذا أسندته إلىٰ ضمير جمع ؛ نحو : الزيدون ، والهندات قمن ، وكالجمع في ذلك المثنىٰ ؛ فيقال : قام رجلان ، فلا يقال : قاما الرجلان على الأفصح ، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحىٰ ، لأن تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من جوهر لفظه دائماً ؛ فلا حاجة إلى العلامة، بخلاف تأنيثه؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه ، كما إذا كان مجازي التأنيث؛ كطلعت الشمس ، مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل ؛ لأن التثنية والجمع ثقيلان بالنسبة إلى المفرد ؛ فإلحاق علامة بفعلهما زيادة ثقل . اهـ « كردي » بخلافه ثَمَّ . اهـ « نزهة » .

أي : جرد الفعل على الأفصح من علامة الجمع إذا أسندته إلىٰ فاعل ظاهر مجموع ، كما تجرده إذا أسندته للواحد ؛ نحو : ( سار الرجال ) ، **ومنه** : ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ، بخلاف ما إذا أسندته إلىٰ ضمير مجموع ؛ نحو : الزيدون قاموا ، أو النسوة قمن ، وكالجمع المثنىٰ ؛ فيقال : قام رجلان ، . . . . . . .

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : جرد** ) أيها النحوي ( **الفعل علىٰ** ) القانون ( **الأفصح** ) أي : الأشمل على الفصاحة : وهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ أي : جرده وجوباً كما مر تعليله ، وكما سيأتي في الشارح ( **من علامة الجمع** ) وهي الواو والنون ، ( **إذا أسندته** ) أي : أسندت الفعل ( **إلىٰ فاعل** ) وكذا نائبه ، واسم ( كان ) وأخواتها ( **ظاهر** ) ، خرج به الضمير كما سيأتي ( **مجموع** ) ، وكذا المثنىٰ كما يأتي .

و( الكاف ) في قوله : ( **كما تجرده** ) صفة لمصدر محذوف ، و( ما ) مصدرية ؛ أي : جرد الفعل من علامة الجمع وجوباً تجريداً كتجريدك إياه من أي علامة ( **إذا أسندته** ) أي : أسندت الفعل ( **للواحد** ) أي : للفاعل المفرد ، سواء كان ذلك الجمع جمع تكسير ( **نحو** ) قولك : ( **سار الرجال** ) كما تقول : جاء رجل ، أو جمع مذكر سالم ، كما ذكره الشارح بقوله : ( **ومنه** ) أي : ومن تجريد الفعل من علامة الجمع قوله تعالىٰ : ( ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ) كما تقول : قال الظالم ، ونحو قوله تعالىٰ : ( ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ ) فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ بتجريده من علامة الجمع ، كما تقول : قالت امرأة ، والنسوة : جمع تكسير ، واحدها امرأة من غير لفظها . اهـ « كواكب » ، فلا يقال على الأفصح : ساروا الرجال ، وقالوا الظالمون ، وقلن نسوة .

والجار والمجرور في قوله : ( **بخلاف ما إذا أسندته** ) متعلق بمحذوف خبر لمحذوف ، تقديره : وذلك الحكم السابق ملتبس ، بخلاف حكم ما إذا أسندت الفعل ( **إلىٰ ضمير** ) عائد إلىٰ ( **مجموع ؛ نحو** ) قولك : ( **الزيدون قاموا** ) فـ( الزيدون ) مبتدأ ، وجملة ( قاموا ) خبره ، فالفعل فيه أسند إلىٰ ضمير جمع ، ( **أو** ) نحو قولك : ( **النسوة قمن** ) فـ( النسوة ) مبتدأ ، وجملة ( قمن ) خبره ( **وكالجمع** ) في وجوب تجريد فعله من العلامة ( **المثنىٰ ؛ فيقال** ) في ما إذا أسند إليه الفعل : ( **قام رجلان** )

ولا يقال على الأفصح : قاما رجلان ، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون علىٰ أنها ليست ضمائر ، وإنما هي علامات للفاعل ؛ كالتاء في نحو : قامت هند ، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحىٰ ؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه دائماً ، بخلاف تأنيثه ؛ فإنه قد لا يعلم من لفظه ، مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كما تقول : قام رجل بتجريده من علامة التثنية ، ( **ولا يقال علىٰ** ) القانون ( **الأفصح : قاما رجلان** ) بإلحاق علامة التثنية بالفعل المسند إليه .

( **ومن** ) بعض قبائل ( **العرب** ) ، قال أبو حيان في « الارتشاف » : حكى اللغويون : أن أصحاب هٰذه اللغة ـ وهم : طيئ بوزن سيد ـ يلتزمون العلامة مطلقاً أبداً ، ولا يفارقونها . اهـ ، ( **من يلحق الفعل الألف** ) في المثنىٰ ، ( **والواو** ) في الجمع المذكر ، ( **والنون** ) في الجمع المؤنث ( **علىٰ أنها** ) متعلّق بـ( يلحق ) أي : يلحقه هٰذه الأحرف علىٰ أنها ( **ليست ضمائر** ) أي : علىٰ وجه عدم كونها ضمائر للمثنىٰ والجمع ( **وإنما هي علامات للفاعل** ) أي : وإنما يلحقونها علىٰ وجه كونها علامات علىٰ تثنية الفاعل وجمعه حالة كونها ( **كالتاء** ) أي : مثل ( التاء ) ( **في نحو** ) قولك : ( **قامت هند** ) في كونها لمجرد علامته لا ضمير ، فإن ( التاء ) علامة لتأنيث الفاعل ، لا ضمير مؤنث .

( **وإنما وجب تجريده** ) أي : تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع ( **على اللغة الفصحىٰ ؛ لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من** ) جوهر ( **لفظه** ) ، **والمراد** من علمهما من لفظه : أن علامتهما تكون ظاهرة أبداً ، ولا تكون مقدرة ؛ بدليل ما بعده . اهـ « يس » ، ( **دائماً** ) أي : في جميع أحوالهما رفعاً ونصباً وجراً ، ( **بخلاف تأنيثه فإنه** ) أي : فإن التأنيث ( **قد لا يعلم من** ) جوهر ( **لفظه** ) كما إذا كان مجازي التأنيث ؛ كريح وشمس ، فيقدر التأنيث ؛ فيقال : طلعت الشمس ، وهبَّت الريح .

وقوله : ( **مع أن** ) متعلق بـ( يعلمان ) أي : لأن تثنية الاسم وجمعه يعلمان من لفظه ؛ فلا حاجة إلىٰ إلحاق علامتهما بالفعل ، مع أن ( **في الإلحاق هنا** ) أي : في الفعل المسند إلى المثنىٰ والمجموع الظاهرين ( **زيادة ثقل** ) لأن المثنىٰ والجمع ثقيلان

بخلافه ثَمَّ .

**وَإِنْ تَشَا فَزِدْ عَلَيْهِ ٱلتَّاءَ نَحْوُ ٱشْتَكَتْ عُرَاتُنَا ٱلشِّتَاءَ**

يعني : أنك إذا وحدت الفعل عند إسناده إلى الفاعل الظاهر المجموع . . فأنت بالخيار في إلحاقه علامة التأنيث ، فإن شئت . . قلت : جاء الرجال بالتذكير على التأويل . .

---

بالنسبة إلى المفرد ؛ فإلحاق العلامة بفعلهما فيه زياة ثقل . اهـ « كردي » و« خضري » ، ( **بخلافه** ) أي : بخلاف إلحاق علامة التأنيث ( **ثَمَّ** ) أي : في نحو : قامت هند ؛ فإنه لا يثقل ، وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك ؛ أي : فيما إذا أسند إلى المؤنث الحقيقي ، وكذا المجازي ؛ لئلا يتوهم أن ثَمَّ فاعلاً مذكراً منتظراً ؛ فلا يجوز أن يقال : هند قام ، والشمس طلع ؛ لاحتمال أن يكون المراد هند قام أبوها ، والشمس طلع قرنها . اهـ « تصريح » .

ثم ذكر الناظم حكم إلحاق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى الجمع بعد تجريده من علامة الجمع ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن تشا فزد عليه التاء نحو اشتكت عراتنا الشتاء )**

أي : ( **وإن تشا** ) بالقصر لضرورة النظم ، وإن ترد بالجمع معنى الجماعة ( . . **فزد عليه** ) أي : على الفعل المسند إلى الجمع ( **التاء** ) تاء التأنيث وذلك ( **نحو** ) قولهم : ( **اشتكت عُراتُنا** ) جمع عارٍ من اللباس ، ويجوز أن يقرأ بالمعجمتين جمع غازٍ في سبيل الله ، فألحقوا بالفعل المسند إلى العراة ، الذي هو جمع عارٍ تاء التأنيث علىٰ تأويله بالجماعة ؛ أي : اشتكت وتألمت جماعة عراتنا برودةَ ( **الشتاء** ) ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، و( الشتاء ) فصل من فصول السنة الأربعة ، ذو برد شديد ؛ لبعد الشمس فيه عن البحر المتجمد الذي في الشمال إلىٰ جهة الجنوب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم ( **أنك** ) أيها النحوي ( **إذا وحدت** ) وجردت ( **الفعل** ) من علامة الجمع ( **عند إسناده** ) أي : إسناد الفعل ( **إلى الفاعل الظاهر المجموع . . فأنت بالخيار في إلحاقه** ) أي : في إلحاق الفعل ( **علامة التأنيث ، فإن شئت** ) عدم الإلحاق ( . . **قلت : جاء الرجال بالتذكير** ) أي : تذكير الفعل ، وتجريده من علامة التأنيث ( **على التأويل** ) أي : علىٰ تأويل

بالجمع ، أو جاءت الرجال بالتأنيث على التأويل بالجماعة ، ومنه : ( **اشتكت عراتنا الشتاء** ) . وشمل كلامه جمع التكسير لمذكر أو مؤنث ، واسم الجمع ؛ كقامت النساء ، واسم الجنس الجمعي ؛ كأورقت الشجر ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المجموع وتفسيره ( **بالجمع** ) فكأنك قلت : جاء جمع الرجال ، ( **أو** ) إن شئت إلحاق علامة التأنيث . . قلت : ( **جاءت الرجال بالتأنيث** ) أي : بإلحاق علامة التأنيث بالفعل ( **على التأويل** ) أي : علىٰ تأويل المجموع وتفسيره ( **بالجماعة** ) فكأنك قلت : جاءت جماعة الرجال .

( **ومنه** ) أي : ومن التأويل بالجماعة قولهم : ( **اشتكت عُراتُنا** ) أي : أظهرت جماعة عُراتنا الشكوىٰ والتألم من شدة برودة فصل ( **الشتاء** ) فكأنهم قالوا : اشتكت جماعة عراتنا الشتاء .

( **وشمل كلامه** ) أي : كلام الناظم ؛ يعني : قوله : ( وإن تشأ فزد عليه التاء ) ( **جمع التكسير** ) ، سواءً كان ( **لمذكر** ) كرجال ، ( **أو** ) لـ( **مؤنث** ) كهنود ، والجمع : هو ما دل علىٰ أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف ؛ فهو من باب الكلية ، ( **واسم الجمع** ) وهو ما دل علىٰ أكثر من اثنين دلالة المفرد علىٰ جملة أجزاء مسماه ؛ فهو من باب الكل . اهـ « صبان على الملَّوي » .

قيده في « التصريح » بالمعرب منه ؛ لإخراج المبني منه ؛ نحو : الذين ؛ فلا يقال فيه : قالت الذين . اهـ « يس » عليه ، وقيل : إن اسم الجمع : ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، وليس له واحد من لفظه ؛ كقوم ورهط وذلك ( **كقامت النساء** ) بمعنىٰ قامت جماعة النساء ، ويجوز فيه : قام النساء بمعنىٰ جمع النساء ، ( **و** ) شمل أيضاً ( **اسم الجنس الجمعي** ) وهو ما دل علىٰ أفراد كثيرة ، ويفرق بينه وبين مفرده بـ( التاء ) غالباً ؛ كشجر وشجرة ، وتمر وتمرة ، ومن غير الغالب يفرق بينه وبين واحده بـ( الياء ) كزنج وزنجي ، وروم ورومي . اهـ « كردي » ، وذلك ( **كأورقت الشجر** ) علىٰ تأويله بالجماعة ، وأورق الشجر علىٰ تأويله بالجمع ، وأما اسم الجنس الأحادي ، وهو ما يصدق علىٰ واحد لا بعينه ؛ كأسد . . فلا يشمله كلامه . اهـ « خضري » .

وكذا جمع المؤنث السالم ؛ كقامت الهندات ، وجمع المذكر السالم ؛ كقام الزيدون ، وفي هٰذين خلاف ، **والصحيح** : أنهما كمفرديهما ؛ فيجب التأنيث في نحو : قامت الهندات ، كما يجب في نحو : قامت هند ، ويجب التذكير في نحو : قام الزيدون ، كما يجب في نحو : قام زيد . ولما ذكر أن الفعل إذا أسند إلىٰ جمع ، تلحقه تاء التأنيث . . أراد أن يبين مواضع لزومها ، فقال :

**وَتُلْحَقُ ٱلتَّاءُ عَلَى ٱلتَّحْقِيقِ ... بِكُلِّ مَا تَأْنِيثُهُ حَقِيقِي**

---

( **وكذا** ) يشمل كلامه بناء على القول الضعيف ، ولأجل هٰذا الخلاف فصله عما قبله بـ( كذا ) ( **جمع المؤنث السالم ؛ كقامت الهندات** ) فيقال فيه : قام الهندات علىٰ تأويله بالجمع ، ( و ) كذا يشمل كلامه بناءً على الضعيف أيضاً ( **جمع المذكر السالم ؛ كقام الزيدون** ) فيقال فيه : قامت الزيدون علىٰ تأويله بالجماعة ، ( **وفي** ) شموله لـ( **هٰذين** ) الجمعين ؛ يعني : المؤنث السالم والمذكر السالم ( **خلاف** ) مشهور بن النحاة ، ( و ) القول ( **الصحيح** ) أي : الراجح : ( **أنهما** ) أي : أن هٰذين الجمعين ( **كَمُفْرَدَيْهِما ؛ فيجب التأنيث في نحو ؛ قامت الهندات ، كما يجب** ) التأنيث ( **في نحو : قامت هند** ) لكونه مؤنثاً حقيقياً ، ( **ويجب التذكير في نحو : قام الزيدون ، كما يجب** ) التذكيرُ ( **في نحو : قام زيد** ) لكونه مذكراً حقيقياً .

**فإن قلت** : لم ألحقوا تاء التأنيث بالفعل ، ولم يلحقوها بالفاعل مع أنها مرادة لتأنيثه . . **قلت** : لأنها لو لحقت الفاعل . . كانت في آخره ؛ فتكون علامة الإعراب عليها ، وهي ساكنة أصالة ؛ فتنافيا . اهـ « حمدون » ، ولأن الفاعل كالجزء من الفعل ؛ فتأنيثه تأنيث له ، والله أعلم .

( **ولما ذكر** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **أن الفعل إذا أسند إلىٰ جمع ، تلحقه تاء التأنيث . . أراد أن يبين مواضع لزومها** ) أي : وجوبها ، ( **فقال** ) :

( **وتلحق التاء على التحقيق ... بكل ما تأنيثه حقيقي** )

أي : ( **وتلحق التاء** ) أي : تاء التأنيث وجوباً ، قال اليمني : هو بضم التاء ، وكسر الحاء ، من ألحق الرباعي ؛ ليناسب قوله : ( ووحد ) ، ويجوز بفتح الحاء بصيغة المجهول ( **على التحقيق** ) أي : على القول المحقق عند النحاة ، الثابت عندهم

إذا أسند الفعل إلىٰ مفرد ظاهر حقيقي التأنيث وهو ما له فرج ، غير مفصول ، ولا مراداً به الجنس . . لحقته وجوباً تاء ساكنة ، تدل علىٰ تأنيث فاعله .

**كَقَوْلِهِمْ جَاءَتْ سُعَادُ ضَاحِكَةْ وَٱنْطَلَقَتْ نَاقَةُ هِنْدٍ رَاتِكَةْ**

---

بالأدلة ، ( **بكل ما** ) أي : بكل فعل أسند إلىٰ ظاهر مفرد ، ( **تأنيثه حقيقي** ) أي : حقيقي التأنيث ، لا مجازيه : وهو ما له فرج ولو دبراً كالطير ، وهو متصل بفعله ، ولم يكن فعله ( نعم ) ولا ( بئس ) ، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلىٰ ضمير متصل عائد إلىٰ مؤنث غائب حقيقياً كان نحو : هند قامت ، أو مجازياً ؛ كالشمس طلعت ، وتذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي ؛ كقام المرأة لغة قليلة ، تسمىٰ : ( لغة قال فلانة ) ، وإنما وجب إلحاق التاء به ؛ لئلا يتوهم أن ثَمَّ فاعلاً مذكراً محذوفاً كأن يقال في قام هند ؛ أي : أبوها مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : أي : ( **إذا أسند الفعل** ) ، أو ما يكون في تأويله ( **إلىٰ مفرد** ) ، خرج به الجمع ، كما مر آنفاً ( **ظاهر** ) ، خرج به **ما** إذا أسند إلىٰ ضمير متصل كما سيأتي ، ( **حقيقي التأنيث** ) ، خرج به مجازيه كما سيأتي ، ( **وهو** ) أي : حقيقي التأنيث : ( **ما له فرج** ) والمراد بـ( الفرج ) : محل الوطء ليشمل الطير ؛ إذ ليس لها إلا الدبر ، وقوله : ( **غير مفصول** ) عن فعله بالجر صفة ثالثة لـ( **مفرد** ) أي : متصل ذلك المفرد بعامله ، ويجوز النصب على الاستثناء ، خرج به المفصول عن فعله كما سيأتي ، ( **ولا مراداً به الجنس** ) بالجر وبالنصب : معطوف علىٰ ( **غير** ) أي : غير مفصول عن فعله ، وغير مراد به الجنس ، خرج : نعم المرأة هند ، وبئس المرأة دعد كما سيأتي ، وقوله ( . . **لحقته** ) جواب ( إذا ) أي : لحق ذلك الفعل ( **وجوباً تاء ساكنة ، تدل علىٰ تأنيث فاعله** ) أي : تأنيث فاعل ذلك الفعل ؛ أي : لحقته التاء وجوباً بهٰذه القيود الخمسة المذكورة في كلام الشارح ، **الأول منها** : كونه مفرداً ، وكونه ظاهراً ، وكونه حقيقي التأنيث ، وكونه متصلاً به ، وعدم إرادة الجنس به .

ثم ذكر الناظم المثال المستجمع لهٰذه القيود بقوله :

**( كقولهم جاءت سعاد ضاحكة وانطلقت ناقة هند راتكة )**

أي : وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **جاءت** ) حضرت ( **سعاد** ) أي :

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ ، ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ ، بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث ؛ كطلعت الشمس ، أو مفصولاً عن عامله ؛ نحو : قامت اليوم هند ، وحضرت القاضي امرأة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

امرأة اسمها سعاد ، وسعاد : علم مؤنث معنوي من السعادة بمعنى الفوز ، سميت به للتفاؤل حالة كونها ( **ضاحكة** ) أي : مستبشرة ، والضحك : تكشر الشفاه عن الأسنان واللثات مع إظهار الصوت ، ( **وانطلقت** ) أي : أرسلت وذهبت ( **ناقة هند** ) إلى المرعىٰ حالة كونها ( **راتكة** ) أي : راكضة محركة أعجازها من النشاط ، من قولهم : رَتَك البعير من باب ( نصر ) إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **ومنه** ) أي : ومن القسم الذي وجب فيه إلحاق التاء بالفعل ( **قوله تعالىٰ** ) في ( آل عمران ) : ( ﴿ إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ ﴾ ) ، وقوله في ( سورة يوسف ) : ( ﴿ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ ) لكون الفاعل فيهما متوفراً للقيود الخمسة المذكورة آنفاً .

والجار والمجرور في قوله : ( **بخلاف . . .** ) إلخ : خبر لمبتدإ محذوف جوازاً ، تقديره : وذلك الحكم المذكور ، من وجوب إلحاق التاء بالفعل المسند إلى الفاعل ، المتوفر للقيود الخمسة ملتبس ، بخلاف حكم ( **ما لو كان** ) الفاعل ( **مجازي التأنيث** ) وهو ما ليس له فرج ؛ فلا يقابله ذكر ؛ كالسماء والأرض والشمس ؛ أي : حكم مجازي التأنيث ، مخالف حكمَ حقيقي التأنيث ؛ فلا يجب تأنيث الفعل معه ، اتصل بفعله أم لا( **كطلعت الشمس** ) فيجوز أن يقال فيه : طلع الشمس بحذف التاء .

( **أو** ) كان المؤنث الحقيقي ( **مفصولاً عن عامله** ) ، سواء كان فعلاً أو وصفاً ؛ نحو : أضاربةُ اليوم هند غلامها ( **نحو : قامت اليوم هند ، وحضرت القاضيَ امرأةٌ** ) فلا يجب إلحاق التاء بعامله ؛ فيجوز أن يقال : قام اليوم هند ، وحضر القاضي امرأة ، والأجود الإثبات ؛ لأن فصله يدل علىٰ عدم الاعتناء به ؛ لِبُعْده عن الفعل ، ويصير الفصل كالعوض عن التاء . اهـ « خضري » ، إلا إذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عن أسماء الرجال ؛ كزيد سميت به امرأةٌ ، فإنه مع الفصل يجب إثباتها ؛ نحو : جاءت اليوم زيد ؛ لدفع الالتباس كما في « المُلاَّ جامي » .

أو مراداً به الجنس ؛ نحو : نعمت المرأة هند . . جاز إلحاق التاء وعدمها ، والإلحاق أرجح ، ويجب إلحاقها أيضاً إذا أسند الفعل إلىٰ ضمير متصل ، عائد إلىٰ مؤنث حقيقي ؛ كهند قامت ، أو مجازي ؛ كالشمس طلعت ، وأما قوله :

فــلا مُــزْنــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا ولا أرضَ أبْقَــلَ إبْقَــالَهَــا

فضرورة .

---

( أو ) كان المؤنث الحقيقي ( **مراداً به الجنس ؛ نحو : نعمت المرأة هند** ) ، وبئست المرأة دعد ؛ فإنه إذا كان المؤنث الحقيقي مراداً به الجنس ( . . **جاز إلحاق التاء** ) بفعله ، فتقول : نعمت المرأة هند ؛ نظراً إلىٰ لفظه ، ( **و** ) جاز ( **عدمها** ) أي : عدم إلحاق التاء بفعله ؛ نظراً إلىٰ معناه ، الذي هو الجنس ، وإنما جاز الوجهان فيه ؛ لأن فاعله مقصود به استغراق الجنس ؛ فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها ؛ لشبهه به في أن المقصود به متعدد . اهـ « ابن عقيل » .

( **و** ) لكن ( **الإلحاق أرجح** ) نظراً إلىٰ لفظه ، ( **ويجب إلحاقها** ) أي : التاء بالفعل ( **أيضاً** ) أي : كما يجب إلحاقها إذا أسند إلىٰ مفرد ظاهر حقيقي التأنيث ( **إذا أسند الفعل إلىٰ ضمير متصل ، عائد إلىٰ مؤنث حقيقي** ) ، سواء كان تأنيثه بالتاء ؛ كفاطمة أو لا ( **كهند قامت** ) وزينب جلست ، ويستثنىٰ من المجرد ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه ؛ كبرغوث ، فلا يؤنث فعله وإن أريد به مؤنث ، كما أن ذا التاء الذي لا يتميز يجب تأنيث فعله ، وإن أريد به مذكر بلا خلاف ؛ كنملة وبقرة وشاة ، مما يفرق من جمعه بالتاء نظراً إلىٰ لفظه فيهما ، كما في « النكت » اهـ « خضري » .

وخرج بقوله : ( متصل ) ما إذا أسند الفعل إلىٰ ضمير منفصل ؛ فلا يؤنث بالتاء ؛ نحو : هند ما قام إلا هي ، ( **أو** ) عائد إلىٰ مؤنث ( **مجازي ؛ كالشمس طلعت** ) إلا عند ابن كيسان ؛ فإنه جوز أن يقال : الشمس طلع ، كما يقال : طلع الشمس ؛ فلا فرق عنده بين ظاهر المجازي وضميره ، ( **وأما قوله** ) أي : وأما حذف التاء من قوله : ( ولا أرض أبقل إبقالها ) في قول الشاعر : وهو عامر بن جُوَين الطائي : [من المتقارب]

**( فــلا مــزنــة ودقــت ودقهــا ولا أرض أبقــل إبقــالهــا )**

( **فضرورة** ) أي : فلأجل ضرورة استقامة وزن البيت حذف التاء من ( أبقل ) مع أنه

وقوله : ( راتكة ) بالتاء ..............................

مسند إلىٰ ضمير عائد إلىٰ مؤنث مجازي ، وجوزه ابن كيسان في النثر أيضاً ؛ فيقال عنده : الشمس طلع ، كما يقال : طلع الشمس . اهـ « خضري » ، والبيت لعامر بن جُوَين ـ بالتصغير ـ الطائي ، يصف سحابة وأرضاً نافعتين ، في ضمن قصيدة من المتقارب ، محذوف العروض والضرب .

و( لا ) الأولىٰ : نافية ملغاة ، و( الفاء ) فيها : تعليلية لمحذوف سيأتي ، ( مزنة ) بضم الميم ، وسكون الزاي ، وبالنون والتاء منونة ؛ أي : سحابة بيضاء : مبتدأ .

أو عاملة عمل ليس ، و( ودقت ) من باب ( وعد ) أي : أمطرَتْ وَدْقَها ، مصدر منصوب على المفعولية المطلقة لـ( ودقت ) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ليست ودقة ودقت مثل ودقها ؛ أي : ليست سحابة أمطرت إمطاراً مثل إمطارها موجودةً ، ( ولا أرض ) الواو : عاطفة ، ( لا ) عاملة عمل إن ، ( أرض ) اسمها في محل النصب مبني على الفتح ، و( أبقل إبقالها ) أي : أنبت إنباتها ، إعرابه كسابقه ، والجملة الفعلية صفة لـ( أرض ) ، أو خبر لـ( لا ) .

**والشاهد في قوله** : ( أبقل ) حيث حذف التاء منه مع أنه مسند إلىٰ ضمير المؤنث المجازي ، فكان الواجب إثباتها ، ولكن حذفها ؛ لأجل ضرورة الشعر .

**والمعنىٰ** : هـٰذه السحابة نافعة ؛ لأنه ليست سحابة أمطرت مثل إمطارها ، وهـٰذه الأرض نافعة ؛ لأنه ليست أرض أنبتت مثل إنباتها ، والبقل : هو كل نبات اخضرت به الأرض . اهـ من « فتح الجليل على ابن عقيل » بتصرف .

## فَائِدَة ١٧

### [تذكير المؤنث وعكسه]

قال التاج السبكي في « عروس الأفراح » : إن من إخراج الكلام علىٰ خلاف مقتضى الظاهر أن تذكر المؤنث وعكسه ، قال : فالأول : لتفخيمه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ ، ومنه : قوله : ( ولا أرض أبقل إبقالها ) ، فعبر عنها بما يعبر به عن المكان ، وبذلك ينجلي لك أنه لا ضرورة في البيت . اهـ « يس » باختصار .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( « راتكة » بالتاء

المثناة من فوق : هو من قولهم : رتك البعير ، إذا انطلق راكضاً محركاً أعجازه .

وَتُكْسَرُ ٱلتَّاءُ بِلاَ مَحَالَةْ فِي مِثْلِ قَدْ أَقْبَلَتِ ٱلْغَزَالَةْ

يعني : أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة ، وقد يعرض لها ما يخرجها عن الأصل ، كما إذا وليها ساكن ، فحينئذ تحرك بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين كما مثل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**المثناة من فوق : هو** ) مأخوذ ( **من قولهم** ) أي : من قول العرب : ( **رتك البعير ، إذا انطلق** ) وذهب ( **راكضاً** ) أي : مسرعاً ( **محركاً أعجازه** ) أي : أوراكه ، وهو منصوب على الحال من الفاعل ، يقال : رتك البعير من باب ( نصر ) رَتْكاً ورَتْكَاكاً ، والرتكاك : ضرب من السير ، فيه اهتزاز لا يكاد يوجد إلا في الإبل ، قاله الخليل . اهـ هامش الشارح .

ثم ذكر الناظم أن هـٰذه التاء التي أصلها السكون قد تكسر لالتقاء الساكنين ، فقال :

**( وتكسر التاء بلا محالة في مثل قد أقبلت الغزالة )**

( **وتكسر التاء** ) أي : تحرك هـٰذه التاء الساكنة في أصلها بالكسر ، علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ( **بلا محالة** ) أي : بلا مشاككة ولا منازعة .

قال الشارح : ( **يعني** ) الناظم ( **أن تاء التأنيث اللاحقة للفعل أصل وضعها أن تكون ساكنة** ) فرقاً بينها وبين التاء اللاحقة بالأسماء ؛ كفاطمة وعائشة ؛ لأنها محركة بحركة الإعراب .

( **وقد يعرض** ) أي : يحدث ( **لها** ) أي : لهـٰذه التاء اللاحقة للفعل ( **ما يخرجها عن الأصل** ) الذي هو السكون ، ( **كما إذا وليها** ) واتصل بها ( **ساكن ؛ فحينئذ** ) أي : حين إذ وليها ساكن ( **تحرك** ) هـٰذه التاء اللاحقة للفعل ( **بالكسر ؛ لـ** ) أجل التخلص من ( **التقاء الساكنين** ) وذلك (**كما مثل**) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم : ( في مثل قد أقبلت الغزالة ) أي : في مثل قولهم : ( أقبلت ) إلينا ، وحضرت عندنا ( الغزالة ) أي : المرأة الجميلة المشابهة في جمال وجهها الغزال ؛ أي : الظبي ، و( الغزال ) هو في أصله ولد الظبي ، ويسمىٰ غزالاً من حين ولادته إلىٰ أن يقوىٰ ويطلع قرنه ، ثم بعد ذلك يسمى الذكر ظبياً والأنثىٰ ظبية ، وقال اليمني في « شرحه » : ولا يقال الغزالة

أو بالضم ؛ نحو : ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ .

---

بالهاء ، ففي تمثيله نظر . اهـ ، إلا أن يقال : المراد بها : المرأة المشبهة بالغزال في الجمال والملاحة . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح : ( **أو** ) تحرك تلك التاء ( **بالضم** ) كما في ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ ﴾ ) ، وحُركت بالضم لاتباع حركة الراء والسكون الداخل بينهما لا يعد فاصلاً ؛ لأنه حاجز غير حصين .

## خَاتِمَةٌ

### [الأدلة علىٰ كون الفاعل كالجزء من الفعل]

وقد سبق لنا إنما أُنث الفعل لتأنيث الفاعل ؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل ، فتأنيثه يكون بتأنيث فعله .

**قلت** : ويدل علىٰ كون الفاعل كالجزء من الفعل اثنا عشر دليلاً .

**الأول** : أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل ؛ لئلا يتوالىٰ أربع متحركات ؛ كضربت وضربنا ، ولم يسكن مع ضمير المفعول ؛ نحو : ضربنا ؛ لأنه في حكم المنفصل .

**والثاني** : أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كالجزء من الفعل . . لم يكن كذلك .

**والثالث** : أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد ؛ لجريانه مجرى الجزء من الفعل ، واختلاطه به .

**والرابع** : أنهم وصلوا ( تاء ) التأنيث بالفعل دلالة علىٰ تأنيث الفاعل ؛ فكان كالجزء منه .

**والخامس** : أنهم قالوا : ألقيا وقفا مكان ألق ألق وقف قف ، ولولا أن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل . . لما أنيب منابه .

**والسادس** : أنهم نسبوا إلىٰ كُنْتُ فقالوا كُنْتِيٌّ ، ولولا جَعْلُهم الفاعل كالجزء من الفعل . . لم يبق مع النسب .

**والسابع** : ألغوا ( ظننت ) إذا توسطت أو تأخرت ، ولا وجه لذلك إلا جعل الفاعل كالجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثلُ ذلك لا يعملُ .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثامن** : امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل ، كامتناعهم من تقديم بعض حروفه .

**والتاسع** : أنهم جعلوا ( حبذا ) بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل .

**والعاشر** : أن من النحويين من جعل ( حبذا ) في موضع رفع بالابتداء ، وأخبر عنه ، والجملة لا يصح فيها ذلك إلا إذا سُمي بها .

**والحادي عشر** : أنهم جعلوا ( ذا ) في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث ، كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

**والثاني عشر** : أنهم قالوا في تصغير ( حبَّذا ) : مَا أُحَيْبِذَهُ ، فصغروا الفعل والفاعل ، وحذفوا من الفعل إحدى الباءين ، ومن الاسم الألف ، ومن العرب من يقول : لا تُحَبِّذَهُ ، فاشتق منهما . اهـ « يس على المجيب » .

❊ ❊ ❊

## باب ما لم يسم فاعله

وَٱقْضِ قَضَاءً لاَ يُرَدُّ قَائِلُهْ ... بِٱلرَّفْعِ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهْ
مِنْ بَعْدِ ضَمٍّ أَوَّلِ ٱلأَفْعَالِ ... كَقَوْلِهِمْ يُكْتَبُ عَهْدُ ٱلْوَالِي

---

**( باب ما لم يسم فاعله )**

أي : هٰذا باب المفعول الذي لم يذكر معه فاعل عامله من فعل أو شبهه ، ويسمىٰ نائب الفاعل ، وهٰذه العبارة أعم ؛ لأنها تشمل كل ما ينوب عن الفاعل من المصدر وغيره ، وهو **اصطلاحاً** : الاسم الصريح أو المؤول به ، أسند إليه فعل تام ، مغيَّر الصيغة أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة ، ليس واقعاً منه ولا قائماً به ، وعامله اثنان : الفعل المغير الصيغة ، والمؤول به ، وهو ثلاثة : اسم المفعول ؛ نحو : أمضروب الزيدان ، والمصدر ؛ نحو : عجبت من أكل الطعام ؛ أي : من أن يؤكل الطعام ، واسم التفضيل إذا أخذ من مادة الحب أو البغض ؛ نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا ﴾ ، ولزيد أبغض إلي .

**وحكمه** : حكم الفاعل وهو الرفع ، وقد بسطنا الكلام علىٰ شروطه في « النزهة » فراجعه ؛ فإنها من المهمات التي لا بد منها .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( واقض قضاء لا يرد قائله ... بالرفع فيما لم يسم فاعله**
**من بعد ضم أول الأفعال ... كقولهم يكتب عهد الوالي )**

( **واقض** ) أيها النحوي ( **قضاء لا يرد قائله** ) أي : احكم حكماً لازماً لا يُنكر ، ولا يُرد علىٰ حاكمه ، ولا يقبل الامتناع منه ، وقوله : ( **بالرفع** ) متعلق بـ( اقض ) ( **فيما لم يسم** ) أي : في المفعول الذي لم يذكر ( **فاعله** ) أي : فاعل عامله ، فعلاً كان أو شبهه ، وإضافة الفاعل لضمير المفعول للملابسة ؛ لكونه فاعلاً لفعل متعلق به .

**والمراد** بـ( فاعله ) : فاعله في اصطلاح النحاة ؛ فلا يرد نحو : أنبت الربيع البقل ، فإن البقل اسم حذف فاعله الحقيقي ؛ أي : أنبت الله البقل في وقت الربيع . اهـ « كواكب » .

أي : احكم للمفعول الذي لم يذكر فاعله بالرفع إقامة له مقامه ، أو احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ، ولما كان ذلك متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل . .
قال : فإذا أريد إسناد الفعل المتصرف إلىٰ نائب الفاعل . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**أو المعنىٰ** : احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله ، ولما كان ذلك متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل . . قال :( **من بعد ضم أول الأفعال** ) أي : احكم له بالرفع من بعد ضم أوَّل الأفعال المسندة إليه ، ماضياً كان أو مضارعاً ، لفظاً كان أو تقديراً ؛ كضرب ويضرب ، وقيل ، وبيع ، ولا يكون الضم في المضارع إلا لفظاً ، ومثل له الناظم بقوله : ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **يكتب عهد الوالي** ) ، وبيعة السلطان في الديوان الملكي حفظاً له وتأكيداً ؛ لأن نظام المجتمع لا يقوم إلا به في المضارع ، وكُتب عهده في الماضي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : احكم** ) أيها النحوي ( **للمفعول الذي لم يذكر فاعله** ) أي : فاعل فعله وعامله فعلاً كان أو شبهه ( **بالرفع إقامة له** ) أي : لذلك المفعول ( **مقامه** ) بضم الميم ؛ لأنه اسم مكان من أقام الرباعي ؛ أي : احكم له بالرفع ؛ لأجل إقامته مقام الفاعل في أحكامه كلها ، ( **أو** ) **المعنىٰ** : ( **احكم بعمل الرفع في المفعول لفعل ما لم يذكر فاعله** ) أي : لفعل أسند إلىٰ مفعول لم يُذكر فاعلُ ذلك المفعول ؛ أي : عامله فعلاً كان أو شبهه .

( **ولما كان ذلك** ) أي : الحكمُ بالرفع له ( **متوقفاً علىٰ تغيير صيغة الفعل** ) الأصلية إلىٰ صيغة أخرىٰ ؛ ليتميز ما أسند إلى المفعول عما أسند إلى الفاعل ( . . **قال** ) الناظم ، جواب ( لما ) الشرطية ( من بعد ضم أوّل الأفعال ) ، و( الفاء ) في قوله : ( **فإذا أريد** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن ذلك الحكم متوقف علىٰ تغير صيغة الفعل ، وأردت بيان كيفية تغييرها . . فأقول لك : إذا أريد ( **إسناد الفعل المتصرف** ) التام ، خرج بـ( المتصرف ) الجامد ؛ كنعم وبئس وعسىٰ وليس ، فإنه لا يُبنىٰ للمفعول ؛ لعدم قبوله تغيير الصيغة بجموده وملازمته صيغة واحدة ، وخرج بـ( التام ) الناقص ؛ لأنه لا يبنىٰ للمفعول عند البصريين ( **إلىٰ نائب الفاعل** ) .

ضم أوله لفظاً أو تقديراً ، ماضياً كان أو مضارعاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وجملة ما ينوب عن الفاعل خمسة ، سيأتي أكثرها في كلام الشارح ، وقد بينتها في شرحي « نزهة الألباب » بأوضح بيان مع شروطها فراجعه ، وأصل نائب : ناوب ؛ لأنه من ناب ينوب ، قلبت الواو همزة . اهـ « حمدون » .

( **ضم أوله** ) أي : أول الفعل المبني للمفعول ، وإنما ضم أوله ؛ لأن الضم هنا أقوى الحركات ، فناسب عمل الفعل المبني للمفعول ، وتقوية له ( **لفظاً** ) في الماضي والمضارع ؛ كضُرِبَ ويُضْرَب ، ( **أو تقديراً** ) في الماضي فقط ؛ كقيل وبيع ؛ لأن المضارع ليس فيه تقدير ضم أوله ، بل يكون لفظاً ، ( **ماضياً كان** ) ذلك الفعل المبني للمفعول ، ( **أو مضارعاً** ) كما مثل ، أفاد باقتصاره عليهما أن الأمر لا يبنىٰ للمفعول وهو كذلك ، وإنما لم يُبن الأمر للمفعول ؛ لأمرين :

**أحدهما** : اللبس ؛ وذلك نحو : أَكرِم بكسر الراء ، وفتح الهمزة ، أمر من أكرم الرباعي ، لو بنيته للمفعول . . ضممت الأول ، فإن كُسر ما قبل الآخر . . التبس بالماضي المبني للمفعول ، وإن فتحته . . التبس بالمضارع .

**ثانيهما** : فساد المعنىٰ ، وذلك أن الأمر يدل على الإنشاء ، والمبني للمفعول يدل على الخبر ، وهما متنافيان ، وأطلق في الفعل ، فيؤخذ منه أنه يبنىٰ للمفعول مطلقاً ، سواء كان متعدياً أو لازماً . اهـ « حمدون » .

وإنما ضم أوله وكسر ما قبل آخره ؛ لتمييز صيغة المبني للمفعول عن صيغة المبني للفاعل كما مر ، فإن أصل صيغته فَعل بفتح الفاء ، فغيروها إلىٰ فُعِل بضم أوله وكسر ثانيه ؛ أي : إلىٰ صيغة بعيدة عن أوزان الاسم ، وإنما غيروها مع المفعول ، وأبقوها علىٰ أصلها مع الفاعل ، ولم يعكسوا مع حصول التمييز بذلك ؛ لأن الفاعل أصل للمفعول ، فأعطوا الصيغة الأصلية للفاعل لأصالته ، والفرعية للمفعول لفرعيته ؛ سلوكاً مسلك التناسب ، وضم الأول في الماضي يكون تحقيقاً ؛ كضرب ، أو تقديراً ؛ كقيل وبيع ، وكسر ما قبل آخره يكون لفظاً أو تقديراً كالأمثلة المذكورة ، وهٰذا الكسر في لغة الأكثر ، ومنهم من يسكنه مطلقاً ؛ كقوله : [من الرجز]

لو عُصْرَ منه البَانُ والمِسكُ انْعَصَرْ

وهـٰذا ما اقتصر عليه ، ولا بد مع ذلك من كسر ما قبل آخره في الماضي ، لفظاً أو تقديراً ، وفتحه كذلك في المضارع ، فإن كان مفتوحاً في الأصل . . بُقِّي عليه ، وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل . . بُقِّي عليه . ثم ترفع . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ومنهم من يفتحه مطلقاً في معتل اللام ، فتقلب الياء ألفاً ، فيقول في رُئي زيدٌ : رُؤَىٰ بفتح الهمزة ، ففي المعتل ثلاث لغات ، أفاده التصريح . اهـ « خضري » .

( **وهـٰذا** ) أي : ضم الأول ( **ما اقتصر عليه** ) الناظم ، ( **ولا بد مع ذلك** ) أي : مع ضم أوله ( **من كسر ما قبل آخره في الماضي ، لفظاً أو تقديراً** ) كما مثلنا ، هـٰذا إن لم يكن مكسوراً في أصله ، فإن كان مكسوراً ؛ نحو : شرب وسمع . . ضم أوله فقط ، وقال بعضهم : إن الكسرة في نحو : شُرب مبنياً للمفعول غَيْرُها فيه مبنياً للفاعل . اهـ « أبو النجا » .

( **و** ) لابد أيضاً من ( **فتحه** ) أي : من فتح ما قبل الآخر ( **كذلك** ) أي : لفظاً أو تقديراً ( **في المضارع** ) كيضرب ويُمد ويُشد ويُستعد ، **أصله** : يُمدد ويُشدد ويُستعدد كيستخرج ، فنقلت حركة العين تَوَصُّلاً إلى الإدغام ، وإنما فُتح ما قبل آخر المضارع ؛ لخفة الفتح وثقل المضارع بالنسبة إلى الماضي . اهـ « ملا جامي » ، وقيل : ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي . اهـ « كواكب » ، وهـٰذا الحكم ؛ أعني : فتح ما قبل آخر المضارع إن لم يكن مفتوحاً أصله : كعلم يعلم ، وسمع يسمع ، وذهب يذهب .

( **فإن كان** ) ما قبل آخره ( **مفتوحاً في الأصل** ) أي : قبل إرادة تغييره ، كالأمثلة المذكورة ( . . **بُقِّي عليه** ) أي : علىٰ ذلك الفتح الأصلي ، وقال بعضهم : إن الفتحة في نحو : يُشرَبُ مبنياً للمفعول غيرها فيه مبنياً للفاعل ، وقوله : بُقِّي بالبناء للمجهول من التبقية ، أو للمعلوم من البقاء ، فتقول فيه إذا بَنَيْتَه للمفعول : يُسْمَع الكلام بإبقاء فتح ما قبل الآخر ، ( **وكذا إن كان أوله مضموماً في الأصل . . بُقِّي عليه** ) أي : علىٰ ضمه ؛ نحو : يُكْرِمُ ، فتقول فيه : يُكْرَم بإبقاء ضمة الأصل في أوله ، وفتح ما قبل آخره .

( **ثم** ) بعد تغيير صيغة الفعل على الكيفية المذكورة في الماضي والمضارع ( **ترفع** )

النائب كما ترفع الفاعل ، وتعطيه سائر أحكامه ، من : وجوب التأخر عن العامل ، واستحقاقه للاتصال به ، وتأنيث العامل لتأنيثه ، فقولك : ضُرب زيد مثلاً أصله : ضرب عمرو زيداً ، حُذف الفاعل ، وأقيم المفعول به مقامه ، فارتفع فحصل اللبس ؛ لأنه لا يعلم هل الفعل مبني للفاعل أو المفعول ؟ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أيها النحوي ( **النائب** ) عن الفاعل ، مفعولاً به كان أو غيره كالمصدر ( **كما ترفع الفاعل** ) أي : رفعاً كرفعك الفاعل بالفعل المعلوم ؛ لنيابته مناب الفاعل في إسناد الفعل إليه ( **وتعطيه** ) أي : تعطي ذلك النائب ( **سائر أحكامه** ) أي : جميع أحكام الفاعل ( **من وجوب التأخر** ) وهـٰذا وما بعده بيان لتلك الأحكام التي يعطاها ؛ أي : حالة كون تلك الأحكام ، من وجوب تأخره ( **عن العامل** ) فيه فعلاً كان أو شبهه ، ( **و** ) من ( **استحقاقه للاتصال به** ) أي : بالعامل ، ( **و** ) من ( **تأنيث العامل لتأنيثه** ) أي : لتأنيث النائب ؛ كضُربت هند وتُضرب ، ويُستثنىٰ من ذلك المجرور المؤنث في نحو : مُرَّ بهندٍ ، فإنه قائم مقام الفاعل ، ولم يؤنث فعله لتأنيثه ؛ لأن القائم مقام الفاعل ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث ؛ فلا وجه لتأنيث العامل . اهـ « أبو النجا » .

**ومن أحكامه** : كونه كالجزء منه ، وإغناؤه عن الخبر في نحو : أمضروبٌ العمران ؟ وعدمُ تعدده ، وتجريده من علامة التثنية والجمع علىٰ ما تقدم فيهما ، وصيرورته مبتدأ إذا تقدم . اهـ « خضري » .

( **فقولك : ضُرِب زيدٌ مثلاً** ) أي : مثل مثلاً ؛ أي : ومثل أيضاً بشبه المذكور ، كقُتل عمرٌو ونُصر بكْرٌ ( **أصله : ضَرب عمرو زيداً** ) ببناء الفعل للفاعل ، فلما أريد بناؤه للمفعول ( . . **حذف الفاعل** ) الذي هو عمرو ؛ لعلمه ( **وأقيم المفعول به** ) الذي هو زيد ( **مقامه** ) بضم الميم ؛ لأنه اسم مكان من أقام الرباعي ؛ أي : مقام الفاعل الذي هو ( عمرو ) ( **فارتفع** ) المفعول الذي هو ( زيد ) لنيابته مناب الفاعل ( **فحصل اللبس** ) أي : الاشتباه والالتباس بين صيغتي الفعل المبني للمفعول ، والمبني للفاعل ( **لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **لا يعلم هل** ) هـٰذا ( **الفعل مبني للفاعل أو** ) مبني لـ( **المفعول ؟** ) أي : لا يعلم جواب هـٰذا الاستفهام .

فغيرت الصيغة عما كانت عليه ؛ لأمن اللبس ، فإن لم يوجد في اللفظ مفعول به . . ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف ؛ نحو : صيم رمضان ، . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **فغيرت** ) معطوف علىٰ قوله : ( فحصل اللبس ) فـ( الفاء ) عاطفة تفريعية ؛ أي : فغيرت ( **الصيغة** ) أي : غُيِّرت صيغة الفعل المسند إلى المفعول ( **عما كانت عليه** ) أولاً مع الفاعل ؛ أي : عن الصيغة التي كان عليها في حال إسناده إلى الفاعل ؛ طلباً ( **لأمن اللبس** ) والاشتباه بين الصيغتين ، ( والصيغة ) هي ما تركب من الحروف والحركات والسكنات ، وإنما لم يعكسوا في رفع اللبس ؛ لأنه لما كان الفعل المبني للفاعل أصلاً للفعل المبني للمفعول . . أبقوا صيغته علىٰ حالها ، وغيروا صيغة المبني للمفعولِ لِتَدُلَّ على النيابة . اهـ « حمدون » .

ولا ينوب غير المفعول به ما دام موجوداً ؛ لشدة تَعلُّق الفعلِ به من تعلقه بغيره ؛ ولذلك لا يشترط في نيابته شرطٌ دون غيره لأصالته ؛ لأن كل فعل متعدٍّ لابد له من مفعول في الواقع ؛ ولذلك قال الشارح : ( **فإن لم يُوجد في اللفظ مفعول به . . ناب عن الفاعل ما اختص وتصرف من ظرف** ) ، وخرج بقوله : ( في اللفظ ) ما لو كان الفعل يطلب مفعولاً به ، لكن لم يذكر ؛ فلا يمتنع إنابة غيره . اهـ ( سم ) اهـ « خضري » .

**والحاصل** : أن الذي ينوب عن الفاعل خمسة أشياء :

**الأول** : المفعول به ؛ نحو : ضُرب زيد ، وينوب عنه بلا شرط شيء فيه ؛ لأصالته في النيابة .

**والثاني** : الظرف زمانياً كان ( **نحو** : **صيم رمضان** ) ، أو مكانياً ؛ نحو : جُلس أمامك ، ويشترط في نيابته ثلاثة شروط : عدم المفعول به ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، وإنما امتنع نيابة غير المفعول به مع وجوده ؛ لأن غيره لا ينوب إلا بتقديره مفعولاً به مجازاً ، فإذا وُجد المفعول به حقيقة . . فلا يتقدم غيره عليه ؛ لأن تقديمه عليه من باب تقديم الفرع على الأصل . اهـ « حمدون » ، والمختص من الظرف ما اختص بعلمية ؛ كصيم رمضان ، أو بإضافة ؛ نحو : جُلس أمامك ، أو بوصف ؛ نحو : سير وقت طيب ، وجُلس مكان بعيد .

وذكره الشارح بقوله : ( ما اختص وتصرف من ظرف ؛ نحو : صيم رمضان )

أو جار ومجرور ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وخرج بـ( المختص ) المبهم ، فلا تجوز نيابته ؛ نحو : سير وقت ، وجُلس مكان ؛ لأن الفعل يدل علىٰ ما دل عليه الظرف المبهم ، فيدل على المكان التزاماً ، وعلى الزمان وضعاً ؛ فلا فائدة للظرف المبهم حينئذٍ ، ومحله إذا لم يُقيد بوصف وإلا . . جاز ؛ نحو : جُلس مكان حسن ، وصيم زمان طويل . اهـ « حمدون » .

وخرج بـ( المتصرف ) غير المتصرف ، وهو ما لزم النصب على الظرفية أو شبهه كالجر بـ( من ) ، وهو ما لا يخرج عنها أصلاً ؛ كـ( قط ) و( عَوْض ) و( إذا ) و( سحر ) ، ومثله ما لزم الظرفية أو شبهها ، وهو الجر بـ( من ) كـ( عند ) و( ثَمَّ ) بالفتح ، فكل ذلك لا تجوز إنابته لعدم تصرفه ؛ إذ لا يستعمل مرفوعاً أصلاً ، ولا منصوباً أو مجروراً بغير ما ذكر ، وإنما امتنع كون غير الظرف المتصرف نائباً ؛ لأن نيابته توجب رفعه ، وذلك يخرجه عن النصب الذي قصدت العرب قصره عليه ؛ فتكون نيابته تصرفاً فيه ، وهو نقض للغرض . اهـ « حمدون » ، فلا يقال : ما جيء قط ، ولا يجاء ، إذا جاء زيد علىٰ إنابتهما ، وأجازه الأخفش ؛ فيقال : جُلس عندك بنصبه على الظرفية ، مع كونه في محل رفع بالنيابة ، وقد أجاز في قوله تعالىٰ : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ ، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ كون الظرف في محل رفع فاعلاً ومبتدأ مع نصبه على الظرفية ، لكن المشهور أن فتحته حينئذ فتحة بناء ؛ لإضافته إلى المبني لا إعراب . أفاده في « التصريح » اهـ « خضري » .

**والثالث** : الجار والمجرور ، وذكره الشارح بقوله : ( **أو** ) ناب عنه ما اختص وتصرف من ( **جار ومجرور** ) ، ويشترط في نيابته أربعة شروط : عدم المفعول به ، وألا يكون الجار حرف تعليل ، وكون المجرور مختصاً بالإضافة ، نحو : سير بأبيك ، أو بـ( أل ) نحو : سير بالرجال ، وكون الجار متصرفاً ؛ بألاَّ يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال ؛ كـ( مذ ) و( منذ ) فإنهما يختصان بالزمان ، و( رُبَّ ) فإنها تختص بالنكرة ، فمجرورها لا يصلح للنيابة عن الفاعل ، وكحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنىٰ .

ومذهب جمهور البصريين : أن النائب هو المجرور فقط ، ومذهب الفراء : أن

نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ . .

---

النائب هو حرف الجر فقط ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في « الخلاصة » حيث قال فيها :

وقابل من ظرف أو من مصدر  أو حرف جر بنيابة حري

مثال نيابة الجار والمجرور : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ ) أي : ندموا علىٰ عبادة العجل ، وكل من ندم فقد سقط في يده ، وإعرابه ( لما ) : رابطة لوجود شيء بوجود غيره ، ( سُقط ) : فعل ماض مغير الصيغة ( في ) : حرف جر ، ( أيدي ) : مجرور بـ( في ) ، وعلامة جره كسرة مقدرة ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، الجار والمجرور في محل الرفع نائب فاعل لـ( سُقِطَ ) .

**وذكر الرابع** بقوله : ( **أو** ) ناب عنه ما اختص وتصرف من ( **مصدر** ) ، ويشترط في نيابته أربعة شروط : عدم المفعول به ، وكونه مختصاً ، وكونه متصرفاً ، والمختص من المصدر ما اختص بتحديد ؛ كضُرب ضربتان ، أو بالإضافة ؛ كضُرب ضرْب الأمير ، أو بـ( أل ) كسير السير ، أو بوصف ظاهر ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ﴾ ) ، والمتصرف منه ما لا يلزم النصب على المصدرية ، فخرج به غير المتصرف ؛ كسبحان الله ، ومعاذ الله ، فهو مصدر ميمي نائب عن اللفظ بفعله ؛ أي : أعوذ بالله معاذاً ، وإنما كان غير متصرف ؛ لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ، ومثله سبحان . اهـ « خضري » ، وألاَّ يكون مؤكداً ؛ نحو : سير سير ، لأن المصدر المؤكد لا فائدة فيه؛ لأن معناه مستفاد من الفعل ، فيتحد معنى الفعل والنائب ، ولا بد من تغايرهما ، وأما إذا وُصف . . فإنه يجوز نحو : سير سير شديد . اهـ « حمدون » .

**والخامس** : مما ينوب عن الفاعل الجملة ؛ لأن الأصح أنها تنوب عن الفاعل وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح ، لكن نيابتها مختصة بباب القول دون مرادفه ؛ كالوحي والإلهام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ ﴾ ، فجملة ( ماذا ) في محل رفع نائب فاعل لـ( قيل ) ونحو قوله تعالىٰ : ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾ الآية ، فجملة ( يا نوح اهبط ) في محل رفع نائب فاعل لـ( قيل ) لأنه مقول القول . اهـ من « النزهة » .

وَإِنْ يَكُـنْ ثَـانِـي ٱلثُّـلاَثِـيِّ أَلِـفْ ... فَـٱكْسِـرْهُ حِيـنَ تَبْتَـدِي وَلاَ تَقِـفْ

تَقُـــولُ بِيـــعَ ٱلثَّـــوْبُ وَٱلْغُـــلاَمُ ... وَكِيـــلَ زَيْـــتُ ٱلشَّـــامِ وَٱلطَّعَـــامُ

إذا أُريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله . . كسر أوله فقلبت ألفه ياء ، سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء ؛ فتقول في باع وقال : بيع وقيل ، **أصلهما** : بُيِع وقُوِل ، نقلت حركة الياء والواو ؛ لاستثقالهما إلىٰ ما قبلهما بعد سلب حركته ، فقلبت الواو ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهـٰذا الحكم المذكور سابقاً ، من ضم أول الماضي إذا كان صحيح العين كما مثل ، وأما إذا كان معتل العين . . فقد ذكر حكمه بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن يكـن ثـانـي الثـلاثـي ألـف ... فـاكسـره حيـن تبتـدي ولا تقـف**

**تقـــول بيـــع الثـــوب والغـــلام ... وكيـــل زيـــت الشـــام والطعـــام )**

أي : ( **وإن يكن ثاني** ) الفعل ( **الثلاثي** ) الذي أريد بناؤه للمفعول ( **ألف** ) بسكون الضرب ؛ أي : ألفاً سواء كانت منقلبة عن واو ؛ كقال ، أو عن ياء ؛ كباع ( . . **فاكسره** ) أي : فاكسر ذلك الفعل الثلاثي المعتل العين ( **حين تبتدي** ) تلفظه ونطقه ؛ أي : فاكسر الحرف الذي تبتدىء به منه ، وهو فاء الكلمة ، ( **ولا تقف** ) أي : ولا تتوقف عن كسره ؛ لأنه الأفصح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : يعني الناظم أنه ( **إذا أريد بناء الماضي الثلاثي المعتل العين لما لم يسم فاعله . . كسر أوله** ) أي : أول ذلك الماضي ، ( **فقلبت ألفه ياءً ، سواء كانت** ) تلك الألف في أصلها ( **منقلبة عن واو** ) كما في ( قال ) ، ( **أو** ) منقلبة عن ( **ياء** ) كما في ( باع ) ( **فتقول في « باع » و« قال »** ) ، إذا أردت بناءهما لما لم يسم فاعله ( **بيع** ) العبد ، ( **وقيل** ) القول ، ( **أصلهما** ) أي : أصل ( باع ) و( قال ) قبل دخول القلب عليهما ( **بُيِع وقُوِل** ) بضم أولهما ، وكسر ثانيهما ، فحصل الاستثقال فيهما ، فـ( **نُقِلَتْ حركة الياء والواو** ) وهي الكسرة ( **لاستثقالهما** ) الصواب : لاستثقالها ؛ أي : لاستثقال حركتهما عليهما ( **إلىٰ ما قبلهما** ) وهو فاء الكلمة ( **بعد سلب حركته** ) أي : بعد سلب وإزالة حركة ما قبلهما ، وهي ضمة فاء الكلمة ، فصارا قِوْلَ وبِيْعَ ( **فقلبت الواو** ) في ( قول ) ( **ياءً ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها** ) وبقيت الياء

فصار بيع وقيل ، وما ذكره الناظم هو اللغة الفصحىٰ . ومن العرب من يكسر أوله مشماً ضماً ؛ تنبيهاً علىٰ أن الضم هو الأصل ، والإشمام : تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به . ومن العرب من يقول : بُوْع وقُوْل ، بالواو الساكنة ، وضم الأول وهو قليل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في ( بيع ) علىٰ حالها ، وهـٰذا القلب في ( قول ) فقط ، وأما ( بيع ). . فليس فيه إلا نقل حركة الياء إلى الباء ( **فصار** ) كل منهما ( **بيع وقيل ، وما ذكره الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ فيهما ، من كسر أولهما كسراً خالصاً ، وسكون ثانيهما ( **هو اللغة الفصحىٰ** ) أي : المشتملة على الفصاحة ، وهي أعلى اللغات الثلاث ، وأغلبها في كلامهم ، وعليها جاء قول الشاعر : [من الرجز]

حيكـت علـىٰ نيـريـن إذ تحـاك تختبـط الشـوك ولا تشـاك

وذكر اللغة الثانية ، وهي التالية للأولىٰ في الأفصحية بقوله : ( **ومن** ) بعض ( **العرب من يكسر أوله** ) أي : أول نحو : باع كسراً حالة كونه ( **مُشِمّاً** ) بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل يكسر ؛ أي : مُخْلِطاً بذلك الكسر ( **ضماً ؛ تنبيهاً علىٰ أن الضم هو الأصل** ) أي : الأكثر الغالب في فاء نحو : باع .

( **والإشمام : تهيئة الشفتين** ) وإعدادهما ( **للتلفظ بالضم من غير تلفظ به** ) أي : بالضم الخالص ، والمراد بـ( الإشمام ) هنا : أن يؤتىٰ بجزء من الضمة قليل سابق ، وجزء من الكسرة كثير لاحق ، ومن ثم تمحضت الياء ، قاله العلوي ، فالبينية علىٰ جهة الإفراز لا الشيوع ، والقراء يسمون ذلك روماً ، والإشمام عندهم يطلق على الإشارة بالشفتين في الرفع والضم عند الوقف ، علىٰ نحو : نستعين ، ومن قبل ، وعلىٰ خلط الصاد بالزاي في الصراط وأصدق . اهـ « خضري » ، وفي « ابن عقيل » . والإشمام : هو الإتيان بالفاء محركة بين الضم والكسر ، ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهر في الخط . اهـ

ثم ذكر الثالثة ، وهي أَرْدَؤُها بقوله : ( **ومن العرب** من **يقول : بوع وقول ، بالواو الساكنة ، وضم الأول** ) أي : أَوَّل الكلمة وفائِها ضماً خالصاً ، وهم بنو دُبَيْرٍ ـ مصغراً ـ وفَقْعَسٍ ( **وهو** ) أي : ضم الأول ( **قليل** ) في كلامهم ؛ أي : لغة الضم قليلة رديئة

ومنه : قوله :

. . . . . . . . . . . . . . . . لـيـت شبـابـاً بـوع فـاشتـريـت

وأما المضارع منه . . فإن عينه تقلب ألفاً ، واواً كانت أو ياءً ، فتقول في يقول ويبيع : يقال ويباع ؛ إذ أصلهما : يقول ويبيع ، فنقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها ، ثم قلبت العين ألفاً ؛ لتحركها في الأصل ، وانفتاح ما قبلها الآن ، فصار يقال ويباع .

---

( **ومنه** ) أي : ومن ضم الأول ؛ أي : من لغة الضم ( **قوله** ) أي : قول رُؤْبَةَ من الرجز :

لـيـت وهـل ينفـع شيئـاً لـيـت ( **لـيـت شبـابـاً بـوع فـاشتـريـت** )

وقوله : ( شباباً ) اسم ( ليت ) الأولىٰ ، و( بوع ) خبرها ، والثانية فاعل ( ينفع ) لقصد لفظها ، فهي مرفوعة بالضمة الظاهرة ، والثالثة : مؤكدة للأولىٰ ، وما بينهما اعتراض ، والاستفهام إنكاري ، و( شيئاً ) مفعول مطلق لـ( ينفع ) أي : لا تنفع ليت نفعاً ما ، لا مفعول به ، خلافاً للعيني ، **والشاهد في قوله** : ( بوع ) حيث أتىٰ بالضمة خالصة في فائه .

( **وأما المضارع منه** ) أي : من الثلاثي المعتل العين ( . . **فإن عينه تُقلب ألفاً** ، **واواً كانت** ) تلك العين في أصلها ( **أو ياءً** ، **فتقول في يقول ويبيع** ) عند إسنادهما للمفعول : ( **يقال ويباع ؛ إذ أصلهما** : **يقول ويبيع** ، **فنقلت حركة العين إلىٰ ما قبلها** ، **ثم قلبت العين ألفاً ؛ لتحركها في الأصل** ، **وانفتاح ما قبلها الآن** ، **فصار** ) كل منهما ( **يقال ويباع** ) و( **تقول** ) في مثال الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء في بنائه للمفعول : ( **بيع الثوب والغلام** ) أي : بيع الغلام مع ثوبه ، **أصله** : بُيِع بضم أوله ، وكسر ثانيه ، فاستثقلت الكسرة على الياء ، ثم نقلت إلىٰ ما قبلها ، فصار بيع ( و ) تقول في مثاله أيضاً : ( **كيل زيت الشام** ) وهو دهن الزيتون ( و ) كيل ( **الطعام** ) أي : طعام الشام وبره ، وكرر المثال لتكملة البيت ، ولو قال بدل هـٰذا الشطر : وقيل قَوْل الحق والسلام . . لوفىٰ بالمراد ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

❊ ❊ ❊

# باب المفعول به

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب المفعول به )

و( المفعول به ) الضمير فيه عائد علىٰ ( أل ) الموصولة في لفظ ( المفعول ) **والمعنىٰ** : باب الذي فُعِل ، وفي الحقيقة الهاء تعود علىٰ موصوف محذوف ، تقديره : باب الشي الذي فُعِلَ به ، وكذا القول في المفعول فيه ، وله ، ومعه ، وهـٰذا بالنظر إلىٰ ما قبل العلمية ، وأما بعدها . . فليست ضميراً ، بل جزء علم .

والمفعول **لغة** : الشيء الذي فُعِلَ به ، **واصطلاحاً** : هو الاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل الفاعل ، إثباتاً كان ؛ كضربت زيداً ، أو نفياً ؛ نحو : ما ضربت عمْراً ، ويؤخذ من هـٰذا التعريف أن المفعول به لا ينصبه إلا الفعل المتعدي ، بخلاف غيره من المفاعيل ، فكما ينصبها المتعدي ينصبها اللازمُ . اهـ « حمدون » .

وفي ناصبه أربعة أقوال :

**الأول** : أن ناصبه الفعل المعتدي ، **وحجته** : أن أصل العمل أن يكون للأفعال .

**والثاني** : أن ناصبه الفاعل .

**والثالث** : أن ناصبه الفعل والفاعل معاً .

**والرابع** : أن ناصبه معنى المفعولية . اهـ « حمدون » ، وقد بسطنا الكلام علىٰ هـٰذا في « النزهة » فراجعها .

وعلامة كون الاسم مفعولاً به صحة الإخبار عنه باسم مفعول تام ، مصوغ من مصدر ما عمل فيه ، **والمراد بالتام** : المأخوذ من مصدر عامله بلا واسطة حرف جر ؛ فخرج به اسم مفعول الفعل اللازم ، فيصح أن يقال في ضربت زيداً : زيدٌ مضروب ، وفي ركبت الفرس : الفرس مركوب .

**وحكمه** : النصب كما أن حكم الفاعل الرفع ، وإنما حكموا ذلك ولم يعكسوا ؛ لأن الفاعل لا يكون إلا واحداً ؛ لامتناع اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد ، بخلاف المفعول ، والرفع أثقل ، والفتح أخف ، والفاعل أقل ، والمفعول أكثر ؛ فأعطوا

وَٱلنَّصْـبُ لِلْمَفْعُـولِ حُكْـمٌ أُوجِبَـا    كَقَـوْلِهِـمْ صَـادَ ٱلأَمِيـرُ أَرْنَبَـا

**المفعول به** : ما وقع عليه فعل الفاعل ، كما مثل به ، فـ( أرنبا ) مفعول به ؛ لوقوع فعل الفاعل عليه ، وهو الصيد ، **والمراد بوقوع الفعل** : تعلقه بشيء من غير واسطة ؛ بحيث لا يعقل إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء ؛ فدخل فيه نحو : ما ضربت زيداً ، و . . . .

---

الأقلَ الأثقلَ ، والأَخفَّ الأكثرَ ؛ ليكون ثقلُ الرفع موازناً لقلةِ الفاعل ، وخفةُ الفتحة موازنة لكثرة المفعول به ، كما سيأتي في كلام الشارح .

وبدأ الناظم رحمه الله تعالىٰ بحكمه وهو النصب ، فقال :

**( والنصـب للمفعـول حكـم أوجبـا    كقـولهـم صـاد الأميـر أرنبـا )**

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **المفعول به** : **ما** ) أي : اسم ( **وقع عليه** ) أي : علىٰ مدلوله ( **فعل الفاعل** ) إثباتاً أو نفياً ، وذلك ( **كما مثل** ) أي : كالمثال الذي مثل ( **به** ) الناظم ، وإذا أردت تطبيق هٰذا الضابط علىٰ مثال الناظم ( . . فـ ) أقول لك : ( **أرنبا** ) في كلام الناظم ( **مفعول به** ؛ **لوقوع فعل الفاعل** ) وهو الأمير ( **عليه** ) أي : على الأرنب ( **وهو** ) أي : ذلك الفعل ( **الصيد** ) أي : الاصطياد ( **والمراد بوقوع الفعل** ) أي : فعل الفاعل عليه ( **تعلقه** ) أي : تعلق ذلك الفعل وطلبه ( **بشيء** ) وهو المفعول به ؛ ليقع عليه حساً ، ويعمل فيه لفظاً ( **من غير واسطة** ) بين ذلك الشيء والفعل ، خرج به ما تعلق به بواسطة حرف الجر ؛ نحو : مررت بزيد ؛ لأن مطلق المفعول به لا يقع عليه ؛ فإنه وإن وقع عليه فعل الفاعل ، وهو المرور . . لكن بواسطة حرف جر . اهـ « يس » .

وقوله : ( **بحيث لا يعقل** ) ذلك الفعل متعلِّق بقوله : ( تعلقه بشي ) **والمعنىٰ** : والمراد بوقوع العقل عليه تعلُّقه ؛ أي : تعلق ذلك الفعل بشيء هو المفعول به تعلقاً مقيداً بحيثية ، وتلك الحيثية ألاَّ يعقل ذلك الفعل ؛ أي : ألاَّ يصور ذلك الفعل في العقل ( **إلا بعد تعقُّل ذلك الشيء** ) الذي هو المفعول به ؛ أي : إلا بعد تصور ذلك المفعول به في العقل ؛ لأن الاصطياد لا يتصور وجوده في العقل إلا بعد تصور وجود الأرنب فيه ( **فدخل فيه** ) أي : في المفعول به ( **نحو** ) ( زيداً ) من قولك : ( **ما ضربت زيداً** ) لأن الضرب المنفي لا يعقل إلا بعد تعقل زيد ، ( **و** ) دخل فيه أيضاً نحو

لا تضرب عمْراً . **وعلامة المفعول به** : أن يُخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ مصدر ما عمل فيه ؛ كضربت زيداً ، وركبت الفرس ، إذ يصح أن يقال : زيد مضروب ، والفرس مركوب . **وحكمه** : النصب كما أن حكم الفاعل الرفع ، وسبب ذلك أن . . .

---

( عمْراً ) من قولك : ( **لا تضرب عمْراً** ) لأن الضرب المنهي عنه لا يعقل إلا بعد تعقل عمرو .

وخرج بقوله : ( ما وقع عليه فعل الفاعل ) بقية المفاعيل ؛ إذ المفعول المطلق هو نفس فعل الفاعل ، والمفعول له وقع لأجله ، والمفعول فيه وقع فيه ، والمفعول معه وقع معه . اهـ « مجيب » .

( **وعلامة المفعول به** ) أي : العلامة التي تميزه عن سائر المفاعيل : صحة ( **أن يخبر عنه** ) بجعله مبتدأ ( **باسم مفعول تام** ) أي : مستغنٍ في صوغه عن العامل عن حرف الجر . اهـ « صبان » ، مصوغ ( **من لفظ مصدر ما عمل فيه** ) فعلاً كان ذلك العامل فيه أو شبهه ، وذلك المفعول الذي يصح الإخبار عنه باسم مفعول تام ( كـ ) زيداً من قولك : ( **ضربت زيداً** ، **و** ) الفرس من قولك : ( **ركبت الفرس** ؛ **إذ يصح** ) تعليلٌ لهـٰذا التمثيل ، وإنما مثلنا بهـٰذين المثالين ؛ لأنه يصح ( **أن يقال** ) فيهما : ( **زيد مضروب** ، **والفرس مركوب** ) .

( **وحكمه** ) أي : الحكم الذي حكمت النحاة للمفعول به ، ونطقت به العرب : ( **النصب** ) خبر المبتدإ ، و( الكاف ) في قوله : ( **كما أن حكم الفاعل الرفع** ) متعلِّق بمحذوف حال من النصب ، و( ما ) مصدرية ، و( أن ) حرف نصب مسلوبة عن معنى المصدرية ؛ لئلا يتوالىٰ حرفاً مصدر ، وأتىٰ بـ( ما ) المصدرية مع الاستغناء عنها بـ( أن ) المصدرية رفعاً ؛ لإيهام كون اللفظ كأن التشبيهية التي من أخوات ( أن ) الناصبة ؛ لأنه لو أسقط ( ما ) المصدرية . . لكان اللفظ ( كأن حكم الفاعل الرفع ) ، وليس ذلك مراداً ، تأمل في هـٰذه الدقيقة .

**والمعنىٰ** : وحكم المفعول به النصب الواجب له حالة كونه كالرفع الواجب للفاعل ، ووجه الشبه : الوجوب في كل منهما .

( **وسبب ذلك** ) أي : وعلة اختصاصهما بهـٰذين الحكمين ، ولم يعكس فيهما ( **أن**

الفاعل لا يكون إلا واحداً ، بخلاف المفعول ، والرفع أثقل والفتح أخف ، فأعطوا الأقل الأثقل ، والأخف الأكثر ؛ ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل ، وخفه الفتحة موازنة لكثرة المفعول . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**الفاعل لا يكون إلا واحداً** ) لامتناع اجتماع مؤثرين علىٰ أثر واحد عقلاً وشرعاً حالة كون الفاعل ملتبساً ( **بخلاف** ) حكم ( **المفعول** ) فإنه يكون متعدداً ، ( **والرفع أثقل** ) الإعراب ( **والفتح** ) الصوابُ : والنصب ( **أخف** ) الإعراب ( **فأعطوا الأقل** ) الذي هو الفاعل ( **الأثقل** ) الذي هو الرفع ، ( **والأخف** ) الذي هو النصب ( **الأكثر** ) الذي هو المفعول ( **ليكون ثقل الرفع موازناً لقلة الفاعل ، وخفة الفتحة** ) الصواب : وخفة النصب ( **موازنة لكثرة المفعول** ) .

قوله : ( والرفع أثقل ) لأنه بالضمة التي هي أثقل الحركات ، وبالواو التي هي أثقل الحروف ، وأما الألف. . فليس رفعاً أصلياً ، بل نصب أصلي علىٰ أن غلبة الثقل تكفي . اهـ « يس » .

قوله : ( والفتح أخف ) والصواب : ( والنصب أخف ) لأنه بالفتحة التي هي أخف الحركات وبالألف التي هي أخف الحروف في الأسماء الستة التي هي من الأسماء المفردة ، والناصب للمفعول به إما : فعل ؛ نحو : ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ ، أو وصف ؛ نحو : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ ولكن يستثنىٰ من الوصف الصفة المشبهة ؛ لأنها لا تنصبه ، وكذا اسم التفضيل ؛ لأنه التحق بأفعال الغريزة . اهـ « يس » ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ، أو اسم فعل ؛ نحو : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ، وسُمع رفعه ونصب الفاعل ؛ نحو : خرق الثوب المسمار ، ورفعهما ؛ كقوله : [من الخفيف]

إن مـن صـاد عقعقـاً لمشـوم ... كيـف مـن صـاد عقعقـان وبـوم

كما في « المغني » ، ونصبهما ؛ كقوله : [من الرجز]

. . . . . . . . . . . . ... قَـدْ سَـالَـم الحيَّـاتِ منـه القَـدَمَـا

في رواية من نصب الحيات ، والمبيح لذلك كله فهم المعنىٰ ، وعدم الإلباس ، ولا يقاس علىٰ شيء من ذلك . اهـ من « المجيب » مع « يس » عليه .

ومعنى البيت : أي : ( **والنصب للمفعول حكم أُوجبا** ) بالبناء للمفعول ؛ أي :

وَرُبَّمَـــا أُخِّـــرَ عَنْـــهُ ٱلْفَـــاعِـــلُ نَحْـوُ قَـدِ ٱسْتَـوْفَـى ٱلْخَـرَاجَ ٱلْعَـامِـلُ

**الأصل** : تأخير المفعول عن الفعل والفاعل ، وقد يتوسط بينهما ، إما : جوازاً كما مثل به ، ومنه : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والنصب حكم مُوجب للمفعول ، كما أن الرفع حكم واجب للفاعل ، وفي بعض النسخ : ( والنصب للمفعول حكم وجبا ) بالثلاثي المعلوم ؛ أي : حكم واجب للمفعول به عند العرب ، وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **صاد الأمير** ) وأخذ للتملك ( **أرنبا** ) من البرية ؛ أي : حيواناً يُسمىٰ أرنباً ، **والأرنب** : حيوان معروف ، يقال : إنه يحيض كالإنسان ، وهو من الطيبات .

**والأصل في كلامهم** : أن يؤتىٰ بالفعل ، ثم الفاعل ، ثم المفعول ، كما مثله الناظم ، وقد يتوسط المفعول بينهما ، إما جوازاً ، كما ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وربمـــا أخـــر عنـــه الفـــاعـــل نحو قد استوفى الخراج العامل** )

**ومعنى البيت** : ( **وربما أخر عنه الفاعل** ) أي : وقليلاً ما أُخِّر عن المفعول الفاعلُ جوازاً وذلك ( **نحو** ) قولهم : ( **قد استوفىٰ** ) وأعطى ( **الخراج** ) كاملاً ( **العامل** ) في الأرض ؛ أي : أعطاه لصاحب الأرض كاملاً ، و( الخَراج ) بفتح المعجمة : أجرة الأرض المستأجرة ، وبضمها : بَثْرَة تخرج في البدن ؛ فـ( الخراج ) مفعول مقدم ، و( العامل ) فاعل مؤخر ، وإنما قُدم عليه ؛ لعدَمِ المانعِ من تقديمه ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الأصل** ) أي : الغالب الكثير في كلامهم : ( **تأخير المفعول عن الفعل والفاعل** ) لأنه فضلة لا دخل له في جزئي الكلام ، وحق الفضلة التأخير ، ( **وقد يتوسط** ) المفعول ؛ أي : يقع وسطاً ( **بينهما** ) أي : بين الفعل والفاعل ( **إما : جوازاً** ) أي : يتوسط بينهما إما توسطاً جائزاً ، فـ( جوازاً ) صفة لمصدر محذوف ، وذلك المتوسط توسطاً جائزاً ( **كما مثل به** ) أي : كائن كالمثال الذي مثل به الناظم من قوله : ( قد استوفى الخراج ) ( **ومنه** ) أي : ومن التوسط الجائز قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾ ) فـ( آل فرعون ) مفعول مقدم

وإما : وجوباً كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول ؛ نحو : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ ، أو كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل ؛ نحو : ضربني زيد ، وقد يتقدم المفعول عليهما ، إما : جوازاً ؛ ...............................

---

جوازاً ، ( النذر ) فاعل مؤخر ، ( و ) قد يتوسط المفعول بينهما ( **إما : وجوباً** ) أي : إما توسطاً واجباً ، وذلك التوسط الواجب كائن ( **كما إذا** ) أي : كالتوسط الحاصل إذا ( **اتصل بالفاعل ضمير المفعول** ) أي : الحاصل وقت اتصال ضمير يعود إلى المفعول بالفاعل ، و( الكاف ) متعلق بخبر محذوف للمبتدإ المحذوف ، و( ما ) واقعة على التوسط وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ بِكَلِمَٰتٍ﴾ وإنما وجب تقديم المفعول على الفاعل ؛ إذ لو قدم الفاعل . . للزم عود الضمير المتصل بالفاعل علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو المفعول به ، وذلك ممنوع ، وليس هـٰذا من المواضع التي يجوز فيها عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبةً ، وهي خمسة ، جمعها بعضهم بقوله :

[من الرجز]

وعــود ضميــر علــىٰ مــا بعــده لفظــاً ورتبــة فحصــل عــدُّه
فــي مضمــر الشــأن ورب والبــدل نعــم وبئــس وتنــازع العمــل

فمثال مضمر الشأن : ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فهو ضمير قصة لا محل له ، ومثال رُبَّ : رُبَّه رجلاً صالحاً ، ومثال البدل : ضربته زيداً ، ومثال ( نعم ) و( بئس ) : نعم أو بئس رجلاً زيد ، ففي ( نعم ) أو ( بئس ) ضمير مستتر فاعل ، و( زيد ) مبتدأ أو خبر ، ومثال التنازع : قول الشاعر : [من الطويل]

جفـونـي ولـم أجـف الأخـلاء إنـنـي لغيـر جميـل مـن خليلـي مهمـل

فـ( الواو ) في جفوني عائد على ( الأخلاء ) اهـ « حمدون » .

( **أو** ) كالتوسط الحاصل إذا ( **كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل ؛ نحو : ضربني زيد** ) لأنه إذا أمكن الاتصال . . فلا يعدل عنه إلى الانفصال ؛ لأن الأصل في الضمير الاتصال ؛ لأنه لو قدم الفاعل والحالة هـٰذه . . لزم انفصال الضمير الواقع مفعولاً مع إمكان اتصاله ، وهو لا يجوز . اهـ « كواكب » و« التصريح » .

( **وقد يتقدم المفعول عليهما** ) أي : على الفعل والفاعل ( **إما : جوازاً** ) أي : إما

نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ ، وإما : وجوباً ، كما إذا كان له صدر الكلام ؛ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، وقد يجب ذلك الأصل ، وهو تأخيره عنهما ، كما أشار إليه بقوله :

وَإِنْ تَقُـلْ كَلَّـمَ مُـوسَـىٰ يَعْلَـى فَقَـدِّمِ ٱلْفَـاعِـلَ فَهْـوَ ٱلأَوْلَـىٰ

---

تقدماً جائزاً ( نحو ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ﴾ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ قدمه علىٰ ( كذبتم ) مشاكلة لما بعده ، وقدمه علىٰ ( تقتلون ) رعاية للفاصلة ، وإنما جوزوا تقديم المفعول على الفعل ، ومنعوا تقديم الفاعل على الفعل ؛ لأن إعراب الفاعل الرفع ، فلو قُدم على الفعل . . لاشتبه بالمبتدإ ، وهـٰذا اللبس مفقود في المفعول به ؛ لكون إعرابه النصب المباين لإعراب المبتدإ ، ذكره الحريري . اهـ .

( **وإما** ) تقدماً ( **وجوباً** ) أي : واجباً ، وذلك ( **كما** ) أي : كالتقدم الحاصل ( **إذا كان له** ) أي : للمفعول ( **صَدْرُ الكلام** ) أي : أوله لكونه مما يلزم الصدارة ؛ كأسماء الشرط والاستفهام ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ) فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وإنما وجب تقديم المفعول في نحو هـٰذا المثال ؛ لأن اسم الشرط والاستفهام له صدر الكلام ، وتأخيره مفعولاً ينافي الصدارة ، وليس تقديم المفعول على الفعل مختصاً بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه ، فلا يجوز تقديمه ؛ وذلك لمراعاة أصل الواو ؛ إذ هي في الأصل للعطف ، لوضعها في أثناء الكلام ، قاله الرضي . اهـ « كواكب » .

( **وقد يجب ذلك الأصل ، وهو تأخيره** ) أي : تأخير المفعول ( **عنهما** ) أي : عن الفعل والفاعل ( **كما أشار** ) الناظم ( **إليه** ) أي : إلىٰ وجوب تأخير المفعول عنهما ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **وإن تقـل كلـم مـوسـىٰ يعلـى فقـدم الفـاعـل فهـو الأولـىٰ** )

أي : ( **وإن تقل** ) أيها النحوي في محاورتك مع الناس ( **كلّم موسىٰ يعلىٰ** ) هما اسمان لمسمى غير معين ، كما في قولهم : ضرب زيد عمْراً ، الغرض منهما مجرد التمثيل والتصوير ، وفي « القاموس » : يعلى بن أمية صحابي ، وعبيد بن يعلىٰ تابعي . اهـ أي : ليس المراد هنا موسى بن عمران عليه السلام ، ويعلى بن أمية ؛ أي : وإن نطقت في محاورتك اسمين لا يظهر إعراب كل منهما ؛ بقصد جعل أحدهما

إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول ؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما ، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر . . وجب كون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً ، وإن أوهم كلام الناظم خلافه ؛ لتعبيره بالأولىٰ ، سواء كانا مقصورين ؛ نحو : ( كلم موسىٰ يعلىٰ ) أم اسمي إشارة ؛ نحو : ضرب هٰذا ذاك ، أم موصولين ؛ نحو : ضرب من في الدار من على الباب ، أم مضافين إلىٰ ياء المتكلم ؛ نحو : ضرب غلامي صديقي ، ولا يجوز في مثل هٰذه تقديم المفعول أيضاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فاعلاً ، والآخر مفعولاً ؛ كقولك : ضرب موسىٰ عيسىٰ ( . . **فقدم الفاعل** ) أي : قدم في نطقك الذي قصدت جعله فاعلاً على الذي قصدت جعله مفعولاً ، إذا صلح كل منهما للفاعلية والمفعولية ، ولم تكن قرينة لفظية أو معنوية تعين أحدهما عن الآخر ؛ أي : فاجعل المقدَّم منهما فاعلاً ، والمؤخر مفعولاً ( **فهو** ) أي : جعل المقدم فاعلاً هو ( **الأولىٰ** ) أي : الأحرىٰ والأحق والواجب وإن أوهم كلام الناظم خلافه ؛ لتعبيره بالأولىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول ؛ لعدم ظهور الإعراب فيهما ، ولا قرينة** ) أي : لا علامة ( **تميز** ) أي : تعين ( **أحدهما عن الآخر . . وجب كون الأول** ) منهما ( **فاعلاً ؛ والثاني مفعولاً ، وإن أوهم كلام الناظم خلافه** ) أي : خلاف وجوب ذلك ( **لتعبيره** ) علة للإبهام ؛ أي : لتعبير الناظم عن ذلك التقديم ( **بالأولىٰ** ) ولفظة ( أولىٰ ) كلمة تصدق على الأفضل والأرجح وإن لم يكن واجباً ولا مندوباً ، بل هو ضد المكروه ، وليس كذلك ، بل التقديم واجب متعين ؛ لالتباس أحدهما بالآخر ؛ بعدم ظهور الإعراب فيهما ( **سواء** ) في وجوب تقديم الفاعل ( **كانا مقصورين** ) أي : كان التباس إعرابهما ؛ لكونهما مقصورين ( **نحو : كلم موسىٰ يعلىٰ ، أم** ) لكونهما ( **اسمي إشارة** ) لأن إعرابهما محلي لا يظهر ( **نحو : ضرب هٰذا ذاك ، أم** ) لكونهما ( موصولين ) لأن إعرابهما محلي أيضاً ( **نحو : ضرب من في الدار من على الباب ، أم** ) لكونهما ( **مضافين إلىٰ ياء المتكلم** ) لعدم ظهور إعرابهما للتعذر العرضي بإضافتهما إلىٰ ياء المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً أبداً ( **نحو : ضرب غلامي صديقي ، ولا يجوز في مثل هٰذه** ) الأمثلة التي لا يظهر إعرابها ( **تقديم المفعول أيضاً** ) أي : كما لا يجوز تقديمه

على العامل ؛ خوف الالتباس بالمبتدإ ، فإن وجدت قرينة لفظية ؛ نحو : ضربت عيسىٰ سُعدىٰ ، أو معنوية ؛ نحو : أكل الكمثرىٰ موسىٰ . . لم يجب التأخير .
**واعلم** : أن الناصب للمفعول به إما : فعل متعد كما مر ، . . . . . . . . . . . . . . .

---

على الفاعل ( **على العامل** ) متعلق بـ( تقديم ) وجملة ( أيضاً ) معترضة ، ولو قدمه وأخرها . . لكان أوضح .

وقوله : ( **خوف الالتباس** ) أي : التباس المفعول ( **بالمبتدإ** ) علة لقوله : ( ولا يجوز ) .

ثم ذكر الشارح محترز قوله : ( ولا قرينة تُميز أحدهما . . . ) إلخ بقوله : ( **فإن وجدت** ) في كلامه ( **قرينة** ) أي : علامة تعين أحدهما عن الآخر ، سواء كانت تلك القرينة ( **لفظية** ) أي : ملفوظة ( **نحو : ضربت عيسىٰ سُعدىٰ** ) فإن القرينة فيه تاء التأنيث في قوله : ( ضربت ) لأنها تدل علىٰ أن الفاعل سُعدىٰ لا عيسىٰ ؛ لأن سُعدىٰ علم مؤنث ، ( **أو** ) كانت القرينة ( **معنوية** ) أي : غير ملفوظة ؛ بأن كانت معنى من المعاني ( **نحو : أكل الكمثرىٰ موسىٰ** ) **والقرينة** : كون الكمثرىٰ مأكولاً ، وموسىٰ آكِلاً ، قال في « المصباح » : الكمَّثرىٰ : بفتح الميم المشددة في الأكثر ، وقال بعضهم : لا يجوز فيها إلا التخفيف ، الواحدة كمثراة ، وهو اسم جنس ، يُنون كما تُنون سائر أسماء الأجناس . اهـ « سجاعي » ( . . **لم يجب التأخير** ) أي : تأخير المفعول عن الفاعل ؛ لعدم التباس أحدهما بالآخر .

## فائدة [١٧]

### [لو تعارض اللبس والحصر]

**فإن قلت** : إذا تعارض اللبس والحصر ؛ نحو : ما ضرب موسىٰ إلا عيسىٰ ، وأردت أن الفاعل عيسىٰ ؛ فباعتبار اللبس يجب تقديم عيسىٰ ؛ لكونه فاعلاً ، وباعتبار كونه محصوراً فيه يجب تأخيره . . **فالجواب** : أن الذي يُراعىٰ هو الحصر ، وأما اللبس . . فيدفع بالقرائن . اهـ « حمدون » .

( **واعلم : أن الناصب للمفعول به إما : فعل متعدٍّ كما مر** ) من الأمثلة الكثيرة في النظم والشرح من قول الناظم : ( صاد الأمير أرنبا ) ، وقولُ الشارح : ( متعد ) قيد

أو صفة ؛ نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ، أو مصدر ؛ نحو : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ، أو اسم فعل ؛ نحو : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ .

ولما كان المفعول به ينصبه المتعدي . . أشار إليه مع التعريض إلىٰ أن مطلق الفعل ينقسم إلىٰ : متعد ولازم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لا مفهوم له ؛ لأن اللازم لا ينصب المفعول به ، ولو أسقطه . . لسلم من الاعتراض ، وقوله : ( **أو صفة** ) الأَوْلىٰ أن يقال : ( أو وصف ) من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة ، ويُستثنىٰ منه الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ؛ لأنهما لا ينصبانه كما مر في شرحنا للمتن ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾ ) بنصب ( أمره ) ( **أو مصدر ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ ) بنصب الناس ، وكذا اسم المصدر ؛ نحو : عجبت من غسلك الوجه ( **أو اسمُ فعلٍ** ) متعدٍّ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ ) فـ( عليكم ) اسم فعل أمر بمعنى الزموا ، منقول من الجار والمجرور ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطبين ، ( أنفسكم ) مفعول به لـ( عليكم ) منصوب به .

[الفعل المتعدي]

( **ولما كان المفعول به ينصبه** ) الفعل ( **المتعدي** ) لا اللازم وإن نصب غيره من سائر المفاعيل كما مر ( . . **أشار** ) الناظم ( **إليه** ) أي : إلىٰ نصب المتعدي إياه ( **مع التعريض** ) وهو ضد التصريح ؛ أي : مع التلويح والإشارة ( **إلىٰ أن مطلق الفعل** ) من حيث هو ، لا بقيد كونه متعدياً فقط ، أو لازماً فقط ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ( **ينقسم إلىٰ** ) قسمين : ( **متعدٍّ ولازم** ) **فالمتعدي** : هو الذي يصل إلىٰ مفعوله بغير حرف جر ؛ نحو : ضربت زيداً ، **واللازم** : ما لا يصل إلىٰ مفعوله إلا بحرف الجر ؛ نحو : مررت بزيد ، أو لا مفعول له أصلاً ؛ نحو : قام زيد ، ويُسمىٰ ما يصل مفعوله بنفسه فعلاً متعدِّياً ، وواقعاً ، ومجاوزاً ، وما ليس كذلك يُسمىٰ لازماً ، وقاصراً ، وغير متعدٍّ ، ومتعدِّياً بحرف جر . اهـ « ابن عقيل » .

وكلامه صريح في انحصار الفعل في القسمين ، لكن الجمهور علىٰ أن ( كان ) وأخواتها واسطة ، قيل : ولعل الناظم أدخلها في المتعدي ؛ لشبهها به في عمل الرفع

بقوله :

**وَكُــــلُّ فِعْــــلٍ مُتَعَــــدٍّ يَنْصِــــبُ      مَفْعُــولَــهُ مِثْــلُ سَقَــىٰ وَيَشْــرَبُ**

**الفعل المتعدي** : هو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه ، **واللازم** : بخلافه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والنصب ؛ لأنها يتصل بها هاء غير المصدر .

**والظاهر** : أن موضوع كلامه الأفعال التامة ؛ بدليل قوله : ( ينصب مفعوله ) وإلا . . لقال : أو خبره ؛ فلا يخالف الجمهور ، وفي « التسهيل » : أن ما يتعدىٰ تارة بنفسه وتارة بالحرف ، مع شيوع الاستعمالين فيه ؛ كشكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له . . واسطة ، وهو الأصح ، قال أبو حيان : فهو قسم برأسه ، مقصور على السماع لا لازم ، وحذف الحرف ؛ توسعاً ، ولا متعدٍّ ، والحرف زائد ، كما قيل بكلٍّ ، وأما ما تعدىٰ ، ولزم مع اختلاف المعنىٰ ؛ كفغر فاه بفاء فغين معجمة ؛ أي : فتحه ، وفغر فوه ؛ أي : انفتح ، وكزاد ونقص . . فلا يخرج عن القسمين . اهـ « خضري » .

وقوله : ( **بقوله** ) متعلق بـ( أشار ) أي : أشار الناظم بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( وكــــل فعــــل متعــــد ينصــــب      مفعــولــه مثــل سقــىٰ ويشــرب )**

وفي عبارة الناظم قلب ، والتقدير : ( **وكل فعل متعدٍّ ينصب مفعوله** ) أي : المفعول به ؛ لأنه المراد عند الإطلاق ، أما بقية المفاعيل . . فينصبها اللازم أيضاً كما مر . اهـ « خضري » ، فهو متعد ؛ وذلك ( **مثل : سقىٰ** ) زيد دابته الماء ( **ويشرب** ) زيد العسل .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **الفعل المتعدي** ) ضابطه : ( **هو ما يتجاوز** ) ويتخطىٰ على ( **الفاعل بنفسه** ) أي : بلا واسطة حرف جر ، ويصل ( **إلى المفعول به فينصبه** ، **و** ) الفعل ( **اللازم** ) حدُّه ملتبس ( **بخلافه** ) أي : بخلاف حدِّ المتعدي المذكور فيه ؛ فحينئذ يقال : اللازم : ما لا يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به .

**مثال المتعدي** : كضَرَب ونَصَر وقَتَل ، **واللازم** : كشَرُف وكَرُم وثَقُل وبَخِل وفَرِح .

ومراد الناظم رحمه الله تعالىٰ : أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد ، ففي عبارته قلب ، وإذا قصد تعدي اللازم إليه . . عُدي بحرف الجر ، أو الهمزة ، أو التضعيف ، ومن النحاة من يثبت الواسطة ، فيجعل ( كان ) و( كاد ) وأخواتهما لا توصف بلزوم ولا تعدٍّ ، ومنهم من يثبت قسماً رابعاً ، يوصف باللزوم والتعدي معاً ؛ لاستعماله بالوجهين ؛ كشكر ونصح ، فإنه يقال : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت . . .

---

( **ومراد الناظم** ) بهٰذا البيت ( **رحمه الله تعالىٰ** ) ونفعنا بعلومه : ( **أن كل فعل ينصب المفعول به فهو متعد** ) لأن غرضه الإخبار بأن ما ينصب المفعول فهو متعد ، وما لا ينصبه فهو لازم ، لا الإخبار بأن المتعدي ما ينصب المفعول ، واللازم ما لا ينصبه ؛ لأن ذلك معلوم ضرورة ، ( **ففي عبارته** ) أي : عبارة الناظم ( **قلب** ) أي : تقديم وتأخير ( **وإذا قصد تعدي اللازم** ) وإيصاله ( **إليه** ) أي : إلى المفعول به ، ومثله المتعدي لواحد أو أكثر ، فإنه يتعدىٰ لغيره بالجار . اهـ « خضري » ( . . **عُدي** ) اللازم ، وأوصل إلى المفعول به ( **بحرف الجر** ) كمررت بزيد ( **أو** ) بـ( **الهمزة** ) كأذهبت زيداً ، وإنما تنقاس في اللازم عند سيبويه ، قيل : وفي المتعدي لواحد أيضاً ، وقيل : سماعية مطلقاً ، ( **أو** ) بـ( **التضعيف** ) أي : بتضعيف العين ما لم تكن العين همزة ؛ كنأىٰ ، وإلا . . امتنع ، ويقل في غيرها من حروف الحلق ؛ كدهن ، ولم يسمع في غير اللازم والمتعدي لواحد ، وفي قياسيته فيهما خلاف. اهـ « خضري » .

( **ومن** ) جمهور ( **النحاة من يثبت الواسطة** ) بين المتعدي واللازم ( **فيجعل** ) قسماً ثالثاً ، وهو ( **كان وكاد وأخواتهما** ) لأنها ( **لا توصف بلزوم** ) لكونها ناصبة ( **ولا تعد** ) لأن منصوبها ليس مفعولاً به ، بل هو خبر لها ، فصارت قسماً مستقلاً ؛ لكونها شبيهة باللازم وبالمتعدي ، كحرف جر الشبيه بالزائد وبالأصل ، فكان قسماً مستقلاً ، ( **ومنهم** ) أي : ومن النحاة ( **من يثبت قسماً رابعاً ، يوصف باللزوم** ) تارة ؛ لكونه قاصراً ( **و** ) بـ( **التعدي** ) تارة ؛ لكونه متعدياً ، ( **معاً** ) أي : يوصف بهما جميعاً ( **لاستعماله** ) في كلامهم ( **بالوجهين** ) أي : باللزوم والتعدي ، مع شيوع الاستعمالين وذلك ( **كشكر ونصح ، فإنه يقال** ) فيهما : ( **شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت**

له ، زاعماً : أنه لما تساوىٰ فيه الاستعمالان . . صار قسماً برأسه . **واعلم** : أن المتعدي علىٰ ثلاثة أقسام : متعد إلىٰ واحد ؛ نحو : شرب زيد لبناً ، ومتعد إلى اثنين ؛ نحو : سقىٰ بكر خالداً سمناً ، ومتعد إلىٰ ثلاثة ؛ نحو : أعلمت زيداً عمْراً فاضلاً ، والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا ، وقد يكون هو الأول في المعنىٰ ، وهـٰذا معقود له ( باب ظننت وأخواتها ) ، وإليه أشار بقوله : . . .

---

**له** ) وهو أبو حيان ( **زاعماً : أنه لما تساوىٰ فيه الاستعمالان** ) اللزوم والتعدي ( . . **صار قسماً** ) مستقلاً ( **برأسه** ) أي : بنفسه مقصور على السماع لا لازم ، وحُذف الحرف ؛ توسعاً ، ولا متعدٍّ ، والحرف زائد كما قيل بكلٍّ كما مر .

وعبارة « النزهة » هنا : **واعلم**: أن الفعل من حيث التعدي واللزوم أربعة أقسام: متعد دائماً؛ كضرب ونصر؛ ولازم دائماً؛ كشرف وكرم، وما لا يوصف بتعدٍّ حقيقة، ولا لزوم، وهو ( كان ) وأخواتها ، وما يكون متعدياً تارة ، ولازماً أخرىٰ ؛ كنصح وشكر . اهـ

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **واعلم : أن المتعدي** ) في نفسه من حيث العمل ( **علىٰ ثلاثة أقسام** ) : **أحدها** : ( **متعد إلىٰ** ) مفعول ( **واحد** ) لا غير ( **نحو : شرب زيد لبناً** ) كما مثل به الناظم .

( **و** ) **ثانيها** : ( **متعد إلىٰ** ) مفعولين ( **اثنين** ) لا غير ( **نحو : سقىٰ بكر خالداً سمناً** ) كما مثل به الناظم أيضاً .

( **و** ) **ثالثها** : ( **متعد إلىٰ ثلاثة** ) مفاعيل لا غير ، وهو باب ( أعلم ) و( رأىٰ ) ( **نحو : أعلمت زيداً عمراً فاضلاً** ) .

( **و** ) أما ( **المتعدي إلى اثنين** ) . . فـ( **قد يكون الثاني منهما** ) أي : المفعولين ( **غير الأول** ) وذلك ( **كما مثلنا** )ه بقولنا : ( سقىٰ بكر خالداً سمناً ) ( **وقد يكون** ) الثاني منهما ( **هو** ) أي : ذلك الثاني توكيد لاسم يكون ( **الأول** ) أي : نفس المفعول الأول ( **في المعنىٰ** ) نحو : ظننت زيداً منطلقاً ؛ لأن المنطلق هو نفس زيد ، ( **وهـٰذا** ) القسم الذي يكون فيه المفعول الثاني نفس المفعول الأول في المعنىٰ ( **معقود** ) أي : موضوع ( **له « باب ظننت وأخواتها » وإليه** ) أي : وإلىٰ هـٰذا القسم ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين .

## باب ظننت وأخواتها

لَكِـــنَّ فِعْـــلَ ٱلشَّـــكِّ وَٱلْيَقِيـــنِ      يَنْصِـــبُ مَفْعُــولَيْـــنِ فِـــي ٱلتَّلْقِيـــنِ

---

### ( باب ظننت وأخواتها )

أي : نظائرها في العمل ، ففيه استعارة تصريحية أصلية ، وجملة أخوات ( ظن ) إحدىٰ وعشرون كلمة ، ذكر الناظم منها سبعة ، وهي : ( ظن ) و( خال ) و( وجد ) و( رأىٰ ) و( علم ) و( حسب ) و( زعم ) ، وهي ثلاثة أقسام :

**القسم الأول** : أفعال القلوب ، وهي أربعة عشر فعلاً ، وهي نوعان :

**الأول** : أفعال الرجحان ، وهي ثمانية : ( ظن ) و( خال ) و( حسب ) و( زعم ) و( جعل ) و( عدَّ ) و( حجا ) و( هب ) .

**والثاني** : أفعال اليقين ، وهي ستة : ( رأىٰ ) و( علم ) و( وجد ) و( ألفىٰ ) و( درىٰ ) و( تَعلَّمْ ) بمعنى اعلم .

**والقسم الثاني** : أفعال التصيير ، وهي ستة : ( صير ) و( رد ) و( ترك ) و( اتخذ ) و( جعل ) و( هَبْ ) .

**والقسم الثالث** : أفعال الحواس ، وهي : ( سمع ) فقط مع اختلاف النحاة فيه .

وأفعال القلوب قسمان : متصرف : وهو ما عدا ( هب ) و( تَعلَّمْ ) ، وغير متصرف : وهو هما .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( لكـــن فعـــل الشـــك واليقيـــن      ينصـــب مفعـوليـــن فـــي التلقيـــن )**

وقوله : ( **لكن فعل الشك واليقين** ) استدراك علىٰ قوله سابقاً : ( وكل فعل متعد ينصب مفعوله ) لرفع ما يتوهم منه من أن كل فعل متعد لا ينصب إلا مفعولاً واحداً ؛ أي : لكن الأفعال المفيدة للشك والرجحان ، وهي ثمانية ، أو اليقين وهي ستة ، كما مرت آنفاً ( **في التلقين** ) أي : في إعلام غيرك بما في قلبك ( **ينصب مفعولين** ) لا واحداً فقط ، و( التلقين ) في الأصل : حكاية القول لمن يقوله ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه ، ولكن المراد بـ( التلقين ) هنا : إلقاء ما في قلبك إلى الغير ، علىٰ

ذكر الناظم سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين ، الثاني منهما : هو عين الأول في المعنىٰ ؛ إذ أصلهما المبتدأ والخبر ، فهٰذه السبعة ، وكذا كل ما تصرف من الماضي منها ، كما يومىء إليه قوله : ( وما أظن . . . ) إلىٰ آخره ، تدخل . . . . . . .

---

سبيل الشك أو اليقين . اهـ من « النزهة » ، وذكر الناظم أمثلتها بقوله :

( تقول قد خلت الهلال لائحا     وقد وجدت المستشار ناصحا

وما أظن عامراً رفيقاً     ولا أرىٰ لي خالداً صديقاً

وهكذا تفعل في علمت     وفي حسبت ثم في زعمت )

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ذكر الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ في هٰذه الأبيات الثلاثة ( **سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين ، الثاني منهما** ) أي : من الاثنين : ( **هو عين** ) المفعول ( **الأول في المعنىٰ** ) ، و( إذ ) في قوله : ( **إذ أصلهما المبتدأ والخبر** ) علة لمحذوف ، تقديره : وإنما كان ثاني مفعوليها عين الأول في المعنىٰ ؛ لكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وإنما قيدها الشارح بقوله : ( المتعدية إلى اثنين ) لإخراج ما يتعدىٰ منها إلىٰ واحد ؛ كرأيت ، إذا كانت بمعنىٰ أبصرت ؛ كرأيت الهلال بمعنىٰ أبصرته ، أو كان بمعنى اعتقدت ؛ كقولك : رأيت رأيَ أبي حنيفة ، أو كان بمعنىٰ رأيت زيداً بمعنىٰ ضربت رئته ، فإنه يتعدىٰ إلىٰ مفعول واحد ، وكذا علمت إذا كان بمعنىٰ عرفت ينصب مفعولاً واحداً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾ وكذا وجدت إذا كان بمعنىٰ صادفت ؛ كقولك : وجدت الضالة ، يتعدىٰ لمفعول واحد . اهـ « حريري » .

قال اليمني : وإنما مثل الناظم من هٰذه الأفعال بالماضي منها ؛ كخلت ووجدت ، وبالمضارع ؛ كأظن وأرىٰ ؛ إشارة إلىٰ أن كل ما يتصرف منها من مضارع أو أمر أو اسم فاعل أو نحوه حكمه حكم الماضي ؛ كأظن ونظن وتظن ، وأنا ظان زيداً عالماً . اهـ ، كما قال الشارح : ( **فهٰذه** ) الأفعال ( **السبعة ، وكذا كل ما تصرف من الماضي منها ، كما يومىء** ) ويشير ( **إليه** ) أي : إلىٰ كون ما تصرف من ماضيها يعمل عمله ( **قوله** ) أي : قول الناظم : ( « **وما أظن . . .** » **إلىٰ آخره** ) أي : انته . . . إلىٰ آخر قوله ، والجار والمجرور فيه متعلق بمحذوف جوازاً ، كما قدرناه ، وقوله : ( **تدخل** ) جملة

على المبتدإ والخبر بعد استيفاء فاعلها ، فتنصبها مفعولين على التشبيه بأعطيت ، كالأمثلة التي ذكرها وإن كان الأصل ألاّ تؤثر فيهما ؛ لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها ، وتسد مسدهما أَنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها ؛ كظننت أن زيداً قائم ، وإن كان بتقدير اسم مفرد ، وكذا تسدُّ عنهما أَنْ وصلتها ؛ نحو : ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ ، ......................................

---

خبرية لقوله : ( فهـٰذه ) أي : فهـٰذه الأفعال السبعة ، وما تصرف منها تدخل ( **على المبتدإ والخبر ، بعد استيفاء فاعلها فتنصبها** ) أي : فتنصب المبتدأ والخبر ( **مفعولين** ) لها ( **على التشبيه** ) أي : علىٰ تشبيهها ( **بأعطيت** ) أي : فتنصبهما علىٰ أنهما مفعولان لها على التشبيه ( بأعطيت ) على الصحيح عند البصريين ( كـ ) ما نصبت في ( **الأمثلة التي ذكرها** ) الناظم من قوله : ( ما أظن عامراً رفيقاً. . . ) إلخ ( **وإن كان الأصل ألاَّ تؤثر** ) هـٰذه الأفعال ( **فيهما** ) أي : في المبتدإ والخبر ( **لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها** ) ، وعند الكوفيين تنصب الثاني منهما على التشبيه بالحال ؛ مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً ، ورُدَّ بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً ، وبأن الكلام لا يتم بدونه ، ذكره عبد المعطي .

( **وتسد** ) أي : تحل ( **مسدهما** ) أي : محلهما ؛ أي : محل المفعولين ( **أَنَّ المفتوحة المشددة ومعمولاها** ) من اسمها وخبرها ( **كظننت أن زيداً قائم** ) ، قوله : ( **وإن كان** ) ما حل محلهما من ( أن ) ومعموليها غاية لسده مسدهما في المعنىٰ ، وإلا . . فالاسم الواحد لا يسد مسدين ( **بتقدير** ) أي : في تقدير وتأويل ( **اسم مفرد** ) وهو المصدر ؛ لأَنَّ التَّقدير في هـٰذا المثال : ظننت قيام زيد ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يقدِّرون اسمين ، تقديره : ظننت قيام زيد موجوداً ( **وكذا تسد عنهما** ) أي : عن المفعولين ( **أنْ** ) المصدرية المخففة ( **وصلتها ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ) أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ والتقدير في هـٰذا المثال : أيحسبون تركهم وهم لا يفتنون ، خلافاً للكوفيين ؛ فإنهم يقولون في تقديره : أيحسبون تركهم موجوداً ، واختصت هـٰذه الأفعال بأن يسد مسد مفعولَيْها ( أنَّ ) و( أنْ ) وصلتهما وإن كانتا في تقدير المفرد ؛ لتضمنهما المسند والمسند إليه صريحاً ، وهي حينئذ عاملة في

وسُميت أفعال القلوب ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب ، وأفعال الشك واليقين لأن منها : ما يفيد في الخبر شكاً ؛ نحو : ( ظن ) و( حسب ) و( خال ) و( زعم ) ، ومنها : ما يفيد فيه يقيناً ؛ نحو : ( وجد ) و( علم ) و( رأىٰ ) .

تَقُـولُ قَـدْ خِلْـتُ ٱلْهِـلاَلَ لاَئِحَـا ... وَقَـدَ وَجَـدْتُ ٱلْمُسْتَشَـارَ نَـاصِحَـا

وَمَـا أَظُـنُّ عَـامِـراً رَفِيقَـا ... وَلاَ أَرَىٰ لِـي خَـالِـداً صَـدِيقَـا

وَهَكَـذَا تَفْعَـلُ فِـي عَلِمْـتُ ... وَفِـي حَسِبْـتُ ثُـمَّ فِـي زَعَمْـتُ

---

لفظ المصدر المتصيد من الصلة ، لا في محل الجملة ؛ لأنها ليست معلَّقة عنها ، وإلا . . لكسرت ( إن ) اهـ « خضري » .

( **وسميت** ) هـٰذه الأفعال ( **أفعال القلوب ؛ لأن معانيها** ) من العلم والظن ونحوهما ( **قائمة بالقلب** ) ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه ، لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة .

( و ) سميت أيضاً ( **أفعال الشك واليقين ؛ لأن منها** : **ما يفيد في الخبر شكاً** ) والمراد بالشك : مطلق التردد الشامل للظن ( **نحو** : « **ظن** » و« **حسب** » و« **خال** » و« **زعم** » ، **ومنها** : **ما يفيد فيه** ) أي : في الخبر ( **يقيناً ؛ نحو** : « **وجد** » و« **علم** » و« **رأىٰ** » ) ، وليس كل فعل قلبي يتعدىٰ لاثنين ، بل القلبي ثلاثة أنواع :

ما لا يتعدىٰ بنفسه ، بل بحرف الجر ؛ نحو : فكر وتفكر ، تقول : فكر زيد في كذا ، وتفكر فيه .

وما يتعدىٰ لواحد ، وهو : عرف وفهم .

وما يتعدىٰ لاثنين ، وإليها الإشارة بأمثلة الناظم ؛ حيث قال :

**( تقـول قـد خلـت الهـلال لائحـا ... وقـد وجـدت المستشـار نـاصحـا**

**ومـا أظـن عـامـراً رفيقـا ... ولا أرىٰ لـي خـالـداً صـديقـا**

**وهكـذا تفعـل فـي علمـت ... وفـي حسبـت ثـم فـي زعمـت )**

( **تقول** ) أيها السائل في مثال ( خال ) الذي مضارعه يخال لا يخول : ( **قد خلت الهلال لائحا** ) أي : أدركت كون الهلال لائحاً ؛ أي : مضيئاً إدراكاً راجحاً ، والهلال : القمر أول ظهوره .

ويجوز فيها **الإلغاء** : وهو إبطال عملها لفظاً ومحلاً لغير . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وقد** ) تقول في مثال ( وجد ) : ( **وجدت المستشار ناصحاً** ) أي : أيقنت كون المستشار ناصحاً ، و( وجد ) هنا بمعنىٰ أيقن وعلم ، لا بمعنىٰ أصاب ، وإلا . . تعدت إلىٰ واحد ؛ كقولك : وجدت الضالة ؛ أي : أصبتها ، ولا بمعنى اسْتَغْنَىٰ ولا حَقِدَ ، وإلا . . كانت لازماً ، و( المستشار ) من تطلب منه المشاورة ؛ لإظهار المصلحة ، و( الناصح ) اسم فاعل من نصح نصيحة ، والنصيحة : إرادة الخير للغير ؛ أي : أيقنت كون المستشار مريداً لي الخير .

( **و** ) تقول في مثال ( ظن ) : ( **ما أظن عامراً رفيقاً** ) أي : ما أدركت كون عامر رفيقاً لي في السفر إدراكاً راجحاً ، أو ما أيقنت ذلك ، لا بمعنى اتهم ، وإلا . . تعدت إلىٰ مفعول واحد ؛ نحو : ظننت زيداً بمعنى اتهمته .

( **و** ) تقول في مثال ( رأىٰ ) : ( **لا أرىٰ لي خالداً صديقاً** ) أي : ما أيقنت كون خالد صديقاً لي ، و( الصديق ) من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك ، بخلاف العدو ؛ فإنه بعكس الصديق ، بخلاف ما إذا كان بمعنىٰ أبصر ؛ فيتعدىٰ إلىٰ واحد ؛ نحو : رأيت زيداً بمعنىٰ أبصرته .

( **وهكذا** ) أي : ومثل ما فعلت في هـٰذه الأفعال المذكورة من تعديتها إلى اثنين ( **تفعل في علمت** ) إذا كانت لليقين ؛ نحو : علمت الرسول صادقاً ، بخلاف ما إذا كانت بمعنىٰ عرف ؛ فإنه يتعدىٰ إلىٰ واحد ؛ نحو : علمت المسألة ؛ أي : عرفتها ، وفي بعض النسخ : ( وهكذا تصنع ) .

( **و** ) كذا **تفعل** ( **في حسبت** ) إذا كان بمعنى الرجحان ؛ نحو : حسبت بكراً صديقاً ؛ أي : ظننته ، **وقد** تأتي بمعنى اليقين ، لا بمعنىٰ صرت ذا حسب ، وإلا . . فهو لازم . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ويجوز فيها** ) أي : في أفعال هـٰذا الباب ( **الإلغاء** ) ولا يجب ، بل يجوز الإعمال مع التأخر والتوسط ؛ لأنهما سببان معنويان ، فلا يعارضان العامل اللفظي : ( **وهو إبطال عملها لفظاً ومحلا** ) فيبقىٰ مدخولها علىٰ إعرابه قبل دخولها ، وتبقىٰ هي علىٰ معناها في إفادة الظن أو العلم ( لغير

موجب أن تأخرت عن المفعولين ؛ نحو : زيد قائم ظننت ، أو توسطت ؛ نحو : زيد ظننت قائم ، **والأرجح** : الإلغاء مع التأخير ، والإعمال مع التوسط . ويجب فيها أيضاً التعليق : وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**موجب** ) لفظي ، بل لموجب معنوي ، وهو ضعفها ؛ بـ( **أن تأخرت عن المفعولين ؛ نحو : زيد قائم ظننت** ) .

**وإعرابه** : ( زيد قائم ) مبتدأ وخبر ، ( ظننت ) فعل وفاعل ، وحد الفعل ظن ( ظن ) فعل ماض ملغي ، و( التاء ) فاعل ، والجملة الفعلية ملغية لا محل لها من الإعراب ، وهي بمنزلة الظرف للجملة الاسمية ، **والمعنىٰ** : إدراك قيام زيد في ظني ، قاله ابن عنقاء .

( **أو** ) ضعفها ؛ بأن ( **توسطت** ) بين المفعولين ( **نحو : زيد ظننت قائم** ) **وإعرابه** : ( زيد ) مبتدأ ، ( قائم ) خبره ، ( ظننت ) فعل وفاعل ملغىٰ .

( **والأرجح** ) أي : الأقوى اتفاقاً ( **الإلغاء مع التأخير** ) عنهما ؛ يعني : أن الإلغاء أقوىٰ من الإعمال بلا خلاف ؛ لضعفه بالتأخر ( **والإعمال** ) أقوىٰ من الإلغاء ( **مع التوسط** ) لخفة ضعفه بتأخر أحد المفعولين .

**والحاصل** : أن إلغاء العامل المتأخر أقوىٰ من إعماله بلا خلاف ؛ لضعفه بالتأخر ، وإعمال العامل المتوسط أقوىٰ من إلغائه ؛ لأنه عامل لفظي ، فهو أقوىٰ من الابتداء ؛ لأنه عامل معنوي ، وهـٰذا ما جزم به ابن هشام في « التوضيح » و« الشذور » وهو الأصح ، وقيل : هما في التوسط سواء ، وجزم به في « شرح القطر » وصححه المرادي . اهـ « كواكب » .

( **ويجب فيها** ) أي : في أفعال هـٰذا الباب ؛ يعني : القلبي منها ( **أيضاً** ) أي : كما جاز إلغاؤها ( **التعليق : وهو** ) أي : التعليق ( **إبطال العمل** ) في المفعولين ( **لفظاً** ) أي : في اللفظ ( **لا محلاً** ) أي : لا في المحل ، وسُمي تعليقاً ؛ لأن العامل مُنِعَ من العمل في اللفظ ، وعمل في المحل ؛ فهو عامل لا عامل ، شبيه بالمرأة المعلقة لا متزوجة ولا مطلقة .

قال الشاوي : **فإن قلت** : ما فائدة المعلّق ، مع أن العامل يعمل في المحل . .

لموجب ؛ ككون أحد المفعولين اسم استفهام ؛ نحو : ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ ، أو مضافاً إليه ؛ نحو : علمت أبو من زيد ؟ أو مدخولاً له ؛ نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**قلت** : **فائدته** : أنه سوَّغَ دخولَ الناسخ على الجملة ، ولولاه . . لم يدخل عليها . اهـ « حمدون » .

( **لموجب** ) لفظي ( **ككون أحد المفعولين** ) الأول أو الثاني ( **اسم استفهام** ) لأن له صدر الكلام ؛ فلا يعمل ما قبله في لفظ ما بعده ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ) لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ .

**وإعرابه** : ( لنعلم ) اللام : لام كي ، ( نعلم ) منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي ، ( أيُّ ) اسم استفهام مبتدأ ، مرفوع بضمة ظاهرة ، ( الحزبين ) مضاف إليه مجرور بالياء ، ( أحصىٰ ) خبر لـ( أي ) مرفوع بالضمة المقدرة ، والجملة من المبتدإ والخبر في محل النصب سادة مسد مفعولي (نعلم)، وهي معلَّقة عنها باسم الاستفهام.

( **أو** ) ككون أحد المفعولين ( **مضافاً إليه** ) أي : إلى اسم استفهام ( **نحو** ) قولك : ( **علمت أبو من زيد ؟** ) .

**وإعرابه** : ( علمت ) فعل وفاعل ( أبو ) خبر مقدم وجوباً للزومه الصدارة ؛ لإضافته إلى اسم استفهام ( أبو ) مضاف ، ( مَنْ ) اسمُ استفهام في محل الجر مضاف إليه ، ( زيد ) مبتدأ مؤخر ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي علم ؛ لأنها معلَّقة عنها باسم استفهام .

**والمعنىٰ** : علمت جواب سؤال زيدٌ أبو مَنْ ؟ إن علمت جواب هـٰذا الاستفهام. . فالعلم متعلِّق بالجواب ، والاستفهام متعلِّق بالسؤال ؛ فاندفع ما يقال : إن العلم يقتضي التحقيق ، والاستفهام يقتضي الشك ، وهما متنافيان ، ومعنىٰ ( علمت أبو من زيد ) أي : لو سئلت بهـٰذا الاستفهام. . لأجبت بهـٰذا الجواب ، وهو أن زيداً أبو فلان . اهـ « عبادي » .

( **أو** ) ككون أحد المفعولين ( **مدخولاً له** ) أي : لحرف الاستفهام ( **نحو** ) قولك : ( **علمت أزيد قائم أم عمْرو ؟** ) أي : علمت جواب هـٰذا الاستفهام ، وجوابه

أو ما النافية ؛ نحو : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ أو لام الابتداء ؛ نحو : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ . ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلَّقة ؛ لأن محلها النصب ؛ كقوله :

وما كنتُ أَدْري قبل عَزَّة ما البُكا ولا موجعاتِ القلب حتىٰ تولَّتِ

---

بتعيين القائم منهما ؛ لأن الهمزة لطلب التعيين ، ( أو ) ككون أحد المفعولين مدخولاً لـ( ما النافية ؛ نحو ) قوله تعالىٰ : ( ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ ) .

**وإعرابه** : ( اللام ) موطئة للقسم ، ( قد ) حرف تحقيق ، ( علمت ) فعل وفاعل ، و( التاء ) ضمير الخطاب لـ( إبراهيم ) عليه السلام ، ( ما ) نافية معلِّقة عن العمل في لفظ ما بعدها ، ( هٰؤلاء ) الهاء : حرف تنبيه ، ( أولاء ) اسم إشارة للجمع المذكر ، في محل الرفع مبتدأ ، مبني على الكسر ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وجملة ( ينطقون ) خبر المبتدإ ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي ( علم ) معلَّقة عنها بـ( ما ) الاستفهامية .

( **أو** ) كان أحد المفعولين مدخولاً لـ( **لام الابتداء ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ ( لمن ) اللام حرف ابتداء ، مبني على الفتح ، ( من ) اسم موصول في محل الرفع مبتدأ ، وجملة ( اشتراه ) صلة لـ( من ) الموصولة ، وخبرها قوله : ( ما له من خلاق ) ، والجملة الاسمية في محل النصب سادة مسد مفعولي ( علموا ) معلَّقة عنها بلام الابتداء .

( **ويجوز العطف بالنصب على الجملة المعلَّقة** ) أي : التي عُلِّق عنها العامل بواحد مما ذكر ( **لأن محلها النصب** ) لأن العامل يعمل في محلها وإن عُلِّق عن لفظها ، وذلك ( **كقوله** ) أي : كقول كُثَيِّر ـ بضم الكاف ، وفتح المثلثة ـ : أحد عُشَّاق العرب المشهورين ، وإنما قيل له : كُثير ؛ لأنه كان حقيراً شديدَ القِصَر ، وكان شديدَ التعصُّب لآل أبي طالب : [من الطويل]

( **وما كنت أدري قبل عَزَّة ما البكا ولا موجعات القلب حتىٰ تولت** )

أي : أدبرَتْ ماتَتْ ، و( عَزَّة ) ـ بفتح العين المهملة ، وتشديد الزاي ـ صاحبته ومحبوبته ، وله معها حكايات مشهورة ، توفي رحمه الله تعالىٰ سنة ( ١٠٥ هـ ) خمس

فعطف ( موجعات ) بالنصب علىٰ محل قوله : ( ما البكا ) ، ولا يجوز في هٰذه الأفعال حذف مفعوليها ، ولا أحدهما اقتصاراً ؛ أي : لغير دليل ؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، ويجوز الحذف اختصاراً ؛ أي : لدليل ، فمن حذفهما قوله :

بـــأيِّ كتـــابٍ أمْ بـــأيـــةِ سُنَّـــة تـــرىٰ حبَّهـــم عـــاراً علـــيّ وتَحسَـــبُ

---

ومئة ، في اليوم الذي مات فيه عكرمة مولى ابن عباس ، فُصلِّي عليهما جميعاً ، وقال الناسُ : مات أَفْقَهُ الناس ؛ يعنون عكرمة ، وأشعرُ الناس ؛ يعنون كُثَيِّراً .

( ما ) استفهامية في محل الرفع مبتدأ ، ( البكا ) خبره ، والجملة في محل النصب سادة مسد مفعولي ( أدري ) معلَّقة عنها باسم الاستفهام .

**ومعنى البيت** : وما كنت أدري وأعلم قبل موت عزة محبوبتي ـ جواب استفهام ـ ما البكا ، وما كنت أدري أيضاً مؤلمات القلب ما هي حتىٰ ماتت عزة ؟ فعلمت جواب هٰذا الاستفهام . اهـ « شفاء الصدور شرح شواهد الشذور » ، ( **فعطف « موجعات » بالنصب علىٰ محل قوله : « ما البكا »** ) .

( **ولا يجوز في هٰذه الأفعال حذف مفعوليها** ) جميعاً ، ( **ولا** ) حذف ( **أحدهما اقتصاراً** ) وهو الحذف بغير دليل يدل على المحذوف ، كما فسره الشارح بقوله : ( **أي : لغير دليل** ) يدل على المحذوف ، وقوله : ( **لأن أصلهما** ) تعليل لعدم جواز الحذف ( **المبتدأ والخبر** ) ، وفي حذفهما أو حذف أحدهما إجحاف للكلام عن جزئيه أو أحدهما ، ( **ويجوز الحذف** ) أي : حذفهما ( **اختصاراً** ) للكلام ( **أي : لـ** ) وجود ( **دليل** ) يدل على المحذوف .

( **فمن حذفهما معاً قوله** ) أي : قول كُميت بن زيد الأسدي يمدح آلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من البحر الطويل :

( **بـــأيِّ كتـــابٍ أَمْ بـــأيَّـــةِ سُنَّـــة تَـــرىٰ حبَّهـــم عـــاراً علـــيَّ وتَحسَـــبُ** )

( بأي ) جار ومجرور متعلق بـ( ترىٰ ) ، وحذف نظيره من ( تحسب ) و( أيُّ ) استفهامية لها الصدارة ؛ فلذا قدمها على العامل ، و( أم ) عاطفة لـ( ترىٰ ) المحذوفة علىٰ ( ترىٰ ) المذكورة ؛ لأنها وإن كانت متأخرة لفظاً . لكنها متقدمة رتبة ، و( بأية ) متعلّق بـ( ترىٰ ) المحذوفة ، واكتسب التأنيث من المضاف إليه ، وهو لفظ ( سُنَّة ) ،

أي : تحسب حبَّهم عاراً عليّ ، ومن حذف الأول : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ﴾ أي : بخلهم ، ومن حذف الثاني قوله :

ولقد نَزَلتِ فلا تظنّي غيرَه     منّي بمنزلة المحبِّ المكرَمِ

---

و( العار ) كما في « المصباح » : كل سيء يلزم منه عيبٌ أو سُبَّةٌ ، و( ترىٰ ) أي : تتيقن ، و( حبّهم ) مفعول أول لـ( ترىٰ ) ، والضمير عائد إلىٰ أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم ، و( تحسب ) فعل مضارع معطوف علىٰ ( ترىٰ ) ، ومفعولاه محذوفان ؛ لدلالة مفعولي ( ترىٰ ) عليهما ، وجَعْلُ الواو في ( وتحسب ) بمعنىٰ أو أبلغ في المعنىٰ ، قاله الروداني ، والبيت من الطويل كما مر .

**والمعنىٰ** : يا من يُعيِّبني في حبِّ أهل البيت ؛ بأيِّ كتاب تستند إليه ، أم بأيّة سنة تعتمد عليها ، ترىٰ وتتيقن وتظن أن حبهم عار علي ؟ وحيث انتفىٰ ما ذكر ، فكونك تعيبني في غير محله ، والشاهد في قوله : ( وتحسب ) حيث حذف منه مفعوليه اختصاراً ؛ لدلالة ما قبلهما عليهما ، كما عرفت ، وهو جائز بلا خلاف .

وقدرهما الشارح بقوله : ( **أي : تحسب حبهم عاراً علي** ) بأي كتاب من الكتب السماوية ، وبأية سنة من سنن الأنبياء السابقة ؟!

( **ومن حذف الأول** ) دون الثاني قوله تعالىٰ : ( **ولا يحسبن الذين** ) فاعل ، ( **يبخلون** ) صلة الموصول ، ( **بما آتاهم الله من فضله** ) ( بخلهم ) مفعول أول ، ( **هو** ) ضمير فصل ، ( **خيراً** ) مفعول ثان ، ( **لهم** ) متعلّق به ، ( **بل هو شر لهم** ) .

وقدر الشارح المفعول الأول المحذوف بقوله : ( **أي : بخلهم ، ومن حذف** ) المفعول ( **الثاني قوله** ) أي : قول عنترة بن شداد العبسي من البحر الكامل ، وهو من شعراء الجاهلية ، كان معاصراً لامرىء القيس :

( **ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَه     منّي بمنزلة المحبِّ المكرَمِ** )

و( الواو ) موطئة لقسم محذوف ، تقديره : والله ، واللام لتأكيد القسم ، ( نزلت ) بكسر التاء ؛ لأنه خطاب لمحبوبته ، وجملة ( نزلت مني بمنزلة المحب المكرم ) جواب القسم المحذوف ، لا محل لها من الإعراب ، و( الفاء ) في قوله : ( فلا ) تفريعية علىٰ ذلك القسم ، و( لا ) ناهية ، ( تظن ) فعل مضارع مجزوم بلا

أي : فلا تَظُنِّي غيرَه واقعاً مني .

---

الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، و( الياء ) فاعله ، و( غيره ) مفعولُه الأول ، و( الهاء ) عائد على النزول المفهوم من ( نزلت ) مضافٌ إليه ، ومفعولُه الثاني محذوف ؛ لدلالة المقام عليه ، تقديره : واقعاً ، و( مني بمنزلة ) متعلقان بـ( نزلتِ ) والباء : بمعنىٰ في ، و( المُحَب ) بضم الميم ، وفتح الحاء ، المحبوب ، و( المكرَم ) بفتح الراء ، صفة لـ( المحب ) .

**والمعنىٰ** : والله ؛ لقد نزلتِ يا أيتها المحبوبة مني في منزلة الشيء المحبوب المكرم ؛ فلا تظني غير ذلك واقعاً ، والشاهد في قوله : ( فلا تظني غيره ) حيث حذف مفعول ( تظن ) الثاني اختصاراً لدلالة المقام عليه ، وهو جائز عند الجمهور لدليل ، وأما إن لم يدل دليل على الحذف . . لم يجز لا فيهما ، ولا في أحدهما باتفاق . اهـ « فتح الجليل » .

وفسر الشارح المفعول الثاني المحذوف بقوله : ( **أي** : **فلا تظني غيره** ) أي : غير ذلك النزول ( **واقعاً مني** ) ، ويحتمل كون ( مني ) مفعولاً ثانياً لـ( تظن ) فلا حذف حينئذ ، فلا تظن غيره كائناً مني ، قاله ابن مُلْكُون ـ بضم الميم ـ من المغاربة وغيره .

* * *

## باب إعمال اسم الفاعل

وَإِنْ ذَكَـرْتَ فَـاعِـلاً مُنَـوَّنَـا    فَهْـوَ كَمَـا لَـوْ كَـانَ فِعْـلاً بَيِّنَـا
فَـٱرْفَـعْ بِـهِ فِـي لاَزِمِ ٱلأَفْعَـالِ    وَٱنْصِـبْ إِذَا عُـدِّي بِكُـلِّ حَـالِ

---

( باب إعمال اسم الفاعل )

( اسم الفاعل ) هو ما دل علىٰ حدث وفاعِله جارياً مجرى الفعل في الحدوث ، والصلاحيةِ للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال ، فقولنا : ( ما دل علىٰ حدث ) كالجنس في الحد يصدق بكل ما دل علىٰ حدث ، وقولنا : ( وفاعِله ) فصل أول ، خرج به اسم المفعول ؛ كمضروب ، فإنه دل علىٰ حدث ومفعوله ، وخرج به أيضاً الفعل ، فإنه دل على الحدث والزمان وضعاً ، ولم يدل على الفاعل إلا التزاماً لا وضعاً ، وكلامنا فيما دل عليه وضعاً ، وخرج به أيضاً المصدر ، وقولنا : ( جارياً مجرى الفعل في الحدوث والصلاحية . . . ) إلخ فصل ثانٍ ، خرج به الصفة المشبهة ؛ كحسن ، واسم التفضيل ؛ كأفضل ، فإنهما لا يدلان إلا على الثبوت .

**وأورد عليه** : ما دل من اسم الفاعل على الثبوت ؛ نحو : دائم وثابت ، وكرازق وعالم من أسماء الله تعالىٰ .

**وأجيب عنه** : بأن الثبوت في دائم وثابت مستفاد من جوهر المادة ، فقولك : باقٍ مثلاً الثبوتُ مستفاد من حروفه ، وبأن الرازق والعالم ونحوهما من أسماء الله تعالىٰ مبني على التجريد من الحدوث المعتبر في وضع الصفة ، والاستمرارُ فيه ليس مدلولاً للفظ ، بل مستفاد من العلم ؛ بأن كل ما هو صفة له تعالىٰ مستمر له ، وقولنا : ( والصلاحية للاستعمال ) بالجر ، عطف تفسير على ( الحدوث ) فكأنه قيل : فما معنىٰ حدوثه ؟ فقيل : حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة ، فهو يدل على الحدوث ؛ فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء ، كذا في « الحمدون » اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( وإن ذكـرت فـاعـلاً منـونـا    فهـو كمـا لـو كـان فعـلاً بينـا
فـارفـع بـه فـي لازم الأفعـال    وانصـب إذا عـدي بكـل حـال

تَقُــــولُ زَيْـــدٌ مُسْتَــــوٍ أَبُـــوهُ       بِـــالْـــرَّفْـــعِ مِثْـــلُ يَسْتَـــوِي أَخُـــوهُ

**اسم الفاعل** : هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به علىٰ معنى الحدوث ، . . . . . . . .

---

**تقـــــول زيــــد مستـــــو أبـــوه       بـــالـــرفـــع مثـــل يستـــوي أخـــوه )**

أي : ( **وإن ذكرت** ) أيها النحوي ( **فاعلاً منونا** ) أي : اسم فاعل منوناً ( . . **فهو** ) يعمل عمل الفعل المعلوم ، يرفع الفاعل فقط بلا شرط شيء فيه إن كان فعله لازماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً بالشروط الآتية إن شاء الله تعالىٰ ، ( **كما لو كان** ) العامل ( **فعلاً بينا** ) أي : فعلاً صريحاً ، كما ذكره الناظم بقوله : ( **فارفع به** ) أي : باسم الفاعل فاعلاً فقط ( **في لازم الأفعال** ) أي : فيما إذا كان مصوغاً من الأفعال اللازمة ، ( **و** ) ارفع به فاعلاً ، و( **انصب** ) به أيضاً مفعولاً أَوْ اثنين أو ثلاثة بحسب فعله ( **إذا عُدي** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : إذا كان فعله متعدياً إلى المفعول به بنفسه أو بهمزة أو بغيرها .

وقوله : ( **بكل حال** ) إما : متعلق بـ( انصب ) أي : وانصب به في كل حال من أحواله ، سواء كان هو مفرداً أو مثنىٰ أو مجموعاً ، وسواء كان مجرداً أو مزيداً فيه ، أو متعلق بـ( عُدي ) أي : وانصب به إذا عُدي فعله إلى المفعول في كل حال من أحوال فعله ؛ أي : سواء كان فعله مجرداً ؛ كضرب ودحرج ، أو مزيداً فيه ؛ كعلَّم واستخرج .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **اسم الفاعل** ) **اصطلاحاً** : ( **هو ما** ) أي : لفظ ( **اشُتق** ) وصيغ وأُخذ ( **من مصدر فعل** ) والمراد بالفعل هنا : اللفظ ؛ كضارب من مصدر ضرب وهو الضرب ، وقوله : ( ما اشتق من مصدر فعل ) شامل للمحدود وغيره . اهـ « يس » ( **لـ** ) لدلالة علىٰ ( **من** ) أي : علىٰ شخص ( **قام** ) ذلك الفعل ( **به** ) أي : بذلك الشخص ، والمراد بالفعل هنا : الحدث ( **علىٰ معنى الحدوث** ) متعلِّق بالدلالة المقدرة ؛ أي : للدلالة علىٰ شخص قام به الحدث ؛ كالقيام ، أو وقع منه ؛ كالضرب مع إفادة معنىً هو الحدوثُ والوجود بعد أن لم يكن ؛ أي : حدوث ووجود ذلك الحدث بعد أن لم يكن موجوداً .

قوله : ( لمن قام به ) أي : للدلالة علىٰ تعيين من قام به الفعل ؛ أي : الحدث ،

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل ، فيرفع الفاعل فقط إن كان فعله لازماً ، ( **تقول : زيد مستو أبوه بالرفع** ) من الاستواء ( **مثل** ) ما تقول في فعله اللازم : زيد ( **يستوي أخوه** ) ، وينصب المفعول أيضاً إن كان فعله متعدياً للواحد ؛ نحو : زيد ضارب أبوه عمْراً ، ومنه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والضمير في ( قام ) عائد على الفعل ، وفي ( به ) عائد علىٰ ( من ) ، والمراد بالفعل الأول : اللفظ ، وبالفعل الثاني : الحدث ؛ لأن الذي يقوم بالشخص هو الحدث ، ففي كلامه استخدام . اهـ « عبادي » ، وقوله أيضاً : ( لمن قام به ) يخرج ما عدا صفة المشبهة حتى اسم التفضيل ؛ لأن المتبادر من قوله : ( ما اشتق . . . لمن قام به ) أن يكون موضوعاً لمن قام به ، ويكون من قام به من تمام المعنى الموضوع له ، من غير زيادة ولا نقصان ، واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة .

وقوله: ( علىٰ معنى الحدوث ) يخرج الصفة المشبهة . اهـ « يس على المجيب » .

وقوله : ( علىٰ معنى الحدوث ) أيضاً ؛ أي : الوجود بعد أن لم يكن ؛ يعني : أنه وُضع لذات قام بها الحدث ، مع إفادة أن حصوله لها كان بعد أن لم يكن ؛ كالضارب ، معناه : ذات وقع منها الضرب بعد أن لم يكن موجوداً ، وكثيراً ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد والحدوث ، كما في قولك : الله عالم ، وامرأة حائض . اهـ « يس على المجيب » أيضاً .

( **ويعمل** ) اسم الفاعل ( **عمل فعله المبني** ) أي : المسند ( **للفاعل** ) أي : إلى الفاعل لا إلى المفعول ، و( الفاء ) في قوله : ( **فيرفع الفاعل** ) تفريعية ؛ أي : يعمل رفع الفاعل ( **فقط** ) لا نصب المفعول ( **إن كان فعله** ) الذي اشتق من مصدره ( **لازماً** ) أي : قاصراً ، لا يتعدىٰ إلى المفعول ، ( **تقول** ) في مثال رفعه الفاعل فقط : ( **زيد مستو** ) أي : منتصب أو مستقيم أو معتدل ( **أبوه بالرفع** ) أي : برفع ( أبوه ) علىٰ أنه فاعل ( مستو ) مأخوذ ( **من الاستواء** ) بمعنى الانتصاب أو الاستقامة مثلاً ( **مثل ما تقول في** ) إعمال ( **فعله اللازم : زيد يستوي أخوه** ) أي : يستقيم أخوه ، ( **وينصب** ) اسم الفاعل ( **المفعول** ) الواحد ( **أيضاً** ) أي : كما يرفع الفاعل ( **إن كان فعله متعدياً للواحد ؛ نحو : زيد ضارب أبوه عمْراً ، ومنه** ) أي : ومن نصبه المفعول

قوله :

وَقُـــلْ سَعِيـــدٌ مُكْـــرِمٌ عُثْمَـــانَـــا     بِـــالنَّصْـــبِ مِثْـــلُ يُكْـــرِمُ الضِّيفَـــانَـــا

مثل ما تقول في فعله المتعدي : سعيد ( يكرم الضيفانا ) . وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين ؛ نحو : سعيد معطٍ خالداً درهماً ، لكن صحة عمله عمل الفعل مشروطة بأمرين : أحدهما : كونه بمعنى الحال ، أو الاستقبال ؛ لأنه حينئذ يشبه المضارع في . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الواحد ( **قوله** ) أي : قول الناظم :

**( وقـــل سعيـــد مكـــرم عثمـــانـــا     بـــالنصـــب مثـــل يكـــرم الضيفـــانـــا )**

( **وقل سعيد مكرم عثمانا بالنصب** ) أي : بنصب عثمان علىٰ أنه مفعول ( مكرم ) ، وألفه للإطلاق ( **مثل ما تقول في فعله المتعدي : سعيد يكرم الضيفانا** ) بألف الإطلاق أيضاً جمع ضيف .

( **وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين ؛ نحو : سعيد معطٍ خالداً درهماً** ) كما تقول : يُعطي خالد درهماً ، قوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله أوَّلاً : ( ويعمل عمل فعله المبني للفاعل ) لرفع توهم ثبوت عمله بلا شرط شيء ؛ أي : لكن ( **صحة عمله عمل الفعل مشروطة** ) أي : مقيَّدة ( **بأمرين** ) أي : بشرطين إذا كان مجرداً من ( أل ) والإضافة ، وهـٰذا الشرط بالنسبة إلىٰ نصبه المفعول ، أما الفاعل . . فإنه يرفعه إذا كان بمعنى المضي ، يرفع مضمراً بلا خلاف ، وظاهراً عند سيبويه ، ذكره في « النكت » ، وعبارة « الخضري » : أما الفاعل : فإن كان ضميراً . . رفعه اتفاقاً ، أو ظاهراً . . فكذلك علىٰ ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور ، وقال السيوطي : وهو الأصح ، لكن بشرط الاعتماد علىٰ شيء مما ذكروه . اهـ منه .

( **أحدهما** ) أي : أحد الأمرين ( **كونه بمعنى الحال أو الاستقبال** ) لا بمعنى الماضي ، وإلا . . فتجب إضافته لا غير ، فتقول : زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمس . اهـ « كردي » ، خلافاً لابن هشامٍ والكسائي ؛ فإنهما أجازا عمله بمعنى الماضي ، وإنما اشترط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال ( **لأنه** ) أي : لأن اسمَ الفاعل ( **حينئذ** ) أي : حين إذْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال ( **يشبه المضارع** ) لفظاً بموافقته له ( **في**

الحركات والسكنات وعدد الحروف ، والاحتمال لأحد الزمانين ، ودخول لام الابتداء . **والثاني** : اعتماده على استفهام ؛ نحو : أضارب زيد عمْراً ؟ أو نفيٍ ؛ نحو : ما مكرمٌ خالدٌ بشراً ، أو مُخْبَرٍ عنه ؛ نحو : زيد ضارب بكراً ، أو موصوفٍ ؛ نحو : مررت برجل ضارب زيداً ، أو ذي حال ؛ نحو : جاء سعيد راكباً فرساً ، . . .

---

**الحركات والسكنات وعدد الحروف** ) فإن ضارباً مثلاً بوزن يضرب ، ( و ) معنىً في ( **الاحتمال لأحد الزمانين** ) الحال أو الاستقبال ، ( و ) لفظاً أيضاً في جواز ( **دخول لام الابتداء** ) عليه ، تقول : إن زيداً لضاربٌ عمْراً غداً .

( و ) الأمر ( **الثاني** : **اعتمادُه على استفهام** ؛ **نحو** : **أضارب زيد عمْراً ؟ أو** ) علىٰ ( **نفيٍ** ؛ **نحو** : **ما مكرم خالدٌ بشراً** ، **أو** ) اعتماده علىٰ ( **مُخْبَرٍ عنه** ) بأن كان خبر المبتدإ ( **نحو** : **زيد ضارب بكراً** ، **أو** ) اعتمادُه علىٰ ( **موصوف** ) به ؛ بأن كان صفة له ( **نحو** : **مررت برجل ضارب زيداً** ، **أو** ) اعتمادُه علىٰ ( **ذي حال** ) أي : علىٰ صاحب حال له ؛ بأن كان حالاً منه ( **نحو** : **جاء سعيد راكباً فرساً** ) ، وإنما شرطوا الاعتماد علىٰ ما ذكر ، ليقربه إلى الفعل ؛ لأن بهـٰذا الشرط تقوىٰ مشابهته له ؛ لأن مقتضىٰ كونه وصفاً أن يكون له موصوف ، **فقياسه** : ألاَّ يقع إلا مع صاحبه ؛ إذ ذكِرْه بدونه يخرجه عن أصلِ وضعه ، ويُلحِقُه بالجوامد فلا يعمل ، وإنما اشترط عند فُقدان اعتماده على الصاحب أن يخلفه حرف النفي أو الاستفهام ؛ لأنهم قصدوا به قَصْدَ الفعل فجرىٰ مَجراه ، وقد عُلم بالاستقراء أنهم لا يستعملون الوصف قائماً مقام الفعل إلا مع النفي أو الاستفهام . اهـ « نزهة » .

وزاد بعضهم لإعمال اسم الفاعل في المفعول شرطين آخرين : أحدهما ألاَّ يكون مصغراً .

والثاني : ألاَّ يكون موصوفاً ؛ لأن كلاًّ من التصغير والوصف يزيل شبهه بالفعل ، فلا يقال : جاء رجل ضويرب زيداً ، ولا رأيت ضارباً مُسيئاً زيداً ، وأجاز الكوفيون ما خلا الفراء والنحاس إعمال المصغر مطلقاً ، وأجاز البصريون والفراء إعمال الموصوف بعد العمل ، وصححه ابن هشام في « المغني » ، وهو الأصح . ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ ﴾ فجملة ( يبتغون ) نعت لـ( آمِّين ) لا حال

فإن كان بمعنى الماضي ، أو لم يعتمد.. لم يعمل ، خلافاً لبعضهم ، وهم الكوفيون ، وأما قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾.. فمحمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، **ومعناه** : يبسط ذراعيه ؛ بدليل : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ، . . . . . . . . . . . .

---

منه ، خلافاً لأبي البقاء . اهـ « نزهة » .

ثم ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ محترز الشرطين المذكورين بقوله : ( **فإن كان** ) اسم الفاعل ( **بمعنى الماضي** ) نحو : زيد ضارب عمرو أمس ( **أو لم يعتمد** ) علىٰ واحد من الأمور الخمسة المذكورة ( . . **لم يعمل** ) النصب ولا الرفع للظاهر ؛ لفقدان شرطه ، وذلك ؛ أي : عدم عمله إذا لم توجد الشروط يخالف ( **خلافاً لبعضهم** ) أي : لبعض النحاة ، ( **وهم الكوفيون** ) ومنهم الكسائي ، لكن محل الخلاف في عمله النصب ؛ أي : نصب المفعول ، كالأمثلة المذكورة ، وأما الفاعل : فإن كان ضميراً . . رفعه اتفاقاً ، أو كان ظاهراً . . فكذلك علىٰ ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابن عصفور . اهـ « يس » كما مر .

وأجاز الكسائي إعماله وإن لم يعتمد ، وجعل منه قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ فـ( ذراعيه ) منصوب بـ( باسط ) وهو ماض ، وخَرَّجه غيرُه علىٰ حكاية حال ماضية ، كما ذكره الشارح بقوله : ( **وأما** ) عمله في ( **قوله تعالىٰ** : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ) بِالْوَصِيدِ ﴾ بنصب ذراعيه بـ( باسط ) ، مع أنه ماضٍ ( . . **فـ** ) يجاب عنه بأن عمله في الآية مع كونه ماضياً ( **محمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، ومعناه : يبسط ذراعيه ؛ بدليل** ) قوله بعده : ( ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ) بلفظ المضارع دون قلبناهم بلفظ الماضي ، والمشهور في معنىٰ حكاية الحال الماضية : أن يقدر الماضي واقعاً زمن التكلم ، وقيل : أن يقدر المتكلم نفسه موجوداً في زمن وقوع الفعل ، ويُعبِّر علىٰ كل بما يدل على الحال ، وكونُ الآية من ذلك إنما هو ؛ باعتبار المخاطبين لا الخالق جل وعلا ، فإن الدنيا عنده كاللحظة الواحدة ، وقيل : لا حاجة إلى الحكاية ؛ لأن حال أهل الكهف مستمر إلى الآن ؛ فيجوز أن يلاحظ في ( باسط ) جانب الحال فيعمل ، وفي كلامهم ما يؤيده . اهـ « خضري » .

وعبارة الشارح في « شرح القطر » : وفهم من كلامهم أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى

وأما :

خبيـر بنـو لهـب فـلا تـك ملغيـا    مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مَـرَّت

فعلى التقديم والتأخير ، وإنما صح الإخبار بالمفرد عن الجمع ؛ لأن فعيلاً قد يستعمل للجماعة ؛ نحو : ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الماضي ، أو لم يعتمد . . لم يعمل ، وقد خالف في الشرط الأول الكسائي ، وأجاز عمله إذا كان بمعنى الماضي ، واحتج بقوله تعالىٰ : ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ فـ( باسط ) بمعنى الماضي ، وقد عمل في ذراعيه النصب ، ولا حجة له في ذلك ؛ لأنه محمول علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، وخالف في الشرط الثاني الأخفش ، وأجاز عملَه بلا اعتماد علىٰ شيء من الأمور الخمسة ، واحتج بقوله : ( خبير لنو لهب . . . ) إلخ ، حيث رفع ( خبير ) الاسم الظاهر بلا اعتماد علىٰ شيء ؛ فلا حجة له فيه لجواز حمله على التقديم والتأخير ، بجعل الوصف خبراً مقدماً . اهـ بتصرف ، كما أجابه عنه هنا بقوله : ( وأما ) قولُه : [من الطويل]

**( خبيـر بنـو لِهْـب فـلا تـك ملغيـا    مقـالـة لهبـي إذا الطيـر مـرت )**

( **فـ** ) محمول ( **على التقديم** ) أي : علىٰ جعل الوصف خبراً مقدماً ؛ يعني : لفظ ( خبير ) ، ( **والتأخير** ) أي : وعلىٰ جعل ( بنو لهب ) مبتدأ مؤخراً ، فليس من إعمال الوصف بلا اعتماد علىٰ شيء بجعل ( بنو لهب ) فاعل ( خبير ) ، ولما كان هـٰذا الحمل يلزم منه الإخبار بالمفرد عن الجمع . . قال : ( **وإنما صحَّ الإخبار** ) علىٰ هـٰذا الحمل ( **بالمفرد** ) وهو لفظ ( خبير ) ، ( **عن الجمع** ) وهو لفظ ( بنو لهب ) ( **لأن فعيلاً** ) أي : لأن موازن فعيل ( **قد يستعمل للجماعة** ) أي : يصح إطلاقه على الجمع ، كما يصح إطلاقه على المفرد ، مثال استعماله في الجمع : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ) حيث أخبر بـ( ظهير ) وهو مفرد عن الجمع الذي هو ( الملائكة ) ، وإنما صح ذلك ؛ لأن فعيلاً من زنة المصادر كالصهيل والنعيق ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنىٰ والجمع ؛ فأعطي ما هنا ، وهو لفظ ( خبير ) حكم ما هو علىٰ زنته ، وهو المصدر ، فيصح الإخبار به عن الجمع ؛ فاندفع الاعتراض . اهـ « مجيب » مع زيادة .

فإن وقع اسم الفاعل صلة لـ( أل ) . . عمل عمل فعله مطلقاً ، حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً ، معتمداً أو لا ؛ لوقوعه حينئذ موقع الفعل ؛ إذ حق الصلة أن تكون فعلاً ؛ . .

---

وقوله : ( خبير بنو لهب . . . ) إلخ هو من الطويل ، و( بنو لهب ) بكسر اللام ، وسكون الهاء : حي من الأزد .

**والمعنىٰ** : أن بني لهب عالمون بالزجر والعِيافة ، فلا تُلغِ كلام رجل لهبيٍّ إذا زجر وعاف حين تمر عليه الطير . اهـ « شيخ الإسلام » ، ولا يخفىٰ أن الوصف في البيت لم يعمل في منصوب ، وقد مرّ أن الشرطين إنما هو لعمله في منصوب .

وأما العمل في مرفوع . . قال العلاَّمة الشيخ يس : **واعلم** : أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه ؛ لأن المرفوع إنما يسد مسد الخبر إذا اعتمد علىٰ ما في « المغني » فالبيت من مشكلات المبتدإ والخبر ، لا من مشكلات باب الفاعل . اهـ من « السجاعي علىٰ قطر الندىٰ » .

ثم ذكر الشارح رحمه الله تعالىٰ محترز قول الناظم أول الباب : ( وإن ذكرت فاعلاً منوناً . . . ) إلخ بقوله : ( **فإن وقع اسم الفاعل** ) غير منون بأن كان ( **صلة لـ« أل »** ) الموصولة ( . . **عمل عمل فعله** ) من رفع الفاعل إن كان فعله لازماً ، أو نصب المفعول إن كان متعدياً ؛ أي : عمل عمله ( **مطلقاً** ) ، وفسر معنى الإطلاق بقوله ؛ أي : ( **حالاً كان أو مستقبلاً أو ماضياً** ) ، وسواء كان ( **معتمداً** ) علىٰ ما مر من الأمور الخمسة ( **أو لا** ) يعتمدُ عليها ، وإنما عمل حينئذ بلا شرط ( **لوقوعه حينئذ** ) أي : حين إذ كان مقروناً بـ( أل ) ( **موقع الفعل** ) الذي هو الأصل في صلة الموصول ، وإنما قلنا : ( لوقوعه موقع الفعل ) ( إذ ) تعليلية بمعنى اللام ؛ أي : لأن ( **حق الصلة أن تكون فعلاً** ) لكونه جملة خبرية مشتملة علىٰ عائد ؛ لأن شأن الموصولات الدخول على الجملة ، و( أل ) الموصولة تشبه في الصورة ( أل ) المعرفة ، الداخلة على المفرد ، فسبكوا من الجملة مفرداً يكون في معنى الجملة ؛ لتدخل عليه ( أل ) وهو اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأنه في المعنىٰ جملة فعلية خبرية ؛ لأن الضارب بمعنى الذي ضَرب ـ بفتح الضاد ـ والمضروب بمعنى الذي ضُرِب بضمها . اهـ « كواكب » .

كجاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً ، وإذا استوفى اسم الفاعل المجرد ؛ أي : عن اللام ما اشترط لصحة عمله . . جاز أن ينصب المفعول به ، وجاز إضافته إليه ، وقد قرىء بالوجهين : ﴿إن الله بالغٌ أمرَه﴾ ، ﴿هل هنَّ كاشفاتٌ ضرَّه﴾ ، وإذا أضيف إلىٰ ما بعده واتبع . . جاز لك في التابع جره على اللفظ ، ونصبه على المحل ؛ نحو : هـٰذا ضارب زيدٍ وعمرٍو وعمْراً .

---

مثال اسم الفاعل المقرون بـ( أل ) ( كـ ) قولك : ( **جاء الضارب زيداً أمس** ) في الماضي ( **أو الآن** ) في الحال ( **أو غداً** ) في الاستقبال .

ثم ذكر الشارح أن توفر الشروط في اسم الفاعل المجرد لا يوجب عمله ، بل إنما تعتبر لجوازه ، فقال : ( **وإذا استوفىٰ** ) واستكمل ( **اسم الفاعل المجرد ؛ أي :** ) الذي تجرد ( **عن** ) الألف و( **اللام ما** ) أي : شروطاً ( **اشترطـ** )ـت ( **لصحة عمله** ) من الشرطين السابقين ( . . **جاز أن ينصب المفعول به ، وجاز** ) جره بـ( **إضافته** ) أي : بإضافة اسم الفاعل ( **إليه** ) أي : إلى المفعول به ، ( **وقد قرىء بالوجهين** ) أي : بنصبه وجره قولُه تعالىٰ : ( **إن الله بالِغٌ** ) بالتنوين وبعدمه ( **أمرَه** ) بنصبه وبجره ، وكذا قوله تعالىٰ : ( **هل هن كاشفاتٌ** ) بالتنوين وبعدمه أيضاً ( **ضُرَّه** ) بنصبه وبجره .

( **وإذا أضيف** ) اسم الفاعل المجرد من الألف واللام ( **إلىٰ ما بعده** ) من معموله ( **واتبع** ) الاسم الذي بعده الذي هو مفعوله بإحدى التوابع الأربعة ( . . **جاز لك في التابع جره** ) حملاً ( **على اللفظ** ) أي : تبعاً للفظه المجرور ( **ونصبه** ) أي : نصب ذلك التابع ؛ حملاً ( **على المحل** ) أي : تبعاً لمحله ؛ لأن محله النصب على المفعولية لاسم الفاعل ، **مثاله** : ( **نحو** ) قوله : ( **هـٰذا ضارب زيد** ) بإضافة الوصف إلىٰ معموله ، فيكون المضاف إليه مجرور اللفظ منصوب المحل ، وتقول : ( **وعمرو** ) عطفاً علىٰ لفظ ( زيد ) ، وتقول إن شئت : ( **وعمْراً** ) عطفاً علىٰ محل ( زيد ) المجرور لفظه ؛ لأنه في محل نصب على المفعولية للوصف ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

## باب المصدر

وَٱلْمَصْـــدَرُ ٱلأَصْـــلُ وَأَيُّ أَصْـــلِ  وَمِنْـــهُ يَـــا صَـــاحِ ٱشْتِقَـــاقُ ٱلْفِعْـــلِ

**المصدر** : اسم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

### ( باب المصدر )

و( المصدر ) **لغة** : اسم لمحل صدور الشيء حساً أو معنىً ، **واصطلاحاً** : من حيث هو لا من حيث كونه مفعولاً مطلقاً اسم دال على الحدث ، المشتمل علىٰ حروف فعله الأصول ، وليس علماً ، فخرج بقولنا : ( اسم دال على الحدث ) ما عدا اسم المصدر من الصفات ؛ كاسم الفاعل وغيره ، وخرج بـ( المشتمل ) علىٰ حروف فعله اسم المصدر ؛ كاغتسل غُسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، وخرج بقولنا : ( وليس علماً ) كفجَارِ علم للفَجْرَة ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجور ، وجَمادِ للجَمْدة ـ بسكون الميم ـ بمعنى الجمود ، وسُبْحان للتنزيه ، ويَسَار للميسرة ، وبَرّة للمبرة ، فاسم الحدث قسمان : ما اشتمل علىٰ حروف فعله الأصول وهو المصدر ، وما لا وهو اسم المصدر .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والمصـــدر ٱلأصـــل وأي أصـــل  ومنـــه يـــا صـــاح اشتقـــاق الفعـــل )**

( **والمصدر** ) الذي هو اسم للحدث هو ( **الأصل** ) للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه كثيرة في كتبهم ؛ ولهـٰذا سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صُدِرَ عنه ؛ أي : أُخذ منه ، وقيل بعكس ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو ضعيف ، وقوله : ( **وأي أصل** ) معطوف على الأصل للتأكيد ، و( أي ) هنا : وصفية بمعنىٰ كامل ؛ أي : وكامل أصل ؛ أي : أصل لجميع ما سواه من الفعل والوصف ، واسم الآلة ، واسم الزمان والمكان .

( **ومنه** ) أي : ومن المصدر ( **يا صاح** ) مرخم صاحب علىٰ غير قياس ؛ لأن القياس ألاّ يرخم غير العلم ؛ لأنه اسم فاعل من صحب الثلاثي ( **اشتقاق الفعل** ) والوصف تفسير لما قبله .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **المصدر** ) اصطلاحاً : ( اسم

الحدث الجاري على الفعل ، وليس علماً ، وهو أصل للفعل والوصف في الاشتقاق عند البصريين لوجوه مذكورة في كتبهم ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**الحدث** ) أي : اسم مدلوله الحدث ، والحدث ما يحدثه الفاعل بعد العدم ؛ كالقيام والقعود والضرب ( **الجاري** ) صفة للاسم ؛ أي : المشتمل ذلك الاسم ( **على الفعل** ) أي : علىٰ حروف فعله ، فخرج بقوله : ( الجاري على الفعل ) اسم المصدر ؛ لأنه ما نقص عن حروف فعله ؛ كاغتسل غسلاً ، وتوضأ وضوءاً ، ( **وليس** ) ذلك الاسم الجاري علىٰ حروف فعله ( **علماً** ) ، وخرج بقوله : ( وليس علماً ) ما كان من المصادر علماً ؛ كفجَار اسم للفجْرة ـ بسكون الجيم ـ بمعنى الفجور والفسوق ، وجماد علم للجمْدة ـ بسكون الميم ـ بمعنى الجمود ، وسبحان علم للتنزيه ، ويَسَار علم للميسرة ، وكَيْسان علم للغدر .

( **وهو** ) أي : المصدر ( **أصل للفعل والوصف** ) من جميع الصفات ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول من أسماء الآلة ، وأسماء المكان والزمان ( **في الاشتقاق** ) والأخذ ؛ لأن كلاًّ مأخوذ منه ( **عند البصريين** ) وهو الأصح ( **لوجوه** ) وعلل ( **مذكورة في كتبهم** ) أي : في كتب البصريين ، **أحسنُها** : أن يقال : إن القاعدة أن كل فرع مشتق من أصل يشترط أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة **إما حسية** : وذلك في المحسوسات ؛ كالباب ، فإنه فرع من الساج الخشب ، وفيه زيادة كالمسامير ، **وإما معنوية** : وذلك في المعنويات ؛ كالفعل والوصف ، فإنهما فرعا المصدر ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث ، والموصوف والمصدر لا يدل إلا على الحدث ، فدلالتهما مركبة ، ودلالة المصدر مفردة ، والمفرد أصل المركب ، وإذا كان الفعل والوصف مشتقين من المصدر . فغيرهما أحرىٰ ؛ كاسم الآلة ، واسم الزمان والمكان ، ثم إن الأصالة هنا إنما هي باعتبار الاشتقاق ، وأما باعتبار العمل . . فالفعل أصل للجميع . اهـ « حمدون » .

والفرق بين المصدر واسم المصدر : أن المصدر يدل على الحدث بنفسه ، واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر . اهـ منه .

ولهٰذا سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صدر منه ؛ أي : أخذ منه ، وقيل : بعكس ذلك ، وهو مذهب الكوفيين ، وهو ضعيف ؛ لأن الفرع لا بد له من الأصل وزيادة ، ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، بل والذات التي قام بها الفعل ، ففيه زيادة على المصدر ، وهي فائدة الاشتقاق ؛ فيكون فرعاً للمصدر . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## فائدة

## [في الاشتقاق]

**والاشتقاق** : ردُّ لفظ إلىٰ آخر ؛ لمناسبة بينهما في المعنىٰ ولو مجازياً ، مع اتفاقهما في الحروف الأصول ، فإن اتفقا في كلها على الترتيب.. فاشتقاق صغير ؛ كنَاطِقٍ ونُطْق بمعنى التكلم حقيقة ، أو الدلالة مجازاً وإن اختلفا ترتيباً فقط.. فاشتقاق كبير ؛ كما في جبذ وجذب ، وإن اختلف فيهما بعض الأصول.. فاشتقاق أكبر كثلب من الثلم ، فعلم أن مناسبة المعنيين شرط في الجميع . اهـ « خضري » .

( **ولهٰذا** ) أي : ولأجل كونه أصلاً للفعل والوصف ( **سُمي مصدراً ؛ لأن فعله صدر منه** ) أي : من المصدر ( **أي : أخذ منه ، وقيل بعكس ذلك** ) المذكور ؛ أي : أن الفعل أصل للمصدر والوصف ( **وهو** ) أي : ذلك العكس ( **مذهب الكوفيين ، وهو** ) أي : هٰذا المذهب ( **ضعيف ؛ لأن الفرع لا بد له من** ) الدلالة على ( **الأصل و** ) علىٰ ( **زيادة** ) حسية كانت أو معنوية كما مر ، ( **ولا شك أن الفعل يدل على الحدث والزمان ، بل و** ) على ( **الذات التي قام بها الفعل** ) أي : الحدث ( **ففيه** ) أي : ففي الفعل ( **زيادة** ) في المعنىٰ ( **على المصدر ، وهي** ) أي : تلك الزيادة ( **فائدة الاشتقاق** ) أي : نتيجة اشتقاق الفعل من المصدر وعلامته ، ( **فـ** ) ثَبَت أن ( **يكون** ) الفعل ( **فرعاً للمصدر** ) ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، والوصف مشتق من الفعل ، فهو فرع الفرع ، وقال الكوفيون : الفعل أصل للمصدر ؛ لأنه يعمل في المصدر ، ويؤثر فيه ؛ فكان أصلاً للمصدر لقوته ، ورُدَّ بأن الحرف يؤثر في الاسم ، مع أنه ليس أصلاً له عندهم ، والمراد بالفعل : الفعلُ المضارع على الأصح عندهم ؛ لسبق زمانه على التحقيق فترجَّح ؛ لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً ، وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً ، وقيل : الماضي هو الأصل ؛ لسبقه بمضي زمنه ، ويُرجِّحُ

وَأَوْجَبَتْ لَهُ ٱلنُّحَاةُ ٱلنَّصْبَا     كَقَوْلِهِمْ ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْبَا

المصدر إذا كان فضلة ، وسُلِّط عليه عامل من لفظه . . وجب نصبه ، كما أشار إلىٰ ذلك بالمثال ، وإلا . . فما كل . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الأولَ أنه فَرَضُ الأوصافِ الثلاثةِ في زمنٍ واحدٍ ، وهٰذا في زمنين مختلفين ، **والظاهر** : أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه ، كالمصدر وكذا الوصفُ ، وأما الأمرُ عندهم . . فقطعة من المضارع ، لا قسم برأسه . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وأوجبت له النحاة النصبا     كقولهم ضربت زيداً ضربا )**

( **وأوجبت له** ) أي : للمصدر بمعنى المفعول المطلق ( **النحاة** ) جمع ناح بمعنىٰ نحوي كقاض وقضاة ( **النصبا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : حكَمَتْ له النحاةُ بوجوب النصب وجوباً صناعياً لا شرعياً ؛ لأنه لا يكون إلا من الشارع على المفعولية المطلقة إذا كان فضلة ، وسُلِّط عليه عامل من لفظه ، وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **ضربت زيداً ضرباً** ) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **المصدر** ) الذي هو اسم للحدث ( **إذا كان فضلة** ) أي : لا دخل له في الكلام ؛ بأن لم يكن عمدة ، خرج به ما إذا كان عمدة ؛ نحو : ضربْك زيداً ضرْبٌ شديد ، وقيامك قيام حسن ، وجَدَّ جِدُّك ، ( **وسُلِّط عليه عامل من لفظه** ) أو من مرادفه علىٰ ما جزم به ابن هشام ، خرج به نحو : قمت إجلالاً لك ، وضربت ابني تأديباً ، ودخل فيه نحو : قمت وقوفاً ، وقعدت جلوساً ( . . **وجب** ) أي : تحتَّم ( **نصبه** ) على المفعولية المطلقة ، ( **كما أشار** ) الناظم ( **إلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ كونه فضلة ، ومُسلَّطاً عليه عامل من لفظه ( **بالمثال** ) أي : بالتمثيل له بقوله : ضربت زيداً ضرباً ( **وإلا** ) أي : وإن لم يكن فضلة ؛ بأن كان عمدة ؛ نحو : ضربك زيداً ضرب شديد ، أو لم يكن مسلطاً عليه عامل من لفظه أو مرادفِه ؛ بأن سُلط عليه عامل من غير لفظه ؛ نحو : قمت إجلالاً لزيد .

وقوله : ( وإلا ) جملة شرطية ، جوابها محذوف ؛ لدلالة السياق عليه ، تقديره : وإن لم يكن كذلك . . فلا يجب نصبه على المفعولية المطلقة ، وقوله : ( . . **فما كل**

مصدر يجب نصبه ، ومثله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ، ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ ، ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ ، ويُسمىٰ حينئذٍ مفعولاً مطلقاً . ومنه : عند بعضهم : نحو : قعدت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**مصدر يجب نصبه** ) علة للجواب المحذوف ؛ أي : وإنما لم يجب نصبه إذا لم يكن كذلك ؛ لأن كل مصدر واقع في كلامهم لا يجب نصبه على المفعولية المطلقة ، لأنه قد يقع عمدة فيجب رفعه ، أو علة فيجب نصبه على التعليل كما مثلنا .

( **ومثله** ) أي : ومثل مثال الناظم في كونه فضلة مسلَّطاً عليه عامل من لفظه ، سواء كان ذلك العامل فعلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ ) ، أو وصفاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ﴾ ) ، أو مصدراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ ، **ويسمىٰ** ) المصدر ( **حينئذ** ) أي : حين إذ كان فضلة مسلَّطاً عليه عامل من لفظه ( **مفعولاً مطلقاً** ) عن التقييد له بالجار والمجرور أو بالظرف ، فهو المفعول الحقيقي لفاعل الفعل ؛ إذ لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث ، بخلاف سائر المفعولات ؛ فإنه لم يوجدها ، وإنما سُميت بذلك ؛ باعتبار إلصاق الفعل بها ، أو وقوعه لأجلها أو معها ؛ فلذلك لا تُسَمَّىٰ به إلا مقيدة بما ذكر ؛ فالأحق بالذكر أولاً هو المفعول المطلق ، وإنما قدم المفعول به في باب تعدي الفعل ؛ استطراداً لا قصداً ، وعند اجتماعها تَرتَبَّتْ علىٰ ما في قوله :

مفاعيلهم رَتِّبْ فَصدِّر بمُطْلَقِ وثَنِّ به فيه له معه قد كمل
تقول ضربتُ الضربَ زيداً بسوطه نهاراً هنا تأديبَه وامْرأً نكل

اهـ « خضري » .

فالمصدر من حيث كونه **مفعولاً مطلقاً** : هو ما كان فضلة ، مسلَّطاً عليه عامل من لفظه ، مؤكداً لعامله أو مبيناً لنوعه أو عدده ، ومن حيث كونه **مصدراً** : فهو اسمٌ مدلولُه الحدثُ ، المشتملُ علىٰ حروفِ فعله الأصولِ ، وليس علماً كما مر ، فبينهما عموم وخصوص وجهي ، يجتمعان في قولك : ضربت ضرباً ، وينفرد المصدر في نحو : يعجبني ذهابك ، والمفعول المطلق في نحو قولك : ضربت سوطاً .

( **ومنه** ) أي : ومن المفعول المطلق ( **عند بعضهم** ) كابن هشام ( **نحو : قعدت**

جلوساً ، ويعجبني قيامك وقوفاً ، وجزم به ابن هشام ، فإن سُلط عليه عامل من غير لفظه . . لم يجز نصبه علىٰ أنه مفعول مطلق . ثم إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يُؤتىٰ به في الكلام إما : لقصد التوكيد كما مثلنا . أو لبيان نوع عامله ؛ بأن دل علىٰ هيئة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**جلوساً** ) لأنه سُلِّط عليه فعل مرادف لمعناه ، ( **ويعجبني قيامك وقوفاً** ) لأنه سُلِّط عليه مصدر مرادف لمعناه ، ( **وجزم به** ) أي : بكونه مفعولاً مطلقاً ( **ابن هشام** ) في « القطر » ، وقال الشارح في « شرحه » : وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور هو مذهب المازني والسيرافي والمبرد ، واختاره ابن مالك لاطراده ، والمنقول عن الجمهور وسيبويه أن ناصبه فعل من لفظه مقدر . اهـ من « المجيب » .

ثم ذكر الشارح محترز قوله أوّلاً : ( وسُلط عليه عامل من لفظه ) بقوله : ( **فإن سُلِّط عليه** ) أي : على المصدر ( **عامل من غير لفظه** ) أو من غير مرادفه علىٰ ما قاله بعضهم ( . . **لم يجز نصبه علىٰ أنه مفعول مطلق** ) نحو : ضربته تأديباً ؛ فإنه ينصب علىٰ أنه مفعول لأجله .

وقوله : ( **ثم** ) للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرنا ما تقدم نقولُ : ( **إن المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يؤتىٰ به في الكلام** ) لأحد ثلاثة أشياء :

**الأول** : ما ذكره بقوله : ( **إما** ) يؤتىٰ به ( **لقصد التوكيد** ) لمعنىٰ عامله ( **كما مثلنا** ) من نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ أي : يؤتىٰ به لتوكيد نفس عامله إن كان عامله مصدراً ؛ نحو : عجبت ضرْبك زيداً ضرباً ، وإلا . . فيؤكد مصدر عامله ؛ ليتحد المؤكِّد مع المؤكَّد ، كما هو شرط التوكيد اللفظي الذي هـٰذا منه ، فمعنىٰ قولك : ضربت ضرباً : أُحْدِثُ ضرباً ضرباً ، أفاده الرضي ، سُمي مؤكداً ؛ لأنه لم يُفِدْ غير ما أفاده عامله .

**والثاني** : ما ذكره بقوله : ( **أو** ) يؤتىٰ به ( **لبيان نوع عامله** ) أي : مع كونه مؤكداً أيضاً ، فالنوعي والعددي مؤكِّدان وإن كان القصد منهما بالذات البيانَ ، وأما القسم الأول . . فللتوكيد لا غير ، فهو لا يجامع غيره ، وأما الباقيان . . فيجتمعان في قولك : ضربت ضربتي الأمير . اهـ « خضري » ، وذلك ( **بأن دل علىٰ هيئة** ) وكيفية

صدور الفعل إما : باسم خاص ؛ نحو : رجع القهقرىٰ ، أو بإضافة ؛ كضربت ضرب الأمير ، أو بوصف ؛ كضربت ضرباً شديداً ، أو بلام العهد ؛ كضربت الضرب . أو لبيان عدد عامله ؛ بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل ؛ كضربت ضربتين أو ضربات . والأول لا يثنىٰ ولا يجمع اتفاقاً ؛ لكونه يشبه فعله من حيث إنه لم يزد عليه من حيث المعنىٰ . والثالث يثنىٰ ويجمع اتفاقاً . وفي كون الثاني كالأول . . . . . . . . . . . . .

---

( **صدور الفعل** ) من عامله ( **إما** ) بأن دل علىٰ هيئة ( بـ ) ذكر ( **اسم خاص ؛ نحو** ) قولك: (**رجع**) زيد وجوع ( **القهقرىٰ** ) وخصوصه يعُلم من عامله ؛ لأن (رجع) يحتمل أن يكون معناه عاماً ، وأن يكون قهقرىٰ ، وهو الرجوع علىٰ عقبه ( **أو** ) بأن دل علىٰ هيئته ( **بإضافة ؛ كضربت ضرب الأمير ، أو** ) بأن دل علىٰ هيئته ( **بوصف ؛ كضربت ضرباً شديداً ، أو** ) بأن دل علىٰ هيئته ( **بلام العهد** ) والتعيين ( **كضربت الضرب** ) أي : المعهود بينك وبين مخاطبك ، ومثلها لام الجنس كما في الجامع ؛ نحو : جلست الجلوس مراداً به الجنس ؛ يعني : به الكثرة التي لا يدل عليها الفعل . اهـ ( خ ) .

**والثالث** : ما ذكره بقوله ( **أو** ) يؤتىٰ به ( **لبيان عدد** ) عمل ( **عامله ؛ بأن دل علىٰ مرات صدور الفعل** ) من عامله بإضافة ( مرات ) إلىٰ ما بعده ، فهي للجنس الصادق بالمرة وبالأكثر . اهـ « يس » ، ولو قال : علىٰ كمية صدور الفعل . . لكان أولىٰ ؛ لظهور شموله علىٰ مرة أو مرتين في قولك : ضربت ضربة أو ضربتين ، بخلاف التعبير بمرات ( **كضربت ضربتين أو ضربات** ) .

( **والأول** ) وهو الذي يؤتىٰ به لقصد التوكيد ( **لا يثنىٰ ولا يجمع اتفاقاً** ) بين النحاة ؛ لأنه اسم جنس مبهم ، يحتمل القليل والكثير ؛ كماء وعسل ، و( **لكونه** ) بمنزلة تكرار الفعل ؛ فهو ( **يشبه فعله** ) العامل فيه ( **من حيث إنه لم يزد عليه** ) أي : علىٰ فعله ( **من حيث المعنىٰ** ) لا من حيث اللفظ ؛ لمجيئه علىٰ وزن المصدر ، والفعل لا يثنىٰ ولا يجمع ، وكذلك ما هو بمنزلته .

( **والثالث** ) وهو المبين لعدده ( **يثنىٰ ويجمع اتفاقاً** ) لأنه فرد جنس ؛ كتمرة وخاتم . اهـ « فوائد » .

( **وفي كون الثاني** ) وهو المبين لنوع عامله ( **كالأول** ) في عدم تثنيته وجمعه ،

أو الثالث قولان : أصحهما عند ابن مالك : الثاني .

**وَقَدْ أُقِيمَ ٱلْوَصْفُ وَٱلآلاَتُ ... مَقَامَهُ وَٱلْعَدَدُ ٱلأَثْبَاتُ**

**نَحْوُ ضَرَبْتُ ٱلْعَبْدَ سَوْطاً فَهَرَبْ ... وَٱضْرِبْ أَشَدَّ ٱلْضَّرْبِ مَنْ يَغْشَى ٱلرِّيَبْ**

**وَٱجْلِدْهُ فِي ٱلْخَمْرِ ٱرْبَعِينَ جَلْدَةْ ... وَٱحْبِسْهُ مِثْلَ حَبْسِ مَوْلىً عَبْدَهْ**

---

( **أو** ) كونه كـ( **الثالث** ) في تثنيته وجمعه ( **قولان : أصحهما عند ابن مالك** ) : القول ( **الثاني** ) وهو كونه كالثالث في جواز جمعه وتثنيته .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وقد أقيم الوصف والآلات ... مقامه والعدد الأثبات**

**نحو ضربت العبد سوطاً فهرب ... واضرب أشد الضرب من يغشى الريب**

**واجلده في الخمر اربعين جلدة ... واحبسه مثل حبس مولى عبده )**

أي : ( **وقد أقيم** ) وأنيب ( **الوصف** ) أي : وصف المصدر مقامه ؛ فانتصب انتصابه ؛ نحو قوله : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ أي : أكْلاً رغداً ، فحذف المصدر ، وأقيمت الصفة مقامه في الانتصاب على المصدرية ، خلافاً لسيبويه ؛ حيث جعله حالاً من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً ، ( **و** ) قد أقيمت ( **الآلات** ) أيضاً ( **مقامه** ) أي: مقام المصدر في الانتصاب على المصدرية؛ أي: أقيمت آلات المصدر مقامه إذا كانت آلة في العادة لذلك الفعل ؛ فلا يقال : ضربته خشبة ، و( الآلات ) جمع آلة ، وهي ما يعالج به الفاعل المفعول ؛ لوصول الأثر إليه ، ( **و** ) قد أقيم أيضاً ( **العدد** ) أي : اسم العدد مقام المصدر ؛ فانتصب انتصابه ، و( العدد ) **لغة** : مطلق الكمية ، فيدخل فيه الواحد ، **واصطلاحاً** : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيته السفلىٰ والعليا القريبتين أو البعيدتين ، فخرج الواحد ؛ لأنه ليس له حاشية سفلىٰ .

وقوله : ( **الأثبات** ) بفتح الهمزة ، جمع ثبت ، وهو فاعل لفعل محذوف ، تقديره : قاله الأثبات ؛ أي : قال ما ذكر ؛ يعني : نيابة ما ذكر عن المصدر العلماء الأثبات ؛ أي : الثابتون الراسخون في معرفة قواعد العربية واصطلاحاتها ، ويُقرأ بكسرها علىٰ أنه مصدر بمعنى اسم المفعول ؛ أي : والعدد المثبت ، ولعله إنما خص العدد بالإثبات دون النفي ؛ لأنك لو قلت مثلاً : ما جلدته أربعين . عقبته

أي : قد ينوب مناب المصدر في الانتصاب علىٰ أنه مفعول مطلق غيره ؛ لما فيه من الدلالة على المصدر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بالإضراب ، فقلت : بل عشرين ، فصار نيابة العدد عن المصدر ملازمة للإثبات ، هٰكذا ذكره اليمني في « التحفة » .

ومثل الناظم لنيابة الآلة علىٰ طريق اللَّف والنشر المشوش لضرورة النظم بقوله : ( **نحو** : **ضربت العبد سوطاً** ) أي : ضرباً بسوط ( **فهرب** ) أي : فشرد وأبق مني ، فحذف الجار توسعاً ، وأضيف المصدر إلى الآلة ، فصار ضرب سوط ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، و( السوط ) آلة الضرب ، متخذ من جلدٍ مُقَدَّدٍ مفتول كفتل الحبل ، ومثل لنيابة الوصف بقوله : ( **واضرب أشدَّ الضرب** ) أي : ضرباً أشد الضرب ( **من يغشىٰ** ) ويفعل أسباب ( **الرِّيَب** ) جمع ريبة ، وهي التهمة ، وسوء الظن به بالفاحشة ؛ أي : من يفعلُ الأسبابَ التي بسببها شك الناس في فعله الفاحشة ؛ كالمحادثة مع الأجنبية ، والخلوة بها والدخول عليها ، فحذفوا ( ضرباً ) ، وأنابوا ( أشد ) الذي هو وصف له منابه ؛ لأن أصله اضربه ضرباً شديداً ، ومثل لنيابة العدد بقوله : ( **واجلده** ) أي : واجلد الشارب ( **في** ) شرب ( **الخمر** ) عالماً عامداً ، وهي شراب معروف مسكر ، كما بسطنا الكلام عليه في « النزهة » ( **أربعين جلدة** ) أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر ، وأقيم العدد مقامه ؛ فانتصب انتصابه ، فصار أربعين جلدة ، ونُصب المصدر على التمييز .

وقوله : ( **واحبسه** ) أي : واحبس زيداً حبساً ( **مثل حبس مولى** ) وسيد ( **عبده** ) ورقيقه ، مثال لنيابة الوصف عن المصدر ، نظير قوله : ( أشد الضرب ) **أصله** : حبساً مثل . . . إلخ ، فحذف الموصوف ؛ اعتماداً علىٰ ظهور المعنىٰ ، والغرض منه تكميل البيت ؛ لأنه مَثَّل لنيابة الوصف بـ( أشد الضرب ) اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : قد ينوب مناب المصدر** ) بفتح الميم ؛ لأنه اسم مكان من ناب الثلاثي ، نظير ( قام مقامه ) ( **في الانتصاب علىٰ أنه مفعول مطلق غَيْرُه** ) أي : غير المصدر فاعل ناب ( **لما فيه** ) أي : لما في ذلك الغير ( **من الدلالة على المصدر** ) .

**فمن ذلك** : اسم الآلة ؛ كضربت العبد سوطاً ؛ أي : ضرباً بسوط ، فحذف الجار توسعاً ، وأضيف المصدر إلى الآلة ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ؛ فانتصب . **ومن ذلك** : صفة المصدر ، خلافاً لسيبويه ؛ نحو : ﴿ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ أي : أكْلاً رغداً ، **ومثله** : نحو : اضرب أشد الضرب ؛ أي : ضرباً أشد الضرب ، واحبسه مثل حبس مولىً عبدَه ؛ أي : حبساً مثل ، فحذف الموصوف ؛ اعتماداً علىٰ ظهور المراد . **ومن ذلك** : اسم العدد ؛ نحو : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **فمن ذلك** ) الغير الذي ناب مناب المصدر ( **اسم الآلة ؛ كضربت العبد سوطاً ؛ أي : ضرباً بسوط ، فحذف الجار توسعاً** ) أي : تجوزاً ، والتوسع : ترك البحث عن الشيء توسعة لدائرة الكلام ، ( **وأضيف المصدر إلى الآلة ، ثم حذف المضاف** ) الذي هو المصدر ، ( **وأقيم المضاف إليه** ) الذي هو الآلة ( **مُقامه** ) بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي ؛ أي : مقام المضاف المحذوف ( **فانتصب** ) المضاف إليه ، الذي هو الآلة انتصاب المضاف ، الذي هو المصدر ، فصار : ضربت العبد سوطاً .

( **ومن ذلك** ) الغير الذي ناب مناب المصدر ( **صفة المصدر** ) حالة كون نيابة صفة المصدر ( **خلافاً لسيبويه** ) أي : مُخالفاً لمذهب سيبويه ، ووافقه ابنُ هشام ، فإنه جعل ( رغداً ) حالاً من المصدر المفهوم من الفعل ، والتقدير عنده : فكلا حالة كون الأكل رغداً ؛ أي : واسعاً لا ضيق فيه ، وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ **أي : أكْلاً رغداً** ) فحذف المصدر ، فنابت عنه صفته ؛ فانتصبت انتصابه ، فصار ( وكلا منها رغداً ) ( **ومثله** ) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿رَغَدًا﴾ في كونه مما نابت عنه صفة المصدر ( **نحو : اضرب** ) زيداً ( **أشد الضرب ؛ أي : ضرباً أشد الضرب** ) فحذف المصدر ، ونابت عنه صفته ؛ فانتصبَتْ انتصابَه ، فصار اضرب أشد الضرب ؛ أي : ضرباً شديداً ، **ومثله أيضاً** : قول الناظم : ( **واحبسه** ) حبساً شديداً ( **مثل حبس مولىً عبدَه ؛ أي : حبساً مثل** ) حبسه ، ( **فحذف الموصوف** ) الذي هو المصدر ( **اعتماداً علىٰ ظهور** ) المعنى ( **المراد** ) من الكلام ، فأقيمت صفته مقامه ؛ فانتصبت انتصابه ، ثم أضيفت إلى المصدر المحذوف رفعاً ؛ لإبهامها .

( **ومن ذلك** ) الغير الذي ناب عن المصدر ( **اسم العدد ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ :

﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ أي : جلداً ثمانين ، **ومثله** : اجلده في الخمر أربعين جلدة ؛ أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر ، وأقيم العدد مقامه ، وتقييده نيابة العدد بالإثبات في النظم لم يظهر لي وجهه .

وَرُبَّمَـا أُضْمِـرَ فِعْـلُ ٱلْمَصْـدَرِ ... كَقَـوْلِهِـمْ سَمْعـاً وَطَـوْعـاً فَـٱخْبِـرِ

وَمِثْلُـهُ سَقْيـاً لَـهُ وَرَعْيَـا ... وَإِنْ تَشَـا جَـدْعـاً لَـهُ وَكَيَّـا

---

( ﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ ) **أصله** : فاجلدوهم جلداً ثمانين ، فحُذف المصدر ، وأنيب عنه العدد ؛ فانتصب انتصابه ، فصار ثمانين ، ثم أتي بالمصدر المحذوف تمييزاً ، فصار ثمانين جلدة ، ( **ومثله** ) أي : ومثل قوله تعالىٰ : ﴿ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾ في كونه مما ناب عنه العدد قول الناظم : ( **اجلده في الخمر أربعين جلدة** ) أصله ( **أي : جلداً أربعين ، فحذف المصدر** ) الذي هو ( جلداً ) ، ( **وأقيم العدد** ) الذي هو ( أربعين ) ( **مقامه** ) أي : مقام المصدر ؛ فانتصب انتصابه ، ثم أتىٰ بالمصدر المحذوف ؛ تمييزاً للإبهام في العدد ، فصار ( أربعين جلدة ) ( **وتقييده** ) أي : تقييد الناظم ( **نيابة العدد** ) عن المصدر ( **بالإثبات** ) إخراجاً للنفي ( **في النظم** ) متعلق بالتقييد ( **لم يظهر لي وجهه** ) أي : وجه تقييده بالإثبات دون النفي وعلته ، وقد تقدم لك ما نقلناه من عبارة اليمني في « تحفة الأحباب » .

**والأولىٰ** : أن يقال في الاعتذار عن الناظم : أتىٰ به لتكميل البيت ؛ لأن الإثبات والنفي كلاهما سواء في جواز نيابة العدد فيه ، والله أعلم . انتهىٰ من الفهم السقيم .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وربمـا أضمـر فعـل المصـدر ... كقـولهـم سمعـاً وطـوعـاً فـاخبـر**

**ومثلـه سقيـاً لـه ورعيـا ... وإن تشـا جـدعـاً لـه وكيّـا )**

( **وربما** ) أي : وقليلاً أو كثيراً ( **أضمر** ) أي : حذف ( **فعل المصدر** ) أي : يحذف الفعل الناصب للمصدر وجوباً ، وهو ما لا يجوز إظهاره لنيابة المصدر عنه قليلاً أو كثيراً ، وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **سمعاً وطوعاً** ) أي : أسمع لك سمعاً ، وأطيع لك طوعاً ؛ أي : طاعة ؛ أي : أسمع لك فيما تقول ، وأطيع لك فيما أمرتني به ، وقوله : ( **فاخبر** ) من خبر يخبر من باب ( نصر ) بمعنىٰ علم ؛ أي :

المصدر ينتصب بمثله ، وبما اشتق منه ، من فعل أو وصف ، . . . . . . . . . . . . .

---

فاعلم الحكم الذي ذكرته لك وما مثلت به ، والغرض منه تكميل البيت .

( **ومثله** ) أي : ومثل ما ذكر من الأمثلة في وجوب حذف فعله قولهم في الدعاء لشخص : ( **سقياً له** ) أي : للشخص ( **ورعياً** ) له ؛ أي : سقاك الله تعالىٰ سقياً ، ورعاك الله رعياً ؛ أي : حفظك من كل مكروه حفظاً ، ( **وإن تشا** ) الدعاء عليه . . فقل : ( **جدعاً له وكياً** ) أي : جدع الله أنفه جدعاً ؛ أي : قطعه ، وكواه الله كيّاً ؛ أي : أحرقه إحراقاً ، و( الجدع ) قطع طرف الأنف ، وهو كناية عن إذلاله وإهانته ، فهـٰذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها ، تحفظ ولا يقاس عليها ؛ لعدم وجود ضابط كلي للحذف يُعرف به ، لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا ، وإنما وجب حذفه حينئذ ؛ لأنه لما استعمل باللام . . طال الكلام ؛ فاستحق التخفيف ، فخففوا بحذف عامله وجوباً ، وأما إذا لم يستعمل باللام . . فليست له هـٰذه المرتبة ، فيستحق التخفيف بحذف عامله جوازاً ، وهـٰذه اللام متعلِّقة بالاستقرار المحذوف ، الواقع صفة للمصدر لا بالمصدر اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **المصدر** ) الذي هو اسم للحدث ( **ينتصب** ) على المفعولية المطلقة ( **بمثله** ) أي : بمماثله ولو في المعنىٰ ؛ ليشمل نحو : عجبت من إيمانك تصديقاً ، ومن ضربك زيداً ضرباً شديداً ، ولم نمثل بقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ كما مثل به الشارح فيما مر ؛ لأن ( جزاءً ) وإن كان بلفظ المصدر . . لكن معناه : المجزي به ؛ لحمله علىٰ جهنم ، **فالمعنىٰ** : أن جهنم هي الشيء الذي تجزون به ، ولا يخفىٰ أن ذلك غير متعين ؛ لأن المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل ؛ لقصد المبالغة . اهـ « يس » باختصار .

( **و** ) ينتصب أيضاً ( **بما اشتق منه من فعل** ) ، وشرط الفعل التصرف والتمام ، وخرج بالتصرف ( أفعل ) التعجب ، و( ليس ) و( عسىٰ ) و( تبارك ) ، وبالتمام ( كان ) وأخواتها ؛ فإن الفارسي نص علىٰ أنها لا تنصب المصدر ، وأن الخبر قام لها مقامه . اهـ « يس على المجيب » ، ( **أو وصف** ) ، وشرط الوصف الدلالة على

كما تقدم ، وأشار هنا إلىٰ أن عامله قد يضمر ؛ أي : يحذف ، وإضماره : **إما جوازاً** : وذلك لقرينة لفظية ؛ نحو : حثيثاً ؛ لمن قال : أيُّ سير سرت ؟ أو معنوية ؛ نحو : حجاً مبروراً ؛ لمن قدم من الحج ، وسعياً مشكوراً ؛ لمن سعىٰ في مثوبة . . . . . . . .

---

الحدث ، فخرج ( أفعل ) التفضيل ، والصفة المشبهة ، فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر ؛ لقصور عملهما عن عمل الأفعال ، ولأن عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي ، وأفعل التفضيل إنما يعمل في الضمير الرفع ، وفي الظاهر في موضع واحد وهي مسألة الكحل . اهـ « يس » . ( **كما تقدم** ) أي : كالأمثلة التي تقدم ذكرها في أوائل الباب بقوله : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ . . . إلخ .

( **وأشار** ) الناظم ( هنا ) أي : في هٰذين البيتين ( **إلىٰ أن عامله قد يضمر ؛ أي : يحذف ، وإضماره** ) أي : إضمار عامله :

( **إما** ) : أن يكون ( **جوازاً** ) أي : إضماراً جائزاً ، أو إضمار ذا جواز ، ( **وذلك** ) أي : كون إضماره جائزاً إما ( **لـ** ) وجود ( **قرينة لفظية** ) أي : علامة ملفوظة تدل علىٰ ذلك العامل المحذوف ؛ فاللفظية ما مَرْجِعُها إلى اللفظ ، وتلك القرينة ( **نحو** ) قولك : ( **حثيثاً** ) أي : سرت سيراً حثيثاً ؛ أي : سريعاً ( **لمن قال** ) لك : ( **أيُّ سير سرت ؟** ) فالقرينة سؤال السائل ، ( **أو** ) لوجود قرينة ( **معنوية** ) أي : حالية لا ملفوظة ، والقرينة المعنوية ، ويقال لها : الحالية : هي ما مَرْجِعُها إلى المعنىٰ ، وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **حجاً مبروراً** ) أي : حججت حجاً مبروراً خالصاً ، لم يخالطه ذنب ( **لمن قدم من الحج** ) ، والقرينة : قدومه من الحج ، ( **و** ) كقولك : ( **سعياً مشكوراً** ) أي : سعيت سعياً مشكوراً ؛ أي : مقبولاً ( **لمن سعىٰ** ) واجتهد ( **في** ) عمل ( **مثوبة** ) أي : في عمل ما له ثواب ، والقرينة : سعيه في مثوبة ، والمثوبة فيها قولان :

**أحدهما** : أن وزنها مفعولة ، والأصل مَثْوُوبَة بواوين ، استثقلت الضمة على الواو الأولىٰ ، فنقلت إلى الساكن قبلها ، فالتقىٰ ساكنان ، فحُذفت أولاهما التي هي عين الكلمة ، فصار مَثُوبَة علىٰ وزن مَقُولة ومَحُوزة ومَصُونة ومَشُوبة ، وقد جاءت مصادر علىٰ وزن مفعول ؛ كالمَعْقُود والمَفْتُون ، فهي مصدر ، نقل ذلك الواحدي .

**وإما وجوباً** : وهو علىٰ ضربين : سماعي ، وقياسي : **فالأول** : كقولهم عند الأمر بفعلٍ : سمعاً لك وطاعة ، وحبّاً لك وكرامة ؛ أي : أسمع لك سمعاً ، وأطيع لك طاعة ، وأحبك حبّاً ، وأكرمك كرامة ، ومثله في الدعاء لشخص : سقياً لك ورعياً ؛ أي : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثاني** : أنها مَفْعُلَة بضم العين ، وإنما نُقلت الضمة منها إلى الثاء المثلثة ، وقرأ أبو السَّمَّال وقتادة : ( لمثْوَبة ) كمَشْوَرَة ومَتْرَبَة ، وكان من حقها الإعلال فيقال : مثابة كمقالة إلا أنهم صححوها . اهـ « سمين » اهـ « جمل » .

( **وإما** ) : أن يكون إضماره إضماراً ( **وجوباً** ) أي : واجباً ، أو ذا وجوب ( **وهو** ) أي : ما يضمر عامله وجوباً ( **علىٰ ضربين** ) أي : نوعين : إما ( **سماعي** ) أي : موقوف على السماع لا ضابط له ، فيرجع إليه ، ( **و** ) إما ( **قياسي** ) أي : له ضابط ، فيقاس عليه .

( **فالأول** ) أي : فمثال الأول من القسمين ، وهو السماعي : ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **عند الأمر** ) لهم ( **بفعل** ) أي : كقول الشخص منهم عند أمر من تجب عليه طاعته وسمعه له ؛ كالأمراء بفعل شيء من المأمورات : ( **سمعاً لك وطاعة ، و** ) لمن سأله عن اعتقاده فيه ( **حبّاً لك وكرامة** ) فهٰذه المصادر منصوبة بفعل محذوف وجوباً ؛ لجريانها مجرى المثل ، تقديره : ( **أي : أسمع لك** ) ما تقول ( **سمعاً ، وأطيع لك** ) فيما تأمر به ( **طاعة** ) أي : موافقةً وإطاعَةً ، فـ( طاعةً ) اسم مصدر لـ( أُطيع ) ، و( إطاعةً ) مصدر له ، ومعناهما واحد ، ( **وأحبُّك** ) بقلبي ( **حبّاً ، وأكرمك** ) بقالبي ( **كرامة** ) .

( ومثله ) أي : ومثل قولهم : ( سمعاً وطاعة ) قولهم : ( **في الدعاء لشخص : سقياً لك ورعياً** ) فهٰذان المصدران منصوبان بفعل محذوف وجوباً ؛ لجريانها مجرى المثل ، تقديره : ( **أي : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً** ) أي : حفظك الله من كل مكروه حفظاً ، و( اللام ) في قولهم : ( سقياً لك ) للتبيين لا للتقوية ؛ أي : تبيين المفعولية ، وكذا ( جدعاً لك ) فهٰذه ( اللام ) ليست متعلِّقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدَّرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل ؛ لضعفه بالفرعية إن

وفي الدعاء عليه : جدعاً له وكياً ؛ أي : جدع الله أنفه وكواه ، **والجدع** : قطعَ طَرَف الأنف . فهٰذه المصادر ونحوها منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها ، تحفظ ولا يقاس عليها ؛ لعدم وجود ضابط . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قدِّر أنه الفعل، أو بالتزام الحذف إن قُدر أنه المصدر؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط، وهٰذه لا تسقط ؛ لأنه لا يقال : سقياً زيداً ، ولا جدعاً إياه ، خلافاً لابن الحاجب ، ذكره في « شرح المفصل » ، ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتعلَّق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف ، فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه إن لم يكن معلوماً من السياق أو مؤكدة للبيان إن كان معلوماً ، وليس التقدير ؛ أعني : كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدىٰ بنفسه ، بل التقدير : إرادتي أو دعائي لزيد . اهـ « يس » .

وفي « الخضري » : قوله : ( **سقياً لك وجدعاً له** ) الجار هنا لبيان مفعول المصدر ، وفي سحقاً لزيد وبعداً له لبيان فاعله ، فهو متعلِّق بـ( أَعْني ) محذوفاً ؛ أي : لك أَعْني ، أو خبر لمحذوف وجوباً ؛ أي : إرادتي أو دعائي لك ، وعلىٰ كل حال فالكلام جملتان ، ويجوز في نحوِ ذلك رفعُ المصدر بالابتداء خبره الظرف بعده ، ويكون المسوِّغ معنى الفعل ؛ كقوله : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾ اهـ منه .

( و ) مثله أيضاً : قولهم ( **في الدعاء عليه : جدعاً له وكيّاً ؛ أي : جدع الله أنفه وكواه** ) أي : حرقه ( **والجدع : قطع طرف الأنف** ) وقال ابن مالك في « حواشي ألفية ابن معطي » : الجدع بالدال المهملة ، قال أحمد : يُستعمل في الأنف والأذن ، **ومعناه** : القطع . اهـ « يس على التصريح » .

وفي « التصريح » : قولهم : ( سقياً ) و( رعياً ) و( جدعاً ) و( كيّاً ) أصله : سقاك الله سقياً ، ورعاك الله رعياً ، وكواه الله كياً ، وجدعه الله جدعاً ، والجدع : قطع طَرَف الأنف ، أو الشفة ، أو الأذن أو غير ذلك . اهـ منه .

( **فهٰذه المصادر ونحوها** ) كقولهم في الأمر والنهي : قياماً لا قعوداً ؛ أي : قم قياماً ولا تقعد قعوداً ، وقولهم : صبراً لا جزعاً ؛ أي : اصبر صبراً ولا تجزع جزعاً ( **منصوبة بأفعال مقدرة من جنسها** ) أي : من لفظها ( **تحفظ** ) في المواضع التي سمعت فيه من العرب ، ( **ولا يقاس عليها** ) غيرها ، فيستعمل استعمالها ( **لعدم وجود ضابط**

كلي للحذف يعرف به ، لكن محل وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثلنا . **والثاني** : في مواضع : **منها** : أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه ؛ نحو : ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ فـ( مناً ) و( فداءً ) منصوبان بفعل محذوف وجوباً ؛ أي : فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداءً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**كلي** ) أي : قاعدة كلية جامعة ( **للحذف** ) أي : جامعة لمواضع حذف عاملها ( **يُعرف** ) ذلك الحذف ؛ يعني : مواضع حذف عاملها ( **به** ) أي : بذلك الضابط ، وقوله : ( كلي ) صفة أولىٰ كاشفة لـ( ضابط ) لأن معنى الضابط كلي ، يستغرق منه أحكام الأفراد المندرجة تحت موضوعه ، وجملة قوله : ( يُعرف به ) صفة ثانية لـ( ضابط ) ، ولكنها سببية .

وقوله : ( **لكن محل وجوب حذف عاملها** ) استدراك علىٰ قوله : ( منصوبة بأفعال مقدرة ) لرفع توهم وجوب حذف عاملها ، سواء ذكرت مع اللام أم لا ( **عند استعمالها باللام** ) أي : مع اللام ؛ وذلك أي : استعمالها مع اللام ( **كما مثلنا** ) أي : كائن كالأمثلة التي مثلناها من قوله : ( سقياً لك ورعياً ) و( جدعاً له وكياً ) ، وأما إذا لم تستعمل مع اللام . . فلا يجب حذف عاملها ؛ كقولهم : قياماً لا قعوداً ، صبراً لا جزعاً ، وإنما وجب حذف عاملها حينئذ ؛ لأنه لما استعمل باللام . . طال الكلام ؛ فاستحق التخفيف ، فخففوه بحذف عاملها وجوباً ، وأما الذي لم يستعمل بها . . فلم تكن له هٰذه المرتبة ؛ فخففوه بحذف عامله ، لكنه ليس بواجب . اهـ « محرم » .

( **والثاني** ) يعني : المصدر المحذوف عامله قياساً يكون ( **في مواضع** ) كثيرة :

( **منها** ) أي : من تلك المواضع : ( **أن يقع المصدر تفصيلاً لعاقبة ما تقدمه** ) وسبقه من طلب أو خبر **فالأول** : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ ) فالمراد بالعاقبة : هي الغرض ، **فالكلام** علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لعاقبة مضمون ما قبله ( **فمناً وفداءً** ) ذُكِرَا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق فيهما ( **منصوبان بفعل محذوف وجوباً** ) لقيام المصدر مقامه ، تقديره : ( **أي : فإما تمنون مناً ، وإما تفدون فداءً** ) ، **ومثال الثاني** : يعني : كون ما سبقه خبراً ؛ كقوله : [من البسيط]

لأجهـــدن فـــإمـــا درء واقعـــة تخشـىٰ وإمـا بلـوغ السـؤل والأمـل

**ومنها** : أن يقع نائباً عن فعل أخبر به عن اسم عين ، وكان مع ذلك مكرراً ؛ نحو : زيد سيراً سيراً ؛ أي : يسير سيراً ، أو محصوراً ؛ نحو : إنما أنت سيراً . . . . . . . . . .

---

فـ( درء ) و( بلوغ ) ذكرا تفصيلاً لعاقبة الجهد ؛ أي : إما أدرأ ، وإما أبلغ . اهـ « تصريح » ، وخرج بقوله : ( لعاقبة ما تقدمه ) ما إذا كان تفصيلاً لعاقبة ما بعده ؛ نحو : إما إهلاكاً أو تأديباً فاضرب زيداً ، فيجوز إظهار فعله ، وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة ، فلا يجب الحذف فيما فصِّل به مفرد قبله ؛ كلزيد سفر فإمَّا صحةً أو اغتناماً ، فالقيود ثلاثة : تفصيل العاقبة ، وكونها عاقبة جملة ، وتقدمها . اهـ « خضري » .

( **ومنها** ) أي : ومن تلك المواضع ( **أن يقع** ) المصدر ( **نائباً عن فعل أخبر به** ) بصيغة المجهول ( **عن اسم عين** ) بخلاف ما إذا أُخبر به عن اسم المعنىٰ ، فيرفع المصدر بعده على الخبرية ؛ لصحتها بلا تأويل ؛ نحو : أمري سير ، ( **وكان** ) المصدر ( **مع ذلك** ) أي : مع الإخبار بالفعل الذي ناب عنه اسم عين ( **مكرراً** ) مرتين فأكثر . اهـ « خضري » ( **نحو** ) قولهم : ( **زيد سيراً سيراً** ؛ **أي** : يسير **سيراً** ) فحذف الفعل الناصب له وجوباً ؛ لقيام تكريره مقامه ، فإن لم يكرر المصدر . . لم يجب الحذف ؛ نحو : زيد سيراً ، والتقدير : زيد يسير سيراً ، فإن شئت . . حذفت يسير ، وإن شئت . . صرحت به . اهـ « ابن عقيل » .

( **أو** ) كان المصدر مع ذلك ( **محصوراً** ) فيه ، فهو معطوف علىٰ ( مكرراً ) ( **نحو** : **إنما أنت سيراً** ) أو ما أنت إلا سيراً ، التقدير : إنما أنت تسير سيراً ، أو ما أنت إلا تسير سيراً ، فحُذف تسير وجوباً ؛ لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير ، وإن لم يحصر . . فلا يجب الحذف ، فإن شئت . . حذفت تسير ، وإن شئت . . صرحت ، والله أعلم .

ويستفاد من كلامه : أن شروط وجوب الحذف في المكرر والمحصور ثلاثة : كون عامله خبراً ، وكون المبتدإ اسم عين ، وتكرار المصدر أو حصره ، ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدإ ؛ نحو : أأنت سيراً ، والعطف عليه ؛ كأنت أكلاً وشرباً . اهـ « خضري » .

وَمِنْــهُ قَــدْ جَــاءَ ٱلأَمِيــرُ رَكْضَــا وَٱشْتَمَــلَ ٱلصَّمَّــاءَ إِذْ تَــوَضَّــا

أي : ومن المصدر الذي أضمر عامله ؛ نحو : قد جاء الأمير ركضاً ؛ أي : يركض ركضاً ، وأقبل زيد سعياً ، وإنما فصله عما قبله ؛ للخلاف فيه ، فذهب بعضهم : إلىٰ أنه مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه ، وإليه جنح الناظم ، وذهب بعضهم : إلىٰ أنه حال علىٰ حذف مضاف ؛ ..............................

---

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

**( ومنــه قــد جــاء الأميــر ركضــا واشتمــل الصمــاء إذ تــوضــا )**

( **ومنه** ) أي : ومن المصدر الذي أضمر عامله ؛ نحو قولهم : ( **قد جاء الأمير ركضا** ) أي : يركض ركضاً ، وأقبل زيد سعياً ؛ أي : يسعىٰ سعياً ، وإنما فصله عما قبله بـ( من ) التبعيضية ؛ للخلاف الجاري فيه ، كما سيأتي في الشارح ، ولكن عبارته توهم أنه مما يجب إضمار عامله بلا خلاف ، وليس كذلك ، بل فيه خلاف .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : ومن المصدر الذي أضمر** ) وحذف ( **عامله** ) جوازاً ( **نحو** ) قولهم : ( **قد جاء الأمير ركضاً** ) يقال : ركض الرجل يركض ، من باب ( نصر ) ركضاً إذا عدا وحرك رجليه ، وركض الفرس برجليه استحثه على العدو ، و( ركضاً ) منصوب بفعل محذوف جوازاً ، تقديره : ( **أي : يركض ركضاً** ) أي : يعدو عدواً ، والجملة المحذوفة حال من ( الأمير ) ، وهـٰذا ما جنح إليه الناظم ؛ نظراً إلىٰ أن الحال لا تكون مصدراً ، بل وصفاً ، كما سيأتي في الشارح ، ( **و** ) نحو : ( **أقبل زيد سعياً** ) أي : يسعىٰ سعياً ، ( **وإنما فصله** ) الناظم ( **عما قبله** ) بقوله : ( ومنه ) ( **للخلاف فيه** ) أي : في أنه منصوب بعامل محذوف ، أو حال من فاعل الفعل المذكور قبله .

( **فذهب بعضهم** ) أي : بعض النحاة كالناظم : ( **إلىٰ أنه** ) أي : إلىٰ أن هـٰذا المصدر ( **مفعول مطلق لفعل مقدر من لفظه** ) أي : من لفظ المصدر ، ( **وإليه** ) أي : وإلىٰ هـٰذا المذهب ( **جنح الناظم** ) أي : مال إليه واختاره ؛ لأن الحال لا يكون إلا وصفاً مشتقاً ، وهـٰذا مصدر جامد .

( **وذهب بعضهم : إلىٰ أنه حال** ) من فاعل الفعل ( **علىٰ حذف مضاف** ) تقديره :

أي : ذا ركض ، وذا سعي . والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين : أن مثل ذلك منصوب على الحال علىٰ تأويله بالمشتق ؛ أي : راكضاً وساعياً ، وهو الأوجه : **ومنه**: ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ ، ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ، ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ، ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم ، ومع كثرته لا يقاس عليه . وأما قوله : ( **اشتمل الصَّمَّاء** ). . فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه ، والأصل : الشملة الصّمّاء ، ومثله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أي** ) : جاء الأمير ( **ذا ركض** ) صاحب ركض وعدو ، ( **و** ) أقبل زيد ( **ذا سعي** ) أي : صاحب عدو وإسراع .

( **و** ) الحكم ( **الذي عليه سيبويه وجمهور البصريين : أن مثل ذلك** ) المصدر ؛ كجاء زيد مشياً أو زحفاً ( **منصوب على الحال علىٰ تأويله بالمشتق** ) لأن الحال لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به ، تقديره : ( **أي : راكضاً وساعياً** ) وماشياً وزاحفاً ، ( **وهو** ) أي : هـٰذا المذهب هو ( **الأوجه** ) أي : الأرجح ؛ لسلامته من الحذف ، ومن وقوع الحال جملة ؛ لأنه خلاف الأصل .

( **ومنه** ) أي : ومن المصدر الواقع موقع الحال قوله تعالىٰ : ( ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾ ) أي : ساعيات ، وقوله أيضاً : ( ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ) أي : مسرِّين ومعلنين ، وقوله : ( ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ) أي : خائفين وطامعين ، ( **ووقوع المصدر المنكر موقع الحال كثير في كلامهم** ، **و** ) لكن ( **مع كثرته لا يقاس عليه** ) بل يحفظ .

( **وأما قوله** : « **اشتمل الصماء** » ) إذ توضأ ؛ أي : اشتمل ، ولبس الشملة ، واللبسة الصماء ؛ أي : المسدودة التي لا مخرج ولا منفذ لليد منها ( **إذ توضأ** ) أي : وقت وضوئه ( . . **فهو من أمثلة ما ناب فيه صفة المصدر منابه** ) يقال : اشتمل الثوب ، وتلفف به اشتمالاً وشملة ، والاشتمال المصدر القياسي لاشتمل ، والشملة سماعي له ، من مصادر الهيئة ، ( **والأصل** ) اشتمل ( **الشملة الصَّمَّاء** ) ، فحذف المصدر الذي هو ( الشملة ) ، ونابت عنها ( الصَّمَّاء ) التي هي صفتها ؛ فانتصب انتصابها ، ( **ومثله** ) أي : مثل قولهم : اشتمل الشملة الصماء في كونه مما نابت فيه صفة المصدر

قعد القرفصاء ، وليس هو مما أضمر عامله ، كما هو ظاهر النظم . **واشتمال الصماء** : أن يدير الثوب علىٰ جسده ، من غير أن يخرج منه يديه ، ويرفع طرفه علىٰ عاتقه الأيسر .

---

عن المصدر . . قولهم ( **قعد** ) القعدة ( **القرفصاء** ) ، فحذفوا القعدة التي هي مصدر لـ( قعد ) من مصادر الهيئة ؛ فأنابوا منابه ( القرفصاء ) التي هي صفة له ، ( **وليس هو** ) أي : ما ذكر من المثالين من قولهم : اشتمل الصماء ، وقعد القرفصاء ( **مما أضمر** ) وحذف ( **عامله** ) أي : عامل المصدر ( **كما هو** ) أي : كونه مما أضمر عامله ( **ظاهرُ النظم** ) بل هما مما نابت فيه صفة المصدر عن المصدر .

وقوله : ( كما ) جار ومجرور خبر لمحذوف ، و( ما ) موصولة واقعة على الحكم ، ( هو ظاهر النظم ) مبتدأ وخبر صلة لـ( ما ) ، والتقدير : وذلك ؛ أي : كونه مما أضمر عامله كائن كالحكم الذي هو ظاهر النظم .

( **واشتمال الصَّمَّاء** ) : هو ( **أن يُدير** ) ويَلُفَّ ( **الثوب** ) أي : اللحاف الواسع ( **علىٰ جسده** ) كلِّه ( **من غير أن يخرج منه** ) أي : من الثوب( **يديه ويرفع** ) أي : يَرْمِيَ ( **طرفه علىٰ عاتقه الأيسر** ) .

وقال بعضهم : واشتمال الصَّمَّاء : أن يدير الكساء مِن قِبلِ يمينه ، ويَضعَه علىٰ منكبه الأيسر ، ثم يرد ثانية من خلفه علىٰ يده اليمنىٰ وعاتقه ، فيغطيهما جميعاً ، والاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره أن يديره علىٰ جسده ، ثم يرفعه من أحد جانبية ، فيضعه علىٰ منكبه ، والشِّملة ـ بكسر الشين ـ : هيئة الاشتمال ، وإنما قيده بالصَّمَّاء ؛ لأن الاشتمال يكون علىٰ هيئات كثيرة ، والصَّمَّاء نوع منها ، كما في « التحفة » .

والقُرْفُصاء ـ بضم القاف والفاء ، أو بكسرهما ممدوداً أو مقصوراً ـ : أن يجلس علىٰ أليتيه ، ويلصق فخذه ببطنه ، ويحتبي بيديه علىٰ ساقيه . اهـ « حريري » .

والاشتمال عند الوضوء : أن يدير ثوبه علىٰ جسده ، ويرفع طرفيه علىٰ منكبيه مخالفاً بينهما ، ويُخرِج يديه من فوقه ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

* * *

# باب المفعول له

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( باب المفعول له )

ويقال له : المفعول لأجله ، والمفعول من أجله ، وكلها بمعنىً واحد ؛ فحينئذ له ثلاثة أسماء ؛ أي : هـٰذا باب المفعول الذي فعل الفاعل الفعل لأجله ، فالأجل الغرض ؛ فالإضافة حينئذ بيانية ، كما في « الأمير » .

وهو المصدر القلبي الفضلة المعلِّل لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديراً ، وإنما ذكره الناظم عقب المصدر ؛ لاشتراكهما في المصدرية ، ولأن الزَّجَّاج والكوفيين ذهبوا إلىٰ أنه منصوب على المفعولية المطلقة ، ثم اختلفوا في ناصبه ، فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير في نحو : جئتك إكراماً جئتك أكرمك إكراماً ، وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدَّم عليه ؛ لأنه يلاقيه في المعنىٰ مثل : قعدت جلوساً ، كما في « العبادي » ، ويؤخذ من الضابط المذكور أن له شروطاً خمسة :

**الأول** : أن يكون مصدراً ؛ فخرج به غير المصدر ، فلا يجوز : جئتك السمن والعسل بالنصب ؛ لأنه اسم عين لا مصدر .

**والثاني** : أن يكون قلبياً علىٰ ما قاله ابن الخباز وغيره ؛ فخرج به غير القلبي ، فلا يجوز : جئتك قراءة للعلم ؛ لأن القراءة من أفعال اللسان ، ولا قتلاً للكافر ؛ لأن القتل من أفعال اليد .

**والثالث** : أن يكون فضلة ؛ فخرج به العمدة ؛ نحو : حصلت لي الرغبة .

**والرابع** : أن يكون معلِّلاً لحدث ؛ فخرج به ما ليس معللاً من سائر المفاعيل ؛ إذ لا تعليل فيها .

**والخامس** : أن يكون ذلك الحدث مشاركاً له في الزمان والفاعل ؛ فخرج به ما لا يشاركه في الزمان ؛ نحو : تأهبت اليوم السفر غداً ؛ لأن التأهب زمنه غير زمن السفر وما لا يشاركه في الفاعل ؛ نحو : جئتك محبتك إياي ؛ لأن فاعل المجيء المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

وَإِنْ جَرَىٰ نُطْقُكَ بِٱلْمَفْعُولِ لَهْ فَٱنْصِبْهُ بِٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي قَدْ فَعَلَهْ
وَهْوَ لَعَمْرِي مَصْدَرٌ فِي نَفْسِهِ لَكِنَّ جِنْسَ ٱلْفِعْلِ غَيْرُ جِنْسِهِ
وَغَالِبُ ٱلأَحْوَالِ أَنْ تَرَاهُ جَوَابَ لِمْ فَعَلْتَ مَا تَهْوَاهُ
تَقُولُ قَدْ زُرْتُكَ خَوْفَ ٱلشَّرِّ وَغُصْتُ فِي ٱلْبَحْرِ ٱبْتِغَاءَ ٱلدُّرِّ

---

وقولنا : ( ولو تقديراً ) لإدخال ( خوفاً ) و( طمعاً ) من قوله تعالىٰ : ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ فإنه في تقدير : يجعلكم ترون البرق خوفاً وطمعاً ، وهٰذه الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه ، فإن اختل شرط من هٰذه الشروط . . تعيَّن جرّه باللام أو بالباء أو بمن أو بفي . اهـ « نزهة » .

قال الجامي : وإنما اشترطت هٰذه الشروط ؛ لأنه بهٰذه الشروط يشبه المصدر ، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به ، بخلاف ما إذا اختل شرط منها . اهـ « يس » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن جرىٰ نطقك بالمفعول له فانصبه بالفعل الذي قد فعله**
**وهو لعمري مصدر في نفسه لكن جنس الفعل غير جنسه**
**وغالب الأحوال أن تراه جواب لم فعلت ما تهواه**
**تقول قد زرتك خوف الشر وغصت في البحر ابتغاء الدر )**

أي : ( **وإن جرىٰ** ) ووقع ( **نطقك** ) وتلفظك ( **بالمفعول له** ) أي : بالمفعول الذي فُعل الفعل لأجله ( . . **فانصبه** ) أي : فانصب ذلك المفعول جوازاً ، كما مر آنفاً ( **بالفعل الذي قد فعله** ) فاعله لأجله ؛ يعني : أن ناصبه الفعل علىٰ تقدير اللام عند البصريين ، وهو الراجح .

( **وهو** ) أي : المفعول له ، ويقرأ بسكون الهاء ؛ لضرورة النظم ، ( **لعمري** ) أي : لحياتي قسمي ، وجملة القسم معترضة ، وليس المراد بها القسم ، بل هي كلمة جرت علىٰ ألسنة العرب علىٰ عادتهم بلا قصد يمين ؛ لأن الحلف بالمخلوق ذاتاً أو صفة حرام ؛ لورود النهي عنه ، ولعله أتىٰ به ؛ لتكميل أجزاء التفاعيل ( **مصدر في نفسه** ) لا مصدر لفعله ، كما صرح به بقوله : ( **لكنَّ جنس الفعل غير جنسه** ) أي :

مادته ، ولفظه : ( غير جنسه ) أي : غير مادته ولفظه ، استدرك به ؛ لرفع ما يتوهم من كونه مصدراً أن يكون مصدراً لفعله ، واستفيد منه أنه لا بد فيه أن يكون لفظه مغايراً للفظ فعله ؛ لامتناع اتحاد العلة والمعلَّل وهو كذلك ، وإلا . . لكان مفعولاً مطلقاً ، وإنما اشترط كونه مصدراً ؛ لأنه علة للفعل ، والعلل إنما تكون بالمصادر لا بالذوات . اهـ « مجيب » .

( **وغالب الأحوال** ) أي : **الأحوال الغالبة الكثيرة فيه** ( **أن تراه** ) أيها المخاطب صالحاً لأن يقع ( **جواب** ) سؤال ( **لم** ) أي : صالحاً لوقوعه في جواب ( لِمَ ) ( **فعلت ما تهواه** ) وتحبه وتشتهيه ، و( لِمْ ) يقرأ بكسر اللام وسكون الميم ؛ لضرورة استقامة وزن البيت ، وقوله : ( وغالب الأحوال ) لا نتيجة لهٰذا القيد إلا أن يقال : إنه أتىٰ به لتكميل البيت .

( **تقول** ) في أمثلته : ( **قد زرتك** ) أيها الوالي ( **خوفَ الشر** ) والضرر منك إن لم أزرك ، ( **وغصت** ) أي : انغمست ( **في** ) ماء ( **البحر ابتغاء الدر** ) أي : لطلب الجواهر البحرية ؛ كالمرجان واللؤلؤ والزبرجد والزمرد ، فإن ( خوف الشر ) مصدر منصوب ، ذكر علةً وبياناً لسبب وقوع الزيارة من المتكلم ، و( ابتغاء الدر ) مصدر قلبي منصوب ذكر علة لغوص البحر ، ونبه الناظم بهٰذين المثالين علىٰ أنه لا فرق في نصبه بين الفعل المتعدي وبين اللازم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **المفعول له : هو ما** ) أي : اسم ( **اجتمع فيه أربعة شروط** ) أي : قيود ، وزاد ابن الخباز ومن وافقه شرطاً خامساً ، وهو أن يكون المصدر قلبياً ، والراجح خلافه ، قال الرضي : وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب ، قال : لأنه الحامل علىٰ إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدم عليه ، وأفعال الجوارح ؛ كالضرب والقتل تتلاشىٰ ولا تبقىٰ حتىٰ تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن ؛ كالعلم والخوف والإرادة . . فإنها تبقىٰ .

**والجواب** : أنه إن أراد وجوب تقديم الحامل وجوداً . . فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما : وجوداً أو تصوراً . . فمسلَّم ولا ينفعه ، وينتقض ما قاله بجواز نحو :

ـ ومنها يستفاد تعريفه ـ : أن يكون مصدراً ، وأن يكون فَضْلة ، وأن يكون مذكوراً للتعليل ، وأن يكون المعلَّل به حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل . **وعلامته** : أن يقع جواب ( لِمَ ) ، فإذا اشتمل كلامك على اسم مستجمع لهٰذه الأمور . . فانصبه علىٰ أنه مفعول له بالفعل الذي قد فعله الفاعل لأجله ؛ كقمت إجلالاً لك ، فـ( إجلالاً ) مصدر فضلة ، ذكر علة للقيام ، وزمنه وزمن القيام واحد ، . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

جئتك إصلاحاً لأمرك ، وضربته تأديباً ، اتفاقاً ، فإن قال : هو بتقدير مضاف ؛ أي : إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب . . قلنا : فجوِّز أيضاً جئتك إكرامك لي ، وجئتك اليوم إكراماً لك غداً بتقدير المضاف المذكور ، بل جوِّز : جئتك سمناً وعسلاً ؛ فظهر أن المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر ، فنقول : المفعول له علىٰ ضربين :

إما : أن يتقدم وجوده علىٰ مضمون عامله ؛ نحو : قعدت جبناً ، فيكون من أفعال القلب ، كما قالوا .

وإما : أن يتقدم على الفعل تصوراً ؛ أي : يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل قلب ؛ نحو : ضربته تقويماً ، وجئته إصلاحاً . اهـ « صبان » و« يس على المجيب » .

( **ومنها** ) أي : ومن هٰذه الشروط ( **يستفاد** ) أي : يؤخذ ( **تعريفه** ) أي : حدّه ، **أولها** : ( **أن يكون مصدراً ، و** ) **ثانيها** : ( **أن يكون فَضْلة** ) لا عمدة ، ( **و** ) **ثالثها** : ( **أن يكون مذكوراً للتعليل ، و** ) **رابعها** : ( **أن يكون** ) الشيء ( **المعلَّل به** ) بصيغة اسم المفعول ( **حدثاً مشاركاً له في الزمان والفاعل** ) ..

( **وعلامته** ) التي تميزه عن سائر المفاعيل : أن يصلح لـ( **أن يقع جواب « لِمَ »** ) فعلت كذا ؟ ( **فإذا اشتمل كلامك على اسم مُسْتَجْمِعٍ لهٰذه الأمور** ) الأربعة ( . . **فانصبه** ) جوازاً ( **علىٰ أنه مفعول له بالفعل** ) متعلق بـ( انصب ) ( **الذي قد فعله الفاعل لأجله** ) أي : لأجل المفعول له ( **كقمت إجلالاً لك ، فـ« إجلالاً » مصدر فَضْلة ، ذكر علة للقيام** ) أي : لقيام المتكلم ، ( **وزَمَنُه** ) أي : زمن الإجلال ( **وزَمَنُ القيام واحد** ) أي : متشاركان في الزمن ، والمراد بمشاركتهما في الزمان : أن يتلاقيا في جزء من الزمان ؛ بأن كان جميعُ زمان عامله جميعَ زمانه ؛ كقمتُ إجلالاً لك ، أو أولُ زمانه

وفاعلهما واحد أيضاً ، وهو المتكلم ، ولو سُئل لم قمت . . لقال إجلالاً لك ، وهٰذه الأمور الأربعة مستفادة من تمثيله ، مع أنه قد صرح بالأول ، وأومأ إلى الثالث بقوله : ( أن تراه جواب لم فعلت ) ، لكن التقييد بقوله : ( وغالب الأحوال ) لا معنىٰ له . وأفاد بقوله : ( لكن جنس الفعل غير جنسه ) أنه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

اخرَ زمان عامله ؛ كضربت ابني تأديباً ؛ أي : تأدباً ، أو آخرُ زمانه أولَ زمان عامله ؛ كقعدت عن الحرب جبناً .

واشتراطُ المشاركة في الزمان والفاعل علىٰ مذهب ابن مالك وابن هشام ، وعليه المتأخرون ، والذي اختاره الرضي تبعاً للفارسي عدمُ اشتراط ذلك . اهـ « عبادي » .

( **وفاعلهما** ) أي : فاعل الإجلال والقيام ( **واحد أيضاً** ) أي : كما أن زمانهما واحد ، ( **وهو** ) أي : ذلك الفاعل ( **المتكلم ، ولو سئل** ) المتكلم بقول قائل له : ( **لم قمت . . لقال** ) في جواب السائل ( **إجلالاً** ) أي : تعظيماً ( **لك** ) أيها السائل ، ( **وهٰذه الأمور الأربعة** ) يعني : كونه مصدراً ، وكونه فضلة ، وكونه معلِّلاً لحدث ، ومشاركته لذلك الحدث في الزمان والفاعل ( **مستفادة من تمثيله** ) أي : من تمثيل الناظم بقوله : ( تقول : قد زرتك . . . ) إلخ ، ( **مع أنه** ) أي : مع أن الناظم ، والظرف متعلِّق بـ( مستفادة ) أي : مستفادة مفهومة من تمثيله ، مع أنه ( **قد صرح بالأول** ) منها ؛ أي : ذكره صراحة ومنطوقاً ؛ حيث قال : ( وهو لعمري مصدر في نفسه ) .

( **وأومأ** ) أي : أشار ( **إلى الثالث** ) منها ، وهو صلاحيته لوقوعه في جواب ( لم ) ( **بقوله : « أن تراه جواب لم فعلت »** ) ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قول الناظم : ( وغالب الأحوال أن تراه . . . ) إلخ لرفع ما يتوهم من كلامه من عدم اشتراط وقوعه في جواب ( لم ) في أقل الأحوال ، ولو قال بدل هٰذا الشطر : وعامة الأحوال أن تراه . . لسلم من الاعتراض ؛ أي : لكن ( **التقييد** ) أي : تقييد الناظم صلاحيته في جواب ( لم ) ( **بقوله : « وغالب الأحوال » لا معنىٰ** ) ولا مفهوم ( **له** ) أي : لهٰذا التقييد ، وتركه أولىٰ ؛ لأن صلاحيته في جواب ( لم ) في جميع أحواله ، لا في أغلبها .

( **وأفاد** ) الناظم ( **بقوله : « لكن جنس الفعل غير جنسه » أنه** ) أي : أن الشأن

لا بد أن يكون لفظه مغايراً للفظ فعله ، وهو كذلك ، وإلا . . لكان مفعولاً مطلقاً ، ولا يلزم من استجماع هـٰذه الأمور الأربعة وجوب نصبه ؛ لأنها معتبرة متعينة ، لجواز نصبه لا لوجوبه ، فأنت بالخيار ، إن شئت . . نصبت ، وإن شئت . . جررت بحرف التعليل ، سواء كان مجرداً من ( أل ) والإضافة كما مثلنا ، أو مقروناً بـ( أل ) كضربته للتأديب ، أم مضافاً كما في النظم ، لكن النصب أرجح من الجر فيما إذا تجرد ، والجر أرجح فيما إذا كان بـ( أل ) ، ومستويان فيما إذا كان مضافاً ، كما مثل به الناظم . . . .

---

والحال ( **لا بد** ) ولا غنىٰ من ( **أن يكون لفظه** ) وحروفه ( **مغايراً للفظ فعله** ) وحروفه ، ( **وهو كذلك ، وإلا** ) أي : وإن لم يكن لفظه مغايراً للفظ فعله ( . . **لكان مفعولاً مطلقاً** ) أي : منصوباً على المفعولية المطلقة ؛ كأن تقول : أجللتك إجلالاً ، ( **ولا يلزم من استجماع هـٰذه الأمور الأربعة** ) أي : من توفرها واجتماعها في لفظ ( **وجوب نصبه** ) أي : على المفعولية لأجله ؛ أي : لا يجب نصبه علىٰ أنه مفعول له ( **لأنها** ) أي : لأن هـٰذه الأمور ( **معتبرة** ) في الكلمة ( **متعينة ؛ لجواز نصبه ، لا لوجوبه** ) أي : لا لوجوب نصبه .

وقوله : ( متعينة ) توكيد لفظي بالمرادف ؛ لأن معناهما واحد وإن اختلف لفظهما ؛ كقولهم : هـٰذا كذب مين ، وهـٰذا عسجد ذهب ( **فـ** ) حينئذ ( **أنت بالخيار** ) بين نصبه وجره ، ( **إن شئت . . . نصبتـ** )ـه علىٰ أنه مفعول له ، ( **وإن شئت . . جررت بحرف التعليل** ) أي : بواحد من حروفه ، ( **سواء** ) في جواز الوجهين ( **كان** ) المفعول له ( **مجرداً من « أل » والإضافة** ) وذلك ( **كما مثلنا** ) أي : كالمثال الذي مثلناه بقولنا : ( نحو : قمت إجلالاً لك ) ( **أو مقروناً بـ« أل » كضربته للتأديب ، أم مضافاً كما في النظم** ) من قوله : ( خوف الشر ) و( ابتغاء الدر ) .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( فأنت بالخيار ) أي : لكن ( **النصب أرجح من الجر** ) وإن قلنا : فأنت بالخيار ( **فيما إذا تجرد** ) لفظ المفعول له من ( أل ) والإضافة ؛ لأنه أشبه الحال والتمييز في التبيين ، والتنكير ( **والجر أرجح** ) من النصب ( **فيما إذا كان** ) مقروناً ( **بأل** ) لبعده عن التمييز والحال ؛ بدخول ( أل ) عليه ، ( **و** ) هما ؛ أي : النصب والجر ( **مستويان فيما إذا كان مضافاً ، كما مثل به الناظم** ) من

ومتىٰ دلت كلمة على التعليل ، وفقد منها شرط من الشروط الباقية . . فليست مفعولاً له ، ووجب أن تجر بحرف التعليل ؛ نحو : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم ﴾ .

وإنـي لَتعـرونـي لـذِكـراكِ هِـزَّة . . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله : ( خوف الشر ) ، و( ابتغاء الدر ) لانتفاء علة ترجيح أحدهما على الآخر ، **فمن النصب** : قوله تعالىٰ : ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ﴾ ، **ومن الجر** : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾ .

( **ومتىٰ دلت كلمة** ) من كلمات العرب ( **على التعليل ، وفقد منها شرط من الشروط** ) الأربعة ( **الباقية . . فليست** ) تلك الكلمة تُسمىٰ ( **مفعولاً له ، ووجب أن تجر** ) تلك الكلمة ( **بحرف التعليل** ) أي : بواحد من أحرف التعليل ، وهي اللام وهي الأصل ، وغيرها نائب عنها ، قال ابن هشام في « شرح اللمحة » : حروف السبب والتعليل سبعة :

**اللام** : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم ) مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ فالمخاطبون علة للخلق ، وليس ضميرهم مصدراً ؛ فلذلك جر باللام .

**والثاني** : الباء نحو : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ ﴾ .

**والثالث** : في نحو : ﴿ لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ أي : بسببه ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : « إنَّ امرأة دخلت النار في هرة » أي : بسبب هرة .

**والرابع** : من ؛ نحو : ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ أي : بسبب فضله لا بأعمالنا ، وهـٰذه الأربعة يجوز دخولها على المفعول له .

**والخامس** : حتىٰ ؛ نحو : أسلم حتىٰ تدخل الجنة .

**والسادس** : الكاف ؛ نحو : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ أي : لهدايته إياكم .

**والسابع** : كي ؛ نحو : جئتك كي تكرمني ، وهـٰذه الثلاثة لا تدخل على المفعول له ؛ لأنها لا تكون للتعليل إلا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري . انتهىٰ .

**والثامن** : عن ؛ نحو : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ ، وقول أبي صخر عبد الله بن سلمة السهمي ، من بحر الطويل :

( **وإنـي لتعـرونـي لـذكـراك هـزة** ) كمـا انتفـض العصفـور بللـه القطـر

( **وإني لتعروني** ) أي : تغشاني ( **لذِكراكِ** ) بكسر الذال المعجمة ، والكاف الأخيرة ، خطاباً لمحبوبته مصدر مضاف لمفعوله ، والفاعل محذوف ؛ أي : لذكري إياك ( هِزة ) بالرفع فاعل ( لتعروني ) ، وهو بكسر الهاء : النشاط والارتياح ، كما ذكره الشيخ خالد ، وفي « الشواهد الكبرىٰ » : للعيني : أنها بفتحها ، وتشديد الزاي ؛ أي : رعدة ، ويُروىٰ فترة .

و( الكاف ) في قوله : ( كما ) للتشبيه ، و( ما ) مصدرية ؛ أي : كانتفاض ( العُصفور ) بضم العين : طائر معروف ، وجملة ( بلله القطر ) حال منه بتقدير ( قد ) أي : قد بلله القطر ، والشاهد في قوله : ( لذكراك ) حيث جرَّه باللام ؛ لاختلاف الفاعل ، فهو مثال لفاقد الاتحاد في الفاعل ؛ لأن الذكرىٰ هي علة عرو الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل ، ففاعل العرو وهو الهزة ، وفاعل الذكرىٰ وهو المتكلم ؛ لأن المعنىٰ لذكري إياك ، فلما اختلف الفاعل . . خفض باللام . اهـ من « السجاعي على القطر » .

ونحو قوله :

( **فجئت وقد نضت لنوم ثيابها** ) لدى الستر إلا لبسة المتفضل

والبيت من الطويل ، من قصيدة لامرىء القيس ، التي أولها :

قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل . . . . . . . . . . . . . . .

قوله : ( **وقد نضت** ) هو بتخفيف الضاد المعجمة ، قال الجوهري : نضا ثوبه ؛ أي : خلعه ، وأنشد البيت ، قال : ويجوز عندي تشديده للتكثير ، ( لدى السِّتر ) أي : عند الستارة ، فهو بكسر السين ، ( واللبسة ) بكسر اللام : هيئة لباس المتفضل ، وهو الذي يبقىٰ في ثوب واحد ، وقال ابن فارس : ( المتفضل ) المتوشح في ثوبه ، والفُضُلُ ـ بضمتين ـ : الذي هو عليه قميص ورداء ، وليس عليه إزار ولا سراويل .

**والمعنىٰ** : جئت إليها في حالة قد ألقت ثيابها عن جسدها ؛ لأجل النوم ، ولم يبق عليها إلا لبسة المتفضل ، وهو الثوب الواحد الذي يتوشح به .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( ثيابها ) بالنصب : مفعول ( نضت ) ، والشاهد في قوله : ( لنوم ) حيث جره باللام ؛ لأن النوم لم يقارن نضوها ثيابَها ؛ أي : لأن زمن الخلع وزمن النوم ليسا واحداً وإن كان فاعلهما واحداً . اهـ من « السجاعي على القطر » .

* * *

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

## باب المفعول معه

وَإِنْ أَقَمْــتَ ٱلْــوَاوَ فِــي ٱلْكَــلاَمِ ... مُقَــامَ مَــعْ فَــٱنْصِــبْ بِــلاَ مَــلاَمِ
تَقُــولُ جَــاءَ ٱلْبَــرْدُ وَٱلْجِبَــابَــا ... وَٱسْتَــوَتِ ٱلْمِيَــاهُ وَٱلأَخْشَــابَــا
وَمَــا صَنَعْــتَ يَــا فَتَــىٰ وَسُعْــدَى ... فَقِــسْ عَلَــىٰ هَــٰذَا تُصَــادِفْ رُشْــدَا

---

( باب المفعول معه )

جرت عادة النحاة بأن يجعلوه آخر المفاعيل ؛ لأمرين :

**أحدهما** : أنه لا يقال له : مفعول اتفاقاً إلا بواسطة حرف ملفوظ به ، وهو الواو ، بخلاف غيره .

**الثاني** : أن غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً ، وهـٰذا قيل فيه : سماعي ، وقيل : قياسي ، وهو الصحيح ، ذكره الفاسي في « حواشي الألفية » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن أقمــت الــواو فــي الكــلام ... مقــام مــع فــانصــب بــلا مــلام**
**تقــول جــاء البــرد والجبــابــا ... واستــوت الميــاه والأخشــابــا**
**ومــا صنعــت يــا فتــىٰ وسُعــدى ... فقــس علــىٰ هـٰـذا تصــادف رشــدا )**

أي : ( **وإن أقمت** ) أيها السائل ( **الواو** ) الواقعة ( **في الكلام مُقام « مع »** ) في الدلالة على المصاحبة ، خرج به : جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده ، و( **مُقام** ) بضم الميم ، من أقام الرباعي ( . . **فانصب** ) الاسم الواقع بعد الواو جوازاً في أغلب الأحوال ، ووجوباً في أقلها ؛ نحو : استوى الماء والخشبة ؛ لامتناع العطف فيه ، كما سيأتي ( **بلا ملام** ) أي : بلا لوم لائم نصبه عليك ، ولا وجود نزاع منازع لك فيه ، **والمراد منه** : تكميل البيت ( **تقول** ) في مثاله : ( **جاء البرد والجبَابا** ) بكسر الجيم وفتحها ، مع ألف الإطلاق ؛ أي : جاء البرد مع جباب النخل ؛ أي : تلقيحه ، وهو قَطْعُ طلع الذكور وذرها علىٰ طلع الإناث ، من الجب وهو القطع ؛ لأن التلقيح إنما يكون في آخر فصل الشتاء ، وهو وقت شدة البرودة ؛ أي : صاحبت البرودة جَبَاب النخل ؛ أي : تلقيحَه .

**المفعول معه** : هو الاسم الفضلة ، الواقع بعد ( واو ) أريد بها الدلالة على المصاحبة من غير تشريك في الحكم . **وشرطه** : أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر ، . . . .

---

ومثله قولهم : **( واستوت المياه والأخشابا )** بألف الإطلاق ؛ أي : مع الأخشاب ، جمع خشبة ، والمراد بالخشبة هنا : مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ، و( استوىٰ ) هنا بمعنى ارتفع لا بمعنىٰ تساوىٰ ، والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة ، **فالمراد به** : أنه صاحب الماء الخشبة وقت حصول الارتفاع منه ، لا أنها استوت ؛ لأنها لم تكن معوجة فتستوي ، ومثله قولهم : **( وما صنعت )** وفعلت **( يا فتىٰ )** ويا شاب **( وسُعدىٰ )** أي : مع سُعدىٰ محبوبتك ؛ لأن المراد السؤال من صنعه مع سُعدىٰ ، لا عن صنع كلٍّ منها .

و( الفاء ) في قوله : **( فقس علىٰ هـٰذا )** للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت الانبساط في أمثلته ، والتفوق علىٰ أقرانك . . فأقول لك : قس علىٰ هـٰذا المذكور من الأمثلة ما بدا لك منها **( تصادف )** وتوافق **( رشدا )** أي : صواباً موافقاً لقاعدتهم واستعمالاتهم ، والغرض من هـٰذا الشرط تكميل البيت ، وإنما عدد المثال ؛ ليفيد أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول ، وقد لا يكون كالمثال الثاني ، وإنما لم يصلح لما مر آنفاً ، ومثله لا تنه عن القبيح وإتيانه ، وإنما لم يصح العطف ؛ لاقتضائه خلاف المعنى المراد ، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : **( المفعول معه ) اصطلاحاً** : **( هو الاسم )** الصريح قيدنا به ؛ لأنه لا يكون إلا اسماً صريحاً ، ولم يقع في القرآن ، **( الفضلة )** خرج به نحو : اشترك زيد وعمرو ؛ لأن الثاني عمدة ؛ إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر ، **( الواقع بعد « واو » أريد بها الدلالة على المصاحبة )** خرج به : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده ، **( من غير تشريك في الحكم )** أي : من غير مصاحبة الفاعل المفعول في وقوع الفعل عليه ، ومصاحبته له في صدور الفعل منه .

**( وشرطه )** أي : وشرط جواز نصبه : **( أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر )** أي : ملفوظ ؛ كقولك : سرت والنيل ، **( أو مقدر )** نحو : ما لك وزيداً ؛ لأنه في تقدير

أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه . **فمثال الفعل الظاهر** نحو : جاء البرد والجباب ؛ أي : مع جباب النخل ؛ أي : تلقيحه من الجب ، وهو القطع ، ومثله : ( استوت المياه والأخشابا ) أي : مع الأخشاب ؛ لأنها لم تكن معوجة حتىٰ تستوي ، بل المقصود أن المياه بلغت في ارتفاعها إلى الأخشاب ، فاستوت معها ؛ أي : ارتفعت ، وكذا : ( ما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ ) لأن المراد السؤال عن صنعه مع سُعدىٰ ، لا عن صنع كلٍّ منهما . **ومثال الفعل المقدر** : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وما أنت وزيداً ؟ أي : كيف تكون وقصعة من ثريد ؟ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ما ثبت لك وزيداً ، ( **أو** ) أن يكون مسبوقاً بـ( **ـاسم فيه معنى الفعل وحروفه** ) نحو : أنا سائر والنيل .

( **فمثال الفعل الظاهر : نحو : جاء البرد والجَبَاب ؛ أي : مع جَبَاب النخل ؛ أي : تلقيحه** ) وهو شق طلع الإناث وذر طلع الذكور عليه ( **من الجب ، وهو القطع ، ومثله** ) أي : ومثل قوله : جاء البرد والجباب قوله : ( « **استوت المياه والأخشابا** » ؛ **أي : مع الأخشاب** ) ، وإنما فسرناه بالمعية ( **لأنها** ) أي : لأن الخشبة ( **لم تكن معوجة** ) أي : منحنية ( **حتىٰ تستوي** ) وتعتدل ، ( **بل** ) المعنى ( **المقصود** ) من المثال ( **أن المياه** ) أي : مياه القناة ( **بلغت في ارتفاعها** ) من أسفل القناة ( **إلى الأخشاب** ) المعترضة في جدار القناة ؛ لكثرتها ( **فاستوت** ) أي : تقابلت المياه ( **معها** ) أي : مع الخشبة ( **أي : ارتفعت** ) المياه من قعرها ، وزادت حتىٰ وصلت إلى الخشبة المعروضة ؛ ليعرف بها قدر ارتفاع المياه ، ( **وكذا** ) أي : ومثل هـٰذا المذكور في كونه من أمثلة الفعل الظاهر ( **ما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ** ) أي : مع سُعدىٰ ؛ أي : هل وصالها مستمر لك أم قطعت ، وإنما قلنا : ( وكذا ) وفسرنا بالمعية ؛ أي : بقولنا : ( مع سعدىٰ ) ( **لأن المراد** ) بهـٰذا المثال ( **السؤال عن صنعه مع سعدىٰ** ) أي : عن وصاله معها ، ( **لا** ) السؤال ( **عن صنع كلٍّ منهما** ) علىٰ حدته ؛ أي : عن شغل كل منهما .

( **ومثال الفعل المقدر : كيف أنت وقصعة من ثريد ؟ وما أنت وزيداً ؟** ) والتقدير في الأول : ( **أي : كيف تكون وقصعة من ثريد ؟** ) ، **وإعرابه** : ( كيف ) اسم استفهام

وما تكون أنت وزيداً ؟ **ومثال الاسم المذكور** : نحو : أنا سائر والنيل ، وأعجبني استواء الماء والخشبة ، وإنما عدد المثال ؛ ليفيد أن ما بعد الواو قد . . . . . . . . . .

---

في محل النصب على الحال من فاعل ( تكون ) المقدر ، مبني على الفتح ، ( تكون ) فعل مضارع تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت وقصعة ، ( الواو ) واو المعية مبنية على الفتح ، ( قصعة ) مفعول معه منصوب بالفعل المقدر ، ( من ثريد ) جار ومجرور صفة لـ( قصعة ) ، ويجوز أن يكون ( كيف ) خبراً مقدماً لـ( تكون ) المقدرة ؛ فتكون حينئذ ناقصة .

**والمعنىٰ على الأول** : علىٰ أي حال تكون مع قصعة من ثريد هل تغلق ما فيها أو تترك بعضه ؟

**وعلى الثاني** : تكون كيف مع قصعة من ثريد ؟

**والقصعة** ـ بفتح القاف ، وسكون الصاد ـ : إناء يسع لطعام ، يشبع ثلاثة أو أربعة ، وهي عربية أو معربة ، تجمع علىٰ قِصَع كَبْدْرة وبِدَر . اهـ « سجاعي » .

( و ) التقدير في المثال الثاني : ( **ما تكون أنت وزيداً ؟** ) **وإعرابه** : ( ما ) استفهامية في محل النصب خبر مقدم لـ( تكون ) المقدرة ، ( تكون ) فعل مضارع ناقص ، ( أنت ) اسمها ، و( زيداً ) مفعول معه منصوب بـ( تكون ) المقدرة ، قال الدماميني في هٰذين المثالين : لك جعل كان تامة ؛ فـ( كيف ) في محل نصب على الحال ، ولك جعلها ناقصة ؛ فـ( كيف ) خبرها مقدماً . اهـ ، وقال شيخ الإسلام : ولفظ ( تكون ) المقدرة ناقصة ، وما قبلها خبرها على الصحيح ، وقال الدماميني : والنقصان متعين مع ( ما ) لأنها لا تكون خالاً ، ومع ( كيف ) يجوز جعلها تامة ؛ فـ( كيف ) حال ، لكن جوَّز ابن هشام كونها تامة ، مع ( ما ) وجعْل ( ما ) مفعولاً مطلقاً ، كما ذكره يس . اهـ « سجاعي » .

( **ومثال الاسم المذكور** : **نحو** : **أنا سائر والنيل** ) فإن فيه معنى الفعل وهو أسير ، وفيه حروفه وهي السين والياء والراء . اهـ « تصريح » ، ( **وأعجبني استواء الماء والخشبة** ) لأنه في تأويل يستوي الماء مع الخشبة ، ( **وإنما عدد** ) الناظم ( **المثال** ) أي : جعله عدداً كثيراً مع أنه يكفي مثال واحد ( **ليفيد** ) بتعداده ( **أن ما بعد الواو قد**

يكون صالحاً للعطف ، كالمثال الأول والثالث ، وقد لا يكون كالثاني ، وإنما لم يصلح لما مر ، ومثله : لا تنهَ عن القبيح وإتيانه ، وإنما لم يصح العطف ؛ لاقتضائه خلاف المعنى المراد ، بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه ، وقد يتبين لك مما قلنا أنه ليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي :

لا تنه عن خلق وتأتي مثله . . . . . . . . . . . . .

ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ؛ لانتفاء الاسم ؛ إذ الأول . . . . . . . . . . . . . .

---

**يكون صالحاً للعطف** ) على ما قبلها ( **كالمثال الأول** ) يعني : قوله : ( جاء البرد والجباب ) ( **والثالث** ) يعني : قوله : ( وما صنعت يا فتىٰ وسُعدىٰ ) ( **وقد لا يكون** ) صالحاً للعطف ( كـ ) المثال ( **الثاني** ) يعني : قوله : ( استوت المياه والأخشابا ) ، ( **وإنما لم يصلح** ) العطف فيه ( **لما مر** ) ذكره فيه ؛ يعني : قوله : ( لأنها لم تكن معوجة حتىٰ تستوي ) ( **ومثله** ) أي : مثل المثال الثاني في عدم صلاحية العطف فيه قولهم : ( **لا تنهَ عن القبيح وإتيانه** ) بالنصب فيه ، ( **وإنما لم يصح العطف** ) في هـٰذا المثال ( **لاقتضائه** ) أي : لاقتضاء العطف وإثباته ( **خلاف المعنى المراد** ) من النهي عن إتيان القبيح وفعله ؛ لأن المعنىٰ : لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، ( **بل فيه** ) أي : بل في العطف في هـٰذا المثال ( **الأمر بتقرير القبيح** ) وإثباته ( **وإتيانه** ) أي : وبفعله ، ( **وقد يتبيَّن** ) ويظهر ( **لك مما قلنا** ) وذكرنا في أول الباب من حدِّ المفعول معه ؛ يعني : قوله : ( المفعول معه : هو الاسم الفضلة ) أي : يعلم لك منه ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **ليس من المفعول معه قولُ أبي الأسود الدؤلي** ) واضع النحو بأمر الإمام علي رضي الله تعالىٰ عنه ، ظالم بن عمرو ، البصري قاضيها ، من كبار التابعين ، بيتاً من بحر الطويل :

( **لا تنه عن خلق وتأتي مثله** ) عار عليك إذا فعلت عظيم

( و ) ليس منه أيضاً ( **نحو** ) قولهم : ( **جاء زيد والشمس طالعة** ) وإن دل المثالان على المصاحبة ؛ أي : علم مما تقدم أن المثالين ليسا من المفعول معه ( **لانتفاء الاسم** ) المفرد الصريح وعدمه فيهما ، مع أن شرط المفعول معه أن يكون اسماً صريحاً مفرداً ( **إذ الأول** ) علة لانتفاء الاسم ؛ أي : لأن المثال الأول ؛ يعني : قوله :

فعل ، والثاني جملة اسمية ، ولا نحو : مزجت عسلاً وماءً ؛ إذ الواو فيه للعطف ، والمعية استفيدت من العامل ، ولا : كل رجل وضيعته ؛ لانتفاء الشرط . وليس من المفعول معه أيضاً قوله :

علفتهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً . . . . . . . . . . . . . .

---

( وتأتي مثله ) ( **فعل** ) وليس اسماً ، ( **و** ) لأن المثال ( **الثاني** ) يعني : قوله : ( والشمس طالعة ) ( **جملة اسمية** ) ، فليس اسماً مفرداً .

قوله : ( **ولا نحو : مزجت عسلاً وماءً** ) معطوف علىٰ قوله : ( ليس منه قول أبي الأسود ) أي : ويتبين لك مما قلنا في أول الباب أنه ليس منه قول أبي الأسود ، ولا نحو قولهم : ( مزجت عسلاً وماءً ) أي : ليس قوله : ( وماءً ) مفعولاً معه ( **إذ الواو فيه** ) أي : في قوله : ( وماءً ) ( **للعطف** ) علىٰ ( عسلاً ) لا للمعية ، ( **والمعية** ) أي : مصاحبة الماء بالعسل ( **استفيدت من العامل** ) يعني : قوله : ( مزجت ) لأن المزج والخلط لا يكون إلا من شيئين فأكثر ، وهـٰذا خارج بقوله : ( بعد واو أريد بها الدلالة على المصاحبة ) .

وقوله : ( **ولا : كل رجل وضيعته** ) معطوف أيضاً علىٰ قول أبي الأسود ؛ أي : ويتبيَّن لك مما تقدم في أول الباب أنه ليس منه قولهم : ( كل رجل وضيعته ) ( **لانتفاء الشرط** ) أي : لعدم شرط كون الاسم مفعولاً معه في هـٰذا المثال ، وهو ما ذكره أول الباب بقوله : ( وشرطه : أن يكون مسبوقاً بفعل ظاهر أو مقدر ) فـ( الواو ) في قوله : ( وضيعته ) عاطفة ، والخبر محذوف ، تقديره : كل رجل وضيعته ، أي : حرفته مقترنان ، سميت الحرفة ضيعة ؛ لأنها إذا تركها صاحبها.. ضاعت ، وهو يضيع بتركها ، وتطلق الضيعة على الثياب ، وعلى العقار والدار .

( **وليس من المفعول معه أيضاً** ) أي : كما أن جميع ما سبق ليس منه ( **قوله** ) من الرجز ، ولا يعرف قائله ، كما في « خزانة الأدب » ( ١/ ٤٩٩ ) :

( **علفتهـــا تبنـــاً ومـــاءً بـــارداً** ) حتـىٰ غـدت همـالـةً عينـاهـا

( علفتها ) يقال : علفت علفاً من باب ( ضرب ) ، والعلف ـ بفتحتين ـ : اسم للمعلوف به ، والجمع علاف ، مثل جبل وجبال ، ( حتىٰ غدت ) أي : صارت عيناها

لانتفاء المعية ؛ إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف ، ولا يجوز فيه أيضاً العطف ؛ لانتفاء المشاركة ؛ إذ الماء لا يشارك التبن في العلف ، بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به ، بإضمار فعل ، والتقدير : وسقيتها ماءً ، ومثله :

. . . . . . . . . . . . وزججـن الحـواجـب والعيـونـا

---

همالة ؛ أي : كثيرة سيلان الدموع لسمنها ، وإنما قلنا : ليس منه ( **لانتفاء المعية** ) والمصاحبة بين الماء والتبن ( **إذ الماء لا يصاحب التبن في العلف** ) لأن الماء يُسقىٰ ولا يعلف ، ( **ولا يجوز فيه** ) أي : في الماء ( **أيضاً** ) أي : كما يصح كونه مفعولاً معه ( **العطف** ) على التبن ( **لانتفاء المشاركة** ) أي : مشاركة التبن والماء في الزمن ( **إذ الماء لا يشارك التبن في** ) زمن ( **العلف ، بل ما بعد الواو منصوب على المفعول به ؛ بإضمار فعل** ) يناسبه ؛ ( **والتقدير : وسقيتها ماءً** ) بارداً ، والضمير للناقة ، وتقدير الكلام : علفتها تبناً وسقيتها ماءً بارداً إلىٰ غدوها همالة عيناها ؛ أي : سائلة عيناها بالدموع .

( **ومثله** ) أي : ومثل هـٰذا البيت في انتفاء المعية ، وعدم جواز العطف قول الشاعر بيتاً من الوافر ، وهو للراعي النُّميري :

إذا مـا الغـانيـات بـرزن يـومـاً ( **وزججـن الحـواجـب والعيـونـا** )

أصبـن بحبهـن فـؤاد صـب علـىٰ بحـر الهـوىٰ أضحـىٰ رهينـا

إذ العيون لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج ، وهو تدقيقها وتطويلها ، ومصاحبتهما في الزمان والمكان ، وهو الوجه أمر معلوم ، لا فائدة في قصده فيجب فيه تقدير العامل ؛ أي : وكحَلْنَ العيون ، والغانيات : جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الحُلي والزينة ، وقيل : هي التي استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الرجال ، وقيل : هي التي استغنت بزوجها عن التطلع إلى الرجال ، ( برزن ) ظهرن ، ( وزججن ) أي : رقّقن ودقّقن ، ( إذا ) ظرف لما يستقبل من الزمان ، ( ما ) زائدة ، ( الغانيات ) فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ؛ أي : إذا ما برزن الغانيات ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه ، علىٰ كونها فعل شرط لها ، والظرف متعلق بـ( أصبن ) الآتي في البيت الثاني ، وهو جواب ( إذا ) ، وجملة ( وزججن الحواجب ) معطوفة علىٰ جملة ( برزن ) علىٰ كونها فعل شرط لـ( إذا ) ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( والعيونا ) الواو عاطفة ، ( العيون ) مفعول به لفعل محذوف ؛ لضرورة النظم ، تقديره : وكحلن العيون ، والجملة المحذوفة معطوفة علىٰ جملة ( زججن الحواجب ) علىٰ كونها فعل شرط لـ( إذا ) ، وجواب ( إذا ) قوله في البيت الثاني : ( أصبن بحبهن فؤاد صب ) .

**والشاهد فيه** : قوله: ( والعيونا ) فإن هـٰذه الكلمة لا تصلح أن تكون معطوفة على الحواجب؛ لأن التزجيج الذي هو التدقيق والترقيق لا يمكن في العيون ، بل إنما يكون في (الحواجب) جمع حاجب، وهو الشعر النابت على العظم الناتىء فوق العينين ، سمي حاجباً؛ لأنه يحجب شعاع الشمس عن العينين ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

قال مؤلفه : وقع الفراغ من تعليق هـٰذا المجلد الأول ، من هـٰذين الكتابين الممتزجين امتزاج الأعصاب بالعظام : **أحدهما** : « **رفع الحجاب عن مخيمات كشف النقاب** » ، **وثانيهما** : « **لُبُّ اللباب من خُلاصة معاني مُلْحَة الإعراب** » أوائلَ يوم الإثنين ، من شهر جمادى الأولىٰ ، من تاريخ سنة ( ٩/ ٥/ ١٤٢٧هـ ) ألف وأربع مئة وسبع وعشرين من الهجرة النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأوْلَى الصِلاَت ، وأزكى التحيات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، أفضل السِّوىٰ ، وخير البريات ، وعلىٰ آله وجميع الصحابات ، وتابعيهم بإحسان إلىٰ يوم القيامات .

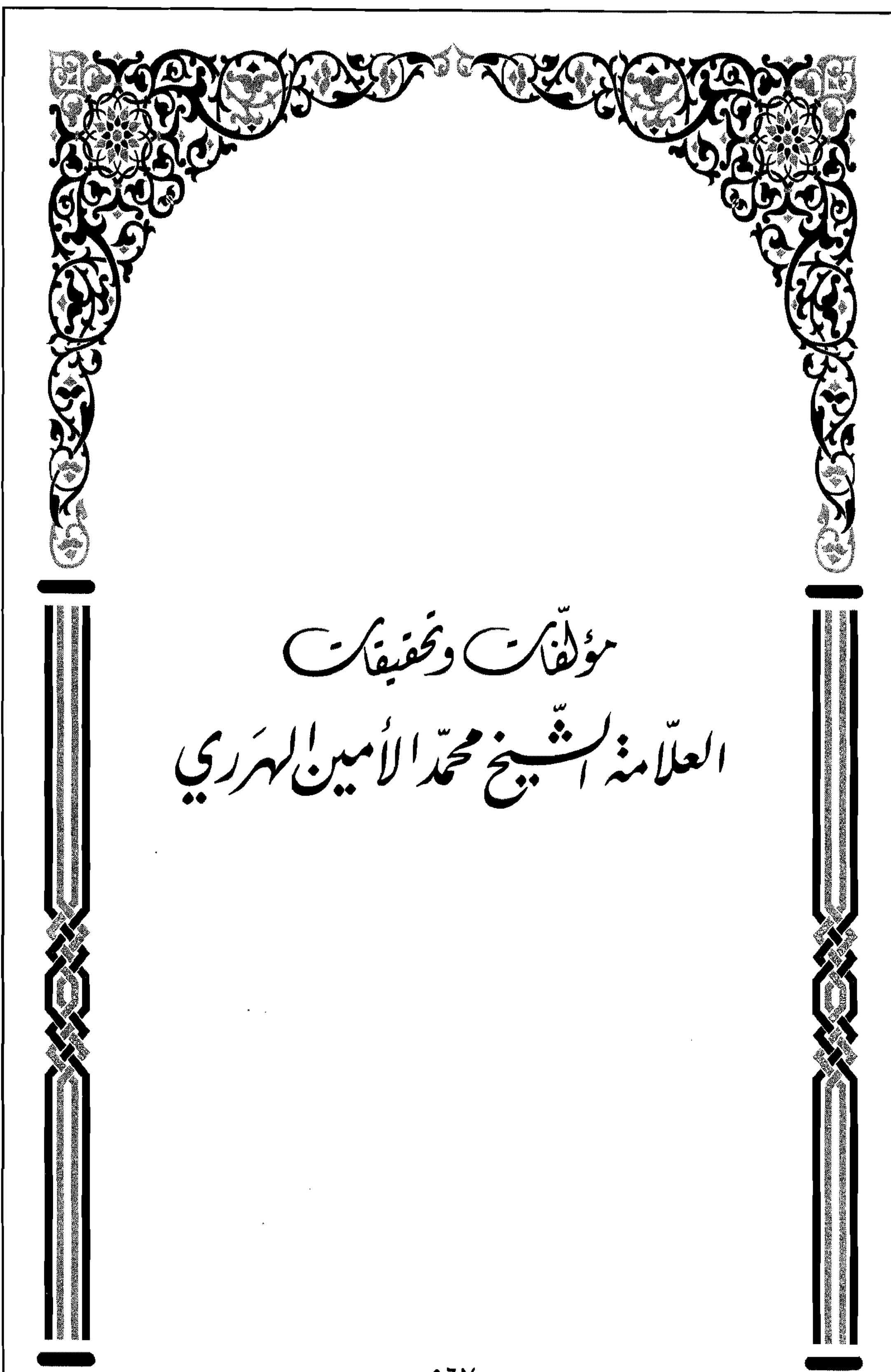
اللهم ربنا يا ربنا ؛ كما وفقتنا بالبداية . . فأكرمنا بالنهاية آمين ، نحمدك اللهم علىٰ ما أوليتنا من جزيل نعمائك وآلائك ، ونشكرك شكْرَ من أخلص إليك حتىٰ صيرته من خواص أصفيائك وأوليائك ، ونصلي ونسلِّم علىٰ نبيك المصطفىٰ سيد رسلك وأنبيائك ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، من خُصَّ بجوامع الكلم ، وعلىٰ آله وأصحابه ، الذين قاموا بنصرته علىٰ أعدائك ، وتابعيهم علىٰ هـٰذا النصر العظيم إلىٰ يوم الحشر العميم ، آمين ، آمين ، ألف ألف آمين يا رب العالمين .

يـا ربنـا يـا ربنـا يـا ربنـا     يـا ربنـا يـا ربنـا استجـب لنـا

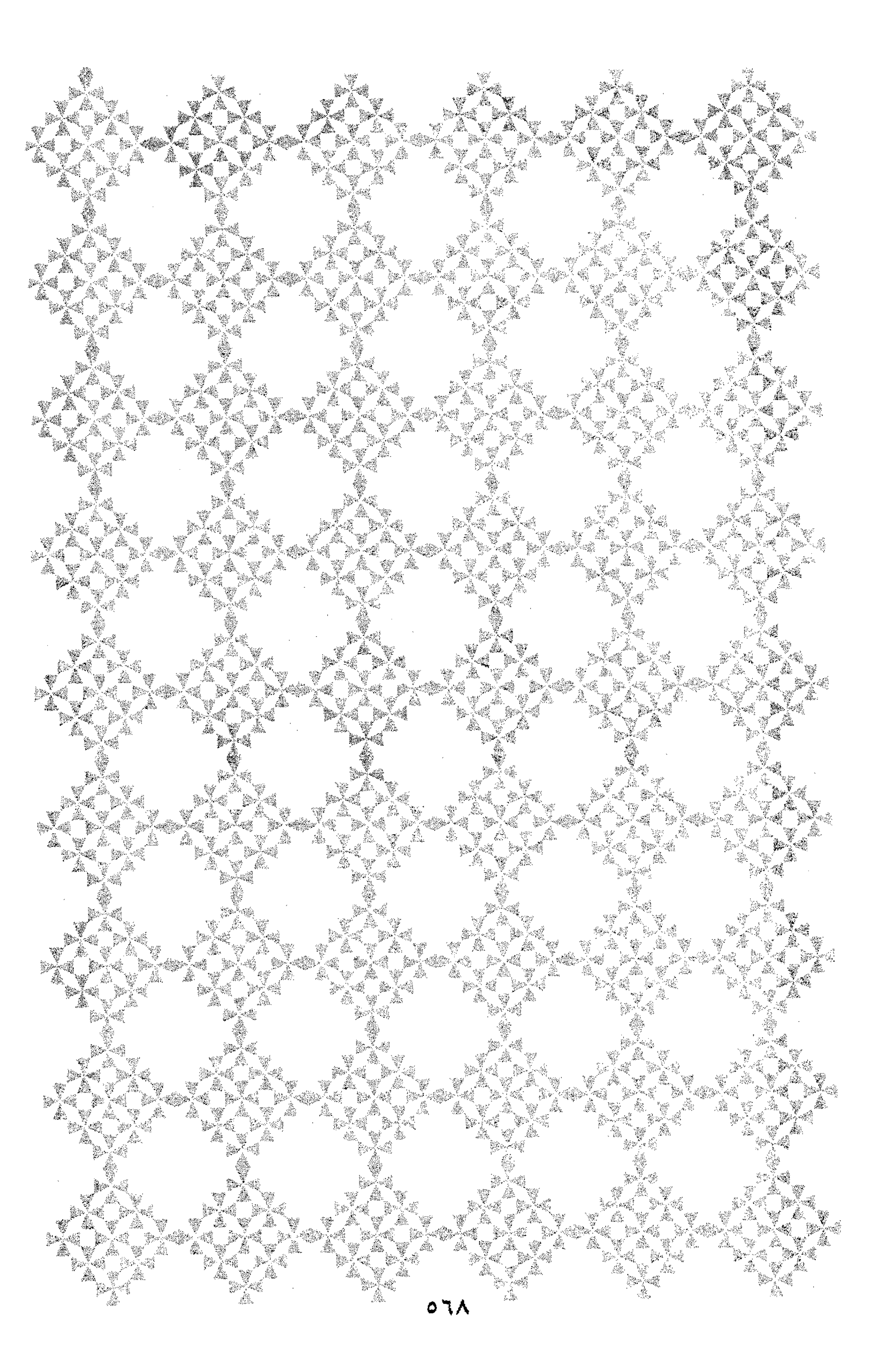
ويليه الجزء الثاني أوله باب الحال والتمييز

* * *

# مُحتوى الكتاب



# مؤلّفات وتحقيقات
# العلّامة الشّيخ محمّد الأمين الهرري



تفسير

# حدائق الروح والريحان

في

## روابي علوم القرآن


جمع وتأليف

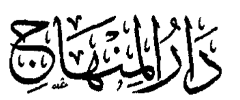
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين








# شرح صحيح مسلم

المسمّى

## الكوكب الوهّاج والرّوض البهّاج
## في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج


جمع وتأليف

محمّد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرمي
العلوي الأثيوبيّ الهرريّ الكرّي البويطيّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار المنهاج

دار طوق النجاة

# الدُّرَرُ البَهِيَّةُ

## فِي إِعْرَابِ أَمْثِلَةِ الآجُرُّومِيَّةِ
## وَفَكِّ مَعَانِيهَا وَبَيَانِ ضَوَابِطِهَا وَعِلَلِهَا


جمع وتأليف

مُحَمَّدٍ الأَمِين بن عَبدِ اللهِ بن يُوسُف بن حَسَن الأُرَمِيّ
العَلَوِيّ الأَثْيُوبِيّ الهَرَرِيّ الكَرِّيّ البُوَيْطِيّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين







# الفتوحات القيومية

## في حل وفك معاني ومباني متن الآجرومية


جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين







# مناهل الرجال ومراضع الأطفال

## بلبان معاني لامية الأفعال

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين




دار طوق النجاة

# نُزهةُ الألبابِ وبُشرةُ الأحبابِ

## في فكِّ وحلِّ مباني ومعاني مُلحةِ الإعرابِ

للشيخ العالم العلاّمة الأديب
أبي محمد القاسمِ بن عليٍّ الحريري
رحمه الله تعالىٰ


جمع وتأليف

مُحمَّدٍ الأَمِينِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ حَسَنٍ الأُرَمِيِّ
العَلَوِيِّ الأَثيُوبِيِّ الهَرَرِيِّ الكَرِّيِّ البُوَيْطِيِّ

نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين








# شرح سنن ابن ماجه

المسمّى

## مرشد ذوي الحجا والحاجة إلى سنن ابن ماجه
## والقول المكتفى على سنن المصطفى


جمع وتأليف

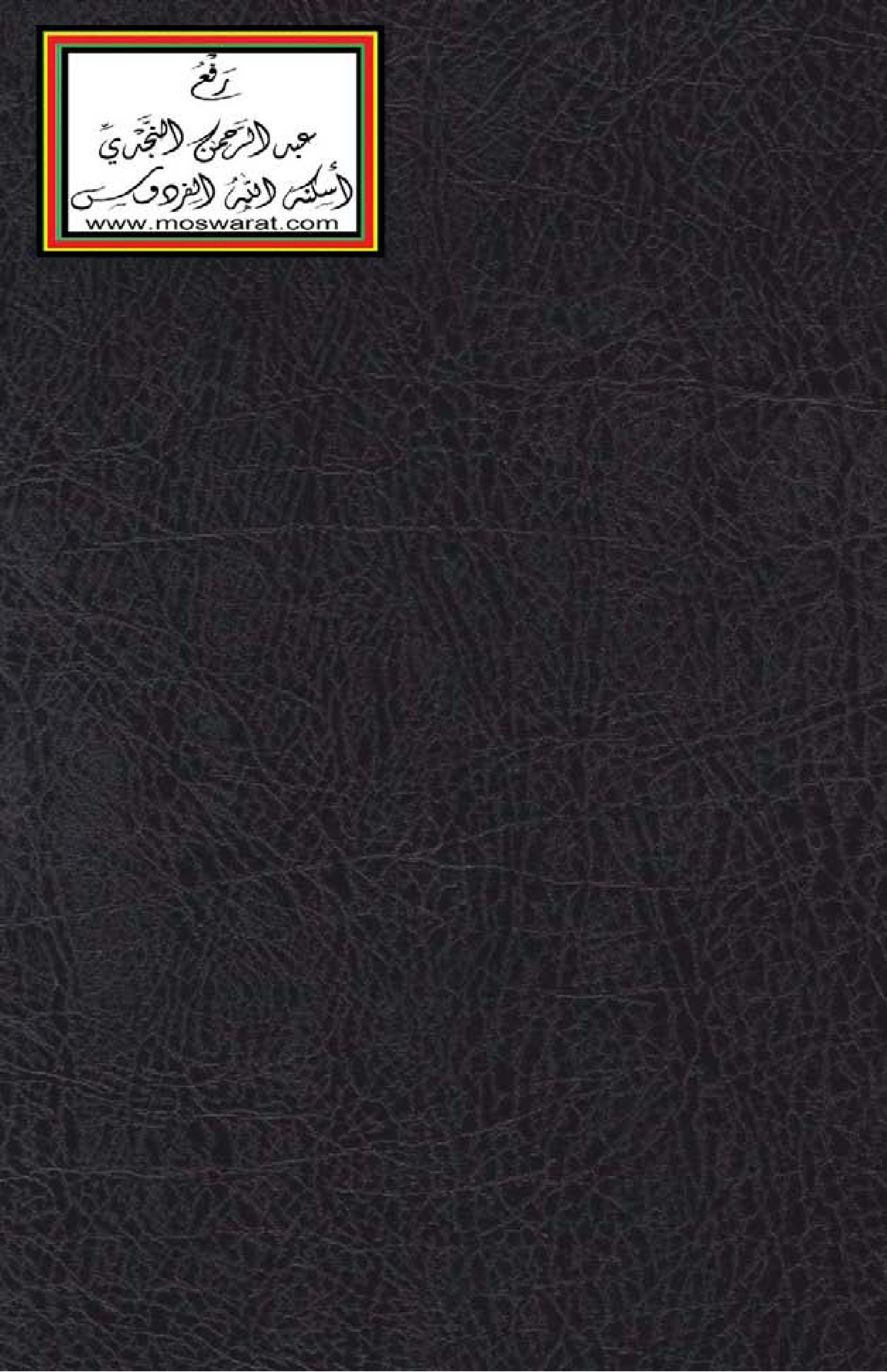
**محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي**
**العلويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّي البويطي**

نزيل مكة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين


المقدّمة


دار المنهاج — دار طوق النجاة


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com




رفع الحجاب عن مخيمات معاني

# كشف النقاب

## عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي

رحمه الله تعالى

( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

الجزء الثاني

دار المنهاج    دار طوق النجاة




بسم الله الرحمن الرحيم

# رفع الحجاب عن مخيمات معاني
# كشف النقاب
# عن مخدرات ملحة الإعراب

للعلامة النحوي البليغ الفقيه
جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي
رحمه الله تعالى
( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمع وتأليف
محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي
نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين




دار المنهاج



الطَّبْعَة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م






جدة - هاتف رئيسي ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢

الإدارة ٦٣١١٧١٠ - المكتبة ٦٣٢٢٤٧١




لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠

ص. ب: ٥٥٧٤/١٣/ بيروت

النحــو حيــاةُ الفتـــى إذا أخَـــذه وأتَـــى
مَــنْ لــم يَعْــرِفِ النَّحْــو فحقـــه أن يسكتـــا

قال بعضهم :

قــدم النحــو علــى الفقــه فقــد يبلـغ النحـوي بـالنحـو الشـرف
أمـا تـرى النحـوي فـي مجلسـه كهـلال بـان مـن تحـت الشغـف
يخـرج الألفـاظَ مـن فيـه كمـا يخرج الجوهر من بطن الصدف

وقال آخر :

النحـو قنطـرة الآداب هـل أحـد يجـاوز البحـر إلا بـالقنـاطيـر
لو تعلم الطير ما في النحو من أدب حَنَّت وأَنَّت إليـه بـالمنـاقيـر
إن الكـلام بـلا نحـو يمـاثلـه نبح الكلاب وأصوات السنانير

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

تاريخ الرجوع إلى الإكمال بعد ما صرفني عنه العوائق والمعائق يوم الأحد ، اليوم الأول من الشهر الحادي عشر من الأشهر الحرم ، من شهور سنة ألف وأربع مئة وثمانٍ وعشرين ( ١/ ١١/ ١٤٢٨هـ ) .

نحمدك يا ذا الجلال علىٰ كل الأحوال ، ونشكرك علىٰ مزيد نعمك في الحال والمآل ، وميَّزتنا عن الأنْعَام بمزيد الفضل والعقل والكمال ، وميَّزت ما انبهم من هيئاتنا بتصاريف الأحوال ، وأظهرت ما خفي منَّا من النسب والذوات بمزيد الفضل والكمال ، والصلاة والسلام علىٰ مَن أرسلْته رحمةً للأنام ، سيدنا محمد الرافع المرفوع بمزيد الإكرام ، وعلىٰ آله الطاهرين البررة الكرام ، وعلىٰ أصحابه هداة الأمة والأئمة الأعلام ، وتابعيهم علىٰ منهج السنة وصحيح العقائد إلىٰ يوم القيام .

**أما بعد :**

فإني لما فرغت من الشواغل الشاغلة لي عن إكمال هـٰذين الكتابين . . تفرّغت لإكمالهما إن شاء الله تعالىٰ بتوفيقه وتيسيره ومعونته ، راجياً من الله تعالى الإمداد والإفاضة عليَّ من بحار فيضه ما هو الصواب من هـٰذه العلوم العربية ، والإفادة بهما لي ولكل من تلقاه بعين الرغبة والاستفادة منه لا بِعَيْنِ التَّجَسُّسِ والتفتيش فيه ، وما أحسن قول من قال :

وكم من عائب قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم

والآن حان حِينُ الشروع فيه ، فقلت راجياً منه الإخلاص ؛ ليكون لي سبباً في الخلاص ، كما قال بعضهم :

والله أرجو المنَّ بالإخلاص ... لكي يكون موجب الخلاص

* * *

# باب الحال والتمييز

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب الحال والتمييز )

وإنما جمعهما الناظم في الترجمة الواحدة ، ولم يفرِّق بينهما بترجمة مستقلة كغيره ؛ لاتفاقهما في كون كل منهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين ، وإنما فرَّق بينهما في داخل الترجمة ؛ لاختلافهما في أغلب الأحكام ، كمجيء الحال مفرداً وجملةً وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً ، وككون الحال علىٰ معنىٰ ( في ) ، والتمييز علىٰ معنىٰ ( من ) كما سيأتي بسْط الكلام فيما اتفقا فيه وفيما اختلفا فيه .

و( **الحال** ) **لغةً** : ما عليه الشيء خيراً كان أو شراً ، ولفظه أجوفٌ واويٌ ؛ لأن أصله حَوَلٌ ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قُلِبَت ألفاً ، فألفها منقلبة عن واوٍ ؛ لقولهم في جمعها : أحوال ، واشتقاقها من التحول ، وهو التنقل ؛ لأن الأغلب فيها التنقل ، وفي لفظه أربعة أوجه :

**الأول** : تذكير لفظه وتأنيث معناه ؛ كقولهم : هـٰذه حال لازمة .

**والثاني** : تذكيرهما ؛ كقولك : هـٰذا حال لازم .

**والثالث** : تأنيثهما ؛ كقولك : هـٰذه حالة لازمة ، وهـٰذه الثلاثة جائزة فيها .

**والرابع** : تأنيث لفظه مع تذكير معناه ؛ كقولك : هـٰذا حالة لازم ، وهـٰذا الوجه ممتنع ؛ لاختلاف الصفة فيه لموصوفها .

**واصطلاحاً** : هو الاسم الصريح المشتق أو المؤول به الفضلة المنصوب لزوماً بالفعل أو شبهه ، المفسِّر لما انبهم من الهيئات ؛ أي : لما استتر وخفي ، ولم يعلم من الصفات اللاحقة للذوات العاقلة أو غيرها ، فخرج بقولنا : ( هو الاسم ) الفعل ؛ لأنه لا يدل على الذات المتصفة بالحدث ، بل على الحدث فقط والحرف ؛ لأنه لا يدل على الذات ولا على الحدث ، والمراد بـ( الاسم ) هنا : الوصف ، وهو ما دل علىٰ حدث وصاحبه ؛ أي : علىٰ مصدر وذات قام بها المصدر ؛ كقائم وراكب ، فإنه يدل علىٰ ذات اتصفت بالقيام والركوب ، فخرج به نحو ( القهقرىٰ ) في : رجعت

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

القهقرىٰ ، فإنه وإن كان مبيّناً للهيئة . . إلا أنه مصدر لا وصف ، والمراد بـ( الصريح ) ما لا يحتاج في جعْله حالاً إلىٰ تأويل ، وبـ( المشتق ) ما دل علىٰ ذات وحدث ؛ كقائم كما مر آنفاً ، ودخل في ( المؤول ) وهو ما يحتاج في جعْله حالاً إلىٰ تأويل الجملة ، سواء كانت اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعية ، والجار والمجرور والظرف ، وهو في جميع ذلك في محل النصب على الحال ، والمراد بـ( الفضلة ) ما ليس جزءاً من الكلام لا ما يستغني الكلام عنه ، فلا يخرج نحو ( كُسالىٰ ) من قوله تعالىٰ : ﴿ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ وهو حال مع أنه لا يستغني الكلام عنه ، وخرج بـ( الفضلة ) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ، فإن ضاحكاً وإن كان مبيِّناً للهيئة . . فإنه عمدة لا فضلة .

وقوله : ( المنصوب ) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، كما إذا كان جملة ، أو جاراً ومجروراً بعامل صاحبه فقط ؛ لأنها قيد لعاملها ، وصف لصاحبها ، ولا يعمل فيها غيره على الأصح عند الجمهور ؛ ولهـٰذا لا يأتي من المبتدإ على الأصح عندهم خلافاً لسيبويه ؛ لأن الابتداء عامل معنوي ضعيف ، فلا يعمل في شيئين في الحال وفي صاحبها ، بخلاف ما إذا دخل عليه ناسخ ؛ فإن الناسخ يعمل في المبتدإ ، وفي الحال منه ؛ لأنه عامل لفظي قوي ؛ ككان وكاد وأخواتهما ، وليت ولعل وكَأَنَّ على الأصح في الجميع ، وخرج بقيد اللزوم النعت ؛ لأن نصبه ليس لازماً ، بل هو تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه .

وقوله : ( بالفعل ) لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال ؛ لأنها لا تكون إلا مسندة إلى الأسماء ، وحق المسند أن يعمل في ما أُسند إليه .

قوله : ( أو شبهه ) والمراد بشبه الفعل هنا : ما يعمل عمله ، ويشاركه في الحروف الأصلية ؛ كاسم الفاعل والمصدر مثلاً ، أو ما يُفهم منه معنى الفعل ، ولا يشاركه في الحروف الأصلية ؛ كالظرف واسم الإشارة .

قوله : ( المفسِّر لما انبهم ) أي : لما استتر وخفي من الهيئات ؛ أي : من هيئات ما هو له ، وصفاته التي هو عليه حين صدور الفعل منه ؛ كجاء زيد راكباً ، أو وقوعه عليه ؛ كركبت الفرس مسْرجاً ، و( الهيئات ) جمع هيئة ، وهي الصفة محسوسة كما

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مثلنا أو غيرها ؛ نحو : تكلم زيد صادقاً ، وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » : والمراد بالهيئة : الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر ، محققة كانت لك الحال أو مقدرة ، وتسمى **الأولىٰ** : حالاً محققة ، **والثانية** : حالاً مقدرة ؛ كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً ؛ أي : مقدِّراً ذلك ، ومنها قوله : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ أي : مقدِّرين خلودكم . اهـ ، وهٰذا القيد ـ أعني : المفسِّر . . . إلخ ـ مخرج للتمييز المشتق ؛ نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل لبيان المتعجَّب منه ، فالتعجب من الفروسية لا في الفروسية ؛ لأن التمييز علىٰ تقدير معنىٰ ( من ) لا ( في ) ومُخرج أيضاً نعت النكرة المنصوب ؛ نحو : رأيت رجلاً راكباً ؛ لأن رجلاً مذكور لتخصيص المفعول ، فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمْناً لا قصداً . اهـ من « النزهة » بتصرف وزيادة .

**واعلم** : أن الحال لها أقسام كثيرة : **الأولىٰ** : المنتقلة ، وهي التي لا تلازم صاحبها ؛ كجاء زيد راكباً ، **الثانية** : اللازمة ، وهي التي تلازم صاحبها ؛ نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ ، **الثالثة** : المقصودة ؛ كجاء زيد ضاحكاً ، **والرابعة** : الموطئة والمقصود ما بعدها : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ، **والخامسة** : المقارنة في الزمان ؛ نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾ ، **السادسة** : المحكية ، وهي الماضية ؛ نحو : جاء زيد أمس راكباً ، **والسابعة** : الحال المقدرة ، وهي المستقبلة ؛ نحو قوله : ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ أي : مقدرين الخلود بعد دخولكم ، **والثامنة** : المبيِّنة ، وتسمى المؤسِّسة ، وهي ما لا يستفاد معناها إلا بها ، وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، ونحو : ضربت اللص مكتوفاً ، **والتاسعة** : المؤكِّدة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾ ، **والعاشرة** : المنفردة ، وهي الغالب ، وجميع الأمثلة السابقة صالحة لها ، **والحادية عشر** : المتعددة ، وهي قسمان : مترادفة ، ومتداخلة .

**فالمترادفة** : نحو : جاء زيد راكباً متبسماً ، إذا جعلنا راكباً ومتبسماً حالين من ( زيد ) وعاملها ( جاء ) ، سُميت مترادفة لترادفها ؛ أي : تتابعها .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والمتداخلة** : كالمثال المذكور إذا جعلنا راكباً حالاً من ( زيد ) وعاملها ( جاء ) وجعلنا ( متبسماً ) حالاً من الضمير المستتر في راكباً ، وعاملها الوصف ، وهو ( راكب ) لأنه اسم فاعل ، سُميت متداخلة ؛ لدخول صاحب الحال الثانية في الحال الأولىٰ .

فهٰذه الأقسام اثنا عشر قسماً ؛ لأن المتعددة إما : متداخلة ، أو مترادفة ، وعلىٰ كل منها أن الحال إما : اسم صريح مشتق ، أو جامد مؤول بمشتق ، أو جملة اسمية ، أو ماضوية أو مضارعية ، أو جار ومجرور أو ظرف ، فهٰذه سبعة اضربها في الاثني عشر السابقة بأربع وثمانين صورة ، وعلىٰ كل منها إما : أن يكون من الفاعل أو من المفعول أو منهما ، فهٰذه ثلاثة اضربها في أربع وثمانين بمئتين واثنين وخمسين صورة ، وعلىٰ كل منها فالعامل فيها إما : الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر ، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة أو أمثلة المبالغة أو اسم التفضيل ، أو اسم الإشارة ؛ نحو : تلك هند مجردةً ، أو حرف التمني ؛ نحو : ليت زيداً أميراً أخوك ، أو حرف التشبيه ؛ نحو : كأن زيداً راكباً أسدٌ ، أو الظرف أو الجار والمجرور ؛ نحو : زيد في الدار ، وعندك قائماً ، فهٰذه ثلاثة عشر اضربها في مئتين واثنين وخمسين ، يحصل بثلاثة آلاف ومئتين وست وسبعين صورة .

وإنما قدم الحال على التمييز في الترجمة ، وفي داخلها مع أن التمييز مبيِّن للذوات ، والحال مبيِّن للهيئة ، والمبيِّن للذات مقدَّم على المبيِّن للهيئة ؛ لأن الحال أقرب للعمدة ، لأنه لا يكون إلا منصوباً ، والتمييز يكون منصوباً ومجروراً . اهـ من « حمدون » .

( **والتمييز** ) في الأصل مصدر قياسي ( لميَّز ) المضعَّف ، يقال : ميَّز يميِّز تمييزاً ، وهو من باب إطلاق المصدر ، وإرادة اسم الفاعل ، **ومعناه لغة** : فصل الشيء عن غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين ، **واصطلاحاً** : هو الاسم الصريح الجامد غالباً المشتق قليلاً ، المنصوب بالذات المبهمة إذا كان تمييز الذات ، أو بالمسند من فعل أو شبهه إذا كان تمييز نسبة المفسِّر لما انبهم

من الذوات المفردة ، أو من النسب الكائنة في الجملة ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو في شبهها ؛ نحو : زيد طيب داراً ، فـ( طيب ) صفة مشبهة ، وقيدنا بالصريح ؛ لأن التمييز لا يكون جملة ولا شبهها ، وهـٰذا مما فارق فيه التمييزُ الحالَ ، وقولنا : ( المنصوب ) خرج به المرفوع والمجرور ، لكن قد يكون التمييز مجروراً لفظاً ؛ نحو : عندي ثلاثة رجال وقفيز بر ، وقولنا : ( المفسِّر ) خرج به ما عدا الحال من المنصوبات ، وقولنا : ( لما انبهم من الذوات. . . ) إلخ خرج به الحال ؛ فإنه يرفع الإبهام ، ولكن لا عن ذاتٍ ، وإنما يرفعه عن هيئة الذات . اهـ « نزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والحـــال والتمييـــز منصـــوبـــان على اختـلاف الـوضـع والمبـانـي )**

أي : **( والحال والتمييز )** المصطلح عليهما عند النحاة **( منصوبان )** أي : مشتملان علىٰ علَم النصب من الفتحة وما ناب عنها لفظاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ أو تقديراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ أو محلاً ، كما إذا وقع جملة أو شبهها من الظرفين ؛ نحو : جاء زيد يضحك ، وكذلك يُنصب التمييز لفظاً ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو تقديراً ؛ نحو : ملكت عشرين فتىً ، ولا يكون إعرابه محلِّياً ؛ لنه لا يقع جملة ، وناصب الحال الفعل المسند إلىٰ صاحبها أو الوصف كما مرَّ ، وناصب التمييز الفعل المسند أو شبهه إن كان تمييز نسبة ، أو الذات المبهمة إن كان تمييز ذات .

**( على اختلاف الوضع )** أي : مع اختلاف المعنى الذي وُضِعا له ؛ لأن الحال مفسِّر لما انبهم وخفي من هيئات صاحبه وصفاته ، والتمييز مفسِّر لما انبهم من الذوات أو النسب **( والمباني )** جمع مبني ، وهو الحروف التي بنيت وركِّبت منه الكلمة ؛ أي : ومع اختلاف مبناهما ولفظهما ؛ لأن الحال لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بمشتق كالوصف ؛ لأنها وصف لصاحبها في المعنىٰ ، وحق الوصف الاشتقاق ، والتمييز لا يكون إلا جامداً غالباً ، ومجيئه مشتقاً نادر ؛ كقولهم : لله دره فارساً ، وإنما امتنع اشتقاقه ؛ لأن الغرض منه تمييز الذات أو النسبة ، فلا حاجة إلى اشتقاقه .

وقوله : ( منصوبان ) وإنما نُصِبا ؛ لأنهما فضْلاتان ، والنصب إعراب الفضلة ، ولكن نصب الحال واجبٌ ؛ لئلا يشتبه بالصفة في نحو : جاء زيد الراكب ، وأما التمييز . . فيجوز جره بـ( مِنْ ) أو بإضافة المميَّز إليه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ثـم كـلا النـوعيـن جـاء فضلـة     منكَّـــراً بعـــد تمـــام الجملـــة )**

و( **ثم** ) هنا للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرْنا أنهما مشتركان في النصب مختلفان في اللفظ والمعنىٰ ، أو ( ثم ) بمعنى الواو ، ونقول : ( **كلا النوعين** ) أي : كل من النوعين الحال والتمييز ( **جاء** ) أي : يجيء في كلامهم ( **فضلة** ) أي : غير داخلين في جزئي الكلام المسند والمسند إليه ؛ أي : يقعان بعد جملة تامة ، مركبة من مبتدإ وخبر ، أو من فعل ومرفوعه ، وإن توقّف تمام إفادة الكلام علىٰ ذكْرهما ، وليس المراد بكونهما فضلة أن يكون الكلام مستغنياً عنهما ، كما توهَّمه بعضهم ؛ بدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ وقولك : عندي عشرون غلاماً ، وقوله : ( كسالىٰ ) حال ، و( غلاماً ) تمييز ، ولا يستغني الكلام عنهما ، وخرج بـ( الفضلة ) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ؛ فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيِّناً للهيئة . . فهو عمدة لا فضلة ، وجاء كل منهما أيضاً ( **منكَّراً** ) لئلا يشتبه الحال بالصفة في نحو : رأيت زيداً العاقل ، ولأن الأصل في الكلام النكرة ، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط ، فلا معنىٰ للتعريف حينئذ ، فلو عُرِّفَ . . وقع التعريف ضائعاً ، فإن وقع في كلامهم بلفظ المعرفة . . وجب تأويله بالنكرة ؛ طرْداً للباب علىٰ وتيرة واحدة ، ومحافظة علىٰ ما استقر للحال من لزوم التنكير ؛ نحو : جاء زيد وحده ؛ أي : منفرداً ، وهـٰذا مذهب البصريين ، وأجاز يونس والبغداديون تعريفها مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيد الراكب ، وفصَّل الكوفيون ، فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط . . صح تعريفها لفظاً ؛ نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء ؛ فـ( المحسن ) و( المسيء ) حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلها بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ، فإن لم تتضمن معنى الشرط . . لم

الحال يُذكّر ويُؤنّث ، وهو الأفصح ، يقال : حال حسنة ، وحال حسن ، وقد يُؤنث لفظها ، فيقال : حالة ، وهو قسمان : **مؤكِّدة** : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

يصح تعريفها ، فلا يصح : جاء زيد الراكب ؛ إذ لا يصح : جاء زيد إن ركب . اهـ من « أبي النجا » ، ولأنه لما كان الغرض من التمييز التفسير وإزالة الإبهام ، وذلك حاصل بالنكرة. . التزموا تنكيره ؛ احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض ، كما في الحال ، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلين بقول الشاعر : [من الطويل]

رأيتـك لمـا أن عـرفـت وجـوهنـا صددت وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

وأوَّله البصريون علىٰ زيادة ( أل ) لضرورة النظم ؛ أي : نفساً .

وقوله : ( **بعد تمام الجملة** ) تفسير لمجيئهما فضلة ؛ أي : لا يقعان إلا بعد تمام الجملة بذكْر المسند والمسند إليه ، ولأن الحال في الحقيقة خبر ؛ لأنها محكوم بها علىٰ صاحبها معنىٰ ، وحق الخبر أن يتأخر . وقوله : ( جاء ) بإفراد الفعل ؛ مراعاةً للفظ ( كلا ) فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **الحال** ) أي : لفظه ( **يذكر** ) لفظاً ( **ويؤنث** ) معنىٰ ( **وهو** ) أي : تذكيره لفظاً ، وتأنيثه معنى ( **الأفصح** ) في اللغة ؛ أي : الأشمل على الفصاحة من تذكيره لفظاً ومعنىٰ ، مصال تذكيره لفظاً ، وتأنيثه معنىً كأن ( **يقال : حال حسنة ، و** ) مثال تذكيره لفظاً ومعنىً كأن يقال : ( **حال حسن ، وقد يؤنث لفظها ، فيقال : حالة** ) .

وعبارة « الخضري » : الأفصح في ضميره ، ووصفه التأنيث ، وفي لفظه التذكير بأن يُجرد من التاء ، فيقال : حال حسنة . اهـ ، وعبارة « الكواكب » : والأفصح تذكير لفظه وتأنيث معناه ؛ كهـٰذه حال لازمة ، ويجوز تذكيرهما ؛ كهـٰذا حال لازم ، وتأنيثهما ؛ كهـٰذه حالة لازمة ، لا تأنيث لفظه مع تذكير معناه ، فيمتنع : هـٰذا حالة لازم . اهـ منه .

( **وهو** ) أي : والحال ذكَّر الضمير نظراً إلىٰ لفظ الحال ؛ أي : والحال من حيث التأكيد والتأسيس ، لا من حيث اللزوم والانتقال ( **قسمان** ) لا ثالث لهما :

**إحداهما** : ( **مؤكدة** ) لمعنىٰ عاملها ، وهي التي لا تفيد معنىٰ غير ما أفاده

ولم يتعرض لذكْرها . **ومؤسسة** : وهي الاسم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

العامل ، وقيل : هي التي يستفاد معناها بغير ذكرها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ، وادعى المبرد والفراء والسهيلي : أن الحال لا تكون مؤكدة ، بل هي مبيِّنة أبداً ؛ لأن الكلام لا يخلو عند ذكْرها من فائدة . اهـ « خضري » ، وهي ؛ أي : المؤكدة ثلاثة أقسام :

**الأول** : كل وصف دل علىٰ معنىٰ عامله ، وخالفه لفظاً ، وهو الأكثر في كلامهم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ ، وقوله : ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ ، أو وافقه لفظاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾ وكقوله : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ .

**والثاني** : من الحال المؤكدة هي التي أكدت لصاحبها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ كما ذكره « الموضِّح » .

**والثالث** : هي التي أكدت مضمون الجملة ؛ بشرط كون الجملة اسمية جُزْآها معرفتان جامدان ؛ نحو : زيد أخوك عطوفاً وأنا زيدٌ معروفاً ؛ فـ( عطوفاً ) و( معروفاً ) حالان ، وهما منصوبان بفعل محذوف وجوباً ، تقديره : أُحِقُّه عطوفاً ، وأُحِقُّ معروفاً . اهـ من « ابن عقيل » ، وقوله : ( أَحُقُّه ) بفتح فضم ، من حققت الأمر مخففاً ؛ أي : تَحَقَّقته ، أو بضم فكسر من أَحْقَقْتُه بمعنىٰ أثبتُّه ، و( أُحِقُّ ) الثاني بضم فكسر لا غير . اهـ « خضري » ، وإنما وجب حذف عاملها ؛ لأن الجملة كالعوض منه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه . اهـ منه .

( **ولم يتعرّض** ) الناظم ( **لذكْرها** ) أي : لذكْر الحال المؤكدة ؛ أي : لم يلتفت إلىٰ ذكْرها ، ولم يَعْتَنِ بها ؛ لأنها غير مقصودة لذاتها ، بل للتأكيد .

( **و** ) **ثانيتهما** : ( **مُؤسِّسة** ) بضم الميم ، وكسر السين المهملة الأولىٰ وتشديدها ، علىٰ صيغة اسم الفاعل ، وتُسمىٰ مبيِّنة ، وهي التي أفادت معنىً لم يُفِدْه العامل ؛ كقولك : جاء زيد راكباً ، ( **وهي** ) أي المؤسِّسة ، **ضابطها** : هو ( **الاسم** ) صريحاً ، وهو ظاهر ، أو تأويلاً كالجملة الواقعة حالاً ؛ نحو : جاء زيد يضحك ، فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفاً وجاراً ومجروراً ، وهي في جميع ذلك

المشتق الفضلة المفسِّر لما انبهم من الهيئات ، ولما كان بين الحال والتمييز مشاركة في عدة أمور . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في محل نصبٍ على الحال ، فخرج به الفعل والحرف ، ( **المشتق** ) وهو ما دل علىٰ حدث وذات متصفة به ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، **والمراد** : المشتق ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامدة لتأويل كل منها بالوصف المشتق كما مرّ آنفاً .

( **الفضلة** ) أي : الزائد علىٰ جزأي الكلام ، وبهـٰذا التأويل يصح كونه صفةً للاسم ، والمراد بـ( الفضلة ) هنا : ما ليس جزءاً من الكلام ؛ أي : ركناً في الإسناد وإن توقف صحة المعنىٰ عليه ، لا ما يستغني الكلام عنه ، فلا يخرج نحو : ( كسالىٰ ) و( لاعبين ) من قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ ، ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ، وخرج بـ ( الفضلة ) الخبر من نحو قولك : زيد ضاحك ؛ فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيِّناً للهيئة . . فهو عمدة لا فضلة . اهـ « أبو النجا » .

( **المفسّر** ) صفة ثانية لـ( الاسم ) وفي بعض النسخ : ( المفسِّرة ) بالتأنيث علىٰ أنه صفة لـ( الفضلة ) فلا يصح ، فهو تحريف من النساخ ؛ أي : المبيِّن ( **لما انبهم** ) واستتر وخفي ، ولم يُعلم ( **من الهيئات** ) أي : من هيئات صاحبه وصفاته وقت وقوع الفعل منه أو عليه ، و( الهيئات جمع هيئة ، وهي الصفة محسوسة كانت ؛ كجاء زيد راكباً ، أو غيرها ؛ نحو : تكلّم زيد صادقاً .

**والمعنىٰ** : أن الحال إنما جيء بها قصداً ؛ لتبيين حالة صاحبها وقت وقوع الفعل منه أو عليه ، وهـٰذا القيد ـ أعني : المفسِّر . . . إلخ ـ مخرج للتمييز المشتق ؛ نحو : لله دره فارساً ، فإنه تمييز على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل لبيان جنس المتعجب منه ، فالتعجب من الفروسية لا فيها ؛ لأن التمييز علىٰ تقدير ( مِنْ ) البيانية لا ( في ) ، ومخرج أيضاً نعت النكرة المنصوب ؛ نحو : رأيت رجلاً راكباً ؛ لأن ( راكباً ) مذكورٌ لتخصيص المفعول ، فبيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضِمْناً لا قصْداً كما مر .

( **ولما كان بين الحال والتمييز** ) المصطلح عليهما عند النحاة ( **مشاركة** ) أي : موافقة واجتماع ( **في عدة أمور** ) من إضافة الصفة إلىٰ موصوفها ؛ أي : في أمور

جمع بينهما في ذلك اختصاراً ، فيشتركان في : أن كلاًّ منهما يكون منصوباً فضلةً نكرة رافعاً للإبهام ، لكن الحال لا يكون إلا منصوباً ، بخلاف التمييز ، وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة . . أُوِّلَ كل منهما بنكرة ؛ محافظة علىٰ ما استقر لهما من لزوم التنكير ؛ نحو : اجْتَهِدْ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

عديدة قليلة عددها بالنسبة إلىٰ ما افترقا فيه ، وهي الخمسة الآتية ( . . **جمع** ) الناظم ( **بينهما** ) أي : بين الحال والتمييز ( **في ذلك** ) المذكور من البيتين ؛ أي : في قوله : ( والحال والتمييز منصوبان . . . ) إلخ ، وقوله : ( **اختصاراً** ) علة للجمع ؛ أي : جمع بينهما اختصاراً للكلام ، والاختصار : تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ .

و( الفاء ) في قوله : ( **فيشتركان** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفْت أن بينهما مشاركة في عدة أمور ، وأردت بيان تلك الأمور . . فأقول لك : إنهما يشتركان ( **في أن كلاًّ منهما يكون** ) اسماً ( **منصوباً** ) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ، لا مرفوعاً ، ولا مجروراً ؛ لأنهما فضلتان ، والنصب إعراب الفضلة كما مرّ ، ( **فضلة** ) أي : غير داخلين في جزأي الكلام وإن لم يستغن الكلام عنهما في الإفادة ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، ( **نكرة** ) لأن المقصود منهما بيان ما انبهم من الهيئات أو الذوات أو النسب ، وذلك حاصل بلفظ النكرة ، فلا حاجة إلىٰ تعريفهما ؛ صوناً للفظ عن الزيادة ، والخروج عن الأصل لغير غرض ( **رافعاً للإبهام** ) والالتباس في الهيئات والذوات والنسب .

وقوله : ( **لكن الحال** ) استدراك علىٰ قوله : ( يكون منصوباً ) رفع به ما يتوهم من كون نصبهما على السواء في الوجوب أو الجواز ؛ أي : لكن الحال ( **لا يكون إلا منصوباً** ) أصالةً ، وقد يجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفي ؛ كقوله : [من الوافر]

فما رجعَتْ بخائبةٍ رِكَابُ ... حكيمِ بن المُسيَّب مُنْتَهاها

( **بخلاف التمييز** ) فإنه يجوز جره بـ( مِن ) البيانية ، أو بإضافة المميَّز إليه ؛ كثلاثة رجال وقفيز بر ، ( **وإن ورد الحال والتمييز بلفظ المعرفة . . أُوِّلَ كل منهما بنكرة** ) جواب ( إن ) الشرطية ( **محافظةً علىٰ ما استقرّ** ) وثبت ( **لهما** ) في الوضع ( **من لزوم التنكير** ) ووجوبه لهما ، مثال وقوع الحال معرفة : ( **نحو** ) قولهم : ( **اجتهد** ) في

وحدك أي : منفرداً ، وقوله :

. . . . . . . . . . وطبت النفس يا قيسُ عن عمرو

أي : نفساً ، والمراد بـ( الفضلة ) هنا : ما يقع بعد تمام الجملة وإن توقفت فائدة الكلام عليه ، ألا ترىٰ أن ( مرحاً ) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ منصوب على الحال ، ولو أسقط . . لفسد المعنىٰ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

العمل حالة كونك ( **وحدك** ؛ **أي : منفرداً** ) وهو مصدر وَحَدَ يَحِدُ وَحْداً كوَعَدَ يَعِدُ وَعْداً إذا انفرد ؛ فلذلك أُوِّل بمنفرداً من تأويل المصدر باسم الفاعل ، وهو في ذلك حال من الفاعل قطعاً ، وكذا في نحو : رأيت زيداً وحده عند سيبويه ؛ لأن المصادر إنما تجيء أحوالاً من الفاعل غالباً ، فالهاء مفعوله بحذف الجار ؛ أي : حال كوني منفرداً به ؛ أي : برؤيته ، ولك جعْله اسم مصدر لأَوْحَدَهُ بالهمز ؛ أي : أفرده مؤوّلاً باسم الفاعل ، فالهاء مفعوله بلا حذف ؛ أي : حال كوني مُوْحِدَهُ ؛ أي : مُفْرِدَهُ بالرؤية ، وأجاز المبرد كونه حالاً من المفعول ، وأوجبه ابن طلحة وضُعِّف . اهـ من « الخضري »، ( و ) مثال وقوع التمييز معرفة : نحو ( **قوله** ) أي : قول رشيد اليَشْكُري يخاطب قَيْس ابن مسعود بن خالد اليَشْكُري ، وأراد بالوجوه أعيانَ القوم : [من الطويل]

رأيت لما أن عرفت وجوهنا صددت ( **وطبت النفس يا قيس عن عمرو** )

( **أي : نفساً** ) حمْلاً علىٰ أن ( أل ) زائدة لضرورة النظم ، هـٰذا علىٰ مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فأجازوا كون التمييز معرفة ، فاستدلوا بهـٰذا البيت علىٰ جوازه .

( **والمراد بـ«الفضلة» هنا** ) أي : في ( باب الحال ) ( **ما يقع بعد تمام الجملة** ) بذكْر المسند والمسند إليه ( **وإن توقفت** ) حصول ( **فائدة الكلام عليه** ) أي : علىٰ ذكره ، بخلاف التمييز فإنه لا يتوقف عليه فائدة الكلام ، وكذلك مفعولا ( ظَنَّ ) و( كَسَىٰ ) وأخواتِهما فإنهما عمدتان مع وقوعهما بعد تمام الكلام ونصبهما ، ( **ألا** ) أي : هل لا ( **ترىٰ أن « مرحاً » في قوله تعالىٰ** : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ) أي : مستكبراً ، ( **منصوب على الحال** ) من فاعل ( تمش ) ( **ولو أسقط** ) لفظه من الكلام ( . . **لفسد المعنىٰ** ) لأن المعنىٰ حينئذ النهي عن المشي في الأرض ، وهو فاسد غير معقول .

ومثله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ . **واعلم** : أن الحال قد تكون رافعة إما : لإبهام هيئة الفاعل ؛ نحو : جاء زيد راكباً ، أو هيئة المفعول ؛ نحو : ركبت الفرس مسرجاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وإعرابه** : ( لا ) ناهية جازمة ( تمش ) فعل مضارع مجزوم بـ( لا ) الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، وهي الياء ، والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت ، ( في الأرض ) جار ومجرور متعلّق بـ( تمش ) ( مرحاً ) حال من فاعل ( تمش ) وهو جامد مؤول بمشتق ؛ أي : صاحب مرح .

( **ومثله** ) أي : ومثل ( مرحاً ) لفظ ( لاعبين ) من قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ ) في كونه حالاً لا يَسْتَغني الكلامُ عنه ؛ لأنه حال من فاعل ( خلقنا ) ، ولو أسقط . . لفسد المعنىٰ ؛ لأنه يكون نفي خلق هٰذه المذكورات ، وهو ظاهر الفساد .

( **واعلم : أن الحال قد تكون رافعة** ) أي : مبيّنة ( **إما** ) حرف تفصيل ( **لإبهام هيئة** ) أي : صفة ( **الفاعل** ) لفظاً ( **نحو : جاء زيد راكباً** ) فـ( راكباً ) بالنصب حال من زيد ، مبيِّنٌ هيئته وصفته وقت مجيئه ، فإن قولك : جاء زيد ، لا يُعلم منه علىٰ أي هيئة جاء ، هل جاء علىٰ صفة الركوب أو صفة المشي ؟ ومثله : جاء زيد ضاحكاً ، وطلع البدر كاسفاً ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ ، فـ( خائفاً ) حال من فاعل ( خرج ) مبيِّن هَيْئَتَه وَقْتَ خروجه ، أو من الفاعل معنىً كاسم كان وأخواتها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴾ لأن المعنىٰ فما يصنعون حالة كونهم معرضين عن التذكرة ، فـ( معرضين ) حال من الضمير في ( لهم ) باعتبار كونه فاعلاً في المعنىٰ ، و( الفاء ) بحسب ما في القرآن ، و( ما ) اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ ، ( لهم ) جار ومجرور خبر المبتدإ ، و( عن التذكرة ) متعلِّق بـ( معرضين ) .

( **أو** ) قد تكون رافعة ومبيِّنة لإبهام ( **هيئة** ) وصفة ( **المفعول** ) لفظاً ( **نحو : ركبت الفرس مسرجاً** ) فـ( مُسرجاً ) حال من المفعول الذي هو ( الفرس ) مبينة هيئته وقت الركوب عليه ، أو مبينة لهيئة المفعول معنىً ؛ نحو بحسبك محتاجاً درهم ؛ إذ

أو لهيئة صالحة لهما ؛ نحو : لقيت عبد الله راكباً ، وقد يكون رافعاً لهيئتهما معاً ؛ نحو : لقيت عبد الله راكبَيْن ، وسيأتي أن التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات . . . . . . . . .

---

المعنىٰ يكفيك محتاجاً درهم ، فجاءت الحال من الكاف في ( بحسبك ) من حيث إنه مفعول بحسب في المعنىٰ .

( **أو** ) تكون الحال رافعة ومبينة ( **لهيئة** ) أي : لصفة ( **صالحة لهما** ) أي : للفاعل والمفعول ( **نحو** : لقيت ) أي : رأيت أنا ( **عبد الله راكباً** ) بالإفراد ، فـ( راكباً ) إما : حال من الفاعل ؛ أي : لقيته حالة كوني راكباً ، أو من المفعول ؛ أي : حالة كونه راكباً .

( **وقد يكون** ) الحال ( **رافعاً** ) ومبيِّناً ( **لهيئتهما** ) أي : لهيئة الفاعل والمفعول وصفتهما ( **معاً** ) أي : حالة كونهما مجتمعين ( **نحو** : **لقيت عبد الله راكبَيْن** ) بالتثنية فـ( راكبَيْن ) حال من التاء في ( لقيت ) وحال من ( عبد الله ) . **والمعنىٰ** : لقيت عبد الله حالة كونه راكباً وحالة كوني راكباً .

والمراد من ( المفعول ) : ما يعم نائب الفاعل ؛ نحو : ضرب زيد قائماً ، وتجيء الحال من المجرور بالحرف ؛ نحو : مررت بهند جالسة ، أو من المجرور بالمضاف إن كان المضاف بعضاً من المضاف إليه ؛ نحو : ﴿ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ فـ( لحم ) بعض ما أضيف إليه ؛ ولهـٰذا يجوز إسقاطه بأن يقال : أن يأكل أخاه ، أو يكون المضاف مثل جزء المضاف إليه في صحة إسقاطه ؛ نحو : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ فـ( حنيفا ) حال من ( إبراهيم ) لأنه يصح أن يقال : أن اتبع إبراهيم بحذف المضاف ، أو كان المضاف عاملاً في الحال ؛ نحو : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ فـ( جميعاً ) حال من ( الكاف ) وناصبه ( مرجع ) ( **وسيأتي** ) في محله ( **أن التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات** ) ، وهو أربعة أقسام إجمالاً :

**الأول** : تمييز العدد الصريح من أحد عشر إلى المئة ، وتمييز العدد غير الصريح ؛ نحو : كم عبْداً ملكت .

**والثاني** : تمييز المقدار ، وهو ما يُعرف به قدر الشي ، وهو ثلاثة أنواع ؛ لأنه إما : كيل ؛ نحو : اشتريت قفيزاً براً ، أو وزن ؛ نحو : اشتريت رطلاً سمناً ، أو

أو نسبة ، وهـٰذا معنىٰ قوله : ( على اختلاف الوضع والمباني ) أي : وضع الكلمات المفردة وتركيبها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مساحة ؛ نحو : اشتريت شبراً أرضاً ، والمراد بالمقدار في هـٰذه الأمثلة : هو القدر لا الآلة التي يقع بها التقدير ، وإلا . . لو جبت الإضافة ؛ نحو : اشتريت قفيز بر ، تريد المكيال الذي يكال به البر .

**والثالث** : شبه مقدار في الكيل ؛ نحو : عندي سقاء ماء ، أو في الوزن ؛ نحو : ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا ﴾ أو في المساحة ؛ نحو : ما في السماء موضع راحة سحاباً .

**والرابع** : ما كان فرعاً للتمييز ؛ نحو : هـٰذا خاتم حديداً ، فالخاتم فرع الحديث ؛ لأنه مصنوع منه ، فيكون الحديد هو الأصل بهـٰذا الاعتبار ، ومثله هـٰذا باب ساجاً ، وهـٰذه جبة خزاً .

( **أو** ) رافعاً لإبهام ( **نسبة** ) ، وهو نوعان : محول وغير محول .

**والمحوَّل** : له أربع حالات : إما محوَّل عن الفاعل ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، أو عن المفعول ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أو عن المبتدإ ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، أو عن الخبر ؛ نحو : والصاع أربعة أمداد تقريباً .

وغير المحوَّل عن شيء أصلاً ؛ نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ولله دره فارساً .

( **وهـٰذا** ) الفرق الذي ذكرناه بينهما من كون الحال رافعاً لإبهام الهيئات ، والتمييز رافعاً لإلهام الذات أو النسبة هو ( **معنىٰ قوله** ) أي : قول الناظم : ( **على اختلاف الوضع والمباني** ) أي : والحال والتمييز مشتركان في النصب مع اختلاف وضعهما ومبانيهما ؛ أي : مع اختلاف المعنى الذي وُضعا له ؛ لأن الحال مفسِّر لما انبهم من الهيئات ، والتمييز مفسِّر لما انبهم من الذوات والنسب ، ومع اختلاف لفظهما ؛ لأن الحال لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بالمشتق ؛ لأنها وصف لصاحبها في المعنىٰ ، وحق الوصف الاشتقاق ، والتمييز لا يكون إلا جامداً غالباً ؛ لأنه لتمييز الذات أو النسبة ، وهو حاصل بالجامد ؛ فلا حاجة إلى اشتقاقه ، وهـٰذا المعنى الذي ذكرناه في تفسير الوضع والمباني أوضح وأصوب من قول الشارح في تفسيرها : ( **أي : وضع الكلمات المفردة وتركيبها** ) أي : مركباتها ، وهي خاصة بالحال ؛ لأن التمييز لا يكون

وقوله : ( جاء ) بالإفراد مراعاة للفظ ؛ فإنه مفرد اللفظ مثنى المعنىٰ . ثم أشار إلىٰ ما افترقا فيه بقوله :

لَكِـنْ إِذَا فَكَّـرْتَ فِـي ٱسْـمِ ٱلْحَـالِ ... وَجَـدْتَـهُ ٱشْتُـقَّ مِـنَ ٱلأَفْعَـالِ
ثُـمَّ يُـرَىٰ عِنْـدَ ٱعْتِبَـارِ مَـنْ عَقَـلْ ... جَـوَابَ كَيْـفَ فِـي سُـؤَالِ مَـنْ سَـأَلْ
مِثَـالُـهُ جَـاءَ ٱلأَمِيـرُ رَاكِبَـاً ... وَقَـامَ قُـسٌّ فِـي عَكَـاظَ خَـاطِبَـا

---

إلا مفرداً ، ( **وقوله** ) أي : وقول الناظم : ( « **جاء** » **بالإفراد** ) أي : بإفراد الفعل عن علامة التثنية ، مع أن ضمير الفاعل المستتر في ( جاء ) يعود إلىٰ ( كلا ) وهو مثنىٰ في المعنىٰ ( **مراعاة** ) أي : نظراً ( **للفظ** ) كِلاَ ومجاراة عليه ( **فإنه** ) أي : فإن ( كلا ) ( **مفرد اللفظ** ) لخلوه من علامة التثنية ؛ لأنه وُضع هـٰكذا ( **مثنى المعنىٰ** ) أي : مع دلالته على اثنين في المعنىٰ ، فهو باعتبار لفظه ملحق بالمفرد إذا لم يضف إلى الضمير ، وملحق بالمثنىٰ إذا أضيف إليه .

### [الفرق بين الحال والتمييز]

( **ثم أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلىٰ** ) بعض ( **ما افترقا** ) أي : افترق الحال والتمييز ( **فيه بقوله** ) :

**( لكن إذا فكرت في اسم الحال ... وجدته اشتق من الأفعال**
**ثم يرىٰ عند اعتبار من عقل ... جواب كيف في سؤال من سأل**
**مثاله جاء الأمير راكبا ... وقام قس في عكاظ خاطبا )**

وقوله : ( لكن ) استدراك علىٰ كونهما متفقين في النصب ، وما بعده رَفَع به توهم اتفاقهما مطلقاً ؛ أي : فيما ذكره وفي غيره ؛ يعني : أن الحال والتمييز يتفقان في الأمور السابقة ، ولكن يفترقان في أوجه سبعة ، اقتصر منها هنا علىٰ وجهين :

**أحدهما** : أن الغالب في الحال أن يكون مشتقاً من مصدر ؛ للدلالة علىٰ متصف به ، بخلاف التمييز ، فإنه لا يكون غالباً إلا جامداً وذكر هـٰذا بقوله : ( **لكن إذا فكرت** ) وتأملت أيها السائل ( **في اسم الحال** ) أي : في الاسم الواقع حالاً ( . . **وجدته** ) ورأيته قد ( **اشتق من** ) مصدر ( **الأفعال** ) المتصرفة ، جَمع الأفعالَ ؛ نظراً إلىٰ تعدد الأفعال المشتق منها بحسب تعدده .

لما قدم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير . . دعت الحاجة إلى الفرق بينهما ،
وهو من أوجهٍ ، اقتصر منها علىٰ وجهين : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والثاني** : أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ( كيف ) لأنها يسأل بها عن الأحوال ، بخلاف التمييز ، وذكره بقوله : ( **ثم يرىٰ** ) و( ثم ) هنا للترتيب الذكري ، أو بمعنى ( الواو ) أي : ويُرىٰ ويوجد اسم الحال ( **عند اعتبار من عقل** ) أي : عند تأمل من **عقل** ، وعرف معْناه صالحاً لوقوعه ( **جواب « كيف »** ) أي : صالحاً ( **في** ) جواب ( **سؤال من سأل** ) عن هيئات صاحبها بلفظة ( كيف ) التي يُسأل بها عن الأحوال ، فقال : كيف جاء زيد ، هل راكباً أم ماشياً ؟ فقال في جوابه : جاء راكباً ، بخلاف التمييز في ذلك ؛ لأنه لا يصلح لوقوعه في جواب ( كيف ) .

( **مثاله** ) أي : مثال الحال الموصوفة بما ذكر ، والمثال جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة ، كما مرّ في أوائل الكتاب ( **جاء الأمير** ) حالة كونه ( **راكباً** ) لا ماشياً ، ( **و** ) مثله : ( **قام قُس** ) بن ساعدة ، أحد فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مصدِّقاً بظهوره صلى الله عليه وسلم في آخر الزمان ( **في** ) سوق ( **عُكَاظ** ) بضم العين المهملة ، وتخفيف الكاف ، آخره ظاء مشالة، مأخوذ من التعاكظ وهو التفاخر : وهو سوقٌ في وادي نخلة بين الطائف ومكة، كانت مشهورة لهم ، يجتمعون فيها يوماً من السنة ، ويفتخرون فيها بالحسب والنسب ، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي حالة كون ( قِسّ ) ( **خاطباً** ) أي : واعظاً للناس ، وكان يقول في خطبته : أيها الناس ؛ اجتمعوا واسمعوا وعوا ، من عاش . . مات ، ومن مات . . فات ، وكل ما هو آت آت ، إن في السماء لعبرا ، وإن في الأرض لخبرا ، مهاد موضوع ، وسقف مرفوع ، ونجوم تمور ، وبحار لا تغور . اهـ« رسلان » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **لما قدم** ) الناظم ( **أنهما** ) أي : أن الحال والتمييز ( **يشتركان** ) أي : يتفقان ( **في النصب والفضلة والتنكير . . دعت الحاجة** ) أي : طلبته الضرورة ( **إلىٰ** ) ذكر ( **الفرق** ) والمخالفة ( **بينهما ، وهو** ) أي : الفرق والاختلاف ( **من أوجهٍ** ) كثيرة ، ( **اقتصر** ) الناظم ( **منها** ) أي : من تلك الأوجه ( **علىٰ وجهين** ) فقط :

**أحدهما** : أن الغالب على الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ؛ أي : من مصدره ؛ للدلالة علىٰ متصف به ، بخلاف التمييز لا يكون ـ غالباً ـ إلا جامداً كما سيأتي .
**الثاني** : أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ( كيف ) لأنها يسأل بها عن الأحوال ، بخلاف التمييز ، ألا ترىٰ أن ( راكباً ) في : جاء الأمير راكباً ، وصف مشتق من الركوب ، ويصلح للوقوع في جواب ( كيف ) ، ومثله : ( خاطباً ) في : قام قِسٌّ في عكاظ خاطباً . **وقس بن ساعدة** : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أحدهما** : **أن الغالب** ) أي : الكثير ( **علىٰ** ) ألسنتهم في ( **الحال أن يكون وصفاً مشتقاً من الفعل ؛ أي : من مصدره ؛ للدلالة علىٰ متصف به** ) أي : بالمصدر بمعنى الحدث ، والمراد بالوصف : ما دل علىٰ معنىً وذات متصفة به ، وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعل التفضيل ، والمراد : الوصف ولو تأويلاً ؛ لتدخل الجملة وشبهها ، والحال الجامدة لتأويل كل الوصف المشتق كما مر . اهـ « خضري » ، ومن غير الغالب قولهم : اجتهد وَحْدَك ، ( **بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً** ) أي : غير دال علىٰ حدث ( **كما سيأتي** ) في محله ، ومن غير الغالب قد يتعاكسان ، فتأتي الحال جامدة ؛ كقولك : هـٰذا مَالُكَ ذهباً ، ويأتي التمييز مشتقاً ؛ نحو : لله دره فارساً . اهـ « عطار » .

( **الثاني** ) من الوجهين : ( **أن الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدر بـ« كيف » لأنها** ) أي : لأن ( كيف ) ( **يسأل بها عن الأحوال ، بخلاف التمييز** ) في ذلك كله ، ( **ألا ترىٰ** ) أيها المخاطب ( **أن « راكباً » في** ) قولك : ( **جاء الأمير راكباً ، وصف** ) لأنه اسم فاعل ( **مشتق من الركوب** ) لدلالته علىٰ ذات متصفة بالركوب ، ( **ويصلح** ) لفظ ( راكباً ) ( **للوقوع في جواب** ) من سأل ( **كيف** ) جاء الأمير ؟

( **ومثله** ) أي : ومثل ( راكباً ) في كونه وصفاً مشتقاً صالحاً لوقوعه في جواب ( كيف ) لفظة : ( « **خاطباً** » **في** ) قوله : ( **قام قُس في عكاظ خاطباً** ) ، ألا ترىٰ أن ( خاطباً ) وصف مشتق من خطب ، صالح لوقوعه في جواب ( كيف ) فيصح أن يقال في جواب كيف قام قس في عكاظ : قام خاطباً .

( **وقُس** ) في كلام الناظم هو ( **ابن ساعدة** ) بن عمرو بن عدي بن مالك بن

من فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مؤمناً بظهوره صلى الله عليه وسلم . **وعكاظ** : سوق بوادي نخلة ، كانت لهم مشهورة ، وهو غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، ومما افترقا فيه : أن الحال لبيان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أيدعان بن النمِر بن وَائلَة بن الطَّمثان الإيادي بالضم[1] ، بليغ مشهور ، وهو حكيم العرب ، وهو أُسْقُف نَجْران كما في « اللسان » ، وإياد هو ابن نزار بن معد ، وفيه الحديث : « يرحم الله قُسّاً ، إني لأرجو يوم القيامة أن يبعث أمةً وحدَه » ، ونص الحديث : لما قدم وفد أياد علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم . . قال : « أيكم يعرف قُسّاً ؟ » قالوا : كلنا نعرفه ، قال : « فما فعل ؟ » قالوا : مات ، قال : « يرحم الله قُسّاً ، إني لأرجو أن يأتي يوم القيامة أمةً وَحْدَه » اهـ من « القاموس مع شرحه » ، ( من **فصحاء العرب ، كان خطيباً من خطباء الجاهلية ، مات قبل بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان مؤمناً** ) أي : مصدقاً ( **بظهوره** ) وبعثته ( **صلى الله عليه وسلم** ) .

( **وعكاظ : سوق بوادي نخلة** ) علم مركب لموضع ، ( **كانت لهم** ) أي : للعرب ( **مشهورة** ) بينهم، ( **وهو غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث** ) المعنوي ، وفي « القاموس » مع شرحه : عكاظ : كغراب ، سوق بصحراء ، وقال الأصمعي : عكاظ : نخل في وادٍ بينه وبين الطائف ليلة، وبينه وبين مكة ثلاث ليال، وبه كانت تقام سوق العرب، وقال الزمخشري: قيل: عكاظ ماء بين نخلة والطائف ، إلىٰ بلد يقال له : العِتْقُ ، كانت موسماً من مواسم الجاهلية ، تقوم هلالَ ذي القعدة ، وتستمر عشرين يوماً ، قال ابن دُريد : وكانت تجتمع فيها قبائل العرب فيتعاكظون ؛ أي : يتفاخرون ويتناشدون ما أحدثوا من الشعر ، ثم يتفرقون ، زاد الزمخشري : كانت فيها وقائع وحروب ، وفي « الصحاح » : فيقيمون فيها شهراً ، يتبايعون ويتفاخرون ويتناشدون شعراً ، فلما جاء الإسلام. . هدم ذلك ، قال اللحياني: أهل الحجاز يجرونها بالكسرة ، وتميم لا يجرونها . اهـ من « القاموس » وشرحه.

( **ومما افترقا فيه** ) أي : ومن الأمور التي افترق فيها الحال والتمييز ، أتىٰ بـ( من ) التبعيضية ؛ إشارةً إلىٰ أن تلك الأمور ليست منحصرة فيما ذكره ، ( **أن الحال لبيان** ) ما

---

(١) يعود علىٰ قوله : ( قُس ) .

الهيئة ، وهو تارة لبيان الذات ، وأخرىٰ لبيان جهة النسبة ، وأيضاً النصب في الحال علىٰ معنىٰ ( في ) ، وفي التمييز علىٰ معنىٰ ( من ) البيانية ، . . . . . . . . . . . . . . .

---

انبهم من ( **الهيئة** ) أي : لبيان هيئة صاحبها وصفته حالة صدور الفعل منه ، أو وقوعه عليه .

( **وهو** ) أي : التمييز يكون ( **تارة** ) أي : في حالةٍ ( **لبيان** ) ما انبهم من ( **الذات** ) ، وهو الواقع بعد المقادير من المكيلات ؛ نحو : له قفيز برّاً ، والموزونات ؛ نحو : له منوان عسلاً وتمراً ، والممسوحات ؛ نحو : له شبر أرضاً ، والمعدودات ؛ نحو : عندي عشرون غلاماً ، وهو منصوب بما فسره .

( **و** ) يكون تارة ( **أخرىٰ لبيان** ) إجمال ( **جهة النسبة** ) إلى الفاعل ، وهو المسوق لبيان ما تعلق به العامل ، من فاعل أو مفعول ؛ نحو : طاب محمد نفساً ، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

وقوله : ( لبيان إجمال جهة النسبة ) التحقيق ـ كما قاله ابن الحاجب ـ : أن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقاً ، غاية الأمر أنها مقدرة في تمييز النسبة ؛ إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً الذي هو النسبة ، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب ، فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً ، فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد ، وسُمي تمييز نسبة ؛ نظراً للظاهر . اهـ « خضري » .

( **وأيضاً** ) منصوب على المفعولية المطلقة بعامل محذوف وجوباً ، تقديره : وإضنا أيضاً ؛ أي : رجعنا رجوعاً إلىٰ بيان الفرق بينهما ، وقلنا : ( **النصب في الحال علىٰ معنىٰ « في »** ) الظرفية ، ولا يقال : القياس في الحال البناء ؛ لأنه مضمن معنىٰ ( في ) لأنا نقول : ليس هو مضمناً معنىٰ ( في ) فقط حتىٰ يُبنىٰ ، بل هو مضمن معنى الحرف والاسم ، وهو في حال . اهـ « حمدون » .

( **وفي التمييز علىٰ معنىٰ « من » البيانية** ) للجنس ، ليس المراد أنها مقدرة في الكلام ؛ إذ قد لا يصلح لتقديرها ، بل إنه مفيد لمعناها ، وهو بيان ما قبله ؛ أي : بيان جنسه ولو بالتأويل ، كما أن ( من ) البيانية كذلك ؛ فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما ، فإنه يبين جنس المعدود مثلاً ، وتمييز النسبة ، فإنه يبين جنس الشيء

والحال يقع مفرداً وجملة وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا مفرداً ، والغالب على الحال أن تكون منتقلة ، كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة ، **ومعنى انتقالها** : ألا تكون لازمة لصاحب الحال كما مثلنا ، وربما كانت لازمة ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المقصود نسبة العامل إليه ، فمثلاً : طاب زيد نفساً في تأويل طاب شيء زيد ؛ أي : شيء يتعلق به ، وجنس هٰذا الشيء مبهم ، ففسر بـ( نفساً ) اهـ « خضري » .

( **والحال** ) أيضاً ( **يقع مفرداً** ) نحو : جاء زيد راكباً ، ( **وجملة** ) اسمية ؛ نحوك اعتكفت وأنا صائم ، ونحو : جاء زيد يضحك ، ونحو : جاء زيد وقد تبسم ، ( **وشبهها** ) من ظرف ؛ نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجار ومجرور ؛ نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ ﴾ ( **والتمييز لا يكون إلا مفرداً** ) لأنه إنما سيق ؛ لبيان ما انبهم من الذوات والنسب ، والجملةُ وشبهُها فيها إبهام ؛ فلا تصلح لبيان ما انبهم منهما .

( **والغالب** ) أي : الكثير الجاري ( **علىٰ** ) ألسنتهم في ( **الحال أن تكون منتقلة** ) أي : غير لازمة لصاحبها ؛ لأنها مأخوذة من التحول ، وهو التنقل ، فلا تكون أمراً خلقياً لازماً لصاحبها . اهـ « يس » ، ( **كما أن الغالب عليها أن تكون مشتقة** ) أي : غير جامدة ؛ لأنها صفة لصاحبها في المعنىٰ ، والصفةُ لا تكون إلا مشتقة ، أو مؤولة بها .

( **ومعنى انتقالها** : **ألا تكون لازمة لصاحب الحال** ) وذلك ( **كما مثلنا** ) أي : كالمثال الذي مثلته أنا بقولي : ( جاء زيد راكباً ) والمثال الذي مثَّله الناظم بقوله : ( جاء الأمير راكباً ) و( قام قس في عكاظ خاطباً ) ألا ترىٰ أن ( راكباً ) وصف منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن ( زيد ) وعن ( الأمير ) بأن يجيء ماشياً .

( **وربما كانت** ) الحال ( **لازمة** ) لصاحبها غير منتقلة ، وذلك في ثلاث مسائل :

**إحداها** : كون عاملها مشعراً بتجدد صاحبها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ .

**الثانية** : أن تكون مؤكدة إما : لعاملها ؛ نحو قوله : ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ، أو لصاحبها ؛ نحو قوله : ﴿ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ، أو لمضمون جملة قبلها ؛ كزيد أبوك عطوفاً .

نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

---

**الثالثة** : أن يكون مرجعها السماعَ ولا ضابطَ لذلك ؛ نحو قوله : ﴿ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾ ، و( **نحو** ) قولهم : ( **خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها** ) و( يديها ) بدل بعض منها ، و( أطول ) حال من ( الزرافة ) كما في « شرح الشذور » ، وقيل : حال من ( يديها ) وهي حال لازمة ؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها ، ويُروىٰ : يداها أطول ، علىٰ أنه مبتدأ وخبر ، والجملة حال من ( الزرافة ) أو صفة لها ؛ لكون ( أل ) فيها جنسية ، قال الغزالي : لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به . . جُعل يداها أطول من رجليها ؛ ليسهل عليها ذلك . اهـ

والزَّرافة ـ بفتح الزاي أفصح من ضمها ـ : حيوان معروف ، سُمي به ؛ لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف في الكلام إذا زاد وأكثر فيه ، كذا في « القاموس » ، وقيل : لأنها في صورة جماعة من الحيوانات ، فرأسها كالإبل ، وجلدها كالنمر ، وقرنها وقوائمها وأظلافها كالبقر ، وذنبها كالظبي ، والجماعة من الناس تسمىٰ زَُرافة بالفتح والضم ، كما في « المصباح » اهـ من « الخضري » .

**والحاصل** : أن التمييز والحال يتفقان في خمسة أمور ، وهي : كونهما اسمين ، نكرتين ، فضلتين ، منصوبتين ، رافعين للإبهام وإن اختلف جهة الرفع .

ويختلفان في سبعة أمور :

**الأول** : أن الحال تجيء مفردة وجملة وشبهها ، والتمييز لا يكون إلا اسماً مفرداً .

**والثاني** : أن النصب في الحال علىٰ معنىٰ ( في ) ، وفي التمييز علىٰ معنىٰ ( من ) البيانية .

**والثالث** : أن الحال قد يتوقف تمام معنى الكلام عليها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ ، والتمييز ليس كذلك .

**والرابع** : أن الحال قد تكون متعددة كالصفة ، بخلاف التمييز .

**والخامس** : أن الحال قد يقدم علىٰ عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وِصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح .

## [صاحب الحال]

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال ، وهو من يكون الحال وصفاً له في المعنىٰ .
**وشرطه** : أن يكون معرفة ، أو نكرة يصح الابتداء بها ؛ نحو : ﴿خُشَّعًا أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والسادس** : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .

**والسابع** : أن الحال قد تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز في ذلك . اهـ من « النزهة » .

### صاحب الحال

( **ولم يتعرض** ) أي : لم يذكر ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **لصاحب الحال** ) أي : لحكمه في نظمه ؛ خوفاً من الإطالة ، ( **وهو** ) أي : صاحب الحال ضابطه : ( **من يكون الحال وصفاً له في المعنىٰ** ) دون اللفظ ، ألا ترىٰ أن قولك : جاء زيد راكباً بمعنىٰ : جاء زيد الراكب .

( **وشرطه** ) أي : وشرط صاحب الحال ( **أن يكون معرفة** ) لأنه محكوم عليه ، والأصل في المحكوم عليه التعريف والتعيين ؛ لامتناع الحكم على المجهول ؛ لعدم الفائدة في الحكم عليه ، ( **أو** ) يكون ( **نكرة يصح الابتداء بها** ) أي : يصح جعلها مبتدأ في باب الابتداء ؛ لاقترانها بمسوغ من المسوغات المذكورة في بابه ؛ لقربها حينئذ من المعرفة ، كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ . . فصاحب الحال بمنزلة المبتدإ ، وهي بمنزلة الخبر ، والمسوِّغ هنا هو الأمر المجوِّز لمجيء الحال منها ؛ لأن ذلك المسوِّغ يقربها إلى المعرفة ، فيزول عنها كثير من الإبهام . ومثال كون صاحب الحال معرفة : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( **خشعا** ) جمع خاشع كعذل وعاذل ، وهو حال من الواو في ( يخرجون ) وهي أعرف المعارف ، ( **أبصارهم** ) فاعل ( خشعاً ) ، ومضاف إليه ( **يخرجون** ) فعل وفاعل ، والجملة الفعلية بحسب ما في القرآن ؛ أي : يخرجون من الأجداث حالة كونهم خشعاً أبصارهم .

ومثال كون صاحب الحال نكرة بمسوغ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ . . .﴾ إلخ ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ ) فـ( سواء ) حال من

﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ . **واعلم** : أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والغالب عليه أن يكون فعلاً متصرفاً ، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه ، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( أربعة ) ، وهي نكرة ، لكنها تخصصت بالإضافة إلىٰ ( أيام ) ، وقوله : ( للسائلين ) متعلق بمحذوف ؛ أي : هـٰذا جواب للسائلين عن مدة خلق السموات والأرض . اهـ « ملا جامي » ، ونحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ ) وجملة ( لها منذرون ) حال من ( قرية ) وهي نكرة عامة ؛ لوقوعها في سياق النفي ، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ؛ نحو قولهم : عليه مئة بِيضاً ـ بكسر الباء ـ جمع أبيض ، وهو السيف ، وهو كناية عن الشجاعة ، فـ( بيضاً ) حال من مئة لا تمييز ؛ لأن تمييز المئة يجب كونه مفرداً مجروراً بإضافتها إليه . اهـ « تصريح » ، وفي الحديث : ( فصلىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلىٰ وراءه رجال قياماً ) فـ( قياماً ) حال من ( رجال ) مع كونه نكرة بلا مسوغ ، وهو مقصور على السماع عند الخليل ويونس ، ومقيس عند سيبويه ؛ لأن الحال إنما دخلت ؛ لتقييد العامل ، فلا معنىٰ لاشتراط المسوغ في صاحبها . اهـ « خضري » .

( **واعلم** : **أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها** ) كما أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت على الأصح ، ( **والغالب** ) أي : الكثير المطرد ( **عليه** ) أي : في عامل الحال ( **أن يكون فعلاً متصرفاً** ) لأن الأصل في العمل أن يكون للأفعال ، والمتصرف هو الذي يتحول من صيغة كالماضي إلىٰ أخرىٰ كالمضارع والأمر والمصدر ، ( **أو** ) أن يكون ( **ما فيه معنى الفعل** ) وهو الحدث ( **وحروفه** ) من المشتقات ، كاسم الفاعل واسم المفعول ؛ نحو : زيد مضروب مجرداً ، والصفة المشبهة ؛ نحو : هـٰذا طليق راكباً ، وأمثلة المبالغة ؛ نحو : هـٰذا ضراب جلاداً ، واسم التفضيل ؛ نحو : هـٰذا أفصح الناس خطيباً ، واسم الفعل ؛ نحو : نَزَالِ مسرعاً ، ( **وقد يكون فيه** ) أي : في عامل الحال ( **معنى الفعل دون حروفه** ) ، والعوامل المتضمنة معنى الفعل دون حروفه أوصلها بعضهم إلىٰ عشرة أنواع :

**الجار والمجرور** ؛ نحو : زيد في الدار قاعداً ، **والظرف** ؛ نحو : زيد عندك

وقد يُحذف ، وإلىٰ هـٰذين أشار بقوله :

وَمِنْــهُ مَــنْ ذَا بِــٱلْفِنَــاءِ قَــاعِــدَا  وَبِعْتُــــهُ بِـــدِرْهَـــمٍ فَصَـــاعِـــدَا

أي : ومن الحال التي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قائماً ، **واسم الإشارة** ؛ نحو : تلك هند مجردة ، **وحرف التمني** ؛ نحو : ليت زيداً أميراً أخوك ، **وحرف التشبيه** ؛ نحو : كأن زيداً راكباً أسد ، **وحرف الترجي** ؛ نحو : لعل زيداً أميراً قادم ، **وحرف التنبيه** ؛ نحو : ها أنت زيد راكباً فـ( راكباً ) حال من زيد ، أو من أنت علىٰ رأي سيبويه ، والعامل فيه ( ها ) لتضمنها معنىٰ أنبه ، **والاستفهام المقصود به التعظيم** ؛ نحو : يا جارتا ما أنت جارةً ؛ بناءً علىٰ أن ( جارة ) حال لا تمييز ، **والنداء** ؛ نحو : يا أيها الرجل قائماً ، **وعاشرها** : أما علماً فعالم ، علىٰ تقديره : مَهْمَا يُذْكَر أحدٌ في حال عِلْمٍ . . فالمذكور عالم فـ( عِلْماً ) حال من مرفوع فعل الشرط الذي نابَت عنه ( أما ) فلا يجوز في شيء من هـٰذه المُثُل تقديم الحال علىٰ عاملها المعنوي ؛ لضعفه ، قال الصبان : ويظهر أن من ذلك ( إنَّ ) و( أنَّ ) و( لكنَّ ) اهـ من « الخضري » .

( **وقد يحذف** ) عامل الحال وجوباً ( **وإلىٰ هـٰذين** ) أي : وإلىٰ عامل الحال الذي تضمن معنى الفعل دون حروفه ، وإلىٰ عاملها الذي حذف وجوباً ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

( ومنــه مــن ذا بــالفنــاء قــاعــدا  وبعتـــه بـــدرهـــم فصـــاعـــدا )

أي : ( **ومنه** ) أي : ومن الحال التي تضمن عاملها معنى الفعل دون حروفه ، وأتى الناظم بـ( من ) التبعيضية ؛ إشارةً إلىٰ أنه ليس منحصراً فيما ذكره قولهُم : ( **من ذا بالفناء قاعدا** ) فـ( من ) اسم استفهام ، في محل الرفع خبر مقدم وجوباً ، ( ذا ) اسم إشارة ، يشار به إلى المفرد المذكر القريب ، في محل الرفع مبتدأ مؤخر ، ( بالفناء ) جار ومجرور ، متعلق بـ( قاعداً ) ، و( قاعداً ) حال من ( من ) الاستفهامية ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو أشير ، وأعربنا كذلك ؛ لئلا يتحد عامل الحال وصاحبه ، كما في إعراب الشارح الآتي ، ومثله : زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، كما قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : ومن الحال التي**

عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه ( من ذا بالفناء قاعدا ) فـ( من ) مبتدأ ، و( ذا ) خبره ، و( قاعداً ) حال ، والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو ( أشير ) ومثله : زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، فـ( قاعداً ) و( جالساً ) حالان من الضمير المستتر فيهما ، والعامل فيهما الظرف والجار والمجرور؛ لتضمنهما معنى الاستقرار . ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً ما بُيِّن بها ازدياد في مقدار أو نقص فيه بتدريج ؛ نحو : بعته بدرهم فـ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**عاملها تضمن معنى الفعل دون حروفه** ) قولهم : ( **من ذا بالفناء قاعداً ، فـ« من » مبتدأ** ) الأولىٰ أن يعرب خبراً مقدماً للزومه الصدارة ؛ لئلا يلزم اتحاد عامل الحال وصاحبها ، ( **و« ذا » خبره** ) والأولىٰ أن يجعل مبتدأ مؤخراً ؛ لما ذكر ( **و« قاعداً » حال** ) من ( من ) الاستفهامية ، والأصل : ذا من قاعدا ، ( **والعامل فيه اسم الإشارة ؛ لما فيه من معنى الفعل ، وهو « أشير » ومثله** ) أي : ومثل مثال الناظم في كون عامل الحال ، مما تضمن معنى الفعل دون حروفه قولك : ( **زيد عندك قاعداً ، وبكر في الدار جالساً ، فـ« قاعداً » و« جالساً » حالان من الضمير المستتر فيهما** ) أي : في الظرف والجار والمجرور ، ( **والعامل فيهما** ) أي : في ( قاعداً ) و( جالساً ) ( **الظرف** ) وهو ( عندك ) ( **والجار والمجرور** ) وهو ( في الدار ) ، وإنما عملا في الحالين ( **لتضمنهما** ) أي : لتضمن الظرف والجار والمجرور ( **معنى الاستقرار** ) والحصول المستفاد من المتعلَّق المحذوف وجوباً ؛ لقيامهما مقامه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

( **ومن الحال الذي حذف عاملها وجوباً** ) أتىٰ بـ( من ) التبعيضية ؛ إشارة إلىٰ ما سبق آنفاً ( **ما بُيِّن بها** ) بالبناء للمجهول ( ازدياد ) نائب فاعل لـ( بُيِّن ) أي : ومن الحال التي حذف عاملها وجوباً الحال التي بُيِّن بها زيادة ( **في مقدار** ) شيء ؛ كالثمن والأجرة ، ( **أو** ) بُيِّن بها ( **نقص فيه** ) أي : في شيء ، وقوله : ( **بتدريج** ) أي : مع تدريج فيهما ؛ أي : في كل من الزيادة والنقص ؛ أي : بُين بها ازدياده شيئاً فشيئاً ، لا دفعة ؛ كـ( صاعداً ) أو بُيِّن بها نقصه شيئاً فشيئاً ، لا دفعة ؛ كـ( سافلاً ) وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **بعته** ) أي : بعت البعد ( **بدرهم ، فـ** ) ما فوقه حالة كون الثمن

صاعداً ، أو فسافلاً ؛ أي : فزاد الثمن ، أو فذهب صاعداً ، أو فانحط سافلاً ، ويشترط لنصب هٰذه الحال أن تكون مصحوبة بـ( الفاء ) أو بـ( ثم ) لا بالواو ؛ لفوات معنى التدريج معها . وقد يحذف عامل الحال جوازاً ؛ لقرينة لفظية ؛ نحو : راكباً ، لمن قال : كيف جئت ؟ ومنه : ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ أي : نجمعها ، أو حالية ؛ كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ؛ أي : تذهب ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **صاعداً** ) أي : مرتفعاً زائداً علىٰ درهم ، ( **أو** ) بعته بدرهم ( **فـ** ) ما دونه حالة كون الثمن ( **سافلاً** ) أي : خافضاً ناقصاً عن درهم ، فصاعداً فسافلا منصوبان بعامل محذوف وجوباً ، تقديره في الأول : ( **أي : فزاد الثمن ، أو فذهب** ) الثمن حالة كونه ( **صاعداً** ) أي : مرتفعاً زائداً علىٰ درهم ، وفي الثاني : ( **أو فانحط** ) وانخفض الثمن حالة كونه ( **سافلا** ) أي : ناقصاً عن درهم .

( **ويشترط لنصب هٰذه الحال أن تكون مصحوبة** ) أي : مقترنة ( **بـ« الفاء » أو بـ« ثم »** ) العاطفتين للجملة المحذوفة ـ أعني : جملة عامل الحال وصاحبها ـ وهي جملة ( فزاد الثمن ) أو ( فانحط سافلاً ) علىٰ جملة ( بعته بدرهم ) لدلالتهما على الترتيب والتدريج في الزيادة ، أو في النقص والتدريج وقوع الشيء شيئاً فشيئاً ، ( **لا** ) مصحوبة ( **بالواو** ) الدالة على الجمع والدفعة ( **لفوات** ) أي : لانعدام ( **معنى التدريج** ) الذي هو المقصود هنا ( **معها** ) أي : مع الواو ، قال اليمني : وكذا يحذف عاملها وجوباً إذا وقعت الحال بدلاً من لفظ الفعل في التوبيخ ؛ كقولهم : أقائماً وقد قعد الناس ؟ الأصل : أي : أتقوم قائماً وقد قعد الناس ؟ اهـ « تحفة » ، وإنما وجب حذف عاملها في هٰذين النوعين ؛ لسد الحال مسده ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

( **وقد يحذف عامل الحال جوازاً ؛ لقرينة لفظية ؛ نحو** ) قولك : ( **راكباً ، لمن قال** ) أي : في جواب من قال لك : ( **كيف جئت ؟** ) أي : علىٰ أي حال وهيئة جئت ، الأصل : جئت راكباً لا ماشياً ، ( **ومنه** ) أي : ومن الحال الذي يجوز حذف عاملها لقرينة لفظية قوله تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۞ ( بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ **أي : نجمعها** ) قادرين ، وكقولك : مسرعاً ، لمن قال لك : كيف جئت ؟ ( **أو** ) لقرينة ( **حالية** ) أي : معنوية ( **كقولك للمسافر : راشداً مهدياً ؛ أي : تذهب** ) وتسافر ،

وللقادم : مسروراً ؛ أي : رجعت . قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَإِنْ تُرِدْ مَعْرِفَةَ ٱلتَّمْيِيزِ لِكَيْ تُعَدَّ مِنْ ذَوِي ٱلتَّمْيِيزِ
فَهْوَ ٱلَّذِي يُذْكَرُ بَعْدَ ٱلْعَدَدِ وَٱلْوَزْنِ وَٱلْكَيْلِ وَمَذْرُوعِ ٱلْيَدِ
وَمِنْ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ مُضْمَرَهْ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَذْكُرَهُ وَتُظْهِرَهْ

---

( **وللقادم** ) من سفر : ( **مسروراً** ؛ **أي** : **رجعت** ) وللمحدث : صادقاً ؛ أي : نطقت .

وقد يجب حذف عامل الحال في مواضع أخر ، **منها** : الحال النائبة عن الخبر ؛ كضربي زيداً قائماً ، **ومنها** : الحال الواقعة بدلاً عن التلفظ بالفعل في الاستعاذة ؛ نحو : عائذاً بالله ؛ أي : أعوذ عائذاً بالله .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن ترد معرفة التمييز لكي تعد من ذوي التمييز**
**فهو الذي يذكر بعد العدد والوزن والكيل ومذروع اليد**
**ومن إذا فكرت فيه مضمرة من قبل أن تذكره وتظهره )**

( **وإن ترد** ) أيها السائل ( **معرفة** ) محل ( **التمييز** ) ، وموضعه من الكلام ( **لكي تعد** ) وتحسب ( **من** ) عداد ( **ذوي** ) وأصحاب ( **التمييز** ) والتفصيل بين الأشياء المشتبهة والمعرفة بأحكامها ، أو من أصحاب التمييز بين الحال والتمييز المصطلح عليهما ( . . **فهو** ) أي : فأقول لك : إن التمييز المصطلح عليه عند النحاة هو الاسم ( **الذي يذكر** ) ويؤتىٰ به ( **بعد** ) اسم يدل على ( **العدد** ) والكمية ، مجروراً بإضافة اسم العدد إليه ؛ نحو : عندي ثلاثة رجال ، أو منصوباً ؛ نحو : ﴿ لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ ﴾ .

و( الواو ) في قوله : ( **والوزن** ) وفيما بعده بمعنىٰ ( أو ) التنويعية ؛ أي : أو يذكر ويؤتىٰ به بعد ما يفيد الوزن منصوباً ؛ نحو : عندي رطل زيتاً ، أو مجروراً بـ( من ) البيانية ؛ نحو : عندي رطل من سمن ، أ( و ) يذكر بعد ما يفيد ( **الكيل** ) منصوباً ؛ نحو : عندي صاع براً ، أو مجروراً ؛ نحو : عندي قفيز من قمح ، أ( **و** ) بعد ما يفيد المساحة من ( **مذروع اليد** ) أي : مما يحسب ويقاس بذراع اليد وشبرها وباعها ؛ كعندي ذراع أرضاً ، أو شبر من أرض ، ( **ومن** ) البيانية للجنس ( **إذا فكرت** ) وتأملت

**التمييز** : مصدر بمعنى المميِّز ـ بكسر الياء ـ ويرادفه التبيين والتفسير ، وهو اسم نكرة فضلة متضمن معنىٰ ( من ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **فيه** ) أي : في معنى التمييز ( **مضمرة** ) أي : مقدرة ( **من قبل أن تذكره** ) أي : من قبل أن تذكر لفظ التمييز .

وقوله : ( **وتظهره** ) أي : وتظهر التمييز لفظاً ، عطف تفسير علىٰ ( تذكره ) أتىٰ به ؛ لغرض تكميل البيت ، ويحتمل أن لفظ ( قبل ) بمعنىٰ غير في قوله : ( من قبل ) والضمير في ( تذكره ) و( تظهره ) عائد إلىٰ ( من ) والتقدير : أي : ومن مقدرة فيه ، ومنوية من غير ذكر لفظها وإظهارها .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ـ وهـٰذه الأحكام السابقة خاصة بالحال ، وأما أحكام التمييز . . فقد أشار الناظم إلىٰ حاله ؛ أي : إلىٰ حال التمييز ، وأحكامه المختصة به ، وذكرها ( بقوله ) : ( **وإن ترد معرفة** . . . ) ـ :

( **التمييز** ) **لغة** : فصل الشيء عن غيره ، ومنه : قوله تعال : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ أي : انفصلوا عن المؤمنين ، وهو في الأصل ( مصدر ) مَيَّز المضعَّف يُميزُ تمييزاً ، وهو هنا من باب إطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل ؛ فيكون ( **بمعنى المميِّز بكَسْر الياء** ) المشددة ، بمعنى الكلمة المميِّزة المخصوصة . اهـ « أبو النجا » ، ( **ويرادفه** ) أي : يوافقه في المعنى ( **التبيين والتفسير** ) يقال : بين الشيء عن الشيء إذا ميز وفصل بينهما ، وفسر الشيء بالشيء إذا شرحه به ، وكشف عن حقيقته .

( **وهو** ) أي : التمييز **اصطلاحاً** : ( **اسم** ) صريح ، فلا يكون جملة ولا شبهها ؛ لأن الغرض منه بيان الذات أو النسب ، والجملة وكذا شبهها فيها نوع إبهام ؛ فلا تصلح لبيان ذلك ، ( **نكرة** ) فلا يكون معرفة ؛ لأن الغرض منه بيان ما ذكر ، وهو حاصل بالنكرة ، فلا حاجة إلىٰ تعريفه ؛ احترازاً عن العبث والزيادة بلا غرض ، ( **فضلة** ) أي : واقع بعد جملة تامة بذكر المسند والمسند إليه وإن توقف حصول الفائدة عليه ، وقد يقع قبل تمام الكلام ؛ نحو : عشرون درهماً عندي ، ( **متضمن معنىٰ « من »** ) البيانية ليس المراد أنها مقدرة في الكلام ؛ إذ قد لا يصلح الكلام لتقديرها ، بل المراد : إنه مفيد لمعناها ، وهو بيان جنس ما قبله ولو بألتأويل ، كما أن ( من ) البيانية

يرفع إبهام اسم ، أو إجمال نسبة . وأراد الناظم بالمعرفة العلم بمحله ، كما يرشد إليه قوله : ( فهو الذي يذكر ) ، وقد فهم من حدِّه أنه علىٰ ضربين : . . . . . . . . . . . .

---

كذلك ، فشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما ؛ فإنه يبين جنس المعدود مثلاً ، وتمييز النسبة ؛ فإنه يبين جنس الشيء المقصود نسبة العامل إليه ، فمثلاً قولهم : طاب زيد نفساً ، في تأويل طاب شيء زيد ؛ أي : شيء يتعلق به ، وجنس هـٰذا الشيء مبهم ؛ ففسر بنفساً . اهـ « خضري » كما مر عنه .

( **يرفع** ) ذلك الاسم النكرة ، ويزيل ( **إبهام** ) وخفاء جنس ( **اسم** ) مفرد دال علىٰ ذات ؛ أي : مفسر لما انبهم من الذوات ، ويسمىٰ تمييز مفرد ، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة ، وهو الواقع بعد العدد الصريح ؛ نحو : اشتريت عشرين غلاماً ، أو بعد العدد الكِنائي ، وهو تمييز ( كم ) نحو : كَمْ عبد ملكْتَ ، أو بعد المقادير من وزني ؛ كرطل زيتاً ، أو كيلي ؛ كقفيز برّاً ، أو مساحي ؛ كشبرٍ أرضاً وشبهها ، مما أجرته العرب مجراها في الافتقار إلىٰ مميز ، وهو الأوعية المراد بها المقدار ؛ كذَنُوبٍ ماءً ، وحُبٍّ عسلاً ، ونِحْيٍ سَمْناً اهـ « أبو النجا » .

( **أو** ) يرفع ( **إجمال** ) وإبهام ( **نسبة** ) واقعة بين المسند والمسند إليه ، والتحقيق ـ كما قاله ابن الحاجب ـ : أن التمييز إنما يُفسر الذوات مطلقاً ؛ أي : سواء كان تمييز ذات أو نسبة ، غاية الأمر أن الذات مقدرة في تمييز النسبة ؛ إذ لا إبهام في تعلق الطيب بـ( زيد ) مثلاً الذي هو النسبة ، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب ، فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً ، فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر ، يتعلق بـ( زيد ) كما مر بيانه ، وإنما سمي تمييز نسبة ؛ نظراً للظاهر . اهـ « خضري » .

( **وأراد الناظم بالمعرفة** ) في قوله : ( وإن ترد معرفة التمييز ) ( **العلم بمحله** ) أي : بمحل التمييز وموضعه ، وهو بعد تمام الجملة ( كما **يرشد إليه** ) أي : إلىٰ أن مراده بمعرفة التمييز معرفة موضعه ، ( **قوله** ) في البيت التالي : ( **فهو الذي يذكر** ) بعد العدد . . . إلخ ، ( **وقد فُهم** ) وعُلم ( **من حدِّه** ) أي : من حد التمييز وتعريفه ؛ يعني : قوله : ( يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة ) ( **أنه** ) أن التمييز المصطلح عليه عند النحاة ( **علىٰ ضربين** ) إجمالاً ؛ أي : علىٰ نوعين :

تمييز للفرد ، وتمييز للنسبة ؛ **فالأول** : هو الواقع غالباً بعد ما يفيد المقادير ؛ من العدد والوزن والكيل والمساحة ؛ لبيان جنسها ؛ أي شيء هو ، . . . . . . . . . . . . .

---

**أحدهما** : ( **تمييز** ) وتبين ( **للفرد** ) أي : لإبهام الاسم المفرد ؛ أي : اسم مميز رافع لإبهام جنس الاسم المفرد ؛ يعني : الذات المفردة .

( و ) **ثانيهما** : ( **تمييز** ) يرفع ( لـ ) إجمال ( **النسبة** ) الواقعة بين المسند والمسند إليه ؛ أي : لإبهام متعلَّق تلك النسبة ، كما مرَّ قريباً .

( **فالأول** ) من الضربين : ( **هو** ) الاسم ( **الواقع غالباً** ) ، ومن غير الغالب قولهم : لله دره فارساً ؛ لعدم المرجع ( **بعد ما يفيد المقادير** ) ونحوها مما أَجْرَتْه العربُ مُجراها ؛ لشبهه بها في مطلق المقدار وإن لم يكن معيناً ؛ كذَنُوب ماء ، ونِحْي سمناً ؛ لشبهه بالكيل ، وعلى التمرة مثلها زُبداً ؛ لشبهه بالوزن أو المساحة . اهـ « خضري » ، ( **من العدد والوزن والكيل والمساحة ؛ لبيان جنسها** ) الجار والمجرور متعلق بقوله : ( هو الواقع ) أي : هو الاسم الواقع بعد ما يفيد المقادير لبيان جنس تلك المقادير ، وجملة قوله : ( **أي شيء هو** ) أي : في محل الجر ، بدل من جنسها ؛ أي : لبيان أيِّ شيء هو ؛ أي : جنسها .

قوله : ( وهو الواقع **غالباً** ) ومن غير الغالب ما يقع بعد شبه هـٰذه الأمور الأربعة ، قال ابن هشام في « شرح الشذور » : وذكرت لذلك الشبه أربعة أمثلة :

**الأول منها** : قوله تعالىٰ : ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴾ ، وهـٰذا شبه الوزن ، وليس المراد به حقيقته ؛ لأن ( **مثقال ذرة** ) ليس اسماً لشيء يوزن به في عرفنا .

**والثاني** : عندي نِحْيٌ سمناً ، والنِّحْي ـ بكسر النون ، وسكون الحاء ، **بعدها ياء** مخففة ـ : اسم لوعاء السمن ، وهو شبه الكيل ، وليس المراد به حقيقته ؛ **لأن النِّحْي** ليس مما يكال به السمن ، ويعرف به مقداره ، وإنما هو اسم لوعائه ، **فيكون صغيراً** وكبيراً .

**والثالث** : قولهم : ما في السماء موضع راحة سحاباً ، فـ( سحاباً ) واقع بعد موضع راحة ، وهو شبيه بالمساحة .

فالواقع بعد العدد مجرور بالإضافة ؛ كثلاثة رجال ، ومئة عبد ، وألف غلام . نعم ؛ الواقع بعد أحدَ عشرَ فما فوقه إلىٰ تسع وتسعين فإنه منصوب ؛ نحو : ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ، ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ ، ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ .

---

**والرابع** : قولهم : على التمرة مثلها زبداً ، و( زبداً ) واقع بعد مثل ، وهي شبيهة : إما بالوزن ، وإما بالمساحة . اهـ من « شرح الشذور » .

قال في « الفواكه » : وإنما كانت هٰذه الأمور الأربعة شبه ما ذكر لا عينه ؛ لأنها ليست معدة لذلك ، وإنما تشبهه . اهـ ، ( **فـ** ) التمييز ( **الواقع بعد العدد** ) أي : بعد ما يدل على العدد ( **مجرور بالإضافة** ) أي : بإضافة العدد إليه ؛ أي : ومجموع لفظاً ؛ كثلاثة رجال ، أو معنىً ؛ كثلاثة رهط ، وأما كونه مجروراً . . فلأنه لما كثر استعماله . . آثروا فيه جر التمييز بالإضافة طلباً للتخفيف ؛ لأنها تسقط التنوين والنون ، وأما كونه مجموعاً . . فليطابق المعدود العدد . اهـ « ملا جامي » ، ( **كـ** ) قولك : عندي ( **ثلاثة رجال** ، **و** ) عندي ( **مئة عبد** ، **وألف غلام** ) فلا يجوز جره بـ( من ) كتمييز النسبة المحول الآتي ، وقال في « المجيب » : وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع ، فيجر بـ( من ) في الغالب ؛ نحو : عندي ثلاثة من الغنم ؛ وعشرة من القوم ، وقد يجر بالإضافة ؛ نحو : ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ، و« ليس فيما دون خمس ذود صدقة » اهـ .

وقوله : ( **نعم** ) استدراك علىٰ قوله : ( مجرور بالإضافة ) رفع به توهم كون تمييز العشرات والمركب مجروراً مطلقاً ؛ أي : لكن التمييز ( **الواقع بعد أحدَ عشرَ فما فوقه إلىٰ تسع وتسعين فإنه** ) أي : فإن التمييز الواقع بعد الأعداد المذكورة ( **منصوب** ) وجوباً ؛ لعدم إمكان جرّه بالإضافة ؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء فأكثر ، ولعدم سماع جره بـ( من ) و( الفاء ) في قوله : ( فإنه ) رابطة الخبر بالمبتدإ ؛ لشبه المبتدإ بالموصول في العموم ، ولو قال : فمنصوب بإسقاط ( إن ) . . لكان أوضح ، ويحتمل كون ( الفاء ) تعليليةً للخبر المحذوف ، تقديره : نعم ؛ الواقع بعد ما ذكر غَيْرُ مجرورٍ ؛ لأنه منصوب ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾ ) ، وقوله تعالىٰ : ( ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ ) ، وقوله تعالىٰ : ( ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾ ) .

وأما الواقع بعد غير ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة . . فمنصوب ، وناصبه مميزه ؛ كعشرين مثلاً في : عشرين درهماً ، وإن كان جامداً . . لطلبه ما بعده كاسم الفاعل .

تَقُــولُ عِنْــدِي مَنَــوَانِ زُبْــدَا ... وَخَمْسَـــةٌ وَأَرْبَعُـــونَ عَبْـــدَا
وَقَــدْ تَصَــدَّقْــتُ بِصَــاعٍ خَــلاَّ ... وَمَــا لَــهُ غَيْــرُ جَــرِيــبٍ نَخْــلاَ

---

( **وأما** ) التمييز ( **الواقع بعد** ) المقادير ( **غير ذي العدد** ) أي : غير المقدار صاحب العدد ؛ أي : غير المقدار المفيد للعدد ( **من الوزن والكيل والمساحة** . . **فمنصوب** ) جوازاً ، ( **وناصبه مُميَّزه** ) بضم الميم الأولىٰ ، وفتح الياء المشددة ، علىٰ صيغة اسم المفعول ( **كعشرين** ) وثلاثين ( **مثلاً** ) أي : مُثل مثلاً ؛ أي : شبهاً لذلك من الأربعين إلىٰ تسعين ، فلفظ ( مثلاً ) منصوب بفعل محذوف وجوباً مماثل له في المادة ؛ لنيابته عنه ( **في** ) نحو قولك : ملكت ( **عشرين درهماً** ) واشتريت ثلاثين عبداً ، ونحو : عندي رطل زيتاً ، ( **وإن كان** ) مميزه ( **جامداً** ) بعيداً عن شبه الفعل ( . . **لطلبه ما بعده** ) من التمييز ( **كاسم الفاعل** ) يطلب ما بعده ، و( الكاف ) فيه للتنظير .

قوله : ( وناصبه مميزه ) أي : مفسره بلا خلاف ، وإنما عمل المفسَّر ـ بفتح السين ـ مع جموده ؛ لشبهه باسم الفاعل في الاسمية ، وطلب معموله في المعنىٰ ، ووجود ما به تمام الاسم ، وهو التنوين والنون ، فعشرين درهماً شبيه بضاربين زيداً ، ورطل زيتاً بضارب زيداً ، وقيل : لشبهه بأفعل ( من ) ، ورجحه المصرح . اهـ « خضري » .

ثم مثل الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين لكل من هـٰذه الأنواع الأربعة بقوله :

( **تقــول عنــدي منــوان زبــدا ... وخمســـة وأربعـــون عبـــدا**
**وقــد تصــدقــت بصــاع خــلا ... ومــا لــه غيــر جــريــب نخــلا** )

( **تقول** ) في مثال الموزون : ( **عندي منوان زبداً** ) والمنوان : تثنية منا بوزن عصا ، وهو لغة في المن ، وهو ما يزن رطلين ، **والمعنىٰ** : عندي أربعة أرطال من الزبد ، وهو ما يستخرج من خالص اللبن ، ( و ) تقول في مثال المعدود : عندي

أتىٰ بأربعة أمثلة : **الأول** : للموزون ، **والثاني** : للمعدود ، **والثالث** : للمكيل ، **والرابع** : للمذروع ، والمنوان : تثنية منا كعصا ، وقد مر أنه لغة في المن ، والجَريب : قطعة معلومة من الأرض . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **خمسة وأربعون عبداً** ) أي : رقيقاً ذكراً .

( **و** ) تقول في مثال المكيل : ( **قد تصدقت بصاع خلاً** ) فـ( خلا ) تمييز لـ( صاع ) منصوب به ، والصاع : أربعة أمداد ، والخل : ما سكن غليانه من الخمر ، وبرد حتىٰ زال إسكاره ، ( **و** ) تقول في مثال المذروع : ( **ما له** ) أي : ما لزيد ( **غير جَريب نخلاً** ) أي : ما له زيادة على الجريب ، والجريب : قطعة معلومة من الأرض ، وفي « الكردي على المجيب » : الجريب في اصطلاح أهل البصرة : عشرة آلاف ذراع بذراع اليد . اهـ

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **أتىٰ** ) الناظم في قصيدته ( **بأربعة أمثلة** ) جمع مثال ، وهو جزئي ، يذكر لإيضاح القاعدة ، كما مر مراراً : ( **الأول** ) منها : مثال ( **للموزون** ) يعني : منوان زُبداً ، ( **والثاني** ) : مثال ( **للمعدود** ) يعني : خمسة وأربعين عبداً ، ( **والثالث** ) : مثال ( **للمكيل** ) يعني : بصاع خلاً ، ( **والرابع** ) : مثال ( **للمذروع** ) يعني : غير جريب نخلاً .

( **والمنوان** ) في المثال الأول : ( **تثنية منا كعصا** ) في الوزن ، ( **وقد مر** ) لك في ( باب الإضافة ) ( **أنه** ) أي : أن منا ( **لغة في المن** ) عند قول الناظم :

( وتارة تأتي بمعنىٰ من إذا قلت منا زيت فقس ذاك وذا )

( **والجَريب** ) بفتح الجيم ( **قطعة معلومة** ) القدر ( **من الأرض** ) قال السجاعي : والجَريب في الأصل : اسم للوادي ، ثم استعير للقطعة المميزة من الأرض ، وجمعها أجربة وجُربان بالضم ، ويختلف مقدارها بحسب اصطلاح أهل الأقاليم ، كاختلافهم في مقدار الرطل ونحوه ، فقد ذكر بعضهم أن الجريب عشرة آلاف ذراع ، وبعض آخر أنه ثلاثة آلاف وست مئة ذراع ، ويطلق الجَريب علىٰ غير ذلك ؛ فجريب الطعام أربعة أقفزة ، أفاده في « المصباح » اهـ « حاشية السجاعي علىٰ قطر الندىٰ » ، وفي « التحفة » : والجَريب : مساحة عشر قصبات في عشر قصبات ، والقصبة ستة أذرع ؛

ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه : نصبه كما تقدم . وجره بـ( من ) ظاهرة ؛ كرطل من زيت ، ومنوان من زُبْد ، وجريب من نخل ، وصاع من تمر . وإضافته إلىٰ جنسه ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فالجريب إذاً ستون ذراعاً طولاً في ستين ذراعاً عرضاً ، ومبلغ مساحته ثلاثة آلاف وست مئة ذراع . اهـ « يمني » .

والقفيز : من الأرض مئة وأربعة وأربعون ذراعاً ، ومن الكيل ثمانيةُ مكَاكِيْك والمَكُّوك : بوزن التنور ، صاع كما في « الصبان » وفي « السجاعي » : صاعان ونصف ، وفي « الصحاح » : المكُّوكُ : ثلاث كيلجات ، والكيلجة : منا وسبعة أثمان منا . اهـ ، والمنا : كعصا أفصح من المنِّ بالتشديد رطلان ، وتثنيته منوان ، وجمعه أمناء اهـ ، وهـٰذا أقرب إلى الثاني ، فالقفيز مقدار مساحي وكيلي ، والمراد هنا : الأول ؛ لأن الكيلي ذكره بقوله : ( وقد تصدقت بصاع خلا ) وجمعه أقفزة وقفزان كركبان ، وهو للعراق كالإِرْدَب لمصر ، والمِرْبَد للحجاز ، والرَّسْتاق لخراسان . اهـ « خضري » .

( **ولك** ) أيها النحوي ( **في تمييز غير العدد** ) من الوزن والكيل والمساحة ( **ثلاثة أوجه** :

**نصبه كما تقدم** ) أي : نصبه آنفاً في كلام الناظم من الأمثلة التي ذكرناها .

( **وجره بـ« من »** ) البيانية ( **ظاهرةٍ** ) أي : ملفوظةٍ بالجر ، صفة لـ( من ) وبالنصب حال منها ؛ لأنها اسم علم لما في المثال ، وإنما قيَّدها بالظاهرة ؛ لأن المقدَّرة لا يخلو عنها كل تمييز ؛ لأنه علىٰ تقدير معنىٰ ( من ) البيانية ، ومعنىٰ ( من ) هـٰذه التبعيض ؛ ولذلك لا تدخل في : طاب محمد نفساً ؛ لأنَّ ( نفساً ) ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة ، وعند سيبويه زائدة لمعنى التبعيض أو للبيان ، وهو الأظهر ، ومثله الشارح بقوله : ( كـ ) قولك : لي ( **رطل من زيت** ، **و** ) عندي ( **منوان من زُبد** ) أي : أربعة أرطال ، وهـٰذان مثالان للوزن ، ( **و** ) لي ( **جَريبٌ من نخل** ) ، وهـٰذا مثال للمساحة ، ( **و** ) عندي ( **صاع من تمر** ) مثال للكيل .

( **و** ) جره بـ ( **إضافته** ) أي : بإضافة التمييز ( **إلىٰ جنسه** ) ، وفي هـٰذه العبارة

كرطلِ زيتٍ ، ومنوا زبدٍ وجريب نخلٍ وصاع تمرٍ . نعم ؛ إن أريد بالمقادير الآلاتُ التي يقع بها التقدير . . لم يجز إلا إضافتها ؛ كعندي منوا سَمْن وقفيز بر ، تريد الرطلين اللَّذين يُوزن بهما السمن ، والمكيال الذي يكال به البر ، والإضافة حينئذ بمعنى اللام . وأما تمييز العدد . . فلا يجوز جره ( بمن ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قلب ، والأصل : وبإضافة جنسه إليه ؛ أي : إلى التمييز وذلك ( كـ ) قولك : عندي ( **رطل زيتٍ ، ومنوا زبدٍ** ) للموزون ، ( **وجريب نخلٍ** ) للمساحة ( **وصاع تمر** ) للمكيل ، ولو قال الشارح : ( وبإضافة مميزه إليه ) بدل قوله : ( وبإضافة جنسه إليه ) . . لكان أوضح ، بل أصوب ، وجره بالإضافة أكثر ؛ لما في خفضه بالإضافة من الخفة الحاصلة بسقوط التنوين ، مع حصول المقصود من رفع الإبهام ، ويجوز رفعه علىٰ أنه عطف بيان ، وهو الأحسنُ ، أو على البدل ، أو علىٰ أنه نعت وهو ضعيف ؛ لفقد الاشتقاق . اهـ من « الكواكب » .

وقوله : ( **نعم ؛ إن أُريد بالمقادير** . . . ) إلخ استدراك علىٰ قوله : ( ولك في تمييز غير العدد ثلاثة أوجه ) رفع به توهم جواز الأوجه الثلاثة مطلقاً ؛ أي : سواء أريد بها المقدرات أو الآلات ؛ أي : نعم ؛ إن أريد ( بـ ) أسماء ( المقادير ) كالرطل والمنا والصاع والقفيز ( **الآلات التي يقع بها التقديرُ** ) أي : تقدير المقدرات من الموزون والمكيل ( **لم يجز** ) جر التمييز ( **إلا** ) بـ ( **إضافتها** ) أي : إلا بإضافة تلك الآلات إلى التمييز ، فلا يجوز جره بـ( من ) لاختلاف جنس المضاف والمضاف إليه ( كـ ) قولك : ( **عندي مَنَوا سَمْنٍ** ) أي : الميزان الذي يوزن به السمن ، ( و ) عندي ( **قفيز بر** ) أي : المكيالُ الذي يكال به البُرّ حالة كونك ( **تريد** ) بالمنوين ( **الرطلين اللذين يوزن بهما السمن ، و** ) تريد بالقفيز ( **المكيال الذي يكال به البُرُّ والإضافة** ) أي : إضافة أسماءِ المقادير إلى المقدرات ( **حينئذ** ) أي : حين إذ أريد بالمقادير الآلات ( **بمعنى اللام** ) فلا يسمىٰ حينئذ تمييزاً أصلاً ؛ لأنَّه علىٰ معنى ( اللام ) لا بمعنىٰ ( من ) اهـ « خضري » .

( **وأما تمييز العدد . . فلا يجوز جره بـ« من »** ) لعدم صحة حمل ما بعد ( من ) البيانية علىٰ ما قبلها ؛ لكون العدد دالاً علىٰ متعدد والتمييز مفرداً ، و( من ) البيانية

كتمييز المحول .

---

وضعها أن يحمل ما بعدها علىٰ ما قبلها . اهـ « يس » ، نحو : عندي مئة عبد وألف غلام ؛ أي : لا يجوز جره بـ( من ) ما لم يكن ذلك التمييزُ اسمَ جنس ؛ كشجرة ، أو اسم جمع ؛ كقوم ، أما هما . . فيجوز جَرُّه بـ( من ) ( **كتمييز** ) أي : كما لا يجوز جر تمييز النسبة ( **المحول** ) عن الفاعل أو المفعول ، وإنما امتنع دخول ( من ) البيانية على المحول دون غيره ؛ كقولهم : لله دره فارساً ؛ لأن وضع ( من ) المبينة أن يُفسَّر بها وبمضمونها اسم جنس سابق ، صالح لحمل ما بعدها عليه ؛ نحو : ﴿ مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ والحمل ممتنع في المحول ؛ لأن التمييز مفسر للنسبة لا اللفظ المذكور ، وجاز جره بـ( من ) في غير المحول ؛ لأن التمييز نفس المميَّز في المعنىٰ . اهـ « يس على التصريح » .

* * *

وأشار الناظم إلىٰ تمييز النسبة بقوله :

**وَمِنْــهُ أَيْضــاً نِعْــمَ زَيْــدٌ رَجُــلاَ وَبِئْــسَ عَبْــدُ ٱلــدَّارِ مِنْــهُ بَــدَلاَ**
**وَحَبَّــذَا أَرْضُ ٱلْبَقِيــعِ أَرْضَــا وَصَــالِـحٌ أَطْهَــرُ مِنْـكَ عِــرْضَـا**
**وَقَــدْ قَــرِرْتُ بِــٱلإِيَــابِ عَيْنَــا وَطِبْــتَ نَفْسَــاً إِذْ قَضَيْــتَ ٱلــدَّيْنَـا**

---

## فَصْلٌ

### في تمييز النسبة المحول وغير المحول

( **وأشار الناظم إلىٰ تمييز النسبة بقوله** ) وهو ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة ، وهو قسمان : محول وغير محول .

**والمحول ثلاثة** أنواع : **الأول** : محول عن المبتدأ ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، **والثاني** : محول عن الفاعل ؛ نحو : تصبب زيد عرقاً ، **والثالث** : محول عن المفعول ، ولم يتعرض له الناظم ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ .

**وغير المحول** : هو : الذي وُضِع ابتداءً على التركيب الملفوظ من غير سبق تحويل له ؛ نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ونِعْم رجلاً زيد ، وبئس بدلاً عبد الدار ، وحبذا أرض البقيع أرضاً ؛ لأن هـٰذا التركيب وُضِع هـٰكذا ابتداءً غير محول ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

**( ومنــه أيضــاً نعــم زيــد رجــلا وبئــس عبــد الــدار منــه بــدلا**
**وحبــذا أرض البقيــع أرضــا وصــالــح أطهــر منـك عــرضــا**
**وقــد قــررت بــالإيــاب عينــا وطبــت نفســاً إذ قضيــت الــدنيا )**

( **ومنه** ) أي : ومن التمييز ( **أيضاً** ) أي : كما أن منه ما سبق وفصله عما قبله بـ( من ) التبعيضية ؛ لاختصاصه بأحكام ستأتي ؛ أي : ومن التمييز ( رجلاً ) من قولك : ( **نعم زيد رجلاً** ) ، ومن التمييز أيضاً ( بدلاً ) من قولك : ( **بئس عبد الدار منه بدلا** ) أي : من جهة كونه بدلاً من الممدوح ، ومنه أيضاً ( أرضاً ) من قولك : ( حبذا أرض البقيع أرضا ) ، ومَثَّل الناظم بهـٰذه الثلاثة لغير المحول ، ومِثْلُها امتلأ الإناء ماءً ؛ لأن هـٰذا التركيب وُضع هـٰكذا أوّلاً من غير تحويل عن أصل آخر .

وإعراب المثال الأول ـ أعني : قوله : نعم زيد رجلا ـ ( نعم ) فعل ماض من أفعال

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المدح ، مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود على الممدوح ، ( رجلاً ) تمييز لفاعل ( نعم ) مؤخر عن المخصوص بالمدح ؛ جرياً علىٰ مذهب الكوفيين ، أو لضرورة النظم ، منصوب بـ( نعم ) وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ( زيد ) مخصوص بالمدح ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة ( نعم ) والرابط : الضمير المستتر في ( نعم ) ، والجملة الاسمية جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : المخصوص بالمدح زيد .

وتقول في إعراب المثال الثاني ـ أعني : قوله : بئس عبد الدار منه بدلا ـ ( بئس ) فعل ماض من أفعال الذم ، مبني على الفتح ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود على المذموم ، ( منه ) جار ومجرور متعلق بـ( بدلا ) ، ( بدلا ) تمييز لفاعل ( بئس ) مؤخر عن المخصوص بالذم ؛ جرياً علىٰ مذهب الكوفيين ، أو لضرورة النظم ، منصوب بـ( بئس ) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ( عبد الدار ) مخصوص بالذم ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة ( بئس ) والرابط : الضمير المستتر في ( بئس ) والجملة الاسمية جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ، تقديره : المخصوص بالذم عبد الدار ، والجملة الاسمية جملة معترضة بين الفعل ومعموله .

( **وحبذا أرض البقيع أرضا** ) ( حب ) فعل ماض من أفعال المدح ، مبني على الفتح ، وأصله : حَبُبَ كشَرُفَ ، ( ذا ) اسم إشارة في محل الرفع فاعل ، مبني على السكون ، ( أرضاً ) تمييز لفاعل ( حب ) منصوب به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ( أرض البقيع ) مخصوص بالمدح ، مرفوع علىٰ أنه مبتدأ ، خبره جملة ( حبذا ) والرابط : بينهما اسم الإشارة ، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، أو مرفوع علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : والمخصوص بالمدح أرض البقيع ، و( البقيع ) مقبرة أهل المدينة شرقي المسجد النبوي .

ثم مثل الناظم للمحول بقوله : ( **وصالح أطهر منك عِرْضا** ) إلىٰ آخر البيتين ، وهو

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ثلاثة أقسام علىٰ ما ذكره النحويون ، وزاد الفقهاء قسماً رابعاً ، وهو المحول عن الخبر .

**الأول منها** : المحول عن المبتدأ ؛ مثاله : ( صالح أطهر منك عِرضا ) ، وزيد أجمل منك وجهاً ، وعمرو أكرم منك أباً ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ و( العِرْض ) بكسر العين : موضع المدح أو الذم من الإنسان ، والمراد به هنا : النفس ، أصله : عِرْض صالح أطهر منك ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ؛ فارتفع ارتفاعه ، فصار صالح أطهر منك ، ثم حصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً رفعاً لذلك الإبهام ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ثم ذكره مفصلاً أوقع في النفس ، وقس عليه سائر الأمثلة .

**والثاني منها** : محول عن الفاعل ، ومثل له الناظم بقوله : ( **وقد قَرِرْتُ** ) بكسر الراء في الماضي ، ومضارعه يقَر بفتح القاف ، إما من القرار وهو الاطمئنان ، أو من القر وهو البرد ؛ أي : اطمأننت وأبردت وتفرجت ( **بالإياب** ) والرجوع من السفر ( **عيناً** ) و( الإياب ) بكسر الهمزة ، مصدر آب يؤوب إياباً ، وهو العود والرجوع من السفر ، أصله : قرَّت عينك بالإياب ، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، فأقيم المضاف إليه مُقامه ، فصار قررت ؛ فحصل اللبس علينا في الإسناد ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار قررت عيناً بالإياب ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ثم مفصلاً أوقع في النفس ، ومثله قوله : ( **وطبت نفساً** ) أي : طابت نفسك ، وبرئت ذمتك ( **إذ قضيت الدَّيْنَا** ) وأديته للدائن ، وأصله : طابت نفسُك ، فعُومل مُعاملة المثال المذكور قبله ، و( التاء ) في ( قررت ) و( طبت ) و( قضيت ) يجوزُ فيها الضم ، كما في « شرح الناظم » ، والأصلُ فيها حينئذ : قَرَّت عيني وطابت نفسي إذ قضيت ديني ، ويجوز فيها الفتح ، كما هو مقتضىٰ عبارة « النزهة » ، والأصل علىٰ ذلك : قرَّتْ عينك وطابت نفسُك إذ قضيتَ الدين .

**والثالث** : المحول عن المفعول ، ولم يذكر الناظم مثاله ؛ نحو قوله تعالىٰ :

أي : ومن التمييز ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة ، وهو قسمان : محول وغير محول . **فالأول** : ثلاثة أنواع : **محول عن المبتدإ** : نحو : صالح أطهر منك عِرضاً ، .........................................

---

﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، **أصله** : وفجرنا عيونَ الأرض ، فحُوِّل الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فأقيم مُقامه ، فانتصب انتصابه ، فصار وفجرنا الأرض ، فحصل علينا اللبس في نسبة التفجير إلى الأرض ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً للإبهام ، فصار وفجرنا الأرض عيوناً .

**والرابع** : المحول عن الخبر ؛ مثاله نحو قول الفقهاء : والقلتان خمس مئة رطل تقريباً ، **أصله** : والقلتان قريب خمس مئة رطل ، فحُوِّل الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فارتفع ارتفاعه ، فصار والقلتان خمس مئة رطل ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار والقلتان خمس مئة رطل تقريباً لا تحديداً ؛ لأن ذكر الشيء مجملاً ، ثم ذكره مفصلاً أوقع في النفس .

ثم قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : ومن** ) أنواع ( **التمييز** ) المصطلح عليه عند النحاة ( **ما يرفع** ) أي : نوع يرفع ويزيل ( **الإبهام** ) أي : الخفاء والالتباس ( **عن مضمون الجملة** ) أي : عن معناها ونسبتها ، خرج به ( لله دره فارساً ) فـ( فارساً ) تمييز ذكر لبيان جنس المتعجَّب منه المبهم في النسبة ، فالدَّرُّ ـ بفتح الدال ، وتشديد الراء المهملة ـ : اللَّبَنُ ، أو هو كناية عن فِعل الممدوح الصادر عنه ، وإنما أضاف فِعله إلى الله تعالىٰ قصداً لإظهار التعجب منه ؛ لأنه تعالىٰ منشىء العجائب ، فمعنىٰ قولهم : لله درُّه فارساً : ما أعجب فِعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه ؛ أي : ما أعجب هـٰذا اللبن الذي نزل به مثل هـٰذا الولد الكامل في هـٰذه الصفة . اهـ من « التصريح » .

( **وهو** ) أي : التمييز الذي يرفع الإبهام عن مضمون الجملة ( **قسمان** ) بالنظر إلى التحويل وعدمه : **أحدهما** : ( **محول عن المبتدأ** ) وهو الواقع بعد اسم التفضيل ( **نحو : صالح أطهر** ) وأنظف ( **منك عِرْضاً** ) مما يدنسه ، والعرض : موضع المدح

أصله : عرض صالح أطهر منك ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مُقامه ، فارتفع فصار : صالح أطهر منك ، ثم جيء بالمحذوف تمييزاً ، ومنه : ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالًا ﴾ . **ومحول عن الفاعل** : نحو : قرّ زيد عيناً ، وطاب محمد نفساً ، **أصله** : قرت عين زيد ، وطابت نفس محمد ، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه ، . . .

---

والذم من الإنسان ، كما مَرّ آنفاً ( **أصله** ) أي : أصل هٰذا التركيب : ( **عرض صالح أطهر منك ، فحذف المضاف** ) الذي هو عرض ، ( **وأقيم المضاف إليه** ) الذي هو صالح ( **مُقامه** ) بضم الميم ؛ لأنه من أقام الرباعي ؛ أي : مقام المضاف المحذوف ، ( **فارتفع** ) المضاف إليه ارتفاعه ، ( **فصار** ) التركيب : ( **صالح أطهر منك ، ثم** ) حصل علينا الإبهام في نسبة الطهارة إلىٰ صالح ؛ فـ ( **جيء بـ** ) المضاف ( **المحذوف تمييزاً** ) ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة المذكورة ، فصار : صالح أطهر منك عرضاً .

( **ومنه** ) أي : ومن هٰذا النوع الذي هو المحوَّل عن المبتدأ قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ **أصله** : مالي أكثر منك ، فحذف المضاف ، وانفصل الضمير المضاف إليه ، وأقيم مُقام المضاف ، وارتفع ارتفاعه ، فصار اللفظ : أنا أكثر منك ، فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام ، فصار : أنا أكثر منك مالاً ، وشرط نصب هٰذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً ؛ فيصح أن يقال في هٰذا المثال : كثر مالي من مالك ، والناصب له اسم التفضيل . اهـ من « الفواكه » .

( **و** ) **ثانيها** : ( **محول عن الفاعل : نحو : قر زيد عيناً ، وطاب محمد نفساً ، أصله** ) قبل التحويل : ( **قرت عين زيد** ) ، فحول الإسناد عن المضاف الذي هو ( عين ) إلى المضاف إليه الذي هو ( **زيد** ) ، **ثم حذف المضاف** ، **فصار** : قرَّ زيد ؛ فحصل الإبهام علينا في نسبة القر إلىٰ زيد ، ثم جيء بالمضاف المحذوف الذي هو لفظ ( عين ) تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة ، فصار : قر زيد عيناً ، ( **وطابت نفس محمد ، فحول الإسناد** ) أي : إسناد الفعل ( **عن المضاف** ) الذي هو لفظ ( نفس ) ( **إلى المضاف إليه** ) الذي هو ( محمد ) ، فحذف المضاف الذي هو لفظ

ثم جيء بالمضاف تمييزاً . **ومحول عن المفعول** : ولم يتعرض له الناظم ؛ نحو : ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، **أصله** : وفجرنا عيون الأرض ، فحول المفعول ، وجعل تمييزاً ، وأوقع الفعل على الأرض . **والثاني** : نحو : امتلأ الإناء ماءً ، ونعم رجلاً زيد ، وبئس بدلاً عبد الدار ، وحبذا أرض البقيع أرضاً ؛ لأن مثل هـٰذا التركيب وضع ابتداءً هـٰكذا غير محول ، والناصب لتمييز النسبة ما تقدمه من فعل . . . . . . . . . . .

---

( نفس ) ، وأقيم المضاف إليه الذي هو لفظ ( محمد ) مُقَام المضاف المحذوف ، فارتفع ارتفاعه ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ( **ثم جيء بالمضاف** ) المحذوف الذي هو لفظ ( نفساً ) ( **تمييزاً** ) ورفعاً لذلك الإبهام الحاصل في النسبة ، فصار : طاب محمد نفساً .

( **و** ) **ثالثها** : ( **محول عن المفعول** : **ولم يتعرض له** ) أي : للمحول عن المفعول ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : لم يذكر له مثالاً ، كما ذكره للأولين ؛ مثاله ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ) ، وغرست الأرض شجراً ، ( **أصله** ) قبل التحويل : ( **وفجرنا عيون الأرض** ) ، وغرست شجر الأرض ، ( **فحول** ) إسناد المفعولية عن المضاف الذي هو ( **المفعول** ) ، وهو لفظ عيون إلى المضاف إليه الذي هو لفظ الأرض ، فصار : وفجرنا الأرض ، وغرست الأرض ؛ فحصل علينا الإبهام في النسبة ، ثم جيء بالمضاف المحذوف ، وهو لفظ ( عيون ) ولفظ ( شجر ) ، ( **وجعل** ) ذلك المضاف ( **تمييزاً** ) ورافعاً لذلك الإبهام ، فصار التركيب : وفجرنا الأرض عيوناً ، وغرست الأرض شجراً ، ( **وأوقع الفعل** ) الذي هو التفجير والغرس ( **على الأرض** ) .

( **والثاني** ) من قسمي التمييز ، اللذين هما محول وغير محول ، وهو غير المحول : ( **نحو** : **امتلأ الإناء ماءً** ) ، **وإعرابه** : ( امتلأ الإناء ) فعل وفاعل ، ( ماءً ) تمييز غير محول ، منصوب بالفعل ، ( **ونعم رجلاً زيد ، وبئس بدلاً عبدُ الدار ، وحبذا أرض البقيع أرضاً ؛ لأن مثل هـٰذا التركيب وضع ابتداءً هـٰكذا** ) ، وقوله : ( **غير محول** ) تفسير لـ( هكذا ) أي : وضع حالة كونه هـٰكذا ؛ أي : غير محول ، ( **والناصب لتمييز النسبة** ) هو ( **ما تقدمه** ) أي : ما تقدم التمييز ( **من فعل** ) كـ( طاب

أو شبهه . **واعلم** : أن ( نعم ) و( بئس ) موضوعان لإنشاء المدح والذم ، ففاعلهما إما : بـ( أل ) الجنسية على الأصح ؛ نحو : نعم العبد ، وبئس الشراب ، أو مضافاً لما هي فيه ؛ نحو : ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ ، أو مضمراً مفرداً .

---

محمد نفساً ) ( **أو شبهه** ) كاسم الفاعل ؛ نحو : زيد متصبب عرقاً ، أو اسم المفعول ؛ نحو : الأرض مفجَّرة عيوناً ، أو صفة مشبهة ؛ نحو : زيد طيب نفساً ، أو اسم تفضيل ؛ نحو : زيد أجمل منك وجهاً ، وما جرىٰ عليه الشارح هو الأصح ، وقال ابن عصفور : الناصب لتمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعلُ ولا ما أشبهه .

( **واعلم : أن « نعم » و« بئس » موضوعان لإنشاء المدح والذم ، ففاعلهما إما** ) :

أن يكون مقروناً ( **بـ« أل » الجنسية على الأصح** ) ، وهي لواحد غير معين في الابتداء ، ويكون معيناً بذكر المخصوص بَعْدُ ، فيكون في الكلام تفصيل بعد إجمال ؛ ليكون أوقع في النفس ؛ نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الشراب خمر . اهـ « ملا جامي » ، وقيل : مقرون بـ( أل ) التي للعهد الذهني ؛ لأن مدلولها فرد مبهم ، ثم فسر ذلك الفرد بعد إبهامه بـ( زيد ) مثلاً ، وقيل : للعهد الخارجي ، والمعهود هو المخصوص ، فكأنما قلت : زيد نعم هو ، فوضع الظاهر موضع المضمر ؛ لزيادة التقرير والتفخيم . اهـ « خضري » ، مثاله في المدح : ( **نحو : نعم العبد** ) زيد ، ( **و** ) في الذم : ( بئس الشراب ) خمر .

( **أو** ) يكون فاعلهما ( **مضافاً لما** ) أي : لاسم ( **هي** ) أي : ( أل ) الجنسية داخلة ( **فيه** ) أي : في ذلك الاسم المضاف إليه وذلك ( **نحو** ) ( دار ) و( مثوىٰ ) في نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ ) في المدح ، ( **و** ) في نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ ) في الذم ، **فإن قلت** : المتقين والمتكبرين جمع المتقي والمتكبر ، و( أل ) في اسم الفاعل موصولة. . **قلت** : ذاك إذا كان بمعنى الحدوث ، وأما إذا كان بمعنى الثبوت. . فكالصفة المشبهة ، فـ( أل ) فيه للتعريف . اهـ « يس » ، والمخصوص بالمدح والذم ( الجنة ) في الأول ، و( النار ) في الثاني .

( **أو** ) يكون فاعلهما ( **مضمراً** ) لا ظاهراً ، ( **مفرداً** ) لا جمعاً ولا مثنىً ،

مستتراً ، مفسراً بنكرة بعده ، منصوبة على التمييز ، مطابقة للمخصوص ؛ نحو : نعم رجلاً زيد ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً الزيدون . وإذا استوفت ( نعم ) و( بئس ) فاعلهما الظاهر أو المضمر وتمييزه . . جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، والرابط بينهما العموم المستفاد من ( أل ) ، فيما إذا كان الفاعل ظاهراً ، والضمير فيما عداه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **مستتراً** ) لازماً للإفراد ، فلا يبرز في تثنية ولا جمع ؛ استغناءً بجمع تمييزه ، ( **مفسَّراً** ) بصيغة اسم المفعول ؛ أي : مبيناً ذلك الضمير ( **بنكرة** ) عامة مُتكثِّرة الإفراد ، فلا يجوز : نعم شمساً هـٰذه الشمس ؛ إذ لا ثانية لها ، أما قولك : نعم شمساً شمس هـٰذا اليوم . . فيجوز ؛ لتعددها بتعدد الأيام ، مذكورة تلك النكرة ( **بعده** ) أي : بعد ذلك الفاعل ، ( **منصوبةٍ** ) تلك النكرة ( **على التمييز** ، **مطابقةٍ** ) تلك النكرة ( **للمخصوص** ) بالمدح أو بالذم إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، تذكيراً وتأنيثاً ( **نحو** ) قولهم : ( **نعم رجلاً زيد** ، **ونعم رجلين الزيدان** ، **ونعم رجالاً الزيدون** ) ، ونعم امرأة هند ، ونعم امرأتين هندان ، ونعم نسوة الهنود .

( **وإذا استوفت** ) وأخذت ( « **نعم** » **و**« **بئس** » **فاعلهما الظاهر** ) نحو : نعم الرجل رجلاً زيد . اهـ « ابن عقيل » ، وفيه أن الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز لا يجوز عند سيبويه ؛ لعدم إبهام الفاعل الظاهر حتىٰ يميز . اهـ « خضري » ، ( **أو** ) الفاعلَ ( **المضمر وتمييزه** ) أي : تمييز ذلك المضمر ، كمثال الشارح المذكور هنا ( . . **جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه** ) أي : علىٰ أن المخصوص ( **مبتدأ** ) مؤخر ، ( **والجملة** ) المذكورة ( **قبله خبره** ) مقدم ، هـٰذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح المتفق عليه ، ( **والرابط بينهما** ) أي : بين الجملة الخبرية والمبتدأ ( **العموم المستفاد من** « **أل** » ، **فيما إذا كان الفاعل ظاهراً** ) نحو : نعم العبد زيد ، وبئس الشراب خمر ، ( **والضمير فيما عداه** ) أي : فيما عدا كون الفاعل اسماً ظاهراً ؛ نحو : نعم رجلاً زيد .

وقوله : ( جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم ) وإنما احتيج للمخصوص ؛ لأن فاعل ( نعم ) و( بئس ) المقصود به الجنس ، والجنس عام يحتاج إلىٰ بيان من يتوجه

أو خبر لمبتدأ محذوف . ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل ؛ فيتعين حينئذ ابتدائيته ، ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ، ولا بينه وبين التمييز عند البصريين ، وما وقع في النظم . . إما مذهب كوفي أو ضرورة . وأما ( حبذا ) فهي كـ( نعم ) في العمل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إليه المدح والذم علىٰ سبيل التخصيص ، فيكون كأنه تفصيل بعد الإجمال ، وتخصيص بعد التعميم ؛ ليكون أوقع في النفس . اهـ « حمدون » .

( **أو** ) جيء بالمخصوص بالمدح أو الذم علىٰ أنه ( **خبر لمبتدأ محذوف** ) وجوباً ، تقديره : زيد الممدوح أو المذموم ، وهـٰذا قول مرغوب عنه ، وقد أجازه قوم ؛ منهم ابن عصفور ، وإنما كان مرغوباً عنه ؛ لأن هـٰذا الحذف للخبر هنا ملتزم لشبهه بالمثل ، ولم نجد خبراً يجب حذفه إلا مع شيء يسد مسده ، وليس هنا ما يسد مسده . اهـ « حمدون » .

( **ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل** ) نحو : زيد نعم رجلاً ، والخمر بئس شراباً ( **فيتعين حينئذٍ** ) أي : حين إذ قدم المخصوص ( **ابتدائيته** ) أي : ابتدائية المخصوص ؛ أي : كونه مبتدأ ؛ فتكون جملة ( نعم ) و( بئس ) خبراً عنه ، وهـٰذا قول متفق عليه ، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم ، ( **ولا يجوز توسطه** ) أي : توسط المخصوص ( **بين الفعل والفاعل** ) إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً ؛ نحو : نعم زيد الرجل ؛ لشدة اتصال الفاعل بالفعل ، فلا يفصل بينهما إلا بما تقدم في ( باب الفاعل ) ( **ولا بينه** ) أي : بين الفعل ( **وبين التمييز عند البصريين** ) إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً ؛ نحو : نعم زيد رجلاً ؛ لامتناع فصل التمييز عن المميز ، ( **وما وقع في النظم** ) من توسطه بين الفعل والتمييز في قوله : ( ومنه أيضاً : نعم زيد رجلاً . . . ) إلخ ( . . **إما مذهب كوفي** ) لأنهم يجوزن ذلك التوسط بين الفعل والتمييز ، ( **أو** ) أحوجه إلىٰ ذلك ( **ضرورة** ) استقامة الوزن .

[حبذا]

( **وأما « حبذا »** ) أي : حَبَّ من حبَّذا ، أصلُه : حَبُب كشَرُفَ ( . . **فهي** ) أي : لفظة ( حَبَّ ) ( **كـ« نعم » في العمل** ) أي : في مجرد رفع الفاعل ، ففاعلها ( ذا ) وهو

**والمعنىٰ مع زيادة** : أن الممدوح محبوب للقلب ، **والأصح** : أن ( ذا ) فاعله ، فلا يتبع ، ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك ؛ لشبهه بالمَثَل ، . .

---

كفاعل ( نعم ) ( و ) في ( **المعنىٰ** ) أي : في كونها نُقِلت لإنشاء المدح العام ، وفي الفعلية على الأصح والمضي والجمود . اهـ « خضري » ، ولكن ( **مع زيادتـ** ـها علىٰ ( نعم ) في المعنىٰ ؛ بدلالتها علىٰ ( **أنَّ الممدوح** ) فيها ( **محبوبٌ للقلب** ) أي : للنفس ؛ فلذا جُعل فاعلها ( ذا ) ليدل على الحضور في القلب .

**وتفارقها في جواز دخول ( لا ) عليها** كما سيأتي في الشارح ، وفي لزومها هيئةً واحدة ؛ فلا يقال فيها : حبذان وحبذون مثلاً .

**ومن جملة ما اختلفا فيه** : عدم جواز تقديم المخصوص بعد ( حَبَّ ) ، والمخصوص بـ( نعم ) يجوز تقديمه .

**ومنها** : أن مخصوص ( نعم ) لا يكون إلا مطابقاً لفاعلها ، والمخصوص بعد ( حبذا ) لا تلزم فيه المطابقة .

**ومنها** : جواز دخول حرف النداء بتأويل علىٰ ( حبذا ) ، ولا يجوز دخول حرف النداء علىٰ ( نعم ) اهـ « حمدون » .

( **والأصح** : **أن « ذا » فاعله** ) أي : فاعل ( **حَبَّ** ) ( **فلا يتبع** ) ( ذا ) بواحد من التوابع ؛ أي : فهو كفاعل ( نعم ) لا يجوز اتباعه ، فإذا وقع بعد ( ذا ) اسم ؛ كحبذا الرجل . . فهو مخصوص ، لا تابع لاسم الإشارة ؛ لأن لفظه ومعناه لا يتضحان إلا بشيء منتظر بعده . اهـ « خضري » ، ( **ويلزم** ) أي : ( ذا ) ( **الإفرادَ** ) فلا يثنىٰ ولا يجمع ، فلا يقال : حبذان الزيدان ، حبذا أولـٰئك الزيدون ، ( **والتذكيرَ** ) فلا يؤنث ، فلا يقال : حبذي وحبتان وحبتن ، ( **وإن كان المخصوصُ** ) بالمدح ( **بخلاف ذلك** ) أي : بخلاف الإفراد ؛ بأن كان مثنىٰ أو جمعاً ، أو بخلاف التذكير ( **لِشَبهه** ) أي : لشبه ( ذا ) ( **بالمَثَل** ) في لزومه حالة واحدة ، فكما أن المثل لا يغير عن اللفظ الذي ورد به لا يغير ( ذا ) عن الإفراد والتذكير ، والمَثَل ـ بفتحتين ـ : ما كان مورده خاصاً ، واستعماله عاماً ، أو تشبيه شيء خفي بشيء جلي ، مشهور بين الناس .

**ومن الأمثال** : قولُهم : ( الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبنَ ) بكسر التاء ، يقال لمن طلب شيئاً

ويجب ذكر المخصوص بعده علىٰ أنه مبتدأ ، والجملة قبله وخبره ، والرابط بينهما اسم الإشارة ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، ويجوز تقديم التمييز على المخصوص ؛ نحو : حبذا .......................................

---

فاته وقته ، ويقال : بكسر التاء عند خطاب المذكر والمثنىٰ والجمع ، وهو في الأصل خطاب لامرأة اسمها : سَدوس بنت لقيط بن زُرارة ، كانت متزوجة بعمرو بن عَدَس ، وكان شيخاً كبيراً موسراً ، فكرهته وسألته الطلاق فطلقها ، فتزوجت ولدَ عمِّها عمْرَو بن سعيد بن زُرارة ، وكان شاباً فقيراً ، فلما أتىٰ وقت الشتاء.. قلَّ اللَّبن ، فأرسلت تطلبه من مطلِّقها ، فقال : ( الصَّيفَ... ) إلخ ، فلما رجع إليها الرسول ، وأخبرها الخبر.. ضربت علىٰ منكب زوجها الشاب ، وقالت : هـٰذا ومذْقه خيرٌ ، **ثم إن التحقيق** : أن التاء المذكورة ليست لخطاب المذكر والمثنىٰ والجمع ، بل الكلام مستعار لما يضرب له ، فكأنه قيل للذي ضُرب له : حالُك كحال مَن قيل لها : الصيفَ ضيعت اللبن ، فالتاء لا زالت في خطاب المؤنث ، فلا يعنىٰ بها المخاطب في الحال ، وإنما يعتبر أصلها . اهـ« حمدون » .

( **ويجب ذكر المخصوص** ) بالمدح ( **بعده** ) أي : بعد ( **ذا** ) الواقع فاعلاً ( لحبَّ ) فلا يجوز تقديمه علىٰ ( حبذا ) لوجوب تأخيره عنه ، وإنما وجب تأخيره ؛ لأنه إذا تقدم يوهم أن في ( حَبّ ) ضميراً مستتراً يعود على الاسم السابق ، و( ذا ) في محل النصب مفعول به ( **علىٰ أنه** ) أي : علىٰ أن المخصوص ( **مبتدأ** ) مؤخر ، ( **والجملة** ) المذكورة ( **قبله** ) أي : قبل المخصوص ؛ يعني : جملة ( حبذا ) ( **خبره** ) أي : خبر المخصوص ؛ أي : خبر مقدم للمخصوص المتأخر .

( **والرابط بينهما** ) أي : بين المخصوص الذي هو مبتدأ مؤخر ، وجملة ( حبذا ) التي وقعت خبراً عنه ( **اسم الإشارة** ) الذي وقع فاعلاً ( لحب ) ، ( **أو** ) هو ؛ أي : المخصوص ( **خبر لمبتدأ محذوف** ) وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره ( في حبذا زيد ) : حبذا المخصوص بالمدح زيد ، والجملة الاسمية مفسرة للجملة الفعلية المذكورة قبلها ؛ أعني : جملة ( حبذا ) .

( **ويجوز** ) في ( حبذا ) ( **تقديم التمييز على المخصوص ؛ نحو** ) قولك : ( **حبذا**

رجلاً زيد ، وتأخيره ؛ كما مثل الناظم ، وإذا أريد بـ( حبذا ) الذمُّ . . **أدخِل عليها** ( لا ) فتساوي ( بئس ) في العمل ، **والمعنىٰ** : فيقال : لا حبذا زيدٌ .

---

**رجلاً زيد** ) فـ( رجلاً ) تمييز منصوب ( بحب ) ، و( زيد ) مخصوص بالمدح ، ( **وتأخيره** ) أي : تأخير التمييز عن المخصوص ( **كما مثل** ) ـه ( **الناظم** ) بقوله : ( وحبذا أرض البقيع أرضا ) ، ومقابل الأصح المذكور في ( حبذا ) ما ذهب إليه المبرد في « المقتضب » ، وابن السراج في « الأصول » ، وابن هشام اللخمي ، واختاره ابن عصفور من أن ( حبذا ) بجملته اسم مفرد بمنزلة قولك : المحبوب ، وغُلِّب جانب الاسمية على الفعلية مع تركبه منهما ؛ لشرفها ، وهو مبتدأ ، والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم ، والمخصوص مبتدأ مؤخر ، فرُكِّبت ( حب ) مع ( ذا ) فجعلتا اسماً واحداً بمعنى المحبوب ، وذهب قوم منهم ابن دُرُسْتوَيه إلىٰ أن ( حبذا ) فعل ماض ، و( زيد ) فاعله ، وركبت ( حب ) مع ( ذا ) وجعلتا فعلاً واحداً بمعنىٰ شَرُفَ زيد . اهـ « ابن عقيل » .

**والحاصلُ على الأصح المذكور أوَّلاً** : أنه إذا وقع المخصوص بالمدح أو الذم بعد ( ذا ) علىٰ أيِّ حال كان من الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع . . فلا يغير ( ذا ) تغير المخصوص ، بل يلزم الإفراد والتذكير ؛ وذلك لأنها أشبهت المثل ، والمثل لا يغير ، فكما تقول : الصيفَ ضيَّعتِ اللبن ، للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنىٰ والمجموع بهٰذا اللفظ ، ولا تغيره ، تقول : حبذا زيد ، وحبذا هند ، وحبذا الزيدان والهندان والزيدون والهندات . . فلا تخرج ( ذا ) عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجت . . لقيل حبذي هند ، وحبذان الزيدان ، وحبتان الهندان ، وحب أولـٰئك الزيدون أو الهندات . اهـ « ابن عقيل » .

( **وإذا أريد بـ« حبذا » الذم** ) أي : استعماله في الذم ( . . **أدخل عليها** ) علىٰ لفظة ( حبذا ) ( **لا** ) النافية ( **فتساوي** ) كلمة ( حبذا ) لفظة ( **بئس** ) التي للذم ( **في العمل** ) أي : في رفع الفاعل ، وذكر المخصوص بالذم بعدها ، ( **و** ) في ( **المعنىٰ** ) أي : في دلالتها علىٰ إنشاء الذم ، ( **فيقال** : **لا حبذا زيد** ) بمعنىٰ بئس زيد .

**فإن قلت** : لا يلزم من نفي المدح ثبوت الذم ، بل يحتمل ذمه ، ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض للذم . .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**قلت** : إن المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما ، فنفي أحدهما يوجب ثبوت ضده . اهـ « حمدون » .

ومن استعمال ( حبذا ) في المدح والذم قول أم سلمة في ميَّة صاحبة ذي الرمة بيتاً من بحر الطويل :

ألا حبــذا أهــل المــلا غيــر أنــه إذا ذكــرت مــيٌّ فــلا حبــذا هيــا

و( ألا ) حرف تنبيه ، و( حب ) فعل ماض لإنشاء المدح ، و( ذا ) فاعلها ، و( أهل الملا ) مخصوص بالمدح مبتدأ ، وما قبله خبره ، و( الملا ) بمعنى الجماعة ، مضاف إليه ، ( غيرَ ) منصوب على الحال ، و( أن ) حرف توكيد ونصب ، و( الهاء ) اسمها ، و( إذا ) ظرف زمان خبرها ، و( ذكرت ) فعل ماض ، مبني للمفعول ، و( مَيُّ ) بضم الياء ، نائبة عن الفاعل ، وهو مرخم ( مية ) في غير النداء ؛ إذ أصله : مية ، ( فلا ) الفاء : واقعة في جواب ( إذا ) ، و( لا ) نافية ، و( حبذا ) فعل وفاعل ، و( هيا ) هو المخصوص بالذم مبتدأ ، وما قبله خبره ، **والشاهد** : **في** ( حبذا ) الأولىٰ ، و( لا حبذا ) الثانية . اهـ « حمدون » .

❊ ❊ ❊




## باب كم الاستفهامية

وَكَـــمْ إِذَا جِئْـــتَ بِهَـــا مُسْتَفْهِمَـــا      فَٱنْصِبْ وَقُلْ كَمْ كَوْكَباً تَحْوِي ٱلسَّمَا

---

**( باب كم الاستفهامية )**

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وكـــم إذا جئـــت بهـــا مستفهمـــا      فانصب وقل كم كوكبا تحوي السما )**

و( كم ) في كلام العرب قسمان :

**خبرية** : وهي التي بمعنىٰ عدد كثير ، وقد سبق البحث عنها .

**واستفهامية** : وهي التي بمعنىٰ أيِّ عدد ، وهي المقصودة هنا ، وذكرها بعد التمييز ؛ لأن تمييزها ينصب ؛ أي : ( **و** ) كلمة ( « **كم** » **إذا جئت** ) ونطقت ( **بها** ) في الكلام ( **مستفهِماً** ) وسائلاً غيرَك عن أيِّ عدد ( . . **فانصب بها** ) ما بعدها وجوباً ، علىٰ أنه تمييز لها ؛ لأنها من الذوات المبهمة ، وتمييزها ينصب بها ، ( **وقل** ) في مثال نصب ما بعدها : ( **كم كوكباً** ) ونجماً ( **تحوي**ـ ) ـه ( **السما** ) وتجمعه ؟ أي : أي عدد من الكواكب تحويه السماءُ وتجمعه ، أقليلاً تجمعه أم كثيراً ، وجواب هٰذا الاستفهام ؛ بأن يقال : الله أعلم بما حوته ؛ يعني : إذا استفهمت غيرك بـ( كم ) من أي عدد . . وجب نصب ما بعدها ، علىٰ أنه تمييز لها ، ولا يكون إلا مفرداً ؛ كتمييز أحدَ عشرَ ؛ فتقول في مثالها : كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ، كما تقول : رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، بنصب تمييز العدد .

**وإعرابه** : ( كم ) اسم استفهام ، في محل النصب مفعول به لـ( تحوي ) ، مقدم عليه وجوباً ؛ لتضمنها معنىٰ ما له صدر الكلام ، وهو همزة الاستفهام ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، أو وضعياً على القول بأن ثاني الحرفين لا يشترط أن يكون حرف مد ولين ، ( كوكباً ) تمييزها منصوب بها ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ( تحوي ) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه فعل معتل بالياء ، ( السماء ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي ،

تقدم أن ( كم ) استفهامية وخبرية ، وأن الاستفهامية بمعنىٰ أي عدد ، فإذا استفهمت غيرك بـ( كم ) . . وجب نصب ما بعدها على التمييز ، ولا يكون إلا مفرداً ؛ كتمييز أحد عشر ؛ فتقول : كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ؟ كما تقول : رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، فـ( كم ) مفعول مقدم ؛ لتضمنه ما له صدر الكلام ، و( كوكباً ) تمييز ، وما بعده فعل وفاعل . نعم ؛ إن جُرَّت ( كم ) بالحرف . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً ، لا محل لها من الإعراب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تقدم** ) في آخر ( باب الإضافة ) ( **أن كم** ) في كلام العرب إما : ( **استفهامية ، و** ) إما : ( **خبرية** ) ، وتقدم هناك أن الخبرية تكون بمعنىٰ عدد كثير ؛ نحو : كم عبداً ملكت ؟ ( و ) ذكر هنا ( **أن الاستفهامية** ) تكون ( **بمعنىٰ أي عدد** ) قليلاً كان أو كثيراً ، وإذا أردت بيان حكم تمييزها ( . . **فـ** ) أقول لك : ( **إذا استفهمت** ) وسألت ( **غيرك** ) عن أي عدد ( **بـ** ) لفظ ( **كم** ) الاستفهامية ( . . **وجب نصب ما بعدها** ) بها ( **على التمييز** ) أي : علىٰ كونه تمييزاً وبياناً وتفسيراً لها ؛ لأنها من الذوات المبهمة ، ( **ولا يكون** ) تمييزها ( **إلا مفرداً ؛ كتمييز أحدَ عشرَ** ) من أوساط العدد ، وإنما وجب نصبه وإفراده ؛ لأن ( كم ) لما كانت كنايةً عن العدد . . جُعلت كناية عن وسطه ، وهو من أحدَ عشرَ إلىٰ مئة ؛ لأنها لو جعلت عن أحد طرفي العدد . . لكان تحكماً ، ووسط العدد مميزه منصوب مفرد ، ولما كان الوسط عدلاً بين الطرفين ذا حظٍّ من كل منهما . . لم يلزم التحكم في الحمل عليه . اهـ «يس على المجيب» .

وفي « الصبان » : وإنما وجب إفراده ونصبه ؛ لأنه لم يسمع إلا كذلك ، فالعلة في ذلك السماع ، كما قاله الدماميني ، وأجاز الكوفيون جمعه إن كان السؤال بها عن جماعة ؛ نحو : كم غلمان لك ، ( **فتقول** ) في مثالها : ( **كم كوكباً تحوي السماء ؟ أي : تجمع ، كما تقول** ) في العدد : ( **رأيت أحدَ عشرَ كوكباً ، فـ« كم » مفعول** ) به لـ( تحوي ) ( **مقدم** ) عليه وجوباً ( **لتضمنه** ) أي : لتضمن ( كم ) ( **ما له صدر الكلام** ) وهو الاستفهام ، ( **و« كوكباً » تمييز** ) لـ( كم ) منصوب بها ، ( **وما بعده** ) أي : وما بعد ( كوكباً ) من قوله : ( تحوي السماء ) ( **فعل وفاعل** ) ، والجملة الفعلية جملة مستأنفة .

وقوله : ( **نعم ؛ إن جُرَّت « كم » بالحرف . . .** ) إلخ استدراك علىٰ قوله أولاً

جاز لك في تمييزها إذا كان متصلاً بها الجرُّ أيضاً بـ( من ) مضمرة على الأصح ، ويجوز إظهارها ؛ فتقول : بكم من درهم اشتريت ؟ أو بكم درهم اشتريت ؟

---

( وجب نصب ما بعدها ) رفع به توهم وجوب النصب مطلقاً ، **والمعنىٰ** : نعم ؛ إن جُرَّت ( كم ) الاستفهامية بالحرف ( .. **جاز لك في تمييزها إذا كان** ) ذلك التمييز ( **متصلاً بها** ) أي : بكم ( **الجرُّ** ) أي : جر التمييز ( **أيضاً** ) أي : كما يجوز نصبه ( **بـ« من » مضمرة على الأصح** ) عند سيبويه والخليل ، وبالإضافة عند الزجاج ؛ فعلىٰ مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حذف ، وبقي عمله ، وهٰذا مطرد عندهما في تمييز ( كم ) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، ( **ويجوز إظهارها** ) أي : إظهار ( من ) ( **فتقول : بكم من درهم اشتريت ؟ أو** ) حَذفُها ؛ فتقول : ( **بكم درهم اشتريتَ ؟** ) .

**وظاهر كلامه** : أن إظمارها علىٰ سبيل الجواز ، والحق الذي يفيده النقل من خارج أنه لا يجوز إظهار ( من ) لأنهم جعلوا حرف الجر الداخل علىٰ ( كم ) عوضاً عن ( من ) الجارة للتمييز ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوّض عنه . اهـ « حمدون » ، وإنما جاز تقديم حرف الجر علىٰ ( كم ) الاستفهامية والخبرية ، مع أن لهما صدر الكلام ؛ لأن تأخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله ، فجوزوا تقديم الجار عليهما ؛ لأن الجار اسماً كان أو حرفاً ، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة التصدر . اهـ « ملا جامي » ، وإنما استحقَّ الاستفهام صدر الكلام ؛ ليعلم من أول الأمر أنه من أي نوع من أنواع الكلام . اهـ ( منه ) .

قوله : ( إذا كان التمييز متصلاً بها ) ، وفي « يس على المجيب » : وتقييد جواز جر تمييز ( كم ) المجرورة بالحرف بـ( من ) بالاتصال لم يذكره في « الأوضح » و« الجامع » ، ولم يذكره السيوطي في « جمع الجوامع » ، وظاهر كلام « الهمع » : أنه إذا فصل بين ( كم ) الاستفهامية ومميِّزها بفعل متعد ؛ نحو : كم ضربت رجلاً ، وكم أتاك رجلاً .. لا تجب ( من ) ، وفي « المطول » في ( باب الإنشاء ) : أنهم قالوا : بوجوب زيادة ( من ) في التمييز فيما إذا فصل ؛ لئلا يلتبس بالمفعول ، كما في الخبرية ، ولكن اتصاله بها هو الأصل والأقوىٰ . اهـ بتصرف .

* * *

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**( باب المفعول فيه وهو المسمىٰ ظرفاً )**

تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، ولا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف ، وليس هـٰذا كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه ، وسماه الكوفيون مفعولاً فيه ومحلاً وصفة .

والظرف **لغة** : الوعاء مطلقاً حسياً كان أو معنوياً . **واصطلاحاً** : قسمان : ظرف زمان ، وظرف مكان .

**فظرف الزمان** : هو اسم مدلولُه الزمانُ المنصوب باللفظ ، الدال على المعنىٰ ، الواقع فيه بتضمين معنىٰ ( في ) الدالة على الظرفية لا لفظها ؛ لأنه قد لا يصح تقديرها قبل الظرف ، كما في نحو : سرت قبله ، وصليت معه ونحوهِما ، سواء فيه المختص منه ؛ كاليوم والليلة ، والمبهم ؛ كحين ووقت وزمان وساعة .

فخرج بقولنا : ( الزمان ) المكان وأسماء الأعيان والمعاني ، وبقولنا : ( المنصوب ) المرفوع والمجرور ، وقولنا : ( باللفظ ) يشمل الفعل ؛ نحو : صمت يوم الجمعة ، وغيرَه مما يعمل عمله ؛ نحو : أنا صائم يوم الجمعة ، فمعنىٰ قولك : قدمت يوم الجمعة : وقع قدومي في يوم الجمعة ، والمراد بالوقوع فيه : التعلق به ، فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي ، فيشمل قولك : ما قدمت يوم الجمعة ، وبقولنا : ( بتضمين معنىٰ « في » ) الظرفية ما نُصب لا بتقدير معناها ؛ بأن كان علىٰ تقدير ( الباء ) نحو : تمرون الديار ، أو نُصب لا بتقدير حرف أصلاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ ، وبقولنا : ( الدالة على الظرفية ) التي للتعدية ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ ، والظرفية : هي كونُ الشيء مَقرّاً لشيء آخر حقيقة كان ؛ نحو : اعتكفت الليلة ، أو حكماً ؛ نحو : صمت يوماً ، وقولنا : ( سواء فيه المختص . . . ) إلخ .

وَٱلظَّـرْفُ نَـوْعَـانِ فَظَـرْفٌ أَزْمِنَـةْ     يَجْـرِي مَـعَ ٱلـدَّهْـرِ وَظَـرْفٌ أَمْكِنَـةْ
وَٱلْكُـلُّ مَنْصُـوبٌ عَلَـىٰ إِضْمَـارِ فِـي     فَـٱعْتَبِـرِ ٱلظَّـرْفَ بِهَـٰـذَا وَٱكْتَـفِ

---

**فالمختص من ظرف الزمان** : ما دل علىٰ زمن مقدر ، معلوماً كان ذلك المقدر ، وهو المعرَّف بـ( أل ) نحو : صمت اليوم ، أو بالعلمية ؛ كصمت رمضان ، أو بالإضافة ؛ كجئت زمن الشتاء ، أو غير معلوم ، وهو المنكَّر ؛ نحو : سرت يوماً أو أسبوعاً .

**والمبهم منه** : ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ، نكرةً كان ؛ نحو : لحظةٍ وحِينٍ ، أو معرفةً ؛ كالحين واللحظة .

**وأما ظرف المكان** : فهو اسم مدلوله المكان المبهم ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، المنصوب باللفظ ، الدال على المعنى الواقع فيه ، سواء كان فعلاً أو ما أشبهه بتضمين معنىٰ ( في ) الدالة على الظرفية ؛ نحو : أمام وخلف ، وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية علىٰ أسماء المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط . اهـ « مكودي » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والظـرف نـوعـان فظـرف أزمنـة     يجـري مـع الـدهـر وظـرف أمكنـة**
**والكـل منصـوب علـىٰ إضمـار فـي     فـاعتبـر الظـرف بهـٰـذا واكتـف )**

**( والظرف )** أي : والمقر الذي لا بُدَّ لكل حَدَث من الوقوع فيه **( نوعان )** أي : قسمان ، لا زائد عليهما ؛ بدليل الاستقراء ، و( الفاء ) في قوله : **( فظرف )** للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن الظرف قسمان ، وأردت بيان كل من النوعين . . فأقول لك :

**أحدهما** : ظرف **( أزمنة )** جمع زمان ، وهو امتداد حركة الفلك إلىٰ ما لا نهاية له ؛ أي : ظرف دال على الزمان الذي يقع فيه الشيء ، **( يجري )** ويدور ذلك الظرف الزماني **( مع )** دوران **( الدهر )** والأعوام التي هي نفس الزمان ؛ لأن الدهر الزمن الغير المتناهي ، وظرف الزمان أبعاضه وأجزاؤه المعبَّر بها عن أوقاته ؛ كالعام والشهر والأسبوع واليوم والليلة .

من المنصوبات المفعول فيه ، ويسمى الظرف : وهو كل اسم زمان أو مكان ، سلط عليه عامل علىٰ معنىٰ ( في ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) **ثانيهما** : ( **ظرف أمكنة** ) أي : ظرف مدلوله المكان الذي يقع فيه الشيء ؛ كالجهات الست ، ( **والكل** ) أي : وكل من النوعين ( **منصوب** ) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه ( **علىٰ إضمار « في »** ) الظرفية ؛ أي : مع صحة تقدير معنىٰ ( في ) الدالة على الظرفية ، وكينونةِ الشيء في الشيء ؛ أي : مع صحة ملاحظتِها فيه ، وسمي ظرفاً ؛ لوقوع الفعل فيه ؛ إذ كل فعل لا بد له من زمان ومكان يقع فيه ، وتسمية الألفاظ ظرف زمان أو مكان تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، كما مر في أوائل الباب ، ( **فاعتبر** ) أيها النحوي ( **الظرف** ) أي : كون الاسم ظرفاً ( **بهـٰذا** ) أي : بصحة تقدير معنىٰ ( في ) فيه ، ( **واكتف** ) في معرفة كونه ظرفاً بهـٰذا الاعتبار ؛ أي بصحة هـٰذا الإضمار وإن لم يصح تقدير لفظها فيه ، كما في قولك : جئت قبله أو معه أو بعده ، كما مرّ في أولِ الباب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **من المنصوبات** ) أي : من الأسماء المشتملة علىٰ علم النصب من الفتحة وما ناب عنها ( **المفعول فيه** ) أي : المفعول الذي فعل فيه الفعل ؛ أي : الألفاظ الدالة على الزمان أو المكان الذي فعل فيه الفعل ، ( **ويسمىٰ** ) أي : المفعول فيه الذي هو تلك الألفاظ الدالة على الزمان أو المكان ، ( **الظرف** ) الذي هو مستقر الشيء وزمانه أو مكانه ، وتسمية تلك الألفاظ ظرف زمان أو مكان تسمية مجازية ، اصطلح عليها البصريون ، فلا مشاحة في الاصطلاح ، فلا يعترض ذلك بأن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف ، وليس ما هنا كذلك ، وسماه الفراء محلاً ، والكسائي وأصحابه صفة ، ولعله باعتبار الكينونة فيه كما مر .

( **وهو** ) أي : الظرف المصطلح عليه عند النحاة : هو ( **كل اسم** ) مدلوله ( **زمان أو مكان ، سُلط عليه** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : سلط علىٰ ذلك الاسم ( **عامل** ) من فعل أو شبهه ؛ ليعمل فيه النصب على الظرفية ( **علىٰ** ) صحة ؛ أي : مع صحة تقدير ( **معنىٰ « في »** ) الظرفية ؛ أي : الدالة علىٰ كينونة الشيء في الشيء ، خرج به ما يقدر

وقسمه الناظم إلىٰ زماني ومكاني ، وذكر أن الكل منصوب علىٰ إضمار ( في ) ، والمراد من إضمارها : ملاحظة معناها ، كما أشرنا إليه ، لا ملاحظة لفظها ، ولم يعتبر في هٰذه الملاحظة الاطراد ، كما فعل ابن مالك ؛ . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فيه لفظ ( في ) المفيدة للتعدية ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ لأن ( رغب ) يتعدىٰ إلىٰ معموله بلفظ ( في ) ، ومعنىٰ تضمنه معنىٰ ( في ) الظرفية : إشارته إليه ؛ لكون الحرف مقدراً في نظم الكلام وإن لم يصح التصريح فيه في الظروف التي لا تتصرف ؛ كقبل وبعد ومع ، وكذلك أعرب ؛ لأن الحرف يؤدي معناه بنفسه محذوفاً ، لا أن معناه انتقل للظرف ، وصار الحرف غير منظور إليه ، كتضمن الاسم معنى الهمزة مثلاً حتىٰ يقتضي بناءه فتدبر . اهـ « خضري » ، وقوله : ( علىٰ تقدير معنىٰ « في » ) الجار والمجرور فيه متعلق بقوله : ( سُلِّط ) .

( **وقسمه** ) أي : قسم الظرف ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **إلىٰ زماني** ) أي : إلىٰ ما كان مدلوله زماناً ، ( **ومكاني** ) كذلك ، ( **وذكر** ) الناظم ( **أن الكل** ) أي : أن كلاً من النوعين ( **منصوب علىٰ إضمار** ) أي : علىٰ صحة تقدير معنىٰ ( **في** ) الظرفية ، ( **والمراد من إضمارها : ملاحظة معناها** ) الذي هو الظرفية ؛ أي : صحة اعتبار معناها في ذلك الاسم المنصوب على الظرفية وإن لم يصح إظهار لفظها ، ( **كما أشرنا إليه** ) أي : إلىٰ ملاحظة معنىٰ ( في ) بقولنا علىٰ معنىٰ ( في ) ، ( **لا ملاحظة لفظها** ) كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ لأنه وإن تضمن معنىٰ ( في ) علىٰ قول ، لكن لا يطرد في غير هٰذا الفعل ، علىٰ أن النكاح ليس زماناً ولا مكاناً ، إلا أن يجعل مكاناً اعتبارياً للرغبة . اهـ « خضري » .

( **ولم يعتبر** ) الناظم ؛ أي : لم يقيد ( **في هٰذه الملاحظة** ) أي : في ملاحظة معنىٰ ( في ) في الظرف ( **الاطراد** ) والكثرة ، ( **كما فعل** ) هٰذا الاعتبار ( **ابن مالك** ) في « ألفيته » أي : كما اعتبر ابن مالك ، وشرط اطراد ملاحظة معنىٰ ( في ) في جواز نصب الظروف على الظرفية ؛ حيث قال في « الخلاصة » :

الظـرف وقـت أو مكـان ضمنـا ... فـي بـاطـراد كهنـا امكـث أزمنـا

ومعنى **الاطراد** : أن يتعدىٰ إلىٰ ذلك الظرف سائر الأفعال ؛ بملاحظة معنىٰ

لأن هـٰذا الشرط قد اضطُرب ؛ أي : اختلف فيه . وناصب المفعول فيه ما سبقه من فعل أو شبهه ، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه ؛ إذ كل فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( في ) ، فخرج به ؛ أي : بقيد الاطراد نحو : دخلت البيت ، وسكنت الدار ، وذهبت الشام ؛ فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنىٰ ( في ) ، ولكن تضمنه معنىٰ ( في ) ليس مطرداً ؛ لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف ( في ) معها ، فليس البيت والدار والشام في المثل المذكورة منصوبة على الظرفية ، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف ما تضمن معنىٰ ( في ) باطراد ، وهـٰذه متضمنة معنىٰ ( في ) لا باطراد ، هـٰذا تقرير كلام المصنف ؛ يعني : ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جعلت هـٰذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به . . لم تكن متضمنة معنىٰ ( في ) لأن المفعول به غير متضمن معنىٰ ( في ) ، فكذلك ما شبه به ، فلا يحتاج إلىٰ قوله : ( باطراد ) ليخرجها ، فإنها خرجت بقوله : ( ما ضمن معنىٰ في ) والله أعلم . اهـ « ابن عقيل » ، أي : فهي خارجة بالتضمن ، فلا يحتاج لقيد الاطراد ؛ لأن الفعل أُجري مُجرى المتعدي بنفسه ، فنصبها بلا ملاحظة حرف أصلاً ، كما لا يحتاج إليه ، علىٰ أنها مفعول به حقيقة . اهـ « خضري » .

ثم علل الشارح عدم اعتبار الناظم قيد الاطراد بقوله : ( **لأن هـٰذا الشرط** ) والقيد ( **قد اضطرب ؛ أي :** ) قد ( **اختلف** ) أي : قد وقع الخلاف بين النحاة ( **فيه** ) أي : في اعتبار هـٰذا القيد ؛ أي : قيد الاطراد وعدم اعتباره ، قال اللقاني : معنى الاطراد : حصول التضمين مع كل فعل عمل فيه ؛ لوقوع معناه في معناه . اهـ « يس على التصريح » .

( **وناصب المفعول فيه ما سبقه من فعل** ) نحو : صمت اليوم ، وجلست أمام الشيخ ، ( **أو شبهه** ) نحو : أنا صائم اليوم ، وجالس أمام الشيخ ، ( **وسمي** ) المفعول فيه ( **ظرفاً ؛ لوقوع الفعل** ) والحدث الذي دل عليه عامله ( **فيه** ) أي : في المفعول فيه زماناً كان أو مكاناً ( **إذ كل فعل** ) وحدث ( **لا بد** ) ولا غنىٰ ( **له من زمان** ) يقع فيه ، ( **أو مكان يقع فيه** ) كالصوم والجلوس في المثال السابق .

وظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية ، لا فرق بين مبهمها ، وهو ما دل علىٰ وقت غير معين ؛ كـ( وقت ) و( حين ) ومختصها ؛ كأسماء الشهور . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) **الحاصل** : أن ( **ظروف الزمان** ) أي : أن الظروف التي مدلولها الزمان ( **السائرة** ) صفة سببية للظروف ؛ أي : السائر مدلولها الذي هو الزمان ؛ أي : الجاري ( **بسير الدهر** ) وجريانه ؛ أي : الدائر بدورانه ( **جميعها** ) توكيد للظروف ؛ أي : كلها مختصها ومبهمها ( **تقبل النصب على الظرفية** ) أي : علىٰ تضمين معنىٰ ( في ) الظرفية ، ( **لا فرق** ) في قبولها النصب على الظرفية ( **بين مبهمها** ، **وهو** ) أي : المبهم منها ( **ما دل علىٰ وقت** ) وزمن ( **غير معين** ) أي : غير محدد بقدر معلوم ( **كوقت وحين** ) وهما اسمان لزمان مبهم ، تقول : قرأت حيناً ووقتاً ، وحين إذ جاء الشيخ .

قال ابن عنقاء : وانتصابه علىٰ جهة التأكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة عامله ، وأما غير المبهم . . فنصبه بتقدير نيابته عن المصدر ؛ لأن قولك : سرت يومين أو صباحاً معناه : سرت سيراً مقدار يومين ، أو سيراً واقعاً في الصباح . اهـ « كواكب » ، ( و ) لا بين ( **مختصها** ) وهو ما دل علىٰ قدر محدد معلوم من الزمان ؛ وذلك ( **كأسماء الشهور** ) من محرم وصفر ورجب ورمضان ، تقول : صمت محرماً أو رجباً ، وهو جمع شهر ، سمي بذلك ؛ لشهرته وظهوره ، وهو :

**إما قمري** : ويسمى الهلالي والعربي ، وأيامه : ثلاثون أو تسعة وثلاثون ، منوط في عرف الشرع برؤية الهلال وأهل الفلك ، يبدؤون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين ، وكل شفع تسعة وعشرين إلا ذا الحجة ، ففي سنة الكبيسة يكون ثلاثين يوماً ، وفي غير تسعة وعشرين وخمساً وسدساً .

**وإما شمسي** : وله الأشهر الرومية ، أولها : تشرين ، فكل وتر منها واحد وثلاثون يوماً ، وكل شفع ثلاثون يوماً ، إلا الكانون فأحد وثلاثون مطلقاً ، وسباط بإهمال سينه وإعجامها ، ففي سنة الكبيسة تسعة وعشرون يوماً ، وفي غيرها ثمانية وعشرون يوماً .

**وإما عددي** : وأيامه : ثلاثون يوماً مطلقاً ، وليس له شهور مخصوصة بعينها .

والأيام ، وأما ظروف المكان . . فلا يقبل النصب منها إلا نوعان : **أحدهما** : ما كان مبهماً ، وهو ما لا يختص بمكان بعينه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) كأسماء ( **الأيام** ) من الأحد إلى السبت ، جمع يوم ، وهو من طلوع الفجر الصادق إلىٰ غروب الشمس ، تقول : صمت اليوم أو يوماً أو يوم الخميس ، وعلامة المختص منها : صلاحية وقوعه جواباً ( لمن ) الاستفهامية ؛ نحو : اليوم ويوم الخميس ، فإنك إذا سئلت متىٰ تسير . . صلح أن تقول : أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة ، أو جواباً لـ( كم ) الاستفهامية في المعدود ، فإذا قيل لك : كم اعتكفت . . صلح أن تقول مجيباً له : اعتكفت أسبوعاً أو شهراً أو عاماً ، وعلامة المبهم : عدم صلاحية وقوعه جواباً لشيء منهما ، فإنك تقول ابتداءً من غير سبق استفهام بـ( مَن ) ولا بـ( كم ) : جلست حيناً أو وقتاً ، ونصبه على الظرفية علىٰ جهة التوكيد المعنوي ؛ لأنه لا يزيد علىٰ دلالة الفعل على الحدث شيئاً كما مر آنفاً . اهـ من « النزهة » .

( **وأما ظروف المكان** ) أي : وأما الظروف التي مدلولها المكان ( . . **فلا يقبل النصب منها** ) على الظرفية بتقدير معنىٰ ( في ) ( **إلا نوعان** ) أي : لضعف دلالة الفعل ، وهو أصل العوامل على المكان ؛ لكونها بالالتزام ، فلم يتعدّ إلىٰ جميع أسمائه ، بل إلى المبهم ؛ لدلالته عليه في الجملة ، وإلىٰ ما هو من مادته ؛ لقوة دلالته عليه حينئذٍ ، ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن . . تعدىٰ إلىٰ جميع أسمائه . اهـ « خضري » .

( **أحدهما** : **ما كان مبهماً** ) أو ما في حكمه ؛ كناحية ووسط وجهة ، ( **وهو** ) أي : المبهم المذكور ( **ما لا يختص بمكان بعينه** ) أي : بعين ذلك المكان ؛ أي : لا يختص بمكان معين معلوم ، ولا تعرف حقيقته إلا بما معه من مضاف إليه أو إشارة ونحوهما ، ويقال فيه أيضاً : هو ما افتقر إلىٰ غيره ببيان صورة المسمىٰ ، ويقال فيه أيضاً : هو ما كان غير محدد . اهـ « كواكب » ، وعبارة « الخضري » هنا : المراد بالمبهم هنا : ما ليس له صورة ؛ أي : هيئة وشكل محسوس ، ولا حدود محصورة ؛ أي : نهايات مضبوطة من جوانبه ، والمختص بخلافه ؛ كالدار ، وإن شئت . . قلت : المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه ، بل بما يضاف إليه ، وهو معنىٰ قول « الموضح »

وهو ضربان : **أحدهما** : الجهات الست السابقة ؛ كـ( أمام ) و( فوق ) و( يمين ) وعكسهن ، وما أدىٰ معناها ؛ كـ( تلقاء ) و( دون ) و( ثَمَّ ) . . . . . . . . . . . . . .

---

تبعاً لابن المصنف : ما افتقر إلىٰ غيره في بيان صورة مسماه ؛ أي : صورة هي مسماه ؛ كـ( مكان ) ، لا نعرف حقيقته إلا بالمضاف إليه ؛ كمكان زيد ، وكالجهات ، وما ألحق بها من ( عند ) و( لدىٰ ) و( وسط ) و( بين ) و( إزاء ) و( حذاء ) ونحو ذلك ، ونقل الدماميني عن المصنف أن نحو ( داخل ) و( خارج ) و( ظاهر ) و( باطن ) و( جوف الليل ) لا تنتصب على الظرفية ، بل يجب جرها بـ( في ) قال : لأن فيها اختصاصاً ما ؛ إذ لا تصح لكل بقعة ، وكذا استثناها الحفيد نقلاً عن الرضي ، وزاد عليها ( جانب ) وما بمعناه من ( جهة ) و( وجه ) و( كنف ) ، ثم قال : فقول بعضهم : سكنت ظاهر باب الفتوح لحن . اهـ ، لكن ذكر « الموضح » مما يشبه الجهات في الشياع ( جانب ) و( ناحية ) و( مكان ) فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بأنه يجب جره بـ( في ) فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان ، وهو ما يفيده « الهمع » فيهما ، وفي ( جانب ) أيضاً ونحوها كـ( جهة ) و( وجه ) ، ولعل هٰذا هو الأوجه فتدبر . اهـ « خضري » .

( **وهو** ) أي : المبهم المذكور ( **ضربان** ) أي : نوعان :

( **أحدهما** ) أي : أحد النوعين ( **الجهات الست السابقة** ) في ( باب الإضافة ) أي : أسماء الجهات الست ، فالكلام علىٰ حذف مضاف ، أو المراد بالجهات أسماؤها ، من تسمية الدال باسم المدلول ، وسميت الجهات الست ؛ باعتبار الكائن في المكان ، فإن له ست جهات ، وتلك الأسماء ( **كأمام وفوق ويمين** ) بفتح أواخرها من غير تنوين حكاية لما في المثال ، ( **وعكسِهن** ) بالجر عطفاً علىٰ ( أمام ) أي : ضدهن ، وهي ( خلف ) و( تحت ) و( شمال ) ومثل ( يمين ) و( شمال ) ذات اليمين وذات الشمال ؛ أي : البقعة ذات اليمين . . . إلخ اهـ « خضري » .

( **وما أدىٰ** ) وأفاد ( **معناها** ) وأشبهها فيه في عدم اختصاصه بمكان بعينه ( **كتِلقاء** ) بكسر التاء بمعنىٰ مقابل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ أي : مقابل مدين ، ( **ودون** ) بمعنىٰ ( تحت ) ، ( **وثَمَّ** ) بفتح المثلثة : اسم إشارة للمكان

و( غربي ) و( شرقي ) و( ناحية ) و( مكان ) ، **ثانيهما** : المقادير ؛ أي : الدالة علىٰ مسافة معلومة ؛ كـ( الفرسخ ) و( البريد ) و( الميل ) . **النوع الثاني** : ما صيغ من مصدر عامله ، وهو ما اتحدت مادته . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

البعيد ، ( **وغربي** ) اسم لجانب الغرب ، ( **وشرقي** ) اسم لجانب الشرق ، ( **وناحية** ) بمعنىٰ جانب ، ( **ومكان** ) أصله : مكون مفعل من الكون وما أشبهها في الإبهام ؛ كأرض وعند ولدىٰ وسوىٰ .

( **ثانيهما** ) أي : ثاني الضربين ( **المقادير** ) جمع مقدار بمعنى القدر ( **أي** ) : الأسماء ( **الدالة علىٰ مسافة معلومة** ) قدرها ( **كالفرسخ** ) وهو ثلاثة أميال ، ( **والبريد** ) وهو أربعة فراسخ ؛ نحو : سرت بريداً ، وإبهامه من جهة عدم تعيين محله ، ( **والميل** ) وهو أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير ، وعبارته في «شرح القطر»: وما أفهمه كلامه ؛ أي : كلام ابن هشام في « القطر » من أن المفيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور ؛ نظراً إلىٰ أنه لا يختص ببقعة معينة ، وبعضهم جعله قسيماً له ؛ نظراً إلىٰ أنه دال علىٰ كمية معينة ، وهو ظاهر عبارة « الشذور » ، وما أفهمه أيضاً من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالفاً لما في « الأوضح » و« الجامع » و«الشذور» من أنه قسيم له لا قسم منه، وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح الكافية »، وصححه أبو حيان . اهـ من « المجيب » ، وظاهر عبارتهم : أن أسماء المقادير قسم مستقل ، ليس مبهم ولا مختص ، وهـٰذا هو الأصح ؛ لأن الحق أن فيه شوباً منهما ، فهو مختص ؛ لدلالته علىٰ كمية معينة مبهم ؛ لعدم اختصاصه بمكان معين .

( **النوع الثاني** ) من النوعين الأولين ، فهو معطوف في المعنىٰ علىٰ قوله : ( أحدهما ما كان مبهماً ) : ( **ما صيغ** ) واشتق ( **من مصدر عامله** ) سواء كان عامله فعلاً أم اسماً ، وإنما يكون بصيغة اسم مفعول إلا في الثلاثي فعلىٰ مَفعَل بفتح ميمه وعينه ؛ كقعد وقتل ، ما لم تعتل فاؤه وحدها ؛ كوضع ووعد ، أو تكسر عين مضارعه ؛ كجلس وضرب ، فتكسر عين مفعل في هاتين الحالتين ؛ كموضع وموعد ومجلس ، وشذ ما خالف ذلك المذكور ، كما هو مقرر في محله ، وهو فن الصرف ، ( **وهو** ) أي : اشتق من مصدر عامله ( **ما** ) أي : اسم مكان ( **اتحدت مادته** ) أي :

ومادة عامله ؛ كذهبت مذهب زيد ، وأنا قائم مقامك ، وسرني جلوسي مجلسك .
ومن النحاة من جعل هـٰذا من قسم المبهم أيضاً ، فإن صيغ من غير مصدر عامله . .
تعين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حروفه ، ( **ومادة عامله** ) أي : حروف عامله ، ومادة الكلمة الحروف التي تركبت منها الكلمة ؛ كزاي ( زيد ) وياءه وداله ؛ وذلك ( كـ ) مذهب في قولك : ( **ذهبت مذهب زيد** ) أي : في مكان ذهابه .

**وإعرابه** : ( ذهبت ) فعل وفاعل ، ( مذهب ) منصوب على الظرفية المكانية بـ( ذهبت ) لاتحاد مادتهما ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ( زيد ) مضاف إليه مجرور بالمضاف ، والظرف متعلق بـ( ذهبت ) لأنه فعل ماض ، وقس عليه إعراب سائر الأمثلة التي ذكروها .

( و ) مثال **ما** عامله اسم كقولك : ( **أنا قائم مقامك** ) مقامك : منصوب على الظرفية المكانية ، متعلق بقائم، ( و ) كقولك : ( **سرني** ) وبشرني ( **جلوسي مجلسك** ) يا حبيبي ، وفي تمثيله لما اشتق من مصدر عامله بهـٰذا المثال نظر ظاهر ؛ لاستلزام كون مجلس مشتقاً من مصدر جلوس ، وجلوس لا مصدر له ، بل هو مصدر في نفسه .

**نعم** ؛ هو داخل في عبارة « الجامع » لأن مجلس مشتق من مادة جلوس ؛ أي : من حروفه الأصلية ، فتنبه له .

( **ومن النحاة من جعل هـٰذا** ) القسم الذي اشتق من مصدر عامله ( **من قسم المبهم** ) لا قسيماً له كما هنا ؛ أي : جعله قسماً داخلاً في المبهم ( **أيضاً** ) أي : كما جعل أسماء المقادير قسماً منه ، والذي جعله قسماً منه كابن مالك في « شرح الكافية » وعبارته فيه : وأما المكان . . فلا يكون من أسمائه ظرفاً صناعياً إلا ما كان مبهماً أو مشتقاً من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله ، ولا يخفىٰ أن مجلس زيد مثلاً وإن تعين بإضافته إليه ، لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ، وتفاوته كبراً وصغراً ، وعدم كونه محدداً في الواقع ، فيصح فيه الاعتباران ؛ أي : اعتبار كونه مختصاً ؛ فيكون قسيماً للمبهم ، واعتبار كونه مبهماً ؛ فيكون قسماً منه . اهـ « يس على المجيب » .

( **فإن صيغ** ) واشتق الظرف الميمي ( **من غير مصدر عامله . . تعين** ) أي : وجب

جرُّه بـ( في ) كجلست في مرمىٰ زيد ، كما يتعين ذلك مع غيره من أسماء المكان المختصة ؛ كصليت في المسجد ، وأقمت في الدار ، وأما قولهم : دخلت الدار ، وسكنت الشام . . فمفعول به حقيقة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **جرُّه** ) أي : جر الظرف الميم ( **بفي** ) أي : بـ( في ) الدالة على الظرفية ، ومثل ( في ) ما في معناها ، وهو ( الباء ) الظرفية ؛ نحو : صليت بالمسجد ، مثال جرِّه بـ( في ) ( كـ ) قولك : ( **جلست في مرمىٰ زيد** ) أي : في مكان رميه ، وقوله : ( **كما يتعين ذلك** ) أي : جرّه بـ( في ) ( **مع غيره** ) أي : مع غير الظرف الميمي ( من ) جميع ( **أسماء المكان المختصة** ) أي : الدالة علىٰ مكان معين صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : تعين جره بـ( في ) تعيناً كتعين الجر مع غيره من أسماء المكان المختصة ؛ أي : تعين جره هنا قياساً عليها ، ووجه ابن الحاجب في « أماليه » عدم نصب المختص من الأمكنة على الظرفية ، كما انتصب المبهم منها بأمور ، **منها** : أنه لو فعل ذلك فيه . . لأدىٰ إلى الالتباس بالمفعول به . اهـ « صبان » .

وقوله : ( تعين جره بـ« في » ) ، صرح ابن هشام في « المغني » في ( النوع الرابع ) من الجهة السادسة : بأنهم لم يكتفوا فيه بالتوافق المعنوي ، كما في المصدر ، قال : والفرق أن انتصاب هٰذا النوع على الظرفية علىٰ خلاف القياس ؛ لكونه مختصاً ، فينبغي ألا يتجاوز به محل السماع ، وأما نحو : قعدت جلوساً . . فلا دافع له من القياس . اهـ « يس » .

وقوله : ( من أسماء المكان المختصة ) وهي ما له اسم من جهة نفسه ؛ كالدار والمسجد ، وكذا يتعين الجر بـ( في ) مع ضمير الظرف مكانياً أو زمانياً مبهماً أو غير مبهم ، وأما قول الشاعر : ( فيوماً شهدناه ) بالنصب . . فشاذ . اهـ « يس » .

مثال أسماء المكان المختصة : ( كـ ) قولك : ( **صليت في المسجد ، وأقمت في الدار** ) فلا يجوز فيه أن تقول : صليت المسجد ، وأقمت الدار ؛ لعدم سماعه منهم ، ( **وأما قولهم : دخلت الدار ، وسكنت الشام** ) ومثلهما : نزلت مكة ، كما عند الرضي . اهـ « خضري » ( . . **فـ** ) منصوب علىٰ أنه ( **مفعول به حقيقة** ) أي : صريحاً ؛ لأن دخل يتعدىٰ بنفسه وبحرف الجر ، وأكثرية الأمرين فيه يقتضي أنهما

أو مفعول فيه ؛ إجراءً له مجرى المبهم ، هٰذا عند من لا يعتبر الاطراد ، وأما عند من اعتبره . . فهو منصوب علىٰ نزع الخافض ؛ توسعاً أو إجراءً للازم مجرى المتعدي ، وإنما استؤثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيته للنصب على الظرفية علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أصلان ، وهو مذهب الأخفش . اهـ « خضري » ، ( **أو** ) منصوب علىٰ أنه ( **مفعول فيه ؛ إجراءً له** ) أي : لما ذكر من الدار والشام ( **مجرىٰ** ) المكان ( **المبهم** ) لعدم تعين محله ( **هٰذا** ) أي : نصبه علىٰ أنه مفعول فيه ( **عند من لا يعتبر** ) ولا يشترط في النصب على الظرفية ( **الاطراد** ) أي : كونه مع كل عامل ، قيل : هو مذهب سيبويه والمحققين ، وصححه ابن الحاجب ، ونسبه الشلوبين إلى الجمهور ؛ تشبيهاً بالمبهم ، لكن لا يظهر في سكنت الشام . اهـ « خضري » .

( **وأما عند من اعتبره** ) أي : عند من اعتبر واشترط في النصب على الظرفية الاطراد ؛ أي : كونه مع كل عامل ( . . **فهو** ) أي : فما ذكر من الدار والشام ونحوهما ( **منصوب علىٰ نزع الخافض** ) وإسقاطه ( **توسعاً** ) لدائرة الكلام ، وهو مذهب الفارسي وابن مالك ، ونسب إلىٰ سيبويه . اهـ « خضري » ، ( **أو** ) منصوب على التشبيه بالمفعول ( **إجراءً للازم** ) أي : إجراءً للفعل القاصر ( **مجرى المتعدي** ) إلى المفعول بنفسه ، إلا أنه مع ( دخلت ) مطردة ؛ لكثرة استعماله ، وهٰذا هو مذهب الفارسي ، واختاره ابن مالك ، وعزاه لسيبويه ، وقيل : إن ما بعد ( دخلت ) مفعول به ، ورُدّ بأن مصدره فعول ، وهو من المصادر اللازمة غالباً ، ولأن نظيره وهو عبرت ، ونقيضه وهو خرجت لازمان ؛ فيكون ( دخلت ) كذلك ؛ حملاً للنظير على النظير ، أو للنقيض علىٰ نقيضه ، وقيل : مفعول فيه ؛ حملاً له على المكان المبهم في جواز حذف ( في ) منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال المستدعية للخفة ، وصححه ابن الحاجب . اهـ من « الفواكه » .

( **وإنما استؤثر ظرف الزمان** ) واختير ( **مطلقاً** ) أي : سواء كان مختصاً أو مبهماً ، معرفة كان أو نكرة ، محدودة كان كـ( يوم ) أم لا كـ( حين ) ( **بصلاحيته للنصب على الظرفية** ) أي : إنما اختير به ( **علىٰ ظرف المكان ؛ لأن أصل العوامل الفعل ، ودلالته** )

على الزمان أقوىٰ من دلالته على المكان ؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ، وعلى المكان بالالتزام فقط .

**تَقُـــولُ صَـــامَ خَـــالِـــدٌ أَيَّـــامَـــا وَغَـــابَ شَهْـــراً وَأَقَـــامَ عَـــامَـــا**

---

أي : دلالة الفعل ( **على الزمان أقوىٰ** ) لكونها تضمنية ( **من دلالته** ) أي : من دلالة الفعل ( **على المكان** ) لكونها التزامية ( **لأنه** ) أي : لأن الفعل ( **يدل على الزمان بصيغته** ) أي : بلفظه ومادته ؛ لأن الزمان بعض مدلولاته ، ( **وبالالتزام** ) أيضاً ؛ لأن كل حدث لا بد له من زمن يقع فيه ، والأولىٰ بل الصواب : أن يقال : لأنه يدل على الزمان تطابقاً وتضمناً ، وعلى المكان التزاماً فقط . اهـ .

( **و** ) دلالته ( **على المكان بالالتزام فقط** ) لأن كل حدث لا بد له من مكان يقع فيه ، ولكن لا يدل على المكان بصيغته ؛ لأن المكان ليس بعض مدلول الفعل ، فلما كانت دلالته على الزمان قوية . . تعدىٰ إلى المبهم وغيره من الزمان ، ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة . . اختص بما ذكره المؤلف ، وهو المبهم وأسماء المقادير ، وما كان مشتقاً من مصدر عامله ؛ لأن في الفعل دلالة على المكان في الجملة أيضاً ؛ أي : من غير تفصيل بين دلالته عليه بالصيغة أو بالالتزام . اهـ من « الفواكه » .

ثم مثل الناظم رحمه الله تعالىٰ لظرف الزمان المختص بقوله :

**( تقـــول صـــام خـــالـــد أيـــامـــا وغـــاب شهـــراً وأقـــام عـــامـــا )**

ذكر الناظم في هٰذا البيت ثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ، فقال : ( **تقول** ) أيها النحوي في أمثلة ظرف الزمان المختص : ( **صام خالد أياما** ) جمع يوم ، وهو في عرف الشرع من طلوع الفجر الثاني إلىٰ غروب الشمس ، وإعرابه : ( صام خالد ) فعل وفاعل ، ( أياما ) منصوب على الظرفية الزمانية بالفتحة الظاهرة ، متعلّق بـ( صام ) ، والجملة الفعلية في محل النصب علىٰ أنها مقول لـ( تقول ) .

( **و** ) تقول أيضاً في مثاله : ( **غاب** ) زيد عن البلد ؛ أي : سافر عنها ( **شهراً** ) كاملاً ، يجمع علىٰ أشهر ، وتقدم الكلام فيه مبسوطاً في أوائل الباب عند كلامنا على الشارح ، ( **و** ) تقول أيضاً في مثاله : ( **أقام** ) بكر في البلد الذي سافر إليه ( **عاما** ) كاملاً لقضاء حاجته ، وهو مرادف للسنة ، وهي إما : شمسية ؛ لأنها عبارة عن دورة

أتى الناظم بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ، ولم يمثل للمبهم منه ؛ كصمت حيناً أو وقتاً ، وبقية الأمثلة المذكورة لظرف المكان المبهم فقط ، ولم يتعرض لما صيغ من مصدر عامله ، ولا لما دل علىٰ مقدار من أسماء المكان . . . . . . . . . . . . . . . .

---

واحدة من دورات الشمس في الأبراج ، وهي ثلاث مئة وخمسة وستون يوماً وربع يوم على الصحيح ، وقد بسطنا الكلام عليها في « النزهة » ، فراجعها ، ولم يمثل الناظم للمبهم منه ؛ كصمت حيناً أو وقتاً ، واعتكفت لحظة أو ساعة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أتى الناظم** ) في هـٰذا البيت ( **بثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص** ) والمختص منه : هو ما دل منه علىٰ زمن مقدر ، معلوماً كان ذلك المقدر ، وهو المعرف بـ( أل ) نحو : صمت اليوم ، وأقمت العام ، أو بالعلمية ؛ كصمت رمضان ، واعتكفت يوم الجمعة ، أو بالإضافة ؛ كجئت زمن الشتاء ، ويوم قدوم زيد ، أو غير معلوم ، وهو المنكر ؛ نحو : سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً ؛ فالمعدود من قبيل المختص ، خلافاً لمن جعله قسماً ثالثاً .

( **ولم يمثل** ) الناظم ( **للمبهم منه** ) أي : من ظرف الزمان ( **كصمت حيناً أو وقتاً** ) والمبهم منه : هو ما دل علىٰ قدر من الزمان غير معين ، نكرةً كان ؛ نحو : لحظة وحين وساعة ، أو معرفة ؛ كالحين واللحظة ، ( **وبقية الأمثلة المذكورة** ) أي : التي ذكرها في القصيدة هي ( **لظرف المكان المبهم فقط** ) والمراد بالمبهم من ظرف المكان : هو ما لا يختص بمكان بعينه .

( **ولم يتعرض** ) الناظم ؛ أي : لم يذكر في القصيدة ؛ خوفاً من الإطالة أمثلة ( **لما صيغ** ) واشتق ( **من مصدر عامله** ) كرميت مرمىٰ زيد ، وجلست مجلس عمرو ، ( **ولا لما** ) أي : ولم يتعرض أيضاً أمثلة لما ( **دل علىٰ مقدار** ) معلوم ( **من أسماء المكان** ) كالبريدِ وهو أربعة فراسخ ، والفرسخ وهو ثلاثة أميال ، والميلِ وهو أربعة آلاف خطوة ؛ نحو : سرت بريداً أو فرسخاً أو ميلاً ، وظاهر عبارته : أنه ليس بمبهم ، وبه صرح بعضهم ، وأكثرهم علىٰ أنه مبهم ، قال ابن هشام : وحقيقةُ القول فيه : أن فيه إبهاماً من جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها ، واختصاصاً من جهة دلالته علىٰ كمية معينة ، قال فعلىٰ هـٰذا يصح فيه القولان . اهـ من « الفواكه » ، أي : صدق عليه القول بأنه

وَبَاتَ زَيْدٌ فَوْقَ سَطْحِ ٱلْمَسْجِدِ ... وَٱلْفَرَسُ ٱلأَبْلَقُ تَحْتَ مَعْبَدِ
وَٱلرِّيحُ هَبَّتْ يَمْنَةَ ٱلْمُصَلِّي ... وَٱلزَّرْعُ تِلْقَاءَ ٱلْحَيَا ٱلْمُنْهَلِّ
وَقِيمَةُ ٱلْفِضَّةِ دُونَ ٱلذَّهَبِ ... وَثَمَّ عَمْرٌو فَٱدْنُ مِنْهُ وَٱقْرُبِ
وَدَارُهُ غَرْبِيَّ فَيْضِ ٱلْبَصْرَةْ ... وَنَخْلُهُ شَرْقِيَّ نَهْرِ مُرَّةْ

---

مبهم ؛ نظراً إلىٰ عدم اختصاصه ببقعة بعينها ، والقول بأنه مختص ؛ نظراً إلىٰ دلالته علىٰ كمية معينة .

ثم ذكر الناظم أمثلة لأسماء الأمكنة المبهمة ، فقال :

**( وبات زيد فوق سطح المسجد ... والفرس الأبلق تحت معبد**
**والريح هبت يمنة المصلي ... والزرع تلقاء الحيا المنهل**
**وقيمة الفضة دون الذهب ... وثم عمرو فادن منه واقرب**
**وداره غربي فيض البصرة ... ونخله شرقي نهر مرة )**

أي : ذكرها بقوله : ( **وبات زيد فوق سطح المسجد** ) وفوق : اسم للمكان العالي ، والسطح : اسم لظهر سقف البناء ، والمسجد : اسم لمكان الصلاة والعبادة ، **وإعرابه** : ( **بات** ) فعل ماض ناقص ، ( **زيد** ) اسمها مرفوع ، ( **فوق** ) منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة ( فوق ) مضاف ، ( سطح ) مضاف إليه ( سطح ) مضاف ، ( المسجد ) مضاف إليه ، وكثرة الإضافة لا تخرج الكلام عن الفصاحة ؛ لورودها في الكتاب والسنة ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً لـ( بات ) والمعنىٰ : أي : كان زيد في جوف الليل كائناً فوق سطح المسجد ، وجملة ( بات ) في محل النصب معطوفة علىٰ جملة ( صام خالد ) علىٰ كونها مقولاً لـ( تقول ) .

( **و** ) تقول أيضاً : ( **الفرس الأبلق تحت معبد** ) ، وفي « المختار » : الأبلق : الفرس الذي فيه سواد وبياض ، و( تحت ) ضد فوق ، و( معبد ) اسم رجل ، **وإعرابه** : ( الواو ) عاطفة مثال علىٰ مثال ، ( الفرس ) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ( الأبلق ) صفة للفرس ، وهو مشتق ؛ لأنه اسم فاعل علىٰ وزن أفعل ، ( تحت ) منصوب على الظرفية المكانية ، وهو مضاف ، ( معبد ) مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، والظرف متعلّق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبر المبتدأ ، والتقدير : والفرس

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الأبلق كائن تحت معبد ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة علىٰ جملة ( صام خالد ) .

( **و** ) تقول أيضاً : ( **الريح هبت** ) وعصفت ( **يمنةَ المصلي** ) أي : في جهة يمينه ، وإعرابه : ( الواو ) عاطفة ، ( الريح ) مبتدأ ، ( هبت ) فعل وفاعل مستتر فيه جوازاً ، تقديره : يعود على ( الريح ) و( التاء ) علامة تأنيث الفاعل ، ( يمنة ) منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة ، وهي مضاف ، ( المصلي ) مضاف إليه ، والظرف متعلق بـ( هبت ) ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : أي : هابه في جهة يمين المصلي ، والجملة الاسمية في محل النصب ، معطوفة علىٰ جملة ( صام خالد ) .

( **و** ) تقول أيضاً : ( **الزرع تِلقاء الحيا المنهل** ) والزرع : كل ما يزرع من الأقوات والأبازير ؛ كالحنطة والشعير والطيف والذرة والكزبرة والفجل والخردل ، و( تِلقاء ) بكسر التاء ، وسكون اللام بمعنىٰ مقابل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ ﴾ أي : مقابل مدين ، و( الحيا ) بالقصر : المطر ، و( المنهلُّ ) بتشديد اللام : المنصب بشدة ، وقس إعرابه وإعراب ما بعده علىٰ ما سبق .

( **وقيمة الفضة** ) أي : سعرها ( **دون الذهب** ) أي : أقل من قيمة الذهب .

( **و** ) تقول أيضاً : ( **وثَمَّ** ) بفتح المثلثة ، وتشديد الميم : اسم إشارة للمكان البعيد ، في محل النصب على الظرفية المكانية ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، والظرف متعلق بواجب الحذف ؛ لوقوعه خبراً مقدماً ( **عمرو** ) مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة علىٰ جملة ( صام خالد ) ( **فادن منه** ) أي : فاقرب من عمرو ، ولتحظىٰ من عطائه .

وقوله ( **واقرب** ) منه تفسير لـ( ادن ) منه ؛ لأنه من دنا يدنوا دنواً إذا قرب من الشيء ، ( **وداره** ) أي : دار عمرو ( **غربي فيض البصرة** ) وغربي : منسوب إلى الغرب ، و( فيض البصرة ) زيادة دجلتها أيام المطر ، ( **ونخله** ) أي : نخل عمرو كائن ( **شرقي نهر مرة** ) أي : من جهة الشرق من نهر مرة ، و( مرة ) اسم رجل كمعبد ، وقيل : اسم قبيلة ، نسبت إلىٰ جدها .

و( الأبلق ) هو الأبيض ، و( الحيا ) بالقصر : المطر ، و( المنهلُّ ) المنصب بشدة ، و( ثَمَّ ) بفتح المثلثة ، وتشديد الميم : ظرف مبني ، يشار به للمكان البعيد ؛ نحو : ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ و( غربي ) منسوب إلى الغرب ، و( شرقي ) منسوب إلى الشرق ، والمعنىٰ : المكان الذي يلي الغرب أو الشرق ، و( فيض البصرة ) زيادة دجلتها ، و( مرة ) اسم رجل كمعبد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **والأبلق : هو الأبيض** ) من الفرس ، ( **والحيا : بالقصر المطر** ) ، وبالمد الاستحياء من الشيء ، ( **والمنهل : المنصب** ) أي : النازل ( **بشدة** ) وقوة ( **وثَمَّ ـ بفتح المثلثة ، وتشديد الميم ـ : ظرف مبني يشار به للمكان البعيد** ) وبضم المثلثة ، من حروف العطف ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْآخَرِينَ﴾ و« **غربي** » **منسوب إلى الغرب** ، و ) كذا ( « **شرقي** » **منسوب إلى الشرق ، والمعنىٰ : المكان الذي يلي الغرب أو الشرق** ، **وفيض البصرة : زيادة دجلتها** ، و« **مرة** » **اسم رجل كمعبد** ) ، والله أعلم .

## فائدة

### [أنواع الظروف من حيث الوضع والاستعمال]

قال الحريري في « شرحه » : **واعلم** : أن الظروف من حيث الوضع والاستعمال ثلاثة أنواع :

**النوع الأول** : ما يدل على الزمان فقط ، فهو عبارة عن مرور الليل والنهار ، وله أسماء متنوعة .

**فمنها** : ما يعبر به عن جميعه ؛ كـ( الدهر ) و( الأبد ) و( قط ) و( عوض ) إلا أن ( قط ) اسم لما مضىٰ من الزمان ، و( عوض ) لما يستقبل من الزمان ، و( الأبد ) اسم لجميع الآتي منه ؛ ولهـٰذا يقال : ما فعلته قط ، ولا أفعله أبداً .

**ومنها** : ما يقع علىٰ جزء منه مبهم ؛ نحو : ( مدة ) و( برهة ) و( حين ) و( وقت ) .

**ومنها** : ما يقع علىٰ مقدار منه محصور ؛ كـ( اليوم ) و(الليلة) و(الشهر) و(السنة) .

**ومن أسمائه أيضاً** : ( إذ ) و( إذا ) و( متىٰ ) و( أيان ) ، فـ( إذا ) لما مضىٰ من الزمان ، و( إذا ) لما يستقبل من الزمان ، و( متىٰ ) و( أيان ) استفهام عن الزمان ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وجميع أسماء الزمان قد تكون ظرفاً إذا وردت متضمنة معنىٰ ( في ) ولم ينطق بـ( في ) كقولك : قدمت يوم الجمعة ، وصمت يوم الخميس ، ورغبت عنك شهراً ، وأقمت عندك عاماً ، فتنصب هٰذه الأسماء نصب الظروف ؛ لتضمنها معنىٰ ( في ) إذ تقدير الكلام : قدمت في يوم الجمعة ، وصمت في يوم الخميس ، ولوقوع الأفعال فيها سميت ظروفاً تشبيهاً لها بظروف الأمتعة المودعة فيها .

**ومنها** : ما يقع الفعل في جميعه ؛ كقولك : صمت يوم الخميس ؛ لأن الصوم يستغرق اليوم كله .

**ومنها** : ما يقع الفعل في بعضه ؛ كقولك : لقيته يوم الجمعة ؛ لأن اللقاء قد يقع في بعض اليوم .

فإن جاءت هٰذه الأسماء غير متضمنة معنىٰ ( في ) . . لم تكن ظروف زمان ، بل هي أسماء زمان ، ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء ، فإذا قلت : يوم الجمعة مبارك . . رفعته بالابتداء ، كما ترفع زيداً في قولك : زيد مبارك ، فإذا قلت : أنا أحب شهر رمضان . . نصبته نصب المفعول به ، كما تنصب زيداً في قولك : أحب زيداً ، وقد يوجد في أسماء الزمان ما لا يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ؛ كقولك : ذات يوم وذات مرة ، وكقولك : خرجت سحراً ، إذا أردت به سحر يومك بعينه ، وقد تقام صفة الظرف مقامه بعد حذفه ؛ كقولك : أقمت عنده قليلاً من النهار ، وسامرته كثيراً من الليل ، وزرته قريباً من العصر ، فتنصب قليلاً وكثيراً وقريباً نصب الظروف ، وتقدير الكلام فيها : زماناً قليلاً وزماناً كثيراً وزماناً قريباً ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وقد نصبت بعض المصادر نصب الظروف ، فقالوا : أتيته غروب الشمس ، وانتبهت طلوع الفجر ، و( غروب ) و( طلوع ) مصدران منصوبان نصب الظروف ، وتقدير الكلام : أتيته وقت غروب الشمس ، وانتبهت حين طلوع الفجر ، وهٰذا حكم ظروف الزمان .

**والنوع الثاني** : ما يدل على المكان فقط ، فهو كل اسم صلح أن يكون جواب ( أين ) في الاستفهام ، وأسماؤه تنقسم إلىٰ قسمين : مختصة ومبهمة .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**فالمختصة** : هي كل ما يشتمل عليه حدّ يحيط به ؛ كالشام والعراق ومكة والمدينة والمسجد والدار ، وهـٰذا النوع يتصرف بوجوه الإعراب ، ولا يسمىٰ ظرف مكان ، وإن وجد شيء منها منصوباً . . كان انتصابه انتصاب المفعول به ، لا انتصاب الظرفية ؛ مثل قولك : عمرت الدار ، وهدمت الحائط .

**وأما المبهمة** : فهو ما لا حد له يحصره ؛ كأسماء الجهات الست التي هي : ( فوق ) و( تحت ) و( قُدَّام ) و( خلف ) و( يمين ) و( شمال ) ، وما جرىٰ مجراها ؛ مثل : ( يمنة ) و( يسرة ) و( قُبالة ) و( تُجاه ) و( دون ) و( عند ) و( نحو ) و( شطر ) و( شرقي البلدة ) و( غربي الناحية ) و( فرسخ ) و( مرحلة ) و( بريد ) و( بَدَلك ) و( قِبَلك ) و( حذِاك ) و( ثَمَّ ) وإن كانت مبنية على الفتح .

فهـٰذه الأسماء إذا وردت متضمنة معنىٰ ( في ) ولم ينطق بها . . نصبت نصب ظروف المكان ؛ كقولك : جلست خلفك ، وقعدت دونك ، وسرت أمامك ، وداري غربي دارك ، ووجهي تلقاء وجهك ، وسرت يمنة الأمير ، وتوجهت نحو المسجد ، ولي قبلك حق ، وإن لم تتضمن هـٰذه الأسماء معنىٰ ( في ) . . لم تكن ظروفاً ، وجرت بوجوه الإعراب ؛ كقولك : مرحلة زيد صعبة ، وغربي بغداد فسيح ، ويجوز تقديم كل من النوعين جميعاً على الفعل ، فتقول : أمامك سرت ، وخلفك جلست ، اليوم صمت ، والليلة اعتكفت ، وقد يحذف ظرف المكان ، وتقوم صفته مقامه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ ﴾ أي : والركب مكاناً أسفل منكم ، وقد نصبت عدة مصادر نصب ظروف المكان ؛ كقولهم في المرتفع : زيد مِنِّي مناط الثريا ؛ أي : استقر مناط الثريا من الدبران في البعد ، وقولهم في الأنيس المقرب : زيد مني مقعد القابلة ؛ أي : استقر مقعد القابلة من النفساء في القرب ، وفي المبعد المهان : زيد مني مزجر الكلب ، بكسر الجيم لا غير ؛ إذ هو المسموع من كلام العرب ، فتنصب هـٰذه المصادر انتصاب ظروف المكان ، وتقدير الكلام : زيد مني استقر مكان مناط الثريا ، ومكان القابلة ، ومكان مزجر الكلب .

**والنوع الثالث** : ما يدل على الزمان تارة وعلى المكان أخرىٰ وعلىٰ غيرهما أيضاً ،

ويسمىٰ هـٰذا النوع : الظروف الاعتبارية ، وهو ما يكون مدلوله باعتبار ما يضاف إليه ، زماناً كان أو مكاناً أو غيرهما ، إن أضيف إلى الزمان . . يكون ظرف زمان ، وإن أضيف إلى المكان . . يكون ظرف مكان .

وذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ هـٰذا النوع بقوله :

**( وقــد أكلــت قبلــه وبعــده      وإثــره وخلفــه وعنــده )**

أي : ( **وقد أكلت** ) الباكورة ( **قبله** ) أي : قبل اليوم ، ( **و** ) نزلت مزدلفة ( **بعده** ) أي : بعد موقف عرفات ، ( **و** ) دفعت إلىٰ منىٰ ( **إثره** ) أي : إثر جمع ؛ أي : عقب نزولي في جمع ؛ يعني : مزدلفة ، ( **و** ) صليت ( **خلفه** ) أي : خلف المقام ، ( **و** ) دعوت الله سبحانه ( **عنده** ) أي : عند الملتزم ، وهـٰذا النوع إذا أضيف إلىٰ شيء . . صار من جنسه ، والتحق بنوعه .

**فمن هـٰذا النوع** : ( قبل ) و( بعد ) إن أضيفا إلىٰ زمان . . صارا ظرف زمان ، وانتصبا انتصاب ظرف الزمان ، وإن أضيفا إلىٰ مكان . . صارا من جنسه ، وانتصبا انتصاب ظرف المكان .

**ومن هـٰذا النوع** : ( أسماء العدد ) و( كل ) و( بعض ) و( نصف ) و( ثلث ) وما أشبه ذلك من الأجزاء ، وكذلك لفظة ( بين ) ، فإذا قلت : اخرج قبل يوم السبت ، واقدم **بعد** أسبوع ، وصمت خمسة أيام ، وأقمت عنده كل النهار ، وسامرته بعض الليل ، ورحت بين جمادىٰ وشعبان . . انتصب ( قبل ) و( بعد ) و( كل ) و( بعض ) و( بين ) انتصاب ظرف الزمان ؛ لإضافتها إليه ، وحصولها كالجزء منه ، ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ حيث انتصب ( ألف ) على الظرفية الزمانية ؛ لأنه أضيف إلىٰ ظرف ، فصار كالجزء منه ، وكذلك قوله تعالىٰ : ﴿ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا ﴾ ( كل ) منصوب على الظرفية الزمانية ؛ لأنه أضيف إلىٰ ( حين ) ، وإذا قلت : داري قبل المسجد ، وبعد الحمام ، وسرت بعض فرسخ فقطعت عشرين مرحلة ، وصليت بين الساريتين . . انتصب ( قبل ) و( بعد ) و( عشرين ) و( بعض ) و( بين ) انتصاب ظرف المكان . اهـ « حريري » .

هـٰذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً ، لكنها لمَّا لم تتعين لأحد الظرفين ، بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه . . أفردتها بالذكر تبعاً للناظم في « شرحه » فإن أضفتها إلىٰ ظرف الزمان . . التحقت به ، وانتصبت انتصابه ؛ نحو : صمت قبل السبت وبعد الخميس وإثر رمضان وخلف شعبان ، وقدمت عند طلوع الشمس وإن . .

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **هـٰذه الأسماء المذكورة** ) في هـٰذا البيت كائنة ( **من الظروف أيضاً** ) أي : كما أن جميع ما مر من الظروف ، ولكن هـٰذه الأسماء المذكورة هنا من الظروف الاعتبارية ، وهي التي تكون بحسب ما تضاف إليه ، ( **لكنها** ) أي : لكن هـٰذه الأسماء ( **لما لم تتعين لأحد الظرفين** ) ظرف الزمان وظرف المكان ، ولم تختص به ، ( **بل صلحت** ) هـٰذه الأسماء ( **لكل منهما** ) أي : لكل من الظرفين ( **باعتبار ما تضاف إليه . . أفردتها بالذكر** ) أي : أفردت هـٰذه الأسماء بالشرح ، وفصلتها عما قبلها ، كما أفردها الناظم بالشرح ، وفصلها عما قبلها ، وقوله : ( **تبعاً للناظم في** « **شرحه** » ) علة لقوله : ( أفردتها ) بالشرح ؛ لأجل التبع والموافقة للناظم فيما فعله فيها في « شرحه » من فصلها عما قبلها في شرحها .

و( الفاء ) في قوله : ( **فإن أضفتها** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن هـٰذه الأسماء تصلح لكل من الظرفين ، وأردت بيان كيفية صلاحيتها لهما . . فأقول لك : إن أضفتها أي : إن أضفت هـٰذه الأسماء ( **إلىٰ ظرف الزمان . . التحقت** ) أي : التحقت هـٰذه الأسماء ( **به** ) أي : بظرف الزمان في دلالتها على الزمان ، ( **وانتصبت** ) هـٰذه الأسماء في إعرابها ( **انتصابه** ) أي : انتصاباً كانتصاب ظرف الزمان ؛ يعني : على الظرفية الزمانية ؛ مثال ذلك ( **نحو** ) قولك : ( **صمت قبل** ) يوم ( **السبت ، وبعد** ) يوم ( **الخميس وإثر** ) بكسر الهمزة وإسكان المثلثة ؛ أي : عقب شهر ( **رمضان** ) بست من شوال ، ( **وخلف** ) شهر ( **شعبان ، وقدمت** ) من السفر ( **عند طلوع الشمس** ) أي : وقت طلوع الشمس ، وهـٰذه **الأسماء** المذكورة في هـٰذه الأمثلة من قوله : ( قبل يوم السبت ) إلىٰ قوله : ( عند طلوع الشمس ) منصوبة على الظرفية الزمانية ؛ لإضافتها إلى الزمان إلا قوله : ( **عند** طلوع الشمس ) فإنه أضيف إلى المصدر ، فهو علىٰ تقدير مضاف ، كما قدرناه آنفاً ، ( **وإن**

أضفتها إلىٰ ظرف المكان . . انتصبت انتصابه أيضاً ؛ نحو : داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده . ولما كانت ( عند ) لا تتصرف . . نبه علىٰ ذلك بقوله :

وَعِنْـــدَ فِيهَـــا ٱلنَّصْـــبُ يَسْتَمِـــرُّ  لَكِنَّهَـــا بِمِـــنْ فَقَـــطْ تُجَـــرُّ
وَأَيْنَمَـــا صَـــادَفْـــتَ فِـــي لاَ تُضْمَـــرُ  فَـــٱرْفَـــعْ وَقُـــلْ يَـــوْمَ ٱلْخَمِيـــسِ نَيِّـــرُ

---

**أضفتها** ) أي : أضفت هـٰذه الأسماء ( **إلىٰ ظرف المكان** . . **انتصبت** ) هـٰذه الأسماء ( **انتصابه** ) أي : انتصاب ظرف المكان على الظرفية المكانية ؛ أي : انتصاباً كانتصابه ( **أيضاً** ) أي : كما أنها انتصبت انتصاب ظرف الزمان إذا أضيفت إلى الزمان فيما مر آنفاً ؛ مثال إضافتها إلى المكان : ( **نحو** ) قولك : ( **داري قبل المسجد** ، **وبعد الحمام** ) اسم لمكان الاغتسال ، ( **و** ) حانوتي ( **خلفه** ) أي : خلف المسجد ، ( **و** ) حلقتي ( **عنده** ) أي : عند المسجد .

( **ولما** ) كان أغلب الظروف زمانيها ومكانيها تفارق النصب على الظرفية ، بل تستعمل مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً به ، و( **كانت « عند »** ) لا تفارق النصب على الظرفية ، أو شبهه كالجر بـ( من ) ، و( **لا تتصرف** ) أي : لا تتحول إلى الرفع على الفاعلية ، أو إلى النصب على المفعولية ( . . **نبه** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **علىٰ ذلك** ) أي : علىٰ عدم تصرفها وملازمتها النصب على الظرفية أو شبهه ( **بقوله** : )

**( وعنـــد فيهـــا النصـــب يستمـــر  لكنهـــا بمـــن فقـــط تجـــر**
**وأينمـــا صـــادفـــت فـــي لا تضمـــر  فـــارفـــع وقـــل يـــوم الخميـــس نيـــر )**

أشار الناظم بهـٰذين البيتين إلىٰ أن الظرف قسمان : متصرف وغير متصرف .

**فالمتصرف** : هو ما يفارق النصب على الظرفية إلىٰ حالة لا تشبهها ؛ كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به أو مضافاً إليه ؛ كاليوم والليلة ، فإنك تقول فيهما : اليوم يوم مبارك ، وليلة القدر ليلة مباركة ، وأعجبني يوم عرفة ، وسرتني ليلة القدر ، وغير ذلك . .

**وغير المتصرف** : هو ما يلزم النصب على الظرفية أو شبهها ، وهو الجر بـ( من ) خاصة ؛ كـ( عند ) تقول : جلست عندَك ، بالنصب على الظرفية ، وخرجت من عندِك ، بالجر بـ( من ) ، وإنما اختصت ( من ) بجر الظروف الغير المتصرفة ؛ لكثرة

يشير إلىٰ أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرىٰ ؛ كأن استعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به ؛ فإنه يسمىٰ في اصطلاح النحاة : ظرفاً متصرفاً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

زيادتها في الظروف ، فلم يعتد بدخولها علىٰ ما لا يتصرف . اهـ « صبان » ، ومثل ( عند ) في ذلك ( قبل ) ، و( بعد ) و( لدىٰ ) .

وذكر الناظم هـٰذا القسم الأخير ـ أعني : غير المتصرف ـ بقوله : ( **وعند** ) التي هي من الظروف الاعتبارية ( **فيها** ) أي : في كلمة ( عند ) ( **النصب** ) على الظرفية ( **يستمر** ) أي : يدوم ولا يفارقها النصب علىٰ ذلك ، ( **لكنها** ) أي : لكن ( عند ) ( **بـ« من » فقط** ) أي : دون سائر حروف الجر ( **تجر** ) ، وهـٰذا استدراك علىٰ لزومها النصب على الظرفية ؛ أي : لكن ( عند ) قد تجر بـ( من ) فقط دون سائر حروف الجر لشبه المجرور بالمنصوب ؛ لأن كل مجرور منصوب المحل .

ثم ذكر الناظم القسم الأول ـ أعني : المتصرف ـ بقوله : ( **وأينما صادفت « في » لا تضمر** ) أي : وأي ظرف صادفته ووجدته لا تضمر ، ولا تقدر فيه معنىٰ ( في ) الظرفية ؛ أي : لا يصلح تقدير معنىٰ ( في ) فيه ( . . **فارفع** ) جواب الشرط ؛ أي : فارفع ذلك الظرف على الابتداء ، أو على الخبرية ، أو على الفاعلية ، أو انصبه على المفعولية ، أو جره بالإضافة ، فقوله : ( فارفع ) مثال لا قيد ، ( **وقل** ) في رفعه على الابتداء ( **يوم الخميس** ) يوم ( **نيِّر** ) أي : كثير النور والبركة ؛ لأنه يوم خلق النور ، وفي نصبه على المفعولية : عجبت اليوم ، وجره على الإضافة : سرت نصف اليوم مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يشير** ) الناظم بالبيت الثاني من البيتين ( **إلىٰ أن ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة** ) أي : مرة ( **وغير ظرف** ) مرة ( **أخرىٰ** ) وذلك الاستعمال ( **كأن استعمل مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به ؛ فإنه** ) أي : فإن ذلك الظرف الذي يستعمل استعمالاً مختلفاً ( **يسمىٰ في اصطلاح النحاة** ) وعادتهم : ( **ظرفاً متصرفاً** ) وهو يفارق النصب على الظرفية أو شبهه ؛ كأن خرج إلى الرفع ، وإلى النصب على المفعولية ، وإلى الجر بالإضافة ؛ وذلك الظرف المتصرف

كيوم ، فإنه استعمل ظرفاً في نحو : ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ لكون نصبه علىٰ إضمار ( في ) ، وغير ظرف ؛ نحو : ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا ﴾ إذ ليس منصوباً علىٰ إضمار ( في ) ، بل علىٰ أنه مفعول به ؛ إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم ، ومثله : ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ فـ( حيث ) مفعول به ، وقع عليه الفعل لا فيه ، وناصبه مقدر دل عليه ( أعلم ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **كيوم** ) وليلة ، ( **فإنه** ) أي : فإن لفظ ( اليوم ) ( **استعمل ظرفاً** ) أي : نصباً على الظرفية ( **في نحو** ) قوله تعالىٰ في قصة يوسف مع إخوته عليه السلام : ( ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ ) أي : لا توبيخ ولا لوم عليكم أيها الإخوة في هـٰذا اليوم الحاضر ؛ أي : علىٰ ما وقع منكم في الزمن الماضي من التفريط في حقي ، ونحو : خرجت يوم الجمعة ، وجلست مكانك ( **لكون نصبه علىٰ إضمار** ) معنىٰ ( **في** ) الظرفية ، ( **و** ) استعمل ( **غير ظرف** ) في ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا ﴾ **إذ ليس** ) لفظ ( يوماً ) في هـٰذا المثال ( **منصوباً علىٰ إضمار** ) معنىٰ ( **في** ) الظرفية ، ( **بل** ) هو منصوب ( **علىٰ أنه** ) أي : علىٰ أن لفظ ( يوماً ) ( **مفعول به** ) لعدم صلاحية تقدير معنىٰ ( في ) فيه ( **إذ المراد** ) من الآية ( **أنهم يخافون نفس ذلك اليوم** ) أي : يخافون الأهوال الواقعة فيه .

( **ومثله** ) أي : ومثل ( يوماً ) المذكور في هـٰذه الآية حيث المذكورة في قوله تعالىٰ : ( ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ ) أي : يعلم مكاناً يجعل ، ويضع فيه رسالته ؛ أي : المكان الصالح اللائق بها ، ( **فـ« حيث »** ) في هـٰذه الآية ( **مفعول به ، وقع عليه الفعل** ) أي : الحدث الذي هو العلم ، ( **لا** ) مفعول ( **فيه** ) الذي وقع فيه الفعل ، وإلا . . فيكون ظرف مكان ، ( **وناصبه** ) أي : وناصب ( حيث ) علىٰ أنه مفعول به ( **مقدر** ) تقديره : الله أعلم بكل شيء من الموجودات ، ويعلم مكاناً لائقاً برسالته ( **دل عليه** ) أي : علىٰ ذلك المقدر المحذوف لفظ ( **أعلم** ) لا هو ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً . اهـ من « المجيب » و« الحريري » .

وقال في « البحر » : ما أجازوه هنا من أن ( حيث ) مفعول فيه على السعة ، ومفعول به علىٰ غير السعة . . تأباه قواعد النحو ؛ لأن النحاة نصوا علىٰ أن ( حيث ) من

وما لزم النصب على الظرفية ، ولم يخرج عنها أصلاً ؛ كـ( قَطُّ ) و( عوض ) . . . . . .

---

الظروف التي لا تتصرف ، ونصوا علىٰ أن الظرف الذي يتوسع فيه لا يكون إلا متصرفاً ، فإذا كان كذلك . . امتنع نصبه ؛ أي : نصب ( حيث ) علىٰ أنه المفعول به ، لا على السعة ولا علىٰ غيرها ، والذي يظهر لي إقرار ( حيث ) على الظرفية المجازية علىٰ تضمين ( أعلم ) معنىٰ ما يتعدىٰ إلى الظرف ، فيكون التقدير : الله أنفذ علماً حيث يجعل رسالته ؛ أي : هو نافذ العلم في الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، فالظرفية مجازية ، قال السَّفَاقسيُّ ؛ تَعَقُّبُه حَسَنٌ بِحَسَب ما نص عليه حذاق هـٰذه الصناعة من أن ( حيث ) لا تتصرف ، ثم قال السفاقسي : لا حاجة إلىٰ تقدير ( يعلم ) إذ لا مانع لعمل ( أعلم ) في الظروف ، والذي يظهر لي أنه باقٍ علىٰ معناه من الظرفية والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظرف ، وكم موضع ترك فيه المفهوم ؛ لقيام الدليل عليه ، وقد قام في هـٰذا الموضع الدليل القاطع علىٰ أنه ليس بنوع يتصرف . اهـ ( منه )

( **وما لزم** ) أي : والنوع الذي لزم ( **النصب على الظرفية ، ولم يخرج عنها** ) أي : عن الظرفية ( **أصلاً** ) أي : خروجاً مؤصلاً ، وهو الخروج إلى الرفع أو الجر ، أو غير مؤصل ، وهو الخروج إلى الجر بـ( من ) فهو صفة لمصدر محذوف ( **كـ« قَطُّ »** ) بفتح القاف ، وتشديد الطاء المهملة ، فهو اسم لما مضىٰ من الزمان ، فقولك : ما رأيته قط بمعنىٰ من أول خلق الله إياي إلى الآن ، وهي مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي الابتداء والغاية ، وهي : ( من ) و( إلىٰ ) وبنيت علىٰ حركة ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، وقد تبنىٰ على الفتح والكسر أيضاً ، ( **وعوض** ) وهو اسم لما يستقبل من الزمان ، فقولك : لا أفعله عوض ؛ بمعنىٰ من الآن إلىٰ آخر الدهر ، وهو مشتق من العوض ، وسمي الزمان عوضاً ؛ لأن الزمان كلما مضىٰ جزء منه . . خلفه جزء آخر ، فكان عوضاً منه ، وبنيت ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي الابتداء والغاية ، وحركت ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، كما في ( قط ) ، وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ، ومحل بنائها إذا لم تضف ، وإلا . . أعربت ؛ كقولهم : لا أفعله عوض العائضين ؛ بمعنىٰ أبد الآبدين . اهـ من « حمدون » مع زيادة وتصرف ،

وهما مبنيان على الضم ، أو خرج عنها لكن إلىٰ حالة تشبهها ، وهي الجر بـ( من ) خاصة . . فإنه يسمىٰ في اصطلاحهم : ظرفاً غير متصرف ؛ كـ( عند ) فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً ؛ نحو : جلست عندك ، أو مجروراً بـ( من ) نحو : خرجت من عندك ، . .

---

( **وهما** ) أي : ( قط ) و( عوض ) ( **مبنيان** ) للعلة المذكورة آنفاً ، ولا يستعملان إلا بعد نفي أو شبهه ، وكان بناؤهما ( **على الضم** ) في بعض لغاتهما ؛ تشبيهاً لهما بأسماء الغايات .

وقوله : ( **أو خرج عنها** ) أي : عن النصب على الظرفية ، وهو معطوف علىٰ قوله : ( ولم يخرج عنها أصلاً ) ، ( **لكن** ) خرج عنها ( **إلىٰ حالة تشبهها** ) أي : تشبه النصب على الظرفية ؛ لأنه منصوب المحل ، ( **وهي** ) أي : تلك الحالة التي تشبه النصب على الظرفية ( **الجر بـ« من »** ) حالة كون ( من ) ( **خاصة** ) أي : مخصوصة بجرها دون سائر حروف الجر ، وإنما خصوا ( من ) بجرها ؛ لكثرة زيادتها في الظروف فلم يعتد بدخولها علىٰ ما لا يتصرف . اهـ « صبان » وفي « الحمدون » : إنما لم يجعلوا الخارج عن الظرفية إلى الجر بـ( من ) من المتصرف ؛ لأن ( من ) لما كثرت زيادتها في الظروف . . لم يعتد بها ، والظروف التي لا تتصرف وتجر بـ( من ) خمسة ، جمعتها في قولي : [من الرجز]

خمس ظروف خصصت جراً بمن قبل وبعد مع وعند ولدن

اهـ ( منه ) .

وقوله : ( . . **فإنه** ) أي : فإن النوع الذي لزم النصب على الظرفية أو الجر بـ( من ) ، وجملة ( إن ) خبر لقوله : ( وما لزم النصب على الظرفية ) ، وربطت بـ( الفاء ) لما في المبتدإ من العموم ؛ أي : ( **يسمىٰ** ) ذلك النوع ( **في اصطلاحهم** ) أي : في اصطلاح النحاة وعادتهم : ( **ظرفاً غير متصرف** ) أي : غير متحول من حالة إلىٰ أخرىٰ ؛ وذلك النوع الذي لزم حالة واحدة ( **كعند** ) وغيره مما ذكرناه آنفاً ، ( **فإنه** ) أي : فإن ( عند ) ( **لا يستعمل إلا ظرفاً ؛ نحو : جلست عندَك** ) بالنصب على الظرفية ، ( **أو** ) إلا ( **مجروراً بـ« من » نحو : خرجت من عندك** ) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ ﴾ ، فأما قول العامة : ذهبت إلىٰ عنده . . فهو

ومثله : ( قبل ) و( بعد ) و( لدن ) ، وإذا تقرر أن اسم الزمان أو المكان يكون علىٰ حسب العوامل إذا لم يكن علىٰ معنىٰ ( في ) . . فقول الناظم : ( فارفع ) محمول علىٰ حالة الابتداء كما مثل .

---

من لحنهم الفاحش . اهـ « حريري » .

( **ومثله** ) أي : ومثل ( عند ) في لزومه النصب على الظرفية أو الجر بـ( من ) : ( « **قبل** » و« **بعد** » و« **لدن** » ) كما مرَّ في البيت المذكور آنفاً ، ( **وإذا تقرر** ) أي : ثبت وعلم ( **أن اسم الزمان أو المكان يكون** ) في إعرابه ( **علىٰ حسب** ) واعتبار ما يقتضيه ( **العوامل** ) من رفع أو نصب أو جر ( **إذا لم يكن** ) ذلك الاسم ( **علىٰ** ) تقدير ( **معنىٰ** « **في** » ) الظرفية ( . . **فقول الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ جواب ( إذا ) أي : فتقييده لما يقتضيه العوامل بالرفع في قوله : ( « **فارفع** » **محمول علىٰ حالة** ) وقوع ذلك الاسم في ( **الابتداء** ) أي : في ابتداء الكلام ؛ بأن كان مبتدأً ، وذلك ( **كما مثل** ) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : ( وقل يوم الخميس نير ) أو علىٰ حالة وقوعه فاعلاً ؛ كجاء شعبان، وصيم رمضان، وأحرمت الحج في شوال؛ أي: فذكره الرفع فقط مثال لا قيد، وإلا . . فغير الرفع كذلك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ .

## فائدة

### في ( قط ) و( عوض )

أما ( قَطُّ ) بفتح القاف ، وتشديد الطاء ، وقد تخفف مع الضم ، أو الإسكان . . فهو ظرف مستغرق لما مضىٰ من الزمان ، ملازم للنفي أو شبهه ، والأفصح فيها : فتح القاف ، وتشديد الطاء المضمومة ، مشتقة من قططت الشيء قطاً إذا قطعته ، ومعنىٰ **ما فعلته قط** ؛ أي : ما فعلته فيما انقطع ومضىٰ من عمري إلى الآن ، وإنما بنيت لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ ( من ) الابتدائية و( إلىٰ ) الغائية ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ؛ كـ( قبل ) و( بعد ) ، وقد تكسر طاؤه علىٰ أصل حركة التقاء الساكنين ، وتفتح للخفة ، وقد يتبع قافه طاءه في الضم ، وقد تخفف طاؤه مع الضم ، فيقال : قطُ أو مع الإسكان ، فيقال : قطْ .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وأما ( عوض ).. فظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان ، ملازم للنفي أو شبهه ، مبني على الضم أو الفتح أو الكسر ، وإنما بني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ ( من ) الابتدائية و( إلىٰ ) الغائية ، ومعنىٰ لا أفعله عوض ؛ أي : لا أفعله فيما يستقبل من عمري إلىٰ نهايته ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً له بأسماء الغايات ، أو فتحة للخفة ، أو كسرة علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وبناؤه إذا لم يضف ، وأما إذا أضيف.. فمعرب بالنصب على الظرفية الزمانية ؛ كقولهم : لا أفعله عوض العائضين ؛ أي : أبد الآبدين . اهـ من « المغني » بتصرف وزيادة .

وقولهم : ( أَلْبَتَّة ) بفتح الهمزة ، وسكون اللام ، وتشديد التاء ، من البت ، وهو في اللغة القطع ، يقال : لا أفعله أَلْبَتَّة ، لكل أمر لا رجعة فيه ، قاله في « الصحاح » ، وهمزته همزة قطع ، كما نص عليه غير واحد ، لكن ردَّه محشي « القاموس » : وقال : لا موجب لقطع الهمزة ، ولا نقل يعضده ، ولا قياس يساعده . اهـ « حمدون » .

* * *

## باب الاستثناء

وَكُـلُّ مَـا ٱسْتَثْنَيْتَـهُ مِـنْ مُـوجَـبِ ... تَـمَّ ٱلْكَـلاَمُ عِنْـدَهُ فَلْيُنْصَـبِ
تَقُـولُ قَـامَ ٱلْقَـوْمُ إلاَّ سَعْـدَا ... وَقَـامَـتِ ٱلنِّسْـوَةُ إلاَّ دَعْـدَا

---

### ( باب الاستثناء )

وجعله الجوهري من جملة المفاعيل ، وسماه : مفعولاً دونه ، وهو **لغة** : مصدر استثنى السداسي من الثني بمعنى العطف ؛ لأن المستثنىٰ معطوف على المستثنىٰ منه ؛ بإخراجه من حكم ما قبله ، فكأن المعنىٰ في قولك : قام القوم إلا زيداً : قام القوم ولم يقم زيد ، أو بمعنى الصرف ؛ لأنه مصروف عن حكم المستثنىٰ منه ، وحقيقته **اصطلاحاً** : الإخراج بـ( إلا ) أو بإحدىٰ أخواتها لما كان داخلاً في عموم ما قبله كما في المتصل ، أو كالداخل كما في المنقطع ، لكن المراد به في الترجمة المستثنىٰ ؛ لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول ، قال الأزهري : فالمستثنىٰ هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بـ( إلا ) أو بإحدىٰ أخواتها بشرط الفائدة ، فالمخرج جنس يشمل المخرج بالبدل ؛ كأكلت الرغيف ثُلُثَه ، وبالصفة ؛ نحو : أعتق رقبة مؤمنة ، وبالغاية ؛ نحو : ﴿أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ ، وبالشرط ؛ نحو : اقتل الذمي إن حارب ، وبالاستثناء ؛ نحو : ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ .

وقوله : ( تحقيقاً ) يريد به الاستثناء المتصل ، وقوله : ( أو تقديراً ) يريد به الاستثناء المنقطع ، وقوله : ( من مذكور ) يريد به ما عدا المفرغ ، وهو المسمىٰ بالاستثناء التام ، وقوله : ( أو متروك ) يريد به المفرغ ، وقوله : ( بإلا أو بإحدىٰ أخواتها ) يخرج به ما عدا المستثنىٰ من البدل وغيره مما ذكرناه آنفاً ، وقوله : ( بشرط الفائدة ) احتراز عن نحو : جاءني ناس إلا زيداً ، وجاءني القوم إلا رجلاً .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( وكـل مـا استثنيتـه مـن مـوجـب ... تـم الكـلام عنـده فلينصـب
تقـوم قـام القـوم إلا سعـدا ... وقـامـت النسـوة إلا دعـدا )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وأدوات الاستثناء ؛ أي : الآلات التي يخرج بها ما بعدها عما قبلها في الحكم إيجاباً أو سلباً ثمانية ألفاظ ، ذكر الناظم منها خمسة ، وهي : ( إلا ) و( عدا ) و( خلا ) و( ليس ) و( غير ) ، وترك منها ثلاثة ، وهي : ( حاشا ) بلغاتها ، و( سوىٰ ) بلغاتها الأربع ، و( لا يكون ) .

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ( إلا ) لأنها أصل أدوات الاستثناء ؛ لكونها موضوعة له أولاً ، فكانت حقيقة فيه ، وأما غيرها . . فهو موضوع لغيره ثم استعمل استعمال ( إلا ) فيه ، فيكون مجازاً عنها ، ولا بد له من علاقة ما . اهـ « محرم » ، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب علىٰ كل حال ؛ أي : سواء كان الكلام تاماً موجباً أم لا ؛ لأن الكلام في المنصوبات ، وذلك كالمستثنىٰ بـ( ليس ) و( لا يكون ) كما فعله ابن هشام في « الشذور » ، فتلك الأدوات الثمانية بالنظر إلىٰ جنسها أربعة أقسام :

**ما هو حرف باتفاق** ، وهو ( إلا ) .

**وما هو فعلٌ باتفاق** ؛ أي : عند الجمهور ، وهو ( ليس ) و( لا يكون ) .

**وما هو مشترك بينهما** ، وهو ( خلا ) و( عدا ) و( حاشا ) كما تقدم في ( باب حروف الجر ) .

**والرابع : ما هو اسم باتفاق** ، وهو ( غير ) و( سوىٰ ) بلغاتها الأربع ، وهي : سِوىٰ بوزن رِضىٰ وسُوَىٰ كهُدىٰ ، وسَوَاء كسماء ، وسِوَاء كبناء وهي أغربها ، وقل من ذكرها .

وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ( إلا ) لأنها أصل أدوات الاستثناء ، كما مر آنفاً عن « المحرم » ( **وكل ما استثنيته** ) أي : وكل مستثنىٰ أخرجته ( **من** ) حكم مستثنىٰ منه ( **موجب** ) أي : مثبت ، وهو الذي لم يسبقه نفي أو شبهه ، من نهي أو استفهام إنكاري أو توبيخي ، كما سيأتي ، وقوله : ( **تم الكلام عنده** ) جملة فعلية صفة لـ( موجب ) أي : تم الكلام عند ذكر ذلك الموجب ، الذي هو المستثنىٰ منه قبل ذكر المستثنىٰ ، **والمراد بالتام** : أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنىٰ منه ، ( **فلينصب** )

من المنصوبات المستثنىٰ في بعض أحواله ، وهو المذكور بعد ( إلا ) أو إحدىٰ أخواتها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ذلك المستثنىٰ بـ( إلا ) وجوباً سواء كان الاستثناء متصلاً ، وهو ما كان المستثنىٰ فيه من جنس المستثنىٰ منه ، مذكراً كان كما إذا ( **تقول : قام القوم إلا سَعْداً** ) بفتح السين ، وسكون العين ، اسم علم لمذكر ، أ( و ) مؤنثاً كما إذا تقول : ( **قامت النسوة إلا دَعْداً** ) بفتح الدال ، وسكون العين ، اسم علم لمؤنث ، أو كان الاستثناء منقطعاً ، وهو ما كان المستثنىٰ فيه من غير جنس المستثنىٰ منه ؛ نحو : قام القوم إلا حماراً ، وكان حقاً على الناظم أن يذكره ، ولكنه تركه ؛ لضيق النظم ، وتكريره مثال المتصل للتوضيح للمبتدىء . اهـ من الفهم السقيم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **من المنصوبات** ) أي : من الأسماء المنصوبة ، جمع منصوب بمعنىٰ لفظ منصوب ، أو منصوبة بمعنىٰ كلمة منصوبة ، وهو كل ما اشتمل علىٰ علم النصب ، من الفتحة وما ناب عنها ، ( **المستثنىٰ في بعض أحواله** ) قيد به ؛ لأنه قد يكون واجب الجر ؛ كالمستثنىٰ بـ( غير ) و( سوىٰ ) ، ( **وهو** ) أي : المستثنىٰ في اصطلاح النحاة : الاسم ( **المذكور بعد « إلا »** ، **أو** ) بعد ( **إحدىٰ أخواتها** ) ونظائرها ، كذا في « شرح الكافية » ، فقوله : ( المذكور ) جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما ، مما يذكر في الكلام ، ولم يقل : المخرج ؛ لئلا يخرج المنقطع ، وفيه أن في المنقطع إخراجاً من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ ، فإنه إذا قيل : جاء القوم . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولهم : إلا الحمار إخراج من هـٰذا المفهوم ، كما صرح بذلك البدر بن مالك ؛ ولذلك أخذ والده في « التسهيل » المخرج جنساً ، وجعله في المتصل تحقيقاً ، وفي المنقطع تقديراً ، فقال فيه : هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك بـ( إلا ) أو ما في معناها بشرط الفائدة . اهـ « يس على المجيب » .

**واعلم** : أن المراد بـ( إخراج المستثنىٰ ) : أن ذكره بعد ( إلا ) مبين أنه لم يرد دخوله فيما قبل ( إلا ) ، فبين ذلك للسامع بتلك القرينة التي هي ( إلا ) لا أنه مراد للمتكلم ، ثم أخرجه ، فلا يلزم التناقض هـٰذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه

مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً . وأما الاستثناء . . فهو إخراج ما لولاه . . لدخل فيما قبله ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وغيره ، وهو الذي لا يصح غيره حَسْبَ ما تبين موضعه ، كذا قرره الشاطبي في « المقاصد الشافية » اهـ ( منه ) ، وقوله : ( بعد « إلا » أو إحدىٰ أخواتها ) فصل مخرج لما عدا المستثنىٰ ؛ كالبدل والصفة ، وسائر ما تقدم ذكره .

وقوله : ( **مخالفاً** ) ذلك المذكور حال من نائب فاعل المذكور ؛ أي : حال كون ذلك الاسم المذكور بعد ( إلا ) وأخواتها مخالفاً ( **لما قبلها** ) أي : لما قبل ( إلا ) وأخواتها ، وهو المستثنىٰ منه ( **نفياً** ) أي : من جهة النفي أو في النفي ، كما في قولك : جاء القوم إلا زيداً ، و( الواو ) في قوله : ( **وإثباتاً** ) بمعنىٰ ( أو ) أي : أو مخالفاً له في الإثبات ، كما : جاء القوم إلا زيداً ، فقوله : ( مخالفاً لما قبلها . . . ) إلخ حكم من أحكام الاستثناء ، وليس داخلاً في الحدِّ ؛ ولذا أسقطه ابن الحاجب ، وهو نظير قول « التسهيل » : بشرط حصول الفائدة ، الذي احترز به عما إذا كان المستثنىٰ منه نكرة في إيجاب ولم تخصص ؛ نحو : جائني ناس إلا زيداً ، أو معرفة والمستثنىٰ نكرة لم تخصص ؛ نحو : قام القوم إلا رجلاً ، فلو كان المستثنىٰ منه نكرة في نفي ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا رجل أو إلا زيد ، أو خصصت ؛ نحو : قام رجال كانوا في دارك إلا رجلاً ، أو كان المستثنىٰ من المعرفة نكرة مخصصة ؛ نحو : جاء القوم إلا رجلاً منهم . . جاز كما في « الهمع » اهـ « يس على المجيب » .

( **وأما الاستثناء** ) **لغة** : فهو مطلق الإخراج ، سواء كان بـ( إلا ) وأخواتها أو بغيرها ؛ كالصفة والبدل والشرط مثلاً كما مر ، وأما الاستثناء **اصطلاحاً** : ( **فهو إخراج ما** ) أي : إخراج مستثنىٰ بـ( إلا ) أو بإحدىٰ أخواتها عن المستثنىٰ منه ( **لولاه** ) أي : لولا إخراجه موجود ( . . **لدخل** ) ذلك المستثنىٰ ( **فيما قبله** ) أي : في حكم المستثنىٰ منه المذكور قبله إثباتاً أو نفياً ؛ أي : لتوهم السامع دخوله فيما قبله .

وقوله : ( إخراج ما ) من إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ؛ أي : الدلالة علىٰ خروجه لا أن المتكلم أدخل المستثنىٰ في المستثنىٰ منه ، ثم أخرجه وإلا . . لزم التناقض كما مر ، والإخراج جنس ، وبـ( إلا ) فصل أخرج الإخراج بالصفة أو الشرط أو الغاية أو

وأدواته ثمانية ألفاظ ، ذكر منها هنا ستة ، وهو أربعة أقسام : . . . . . . . . . . . . .

---

غير ذلك ، وقوله : ( لولاه ) أي : لولا الإخراج موجود ، فـ( لولا ) جارة للضمير الواقع في محل الرفع بالابتداء ، والخبر محذوف وجوباً ، تقديره : موجود ، هٰذا قول سيبويه ، وقال أبو الحسن الأخفش : إن ( لولا ) غير جارة ، وإن الضمير بعدها مرفوع بالابتداء ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع ، وقوله : ( لدخل ) أي : ذلك الشيء المعبَّر عنه بـ( ما ) أي : لتوهم السامع دخوله في الكلام السابق ؛ أي : في منطوقه بالنسبة للاستثناء المتصل ، أو في مفهومه بالنسبة للمنقطع ، فإذا قيل : جاء القوم . . فهم عرفاً مجيء ما يتعلق بهم أيضاً ، فقولك : إلا الحمير إخراج من هٰذا المفهوم ، **والمراد بالسابق** : الذي حقه السبق وإن تأخر لفظاً ؛ نحو : جاء إلا زيداً القوم . اهـ من « أبي النجا » .

( **وأدواته** ) أي : وأدوات الاستثناء وآلته ، **والمراد** : الألفاظ التي يخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجاباً وسلباً ( **ثمانية ألفاظ** ) بناءً علىٰ أن كلاً من لغات ( سوىٰ ) أداة مستقلة ، قوله : ( وأدوات ) الاستثناء ( ثمانية ) أي : على الأصح ، فلا يرد عليه ( بله ) و( لا سيما ) لكن يرد عليه ( لما ) ، قال ابن هشام في بعض الحواشي : من حروف الاستثناء ( لمَّا ) كقراءة بعضهم : ( إن كل نفس لما عليها حافظ ) ، ( وإن كل لما جميع ) ، وقرأ ابن مسعود : ( وإن منا لما له مقام ) .

وليس منها ( بله ) خلافاً للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ، ولا ( لا سيما ) خلافاً للكوفيين وبعض البصريين ؛ لأن ما بعدها داخل فيما قبلها ، ووجه ابن هشام قولهم : بأنه لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها ، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة . . كان خارجاً منه بوجه لم يكن له ؛ فسُمِّي استثناء . اهـ « يس على المجيب » .

( **ذكر** ) الناظم ( **منها** ) أي : من تلك الثمانية ( **هنا** ) أي : في هٰذه المنظومة .

وقوله : ( **ستة** ) ألفاظ سبق قلم ، بل الذي ذكره الناظم خمسة ألفاظ ، وهي : ( إلا ) و( عدا ) و( خلا ) و( ليس ) و( غير ) ، والذي تركها ثلاثة ، وهي : ( حاشا ) و( سوىٰ ) بلغاتها الأربع ، و( لا يكون ) اهـ « فوائد » ، ( **وهو** ) أي : ما ذكر من الألفاظ الثمانية بالنظر إلىٰ جنسها ( **أربعة أقسام** ) أي ، أربعة أنواع :

ما هو حرف وهو : ( إلا ) ، وما هو فعل وهو : ( ليس ) و( لا يكون ) ، وما هو مشترك بينهما وهو : ( خلا ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**أحدها** : ( **ما هو حرف** ) باتفاق ( **وهو** ) أي : ذلك الحرف المتفق عليه ( **إلا** ) الاستثنائية ، خرج بها ( إلا ) الوصفية ؛ لأنها اسم بمعنىٰ ( غير ) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ أي : غير الله عز وجل .

( و ) **الثاني منها** : ( **ما هو فعل** ) باتفاق ( **وهو** : ليس ) أي : عند الجمهور ، وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقُير إلىٰ حرفيتها مطلقاً ، كما مر في أول الكتاب ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها في باب الاستثناء تكون حرفاً ناصباً للمستثنىٰ بمعنىٰ ( إلا ) اهـ « يس على المجيب » ، ( **ولا يكون** ) **اعترض** : بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلاً ؟ **وأجيب** : بأنهما لما ركبا . . غلب الفعل على الحرف ؛ لشرف الفعل ، فسمي الجميع فعلاً . اهـ « يس » .

قال الشارح في « الفواكه » : وذكر الاتفاق فيهما منتقد ، أما ( ليس ) . . فالخلاف فيها مشهور ، فمنهم من ذهب إلىٰ حرفيتها مطلقاً ، ومنهم من خص ذلك بما إذا كانت للاستثناء ، **والأصح** : أنها فعل مطلقاً ، كما تقدم في صدر المقدمة ، وأما ( لا يكون ) . . فلا يحسن أن يعد فعلاً فضلاً عن أن يعد متفقاً علىٰ فعليته ؛ لأنه مركب من حرف وفعل ، والمركب منهما لا يكون فعلاً ، ومن عده فعلاً . . فقد تجوز في الكلام . اهـ ( منه ) ، وفي « الكواكب » : وقد يجاب عما قاله المصنف بأن مراده اتفاق الأكثر من علماء العربية ؛ لأن القول بحرفية ( ليس ) صار كالمجهول في اصطلاح علماء العربية ، وأما ( لا يكون ) . . فإن ( لا ) غير منظور إليها ؛ لأنها ركبت مع الفعل ، وهي حرف غلبها الفعل ؛ لشرفه فسمي الجميع فعلاً .

**والحاصل** : أن المصنف بنىٰ ما ذكره من الاتفاق علىٰ ما هو مشهور معروف في كتب العربية من فعلية اللفظين المذكورين . اهـ « كواكب » .

( و )**الثالث منها** : ( **ما هو** ) أي : لفظ ( **مشترك** ) أي : متردد ( **بينهما** ) أي : بين الحرفية والفعلية ، فيستعمل تارةً فعلاً وتارةً حرفاً ، ( **وهو** ) أي : ذلك المتردد : ( **خلا** ) عند الجميع ، فإنها تستعمل فعلاً تارة وحرفاً تارة أخرىٰ عند جميع النحاة ،

و( عدا ) و( حاشا ) كما تقدم ، وما هو اسم وهو : ( غير ) و( سوىٰ ) بلغاتها . وبدأ الناظم بالكلام على المستثنىٰ بـ( إلا ) لأنها أصل أدوات الاستثناء وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب علىٰ كل حال ، كالمستثنىٰ بـ( ليس ) ، . . . . . . . . . .

---

( **وعدا** ) فإنها تستعمل كذلك عند غير سيبويه ، فإنه لا يحفظ فيها إلا الفعلية ، فلا يجيز الجر بها ، ( **وحاشا** ) تستعمل كذلك عند المازني والمبرد والأخفش والزجاج والجرمي والفراء ، وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلىٰ أنها حرف جر دائماً ، وذهب جمهور الكوفيين إلىٰ أنها فعل دائماً ، ( **كما تقدم** ) كون هـٰذه الثلاثة مترددة بين الحرفية والفعلية في ( باب حروف الجر ) .

( **و** ) **الرابع منها** : ( **ما هو اسم** ) باتفاق ( **وهو : غير** ) بالتنوين ؛ لأنه اسم معرب منصرف ، ( **وسوىٰ بلغاتها** ) الأربع ، فإنه يقال : فيها : سِوىٰ بكسر السين والقصر ؛ كرضىٰ بالتنوين وعدمه ، هـٰذه اللغة هي أشهر اللغات الأربع فيها ، وسُوَىٰ بضم السين والقصر ؛ كهدىٰ بالتنوين وعدمه ، وتكتب ألفه بصورة الياء ؛ لأنه يقال في تثنيته بالياء ، وسَوَاء بفتح السين والمد ؛ كسماء ، والرابعة سِوَاء بكسر السين والمد ؛ كبِناء ، وهي أغربها ، وقل من ذكرها من النحاة ، ونص عليها الفارسي في « الحجة » وابن الخباز في « النهاية » ، **وظاهر كلام النحويين** : أن الاستثناء بهـٰذه اللغات الأربع مسموع ، كما يفيده كلام المصنف وغيره . اهـ « كواكب » .

( **وبدأ الناظم** ) في « منظومته » ( **بالكلام علىٰ** ) حكم ( **المستثنىٰ بـ« إلا » لأنها أصل أدوات الاستثناء** ) وأمها ؛ لأنها الأصل الذي وضعت العرب للاستثناء ، وغيرها يُستعمل في الاستثناء بطريق النيابة عنها ، وإن في قوله : ( **وإن كان الأولىٰ** ) والأحرىٰ والأقيس ( **البداءة** ) أي : الابتداء ( **بما** ) أي : بالمستثنى الذي ( **هو متعين النصب** ) أي : واجب النصب ( **علىٰ كل حال** ) أي : سواء كان الكلام تاماً موجباً أم لا ؛ وذلك ( **كالمستثنىٰ بـ« ليس »** ) و( لا يكون ) لأنه خبرها ، وخبرها لا يكون إلا منصوباً غائية لا جواب لها ، وإنما كان الأولى البداءة بذلك ؛ لأن الكلام في المنصوبات .

قوله : ( وإن كان الأولى البداءة ) و( البُداءة ) بالمدة وبضم أوله ، وفتحه علىٰ وزن فعالة ، وكذا البَدْءَه بفتح أوله ، وسكون ثانيه علىٰ وزن فعله ، كلاهما مصدر

ثم المستثنىٰ بـ( إلا ) له حالات : **إحداها** : أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً موجَباً ؛ فيجب نصب المستثنىٰ بـ( إلا ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لـ( بدأ ) الثلاثي بمعنى الابتداء . اهـ « كردي » .

( **ثم** ) بعدما بينا أدوات الاستثناء وأنواعها ، وبينا ما هو الأولىٰ بالبداءة به نقول : ( **المستثنىٰ بـ« إلا »** ) الاستثنائية لا الوصفية ، كما مرت الإشارة إليها ( **له حالات** ) ثلاث من جهة الإعراب :

( **إحداها** ) أي : إحدىٰ تلك الثلاث : ( **أن يكون ما قبلها** ) أي : ما قبل ( إلا ) ( **كلاماً تاماً** ) أي : غير محتاج إلىٰ ما بعد ( إلا ) بأن ذكر فيه المستثنىٰ منه ( **موجَباً** ) بفتح الجيم ؛ أي : مثبتاً لم يسبقه نفي ولا شبهه ( **فيجب** ) حينئذ ( **نصب المستثنىٰ بـ« إلا »** ) على الأصح الذي هو مذهب ابن مالك ، وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ؛ لأنه شبيه بالمفعول به ، **والمراد** : وجوب نصبه في لغة الأكثر ، فلا ينافي أنه يجوز إتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان ، وخرج عليها قراءة : ( فشربوا منه إلا قليل ) والكلام فيما إذا كان ( إلا ) للاستثناء ، كما هو صريح قوله : ( والمستثنىٰ بإلا ) فلا يرد أن غير النصب جائز في نحو قولك : قام القوم إلا زيداً إذا جرت ( إلا ) صفة على الأول ، ومن كلامهم : لو كان معنا أحد إلا زيداً . . لغلبنا ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ اهـ « يس على المجيب » ، ووجه الرضي نصب المستثنىٰ بـ( إلا ) في التام الموجب بأن ( إلا ) مقوية لمعنى الاستثناء ، ومحصلة له ، والعامل هو ما به يتقوى المعنى المقتض للإعراب ، وبأن إلا نائبة عن ( اسْتَثْنِي ) كما أن حروف النداء نائبة عن ( أنادي ) ، ومقابل الأصح المذكور في كلام الشارح سبعة أقوال ، فنقول على العد السابق : **الثاني منها** : ناصبه تمام الكلام ، كما انتصب ( درهماً ) بعد عشرين ، **والثالث** : الفعل المتقدم بواسطة ( إلا ) ، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن باب شاذ ، **والرابع** : الفعل بغير واسطة ( إلا ) ، وإليه ذهب ابن خروف ، **والخامس** : الفعل المحذوف من معنىٰ ( إلا ) تقديره : أستثني زيداً ، وإليه ذهب الزجاج ، **والسادس** : معنى المخالفة ، وحكي عن الكسائي ، **والسابع** : أن بفتح الهمزة ، وتشديد النون المحذوفة ، هي وخبرها تقديره : إلا أن زيداً لم يقم ، حكاه

سواء كان الاستثناء متصلاً ، كما مثل الناظم ، أم منطقعاً ؛ نحو : قام القوم إلا حماراً .

---

السيرافي عن الكسائي ، **والثامن** : أن ( إلا ) مركبة من ( إن ) و( لا ) ، ثم خففت ( إن ) ، وأدغمت في اللام ، حكاه السيرافي عن الفراء ، وزاد ابن عصفور : فإن انتصب ما بعدها . . فعلىٰ تغليب ( إن ) ، وإن لم ينتصب . . فعلىٰ تغليب حكم ( لا ) عاطفة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « التصريح » .

قال الشارح : فيجب نصب المستثنىٰ بـ( إلا ) على الأصح ( **سواء كان الاستثناء** ) في التام الموجَب ( **متصلاً** ) بأن كان المستثنىٰ بعضاً من المستثنىٰ منه ؛ وذلك ( **كما مثل الناظم** ) أي : كالمثال الذي مثل به الناظم ، وكرر المثال فيه إيضاحاً للمبتدي ، وإشارة إلىٰ أنه لا فرق في المستثنىٰ بين كونه مذكراً أو مؤنثاً ، ( **أم** ) كان الاستثناء ( **منقطعاً** ) بأن لم يكن المستثنىٰ بعضاً منه ؛ وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **قام القوم إلا حماراً** ) ، وقوله تعالىٰ : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ فإن إبليس ليس بعضاً من الملائكة ، وكذا الحمار ليس بعضاً من القوم ، ولا يقع المنقطع إلا بعد ( إلا ) ، وإلا بعد غير كما قاله نجم الأئمة الرضي ، وإنما لم يمثل له الناظم ؛ لضيق النظم ، ولو قال بدل الشطر الأخير : وصاحبت الهرة إلا أسداً . . لوفى المراد .

**واعلم** : أنه لا بد في الاستثناء المنقطع من أن يكون ما قبل ( إلا ) دالاً علىٰ ما بعدها ، كمثال الشارح ؛ لهـٰذا لا يحسن أن يقال : قام القوم إلا ثعباناً ،كما قاله الصيرفي وابن السراج وابن مالك وغيرهم ، وعبارة الدماميني في « تعليق الفوائد » : إذا كان الاستثناء منقطعاً . . فلا بد أن يكون الكلام الذي قبل ( إلا ) دالاً على المستثنىٰ ، فإن لم يتناوله بوجه من الوجوه . . لم يصح استعماله ؛ لعدم الفائدة ، فلا يصح نحو : صهلت الخيل إلا البعير ، ولو قيل : صوتت الخيل إلا البعير . . لجاز ؛ لأن التصويت استحضر بذكر الخيل ونحوها من المصوتات ، فكان المستثنىٰ في تقدير الداخل فيما قبله ، وإن لم يكن داخلاً حقيقةً ؛ وبهـٰذا يعلم أن المنقطع بعض من المستثنىٰ منه مجازاً ؛ وذلك لأنه لا يكون إلا بما يستحضر بوجه . اهـ .

**هـٰذا** ؛ وإنما وجب نصب المستثنىٰ بـ( إلا ) إذا كان الكلام السابق تاماً موجَباً ؛ لامتناع البدل حينئذ ؛ لأنه لو جاز وقوع البدل هنا . . لاقتضىٰ ذلك فساد المعنىٰ ؛ لأن

والمعنيُّ بـ( التام ) : أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنىٰ . . . . . . . . . . . . .

---

المبدل منه في حكم السابق ، فلو قلت : قام القوم إلا زيد بالرفع على البدلية ، أو قام القوم إلا حمار بالرفع أيضاً على البدلية ، وقدرنا المبدل منه الذي هو القوم في حكم الساقط . . كان تقدير المعنىٰ حينئذ : قام إلا زيد ، أو قام إلا حمار ، وذلك لا معنىٰ له إلا بتقدير زيادة ( إلا ) ، وهو خلاف الأصل ، أو بتقدير أنه استثناء مفرغ ، والتفريغ لا يكون في حال الإثبات ، فتعين النصب . اهـ « كواكب » .

## تَنْبِيهٌ

## [توجيه ما ورد من الرفع في الاستثناء التام الموجب]

ما تقرر من وجوب النصب في الاستثناء من كلام تام موجَب ، سواء أكان متصلاً أو منقطعاً هو المشهور المعروف في كتب العربية ، وقد سمع الرفع متىٰ توفرت الشروط ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها إلا ذكر الله ، وما والاه ، أو عالم أو متعلم » ، أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة في ( الزهد ) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمتي معافى إلا المجاهرون » ، أخرجه البخاري في ( الأدب ) ، ومسلم في ( الزهد ) ، وقرىء : ﴿فشربوا منه إلا قليل﴾ بالرفع فقيل : المرفوع في جميع ذلك بدل بعض من المستثنىٰ منه ؛ لأن الإبدال بعد الكلام التام الموجَب لغة حكاها أبو حيان ، وخرجت عليها القراءة المذكورة ، **والأصح** : أن المرفوع مبتدأ حذف خبره ؛ لدلالة ما قبله عليه ؛ أي : ( إلا ذكر الله . . . ) إلخ ، فليس بملعون ، و( إلا المجاهرون ) ليسوا معافين ، و( إلا قليل منهم ) لم يشربوا ، والجملة في ذلك كله استثناء منقطع ، فمحلها النصب ، ومجيء المستثنىٰ جملة هو ما عليه ابن هشام تبعاً للفراء وابن خروف وغيرهما ، وهو الأصح .

ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۞ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ﴾ فـ( من ) مبتدأ خبره ( فيعذبه ) ، والجملة استثناء منقطع . اهـ من « الكواكب » .

وقوله : ( **والمعنيُّ** ) بتشديد الياء ، اسم مفعول من عَنَىٰ يعني من باب ( رمىٰ ) ، أصله : معنوي علىٰ زنة مفعول ، كما بسطنا الكلام عليه في « الفتوحات » أي : والمقصود ( **بالتام** ) هنا : ( **أن يكون الكلام** ) الذي قبل ( إلا ) ( **مشتملاً على المستثنىٰ**

منه ، وبـ( الموجب ) : ما لم يسبق بنفي أو استفهام أو نهي . **الثانية** : أن يكون ما قبلها غير تام وغير موجب ؛ فيعرب المستثنىٰ بحسب ما يقتضيه العامل ، ولا عمل لـ( إلاّ ) فيه ، ومن ثَمَّ يسمىٰ هـٰذا الاستثناء : مفرغاً ؛ لأن ما قبل ( إلا ) تفرغ ؛ أي : تسلَّط للعمل فيما بعدها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**منه** ) أي : مذكوراً فيه المستثنىٰ منه ، ( **و** ) المعني ( **بالموجَب** ) بفتح الجيم : هو ( **ما لم يسبق** ) أي : الكلام الذي لم يسبق بالبناء للمجهول ( **بنفي** ) خرج به نحو : ما قام أحد إلا زيد أو زيداً ، ( **أو** ) بـ( **استفهام** ) أي : لم يسبق بالاستفهام ، خرج به نحو : هل قام أحد إلا زيد أو زيداً ، والمراد بالاستفهام : هو الاستفهام المؤول بالنفي ، إنكارياً كان : وهو ما متعلّقه غير واقع ، ومدعيه كاذب ، ويسمىٰ : إبطالياً أيضاً ؛ نحو : ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴾ أو توبيخياً : وهو ما متعلقه واقع ، ومدعيه صادق ، ولكنه ملوم عليه ؛ نحو : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ وهو بمعنىٰ نفي الانبغاء واللياقة . اهـ « خضري » ، ( **أو** ) بـ( **نهي** ) خرج به نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ .

الحالة ( **الثانية** ) من الحالات الثلاث التي للمستثنىٰ بـ( إلا ) : ( **أن يكون ما قبلها** ) أي : ما قبل ( إلا ) ( **غير تام** ) لعدم ذكر المستثنىٰ منه ، ( **وغير موجب** ) لتقدم النفي أو شبهه عليه ، ( **فيعرب المستثنىٰ** ) حينئذ ( **بحسَب** ) بفتح السين ، وإسكانها ؛ أي : باعتبار ( **ما يقتضيه العامل** ) قبل ( إلا ) ، ويطلبه من رفع أو نصب أو جر ، ( **ولا عمل لـ« إلاَّ »** ) حينئذ ( **فيه** ) أي : في المستثنىٰ ؛ أي : لا يبقىٰ لكلمة ( إلا ) الاستثنائية عمل في المستثنىٰ ، بل العمل فيه لما قبلها ، ( **ومن ثم** ) أي : ومن أجل إعرابه بحسب ما يقتضيه العامل قبل ( إلا ) ( **يسمىٰ هـٰذا الاستثناء** ) الذي كان الكلام فيه غير تام وغير موجب : ( **مفرغاً** ) أي : ملغياً فيه ( إلا ) عن العمل فيما بعدها ، فذكر هـٰذا النوع في هـٰذا الباب من باب الاستطراد ، وإنما سمي بهـٰذا الاسم ( **لأن ما قبل « إلا »** ) الاستثنائية ( **تفرغ** ) عن العمل فيما قبل ( إلا ) ( **أي : تسلط** ) وتهيأ ( **للعمل فيما بعدها** ) أي : فيما بعد ( إلا ) فيعطىٰ ذلك الاسم المستثنىٰ من وجوه الإعراب ما يستحقه لو لم توجد ( إلا ) ، فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعاً . رفع

تقول : ما جاء إلا زيد ، فترفع زيداً بـ( جاء ) ، وما رأيت إلا زيداً ، فتنصبه بـ( رأيت ) ، وما مررت إلا بزيد ، فتجره بـ( الباء ) فصار الحكم معها كالحكم بدونها ، وعن هـٰذه الحالة احترز بقوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ما بعدها على الفاعلية ، ( **تقول** ) في مثاله : ( **ما جاء إلا زيد ؛ فترفع زيداً بجاء** ) لأنه يطلب فاعلاً ، ( و ) إن كان ما قبلها يطلب منصوباً لفظاً . . نصب ما بعدها على المفعولية لفظاً ، تقول في مثاله : ( **ما رأيت إلا زيداً ؛ فتنصبه** ) أي : فتنصب ما بعد ( إلا ) لفظاً على المفعولية ( **برأيت** ) ، ( و ) إن كان ما بعدها يطلب منصوباً محلاً . . جر بجار يتعلق به ، تقول في مثاله : ( **ما مررت إلا بزيد ؛ فتجره** ) أي : تجر ما بعد ( إلا ) ( **بالباء** ) المفيدة للتعدية ، ( **فصار الحكم** ) أي : حكم ما بعد ( إلا ) في الإعراب ( **معها** ) أي : مع ذكر ( إلا ) ( **كالحكم** ) أي : كحكمه ( **بدونها** ) أي : بدون ذكر ( إلا ) فتكون إلا ملغاة لا عمل لها ، وتقول في إعراب هـٰذه الأمثلة : ( ما ) نافية ، ( قام ) فعل ماض ، ( إلا ) أداة حصر ، ( زيد ) فاعل لـ( قام ) مرفوع بضمة ظاهرة ، ( وإلا زيداً ) ( إلا ) أداة حصر ، ( زيداً ) مفعول به منصوب بـ( رأيت ) ( إلا بزيد ) ( إلا ) أداة حصر ، ( بزيد ) جار ومجرور ، متعلق بـ( مررت ) ، وهـٰذه أمثلة النفي ، ومثلها قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، ومثال ما إذا تقدمه نهي كقوله : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ ، ومثال الاستفهام كقوله تعالىٰ : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ ، وشرط هـٰذا الاستثناء ـ أعني : الاستثناءَ المفرغ ـ أن يتقدمه نفي أو شبهه ؛ لأنه لا يتأتى التفريغ في الإيجاب ؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ إبطال الاستثناء ، فلا تقول : رأيت إلا زيداً ؛ لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك محال عادة ، ووجه لزوم ما ذكر أن الاستثناء المفرغ يقدر فيه الاستثناء من اسم عام محذوف ، فتقدير ( ما قام إلا زيد ) : ما قام أحد إلا زيد ، وعلىٰ هـٰذا فقس ، فلا يصح التفريغ في الإيجاب ؛ لأنك لو قلت : رأيت إلا زيداً . . يكون التقدير : رأيت جميع الناس إلا زيداً ، وذلك غير صحيح . اهـ « كواكب » .

( **وعن هـٰذه الحالة** ) الثانية التي تسمىٰ بالاستثناء المفرغ ( **احترز** ) الناظم ( **بقوله** )

( تم الكلام عنده ) . **الثالثة** : أن يكون ما قبله تاماً غير موجَب ، وإليه أشار بقوله :

**وَإِنْ يَكُــنْ فِيمَـا سِــوَى ٱلإِيجَـابِ ... فَــأَوْلِــهِ ٱلإِبْـدَالَ فِــي ٱلإِعْــرَابِ**

---

رحمه الله تعالىٰ : ( **تم الكلام عنده** ) أي : بتقييده الموجب بالتمام ، وذلك بأن كان الكلام منفياً ناقصاً ؛ أي : غير موجب وغير تام .

**الحالة** ( **الثالثة** ) من الحالات الثلاث الجارية في المستثنىٰ بـ( إلا ) : ( **أن يكون ما قبله** ) أي : ما قبل الاستثناء ( **تاماً** ) بأن ذكر فيه المستثنىٰ منه ( **غير موجب** ) بأن سبقه نفي أو شبهه ، ( **وإليه** ) أي : وإلىٰ هـٰذا الاستثناء المسمىٰ بالمنفي التام ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن يكــن فيمــا ســوى الإيجــاب ... فــأولــه الإبــدال فــي الإعــراب** )

أي : ( **وإن يكن** ) المستثنىٰ ( **فيما سوى الإيجاب** ) أي : في الكلام التام الغير الموجَب و( في ) علىٰ معناها ، و( ما ) واقعة على الكلام ، ويحتمل كون ( في ) بمعنى ( الباء ) ، و( ما ) زائدة ؛ أي : وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام غير موجب ؛ بأن سبقه نفي أو شبهه ، ويصح إبقاء الكلام علىٰ ظاهره ، **والمعنىٰ** : وإن يكن استثناؤك فيما سوى الإيجاب . اهـ « نزهة » .

( **فأوله** ) أي : فأول المستثنىٰ ، وأعطه ( **الإبدال في الإعراب** ) أي : فأعطه في إعرابه البدلية من المستثنىٰ منه بدل بعض من كل عند البصريين ، متصلاً كان الاستثناء أو منقطعاً ، واستغنىٰ عن ربطه بالضمير كما هو شأنه ؛ لأن قوة تعلق المستثنىٰ منه به تغني عن الضمير غالباً ، قاله الأزهري ؛ نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال ، وما مررت بأحد إلا زيد بالجر ، وما رأيت القوم إلا زيداً ، وقال الكوفيون : إنه عطف نسق ؛ لأن ( إلا ) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة ، وهي عندهم بمنزلة ( لا ) العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، وجاز فيه النصب على الاستثناء ؛ لأنه الأصل ، وقد قرىء بهما قوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ، لكن الأرجح فيما إذا كان المستثنىٰ متصلاً كما مثلناه البدل ؛ لما فيه من حصول المشاكلة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في الإعراب ، وقال الرضي وجماعة من النحاة : ويشترط في جواز هـٰذا البدل ؛ أي : الواقع في باب الاستثناء أن يكون بعد ( إلا ) ، وأن يكون

يعني : وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام في غير الإيجاب ، وهو النفي وشبهه من نهي أو استفهام إنكاري . . فأَوْلِهِ الإبدال ؛ أي : فأعطه إياه ؛ بأن تجعل المستثنىٰ تابعاً للمستثنىٰ منه في إعرابه بدلاً ؛ أي : بدل بعض من كل عند البصريين ؛ نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال ، وما مررت بأحد إلا زيد ، بالجر . . . . . . . . . .

---

متصلاً ومؤخراً عن المستثنىٰ منه ، وأن يكون غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وألاَّ يتراخى المستثنىٰ عن المستثنىٰ منه لفظاً ، فخرج بقوله : ( وأن يكون غير مردود به كلام . . . ) إلخ ، ما رد به كلام نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، بالنصب وجوباً رداً علىٰ من قال : قام القوم إلا زيداً ؛ قصداً للتطابق بين الكلامين ، فلا يجوز فيه الإبدال ، وخرج المتراخي لفظاً عن المستثنىٰ منه ؛ نحو : ما جاءني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً ، فإن الإبدال فيه غير مختار ؛ لأن الإبدال إنما يختار ؛ لقصد التطابق بينه وبين المستثنىٰ منه ، ومع التراخي لا يظهر التطابق . اهـ من « الكواكب » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : وكلمة ( **يعني** ) الناظم بهٰذا البيت . . . إلخ ، بمعنىٰ ( أي ) التفسيرية لا لدفع الإيراد ؛ أي : ( **وإن يكن المستثنىٰ مسبوقاً بكلام تام** ) بأن اشتمل على المستثنىٰ منه واقع ذلك الكلام ( **في غير الإيجاب** ) والإثبات ، ( **وهو** ) أي : الكلام الذي كان غير موجَب هو ما تقدمه ( **النفي** ) لفظاً ومعنىٰ ؛ نحو : ما قام أحد إلا زيداً ، أو لفظاً فقط ؛ نحو : ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ فإنه نهي في المعنىٰ ، ( **وشبهه** ) أي : شبه النفي في المعنىٰ ( **من نهي** ) نحو : لا تضرب أحداً إلا زيداً ، ( **أو استفهام إنكاري** ) أو توبيخي ، كما مرَّ ضابطهما مع المثال ؛ نحو : هل قام أحد إلا زيد ( . . **فأوله الإبدال ؛ أي : فأعطه إياه** ) أي : فأعط ذلك المستثنى الإبدال ( **بأن تجعل المستثنىٰ تابعاً للمستثنىٰ منه في إعرابه بدلاً ؛ أي : بدل بعض من كل عند البصريين** ) ، مثال النفي : ( **نحو : ما قام القوم إلا زيد ، بالرفع على الإبدال** ) عندهم ، ( **و** ) نحو : ( **ما مررت بأحد إلا زيد ، بالجر** ) أي : بجر ( زيد ) على الإبدال من ( أحد ) عندهم أيضاً ، ولا يرد احتياج البدل إلى الرابط ، وهو مفقود هنا ؛ لحصول الربط بـ( إلا ) لدلالتها علىٰ إخراج الثاني من الأول ، فتفيد أنه كان بعضاً منه ، ولا يشترط الربط بخصوص الضمير .

وهو غير متعين ، بل يجوز النصب أيضاً على الاستثناء ، وقد قرىء بهما في : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ . **نعم** ؛ الإبدال راجح فيما إذا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**فإن قلت** : كيف يكون بدلاً وهو مثبت ومتبوعه منفي ، مع أنه يجب تطابقهما ؛ ليصح إحلاله محل متبوعه . . **أجيب** : بمنع ذلك ؛ لأن سبيل البدل جعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني حالاً في موضعه بالنسبة إلىٰ عمل العامل بلا نظر للنفي والإثبات ، وهو هنا كذلك ، فقولهم : البدل هو المقصود بالنسبة ؛ أي : نسبة مثل العامل بلا اعتبار نفيه وإثباته ، كما قد يتخالف المعطوفان في : زيد قائم لا قاعد ، والصفة والموصوف في : مررت برجل لا قصير ولا طويل ، وهـٰذا الإشكال إنما يرد علىٰ من يجعل البدل هو المستثنىٰ وحده ؛ فيجاب بما ذكر ، أما علىٰ قول المحققين : أنه المستثنىٰ مع ( إلا ) . . فلا يرد أصلاً ؛ لصحة إحلاله محل الأول بلا انعكاس المعنىٰ ولو بالتأويل في نحو : كلمة الشهادة ؛ إذ هي في تأويل : ما في الوجود إلـٰه إلا الله ، ويصح فيها الإحلال حينئذ . اهـ « خضري » .

وأما عند الكوفيين أن ( إلا ) حرف عطف في الاستثناء خاصة فيما بعدها عطف علىٰ ما قبلها لا بدل ، وهي كـ( لا ) العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ، واعترض مذهبهم ثعلب بأنها لو كانت عاطفة . . لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلا زيد ؛ لأن ذلك ليس شأن حروف العطف ، وأجاب في المعنىٰ بأنها لم تباشر العامل في التقدير ؛ إذ الأصل : ما قام أحد إلا زيد . اهـ « يس على المجيب » ، ويرده أن حذف المعطوف عليه لا يطرد مع أن هـٰذا مطرد . اهـ . « خضري » .

( **وهو** ) أي : الإبدال ( **غير متعين** ) أي : غير لازم ، ( **بل يجوز النصب أيضاً** ) أي : كما يجوز الإبدال ( **على الاستثناء** ) متعلق بالنصب ، ( **وقد قرىء بهما** ) أي : بالإبدال وبالنصب على الاستثناء ( **في** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ ) ، قرأ بالنصب على الاستثناء ابن عامر ، وقرأ غيره برفع ( قليل ) علىٰ أنه بدل من ( الواو ) في ( فعلوه ) .

وقوله : ( **نعم** ) استدراك علىٰ قوله : ( وهو ) أي : الإبدال ( غير متعين ) رفع به توهم استواء الوجهين مطلقاً ، أي : لكن ( **الإبدال راجح** ) على الاستثناء ، ( **فيما إذا**

كان الاستثناء متصلاً ، كما مثلناه مرجوح فيما إذا كان منقطعاً ، . . . . . . . . . . . . .

---

**كان الاستثناء متصلاً** ) بأن كان المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه ، ولكن يرد علىٰ هٰذا التفسير أن قول القائل : جاء بنوك إلا بنو زيد منقطع مع أنه من جنس المستثنىٰ منه ، فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنىٰ منه ، والمنقطع ضده ؛ وذلك ( **كما مثلناه** ) أي : كالمثال الذي مثلنا به من قوله : ( ما قام القوم إلا زيد ) ولكن ترجيح الإبدال في المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء ، وإلا . . تعين النصب على الاستثناء ؛ قصداً للتطابق بين الكلامين ، كأن يقول لك قائل : قاموا إلا زيداً ، وأنت تعلم خلافه ، فتقول : ما قاموا إلا زيداً ، ويكون غير متراخٍ عن المستثنىٰ منه ، كما في « التسهيل » ، فإن كان متراخياً عنه . . ترجح النصب على الاستثناء ؛ لأن الإبدال إنما كان مختاراً للتشاكل ، وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف ؛ وذلك نحو قوله : « ما لعبدي المؤمن جزاءٌ إذا قبضتَ صفيه من أهل الدنيا ، ثم احتسبه . . إلا الجنة » اهـ « يس على المجيب » ، ( **مرجوح** ) أي : ضعيف ( **فيما إذا كان** ) الاستثناء ( **منقطعاً** ) بأن لم يكن بعضاً من المستثنىٰ منه .

قال الشارح في « شرح الحدود » : وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنىٰ منه ما نصه ، سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر ، أم من جنسه ؛ كجاء القوم إلا زيداً ، مشيراً بالقوم إلىٰ جماعة ليس زيد منهم ، فقد استبان لك أن كل استثناء من غير الجنس منقطع ، ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال ، فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنىٰ من غير جنس المستثنىٰ منه جري على الغالب . اهـ من «يس».

## فائدة

**[في تقدير إلاَّ بـ ( لكن ) أو بـ( سوى ) في الاستثناء المنقطع]**

ويقدر البصريون ( إلا ) في المنقطع بـ( لكن ) ، وغيرهم بـ( سوىٰ ) ، ويرجح الأول أمور :

**أحدها** : أنه تأويل حرف بحرف .

**الثاني** : أنه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له .

**والثالث** : أنه تفسير ناصب بناصب ، وذاك تفسير ناصب بخافض .

وأمكن تسلط العامل على المستثنىٰ ، كما في قوله :

وبلــــدة ليـــس بهــــا أنيـــس إلا اليعـــافيـــر وإلا العِيـــس

---

**الرابع** : أن فيه بياناً للمعنىٰ ، وأن المنقطع بمنزلة الاستدارك في أنه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه ، وليس بإخراج حقيقة ، وهـٰذا لا يعطيه التفسير بـ( سوىٰ ) اهـ « يس » .

( **وأمكن تسلط العامل** ) قبل ( إلا ) ( **على المستثنىٰ ، كما في قوله** ) أي : قول الشاعر عامر بن الحارث ؛ أي : ومثال الإبدال المرجوح الواقع في الاستثناء المنقطع ، كالإبدال الواقع في قول حران العون ، اسمه : عامر بن الحارث النميري من بحر الرجز :

( **وبلــــدة ليـــس بهــــا أنيـــس إلا اليعـــافيـــر وإلا العيـــس** )

قوله : ( **وبلدة** ) الواو فيه : واو ( رُبَّ ) ، ( بلدة ) مجرور بها بكسرة ظاهرة ، أو بـ( رب ) محذوفة على الخلاف ، وهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد ، وخبره محذوف ، تقديره : سكنتها أو أحببتها ، يجمع علىٰ بلاد ، سمي بذلك ؛ لأنه يقام به ، يقال : بلد بالمكان إذا أقام فيه ، و( **ليس** ) فعل ماض ناقص ، ( **بها** ) خبرها مقدم ، ( **أنيس** ) اسمها مؤخر ، وجملة ( ليس ) صفة لـ( بلدة ) ، و( أنيس ) فعيل بمعنىٰ مؤانس ، ( **إلا اليعافير** ) بالرفع بدل من ( أنيس ) بدل بعض من كل ، وهو جمع يعفور ولد البقرة الوحشية ، ( **وإلا العيس** ) ( إلا ) الثانية مؤكدة للأُولىٰ ، و( العِيس ) بالرفع معطوف على اليعافير ، وهو بكسر العين ، جمع عيساء كبيض جمع بيضاء ، وهي الإبل البيض ، يخالط بياضها شيء من الشقرة أو السواد .

**والشاهد** : في رفع اليعافير ، والعيس على البدلية من ( أنيس ) مع كون الاستثناء منقطعاً ، وهي لغة تميم ؛ لأنه لو قيل : ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس . . لناسب المقام ، وأهل الحجاز يوجبون النصب ؛ لكون الاستثناء منقطعاً ، ويجاب عن البيت : بأن المراد بالأنيس ما يؤانس ، فهو أعم من الإنسان ، فيكون الاستثناء متصلاً لا منقطعاً ، فيكون الإبدال فيه راجحاً لا مرجوحاً . اهـ « مجيب » .

فإن لم يمكن ذلك ؛ نحو : ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص . . تعين النصب إجماعاً .
والمتصل : ما كان فيه المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه ، بخلاف المنقطع ، ومحل قوله : ( فأَوْلِه الإبدال ) إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم . . . . .

---

( **فإن لم يمكن ذلك** ) أي : تسلط العامل قبل ( إلا ) على المستثنىٰ ( **نحو** ) قولهم : ( **ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص** ) ، وما نفع زيد إلا ما ضر ( . . **تعين النصب** ) على الاستثناء ، ووجب ( **إجماعاً** ) أي : بإجماع النحاة أو العرب ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، ونفع الضر ، قوله : ( تعين النصب على الاستثناء ) أي : فلا يجوز رفعه على الإبدال ؛ لأنه لا يصح تسلط العامل عليه ؛ إذ لا يقال : زاد النقص ، بل يقال : كثر النقص ؛ لما بين الزيادة التي هي النمو والنقصان من التضاد . اهـ « فوائد » .

وإعراب مثال الشارح ـ أعني : قوله : ( ما زاد هـٰذا المال إلا ما نقص ) ـ : ( ما ) نافية ، ( زاد هـٰذا المال ) فعل وفاعل ، ( إلا ) أداة استثناء ، و( ما ) مصدرية ، ( نقص ) فعل ماض ، وفاعله مستتر يعود على المال ، والجملة صلة لـ( ما ) المصدرية ، والمصدر المنسبك من ذلك منصوب على الاستثناء ، ولا يجوز رفعه على الإبدال من المال ؛ إذ لا يصح أن يقال : ما زاد إلا النقص ، بل التقدير الذي يستقيم به الكلام أن يقال : ما زاد هـٰذا المال ، لكنه نقص ، وكذا كل استثناء منقطع يقدر بـ( لكن ) كما قاله البصريون ، والكوفيون يقدرونه بـ( سوىٰ ) وما قدره البصريون أولىٰ ، كما مر آنفاً ، وكذا إعراب المثال الثاني الذي زدناه .

( **و** ) الاستثناء ( **المتصل** ) : هو ( **ما كان فيه المستثنىٰ من جنس المستثنىٰ منه** ) قد سبق ما يرد عليه نقلاً من كلام « يس » ، فراجعه ؛ كقام القوم إلا زيداً حالة كونه ملتبساً ، ( **بخلاف** ) معنى ( **المنقطع** ) وضده ؛ لأنه ما ليس من جنس المستثنىٰ منه ، ويقدر بـ( لكن ) نحو : قام القوم إلا حماراً ، ( **ومحل قوله** ) أي : قول الناظم : ( **فأَوْلِه الإبدال** ) في الإعراب ( **إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم** ) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه كقوله : [من الطويل]

( ومـا لـي إلا آلَ أحمـدَ شيعـة ... ومـا لـي إلا مـذهـبَ الحق مـذهـب

امتنع الإبدال ، وتعين النصب ، كما سيأتي .

**تَقُــولُ مَــا ٱلْمَفْخَــرُ إِلاَّ ٱلْكَــرَمُ وَهَــلْ مَحَــلُّ ٱلأَمْــنِ إِلاَّ ٱلْحَــرَمُ**

ظاهره أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب ، فيكون ما بعد ( إلا ) بدلاً ، وليس كذلك ؛ لأن الاستثناء فيه من كلام غير تام ، فهو مثال للاستثناء المفرغ ، ولم يتعرض الناظم لحكمه ، ..............................

---

( **امتنع الإبدال** ) لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، ( **وتعين النصب** ) على الاستثناء ، ( **كما سيأتي** ) بقول الناظم رحمه الله :

( وانصــب إذا مــا قــدم المستثنــى تقــول هــل إلا العــراق مغنــىٰ )

ومقتضىٰ قوله هنا :

**( تقــول مــا المفخــر إلا الكــرم وهــل محــل الأمــن إلا الحــرم )**

أي : ( **تقول** ) أيها السائل في مثال ما سوى الإيجاب الذي تعطي له الإبدال في الإعراب ( **ما المفخر** ) أي : ليس الأمر الذي يستحق الفخرية ( **إلا الكرم** ) والسخاء والجود ، ( **وهل محل الأمن** ) أي : وهل المحل الذي يحصل الأمن فيه من المخاوف ( **إلا الحرم ؟!** ) المكي أنه مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب ، فيعرب المستثنىٰ بدلاً من المستثنىٰ منه ، **والمعنىٰ عليه** : ليس للفخر سبب إلا الكرم ، وهل للأمن مكان إلا الحرم ؛ لأنه مثل به للإبدال لا للتفريغ ، وليس كذلك ، بل هو مثال للاستثناء المفرغ ، كما قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **ظاهره** ) أي : ظاهر قوله : ( تقول ما المفخر إلا الكرم . . . ) إلخ ( **أنه** ) أي : أن قول الناظم هـٰذا ( **مثال للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجَب** ) لقوله أولاً : ( وإن يكن فيما سوى الإيجاب . . . ) إلخ ( **فيكون ما بعد « إلا » بدلاً** ) من المستثنىٰ منه ، ( **وليس** ) الحكم المعلوم خارجاً كائناً ( **كذلك** ) أي : مثل ما اقتضاه كلامه ؛ لعدم ذكر المستثنىٰ منه في مثاله ( **لأن الاستثناء فيه** ) أي : في مثاله ( **من كلام غير تام ، فهو** ) أي : فكلامه في هـٰذا البيت ( **مثال للاستثناء المفرغ** ) وهو الذي تفرغ فيه ما قبل ( إلا ) للعمل فيما بعدها .

( **ولم يتعرض الناظم** ) في نظمه سابقاً ولاحقاً ( **لحكمه** ) أي : لحكم الاستثناء

فـ( المفخر ) مبتدأ ، وما بعد ( إلا ) خبره ، ومثله ما بعده :

وَإِنْ تَقُـــــــــــلْ لاَ رَبَّ إِلاَّ ٱللهُ　　فَـٱرْفَعْـهُ وَٱرْفَـعْ مَـا جَـرَىٰ مَجْـرَاهُ

---

المفرغ ، وحينئذ ( فـ ) يكون قوله : ( « **المفخر** » **مبتدأ ، وما بعد** « **إلا** » **خبره ومثله** ) أي : ومثل هـٰذا المثال في إعرابه ( **ما بعده** ) من قوله : ( وهل محل الأمن إلا الحرم ) .

وأما الاستثناء المفرغ . . فهو الكلام الذي لم يذكر فيه المستثنىٰ منه ، وسبقه نفي أو شبهه ، **وحكمه** : أن يعرب فيه المستثنىٰ بحسب ما يقتضيه العامل المذكور قبل ( إلا ) رفعاً ؛ نحو : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد ، سمي مفرغاً ؛ لتفرغ ما قبل ( إلا ) للعمل فيما بعدها في الظاهر وإن كان معموله في الحقيقة ، وهو المستثنىٰ منه مقدراً ، ويجوز التفريغ لجميع المعمولات إلا المفعول معه والمصدر والحال المؤكدين ، فلا يقال : ما سرت وإلا والنيل ، وما ضربت إلا ضرباً ، ولا تعث إلا مفسداً ؛ لتناقضه بالنفي والإثبات ، وأما قوله : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ . . فتقديره : إلا ظناً عظيماً ، فهو نوعي لا مؤكد . اهـ « خضري » ، وذكره ابن مالك بقوله :

وإن يفــرغ ســابــق إلا لمــا　　بعــد يكــن كمــا لــو إلا عــدمــا

وأشار الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل من المحل فقال :

( **وإن تقـــــــــل لا رب إلا الله　　فــارفعـه وارفـع مـا جـرىٰ مجـراه** )

( **وإن تقل** ) أيها السائل إقراراً باللسان ، واعتقاداً بالجنان ، وبياناً للناس : ( **لا رَبَّ** ) ولا معبود بحق في الوجود ( **إلا الله** ) أي : المعبود المستحق للعبادة الواجب الوجود لذاته ( . . **فارفعه** ) أي : فارفع لفظ الجلالة على الإبدال من محل لا مع اسمها ؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وانصبه أيضاً على الاستثناء ، وخبر ( لا ) علىٰ كلا التقديرين محذوف ، تقديره : لا رب في الوجود إلا الله ، وإنما لم ينصب على البدلية من محل اسم ( لا ) فقط ؛ لأن ( لا ) تعمل في المعرفة ، ولا في الموجب ، واختار أبو حيان أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستكن في الخبر

أشار بهٰذا البيت إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ لوجود مانع يبدل على المحل ؛ نحو : لا رب إلا الله ، بالرفع على البدلية من محل اسم ( لا ) ، فإنه في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها ، وبالنصب على الاستثناء ، وخبر ( لا ) محذوف ، تقديره : لا رب في الوجود إلا الله ، وإنما لم ينصب على البدلية باعتبار اللفظ ؛ لأن ( لا ) لا تعمل في معرفة ولا موجب ، ومثله : لا إلـٰه إلا الله . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المحذوف ، ( وارفع ) أيضاً ( **ما جرىٰ مجراه** ) أي : مجرىٰ هـٰذا المثال ؛ أي : وارفع على البدلية من محل ( لا ) مع اسمها في كل ما شابه هـٰذا المثال في وقوع الاسم المعرف بعد ( إلا ) نحو قول المؤمن : لا إلـٰه إلا الله ، برفع لفظ الجلالة على البدلية من محل ( لا ) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وبنصبه على الاستثناء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أشار** ) الناظم ( **بهٰذا البيت إلىٰ أن ما تعذر فيه الإبدال على اللفظ** ) أي : إبدال المستثنىٰ من لفظ المستثنىٰ منه ( **لوجود مانع** ) يمنع من الإبدال عن لفظه ؛ كدخول ( إلا ) علىٰ معرفة أو علىٰ مثبت ، وقوله : ( **يُبدل** ) بالبناء للمفعول ، خبر أن ؛ أي : يبدل ذلك المستثنىٰ ( **على المحل** ) أي : من محل المستثنىٰ منه ؛ وذلك ( **نحو** ) قولهم : ( **لا رب** ) في الوجود ( **إلا الله بالرفع** ) أي : برفع الجلالة ( **على البدلية** ) أي : علىٰ إبداله ( **من محل اسم « لا » فإنه** ) أي : فإن اسم ( لا ) ( **في موضع رفع بالابتداء قبل دخولها** ) أي : قبل دخول ( لا ) عليه ( **وبالنصب على الاستثناء ، وخبر « لا »** ) علىٰ كلا التقديرين ( **محذوف ، تقديره : لا رب** ) موجود ( **في الوجود إلا الله** ) سبحانه وتعالىٰ : ( **وإنما لم ينصب** ) المستثنىٰ ( **على البدلية** ) من المستثنىٰ منه ( **باعتبار اللفظ** ) ، والمراد باللفظ : المحل ؛ لأن الحركة التي عليه حركة بناء ( **لأن « لا »** ) النافية ( **لا تعمل في معرفة** ) ، ولا يليها إلا نكرة ، ( **ولا** ) تعمل في ( **موجَب** ) أي : في مثبت ، بل تعمل في منفي ، ولو أبدلنا الجلالة من لفظ ( رب ) . . للزم علينا عملها في معرفة ، ودخولها علىٰ موجَب ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل .

( **ومثله** ) أي : ومثل قوله : ( لا رب إلا الله ) قولهم : ( **لا إلـٰه إلا الله** ) ولا جواد

وقد استشكل الإبدال من المحل بأن الرافع للمحل قد زال ؛ بدخول الناسخ ولو اعتبر ( لا ) مع اسمها ؛ إذ هما في محل الابتداء عند سيبويه . . لم يتوجه عليه دخول ( لا ) على المعرفة ، واختار أبو حيان : أن الاسم الكريم بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف . ومما يتعين فيه الإبدال على المحل . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إلا حاتم ، ولا قوت إلا الحنطة ، وغير ذلك في وقوع الاسم المعرَّف بعد ( إلا ) ، ورفعه على البدلية من محل ( لا ) مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، ونصبه على الاستثناء ، وهـٰذا هو المراد بقول الناظم : ( وارفع ما جرىٰ مجراه ) ، أو رفعه على البدلية من محل اسم ( لا ) قبل دخول ( لا ) عليه ؛ لأنه رفع بالابتداء ، أو على البدلية من الضمير المستكن في الخبر ؛ فالأقوال الثلاثة تأتي في الاسم الشريف من كلمة التوحيد . اهـ « خضري » .

( **وقد استشكل الإبدال من المحل** ) أي : من محل اسم ( لا ) الذي هو الرفع بالابتداء ( **بأن الرافع للمحل** ) أي : لمحل اسم ( لا ) وهو الابتداء ( **قد زال** ) وانعدم ؛ لكونه معنوياً ضعيفاً ( **بدخول الناسخ** ) الذي هو العامل اللفظي الأقوىٰ ، وهو ( لا ) النافية ، ( **ولو اعتبر « لا » مع اسمها** )في الإبدال عنهما ( **إذ هما** ) أي : ( لا ) واسمها ( **في محل الابتداء عند سيبويه . . لم يتوجه عليه** ) أي : لم يرد على الإبدال منهما ( **دخول « لا »** ) النافية المختصة بالنكرة ( **على المعرفة** ) الذي هو البدل ؛ لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، وأجاب عن هـٰذا الاستشكال في « شرح الكافية » و« شرح التسهيل » . . بأن ( لا ) عامل ضعيف ؛ فلا ينسخ عمل الابتداء إلا لفظاً ، وهو باقٍ تقديراً ؛ ولهـٰذا يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله ، بخلاف ( إن ) فإنها تنسخ حكم اسمها لفظاً ومحلاً ؛ لقوتها . أفاد ذلك جميعه الصبان . اهـ « خضري » .

( **واختار أبو حيان** ) من الأقوال الثلاثة السابقة آنفاً القول : بـ( **أن الاسم الكريم** ) يعني : لفظ الجلالة في المثالين ( **بدل من الضمير المستتر في الخبر** ) أي : في خبر ( لا ) ( **المحذوف** ) فسلم من هـٰذا الاستشكال ، والله أعلم .

( **ومما** ) أي : ومن الموضع الذي ( **يتعين** ) ويجب ( **فيه الإبدال** ) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه ( **على المحل** ) أي : في إعرابه المحلي لا اللفظي

تابع المجرور بـ( من ) الزائدة ؛ نحو : ما في الدار من أحد إلا زيداً ، بنصب زيد على الاستثناء ، وبرفعه على البدلية ؛ حملاً على المحل ، ولا يجوز جرُّه حملاً على اللفظ ؛ لأن ( من ) الزائدة لا تجر المعرفة :

وَٱنْصِبْ إِذَا مَا قُدِّمَ ٱلْمُسْتَثْنَىٰ ... تَقُولُ هَلْ إِلاَّ ٱلْعِرَاقَ مَغْنَىٰ

---

( **تابع** ) المستثنىٰ منه ( **المجرور بـ« من » الزائدة ؛ نحو** ) قولهم : ( **ما في الدار من أحد إلا زيداً ، بنصب زيد على الاستثناء** ) من ( أحد ) ( **وبرفعه** ) أي : وبرفع ( زيد ) ( **على البدلية** ) من ( أحد ) ( **حملاً** ) لـ( زيد ) ( **على المحل** ) أي : علىٰ إعراب أحد المحلي ؛ لأنه مرفوع على الابتداء ؛ بناءً على القول الراجح القائل : بأن الإعراب المحلي لا يختص بالمبنيات ، بل يدخل على المعربات ، ( **ولا يجوز جرُّه** ) أي : جر ( زيد ) ( **حملاً على اللفظ** ) أي : علىٰ لفظ ( أحد ) المجرور بـ( من ) الزائدة ( **لأن « من » الزائدة لا تجر المعرفة** ) لأن البدل علىٰ نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : ما في الدار من زيد ؛ فيلزم عليه زيادة من في المعرفة ، وهو ممتنع عند الجمهور . اهـ « كواكب » بتصرف .

وأشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا تقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه بقوله :

**( وانصب إذا ما قدم المستثنى ... تقول هل إلا العراق مغنىٰ )**

أي : ( **وانصب** ) أيها السائل وجوباً ( **إذا ما قدم المستثنىٰ** ) على الاستثناء لا غير إذا تقدم على المستثنىٰ منه في الإثبات والنفي جميعاً ، وامتنع الإبدال في هـٰذه الحالة ؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، ( **تقول** ) في مثاله : ( **هل إلا العراقَ مغنىٰ** ) بنصب العراق وجوباً ، أصله : هل مغنىٰ لنا إلا العراق ، يقال : غني بالمكان بوزن رضي إذا أقام به ، **والمعنىٰ** : ما لنا مقام ومنزل إلا العراق ، وهو إقليم معروف في بلاد العرب ؛ يعني : أن محل جواز الإبدال في التام الغير الموجب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم . . امتنع الإبدال مطلقاً ؛ لما ذكر آنفاً ، ووجب النصب على الاستثناء ؛ كقولك : خرج إلا زيداً أصحابك ، وقدم إلا بكراً إخوتك ، ومالي إلا إياك صديق ، وكقول كميت بن زيد الأسدي قصيدة من بحر الطويل يمدح بها بني هاشم :

يشير إلىٰ أن محل جواز الإبدال في التام غير الموجَب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم. . امتنع الإبدال ، ووجب النصب على الاستثناء ؛ كقوله :

وما لي إلاَّ آلَ أحمد شيعةٌ وما لي إلاَّ مذهبَ الحقِّ مذهبُ

---

وما لي إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ وما لي إلا مشعبَ الحق مشعب

والشِّيعة ـ بكسر الشين المعجمة ـ : الأنصار ، وجمعها شيع مثل سدرة وسدر ، وجمع الجمع أشياع ، و( مشعب الحق ) طريقه الفارق بينه وبين الباطل ، والمشعب في الأصل : الطريق بين الجبلين ، كما في « القاموس » .

**والشاهد في الشطرين** : حيث نصب المستثنى المتقدم فيهما على المستثنىٰ منه ، والكلام غير موجَب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يشير** ) الناظم بهٰذا البيت ( **إلىٰ أن محل جواز الإبدال** ) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه ( **في** ) الكلام ( **التام غير الموجب إذا لم يتقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ، فإن تقدم** ) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ( . . **امتنع الإبدال** ) أي : إبدال المستثنىٰ من المستثنىٰ منه في إعرابه مع تقدمه عليه ؛ لامتناع تقدم التابع علىٰ متبوعه ، ( **ووجب النصب** ) أي : نصب المستثنىٰ ( **على الاستثناء** ) ، وذلك ( **كقوله** ) أي : كقول كميت بن زيد الأسدي في رواية من قصيدته ، التي يمدح بها بني هاشم من بحر الطويل :

( **وما لي إلا آل أحمد شيعةٌ وما لي إلا مذهبَ الحقِّ مذهبُ** )

والمذهب في الأصل : مصدر ميمي لـ( ذهب ) الثلاثي من باب ( فتح ) ، يقال : ذهب في الأرض ذهاباً وذهوباً ومذهباً إذا مضىٰ ، ويطلق على المقصد والطريقة كما هنا ، يقال : ذهبت مذهب فلان ؛ أي : قصدت قصده وطريقته ، وبينه وبين تاليه حذف مضاف ، تقديره : مذهب أهل الحق ، والمعنىٰ : وما لي ناصر ينصرني ، ومعين يعينني إلا آل أحمد النبي صلى الله عليه وسلم ، وما لي طريق أسلكه إلا طريق أهل الحق ، **والشاهد فيه** : حيث نصب المستثنى المتقدم ، وهو ( آل ) و( مذهب ) على المستثنىٰ منه ، وهو ( شيعة ) و( مذهب ) مع أن الكلام تام غير موجَب .

ومنه : ما مثل به في قوله : ( تقول : هل إلا العراقَ مغنى ؟! ) **أصله** : هل مغنىٰ لنا إلا العراق ، يقال : غني بالمكان كرضي إذا أقام به ، والمعنىٰ : هل لنا منزل إلا العراق ، وإنما امتنع الإبدال ؛ لأن التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه ، وأما إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك . . فمذهب سيبويه : جواز الإتباع بدلاً ، والنصب على الاستثناء ، والإتباع عنده أرجح ؛ للمشاكلة ، وعند المازني : وجوب النصب ، وعند المبرد اختياره ، وعند ابن مالك استواؤهما : . . . .

---

( **ومنه** ) أي : ومما وجب نصبه على الاستثناء للعلة المذكورة ( **ما مثل به** ) الناظم ( **في قوله** : « **تقول هل إلا العراقَ مغنى ؟!** » **أصله** : **هل مغنىٰ لنا إلا العراق ، يقال : غني بالمكان** ) يغنىٰ ( **كرضي** ) يرضىٰ ( **إذا أقام به** ) ونزل فيه ، ( **والمعنىٰ** : **هل لنا منزل إلا العراقَ** ) ، وإنما مثل الناظم بهٰذا المثال ؛ لأنه من أهل البصرة ، وبصرة من العراق ، ( **وإنما امتنع الإبدال** ) أي : إبدال المستثنى المتقدم من المستثنىٰ منه المتأخر ( **لأنـ** )ـه تابع للمستثنىٰ منه ، ( **التابع لا يتقدم علىٰ متبوعه** ) ، وهٰذا حكم ما إذا تقدم المستثنىٰ على المستثنىٰ منه .

( **وأما إذا تقدم المستثنىٰ علىٰ صفة المستثنىٰ منه ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير منك . . فمذهب سيبويه : جواز الإتباع** ) أي : جواز إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه في الرفع حالة كونه ( **بدلاً** ) عنه بدل كل من كل ، ( **و** ) جواز ( **النصب** ) أي : نصب المستثنىٰ ( **على الاستثناء ، و** ) لكن ( **الإتباع** ) أي : إتباع المستثنىٰ للمستثنىٰ منه في إعرابه بجعله بدلاً عنه ( **عنده** ) أي : عند سيبويه ( **أرجح** ) أي : أفصح من النصب على الاستثناء ( **لـ** ) ما في الاتباع من ( **المشاكلة** ) والمناسبة بين المستثنىٰ والمستثنىٰ منه في حركة الإعراب ، ( **و** ) الحكم في المستثنىٰ ( **عند المازني : وجوب النصب** ) على الاستثناء ؛ لأن تقدمه علىٰ صفة المستثنىٰ منه كتقدمه علىٰ موصوفها ، ( **و** ) حكمه ( **عند المبرد اختياره** ) أي : اختيار النصب على الاستثناء من الاتباع ؛ لكون النصب الأصل في إعراب المستثنىٰ ، ( **و** ) حكمه ( **عند ابن مالك : استواؤهما** ) استواء النصب والاتباع ؛ نظراً إلىٰ تعارض العلتين المذكورتين في كل منهما ، والله أعلم .

وَإِنْ تَكُــنْ مُسْتَثْنِيــاً بِمَــا عَــدَا وَمَـا خَـلاَ أَوْ لَيْسَ فَـانْصِـبْ أَبَـدَا
تَقُـولُ جَـاؤُوا مَـا عَـدَا مُحَمَّـدَا وَمَـا خَـلاَ عَمْـراً وَلَيْـسَ أَحْمَـدَا

---

ولما فرغ الناظم من أحكام المستثنىٰ بـ( إلا ) . . أشار إلىٰ أحكام المستثنىٰ بـ( ما خلا ) و( ما عدا ) و( ليس ) ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن تكـن مستثنيـاً بمـا عـدا ومـا خـلا أو ليس فـانصب أبـدا**
**تقـول جـاؤوا مـا عـدا محمـدا ومـا خـلا عمـراً وليـس أحمـدا )**

أي : ( **وإن تكن** ) أيها السائل ( **مستثنياً بـ** ) لفظة ( « **ما عدا** » **و** ) لفظة ( « **ما خلا** » **أو** ) لفظة ( « **ليس** » . . **فانصب** ) المستثنىٰ وجوباً بها علىٰ أنه مفعول به ( **أبدا** ) أي : في جميع أحواله ، سواء كان المستثنىٰ متصلاً أو منقطعاً ، وظاهر قوله : ( أبداً ) أنه عام في المتصل والمنقطع ، وليس كذلك ، **والصواب** : خصوصه بالمتصل ؛ لأن المنقطع لا تدخل عليه هـٰذه الأفعال . اهـ « حمدون » ، ولو قال بدل قوله : ( أبداً ) : فانصب بها يا فتىٰ . . لسلم من الاعتراض مع تكملة البيت . اهـ « نزهة » ، لتعين فعليتهما بعد ( ما ) لأن ( ما ) المصدرية لا يليها حرف ، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوباً ، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، أو على اسم الفاعل المفهوم من السياق ، وتقدير قولهم : قام القوم خلا زيداً : قام القوم خلا بعضهم زيداً ، أو خلا القائم زيداً ، وإنما قلنا : ( عائد إلى البعض المفهوم . . . ) إلخ ؛ لأن قولك : جاءوا ما عدا محمداً بعضٌ ؛ بالنظر إلىٰ كون محمد مخرجاً منهم ، وكلٌّ ؛ بالنظر إلىٰ ما قبل الإخراج . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « الخضري » .

وإنما وجب استتار الفاعل في هـٰذه الأفعال ؛ لأنها محمولة علىٰ ( إلا ) في تلو المستثنىٰ لها ؛ ليكون ما بعدها علىٰ صورة المستثنىٰ بـ( إلا ) ، وظهور الفاعل يفصل بينهما . اهـ « خضري » .

أو كنت مستثنياً بلفظة ( ليس ) . . فانصب بها المستثنىٰ وجوباً ( أبداً ) أي : في جميع أحواله، وفي قوله: (أبداً) ما مر آنفاً ؛ أي : وأما المستثنىٰ بـ( ليس ) نحو : جاؤوا ليس أحمد . . فهو واجب النصب أيضاً ؛ لأنه خبرها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ، أو إلى اسم الفاعل المفهوم من السياق ؛ فالتقدير في

إذا استثنيت بـ( ما خلا ) و( ما عدا ) . . وجب نصب المستثنىٰ بهما علىٰ أنه مفعول به ، لتعين فعليتهما بعد ( ما ) لأن ( ما ) المصدرية لا يليها حرف جر ، وفاعلهما ضمير عائد إلى البعض المفهوم من الكل السابق ، وجوز بعضهم جر المستثنىٰ بهما علىٰ تقدير ( ما ) زائدة ، وهو شاذ ؛ لأنه لم يعهد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مثالها المذكور : ليس هو ؛ أي : البعض الجائي أحمد ، أو ليس الجائي منهم أحمد .

ثم ذكر الناظم أمثلتها بقوله : ( **تقول** ) أيها السائل في بيان أمثلة الأفعال الثلاثة : ( **جاؤوا ما عدا** ) البعض الجائي ( **محمداً ، وما خلا** ) الجائي ( **عمْراً ، وليس** ) الجائي منهم ( **أحمدا** ) ، ومثل ( ليس ) في الحكم المذكور فيها ( لا يكون ) تقول في مثالها : قام القوم لا يكون زيداً ، ولم يذكرها الناظم ؛ لضيق النظم ؛ لأنها بنت ليلة .

## فائدة [١٧٦]

**[( ما ) المصدرية لا تُسبك مع ما بعدها بمصدر في ( خلا ) و( عدا )]**

**واعلم** : أن ( ما ) في ( خلا ) و( عدا ) وإن كانت مصدرية . . لا تسبك ما بعدها بمصدر ؛ لأنهما جامدان لا مصدر لهما ؛ فتنبه لهٰذه الدقيقة ، فإنها نفيسة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن « العطار » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا استثنيت** ) أيها النحوي ؛ أي : إذا أردت الاستثناء ( بـ ) لفظة ( « **ما خلا** » و« **ما عدا** » ) . . **وجب نصب المستثنىٰ بهما ، علىٰ أنه مفعول به** ) لهما ، ( **لتعين** ) وتحتم ( **فعليتهما** ) إذا ذكرا ( **بعد « ما »** ) المصدرية ( **لأن « ما » المصدرية لا يليها حرف جر ، وفاعلهما ضمير** ) مستتر فيهما وجوباً ؛ لجريانهما مجرى المثل ، ( **عائد** ) ذلك الضمير ( **إلى البعض المفهوم من الكل السابق** ) قبلهما ؛ لأن قولك : جاؤوا ما عدا محمداً بعضٌ ؛ بالنظر إلىٰ كونه مخرجاً منهم ، وكلٌّ ؛ بالنظر إلىٰ ما قبل الإخراج . اهـ « خضري » .

( **وجوز بعضهم** ) أي : بعض النحاة كالكسائي والجرمي ( **جر المستثنىٰ بهما** ) أي : بـ( خلا ) و( عدا ) ( **علىٰ تقدير** ) كون ( **ما** ) قبلهما ( **زائدة ، وهو** ) أي : جر المستثنىٰ بهما ( **شاذ** ) لا يحتج به ؛ أي : خارج عن قياس استعمالاتهم ، وإنما قلنا : (شاذ) ( **لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **لم يعهد** ) أي : لم يعلم عندهم ، ولم يسمع

زيادة ( ما ) قبل حرف الجر ، وإنما عهدت بعده ، وموضع ( ما ) وصلتها نصب بلا خلاف ، وإنما الخلاف هل هو على الحال أو على الظرفية علىٰ حذف مضاف ؟ فتقدير جاؤوا ما عدا محمداً مثلاً ؛ أي : مجاوزين محمداً ، أو وقت مجاوزتهم محمداً .

وأما المستثنىٰ بـ( ليس ) نحو : جاؤوا ليس أحمد.. فهو واجب النصب ؛ لأنه خبرها ، واسمها ضمير مستتر فيها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

من فصحاء العرب ( **زيادة « ما » قبل حرف الجر ، وإنما عهدت** ) وعرفت وسمعت زيادة ( ما ) ( **بعده** ) أي : بعد حرف الجر لا قبله ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ ، ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ ، وقوله : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ .

( **وموضع « ما »** ) المصدرية ( **وصلتها** ) من ( خلا ) و( عدا ) ( **نصب** ) أي : منصوب اتفاقاً ( **بلا خلاف** ) بينهم لتعينهما بها للفعلية ؛ لأن ( ما ) المصدرية لا يليها حرف ، لكن يشكل عليه أنها لا توصل بفعل جامد ، كما في « التسهيل » **وأجيب** : باستثناء هـٰذين ، أو أن المنع في الجامد أصالة ، وهـٰذان بالعروض ؛ أي : بعروض جامديتهما باستعمالهما في الاستثناء .

( **وإنما الخلاف** ) بينهم ( **هل هو** ) أي : موضعهما نصب ( **على الحال** ) وفيها معنى الاستثناء ، كما قاله السيرافي ؛ أي : قاموا مجاوزين زيداً ، ( **أو** ) نصب ( **على الظرفية** ) و( ما ) وقتية ، نابت هي وصلتها عن الوقت ، كما أشار إليه الشارح بقوله : ولكنه ( **علىٰ حذف مضاف** ) هو الوقت ، ( **فتقدير جاؤوا ما عدا محمداً مثلاً** ) أي : مثل مثلاً ؛ أي : شبه المذكور من المثال ؛ كقولك : قاموا ما خلا عمْراً ( **أي** ) جاؤوا ( **مجاوزين محمداً** ) علىٰ كون موضعهما نصباً على الحال ، ( **أو** ) تقديره : جاؤوا ( **وقت مجاوزتهم محمداً** ) علىٰ كونهما في موضع نصب على الظرفية ، وقال ابن خروف قولاً ثالثاً : موضعهما نصب على الاستثناء ، كما ينتصب ( غير ) في قولهم : قاموا غير زيد .

( **وأما المستثنىٰ بـ« ليس » نحو : جاؤوا ليس أحمد.. فهو** ) أي : المستثنىٰ بـ(ليس) ( **واجب النصب** ) لا غير ( **لأنه** ) أي : لأن مستثناها ( **خبرها** ) وخبرها واجب النصب ، ( **واسمها** ) أي : واسم ( ليس ) ( **ضمير مستتر فيها** ) وجوباً ؛ لجريانه

عائد على البعض المفهوم من الكل السابق ؛ أي : ليس هو ؛ أي : بعض الجائين أحمد . واختلف في جملة الاستثناء ، هل لها محل ، فقيل : محلها نصب على الحالية ، وقيل : لا ؛ لأنها مستأنفة ، وصححه ابن عصفور . ومثل ليس ( لا يكون ) نحو : قام القوم لا يكون زيداً ، وقد تقدم أنه يستثنىٰ بـ( خلا ) و( عدا ) و( حاشا ) نواصب للمستثنىٰ أو خوافض له ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مجرى المثل ، ( **عائد** ) ذلك الضمير ( **على البعض المفهوم من الكل السابق** ) تقديره : ( **أي : ليس هو ؛ أي : بعض الجائين أحمد** ) .

( **واختلف في جملة** ) ( ليس ) في ( **الاستثناء ، هل لها محل** ) من الإعراب أم لا ، ( **فقيل :** ) نعم ، لها محل من الإعراب ، فـ ( **محلها** ) أي : فمحل جملة ( ليس ) ( **نصب على الحالية** ) من فاعل جاؤوا مثلاً : تقديره : جاؤوا مخالفين أحمد ، قاله السيرافي وقوم آخرون ، ( **وقيل : لا** ) محل لها من الإعراب ( **لأنها مستأنفة** ) استئنافاً نحوياً مقطوعاً عما قبله ، قاله ابن عنقاء ، ( **وصححه ابن عصفور** ) والمراد بكونها مستأنفة : عدم تعلقها بما قبلها في الإعراب ، بل في المعنىٰ فقط ؛ لأن الجملة واقعة موقع إلا زيداً ، وهي لا موضع لها من الإعراب مع تعلقها بما قبلها ؛ فأعطيت هـٰذه حكمها . اهـ « يس على المجيب » .

( **ومثل « ليس »** ) الاستثنائية فيما ذكر لها من الأحكام لفظة ( **لا يكون** ) المستعملة في الاستثناء ؛ مثالها ( **نحو : قام القوم لا يكون زيداً** ) أي : لا تعد ولا تحسب ، فلا منافاة بين استقبالية ( يكون ) ومضي ( قاموا ) اهـ « خضري » نقلاً عن ابن القاسم ، ( **وقد تقدم** ) لك في ( باب حروف الجر ) ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يستثنىٰ بـ« خلا » و« عدا » و« حاشا »** ) حالة كونها ( **نواصب** ) أي : ناصبات ( **للمستثنىٰ** ) علىٰ جعلها أفعالاً ماضوية جامدةً ، ( **أو** ) حالة كونها ( **خوافض** ) أي : خافضات ( **له** ) أي : للمستثنىٰ علىٰ جعلها أحرف جر ، وقوله : ( نواصب للمستثنىٰ ) أما ( خلا ) و( عدا ) . . فهما فعلان جامدان ؛ لوقوعهما موقع ( إلا ) ، ونصب الاسم بعدهما علىٰ أنه مفعول به ؛ لأنهما متعديان بمعنىٰ جاوز .

أما ( عدا ) : فمتعد قبل الاستثناء أيضاً ؛ كعدا فلان طوره ؛ أي : جاوزه ، وفي

قال أبو حيان : والأفعال التي يستثنىٰ بها لا تقع في المنقطع ، لا يقال : ما في الدار أحد خلا حماراً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

« القاموس » : أنه يتعدىٰ بنفسه ، وبـ( عن ) ، ومعناه : جاوز وترك .

وأما ( خلا ) : فأصله لازم ؛ نحو : خلا المنزل من أهله ، وقد يتضمن معنىٰ جاوز ؛ فيتعدىٰ بنفسه ، والتزم ذلك في الاستثناء ؛ لينصب ما بعدها كالذي بعد ( إلا ) ، وحسن ذلك أن كل من خلا عن شيء . . فقد جاوزه .

وأما ( حاشا ) : فيأتي في فاعلها ومحل جملتها ما مر في ( خلا ) و( عدا ) على المشهور ، وقال الفراء : هي فعل لا فاعل له ولا مفعول ، ونصب ما بعدها على الاستثناء بالحمل علىٰ ( إلا ) ، ولم ينقل عنه ذلك في ( خلا ) و( عدا ) مع إمكانه فيهما . اهـ « خضري » .

قوله : ( أو خوافض له ) أي : خافضات للمستثنىٰ ، فـ( خلا ) و( عدا ) يتعلقان بما قبلهما من فعل أو شبهه ، فموضع مجرورهما نصب كسائر حروف الجر ، وقيل : لم يتعلقا بشيء تشبيهاً بالزائد ، وإنما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام ؛ أي : الجملة قبله ، فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء ، كما أن نصب تمييز النسبة كذلك ، قيل : وهـٰذا الثاني هو الصواب ؛ لعدم اطراد الأول في نحو قولك : القوم إخوتك خلا زيد ، وعدا عمرو ، ولأنهما لا يعديان معنى الأفعال إلى الأسماء ، بل يزيلانه عنها ، فأشبها في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنهما بمنزلة ( إلا ) ، وهي لا تتعلق بشيء . اهـ « خضري » باختصار .

وأما ( حاشا ) : فهي أيضاً حر ف جر ، وفي متعلقها ما مر في ( خلا ) و( عدا ) اهـ ( منه ) .

( **قال أبو حيان : والأفعال التي يستثنىٰ بها لا تقع في** ) الاستثناء ( **المنقطع** ) يعني : لا يقع الاستثناء المنقطع بعد ( ليس ) و( لا يكون ) ولا بعد ( خلا ) و( عدا ) و( حاشا ) ، بخلاف ( إلا ) و( غير ) و( سوىٰ ) بلغاتها الأربع ، فإنه يقع بعدها ، فـ( **لا يقال : ما في الدار أحد خلا حماراً** ) لعدم السماع ، ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين أحكام المستثنىٰ بغير ، فقال :

وَغَيْـرُ إِنْ جِئْـتَ بِهَـا مُسْتَثْنِيَـةْ  جَـرَّتْ عَلَـى ٱلإِضَـافَـةِ ٱلْمُسْتَـوْلِيَـةْ
وَرَاؤُهَـا يُحْكَـمُ فِـي إِعْـرَابِهَـا  مِثْـلُ ٱسْـمِ إِلاَّ حِيـنَ يُسْتَثْنَـىٰ بِهَـا

---

( وغيـر إن جئـت بهـا مستثنيـة  جـرت علـى الإضـافـة المستـوليـة
وراؤهـا يحكـم فـي إعـرابهـا  مثـل اسـم إلا حيـن يستثنـىٰ بهـا )

أي : ( و ) لفظة ( « **غير** » **إن جئت بها** ) في الكلام النحوي حالة كونها ؛ أي : كون غير ( **مستثنية** ) أي : مخرجة ما بعدها عما قبلها ؛ كقولك في الكلام التام الموجَب : قام القوم غير زيد ، ورأيت القوم غير زيد ، ومررت بالقوم غير زيد ( . . **جرت** ) بصيغة المعلوم مسنداً إلىٰ ( غير ) أي : جرت لفظة ( غير ) المستثنىٰ ( **على الإضافة** ) أي : بإضافتها إليه ، فـ( علىٰ ) بمعنى ( الباء ) .

وقوله : ( **المستولية** ) بصيغة اسم الفاعل ، صفة للإضافة ؛ أي : جرت غير المستثنىٰ بإضافتها إليه المستولية تلك الإضافة عليها ؛ أي : الغالبة فيها ؛ أي : اللازمة لها غالباً ، ويكون المستثنىٰ مجروراً بها أبداً ؛ لأنها مضافة له ، وهو مضاف إليه ، والمضاف إليه مجرور بالمضاف ، ( **وراؤها** ) أي : وراء ( غير ) ( **يُحكَم** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : يحكم لها ( **في إعرابها مثل اسم** « **إلا** » ) أي : يقال في إعرابها مثل ما يقال في الاسم الذي يستثنىٰ بـ( إلا ) في إعرابه ( **حين يستثنىٰ بها** ) أي : بـ( إلا ) من التفصيل السابق في المستثنىٰ بـ( إلا ) ، وفي رواية في البيت ( تَحكُم ) بالتاء الفوقية وبالبناء للفاعل ؛ أي : وراؤها تحكم في إعرابها أيها النحوي مثل إعراب الاسم المستثنىٰ بـ( إلا ) ، ويصح نصب ( مثل ) علىٰ هـٰذه الرواية ، فيكون صفةً لمصدر محذوف ، تقديره : أي : تحكم في إعرابها حكماً مثل حكم إعراب الاسم الذي يستثنىٰ بـ( إلا ) في التفصيل المار فيه بين الكلام التام الموجَب ، والكلام التام المنفي ، والكلام المنفي الناقص ، وخرج بقيد ( حين يستثنىٰ بها ) ما إذا كانت صفة بمعنىٰ ( غير ) كقوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ لتعذر الاستثناء بها حينئذ ؛ لأنها اسم بمعنىٰ ( غير ) ، **والمعنىٰ** : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ظهر إعرابها فيما بعدها ؛ لكونها علىٰ صورة الحرف ، نظيرها ( أل ) الموصولة في نحو : جاء الضارب أو المضروب .

الأصل في ( غير ) : أن تستعمل صفة ؛ إذ هي بمعنى مغاير ؛ كمررت برجل غير زيد ، وقد تخرج عن الصفة ، وتتضمن معنىٰ ( إلا ) في الاستثناء ، فيستثنىٰ بها ؛ حملاً لها عليها ، والمستثنىٰ بها مجرور بإضافتها إليه ، ولا يخرج عن الجر أصلاً ؛ لملازمتها الإضافة المستولية عليها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والحاصل** : أنه يجب في لفظ ( غير ) أن يعرب بما يعرب به المستثنىٰ بـ( إلا ) ويستحقه ؛ لأنه لما جرَّ بها المستثنىٰ بها . . انتقل إعرابه إليها ، فيكون إعرابها علىٰ سبيل العارية من المستثنىٰ ، فيجب نصبها بعد الكلام التام الموجب ؛ نحو : قام القوم غير زيد ، ويجوز النصب والاتباع في المنفي التام ؛ نحو : ما قام القوم غير زيد ، وإعرابه بحسب العوامل في المنفي الناقص ؛ نحو : ما قام غير زيد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الأصل** ) أي : الغالب ( **في** ) لفظة ( **غيرٍ** ) بالتنوين ( **أن تستعمل صفة** ) لأنها في تأويل المشتق ( **إذ هي** ) أي : لفظة ( غير ) ( **بمعنى مغاير** ) الذي هو اسم فاعل من غاير الرباعي ( **كمررت برجل غير زيد** ) أي : مغاير لزيد ، لكنها حملت علىٰ ( إلا ) ، واستعملت في الاستثناء ، كما حملت ( إلا ) عليها ، واستعملت صفة فيما إذا أتت بعد جمع منكر غير محصور غالباً ؛ لتعذر الاستثناء بها حينئذ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ، ( **وقد تخرج** ) ( غير ) ( **عن الصفة ، وتتضمن معنىٰ « إلا »** ) الاستثنائية ( **في الاستثناء** ) أي : في دلالتها على الاستثناء والإخراج ، ( **فيستثنىٰ بها** ) أي : بـ( غير ) أي : فيخرج بها ما لولاها . . لتوهم دخوله فيما قبلها (**حملاً لها**) أي : لـ( غير ) أي : قياساً لها ( **عليها** ) أي: علىٰ ( إلا ) كما حملت ( إلا ) عليها ، واستعملت صفة كما مر آنفاً، وإنما حملناها علىٰ ( إلا ) في الاستثناء ؛ لأنها الأصل في بابه ، ( **والمستثنىٰ بها** ) أي : بـ( غير ) ( **مجرور** ) أبداً ( **بإضافتها** ) أي : بإضافة ( غير ) ( **إليه** ) أي : إلى المستثنىٰ، ( **ولا يخرج** ) المستثنىٰ بـ( غير ) ( **عن الجرِّ أصلاً** ) أي : في جميع أحواله، سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ، وسواء كان الكلام تاماً أو ناقصاً ، موجباً أو منفياً ( **لملازمتها** ) أي : لملازمة ( غير ) ( **الإضافة المستولية عليها** ) أي : الغالبة علىٰ (غير) ، وإنما لزمت الإضافة ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه في إفادة المعنىٰ .

ويجب في لفظ ( غير ) أن يعرب بما كان يعرب به المستثنىٰ بـ( إلا ) ، وقد عرفت تفصيله ، فيجب نصب ( غير ) على الحالية بعد الكلام التام الموجب ؛ نحو : قام القوم غير زيد ، ويكون علىٰ حسب العوامل بعد الكلام المنفي غير التام ؛ نحو : ما قام غير زيد ، وما رأيت غير زيد ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ويجب في لفظ « غير » أن يعرب بما كان يعرب به المستثنىٰ بـ« إلا »** ) فإعرابها علىٰ سبيل العارية من المستثنىٰ ، ويوجد له نظير ، وهو أن صلة ( أل ) الموصولة لا محل لها من الإعراب ، والذي يعرب هو الموصول لا صلة ( أل ) فإن إعرابها من إعراب ( أل ) الموصولة . اهـ « تشويقُ الخُلاَّن علىٰ شرح زيني دحلان على الآجرومية » ، ( **وقد عرفت تفصيله** ) أي : تفصيل ما يعرب به المستثنىٰ بـ( إلا ) في مبحثه .

و( الفاء ) في قوله : ( **فيجب نصب « غير » على الحالية** ) عند الفارسي للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن المستثنىٰ بـ( **غير** ) يعرب بما يعرب به المستثنىٰ بـ( إلا ) ، وأردت بيان ذلك التفصيل لك . . فأقول لك : يجب نصب ( غير ) عند الفارسي على الحالية ؛ أي : علىٰ أنها حال منصوبة من المستثنىٰ منه ، وفيها معنى الاستثناء ، وأن الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه إذا وقعت ( **بعد الكلام التام الموجب** ) ، ومنصوبة على التشبيه بالظرف المبهم عند السيرافي ؛ لما فيها من الإبهام ، والناصب لها أيضاً الفعل أو شبهه ، ومنصوبة على الاستثناء عند ابن خروف وأهل الأندلس ؛ فإنهم قالوا : ناصبها الجملة التي انتصب عن تمامها . اهـ من « الكواكب » ، ( **نحو : قام القوم غير زيد** ) فتقول في إعرابه علىٰ ما عليه ابن خروف : ( غير ) اسم استثناء منصوب على الاستثناء ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وهو مضاف ، ( زيد ) مضاف إليه مجرور .

وقوله : ( **ويكون** ) إعرابه ( **علىٰ حسب** ) أي : على اعتبار ما تقتضيه ( **العوامل** ) المذكورة قبل ( غير ) ( **بعد الكلام المنفي غير التام** ) يعني : في الاستثناء المفرغ ( **نحو : ما قام غير زيد** ) برفع ( غير ) على الفاعلية لـ( قام ) كما تقول : ما قام إلا زيد ، ( **و** ) نحو : ( **ما رأيت غير زيد** ) بنصب ( غير ) علىٰ أنه مفعول به لـ( رأيت )

وما مررت بغير زيد ، ويترجح الإبدال على النصب في الكلام التام الغير الموجب ، إذا كان الاستثناء متصلاً ، ولم يتقدم المستثنىٰ ؛ نحو : ما قام القوم غير زيد ، وما رأيت القوم غير زيد ، وما مررت بالقوم غير زيد ، فإن تقدم . . وجب النصب ؛ نحو : ما قام غير زيد أحد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كما تقول : ما رأيت إلا زيداً ، ( و ) نحو : ( **ما مررت بغير زيد** ) كما تقول : ما مررت إلا بزيد ، ولكن يفارق ( غير ) ( إلا ) في جواز تفريغه مطلقاً في الإيجاب ؛ كقام غير زيد ، برفعه مع امتناع : قام إلا زيد ، وفي جواز كونه تابعاً في التام الموجب ؛ نخو : قام القوم غير زيد ، برفعه بدلاً من القوم ، ومررت بهم غير زيد ، بالجر بدلاً من الضمير المجرور ، وفي جواز نصبه في المثالين على الاستثناء ؛ وذلك لأنه في معنى النفي ، والكلام معه كأنه غير موجب ، ومما يفارق فيه ( إلا ) أن تابع المستثنىٰ بـ( غير ) يجوز فيه رعاية المعنىٰ ورعاية اللفظ ، فإذا قلت : ما قام القوم غير زيد وعمرو . . جاز جر عمرو عطفاً علىٰ لفظ زيد ، ورفعه حملاً على المعنىٰ ؛ لأن المعنىٰ : ما قام إلا زيد وعمرو ، وهو من الاتباع على المعنى المسمىٰ بالتوهم ، ومع ( إلا ) لا يجوز إلا مراعاة اللفظ فقط . اهـ « كواكب » .

( **ويترجح الإبدال** ) من المستثنىٰ منه ؛ أي : جعله بدلاً من المستثنىٰ منه رفعاً ونصباً وجراً ( **على النصب** ) أي : علىٰ نصب ( غير ) على الاستثناء ( **في الكلام التام الغير الموجب ، إذا كان الاستثناء متصلاً ، ولم يتقدم المستثنىٰ** ) على المستثنىٰ منه ( **نحو : ما قام القوم غيرُ زيد** ) برفعه على الإبدال من ( القوم ) بدل بعض من كل ، وبنصبه على الاستثناء ، كما تقول : ما قام القوم إلا زيد بالرفع ، وإلا زيداً بالنصب ، ( و ) نحو : ( **ما رأيت القوم غيرَ زيد** ) بالنصب على الإبدال ، أو على الاستثناء ، والأرجح الإبدال كما ذكره ، ( و ) نحو : ( **ما مررت بالقوم غيرِ زيد** ) بالجر على الإبدال ، والنصب على الاستثناء ، ( **فإن تقدم** ) المستثنىٰ على المستثنىٰ منه ( . . **وجب النصب** ) على الاستثناء ؛ لامتناع تقدم التابع علىٰ متبوعه ( **نحو : ما قام غيرَ زيد أحد** ) ، وكذا يجب النصب في المنقطع عند الحجازيين ؛ نحو : ما فيها أحد غيرَ حمار بالنصب ، وجوز التميميون فيه الاتباع أيضاً كالمتصل . اهـ « كواكب » .

ولم يتعرض الناظم لـ( سوىٰ ) لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً ، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة ، ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك : أنها كـ( غير ) معنىً وإعراباً ، وجزم به ابن هشام في « القطر » ، وصححه في « الشذور » ، قال ابن مالك : وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه ؛ لأمرين : **أحدهما** : إجماع أهل اللغة علىٰ أن معنىٰ قولك : قاموا سواك ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ولم يتعرض** ) أي : لم يذكر ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **لـ« سوىٰ »** ) بلغاتها الأربع ( **لأنها عند سيبويه والجمهور لا تكون إلا ظرفاً** ) بدليل وصل الموصول بها في نحو : جاء الذي سواك ؛ أي : الذي استقر مكانك ، وبدليل قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعۡتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ لأنه ظرف بمعنىٰ ( وسط ) ، قال الناصر : ومعنىٰ قول الجمهور بظرفيتها : أنها منصوبة في حال الاستثناء ؛ نظراً إلىٰ أصلها من الظرفية ، وإلا . . فهي في حالة الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية ؛ لأنها خرجت من معنى الظرفية إلىٰ معنى الاستثناء . اهـ « عطار » ، قال ابن عقيل : وما استشهد به علىٰ خلاف ذلك . . فمحتمل للتأويل بأنه للضرورة أو شاذ . اهـ ( منه ) .

( **ولا تخرج عنه** ) أي : عن الظرف ( **إلا في الضرورة** ) كقوله : [من الكامل]

وإذا تبـاع كـريمـة أو تشتـرى فسـواك بـائعهـا وأنـت المشتـري

فوقعت مبتدأ للضرورة ، ( **ومذهب الزجاج ، واختاره ابن مالك : أنها** ) أي : أن ( سوىٰ ) ( **كـ« غير » معنىً** ) أي : في استعمالها بمعنى المخالفة والمغايرة ( **وإعراباً** ) أي : في نصبها على الاستثناء ، ( **وجزم به** ) أي : بمذهب الزجاج ( **ابن هشام في « القطر »** ) أي : في « قطر الندىٰ » أي : لم يذكر غير مذهبه من كونها كـ( غير ) معنىً وإعراباً، ( **وصححه** ) أي : وحكم ابن هشام ( **في « الشذور »** ) صحة مذهب الزجاج؛ حيث قال فيه: وتعرب (سوىٰ) على الأصح إعراب المستثنىٰ بـ(إلا) اهـ من «الشذور».

( **قال ابن مالك** ) في « شرح الكافية » : ( **وإنما اخترت غير ما ذهبوا إليه** ) أي : ذهب الجمهور عليه ، وهو لزومها الظرفية ؛ لأنه اختار مذهب الزجاج من كونها كـ( غير ) معنىً وإعراباً ( **لـ** ) وجود ( **أمرين** ) وحجتين فيها :

( **أحدهما** : **إجماع أهل اللغة** ) العربية ( **علىٰ أن معنىٰ قولك** : قاموا سواك ،

وقاموا غيرك واحد ، فإن أحداً لا يقول : إن ( سوىٰ ) هنا عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل علىٰ ذلك . . فهو بمعزل عن الظرفية . **ثانيهما** : أن من يحكم بظرفيتها . . يحكم بلزومها إياها ، وأنها لا تتصرف ، والواقع في كلام العرب نظماً ونثراً خلاف ذلك ؛ فإنها قد أضيف إليها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وقاموا غيرك واحد** ) لا مخالفة بينهما ، ( **فإن أحداً** ) من أهل اللغة ( **لا يقول : إن « سوىٰ » هنا** ) أي : في هـٰذا المثال ( **عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل علىٰ ذلك** ) أي : على المكان أو الزمان ( . . **فهو بمعزل** ) أي : بمكان بعيد عزيل ( **عن الظرفية** ) لأن الظرف إما مكان أو زمان .

( **ثانيهما** ) أي : ثاني الأمرين : ( **أن من يحكم بظرفيتها** ) أي : بظرفية ( سوىٰ ) ، وهم الجمهور ومن وافقهم ( . . **يحكم** ) بمقتضىٰ قوله : ( **بلزومها** ) أي : بلزوم ( سوىٰ ) ( **إياها** ) أي : الظرفية ، ( و ) يحكم بـ( **أنها** ) أي : بأن ( سوىٰ ) ( **لا تتصرف** ) أي : لا تتحول ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلى الرفع على الفاعلية أو الابتدائية ، وإلى الجر بالإضافة ، ( **والواقع** ) خارجاً ( **في كلام** ) فصحاء ( **العرب نظماً ونثراً** ) أي : في الشعر والنثر ( **خلاف ذلك** ) خلاف ما حكموه ، من لزومها الظرفية وعدم تصرفها ، وهو عدم لزومها وتصرفها ، ( **فإنها** ) أي : فإن ( سوىٰ ) قد وقعت فاعلاً في قول شهل بن شيبان بن ربيعة بن مازن قصيدة من بحر الهزج في حرب البسوس المشهورة :

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا ن دنـــاهـــم كمـــا دانـــوا

**ومعنى البيت** : فلما انكشف الشر ، ولم يبق بيننا وبينهم غير الظلم ، وتجاوز الحد في العداوة . . جازيناهم وفعلنا بهم مثل فعلهم بنا من القتل والجرح ، **والشاهد** : في قوله: (سوىٰ) حيث خرجت عن النصب على الظرفية، واستعملت مرفوعة على الفاعلية، و( **قد أضيف إليها** ) غيرها ، فجرت بالمضاف ؛ وذلك كقول الشاعر : [من المنسرح]

فـــإنـنـــي والـــذي يحـــج لـــه النـــا س بجـــدوىٰ ســـواك لـــم أثـــق

لم أقف علىٰ نسبة هـٰذا **البيت** وقائله ، وقوله : ( فإنني ) الفاء : بحسب ما قبلها ، و( ياء ) المتكلم اسم ( إن ) . وقوله : ( والذي يحج له الناس ) جملة قسمية معترضة

وابتدىء بها ، وعملت فيها نواسخ الابتداء ونحوها من العوامل اللفظية . انتهىٰ ، وقد نظر فيه من أوجه ليس هـٰذا موضع ذكرها .

---

بين ( إن ) وخبرها ، ( بجدوىٰ سواك ) جار ومجرور ، ومضاف إليه ، وجملة ( لم أثق ) خبر ( إن ) ، وهو مضارع مسند للمتكلم من وثق يثق ، **والشاهد** : في قوله : ( بجدوىٰ سواك ) حيث جرَّ ( سوىٰ ) بالمضاف ، **والمعنىٰ** : فإنني أقسمت بالإلٰه الذي يحج له الناس ؛ لم أثق بجدوىٰ سواك ومنفعته ، ( **و** ) قد ( **ابتدىء بها** ) كالبيت السابق آنفاً ( فسواك بائعها وأنت المشتري ) ، ( **و** ) قد ( **عملت فيها** ) أي : في ( سوىٰ ) ( **نواسخ الابتداء** ) كقوله : [من الطويل]

أأتــرك ليلــىٰ ليــس بينــي وبينهــا ... ســـوىٰ ليلـــة إنـــي إذاً لصبـــور

قوله : ( أأترك ليلىٰ . . . ) إلخ الاستفهام فيه إنكاري ( بيني وبينها ) متعلق بخبر ليس المحذوف ، ( وسوىٰ ) اسم ليس مؤخر ، وفيه الشاهد ، حيث وقع اسم ليس ، والتقدير : ليس سوىٰ ليلة كائنة بيني وبينها ، وجملة ( ليس ) ومعموليها حال محتملة ؛ لأن تكون من فاعل ( أترك ) المستتر ، أو مفعوله ، وهو ( ليلىٰ ) ، والرابط علىٰ كل ضمير صاحب الحال من ( بيني ) أو ( بينها ) و( إذاً ) في قوله : ( إني إذاً ) ظرفية ، حذفت الجملة التي أضيفت إليها ، وعوض عنها التنوين ، والتقدير : إذا تركتها في هـٰذه الحالة . . إني لصبور ، وجملة ( إذا ) معترضة بين ( إن ) وخبرها ، وجوابها معلوم من جملة ( إني ) وليست ( إذاً ) هنا هي الناصبة للمضارع ، كما قد يتوهم اهـ « يس على المجيب » ، ( **و** ) عملت فيها أيضاً ( **نحوها** ) أي : نحو نواسخ الابتداء ( **من العوامل اللفظية** ) كحروف الجر في قوله صلى الله عليه وسلم : « دعوت ربي ألاّ يسلط علىٰ أمتي عدواً من سوىٰ أنفسهم » حيث جرت بـ( من ) ، ( **انتهىٰ** ) ما قاله ابن مالك في « شرح الكافية » .

( **وقد نظر** ) واعترض وطعن ( **فيه** ) أي : فيما قاله ابن مالك ( **من أوجه** ) كثيرة ، واعتراضات وفيرة ، وطرق عديدة ، وطعنات كثيرة ، ( **ليس هـٰذا** ) الكتاب ؛ يعني : « كشف النقاب » ( **موضع ذكرها** ) أي : ذكر تلك الأوجه والاعتراضات ؛ لأنه من المختصرات ، وقال الرماني والعكبري : إنها تكون ظرفاً غالباً ، وكـ( غير ) قليلاً ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهٰذا أعدل المذاهب ؛ لعدم التكلف فيه ، واختاره في « الأوضح » و« الجامع » اهـ « مجيب » بزيادة .

**واعلم** : أن فيها أربع لغات : كسر السين مقصورة وممدودة ، وضمها مقصورةً ، وفتحها ممدودةً ، لا بمعنىٰ ( وسط ) كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱعْتِلُوهُ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ أي : في وسطها ، ولا بمعنىٰ ( تام ) كقولهم : هٰذا درهم سواء ؛ أي : تام صحيح ، ولا بمعنىٰ ( مستو ) كالتي في قوله تعالىٰ : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ أي : مستوون ، وقوله : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا ﴾ أي : مستوية بيننا وبينهم . اهـ « يس على المجيب » .

* * *

# باب ( لا ) النافية للجنس

وَٱنْصِبْ بِلاَ فِي ٱلنَّفْيِ كُلَّ نَكِرَةْ        كَقَوْلِهِمْ لاَ شَكَّ فِيمَا ذَكَرَهْ
وَإِنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِضُ        فَٱرْفَعْ وَقُلْ لاَ لأَبِيكَ مُبْغِضُ

---

**( باب « لا » النافية للجنس )**

أي : النافية لصفته وحكمه ، وإلا . . فالجنس لا ينفىٰ ، وإسناد النفي إليها مجاز مرسل من باب إسناد ما للشيء إلىٰ آلته . اهـ « يس » ، واحترز بهٰذا القيد عن النافية للوحدة ، وهي التي تعمل عمل ليس ، ويفرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن ، ومن قرائن إرادة الجنس قوله : بل امرأة ، بعد قوله : لا رجل في الدار ، ومن قرائن إرادة غير الجنس ـ أعني : الوحدة ـ قوله : بل رجال أو رجلان ، بعد قوله : لا رجل في الدار . اهـ شيخنا .

**ومعنى الترجمة** : باب ( لا ) النافية لحكم الخبر عن جنس الاسم علىٰ سبيل التنصيص ، **فإذا قلت** : لا رجل في الدار . . دلت علىٰ نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل ، لا علىٰ نفي الرجل ؛ إذ من المعلوم أن الذوات لا تنفىٰ ، وإنما ينفى المعنىٰ ، فخرج بقولنا : ( النافية ) الزائدة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ ، وبقولنا : ( لحكم الخبر عن جنس الاسم ) العاطفة ، وبقولنا : ( علىٰ سبيل التنصيص ) العاملة عمل ليس ؛ فإنها نافية للجنس علىٰ سبيل الاحتمال . اهـ من « النزهة » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وانصب بلا في النفي كل نكرة        كقولهم لا شك فيما ذكره**
**وإن بدا بينهما معترض        فارفع وقل لا لأبيك مبغض )**

أي : **( وانصب )** أيها السائل **( بلا )** المستعملة **( في النفي )** أي : في نفي حكم الخبر عن جنس الاسم ، فخرج بهٰذا القيد العاطفة والزائدة كما مر **( كل نكرة )** متصلة بها ، وظاهر قوله : ( كل نكرة ) أنها تنصب نصب ( إنَّ ) المشددة ، مفرداً كان اسمها : وهو ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ، أو غير مفرد : وهو ما كان مضافاً

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أو شبيهاً به ، كما هو مذهب الكوفيين ، **والراجح** : مذهب البصريين من أنه يبنىٰ معها المفرد على الفتح ، وينصب بها غيره إلا أن يؤول كلامه ؛ بأن يقال : أي : وابن كل نكرة مع ( لا ) النافية للجنس ، علىٰ ما تنصب له لو كانت معربة إذا كانت مفردة ، وهو الفتح ، أو ما ينوب عنه ، وانصب بها النكرة نصب إنَّ المشددة إن كانت غير مفردة ؛ ليوافق كلامه المذهب الراجح . مثالها في النكرة : ( **كقولهم** ) أي : كقول المؤمنين ( **لا شك** ) ولا ريب ( **فيما ذكره** ) الله سبحانه وتعالىٰ ، وأخبره علىٰ لسانه نبيه صلى الله عليه وسلم ، من البعث وأهواله ، وأمور الآخرة .

( **وإن بدا** ) وظهر ( **بينهما** ) أي : بين ( لا ) وتلك النكرة ( **معترض** ) أي : فاصل فصل بينهما ولو جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ، لا عندي رجل ( . . **فارفع** ) تلك النكرة علىٰ كونها مبتدأً مؤخراً ، ( **وقل** ) في مثال فصلها ورفعها : ( **لا لأبيك مبغض** ) أي : ممقت من البغض ، وهو المقت والحقد والإحن .

**واعلم** : أن ( لا ) هـٰذه تعمل عمل ( إن ) فتنصب الاسم لفظاً بلا تنوين إذا كان مضافاً ؛ نحو : لا صاحب علم ممقوت ، ومع التنوين في الشبيه بالمضاف ؛ نحو : لا طالعاً جبلاً حاضر ، ومحلاً في المفرد ، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، وإنما عملت عمل ( إن ) لشبهها بها من أربعة أوجه :

**أحدها** : أن ( إنَّ ) لتأكيد النسبة المثبتة ، و( لا ) لتأكيد النسبة المنفية ، فلما توغلتا في الطرفين . تشابهتا ؛ فأعملت عملها . اهـ ( ع ط ) .

**وثانيها** : أن كلاًّ منهما يدخل على الجملة الاسمية .

**وثالثها** : أن ( لا ) نقيضة لـ( إن ) ، والشيء يحمل علىٰ نقيضه ، كما يحمل علىٰ نظيره .

**ورابعها** : أن كلاًّ منهما له صدر الكلام . اهـ « تصريح » .

ويشترط في عملها عمل ( إنّ ) أن يقصد بها نفي حكم الخبر عن جنس الاسم ، وهو الكينونة والوجود ؛ إذ الذوات لا تنفىٰ ، بل المعاني تنفىٰ ، ثم تارة ينفىٰ مع

تعمل ( لا ) عمل ( إن ) من نصب الاسم ، ورفع الخبر إذا قصد بها نفي الجنس ، علىٰ سبيل الاستغراق ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحكم الجنس ؛ نحو قول الموحد : لا إلـه إلا الله ، وتارة لا ؛ نحو : لا رجل في الدار ؛ إذ المراد نفي وجوده في الدار لا نفيه . اهـ « كردي » ، وأن يكون نفيها علىٰ سبيل الاستغراق ، فلو قصد بها نفي الوحدة ، أو كان نفيها إياه علىٰ سبيل الاحتمال . . عملت عمل ( ليس ) نحو : لا رجلٌ قائماً ، وألاَّ يدخل عليها جار ، فلو دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد . . لم تعمل أصلاً ؛ لأن الجار إنما يعمل في الأسماء ، فإذا دخل عليها . . لم يكن طالباً بها ، بل بالاسم الذي بعدها ، فيكون الاسم المذكور بعدها معمولاً للجار لا لها . اهـ « يس » ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة ( إن ) ، ولأن الاسم أيضاً علىٰ تقدير ( من ) الاستغراقية ، وهي مختصة بالنكرات ، وأما كون الخبر نكرة . . فعلى الأصل في الخبر ؛ ولئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة ، وأن يكون اسمها متصلاً بها فيضر الفاصل ولو جاراً ومجروراً أو ظرفاً ؛ لأن الفصل يضعفها ، ولو كان مدخولها معرفةً أو نكرةً منفصلةً عنها . وجب إهمالها ، ورفع ما بعدها ، ووجب حينئذ تكرارها ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا بكر ، ونحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب مع المعرفة ؛ جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار ( لا ) فيها .

**والحاصل** : أنه يشترط لعملها ستة شروط ، أربعة في نفسها : كونها نافية ، وكونها للجنس ، وكونها للتنصيص ، وعدم جار لها ، وواحد لمعموليها : وهو كونهما نكرتين ، وواحد لاسمها : وهو اتصاله بها كما ذكرناها في « الفتوحات » اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تعمل « لا »** ) النافية للجنس ( **عمل « إن »** ) المكسورة المشددة ، ( **من نصب الاسم ، ورفع الخبر إذا قصد بها** ) أي : بـ( لا ) النافية ( **نفي الجنس** ) أي : نفي حكم الجنس لا ذاته ؛ لأن الذات لا تنفىٰ ، ( **علىٰ سبيل الاستغراق** ) والعموم ، لا علىٰ سبيل الاحتمال والوحدة ،

ولم يدخل عليها جار ، وكان اسمها نكرة متصلة بها ، وخبرها أيضاً نكرة ، فلو قصد بها نفي الوحدة ، أو كان نفيها إياه علىٰ سبيل الاحتمال . . لم تعمل هـٰذا العمل ، وكذا لا عمل لها إن دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد . ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها . . وجب إهمالها ، وتكرارها ، فيرتفع ما بعدها على الابتداء ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا بكر ، و : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ ، . . . . . . . .

---

( **ولم يدخل عليها جار** ) لأن الجار يبطل عملها لطلبه الأسماء ، خرج به نحو : جئت بلا زاد ، ( **وكان اسمها نكرة** ) حطاً لرتبتها عن ربتة ( إن ) ( **متصلة بها** ) أي : بالنكرة ؛ لأن الفصل يضعفها ، ( **و** ) كان ( **خبرها أيضاً** ) أي : كاسمها ( **نكرة** ) لامتناع الإخبار بالمعرفة عن النكرة ، ولأنه محكوم به ، وهو لا يكون إلا نكرة غالباً ؛ لأنه لا حاجة إلىٰ تعريفه ، ( **فلو قصد بها نفي الوحدة** ) لا الجنس ، ( **أو كان نفيها إياه** ) أي : الجنس ( **علىٰ سبيل الاحتمال** ) لا علىٰ سبيل التنصيص ( . . **لم تعمل هـٰذا العمل** ) أي : عمل ( إن ) ، بل تعمل عمل ( ليس ) ، ( **وكذا لا عمل لها إن دخل عليها جار ؛ نحو : جئت بلا زاد** ) ، وغضبت من لا شيء ؛ لفقدان شرطها في جميع ذلك ، كما بسطنا الكلام فيه في « لب اللباب » .

( **ولو كان مدخولها معرفة** ) نحو : لا زيد في الدار ، ( **أو** ) كان مدخولها ( **نكرة منفصلة عنها** ) نحو : لا في الدار رجل ( . . **وجب إهمالها** ) أي : إبطال عملها ؛ لأن ( لا ) لا تعمل في المعرفة ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة ( إن ) ، ولضعفها بالفصل ، ( **و** ) وجب ( **تكرارها** ) حينئذ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب تكرارها مع المعرفة ؛ جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المبرد وابن كيسان عدمَ تكرار ( لا ) فيهما ، ( **فيرتفع ما بعدها** ) حينئذ ؛ أي : حين إذ أهملت ( **على الابتداء** ) والخبر ( **نحو : لا زيد في الدار ولا بكر** ) مثال تكرارها مع المعرفة ، ( **و** : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾ ) ، مثال فصلها وتكرارها مع النكرة .

وعبارة الشارح في « الفواكه » هنا : فإن دخلت ( لا ) علىٰ معرفة أو علىٰ نكرة ، لكن فصل بينها وبين اسمها . . وجب في الصورتين إهمالها ، أما في الأولىٰ . . فلأنها لا تعمل في المعارف ؛ لأنها وضعت لنفي النكرات ، وأما في الثانية . . فلأنها عامل

وأما نحو : ( قضية ولا أبا حسن لها ) . . فمؤول . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير ، فإذا وقع فصل . . رجع إلى الأصل ، وهو الرفع على الابتداء والخبر ، ووجب أيضاً في الصورتين تكرارها ؛ نحو : لا زيد في الدار ولا عمرو ، مثال لتكرارها مع المعرفة ، ونحو : لا في الدار رجل ولا امرأة ، مثال لتكرارها مع النكرة ، واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر معرفة أخرىٰ ، أو نكرة أخرىٰ مع ( لا ) معطوفة على الأولىٰ ، لا أن تكرر الأولىٰ بعينها فقط ، وإنما وجب التكرار في الصورتين ؛ لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر ، فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال ، فقولك : لا فيها رجل ولا امرأة ؛ جواب لمن قال : أفي الدار رجل أم امرأة ، وكذا قولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ؛ جواب لمن قال : أزيد في الدار أم عمرو ، فجعلوا الجواب مشاكلاً للسؤال . اهـ

( **وأما** ) دخول ( لا ) علىٰ معرفة في ( **نحو** ) قول عمر رضي الله عنه هٰذه : ( **قضية** ) أي : خصومة مشكلة ( **ولا أبا حسن** ) كنية علي رضي الله تعالىٰ عنهما ( **لها** ) أي : لهٰذه القضية حيث دخلت ( لا ) علىٰ أبي الحسن مع كونه معرفاً بالعلمية ( . . **فـ** ) يجاب عنه بأنه ( **مؤول** ) ليس علىٰ ظاهره ، تقديره : هٰذه قضية ولا فيصل لها ؛ أي : لا قاض يفصلها مثل أبي حسن ؛ فلا يستدل به علىٰ جواز دخول ( لا ) علىٰ معرفة ، وهٰذا الكلام نثر من كلام عمر في مدح علي رضي الله تعالىٰ عنهما ، كما في « شرح الجامع » ، لا شطر بيت من الكامل الذي دخله الوَقْصُ ، كما قيل ، ثم صار مثلاً للأمر المتعسر مثل قولهم : ( لكل فرعونٍ موسىً بتنوينهما ) أي : لكل جبار قهار ، وأما قول بعضهم في تأويل هٰذا المثل كابن عقيل : هٰذه قضية ولا مسمىٰ بهٰذا الاسم لها . . فمعترض بأن هٰذا كذب ؛ لكثرة المسمىٰ به ، وأيضاً ليس كل مسمىٰ توجد فيه المزية المقصودة بهٰذا الكلام ، وأما تأويله بأنه علىٰ تقدير : لا مثل أبي حسن لها ، وذلك المضاف لا يتعرف بالإضافة . . فمعترض أيضاً بأن مقصود المتكلم نفي مسمى العلم نفسه لا نفي مثله ؛ فالأحسن تأويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم ، تقديره : قضية ولا فيصل لها ؛ أي : لا قاضي يفصلها ، كما قدرناه أوّلاً في حلنا . اهـ من « الخضري » بتغيير .

وعملها علىٰ خلاف القياس ، لكن ورد السماع به ، فإن أفردت . . عملت وجوباً ، وإلا . . جوازاً ، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً ؛ نحو : لا صاحب علم ممقوت ، أو شبيهاً به ؛ بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل ؛ . . . . . . . . . . . .

---

وأما النحو في قول الشارح : ( وأما نحو : قضية . . . ) إلخ . . فكقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا هلك كسرىٰ . . فلا كسرىٰ بعده ، وإذا هلك قيصر . . فلا قيصر بعده » أي : فلا مثل كسرىٰ ، ولا مثل قيصر ؛ فكسرىٰ لقب لكل من ملك الروم ، وقيصر لقب لكل من ملك الفرس .

( **وعملها** ) أي : وعمل ( لا ) النافية هٰذا العمل كان ( **علىٰ خلاف** ) مقتضى ( **القياس** ) أي : مقتضىٰ قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ؛ لأن الأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال كـ( ما ) و( لا ) الإهمال ، والأصل في الحروف المختصة : أن تعمل فيما اختصت به ؛ كحروف الجر والجوازم والنواصب ، وكانت لا مشتركة بينهما ، فحقها ألا تعمل ، و( **لكن ورد السماع** ) أي : الكلام المسموع من فصحاء العرب ( **به** ) أي : بعملها ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا حول ولا قوة كنز من كنوز الجنة » ، فعملت ؛ حملاً لها علىٰ ( إن ) المشددة المكسورة حَمْلَ الضد على الضد ، فاشترطوا في عملها الشروط السابقة ، ( **فإن أفردت** ) ولم تتكرر ؛ كقولك : لا رجل في الدار ( . . **عملت وجوباً ، وإلا** ) أي : وإن لم تفرد بأن تكررت ؛ كقولك : لا حول ولا قوة إلا بالله . . عملت ( **جوازاً** ) لا وجوباً ، فيجوز إعمالها وإهمالها ، فعدم التكرار موجب لعملها عمل إن ، والتكرار مجوز له وللإهمال . اهـ « أبو النجا » .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( فإن أفردت . . عملت ) رفع به توهم ظهور نصب اسمها مطلقاً ، مفرداً كان أم لا ؛ أي : لكن ( **إنما يظهر نصب الاسم** ) أي : نصب اسم ( لا ) ( **إذا** ) كان غير مفرد ؛ بأن ( **كان مضافاً** ) إلىٰ نكرة ( **نحو : لا صاحب علم ممقوت** ) أي : مبغوض ، فهما متحدان وزناً ومعنىٰ ، ( **أو** ) إذا كان ( **شبيهاً به** ) أي : بالمضاف ( **بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل** ) من رفع أو نصب ، أو تعلق جار ومجرور أو ظرف به ، فالمشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء هو

نحو : لا حسناً وجهه مذموم ، ولا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا راغباً في الشر محمود ،
فإن كان اسمها مفرداً . . بني معها علىٰ ما ينصب به لو كان معرباً ؛ ونعني بالمفرد هنا :
ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به ، فدخل المفرد ، وجمع التكسير ، والمثنىٰ ، والمجموع
علىٰ حدِّه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

من تمام معناه ، والشيء المتصل به قد يكون مرفوعاً به ( **نحو** : **لا حسنا وجهه مذموم** ، **و** ) قد يكون منصوباً به ؛ نحو : ( **لا طالعاً جبلاً حاضر** ، **و** ) قد يكون مجروراً ؛ نحو : ( **لا راغباً في الشر محمود** ) فإن ( جبلاً ) مثلاً تعلق بـ( طالعاً ) بحيث لا يتم معنىٰ طالعاً بدون ذكره ، كما أن المضاف يتعلق بالمضاف إليه ؛ بحيث لا يتم معناه بدون ذكره ، وإنما لم يبن المضاف والمشبه به ؛ لأن الإضافة تُرجِّح جانبَ الاسمية، فيصير الاسم بها إلىٰ ما يستحقه في الأصل؛ أعني: الإعراب. اهـ« فواكه ».

( **فإن كان اسمها مفرداً** ) بالمعنى الآتي قريباً ( . . **بُني معها** ) أي : مع ( لا ) ( **علىٰ ما** ) أي : علىٰ حركة أو حرف ( **يُنصَب به لو كان معرباً** ) بخلُوِّه عن شبه الحرف شبهاً قوياً ، وإنما بُني اسم ( لا ) إذا كان مفرداً ؛ لتضمُّنه معنىٰ ( من ) الاستغراقية ، فإن قولك : لا رجل في الدار ، جواب لسؤال من قال لك : هل من رجل في الدار ؛ فكان الواجب ذكر ( من ) في الجواب ؛ ليتطابق السؤال والجواب ، لكن استغنىٰ عن ذكرها في الجواب ؛ بذكرها في السؤال ، وقد علمت أن الاسم يبنىٰ إذا تضمن معنى الحرف ، وإنما بُني علىٰ ما ينصب به ؛ ليكون البناء علىٰ حركة أو حرف ، استحقتها النكرة في الأصل قبل البناء .

( **ونعني** ) معاشرَ النحاة ( **بالمفرد هنا** ) أي : في ( باب « لا » ) ، وكذا في ( باب النداء ) كما سيأتي في بابه ، وإنما قال : ( **هنا** ) لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنىٰ والمجموع ، وفي باب العلم يقابله المركب ، وفي باب المبتدإ والخبر يقابله الجملة وشبهها ، وفي باب ( لا ) والنداء يقابله ما ذكره هنا . اهـ« فواكه » ، ( **ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به** ، **فدخل** ) في المفرد المذكور في باب ( لا ) ( **المفرد** ) أي : الموحد لفظاً ومعنىٰ أو لفظاً فقط ؛ كقوم ورهط ، ( **وجمع التكسير** ) والمذكر والمؤنث ، ( **والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه** ) أي : علىٰ حدِّ المثنىٰ وطبقه في إعرابه

وجمع المؤنث السالم ؛ فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح ؛ نحو : لا رجل ولا رجال ؛ لأن نصبهما به ، والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه يبنيان على الياء ؛ نحو : لا رجلين ولا قائمين ؛ لأن نصبهما بها ، وأما جمع المؤنث السالم . . فيبنىٰ على الكسر أو الفتح ؛ نحو : لا مسلمات . وعلة بناء اسم ( لا ) تضمنه معنىٰ ( من ) ، . .

---

بالياء ، واختتامه بالنون ، وهو جمع المذكر السالم ، ( **وجمع المؤنث السالم ؛ فالمفرد** ) في باب الإعراب ( **وجمع التكسير يبنيان على الفتح ؛ نحو : لا رجل ولا رجال** ) ولا هنود ( **لأن نصبهما به** ) أي : بالفتح لفظاً أو تقديراً ، ( **والمثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه يبنيان على الياء ؛ نحو : لا رجلين** ) في المثنىٰ ، ( **ولا قائمين** ) في السوق في الجمع ( **لأن نصبهما بها** ) أي : بالياء وفي بعض النسخ : ( بهما ) بضمير التثنية ، وهو تحريف من النساخ .

( **وأما جمع المؤنث السالم . . فيبنىٰ على الكسر** ) بلا تنوين ؛ لأنه وإن كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين ، الذي لا يجامع مع البناء ، وجوز بعضهم تنوينه مع البناء قياساً لا سماعاً ؛ نظراً إلىٰ أنه للمقابلة . اهـ « خضري » ، استصحاباً للأصل ، بل كان القياس وجوب الكسر ، وقد قال ابن جني : لم يجز أصحابنا ـ يعني : نحاة البصرة ـ الفتح إلا شيئاً قاسه أبو عثمان ـ يعني : المازني ـ والصواب : الكسر بغير تنوين . اهـ ، (**أو** ) يبنىٰ على ( **الفتح** ) نظراً إلى الأصل في بناء المركبات، قال ابن هشام في «المغني»: أرجح والتزمه ابن عصفور . اهـ ، قال الفاكهي وابن عنقاء : بناؤه على الفتح أولىٰ ؛ للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً ، وقد روي بالوجهين قول الشاعر : [من البسيط]

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذاتِ للشيب

بكسر ( لذاتِ ) وفتحها بلا تنوين ( **نحو : لا مسلمات** ) **حاضرات** .

( **وعلة بناء اسم « لا »** ) إذا كان مفرداً ( **تضمنه معنىٰ « من »** ) الاستغراقية ؛ لأن النص على استغراق الجنس يستدعي وجود ( من ) الدالة عليه لفظاً أو معنىٰ ؛ ولذا صرح بها في قوله : [من الطويل]

فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لا من سبيل إلىٰ هند

لأن قولنا : لا رجل في الدار ، مبني علىٰ سؤال محقق أو مقدر ، كأنه قيل : هل

وقيل : تركبه معها تركيب خمسةَ عشرَ ، وإنما بُني معها علىٰ ما ينصب به ؛ ليكون البناء علىٰ ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء . وإنما لم يبنَ المضاف ولا الشبيه به ؛ لأن الإضافة تُرجح جانبَ الاسمية ؛ فيرد الاسم بسببها إلىٰ ما يستحقه في الأصل من الإعراب . وما اقتضاه كلام الناظم من أن اسم (لا) منصوب بها نصب ( إنَّ ) المشددة ،

---

من رجل في الدار ؟ فأجيب : بالنفي علىٰ وجه الاستغراق ، ولما عارضت الإضافة هٰذا التضمن . . أعرب المضاف ، وحمل عليه شبهه ، وبني علىٰ حركة إيذاناً بعروض البناء ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل التركيب .

## تَنْبِيهٌ

## [استعمال ( ألا ) للتنبيه والعرض والتحضيض]

ترد ( ألا ) للتنبيه وهي الاستفتاحية ، فتدخل علىٰ جملتين ؛ نحو : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾ إلخ ، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ إلخ ، وللعرض والتحضيض ؛ فتختص بالفعلية ؛ نحو : ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ ، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا﴾ إلخ . اهـ « خضري » .

( **وقيل : تركبه معها** ) أي : مع ( لا ) ( **تركيب خمسةَ عشرَ** ) هٰكذا علل سيبويه وكثيرٌ البناءَ مستدلين بإعرابه عند فصله معها ، وفيه : إن التركيب إنما يصلح علة للفتح ؛ لاقتضائه التخفيف لا لأصل البناء ، وإلا . . لبُني ( بعلبك ) و( حضرموت ) ، وأما بناء ( خمسةَ عشرَ ) و( سيبويه ) . . فليس للتركيب ؛ فالأوجه : أنه بُني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ ( من ) الاستغراقية . اهـ « خضري » بتصرف .

( **وإنما بُني معها** ) أي : مع ( لا ) ( **علىٰ ما ينصب به** ) من فتح ، أو ما ناب عنه ( **ليكون البناء** ) أي : بناؤه ( **علىٰ ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء** ) العارض بتركبه مع ( لا ) .

( **وإنما لم يبنَ المضاف ولا الشبيه به ؛ لأن الإضافة** ) في المضاف ( **تُرجح جانبَ الاسمية ؛ فيرد الاسم** ) المضاف ( **بسببها** ) أي : بسبب الإضافة ( **إلىٰ ما يستحقه في الأصل من الإعراب** ) ، وحمل عليه الشبيه بالمضاف ؛ لشبهه به فيما تقدم .

( **وما اقتضاه كلام الناظم** ) حيث قال في أول الباب : ( وانصب بلا في النفي كل نكرة ) ( **من أن اسم « لا » منصوب بها** ) مطلقاً ( **نصب « إنَّ » المشددة** ) أي : نصباً

مفرداً كان أو غيره هو مذهب كوفي ، **والراجح** : ما ذكرناه من التفصيل .

**وَٱرْفَعْ إِذَا كَرَّرْتَ نَفْياً وَٱنْصِبِ ... أَوْ غَايِرِ ٱلإِعْرَابَ فِيهِ تُصِبِ**
**تَقُولُ لاَ بَيْعٌ وَلاَ خِلاَلُ ... فِيهِ وَلاَ عَيْبٌ وَلاَ إِخْلاَلُ**
**وَٱلرَّفْعُ فِي ٱلثَّانِي وَفَتْحُ ٱلأَوَّلِ ... قَدْ جَازَ وَٱلْعَكْسُ كَذَاكَ فَٱفْعَلِ**

---

كنصبه بـ( إنّ ) المكسورة المشددة ، ( **مفرداً كان** ) اسمها ( **أو** ) كان ( **غيره** ) كالمضاف وشبهه ( **هو** ) أي : ما اقتضاه كلامه من نصبه مطلقاً هو ( **مذهب كوفي ، والراجح : ما ذكرناه من التفصيل** ) بين المفرد وغيره بقولنا : ( **لكن إنما يظهر نصب** الاسم إذا كان مضافاً أو شبيهاً به ) إلىٰ هنا ، وذهب البصريون ورجحه ابن مالك وأتباعه إلىٰ : أن اسمها المفرد مبني على الفتح ، مركب معها تركيب خمسةَ عشرَ ، والمضاف وشبهه منصوب ، وعليه جرى الشارح ، وهو الراجح ، كما طبقنا كلام الناظم علىٰ هٰذا المذهب الراجح في أول الباب في حلنا .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا تكررت ( لا ) مع النكرة فقال :

**( وارفع إذا كررت نفياً وانصب ... أو غاير الإعراب فيه تصب**
**تقول لا بيع ولا خلال ... فيه ولا عيب ولا إخلال**
**والرفع في الثاني وفتح الأول ... قد جاز والعكس كذاك فافعل )**

أي : ( **وارفع** ) أيها السائل الاسمين جميعاً علىٰ إلغاء ( لا ) ، ورفعهما على الابتداء أو علىٰ إعمالها عمل ( ليس ) ( **إذا كررت نفياً** ) بـ( لا ) أي : إذا كررت ( لا ) النافية ؛ فـ( **تقول : لا بيع ولا خلال فيه** ) أي : في يوم القيامة ، برفع الاسمين علىٰ ما ذكر ، ( **وانصب** ) أي : وافتح الاسمين جميعاً علىٰ إعمالها عمل ( إن ) فتقول : ( لا بيعَ ولا خلالَ ) بفتحهما بلا تنوين ، ففي كلامه إطلاق النصب بمعنى الفتح ؛ حيث قال : ( وانصب ) ، ومثله : ( لا حول ولا قوة ) ، ( **أو غاير الإعراب** ) أي : أو خالف الإعراب وعاكسه ( **فيه** ) أي : في اسم ( لا ) في الموضعين ( **تصب** ) أي : توافق العرب فيما نطقته ، والنحاة فيما حكمته إن فعلت ذلك المذكور من أوجه الإعراب ، وهٰذه المغايرة تصدق بثلاثة أوجه :

**الأول** : فتح الأول علىٰ إعمالها عمل ( إن ) ، ورفع الثاني بالعطف علىٰ محل

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( لا ) الأولىٰ مع الاسم ، فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، وتكون ( لا ) الثانية حينئذ زائدة للتوكيد ، فتقول حينئذ : ( لا بيعَ ) بالفتح ، ( ولا خلالٌ ) بالرفع .

**والثاني** : فتح الأول علىٰ إعمالها عمل ( إن ) ، ونصب الثاني بالعطف علىٰ محل اسم ( لا ) الأولىٰ ؛ فتكون ( لا ) الثانية زائدة أيضاً ؛ فتقول : ( لا بيعَ ) بالفتح ، ( ولا خلالاً ) بالنصب .

**والثالث** : رفع الأول بالابتداء ، وفتح الثاني علىٰ إعمالها عمل ( إن ) فتقول : ( لا بيعٌ ولا خلالَ ) ، ولا يجوز إذا رفعت الأول نصبُ الثاني ؛ لعدم المعطوف عليه .

**والحاصل** : أنه إذا تكررت ( لا ) مع النكرة ؛ نحو : ( لا حول ولا قوة ) ومثلُه مثال الناظم . . جاز لك في جملة التركيب خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان : الفتح والرفع ، كما ذكره الناظم في الشطر الأول من البيت الأول ، فإن فتحتها . . جاز لك في الثاني ثلاثة أوجه : الفتحُ والرفعُ والنصبُ ، وإن رفعتها . . فلك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، ويمتنع النصب ؛ لعدم المعطوف عليه ، كما مر آنفاً ، وهـٰذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلام الناظم ، أما رفعهما وفتحهما . . فمستفادان من الشطر الأول ، وأما الثلاثة الباقية . . فمستفادة من الشطر الثاني ؛ إذ المغايرة تصدق بهـٰذه الثلاثة ، كما مر .

**ومعنىٰ مثال الناظم** ـ أعني : قوله : ( لا بيع ولا خلال ) ـ أي : لا مال ولا صديق ينفعنا ( **فيه** ) أي : في يوم القيامة ، إلا من أتى الله بقلب سليم ، والبيع في **الأصل** : تمليك مال بعوض ، **والمراد به** : المال الذي يباع ؛ فيفتدي به من عذاب يومئذ ، والخِلال : بكسر الخاء المعجمة ، جمع خُلة بضمها ، وهي الصداقة ، **والمراد بها** : الصديق الذي يشفعك ، ففي كل من البيع والخِلال إطلاق اسم المعنىٰ على الذات ، ( **ولا عيب** ) فيها ؛ أي : في الجنة ؛ أي : في نسائها بالقاذورات ، ( **ولا إخلال** ) فيها ؛ أي : في الجنة ؛ أي : لا نقص فيها بزوال النعم ، وتكدر معيشتها ، وفناء أهلها .

قوله : ( **والرفع** ) مبتدأ ( **في الثاني** ) حال من المبتدإ ، أو صفة له ، ( **وفتح**

إذا تكررت ( لا ) مع النكرة ؛ نحو : لا بيع ولا خلال ، ومثله : لا حول ولا قوة . .
جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه ؛ وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان :
الفتح والرفع ؛ فإن فتحتها . . جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه : الفتح والرفع . . . . . . .

---

**الأول** ) معطوف على الرفع ( **قد جاز** ) فعل وفاعل مستتر يعود على الوجه المذكور ، والجملة الفعلية خبر المبتدإ ، والتقدير : والرفع في الثاني وفتح الأول جائز ، ( **والعكس** ) مبتدأ ( **كذاك** ) جار ومجرور ، خبر المبتدأ ، والتقدير : والعكس كائن كذلك في جوازه ، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ( **فافعل** ) الفاء : فاء الافصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت جواز ما ذكرته لك ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : افعل ذلك المذكور ، والجملة الطلبية مقول لجواب ( إذا ) المقدرة ، وجملة ( إذا ) المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً ، لا محل لها من الإعراب . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا تكررت « لا » مع النكرة ؛ نحو** ) قول الناظم : ( **لا بيع ولا خلال ، ومِثْلُه** ) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في جريان الأوجه الخمسة فيه : ( **لا حول ولا قوة . . جاز لك** ) أيها السائل جواب ( إذا ) الشرطية ( **في جملة** ) هـٰذا ( **التركيب خمسة أوجه ؛ وذلك** ) أي : واستنباط ذلك المذكور من الأوجه الخمسة من هـٰذا التركيب . . صحيح ( **لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **يجوز في النكرة الأولىٰ وجهان : الفتح** ) علىٰ إعمالها عمل ( إنَّ ) ، ( **والرفع** ) علىٰ إعمالها عمل ( ليس ) ، أو علىٰ جعلها زائدة ورفع النكرة على الابتداء ، ( **فإن فتحتها** ) أي : فتحت النكرة الأولىٰ علىٰ إعمالها عمل ( إن ) ( . . **جاز لك في** ) النكرة ( **الثانية ثلاثة أوجه** : )

**الأول من الثلاثة** : ( **الفتح** ) أي : فتح النكرة الثانية علىٰ إعمال ( لا ) الثانية عمل ( إن ) كالأولىٰ ؛ فتكون ( لا ) الثانية عاملة كالأولىٰ ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله العلي العظيم بفتح النكرتين بلا تنوين ؛ لتركبهما مع ( لا ) في الموضعين .

( و ) **الثاني من الأوجه الثلاثة** : ( **الرفع** ) أي : رفع النكرة الثانية ، وفيه ثلاثة أوجه : **الأول** : أن يكون الاسم الثاني معطوفاً علىٰ محل ( لا ) الأولىٰ واسمها ؛

والنصب ، وإن رفعتها . . فلك في الثانية وجهان : الرفع والفتح ، ويمتنع النصب ؛ فتحصل أنه يجوز رفع الاسمين علىٰ إلغاء ( لا ) ، أو إعمالها عمل( ليس ) ، . . . . .

---

لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ؛ وحينئذ تكون ( لا ) الثانية زائدة ، **الثاني** : أن تكون ( لا ) الثانية عملت عمل ( ليس ) ، **الثالث** : أن يكون الاسم الثاني مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ( لا ) الثانية عمل فيه ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةُ إلا بالله ، ومنه قوله : [من الكامل]

هـٰـذا لعمركم الصَّغارُ بعينه لا أمَّ لي إن كان ذاك ولا أبُ

( و ) **الثالث من الأوجه الثلاثة** : ( **النصب** ) أي : نصب النكرة الثانية عطفاً علىٰ محل اسم ( لا ) الأولىٰ ، وتكون ( لا ) الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف ؛ فتقول : لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله تعالىٰ ، ومنه قول الشاعر : [من المتدارك]

لا نسبَ اليوم ولا خُلَّةً اتسع الخرقُ على الراقع

وهـٰـذا الثالث أضعف الأوجه الثلاثة ؛ لأن القياس مع وجود ( لا ) بناؤه لا نصبه ، وأيضاً ( لا ) الأولىٰ لا تعمل النصب في لفظ الاسم ؛ لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد ؟! اهـ « خضري » .

( **وإن رفعتها** ) أي : رفعت النكرة الأولىٰ ( . . **فلك في** ) النكرة ( **الثانية وجهان** ) فقط :

**الأول منهما** : ( **الرفع** ) أي : رفع النكرة الثانية علىٰ إعمال ( لا ) الثانية عمل ( ليس ) ، أو إهمالها وجعل ما بعدها مبتدأً مستقلاً ، أو زيادتها وعطفه على الأول ، سواء عملت الأولىٰ ؛ كـ( ليس ) ، أو أهملت ، وتقدير خبر واحد أو اثنين يعلم مما مر . اهـ « خضري » [( و ) **الثاني** : ( **الفتح** )] ( **ويمتنع النصب** ) أي : نصب النكرة الثانية ؛ لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً . اهـ « كواكب » وعبارة « الخضري » . ( ولا يجوز النصب ) أي : عطفاً على المحل أو تبعاً للفظ لانتفائهما ( **فتحصل** ) أي : فعلم مما ذكرنا ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يجوز رفع الاسمين** ) الأول والثاني ( **علىٰ إلغاء « لا »** ) برفع الأول على الابتداء ، وعطف الثاني عليه .

( **أو** ) علىٰ ( **إعمالها** ) أي : إعمال ( لا ) في الموضعين ( **عمل « ليس »** ) ،

وفتحهما علىٰ إعمالها عمل ( إن ) ، وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس ، وفتح الأول
ونصب الثاني ، علىٰ جعل ( لا ) الثانية زائدة ، وعطف الاسم بعدها علىٰ محل اسم
( لا ) قبلها ، وهٰذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلامه . وأما رفعهما وفتحهما . .
فمستفادان من النصف الأول ، وأما البقية . . فمن الثاني ؛ إذ المغايرة تصدق بها ، . .

---

وهٰذا هو **الوجه الأول** من الأوجه الخمسة .

( **و** ) **الوجه الثاني منها** : ( **فتحهما** ) أي : فتح الاسمين ( **علىٰ إعمالها** ) أي : إعمال ( لا ) ( **عمل** « **إن** » ) في الموضعين .

( **و** ) **الثالث منها** : ( **فتح** ) الاسم ( **الأول** ) علىٰ إعمالها عمل ( إن ) ، ( **ورفع الثاني** ) علىٰ إعمالها عمل ( ليس ) ، أو إلغاءها .

( **و** ) **الوجه الرابع منها** : يحصل ( **بـ** ) فعل ( **العكس** ) أي : عكس الوجه الثالث وخلافه ، وهو رفع الأول وفتح الثاني .

( **و** ) **الوجه الخامس منها** : ( **فتح** ) الاسم ( **الأول** ) علىٰ إعمالها **عمل** ( إن ) ، ( **ونصب** ) الاسم ( **الثاني علىٰ جعل** « **لا** » **الثانية زائدةً ، وعطف الاسم** ) المذكور ( **بعدها علىٰ محل اسم** « **لا** » ) المذكورة ( **قبلها ، وهٰذه الأوجه الخمسة مستفادة** ) أي : معلومة ( **من** ) منطوق ( **كلامه** ) أي : كلام الناظم .

( **وأما رفعهما** ) أي : رفع الاسمين ( **وفتحهما . . فمستفادان** ) أي : معلومان ( **من النصف الأول** ) أي : من الشطر الأول من البيت الأول ؛ يعني : قوله : ( وارفع إذا كررت نفياً وانصب ) ، ( **وأما البقيةُ** ) من الأوجه الخمسة ، وهي الثلاثة المذكورة بقوله : ( وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس ، وفتح الأول ونصب الثاني علىٰ جعل « لا » الثانية زائدةً . . . ) إلخ ( . . **فـ** ) مستفادة ( **من** ) النصف ( **الثاني** ) أي : من الشطر الثاني من البيت الأول ؛ يعني : قول الناظم : ( أو غاير الإعراب فيه تصب ) ، وإنما قلنا : ( أما البقية . . فمستفادة من الثاني ) ( **إذ المغايرة** ) والمعاكسة بين الاسمين في الإعراب ( **تصدق بها** ) أي : تحصل بالأوجه الثلاثة الباقية ، وتصدق عليها ، **فإن قلت** : في قوله : ( وانصب ) في آخر الشطر الأول إشكال ؛ حيث أطلق النصب الذي هو من ألقاب الإعراب على الفتح الذي هو من ألقاب البناء ولا يصحبه تنوين ، وأطلقه

غاية ما فيه إطلاق النصب بمعنى الفتح تارة ، وعلىٰ ما يصحبه تنوين تارة أخرىٰ .

**وَإِنْ تَشَـــأْ فَــاْفْتَحْهُمَــا جَمِيعَــا وَلاَ تَخَــفْ رَدّاً وَلاَ تَقْــرِيعَــا**

وهـٰذا لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله ؛ إذ يلزم عليه التكرار ، أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

على النصب الذي يصحبه تنوين ؛ لأنه قال في « شرحه » : **الوجه الثاني** : أن تنصب الأول بغير تنوين ، وتنصب الثاني بتنوين ، كما قال الشاعر : [من السريع]

لا نســـبَ اليـــومَ ولا خلـــةً اتســـع الخـــرقُ علـــى الـــراقـــع

بنصب ( نسب ) أي : فتحه بلا تنوين ، ونصب ( خلة ) بتنوين . اهـ كلامه ؛ لأن مراده بنصب الأول فتحه علىٰ إعمال ( لا ) عمل ( إن ) ، وبنصب الثاني بتنوين عطفه علىٰ محل اسم ( لا ) الأول . . قلنا : لا إشكال ؛ إذ ( **غاية ما فيه** ) أي : ما في كلامه ( **إطلاق النصب بمعنى الفتح** ) الذي لا يصحبه تنوين ( **تارة** ) أي : في حالة ، كما في قول الشاعر : ( لا نسبَ اليوم ) ، ( **و** ) إطلاقه ( **علىٰ ما يصحبه تنوين** ) أي : على النصب الذي يصحبه تنوين ( **تارة أخرىٰ** ) كما في قول الشاعر : ( ولا خلةً ) ، ويوجد في بعض النسخ ؛ أي : نسخ قصيدته بعد البيتين السابقين .

**( وإن تشـــأ فـــافتحهمـــا جميعـــا ولا تخـــف رداً ولا تقـــريعـــا )**

أي : ( **وإن تشـأ** ) أي : وإن تـرد أيهـا السـائـل إعمـال ( لا ) فـي المـوضعيـن ( . . **فافتحهما** ) أي : فافتح الاسمين ( **جميعاً** ) أي : كليهما **علىٰ** إعمال ( لا ) في الموضعين عمل ( إن ) ، ( **ولا تخف** ) أيها السائل في إعمالهما جميعاً ( **رداً** ) عليك ونزاعاً فيه ، ( **ولا** ) تخف أيضاً في إعمالهما جميعاً ( **تقريعا** ) لك وتوبيخاً به ؛ فإنه جائز لا خلاف فيه ، والتقريع وكذا التوبيخ : لوم الشخص علىٰ ما لا يليق به ، مع تخويف له .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **وهـٰذا** ) البيت ( **لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما** ) سبق ( **قبله** ) من قوله : ( وانصب ) لأنه أراد بالنصب الفتح ( **إذ يلزم عليه** ) أي : علىٰ ذكر هـٰذا البيت ( **التكرار** ) مع ما سبق من قوله : ( وانصب ) ، ( **أو أن يكون رفع الاسمين** ) معاً ( **مسكوتاً عنه** ) في هـٰذا البيت .

وأما إذا لم تتكرر ( لا ) مع النكرة ؛ مثل : لا رجل وامرأة.. وجب فتح الأولىٰ ، وجاز في الثانية الرفع والنصب .

---

قوله : ( **وأما إذا لم تتكرر « لا » مع النكرة** ) مقابل لقوله سابقاً بعد البيتين : ( إذا تكررت « لا » مع النكرة ) أي : جميع ما سبق ذكره بعد البيتين حكم ما إذا تكررت ( لا ) مع النكرة ، وأما إذا لم تتكرر ( لا ) مع النكرة ( **مثل** ) قولك : ( **لا رجل وامرأة** ) في الدار ( ..**وجب فتح** ) النكرة ( **الأولىٰ** ) لأن المجوز إهمالها هو تكرارها ، وقد انتفىٰ ؛ فوجب المصير إلى الأصل ، وهو البناء على الفتح ، ( **وجاز في** ) النكرة ( **الثانية الرفع** ) بالعطف علىٰ محل ( لا ) الأولىٰ مع اسمها ؛ لأن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، ( **و** ) جاز فيها ؛ أي : في النكرة الثانية أيضاً ( **النصب** ) بالعطف علىٰ محل اسم ( لا ) الأولىٰ ، أو علىٰ لفظه ، ويمتنع الفتح في النكرة الثانية علىٰ لأفصح ؛ لعدم تكرار ( لا ) ، قال ابن عنقاء : وفتح النكرة الثانية لغة ضعيفة . اهـ « سجاعي » ، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء . اهـ من « النزهة » .

**وحاصل ما في هٰذا الباب** : أن الاسمين إن كانا مفردين.. جاز في الأول البناء والرفع إلغاءً أو إعمالاً كعمل ( ليس ) ، فهٰذه ثلاثة ، وجاز في الثاني سبعة أوجه : بناؤه ونصبه عطفاً علىٰ محل الأول أو لفظه أو بمحذوف ، ورفعه علىٰ إلغاء ( لا ) الثانية ، أو زيادتها ، أو عملها كليس ؛ فهٰذه سبعة مضروبة في ثلاثة ، الأول بأحد وعشرين وجهاً ، يمتنع منها أربعة ، وهي رفع الأول إلغاءً وإعمالاً كليس ، مع نصب الثاني علىٰ محله أو لفظه ، فإن أفرد الاسم الأول فقط.. فسبعة ، الثاني تأتي في كونه مضافاً أو شبهه بثمانية ، وإن أفرد الثاني فقط.. فثلاثة ، الأول تأتي في كونه مضافاً أو شبهه ، مع إبدال البناء بنصبه بـ( لا ) الثانية ، فإذا ضربت اثنين في سبعة الأولىٰ بأربعةَ عشرَ وجهاً.. اضرب هٰذه الأربعة عشر في ثلاثة ، الأولىٰ باثنين وأربعين وجهاً ، يمتنع منها الأربعة السابقة ، مع كونه مضافاً أو شبهه ، مع إبدال البناء بالنصب ، فتكون ستة مضروبة في سبعة ، الثاني باثنين وأربعين ، يمتنع منها نظير الثمانية السابقة ، مع اثنين آخرين ، وهما نصب الأول ، سواء كان مضافاً أو

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

شبهه ، مع نصب الثاني علىٰ محله ؛ إذ نصبه حينئذ لفظي لا محلي ، وإن كانا غير مفردين . . ففي الثاني أربعةَ عشرَ في ستة ، الأولىٰ بأربعة وثمانين ، يمتنع منها ضعف ما قبله ، فجملة الصور مئة وتسع وثمانون صورة ، يمتنع منها اثنان وأربعون ، كما هو ظاهر للمتأمل ، والله أعلم . اهـ من « الخضري » .

* * *

# باب التعجب

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **باب التعجب** )

أي : هـٰذا باب معقود في بيان حكم الاسم المتعجب منه ، وهو نصبه كسائر المفاعيل ، أو باب بيان صيغتي التعجب ، المبوب لهما عند النحاة ، و( التعجب ) **لغة** : انفعال وانبعاث وتحرك يحدث في النفس عند شعورها بأمر خفي سببه عنها ؛ بأن خرج عن نظائره بكونه قليل الوجود في العادة ، أو قلت نظائره ؛ ولهـٰذا قيل : إذا ظهر السبب . . بطل العجب .

والتعجب هو سبب وضع النحو ؛ وذلك : أن ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت : يا أبت ؛ ما أشدُّ الحرِّ ؟ برفع ( أشد ) وجر ( الحر ) ، فظن أنها مستفهمة ، فقال : زمننا حر ، فقالت : يا أبت ؛ إنما أردتُ التعجبَ ، وكان من حقها أن تنطق بـ( أشد ) مفتوحاً ، و( الحر ) منصوباً علىٰ أنه مفعولٌ به ؛ فذهب إلىٰ علي رضي الله تعالىٰ عنه ، وقال : اختلطت ألسنة العرب بغيرها . . . إلىٰ آخر ما في تلك القصة ، كما بيناه في « جواهر التعليمات » .

وحدَّه ابن عصفور بقوله : **التعجب** : هو استعظام زيادة في وصف الفاعل ، خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره ؛ أي : استعظام ما يقبل الزيادة والنقصان ؛ كالكرم الذي في زيد ، من قولك : ما أكرم زيداً ؛ فإن الكرم يقبل الزيادة والنقصان ، فخرج بـ( زيادة ) ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الأشياء الثابتة ؛ كالطول والقصر ، وشذ قولهم : ما أطوله ، وما أقصره ، وخرج بقوله : ( في وصف الفاعل ) استعظام زيادة في وصف المفعول ؛ فلا يقال : ما أضرب زيداً ؛ تعجباً من الضرب الواقع علىٰ زيد ، وخرج بقولنا : ( خفي سببها ) الأمور الظاهرة الأسباب ، فلا يتعجب من شيء منها ؛ لقولهم : إذا ظهر السبب . . بطل العجب ؛ فلا تستعظم الكتابة من حيث كاتبها ؛ لأن سببها ظاهر ، وهو الكاتب ، **نعم** ؛ تستعظم من حيث زيادة حسنها ، وهـٰذا المعنى المذكور في التعجب الواقع من المخلوق .

وَتُنْصَبُ ٱلأَسْمَاءُ فِي ٱلتَّعَجُّبِ نَصْبَ ٱلْمَفَاعِيلِ وَلاَ تَسْتَعْجِبِ
تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْداً إِذْ خَطَا وَمَا أَحَدَّ سَيْفَهُ حِينَ سَطَا

---

**وأما معنى التعجب الواقع من الخالق عز وجل** . . فهو صفة ثابتة لله تعالىٰ ، نثبتها ونعتقدها ، لا نكيفها ولا نمثلها ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، كحديث : « عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة في السلاسل » أي : وهم أسارى المشركين ، يؤول أمرهم إلى الإسلام ، فيدخلون الجنة ، وكقوله : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ .

**واصطلاحاً** : هو الصيغتان المشهورتان ، المصطلح عليهما عند النحاة ، المبوب لهما في النحو ، وللتعجب اللغوي صيغ كثيرة ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً » ، ولله دره فارساً! ويا لك رجلاً! ويا ويله رجلاً! ويا قائله من شاعر! إلىٰ غير ذلك .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وتنصب الأسماء في التعجب نصب المفاعيل ولا تستعجب**
**تقول ما أحسن زيداً إذ خطا وما أحد سيفه حين سطا )**

أي : ( **وتنصب الأسماء** ) لفظاً أو تقديراً أو محلاً ( **في** ) إحدىٰ صيغتي ( **التعجب** ) المشهورتين فيه ( **نصبَ المفاعيل** ) أي : نصباً كنصب بقية المفاعيل ، وإلا . . فهٰذا منها ، ( **ولا تستعجب** ) أي : ولا تستغرب ذلك ؛ لجهلك حكمَه ، وله صيغتان مشهورتان مطردتان .

**إحداهما** : ما أَفْعَلَ زيداً .

**والثانية** : أَفْعِلْ به .

ومثل الناظم للأولىٰ منهما بقوله ( **تقول ما أحسنَ زيداً** ) أي : شيء عجيب حَسَّن زيداً ؛ أي : صيَّره حسناً ( **إذ خطا** ) خطوات في مشيه إلى المسجد ، ( **وما أحدَّ سيفَه** ) أي : شيء عجيب جعل سيفه حاداً ( **حين سطا** ) وعلا ، ووثب علىٰ عدوه ، و( زيداً ) و( سيفاً ) مفعولان به لـ( أحسن ) و( أحد ) منصوبان بالفتحة الظاهرة ، ومثله ما أكرمَ زيداً ، وما أعلمَه .

**التعجب** : انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ، وخرج عن نظائره ؛ ولهٰذا يقال : إذا ظهر السبب . . بطل العجب ، وله صيغ كثيرة دالة عليه : . . . . . . .

---

**وإعرابه** : ( ما ) تعجبية بمعنىٰ شيء عظيم في محل الرفع مبتدأ ، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنى التعجب ، وهو المسوِّغ للابتداء بالنكرة ، ( أحسنَ ) فعل ماض ، مبني على الفتح ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به إذا اتصل به ياء المتكلم ؛ نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل ، تقديره : هو يعود إلىٰ ( ما ) ، ( زيداً ) مفعول به منصوب بـ( أحسن ) ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، ( إذ ) ظرف لما مضىٰ من الزمان ، متعلق بـ( أحسن ) ، ( خطا ) فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلىٰ ( زيد ) ، وجملة ( خطا ) في محل جر مضاف إليه لـ( إذ ) ، وجملة ( أحسن ) في محل الرفع خبر المبتدأ ، تقديره : شيء عجيب مصير زيداً حسناً وقت خطوته ، ومثله إعراب المثال الثاني في المتن .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **التعجب** ) **لغة** : ( **انفعال** ) أي : انبعاث ( **يحدث** ) أي : يوجد ( **في النفس** ) أي : في القلب بعد أن لم يكن ( **عند الشعور** ) والعلم ( **بأمر** ) أي : سبب وجود ذلك الأمر ، وشيء من الأشياء ( **خفي** ) وغاب عنها ( **سببه** ) أي : عند الإطلاع علىٰ أمر من الأمور ، وقوله : ( **وخرج عن نظائره** ) معطوف علىٰ ( خفي ) علىٰ كونه صفة لـ( أمر ) أي : وخرج ذلك الأمر عن أشباهه ؛ باعتبار أنه يَقِل وجوده في العادة . اهـ « عطار » ، **والانفعال** : عبارة عن تأثُّر الشيء عن غيره ما دام متأثراً ؛ كالمنقطع ما دام ينقطع ، والمستحسن ما دام يستحسن ، فهو هنا عبارة عن تأثر النفس عند الشعور بالأمر المذكور ما دام متأثراً ومتجولاً فيه . اهـ « يس » .

( **ولهٰذا** ) أي : ولأجل كون التعجب انفعالاً يحدث عند الشعور بأمر ( **يقال** ) عند الناس : ( **إذا ظهر** ) ووضح ( **السبب** ) أي : سبب الشيء المتعجب منه وحكمته ( . . **بطل** ) وانعدم ( **العجب** ) أي : التعجب منه ، ( **وله** ) أي : وللتعجب اللغوي ( **صيغ** ) أي : ألفاظ ( **كثيرة دالة عليه** ) واردة في الكتاب والسنة ؛ كقوله تعالىٰ :

**منها** : ما هو بالقرينة ؛ نحو : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس » . **ومنها** : ما هو بالوضع ؛ نحو : ما أَفْعَلَه ، وأَفْعِلْ به ، وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما في هٰذا الباب ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ ، ومن **السنة** : ما ذكره الشارح بقوله :

( **منها** ) أي : من تلك الصيغ : ( **ما** ) أي : لفظ ( **هو** ) دال عليه ( **بالقرينة** ) كحال المخاطب ( **نحو** : « **سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس** » ) **سببه** : أن النبي صلى الله عليه وسلم نادىٰ أبا هريرة رضي الله تعالىٰ عنه ، وكان جنباً ؛ فلم يجبه ، فقال : « ما منعك أن تجيبني » فقال : كنت نجساً ، فقال : « سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس » ، وهٰذا اللفظ موضوع لتنزيه الله تعالىٰ ، و( سبحان ) علم للتسبيح ، منصوب بعامل محذوف وجوباً لنيابته عنه ، ثم استعمل في التعجب ، **وأصل ذاك** : أن يسبح الله تعالىٰ عند رؤية المتعجب منه من صنائعه ، ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه . اهـ « يس » ، والمتعجب منه حال المخاطب المتوهم نجاسة المؤمن ؛ إذ عدم نجاسة المؤمن غير خفي السبب . اهـ « صبان » .

( **ومنها** ) أي : ومن صيغ التعجب : ( **ما** ) أي : لفظ ( **هو** ) دال عليه ( **بالوضع** ) لا بالقرينة ؛ أي : بكونه موضوعاً للتعجب في أصل وضعه ، فالذي وضع للتعجب صيغتان فقط :

**إحداهما** : ( **نحو : ما أَفْعَلَه** ) أي : موازن ( ما أَفْعَلَه ) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وفتح العين واللام ؛ نحو : ما أحسن زيداً ، وما أعلم عمْراً ، وما أجمل بكراً .

( **و** ) **ثانيتهما** : نحو : ( **أَفْعِلْ به** ) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام ، علىٰ صيغة الأمر بدون ذكر ( ما ) معها ؛ نحو : أحسن بزيد ، وأكرم بعمر ، وهٰذه الثانية لم يذكرها الناظم ؛ لندرتها ولكون المتعجب منه مجروراً بالباء كما سيأتي .

( **وهاتان الصيغتان اقتصر النحويون عليهما** ) أي : علىٰ ذكرهما ( **في هٰذا الباب** ) أي : في ( باب التعجب ) ، أما في غير هٰذا الباب ؛ كباب ( نعم ) و( بئس )

لاطراد الإتيان بهما في كل معنى يصح التعجب منه ، فإذا أردت إنشاء فعل التعجب . . فجيء به علىٰ وزن ( أَفْعَلَ ) بعد ( ما ) مبتدِئاً بها ، ثم جيء بالمتعجب من فعله منصوباً نصبَ المفعول به ، ولا تستغرب ذلك ، أو جيء به علىٰ وزن ( أَفْعِلِ ) ، ثم جيء بالمتعجب من فعله مجروراً بالباء . **مثال الأول** : نحو : ما أحسن زيداً ؛ فـ( ما ) . .

---

و( حبذا ) . . فقد ذكروا صيغة ثالثة ، وهي صيغة ( فَعُل ) بضم العين ؛ كحسُن وشرُف ، وإنما اقتصروا عليهما ( **لاطراد الإتيان بهما** ) أي : لغلبة الإتيان بهما ، وكثرته ( **في كل معنى** ) أي : في كل أمر ذي صفة ( **يصح التعجب منه** ) لغرابته وقلة نظائره ، ( **فإذا أردت** ) أيها المخاطب ( **إنشاء** ) أي : ابتداء ونطق ( **فعل التعجب** ) أي : نطق فعل يدل على التعجب من أمر خفي سببه ( . . **فجئ به** ) أي : بذلك الفعل ( **علىٰ وزن «أَفْعَل»** ) كـ( أَحْسَنَ ) ( **بعد** ) ذكر لفظة ( **ما** ) حالة كونك ( **مبتدِئاً بها** ) أي : بذكر لفظة ( ما ) الدالة على التعجب وجوباً إجماعاً ؛ لجريانه مجرى المثل ، فلا يغير عما ورد به . اهـ « خضري » .

( **ثم** ) بعد ذكر ( أفعل ) ( **جيء** ) أي : ائتِ وانطق ( **بالمتعجب** ) أي : باللفظ الدال على المتعجب ( **من فعله** ) أي : من شأنه ؛ كحسنه وكرمه وعلمه مثلاً حالة كون ذلك ( **منصوباً نصبَ المفعول به** ) أي : نصباً كنصب سائر المفعول به ، في كونه إعراباً واجباً له ، ( **ولا تستغرب ذلك** ) أي : لا تعد ولا تحسب نصبه غريباً خارجاً عما حكمته النحاة في استعمالاتهم ، وعما نطقته العرب في محاوراتهم ؛ لجهلك حكمه ، وغرض الناظم من ذكره تكملة البيت ، ( **أو جيء به** ) أي : بفعل التعجب ، معطوف علىٰ قوله : ( فجئ به ) ( **علىٰ وزن أَفْعِلْ** ) بفتح الهمزة ، وسكون الفاء ، وكسر العين ، وسكون اللام ، ( **ثم** ) **بعد** ما نطقت وزن ( أفعل ) ( **جيء** ) أي : ائتِ ( **بالمتعجب من فعله مجروراً بالباء** ) الزائدة وجوباً صوناً للفظ الفاعل عما هو قبيح غير جائز ، وهو إسناد صيغة الأمر إلى الفاعل الظاهر .

( **مثال** ) الوزن ( **الأول** ) من الصيغتين : ( **نحو : ما أَحْسَنَ زيداً** ) ، وما أجمل زيداً ، وإذا أردت إعراب هٰذا المثال ( . . **فـ** ) أقول : ( **ما** ) نكرة تامة ؛ أي : غير موصوفة بالجملة بعدها ؛ لأن التعجب إنما يكون فيما يجهل سببه ، فيناسبه التنكير ،

مبتدأ بمعنىٰ شيء ، وابتدىء به ؛ لتضمنه معنى التعجب ، و( أحسن ) فعل ماض ؛ بدليل اتصال نون الوقاية به ، وفاعله ضمير ( ما ) ، و( زيداً ) مفعول به ، والجملة خبر المبتدأ ، والهمزة في ( أفعل ) للصيرورة ، والتقدير : شيء عجيب حسن زيداً ؛ أي : صيره حسناً . **ومثال الثاني** : نحو : أحسن بزيد ؛ فـ( أحسن ) لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والمسوغ للابتداء قصد الإبهام ، كما في « التسهيل » اهـ « خضري » ، في محل الرفع ( **مبتدأ بمعنىٰ شيء** ) مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، ( **وابتدىء به** ) أي : بما مع كونه نكرة تامة ( **لتضمنه معنى التعجب** ) أي : والمسوغ للابتداء بالنكرة قصد التعجب ، والعلة في بنائه تضمنه معنى التعجب ، ( و« **أحسن** » **فعل ماض** ) مبني على الفتح ( **بدليل اتصال نون الوقاية به** ) إذا اتصلت به ياء المتكلم ؛ نحو : ما أفقرني إلىٰ عفو الله . اهـ « ابن عقيل » ، ( **وفاعله ضمير** ) مستتر فيه وجوباً ؛ لجريانه مجرى المثل يعود إلىٰ ( **ما** ) التعجبية ؛ ولذا أجمعوا على اسميتها ، ويجب إضماره مفرداً مذكراً غائباً لا يتبع بتابع . اهـ « خضري » ، ( **وزيداً مفعول به** ، **والجملة** ) الفعلية في محل الرفع ( **خبر المبتدأ** ، **والهمزة في** « **أفعل** » **للصيرورة** ) الأولىٰ للتصيير ؛ بدليل ما بعده ، ( **والتقدير** ) أي : وتقدير الخبر : ( **شيء عجيب حسَّن زيداً** ؛ **أي** : **صيَّره حسناً** ) .

( **ومثال** ) الوزن ( **الثاني** : **نحو** : **أَحسِنْ بزيد** ) وأكرم بعمرو ، **أصله** : أحسن زيد ؛ بهمزة الصيرورة ؛ أي : صار ذا حسن ، فهو في الأصل خبر ، ثم نقل إلىٰ إنشاء التعجب ، فغيروا لفظه من الماضي إلى الأمر ؛ ليكون بصورة الإنشاء ، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الظاهر ؛ فزيدت ( الباء ) في الفاعل ؛ ليكون بصورة المفعول به ؛ كامرر بزيد ، فلزمت ( الباء ) إلا إذا كان الفاعل ( أن ) وصلتها ؛ كقوله : [من الطويل]

. . . . . . . . . . . . . وأحـب إلينـا أن تكـون المقـدمـا

اهـ شيخنا .

وإذا أردت إعراب هٰذا المثال ( . . فـ ) قل في إعرابه : ( « **أحسن** » **لفظه لفظ الأمر** ، **ومعناه الخبر** ) أي : الماضي ، وليس بفعل أمر ؛ إذ لا معنىٰ للأمر هنا ، فتقول

و( بزيد ) فاعله ، و( الباء ) زائدة ، كما في : ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، والهمزة للصيرورة أيضاً ، والتقدير : أحسن زيد ؛ أي : صار حسناً ، هٰذا مذهب سيبويه ، ففيه زيادة ( الباء ) ، واستعمال الأمر بمعنى الماضي ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في إعرابه : ( أحسن ) فعل ماض لإنشاء التعجب ، لفظه الأمر ومعناه المضي ، مبني على السكون ، وليس فيه ضمير ؛ لأنه لو كان فعل أمر . . لكان فيه ضمير يعود على المخاطب ،بل فاعله الاسم الظاهر المذكور بعده ، كما قال الشارح ، ( **و« بزيد » فاعله** ، **و« الباء » زائدة** ) زيادة لازمة ؛ لرفع القبح ولجريانه مجرى المثل ، ( **كما** ) زيدت ( **في** ) فاعل ( كفىٰ ) نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ ) ( زيد ) فاعل ( أحسن ) مرفوع به ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد .

( **والهمزة** ) في ( أحسن بزيد ) ( **للصيرورة أيضاً** ) أي : كما كان للصيرورة في الصيغة الأولىٰ ـ أعني : ما أحسن زيداً ـ لا للنقل ، ( **والتقدير** ) أي : تقدير قولك : ( أحسن بزيد ) إذا كانت الهمزة للصيرورة : ( **أحسن زيد ؛ أي : صار حسناً** ) أي : ذا حسن ؛ نحو : أورق الشجر ؛ أي : صار ذا ورق ، وأزهر النبات ؛ أي : صار ذا زهر ، ثم غيرت صيغته من الماضي إلىٰ صيغة الأمر مع بقاء المعنى الخبري ؛ لأن في الأمر تعظيماً ، والتعظيم يناسب معنى التعجب ؛ فصح إسناده ، وهو بصيغة الأمر إلى الاسم الظاهر ، فلما كانت صورته صورة فعل أمر الواحد المذكر ، لا يجوز إسنادها إلى الاسم الظاهر . . زيدت ( الباء ) في الفاعل ؛ صوناً للفظ عما هو قبيح غير جائز ؛ ولهٰذا وجبت زيادتها ، ( **هٰذا** ) المذكور من كون مجيء لفظه بلفظ الأمر مع كون معناه الخبر ، و( الباء ) زائدة ( **مذهب سيبويه** ) رحمه الله تعالىٰ ، ( **ففيه** ) أي : في مذهب سيبويه ( **زيادة « الباء »** ، **واستعمال الأمر بمعنى الماضي** ) وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان : إن لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، و( الباء ) للتعدية ، واختلفوا في مرجع الضمير المستتر فيه ، قال ابن كيسان : الضمير عائد إلى الحسن ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم إفراده ؛ لأنه كلام جرىٰ مجرى المثل ، وموضع مجرورها نصب على المفعولية . اهـ « أشموني » .

ولم يتعرض في النظم لهـٰذا لكون المتعجب منه مجروراً . **واعلم** : أن فعل التعجب إنما يُبنىٰ من فعل متصرف ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، مثبت ، متفاوت في المعنىٰ ، مبني للفاعل ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ولم يتعرض** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **في النظم** ) أي : لم يذكر في النظم صريحاً ولا تعريضاً ( **لهـٰذا** ) المثال الثاني ( **لكون المتعجب منه مجروراً** ) ، وكلامه في المنصوبات التي هي من المفاعيل .

( **واعلم** : **أن فعل التعجب** ) مطلقاً سواء كان علىٰ وزن أفعل زيداً ، أو علىٰ وزن أفعل بزيد ( **إنما يُبنىٰ** ) ويصاغ ويشتق ( **من** ) :

( **فعل** ) لا من اسم ، فلا يصاغ مما لافعل له ؛ كالحمار ، وقيل : والجلف ؛ فلا يقال : ما أحمره ، وما أجلفه ، لكن في « القاموس » : جلف جلفاً كفرح فرحاً وجلافة صار جافياً غليظاً ، فأثبت له الفعل ، فيجوز ما أجلفه . اهـ « خضري » .

( **متصرف** ) أي : تصرفاً تاماً ، فخرج نحو : يدع ويذر ؛ فلا يبنىٰ من غير متصرف ؛ كـ( نعم ) و( بئس ) و( عسىٰ ) و( ليس ) ، وشذ قولهم : ما أعساه ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، فينصب أو يجر .

( **ثلاثي** ) فلا يبنىٰ من الرباعي ؛ كدحرج وتدحرج .

( **مجرد** ) من الزيادة ، فلا يبنىٰ من المزيد ؛ كانطلق واستخرج .

( **تام** ) فلا يبنىٰ من ناقص ؛ ككان وأخواتها ، فلا يقال : ما أكون زيداً قائماً ، وأجازه الكوفيون .

( **مثبت** ) فلا يبنىٰ من المنفي لزوماً ؛ نحو : ما عاج فلان بالدواء ؛ أي : ما انتفع به ، أو جوازاً ؛ نحو : ما ضربت زيداً ؛ لالتباسه بالمثبت .

( **متفاوت في المعنىٰ** ) فلا يبنىٰ من غير متفاوت ؛ كمات وفني ؛ لأن حقيقتهما لا تتفاوت ؛ إذ لا مزية فيهما لشيء علىٰ شيء .

( **مبني للفاعل** ) فلا يبنىٰ من المبني للمفعول ؛ كضُرِب زيد ، فلا تقول : ما أضرب زيداً ، تريد التعجب من ضرب أوقع به ؛ لئلا يلتبس بالتعجب من ضرب أوقعه .

غير دال علىٰ لون أو عيب ، فإذا أريد التعجب من فعل دال علىٰ لون أو خلقة . . فيتوصل إليه بجائز يصاغ منه . وينصب مصدر المتعجب منه بعده مفعولاً ، كما يؤخذ من قوله :

| | |
|---|---|
| وَإِنْ تَعَجَّبْــــتَ مِــــنَ ٱلأَلْــــوَانِ | أَوْ عَــاهَــةٍ تَحْــدُثُ فِــي ٱلأَبْــدَانِ |
| فَــٱبْــنِ لَــهُ فِعْــلاً مِــنَ ٱلثُّــلاَثِــي | ثُــمَّ ٱئْــتِ بِــالأَلْــوَانِ وَٱلأَحْــدَاثِ |
| تَقُــولُ مَــا أَنْقَــىٰ بَيَــاضَ ٱلْعَــاجِ | وَمَــا أَشَــدَّ ظُلْمَــةَ ٱلــدَّيَــاجِــي |

---

( غير دال علىٰ لون ) فلا يبنىٰ من الأفعال الدالة على الألوان ؛ كسود فهو أسود ، وحمر فهو أحمر ، ( أو ) غير دال علىٰ ( عيب ) أي : خلقة ؛ كحول فهو أحول ، وعور فهو أعور ، فلا تقول في الأول : ما أسوده ، ولا ما أحمره ، ولا تقول في الثاني : أعور بزيد ، ولا أعور به ، ولا أحول به ، ( **فإذا أريد التعجب من فعل دال علىٰ لون أو خلقة . . فيتوصل إليه** ) أي : إلى التعجب منه ( **بجائز يصاغ منه** ) فعل التعجب ؛ أي : بذكر فعل يجوز صوغ فعل التعجب .

( **وينصب مصدر** ) الفعل ( **المتعجب منه بعده** ) أي : بعد ذلك الجائز ( **مفعولاً به** ) فتقول في التعجب من ( بيض ) : ما أشد بياضه ، ومن ( عور ) : ما أقبح عوره ، ( **كما يؤخذ** ) أي : يعلم التوصل إليه بجائز ( **من قوله** ) هـٰذا المذكور هنا رحمه الله تعالىٰ :

| | |
|---|---|
| ( **وإن تعجبــت مــن الألــوان** | **أو عــاهــة تحــدث فــي الأبــدان** |
| **فــابــن لــه فعــلاً مــن الثــلاثــي** | **ثــم ائــت بــالألــوان والأحــداث** |
| **تقــول مــا أنقــىٰ بيــاض العــاج** | **ومــا أشــد ظلمــة الــديــاجــي** |

( **وإن تعجبت** ) أي : وإن أردت وقصدت التعجب ( **من** ) فعل ثلاثي دال على ( **الألوان** ) أيَّ لون كان ؛ كحمرة وسواد وبياض ، ( **أو** ) من فعل ثلاثي دال علىٰ ( **عاهة** ) وآفة وعيب ، أيَّ عاهة كان من العاهات ، والعلل التي ( **تحدث** ) وتحصل ( **في الأبدان** ) والأجساد ( . . **فابن له** ) أي : فصغ للتعجب من تلك الألوان والعاهات ( **فعلاً من الثلاثي** ) الذي يناسب المقام ؛ لأن فعل التعجب لا يصاغ إلا من الثلاثي ، مع استيفاء جميع الشروط الثمانية المذكورة سابقاً ، ( **ثم ائت** ) بعد ذلك الثلاثي

إذا قصدت التعجب من فعل ثلاثي دال علىٰ لون ؛ كالبياض ، أو علىٰ عاهة ؛ أي : علة ؛ كالعمىٰ . . فيتوصل إليه ؛ بأن يصاغ فعل التعجب من فعل ثلاثي ؛ أي : مع استيفاء سائر الشروط المذكورة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المتوفر جميع الشروط ؛ كشد ونقي ( **بـ** ) مصدر الفعل الدال على ( **الألوان والأحداث** ) أي : أو الدال على العاهات والآفات الحادثة الطارئة بعد أن لم تكن ، الذي تريد التعجب منه حالة كون ذلك المصدر بعد ( ما أفعل ) مضافاً إلىٰ فاعل الفعل الذي أردتَ التعجب منه ، أو إلىٰ ضميره ، ( **تقول** ) في التعجب من ( بيض ) ( **ما أنقىٰ** ) وأصفىٰ وأشد ( **بياض العاج** ) ، و( العاج ) عظام الفيل ، واحده عاجة ، ( **و** ) تقول في التعجب من ( أظلم ) الرباعي : ( **ما أشدَّ ظلمةَ الدياجي** ) دياجي الليل : حنادسه وظلماته ؛ كأنه جمع ديجاة . اهـ « مختار » ، والمراد بالدياجي هنا : أواخر الليل ؛ أي : ما أشدَّ ظلامَ أواخر الليل ، والظلام : أمر حادث بعد النور ، فهو مثال للأحداث ، أو لبناء صيغة التعجب من الرباعي ، كما مر آنفاً ، وتقول في التعجب من ( عور ) : ما أقبحَ عورَه ، وفي التعجب من نحو : ( انطلق ) مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف : ما أشدَّ انطلاقَه ، وما أحسنَ استخراجَه ، وأشدَّ ظلمتَه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : أي : ( **إذا قصدت** ) أيها السائل ( **التعجب من** ) مدلول ( **فعل ثلاثي دال علىٰ لون ؛ كالبياض** ) الذي هو مدلول ( بيض ) ، ( **أو** ) التعجب من مدلول فعل ثلاثي دال ( **علىٰ عاهة ؛ أي : علة** ) ونقص وعيب ( **كالعمىٰ** ) الذي هو مدلول عمي ، ( والفاء ) في قوله : ( **. . فيتوصل إليه** ) رابطة لجواب ( إذا ) وجوباً ؛ لكون الجواب جملة طلبية ؛ **لأن** الصواب ( فتوصل ) ، و( الياء ) فيه من تحريف النساخ ؛ أي : إذا أردت التعجب من ذلك . . فتوصل إليه ؛ أي : إلى التعجب منه ( **بأن يصاغ** ) ويشتق ( **فعل التعجب** ) من إحدى الصيغتين السابقتين ( **من فعل ثلاثي** ) لا زائد عليه ؛ كشد وقبح ونقي ؛ أي : فتوصل إليه بصوغ فعل التعجب من فعل ثلاثي ( **أي** ) كائن ذلك الثلاثي ( **مع استيفاء** ) وتوفر ( **سائر** ) أي : جميع ( **الشروط المذكورة** ) آنفاً قبل هـٰذه الأبيات بقولنا : ( واعلم : أن فعل التعجب إنما يبنىٰ من فعل متصرف ثلاثي مجرد تام . . . ) إلخ

ثم يؤتىٰ بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه منصوباً بعد ( ما أفعل ) مضافاً إلىٰ فاعل الفعل ؛ فتقول في التعجب من ( بيض ) : ما أشدَّ بياضَه ، ومن ( عور ) : ما أقبحَ عورَه ، ومثله : ما مثل به ، وكذا يقال في التعجب من نحو : انطلق مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف : ما أشدَّ انطلاقَه . وأما الفعل الجامد ، والذي لا يتفاوت معناه . . فلا يتعجب منهما ألبتة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وقوله** : ( **ثم يؤتىٰ** ) معطوف علىٰ ( يصاغ ) أي : فتوصل إليه بصوغ فعل التعجب من فعل ثلاثي ، متوفر جميع الشروط السابقة ، ثم بالإتيان ( **بمصدر الفعل الذي تريد التعجب منه** ) أي : من صاحبه ؛ كالبياض والسواد والعمىٰ حالة كون ذلك المصدر ( **منصوباً** ) على المفعولية ( **بعد** ) صيغة ( **ما أفعل** ) كما أشد بياضه ، أو مجروراً بعد صيغة أفعل ؛ كقولك : أقبح بعوره ، وحالة كون ذلك المصدر ( **مضافاً إلىٰ فاعل الفعل** ) الذي أردت التعجب منه ؛ أي : مضافاً إلىٰ ضميره .

و( الفاء ) في قوله : ( **فتقول** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : تقول ( **في** ) التوصل إلى ( **التعجب من** ) مصدر ( **بيض** ) الدال على اللون : ( **ما أشدَّ بياضَه ، و** ) تقول في التعجب ( من ) مصدر ( **عور** ) الدال على العلة والعيب : ( **ما أقبحَ عورَه ، ومثله** ) أي : ومثل ما ذكرناه من المثالين في التوصل المذكور ، والدلالة على اللون والعيب : ( **ما مثل به** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ من قوله : ( ما أنقىٰ بياضَ العاج ) فإنه دال على اللون ، ( وما أشدَّ ظلمَةَ الدياجي ) فإنه دال على الأحداث ، ( **وكذا** ) أي : ومثل ما ذكرناه في المثالين ( **يقال في** ) التوصل إلى ( **التعجب من** ) مصدر ( **نحو** : **انطلق** ) حالة كون ذلك النحو ( **مما هو فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف** ) كاستخرج ، فتقول في التعجب من مصدر نحو ( انطلق ) : ( **ما أشدَّ انطلاقَه** ) ، وأحسنَ استخراجَه .

( **وأما الفعل الجامد** ) الذي لا يتصرف ؛ كـ( ليس ) و( عسىٰ ) و( نعم ) . . فهو محترز قوله : ( من كل فعل متصرف ) ، ( **و** ) الفعل ( **الذي لا يتفاوت** ) ولا يتفاضل ( **معناه** ) بالزيادة والنقصان ؛ كمات وفني ( . . **فلا يتعجب منهما** ) مطلقاً ؛ أي : بالواسطة ولا بغيره ، وقولنا : ( مطلقاً ) هو بمعنىٰ قوله : ( **ألبتة** ) أي : قطعاً بلا

وقد أفهم كلامه : أن فعل التعجب لا يبنىٰ من الألوان ، ولا من العاهات ، ولا من اسم ، ولا من فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف .

---

خلاف ؛ لأن الجامد لا مصدر له ، فينصب أو يجر ، وأما الذي لا يتفاوت معناه . . فإنه وإن كان له مصدر . . ليس قابلاً لتفاضل معناه ، إلا إذا أريد وصف زائد عليه ؛ فيقال في ( نحو : مات زيد ) : ما أفجعَ موتَه ، وأَفْجِعْ بموته ، كما أشار إليه البدر بن مالك . اهـ « يس » .

وقوله : ( ألبتة ) مصدر حذف عامله وجوباً ، و( التاء ) فيه للوحدة ، والبت : القطع ؛ أي : أقطع ذلك القطعة الواحدة ؛ أي : لا أتردد ، ثم أجزم مرة أخرىٰ ، وقد بسطنا الكلام عليه في ( باب المفعول المطلق ) ، فراجعه .

( **وقد أفهم كلامه** ) أي : كلام الناظم ( **أن فعل التعجب لا يُبنىٰ** ) أي : لا يشتق ولا يصاغ ( من ) الفعل الدال على ( **الألوان** ) كبيض وسود ؛ لالتباس التعجب منه بوصفه ؛ فلا يقال : ما أبيضَه وما أسودَه ، ( **ولا من** ) الفعل الدال على ( **العاهات** ) والآفات والعيوب ؛ للالتباس المذكور آنفاً ؛ فلا يقال : ما أعورَه وما أعماه ؛ حيث قال : ( وإن تعجبت من الألوان . . . ) إلىٰ آخره ، ( **ولا من اسم** ) كالحمار ، ( **ولا من فعل زائد علىٰ ثلاثة أحرف** ) كانطلق واستخرج لما مر آنفاً .

* * *

# باب الإغراء والتحذير

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلْإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ    وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَٱفْهَمْ وَقِسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ خِلاًّ بَرَّا    دَونَكَ بِشْراً وَعَلَيْكَ عَمْرَا

---

**( باب الإغراء والتحذير )**

جمعهما في باب واحد ؛ لاستواء أحكامهما ، كالنصب على المفعولية وإن اختلف معناهما ، لأن **الإغراء** : هو الحث على الشيء وإلزامه ، **والتحذير** : هو التبعيد عن الشيء ، وكأن الأولىٰ له تقديم التحذير على الإغراء ؛ كابن مالك في « الخلاصة » لأن باب التخلية بالمعجمة مقدم على التحلية بالمهملة . اهـ « خضري » ، ولكن قدمه ؛ لكونه المرغوب فيه ، بخلاف التحذير ؛ لأنه مرغوب عنه .

**[فصل في الإغراء]**

و( الإغراء ) **لغة** : مصدر أغرى الرباعي ، يقال : أغرىٰ على الشيء إذا حث عليه وألزمه ، **واصطلاحاً** : تنبيه المخاطب علىٰ أمر محمود ليلزمه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والنصب في الإغراء غير ملتبس    وهو بفعل مضمر فافهم وقس**
**تقول للطالب خلا برا    دونك بشراً وعليك عمرا )**

( **والنصب** ) أي : ونصب المغرىٰ به ( **في الإغراء** ) علىٰ أنه مفعول به ( **غير ملتبس** ) أي : غير مختف ولا مشتبه علىٰ من له إلمام بالعربية ، ( **وهو** ) أي : ونصبه يكون إما ( **بفعل مضمر** ) أي : محذوف جوازاً ؛ نحو : الصلاة جامعة ؛ أي : احضروا الصلاة ، وإما وجوباً ؛ نحو : أخاك أخاك ، بالتكرار ، وإما بعامل ظاهر ؛ وذلك كما إذا ( **تقول للطالب خلاً وبراً** ) أي : صديقاً محسناً ؛ ليلزمه ( **دونك بِشْراً** ) أي : خذ أيها الطالب بِشْراً ، لأنه خل بر ، فـ( دونك ) اسم فعل أمر بمعنىٰ ( خذ ) ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت فتحة للخفة مع ثقل اسم الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ؛ لإسناده إلى المخاطب ، تقديره : أنت بشراً مغرى به منصوب بـ( دونك ) علىٰ أنه

مفعول به ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة اسم الفعل مع فاعله في محل النصب مقول لـ( تقول ) ، ( و ) تقول أيضاً في مثاله : ( **عليك عمْراً** ) أي : الزم أيها الطالب عمْراً ؛ فإنه عالم نحرير ، فـ( عليك ) اسم فعل منقول بمعنى ( الزم ) ، مبني على الفتح ؛ لشبهه بالحرف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنت عمْراً مغرىٰ به منصوب بـ( عليك ) علىٰ أنه مفعول به ، وجملة ( عليك ) معطوفة علىٰ جملة ( دونك بشراً ) علىٰ كونها مقولاً لـ( تقول ) .

وقوله : ( **فافهم** ) ما ذكرته لك من أمثلة الإغراء ، ( **وقس** ) عليه ما لم أذكره لك من أمثلته مما نطقته العرب ؛ إشارة إلىٰ أن النصب على الإغراء قياسي لا سماعي ، والغرض منه تكميل البيت .

**والحاصل** : أن العامل في الإغراء إما : ظاهر كما مثل ، وإما : مضمر جوازاً ؛ نحو : الصلاة جامعة ؛ فالصلاة مغرىٰ به منصوب بعامل محذوف جوازاً ، تقديره : احضروا الصلاة حالة كونها جامعة ، ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ، ورفع الأول علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : هـٰذه الصلاة أو الصلاة حاضرة ، ونصب الثاني على الحالية وبالعكس ، أو بعامل محذوف وجوباً ذلك في موضعين :

**الأول** : في العطف عليه ؛ نحو قولهم : الأهلَ والولدَ والمروءةَ والنجدة ؛ أي : الشجاعة ؛ فـ( الأهل ) منصوب على الإغراء بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابة العطف عنه ، علىٰ أنه مفعول به ، تقديره : الزم الأهلَ . . . إلخ .

**والثاني** : في التكرار ؛ كقوله : [من الطويل]

أخـاك أخـاك إن مـن لا أخـا لـه . . . . . . . . . . . .

البيت ، و( أخاك ) منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لنيابة التكرار عنه ، تقديره : الزم أخاك .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **الإغراء** ) في اصطلاح النحاة : ( **تنبيه المخاطب** ) وإيقاظه وحثه ( **علىٰ** ) فعل

أمر محمود ليلزمه ، وحكم الاسم المغرىٰ به النصب ، وهو ظاهر غير خفي ؛ لأنه مفعول به ، وعامله : **إما ظاهر** : نحو : الزم أخاكَ ، **ومنه** : قوله : **دونك** عمراً ، وعليك بكراً ؛ فـ( دونك ) اسم فعل منقول من ظرف المكان بمعنىٰ ( خذه ) ، و( عليك ) اسم فعل منقول من جار ومجرور بمعنى ( الزم ) ، وما بعدهما منصوب بهما على المفعول به ، لا بما نابا عنه ، كما هو صريح كلامه . . . . . . . . . . . . .

---

( **أمر محمود** ) شرعاً وعقلاً ( **ليلزمه** ) أي : ليلزم المخاطب ذلك الأمر ويفعله ، والمخاطب حدّه : من يوجه إليه الخطاب .

**وأركانه أربعة** : مغر وهو المتكلم ، ومغرىٰ وهو المخاطب ، ومغرىٰ عليه وهو الأمر المحمود ، وصيغة .

( **وحكم الاسم المغرىٰ به** ) أي : المغرىٰ عليه من جهة الإعراب ( **النصب** ) لا غيره ، ( **وهو** ) أي : كون حكمه النصب ( **ظاهر** ) من كلام الناظم ؛ لأنه ذكره في المنصوبات ( **غير خفي** ) أي : غير ملتبس عند النحاة ( **لأنه مفعول به ، وعامله** ) أي : وعامل الاسم المغرىٰ به الذي نصبه .

( **إما ظاهر** ) أي : ملفوظ ( **نحو** ) الزم من قولك : ( **الزم أخاك ، ومنه** ) أي : ومن عامله الملفوظ : ( **قوله : دونك** ) من قولك : دونك ( **عمْراً وعليك** ) من قولك : عليك ( **بكراً ، فـ« دونك »** ) في مثال الناظم وفي مثالنا : ( **اسم فعل** ) أمر ؛ أي : اسم مدلوله فعل أمر ، ( **منقول من ظرف المكان بمعنىٰ « خذه »** ) أي : خذ المغرىٰ به ( **و« عليك »** ) في مثالنا ومثال الناظم : ( **اسم فعل** ) أمر ( **منقول من جار ومجرور بمعنى « الزم »** ) المغرىٰ به ، وإنما قال الشارح منقول ؛ لأن اسم الفعل قسمان : منقول ومرتجل ؛ **فالمنقول** : ما سبق له استعمال قبل جعله اسم فعل ؛ كالمثالين المذكورين ، **والمرتجل** : هو الذي لم يسبق له استعمال في غير اسم الفعل ؛ كصه ومه .

( **وما بعدهما** ) أي : وما بعد ( دونك ) و( عليك ) ( **منصوب بهما ، علىٰ** ) أنه ( **المفعول به** ) لهما ، ( **لا بما** ) أي : لا بفعل ( **نابا** ) أي : ناب ( عليك ) و( دونك ) ( **عنه** ) أي : عن ذلك الفعل ، ( **كما هو** ) أي : أن نصبه بما نابا عنه ( **صريح كلامه** )

**وإما مضمر** : وإضماره ، **إما جوازاً** : نحو : الصلاةَ جامعةً ؛ أي : احضروا الصلاةَ ، و( جامعةً ) حال ، ويجوز رفعهما ، ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس ، **وإما وجوباً** : وذلك في العطف ؛ نحو : الأهلَ والولدَ والمروءةَ والنجدةَ ، . . . . . . . . .

---

أي : ظاهر كلام الناظم ، ومنطوقه حيث قال في الشطر الأخير من البيت الأول : ( وهو بفعل مضمر ) أي : محذوف .

وقوله : ( **وإما مضمر** : ) معطوف علىٰ قوله : ( وعامله : إما ظاهر ) أي : وعامله : إما ملفوظ كما ذكر ، وإما محذوف ، ( **وإضماره** ) أي : إضمار ذلك المضمر .

( **إما** ) أن يكون ( **جوازاً** ) أي : جائزاً ، وجائز الإضمار : هو كل ما يجوز إظهاره ( **نحو** ) قول المسلمين عند اجتماعاتهم لصلاة تصلىٰ بالجماعة ؛ كصلاة العيد : ( **الصلاةَ جامعةً** ) فلفظ ( الصلاة ) مغرىٰ به منصوب بعامل محذوف جوازاً ، تقديره : ( **أي : احضروا الصلاةَ** ، و« **جامعةً** » : **حال** ) من الصلاة ، ( **ويجوز رفعهما** ) أي : رفع الكلمتين على الابتداء والخبر ، ( **ورفع الأول** ) علىٰ أنه مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : الصلاة حاضرة ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : هـٰذه الصلاة ، ( **ونصب الثاني** ) على الحال من الأول علىٰ كلا التقديرين ، ( و ) يجوز إعرابها ( **بالعكس** ) أي : بعكس ما ذكر من الوجه الثاني ، وهو نصب الأول بعامل محذوف ، تقديره : احضروا الصلاة ، ورفع الثاني علىٰ أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : وهي جامعة ، والجملة حال من الأول ، ففي الكلمتين أربعة أوجه من الإعراب ، والرابع : نصبهما كما هو مقرر في محله .

وقوله : ( **وإما وجوباً** : ) معطوف علىٰ ( **إما جوازاً** ) والتقدير : وإضماره إما : أن يكون جائزاً ، وإما : أن يكون واجباً ، وهو ما لا يجوز إظهاره ؛ لقيام العوض مقامه ، ( **وذلك** ) أي : وجوب إضمار عامل المغرىٰ به يكون ( **في العطف** ) على المغرىٰ به بـ( الواو ) خاصة ، فتعطف المغرى الثاني على المغرى الأول ؛ وذلك ( **نحو** ) قولهم : ( **الأهلَ والولدَ والمروءةَ** ) وهي التحفظ علىٰ أخلاق أمثالك مما ينقص دينك أو عرضك أو منصبك ، ( **والنَّجْدةَ** ) أي : الشجاعة ـ وهي بفتح النون ، وسكون

وفي التكرار ؛ نحو :

أخــاك أخــاك إن مــن لا أخــاً لــه  كســاع إلــى الهيجــا بغيــر ســلاح

وإنما وجب الإضمار فيهما ؛ لجعلهما كالبدل من اللفظ بالفعل ، كما أشار إلىٰ ذلك في التكرار بقوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الجيم ـ : شدة الإقدام على الأعداء فـ( الأهل ) في هـٰذا المثال منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لقيام المعطوف مقامه ، فهو كالعوض عنه ، فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، تقديره : الزم الأهلَ ، وما بعده معطوفات عليه .

( و ) يكون وجوب إضمار العامل ( **في التكرار** ) أي : تكرار المغرىٰ به ، وإعادته بلفظه ؛ لقيام التكرار مقامه ؛ وذلك ( **نحو** ) قول مسكين بن عامر الدارمي : [من الطويل]

**( أخــاك أخــاك إن مــن لا أخــاً لــه  كســاع إلــى الهيجــا بغيــر ســلاح )**

فـ( أخاك ) منصوب بعامل محذوف وجوباً ؛ لقيام التكرار مقامه ، تقديره : الزم أخاك ، و( الهيجا ) تمد وتقصر : الحرب ، ( **وإنما وجب الإضمار فيهما** ) أي : في العطف والتكرار ( **لجعلهما** ) أي : لجعل العرب أو النحاة إياهما ( **كالبدل** ) أي : كالعوض ( **من اللفظ** ) أي : من التلفظ ( **بالفعل** ) العامل ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه ، ( **كما أشار** ) الناظم ( **إلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ كونه كالبدل من الفعل ( **في التكرار بقوله** ) رحمه الله تعالى الآتي قريباً .

وقوله : ( أخاك أخاك. . . ) إلخ البيت من الطويل ، وقائله : مسكين بن عامر الدارمي ، **والشاهد** : في ( أخاك ) حيث نصب بالألف على الإغراء بفعل واجب الحذف ، تقديره : الزم أخاكَ ، و( أخا ) الثاني : توكيد لفظي له ، ( إن ) حرف نصب ( من ) اسم ( إن ) ، و( لا ) النافية للجنس ، و( أخاً ) اسمها منون ، منصوب بالفتحة الظاهرة علىٰ لغة من يلزم النقص في الأسماء الستة .

**فإن قلت** : لا يعرب اسم ( لا ) إلا إذا كان مضافاً أو شبيهاً به. . **قلت** : هـٰذا من الشبيه بالمضاف ؛ لأن لفظة ( له ) صفة ( لأخا ) أي : كائناً له ، والخبر محذوف ، تقديره : في الوجود ، وهـٰذا أولى الوجوه التي ذكروا في ( لا أبا له ) الذي هو مثل هـٰذا التركيب ، وإن قرأته بدون تنوين. . فهو مبني بفتح مقدر على الألف علىٰ لغة من

## فصل في التحذير

وَتَنْصِبُ ٱلإِسْمَ ٱلَّذِي تُكَرِّرُهْ عَنْ عِوَضِ ٱلْفِعْلِ ٱلَّذِي لاَ تُظْهِرُهْ
مِثْلُ مَقَالِ ٱلْخَاطِبِ ٱلأَوَّاهِ أَللهَ أَللهَ عِبَادَ ٱللهِ

---

يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها ، ولفظة ( له ) حينئذ هو الخبر ، و( الكاف ) في ( كساعٍ ) اسمية بمعنىٰ ( مثل ) خبر ( إن ) ، و( ساع ) اسم فاعل من سعىٰ ، و( الهيجا ) الحرب يمد ويقصر ، والكثير المد ، وهو هنا بالقصر لا غير ؛ لأجل الوزن ، وقد علمت أن من ذهب إلى الحرب ( بغير سلاح ) فهو أول من يقتل .اهـ « حمدون » .

### ( فصل في التحذير )

و( التحذير ) **لغة** : مصدر حذَّر المضعف يحذر تحذيراً ، إذا منعه من الشيء المكروه ، **واصطلاحاً** : تنبيه المخاطب علىٰ أمر مكروه ليجتنبه ، وقدم الإغراء على التحذير ؛ لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنىٰ ؛ فيقولون : نعم وبئس ، والثواب والعقاب ، والوعد والوعيد ، والخير والشر ، والأحسن معنىً هنا الإغراء ؛ لأنه للمصلحة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وتنصب الإسم الذي تكرره عن عوض الفعل الذي لا تظهره**
**مثل مقال الخاطب الأواه الله ألله عباد الله )**

أي : ( **وتنصب** ) أيها السائل ( **الاسم** ) المحذر عنه ( **الذي تكرره عن عوض الفعل** ) أي : ليكون تكراره عوضاً وبدلاً عن ذكر الفعل العامل فيه ، ( **الذي لا تظهره** ) أصلاً على التحذير ؛ أي : انصب المحذر عنه ، المكرر علىٰ أنه مفعول به بالفعل الذي لا يذكر ؛ لوجوب حذفه لقيام تكراره مقامه ، كما يجب حذفه في المغرىٰ به المكسور كما مر آنفاً ؛ وذلك المحذر عنه المكرر ( **مثل مقال** ) أي : مثل قول ( **الخاطب** ) أي : الواعظ ( **الأواه** ) أي : كثير التأوه والتوجع ؛ لخوف الله تعالىٰ : ( **أللهَ أللهَ** ) أي : اتقوا الله سبحانه وتعالىٰ ؛ بامتثال أوامره ، واجتناب نواهيه يا ( **عبادَ اللهَ** ) فلفظ الجلالة محذر عنه ، منصوب علىٰ أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً ؛ لقيام تكراره مقامه ،

أي : تنصب الاسم على الإغراء إذا كررته ـ كما تقدم ـ بعامل لا يظهر وجوباً ؛ لقيام العوض ، وهو تكرار المفعول مَقامه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تقديره : اتقوا اللهَ سبحانه وتعالىٰ يا عباد الله ، ( عباد الله ) منادىً مضاف ، حذف منه حرف النداء تخفيفاً .

**واعلم** : أن التحذير كالإغراء في أحكامه ، ويكون بثلاثة أشياء : **الأول** : إياك وأخواته من : إياك وإياكما وإياكم وإياكن ، **والثاني** : ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلىٰ ضمير المخاطب ؛ نحو : نفسك أو رأسك ، **والثالث** : ذكر المحذر عنه ؛ نحو : اللهَ اللهَ ، والأسدَ الأسدَ .

ويجب حذف عامله في أربعة مواضع : **الأول** : أن يكون بـ( إياك ) بدون عطف ؛ لأنه لما كثر التحذير بلفظ إياك . . جعلوا ( إيا ) كأنها بدل عن العامل المحذوف ، **والثاني** : أن يكون بـ( إياك ) مع العطف ؛ نحو : إياك والأسدَ ، **والثالث والرابع** : أن يكون التحذير بغير ( إيا ) مع العطف ، أو مع التكرار ؛ فالعطف ؛ نحو : رأسك والحائط ، والتكرار ؛ نحو : الأسدَ الأسدَ ، وإنما وجب حذف الفعل في التحذير ؛ لضيق الوقت عن ذكره . اهـ « ملا جامي » ، قال الرماني : وإنما أضمر الفعل في التحذير ؛ لأنه مما يخاف منه وقوع المخوف ، فهو مجال لا يحتمل تطويل الكلام ؛ لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل إتمام الكلام . اهـ « خضري » .

**واعلم** : أن العطف في التحذير ، وكذا في الإغراء خاص بـ( الواو ) كما مر ؛ لأن المراد فيهما الجمع والاقتران ، ولا يفيد هـٰذا المعنىٰ من حروف العطف إلا ( الواو ) ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي** ) و( **تنصب** ) أيها السائل ( **الاسم** ) المحذر عنه ( **على الإغراء** ) الصواب : على التحذير ؛ لأن المقام مقام البحث عنه ( **إذا كررته** ) أي : كررت الاسم المحذر عنه ، ( **كما تقدم** ) أي : نصباً مثل ما تقدم في الإغراء ؛ يعني : تنصبه علىٰ أنه مفعول به ( **بعامل لا يظهر** ) ، ويحذف ( **وجوباً ؛ لقيام العوض ، وهو** ) أي : ذلك العوض ( **تكرار المفعول** ) المحذر عنه ( **مَقامه** ) بفتح الميم : اسم مكان من ( قام ) الثلاثي ، وهو ظرف ( لقيام ) منصوب به ؛ أي :

وأما قول الخطيب : أللهَ اللهَ . . فمنصوب على التحذير ؛ بتقدير : اتقوا ، ولم يتعرض له في النظم ، وهو كالإغراء في أحكامه ، ولا يكون المغرىٰ به إلا ظاهراً متأخراً عن عامله . وأما ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ . . فمصدر مؤكد ؛ لأن ما قبله ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ . . . ﴾ إلخ ؛ فدل علىٰ أنه مكتوب عليكم ، وكأنه قال : كتب الله عليكم ذلك كتاباً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لقيام عوضه ، وهو الاسم المكرر مَقامه ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه .

( **وأما قول الخطيب : أللهَ اللهَ . . فمنصوب على التحذير ؛ بـ** ) عامل محذوف وجوباً ؛ لقيام التكرار مَقامه ( **تقدير** ) ه : ( **اتقوا** ) الله يا عباد الله ؛ أي : خافوا عقابه علىٰ مخالفته ، ( **ولم يتعرض له** ) أي : للتحذير الناظم ( **في النظم** ) أي : لم يذكر حكم التحذير صريحاً ولا تعريضاً في « منظومته » ، ( **وهو** ) أي : التحذير ( **كالإغراء** ) الذي سبق تفصيله آنفاً ( **في أحكامه** ) من نصبه على المفعولية ، ووجوب حذف عامله عند التكرار والعطف ، ( **و** ) لكن يفترقان ؛ بأن ( **لا يكون المغرىٰ به إلا** ) اسماً ( **ظاهراً** ) لا مضمراً ، وإلا . . ( **متأخراً عن عامله** ) كقوله : دونك بشراً ، وعليك عمْراً ، بخلاف المحذر عنه ؛ فإنه يكون ظاهراً ومضمراً .

( **وأما** ) قوله تعالىٰ : (﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾) ، **فإن قلت** : إنه مشكل علىٰ قولنا : إن المغرىٰ به لا يكون إلا متأخراً عن عامله ؛ لأن ( كتاب الله ) منصوب على الإغراء بعامل متأخر عنه ، وهو ( عليكم ) وهو منتقض لهٰذا الشرط .

**قلت** : ( **فـ** ) كتاب الله ليس منصوباً على الإغراء ، بل هو ( **مصدر مؤكد** ) لعامله المحذوف ( **لأن ما قبله** ) أي : ما قبل ( كتاب الله ) دل علىٰ ذلك العامل المحذوف ، وهو قوله تعالىٰ : ( ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ ) أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ ﴾ ( **إلخ فدل** ) ما قبل كتاب الله ( **علىٰ أنه** ) أي : علىٰ أن الحكم المذكور قبله ، وهو تحريم المحرمات من النساء ( **مكتوب عليكم ، وكأنه** ) سبحانه ( **قال : كتب الله عليكم ذلك** ) الحكم ، الذي هو تحريم الأمهات وما بعدهن ( **كتاباً** ) ، فنصبه على المفعولية المطلقة بعامل محذوف ، فليس من باب الإغراء في شيء .

**والخل** : الصديق ، **والبر** ـ بفتح الباء ـ : المحسن ، **والأواه** : الكثير التأوه ؛ خوفاً من الله تعالىٰ .

---

( **والخل** : **الصديق** ) الذي تخللت صداقته خلال الفؤاد ، ( **والبَر ـ بفتح الباء ـ** : **المحسن** ) ، وأما بكسرها . . فهو الإحسان ، ( **والأواه** : **الكثير التأوه** ) أي : قول ( آه ) ( **خوفاً من الله تعالىٰ** ) .

## تتمة

### [وجوب حذف العامل]

**واعلم** : أنه يجب حذف العامل في سبعة أبواب : **الأول** : باب الاشتغال ، **والثاني** : باب النداء ، **والثالث** : باب الإغراء والتحذير ، **والرابع** : المنصوب على المدح ؛ نحو : أتاني زيد الكريم ، **والخامس** : المنصوب على الذم ؛ نحو : أتاني زيد الفاسق ، **والسادس** : المنصوب على الترحم ؛ نحو : مررت بزيد المسكين ، **والسابع** : الاختصاص ؛ نحو : نحن العرب أقرى الناس للضيف ، فـ( نحن ) مبتدأ ، و( أقرىٰ ) خبره ، و( العرب ) منصوب على الاختصاص بفعل لا يظهر وجوباً ؛ أي : أخص العربَ ، والجملة : حال . اهـ من هامش الشارح .

* * *

## باب ( إن ) وأخواتها

وَسِتَّـــــةٌ تَنْتَصِـــــب ٱلأَسْمَــــــاءُ ... بِهَـــا كَمَـــا تَـــرْتَفِـــعُ ٱلأَنْبَــــاءُ
وَهْـــــيَ إِذَا رَوَيْــــتَ أَوْ أَمْلَيْتَـــــا ... إِنَّ وَأَنَّ يَــــا فَتَـــــىٰ وَلَيْتَــــا
ثُــــمَّ كَـــأَنَّ ثُـــمَّ لَكِـــنَّ وَعَـــلّ ... وَٱللُّغَـةُ ٱلْمَشْهُـورَةُ ٱلْفُصْحَـىٰ لَعَـلّ

---

**( باب « إن » وأخواتها )**

أي : نظائرها في العمل ، وإنما عملت هـٰذه الأحرف الستة النصب والرفع ، وقد كان المناسب لاختصاصها بالاسم أن تعمل فيه الجر ؛ لأنها أشبهت أفعالاً تامة متصرفة ، أشبهتها في اللفظ والمعنىٰ ، أما في اللفظ . . فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية ، كما تكون الأفعال كذلك ، وأما في المعنىٰ . . فلأنها بمنزلة أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت ، وإنما لم يقدم مرفوعها علىٰ منصوبها ؛ لإظهار قوتها علىٰ ( ما ) الحجازية ؛ لأنها شبيهة بفعل واحد ، وهو ( ليس ) لا غير ، ولم تشبهها إلا في المعنىٰ . اهـ « حمدون » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وستــــة تنتصـــب الأسمـــاء ... بهـــا كمـــا تـــرتفـــع الأنبـــاء**
**وهـــي إذا رويـــت أو أمليتـــا ... إن وأن يـــا فتـــىٰ وليتـــا**
**ثـــم كـــأن ثـــم لكـــن وعـــل ... واللغـة المشهـورة الفصحـىٰ لعـل )**

أي : ( **وستة** ) من الأحرف المشبهة بـ ( كان ) ( **تنتصب الأسماء بها** ) أي : تنتصب المبتدآت بها اتفاقاً ، وتسمىٰ أسماءً لها ، ( **كما ترتفع الأنباء** ) أي : كما ترتفع أخبار المبتدآت بها على الأصح ، وتسمىٰ أخباراً لها ، ولا يخفىٰ ما في عبارة الناظم من القلب ، ولو عكس التشبيه ، فقال :

وستـــة تـــرتفـــع الأنبـــاء ... بهـــا كمـــا تنتصـــب الأسمـــاء

لكان أولىٰ ؛ إذ الصواب تشبيه ارتفاع الأخبار بانتصاب الأسماء ؛ لأن عملها النصب متفق عليه دون الرفع ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها ( **وهي** ) أي : تلك الأحرف الستة ( **إذا رويت** ) يا فتىٰ ؛ أي : نقلتها عن النحاة ، أو

عن العرب ، ( **أو أمليتا** ) بألف الإطلاق في الضرب ؛ أي : أو أمليتها لغيرك يا فتىٰ لتعليمه ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه .

وقوله : ( **إنَّ وأنَّ** ) خبر المبتدأ ، ( **يا فتىٰ وليتا** ) بألف الإطلاق و( ثم ) في قوله : ( **ثم كأنَّ ثم لكنَّ** ) بمعنى الواو العاطفة ، أتىٰ بها ؛ لضرورة استقامة وزن البيت ، ( **وعلَّ** ) معطوفات علىٰ ما قبلها ، ( **واللغة المشهورة** ) علىٰ ألسنة الناس ( **الفصحىٰ** ) أي : المشتملة على الفصاحة عند اللغويين ( **لعلَّ** ) بلامين بينهما عين ساكنة .

**واعلم** : أن هٰذه الأحرف الستة تسمى النواسخ ، جمع ناسخ ، وهو ما يزيل حكم المبتدإ والخبر ، ويثبت لهما حكماً آخر ، مأخوذ من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل إذا أزالته ، وإنما أزالت حكمهما ـ أعني : حكم الابتداء ـ لأنها عوامل لفظية ، والابتداء عامل معنوي ، واللفظي أقوىٰ من المعنوي ، ويشترط لدخولها على المبتدإ والخبر ثمانية شروط : **الأول** : ألاّ يكون المبتدأ لازم التصدير ؛ نحو : أيهم عندك ، **والثاني** : ألاّ يلزم الحذف ، كالمخبر عنه بنعت مقطوع ؛ نحو : الحمد لله الحميد بالرفع ، **والثالث** : ألاّ يلزم حالة واحدة ؛ نحو : طوبىٰ للمؤمنين ، وويل للكافرين ، **والرابع** : ألاّ يلزم الابتداء بنفسه ؛ نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، **والخامس** : ألاّ يلزم الابتداء بغيره ؛ نحو : خرجت فإذا أسد بالباب ، **والسادس** : أن تكون كلها مصدرة ما عدا ( أنَّ ) ، **والسابع** : أن تكون مرتبة في العمل ، فلا يجوز : إن قائم زيداً بتقديم الخبر على الاسم ، **والثامن** : ألا تكون مقترنة بـ( ما ) الزائدة ما عدا ( ليت ) .

وهي بالنسبة إلى التخفيف والتشديد ثلاثة أقسام : ما لا يكون إلا مشدداً وهو ( لعل ) ، وما لا يكون إلا مخففاً وهو ( ليت ) ، وما يكون مشدداً ومخففاً وهو الأربعة الباقية ، وهٰذه الأربعة ثلاثة أقسام أيضاً : **الأول** : ما عمله كثير مطلقاً ، وهو ( أنَّ ) المفتوحة وكأن ، وما عمله قليل إذا كان مخففاً ، وهو ( إنَّ ) المكسورة ، وما لا يعمل إلا مشدداً وهو ( لكنَّ ) اهـ من « الفتوحات » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **من جملة نواسخ الابتداء** )

هـٰذه الأحرف الستة المشبهة بالفعل ، فإنها تنسخ حكمه بدخولها على المبتدإ والخبر ؛ فتنصب المبتدأ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والخبر ، جمع ناسخ من النسخ بمعنى النقل ، يقال : نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه ؛ لأنها تنقل حكم المبتدإ والخبر إلىٰ حكم آخر ، أو من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظلَّ إذا أزالته ؛ لأنها تزيل حكم المبتدإ والخبر ، وتثبت لهما حكماً آخر . اهـ « عطار » .

( **هـٰذه الأحرف الستة** ) ، زاد « الموضح » سابعة ، وهي ( عسىٰ ) في لغة ؛ حملاً علىٰ ( لعل ) لكونها بمعناها ، وإنما يكون اسمها ضمير نصب متصلاً بها ؛ كقول صخر بن العود الحصري ، وكان ترجىٰ أن محبوبته يصيبها مرض ؛ ليكون ذلك وسيلة إلىٰ عيادته إياها : [من الطويل]

فقلت عساها نار كأس وعلها ... تشكّي فآتي نحوها فأعودها

وهي حينئذ حرف كـ ( لعل ) وفاقاً للسيرافي وخلافاً للجمهور في إطلاق فعليتها ، ولابن السراج وثعلب في إطلاق حرفيتها . اهـ .

**والحاصل** : أن نحو : عساك وعساه فيه ثلاثة مذاهب : مذهب سيبويه : أنها حرف كـ ( لعل ) ، ومذهب المبرد : أنها علىٰ أصلها ، تعمل عمل ( كان ) لكن انعكس طرفا الإسناد ، فما كان مبتدأً في الأصل ، وهو الضمير . . جعل خبرها مقدماً ، وجعل خبره اسمها مؤخراً ، فالضمير علىٰ هـٰذين في محل نصب ، ومذهب الأخفش : أنها علىٰ أصلها ، والضمير اسمها في محل رفع ، لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ، ويرده رفع الخبر في البيت ، وأن النيابة إنما سمعت في المنفصل ؛ نحو : ما أنا كأنت لا في المتصل . اهـ « خضري » .

( **المشبهة بالفعل** ) في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما ، و( الفاء ) في قوله : ( **فإنها** ) تعليلية ؛ أي : سميت نواسخ الابتداء ؛ لأنها ( **تنسخ حكمه** ) أي : حكم الابتداء ( **بدخولها على المبتدإ والخبر ؛ فتنصب المبتدأ** ) المسند إليه ، فخرج به الوصف الرافع لِمُكْتَفَىً به عن الخبر ؛ لأنها لا تدخل عليه . اهـ « فواكه » .

اتفاقاً ويسمى اسمها ، وترفع الخبر عند البصريين ويسمىٰ خبرها ، وعند الكوفيين : إنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها ؛ لأنه لم يتغير عما كان عليه ، ولهـٰذا لا يجوز : إن قائمٌ زيداً ، ولو كان معمولاً لها . . لجاز ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **اتفاقاً** ) بين البصريين والكوفيين ، ( **ويسمىٰ** ) المبتدأ ( **اسمها ، وترفع الخبر عند البصريين ويسمىٰ خبرها ، و** ) أما ( **عند الكوفيين** ) . . فـ ( **إنه** ) أي : فإن الخبر ( **مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها** ) أي : قبل دخول هـٰذه الأحرف على المبتدإ والخبر ، على الخلاف المار في رافع الخبر في ( باب الابتداء ) ، قالوا ذلك ( **لأنه** ) أي : لأن الخبر ( **لم يتغير عما كان عليه** ) قبل دخولها عليه وهو الرفع .

( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل كون الخبر مرفوعاً به أولاً ( **لا يجوز** ) أن يقال : ( **إن قائمٌ** ) بالرفع علىٰ كونه خبراً لـ( إن ) مقدماً على اسمها ( **زيداً** ) بالنصب علىٰ كونه اسماً لها مؤخراً ؛ لاشتراط الترتيب بين معمولي ( إنَّ ) ، ولأن ( قائم ) وصف اكتفىٰ بمرفوعه عن الخبر ، ( وإنَّ ) لا تدخل على الوصف المكتفِي بمرفوعه كما مر آنفاً ، بل يقال : أقائم زيد ؟ برفع زيد على الفاعلية للوصف ، ( **ولو كان** ) ( قائم ) ( **معمولاً لها** . . **لجاز** ) أن يقال : إن قائمٌ زيداً ، وهـٰذه الأحرف لا يجوز أن تدخل على الوصف المكتفي بمرفوعه ؛ لعدم كونه مسنداً إليه ؛ لأن هـٰذا الوصف بمنزلة الفعل ، وهـٰذه الأحرف لا تدخل على الفعل .

**والحاصل** : أن مذهب الكوفيين : أن خبر هـٰذه الأحرف باقٍ علىٰ رفعه في حال كونه خبراً لمبتدإ ، فهو مرفوع بالمبتدإ قبل النسخ وبعده ؛ بدليل أنه لا يفصل بينها وبين اسمها ، ولو كان معمولها . . لجاز الفصل ، ومذهب البصريين أصح ؛ لما مر من شبهها الفعلَ المتصرفَ ، وأما عدم الفصل عن اسمها . . فلوجوب تأخيره عن اسمها ، ولم يراعَ ذلك في (كان) لضعف هـٰذه الأحرف بالحرفية والفرعية مثل ( ما ) وأخواتها ، وحكىٰ قوم منهم ابن سيده : أن بعض العرب ينصب بها الجزأين ؛ كقوله : [من الطويل]

إذا اسْودَّ جُنحُ الليل فلتأتِ ولتكنْ ... خُطـاكَ خِفـافـاً إنَّ حـراسَنـا أسـدا

وقوله : [من الرجز]

كـأنَّ أُذْنيـهِ إذا تَشَـوَّفـا ... قـادِمـةً أو قَلَمـاً مُحـرَّفَـا

وعبارة الناظم صادقة بالمذهبين ، وإلى الأول أقرب ، وهو الراجح ، كما ذكرته في « شرح القطر » ، ولو عكس التشبيه . . لكان أولىٰ ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقوله :

ويا ليت أيام الصبا رواجعا

وقولهم : لعل أباك قائماً ، وأوله الجمهور بحذف الخبر ، والمنصوب الثاني إما : حال ؛ أي : تلقاهم أسداً ، وأقبلن رواجعاً ، ويوجد قائماً ، أو مفعول به ؛ كيشبهان قادمة من قوادم الطير ، وهي مقدمة أجنحته ، بل الحذف في هـٰذا متعين ؛ لئلا يخبر بالمفرد عن غيره . اهـ « خضري » .

( **وعبارة الناظم** ) يعني : قوله : ( كما ترتفع الأنباء ) ( **صادقة بالمذهبين** ) البصري والكوفي ؛ لأنه لم يعين رافع الخبر بأنه هـٰذه الأحرف أو الابتداء قبل دخول الناسخ ، ( **و** ) لكن عبارة الناظم ( **إلىٰ** ) المذهب ( **الأول** ) يعني : البصري ( **أقرب** ) بقرينة ذكره أولاً أنها ناصبة الأسماء ، ( **وهو** ) أي : المذهب الأول هو ( **الراجح** ) علىٰ المذهب الثاني ، ( **كما ذكرته** ) أي : ذكرت رجحانه ( **في شرحـ** ) ـي علىٰ ( **القطر** ) يعني : « مجيب الندا علىٰ قطر الندىٰ » ، وعبارته في « شرح القطر » : والأصح : الأول ؛ لأن هـٰذه الأحرف أشبهت بـ ( كان ) الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدإ والخبر والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ؛ لكون المبتدإ والخبر معهن ؛ كمفعول قُدِّم ، وفاعل أُخِّر ؛ تنبيهاً على الفرعية لـ ( كان ) ، ولأن معانيها في الإخبار ، فكانت كالعمد ، والأسماء كالفضلات ، فأعطيت إعراب العمد والفضلات . اهـ كلامه هناك .

( **ولو عكس** ) الناظم في كلامه ( **التشبيه** ) أن تشبيه أسمائهن بأخبارهن ؛ فشبه الأخبار بالأسماء فقال :

وستة ترتفع الأنباء بها كما تنتصب الأسماء

( **لكان** ) التشبيه ( **أولىٰ** ) ليكون جارياً علىٰ مذهب البصريين ، ( **وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها** ) ، وما لا . . فلا ؛ كالجملة الطلبية ، فلا

ومعنىٰ ( إنَّ ) و( أنَّ ) : تأكيد النسبة ، ونفي الشك عنها ، والإنكار لها إلا أن ( أنَّ ) المفتوحة مع ما بعدها في تأويل المفرد كما سيأتي ، . . . . . . . . . . . . . . .

---

يقال : إن زيداً اضربه ، والإنشائية ، فلا يقال : إن هـٰذا زوجتكها ، تريد إنشاء التزويج .

( ومعنىٰ « إنَّ » ) المكسورة ( « وأنَّ » ) المفتوحة : ( **تأكيد النسبة** ) الواقعة بين المبتدإ والخبر إذا كان المخاطب عالماً بها ؛ كقولك لمن كان عالماً بقيام زيد : إن زيداً قائمٌ ، ( **ونفي الشك عنها** ) أي : عن النسبة إذا كان المخاطب شاكاً فيها ، ومتردداً في وقوعها ؛ كقولك لمن سمع قيام زيد ممن لا يوثق بخبره : إن زيداً قائم ؛ فإنه يزول عنه التردد في النسبة بذلك ، وهي قيام زيد ، ويكون عنده محققاً ، ( **والإنكار لها** ) بالجر ، معطوف على الشك ؛ أي : ولنفي إنكار المخاطب النسبة تارة إذا كان جاحداً لها ؛ كقولك لمنكر قيام زيد : إن زيداً قائم . اهـ « كوكب » .

**ثم اعلم** : أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما : أن يكون خالي الذهن من النسبة ، أو شاكاً فيها ، أو منكراً لها ، فخالي الذهن يلقي إليه الكلام غير مؤكد ؛ لأنه مهما ألقي إليه الكلام . . ثبت في ذهنه ؛ لعدم ما يعارضه فيه ، فالتأكيد بالنسبة إليه ضائع ، وهم يقتصرون في تراكيبهم علىٰ قدر الحاجة ، والشاك يلقىٰ إليه الكلام مؤكداً استحساناً ؛ لإزالة الشك الذي فيه قلبه ، والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام علىٰ قدر إنكاره قوةً وضعفاً ، قال تعالىٰ : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾ ، فلما بالغوا في الإنكار . . زيد التأكيد باللام ، فقال تعالىٰ : ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾ وأما العالم بالنسبة . . فلا يخاطب بما علمه ؛ لعدم الفائدة ، إلا إذا نزل منزلة واحد من هـٰذه الثلاثة . اهـ من « النزهة » نقلاً عن الفاسي .

و( الواو ) في قوله : ( ونفي الشك والإنكار ) بمعنىٰ ( أو ) كما يعلم من حلنا ؛ أي : فهما مشتركان في تأكيد النسبة ، ( **إلا** ) أن بينهما فرقاً في بعض الأحكام ؛ لـ ( **أن** « أنّ » **المفتوحة** ) الهمزة من حروف المصادر ؛ لأنها ( **مع ما بعدها** ) من معموليها ( **في تأويل** ) المصدر الواقع موقع ( **المفرد ، كما سيأتي** ) تفصيله قريباً إن شاء الله تعالىٰ .

ومعنىٰ ( كأنَّ ) : التشبيه المؤكد ؛ لأنه مركب من ( الكاف ) و( أنَّ ) ، ومعنىٰ ( لكنَّ ) : الاستدراك ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق ، ومعنىٰ ( ليت ) : التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، . . .

---

( **ومعنىٰ « كأنَّ »** ) بفتح الهمزة ، وتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الأصح لا مركب ، قاله ابن عنقاء ، وقال الفاكهي في « الفواكه » : إنها حرف مركب من ( كاف ) التشبيه ، و( أنَّ ) المؤكدة ، وقدمت علىٰ ( أنَّ ) لإفادة التشبيه من أول وهلة ، وفتحت همزة ( أنَّ ) لفظاً ؛ أي : لدخول الجار ، فصارتا كلمة ؛ ولهـٰذا لا تتعلق ( الكاف ) بشيء . اهـ « كواكب » ، ( **التشبيه المؤكَّد** ) بفتح الكاف ، نعت للتشبيه ، وهو الدلالة علىٰ مشاركة أمر ، وهو المشبه لأمر ، وهو المشبه به في معنىٰ جامع بينهما خسة أو شرفاً ، وإنما قلنا : ( إنها للتشبية المؤكد ) ( **لأنه** ) أي : لأن لفظ ( كأن ) ( **مركب من « الكاف »** ) الجارة ( **و« أنَّ »** ) المفتوحة المشددة ؛ كقولك : كأن زيداً أسد أو حمار .

( **ومعنىٰ « لكن »** ) بتشديد النون ، وهي حرف بسيط على الصحيح ، وذهب الكوفيون إلىٰ أنها مركبة من ( لا ) و( أن ) ، والكاف زائدة بينهما للتشبيه ، وحذفت الهمزة للتخفيف ، ( **الاستدراك ، وهو تعقيب الكلام** ) أي : تداركه ( **برفع ما يتوهم** ) أي : باللفظ الذي يرفع وينفي ثبوت ما يتوهم ويشك ( **ثبوته** ) من الكلام السابق ؛ وذلك نحو قولك : زيد شُجاع ، بضم الشين ، فهـٰذا يوهم ثبوت الكرم له ؛ لأن من شيمة الشجاع الكرم ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنه بخيل ، ( **أو** ) تعقيب الكلام باللفظ الرافع لتوهم ما يتوهم ( **نفيه من الكلام السابق** ) كقولك : ما زيد عالماً لكنه صالح ، فإنه يوهم نفي صلاحه ؛ لأن الغالب على الجهال عدم الصلاح ، فرفعت ذلك التوهم بقولك : لكنه صالح ، قال الأزهري وغيره : ولكونها للاستدارك لا بد أن يتقدم عليها كلام آخر .

( **ومعنىٰ « ليت » التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه** ) أي : في حصوله ، لعدم إمكانه ؛ نحو : ليت الشباب عائد ؛ لأن عوده بعد المشيب مستحيل عادة ، فلا يطمع في حصوله ، ( **أو** ) طلب ( **ما فيه** ) أي : في حصوله ( **عسر** ) ومشقة ، كقول

ومعنىٰ ( لعلَّ ) : الترجي في المحبوب ، والإشفاق في المكروه ، ويعبر عنهما بالتوقع ، ويقال فيها : ( عَلَّ ) و( لعلَّ ) و( لَعَنَّ ) بمعنىٰ واحد :

**وَإِنَّ بِـــالْكَسْـــرَةِ أُمُّ ٱلأَحْـــرُفِ تَـأْتِـي مَـعَ ٱلْقَـوْلِ وَبَعْـدَ ٱلْحَلِـفِ**

---

الضعيف عن الكسب ، المنقطع الرجاء : ليت لي مالاً فأحج .

( **ومعنىٰ « لعل »** ) ويقال فيها : ( علّ ) كما سيأتي ، قال العصامي في ( لعل ) ستَّ عشرة لغة وذكرها ، ( **الترجي** ) والارتقاب ( **في** ) الشيء ( **المحبوب** ) كقولك : لعل الحبيب قادم ، ( **والإشفاق** ) أي : الخوف والارتقاب ( **في** ) وقوع الشيء ( **المكروه** ) نحو : لعل عمراً هالك ، ( **ويعبر عنهما** ) أي : عن الترجي والإشفاق ( **بالتوقع** ) وهو ارتقاب الشيء ، مكروهاً كان أو محبوباً ، قال الشارح في « شرح المتممة » : ولو عبّر بالإشفاق . . لكان أولىٰ ؛ لأن التوقع صادق بهما ، ولا يكون إلا في الممكن ، **قلت** : تعبيره بالترجي أولىٰ ؛ لأنه أصل معانيها وأشهرها ، ( **ويقال فيها عَلَّ** ) بالعين ، واللام المشددة ، ( **ولَعلَّ** ) بلامين ثانيتهما مشددة ، ( **ولَعَنَّ** ) بلام وعين ، آخرها نون مشددة ، كلها ( **بمعنىً واحدٍ** ) ، وهو الترجي .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن بـــالكســـرة أم الأحـــرف تـأتـي مـع القـول وبعـد الحلـف** )

أي : ( **وإن** ) حالة كونها ملتبسة ( **بالكسرة** ) أي : بكسرة همزتها ؛ أي : ( إنَّ ) المكسورة الهمزة ( **أُمُّ** ) هـٰذه ( **الأحرف** ) الستة أو السبعة كما مر ، وأصلها ؛ لاختصاصها بما ليس لغيرها ؛ كجواز دخول ( لام ) الابتداء علىٰ خبرها ، أو على اسمها ، أو علىٰ معمول خبرها ، كما سيأتي قريباً ولها ؛ أي : ولهمزتها ثلاثة أحوال :

**الأول** : **وجوب الكسر** ، وذلك إذا لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، كما إذا وقعت في ابتداء الكلام ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، **ووجوب الفتح** : وذلك إذا سد المصدر مسدها ؛ كبلغني أن زيداً منطلق .

**وجواز الوجهين** : إن صحَّ الأمران .

فذكر الناظم وجوب الكسر بقوله : ( **تأتي** ) ( إن ) المكسورة الهمزة ، وتتعين ( **مع القول** ) أي : إذا وقعت في أول الجملة المحكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون

( إنَّ ) بكسر الهمزةِ **أُمُّ** هـٰذه الأحرف ، ولها ثلاثة أحوال : **وجوب الكسر** : إن لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها ، **ووجوب الفتح** : إن سد ذلك ، **وجواز الوجهين** : إن صحّ الاعتباران . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ؛ نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ ، فتقول في إعرابه : ( إني ) ناصب واسمه ، و( عبد الله ) خبره ، والجملة في محل النصب مقول قال ، وخرج بقولنا : ( في أولِ الجملة ) الواقعةُ في أثناء الجملة المحكية بالقول فإنها تفتح ؛ نحو : قال زيد : اعتقادي أن عمراً فاضل .

( و ) تأتي ( إن ) المكسورة وتتعين **(بعد الحلف)** والقسم إذا وقعت في أول جوابه؛ لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة ، سواء أوجدت اللام في خبرها ؛ نحو : ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ﴾ أو لا ؛ نحو : ﴿حمٓ ۝ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ فخرج بقولنا : ( إذا وقعت في أول جوابه ) ما إذا وقعت في أثناء الجواب ؛ نحو : والله ؛ اعتقادي أن زيداً فاضل ، فإنها تفتح ؛ لأنها وقعت خبر المبتدإ ، وكذا تتعين المكسورة إذا وقعت في ابتداء الكلام ؛ نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، وبعد ( ألا ) الاستفتاحية ؛ نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ وغير ذلك من الموضع التي تتعين فيها كسر همزة (إن) فجملتها تسعة ، كما بيناها في « الفتوحات »، **وضابطها** : أن تقول : إن كل موضع تتعين فيه الجملة ، ويمتنع فيه المفرد . . وجب فيه كسرها .

وقد ذكر الشارح أغلبها رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين بقوله : ( إنَّ ) الملبسة ( **بكسر الهمزة أُمُّ هـٰذه الأحرف** ) الستة وأصلها ؛ لاختصاصها بما ليس لغيرها ، ( **ولها** ) أي : ولـ( إن ) من حيث هي هي ( **ثلاثة أحوال** ) :

**الأول** : ( **وجوب الكسر إن لم يسد المصدر** ) ، ولم يقم ( **مسدها** ) أي : محلها ( **ومسد معموليها** ) .

( و ) **الثاني** : ( **وجوب الفتح** ) أي : فتح همزة ( إن ) ، ( **إن سد ذلك** ) وذلك في ثمانية مواضع ، كما بيناها في « الفتوحات » ، **وضابطها** : أن تقول : كل موضع تعين فيه المفرد ، وامتنعت فيه الجملة . . وجب فيه فتحها .

( و ) **الثالث** : ( **جواز الوجهين** ) أي : كسر الهمزة وفتحها ( **إن صح الاعتباران** )

فيجب الكسر إذا وقعت مع معموليها محكية بالقول ؛ نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ ، أو جواباً للقسم ؛ نحو : ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ ، أو في ابتداء الكلام ؛ نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ، ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ﴾ ، أو في ابتداء الصلة ؛ . . .

---

أي : سد ذلك مسدها وعدم سده ، وذلك في نحو ثمانية مواضع ، كما بيناها هناك ، **وضابطها** : أن تقول : كل موضع يصلح فيه المفرد والجملة . . يجوز فيه الأمران .

و( الفاء ) في قوله : ( **فيجب الكسر** ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن لهمزة ( إن ) ثلاث أحوال : وجوب الكسر ، ووجوب الفتح ، وجواز الأمرين ، وأردت بيان مواضع وجوب الكسر . . فأقول لك : يجب كسر همزة ( إن ) :

( **إذا وقعت** ) ( إن ) ( **مع معموليها محكية بالقول** ) أي : مذكورة مصدرة بالقول ؛ أي : إذا وقعت في أول الجملة المحكية بالقول ؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة ، أو ما يؤدي معناها ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ) ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾ ، بخلاف الواقعة في أثنائها ؛ نحو : قال زيد : اعتقادي أن عمراً فاضل ، فتفتح لوقوعها خبراً ؛ أي : اعتقادي فضل عمرو .

( **أو** ) وقعت ( **جواباً للقسم** ) أي : للاسم المقسم به ، سواء وجدت ( اللام ) في خبرها ؛ نحو : ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ أو لا ( **نحو** ) : ﴿ حمٓ ۞ ( وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۞ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ ) لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة .

( **أو** ) وقعت ( **في ابتداء الكلام** ) أي : في ابتداء كلام المتكلم حقيقة ( **نحو** : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ ) ، أو حكماً ، كما إذا وقعت بعد ( ألا ) التي يستفتح بها الكلام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ ) لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ، لأنها لو فتحت . . لصارت مبتدأ بلا خبر ؛ لتأولها بالمفرد ، وهو لا يستقبل به الكلام . اهـ « مجيب » ، وكذا إذا وقعت في وسط كلام المتكلم إذا كانت ابتداء كلام آخر ؛ نحو : الزم زيداً إنه فاضل ، فقولك : إنه فاضل كلام مستأنف ، وقع علة لما تقدمه ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ . اهـ « يس » .

( **أو** ) وقعت ( **في ابتداء الصلة** ) أي : صورة ولفظاً ، ولا فرق بين صلة الموصول

نحو : جاء الذي إنه فاضل ، أو الصفة ؛ نحو : مررت برجل إنه فاضل ، أو الجملة الحالية ؛ نحو : جاء زيد إنه فاضل ، أو المضاف إليها ما يختص بالجمل ؛ كجئتك إذ إن زيداً أمير . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الاسمي والحرفي، وإنما وجب الكسر ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ( **نحو** ) قولك: ( **جاء الذي إنه فاضل** ) بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظاً ؛ نحو : جاء الذي عندي إنه فاضل ، وإلا . . فهي واقعة في أولها بحسب المرتبة ؛ لوقوعها مع معموليها في محل المبتدإ ، والظرف قبله خبره ، وإنما وجب كسرها في نحو : أعجبني الذي أبوه إنه فاضل ، مع وقوعها حشو الصلة ؛ لأنها خبر عن اسم عين . اهـ « يس » .

( **أو** ) وقعت في ابتداء ( **الصفة** ) وأولها ( **نحو : مررت برجل إنه فاضل** ) لأن فتحها يؤدي إلىٰ وصف أسماء الأعيان بالمعاني والمصادر ، وهي لا توصف بها إلا بتأويل . اهـ « كردي » .

( **أو** ) وقعت في أول ( **الجملة الحالية ؛ نحو : جاء زيد إنه فاضل** ) وإنما وجب الكسر هنا مع أنها لو فتحت . . لأولت بالمفرد ، وهو الأصل في الحال ؛ لأنها لو فتحت . . لأولت بمصدر معرفة ، وشرط الحال التنكير . اهـ « حمدون » .

وقوله : ( **أو المضاف إليها ما يختص بـ** ) إضافته إلىٰ ( **الجمل** ) بالرفع معطوف على الواقعة المفهومة من وقعت ؛ أي : وتكسر إن الواقعة في أول الجملة المحكية بالقول ، وإن المضاف إليها ما يختص بالجمل ، فهو من العطف على المعنىٰ ، وذلك كثير في كلامهم . اهـ « كردي » ، وذلك كـ ( إذ ) و( حيث ) ( كـ ) قولك : ( **جئتك إذ إن زيداً أمير** ) لأن ( إذ ) ونحوها لا تضاف إلا إلى الجملة ، و( أن ) المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد ، وفيها فوات المقصود من الإضافة ، ومثل ( إذ ) كل ما يلازم الإضافة إلى الجمل ؛ كـ ( حيث ) اتفاقاً ، و( إذا ) عند الجمهور ، و( بينا ) و( بينما ) عند كثيرين ، وإنما تعين الكسر بعد ما ذكر ؛ لأن ( إذ ) لا تضاف إلا إلى الجملة، فلو فتحت (أن) بعدها . . لأدىٰ ذلك إلىٰ إضافتها إلى المفرد ؛ لأن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد كما مر . اهـ « كواكب » ، قال ابن هشام وغيره : وقد أولع الفقهاء وغيرهم بفتح ( أن ) بعد ( حيث ) ، وهو لحن فاحش . اهـ .

ويجب الفتح إذا وقعت : فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً عن اسم معنى غير قول . . .

---

وجملة ما ذكره الشارح من المواضع التي يجب فيها الكسر سبعة ، ثم ذكر من المواضع التي يجب فيها الفتح أربعة ، فقال : ( **ويجب** ) أي : يتعين ( **الفتح** ) أي : فتح همزة ( أن ) :

( **إذا وقعت** ) أن ( **فاعلاً** ) أو نائباً عنه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي : إنزالنا ، وكقوله عز وجل : ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ أي : استماع نفر من الجن ، لوجوب كون الفاعل والنائب مفرداً ، ولهـٰذا أوجبوا الفتح بعد ( لو ) الشرطية ؛ نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ .

( **أو** ) وقعت ( **مفعولاً** ) نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ أي : إشراككم ؛ لأن المفعول لا يكون إلا مفرداً ، ويدخل فيه المفعول لأجله ؛ نحو : جئتك أني أحبك ، والمفعول معه ، كما قال ابن الخباز ؛ نحو : يعجبني جلوسك عندنا ، وأنك تحدثنا . اهـ « يس » .

( **أو** ) وقعت ( **مبتدأ** ) لوجوب كون المبتدأ مفرداً ؛ ولهـٰذا أوجبوا الفتح بعد ( لولا ) الامتناعية ؛ لأنه لا يأتي بعدها إلا المبتدأ ؛ نحو : لولا أنك منطلق . . ما خرج زيد ، سواء كان مبتدأ في الحال ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ أي : يابسة لا نبات فيها ، مستعار من الخشوع ، وهو التذلل ؛ أي : ومن دلائل قدرته رؤيتك الأرض خاشعة ، فإذا أنزلنا عليها الماء . . اهتزت أو في الأصل ؛ نحو : كان عندي أنك فاضل .

( **أو** ) وقعت ( **خبراً عن اسم معنى غير قول** ) ولا صادق عليه خبرها ؛ نحو : اعتقادي أنه فاضل ، فيجب الفتح ، ولا يجوز الكسر ؛ لأنه يؤدي إلىٰ وقوع الجملة خبراً من غير رابط ، بخلاف قولي : إنه فاضل ، واعتقاد زيد إنه حق ، فيجب الكسر ؛ لأن الجملة في الأول قصد بها حكاية لفظها ، فهي نفس المبتدإ ؛ فلا تحتاج إلىٰ رابط ؛ أي : قولي هـٰذا اللفظ لا غيره ، وفي الثاني : الرابط اسم ( إن ) ، وقال مكي : لا يظهر وجه الكسر في هـٰذا الأخير ، ولعله لذلك أسقطه الشارح ، ولأنه يرد عليه نحو : عملي أني أحمد الله ، فإن حمد الله صادق علىٰ عملي ، مع أن الفتح

وتكسر وتفتح إذا وقعت بعد ( إذا ) الفجائية ، أو بعد ( فاء ) الجزاء ، . . . . . . . . . .

---

واجب ، وتحرير المقام يطلب من حواشي « التوضيح » ، وخرج بقوله : ( عن اسم معنىٰ ) ما إذا وقعت خبراً عن اسم عين ؛ نحو : زيد إنه فاضل ، فيجب فيه الكسر ؛ لأن المصدر لا يخبر به عن الذات إلا بتأويل ، وهو ممتنع مع ( إن ) اهـ « خضري » .

وذكر الشارح من مواضع وجوب الفتح أربعة ، ثم ذكر مواضع جواز الوجهين ، فقال : ( **وتكسر** ) همزة ( إن ) ( **وتفتح** ) أي : يجوز فيها الأمران باعتبارين :

( **إذا وقعت** ) إن ( **بعد** « **إذا** » **الفُجائية** ) إن لم يكن معها ( لام ) الابتداء بضم الفاء والمد ، من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : ( إذا ) الدالة علىٰ هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة ، والغرض من الإتيان بها الدلالة علىٰ أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها علىٰ سبيل المفاجأة . اهـ « خضري » ، نحو : خرجت فإذا إن زيداً قائم ، فمن كسرها . . جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، وهـٰذا بناء علىٰ أن ( إذا ) حرف فجاءة ، لا محل لها من الإعراب ، ومن فتحها . . جعلها مع صلتها مصدراً ، وهو مبتدأ ، خبره ( إذا ) الفجائية ، والتقدير : فإذا قيام زيد ؛ أي : ففي الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً والتقدير : خرجت فإذا قيام زيد موجود . اهـ « ابن عقيل » ، وأما إذا كان بعدها ( لام ) . . فيجب كسرها ؛ نحو : خرجت فإذا إن الشمس لطالعة .

( **أو** ) وقعت ( **بعد** « **فاء** » **الجزاء** ) أي : بعد ( الفاء ) التي تدل علىٰ كون ما **بعدها** جزاءً لما قبلها ؛ نحو : من يأتني . . فإنه مكرم ، فالكسر علىٰ جعل ( إن ) ومعموليها جملة ، أجيب بها الشرط ، فكأنه قال : من يأتني . . فهو مكرم ، والكسر أحسن ؛ لعدم احتياجه إلى التأويل ، والفتح علىٰ جعل ( أن ) وصلتها مصدراً مبتدأً ، والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتني . . فإكرامه موجود ، ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الإكرام ، وهـٰذا أولىٰ ؛ لأن حذف المبتدإ في جملة الجواب أكثر من الخبر ؛ نحو : ﴿فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ﴾ أي : فهو يؤوس ، قال ابن مالك : والكسر أحسن قياساً ؛ لعدم إحواجه إلىٰ تقدير ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ، والفتح علىٰ جعل ( أن ) مع

أو في موضع التعليل ، وقد بسط ابن هشام في « توضيحه » الكلام علىٰ ذلك .

وَٱلـلاَّمُ تَخْتَـصُّ بِمَعْمُـولاَتِهَـا ... لِيَسْتَبِيـنَ فَضْلُهَـا فِـي ذَاتِهَـا
مِثَـالُـهُ إِنَّ ٱلأَمِيـرَ عَـادِلُ ... وَقَـدْ سَمِعْـتُ أَنَّ زَيْـداً رَاحِـلُ
وَقِيـلَ إِنَّ خَـالِـداً لَقَـادِمُ ... وَإِنَّ هِنْـداً لأَبُـوهَـا عَـالِـمُ

---

معموليها مبتدأ ، أو خبر مبتدإ ، **والمعنىٰ** : فالغفران والرحمة ؛ أي : حاصلان ، أو فالحاصل الغفران والرحمة .

( أو ) وقعت ( **في موضع التعليل** ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ ، فالكسر أرجح علىٰ أنه تعليل مستأنف ، والفتح علىٰ تقدير ( لام ) العلة ؛ أي : لأنه ، ومثله : ( لبيك إن الحمد والنعمة لك ) .

( **وقد بسط ابن هشام في « توضيحه » الكلام علىٰ ذلك** ) ، وعبارة « المجيب » : وقد بسط في « الأوضح » الكلام علىٰ هـٰذه الكلام الأمور ؛ أي : علىٰ هـٰذه الأحوال الثلاثة ، من : وجوب الكسر ، ووجوب الفتح ، وجواز الأمرين ، فراجعه .

**تتمة**

**[تأويل ( أن ) المفتوحة بمصدر باعتبار ما يضاف إليها]**

**واعلم** : أن (أن) المفتوحة تؤول بمصدر خبرها مضافاً لاسمها إن كان مشتقاً ، وبالكون إن كان جامداً أو ظرفاً؛ كبلغني أنك زيد، أو في الدار؛ أي: بلغني كونك زيداً. . . إلخ ، وفي الجامد : بلغني زيديتك ؛ لأن ياء النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية . اهـ « خضري » ، وقد تستعمل ( أن ) غير حرف ، فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل أو للمفعول مشتقاً من الأنين ، تقول : أَنَّ زيد في الدار ، بفتح النون ، فإذا بنيته للمفعول. . تكسر الهمزة علىٰ لغة من يقول في ( رَدَّ ) : رِدَّ ـ بكسر الراء ـ وقد تستعمل أمراً ، تقول : إنَّ يا زيد بكسر الهمزة ؛ كقولك : فِرَّ يا زيد من الأسد . اهـ من هامش الشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والـلام تختـص بمعمـولاتهـا ... ليستبيـن فضلهـا فـي ذاتهـا**
**مثـالـه إن الأميـر عـادل ... وقـد سمعـت أن زيـداً راحـل**
**وقيـل إن خـالـداً لقـادم ... وإن هنـداً لأبـوهـا عـالـم )**

تختص ( إنَّ ) المكسورة بجواز دخول ( لام ) الابتداء علىٰ خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : ( **وتختص** ) ( إن ) المكسورة الهمزة ، وتتميز عن سائر أخواتها ( بـ ) جواز دخول ( لام ) الابتداء علىٰ بعض ( **معمولاتها** ) عند إرادة المبالغة في التأكيد ، وإنما جمع المعمولات ؛ نظراً إلى اسمها وخبرها ومعمول الخبر وضمير الفصل ، أو الإضافة للجنس ، فتبطل معنى الجمعية ، فيصدق الجنس بالواحد ( **ليستبين** ) أي : ليظهر ( **فضلها** ) أي : تميزها في هـٰذا الباب عن أخواتها . اهـ « تحفة » ، ( **في ذاتها** ) أي : في نفسها ، وأنها أم الباب ؛ لاختصاص معمولاتها بـ ( اللام ) دون أخواتها ، ( **مثاله** ) والمثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ؛ أي : مثال نصب هـٰذه الأحرف الأسماءَ ، ورفعها الأنباءَ قولك في مثال ( إن ) المكسورة : ( **إن الأمير عادل** ) في الرعية غير جائر فيهم ، وقولك في مثال ( أن ) المفتوحة : ( **وقد سمعت أن زيداً راحل** ) ، وفيه إشارة إلى الفرق بين ( إن ) المكسورة و( أن ) المفتوحة ؛ بأن المفتوحة لا بد فيها أن يسبقها عامل يطلبها ؛ كـ ( سمعت ) في هـٰذا المثال ، والمكسورة تقع في ابتداء الكلام .

( و ) تختص ( إن ) المكسورة من أخواتها ؛ بدخول ( لام ) الابتداء علىٰ خبرها ، سواء كان ذلك الخبر مفرداً ؛ وذلك كما إذا ( **قيل : إن خالداً لقادم** ) من سفره ، أو كان جملة اسمية ( **و** ) ذلك كما إذا قيل : ( **إن هنداً لأبوها عالم** ) أو جملة فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، أو ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، أو متصرف مقرون بـ ( قد ) نحو : إن زيداً لقد قام ، أو ظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو جاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تختص « إن » المكسورة** ) الهمزة من بين أخواتها الخمسة أو الستة ( **بجواز دخول « لام » الابتداء علىٰ خبرها عند إرادة المبالغة في التأكيد** ) أي : تأكيد النسبة الحاصلة بين اسمها وخبرها ؛ وسميت لام الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدإ ، وإنما أخرت إلى الخبر مع إن المكسورة ؛ لكراهية توالي حرفي تأكيد باقيين علىٰ صورتهما ، فخرج : لهنك قائم ، بإبدال همزة ( إن )

بشرط أن يكون مؤخراً ، ولم يكن منفياً ، ولا ماضياً متصرفاً ، خالياً من ( قد ) ، . . .

---

هاء ؛ لزوال صورة ( إن ) ، فأخروا اللام دون ( إن ) لكون ( إن ) عاملة ، وحق العامل التقديم لا سيما مع ضعف عملها بالحرفية . اهـ « خضري » ، وتسمى اللام المزحلقة بالقاف ، والمزحلفة بالفاء ؛ لأن أصل ( إن زيداً لقائم ) : لإن زيداً قائم ، فكرهوا اجتماع حرفي تأكيد ، فزحلقوا اللام دون إن ؛ لئلا يتقدم معمولها عليها . اهـ « كواكب » .

ووجه عدم لحوق ( لام ) الابتداء بعد غير ( إن ) من أخواتها أن ( ليت ) و ( لعل ) و( كأن ) تغير معنى الابتداء ، وتزيل حكمه ؛ إذ معنىٰ ( ليت ) أتمنىٰ ، و( لعل ) أترجىٰ ، و( كأن ) أشبه ، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء فتنافيا ، وأما ( أن ) المفتوحة . . فإن الجملة معها في تأويل المفرد ، ولا يمكن توكيده ، ولكن تدل علىٰ أن ما بعدها مطلوب لما قبلها ، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا ، وإن سمع دخولها في خبر غير ( إن ) المكسورة . . حكم عليها بالزيادة ؛ كقراءة ابن جبير : ﴿ألا أنهم ليأكلون الطعام﴾ بفتح الهمزة ، أو حكم عليها بالشذوذ ، وإنما دخلت اللام بعد ( إن ) المكسورة ؛ لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد . اهـ « حمدون » ، ( **بشرط أن يكون** ) الخبر ( **مؤخراً ، ولم يكن منفياً ، ولا ماضياً متصرفاً ، خالياً من « قد »** ) .

قوله : ( بشرط أن يكون الخبر مؤخراً ) عن اسمها ، فلو قدم الخبر على اسمها ؛ نحو : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ . . لم تدخل ( اللام ) على الخبر ؛ لئلا يتوالىٰ حرفا توكيد ، ( ولم يكن ) الخبر منفياً ؛ بأن كان مثبتاً ، وإنما امتنع دخولها على الخبر المنفي ؛ نحو : إن زيداً لم يقم ؛ لئلا يجمع بين حرفين متماثلين في نحو : ( لم ) و( لن ) و( لا ) وحمل باقي أدوات النفي علىٰ هـٰذه الثلاثة ، قوله : ( ولا ) يكون ( ماضياً ) أي : ولم يكن ماضياً متصرفاً خالياً من ( قد ) نحو : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ ﴾ ، وإنما امتنع دخولها على الماضي المذكور ؛ لعدم شبهه بالاسم ، ودخلت في الخبر المفرد ؛ لشبهه بالمبتدإ ، وعلى الجملة الاسمية ؛ لأنها مبتدأ وخبر ، وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ( ليس ) لشبهها بالاسم ، وشبيه الشبه شبه . اهـ « حمدون » ، فجملة شروط دخولها على الخبر أربعة : تأخره عن الاسم ، وكونه

ولا فرق فيه بين أن يكون مفرداً ؛ نحو : إن خالداً لقادم ، أو جملة اسمية ؛ نحو : إن هنداً لأبوها عالم ، أو فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، أو ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل ، أو متصرف مقرون بـ ( قد ) نحو : إن زيداً لقد قام ، أوظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو جاراً ومجروراً ؛ نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، وتختص أيضاً بجواز دخول ( اللام ) على اسمها ؛ بشرط ألا يلي ( إن ) نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ ، إن فيك لزيداً راغب ، وعلىٰ معمول خبرها المتوسط ؛ نحو : إن زيداً لطعامك آكل ، وإن في الدار لعندك زيداً جالس . . . . . . .

---

مثبتاً ، وغير ماض متصرف ، وغير جملة شرطية . اهـ « صبان » .

( **ولا فرق فيه** ) أي : في جواز دخول ( اللام ) علىٰ خبرها ( **بين أن يكون** ) الخبر ( **مفرداً ؛ نحو : إن خالداً لقادم ، أو جملة اسمية ؛ نحو : إن هنداً لأبوها عالم ، أو** ) كونه جملة ( **فعلية مصدرة بمضارع ؛ نحو** : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، **أو** ) كونه جملة فعلية مصدرة بـ ( **ماض غير متصرف ؛ نحو : إن زيداً لنعم الرجل** ) لأن الجامد كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان ، ( **أو** ) كونه جملة فعلية مصدرة بماض ( **متصرف مقرون بـ « قد » نحو : إن زيداً لقد قام ، أو** ) كونه ( **ظرفاً ؛ نحو : إن زيداً لعندي ، أو** ) كونه ( **جاراً ومجروراً ؛ نحو** : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ ، **وتختص** ) ( إن ) المكسورة ( **أيضاً** ) أي : كما اختصت بجواز دخول ( اللام ) علىٰ خبرها ( **بجواز دخول « اللام »** ) أي : ( لام ) الابتداء ( **على اسمها** ) ، وقوله : ( جوازاً ) زيادة من النساخ لا معنىٰ له ؛ أي : تختص بجواز دخول ( اللام ) على اسمها ( **بشرط ألا يلي** ) اسمها ( **إن** ) المكسورة ، واشترط ذلك ؛ لئلا يجمع بين حرفي تأكيد ، سواء فصل بينهما الخبر الظرفي ( **نحو** : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ) لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ أو فصل بينهما معمول خبرها ؛ نحو : ( **إن فيك لزيداً راغب ، و** ) تختص أيضاً بجواز دخول ( اللام ) ( **علىٰ معمول خبرها المتوسط** ) بين اسمها وخبرها من وسط القوم ؛ كوعد ؛ أي : توسطهم ، سواء تقدم الاسم علىٰ ذلك المعمول ( **نحو : إن زيداً لطعامك آكل** ) ، أو تقدم غير الاسم عليه ؛ نحو : ( **وإن في الدار لعندك زيداً جالس** ) .

**والمعنىٰ** : سواء تقدم الاسم كالمثال الأول ، أو الخبر ؛ كإن عندي لفي الدار

وهـٰذه ( اللام ) هي الداخلة على المبتدإ ، وإنما أخرت للخبر مع ( إن ) كراهية اجتماع حرفي تأكيد ؛ ولهـٰذا تسمى اللام المزحلقة بالقاف ، والمزحلفة بالفاء ، واختصت ( إن ) بها ؛ ليظهر بذلك تميزها علىٰ أخواتها في نفسها ، وأنها أُمُّ الباب .
وقول الناظم : ( وقد سمعت أن زيداً راحل ) مثال غير مطابق ، . . . . . . . . . . . .

---

زيداً ، وكالمثال الثاني في الشرح ، أو تقدم غيرهما ؛ كإن عندي لفي الدار زيداً جالس ، ولو قيل : إذا توسط ذلك المعمول بين ما بعد إن . . لشمل ذلك كله . اهـ « خضري » .

( وهـٰذه « **اللام** » **هي الداخلة** ) في أصلها ( **على المبتدإ** ) لتأكيد الابتداء ، أو على المؤخر من اسم ( إن ) وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك ، وأما نحو : ليقوم زيد ، و﴿ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ ﴿ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ ﴾ . . فالمشهور أنها ( لام ) قسم ؛ لأن ( لام ) الابتداء لا تدخل على الفعل إلا في باب ( إن ) كما في « المغني » ، وسميت بذلك ؛ لأن أصلها الدخول على المبتدإ . اهـ « خضري » .

( **وإنما أخرت** ) هـٰذه ( اللام ) أي : لام الابتداء ( **للخبر** ) أي : إلىٰ خبر ( إن ) ( مع « **إن** » ) لأجل ( **كراهية اجتماع** ) أي : توالي ( **حرفي تأكيد ؛ ولهـٰذا** ) أي : ولأجل تأخيرها عن أول الكلام إلى الخبر ( **تسمى اللام المزحلقة بالقاف** ) أي : المنقولة عن محلها ، ( و ) تسمىٰ ( **المزحلفة بالفاء** ) أي : المحولة عن محلها ، وعبارة « الأشموني » : فزحلقوا اللام إلى الخبر ، وفسره الصبان بقوله : زحلقوا بالقاف وبالفاء ؛ أي : أخروها ، ولم يزحلقوا ( إن ) لأنها قويت بالعمل ، وحق العامل التقدم . اهـ « صبان » .

( **واختصت** « **إن** » ) المكسورة ( **بها** ) أي : بهـٰذه ( اللام ) أي : بدخولها علىٰ معمولاتها ( **ليظهر** ) ويعلو ( **بذلك تميزها** ) وشرفها ( **علىٰ أخواتها في نفسها** ) أي : في ذاتها ، ( **و** ) يعلم ( **أنها أم الباب** ) أي : أصل حروف هـٰذا الباب .

( **وقول الناظم** ) في بيان مميزات ( إن ) المكسورة : ( « **وقد سمعت أن زيداً راحل** » **مثال غير مطابق** ) للمقام ؛ لأن هـٰذا مثال ( **أن** ) المفتوحة ، وليس في شيء

ولو قال : وقد سمعت إنه لراحل . . لكان أنسب ، ويحتمل إرادة التمثيل لـ ( إن ) و( أن ) المفتوحة ، مع الايماء إلى الفرق بينهما .

وَلاَتُقَـــدِّمْ خَبَــرَ ٱلْحُــرُوفِ  إلاَّ مَــعَ ٱلْمَجْــرُورِ وَٱلظُّـرُوفِ
كَقَــوْلِهِــمْ إنَّ لِــزَيْــدٍ مَــالاَ  وَإنَّ عِنْــدَ عَــامِــرٍ جِمَــالاَ

---

من مثال ( إن ) المكسورة ، ( **ولو قال** ) الناظم بدل هـٰذا الشطر : ( **وقد سمعت إنه لراحل . . لكان** ) المثال ( **أنسب** ) للمقام ، ( **ويحتمل إرادة التمثيل** ) أي : إرادة الناظم بالمثالين الأولين التمثيل ( **لـ** « **أن** » ) المكسورة ، ( **و**« **أن** » **المفتوحة ، مع الإيماء** ) والإشارة ( **إلى الفرق بينهما** ) أي : بين المكسورة والمفتوحة ؛ باشتراط تقدم العامل على المفتوحة ، وبعدمه في المكسورة ؛ لأنها تأتي في ابتداء الكلام ، بخلاف المفتوحة ، كما اخترنا هـٰذا الاحتمال في حلنا .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ولا تقــدم خبــر الحــروف  إلا مــع المجــرور والظــروف**
**كقــولهــم إن لــزيــد مــالا  وإن عنــد عــامــر جمــالا )**

أي : ( **ولا تقدم** ) أيها السائل ( **خبر** ) هـٰذه ( **الحروف** ) الستة المذكورة ، فـ( أل ) في الحروف للعهد الذكري ، والقياس أن يقال : الأحرف ؛ لأنها من أفراد جمع القلة إلا أن يقال : أتىٰ بالحروف ؛ لضرورة استقامة الوزن ؛ أي : لا تقدم أخبارها علىٰ أسمائها ، بل ولا عليها من باب أولىٰ ، وأوجب الترتيبَ بذكرها أولاً ، ثم بأسمائها ثم بأخبارها ( **إلا مع** ) كونه من ( **المجرور** ) آت ، ( **و** ) مع كونه من ( **الظروف** ) لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ؛ وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول بعض العرب : ( **إن لزيد مالاً** ) كثيراً بتقديم خبرها المجرور على اسمها ، ( **و** ) قولهم : ( **إن عند عامر جِمالاً** ) عديدةً بكسر الجيم ، جمع جمل ، وهو ذكر الإبل ، أو بفتح الجيم مصدر جَمُل بمعنىٰ حسن ؛ أي : إن له جَمالاً بديعاً لا نظير له ، بتقديم خبرها الظرفي على اسمها ؛ يعني : لا يجوز في هـٰذه الأحرف الستة السابقة أن يتقدم خبرها على اسمها ، لضعفها في العمل ؛ لعدم تصرفها في معمولاتها بلزومها حالة واحدة ، وإن عملت عمل الأفعال من النصب والرفع بالحمل عليها ؛ لأنه لا يتقدم

أي : لا يجوز في هٰذه الأحروف أن يتقدم خبرها على اسمها ، لضعفها في العمل ؛ لعدم تصرفها وإن عملت عمل الأفعال ، إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لتوسعهم فيهما كما مثل ، وقد يجب التقديم لعارض ؛ نحو : إن عند هند عبدها ، وإن في الدار صاحبها ، وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم . . امتنع تقديمه عليها من باب أولىٰ ؛ لأن امتناع الأسهل يستلزم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

خبرها على اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، كما مثله الناظم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : لا يجوز في هٰذه الأحرف** ) الستة ( **أن يتقدم خبرها على اسمها ؛ لضعفها في العمل** ) بكونه علىٰ خلاف القياس ، وقوله : ( **لعدم** ) أي : بعدم ( **تصرفها** ) في معمولاتها ، متعلق بقوله : ( لضعفها ) و( اللام ) فيه بمعنى ( الباء ) السببية ( **وإن عملت عمل الأفعال** ) أي : عمل ( كان ) وأخواتها ؛ أي : عكس عملها ؛ حطاً لرتبتها عن رتبتها ، وقوله : ( **إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً** ) استثناء من عدم الجواز ؛ أي : لا يجوز تقدم أخبار هٰذه الأحرف على اسمها ، إلا إذا كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ( **لتوسعهم** ) أي : لتوسع العرب وتسامح النحاة ( **فيهما** ) أي : في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما ، ( **كما مثل** ) الناظم ، وذلك كالمثالين اللذين مثل بهما الناظم .

( **وقد** ) أي : وقليلاً ( **يجب التقديم** ) أي : تقديم خبر هٰذه الأحرف إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ( **لعارض** ) أي : لسبب عارض ؛ كلزوم عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة إذا لم يقدم ؛ وذلك كـ ( **نحو** ) قولك في تقديم الخبر الظرفي : ( **إن عند هند عبدها ، و** ) في الجار والمجرور : ( **إن في الدار صاحبها** ) فيجب تقديم الخبر على اسمها في هٰذين المثالين ؛ لما يلزم علىٰ تأخيره من عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، وهو ممتنع ، ( **وإذا امتنع تقديم الخبر على الاسم** ) أي : تقديم خبرها على اسمها ( . . **امتنع تقديمه** ) أي : تقديم الخبر ( **عليها** ) أي : علىٰ هٰذه الأحرف نفسها حالة كون امتناع تقديمه عليها ( **من باب** ) امتناع ( **أولىٰ** ) أي : من نوع امتناع أولىٰ وأحرىٰ من الامتناع الأول ، وهو تقديمه على اسمها ، وإنما كان من باب الامتناع الأولىٰ ( **لأن امتناع الأسهل** ) والأخف ، وهو تقديم خبرها على اسمها ( **يستلزم** )

امتناع غيره ، بخلاف العكس ، فلا يلزم من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم جواز تقديمه عليها ؛ إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره :

وَإِنْ تُـزَدْ مَـا بَعْـدَ هَـٰذِيْ ٱلأَحْـرُفِ فَـٱلـرَّفْـعُ وٱلنَّصْـبُ أُجِيـزَا فَـٱعْـرِفِ
وَٱلنَّصْـبُ فِـي لَيْـتَ وَعَـلَّ أَظْهَـرُ وَفِـي كَـأَنَّ فَـٱسْتَمِـعْ مَـا يُـؤْثَـرُ

---

أي : يستوجب بطريق اللزوم ( **امتناع غيره** ) وهو امتناع الأصعب الذي هو امتناع تقديم خبرها عليها نفسها ، وذلك الاستلزام ملتبس ، ( **بخلاف العكس** ) أي : بخلاف الاستلزام العكس ، وهو استلزام امتناع الأصعب ، الذي هو تقديمه على الأحرف امتناع الأسهل ، الذي هو تقديمه على اسمها .

و( الفاء ) في قوله : ( **فلا يلزم** ) معللة لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : ( بخلاف العكس ) لأنه لا يلزم ( **من جواز تقديم الظرف والمجرور على الاسم** ) الذي هو الأسهل ( **جواز تقديمه** ) أي : جواز تقديم الخبر الظرفي ( **عليها** ) أي : علىٰ هـٰذه الأحرف ، الذي هو الأصعب ( **إذ لا يلزم من تجويز الأسهل** ) الذي هو تقديم الخبر على الاسم ( **تجويز غيره** ) أي : غير الأسهل ، الذي هو الأصعب ، الذي هو تقديم الخبر الظرفي علىٰ هـٰذه الأحرف ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ حكمَ ما إذا زيدت ( ما ) الحرفية بعد هـٰذه الأحرف الستة فقال :

**( وإن تـزد مـا بعـد هـٰذي الأحـرف فـالـرفـع والنصـب أجيـزا فـاعـرف**
**والنصـب فـي ليـت وعـل أظهـر وفـي كـأن فـاستمـع مـا يـؤثـر )**

( **وإن تزد « ما »** ) الحرفية ( **بعد هـٰذي الأحرف** ) الستة ( . . **فالرفع** ) أي : رفع اسمها علىٰ إهمالها ، ( **والنصب** ) أي : نصب اسمها علىٰ إعمالها قد ( **أجيزا** ) أي : قد أجيز كل منهما ( **فاعرف** ) أي : إذا أردت إتقان العلوم . . فاعرف ما ذكرته لك من حكم زيادة ( ما ) بعد هـٰذه الأحرف ، وجرى الناظم علىٰ جواز إعمال الكل ، غير أنه يرىٰ أن الإعمال أظهر في ( ليت ) و( لعل ) و( كأن ) حيث قال رحمه الله تعالىٰ : ( **والنصب** ) أي : على الإعمال ( **في ليت** ) كقول النابغة الذبياني من بحر البسيط يصف زرقاء اليمامة :

إذا اتصلت ( ما ) الحرفية الزائدة بهـٰذه الأحرف . . كفتها عن العمل ، . . . . . . . . . .

---

قالت ألا ليتما هـٰذا الحمامُ لنا إلىٰ حمامَتِنا ونصفُه فقَدِ

برفع الحمام ، ونصبه بـ ( ليت ) ، ( و ) في ( **عَلَّ** ) كقولك : لعلما الحبيب قادم ( **أظهر** ) أي : أرجح من الإلغاء ، ( و ) كذلك النصب ( **في كأنَّ** ) أرجح ؛ كقولك : كأنما زيداً أسد ؛ أي : والنصب في هـٰذه الثلاثة أرجح من الإلغاء ؛ لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية ، بخلاف البقية ؛ لأن الكلام قبل هـٰذه الثلاثة الإخبار من المسند إليه بالمسند ، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه ، أو ترجيه له ، أو تشبيهه به ، وقيل : لأن هـٰذه الثلاثة تغير معنى الجملة إلى الإنشاء . اهـ « صبان » ، وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير ؛ للعلة المذكورة فيها ، وعن الفراء وجوب الإعمال في ( ليت ) و( لعل ) .

**واعلم** : أن هـٰذا الكلام كله فيما إذا اتصلت بهن ( ما ) الحرفية الزائدة ، أما إذا اتصلت بهـٰذه الأحرف ( ما ) الموصولة . . فإنها لا تبطل عملها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ﴾ ، ومن ذلك قول الشاعر : [من الطويل]

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ولكن ما يقضىٰ فسوف يكون

فـ ( ما ) اسم موصول لا زائدة في موضع نصب علىٰ أنها اسم ( لكن ) و( يقضىٰ ) صلتها ، وجملة ( فسوف يكون ) خبرها ، ودخلت ( الفاء ) في خبرها ؛ لأن ( ما ) الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم ؛ فلذلك دخلت ( الفاء ) في الخبر ، كما تدخل في الجواب ، نص عليه ابن مالك . اهـ « تصريح » ، وقوله : ( **فاستمع ما يؤثر** ) أي : فاسمع ما يؤثر وينقل عن العرب فاتبعه تكملة بيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا اتصلت « ما » الحرفية** ) خرجت بهـٰذا القيد ( ما ) الاسمية ؛ فإنها لا تكفها عن العمل ، كما في قول الشاعر : [من الطويل]

فو الله ما فارقتكم قالياً لكم ولكنَّ ما يقضىٰ فسوف يكون

وخرج بقيد ( **الزائدة** ) المصدرية ؛ نحو : إن ما فعلت حسن ( **بهـٰذه الأحرف** ) الستة ( . . **كفتها** ) أي : كفت ( ما ) هـٰذه الأحرف ، ومنعتها ( **عن العمل** ) فتسمىٰ

وهيأتها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية ، فيتعين فيها الإلغاء ؛ نحو : ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ ، ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ ، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ ، وقول الشاعر :

ولكنمـا أسعـىٰ لمجـد مُـؤثَّـل . . . . . . . . . . . .

[وقول آخر] :

. . . . . . . . . لعلمـا أضـاءت لـك النـار الحمـار المقيـدا

**نعم** ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( ما ) الكافة ، ( **وهيأتها** ) أي : هيأت ( ما ) الزائدة هـٰذه الأحرف ( **للدخول على الجمل الفعلية** ) كقوله : ( ولكن ما يقضىٰ فسوف يكون ) ( **بعد أن كانت مختصة بالجمل الاسمية ، فيتعين فيها** ) أي : في هـٰذه الأحرف ( **الإلغاء** ) أي : إبطال عملها ؛ لعدم اختصاصها بالأسماء ، مثال إلغائها لاتصال ( ما ) بها في الجمل الاسمية ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾) ، ومثال إلغاء ( أن ) المفتوحة لاتصال ( ما ) بها قوله تعالىٰ : (﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾) ، ومثال إلغاء ( كأن ) لاتصال ( ما ) بها قوله تعالىٰ : (﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾) ، ( و ) مثال إلغاء ( لكنَّ ) لاتصال ( ما ) بها : ( **قول الشاعر** ) : [من الطويل]

( **ولكنمـا أسعـىٰ لمجـد مُـؤثَّـل** ) وقـد يـدرك المجـد المـؤثـل أمثـالـي

البيت من قصيدة لامرىء القيس بن حجر الكندي ، و( المجد ) الشرف ، و( المُؤثَّل ) بضم الميم ، وتشديد الثاء المثلثة المفتوحة ، علىٰ صيغة اسم المفعول ، المورث من الآباء ، المستمر الدائم ، **والشاهد** : في قوله : ( لكنما أسعىٰ ) حيث اتصلت ( ما ) الزائدة بـ ( لكنَّ ) وقد كفتها عن العمل ، وأمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية ، وهي قوله : ( أسعىٰ ) ( و ) مثال إلغاء ( لعل ) لاتصال ( ما ) بها ، ودخولها على الجملة الفعلية قول الآخر : [من الطويل]

أعـد نظـراً يـا عبـد قيـس ( **لعلمـا أضاءت لك النار الحمار المقيدا** )

غرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل بالحمار الفعلة الشنعاء .

وقوله : ( **نعم** ) استدراك علىٰ قوله : ( فيتعين فيها الإلغاء ) رفع به عموم تعين

يستثنىٰ من ذلك ( ليت ) فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل وهو الأرجح ؛ لبقائها على اختصاصها بالأسماء وهو الأكثر ، والإهمال حملاً لها علىٰ أخواتها ، وقد روي بالوجهين قوله :

قـالـت ألا ليتمـا هـٰذا الحَمـامُ لنـا . . . . . . . . . . . . .

يروىٰ برفع ( الحمامُ ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإلغاء لـ ( ليت ) أي : لكن ( **يستثنىٰ من ذلك** ) أي : من تعين الإلغاء باتصال ( ما ) بها ( ليت ) فإنها تكون باقية مع ( ما ) على اختصاصها بالجملة الاسمية ، فلا يقال : ليتما قام زيد ؛ فلذلك أبقوا عملها ، كما قال الشارح ( **فيجوز فيها الإعمال استصحاباً للأصل** ) أي : لحكمها الأصلي قبل دخول ( ما ) عليها ، وهو العمل ، فتكون ( ما ) زائدة ملغاة على الإعمال ، ( وهو ) أي : إعمالها ( **الأرجح** ) من الإهمال ( **لبقائها على اختصاصها بالأسماء** ، **وهو الأكثر** ) في كلامهم ، ظاهر كلام الشارح استواء الوجهين ، وبه صرح بعضهم ، ( و ) يجوز فيها أيضاً ( **الإهمال** ) فتكون ( ما ) كافة ( **حملاً لها علىٰ أخواتها** ، **وقد روي بالوجهين** ) أي : بالإعمال والإهمال ( **قوله** ) أي : قول النابغة الذبياني من بحر البسيط في زرقاء اليمامة امرأة من بقية طسم وجديس ، يضرب بها المثل في حدة البصر ، قيل : كانت تبصر مسافة ثلاثة أيام ، وقصتها كما في « الدرر » : أنها كان لها قطاة واحدة ، ثم مر بها سرب القطا بين جبلين ، فقالت :

ليـــت الحمـــام ليـــه إلـــىٰ حمـــامتيـــه

ونصفـــه قـــديـــه تـــم الحمـــام ميـــه

فنظر فيها فإذا القطا وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ست وستون ، ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، فإذا ضم ذلك إلىٰ قطاتها . . كان مئة ، فقال النابغة : [من البسيط]

( **قالت ألا ليتما هـٰذا الحمامُ لنا** ) إلـىٰ حمـامَتِنـا ونصفُـه فَقَـدِ

وقولها : ( إلىٰ حمامتيه ) أي : منضمة إلىٰ حمامتي ( ونصفه قديه ) أي : نصف هـٰذا الحمام المار وهو ثلاث وثلاثون ( قديه ) أي : حُسِبَ في الانضمام إلىٰ هـٰذا الحمام المار ، والهاء للسكت .

( **يروىٰ** ) هـٰذا البيت ( **برفع «الحمام»** ) على الابتداء وإلغاء ( ليت ) وجعل ( ما )

ونصبه ، هـٰذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الراجح ، وذهب جمع إلىٰ جواز إعمال الكل قياساً علىٰ ( ليت ) ، فإنه لم يسمع إلا فيها ، وقيل : وفي ( إن ) أيضاً ، وجرىٰ عليه الناظم غير أنه يرىٰ أن الإعمال أظهر في ( ليت ) و( لعل ) و( كأن ) لاشتراكها في تغيير معنى الجملة الابتدائية ، بخلاف البقية ، وعن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال الثلاثة لا غير ..................................

---

كافة ، ( و ) بـ ( **نصبه** ) أي : نصب ( الحمام ) علىٰ إعمال ( ليت ) وجعل ( ما ) زائدة ، ( **هـٰذا** ) أي : جواز الوجهين في ( ليت ) وتعين الإلغاء في الباقي ( **مذهب سيبويه ، و** ) مذهب ( **الجمهور ، وهو** ) أي : هـٰذا المذهب ( **الراجح** ) لسماع الإعمال في ( ليت ) دون غيرها .

( **وذهب جمع** ) من النحاة ( **إلىٰ جواز إعمال الكل** ) أي : كل الأحرف الستة بعد ما ( **قياساً علىٰ « ليت »** ، **فإنه** ) أي : فإن الإعمال ( **لم يسمع إلا فيها** ) أي : إلا في ( ليت ) كالبيت المار آنفاً ، ( **وقيل : و** ) قد سمع الإعمال ( **في « إن »** ) المكسورة ( **أيضاً** ) أي : كما سمع في ( ليت ) ، وفي « التصريح » : وندر في ( إنما ) الإعمال ؛ نحو : إنما زيداً قائم بنصب زيداً ، رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعاً .اهـ ، ( **وجرىٰ عليه** ) أي : علىٰ جواز إعمال الكل ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ؛ حيث قال : ( فالرفع والنصب أجيزا ) ( **غير أنه** ) أي : لكن الناظم ( **يرىٰ** ) ويعتقد ( **أن الإعمال أظهر** ) وأرجح على الإهمال ؛ لقوة شبهه بالفعل الناسخ للابتداء .اهـ « يمني » ( **في « ليت » و« لعل » و« كأنَّ »** ) حيث قال : ( والنصب في ليت وعل أظهر . . . ) ، وإنما رأىٰ ذلك ( **لاشتراكها** ) أي : لاشتراك هـٰذه الثلاثة ( **في تغيير معنى الجملة الابتدائية** ) الذي هو إسناد المسند إلى المسند إليه ؛ لأن الكلام قبل هـٰذه الثلاثة للإخبار عن المسند إليه بالمسند ، وبعدها لتمني المسند للمسند إليه أو ترجيه له أو تشبيهه به ، وقيل : لأن هـٰذه الثلاثة تغير معنى الجملة إلى الإنشاء ، ( **بخلاف البقية** ) أي : بقية الأحرف الستة ، وهي ( إن ) و( أن ) و( لكن ) فإنها لا تغير معنى الجملة ، ( **و** ) نقل ( **عن الزجاج وابن أبي الربيع إعمال** ) هـٰذه ( **الثلاثة لا غير** ) ها من الثلاثة الباقية .

للعلة المذكورة ، وعن الفراء وجوب الإعمال في ( ليت ) و( لعل ) .

---

وقوله : ( **للعلة المذكورة** ) آنفاً ؛ يعني : تغييرها معنى الجملة الابتدائية علة لإعمال هٰذه الثلاثة ، ( و ) نقل ( **عن الفراء وجوب الإعمال في** « **ليت** » و« **لعل** » ) دون غيرهما ، وعبارة الناظم في « شرحه » هنا : إذا دخلت ( ما ) علىٰ ( إن ) وأخواتها . . جاز لك أن تجعلها زائدة ، فلا يتغير الحكم بعدها عما كان عليه من نصب الاسم ورفع الخبر ، وجاز أن تجعلها كافةً فتصير الأحرف الستة بمنزلة ( هل ) التي لا تغير المبتدأ أو الخبر ، إلا أن الاختيار أن تنصب في ( كأنما ) و( ليتما ) و( لعلما ) ، وترفع في ( إنما ) و( أنما ) بكسر الهمزة وفتحها ، ( ولكنما ) كما قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ ، وإنما اختير الرفع في هٰذه الثلاثة الأخيرة ؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها ، ويتغير في الثلاثة الأولىٰ ، فيتغير الكلام في ( كأنما ) إلى التشبيه ، وفي ( ليتما ) إلى التمني ، وفي ( لعلما ) إلى الترجي ، والفرق بين التمني والترجي : أن التمني يكون فيما يمكن وفيما لا يمكن ، والترجي لا يستعمل إلا فيما يمكن ، فلا يجوز أن يقال بدل ( ألا ليت الشباب يعود يوماً ) ( ألا لعل الشباب يعود يوماً ) والله أعلم ، انتهىٰ .

* * *

# باب ( كان ) وأخواتها

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب « كان » وأخواتها )

أي : نظائرها في العمل ، استعار لفظ الأخوات للنظائر ؛ بجامع مطلق المجانسة ، وخص ( كان ) بالذكر ؛ لأنها أُمُّ الباب ؛ إذ حدثها وهو الكون يعم جميع أخواتها ، ولذلك اختصت عنها بزيادة أحكام وتصرفات ، وأصلها كوَن بالفتح لا بالضم ولا بالكسر ، وتسمىٰ هـٰذه الأفعال نواسخ الابتداء ، فتدخل على المبتدأ فترفعه تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً ، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول ، ويسمىٰ خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً .

وعملها عكس عمل ( إنَّ ) وأخواتها ، ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه ، **والصحيح** : الأول ؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب بأن كان متعدياً ، وقد لا ينصب بأن كان لازماً ، وأما إنه ينصب ولا يرفع . . فلا يوجد في كلامهم ، قال بعضهم : وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية ، خالية عن المعنىٰ والعلة ؛ إذ المرفوع ليس اسماً لها حقيقة ، وإنما اصطلحوا علىٰ تسميته بذلك ، وكذا المنصوب ليس خبراً لها حقيقةً ، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة ؛ فلا حاجة إلىٰ تقدير مضاف ؛ أي : خبر اسمها ، فاندفع بذلك ما قيل من أن المرفوع ليس اسمها ، بل هو اسم للذي وضع له . اهـ « يس على المجيب » .

ويشترط لدخولها على المبتدإ خمسة أمور : **الأول** : ألا يكون المبتدأ لازم التصدير كأسماء الشروط ؛ نحو : من لم يقم . . أقم ، **والثاني** : ألا يلزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ؛ كالحمد لله الحميد بالرفع علىٰ تقدير هو الحميد ، **والثالث** : ألا يلزم عدم التصرف ؛ نحو : طوبىٰ للمؤمنين ، وويل للكافرين ، **والرابع** : ألا يلزم الابتدائية بنفسه ؛ نحو : أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً ، **والخامس** : ألا يلزم الابتداء بغيره

وَعَكْسُ إِنَّ يَا أُخَيَّ فِي ٱلْعَمَلْ ... كَانَ وَمَا ٱنْفَكَّ ٱلْفَتَىٰ وَلَمْ يَزَلْ
وَهَكَذَا أَصْبَحَ ثُمَّ أَمْسَى ... وَظَلَّ ثُمَّ بَاتَ ثُمَّ أَضْحَىٰ
وَصَارَ ثُمَّ لَيْسَ ثُمَّ مَا بَرِحْ ... وَمَا فَتِىءْ فَٱفْقَهْ بَيَانِي ٱلْمُتَّضِحْ

---

كمصحوب ( إذا ) الفجائية ؛ نحو : خرجت فإذا أسد .

ويشترط لدخولها على الخبر شرطان :

**الأول** : ألا يكون جملة طلبية ؛ نحو : زيد اضربه ، **والثاني** : ألا يكون جملة إنشائية ؛ نحو : هند زوجتكها ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها .

**( وعكس إن يا أخي في العمل ... كان وما انفك الفتىٰ ولم يزل**
**وهكذا أصبح ثم أمسى ... وظل ثم بات ثم أضحى**
**وصار ثم ليس ثم ما برح ... وما فتىء فافقه بياني المتضح**
**وأختها ما دام فاحفظنها ... واحذر هديت أن تزيغ عنها**
**تقول قد كان الأمير راكبا ... ولم يزل أبو علي عاتبا**
**وأصبح البرد شديداً فاعلم ... وبات زيد ساهراً لم ينم )**

وهـٰذه الأفعال تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام : قسم يعمل هـٰذا العمل من غير شرط شيء فيه ، بل يعمل سواء كان مثبتاً أو منفياً ، صلة ( لما ) المصدرية الظرفية أم لا ، وهو : ( كان ) و( ليس ) وما بينهما .

وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء ، وهو : ( زال ) ماضي ( يزال ) بمعنىٰ يستمر ، و( انفك ) و( فتىء ) و( برح ) ، وهـٰذه الأربعة معناها واحد ، واحترزوا بقولهم ( ماضي يزال ) عن زال ماضي يزول بمعنىٰ يتحرك ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾ أي : تتحولا وتنتقلا ، فإنه لا يعمل هـٰذا العمل ، بل هو فعل قاصر غير متعد ، وعن زال ماضي يزيل بمعنىٰ يتميز ؛ نحو : زال زيد ضأنه عن معزه ؛ أي : ميزه منه ، فإنه لا يعمل هـٰذا العمل ، بل هو فعل متعد لواحد .

**والقسم الثالث** : ما يعمل هـٰذا العمل بشرط أن يتقدمه ( ما ) المصدرية الظرفية ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهو ( دام ) فقط ؛ نحو قوله عز وجل : ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾ أي : مدة دوامي حياً .

وهي أيضاً بالنسبة إلى التصرف وعدمه قسمان : **قسم متصرف** : وهو الذي لا يلزم صيغة واحدة ، وهو ما عدا ( ليس ) و( دام ) ، **وقسم غير متصرف** : وهو هما[1] .

وهي أيضاً بالنسبة إلىٰ لزوم النقص وعدمه قسمان : ما يلزم النقص : وهو ( ليس ) وما بعدها ، وما لا يلزمه : وهو ما قبلها .

أي : ( **وعكس** « **إنَّ** » ) المكسورة المشددة وأخواتها ، وهو خبر مقدم ، وقوله : ( **يا أُخيَّ** ) جملة ندائية معترضة ، والتصغير فيه تصغير شفقة ومحبة ( **في العمل** ) متعلق بـ ( عكس ) لأنه مصدر عكس الثلاثي من باب ( ضرب ) ، وقوله : ( **كان** ) وما عطف عليها مبتدأ مؤخر ؛ أي : كان ( **وما انفك الفتىٰ** ، **ولم يزل** ) مضارع زال عكس ( إن ) المكسورة وأخواتها ، وخلافُها في العمل ؛ أي : هـٰذه الأفعال ترفع الاسم ، وتنصب الخبر عكس عمل ( إن ) من نصب الاسم ورفع الخبر .

و( كان ) هي كلمة موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في الزمن الماضي ، **إما مع الدوام** : نحو ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ أي : اتصف الله سبحانه بالغفران والرحمة على الدوام ، **وإما مع الانقطاع** : نحو : كان زيد شاباً ؛ أي : اتصف بالشباب مع الانقطاع ، ( وما انفك الفتىٰ ) معتكفاً ، وهي موضوعة للدلالة علىٰ ملازمة الخبر للمخبر عنه ، علىٰ حسب ما يقتضيه الحال من استمرار أو انقطاع ؛ نحو : وما انفك محمد كريماً ، ( ولم يزل ) مضارع ( زال ) ، وهي مثل ( انفك ) في المعنىٰ ؛ نحو : لم يزل الفتىٰ صائماً ، أو لم يزل عالماً ، وأتىٰ في ما زال بالمضارع في الموضعين ؛ إشارة إلىٰ أن ما تصرف من هـٰذه الأفعال يعمل عمل ماضيها .

( **وهكذا** ) أي : ومثل هـٰذا المذكور في هـٰذا العمل ( **أصبح** ) وهي موضوعة من للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في الصباح ، وهو من طلوع الفجر إلى الزوال ؛ نحو : أصبح البرد شديداً ، **والمعنىٰ** : اتصف البرد بالشدة وقت الصباح ،

---

(١) أي : ليس ودام .

و( ثم ) في قوله : ( **ثم أمسىٰ** ) بمعنى ( الواو ) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها في المساء ، وهو من الزوال إلى الغروب نقيض الصباح ؛ نحو : أمسىٰ زيد غنياً ؛ أي : اتصف زيد بالغنىٰ وقت المساء ، ( **وظل** ) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في جميع النهار ؛ نحو : ظل زيد صائماً ؛ أي : اتصف زيد بالصوم في جميع نهاره ، وقد تكون بمعنىٰ ( صار ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ أي : صار وجهه مسوداً ؛ لأنه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط ، كما لا يخفىٰ .

( **ثم بات** ) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر خبرها ليلاً ؛ نحو : بات زيد مصلياً ؛ أي : اتصف زيد بالصلاة في جميع ليله ، ( **ثم أضحىٰ** ) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر وقت الضحىٰ ، وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال ؛ نحو : أضحى الفقيه ورعاً ؛ أي : اتصف الفقيه بالورع وقت الضحىٰ ، ( **وصار** ) وهي موضوعة للدلالة على التحول والانتقال من حقيقة إلىٰ حقيقة ؛ نحو : صار السعر رخيصاً ، وصار الطين حجراً ، أو من صفة إلىٰ صفة ؛ نحو : صار زيد غنياً ، ( **ثم ليس** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحال عند الإطلاق ، والتجرد عن القرينة ؛ نحو : ليس زيد قائماً ؛ أي : الآن ؛ أي : ليس متصفاً بالقيام الآن ، ويمكن أن يقوم بعد ، ( **ثم ما برح وما فتىء** ) وهما متحدان مع ( ما انفك ) في المعنىٰ ؛ مثالهما نحو : ما برح محمد داعياً ، وما فتىء عمرو جالساً .

و( الفاء ) في قوله : ( **فافقه بياني المتضح** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت بيان ما هو النصيحة لك . . فأقول لك : فاسمع بياني الواضح ، وافقه معناه ؛ لتعمل بمقتضاه ، وهو عمل هٰذه الأفعال عكس عمل ( إنَّ ) المشددة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **من نواسخ الابتداء** ) أي : من العوامل التي تنسخ حكم الابتداء ( **أيضاً** ) أي : كما أن ( إنَّ ) المشددة من نواسخ الابتداء ( **هٰذه الأفعال** ) المذكورة في هٰذا الباب ، وهي ثلاثةَ عشرَ فعلاً ، والنواسخ جمع ناسخ ؛ لأن فاعلاً

فتدخل على المبتدإ ، فترفعه تشبيهاً بالفاعل ، ويسمى اسمها حقيقةً وفاعلاً مجازاً ، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول ، ويسمىٰ خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً ، وذلك عكس عمل ( إن ) وأخواتها. ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون. . فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر؛ لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه، . . . . . . . . .

---

وصفاً لغير عاقل ، يطرد جمعه علىٰ ( فواعل ) ، بخلافه وصفاً لعاقل ؛ كعالم وعلماء .اهـ « يس على المجيب » .

( **فتدخل** ) هـٰذه الأفعال ( **علىٰ** ) ما هو ( **المبتدإ** ) في أصله ، لكن بشرط ألا يخبر عنه بجملة طلبية ولا إنشائية ، وألا يلزم التصدر ولا الحذف ولا عدم التصرف ؛ بألا يثنىٰ ولا يجمع ، ولا الابتدائية بنفسه أو بمصحوبه لفظي أو معنوي ؛ كالتعجب كما أحسن زيداً! كما مر .اهـ « مجيب » في أوائل الباب ، ( **فترفعه** ) أي : فترفع هـٰذه الأفعال ذلك المبتدأ ؛ أي : تُجدِّدُ له رفعاً غير رفع الابتداء عند البصريين ( **تشبيهاً** ) أي : لأجل التشبيه له ( **بالفاعل** ) أي : بفاعل الفعل التام ، ( **ويسمىٰ** ) ذلك المبتدأ ( **اسمها حقيقةً ، وفاعلاً** ) لها ( **مجازاً** ) أي : تشبيهاً له بفاعل الفعل التام المتعدي لواحد ؛ كضرب زيد عمراً ، في وقوع مرفوع ومنصوب بعدها ، وإنما كان مجازاً ؛ لأن الفاعل حقيقة مصدر خبرها مضافاً لاسمها ، فمعنىٰ كان زيد قائماً : ثبت قيام زيد في الماضي ، فهـٰذه تسمية اصطلاحية ، فلا مشاحة فيها .اهـ « سجاعي » و« خضري » .

( **و** ) تدخل ( **على الخبر** ) أي : علىٰ خبر المبتدإ ( **فتنصبه تشبيهاً** ) له( **بالمفعول** ) أي : بمفعول الفعل المتعدي لواحد ، ( **ويسمىٰ** ) ذلك الخبر ( **خبرها** ) أي : خبر هـٰذه الأفعال ( **حقيقة ، ومفعولاً** ) به ( **مجازاً** ) تشبهاً له بمفعول الفعل المتعدي لواحد ، ( **وذلك** ) أي : رفعها المبتدأ ونصبها الخبر ( **عكس عمل « إنَّ »** ) المشددة ( **وأخواتها** ) أي : خلافه .

( **ونسبة الرفع إلىٰ هـٰذه الأفعال هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون. . فإنهم لا يجعلون لها** ) أي : بهـٰذه الأفعال ( **عملاً إلا في الخبر** ) فإنها تنصبه ، لا في الاسم ( **لأن الاسم لم يتغير عما كان عليه** ) أي : عن الإعراب الذي كان عليه في حالة

**والصحيح** : الأول ؛ لاتصاله بها إذا كان ضميراً ، والضمير بالاستقراء لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً كل فعل يرفع قد ينصب وقد لا ينصب ، وأما أنه ينصب ولا يرفع . . فلا . وهٰذه الأفعال ثلاثة أقسام : قسم يعمل هٰذا العمل من غير شرط ، وهو : ( كان ) و( أمسىٰ ) و( أصبح ) و( أضحىٰ ) و( ظل ) و( بات ) و( صار ) و( ليس ) . وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الابتداء ، ( **والصحيح** ) أي : الراجح من المذهبين : المذهب ( **الأول** ) ، وهو مذهب البصريين ، وإنما قلنا : هو الصحيح ( **لاتصاله** ) أي : لاتصال اسمها ( **بها** ) أي : بهٰذه الأفعال ( **إذا كان** ) اسمها ( **ضميراً** ) متصلاً ؛ كقولك : كنت مصلياً ، ( **والضمير بـ** ) دليل ( **الاستقراء** ) والتتبع لكلام العرب ( **لا يتصل إلا بعامله** ) فهٰذا دليل علىٰ عملها في اسمها ، ( **وأيضاً** ) أي : وإضنا إلى التعليل أيضاً ( **كل فعل يرفع** ) الفاعل ( **قد ينصب** ) المفعول إذا كان متعدياً ؛ كضربت زيداً ، ( **وقد لا ينصب** ) إذا كان لازماً ؛ كقولك : قام زيد ، ( **وأما أنه** ) أي : أن الفعل ( **ينصب ولا يرفع . . فلا** ) يوجد ولا يعقل ، وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول ، كما ذكر في ( باب الفاعل ) . . فشاذ لا يرد نقضاً . اهـ « يس » .

( **وهٰذه الأفعال** ) الرافعة لاسمها الناصبة لخبرها بالنسبة إلى الاشتراط وعدمه ( **ثلاثة أقسام** ) لا زائد عليها :

( **قسم يعمل هٰذا العمل من غير** ) اعتبار ( **شرط** ) فيه ، ( **وهو** : « **كان** » و« **أمسىٰ** » و« **أصبح** » و« **أضحىٰ** » و« **ظل** » و« **بات** » و« **صار** » و« **ليس** » ) لكن أن شرط ما تدخل عليه ( صار ) وما بمعناها ، و( دام ) و( زال ) وأخواتها ألا يكون خبره فعلاً ماضياً ، وأن شرط ما تدخل عليه ( دام ) و( ليس ) والمنفي بما زيادة علىٰ ما سبق ألا يكون خبره مفرداً طلبياً ؛ لأن له الصدر ، وهٰذه لا يتقدم خبرها . اهـ « يس على المجيب » .

( **وقسم لا يعمله** ) أي : لا يعمل هٰذا العمل ( **إلا بشرط تقدم نفي** ) ، وإنما اشترط فيها تقدم نفي ونحوه ؛ لأنها بمعنى النفي ، فلما دخل عليها النفي . . انقلبت إثباتاً ، فمعنىٰ ما زال زيد قائماً : هو قائم فيما مضىٰ ، والدليل على انقلابه : أنه يجوز

أو نهي أو دعاء ، وهو : ( زال ) ماضي يزال و( انفك ) و( فتىء ) و( برح ) ، وهـٰذه الأربعة بمعنى واحد ، فالنفي ؛ نحو : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ ، والنهي ؛ نحو :

صـاحِ شمِّـر ولا تـزلْ ذاكـرَ المـو ت فنسيـــانـــه ضـــلال مبيـــن

والدعاء ؛ نحو :

. . . . . . . . . . . . . ولا زال منهـلاً بجـرعـائـك القطـر

---

ما زال زيد إلا قائماً، كما يجوز ما كان زيد إلا قائماً . اهـ « يس » ، وعبارة الخضري : لأن القصد بالجملة الإثبات، وهـٰذه الأفعال معناها النفي، فإذا نفيت . . انقلبت إثباتاً . اهـ، ( أو ) بشرط ( **نهي أو دعاء** ) لأن المطلوب بهما ترك الفعل ، وهو نفي . اهـ ( منه ) ، ( **وهو** ) أي : هـٰذا القسم ( « **زال** » **ماضي يَزال** ) بفتح الياء من باب ( فَعِل ) بكسر العين يفعَل بفتحها ، من باب خاف يخاف ، وسبق لنا ذكر محترزاته في « شرحنا » ، فلا عود ولا إعادة ( و« **انفك** » و« **فتىء** » و« **برح** » ، **وهـٰذه الأربعة بمعنى واحد** ) أي : متفقة في دلالتها على النفي ؛ لأنها وضعت للدلالة على استمرار ثبوت خبرها لفاعلها منذ قَبِلَهُ ؛ أي : من زمان الفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفاً . اهـ« يس » .

( فـ ) مثال ( **النفي** ) بالحرف ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾) أي : ولا يزال الناس مختلفين في الدِّين ، منهم يهودي ، ومنهم نصراني ، ومنهم مجوسي ، ومنهم مسلم ، ومثال النفي بالاسم ، نحو : غير منفك زيد قائماً ، والنفي بالفعل : ليس يزال زيد قائماً ، ( و ) مثال ( **النهي** ) بـ ( لا ) ( **نحو** ) قول ذي الرمة بيتاً من الخفيف :

( صـاحِ شمِّـرْ ولا تـزل ذاكـرَ المـو ت فنسيـــانُـــه ضـــلالٌ مبيـــن )

( صاحِ ) منادىٰ مرخم صاحب علىٰ غير قياس ؛ لأنه غير علم لأنه صفة ، **والمعنىٰ** : استَعِدَّ يا صاحبي للموت ، ولا تترك ذكره أصلاً ؛ لأن نسيانه خطأ ظاهر عن طريق الرشاد ، وعدولٌ بيِّن عن منهج الاستقامة والسداد ، **والشاهد** : في قوله : ( ولا تزل ) حيث تقدم عليه شبه النفي ، وهو النهي بلا ( و ) مثال ( **الدعاء نحو** ) قول ذي الرمة غيلان : [من الطويل]

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ( **ولا زال منهلا بجرعائك القطر** )

وقسم لا يعمله إلا بشرط أن يتقدمه ( ما ) المصدرية الظرفية ، وهو ( دام ) . . . . . . .

---

( ألا ) حرف استفتاح وتنبيه ، و( يا ) حرف نداء ، والمنادىٰ محذوف ، تقديره : يا هٰذه ، فـ ( يا ) حرف نداء هٰذه : منادىٰ نكرة مقصودة في محل النصب ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، أو ( يا ) حرف تنبيه مؤكد لـ ( ألا ) الاستفتاحية ، ( اسلمي ) فعل أمر مبني علىٰ حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، و( الياء ) فاعله ، ( يا دارمي ) يا : حرف نداء ، و( دار ) منادىٰ مضاف منصوب ، والدار معروف المسكن ، يجمع علىٰ دور ، و( مي ) اسم امرأة ، وليس مرخم مية ، مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ، ( علىٰ ) حرف جر بمعنىٰ من ، ( البِلا ) بكسر الباء مقصوراً ، ويفتح مع المد : الاضمحلال والفناء ، مجرور بـ ( علىٰ ) الجار والمجرور متعلق بـ ( اسلمي ) .

( **ولا** ) الواو : عاطفة ( لا ) نافية لفظاً دعائية معنىٰ ، ( **زال** ) فعل ماض ناقص ، ( **منهلاً** ) أي : منصباً منسبكاً خبرها مقدم ، **والمراد** : الانهلال الغير المضر ؛ بدليل قرينة الدعاء لها بقولها : ( اسلمي ) ( **بجرعائك** ) أي : بما اكتنف دارك من الأرض ذات الرمل ، التي لا تنبت شيئاً ، متعلق بـ ( منهلاّ ) و( الكاف ) مضاف إليه ، والخطاب لـ ( ميّ ) ، ( **القطر** ) أي : المطر اسمها مؤخر .

**ومقصود الشاعر** : الدعاء لدار مي بالسلامة والخلاص من اضمحلالها وفنائها ، وبأن المطر يستمر منسبكاً فيما اكتنف دارها من الأرض ذات الرمل ، التي لا تنبت شيئاً حتىٰ تصير خضرة رطبة ، **والشاهد** : في قوله : ( ولا زال ) حيث تقدم علىٰ زال شبه النفي ، وهو الدعاء لها ، والبيت من بحر الطويل من قصيدة له منها :

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وعينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

( **وقسم لا يعمله** ) أي : لا يعمل هٰذا العمل ( **إلا بشرط أن يتقدمه « ما » المصدرية** ) ، سميت بها ؛ لتأويلها مع ما بعدها بالمصدر ، ( **الظرفية** ) سميت بها ؛ لنيابتها عن الظرف المقدر ( **وهو « دام »** ) فقط ، وذكره الناظم رحمه الله تعالىٰ بقوله :

وَأُخْتُهَا مَا دَامَ فَٱحْفَظَنْهَا وَٱحْذَرْ هُدِيتَ أَنْ تَزِيغَ عَنْهَا

نحو : ﴿ مَادُمْتُ حَيًّا﴾ أي : مدة دوامي حياً .

تقُولُ قَدْ كَانَ ٱلأَمِيرُ رَاكِبَا وَلَمْ يَزَلْ أَبُو عَلِيٍّ عَاتِبَا

وَأَصْبَحَ ٱلْبَرْدُ شَدِيداً فَٱعْلَمِ وَبَاتَ زَيْدٌ سَاهِراً لَمْ يَنَمِ

---

**وأختها ما دام فاحفظنها واحذر هديت أن تزيغ عنها**

( **وأختها** ) أي : وأخت هـٰذه الأفعال المذكورة ونظيرتها في العمل ، أو أخت ( كان ) ونظيرتها ، وهو خبر مقدم لقوله : ( **ما دام** ) أي : وكلمة ( ما دام ) أخت هـٰذه الأفعال في العمل دون المعنىٰ ، ( **فاحفظنها** ) أي : فاحفظ أيها السائل ( ما دام ) مع هـٰذه الأفعال ؛ لكونها أختها في العمل ، وهي كلمة موضوعة للدلالة على استمرار خبرها لاسمها ؛ نحو : لا أصحبك ما دام زيد متردداً إليك ، وسميت ( ما ) الداخلة علىٰ ( دام ) ظرفيته ؛ لنيابتها عن الظرف المقدر ، ومصدرية ؛ لتأويلها مع ما بعدها بمصدر ، والتقدير : لا أصحبك مدة دوام زيد متردداً إليك ، وجملة ( ما دام ) معناها : توقيت أمر بمدة اتصاف اسمها بخبرها .

وقوله : ( **واحذر** ) أمر من الحذر ، وهو الاجتناب عن الأمر القبيح ، وقوله : ( **هديت** ) جملة دعائية ، أتىٰ بها ؛ لتأكيد معنى الكلام ، وقوله : ( **أن تزيغ عنها** ) مفعول ( احذر ) أي : واحذر واجتنب أيها السائل عن أن تزيغ وتميل وتخطىء وتغفل وتضل عن عملها عمل ( كان ) وأخواتها ، أو عن عدها في هـٰذه الأفعال ، هداك الله تعالىٰ إلىٰ ما هو الصواب في القواعد العربية ، والغرض من هـٰذه الجملة : تكميل البيت ، ومثل الشارح لها بقوله تعالىٰ ( **نحو** ) قوله عز وجل : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ ( مَادُمْتُ حَيًّا﴾ **أي : مدة دوامي حياً** ) .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ بعض أمثلة هـٰذه الأفعال بقوله :

**( تقول قد كان الأمير راكباً ولم يزل أبو علي عاتبا**
**وأصبح البرد شديداً فاعلم وبات زيد ساهراً لم ينم )**

( **تقول** ) أيها السائل في مثال ( كان ) : ( **قد كان الأمير راكباً** ) أي : اتصف الأمير بالركوب ، ( و ) تقول أيضاً في مثال ( زال ) : ( **لم يزل أبو علي عاتبا** ) أي : لائماً لي

وما تصرف من هـٰذه الأفعال يعمل عملها ، ومنه : ( ولم يزل أبو علي عاتباً ) ، وكلها تتصرف إلا ( ليس ) و( دام ) ، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ . . جاز أن يكون خبراً لها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

على الغفلة والبطالة والجهالة ، ( و ) تقول في مثال ( أصبح ) : ( **أصبح البرد شديداً** ) أي : اتصف البرد بالشدة في الصباح ، ( **فاعلم** ) أيها السائل ما ذكرته لك من الأمثلة ، وكمل عليه ما تركته ؛ نحو : أمسىٰ زيد غنياً ، وظل بكر صائماً مثلاً ، ( **و** ) تقول في مثال ( بات ) : ( **بات زيد ساهراً** ) أي : اتصف زيد بالسهر في جميع الليل ، وقوله : ( **لم ينم** ) تفسير لمعنى السهر ؛ لأن السهر ترك النوم في الليل ، أتىٰ به لتكملة البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **وما تصرف** ) واشتق ( **من** ) مصادر ماضي ( **هـٰذه الأفعال** ) كيكون وكن وكائن وكون في ( كان ) مثلاً ( **يعمل عملها** ) أي : عمل ماضيها من رفع الاسم ونصب الخبر ( **ومنه** ) أي : ومما تصرف منها قول الناظم : ( **ولم يزل أبو علي عاتباً** ) لأنه من مضارع ( زال ) ، الذي من باب خاف يخاف ، ( **وكلها** ) أي : وكل أفعال هـٰذا الباب ( **تتصرف** ) أي : تتحول من صيغة إلىٰ أخرىٰ ( **إلا ليس** ) بالاتفاق ، ( **و** ) إلا ( **دام** ) على الأصح ، ( **وما جاز أن يكون خبراً للمبتدإ** ) كالمفرد والجملة الخبرية مثلاً ( . . **جاز أن يكون خبراً لها** ) أي : لهـٰذه الأفعال ، وما لا . . فلا ؛ كالجملة الطلبية والإنشائية كما سبق .

ثم أشار الناظم إلىٰ مسألتين :

**إحداهما** : أنه يجوز في هـٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره ، كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه والمفعول على الفاعل ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وقد يجب ذلك ؛ نحو : كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، وقد يمتنع ؛ نحو : صار عدوي صديقي .

**ثانيتهما** : أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله ؛ كقوله : [من المديد]

اعلموا أني لكم حافظ شاهداً ما كنت أو غائباً

وَمَـــنْ يُـــرِدْ أَنْ يَجْعَـــلَ ٱلأَخْبَـــارَا     مُقَـــدَّمَـــاتٍ فَلْيَقُـــلْ مَـــا ٱخْتَـــارَا
مِثَـــالُـــهُ قَـــدْ كَـــانَ سَمْحَـــاً وَائِـــلُ     وَوَاقِفِـــاً بَـــٱلْبَـــابِ أَضْحَـــى ٱلسَّـــائِـــلُ

---

وقد يجب ذلك ؛ نحو : أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟ فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ومـــن يـــرد أن يجعـــل الأخبـــارا     مقـــدمـــات فليقـــل مـــا اختـــارا**
**مثـــالـــه قـــد كـــان سمحـــاً وائـــل     وواقفـــاً بـــالبـــاب أضحـــى السـائـــل )**

أي : ( **ومن يرد أن يجعل الأخبارا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : أن يجعل أخبار أفعال هٰذا الباب ( **مقدمات** ) على اسمها فقط ، أو مقدمات عليها وعلىٰ أسمائها ( **فليقل** ) ذلك المريد ( **ما اختارا** ) بألف الإطلاق أيضاً ؛ أي : فليقل ما أراد من تقديمها علىٰ أسمائها فقط ، أو تقديمها عليها وعلىٰ أسمائها جميعاً ، ( **مثاله** ) أي : مثال تقديم الخبر على الاسم فقط : ( **قد كان سمحاً** ) أي : سخياً كريماً أو كثيرَ المسامحة عَمَّن أساءه ، أو في المعاملات ، ( **وائل** ) اسم رجل ، أو أبو قبيلة ؛ فقد قدم فيه سمحاً علىٰ وائل جوازاً ، ( **و** ) **مثال** تقديمه على الاسم والفعل جميعاً قولك : ( **واقفاً بالباب أضحى السائل** ) أي : أضحى السائل الفقير واقفاً بالباب ؛ أي : على الباب لطلب الصدقة ، فقد قدم فيه ( واقفاً ) علىٰ ( أضحى السائل ) جوازاً .

**نعم** ؛ يستثنىٰ من إطلاق قوله :

( ومـــن يـــرد أن يجعـــل الأخبـــارا     مقـــدمـــات فليقـــل مـــا اختـــارا )

خبر ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصح وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ لعدم السماع ، ولئلا يلزم تقديم ما في حيز النفي على النافي ، وقياساً علىٰ ( عسىٰ ) بجامع الجمود في كل ، وإنما لم يتصرف في ( عسىٰ ) بالتقديم لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كـ( لعل ) ، والإنشاء في الأغلب من معاني الحروف ؛ فلا يتصرف فيها . اهـ « ملا جامي » ، وكذلك خبر ( دام ) لا يجوز تقديمه عليها مع ( ما ) باتفاق ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول ، ولا علىٰ ( دام ) وحدها ؛ لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وأول صلته ، ومثل ( دام ) كل فعل قارنته حرف مصدري ؛ كيعجبني أن تكون عالماً ؛ لامتناع تقديم معمول المصدر على المصدر

يشير إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أنه يجوز في هـٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره ، كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه والمفعول على الفاعل ؛ نحو : ( كان سمحاً وائل ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ، وقد يجب ذلك ؛ نحو : كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها ، وقد يمتنع ؛ نحو : صار عدوي صديقي . **الثانية** : أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله ؛ نحو : . . . . . . . . . . . . .

---

نفسه ، كما ذكره الملا جامي ، وإذا نفي الفعل الناسخ بـ( ما ) . . جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي ؛ نحو : ما قائماً زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ ( ما ) لأن لها صدر الكلام كـ( أين ) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يشير** ) الناظم بهـٰذين البيتين ( **إلىٰ مسألتين** :

**إحداهما أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يجوز في هـٰذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل** ) أي : الأغلب ( **تأخيره** ) أي : تأخير الخبر عن الاسم ؛ لأنه محكوم به ، وحق المحكوم به أن يتأخر عن المحكوم عليه ؛ أي : يجوز تقديم خبرها على اسمها ( **كما يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه** ) أي : على المبتدإ ، ( **و** ) تقديم ( **المفعول على الفاعل** ) ، مثال تقديم خبر ( كان ) على اسمها ( **نحو** ) قول الناظم : ( **كان سمحاً وائلُ** ) ، وكما ( **قال الله تعالىٰ** : ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ) بتقديم خبرها على اسمها ، ( **وقد يجب ذلك** ) أي : تقديم الخبر على اسمها لعارض ( **نحو** ) قولك : ( **كان** ) الشأن ( **يعجبني أن يكون في الدار صاحبها** ) لامتناع عود الضمير علىٰ متأخر لفظاً ورتبة ، ( **وقد يمتنع** ) تقديم الخبر على الاسم ( **نحو** ) قولك : ( **صار عدوي صديقي** ) لالتباس أحدهما بالآخر ؛ بعدم ظهور إعرابهما مع عدم ظهور قرينة تعين أحدهما عن الآخر .

**المسألة** : ( **الثانية** ) ما ذكرها بقوله : ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يجوز تقديم خبرها** ) أي : خبر هـٰذه الأفعال ( **عليها** ) أي : علىٰ هـٰذه الأفعال ، ( **وعلى اسمها** ) جميعاً ، ( **كما يجوز تقديم المفعول علىٰ فعله وفاعله** ) وذلك ( **نحو** ) قول الناظم :

( واقفاً بالباب أضحى السائل ) قال الشاعر :

اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظ    شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــاً

وقد يجب ذلك ؛ نحو : أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟ **نعم** ؛ يستثنىٰ من إطلاقه خبر ( ليس ) ، فإنه لا يجوز تقديمه عليها في الأصح وإن كان ظرفاً ؛ لعدم السماع ، وقياساً علىٰ ( عسىٰ ) بجامع الجمود ، . . . . . . . . . . . . . .

---

( **واقفاً بالباب أضحى السائل** ) مثل ما ( **قال الشاعر** ) :    [من المديد]

**( اعلمــوا أنــي لكــم حــافــظ    شــاهــداً مــا كنــت أو غــائبــاً )**

وجملة ( **أني لكم حافظ** ) أي : لوُدِّكم ، سادةٌ مسدَّ مفعولي ( اعلموا ) ، وقوله : ( **شاهداً ما كنت أو غائباً** ) فـ( ما ) زائدة لا مصدرية ولا ظرفية ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول . اهـ « خضري » ، ( **وقد يجب ذلك** ) أي : تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ؛ لكون خبرها مما يلزم الصدارة ( **نحو** ) قولك : ( **أين كان زيد ؟ وكم كان مالك ؟ وكيف كان بكر ؟** ) .

وقوله : ( **نعم ؛ يستثنىٰ** ) استدراك علىٰ قول الناظم : ( ومن يرد أن يجعل الأخبار مقدمات . . . ) إلخ ، رفع به توهم شمول إطلاقه خبر ( ليس ) أي : لكن يستثنىٰ ( **من إطلاقه** ) أي : من عموم إطلاق كلامه خبر ( ليس ) ( **خبر « ليس »** ، **فإنه** ) أي : فإن الشأن والحال ( **لا يجوز تقديمه** ) أي : تقديم خبر ( ليس ) ( **عليها** ) أي : علىٰ ( ليس ) لامتناع تقديم ما في حيز النفي على النافي ( **في الأصح** ) أي : على القول الراجح عند الجمهور ، ( **وإن كان** ) خبرها ( **ظرفاً** ) أو جاراً ومجروراً لا يجوز تقديمه عليها ( **لعدم السماع ، وقياساً علىٰ « عسىٰ »** ) و( نعم ) ( **بجامع الجمود** ) في كلٍّ ، ومقابل الأصح ما ذهب إليه أبو علي الفارسي وابن برهان وغيرهما ، من جواز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها ، واحتجوا علىٰ ذلك بقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ، لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، لكن لا حجة فيه ؛ لجواز أن يكون يوم منصوباً بفعل مقدر ، تقديره : يعرفون ، لا بالخبر ، أو أنه ظرف ، والظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره . اهـ « مجيب » .

وكذلك خبر ( دام ) لا يجوز تقديمه عليها مع ( ما ) باتفاق ، ولا علىٰ ( دام ) وحدها ؛ لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ، ومثل ( دام ) كل فعل قارنه حرف مصدري ؛ كيعجبني أن تكون عالماً . وإذا نفي الفعل الناسخ بـ( ما ) . . جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي ؛ نحو : ما قائماً كان زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ ( ما ) لأن لها صدر الكلام . . . . . . . . . . .

---

( **وكذلك خبر « دام » لا يجوز تقديمه** ) أي : تقديم خبر ( دام ) ( **عليها** ) أي : علىٰ ( دام ) ( **مع « ما » باتفاق** ) من النحاة ؛ نحو قولك : حياً ما دمت ؛ لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول ، ( **ولا** ) تقديمه ( **علىٰ « دام » وحدها** ) نحو : ما حياً دمت ( **لعدم تصرفها ، ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته** ) أي : أول صلته ، وإلا . . فالخبر صلته ، **والصحيح** : الجواز ، ولا يضر الفصل بين الحرف المصدري وصلته ؛ لأنه غير عامل ، بخلاف العامل كـ( أن ) المصدرية ، فلا يفصل منها ؛ لشدة تعلقه بها ؛ لأنه يطلبها للوصل بها ، وللعمل فيها ، وغير العامل يطلبها للوصل فقط ، فتدبر . اهـ « خضري » ، وعبارة « الصبان » والفرق أن العامل أشد اتصالاً بصلته من غير العامل ؛ لطلبه إياها من جهة العمل والموصولية ، بخلاف غير العامل ؛ لأن طلبه إياها من جهة الموصولية فقط . اهـ

( **ومثل « دام » كل فعل** ) من أفعال هٰذا الباب ( **قارنه حرف مصدري** ) في عدم جواز تقديم خبره عليه ؛ لامتناع تقديم معمول الحرف المصدري عليه ، وكذا معمول معموله . اهـ « ملا جامي » ، وذلك ( كـ ) قولك : ( **يعجبني أن تكون عالماً** ) فلا يجوز أن تقول : يعجبني عالماً أن تكون ؛ لامتناع تقديم معمول الحرف المصدري ، وكذا معمول معموله ، ( **وإذا نفي الفعل الناسخ** ) أياً كان ( **بـ« ما »** ) النافية ( . . **جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي** ) على الصحيح ، ومنعه بعضهم ( **نحو** ) قولك : ( **ما قائماً كان زيد ، وما مقيماً زال بكر ، وامتنع تقديمه علىٰ « ما »** ) النافية ( **لأن لها صدر الكلام** ) كـ( أين ) .

**وحاصل ما في هٰذا المقام** : أنه لا يجوز أن يتقدم الخبر علىٰ ( ما ) النافية ، ويدخل تحت هٰذا قسمان : **أحدهما** : ما كان النفي شرطاً في عمله ؛ نحو : ( ما

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ ٱلْمَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَىٰ خَبَرْ
وَهَكَذَا يَصْنَعُ كُلُّ مَنْ نَفَثْ بِهَا إِذَا جَاءَتْ وَمَعْنَاهَا حَدَثْ

---

زال ) وأخواتها ، فلا تقول : قائماً ما زال زيد ، وأجاز ذلك ابن كيسان والنحاس ، **والثاني** : ما لم يكن النفي شرطاً في عمله ؛ نحو : ما كان زيد قائماً ، وأجازه بعضهم .

**ومفهوم كلام الشارح** : إذا كان النفي بغير ( ما ) . . يجوز التقديم ، فتقول : قائماً لم يزل زيد ، ومنطلقاً لم يكن عمرو ، ومنعهما بعضهم ، **ومفهوم كلامه أيضاً** : جواز تقديم الخبر على الفعل وحده إذا كان النفي بـ( ما ) نحو : ما قائماً زال زيد ، وما قائماً كان زيد ، ومنعه بعضهم . اهـ « ابن عقيل » .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ بيان حكم من أحكام هٰذا الباب ، وهو استعمال ( كان ) وبعض أخواتها تامة ، وهي التي تكتفي بمرفوعها عن طلب المنصوب ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن تقل يا قوم قد كان المطر فلست تحتاج لها إلىٰ خبر**
**وهكذا يصنع كل من نفث بها إذا جاءت ومعناها حدث )**

( **وإن تقل** ) أيها السائل : ( **يا قومـ** )ـي الذين حلَّ بهم القحط ( **قد كان المطر** ) أي : وجد وحصل المطر ( . . **فلست** ) أيها السائل ( **تحتاج لها** ) أي : لـ( كان ) ( **إلىٰ خبر** ) أي : فلست تحتاج إلىٰ ذكر خبر لها في إفادة السامع ؛ لأنها تامة مستغنية بمرفوعها عن طلب المنصوب ، ( **وهكذا** ) أي : ومثل ما تصنع من عدم ذكر خبر لها في قولك : قد كان المطر ، ( **يصنع كل من نفث** ) ، ولفظ ( **بها** ) أي : بـ( كان ) التامة ( **إذا جاءت** ) ( كان ) في كلامه ( **ومعناها حدث** ) أي : والحال أن معناها حدث وحصل كمثاله ، وقوله : ( نفث ) من النفث بمعنى النفخ ، وهو أقل من التفل ، ولكنه هنا بمعنىٰ لفظ ، كما ذكرناه آنفاً .

**واعلم** : أن ( كان ) تستعمل في كلامهم علىٰ أربعة أوجه :

**إحداها** : ناقصة ، وهي التي لا تكتفي بمرفوعها عن طلب منصوبها ، وهي المرادة في هٰذا الباب .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

**وثانيتها** : شأنية ، وهي التي كان اسمها ضمير الشأن ؛ نحو قول الشاعر ، وهو عُجيرة بن عبد الله السلولي ، من قصيدة من الطويل :

إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

**والمعنىٰ** : إذا مت.. كان الناس نوعين : نوع منهم يشمت فيّ ، ونوع يثني علي بالذي كنت أنا أصنعه في حياتي ، **والشاهد** : في قوله : ( كان الناس صنفان ) حيث وقع اسم ( كان ) ضمير الشأن ، فـ( الناس ) مبتدأ ، و( صنفان ) خبر ، و( شامت ) خبر مبتدإ محذوف ؛ أي : أحد الصنفين شامت . اهـ « صبان » .

**وثالثتها** : تامة ، وهي التي تكتفي بمرفوعها عن طلب المنصوب ؛ كمثال الناظم ، ونحو : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ ، وإذا استعملت ( كان ) تامةً.. كانت بمعنىٰ فعل لازم ، ولا يختص ذلك بـ( كان ) ، بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ( ليس ) و( زال ) و( فتىء ) نحو : ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ أي : تدخلون في المساء والصباح ، وقوله : ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ، وأما ( ليس ) و( زال ) و( فتىء ).. فإنها ملازمة للنقص .

**ورابعتها** : زائدة ، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها ، فهي كالحرف الزائد لفظاً ومعنىٰ ، فلا تفيد الدلالة على المضي ، ولا تسند إلىٰ فاعل ، ويبقى الكلام بعد حذفها علىٰ معناه قبله إلا في التأكيد ، **وشرط زيادتها** : أن تكون بلفظ الماضي لخفته ، ولِتَعيُّنِ الزمان فيه دون المضارع ، ونَدَر زيادتُها بلفظ المضارع ؛ كقول أم عقيل بن أبي طالب ، أخي علي بن أبي طالب رضي الله تعالىٰ عنهم : [من الرجز]

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمأل بَلِيل

بفتح الباء بوزن قتيل بمعنىٰ مبلولة ، وأن تكون في حشو الكلام ؛ بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً ؛ كالمبتدإ وخبره ؛ نحو : زيد كان قائم ، والموصول وصلته ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ قال أبو البقاء : ( كان ) زائدة أي : من هو في المهد ، و( صبياً ) حال من الضمير في الجار والمجرور ؛ إذ تقدير الكلام : كيف نكلم من في المهد صبياً ، وإلا.. فكل

تستعمل ( كان ) في العربية علىٰ ثلاثة أوجه : **زائدة** ، وهي التي لم يؤت بها للإسناد ، وشرط زيادتها : أن تكون بين شيئين متلازمين ، ليسا جاراً ومجروراً ؛ نحو : لم يوجد كان مثلك ، وما كان أحسن زيداً ، **وناقصة** : وقد تقدمت ، **وتامة** : وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب ، وإذا استعملت تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، كما أشار إليه بقوله : ( وهكذا يصنع كل من نفث ) أي : لفظ . . . إلخ ؛ . . . . . . . . . . . . .

---

إنسان كان في المهد صبياً ، وانتصاب ( صبي ) على الحال لا أنه خبر لـ( كان ) اهـ ، فخرج بقولنا : ( في حشو الكلام ) أوله ، فلا تزاد فيه ؛ لأنه محل الاعتناء ، وآخره ؛ لأنه محط الفائدة ، وبقولنا : ( ليسا جاراً ومجروراً ) الجار والمجرور ، فلا تزاد بينهما ؛ لشدة الاتصال بينهما ، فكأنهما كلمة واحدة ، وأما قوله : [من الوافر]

سراة بني أبي بكر تسامي ... علىٰ كان المسومة العراب

فشاذ ؛ أي : سادات أولاد أبي بكر يستعلون على الخيول المعلمة العربية . اهـ ، وكثرت زيادتها بين ( ما ) وفعل التعجب ؛ نحو : ما كان أحسن زيداً ، وأشعر كلامهم : وتختص ( كان ) بزيادتها أن غيرها من أخواتها لا يزاد ، وهو كذلك إلا ما شذَّ من قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسىٰ أدفأها بمعنىٰ ما أبردها وما أدفأها ، وهٰذا عند البصريين نادر ، لا يقاس عليه . اهـ « ابن عقيل » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تستعمل** ) لفظة ( « **كان** » **في** ) اللغة ( **العربية علىٰ ثلاثة أوجه** ) وطرق من الاستعمال : **أولاها** : ( **زائدة : وهي التي لم يؤتَ بها للإسناد** ) أي : لإسناد خبرها إلى اسمها ، أو إسنادها إلىٰ فاعلها ، ( **وشرط زيادتها : أن تكون بين شيئين متلازمين** ) كالمبتدإ والخبر ، ( **ليسا** ) أي : ليس الشيئان المتلازمان ( **جاراً ومجروراً** ) مثال زيادتها : ( **نحو : لم يوجد كان مثلك ، وما كان أحسن زيداً** ، و ) **ثانيتها** : ( **ناقصة ؛ وقد تقدمت** ، و ) **ثالثتها** : ( **تامة : وهي التي تكتفي بمرفوعها عن** ) طلب ( **المنصوب ، وإذا استعملت** ) ( كان ) ( **تامة . . كانت بمعنىٰ فعل لازم ، كما أشار** ) الناظم ( **إليه** ) أي : إلىٰ كونها بمعنىٰ فعل لازم ( **بقوله : « وهٰكذا يصنع كل من نفث » أي : لفظ . . . إلخ** ) أي : بها إذا جاءت في كلامهم ، ومعناها حدث الشيء ؛ أي : وجد ؛ يعني : بمعنى الفعل اللازم ،

نحو : قد كان المطر ؛ أي : حدث ، ومنه : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي : وإن حصل . ولا يختص ذلك بـ( كان ) ، بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا ( ليس ) و( زال ) و( فتىء ) نحو : ﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ ، ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ . وأما ( ليس ) و( زال ) و( فتىء ).. فإنها ملازمة للنقص ، وما أوهم خلافه يؤول . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لا بمعنىٰ أحدث الشيء المتعدي ؛ مثاله كما ذكره أولاً : ( **نحو : قد كان المطر ؛ أي : حدث** ) وحصل ووجد ، ( **ومنه** ) أي : ومن كونها بمعنىٰ فعل لازم قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ) فَنَظِرَةٌ ﴾ ( **أي : وإن حصل** ) أي : صاحب إعسار وعجز عن قضاء دين ، فعلى الدائن نظِرة ؛ أي : إنظار له إلىٰ يساره .

( **ولا يختص ذلك** ) أي : استعمالها تامة ( **بـ« كان »** ، **بل سائر أخواتها تستعمل تامة ما عدا « ليس » و« زال » و« فتىء »** ) ، ومن استعمال ( أمسىٰ ) و( أصبح ) تامين ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ فَسُبْحَانَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾) فيكونان بمعنىٰ دخل ؛ أي : فسبحوا الله حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، ومثال استعمال ( دام ) تامة قوله تعالىٰ : ( ﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ ) . فيكون بمعنىٰ بقي ؛ أي : ما بقيت السموات والأرض .

( **وأما « ليس » و« زال » و« فتىء ».. فإنها ملازمة للنقص** )

فلا تستغني عن خبر يتم به الكلام ، وذهب الكوفيون إلىٰ أن ( ليس ) قد تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر؛ نحو قولهم: إنما يجزي الفتىٰ ليس الجمل؛ أي: لا الجمل، وإنما كانت عاطفة ؛ لأنها بمعنىٰ ( لا ) النافية التي يعطف بها بعد الإثبات ، وذهب أبو حيان في « نكته » إلىٰ أن « فتىء » تكون تامة بمعنىٰ سكن . اهـ « كواكب » ، ( **وما أوهم** ) أي : والكلام الذي أوهم ( **خلافه** ) أي : خلاف ملازمتها النقص ؛ بأن أوهم كونها تامة ( . . **يؤول** ) بكونها ناقصة ؛ وذلك كقوله في ( ليس ) : [من الرمل]

وإذا جُوزِيتَ قرضاً فاجْزِهِ ... إنما يَجزي الفَتىٰ ليس الجمل

**وتأويله** : علىٰ جعل الجمل اسمَ ليس وخبرها ضميراً متصلاً عائداً على الفتىٰ ؛ أي : ليسه الجمل ، ثم حذف لاتصاله ، وقيل : يؤول علىٰ أن خبر ( ليس )

وَٱلْبَـاءُ تَخْتَـصُّ بِلَيْـسَ فِـي ٱلْخَبَـرْ  كَقَـوْلِهِـمْ لَيْـسَ ٱلْفَتَـىٰ بِـٱلْمُحْتَقَـرْ

تزاد ( الباء ) في خبر ليس ؛ لرفع توهم الإثبات عند البصريين ، ولتأكيد النفي عند . . .

---

محذوف ، تقديره : ليس الجمل مجزياً ، وكقول الراجز في ( زال ) :

وفـي حميـا بغيـه تفجـس  ولا يـزال وهـو ألـوىٰ أليـس

فاستغنىٰ بالجملة الحالية عن الخبر ، **وتأويله** : أن الخبر محذوف ، والتقدير : ولا يزال متفجساً ، وهو ألوىٰ أليس ، والتفجس : التكبر ، والأليس : الشجاع ، والألوىٰ : شديد الخصومة . اهـ من « يس على المجيب » ، وذهب أبو حيان في « نكته » إلىٰ أن ( فتىء ) تكون تامة بمعنىٰ سكن ؛ نحو : فَتِيءَ المكانَ ؛ أي : سكن فيه .

ثم ذكر الناظم زيادة ( الباء ) في خبر ليس ، فقال رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

**( والبـاء تختـص بليـس فـي الخبـر  كقـولهـم ليـس الفتـىٰ بـالمحتقـر )**

أي : ( **وتختص** ) زيادة ( « **الباء** » **في الخبر بـ« ليس** » ) لرفع توهم السامع الإثبات في الكلام ، أو لتأكيد النفي ؛ وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : ( **ليس الفتىٰ** ) أي: ليس الشاب البار ( **بالمحتقر** ) أي : محتقراً مهاناً عند الناس ، ومثله قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ وتزاد أيضاً في خبر ( ما ) النافية ؛ نحو : ما زيد بقائم ، وكذا في معمول الفعل الناسخ المنفي بـ( لم ) نحو : لم أكن بقائم ، ولم أظن عمراً بقاعد، إذا عرفت ذلك. . فمراد الناظم أن (ليس) من بين أخواتها تختص بجواز دخول (الباء) في خبرها، وإذا عطفت عليه حينئذ اسماً آخر؛ نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعد. . جاز لك جرُّه عطفاً على اللفظ ، ونصبه عطفاً على المحل ، ومنه قوله : [من الوافر]

معـاوي إننـا بشـر فـاسجـح  فلسنـا بـالجبـال ولا الحـديـدا

بنصب ( الحديد ) باعتبار المحل ، وقوله : ( فاسجح ) أي : فارفق بنا ، ولا تحمل علينا ما لا طاقة لنا به .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **تزاد « الباء » في خبر ليس ؛ لرفع توهم الإثبات** ) بأن توهم عدم سماع المخاطب لفظ ( ليس ) ( **عند البصريين ؛ ولتأكيد النفي عند**

الكوفيين ؛ نحو : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ ، ومنه : ( ليس الفتىٰ بالمحتقر ) ، وتزاد أيضاً في خبر ( ما ) النافية ، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ( لم ) نحو : لم أكن بقائم ، قال الشاعر :

وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن    بـأعجلهـم إذ أجشـع القـوم أعجـل

---

**الكوفيين** ) وهو الصحيح ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ ) أي : أليس الله كافياً عبده في جلب المسرة ودفع المضرة ؟ بلىٰ كان كافياً له ، فالاستفهام فيه إنكاري ، ( **ومنه** ) أي : ومما زيدت فيه ( الباء ) قول الناظم : ( **ليس الفتىٰ** ) الكريم ( **بالمحتقر** ) أي : محتقراً مهاناً ، ( **وتزاد** ) الباء ( **أيضاً** ) أي : كما زيدت في خبر ليس ( **في خبر** « **ما** » **النافية** ) حجازية كانت أو تميمية على الأصح ؛ حملاً لها علىٰ ( ليس ) ، وهٰذا كلام مستطرد ، ذكره توطئة لما سيأتي في الفصل الآتي ، ( **وكذا** ) تزاد ( الباء ) ( **في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ« لم »** ) ولو قال : في معمول الفعل الناسخ . . لكان أولىٰ ؛ ليدخل فيه باب ( ظن ) .

وقوله : ( في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ« لم » ) أي : إذا كان قابلاً للإيجاب ، ولم ينتقض نفيه ، وفي غير الاستثناء ، فلا يجوز : ليس مثلك بأحد ، وليس زيد إلا بقائم ، وقاموا ليس بزيد ، وهٰذه ( الباء ) لتأكيد النفي على الصحيح ، والمجرور بها على الإعمال منصوب محلاً أو تقديراً ، وعلى الإهمال ؛ أي : علىٰ كون ( ما ) تميمية مرفوع كذلك . اهـ « خضري » ، وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **لم أكن بقائم** ) وكما ( **قال الشاعر** ) وهو عمرو بن براق الشنفرى الأزدي ، من قصيدة له من بحر الطويل المشهورة بلامية العرب :

( **وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن    بـأعجلهـم إذ أجشـع القـوم أعجـل** )

( **و** ) الواو بحسب ما قبلها ، ( **إن** ) حرف شرط ، ( **مُدَّت** ) بالبناء للمجهول ، فعل شرط لها ، ( **الأيدي** ) جمع قلة ليد ، نائب فاعله ، ( **إلى الزاد** ) أي : إلى الطعام ، أو إلى الغنيمة ، متعلق بـ( مدت ) ويجمع علو أزواد ( . . **لم أكن** ) جواب الشرط ؛ أي : لم أكن أنا ( **بأعجلهم** ) أي : بعجلهم فـ( أفعل ) التفضيل هنا وفيما سيأتي ليس علىٰ بابه بقرينة المدح ، و( الباء ) حرف جر زائد ، وهو محل الشاهد ،

إذا علمت ذلك . . فمراد الناظم أن ( ليس ) من بين أخواتها تختص بجواز دخول ( الباء ) في خبرها ، وإذا عطفت عليه حينئذ اسماً ؛ نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد . . جاز لك جرُّه باعتبار اللفظ ، ونصبه باعتبار المحل ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهو من عجل يعجل عجلاً ، من باب ( تعب ) إذا أسرع ، و( إذ ) تعليلة أو ظرفية ( **أجشع القوم أعجل** ) أي : أحرص القوم على الأكل ، أو أرغبهم في الأخذ من الغنيمة ، وأجشع بالجيم والشين المعجمة ، **أفعل** تفضيل من الجَشَع بالتحريك ، وهو أشد الحرص ، **والظاهر** : أن أفعل هنا على غير بابه أيضاً .

**والمعنىٰ** : أن القوم إذا مدوا أيديهم إلى الطعام ليتعاطوه أو إلى الغنيمة ليحرزوها . . لم أسرع أنا إلى التناول ؛ لأن الإسراع في ذلك من أشد الحرص ، وهو وصف ذميم ، لا يقوم إلا بكل وغد لئيم ، **والشاهد** : في قوله : ( بأعجلهم ) حيث زيدت ( الباء ) في خبر ( كان ) المنفية بـ( لم ) ، وهو قليل .

( **إذا علمت ذلك** ) الذي ذكرناه من قولنا : وتزاد في خبر ليس ، وتزاد أيضاً في خبر ( ما ) النافية ، وكذا في خبر الفعل الناسخ المنفي بـ( لم ) فليس لتخصيص الناظم زيادة ( الباء ) بخبر ليس وجه ، فإن ( الباء ) تزاد في جميع ما ذكرناه ( . . فـ ) كلامه معترض ؛ لأن ( **مراد الناظم أن** « **ليس** » **من بين أخواتها تختص بجواز دخول** « **الباء** » **في خبرها** ) وليس كذلك ، ولكن مراده باختصاصها بخبر ( ليس ) كثرة دخولها عليه ، كما قال في « شرحه » : **اعلم** : أن ( ليس ) فعل لا نظير له في الأفعال ؛ إذ لا يوجد فعل ثلاثي ثانيه ياء ساكنة سواها ، وقد خُصت بأن ( الباء ) تدخل في خبرها ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ وقد تزاد هـٰذه ( الباء ) أيضاً في خبر ( كان ) إذا دخلت عليها ( ما ) النافية ؛ كقولك : ما كان زيد بخارج . اهـ

( **وإذا عطفت عليه** ) أي : علىٰ خبر ( ليس ) ( **حينئذ** ) أي : حين إذ دخلت عليه ( الباء ) الزائدة ( **اسماً** ) آخر ( **نحو** ) قاعد في قولك : ( **ليس زيد بقائم ولا قاعد . . جاز لك جرُّه** ) أي : جر ذلك الاسم المعطوف علىٰ خبرها ( **باعتبار اللفظ** ) أي : لفظ خبر ليس ؛ لأنه مشغول بحركة حرف جر زائد ، ( و ) جاز لك ( **نصبه** ) أي : نصب ذلك ( **باعتبار المحل** ) أي : محل خبر ليس ؛ لأنه منصوب محلاً لكونه خبر ليس ،

ومنه : قوله :

. . . . . . . . . . . . .        فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحـــديـــدا

---

( **ومنه** ) أي : ومن نصب ذلك الاسم باعتبار محل خبر ليس : ( **قوله** ) أي : قول الشاعر : [من الوافر]

معـــاوي إننـــا بشـــر فـــاسجـــح        ( **فلسنـــا بـــالجبـــال ولا الحـــديـــدا** )

قوله : ( فاسجح ) أي : فارفق بنا ، ولا تحمل علينا ما لا نطيق ، **والشاهد** : في نصب ( الحديدا ) عطفاً علىٰ محل بالجبال .

* * *

## باب ( ما ) النافية الحجازية

وَمَــا ٱلَّتِــي تَنْفِــي كَلَيْــسَ ٱلنَّــاصِبَــةْ　　فِــي قَــوْلِ سُكَّــانِ ٱلْحِجَــازِ قَــاطِبَــةْ
فَقَــوْلُهُــمْ مَــا عَــامِــرٌ مُــوَافِقَــا　　كَقَــوْلِهِــمْ لَيْــسَ سَعِيــدٌ صَــادِقَــا

---

**( باب « ما » النافية الحجازية )**

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص بقبيل من الاسم أو الفعل ألا يعمل ، و( ما ) النافية من قبيل غير المختص ، فكان القياس ألا تعمل ؛ لعدم اختصاصها بقبيل ، فلذلك أهملها بنو تميم ، قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب　　فأجاب ما قتل المحب حرام

فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد ( ما ) النافية مرفوعين من أن يصرح نسبه ، ويقول : أنا تميمي ، وأما الحجازيون . . فأجروها مجرىٰ ( ليس ) لمشابهتها لها في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص المحتمل للحال ؛ نحو : ما زيد قائماً الآن ، بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال في قولك : زيد قائم ، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها ، وقال تعالىٰ : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ ، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ ، قال ابن هشام : ولم يقع إعمال ( ما ) في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وما التي تنفي كليس الناصبة　　في قول سكان الحجاز قاطبة**
**فقولهم ما عامر موافقا　　كقولهم ليس سعيد صادقا )**

أي : ( و« ما » **التي تنفي** ) مضمون الخبر عن المبتدإ ( **كليس** ) الرافعة للمبتدإ علىٰ أنه اسم لها ، ( **الناصبة** ) للخبر علىٰ أنه خبر لها ؛ أي : وترفع ( ما ) النافية المبتدأ علىٰ أنه اسمها ، وتنصب الخبر علىٰ أنه خبر لها ؛ حملاً لها علىٰ ( ليس ) لاتحاد معنييهما في الحقيقة ، مع جمود كل منهما ، وتقييد الناظم ( ليس ) بالناصبة ؛ لبيان الواقع ، لا للاحتراز أو للرد علىٰ بني تميم ؛ لأنهم يهملونها ؛ أي : إنها تعمل عمل ( ليس ) ( **في قول** ) ولغة قوم ( **سكان الحجاز** ) ، وهم قريش ومن دان دينهم حالة كونهم ( **قاطبة** ) أي : جميعاً ، و( الحجاز ) مكة والمدينة والطائف وقراها ؛ لأنها

قد تقدم أن الأصل في كل حرف لا يختص ألا يعمل ، و( ما ) النافية من قبيل غير المختص ، فكان القياس ألا تعمل ، فلذلك . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حجزت بين نجد وتهامة ، أو بين نجد والسراة ، أو لأنها احتُجزت بالحرار الخمس : حرة بني سليم ، وواقم ، وليلىٰ ، وشوران ، والنار . اهـ « قاموس » .

( **فقولهم** ) أي : فقول أهل الحجاز : ( **ما عامر موافقاً** ) لنا ( **كقولهم** ) أي : مثل قولهم : ( **ليس سعيد صادقاً** ) في حبنا في رفع الاسم الأول من الاسمين علىٰ أنه اسم ( ما ) ، ونصب الثاني منهما علىٰ أنه خبرها ، كما رفع الأول مع ( ليس ) علىٰ أنه اسم لها ، ونصب الثاني علىٰ أنه خبرها ؛ حملاً لها علىٰ ( ليس ) ، وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ( لكن ) أو بـ( بل ) . . تعيَّن في المعطوف الرفعُ علىٰ أنه خبر لمبتدإ محذوف ؛ نحو : ما زيد قائماً لكن قاعد وبل قاعد ، ولا يجوز فيه النصبُ ؛ لأن المعطوف بهما موجب ، وأما المعطوف بغيرهما . . فيجوز فيه الأمران الرفع والنصب ، ولكن النصب بالعطف أجودُ للمشاكلة ، وتزاد الباء في خبر ( ما ) ، ولا يختص ذلك بخبر ( ما ) الحجازية ، بل تزاد في الخبر بعد ( ما ) التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ؛ كقول الفرزدق :

لعمــرك مــا معــن بتــارك حقــه . . . . . . . . . . . . . . . . .

ولأن ( الباء ) إنما دخلت على الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً ، وقضية هـٰذه العلة جواز زيادتها وإن بطل عمل ( ما ) لزيادة ( إن ) أو لتقدم الخبر وهو كذلك ، خلافاً للكوفيين كما سيأتي في الشارح ، ولكن لما كان عملها علىٰ خلاف القياس . . اشتُرط في عملها أربعة شروط ، كما سيذكرها الشارح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **قد تقدم** ) في ( باب الحروف ) ( **أن الأصل** ) والغالب ( **في كل حرف لا يختص** ) بأحد نوعي الاسم والفعل ( **ألا يعمل** ) فيما دخل عليه ، اسماً كان أو فعلاً ؛ كـ( هل ) و( بل ) و( ثم ) ( **و« ما » النافية من قبيل** ) أي : من نوع الحرف الـ ( **غير المختص** ) بأحد النوعين ؛ لأنه يقال فيها : ما زيد قائم ، وما قام زيد ( **فكان القياس** ) فيها ؛ أي : قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ( **ألا تعمل** ) في أحد النوعين ( **فلذلك** ) أي : فلأجل كون القياس

أهملها بنو تميم ، قال شاعرهم :

ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب　　　فأجاب ما قتل المحب حرام

وأما الحجازيون . . فأجروها مجرىٰ ( ليس ) لمشابهتها لها في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص المحتمل للحال ، فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، ونصبوا الخبر خبراً لها ، وقال تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ، ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ . . . . . . . . . . .

---

ألا تعمل ( **أهملها بنو تميم** ) أي : أبطلوا عملها ؛ نظراً للقياس ، فانحطت عن ( ليس ) فـ( ليس ) تعمل بدون شرط من الشروط المعتبرة في ( ما ) لأن الأصل أقوىٰ من الفرع ، فتعمل وإن توسط خبرها . اهـ « يس » ، ( **قال شاعرهم** ) ولم أر من ذكر اسم هٰذا الشاعر ، وما أظن هٰذا البيت إلا موضوعاً . اهـ « كردي » .

( **ومهفهف الأعطاف قلت له انتسب　　　فأجاب ما قتل المحب حرام** )

أي : رب رجل رقيق العطف والخصر قلت له : انتسب ؛ أي : بين لنا نسبك منَّا ؛ أي : قبيلتك فينا ، فأجاب لي بقوله : ما قتل المحبة المحب حرام ؛ أي : ممنوع برفع الاسمين بعد ( ما ) النافية ، فاستغنىٰ بوقوع الاسمين بعد ( ما ) مرفوعين على الابتداء والخبر من أن يصرح نسبه ، ويقول : أنا تميمي . اهـ « فوائد » .

( **وأما الحجازيون . . فأجروها** ) أي : أجروا ( ما ) النافية ( **مُجْرىٰ « ليس »** ) بضم الميم ، وسكون الجيم ؛ لأنه اسم مكان من أجرى الرباعي ؛ أي : أعملوها عمل ( ليس ) ( **لمشابهتها لها** ) أي : لـ( ليس ) ( **في النفي ، والدخول على المبتدإ والخبر ، وتخليص** ) النسبة ( **المحتملة** ) للحال والاستقبال ( **للحال** ) أي : تخصيصها بالحال ؛ نحو : ما زيد قائماً الآن ، بعد أن كان محتملاً للحال والاستقبال . اهـ « فوائد » . ( **فرفعوا** ) أي : فرفع الحجازيون ( **بها** ) أي : بـ( ما ) النافية ( **المبتدأ** ) حالة كونه ( **اسماً لها** ) أي : لـ( ما ) ، ( **ونصبوا الخبر** ) بها حالة كونه ( **خبراً لها ، وقال تعالىٰ** ) علىٰ لغة الحجازيين : ( ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ ) بنصب ( بشراً ) علىٰ أنه خبرٌ لـ( ما ) ، وقال **تعالىٰ** أيضاً علىٰ لغتهم : ( ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ ) بنصب ( أمهات ) بالكسرة ؛ لأنه من جمع المؤنث السالم علىٰ كونه خبراً لـ( ما ) ، قال ابن هشام : ولم يقع في القرآن من أمثلة ( ما ) إلا هاتان الآيتان ، ولم يقرأ علىٰ لغة التميميين ؛ يعني :

ولما كان عملها عندهم علىٰ خلاف القياس . . اشترط لها أربعة شروط : **أحدها** : النفي فإن انتقض بـ( إلا ) . . بطل عملها ؛ نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ، بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير ( إلا ) نحو : ما زيد غير قائم . **الثاني** : ألا يقترن الاسم بـ( إن ) الزائدة ، فإن اقترن بها . . امتنع عملها ؛ كقوله :

بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهـب . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بالرفع إلا شاذاً ، روى الفضل عن عاصم ﴿ما هن أمهاتهم﴾ بالرفع ، وأما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون إلا من درىٰ كيف هي في المصحف . . فإنه يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ علىٰ حسب لغته ، مع أن العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل ، لكن الحق خلافه . اهـ « يس » .

( **ولما كان عملها** ) أي : عمل ( ما ) الحجازية ( **عندهم** ) أي : عند الحجازيين ( **علىٰ خلاف القياس** ) أي : علىٰ خلاف قياسها علىٰ سائر الحروف المشتركة ( . . **اشترط** ) واعتبر ( **لها** ) أي : لعملها ( **أربعة شروط** ) :

( **أحدها** : **النفي** ) أي : بقاء نفيها ، ( **فإن انتقض** ) نفيها عن خبرها ( **بـ« إلا »** **بطل عملها** ) لبطلان معنىٰ ( ليس ) ( **نحو** : ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ** ﴾ ، **بخلاف ما إذا انتقض النفي بغير « إلا »** ) فإنها تعمل ( **نحو** : **ما زيد غير قائم** ) ، ولا يضر انتقاض النفي عن معمول خبرها إجماعاً ؛ لأنه ليس معمولاً لها ؛ نحو : ما زيد قائماً إلا في الدار . اهـ « خضري » .

( **الثاني** ) منها ؛ أي : من تلك الشروط الأربعة ، وكان مقتضى السياق أن يقال : ثانيها ، إلا أن يقال : إن ( أل ) عوض عن المضاف إليه : ( **ألا يقترن الاسم** ) أي : اسمها ( **بـ« إن » الزائدة** ) المكسورة الهمزة الكافة لها ، ( **فإن اقترنـ** )ـت ( **بها** ) أي : بـ( إن ) الزائدة المخففة ( . . **امتنع عملها** ) أي : عمل ( ما ) ( **كقوله** ) : [من البسيط]

( **بنـي غـدانـة مـا إن أنتـم ذهـب** ) ولا صـريـف ولكـن أنتـم الخـزف

أي : يا بني غدانة ـ بضم الغين المعجمة ، وتخفيف الدال المهملة ، وبعد الألف نون ـ : وهم حي من بني يربوع ، ( ولا صرِيْف ) بالصاد المهملة ، وكسر الراء ، وسكون الياء ، ثم فاء ، وهي الفضة ، و( الخَزَف ) بفتحتين : الطين المعمول قبل

لأن مقارنة ( إن ) يبعد شبهها بـ( ليس ) لأن ( ليس ) لا يليها ( إن ) . **الثالث** : ألا تؤكد بـ( ما ) ، فإن أكدت بها . . امتنع عملها أيضاً ؛ نحو : ما ما زيد قائم . **الرابع** : تأخير الخبر ، فإن تقدم . . امتنع عملها ؛ نحو : ما مسيء من أعتب ، فإذا امتنع في حال تقدم الخبر . ففي حال تقدم معموله أولىٰ ؛ نحو : ما طعامك زيد آكل . . . . . .

---

الطبخ . اهـ « كردي » ، ( **لأن مقارنتـ** )ها بـ( **إن** ) المخففة الزائدة ( **يبعد** ) ها ؛ أي : يبعد عنها ( **شبهها بـ« ليس » لأن** « ليس » **لا يليها** « **إن** » ) المخففة الزائدة لتنافيهما ؛ لأن ( ليس ) للنفي ، وهي كالإثبات ، ولضعف ( ما ) عن تخطيها ، بخلاف ( إن ) النافية ؛ فإنها مؤكدة لها تأكيداً لفظياً بالمرادف ، فلا تضر في عملها ، بخلاف الزائدة ، فتأكيدها معنوي كسائر الحروف المزادة . اهـ « خضري » .

( **الثالث** ) منها : ( **ألا تؤكد بـ« ما »** ) النافية ، ( **فإن أكدت بها** ) أي : بـ( ما ) النافية ( . . **امتنع عملها أيضاً** ) أي : كما يمتنع عملها إذا اقترنت بـ( إن ) الزائدة ؛ وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **ما ما زيد قائم** ) علىٰ أن الأولىٰ هي التي نفت نفي الثانية عن الخبر .

**والمعنىٰ** : انتفىٰ عدم قيام زيد فثبت قيامه ، وهي لا تعمل في الإثبات ؛ لصيرورة الكلام إيجاباً ، أما إن كانت الثانية نافية مؤكدة للأولىٰ لا مؤسسة . . فيبقى العمل ، كما في شرح « التسهيل » ، واعتمده الدماميني وغيره ؛ كقوله : [من الرجز]

لا ينسك الأسىٰ تأسياً فما ... ما من حمام أحد معتصما

( **الرابع** : **تأخير الخبر** ، **فإن تقدم** ) الخبر على اسمها ( . . **امتنع عملها** ) لأنها عامل ضعيف ، عملت لشبهها بـ( ليس ) ، فلما فصل بينها وبين معمولها . . امتنع عملها . اهـ « ملا جامي » ؛ وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **ما مسيء من أعتب** ) أي : من أزال العتب ، والهمزة للسلب ، أي : ليس مذنباً من أعتب ، وتاب من ذنبه ، وعمل صالحاً ؛ لأن التوبة تجب ما قبلها من الإساءة ، ( **فإذا امتنع** ) عملها ( **في حال تقدم الخبر** . . **ففي حال تقدم معموله أولىٰ** ) أي : فامتناع عملها في حال تقدم معموله أولىٰ وأحرىٰ ؛ مثالُ تقدم معمول خبرها ( **نحو** ) قولك : ( **ما طعامك زيد آكل** ) .

**نعم ؛ يغتفر تقدم معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما ؛ نحو :** ما عندك زيد مقيماً ، وما بي أنت معنياً . **وقضية هٰذه العلة** : جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً للتوسع فيهما ؛ نحو : ما عندك زيد ، وبه صرح بعضهم ، لكن ظاهر إطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ، ويظهر كما قال العلاَّمة السيوطي : جوازُ إعمالها إن كان الظرف . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **نعم** ) استدراك علىٰ قوله : ( ففي حال تقدم معموله ) رفع به توهم امتناع عملها فيما إذا كان معمول خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ أي : لكن ( **يغتفر تقدم معمول الخبر** ) على اسمها ( **إذا كان** ) ذلك المعمول ( **ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ للتوسع** ) أي : لتوسع النحاة أو العرب ( **فيهما** ) أي : في الظرف والجار والمجرور ، ومسامحتهم في عملها فيما إذا كان المعمول إياهما ؛ لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما ؛ مثال تقدم الظرف على اسمها ( **نحو** ) قولك : ( **ما عندك زيد مقيماً ، و** ) مثال الجار والمجرور ؛ نحو قولك : ( **ما بي أنت معنياً** ) أي : مقصوداً لي أو مهتماً بي ، **أصله** : معنوي علىٰ زنة مفعول ، كما بسطنا الكلام عليه في «الفتوحات» .

( **وقضية هٰذه العلة** ) يعني : قوله : ( للتوسع فيهما ) أي : ومقتضىٰ هٰذه العلة وموجَبها : ( **جواز تقدم الخبر** ) على اسمها ( **إذا كان** ) الخبر ( **ظرفاً أو جاراً ومجروراً ؛ للتوسع** ) أي : لتوسعهم ( **فيهما** ) أي : في الظرفين ما لا يتوسعون في غيرهما ، وهو مذهب الجمهور ، وصححه الأعلم وابن عصفور ؛ مثال تقدم الخبر على اسمها إذا كان ظرفاً ( **نحو** ) قولك : ( **ما عندك زيد ، وبه** ) أي : وبجواز تقدم الخبر على اسمها إذا كان ظرفاً ( **صرح بعضهم** ) منهم : الفراء والأعلم وابن عصفور .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قضية العلة المذكورة ، رفع به جواز تقدم الخبر إذا كان ظرفاً بمقتضىٰ هٰذه العلة ؛ أي : لكن ( **ظاهر إطلاقهم** ) وجوب تأخير خبرها عن اسمها ؛ حيث قالوا : الشرط الرابع وجوب تأخير الخبر ( **يقتضي خلاف ذلك** ) أي : خلاف جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً ، وهو عدم جواز تقديمه مطلقاً ، ظرفاً كان أو غيره ، ( **ويظهر** ) أي : يترجح ( **كما قالـ** )ـه جلال الدين ، ( **العلامة** ) عبد الرحمـٰن ( **السيوطي : جواز إعمالها** ) أي : إعمال ( ما ) بالرفع فاعل يظهر ( **إن كان الظرف**

المقدم الخبر ، والمنع إن كان معموله . وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ( لكن ) أو بـ( بل ) . . تعيَّن في المعطوف الرفع علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف ؛ نحو : ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد ، ولا يجوز النصب ؛ لأن المعطوف بهما موجب ، وأما المعطوف بغيرهما . . فيجوز فيه الأمران ، والنصب أجود . وتزاد ( الباء ) في خبر ( ما ) كما تقدم ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**المقدم** ) على اسمها ( **الخبر** ) أي : خبرها ؛ نحو : ما عندك زيد ، ( **والمنع** ) أي : منع إعمالها ( **إن كان** ) الظرف المقدم ( **معموله** ) أي : معمول الخبر ؛ نحو : ما عندك زيد مقيماً .

( **وإذا عطف علىٰ خبرها المنصوب بـ« لكن »** ) متعلق بـ( عطف ) ، ( **أو** ) عطف عليه ( **بـ« بل »** . . **تعين في المعطوف الرفع ، علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف** ) ، ولا يجوز نصب المعطوف عطفاً علىٰ خبر ( ما ) لأن ( ما ) لا تعمل في الموجب ، فهما بمنزلة ( إلا ) في انتقاض النفي . اهـ « ملا جامي » ( **نحو** ) قولك : ( **ما زيد قائماً لكن قاعد أو بل قاعد ، ولا يجوز النصب** ) أي : نصب المعطوف بهما ( **لأن المعطوف بهما** ) أي : بـ( لكن ) و( بل ) ( **موجب** ) أي : مثبت ، و( ما ) لا تعمل في موجب ، و( بل ) و( لكن ) حينئذ حرفا ابتداء لا عاطفان ؛ إذ لا يعطفان إلا المفرد ، فإطلاق العطف مجاز للشبه الصوري .

( **وأما المعطوف بغيرهما** ) أي : بغير ( لكن ) و( بل ) مما لا يقتضي الإيجاب ؛ كـ( الواو ) وغيرها من سائر حروف العطف ( . . **فيجوز فيه الأمران** ) **الرفعُ** : علىٰ أنه خبر مبتدإ محذوف لا بالعطف علىٰ محل خبر ( ما ) على التحقيق ؛ لأنه منسوخ بـ( ما ) ، **والنصبُ** : بالعطف علىٰ خبر ( ما ) نحو : ما زيد قائماً ولا قاعداً ، ويجوز الرفع ، فتقول : ولا قاعدٌ ، وهو خبر مبتدإ محذوف ، تقديره : ولا هو قاعد ، ( **و** ) لكن ( **النصب** ) بالعطف علىٰ خبر ( ما ) ( **أجود** ) أي : أرجح من الرفع وأفصح ؛ لما فيه من المشاكلة .

( **وتزاد « الباء » في خبر « ما »** ) النافية ( **كما تقدم** ) في البحث عن ( ليس ) في آخر الباب السابق بقوله : ( وتزاد الباء أيضاً في خبر النافية ) أي : تزاد الباء في

ولا يختص ذلك بخبر ( ما ) الحجازية ، بل تزاد في خبر ( ما ) التميمية ، خلافاً للفارسي والزمخشري ؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ، ولأن ( الباء ) إنما دخلت الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً . **وقضية هـٰذه العلة** : جواز زيادتها وإن بطل عمل ( ما ) لزيادة ( إن ) أو لتقدم الخبر ، وهو كذلك خلافاً للكوفيين .

---

خبرها ، حجازية كانت أو تميمية ، كما ذكره الشارح بقوله : ( **ولا يختص ذلك** ) المذكور من زيادة ( الباء ) في خبر ( ما ) ( **بخبر « ما » الحجازية ، بل تزاد** ) ( الباء ) أيضاً ( **في خبر « ما » التميمية** ) ، وفي عبارته تسامح ؛ لأن ( ما ) التميمية لا خبر لها ولا اسم لها ؛ لأنها غير عاملة ، وذلك ؛ أي : زيادة ( الباء ) بعد ( ما ) النافية مطلقاً يخالف ( **خلافاً لـ** ) مذهب أبي علي ( **الفارسي والزمخشري** ) لأنهما خصا زيادتها بـ( ما ) الحجازية ، وقوله : ( **لوجود ذلك** ) علة لقوله : ( ولا يختص ذلك ) أي : وإنما قلنا : لا يختص ذلك بـ( ما ) الحجازية ؛ لوجود ذلك ؛ أي : زيادة ( الباء ) بعد ( ما ) النافية ( **في أشعار بني تميم** ) كقول الفرزدق :

لعمـرك مـا معـن بتـارك حقـه . . . . . . . . . . . . . . .

( **ونثرهم** ) أي : في المنثور من كلام بني تميم ، والنثر : ضد الشعر ، وقوله : ( **ولأن الباء . . .** ) إلخ معطوف علىٰ قوله : ( لوجود ذلك ) أي : ولأن ( الباء ) ( **إنما دخلت على الخبر ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً** ) .

( **وقضية هـٰذه العلة** ) الثانية ؛ يعني : قوله : ( ولأن الباء ) : ( **جواز زيادتها** ) بعد ( ما ) ( **وإن بطل عمل « ما »** ) الحجازية ( **لزيادة « إن »** ) النافية بعدها ؛ نحو : ما إن زيد بقائم ، ( **أو لتقدم الخبر** ) على اسمها ؛ نحو : ما مسيء من أعتب ، ( **وهو** ) أي : الحكم المعلوم في الخارج كائن ( **كذلك** ) أي : جواز زيادة ( الباء ) وإن بطل عمل ( ما ) وذلك ؛ أي : جواز زيادتها وإن بطل عمل ( ما ) يخالف ( **خلافاً لـ** ) مذهب ( **الكوفيين** ) لأنهم لا يجوزون زيادة ( الباء ) حينئذ .

* * *

# باب النداء

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب النداء )

والنداء فيه ثلاث لغات ، **أشهرها** : كسر النون مع المد ، ثم مع القصر ، ثم ضمها مع المد ، واشتقاقه من ندى الصوت ، وهو بُعْدُه ، يقال : فلان أَنْدَىٰ صوتاً من فلان إذا كان أبعد منه صوتاً . اهـ « أشموني » ، وفي « الخضري » : النداء : بكسر النون ، أكثر من ضمها ، والمد فيهما أكثر من القصر ؛ فلغاته أربع ، لكن المكسور الممدود مصدر قياسي ؛ لأن قياس فاعل كنادى الفِعال ، وغيره سماعي ، لكن وجه الضم مع المد أنه لما انتفت المشاركة في نادىٰ . . كان بمنزلة الثلاثي الدال علىٰ صوت ، وقياسه فُعال بالضم ؛ كصرخ صراخاً ، فمن راعى اللفظ . . كسر ومد ، ومن راعى المعنىٰ . . ضم ومدَّ ، ثم قُصِر كل منهما تخفيفاً ، وقيل : المضموم اسم لا مصدر ، والهمزة منقلبة من ( واو ) ككساء كما في « العزِّي » .

**وهو لغة** : الدعاء بأي لفظ ، **واصطلاحاً** : طلب الإقبال بـ( يا ) أو بإحدىٰ أخواتها ، والمراد بالإقبال : مطلق الإجابة ، فدخل فيه ( يا الله ) ولا تناقض في قولهم : يا زيد لا تقبل ، لأن ( يا ) لطلب إقباله ليسمع النهي ، فلم يتوجه إلا بعد إقباله ، ولا ينادي حقيقة إلا المميز ؛ لأنه هو الذي تتأتىٰ إجابته ، وأما غيره كيا جبال ، ويا أرض ، ويا سماء . . فاستعارة مكنية ؛ حيث شبهه بالمميز في النفس ، و( يا ) تخييل . اهـ ( منه ) .

**وأركانه ثلاثة** : المنادِي بكسر الدال ، والمنادَىٰ بفتحها ، والصيغة .

**وحروف النداء ثمانية** : **الأول** : ( الهمزة ) نحو : أزيد ، وهي للقريب ، **والثاني** : ( أي ) بالقصر والسكون ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم لعمه أبي طالب : « أي عم ؛ قل : لا إلـٰه إلا الله » ، وهي للقريب أيضاً ، **والثالث** : ( يا ) وهي أُمُّ الباب ؛ لدخولها علىٰ كل نداء ، ولتعينها في نداء اسم الله ونداء الاستغاثة ، فهي لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ؛ كالنائم والساهي ، وقد ينادىٰ بها القريب توكيداً ، **والرابع** : ( أيا )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

نحو : أيا زيد ، وهي للبعيد ، **والخامس** : ( هيا ) وهي للبعيد أيضاً وهاؤها بدل همزة ( أيا ) ، وقيل : هي أصل ، **والسادس** : ( آي ) بالمد والسكون ؛ نحو : آي زيد ، بمعنىٰ يا زيد ، **والسابع** : ( وا ) وهي عند الجمهور مختصة بالندبة ، وحكي استعمالها في غير الندبة قليلاً ؛ كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه : ( واعجباً لك يا بن عباس! ) ، **والثامن** : ( آ ) بالمد بأن يؤتىٰ بعد ( الهمزة ) بالألف .

## فائدة

### [القول بأن حروف النداء أسماء أفعال]

ذهب بعضهم إلىٰ أن حروف النداء أسماء أفعال ، تتحمل ضمير المنادي بالكسر ، فيكمل للهمزة أقسام الكلمة ، فهي حرف للاستفهام ، وفعل أمر من الرأي وهو الوعد ، واسم فعل بمعنىٰ أدعو ، لكنها في الثاني مكسورة .

والمنادِي ـ بكسر الدال ـ : هو طالب الإقبال من غيره ، وأما بفتحها . . فهو المطلوب إقباله ، وهو المراد في الباب ، ومعلوم أن المنادَىٰ بفتح الدال من أقسام المفعول به ، الذي حذف عامله وجوباً ، وهو هنا ( أدعو ) أو ( أطلب ) أو ( أنادي ) ، وإنما حذف عامله ؛ لنيابة أحرف النداء عنه ، وإنما وجب ؛ لأنهم لا يجمعون بين النائب والمُناب عنه ، والذي سبق من تعريفه هو تعريفه باعتبار معناه .

وأما تعريفه باعتبار لفظه . . فهو الاسم الذي تدخل عليه ( يا ) لفظاً أو تقديراً أو إحدىٰ أخواتها ، ففي التعريف السابق تسمح ؛ لأن النحاة إنما يبحثون عن الألفاظ لا المعاني ، إلا أن يقال : إن التعريف السابق علىٰ حذف مضاف ، تقديره : أي : هو اسم المطلوب إقباله ؛ أي : توجهه إلى الطالب بقبالة وجهه ، **والمراد** : المطلوب إجابته حقيقة ؛ كالعقلاء ، أو حكماً ؛ كالمنزل منزلتهم ؛ نحو : ﴿ وَيَـٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي ﴾ .

**واعلم** : أن المنادىٰ باعتبار أنواعه خمسة أقسام ، وأما باعتبار حكمه . . فقسمان : المعرب والمبني ، وأما باعتبار حدِّه . . فواحد ، فهو المطلوب إقباله بـ( يا ) أو بإحدىٰ أخواتها .

**الأول من تلك الأقسام الخمسة** : المفرد العلم ، وهو ما كان تعريفه قبل النداء ؛

وَنَـادِ مَـنْ تَـدْعُـو بِيَـا أَوْ بِـأَيَـا أَوْ هَمْـزَةٍ أَوْ أَيْ وَإِنْ شِئْـتَ هَيَـا
وَٱنْصِـبْ وَنَـوِّنْ إِذْ تُنَـادِي ٱلنَّكِـرَةْ كَقَـوْلِهِـمْ يَـا نَهِمـاً دَعِ ٱلشَّـرَهْ

---

كـ( يا زيد ) وهو باقٍ بعد النداء علىٰ تعريفه السابق بالعلمية ؛ استصحاباً له بعد النداء غير أن الخطاب أحدث فيه نوعاً من التخصيص علىٰ جهة التأكيد ، كما تخصصه الصفة ، والمراد بالمفرد هنا ، وفي باب ( لا ) : ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

**والثاني** : النكرة المقصودة ، وهو ما عرض تعريفها بالنداء بأن قصد بها معين ؛ كقولك : ( يا رجل ) تريد به شخصاً معيناً من الجماعة .

**والثالث** : النكرة غير المقصودة بالذات ، وإنما المقصود بها واحد من أفرادها ؛ كقول الأعمىٰ : ( يا رجلاً خذ بيدي ) يريد به واحداً منهم غير معين .

**والرابع** : المضاف إلىٰ غيره إضافة لفظية ؛ كـ( يا ضارب غلامه ) ، أو إضافة معنوية ؛ نحو : ( يا غلام زيد ) .

**والخامس** : المشبه بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ نحو : ( يا طالعاً جبلاً ) و( يا رفيقاً بالعباد ) .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ونـاد مـن تـدعـو بيـا أو بـأيـا أو همـزة أو أي وإن شئـت هيـا**
**وانصـب ونـون إذ تنـادي النكـرة كقـولهـم يـا نهمـاً دع الشـره )**

أي : ( **وناد** ) أيها السائل ( **من تدعو** ) أي : من تريد دعاءه ونداءه وإقباله إليك ( بـ« **يا** » ) سواء كان المنادىٰ قريباً أو بعيداً، وهي أمُّ الباب؛ لدخولها في كل نداء، وتتعين في نداء اسم الله ، وكذا المستغاث و( أيها ) و( أيتها ) لعدم سماعها بغير ( يا ) لبعدها حقيقة أو تنزيلاً . اهـ « خضري » ، ( **أو** ) ناده ( **بـ« أيا »** ) إن كان بعيداً ؛ لاحتياجه إلىٰ مد الصوت ، ( **أو** ) ناده بـ( **همزة** ) ممدودةً كانت أو مقصورة ، ( **أو** ) ناده بـ( **أَيْ** ) كذلك إن كان المنادَىٰ قريباً ؛ لعدم احتياجه إلىٰ مد الصوت ، ( **وإن شئت** ) في المنادى البعيد . . أبدلت همزة ( أيا ) هاءً ، فقلت : ( **هيا** ) بالهاء بدل الهمزة .

( **وانصب** ) أيها السائل ، ( **ونون** ؛ **إذ تنادي النكرة** ) الغيرَ المقصودة ؛ أي : وانصب المنادىٰ وجوباً تشبيهاً بالمفعول به ونونه إذا كان نكرة غير مقصودة ؛ أي : غير

من المنصوبات على المفعول به ؛ بإضمار عامل لا يظهر **المنادىٰ** ، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ( أدعو ) لفظاً أو تقديراً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

معينة في قصد المتكلم ؛ لضعف شبهها بكاف الخطاب بعدم تعينها ؛ وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول بعض العرب : ( **يا نَهِماً** ) أي : حريصاً علىٰ طلب الدنيا ، أو يا شديد شهوة الأكل ، وهو بفتح أوله وكسر ثانيه اسم فاعل من فعل اللازم كفرح ( **دع الشَّرَه** ) بفتحتين ، مصدر فعل اللازم كفرح ؛ أي : اترك الحرص على الدنيا ، أو شدة شهوة الأكل ، واقنع بما أتاك الله سبحانه تعالىٰ ، والنَّهَم والشَّرَه بفتحتين فيهما بمعنىٰ واحد ، أو متقاربا المعنىٰ ، يقال : نَهِم كفرح نهماً ونهمة محركين إذا أفرطتْ شهوته في الشيء ، وشره يشره شرهاً من باب ( فرح ) إذا اشتد حرصه في الطلب . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **من المنصوبات** ) وجوباً ( **علىٰ** ) التشبيه بـ( **المفعول به ؛ بإضمار عامل** ) متعلق بالمنصوبات ( **لا يظهر** ) صفة لعامل ؛ أي : بعامل مضمر وجوباً لا يظهر أصلاً ( **المنادىٰ** ) بفتح الدال ، مبتدأ مؤخر ؛ أي : فالمنادىٰ منصوب بعامل محذوف وجوباً لا يظهر أصلاً عند سيبويه ، وقال المبرد : منصوب بحرف النداء ؛ لسده مسد الفعل ، فعلىٰ كلا المذهبين ( يا زيد ) جملة ، إلا أن جزأيها مقدَّران عند سيبويه ، وهما الفعل والفاعل ، وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده ، واستتر الفاعل فيه ؛ لأنه لما عمل عمله . . تحمل الضمير مثله ، وأما المنادىٰ . . ففضلة مفعول به إلا أنه واجب الذكر ؛ لئلا يفوت النداء . اهـ « خضري » .

( **وهو** ) أي : المنادى ( **المطلوب إقباله** ) أي : اسم المطلوب إجابته ، من ذكر الملزوم وإرادة اللازم ، فلا يرد نحو : يا الله . اهـ « يس » ( **بحرف نائب مَناب « أدعو »** ) احترز به عن نحو : ليستقبل زيد ، و( مَناب ) بفتح الميم ، اسم مكان من ناب الثلاثي ؛ كمقام من قام الثلاثي ( **لفظاً** ) نحو : يا زيد ، ( **أو تقديراً** ) نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ، وقوله : ( لفظاً أو تقديراً ) تفصيل للطلب ؛ أي : المطلوب طلباً لفظياً ؛ بأن يكون بأداة للطلب لفظية ؛ نحو : يا زيد ، أو بأن يكون بأداة

وأحرف النداء علىٰ ما هنا خمسة . والمنادىٰ : قريب وبعيد ؛ فـ( الهمزة ) و( أي ) للقريب ، و( أيا ) و( هيا ) للبعيد ، و( يا ) لهما ، وهي أمُّ الباب ؛ لدخولها في كل نداء ، وتتعين في نداء اسم الله . إذا كان المنادىٰ نكرة غير معينة . . فانصبه منوناً . . .

---

للطلب تقديرية ؛ نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ أو تفصيل للنيابة ؛ أي : بحرف نائب مناب ( أدعو ) نيابة لفظية ؛ بأن يكون النائب ملفوظاً ، أو تقديريةً ؛ بأن يكون النائب مقدراً ، كما في المثالين المذكورين ، أو تفصيل للمنادىٰ ؛ أي : من المنصوبات المنادىٰ ، ملفوظاً كان ؛ نحو : يا زيد ، أو مقدراً ؛ نحو : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾ أي : يا قوم اسجدوا لله . اهـ « ملا جامي » .

( **وأحرف النداء علىٰ ما** ) ذكره الناظم ( **هنا** ) أي : في هـٰذه المنظومة ( **خمسة** ) وهي : ( يا ) و( أيا ) و( هيا ) و( الهمزة ) و( أي ) .

( **والمنادىٰ** ) إما : ( **قريب** ) أ ( **و بعيد ؛ فـ« الهمزة »** ) المقصورة ( **و« أي » للقريب** ) وقيل : ( أي ) للمتوسط ، ( **و« أيا » و« هيا » للبعيد** ) حقيقة أو حكماً كالنائم والساهي ؛ لأن البعيد يحتاج لمد الصوت ليسمع ، وهـٰذان الحرفان مشتملان علىٰ حرف المد ، ( **و« يا » لهما** ) أي : للقريب والبعيد ، وهـٰذا مذهب المبرد وكذا ابن برهان ، إلا أنه جعل ( أي ) للمتوسط ، وأجمعوا علىٰ جواز نداء القريب بما للبعيد ؛ لتنزيله منزلته ، ( **وهي** ) أي : ( يا ) ( **أم الباب** ) أي : أصل أحرف النداء ( **لدخولها في كل نداء** ) قريباً كان أو بعيداً ، ( **وتتعين** ) الياء ( **في نداء اسم الله** ) عز وجل ؛ أي : وكذا المستغاث ، و( أيها ) و( أيتها ) لعدم سماعها بغيرها ، لا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً ؛ فإنه غير لازم في ( يا ) لأنها أصل الأدوات وأعمها ؛ ولذلك قدمها الناظم ؛ إذ تدخل علىٰ كل نداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها . اهـ « خضري » .

ثم شرع الناظم رحمه الله تعالىٰ في أحكام المنادىٰ ، فقال : ( وانصب ونون إذ تنادي النكرة . . . ) إلخ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا كان المنادىٰ نكرة غير معينة** ) أي : غير مقصودة بالذات ، وإنما المقصود فيها واحد من أفرادها ( . . **فانصبه** ) أي : فانصب المنادىٰ وجوباً ؛ تشبيهاً بالمفعول به حالة كونه ( **منوناً** ) تنوين التمكين لعدم بنائه ؛

كما مثل الناظم ، ومثله قول الأعمىٰ : يا رجلاً ؛ خذ بيدي ، ويا واقفاً ؛ أنقذني ، و( النهم ) و( الشره ) بمعنى واحد .

وَإِنْ يَكُـــنْ مَعْـــرِفَـــةً مُشْتَهِـــرَةْ فَـــلاَ تُنَـــوِّنْـــهُ وَضُـــمَّ آخِـــرَهْ
تَقُـــولُ يَـــا سَعْـــدُ أَيَـــا سَعِيـــدُ وَمِثْلُـــهُ يَـــا أَيُّهَـــا ٱلْعَمِيـــدُ

---

وذلك ( **كما مثل الناظم** ) أي : كالمثال الذي مثله الناظم بقوله : ( يا نهماً دع الشره ) ، ( **ومثله** ) أي : ومثل مثال الناظم : ( **قول الأعمىٰ : يا رجلاً خذ بيدي** ) يريد واحداً غير معين من الناس بالقصد ، ( **و** ) كقوله : ( **يا واقفاً أنقذني** ) من الحفيرة ، وأخرجني منها .

( **و« النهم » و« الشره » بمعنى واحد** ) أي : معناهما واحد مترادف ، وهما بكسر عينهما علىٰ صيغة اسم الفاعل ، وبفتحهما علىٰ صيغة المصدر ، وإعراب مثال الناظم ( يا نهماً ) يا : حرف نداء ، ( نهماً ) منادىٰ نكرة غير مقصودة ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لقولهم .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن يكـــن معـــرفـــة مشتهـــرة فـــلا تنـــونـــه وضـــم آخـــره**
**تقـــول يـــا سعـــد أيـــا سعيـــد ومثلـــه يـــا أيهـــا العميـــد )**

أي : ( **وإن يكن** ) المنادىٰ ( **معرفة مشتهرة** ) عندهم هنا بالعد ، وهما اثنتان : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ( . . **فلا تنونه** ) أي : فلا تنون المنادىٰ حينئذ ؛ أي : فلا تلحق التنوين في آخره ، ( **وضم آخره** ) أي : وابنِ آخره على الضم ؛ لفظاً : يا زيد ويا رجل ، أو تقديراً ؛ كيا موسىٰ ويا فتىٰ إن كان مفرداً ، أو جمع تكسير ؛ كيا زيود ويا رجال ، أو جمع مؤنث سالماً ؛ كيا هندات ومسلمات ، وعلى الألف إن كان مثنىٰ ؛ كيا زيدان ويا رجلان ، وعلى الواو إن كان جمع مذكر سالماً ؛ كيا زيدون ويا رجيلون ، كما بسطنا الكلام عليه ، وعلىٰ إعرابه في « النزهة » يعني : إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، وكان معرفة قبل النداء بالعلمية ونحوها ، وهو المفرد العلم ، أو معرفة بعده بالقصد والنداء ، وهو النكرة المقصودة . . فابنهِ على الضم بلا تنوين ، أو علىٰ ما ينوب عنه ؛ لشبهه بالحرف شبهاً

إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ولا شبهه ، وكان معرفة قبل النداء ؛ كـ( يا سعد ) و( أيا سعيد ) ، أو معرفة بعده ، وهو النكرة المقصودة بالنداء ؛ نحو : ( يا أيها العميد ). . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف الخطاب .

( **تقول** ) في مثال المفرد العلم : ( **يا سعدُ** ) بالياء ، أو تقول : ( **أيا سعيد** ) بـ( أيا ) ، ومثل للنكرة المقصودة بقوله : ( **ومثلُه** ) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في كونه مفرداً معرفة ، ولكنه نكرة مقصودة : ( **يا أيها العميد** ) أي : يا أيها السيد الرئيس أغثنا وانصرنا ، والمنادىٰ في الحقيقة ( أي ) ، وضمتُها ضمة بناء ، وما فيه ( أل ) ؛ أعني : العميد صفة لها ، وضمته ضمة إعراب لا بناء . اهـ « يمني » .

تقول في إعراب المثال الأول : ( يا ) أو ( أيا ) حرف نداء ، ( سعد ) أو ( سعيد ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ؛ مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب .

وتقول في إعراب المثال الثاني ـ أعني : ( يا أيها العميد ) ـ : ( يا ) حرف نداء ، مبني على السكون ، ( أي ) منادىٰ نكرة مقصودة ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الضم ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، ( ها ) حرف تنبيه زائد تعويضاً عما فات ( أي ) من الإضافة ، كما زادوا ما بعدها لذلك ، لا محل لها من الإعراب ، مبني بسكون على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ( العميد ) صفة لـ( أي ) تابع للفظه ، مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لقول محذوف ، تقديره : ومثله : قوله : يا أيها العميد ، وقس عليه قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾ مثلاً .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا كان المنادىٰ مفرداً ؛ أي : غير مضاف ، ولا** ) غير ( **شبهه ، وكان معرفة قبل النداء** ) بالعلمية ، أو بالإشارة ، أو بالصلة ( **كيا سعد ، وأيا سعيد ، أو معرفة بعده** ) أي : بعد النداء ( **وهو النكرة المقصودة بالنداء ؛ نحو : يا أيها العميد** ) و﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ ﴾ ، ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾

فلا تنون آخره ، بل ابنهِ على الضم لفظاً إن كان صحيح الآخر كما تقدم ، أو تقديراً إن كان معتلاً أو مبنياً قبل النداء ؛ نحو : يا موسىٰ ، ويا قاضي ، ويا حذَامِ ، ويا خمسةَ عشرَ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( . . **فلا تنون آخره** ) بلا ضرورة كما سيأتي ، ( **بل ابنهِ على الضم** ) سواء سبق تعريفه على النداء كالعلم ، أو حصل به ، وهو النكرة المقصودة ، فإن تعريفها إنما هو بالقصد والإقبال عليها ، والصحيح بقاء العلم علىٰ تعريف العلمية ، ويزيد بالنداء وضوحاً لا أنه ينكر قبل النداء ؛ إذ المنادىٰ قد لا يقبل التنكير ؛ كالجلالة واسم الإشارة ، وإنما نكر عند إضافته ؛ لأن مقصودها الأصلي التعريف أو التخصيص ، فلو بقيت العلمية . . لغت الإضافة ، وأما النداء . . فمقصوده الأصلي طلب الإصغاء لا التعريف ، فلا حاجة للتنكير . اهـ ( سم ) .

وإنما لم يجتمع النداء مع ( أل ) لئلا يجمع بين أداتي تعريف ظاهرتين ، بخلاف العلمية ، فإنها بغير أداة ظاهرة ، فتدبر . اهـ « خضري » .

أي : بل ابنِه على الضم ( **لفظاً** ) أي : ضماً لفظياً ( **إن كان** ) ذلك المفرد ( **صحيح الآخر ، كما تقدم** ) أي : وذلك كالمثال الذي تقدم في كلام الناظم ، ( **أو** ) ابنه على الضم ( **تقديراً** ) أي : ضماً مقدراً ( **إن كان** ) ذلك المفرد ( **معتلاً** ) بالألف أو بالياء ، ( **أو** ) كان ذلك المفرد ( **مبنياً قبل النداء** ) مثال ما يقدر فيه الضم للاعتلال : ( **نحو : يا موسىٰ ، ويا قاضي ، و** ) مثال ما قدر فيه الضم لكونه مبنياً قبل النداء ؛ نحو : ( **يا حذَامِ ، ويا خمسةَ عشرَ** ) ، ويا سيبويه العالم ، وقيل : علة بناء المفرد العلم شبهه بكاف ( ذلك ) خطاباً وإفراداً عن الإضافة ، ورُدَّ بأن النكرة غيرَ المقصودة كذلك مع إعرابها ، وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو : ( أدعوك ) خطاباً وإفراداً وتعريفاً ، وهي مشابهة كاف ( ذلك ) لفظاً ومعنىً ، فهو مشبه للحرف بالواسطة ، فخرج بالإفراد المضاف وشبهه ، وبالتعريف النكرة المقصودة ، وبُني علىٰ حركة إيذاناً بعروض البناء ، وكانت ضمة ؛ لدفع اللبس الحاصل بغيرها ؛ إذ الكسرة يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها ، والفتح يلبس به عند قَلْبها ألفاً وحذفها ، وأما ضمه بعد حذف يائه . . فقليل لا يُبالَىٰ باللبس به . اهـ « خضري » .

ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع ، وإذا اضطر إلىٰ تنوينه . . جاز أن ينون . . . . . . . . . .

---

وإعراب قوله : ( يا موسىٰ ) يا : حرف نداء ، ( موسىٰ ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره التعذر ؛ لأنه اسم مقصور ، ( يا قاضي ) يا : حرف نداء ، ( قاضي ) منادىٰ نكرة مقصودة ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، ( يا حذام ) يا : حرف نداء ، ( حذام ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وفيه ألغز بعضهم :

يا سيبويه أجبني لا زلت تجلوا المعمى
ما اسم حوىٰ في زمان فتحاً وكسراً وضما

( يا خمسةَ عشرَ ) يا : حرف نداء ، ( خمسةَ عشرَ ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ( يا سيبويه ) يا : حرف نداء ، ( سيبويه ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر على الأخير ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

( **ويظهر أثر تقدير الضم** ) في المعتل وفي المبني قبل النداء ( **إذا أتبع** ) المنادى المبني قبل النداء : يا سيبويه العالمُ ، فيجوز برفع العالم ؛ مراعاةً للضم المقدر في آخر ( سيبويه ) وإن كان مبنياً لفظاً على الكسر ، وبنصبه ؛ مراعاةً لمحله كما يفعل في تابع المنادىٰ غير المبني في الأصل ، ولا يجوز إتباع حركته الأصلية في نحو : يا سيبويه ويا هٰؤلاء ؛ لبعدها بأصالتها عن حركة الإعراب ، بخلاف الضم ، فإنه بعروضه أشبه الإعراب العارض بالعامل ؛ وبهٰذا يحل اللغز المشهور في ( هٰؤلاء ) وكذا المحكي ، فيبنىٰ علىٰ ضم مقدر للحكاية ، كإعرابه في غير النداء ، ويرفع تابعه أو ينصب ؛ كيا تأبط شراً المقدام والمقدام ولا يجوز إتباع حركته الأصلية . اهـ « خضري » .

( **وإذا اضطر** ) أي : احتيج حاجة شديدة لضرورة النظم ( **إلىٰ تنوينه** ) أي : إلىٰ تنوين المنادى المفرد ، وهٰذا محترز قوله آنفاً : ( فلا تنون آخره ) ( . . **جاز أن ينون** )

المنادى المفرد حالة كونه ( **منصوباً ومضموماً** ) ، وفي قوله : ( منصوباً ومضموماً ) إشارة إلىٰ أن المنون ضرورة يكون مبنياً إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ، ومعرباً إذا نصب رجوعاً لأصل الأسماء ، وحينئذ يتعين في تابعه النصب إذا نون منصوباً ، ويجوز فيه إذا نون مضموماً الضم ؛ نظراً إلىٰ محله . اهـ « خضري » ، مثال تنوينه منصوباً ؛ كقول عدي الملقب بمهلهل بن ربيعة بن الحارث الكندي بيتاً من الخفيف في شأن محبوبته :

ضربت صدرها إلي وقالت          يا عدياً لقد وقتك الأواقي

وضمير ( ضربت ) إلىٰ محبوبته ، و( إلي ) بمعنىٰ مني حال من فاعل ( ضربت ) ، و( قالت ) معطوف علىٰ ( ضربت ) ، و( وقتك ) بمعنىٰ حفظتك من الوقاية ، والأواقي : الحوافظ ، جمع واقية ، **أصله** : الوواقي ، أبدلت الواو الأولىٰ همزة ، **والمعنىٰ** : ضربت محبوبتي صدرها حالة كونها متعجبة من نجاتي مع ما لاقيت ، من الحروب والأسر ، علىٰ عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب ، وقالت : يا عدياً ؛ والله لقد حفظتك الحوافظ من الله من الأعداء ، **والشاهد** : في قوله : ( يا عدياً ) حيث اضطر الشاعر إلىٰ تنوينه ، فنونه ونصبه مع كونه مفرداً معرفة .

ومثال تنوينه مضموماً : كقول محمد بن عبد الله الأحوص بيتاً من الوافر في حق رجل يسمىٰ مطراً ، كان من أقبح الرجال ، وكانت له زوجة تسمىٰ سلمىٰ ، كانت من أجمل النساء ، وكان يحبها وهي تكرهه وتريد فراقه ، وهو لا يرضىٰ بذلك ، وكان الشاعر يحبها أيضاً ، ويكره مطراً زوجَها ككراهتها له ؛ فلذلك سَلَّم عليها ولم يُسلِّم عليه :

سلام الله يا مطر عليها          وليس عليك يا مطر السلام

وبعده :

فلا غفر الإله لمنكحيها          ذنوبَهمُ ولو صلوا وصاموا

إلىٰ أن قال :

فطلقها فلست لها بكفء          وإلا يعل مفرقك الحسام

**ومعنى البيت ظاهر** ، **والشاهد** : في قوله : ( يا مطر ) الأول ؛ حيث نونه مع بقائه

ومحل بنائه على الضم إذا لم يكن مثنىً ولا مجموعاً علىٰ حدِّه ، وإلا . . بني علىٰ ما يرفع به ؛ نحو : يا زيدان ، ويا زيدون . وإذا نوديت ( أيٌّ ). . لزمها ( ها ) التنبيه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

على البناء على الضم مع أنه مفرد معرفة لا ينون ، وأما ( مطر ) الثاني . . فقد جاء على الأصل . اهـ من « الشواهد » .

قوله : ( **ومحل بنائه** ) محترز قوله : ( بل ابنه على الضم ) أي : ومحل بناء المفرد العلم ( **على الضم إذا لم يكن مثنى** ) كيا زيدان ورجلان ، ( **ولا مجموعاً** ) أي : لم يكن مجموعاً جمعاً ( **علىٰ حدِّه** ) أي : علىٰ طبق المثنىٰ وطريقه في إعرابه بالياء واختتامه بالنون ، وهو جمع المذكر السالم كيا زيدون ومسلمون ، ( **وإلا** ) أي : وإن كان المنادى المفرد العلم مثنىٰ أو مجموعاً ( . . **بني علىٰ ما يرفع به** ) لو كان معرباً ؛ وذلك ( **نحو** ) قولك : ( **يا زيدان** ) ويا رجلان في المثنىٰ ، ( **و** ) قولك : ( **يا زيدون** ) ويا مسلمون في الجمع .

وتقول في إعراب هـٰذه الأمثلة : ( يا زيدان ) يا : حرف نداء ، ( زيدان ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الألف نيابة عن الضم ؛ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء ، ومثله ( يا رجلان ) ، ولكنه نكرة مقصودة ، وتقول في إعراب ( يا زيدون ) يا : حرف نداء ، ( زيدون ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني على الواو نيابة عن الشم ؛ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء ، ومثله ( يا مسلمون ) ، ولكنه نكرة مقصودة .

( **وإذا نوديت « أي »** ) الوصفية ؛ أي : جعلت منادىٰ نكرة مقصودة ، وتكون بلفظ واحد ، وإن ثنيت صفتها أو جمعت ؛ كيا أيها الرجلان أو الرجال ، لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها ؛ كـ﴿ يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ﴾ ، ولا يجب كما قاله الدماميني . اهـ « خضري » ( . . **لزمها « ها » التنبيه** ) أي : لزمها حرف تنبيه زائد ، لا محل له من الإعراب عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوا عنها ( ما ) الزائدة في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ وخصت ( ها ) بالنداء ؛ لأنه محل تنبيه ، و( ما ) بالشرط ؛ لأنه يناسبه الإبهام ،

ولزم وصفها بما فيه ( أل ) واجبِ الرفع كما مثل به ، وهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، صرح به المرادي . وإذا وصف المنادى المفرد العلم بـ( ابن ) مضاف لعلم ؛ نحو : يا زيدُ بن سعيد . . جاز لك ضمه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والأغلب فتح هٰذه الهاء ، وقد تضم إذا لم يكن بعدها اسم إشارة . اهـ « خضري » ، ( **ولزم** ) أي : وجب ( **وصفها** ) أي : وصف ( أي ) ( **بما** ) أي : باسم ( **فيه** ) أي : في ذلك الاسم ( **أل** ) الجنسية بحسب الأصل وإن صارت الآن للحضور ؛ لأنه المقصود بالنداء و( أي ) وصلة لندائه ؛ لامتناع جمع حرف النداء ، و( أل ) ، وهو مفرد ، فوجب ضمه كما لو باشره الحرف ؛ تنبيهاً علىٰ أنه المنادىٰ ، وخصت ( أي ) بالتوصل بها ؛ لوضعها على الإبهام ، واحتياجها للمخصص ، فتكون ألصق بما بعدها من غيرها ، ولما شابهها اسم الإشارة في ذلك . . قام مقامه في نحو : يا أَيُّهَـٰذا أَقبِلْ ( **واجب الرفع** ) بالجر صفة لـ( ما ) الموصولة في قوله : ( بما ) أي : ولزم وصفها باسم فيه ( أل ) الجنسية واجبِ الرفع تبعاً للفظ ( أيٌّ ) وكذا يجب رفع نعته إذا نعت ؛ كيا أيها الرجل الفاضل ، فيمتنع نصب الفاضل تبعاً للمحل كما في « الأشموني » .

**والظاهر** : أن المانع من ذلك عدم السماع ، وإلا . . فهو تابع أي في محل نصب مثلها ، كما اختاره الصبان ، ولم يوجد مانع من مراعاته في نعته ، كما وجد في ( أي ) اهـ « خضري » ، ( **كما مَثَّل به** ) أي : وذلك كالمثال الذي مثل به الناظم بقوله : ( يا أيها العميد ) ( **وهي** ) ( أي ) ( **نكرة مقصودة مبنية على الضم ، صرح به** ) أي : بكونها نكرة مقصودة ( **المراديُّ** ) في « شرحه » على « الألفية » .

( **وإذا وصف المنادى المفرد العلم** ) خرج به النكرة المقصودة ( **بـ« ابن »** ) أو ( ابنة ) بخلاف ( بنت ) لقلة استعمالها في نحو ذلك ( **مضافٍ** ) ذلك الابنُ ( **لعلم** ) أي : علىٰ علم آخر مذكر أو مؤنث ، وكذا العلم الأول ؛ كيا زيد ابن فاطمة ، ويا هند ابنة زيد ، بالضم والنصب ، وغَلَّطوا من اشترط تذكير العلمين ، ولا فرق بين كون العلم الثاني مفرداً أم لا . اهـ « صبان » ، وقوله : ( مضاف إلىٰ علم ) حقه أن يقول : مضافاً إلىٰ علم ، بالنصب علىٰ أنه حال من ( ابن ) لأنه معرفة بقصد لفظه ، فلا يوصف بنكرة . اهـ « خضري » ( **نحو : يا زيد بن سعيد . . جاز لك ضمه** ) أي : ضم

وفتحه ، وكذا لو تكرر المنادى المبني على الضم ، وأضيف إلىٰ ما بعده ؛ نحو : يا سعدُ سعدَ الأوس . . جاز لك فتحُ الأول وضمه ، ووجب . . . . . . . . . . . .

---

المنادىٰ ، وهو لفظ ( زيد ) علىٰ ما هو الأصل في المنادى المفرد من بنائه على الضم ، ( **وفتحه** ) أي : وفتح المنادىٰ على الاتباع لفتحة ( ابن ) الحاجز بينهما ؛ لأنه حاجز غير حصين بسكونه ، أو فتحه فتحة بنية علىٰ تركيب الصفة مع الموصوف ؛ كـ( خمسةَ عشرَ ) ، أو فتحه فتح إعراب علىٰ إقحام ( ابن ) وإضافة ( زيد ) إلىٰ سعيد ؛ لأن ابن الشخص يضاف إليه ؛ لملابسته له .

وأما فتحة ( ابن ) . . فعلى الأول إعراب ، وعلى الثاني بناء ، وضم النداء مقدر عليه كما يقدر في ( خمسةَ عشرَ ) ، وعلى الثالث لا إعراب ولا بناء ، كما في « التصريح » لأنه زائد لم يطلبه عامل ، فتقول في إعرابه على الأول : ( زيد ) منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة إتباعه لـ( ابن ) ، و( ابن ) صفته تابع لمحله منصوب بالفتحة الظاهرة ؛ لأنه مضاف إلىٰ ما بعده ، وعلى الثاني : ( زيد ) بن : منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوروه اشتغال المحل بحركة البناء التركيبي ، ( زيد ) بن : مضاف ، ( سعيد ) مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعلى الثالث نقول : ( زيد ) منادىٰ مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة ، و( سعيد ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ولفظ ( ابن ) مقحم بينهما ، لا محل له من الإعراب ، ولا يصح كونه بدلاً ، ولا عطف بيان ؛ لعدم تمام الأول إلا بالمضاف إليه ، وهل يجوز كونه توكيداً لفظياً بالمراد ؟ كما سيأتي في ( سعد سعد الأوس ) فتكون فتحته فتحة إعراب ، تأمل . اهـ « خضري » .

( **وكذا** ) الحكم في الإعراب ( **لو تكرر المنادى المبني على الضم ، وأضيف إلىٰ ما بعده ؛ نحو : يا سعدُ سعدَ الأوس . . جاز لك فتحُ الأول** ) من العلمين علىٰ كونه تابعاً لـ( سعد ) الثاني ، أو علىٰ تقدير مضاف له ، تقديره : يا سعد الأوس سعد الأوس ، أو علىٰ جعل الثاني زائداً ، وإضافة الأول إلى الأوس ، ( **و** ) جاز لك فيه أيضاً ( **ضمُّه** ) أي : ضم الأول على الأصل في حركة البناء في المفرد العلم ، ( **ووجب**

نصب الثاني .

وَتَنْصِبُ ٱلْمُضَافَ فِي ٱلنِّدَاءِ ... كَقَوْلِهِمْ يَا صَاحِبَ ٱلرِّدَاءِ

إذا كان المنادىٰ مضافاً إضافة لفظية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**نصب الثاني** ) علىٰ جعله بدلاً أو عطف بيان من محل الأول ، أو علىٰ جعله معمولاً لفعل محذوف ، تقديره : أعني : سعدَ الأوس ، أو علىٰ جعله منادى بتقدير حرف النداء ؛ أي : يا سعد الأوس . اهـ « كردي » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وتنصب المضاف في النداء ... كقولهم يا صاحب الرداء )**

( **وتنصب** ) أيها السائل المنادى ( **المضاف** ) إلىٰ غير ضمير الخطاب ، وإلا . . فلا ينادىٰ أصلاً ؛ لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة ؛ إذ النداء خطاب للمضاف ، والضمير خطاب لغيره ( **في النداء** ) وجوباً ، سواء كانت إضافته معنوية ؛ كيا عبد الله ، أو لفظية ( **كقولهم : يا صاحب الرداء** ) ، ومثله المشبه به ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، فيطول به كالمضاف ، سواء كان تعلقه به ؛ إما : بكونه عاملاً فيه رفعاً أو غيره ؛ كيا حسناً وجهُه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد ، وكذا يا غافلاً والموت يطلبه إذا جعلت الجملة حالاً من الضمير في ( غافلاً ) ، أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء ؛ كيا ثلاثة وثلاثين ، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير منهم ، سواء وصفت بمفرد أو غيره ؛ كحكاية الفراء يا رجلاً كريماً ، قيل : وكقوله صلى الله عليه وسلم في سجوده : « يا عظيماً يرجىٰ لكل عظيم ، ويا حليماً لا يعجل » ، ولم يتعرض الناظم المشبه بالمضاف ، لعله تركه لضيق النظم ، أو لغفلته عنه ، والله أعلم .

وقوله : ( يا صاحب الرداء ) و( الرداء ) ما يلبس في أعالي البدن ، يجمع علىٰ أردية ، وتثنيته رداءان ورداوان ، يقال : تردى الرجل إذا لبس الرداء . اهـ « مختار » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا كان المنادىٰ مضافاً** ) إلىٰ ما بعده ( **إضافة لفظية** ) أي : غير محضة ، وهي إضافة الوصف إلىٰ معموله ، وسميت لفظية ؛ لأنها تفيد أمراً لفظياً في المضاف بحذف تنوينه أو نونه ، كما مر في الإضافة ،

أو معنوية . . وجب نصبه ؛ نحو : يا عبد الله ، و( يا صاحب الرداء ) ، ومثله : **المشبه به** : وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ نحو : يا حسناً وجهه ، ويا طالعاً جبلاً ، ويا رفيقاً بالعباد . **والحاصل** : أن المنادىٰ باعتبار حكمه خمسة أقسام : **المفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة** ، **والنكرة غير مقصودة** ، **والمضاف** ، **وشبهه** . **فالمفرد العلم** ، **والنكرة المقصودة** : يبنيان علىٰ ما يرفعان به ، من حركة أو حرف ، والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً ، ولم يتعرض في النظم للمشبه بالمضاف . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أو** ) مضافاً إضافة ( **معنوية** ) وتسمىٰ محضة ، وسميت معنوية ؛ لإفادتها أمراً معنوياً في المضاف ، وهو التعريف أو التخصيص ( . . **وجب نصبه** ) إجماعاً ، وقال ثعلب : بجواز ضمه فيما إذا كانت إضافته غير محضة ، إلا أن يقال : [من البسيط]

وليس كل خلاف جاء معتبرا إلا خلافاً له حظ من النظر

مثال المضاف إضافة معنوية : ( **نحو : يا عبد الله ، و** ) المضاف إضافة لفظية ؛ كقول الناظم : ( **يا صاحب الرداء ، ومثله** ) أي : مثل المضاف في وجوب نصبه ( **المشبه به** ) أي : بالمضاف : ( **وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه** ) إما : بكونه مرفوعه ( **نحو : يا حسناً وجهه** ) أ( **و** ) منصوبه لفظاً ؛ نحو : ( **يا طالعاً جبلاً** ) أ( **و** ) منصوبه محلاً ؛ نحو : ( **يا رفيقاً بالعباد** ) .

( **والحاصل** ) أي : حاصل ما ذكرناه من أول الباب إلىٰ هنا : ( **أن المنادىٰ باعتبار حكمه** ) ولو قال : باعتبار أفراده . . كان أولىٰ ؛ لأنه باعتبار حكمه قسمان : معرب ومبني ، وباعتبار حده واحد ، وهو المطلوب إقباله ، وأما باعتبار أفراده . . فهو ما ذكره بقوله : ( **خمسة أقسام : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة** ) فحكمهما البناء ، ،( **والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه** ) فحكمها الإعراب ، كما ذكره بقوله :

( **فالمفرد العلم ، والنكرة المقصودة : يبنيان علىٰ ما يرفعان به ، من حركة** ) كما في المفرد وجمع التكسير ، ( **أو حرف** ) كما في المثنىٰ وجمع المذكر السالم ، ( **والثلاثة الأخيرة منصوبة لفظاً** ) أو تقديراً ، ففيه اكتفاءٌ ، ( **ولم يتعرض في النظم للمشبه بالمضاف** ) .

وَجَـــائِــزٌ عِنْــدَ ذَوِي ٱلْأَفْهَــامِ    قَــوْلُــكَ يَــا غُــلاَمِ يَــا غُــلاَمِــي
وَجَـــوَّزُوا فَتْحَـــةَ هَـٰــذِي ٱلْيَـــاءِ    وَٱلْــوَقْــفَ بَعْــدَ فَتْحِهَــا بِــٱلْهَــاءِ
وَٱلْهَـاءُ فِـي ٱلْـوَقْـفِ عَلَـىٰ غُـلاَمِيَـهْ    كَـٱلْهَـاءِ فِي ٱلْـوَقْـفِ عَلَـىٰ سُلْطَانِيَـهْ
وَقَـــالَ قَـــوْمٌ فِيـــهِ يَـــا غُـــلاَمَـــا    كَمَــا تَلَــوْا يَــا حَسْـرَتَـا عَلَـىٰ مَـا

---

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وجـــائـــز عنـــد ذوي الأفهـــام    قـــولـــك يـــا غـــلام يـــا غـــلامـــي**
**وجـــوزوا فتحـــة هـٰـــذي اليـــاء    والـــوقـــف بعـــد فتحهـــا بـــالهـــاء**
**والهـاء فـي الـوقـف علـىٰ غـلاميـه    كـالهـاء فـي الـوقـف علـىٰ سلطـانيـه**
**وقـــال قـــوم فيـــه يـــا غـــلامـــا    كمـــا تلـــوا يـــا حسـرتـــا علـىٰ مـــا )**

**واعلم** : أنه إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة ؛ أي : معنوية . . جاز فيه ست لغات ، ذكر منها الناظم أربع لغات :

**إحداها** : حذف الياء ؛ اكتفاءً عنها بالكسرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿يَـٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ .

**والثانية** : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ ، وهاتان اللغتان ذكرهما الناظم في البيت الأول بقوله : ( **وجائز** ) أي : جوازاً صناعياً لا شرعياً ( **عند ذوي الأفهام** ) ، وأرباب المعرفة بالعربية والقواعد النحوية ، جمع فهم ، وهو إدراك جازم ناشىء عن دليل ؛ أي : جائز عندهم في المنادى المضاف إلىٰ ياء المتكلم ؛ نحو : يا غلامي ويا قومي ، ويا عبدي ، ويا أبي ، ويا أمي ، ( **قولك** ) فيه : ( **يا غلام** ) بحذف الياء ، والاجتزاء عنها بالكسرة ، ومثله قولهم : يا عبد ، ويا قوم ، ويا أب ، ويا أم ، وهي أفصح اللغات الست ، وأكثرها دوراناً على الألسنة ، كما ذكرنا ذلك في رسالتنا « هدية أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف » ، فراجعها في إعراب هـٰذه الأمثلة .

وجائز فيه أيضاً قولك : ( **يا غلامي** ) بإثبات الياء ساكنة ، ومثله قولهم : يا عبدي ، ويا قومي ، ويا أبي ، ويا أمي ، وهـٰذه اللغة والتي تليها تليان اللغة الأولىٰ في الأفصحية ، كما ذكرناه في الرسالة المذكورة ، فارجع إليها في إعراب هـٰذه الأمثلة ، فإنه مهم جداً .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**واللغة الثالثة** : تحريك الياء بالفتح ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ ، ويوقف علىٰ هٰذه اللغة بهاء السكت ؛ حفظاً لفتحة الياء ، فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء وقفاً على الهاء : ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ لغرض حفظ فتحة الياء ، وذكر الناظم هٰذه اللغة بقوله : ( **وجوزوا فتحة هٰذي الياء** ) أي : حكم النحاة جواز فتحة هٰذه الياء التي أضيف إليها المنادىٰ ، ( **والوقف** ) معطوف علىٰ مفعول ( جوزوا ) أي : وحكموا جوازَ الوقف ( **بعد فتحها** ) أي : بعد فتح هٰذه الياء ( **بالهاء** ) فرقاً بين الوقف والوصل ، كما في « الملا جامي » وإبقاءً لهٰذه الفتحة كما في « الفاكهي » .

( **والهاء** ) الثابتة ( **في الوقف علىٰ** ) الياء في قولهم في النداء : يا ( **غلاميه** ) ، وقوله : ( والهاء ) مبتدأ ، خبره قوله : ( **كالهاء** ) أي : كائنة كالهاء الثابتة في غير النداء ( **في** ) حالة ( **الوقف علىٰ** « **سلطانيه** » ) من قوله تعالىٰ : ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ ، في كون الغرض من إثبات كل من الهاءين حفظَ حركة الياء ، والتفرقة بين حالتي الوقف والوصل لا الضمير ، فتقول في حالة الوصل : يا غلاميَ أَقبِل إلي ، بفتح الياء ، وفي حالة الوقف : يا غلاميه بهاء السكت ؛ حفظاً لفتحة الياء من السقوط ، وهٰذه اللغة الثالثة كالتي قبلها في الأفصحية ، كما ذكرنا آنفاً .

واختلفوا في أن أصل ( الياء ) السكون لكونها من المبنيات ، أو الفتح لكونها علىٰ حرف واحد قولان ، فلكل منهما وجه ، فلا مرجح لأحدهما **على** الآخر فاستويا . اهـ من « الهدية » ، وفي « الخضري » : أن سكون ( الياء ) أصلٌ أول ؛ لأنه أصل كل مبني ، والفتح أصلٌ ثانٍ ؛ لأنه أصل ما وضع علىٰ حرف .

**واللغة الرابعة** : قلب الياء ألفاً لخفتها ، ويتوصل إليها بفتح ما قبل الياء أولاً ؛ ليجري علىٰ قاعدة القلب ، **والظاهر** : أن هٰذه اسم ضمير في محل الجر بالإضافة كأصلها ، وأن الفتحة قبلها لمناسبتها ، ونصب النداء مقدر . اهـ « خضري » نقلاً عن ابن القاسم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ ، وذكر هٰذه اللغة بقوله : ( **وقال قوم** ) من العرب أو النحاة ( **فيه** ) أي : في قولهم : يا غلامي : ( **يا غلاما** ) بقلب

إذا نودي الاسم الصحيح الآخر المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة . . جاز فيه ست لغات ، ذكر منها في النظم أربعة : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( ياء ) غلامي ألفاً بعد قلب كسرة ما قبلها فتحة ؛ لمناسبة الألف ( كما تَلَوْا ) وقرؤوا قوله تعالىٰ : ( ﴿ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا ) فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ بالألف بدل ( الياء ) في ( يا حسرتي ) بقلب ( الياء ) ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، فتقول علىٰ هـٰذه اللغة : يا غلاما ، ويا قوما ، ويا عبدا ، ويا أبا ، ويا أما .

وتقول في إعراب المثال الأول : ( يا ) حرف نداء ، مبني على السكون ، ( غلام ) منادىٰ مضاف ، منصوب على المفعولية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم ، المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ( غلام ) مضاف ، و( ياء ) المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف : في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب ، ويقال ( غلام ) مضاف ، و( الألف ) ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وبهـٰذه الألف ألغز بعضهم ، فقال : ما ألف وقعت ضميرَ متكلم في محل جر ، فقال : [من الطويل]

أيـا عـالـمـاً لاحـت شـوارق نـوره ... علـى الجـو حتـىٰ ضـاء كـل جـانبـه

فمـا ألـف جـاءت ضميـر متكلـم ... ومجـرورة فـاسمـح بـرد جـوابـه

فأجابه بعضهم بقوله : [من الطويل]

أيـا سيـداً حـاز المكـارم جملـة ... ولا زالـت الألغـاز تسمـو ببـابـه

أيـا حسـرتـا بـالبـاب جـاءت مجيبـة ... تنـادي أنـا مبـد لكشـف نقـابـه

وهـٰذه اللغة الرابعة تلي اللغة الثانية والثالثة في الأفصحية .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا نودي الاسم الصحيح الآخر** ) خرج به المعتل كما سيأتي ؛ كيا فتاي ( **المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة** ) أي : خالصة عن نية الانفصال ( . . **جاز فيه** ) أي : في ذلك المنادىٰ ( **ست لغات ، ذكر منها** ) أي : من تلك الستِّ ( **في النظم أربعة** ) منها :

**أحدها** : حذف الياء اكتفاء بالكسرة ؛ نحو : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ **الثانية** : إثبات الياء ساكنة ؛ نحو : ﴿يَا عِبَادِيْ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ . **الثالثة** : تحريكها بالفتح ؛ نحو : ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ ، ويوقف علىٰ هـٰذه بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء ؛ فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء : ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ . **الرابعة** : قلب الياء ألفاً بعد تحويل ما قبلها فتحة ؛ نحو : ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ . **الخامسة** : حذف الألف اكتفاءً بالفتحة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أحدها : حذف الياء اكتفاء** ) منها ( **بالكسرة** ) المناسبة لها ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ .

**الثانية** ) منها : ( **إثبات الياء ساكنة ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿يَا عِبَادِيْ لاَ خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ .

**الثالثة** ) منها : ( **تحريكها بالفتح ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ ، **ويوقف علىٰ هـٰذه** ) اللغة الثالثة ( **بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء ؛ فيقال : يا غلاميه ، كما يقال في غير النداء** : ﴿ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾ ) .

**اللغة** ( **الرابعة : قلب الياء ألفاً** ) للتخفيف ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، **والظاهر** : أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم ، وأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر ، بل يقال : إن هـٰذه الألف ياء المتكلم ، ونصب ( غلاما ) فتحة مقدرة ، والفتحة الظاهرة ؛ لأجل الألف المنقلبة عن ياء . اهـ « يس » ( **بعد تحويل** ) حركة ( **ما قبلها فتحة** ) لمناسبة الألف ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ ) احضري إلي فهـٰذا أوانك .

واللغة ( **الخامسة : حذف الألف** ) المنقلبة عن ( ياءٍ ) ( **اكتفاءً** ) عن ذكرها ( **بالفتحة** ) أي : بفتحة ما قبلها الدالة عليها ، وهـٰذه اللغة تلي اللغة التي قبلها ، ولكنها وإن كانت واردة ضعيفة شاذة ، كما ذكرناه في الرسالة المذكورة ، وفي « الخضري » : وهـٰذه اللغة أضعفها ؛ ولذا منعها الأكثرون ، لكن أجازه الأخفش والفارسي ؛ كقوله : [من الوافر]

ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني

**السادسة** : ضم الاسم اكتفاءً عنها بنية الإضافة ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً ؛ حملاً للقليل على الكثير ؛ كقول بعضهم : يا أمُّ لا تفعلي ، حكاه يونس .

---

أي : بقولي : يا لهفا . اهـ ، فتقول : مثالها : يا غلامَ ، ويا عبدَ ، ويا قومَ ، ويا أبَ ، ويا أمَ ، ويا حسرةَ ، بفتح الآخر في الكل ، وإعراب المثال الأول : ( يا غلام ) يا : حرف نداء ، مبني على السكون ، ( غلام ) منادىٰ مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ( غلام ) مضاف ، و( ياء ) المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة اجتزاءً عنها بالفتحة ، في محل الجر مضاف إليه ، مبنية على السكون ؛ لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب .

**واللغة ( السادسة )** : حذف الياء و( **ضم الاسم اكتفاءً عنها بنية الإضافة** ) ففي كلامه تقديم وتأخير ، راجع عبارة « النزهة » أي : وضم آخر الاسم المنادىٰ ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بـ( أل ) ، ولا بإضافة ظاهرة ، ( **وإنما يفعل ذلك** ) أي : حذف الياء وضم آخر المنادىٰ ( **فيما يكثر ألا ينادىٰ إلا مضافاً** ) ، ولو قال بدل هٰذه العبارة : وإنما يفعل ذلك فيما لا ينادي إلا مضافاً إلى الياء ، كما هي عبارة « الخضري » و« النزهة » كالرب والأبوين والقوم ، لا نحو الغلام ، ( **حملاً للقليل** ) وهو ما لا ينادىٰ إلا مضافاً غالباً ؛ كالرب والوالدين في ضم آخره ، ( **على الكثير** ) وهو ما يكثر أن ينادىٰ غير مضاف : يا زيد ، ويا رجل لمعين . اهـ من الهامش ، ومثال هٰذه اللغة : ( **كقول بعضهم** ) أي : بعض العرب : ( **يا أمُّ** ) بضم الميم المشددة ( **لا تفعلي** ) كذا وكذا ، ( **حكاه** ) أي : حكىٰ هٰذا المثال ( **يونس** ) بن حبيب الضبي ، أبو عبد الرحمٰن ، بارع في النحو ، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروىٰ عن سيبويه ، وله قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها ، مات سنة ( ١٨٢ ) اهـ كتاب « الحدود » ٣٨ ، أي : حكاه يونس عن العرب ، وهٰذه اللغة أضعف اللغات الست ، وإنما كانت أضعف اللغات ؛ لما يترتب عليها من الالتباس بالنكرة المقصودة . اهـ « كردي » .

فهٰذه ست لغات ، **أفصحها** : حذف الياء اكتفاءً بالكسرة ، ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة . وأما نحو : يا مكرمي ، ويا ضاربي مما الإضافة فيه للتخفيف . . فليس فيه إلا لغتان ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، . . .

---

( **فهٰذه** ) اللغات المذكورة ( **ست لغات ، أفصحها : حذف الياء اكتفاءً** ) عنها ( بالكسرة ، **ثم إثباتها ساكنة ومفتوحة ، ثم قلبها ألفاً ، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة** ) ، **وأضعفها** : اللغة السادسة كما مر آنفاً ، وقرأ أبو جعفر من العشرة : ﴿رَبُّ ٱحْكُمْ بِٱلْحَقِّ﴾ بالضم ؛ مثالها : يا غلامُ ، ويا قومُ ، ويا أبُ ، ويا أمُّ ، ويا ربُّ ، ويا حسرةُ بضم أواخرهن ، وتقول في إعراب المثال الأول : ( يا غلام ) يا : حرف نداء ، مبني على السكون ، ( غلام ) منادىٰ مضاف منصوب ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة ؛ تشبيهاً له بالنكرة المقصودة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ( غلام ) مضاف ، و( ياء ) المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ، وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب ، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة .

وهٰذه ست لغات ذكر الشارح ترتيبها في الأفصحية ، وأما اللغتان الأخيرتان . . فضعيفتان ؛ فلذلك تركهما الناظم ، وهٰذه اللغات الست جارية في المنادى الصحيح الآخر ، المضاف إلىٰ ياء المتكلم إضافة محضة ، سواء كان لفظ ( أب ) أو ( أم ) أو غيرهما .

وقوله : ( **وأما نحو : يا مكرمي ، ويا ضاربي** ) مقابل لقوله سابقاً : ( إذا نودي الاسم الصحيح المضاف إلي ياء المتكلم إضافة محضة ) أي : وأما نحو : يا مكرمي ، ويا مسلمي و يا معلمي ويا ضاربي ويا سالبي ( **مما الإضافة فيه** ) لفظية غير محضة مفيدة ( **للتخفيف** ) في اللفظ ، يحذف التنوين أو النون ( . . **فليس فيه إلا لغتان** ) **أحدهما** : ( **إثبات الياء** ) أي : إثبات ( ياء ) المتكلم ( **ساكنة ، أو مفتوحة** ) فلا يجوز حذفها ؛ لشدة طلبه لها لكونه عاملاً يشبه الفعل . اهـ « صبان » .

ومثله في وجوب إثبات ( الياء ) إلا أنها مفتوحة فيه لا غير . . المنادى المعتل المضاف إلى ( الياء ) نحو : يا فتايَ بفتح ( الياء ) مخففة ، ويا قاضيَّ بفتحها مدغمة فيها ( ياء ) المنقوص .

وَحَــذْفُ يَــا يَجُــوزُ فِــي ٱلنِّــدَاءِ ... كَقَــوْلِهِــمْ رَبِّ ٱسْتَجِــبْ دُعَــائِــي
وَإِنْ تَقُــلْ يَــا هَـٰــذِهِ أَوْ يَــا ذَا ... فَحَــذْفُ يَــا مُمْتَنِــعٌ يَــا هَـٰــذَا

---

( ومثله ) أي : ومثل نحو : يا مكرمي ( **في وجوب إثبات « الياء »** ) وهو خبر مقدم للمبتدإ المؤخر الآتي بقوله : ( المعتل المضاف إلى الياء ) أي : **مثله في وجوب** إثبات الياء ، ( **إلا أنها مفتوحة فيه** ) أي : في المعتل الآتي ( **لا غير** ) الفتح جائزاً فيها ( . . **المنادى المعتل المضاف إلى « الياء »** ) فلا يجوز حذف الياء منه ؛ لئلا يلتبس بغير المضاف ، ولا إسكانها ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، وتسكين ورش ﴿محيايْ﴾ من إجراء الوصل مجرى الوقف . اهـ « يس » ، ولا يجوز تحريكها بالضم ولا بالكسر ؛ لثقلهما على ( الياء ) الساكن ما قبلها . اهـ « مجيب » ، وقوله : ( المنادى المعتل ) يستثنىٰ منه نحو : ( ظبي ) و( دلو ) فإن حكمه حكم الصحيح .

ومثال المعتل المضاف إلى ( الياء ) : ( **نحو : يا فتايَ بفتح « الياء » مخففة ، ويا قاضيَّ بفتحها مدغمة فيها « ياء » المنقوص** ) ، وهـٰذه هو الصواب ، وفي أغلب النسخ : ( مدغمة في ياء المنقوص ) ، وهو تحريف من النساخ ، فلا يجوز حذف ( الياء ) من هـٰذا المعتل ؛ للالتباس ، ولا إسكان الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ولا تحريكها بالضم ، ولا بالكسر ؛ لاستثقالهما عليها . اهـ « ابن عقيل » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وحــذف يــا يجــوز فــي النــداء ... كقــولهــم رب استجــب دعــائــي**
**وإن تقــل يــا هـٰــذه أو يــا ذا ... فحــذف يــا ممتنــع يــا هـٰــذا )**

أي : ( **وحذف « يا »** ) اختصاراً دون سائر حروف النداء ، ( **يجوز في النداء** ) لأنها أم الباب ، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها ؛ وذلك ( **كقولهم** ) أي : قول بعض المؤمنين : ( **رَبِّ استجب دعائي** ) أي : يا رب ؛ فاقبل دعائي إياك بقضاء حوائجي ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ، وقوله :

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ ، وقوله : ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ .

**وإعراب مثال الناظم** : ( رب ) منادىٰ مضاف ، حذف منه حرف النداء اختصاراً ، تقديره : يا رب ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة علىٰ ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ؛ لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً ، ( رب ) مضاف ، و( ياء ) المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه ، مبني على السكون ، والجملة الفعلية جواب النداء وجملة النداء جملة إنشائية ، لا محل لها من الإعراب .

**واعلم** : أنه يمتنع حذف حرف النداء في ثمانية مواضع ، ذكرها ابن هشام في « التوضيح » : الأول منها : اسم الإشارة ، وذكره الناظم بقوله : ( **وإن تقل** ) أيها السائل : ( **يا هـٰذه** ) المرأة افعلي ، ( **أو يا** ) هـ( ذا ) الرجل أقبل إلي ، ( .. **فحذف « يا »** ) في هـٰذا المثال ( **ممتنع يا هـٰذا** ) النحوي ، وإعراب المثال الأول : ( يا ) حرف نداء ، مبني على السكون ، ( ها ) حرف تنبيه لتنبيه المخاطبة علىٰ ما يلقىٰ إليها ، مبني على السكون ، ( ذي ) اسم إشارة ، يشار به للمفردة المؤنثة القريبة ، منادىٰ مفرد العلم ، في محل النصب على المفعولية ، مبني علىٰ ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ( المرأة ) بدل من اسم الإشارة بالرفع تابع للضم المقدر ، وبالنصب تابع للنصب المحلي ، وعلامة رفعه أو نصبه حركة ظاهرة في آخره ، وجملة النداء في محل النصب مقول لـ( تقل ) ، وقس عليه إعراب ( يا هـٰذا الرجل ) ، فلا يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة عند البصريين ؛ لعدم السماع ، مع أن الحذف غير قياسي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يجوز حذف حرف النداء ، وهو** ) أي : الحرف الذي يجوز حذفه من أحرف النداء ، والضمير مبتدأ ، خبره قوله : ( **يا** ) لأنه خبر محكي له ، وقوله : ( **خاصة** ) حال من ( يا ) ولكن علىٰ تأويله بالمشتق ؛ لأنه مصدر جاء علىٰ وزن فاعلة ؛ أي : حالة كون ( الياء ) مخصوصة بجواز حذفها من بين أحرف النداء ؛ لأنها أم الباب ، فهم يتوسعون فيها ما لا يتوسعون في

اختصاراً ؛ نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ، ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ، ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ . ويمتنع حذفه في ثمان مسائل ، ذكرها ابن هشام في « التوضيح » : **منها** : اسم الله إذا لم تلحقه الميم ؛ نحو : يا ألله . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

غيرها ، وقوله : ( **اختصاراً** ) تعليل لجواز حذفها ؛ أي : يجوز حذفها ؛ لأجل الاختصار والتقليل للكلام ، أو صفة لمصدر محذوف ، تقديره : أي : يجوز حذفها حذفاً ذا اختصار ؛ أي : حذفاً لدليل ، فخرج بقوله : ( اختصاراً ) حذف اقتصارٍ ؛ لأنه لا يجوز هنا ؛ لأن الحذف عندهم قسمان : **حذف اختصار** : وهو الحذف لدليل يدل على المحذوف ، **وحذف اقتصار** : وهو الحذف بلا دليل ، ومثال حذف حرف النداء من المنادىٰ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ ) بحذف حرف النداء من ( يوسف ) ، ونحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ ) ، وقوله تعالىٰ : ( ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ ) .

( **ويمتنع حذفه** ) أي : حذف حرف النداء ( **في ثمانٍ مسائل ، ذكرها** ) أي : ذكر تلك الثمانية ( **ابن هشام في « التوضيح »** ) :

**الأول منها** : اسم الإشارة ، كما سبق في كلام الناظم . وإنما امتنع حذف ( يا ) مع اسم الإشارة ؛ لعدم السماع ، كما مر آنفاً .

**والثاني** ( **منها** : **اسم الله** ) أي : لفظ الجلالة ( **إذا لم تلحقه الميم** ) المشددة ( **نحو** : **يا ألله** ) أما إذا لحقته الميم . . فهي عوض عن حرف النداء ، وهم لا يجمعون بن العوض والمعوض عنه ، وإنما امتنع حذف حرف النداء معه ؛ لأن الحذف علىٰ خلاف القياس ، فلو حذف حرف النداء معه . . لم يدل عليه دليل ، والحذف إنما يكون لدليل ، ولا دليل هنا كما أشار إليه الشارح بقوله آنفاً : (اختصاراً) .

## فائدة

### [النداء في اسم الله تعالى بـ (اللهم)]

والأكثر في نداء اسم الله تعالى ( اللهم ) بميم مشددة معوضة عن حرف النداء ، فهو منادىٰ مفرد العلم ، مبني علىٰ ضم الهاء على المختار ، في محل نصب على المفعولية ، و( الميم ) عوض عن ( يا ) فراراً من دخولها علىٰ ( أل ) ، وخصت الميم

**ومنها** : النكرة مقصودة كانت ؛ نحو : يا رجل لمعين ، أو غير مقصودة ؛ نحو : يا رجلاً خذ بيدي . **ومنها** : ما ذكره الناظم ، وهو اسم الإشارة ؛ نحو : يا هـٰذا ويا هـٰؤلاء ، وجوز الكوفيون . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بالتعويض ؛ لمناسبتها لـ( يا ) في أنها للتعريف عند حمير ، وشددت ؛ لتكون علىٰ حرفين كـ( يا ) ، وأخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالىٰ ؛ إذ لا يجب كون العوض في محل المعوض عنه ؛ كـ( تاء ) عدة ، و( ألف ) ابن . أما البدل . . فيجب فيه ذلك كما في ( ماء ) و( ماه ) و( ثعالىٰ ) و( ثعالب ) ، وكل بدل عوض ولا عكس ، ولا يوصف ( اللهم ) كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء ، وأجازه المبرد ؛ نحو : ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ، وحمله سيبويه على النداء المستأنف ، وقد تحذف منه ( أل ) فيصير لَهُمَّ ، وهو كثير في الشعر . اهـ « خضري » .

( و ) **الثالث** ( منها : **النكرة مقصودة كانت ؛ نحو : يا رجل لمعين ، أو غير مقصودة ؛ نحو** ) قول الأعمىٰ : ( **يا رجلاً خذ بيدي** ) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أدوات التعريف ، فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأدوات . اهـ من هامش الشارح .

وذكر الشارح اسم الإشارة الذي جعلناه أولاً في التعداد بقوله :

( **ومنها** ) أي : ومن تلك المسائل الثمانية : ( **ما ذكره الناظم** ) في النظم بقوله : ( وإن تقل يا هـٰذه أو يا ذا ) ( **وهو** ) أي : والموضع الذي ذكره الناظم ( **اسم الإشارة ؛ نحو : يا هـٰذا** ) ، **وإعرابه** : ( يا ) حرف نداء ، ( ها ) حرف تنبيه ، ( ذا ) اسم إشارة ، في محل النصب منادىٰ معرف ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي ، ( **و** ) نحو : ( **يا هـٰؤلاء** ) اسم إشارة للجمع المطلق القريب **وإعرابه** : ( يا ) حرف نداء ، و( ها ) حرف تنبيه ، ( أولاء ) اسم إشارة للجمع القريب ، في محل النصب منادىٰ معرف ، مبني بضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، ومنع حذف حرف النداء مع النكرة مطلقاً ، ومع اسم الإشارة هو مذهب البصريين ، وحملوا ما سُمع من الحذف علىٰ ضرورة الشعر ، أو على الشذوذ ، ولحنوا من استعمله من المولدين ، فلا يحتج به ، ( **وجوز الكوفيون**

حذفَه مع المقصودة ، واسم الإشارة ؛ كحديث : « ثوبي حجر » . . . . . . . . . . .

---

**حذفَه** ) أي : حذف حرف النداء ( **مع** ) النكرة ( **المقصودة ، واسم الإشارة** ) ، وجعلوه مقيساً مطرداً فيهما .

وقيد الشارح اسم الجنس بالنكرة المقصودة ، وأطلقه ابن مالك في « الألفية » ، فيظهر من إطلاقه أنه لا فرق في اسم الجنس بين أن يكون لمعين أم لا ، والذي في « الموضح » أنه إن كان لمعين. . جاز معه الحذف بقلة ، وإن كان لغير معين. . امتنع . اهـ « حمدون » ، وفي « الخضري » : والانصاف جعل الحذف مقيساً في اسم الجنس ؛ لكثرته نظماً ونثراً ، وقصر الحذف في اسم الإشارة على السماع ؛ إذ لم يرد الحذف فيه إلا في الشعر ، وقال في « شرح الكافية » : وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح . اهـ بتصرف .

والذي ذكره الشارح من مواضع امتناع حذف حرف النداء ثلاثة ، **والرابع منها** : المندوب ، **والخامس** : المستغاث ، وإنما امتنع الحذف فيهما ؛ لأن المقصود فيهما مد الصوت ، والحذف ينافي ذلك ، **والسادس** : المضمر ، وإنما امتنع الحذف فيه ؛ لأنه يفوت معه الدلالة على النداء ، **والمعنىٰ** : أن الضمير للخطاب ، و( يا ) للخطاب ، فلو حذف ( يا ). . لتوهم أنك إنما أردت أن تخاطب شخصاً دون ندائه ، فيفوت المقصود . اهـ « حمدون » .

ومما سمع من مثال ندائه قول بعضهم : ( يا إياك قد كفيتك ) ، ومحل الخلاف ضمير المخاطب ، وأما غيره . . فلا ينادى اتفاقاً ، وأما حديث : « يا هو ، يا من لا هو إلا هو ». . فلفظ ( هو ) في مثله اسم للذات العلية لا ضمير ، وأما قولك : يا أنا . . فلحن مولد . اهـ « خضري » .

**والسابع** : المتعجب منه ؛ لأنه كالمستغاث لفظاً وحكماً ؛ كيا للماء والعشب تعجباً من كثرتهما .

**والثامن** : المنادى البعيد ؛ لأنه يحتاج فيه إلىٰ مد الصوت ، والحذف ينافيه . اهـ « أشموني » .

ومثال حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة : ( **كحديث : « ثوبي حجر »** )

اشتــــدي أزمــــة تنفــــرجـــــي . . . . . . . . . . . . . .

وقوله :

. . . . . . . . . . . . . . لمثلــك هـٰـذا لــوعــة وغــرام

---

**أصله** : أعطني ثوبي يا حجر ، **وأصله** : أن سيدنا موسىٰ عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده ، وكان بنو إسرائيل يغتسلون مجتمعين ، فكانوا يقولون : إنَّ به أدرة ، ولو لم يكن به . . لكان يغتسل معنا ، فوضع يوماً ثوبه علىٰ حجر واغتسل ، فلما أراد أن يأخذ ثوبه . . هرب الحجر ، فجعل يتبعه وهو عريان ، ويقول : « ثوبي حجر » حتىٰ مرّ علىٰ بني إسرائيل ، فقالوا : ما به بأس ، وكان ذلك الحجر رخاماً ، لا يقال : إن موسىٰ من بني إسرائيل ، فكيف يمكن الاستدلال بكلامه ؟ **فالجواب** : إن الاستدلال به ؛ لكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم به ، وهو أفصح العرب . اهـ « حمدون » .

ومثال حذفه مع النكرة غير المقصودة قوله : [من المتدارك]

**( اشتــــدي أزمــــة تنفــــرجـــــي )** قــــد آذن ليلــــك بــــالبلــــج

أي : شددي علي يا أزمة ؛ أي : يا مصيبتي ويا شدتي تنفرجي ؛ أي : تزولي وتنكشفي ، قد آذن وأعلم ليلك وغمك بالبلج ؛ أي : بالزوال والانكشاف عني ؛ لأن لكل شيء نهاية ، ولكل ظلام صباح ، **والشاهد** : في قوله : ( أزمة ) حيث حذف حرف النداء مع النكرة الغير المقصودة .

( **و** ) مثال حذفه مع اسم الإشارة : ( **قوله** ) أي : قول ذي الرمة بيتاً من بحر الطويل :

إذا هملت عيني لهـا قـال صـاحبي **( لمثلــك هـٰـذا لــوعــة وغــرام )**

وقوله : ( هملت ) فعل ماض بمعنىٰ صبت ( عيني ) الدموع ( لها ) أي : لأجل هـٰذه المحبوبة ، ( قال ) لي ( صاحبي ) : ( **لمثلك** ) خبر مقدم يا ( **هـٰذا** ) العاشق ( **لوعة** ) مبتدأ مؤخر ؛ أي : شغف ، وهو إحراق القلب بالحب ، مع لذة يجدها من اتصف به ، يقال : لاعه الحب يلوعه لوعة ، ( **و** ) الـ( **غرام** ) الهلاك والعذاب ، كما في « القاموس » ، والمراد بالمثل : نفس المخاطب علىٰ حدِّ قولهم : مثلك لا يبخل ؛ أي : أنت لا تبخل ، **والشاهد** : في هـٰذا اسم الإشارة ؛ حيث حذف معه حرف

ونحو : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ، والمانع حمل ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية ؛ فعلى الابتداء والخبر ، وأما الحديث.. فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم . وأما حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء.. ففيه خلاف ، جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء ، وخرَّج عليه قوله : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ ، وقول الشاعر :

يــا لعنــة الله والأقــوام كلهــم ... والصالحين علىٰ سمعان من جاري

---

النداء ، **والأصل** : بك يا هٰذا لوعة وغرام . اهـ « حمدون » .

( و ) من أمثلة حذفه مع اسم الإشارة : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ثُمَّ أَنتُمْ﴾ ) مبتدأ يا ( ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ ) جملة فعلية خبر المبتدإ ، ( **والمانع** ) حذف حرف النداء في هٰذه المواضع ، وهم البصريون ( **حمل** ) حذفه ( **ذلك على الشذوذ** ) في « ثوبي حجر » ، ( و ) على ( **الضرورة** ) في البيتين ( **إلا الآية ؛ فـ** ) محلها ( **على الابتداء والخبر** ) أي : علىٰ كون ( أنتم ) مبتدأ ، و( هٰؤلاء ) خبره ؛ أي : أوّله البصريون بأن ( هٰؤلاء ) بمعنى الذين خبر ( أنتم ) ، و( تقتلون ) صلته ، أو هو اسم إشارة خبر ( أنتم ) أو عكسه ، و( تقتلون ) حال . اهـ « خضري » ، ( **وأما الحديث** ) يعني : قوله : « ثوبي حجر » ( .. **فلم يثبت** ) بنقل صحيح ( **كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم** ) ، فلا يصح الاحتجاج به .

( **وأما حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء.. ففيه** ) أي : ففي جوازه ( **خلاف** ) بين النحاة ، ( **جزم ابن مالك بجوازه** ) أي : بجواز ما ذكر من حذف المنادىٰ ، وإبقاء حرف النداء إذا وقع ذلك الحذف ( **قبل** ) فعل ( **الأمر** ) أ( **و الدعاء** ) ، ( **وخرَّج عليه** ) أي : حمل علىٰ حذف المنادىٰ ، وإبقاء الياء قبل الأمر ( **قوله** ) عز وجل : ( ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ ) لِلَّهِ﴾ ، وفي قراءة الكسائي بتخفيف ( ألا ) علىٰ أنه حرف تنبيه ، وحذف المنادىٰ قبل الأمر ، والتقدير : ألا يا قوم اسجدوا لله ، فحذفت همزة فعل الأمر للدرج ، وألف ( ألا ) لالتقاء الساكنين . اهـ « فوائد » ، ( و ) خرج ؛ أي : حمل علىٰ حذف المنادىٰ قبل الدعاء ( **قول الشاعر** ) : [من البسيط]

( **يــا لعنــة الله والأقــوام كلهــم ... والصالحين علىٰ سمعان من جاري** )

أي : يا قوم أو يا هـٰؤلاء .

---

والتقدير في الآية : ( أي : **يا قوم** ) اسجدوا لله الذي يخرج الخبء ، وقوله : ( **أو** ) بمعنى ( الواو ) أي : والتقدير في البيت : ( **يا هـٰؤلاء** ) لعنة الله ولعنة هـٰؤلاء المذكورين مع الله علىٰ سمعان ـ اسم رجل ـ حالة كونه كائناً من جاري .

* * *




## باب الترخيم

وَإِنْ تَشَا ٱلتَّرْخِيمَ فِي حَالِ ٱلنِّدَا ... فَٱخْصُصْ بِهِ ٱلْمَعْرِفَةَ ٱلْمُنْفَرِدَا
وَٱحْذِفْ إِذَا رَخَّمْتَ آخِرَ ٱسْمِهِ ... وَلاَ تُغَيِّرْ مَا بَقِي عَنْ رَسْمِهِ

---

( باب الترخيم )

**والترخيم لغة** : ترقيق الصوت وتليينه ، يقال : صوت رخيم ؛ أي : رقيق ، ومنه قول الشاعر : [من الطويل]

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر
وعينان قال الله كونا فكانت ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

قالهما ذو الرمة في قصيدة أولها :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ... ولا زال منهلا بجرعائك القطر

**والشاهد** : في قوله : ( رخيم الحواشي ) أي : رقيق الحواشي ، جمع حاشية ، وهي ناحية الثوب وغيره كما في « القاموس » ، والمراد هنا : نواحي الكلام ؛ أي : أطرافه ، وخصها بالذكر ؛ لأن تشوق السامع لأول الكلام وآخره أكثر ، أو جرياً علىٰ عادة العرب من التعبير بأطراف الشيء عن كله ؛ لأنه يلزم عادة من الإحاطة بالأطراف الإحاطة بالكل ، فهو كناية عن رقية كله ، و( هُراء ) بضم الهاء ، وتخفيف الراء ؛ أي : كثير ، و( نزر ) ضده ؛ أي : كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

( وإن تشا الترخيم في حال الندا ... فاخصص به المعرفة المنفردا
واحذف إذا رخمت آخر اسمه ... ولا تغير ما بقي عن رسمه )

وهو من جهة الصيغة مصدر قياسي من رخَّم المضعف ، والمراد به : اسم المفعول ؛ أي : باب الاسم المرخم .

**واصطلاحاً** : حذف أواخر الكلمة تخفيفاً علىٰ وجه مخصوص جامعاً لما شرطوه فيه ، والمراد بكونه علىٰ وجه مخصوص : أن يكون الحذف اعتباطاً جوازاً ، فخرج

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحذف في نحو : قاضٍ ؛ لأن الحذف فيه لعلة تصريفية ، وخرج أيضاً حذف ( لام ) يد ودم ؛ لأنه واجب . اهـ ( س ) .

وهو ثلاثة أنواع :

**ترخيم نداء** : وهو المراد هنا ؛ كقولهم في سعاد : يا سعا .

**وترخيم ضرورة**: وهو جائز بإجماع النحاة علىٰ لغة من لا ينتظر ؛ كقوله : [من الطويل]

لنعـم الفتـىٰ تعشـو إلـىٰ ضـوء نـاره    طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

أي : طريف ابن مالك ( تعشو ) بتاء الخطاب ؛ أي : تسير في العشاء ؛ أي : في الظلام ، و( الخَصَر ) بفتح المعجمة فالمهملة : شدة البرد ، فإنه حذف ( الكاف ) ، ونون الباقي من ( مالك ) مع جره بالإضافة كالاسم التام ، ولو انتظر المحذوف . . لم ينون ، وأما ترخيم الضرورة علىٰ لغة من ينتظر . . فأجازه سيبويه ، ومنعه المبرد .

**والثالث** : **ترخيم تصغير** ؛ كقولهم : عطيف في معطف ، وسويد في أسود ، وبريه في إبراهيم ، وحميد في محمد . اهـ « كردي » ، وسيأتي في باب التصغير .

( **وإن تشا الترخيم** ) بحذف همزة ( تشا ) لضرورة النظم ؛ أي : وإن ترد أيها السائل ترخيم آخر الاسم ، وحذفه تخفيفاً من غير علة تصريفية ( **في حال الندا** ) ، خرج به ترخيمه في حالة الضرورة ، أو في حالة تصغيره ( . . **فاخصص به** ) أي : بالترخيم ( **المعرفة المنفردا** ) أي : فاخصص المفرد المعرفة بالترخيم من بين باقي أقسام المنادىٰ ، والمراد بـ( المعرفة ) : المؤنثة بالتاء المعين ؛ ليشمل النكرة المقصودة ؛ نحو : يا شا ويا جار لمعينين ، وفي غير المؤنث العلم . اهـ « يس » ، سواء كان علماً ؛ كفاطمة ، أو نكرة مقصودة ؛ كجارية ، فلا يرخم المضاف ، سواء كان مجرداً أم بالتاء ؛ كيا طلحة الخير ، ويا عبد الله ، ولا شبيهه ؛ كيا طالعاً جبلاً ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ كيا امرأة خذي بيدي ، ويا رجلاً خذ بيدي ، ( **واحذف** ) أيها السائل ( **إذا رخمت** ) أي : أردت ترخيم الاسم ( **آخر اسمه** ) أي : آخر الاسم المفرد المعرفة كما مثلنا ، ( **ولا تغير ما بقِي** ) بكسر القاف ، وسكون الياء ؛ لضرورة النظم ،

**الترخيم** : هو حذف بعض الكلمة تخفيفاً علىٰ وجه مخصوص ، وهو ثلاثة أنواع ترخيم نداء ، وترخيم ضرورة ، وترخيم تصغير ، والمراد هنا : الأول ، ثم المنادىٰ إما : أن يكون مختوماً بتاء التأنيث ، أو مجرداً عنها . **فالأول** : يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان علماً أم لا ، مجاوزاً ثلاثة أحرف أم لا ؛ فتقول في ( ثُبَة ) و( طلحة ) و( فاطمة ) : يا ثب ، ويا طلح ، ويا فاطم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ويصح أن يقرأ بفتح القاف ؛ فإنه لغة . اهـ « تحفة » أي : ولا تغير ما بقي من الاسم بعد حذف آخره ( **عن رسمه** ) أي : عن حاله وصفته المرسومة ، محركاً كان أو ساكناً ، وهـٰذا يسمىٰ : **لغة من ينتظر المحذوف** ، وهو الأكثر في كلامهم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **الترخيم** ) المصطلح عليه عند النحاة : ( **هو حذف بعض** ) آخر ( **الكلمة تخفيفاً** ) أي : تقليلاً لبعض حروف اللفظ ، وقوله : ( **علىٰ وجه مخصوص** ) متعلق بـ( حذف ) بأن يكون مختوماً بتاء التأنيث . . . إلخ ، ( **وهو** ) أي : جنس الترخيم ( **ثلاثة أنواع** : **ترخيم نداء** ) كيا فاطم ، ( **وترخيم ضرورة** ) كطريف بن مالك ، ( **وترخيم تصغير** ) كعطيف في معطف ، ( **والمراد هنا** ) أي : في هـٰذا الباب : ( **الأول** ) أي : ترخيم نداء ، ( **ثم المنادىٰ إما** : **أن يكون مختوماً بتاء التأنيث** ، **أو مجرداً عنها** ) .

( **فالأول** ) منهما ، وهو المختوم بتاء التأنيث ( **يرخم مطلقاً** ) ، وفسر الإطلاق بقوله : ( **أي** : **سواء كان** ) ذلك المختوم بالتاء ( **علماً** ) كفاطمة ( **أم لا** ) أي : أم لم يكن علماً ؛ كجارية ، وسواء كان ( **مجاوزاً ثلاثة أحرف** ) كجارية ( **أم لا** ) أي : أم لم يكن مجاوزاً ثلاثة أحرف ؛ كشاة ( **فتقول في** « **ثبة** » ) بمعنىٰ جماعة ، أصله : ثبو ، حذفت لامه ، وعوضوا عنها تاء التأنيث ، ( **و** « **طلحة** » **و** « **فاطمة** » : **يا ثب ويا طلح ويا فاطم** ) ، وإنما رخم هـٰذا المختوم بالتاء ؛ لأن وضع التاء على الزوال ، فيكفيه أدنىٰ مقتضى السقوط ، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ؟! ولم يبالوا ببقاء نحو : ( ثبة ) و( شاة ) بعد الترخيم علىٰ حرفين ؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء كان ناقصاً عن ثلاثة ؛ إذ ( التاء ) كلمة أخرىٰ برأسها . اهـ « ملا جامي » ، لكن يشترط فيه ألا يكون مضافاً ؛ كطلحة الخير ، وشبهه ؛ كطالعة

**والثاني** : يرخم بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً ، مجاوزاً ثلاثة أحرف ؛ وذلك نحو : ( حارث ) و( جعفر ) و( عامر ) و( سعاد ) ، فتقول : يا حار ، ويا جعف ، ويا عام ، ويا سعا ، بحذف آخرها مع إبقاء ما قبله في هـٰذه الأمثلة ، وما قبلها علىٰ حاله ، كأن المحذوف منطوق به ، كما أشار إليه الناظم بقوله : ( ولا تغير ما بقي عن رسمه ) ، ويسمىٰ هـٰذا : **لغة من ينتظر** ، وهو الأكثر في كلامهم ، فلا يرخم نحو : إنسان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

جبلاً ، ولا ذا إسناد ؛ كقامت فاطمة ، ولا نكرة غير مقصودة ؛ كيا امرأة خذي بيدي ، ولا مختصاً بالنداء ؛ كفلة ، ولا مبنياً ؛ كخمسةَ عشرَ ، ولا مستغاثاً ، ولا مندوباً ، فكل ذلك لا يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان مختوماً بـ( التاء ) أو مجرداً عنها . اهـ « خضري » بتصرف .

( و ) أما ( **الثاني** ) يعني : المجرد عن التاء : فـ( **يرخم بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف** ) أي : رباعياً فأكثر ، وإنما رخم العلم دون غيره ؛ لأن العلم لكثرة ندائه يناسبه التخفيف بالترخيم . اهـ « صبان » ، ولأنه لشهرته يكون فيما بقي منه دليل علىٰ ما ألقي عنه ، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة . اهـ « ملا جامي » ( **وذلك** ) المجرد عن التاء ( **نحو : «حارث» و«جعفر» و«عامر» و«سعاد»** ، **فتقول** ) في ترخيمه : ( **يا حار ، ويا جعف ، ويا عام ، ويا سعا ، بحذف آخرها** ) أي : آخر هـٰذه الأمثلة ، ( **مع إبقاء ما قبله** ) أي : ما قبل الآخر ( **في هـٰذه الأمثلة** ) المذكورة في المجرد ، ( و ) فيـ( **ما قبلها** ) أي : قبل هـٰذه الأمثلة من أمثلة المختوم بالتاء ؛ يعني : قوله : ( يا ثب ويا طلح ويا فاطم ) ( **علىٰ حاله** ) متعلق بالإبقاء ؛ أي : مع إبقاء ما قبل الآخر في النوعين علىٰ حاله قبل الترخيم ، ( **كأن المحذوف منطوق به ، كما أشار إليه الناظم بقوله** : « **ولا تغير ما بقي عن رسمه** » ) أي : عن الحركة التي حرك بها أولاً ، وعن سكونه إن كان .

( **ويسمىٰ هـٰذا** ) أي : إبقاء ما قبل الآخر علىٰ حاله : ( **لغة من ينتظر** ) المحذوف ، ويجعله كأنه منطوق به ، ( **وهو** ) أي : ما ذكر من هـٰذه اللغة هو ( **الأكثر في كلامهم** ) أي : في محاوراتهم ، وقوله : ( **فلا يرخم نحو : إنسان. . .** ) إلخ ،

مراداً به معين ؛ لأنه ليس علماً ، ولا نحو : عبد الله ، وشاب قرناها ؛ لأنهما ليسا مفردين ، ولا نحو : زيد وعمرو وحكم ؛ لأنها ثلاثية . وأجاز بعضهم ترخيم نحو : ( حسن ) و( حكم ) مما هو ثلاثي محرك الوسط ؛ قياساً علىٰ إجرائهم نحو : ( سقر ) مجرىٰ زينب في إيجاب منع الصرف ، ........................

---

مفرع علىٰ قوله آنفاً : ( بشرط كونه معرفة ؛ أي : علماً مفرداً ) أي : لا يرخم نحو : ( إنسان ) كغلام ( **مراداً به معين ؛ لأنه ليس علماً** ) لأنه إن قصد به معين . . يكون نكرة مقصودة ، ( **ولا** ) يرخم ( **نحو : عبد الله** ) كعبد الرحمـٰن ، ( **و** ) لا نحو ( **شاب قرناها** ) كبرق نحره ( **لأنهما ليسا مفردين** ) ، وإنما لم يرخم نحو : ( عبد الله ) لأنه لا يمكن الحذف من الأول ؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادىٰ نظراً إلى المعنىٰ ، ولا من الثاني ؛ لأنه ليس آخر أجزائه نظراً إلى اللفظ ، فامتنع الترخيم بالكلية فيهما . اهـ « ملا جامي » ، وإنما لم يرخم نحو : ( شاب قرناها ) لأن الجملة محكية بحالها ، فلا تغير . اهـ ( منه ) .

وأما المركب تركيب مزج . . فيرخم بحذف عجزه ، فتقول فيمن اسمه ( معد يكرب ) و( بعلبك ) : يا معدي يا بعل ، وقال بعضهم : السماع من العرب في ترخيم المركب المزجي مفقود ، وإنما أجازه بعضهم قياساً علىٰ ما فيه تاء التأنيث ؛ لأن الجزء الثاني منه يشبه ( تاء ) التأنيث في فتح ما قبله غالباً ، وحذفه في النسب ، وتصغير صدره كما أن ( تاء ) التأنيث كذلك . اهـ « يس » . ( **و لا** ) يرخم أيضاً ( **نحو : زيد وعمرو** ) وبكر ( **وحكم** ) وحسن ( **لأنها ثلاثية** ) فلو رخمت . . كان الباقي منها حرفين ، وهما أقل من وضع الاسم ، وإنما جاز ترخيم المؤنث الذي هو علىٰ ثلاثة أحرف بالهاء ، كـ( ثبة ) مع كونه يبقىٰ بعد حذفها علىٰ حرفين أيضاً ؛ لأن ( الهاء ) ليست من أصول الكلمة ، بل هي حرف مستقل ، فالكلمة من أول الأمر موضوعة علىٰ حرفين ، فكأن الترخيم لم يحدث فيه شيئاً تأمل . اهـ « حمدون » .

(**وأجاز بعضهم**) كالفراء والأخفش ( **ترخيم نحو : «حسن» و«حكم» ، مما هو ثلاثي محرك الوسط** ) إجراء لحركة الوسط مجرى الحرف ( **قياساً علىٰ إجرائهم ؛ نحو : « سقر » مجرىٰ زينب في إيجاب منع الصرف** ) قيل : الفرق بين البابين أن حركة الوسط

وعلىٰ هـٰذه اللغة تقول في ( ثمود ) : يا ثمو بإبقاء ( الواو ) علىٰ صورتها من غير إبدال ؛ لأنها في حشو الكلمة ؛ لنية المحذوف .

**تَقُـولُ يَـا طَلْـحَ وَيَـا عَـامِ ٱسْمَعَـا ۞ كَمَـا تَقُـولُ فِـي سُعَـادَ يَـا سُعَـا**

وفي المرخم لغة أخرىٰ أشار إليها بقوله :

**وَقَـدْ أُجِيـزَ ٱلضَّـمُّ فِـي ٱلتَّـرْخِيـمِ ۞ فَقِيـلَ يَـا عَـامُ بِضَـمِّ ٱلْمِيـمِ**

---

ثمت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين ، وهـٰهنا في حذف حرف أصلي ، وأيضاً ليس الحذف هـٰهنا وارداً علىٰ حرف بعينه ، فهو مظنة الالتباس . اهـ « يس » ، ( **وعلىٰ هـٰذه اللغة** ) أي : علىٰ لغة ( من ينتظر المحذوف ) ( **تقول في** ) ترخيم ( « **ثمود** » ) : **يا ثمو بإبقاء** « **الواو** » **علىٰ صورتها من غير إبدال** ) لها بالياء ( **لأنها** ) أي : لأن هـٰذه ( **في حشو الكلمة** ) ووسطها ( **لنية المحذوف** ) حتىٰ كأنه ينطق .

وجرى الناظم في تمثيله للمرخم علىٰ هـٰذه اللغة حيث قال :

**( تقـول يـا طلـح ويـا عـام اسمعـا ۞ كمـا تقـول فـي سعـاد يـا سعـا )**

أي : ( **تقول** ) في ترخيم ( طلحة ) : ( **يا طلحَ** ) بحذف التاء ، وإبقاء فتحة الحاء ، ( **و** ) في ترخيم ( عامر ) : ( **يا عامِ** ) بحذف الراء ، وإبقاء كسرة الميم ، و( الألف ) في ( **اسمعا** ) ألف تثنية ، راجع إلىٰ ( طلحة ) و( عامر ) أي : اسمعا ما أقول لكما من النصيحة والإرشاد ، ( **كما تقول في** ) ترخيم ( **سعاد** ) علماً لمؤنث : ( **يا سعا** ) بحذف الدال ، وإبقاء الألف الساكنة .

( **وفي** ) المنادى ( **المرخم لغة أخرىٰ** ) أي : غير هـٰذه المذكورة ، وهي لغة ( من لا ينتظر المحذوف ) ، فيجعل الباقي بعد الحذف ، كالاسم التام و( **أشار إليها** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

**( وقـد أجيـز الضـم فـي التـرخيـم ۞ فقيـل يـا عـام بضـم الميـم )**

أي : وقد أجاز النحاة الضم في آخر المنادى المرخم ، بقطع النظر عن المحذوف ، وجعل الباقي بعد الحذف كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء ، فيبنىٰ على الضم ؛ فتقول في ( طلحة ) و( عامر ) و( جعفر ) : يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم

أي : يجوز في الترخيم قطع النظر عن المحذوف ، فيجعل الباقي كأنه اسم تام لم يحذف منه شيء ، فيبنىٰ على الضم ؛ فتقول في ( طلحة ) و( عامر ) و( جعفر ) : يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم آخرها ، وتقول في ( ثمود ) : يا ثمِي بقلب الضمة كسرة ، و( الواو ) ياءً ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ولا يجوز إبقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلىٰ عدم النظير ؛ إذ ليس لنا .................................

---

آخرها ، وتقول في ( ثمود ) اسم علم لقوم صالح : يا ثمِي بقلب الضمة كسرة ، و( الواو ) ياء ؛ لتطرفها بعد ضمة ، ولا يجوز إبقاؤها ؛ لأنه يؤدي إلىٰ عدم النظير ؛ إذ ليس لنا معاشر العرب اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : يجوز في الترخيم قطع النظر** ) والاعتبار ( **عن المحذوف ، فيجعل الباقي** ) بعد الترخيم ( **كأنه** ) أي : كأن ذلك الباقي ( **اسم تام** ) في وضعه ، ( **لم يحذف منه شيء** ) أي : لا حرف ولا حرفان ، ( **فيبنىٰ** ) الباقي ( **على الضم** ) كأنه كلمة تامة لم يسقط منه شيء ، ( **فتقول** ) علىٰ هـٰذه اللغة ( **في** ) ترخيم ( « **طلحة** » و« **عامر** » و« **جعفر** » : **يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضم آخرها** ) أي : بضم آخر كل من الثلاثة ؛ أي : تنبيه على الضم الظاهر إن كان آخره صحيحاً بعد الحذف كهـٰذه الأمثلة وإلا . . قدرته في الآخر .

( **وتقول** ) علىٰ هـٰذه اللغة ( **في** ) ترخيم ( « **ثمود** » : **يا ثمي بقلب الضمة** ) الظاهرة على ( الميم ) ( **كسرة و** ) قلب ( **الواو** ) الواقعة بعد ( الميم ) ( **ياءً** ) ساكنة ( **لتطرفها** ) أي : لوقوع ( الواو ) طرف الكلمة وآخرها ( **بعد ضمة** ) واقعة على الميم ؛ لكون ( ثمو ) بعد الترخيم كلمة تامة علىٰ هـٰذه اللغة ، وتقول في إعرابه علىٰ هـٰذه اللغة : ( ثمي ) منادىٰ مرخم ثمود ، مبني بضم مقدر على الياء ، منع من ظهوره الثقل علىٰ لغة من لا ينتظر المحذوف .

( **ولا يجوز إبقاؤها** ) أي : إبقاء واو ( ثمو ) علىٰ هـٰذه اللغة بلا قلب ( **لأنه** ) أي : لأن إبقاءها ( **يؤدي إلىٰ عدم النظير** ) أي : إلىٰ تلفظ كلمة ليس لها نظير ومثيل في كلام العرب ، لم تنطقها فصحاء العرب ، وإنما قلنا : ( يؤدي إلىٰ عدم النظير ) ( **إذ ليس لنا** ) معاشر العرب ، فخرج بقيد ( لنا ) كلام العجم ؛ فإنه وجد فيه ذلك ؛ نحو :

اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة ، وتسمىٰ هٰذه اللغة : **لغة من لا ينتظر** ، والمحذوف للترخيم إما : حرف واحد كما مر ، أو حرفان ، وإليه أشار بقوله :

**وَأَلْقِ حَرْفَيْنِ بِلاَ غُفُولِ ... مِنْ وَزْنِ فَعْلاَنَ وَمِنْ مَفْعُولِ**

**تَقُولُ فِي مَرْوَانَ يَا مَرْوَ ٱجْلِسِ ... وَمِثْلُهُ يَا مَنْصُ فَٱفْهَمْ وَقِسِ**

---

( قمندو ) اسم طير ، و( سمندو ) اسم بلد في الصعيد ، ( **اسم** ) خرج به الفعل كيدعو ؛ لأنه لوضعه على الثقل احتمل فيه ذلك ، ( **معرب** ) خرج به المبني ؛ كـ( هو ) و( ذو ) الطائية ، ( **آخره واو لازمة** ) خرج به ؛ نحو : هٰذا أبوك ، ( **قبلها ضمة** ) خرج به ؛ نحو : ( دلو ) وأما ( سنبو ) اسم بلد بالصعيد . . فالظاهر أنه غير عربي ؛ كـ( سمندو ) اسم طير . اهـ « خضري » ، ( **وتسمىٰ هٰذه اللغة لغة : من لا ينتظر** ) .

( و ) **اعلم** : أن ( **المحذوف للترخيم إما : حرف واحد كما مر** ) أي : وذلك كجميع الأمثلة التي مرت للناظم وللشارح ، ( **أو** ) المحذوف لأجله ( **حرفان** ، **وإليه** ) أي : وإلىٰ حذف الحرفين للترخيم ( **أشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

**( وألق حرفين بلا غفول ... من وزن فعلان ومن مفعول**

**تقول في مروان يا مرو اجلس ... ومثله يا منص فافهم وقس )**

( **وألق حرفين** ) أي : وأسقط أيها السائل في الترخيم حرفين ( **بلا غفول** ) أي : بلا غفلة ولا سهو عن إسقاطهما ، ولا خطأ في عدهما ، **والغرض منه** : تكميل البيت ، ( **من** ) كل اسم خماسي علىٰ ( **وزن فعلان ومن** ) كل اسم خماسي علىٰ وزن ( **مفعول** ) ، فـ ( **تقول في** ) ترخيم ( **مروان** ) اسم رجل ، كمروان بن الحكم الأموي ، الذي علىٰ وزن فعلان : ( **يا مروَ اجلس** ) واقعد معنا نتحدث بإسقاط الألف والنون ، ( **ومثله** ) أي : ومثل ( مروان ) في إسقاط حرفين منه ( منصور ) فتقول في ترخيمه : ( **يا منصُ** ) بإسقاط الواو والراء منه ، ( **فافهم** ) ما ذكرته لك ، ( **وقس** ) عليه ما لم أذكره .

**والمعنىٰ** : أي : احذف الحرف الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم السابقة في أول الباب ، وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً ، قبله حركة من

أي : احذف الحرف الأخير وما قبله ، مما استكمل شروط الترخيم ، . . . . . . . . . .

---

جنسه ، مكملاً أربعة فصاعداً ؛ لئلا يلزم من حذف حرفين منه بقاؤه علىٰ أقل من بنية المعرب كما مثل ، سواء كان علىٰ وزن فعلان ؛ كسلمان وعثمان ، أو علىٰ وزن مفعول ؛ كمنصور ، أم لا كمسكين ، فتقول في ترخيمها : يا سلم ، ويا عثم ، ويا مسك ، وفي ( منصور ) علىٰ لغة من ينتظر : ( يا منصُ ) بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ ( يا منص ) بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، فإن لم يكن ما قبل الآخر زائداً كمختار . . فإن ألفه منقلبة من أصل ؛ لأن أصله مختيَر بفتح الياء اسم مفعول ، أو بكسرها اسم فاعل ، أو كان غير لين كشمأل . . فإن همزته زائدة ، وليست ليناً ، أو غير ساكن كقَنَوّر بفتح القاف والنون ، وشد الواو ، آخره راء ، وهو الصعب اليابس من كل شيء ، **ومثله** : هَبَيَّخ بفتح الهاء والموحدة ، وشد التحتية ، فخاء معجمة ، وهو الغلام السمين الممتلىء لحماً ، أو غير رابع ؛ كمجيد ، ولم يجز حذفه ، فتقول : يا مختا ، ويا قنو ، ويا هبي ، ويا مجي .

وأما فرعون ونحوه ، وهو ما كان قبل واوه فتحة ، أو قبل يائه فتحة ؛ كغُرْنَيق بضم الغين المعجمة ، وسكون الراء ، وفتح النون ، آخره قاف ، وهو طير من طيور الماء . . ففيه خلاف ؛ فمذهب الفراء والجرمي : أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور ، فتقول عندهما : يا فرع ويا غرن ، ومذهب غيرهما من النحويين : عدم جواز ذلك ، فتقول : يا فرعو ، ويا غرني . اهـ « ابن عقيل » .

**واعلم** : أن حروف ( وأي ) إن سكنت بعد حركة تجانسها . . سميت حرف علة ولين ومد ؛ كقال ويقول ويبيع ، أو بعد حركة لا تجانسها . . سميت حرف علة ولين فقط ؛ كفرعون وغُرنيق ، أو تحركت . . فعلة فقط ؛ فكل مد لين ، وكل لين علة ، ولا عكس ، فالألف حرف مد دائماً ؛ لأنها دائماً ساكنة بعد فتحة . اهـ « خضري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : احذف الحرف الأخير وما قبله** ) أي : والحرف الذي قبل الأخير مع الأخير ، ( **مما** ) أي : من اسم ( **استكمل شروط الترخيم** ) أي : توفرت فيه شروط الترخيم السابقة ، من كونه علماً لمؤنث بالتاء ،

وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً ، قبله حركة من جنسه كما مثل ، سواء كان علىٰ وزن فعلان أم مفعول أم لا ؛ فتقول في ( سلمان ) و( عثمان ) و( مسكين ) : يا سلم ، ويا عثم ، ويا مسك . وفي ( منصور ) علىٰ لغة من ينتظر : يا منصُ بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ : يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، بخلاف نحو : سفرجل وهَبَيَّخ ومختار وسعيد وفرعون ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وكونه رباعياً علماً غير مركب تركيب إضافة وإسناد ، ( **وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً ، قبله حركة من جنسه** ) أي : مما يجانسه ، وجملة ( كان ) معطوفة علىٰ جملة ( استكمل ) ، وقوله : ( ساكناً ) وصف كاشف للين ، والأولىٰ حرف مد بدل لين ؛ ليفيد اشتراط أن يكون قبله حركة تجانسه لفظاً ؛ كمنصور ، أو تقديراً ؛ كمصطفون . اهـ « خضري » ، وذلك ( **كما مثل** ) الناظم ، ( **سواء كان علىٰ وزن فعلان ، أم** ) كان علىٰ وزن ( **مفعول ، أم لا** ) أي : أم لم يكن علىٰ وزنهما ؛ كمسكين ، ( **فتقول في** « **سلمان** » و« **عثمان** » و« **مسكين** » : **يا سلم ويا عثم ويا مسك** .

**وفي « منصور » علىٰ لغة من ينتظر : يا منصُ بإبقاء ضمة الصاد ، وعلى اللغة الأخرىٰ : يا منص بتقدير ضمة بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم** ) ، فتقول في إعرابه : ( يا منص ) يا : حرف نداء ، ( منص ) في محل النصب منادىٰ مرخم ، مبني بضم مقدر على الصاد ، منع من ظهوره اشتغال المحل بالضم الأصلي الذي كان قبل الترخيم علىٰ لغة من لا ينتظر .

ثم ذكر الشارح محترزات قوله : ( وكان ما قبل آخره حرف لين ساكناً زائداً. . . ) إلخ بقوله : ( **بخلاف نحو** : **سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون** ) أي : فخرج بقولنا : وكان ما قبل آخره حرف لين ومد ؛ نحو : شمأل وسفرجل ؛ لأن الجيم ليس حرف لين ومد ، والسفرجل : شجر يشبه ثمره وورقه البرتقال وورقه ، ولكن له حموضة الطعم ، وخرج بقولنا : ( مكملاً أربعة ) نحو : سعاد وثمود وسعيد ، فإنه لا يحذف فيه حرف العلة ؛ لأنه غير مسبوق بثلاثة أحرف ، وهـٰذا أيضاً خارج بقوله :

فلا يحذف منه حرفان ، بل حرف واحد .

وَلاَ تُـرَخِّـمْ هِنْـدَ فِـي ٱلنِّـدَاءِ     وَلاَ ثُـلاَثِيّـاً خَـلاَ مِـنْ هَـاءِ
وَإِنْ يَكُـنْ آخِـرُهُ هَـاءً فَقُـلْ     فِي هِبَةٍ يَا هِبُ مَنْ هَـٰذَا ٱلرَّجُلْ

---

( من وزن فعلان أو مفعول ) ، وبقولنا : ( ساكناً ) نحو : هبيخ ، وبقولنا : ( زائداً ) نحو : مختار ؛ فإن ألفه منقلبة عن أصل ؛ إذ أصله مختيَر بفتح الياء اسم مفعول ، أو بكسرها اسم فاعل ، وبقولنا : ( قبله حركة من جنسه ) نحو : فرعون ، ( **فلا يحذف منه** ) أي : من جميع هـٰذه المحترزات ( **حرفان** ، **بل** ) يحذف منه ( **حرف واحد** ) لعدم توفر الشروط السابقة فيه .

**والحاصل** : أن المرخم إما : أن يحذف منه حرف ؛ كسعاد ، أو حرفان ؛ كمروان والمثنىٰ والجمع ، أو كلمة ؛ كمعدي كرب ، وخمسةَ عشرَ ، وتأبط شراً ، أو كلمة وحرف ؛ كاثنا عشر ، والباقي بعد الحذف إما : مفتوح ؛ كمروان ومصطفون ، أو مضموم ؛ كمنصور وقاضون ، أو مكسور ؛ كحارث وقاضين ، أو ساكن صحيح ؛ كقِمَطْر ـ بكسر القاف ، وفتح الميم ، وسكون الطاء المهملة ـ : هو الجمل القوي الضخم ، والرجل القصير كما في « القاموس » ، وفسره في « الصحاح » بما يصان فيه الكتب ، قال : ويذكر ويؤنث ، وربما أُنِّث بالهاء ، فقيل : قمطرة ، والجمع قماطر . اهـ « خضري » ، أو معتل ؛ كثمود ، فكل ذلك علىٰ هـٰذه اللغة ؛ يعني : لغة ( من لا ينتظر ) يبنىٰ علىٰ ضم مقدر علىٰ آخر المحذوف ، إلا اثنا عشر والمثنىٰ والجمع ؛ فعلى الألف والواو المحذوفين ، ويستعمل الباقي في جميعها بحاله قبل الحذف ، إلا إذا كان سكونه عارضاً للإدغام بعد مدة ؛ كمضار ومحاج ، فيحرك بحركة أصله ؛ من كسر في اسم الفاعل ، أو فتح في المفعول ، وإلا الجمع المعتل ؛ كمصطفون وقاضون ، فيرد إليه الحرف الذي كان حذف لالتقائه ساكناً مع واو الجمع أو يائه ؛ لزوال سبب الحذف ، فتقول : يا مصطفىٰ ، ويا قاضي برد الألف والياء . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن الثلاثي المجرد من الهاء لا يرخم مطلقاً ، فقال :

**( ولا تـرخـم هنـد فـي النـداء     ولا ثـلاثيـاً خـلا مـن هـاء**
**وإن يكـن آخـره هـاء فقـل     فـي هبـة يـا هِـب مَنْ هـٰذا الـرجـل**

وَقَـوْلُهُـمْ فِـي صَـاحِـبٍ يَـا صَـاحِ      شَــذَّ لِمَعْنَــىً فِيــهِ بِــاُصْطِــلَاحِ

أشار إلىٰ أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم ، سواء كان مسماه مؤنثاً ؛ كهند ، أو مذكراً ؛ كزيد ؛ لأنه إجحاف . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وقـولهـم فـي صـاحـب يـا صـاح      شــذ لمعنــى فيــه بــاصطــلاح )**

أي : ( **ولا ترخم** ) أيها السائل ( **هند** ) ونحوه من كل ما كان علماً لمؤنث كدعد ( **في النداء** ) بيان للمعلوم ؛ لأن الباب في ترخيم النداء ، إلا أن يقال : أتىٰ به لتكميل البيت ، ( **ولا** ) اسماً ( **ثلاثياً** ) لمذكر ( **خلا** ) وعري ذلك الاسم ( **من هاء** ) التأنيث ؛ كزيد وعمرو ؛ لما في ترخيمه من تنقيص بنية الاسم المعرب عن أقل وضعه ، وهو ثلاثة أحرف .

( **وإن يكن آخره** ) أي : آخر الاسم الثلاثي ( **هاءً** ) أي : هاء التأنيث . . فرخمه علماً كان ؛ كهبة ، أم لا ؛ كثُبَة ، وهي الجماعة من الناس ، فإذا أردت ترخيمه ( . . **فقل في** ) ترخيم ( **هبة** ) علماً لمؤنث أو لمذكر : ( **يا هب من هٰذا الرجل** ) الجالس معك بإسقاط تاء التأنيث ، وفي ( ثُبَة ) : يا ثب أقبلوا ، وقد يقال : علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم ، أو ما فيه تاء التأنيث ؛ فَلِمَ رخم ( صاحب ) مع أنه نكرة مجردة من التاء ؟ **فأجاب** : بأنه شاذ خارج عن القياس ؛ حيث قال : ( **وقولهم** ) أي : قول العرب في محاوراتهم ( **في** « صاحب » : **يا صاح** ) بحذف آخره ، مع أنه غير علم ( **شذَّ لمعنى فيه باصطلاح** ) أي : خرج من اصطلاحات النحاة وقواعدهم ، ولكن عومل معاملة العلم ، وأجري مجراه لمعنىً فيه ؛ أي : لعلة وجدت فيه تقتضي إجراءه مجرى العلم ، وهي كثرة استعماله في كلام العرب مرخماً كالعلم ، فأعطي حكمه ؛ فهو شاذ في القياس لا في الاستعمال ، وهو غير ممنوع ، وإنما الممنوع الشاذ في القياس والاستعمال معاً ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( أشار ) الناظم بقوله : ( ولا ترخم هنداً في النداء . . . ) إلخ ( **إلىٰ أن الاسم الثلاثي المجرد من تاء التأنيث لا يرخم ، سواء كان مسماه مؤنثاً ؛ كهند ، أو مذكراً** ؛ كزيد ) ، وإنما امتنع ترخيمه ( **لأنه** ) أي : لأن ترخيمه وتنقيص حروفه ( **إجْحاف** ) بكسر الهمزة ، وسكون الجيم ، وحاء مهملة آخره

به، بخلاف نحو : ( هبة ) مما فيه تاء التأنيث ، فيجوز ترخيمه ، علماً كان أم لا ، تقول في ( هبة ) : يا هب ، وفي ( ثبة ) وهي الجماعة : يا ثب أَقْبلي ، وقد علم هـٰذا مما قدمناه ، ومر أيضاً عن بعضهم جواز ترخيم نحو : ( حسن ) إجراءً له مجرىٰ ( سقر ) قوله : وقولهم في صاحب : يا صاح. . . هـٰذا جواب عن سؤال مقدر ، تقديره : أن يقال : قد علم من كلامه أنه لا يرخم إلا العلم، أو ما فيه تاء التأنيث؛ فَلِمَ رخم صاحب مع أنه نكرة؟ فأجاب: بأنه شاذ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فاء ؛ أي : تخريب وهدم واستئصال وإذهاب ( **به** ) أي : ببنية ذلك الاسم الثلاثي المجرد ؛ أي : لتركيبه الذي حقه أن يكون عليه ، **ومنه** : أجحفته إذا أذهبته ، كذا في « الصحاح » اهـ « محرم » ، ( **بخلاف نحو** : « **هبة** » ) و( ثبة ) و( عضة ) ، ( **مما فيه تاء التأنيث ، فيجوز ترخيمه** ) أي : ترخيم ما فيه ( التاء ) ( **علماً كان** ) كهبة ( **أم لا** ) أي : أم لم يكن علماً ؛ كثبة ؛ لأن ما قبل ( التاء ) فيه لا يكون إلا مفتوحاً غالباً ؛ فيستدل به علىٰ أن آخره ( التاء ) المحذوفة للترخيم ، فـ( **تقول في** « **هبة** » : **يا هب** ، **وفي** « **ثبة** » **وهي الجماعة** : **يا ثب أقبلي** ) بياء المؤنثة المخاطبة ، ولعله نظر إلىٰ لفظ ( ثبة ) ، والصواب : ( أقبلوا إلي ) نظراً إلى المعنىٰ .

( **وقد علم هـٰذا** ) أي : جواز ترخيم الثلاثي المؤنث بالتاء مطلقاً ( **مما قدمناه** ) أول الباب بقولنا : ( فالأول ) أي : المختوم بتاء التأنيث يرخم مطلقاً ؛ أي : سواء كان علماً أم لا ( **و** ) قد ( **مر أيضاً** ) في أوائل الباب نقلاً ( **عن بعضهم** ) كالفراء والأخفش ( **جواز ترخيم نحو** : « **حسن** » ) وحكم ( **إجراءً له مجرىٰ** « **سقر** » ) أي : مر بقولنا : وأجاز بعضهم ترخيم نحو : حسن وحكم ، مما هو ثلاثي محرك الوسط قياساً علىٰ إجرائهم نحو : سقر مجرىٰ زينب .

و( **قوله** ) أي : الناظم : ( **وقولهم في** « **صاحب** » : **يا صاحِ**. . . ) إلخ قال الشارح : ( **هـٰذا** ) الكلام ( **جواب عن سؤال مقدر ، تقديره أن يقال** : **قد علم من كلامه** ) أي : من كلام الناظم ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **لا يرخم** ) من الأسماء ( **إلا العلم** ، **أو ما فيه تا التأنيث** ) مطلقاً ( **فَلِمَ رخم صاحب** ) في كلامهم ( **مع أنه نكرة** ) مجردة من التاء ؟

( **فأجاب** ) الناظم : ( **بأنه** ) أي : بأن ترخيم ( صاحب ) ( **شاذ** ) في القياس ؛

وإنما رخموه ؛ لمعنى فيه ، وهو كثرة استعماله في كلامهم كالعلم ، فعومل معاملته .

---

أي : خارج عن قياس استعمالاتهم وقواعدها وإن كان كثيراً في استعمالاتهم ، ( **وإنما رخموه** ) أي : رخمت العرب لفظ ( صاحب ) ( **لمعنى** ) أي : لعلة موجودة ( **فيه** ) أي : في ( صاحب ) ( **وهو** ) أي : ذلك المعنى الذي اقتضىٰ ترخيمه : ( **كثرة استعماله في كلامهم كالعلم** ) الموجبة تلك الكثرة تخفيفه بالترخيم ، ( **فعومل** ) لفظ ( صاحب ) ( **معاملته** ) أي : معاملة العلم في جواز ترخيمه .

قال اليمني في « التحفة » : يعني الناظم بهٰذا البيت أن قول العرب : ( يا صاح ) في يا صاحب في الترخيم شاذ لا يقاس عليه ؛ لأنه ليس بعلم ، فالقياس ألا يرخم في ندائه ، كما لا يقال في ( فارس ) و( راكب ) و( عالم ) : يا فار ، ويا راك ، ويا عال ، ولكنهم تسامحوا في ( يا صاحب ) لكثرة استعمالهم فيه . اهـ .

* * *

# باب التصغير

وَإِنْ تُـرِدْ تَصْغِيـرَ ٱلِاسْـمِ ٱلْمُحْتَقَـرْ      إِمَّـــا لِتَهْـــوَانٍ وإِمَّـــا لِصِغَـــرْ

---

( **باب التصغير** )

وأول من تكلم على التصغير الخليل بن أحمد رحمه الله تعالىٰ ، **والتصغير لغة** : مصدر صغر الشيء تصغيراً إذا عده صغيراً ، والصغر : ضد الكبر ، وهما يكونان في الذات ، **واصطلاحاً** : زيادة ياء ساكنة في وسط الاسم ، مع ضم أوله وفتح ثانيه ؛ لغرض من الأغراض كما سيأتي .

**وأوزانه ثلاثة** : ( فُعيل ) في الثلاثي ؛ كرجيل في تصغير رجل ، و( فعيعل ) في الرباعي ؛ كدريهم في تصغير درهم ، و( فعيعيل ) في الخماسي فما فوقه ؛ كعصيفير في تصغير عصفور .

**وشروطه** أربعة : **الأول** : كونه اسماً ، وشذ تصغير فعل التعجب ، **والثاني** : كونه متمكناً ، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات ، كما مر في بابهما ، **والثالث** : قبول الاسم التصغير ، فلا تصغر أسماء الله تعالىٰ ؛ فلا يرد ( مهيمن ) لوضعه هٰكذا ، **والرابع** : خلوه من صيغته ، فلا يصغر نحو : كميت ومبيطر ، وقد جمع بعضهم هٰذه الشروط في بيتين فقال :

اسـم وتمكيـن كـذا قبـولـه      تصغيـراً ومـن وزنـه خلـوه
ومـا هـو كـالكميـت لا يقبلـه      كـذا الكبيـر والجسيـم فـافهمـه

**وفوائده** : أي : أغراضه أربعة أيضاً : **الأولىٰ** : تصغير ما يتوهم كبره ؛ كجبيل ، **والثانية** : تحقير ما يتوهم عظمه ؛ كسُبيع ، **والثالثة** : تقليل ما يتوهم كثرته ؛ كدريهمات ، **والرابعة** : تقريب ما يتوهم بعد زمانه ؛ كقبيل ، أو بعد مكانه ؛ كفويق الجبل ، أو بعد رتبته ؛ كأصيغر منك ، وزاد الكوفيون **خامسة** : وهي التعظيم ؛ كدويهية في تصغير ( داهية ) كما سيأتي في الشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن تـرد تصغيـر الاسـم المحتقـر      إمـا لتهـوان وإمـا لصغـر** )

فَضُـمَّ مَبْـدَاهُ لِهَـٰـذِي ٱلْحَـادِثَـةْ وَزِدْهُ يَـاءً تَبْتَـدِيهَـا ثَـالِثَـةْ
تَقُـولُ فِـي فَلْـسٍ فُلَيْـسٌ يَـا فَتَـى وَهَكَـذَا كُـلُّ ثُـلاَثِـيٍّ أَتَـىٰ

---

**فضـم مبـداه لهـٰـذي الحـادثـة وزده يـاء تبتـديهـا ثـالثـة**
**تقـول فـي فلـس فليـس يـا فتـى وهكـذا كـل ثـلاثـي أتـىٰ )**

أي : ( **وإن ترد** ) أيها السائل ( **تصغير الاسم المحتقر** ) أي : الاسم الذي يقبل مسماه التحقير ، خرج به الأسماء المعظمة ؛ كأسماء الله تعالىٰ ، وأسماء أنبيائه وملائكته ، وكتبه والمسجد والمصحف ؛ لأن تصغيرها ينافي تعظيمها ، والمراد بالأسماء المعظمة : التي أُريد بها مُسَمَّياتُها المعظمة ، وأما إن أريد بها غيرها . . جاز تصغيرها ، كما صرح به الشاطبي في « شرح الألفية » حيث قال فيه : ولذلك لما أراد سيبويه تصغير ( النبي ) . . قصد عند ذلك ما يقبل التصغير ، فقال : كان مُسَيْلِمة نُبَيْءَ سُوءٍ . اهـ

( **إما لتهوان** ) شأنه ؛ أي : لإهانة شأنه ، يقال : تهاون الشيء تهاوناً وتهواناً إذا أهانه وأذله وحقره ؛ كرجيل في تصغير رجل ، ( **وإما لصغر** ) ذاته ؛ كطفيل في تصغير طفل ، أو لغير ذلك من الأغراض السابقة ( . . . **فضم مبداه** ) أي : مبدأ ذلك الاسم ؛ أي : الحرف الأول منه ، وافتح ثانيه لفظاً فيهما ؛ كرجيل في تصغير رجل ، أو تقديراً كذلك إن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كـ( صرد ) فتقدر الضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر ، كما في ( فلك ) مفرداً وجمعاً ، قاله ابن إياز .

( **لهـٰذي** ) الإرادة والفائدة ( **الحادثة** ) يعني : إرادة التصغير ، ( **وزده** ) وزد ذلك الاسم ( **ياءً** ) ساكنة ( **تبتديها** ) أي : تظهرها وتلفظها حالة كونها ( **ثالثة** ) لما قبلها من الحروف ؛ فـ( **تقول في** ) تصغير ( **فلس** ) وهو الرديء من الدراهم ؛ كالهللة السعودية ، والسامتين الحبشية : ( **فُلَيْس** ) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، ثم زيادة ياء ساكنة ثالثة ؛ أي : هـٰذا فُلَيْس لك ، فخذه ( **يا فتىٰ** ، **وهـٰكذا** ) أي : ومثل هـٰذا المثال المذكور في الحكم المذكور ( **كل** ) اسم ( **ثلاثي أتىٰ** ) مصغراً في كلامهم ، فتقول في ( رجل ) : رجيل ، وفي ( جبل : جبيل ، وفي ( طفل ) طفيل .

**فإن قلت** : لِمَ ضم أول المصغر وفتح ثانيه في الثلاثي . . **قلت** : حملاً له على

**التصغير** : من خواص الاسم المتمكن ؛ فلا يصغر الفعل ، ولا الحرف ، ولا الاسم المبني ، وشذ تصغير نحو : ( ذا ) و( الذي ) كما سيأتي . وله فوائد : **فتارة يصغر الاسم للإهانة** ؛ أي : لتحقير شأنه ؛ كجبيل ، أو ذاته : كطفيل ، وهـٰذا هو المراد بقوله : ( وإما . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الفعل المبني للمجهول ؛ لشبهه به ، **ووجه الشبه** : أن المصغر فرع عن المكبر ، والمبني للمفعول فرع عن المبني للفاعل ، **ووجه فتح ثانيه** : حمل ما قبل ( يا ) التصغير علىٰ ما قبل ( ألف ) التكسير في نحو : رجيل ورجال ، واجتلبت ( الياء ) للفرق بين المكبر والمصغر ، وخصت ( الياء ) بالزيادة ؛ لأن أول ما يزاد أحرف المد ، واجتنبت ( الواو ) لثقلها ، ولم يؤت بالألف وإن كانت أخف من الياء ؛ لاختصاص جمع التكسير بها .

**فإن قلت** : لِمَ خص جمع التكسير بالألف ، والتصغير بالياء . . **قلت** : لأن الجمع ثقيل ، والألف خفيف ، والتصغير أخف من الجمع ، والياء ثقيلة ، فأعطي الخفيف للثقيل ؛ ليحصل التعادل . اهـ « حمدون » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **التصغير : من خواص الاسم المتمكن** ) أي : المعرب ؛ فلذلك عَدُّوه في علامات الاسم ، ( **فلا يصغر الفعل** ) لاستغنائهم عن تصغيره ببنائه للمجهول ، وما جاء منه في فعل التعجب . . فشاذ ، ( **ولا الحرف ، ولا الاسم المبني** ) لقول ابن مالك :

. . . . . . . . . . . . . . . . . . حـرف وشبهـه مـن الصـرف بـري

( **وشذ تصغير نحو** « **ذا** » ) من أسماء الإشارة ، ( **و** ) تصغير ( **الذي** ) من أسماء الموصول ، مع كونهما مبنيين ، فلا يعترض به ( **كما سيأتي** ) في كلام الناظم في آخر الباب ، ( **وله** ) أي : وللتصغير ( **فوائد** ) أي : أغراض أربعة على الصحيح : ( **فتارة** ) أي : ففي حالة ( **يصغر الاسم للإهانة ؛ أي : لتحقير شأنه ؛ كجبيل** ) هـٰذا مثال غير مطابق ، ولو مثل بـ( رُجيل ) كما مثل به في « التوضيح » . . لكان أولىٰ فتأمل ، اللهم ؛ إلا أن يراد بالشأن الذات ، ( **أو** ) لتحقير ( **ذاته ؛ كطفيل** ) في طفل ، ( **وهـٰذا** ) أي : قولُنا لتحقير ذاته ( **هو المراد بقوله** ) أي : بقول الناظم : ( « وإما

لصغر ) ، **وتارة للتقليل** ؛ كدريهمات ، **وتارة للتقريب** ، إما : لزمانه ؛ كبُعيد العصر ، أو لمكانه ؛ كدُوين السماء ، أو منزلته ؛ كصُدَيِّقي ، **وتارة للعطف** ؛ كيا أُخَيَّ ويا حُبَيِّبي ، قيل : **وللتعظيم** ؛ كقوله :

. . . . . . . . . . . . . دويهيـــة تصفـــر منهـــا الأنـــامـــل

ورَدَّه المانع إلىٰ تصغير التقليل ؛ فإن الداهية إذا عظمت . . أسرعت ؛ فَقَلَّت مدتها ، إذا علمت ذلك ، وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك . . فضم مبدأه ؛ . . . . . . . . .

---

**لصغر** » ، **وتارة** ) يصغر ( **للتقليل** ) أي : لتقليل عدده ( **كدريهمات** ) في دراهم ، ( **وتارة للتقريب ، إما : لـ** ) تقريب ( **زمانه ؛ كبعيد العصر ، أو لمكانه ؛ كدُوين السماء ، أو** ) لتقريب ( **منزلته** ) ودرجته إليه ( **كصُدَيِّقي** ) بضم الصاد ، وفتح الدال ، وتشديد الياء المكسورة ، تصغير ( صديق ) ، ( **وتارة للعطف** ) والشفقة ( **كيا أُخَيَّ** ) بضم الهمزة ، وفتح الخاء المعجمة ، وتشديد الياء المفتوحة ، ( **ويا حُبَيِّبي** ) بضم المهملة ، وفتح الموحدة الأولىٰ ، وكسر الياء المشددة ، وكسر الموحدة الثانية ، ( **قيل** ) أي : وقال الكوفيون : ( **و** ) يصغر الاسم أيضاً ( **للتعظيم** ) أي : لتعظيم الشيء وتهويله ؛ وذلك ( **كقوله** ) أي : كقول لبيد بن ربيعة العامري من بحر الطويل :

وكـل أنـاس سـوف تـدخـل بينهـم ( **دويهيـــة تصفـــر منهـــا الأنـــامـــل** )

تصغير ( داهية ) فتصغيرها للتعظيم ؛ بقرينة وصفها بالجملة التي بعدها ، وهي كناية عن الموت بها . اهـ « صبان » ، ( **ورده** ) أي : رد كون تصغيرها للتعظيم ( **المانع** ) لكون التصغير للتعظيم ؛ لأنه ضده ، وهم البصريون ( **إلىٰ تصغير التقليل** ) أي : إلىٰ تصغير تقليل مدة الشيء ( **فإن الداهية** ) والمصيبة ( **إذا عظمت** ) واشتدت ( . . **أسرعت** ) إلىٰ حتف نفس صاحبها ، ( **فقلت مدتها** ) أي : مدة تلك الداهية .

وقوله : ( **إذا علمت ذلك** ) المذكور من فوائد التصغير إشارة إلىٰ أن ( الفاء ) في قوله : ( فضم مبداه ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن التصغير لبعض الأغراض المذكورة ، ( **وأردت تصغير الاسم لشيء من ذلك** ) المذكور من الأغراض ( . . **فـ** ) أقول لك : ( **ضم مبدأه** ) أي : مبدأ ذلك الاسم

أي : أوله ، وافتح ثانيه ، وزد بعد ثانيه ( ياءً ) ساكنة تسمىٰ ( ياء ) التصغير ؛ لتكون ثالثة ، فيكون وزنه فعيلاً ، واقتصر علىٰ ذلك إن كان الاسم ثلاثياً ؛ كفليس في فلس ، وإن كان رباعياً فأكثر . . فافعل به ذلك ، واكسر ما بعد ( الياء ) كدريهم في درهم ، وعصيفير في عصفور . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أي : أوله ، وافتح ثانيه** ) لفظاً فيهما ، كما في ( رجيل ) و( فليس ) ، أو تقديراً كذلك ، كما في ( صُرَد ) بضم الصاد ، وفتح الراء ، طائر معروف ، فإن ضمَّ التصغير وفتحَه مقدران فيه لمانع الأصليتين ، ( **وزد بعد ثانيه** ) أي : بعد الحرف الثاني من ذلك الاسم ( « **ياء** » **ساكنة تسمىٰ** ) تلك ( الياء ) ( « **ياء** » **التصغير** ) أي : ياء تدل علىٰ أن مراد المتكلم بتلفظ تلك الكلمة تصغير مسماه وتحقيره ؛ أي : زدها بعد ثاني الكلمة ( **لتكون** ) تلك ( الياء ) ( **ثالثة** ) من حروف الكلمة ، ( **فيكون وزنه** ) أي : وزن ذلك الاسم بعد زيادة الياء ( **فُعَيلاً** ) بضم أوله ، وفتح ثانيه .

( **واقتصر** ) بصيغة الأمر ؛ أي : اقتصر أيها الصرفي ( **علىٰ ذلك** ) العمل ؛ أي : علىٰ ضم أوله ، وفتح ثانيه ( **إن كان الاسم** ) المصغر ( **ثلاثياً** ) أي : علىٰ ثلاثة أحرف ؛ وذلك أي : موزون ذلك الوزن المذكور ( **كفليس في** ) تصغير ( **فلس** ) ، و( رجيل ) في تصغير رجل ، ( **وإن كان** ) الاسم الذي يراد تصغيره ( **رباعياً فأكثر** ) منه كالخماسي والسداسي ( . . **فافعل به** ) أي : بذلك الرباعي وبما فوقه ( **ذلك** ) العمل الذي فعلته في الثلاثي ، من ضم أوله وفتح ثانيه ، ( **واكسر ما بعد** « **الياء** » ) أي : ما بعد ( ياء ) التصغير علىٰ ذلك العمل الذي فعلته في الثلاثي ، فيكون علىٰ وزن ( فعيعل ) وذلك ( كـ ) قولك : اشتريته بـ( **دُريهم** ) قليلة ( **في** ) تصغير ( **درهم** ، **و** ) يكون علىٰ وزن ( فعيعيل ) بزيادة ( ياء ) ثانية إن كان خماسياً فما فوقه ؛ وذلك كـ( **عُصيفير في** ) تصغير ( **عصفور** ) في الخماسي ، ومُخيريج في تصغير مستخرج في السداسي .

وقوله : ( في عصفور ) كان عليه أن يبدله بدينار ودنينير ؛ ليستوفي الأمثلة الثلاثة التي بنىٰ عليها الخليل باب التصغير ، وهي ( فليس ) و( دريهم ) و( دنينير ) قيل له : لِمَ بنيته علىٰ ذلك ؟ فقال ما معناه : لأني وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها ، وإنما تركه

فأبنية التصغير ثلاثة : ( فعيل ) و( فعيعل ) و( فعيعيل ) ، فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كصُرَد . . قدرت الضمة والفتحة في المصغر غيرَهما في المكبر ، كما في ( فلك ) مفرداً وجمعاً قاله ابن إياز .

وَإِنْ يَكُـــنْ مُـــؤَنَّثـــاً أَرْدَفْتَـــهُ هَـــاءً كَمَـــا تُلْحِـــقُ لَـــوْ وَصَفْتَـــهُ

---

الشارح ؛ لاحتياجه إلىٰ زيادة عمل برد ( الياء ) إلىٰ أصلها ، وهو النون ؛ إذ أصل دينار دنَّار بتشديد النون ؛ بدليل جمعه علىٰ دنانير . اهـ « خضري » .

و( الفاء ) في قوله : ( **فأبنية التصغير** ) وأوزانه للإفصاح أو للتفريع ( **ثلاثة فعيل** ) في الثلاثي ، ( **وفعيعل** ) في الرباعي ( **وفعيعيل** ) فيما فوقه ، فعلم من كلامه أن أبنية التصغير منحصرة في هٰذه الأوزان الثلاثة المذكورة، وهو مقتضىٰ وضع الخليل، واضع باب التصغير ؛ وذلك لأنه مثل لأوزانه بـ( فليس ) و( دريهم ) و( دنينير ) فقيل له :

لِمَ بنيتَ المصغر علىٰ هٰذه الأمثلة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس علىٰ فلس ودرهم ودينار . اهـ « حمدون » .

وقوله ( فأبنية التصغير ) أي : أوزانه ( ثلاثة ) ، وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهٰذا الباب ، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأوزان ، وليس جارياً علىٰ مصطلح الصرفيين ، ألا ترىٰ أن وزن أحيمر ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ، وفي التصريف أفيعل ومفيعل وفعيلل . اهـ « خضري » ، هٰذا إذا لم يكن المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ، ( **فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني ؛ كصرد** ) وزفر وعمر ( . . **قدرت الضمة والفتحة** ) الكائنتان ( **في المصغر غيرهما** ) أي : غير الضمة والفتحة ( **في المكبر كما في** « **فلك** » **مفرداً وجمعاً** ) أي : كما قدروا الضمة في ( **فلك** ) جمعاً غير الضمة في ( **فلك** ) مفرداً ، ( **قاله** ) أي : قال هٰذا التقدير ( **ابن إياز** ) اسمه : هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، أبو محمد جمال الدين ، كان أعلم زمانه في النحو والتصريف ، من مؤلفاته : « قواعد المطارحة » و« شرح فصول ابن معطي » ، توفي سنة ( ٦٨١هـ ) ، من « شرح الحدود » للشارح .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن يكـــن مـــؤنثـــاً أردفتـــه هـــاءً كمـــا تلحـــق لـــو وصفتـــه**

فَصَغِّـــرِ ٱلنَّـــارَ عَلَـــىٰ نُـــوَيْـــرَةْ          كَمَـــا تَقُـــولُ نَـــارُهُ مُنِيـــرَةْ

إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة . . لحقته ( تاء ) التأنيث غالباً عند تصغيره . . . . . . . .

---

**فصغـــر النـــار علـــىٰ نـــويـــرة          كمـــا تقـــول نـــاره منيـــرة )**

أي : ( **وإن يكن** ) الاسم الثلاثي الذي تريد تصغيره ( **مؤنثاً** ) في المعنىٰ بلا تاء ( . . **أردفته** ) أي : ألحقت آخره ( **هاءً** ) التأنيث وتاءه ، وسماها هاءً ؛ لأن ( تاء ) التأنيث تقلب هاءً عند الوقف ، ( **كما تلحقـ** ) ها بصفته ( **لو وصفته** ) أي : لو وصفت المؤنث المعنوي .

و( الفاء ) في قوله : ( **فصغر** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت الحكم المذكور ، وأردت تطبيقه . . فأقول لك : صغر ( **النار** ) التي هي مؤنث معنوي ( **علىٰ نويرة** ) بإلحاق ( تاء ) التأنيث بها ، ( **كما تقول** ) في صفتها : ( **ناره** ) أي : نار زيد نارٌ ( **منيرة** ) أي : ذات نور وضوء ، واختص الثلاثي بإلحاق ( التاء ) لخفته ؛ يعني : إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثاً معنوياً بلا علامة . . ألحقته ( تاء ) التأنيث غالباً عند تصغيره بشرط أمن اللبس ، كما تلحقها بصفته ؛ لأن المصغر في المعنىٰ موصوف ، فيرد إلىٰ أصله الذي هو التأنيث ؛ وذلك كنار ودار وسن وأذن وعين ، فتقول في تصغيرها : نويرة ودويرة وسنينة وأذينة وعيينة ، كما تقول في وصفها : نار مضيئة ، ودار واسعة ، وسن جميلة وأذن سامعة ، وعين حادة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا كان** ) الاسم ( **الثلاثي مؤنثاً** ) معنوياً ( **بلا علامة** ) لفظية ( . . **لحقته « تاء » التأنيث غالباً عند تصغيره** ) لخفته ، وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل ؛ كيد ، فتقول في تصغيرها : يدية ، وخرج بالثلاثي الرباعي المؤنث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، فلا تلحقه ( التاء ) ، فتقول في تصغيرهما : زُيَنِّب وسُعَيِّد بتشديد الياء ، لقيام الحرف الرابع مقام التاء ، وبقوله : ( بلا علامة ) ما فيه ألف التأنيث ؛ كحبلىٰ وحمراء ، فإن ( التاء ) لا تلحق ذلك ، فتقول في تصغيرهما : حُبيلىٰ وحُمَيْراء بلا إلحاق ( تاء ) إذ لا يجمع بين علامتي التأنيث ، كما في « التصريح » ، وخرج بقوله : ( غالباً ) قولهم في ( ذود ) و( حرب ) و( قوس ) و( نعل ) : ذويد وحريب وقويس ونعيل بلا ( تاء ) ذكره ابن

بشرط أمن اللبس ، كما تلحق بصفته ؛ لأن المصغر في معنى الموصوف ؛ كنار وسن ودار وأذن ، فتقول : نويرة وسنينة ودويرة وأذينة ، وشمل كلامه ما هو ثلاثي في الأصل ؛ كيد ، تقول فيه : يُدَيَّة ، بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي ؛ كزينب وسعاد ، وما فيه ألف التأنيث ؛ كحبلىٰ وصحراء ، فإن ( التاء ) لا تلحق ذلك .
**ومثله** : الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس ؛ كخمس ونحوه في عدد . . . . . . . . . . .

---

عقيل ، وخرج بقوله : ( **بشرط أمن اللبس** ) ما إذا خيف اللبس ؛ كخمس وسبع وتسع في عدد المؤنث ، فلا تلحقه ( التاء ) عند تصغيره ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بعد المذكر ، وكشجر وبقر ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بتصغير شجرة وبقرة .

وقوله : ( **كما تلحق** ) ( التاء ) ( **بصفته** ) أي : بصفة الثلاثي المؤنث المعنوي ، متعلق بقوله : ( ألحقته « تاء » التأنيث ) ، وإنما شبهنا المصغر بالصفة ( **لأن المصغر في معنى الموصوف** ) وحكمه ، وذلك الثلاثي المؤنث معنىٰ ( **كنار وسن ودار وأذن ، فتقول** ) في تصغيرها : ( **نويرة وسنينة ودويرة وأذينة** ) كما تقول في وصفها : نار مضيئة ، ودار واسعة . . . إلخ ، ( **وشمل كلامه** ) أي : كلام الناظم ؛ يعني : قوله : ( وإن يكن مؤنثاً أردفته . . . ) إلخ( **ما هو ثلاثي في الأصل** ) أي : في أصل وضعه ( **كيد** ) لأن أصله يدي فـ( **تقول فيه** ) أي : في تصغيره ( **يُدَيَّة** ) بضم الياء الأولىٰ ، وفتح الدال ، وتشديد الياء الثانية ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها .

وقوله : ( **بخلاف الرباعي المؤنث المعنوي** ) محترز قوله : ( إذا كان الثلاثي مؤنثاً بلا علامة ) وذلك الرباعي ( **كزينب وسعاد** ) **فإن** ( **التاء** ) **لا** تلحقهما عند التصغير ، فتقول في تصغيرهما : زُيَنِّب وسُعَيِّد ؛ لقيام الحرف الرابع مقام ( التاء ) ، ( **و** ) بخلاف ( **ما فيه ألف التأنيث** ) مقصورة أو ممدودة ( **كحبلىٰ وصحراء ؛ فإن « التاء » لا تلحق ذلك** ) أي : لا تلحق **ما** فيه ألف التأنيث عند التصغير ؛ لامتناع اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة ، فتقول في تصغير ذلك : حُبَيْلىٰ وصُحَيْراء .

( **ومثله** ) أي : ومثل الرباعي المؤنث ، وما فيه ألف التأنيث في عدم إلحاق ( التاء ) به عند التصغير ( **الثلاثي المؤنث عند خوف اللبس** ) أي : عند خوف التباسه بالثلاثي المذكر ؛ وذلك الثلاثي المؤنث ( **كخمس ونحوه** ) كسبع وتسع ( **في عدد**

المؤنث ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بعدد المذكر وكشجر وبقر ؛ إذ لو لحقته . . لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ، فإن سمي به مذكر ؛ كأذن علم لرجل . . فالجمهور علىٰ أنه لا تلحقه ( التاء ) إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير ، وذهب يونس إلىٰ أنها تلحقه اعتباراً بأصله محتجاً بقولهم : عروة بن أُذَيْنَة ، ومالك بن نويرة ، وعيينة بن حصن ، وفيه نظر .

وَصَغِّـرِ ٱلْبَـابَ فَقُـلْ بُـوَيْـبُ وَٱلنَّـابُ إِنْ صَغَّـرْتَـهُ نُيَيْـبُ

---

**المؤنث ؛ إذ لو لحقته** ) ( التاء ) عند التصغير ( . . **لالتبس** ) ذلك العدد المؤنث ( **بعدد المذكر** ) منه ، فلا تقول في تصغيره : خميسة وسبيعة وتسيعة ؛ لالتباسه بعدد المذكر منه من خمسة وسبعة وتسعة عند تصغيره ، وقوله : ( **وكشجر وبقر** ) اسمي جنس ، مفرده : شجرة وبقرة ، معطوف علىٰ قوله : ( كخمس ونحوه ) ( **إذ لو لحقته** ) ( التاء ) عند تصغيره ( . . **لالتبس** ) تصغيره ( **بتصغير شجرة وبقرة** ) مفردين ، هـٰذا الحكم الذي ذكرناه في الثلاثي المؤنث المعنوي إذا لم يسم به مذكر ، ( **فإن سمي به** ) أي : بالثلاثي المؤنث بلا علامة ( **مذكر ؛ كأذن علم لرجل . . فالجمهور علىٰ أنه لا تلحقه** « **التاء** » **إذا صغر اعتباراً بما آل** ) ورجع ( **إليه من التذكير** ) بكونه علماً لمذكر ، ( **وذهب يونس** ) بن حبيب ( **إلىٰ أنها** ) أي : إلىٰ أن ( التاء ) ( **تلحقه** ) أي : تلحق بنحو ( أذن ) الذي سمي به مذكر ( **اعتباراً بأصله** ) المؤنث حالة كون يونس ( **محتجاً** ) أي : مستدلاً ( **بقولهم : عروة بن أُذَيْنَة** ) تصغير أذن ، ( **ومالك بن نويرة** ) تصغير نار ، ( **وعيينة بن حصن** ) تصغير عين ، فألحقوا ( التاء ) بهـٰذه الأسماء الثلاثة مع كونها علماً لمذكر ؛ نظراً إلىٰ أصلها المؤنث ، ( **وفيه** ) أي : وفي احتجاج يونس بهـٰذه الأسماء ( **نظر** ) أي : اعتراض ؛ لاحتمال أنه سمي به بعد التصغير ، فليس مما نحن فيه ، وأما إذا سمي به مكبراً ، ثم صغر . . فهو شاذ ، وليس من المقيس عليه . اهـ « فوائد » .

ثم أشار الناظم إلىٰ حكم ما إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

( وصغـر البـاب فقـل بـويـب والنـاب إن صغـرتـه نييـب

لِأَنَّ بَـــابـــاً جَمْعُـــهُ أَبْـــوَابُ وَٱلنَّـــابُ أَصْـــلُ جَمْعِـــهِ أَنْيَـــابُ

إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين . . رددته في التصغير إلىٰ أصله ؛ لأن التصغير كالجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فيقال في باب : بويب ؛ لأن ( ألفه ) بدل من ( واو ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لأن بـــابـــا جمعـــه أبـــواب والنـــاب أصـــل جمعـــه أنيـــاب )

( وصغر ) أيها السائل ( **الباب** ) الذي هو اسم لفرجة الدار ، ( **فقل** ) في تصغيره : ( **بُوَيب** ) برد ألفه واواً ؛ لأن أصلها ( واو ) ، والتصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، ( **والناب** ) الذي هو اسم لسن الإبل التي تلي الأضرس ، وكذا في السباع ، ويطلق على السن التي تلي الرباعية من الإنسان ( **إن صغرته** ) أي : إن أردت تصغيره . . فقل : ( **نُيَيْب** ) برد ألفها ياءً ، لأنها بدل عن ياء ، وإنما قلبت الألف في الباب واواً ، وفي الناب ياءً ( **لأن باباً جمعه** ) إذا جمع جمع تكسير ( **أبواب** ) برد ألفه واواً ، ( **والناب أصل** ) ألفه ( ياء ) بدليل أن يقال في ( **جمعه** : **أنياب** ) برد ألفه ( ياءً ) يعني : إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين . . رددته في التصغير إلىٰ أصله ؛ لأن التصغير كجمع التكسير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، فيقال في تصغير ( باب ) : بويب برد ( ألفه ) واواً ؛ لأن ( ألفه ) بدل من واو بدليل جمعه علىٰ أبواب ، وأصل ( باب ) : بوب ، تحركت الواو ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، ويقال في تصغير ( ناب ) : نييب برد ألفه ياءً ؛ لأن ( ألفه ) بدل عن ( ياء ) بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصل ( ناب ) نييب تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفاً ، وإنما رد ( الباب ) و( الناب ) إلى **الأصل** في التصغير والتكسير دون المفرد والمثنىٰ ؛ لزوال موجب الإبدال فيهما ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا كان ثاني** ) الاسم ( **الثلاثي ليناً** ) أي : ساكناً ( **منقلباً** ) أي : معوضاً ( **عن لين** ) أي : ساكن : ( . . **رددته** ) أي : رددت ذلك الحرف الثاني ( **في التصغير إلىٰ أصله** ) الأول ( **لأن التصغير كالجمع** ) أي : كجمع التكسير ( **يرد الأشياء** ) أي : الحروف ( **إلىٰ أصولها ، فيقال في** ) تصغير ( **باب** : **بويب** ) برد الألف إلى الواو ( **لأن « ألفه »** ) أي : لأن ألف ( باب ) ( **بدل من « واو »**

بدليل جمعه علىٰ أبواب ، **وأصله** : بوب ، قلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويقال في ناب للضرس : نييب ؛ لأن ( ألفه ) بدل من ( ياء ) بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصله : نيب ، قلبت ياؤه ألفاً لما تقدم ، وإنما يرجع فيهما إلى الأصل ؛ لزوال موجب البدل ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة . فإن جهل أصل الألف . . ردت إلى الواو ؛ كعاج وصاب اسم لنبت كريه الطعم ، فتقول : عويج وصويب ، ويقال في ( ثوب ) و( بيت ) : ثويب وبييت . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**بدليل جمعه** ) أي : جمع باب ( **علىٰ أبواب ، وأصله** ) أي : أصل ( باب ) : ( **بَوَب** ) بالتحريك ، ( **قلبت الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويقال في** ) تصغير ( **ناب** ) اسم ( لـ ) سن من الإبل والسباع يلي ( **الضرس** ) أي : الطاحونة : ( **نييب ؛ لأن «ألفه» بدل من « ياء » بدليل جمعه علىٰ أنياب ، وأصله** ) أي : وأصل ( ناب ) : ( **نيب ، قلبت ياؤه ألفاً لما تقدم** ) آنفاً في لفظ ( باب ) يعني : قوله : ( لتحركها وانفتاح ما قبلها ) .

( **وإنما يرجع فيهما** ) أي : رجع في الجمع والتصغير ( **إلى الأصل** ) الذي هو ( الواو ) في ( باب ) و( الياء ) في ( ناب ) فقالوا فيهما : أبواب وبويب ، وأنياب ونييب ، ولم يبدلوا ( الواو ) و( الياء ) ألفاً كما أبدلوا في المفرد المكبر ( **لزوال** ) أي : لعدم ( **موجب البدل** ) أي : موجب إبدال ( الواو ) أو ( الياء ) ألأفاً ، ( **وهو** ) أي : موجب إبدالهما ألفاً في الجمع والتصغير ( **انفتاح ما قبل حرف العلة** ) وتحركه كما في ( بوب ) و( نيب ) ، وعبارة « النزهة » هنا : وإنما رد ( الباب ) و( الناب ) إلى الأصل في التصغير والجمع دون المفرد والمثنىٰ ؛ لزوال موجب الإبدال فيهما ، وهو انفتاح ما قبل حرف العلة ، وهٰذا الذي ذكرناه من رد ( الألف ) إلى ( الواو ) أو ( الياء ) في التصغير والجمع إذا علم أصل ( الألف ) .

( **فإن جهل أصل الألف** ) ، هل هو ( واو ) أو ( ياء ) ( . . **ردت** ) الألف ( **إلى الواو** ) في التصغير ؛ لأن باب ( طويت ) أكثر من باب ( رميت ) ، وذلك الألف الذي جهل أصله ( كـ ) ألف ( **عاج** ) وهو عظم الفيل ، ( **و** ) ألف ( **صاب** ) وهو ( **اسم لنبت كريه** ) الريح مر ( **الطعم** ) جداً في الأرميا : ( طقن ) ، ( **فتقول** ) في تصغيرهما : ( **عويج وصويب ، ويقال في «ثوب» و«بيت» : ثويب وبييت** ) لأصالة

بلا قلب ، بخلاف نحو : ريح وقيمة ، فيقال فيهما : رُويح وقُويمة بالواو ؛ لأنها الأصل المنقلب عنه ، وشذ في نحو ( عيد ) : عُييد ؛ لأنه من عاد يعود ، وإنما قالوا ذلك ؛ كراهية التباسه بتصغير عود . وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً ؛ كفتى وعصا ، أو واواً؛ كدلو . . وجب قلبه ياءً، وإدغام ياء التصغير فيها، فيقال: فتيٌّ وعصيٌّ ودليٌّ، . .

---

اللين فيهما ، وعدم انقلابه في الجمع ؛ بدليل قولهم في جمعهما : أثواب وأبيات ( **بلا قلب** ) فيهما ، ( **بخلاف نحو : ريح وقيمة** ) كديمة ، ( **فيقال فيهما** ) أي : في تصغيرهما : ( **رويح وقويمة بالواو** ) فيهما ، ودويمة ( **لأنها** ) أي : لأن الواو ( **الأصل المنقلب عنه** ) لأن أصلهما روح وقومة ، قلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها، (**وشذ**) أي : خرج عن قياس استعمالهم قولهم ( **في** ) تصغير ( **نحو** « **عيد** » : **عييد** ) لأن قياسه أن يقال : عُويد ( **لأنه من عاد يعود** ) ، فأصل ألفه واو ، فحق تصغيره أن يقال : عويد لا عييد ، قال المكودي : ووجه شذوذه : أن ( الياء ) فيه مبدلة عن ( واو ) ، فقياسه : عويد كقويمة ، فلم يردوه إلىٰ أصله ( الواو ) في التصغير ؛ لئلا يلتبس بتصغير عُود بضم العين اسم لعود البخور، أو للقضيب من الشجر ، فالعيد مشتق من العود ، وهو التكرار والرجوع ، وسمي عيداً تفاؤلاً بأن يعود على الإنسان بالخير والفرح والسرور ، وقولنا ( لئلا يلتبس بتصغير العود بضم العين ) فالعود : الحطب المعلوم ، وعود اللهو والطرب ، وعود الطيب ، وجمع هـٰذه الثلاثة أعواد وعيدان ، وجمع عيد للموسم أعياد ، قال في « الصحاح » اهـ « حمدون » ، كما قال الشارح ، ( **وإنما قالوا** ) في تصغير عيد الموسم ( **ذلك** ) أي ، لفظ ( عييد ) ، ولم يقولوا : عويد ( **كراهية التباسه** ) أي : التباس تصغير عيد الموسم ( **بتصغير عود** ) الحطب .

وقوله : ( **وإذا كان ثالث الثلاثي ألفاً** ) محترز قوله سابقاً : ( إذا كان ثاني الثلاثي ليناً منقلباً عن لين. . . ) إلخ ( **كفتى وعصا** ، **أو** ) كان ثالثه ( **واواً** ؛ **كدلو . . وجب قلبه** ) أي : قلب ثالثه ألفاً كان أو واواً ( **ياءً** ، **وإدغام ياء التصغير فيها** ) أي : في ( الياء ) المقلوبة عن ألف أو عن واو ، ( **فيقال** ) في تصغير هـٰذه الثلاثة ( **فُتَيٌّ وعُصَيٌّ ودُلَيٌّ** ) بضم أولها ، وفتح ثانيها ، وتشديد الياء ، لكن إن كان مؤنثاً . لحقته ( تاء ) التأنيث ، فتقول في تصغير عصىٰ ورحىٰ : عُصَيَّة رُحَيَّة ، كما في « الحريري » اهـ ،

ولم يتعرض له في النظم . ولما فرغ من تصغير الثلاثي المجرد . . أخذ في بيان تصغير ما زاد عليه ، فقال :

وَفَاعِلٌ تَصْغِيرُهُ فُوَيْعِلُ  كَقَوْلِهِمْ فِي رَاجِلٍ رُوَيْجِلُ

أي : إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفاً زائدة . . فيصغر علىٰ ( فويعل ) بقلب ألفه واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، فتقول في ( ضارب ) و( عامر ) و( صاحب ) : ضويرب وعويمر وصويحب ، ومثله : نحو : آدم ، مما ألفه مبدلة من همزة ؛ لكراهة اجتماع همزتين ، فتقول في . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ولم يتعرض** ) أي : لم يذكر الناظم ( **له** ) أي : للثلاثي الذي كان ثالثه ألفاً أو واواً ( **في النظم** ) .

( **ولما فرغ** ) الناظم ( **من** ) ذكر ( **تصغير الثلاثي المجرد . . أخذ** ) أي : شرع ( **في بيان تصغير ما زاد عليه** ) أي : على الثلاثي المجرد ؛ أي : أراد ذكره ( **فقال** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **وفاعل تصغيره فويعل  كقولهم في راجل رويجل** )

( **وفاعل** ) أي : وموازن فاعل مما ثانيه ألف زائدة ( **تصغيره « فويعل »** ) أي : تصغيره يكون علىٰ وزن ( فويعل ) بقلب ( ألفه ) واواً لانضمام ما قبلها ؛ لأجل التصغير وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب ( **في** ) تصغير ( **راجل** ) وهو ضد الفارس ، يجمع علىٰ رجال ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ : ( **رويجل** ) بقلب ( ألفه ) واواً مفتوحة ؛ لضم ما قبلها بسبب التصغير .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : إذا كان ثاني الثلاثي المزيد عليه ألفاً زائدة** ) كألف فاعل ( **. . فيصغر علىٰ « فويعل » بقلب ألفه واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، فتقول في** ) تصغير ( **« ضارب » و« عامر » و« صاحب » : ضويرب وعويمر وصويحب ، ومثله** ) أي : ومثل ما كان ثانيه ( ألفاً ) زائدة في تصغيره علىٰ ( فويعل ) ( **نحو : آدم مما ألفه مبدلة من همزة** ) تالية لهمزة أخرىٰ ؛ إذ أصله : أأدم بهمزتين متواليتين ، فيصغر علىٰ أويدم بقلب الهمزة الثانية واواً ؛ فلا يقال في تصغيره : أُأَيْدم ( **لكراهة اجتماع همزتين** ) لثقله على اللسان ، ولأنه يشبه التقاء الساكنين ، ( **فتقول في**

تصغيره : أويدم ، كما تقول في جمعه : أوادم . وأما الرباعي المجرد . . فإنه يصغر علىٰ ( فعيعل ) كجُعَيْفِرٍ ودُرَيهم في تصغير ( جعفر ) و( درهم ) ، ولم يتعرض له في النظم .

وَإِنْ تَجِدْ مِنْ بَعْدِ ثَانِيهِ أَلِفْ فَاْقْلِبْهُ يَاءً أَبَداً وَلاَ تَقِفْ
تَقُولُ كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بِهِ سَمَحْتُ

---

**تصغيره : أويدم** ) بقلب الهمزة الثانية واواً ( **كما تقول في جمعه : أوادم** ) ، وفي « الأشموني » بعد قول ابن مالك : ( واردد لأصل ثانياً ليناً قلب ) : ويستثنىٰ من كلامه ما كان ليناً مبدلاً من همزة تلي همزة ، كما استثناه في « التسهيل » كـ( ألف ) آدم ، و( ياء ) أيمة ، فإنهما لا يردان إلىٰ أصلهما ، أما آدم . . فتقلب ألفه واواً ، وأما أيمة . . فيصغر علىٰ لفظه . اهـ « أشموني » فيقال : أييمة ، ولا يضر التقاء الساكنين فيه ؛ لأنه علىٰ حده ؛ لأن الأول حرف لين ، والثاني مدغم فيه ، فهو كخويصة تصغير خاصة ( سم ) اهـ « صبان » ، وأما تصغير آدم . . فهو إذا كان علماً لغير بني أبي البشر عليه السلام ، أو صفة من الأدمة بمعنى السمرة ، وأما إن كان علماً للنبي . . فلا يصغر ؛ لأنه من الأسماء المعظمة . اهـ « فوائد » .

( **وأما الرباعي المجرد** ) من الزيادة ( . . **فإنه يصغر علىٰ « فعيعل »** ) بمهملتين بينهما ياء ساكنة ؛ وذلك ( **كـ** ) قولك : ( **جُعَيْفر ودُرَيْهم في تصغير « جعفر »** و«**درهم**»، **ولم يتعرض له** ) أي : للرباعي المجرد؛ أي : لم يذكره الناظم ( **في النظم**).

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ كيفية تصغير ما ثالثه أو رابعه ألف ، فقال :

**( وإن تجد من بعد ثانيه ألف فاقلبه ياءً أبداً ولا تقف**
**تقول كم غزيل ذبحت وكم دنينير به سمحت )**

أي : ( **وإن تجد** ) أيها السائل ( **من بعد ثانيه** ) أي : من بعد ثاني الرباعي المزيد فيه ( **ألفـ** )ـاً زائدة ( . . **فاقلبه** ) أي : فاقلب ألفه ( **ياءً** ) أو أدغم ياء التصغير فيها ( **أبداً** ) أي : في جميع أحواله ، سواء كان مصدراً ، ككتاب ، أو اسماً ؛ كغزال وغلام ، ( **ولا تقف** ) أي : ولا تتوقف عن قلبه وإدغامه ، ولا تترد فيه ؛ لأن ذلك واجب فيه ، فتقول في تصغير ( كتاب ) و( غلام ) : كُتَيِّب وغُلَيِّم ،و( **تقول** ) في

إذا صغر ما ثالثه أو رابعه ألف . . وجب قلب ألفه ياءً ، وإدغام ( ياء ) التصغير فيها ؛ وذلك نحو : كتاب وغلام وغزال ومفتاح ودينار ومثقال ، فتقول فيها : كُتيب وغُليم وغُزيل ومُفيتيح ودُنينير ومُثيقيل . **ومثله** : ما ثالثه أو رابعه ( واو ) كعمود وعصفور ، فيقال فيهما : عُمَيِّد وعُصَيْفِير بالقلب :

---

تصغير ( غزال ) اسم لحيوان معروف : ( **كم غُزيِّل ذبحتـ** )ـه وتصدقت بلحمه بقلب ألفه ياءً ، وإدغام ( ياء ) التصغير في تلك ( الياء ) المبدلة عن الألف ، أو تجد بعد ثالثه ألفاً ؛ كدينار ومثقال ومفتاح ، وجب قلب ( ألفه ) ياءً ، ( و ) تقول في تصغير ( دينار ) : ( **كم دنينير به** ) أي : بذلك الدينار ( **سمحت** ) وأعطيت به للمحتاج .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا صغر ما** ) أي : اسم ( **ثالثه** ) ( ألف ) كغلام ( **أو رابعه ألف** ) كمفتاح ( . . **وجب قلب ألفه** ) في الحالتين ( **ياء** ، **وإدغام « ياء » التصغير فيها** ) أي : في ( الياء ) المبدلة عن الألف ، وهٰذا الإدغام فيما إذا كان ثالثه ألفاً ، وأما إذا كان رابعه ألفاً . . فلا إدغام (**وذلك**) أي : ومثال ذلك القلب : (**نحو : كتاب وغلام وغزال** ) فيما ثالثه ألف، ( **و** ) نحو: (**مفتاح ودينار ومثقال**) فيما رابعه ألف ، ( **فتقول في** ) تصغير ( **ها** ) أي : في تصغير هٰذه الأمثلة : ( **كُتيِّب وغُليِّم وغُزيِّل**) بتشديد الياء المكسورة فيها، على القلب والإدغام (**و**) تقول ( **مفيتيح ودنينير ومثيقيل**) بياءين أولاهما ياء التصغير لكونها ثالثة وثانيهما مبدلة عن الألف لكونها رابعة الكلمة. (**ومثله**) أي: ومثل ما ثالثه أو رابعه ( ألف ) في القلب والإدغام في الأول ، وفي القلب فقط ( **ما ثالثه أو رابعه « واو » كعمود** ) بوزن رسول ، مثال لما ثالثه ( واو ) ( **وعصفور** ) مثال لما رابعه (واو)، ( **فيقال فيهما** ) أي : في تصغيرهما ؛ أي: يقال في الأول منهما: ( **عُميِّد** ) بتشديد الياء المكسورة ، على القلب والإدغام ، ( **و** ) في الثاني منهما : ( **عُصَيْفِير بالقلب** ) أي : بقلب ( الواو ) الرابعة ياءً .

## تَنْبِيهٌ

## [الأصل في كلمة دينار]

وأصل دينار دِنَّار بتشديد النون ، فأبدلوا من أول المثلين ياءً ساكنة ، فصار ديناراً ؛ بدليل جمعه علىٰ دنانير ، وتصغيره علىٰ دنينير برد الألف إلىٰ أصلها ، وهي ( الياء ) اهـ « خضري » .

وَقُـلْ سُـرَيْحِيـنُ لِسَـرْحَـانَ كَمَـا    تَقُـولُ فِـي ٱلْجَمْـعِ سَـرَاحِيـنُ ٱلْحِمَـى
وَلاَ تُغَيِّــرْ فِــي عُثَيْمَــانَ ٱلأَلِــفْ    وَلاَ سُكَيْــرَانَ ٱلَّــذِي لاَ يَنْصَــرِفْ
وَهَكَــذَا زُعَيْفِــرَانُ فَــٱعْتَبِــرْ    بِـهِ ٱلسُّـدَاسِيَّـاتِ وَٱفْقَـهْ مَـا ذُكِـرْ

---

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ تصغير ما جاء علىٰ وزن فعلان ، فقال :

**( وقـل سـريحيـن لسـرحـان كمـا    تقـول فـي الجمـع سـراحيـن الحمـى**
**ولا تغيـر فـي عثيمـان الألـف    ولا سكيـران الـذي لا ينصـرف**
**وهكـذا زعيفـران فـاعتبـر    بـه السـداسيـات وافقـه مـا ذكـر )**

( **وقل** ) أيها السائل : ( **سريحين** ) إذا أردت ( لـ ) تصغير ( **سرحان** ) بقلب ألفه ياءً ( **كما تقول في الجمع** ) أي : في جمعه جمع تكسير : ( **سراحين الحمىٰ** ) بقلب الألف التي في المفرد ياءً ، و( السرحان ) الذئب ، و( الحمىٰ ) المكان الذي منع الإمام الناس من الرعي فيه ، وأعده لمرعىٰ مواشي الزكاة والغنائم والفيء ، وقيل : ( الحمىٰ ) اسم من أسماء مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ؛ يعني : إذا صغر ما جاء علىٰ وزن فعلان ، فإن كان يجمع علىٰ فعالين ؛ كسرحان وسلطان . . قلبت ألفه ياءً ، كما تقلبه في جمعه ؛ لأن التصغير والتكسير أخوان في رد الأشياء إلىٰ أصولها ، فتقول في تصغيرهما : سريحين وسليطين ، وإن كان لا يجمع علىٰ فعالين . . لم تغير ألفه عن حالها ؛ لإبقاء علة منع الصرف ، اسماً كان ؛ كعثمان ، أو صفة ؛ كسكران ، كما ذكره الناظم بقوله : ( **ولا تغير** ) أيها السائل ( **في** ) تصغير ( **عثيمان الألف** ) أي : ألفه بقلبها ياءً ، ( **ولا** ) تغير ( الألف ) في تصغير ( **سكيران** ) الذي هو صفة لمن سكر من الشراب ، وقوله : ( **الذي لا ينصرف** ) صفة كاشفة لـ( سكران ) أتىٰ به ؛ لتكميل البيت لا للاحتراز .

**والحاصل** : أن وزن ( فعلان ) إذا كان لا يجمع علىٰ ( فعالين ) . . لا تقلب ألفه ياءً في حالة التصغير ؛ إبقاءً لعلة منع الصرف ، التي هي الألف والنون ؛ لعدم ورود الجمع فيه ، فيقاس عليه علة التصغير ، علماً كان ؛ كعثمان وعمران ، أو صفة ؛ كسكران وندمان ، فتقول في تصغيره : عثيمان وعميران وسكيران ونديمان ، **ومثله** : نحو : زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف ، فإنه إذا صغر . . لا تغير ألفه ، كما قال

إذا صغر ما جاء علىٰ وزن ( فعلان ) ، فإن كان يجمع علىٰ وزن فعالين ؛ كسرحان وسلطان . . قلبت ألفه ياءً كما تقلبها في جمعه ؛ لأن التكسير والتصغير أخوان ، فتقول : سريحين وسليطين ، وإن كان لا يجمع علىٰ ذلك . . لم تغير ألفه ، اسماً كان أو صفة ؛ كعثمان وعمران وسكران ، فتقول فيها : عثيمان وعميران وسكيران .

**ومثله** : نحو : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الناظم : ( **وهكذا** ) أي : ومثل هٰذا المذكور في إبقاء ألفه عند التصغير زعفران ومرطبان ، فتقول في تصغيره : ( **زعيفران** ) ومريطبان ، ( **فاعتبر به** ) أي : بزعفران ( **السداسيات** ) أي : وقس أيها السائل علىٰ ( زعيفران ) في إبقاء ألفه كل اسم سداسي ، آخره ألف ونون ؛ كثُعلُبان بضم المثلثة واللام ، ذَكَر الثعلب ، والأنثىٰ : ثعلبة ، فتقول في تصغيرهما : ثعليبان ومريطبان بإبقاء ألفهما علىٰ حالها ، والمرطبان : اسم لنبت ينبت في الحنطة والشعير ، يشبه ورقه ورقهما ، ويخالفهما في السنابل والحبوب ، وقوله : ( **وافقه ما ذكر** ) أي : وافهم ما ذكرته لك من أحكام التصغير حق الفهم ، وطبقه في مفردات الكلمات العربية ، ولا تتردد فيه ، ولا تتوقف عنه تكملة بيت .

**قال الشارح** رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا صغر ما جاء علىٰ وزن « فعلان »** ) أي : إذا أريد تصغيره ، ( **فـ** ) فيه تفصيل ذكره بقوله : ( **إن كان يجمع علىٰ وزن « فعالين » كسرحان وسلطان . . قلبت ألفه ياء** ) في تصغيره ، ( **كما تقلبها في جمعه ؛ لأن التكسير والتصغير أخوان** ) أي : نظيران في رَدِّ الأشياء إلىٰ أصولها ، ( **فتقول** ) في تصغيرهما : ( **سريحين وسليطين ، وإن كان** ) ما علىٰ وزن ( فعلان ) ( **لا يجمع علىٰ ذلك** ) أي : علىٰ ( فعالين ) ( . . **لم تغير ألفه** ) أي : لا تقلبه ياء في حالة التصغير ، إبقاءً لعلة منع الصرف ، التي هي زيادة الألف والنون ، ( **اسماً** ) أي : علماً ( **كان** ) ذلك الاسم الذي علىٰ وزن ( فعلان ) ( **أو صفة ؛ كعثمان وعمران** ) راجع إلى الاسم ، ( **وسكران** ) وندمان راجع إلى الصفة ، ( **فتقول** ) أيها الصرفي ( **فيها** ) أي : في تصغير هٰذه الأمثلة : ( **عُثيمان وعُميران وسُكيران** ) .

( **ومثله** ) أي : ومثل ما كان ألفه بعد ثلاثة أحرف في إبقاء ألفه بلا قلب : ( **نحو** :

زعفران مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف ؛ فإنه إذا صغر . . لا يغير ألفه ، فتقول فيه : زعيفران ، وقس عليه كل سداسي آخره ألف ونون ؛ كثُعلُبان ومرطبان ، وهٰذا معنىٰ قوله : ( فاعتبر به السداسيات ) .

وَٱرْدُدْ إِلَى ٱلْمَحْذُوفِ مَا كَانَ حُذِفْ     مِنْ أَصْلِهِ حَتَّىٰ يَعُودَ مُنْتَصِفْ
كَقَوْلِهِمْ فِي شَفَةٍ شُفَيْهَةْ     وَٱلشَّاةُ إِنْ صَغَّرْتَهَا شُوَيْهَةْ

---

زعفران ) و( مرطبان ) حالة كونه ( **مما الألف والنون فيه بعد أربعة أحرف ؛ فإنه** ) أي : فإن نحو : ( زعفران ) ( **إذا صغر . . لا يغير ألفه** ) أي : لا تقلبه ياءً ، ( **فتقول فيه** ) أي : في تصغير نحو : ( زعفران ) : ( زعيفران ) و( مريطبان ) ، ( **وقس عليه** ) أي : علىٰ زعفران في إبقاء ألفه ( **كل سداسي** ) غيره ( **آخره** ) أي : آخر السداسي ( **ألف ونون كثعلبان ومرطبان، وهٰذا** ) أي : قولنا : ( وقس عليه ) ( **معنىٰ قوله** ) أي : قول الناظم : ( **فاعتبر به السداسيات** ) وتفسير له ، قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( واردد إلى المحذوف ما كان حذف     من أصله حتىٰ يعود منتصف**
**كقولهم في شفة شفيهة     والشاة إن صغرتها شويهة )**

أي : ( **واردد** ) أيها السائل ( **إلىٰ** ) الاسم ( **المحذوف** ) منه ( **ما كان** ) قد ( **حُذف من أصله** ) ومادته التي وضعته العرب ، وقوله : ( **حتىٰ يعود** ) ويصير غاية لـ( اردد ) أي : اردد إلى المحذوف منه ، وهو الباقي بعد الحذف ما قد حذف منه ؛ أي : حرفاً حذف منه حتىٰ يصير المحذوف منه بعد رد المحذوف مع زيادة ( ياء ) التصغير عليه رباعياً ( **منتصف** ) أي : له نصف صحيح ، فيكون الباقي بعد الحذف حرفان ، والمردود حرفان مع ( ياء ) التصغير ، ولا يحسب من الباقي ( تاء ) التأنيث ، سواء كان المحذوف ( فاء ) الكلمة ؛ كعدة ، أصله : وعد بكسر الواو ، فنقلت حركة الواو إلى العين ، وحذفت الواو اعتباطاً ، وعوض عنها ( هاء ) التأنيث ، أو كان المحذوف عين الكلمة ؛ كمذ إذا كان علماً ، أصله : منذ ، حذفت النون اعتباطاً ، أو كان لام الكلمة ؛ كشفة وشاه ، أصلهما : شفة وشاه ، فيقال في تصغير هٰذه الأمثلة : ( وعيدة ) برد ( فاء ) الكلمة ، و( منيذة ) برد عين الكلمة ، و( شفيهة ) و( شويهة ) برد لام الكلمة ، كما ذكره الناظم بقوله ، وذلك الرد : ( **كقولهم في** ) تصغير ( **شفة** :

إذا صغر ما حذف منه حرف . . وجب رد المحذوف إن كان قد بقي بعد الحذف علىٰ حرفين، مذكراً كان؛ كأب وأخ، أو مؤنثاً؛ كيد وشفة، محذوف الفاء والعين واللام، فتقول في تصغير كل وخذ وعد أعلاماً: أُكيل وأُخيذ ووُعيد برد الفاء، وفي مذ علماً وسنة: منيذة وسنيهة برد العين ، وفي أب وأخ وشفة وشاة : أبي وأخي وشفيهة وشويهة برد اللام . . .

---

**شفيهة** ) برد لام الكلمة ، ( **والشاة إن صغرتها** ) أي : إن أردت تصغيرها . . تقول : ( **شويهة** ) برد لام الكلمة ، وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ؛ ليتمكن من بناء ( فعيل ) ، فيكون برد المحذوف مع زيادة ( ياء ) التصغير رباعياً له نصف صحيح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا صغر** ) أي : إذا أريد تصغير ( **ما حذف منه حرف** ) واحد ( . . **وجب رد** ) الحرف ( **المحذوف** ) لأن التصغير يرد الأشياء إلىٰ أصولها ، ( **إن كان قد بقي بعد الحذف علىٰ حرفين** ) غير ( التاء ) ، ( **مذكراً كان** ) الاسم المحذوف منه ( **كأب وأخ** ، **أو** ) كان ( **مؤنثاً** ؛ **كيد وشفة** ) ، وسواء كان ( **محذوف** « **الفاء** » ) كعدة ، أ( و « **العين** » ) كمذ أ( و « **اللام** » ) كشفة وشاة ، ( **فتقول في تصغير** « **كل** » و« **خذ** » و« **عد** » **أعلاماً** : **أكيل وأخيذ ووعيد برد الفاء** ، **و** ) تقول ( **في** ) تصغير ( « **مذ** » **علماً** ، **و** ) تصغير ( **سنة** ) اسم جنس لاثني عشر شهراً ؛ أي : تقول في تصغيرهما : ( **منيذة وسنيهة برد العين** ) في تصغير ( منذ ) وبرد اللام في تصغير ( سنة ) ، تمثيله لما حذف منه العين بسنة ليس بمطابق ؛ لأنه مثال لما حذف منه اللام ، فيصغر علىٰ سنية أو سنيهة ؛ لقولهم في تصريف فعله : سانيت وسانهت مساناة ومسانهة ، ولو قال بدل سنة : ثبة . . لوافق تمثيله ، وثبة بمعنىٰ وسط الحوض ، وأصل ( ثبة ) : ثوب ، ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو ، وعوض عنها ( هاء ) التأنيث ، فإذا صغر . . رد إلىٰ أصله ، فيقال فيه : ثويبة ، والمراد بالثبة هنا : وسط الحوض لا الثبة بمعنى الجماعة ؛ لأن تلك أصله : ( ثبو ) ، فالمحذوف منه ( اللام ) ، فهو من باب ( سنة ) ، فيصغر علىٰ ثبيوة ، ولو قال الشارح : وفي مذ علما وثبة منيذة وثويبة برد العين . . لكان صواباً راجع « النزهة » في هـٰذا المقام .

( **و** ) تقول ( **في** ) تصغير ( **أب وأخ وشفة وشاة** : **أبي وأخي وشفيهة وشويهة برد اللام** ) هـٰكذا هو الصواب .

وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ؛ ليتمكن من بناء ( فعيل ) ، فيكون رباعياً له نصف صحيح . فإن بقي بعد الحذف علىٰ أكثر من حرفين. . صغر علىٰ لفظه ، ولم يحتج إلىٰ رد المحذوف ؛ لأن بناء ( فعيل ) ممكن بدونه ، كما يؤخذ من التعليل ؛ كقولك في هار وشار وخير وشر : هوير وشوير وخيير وشرير . . . . . . . . . . . . .

---

( **وإنما وجب رد المحذوف في الجميع** ) أي : في جميع الأمثلة المذكورة ( **ليتمكن** ) المتكلم في تصغيرها ( **من** ) تحصيل ( **بناء « فعيل »** ) الذي هو وزن ما صغر من الثلاثي ، ( **فيكون** ) ما ذكر من الأمثلة مع ( ياء ) التصغير ( **رباعياً له نصف صحيح** ) هـٰذا حكم ما إذا بقي بعد الحذف علىٰ حرفين .

( **فإن بقي بعد الحذف علىٰ أكثر من حرفين. . صغر علىٰ لفظه ، ولم يحتج إلىٰ رد المحذوف ؛ لأن بناء « فعيل » ممكن بدونه** ) أي : بدون رد المحذوف ، ( **كما يؤخذ** ) عدم الحاجة إلىٰ رد المحذوف ( **من التعليل** ) السابق آنفاً ؛ يعني : قوله ( وإنما وجب رد المحذوف ؛ ليتمكن من بناء « فعيل » ) ، ومثال ما بقي علىٰ أكثر من حرفين ، وصغر لفظه : ( **كقولك في** ) تصغير ( **هار** ) بمعنىٰ ساقط ؛ لأن أصله : هائر ، ( **وشار** ) مخزن العسل للنحل في الكوارة ، أصله : شائر ، ( **وخير** ) أصله : أخير ، ( **وشر** ) أصله : أشر ؛ أي : كقولك في تصغيرها : ( **هوير وشوير** ) محذوفي العين ، ( **وخيير وشرير** ) محذوف الفاء .

**واعلم** : أن ( هار ) اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم ، فتقول في اسم الفاعل منه هائر ، ثم فيه قولان : **قيل** : حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفاً علىٰ غير قياس ، فـ( هار ) حينئذ علىٰ وزن قال ؛ فالإعراب حينئذ على الراء ، وهـٰذا هو الذي ذكره المكودي ، **وقيل** : داخله القلب ، فقدمت ( لام ) الكلمة على ( العين ) ، وهي الراء ، وأخرت ( العين ) فصار هار وعلىٰ وزن ( فالع ) ، فأبدلت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها ، فصار هاري ، فاستثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت ( الياء ) ، فهو بمنزلة قاضٍ وغاز ، فيكون معرباً بالضمة والكسرة المقدرتين على ( الياء ) ، وعلىٰ كل يصغر علىٰ ( هوير ) بغير رد المحذوف . اهـ « حمدون » .

قوله : ( شار ) أصله : شائر ، يقال : شار العسل يشور شوراً وشياراً وشيارة أو

وإذا صغر نحو : أخت وبنت . . رد إليهما المحذوف ، كما في شفة ، فتقول : أُخية وبُنية ، ولا يعتد بالتاء ، كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو : اسم وابن .

---

مشاراً ومشارةً ، استخرجه من الوقبة ، **والشور** : العسل المشهور . اهـ « قاموس » ، **والوقبة** : نقرة في الصخرة ، يجتمع فيها الماء كالوقب ، أو نحو البئر في الصفا تكون قامة أو قامتين ، وكل نقرة في الجسد كنقرة العين والكتف . اهـ « قاموس » .

( **وإذا صغر نحو** : « **أخت** » و« **بنت** » . . **رد إليهما المحذوف ، كما في** « **شفة** » **فتقول** : **أُخية وبُنية** ) برد المحذوف ، والأصل : أخيوة وبنيوة ، قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء ، فصار أخية وبنية . اهـ « خضري » ، ( **ولا يعتد بالتاء** ) المجرورة ، ( **كما لا يعتد بهمزة الوصل في نحو** : « **اسم** » و« **ابن** » ) ، فيقال في تصغيرهما : سمي وبني بحذف همزة الوصل ؛ استغناءً عنها بتحريك الأول . اهـ « مرادي » .

قال الشاطبي : وذلك أن ( التاء ) في ( أخت ) و( بنت ) عوض من ( لام ) الكلمة ، وأصلها أن تكون للتأنيث ، لكنهم بنوا الكلمة عليها ، وألحقوا أختاً بقُفل وبنتاً بعِدل ، فإذا نسبت إليهما أو صغرتهما . . فلا بد من حذف ( التاء ) لشبهها بتاء التأنيث ، ووجه الشبه : اختصاصها بالمؤنث ، وحذفها في الجمع بالألف والتاء اعتباراً بأصلها ؛ إذ قالوا : أخوات وبنات ، ولم يقولوا : أختات ولا بنتات ، فلو لم يعتبروا أصلها . . لتركوا ( التاء ) علىٰ حالها في الجمع ، فإذا حذفوا التاء . . ردوا ( اللام ) من حيث كانت عوضاً ، ولأنهم قالوا في أخت : أخوات ، فردوا في الجمع بالتاء ، ولم يقولوا في بنت إلا بنات ، وفي التثنية : بنتان ، فلم يردوا شيئاً ، كما أنهم لم يردوا في ( ابن ) في التثنية ، بل قالوا : ابنان ، فوجه الرد : أنهم لما حذفوا العوض ، وهو ( التاء ) في ( بنت ) . . لزم رجوع المعوض عنه ، كما أنهم لما حذفوا همزة الوصل في ( ابن ) . . لزم رجوع المحذوف ، هـٰذا وجه ما قالوا . اهـ من « المقاصد الشافية » ، وفي « الخضري » : وإنما ضمت همزة أخت ؛ لتدل علىٰ أن الذاهب منها واو ، وخصت بذلك دون أخ ؛ لأجل ( التاء ) اللازمة لها وصلاً ووقفاً ، كالاسم الثلاثي « صحاح » اهـ .

* * *

## باب الحروف الزائدة

وَأَلْـقِ فِـي ٱلتَّصْغِيـرِ مَـا يُسْتَثْقَـلُ   زَائِـــدُهُ أَوْ مَـــا تَـــرَاهُ يَثْقُـــلُ
وَٱلأَحْـرُفُ ٱللاَّتِـي تُـزَادُ فِـي ٱلْكَلِـمْ   مَجْمُـوعُهَـا قَـوْلُـكَ سَـائِـلْ وَٱنْتَهِـمْ
تَقُـــولُ فِـــي مُنْطَلِـــقٍ مُطَيْلِـــقُ   فَـأَفْهَـمْ وَفِـي مُـرْتَـزِقٍ مُـرَيْـزِقُ
وَقِيـــلَ فِـــي سَفَــرْجَـلٍ سُفَيْــرِجُ   وَفِـــي فَتًـــى مُسْتَخْـــرِجٍ مُخَيْـــرِجُ

---

### ( باب الحروف الزائدة )

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وألـق فـي التصغيـر مـا يستثقـل   زائـــده أو مـــا تـــراه يثقـــل**
**والأحـرف اللاتـي تـزاد فـي الكلـم   مجمـوعها قـولـك سـائـل وانتهـم**
**تقـــول فـــي منطلـــق مطيلـــق   فـــافهـم وفـــي مـرتـزق مـريـزق**
**وقيـــل فـــي سفـــرجـــل سفيـــرج   وفـــي فتـــى مستخـــرج مخيـــرج )**

( **وألق** ) أيها السائل ؛ أي : واحذف ( **في التصغير ما يستثقل** ) أي : ما يعد ( **زائده** ) ثقيلاً على اللسان ؛ أي : ما يعد بقاؤه في حالة التصغير ثقيلاً ، من الأسماء الخماسية التي رابعها ليس حرف علة ؛ كمنطلق ومدحرج ومرتزق ، أو من السداسية ؛ كمستخرج ، وأقوى الدليل علىٰ زيادة الحرف : سقوطه في بعض التصاريف ، ( **أو** ) بمعنى الواو ؛ أي : واحذف أيضاً ( **ما تراه يثقل** ) في التصغير ؛ أي : ما ترىٰ بقاءه ثقيلاً من الحروف الأصلية ؛ كسفرجل ، فتقول في ( منطلق ) : مطيلق بحذف ( النون ) دون الميم ؛ لتصدرها ولدلالتها علىٰ معنى اسم الفاعل ، وكذا تقول في ( مرتزق ) : مريزق بحذف ( التاء ) دون الميم ، لما قلنا آنفاً كما سيأتي في النظم .

( **والأحرف اللاتي تزاد في الكلم** ) العربية ( **مجموعها** ) أي : جميعها عشرة يجمعها ( **قولك : سائل** ) أيها الطالب أمر من سائل يسائل مسائلة ، وهو بمعنى الثلاثي ؛ أي : أكثر السؤال عما أشكل من العلم والطلب له ، ( **وانتهم** ) أي : كن نهماً حريصاً علىٰ طلبه ؛ لتكون من حملة العلم ، وفي بعض النسخ : ( يا هول استنم ) أي : يجمعها حروف **مقولك** : يا هول ويا شدة استنم ؛ أي : اسكن وانفرج عنا ، أو

قد سبق أن للتصغير ثلاثة أبنية : ( فعيل ) و( فعيعل ) و( فعيعيل ) **فالأول** : للثلاثي المجرد ، **والثاني** : للرباعي المجرد ، **والثالث** : للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد ؛ كمصباح . فإذا كان الاسم خماسياً مجرداً من الزيادة ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

خذ النسيم والبرودة عنا ، ولا تكن حاراً علينا وجمعها بعضهم كابن مالك في : ( أمان وتسهيل ) وبعضهم في : ( تسهيل ومناء ) .

**ومعنىٰ كونها زائدة** : أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها ، لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً ؛ لأنها تكون أصولاً كما أنها تكون زائدة ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف ، كما بيناه في « مناهل الرجال » .

ثم مثل الناظم لها بقوله : ( **تقول** ) أيها الصرفي ( **في** ) تصغير ( « **منطلق** » : **مطيلق** ) بحذف نونه ؛ لثقلها دون ميمه لما مر آنفاً ، ( **فافهم** ) أيها الصرفي ما قلته لك في أحكام تصغير الاسم المزيد فيه من الخماسي ، ( **و** ) تقول ( **في** ) تصغير ( **مرتزق** ) أي : طالب الرزق والراتب وآخذه : ( **مريزق** ) بحذف تائه دون ميمه ؛ لما ذكر أيضاً .

( **وقيل في** ) تصغير ما حذف منه حرف أصلي ؛ كـ( « **سفرجل** » : **سفيرج** ) بحذف لامه ؛ لثقله وإن كان من الأصول ، وهو شجر يشبه شجره شجر البرتقال ، ويخالف ثمره ثمره طعماً ؛ لأنه حامض ، ( **و** ) قيل ( **في** ) تصغير ( مستخرج ) من قولك : هـٰذا ( **فتى مستخرج** ) أي : مخرج للمعدن ، أو آخذ الخراج ، وهو الأجرة على الأرض ، أو علىٰ غيرها : ( **مخيرج** ) بحذف سينه وتائه ؛ لثقلهما دون الميم لما مر ، وهو من السداسي الذي حذف منه حرفان من حروف الزيادة .

**قال الشارح** رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **قد سبق** ) في أوائل الباب ( **أن للتصغير ثلاث أبنية** ) أي : ثلاثة أوزان : ( « **فعيل** » و« **فعيعل** » و« **فعيعيل** » ) .

( **فالأول** ) أي : ( فعيل ) وزن ( **للثلاثي المجرد** ) كفلس ورجل .

( **والثاني** ) يعني : ( فعيعلاً ) وزن ( **للرباعي المجرد** ) كدرهم .

( **والثالث** ) يعني : ( فعيعيلاً ) وزن ( **للرباعي المزيد قبل آخره حرف مد ؛ كمصباح** ) ومفتاح ، فتقول فيه : مصيبيح .

( **فإذا كان الاسم** ) الذي تريد تصغيره ( **خماسياً مجرداً من الزيادة** ) كسفرجل ،

أو مزيداً فيه حرف ، ولم يكن قبل آخره حرف مد . . فاحذف في التصغير من الأول آخره ، ومن الثاني زائده ؛ ليعود رباعياً ، فيتوصل إلىٰ بناء ( فعيعل ) ، فتقول في نحو سفرجل ومدحرج : سفيرج ودحيرج ؛ لأن بقاءهما يستثقل . فإن اشتمل الاسم علىٰ زيادتين ، ولإحداهما مزية على الأخرىٰ . . حذفت الأخرىٰ ؛ كمنطلق ، فتقول فيه : مطيلق بحذف النون دون الميم لتصدرها ولدلالتها علىٰ معنى اسم الفاعل ، وهٰكذا تقول في مرتزق : مريزق بحذف التاء . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **أو** ) كان ( **مزيداً فيه حرف** ) واحد ؛ كمدحرج ، ( **ولم يكن قبل آخره حرف مد . . فاحذف في التصغير من الأول** ) يعني : الخماسي المجرد من الزيادة ( **آخره** ) كسفرجل ، ( **ومن الثاني** ) يعني : المزيد فيه حرف واحد ( **زائده** ) أي : الحرف الزائد فيه ؛ كمدحرج ( **ليعود** ) أي : ليصير هٰذا الثاني ( **رباعياً** ) بعد حذف زائده ، ( **فيتوصل** ) بحذف الآخر من الأول ، والزائد من الثاني ، ( **إلىٰ بناء** ) أي : إلىٰ وزن ( « **فعيعل** » ، **فتقول في** ) تصغير ( **نحو : سفرجل** ) مثال للأول ، ( **و** ) تصغير ( **مدحرج** ) مثال للثاني : ( **سفيرج** ) بحذف آخره ؛ يعني : اللام ، ( **ودحيرج** ) بحذف زائده الذي هو ( الميم ) ( **لأن بقاءهما** ) أي : لأن بقاء الآخر في الأول ، وبقاء الزائد في الثاني ( **يستثقل** ) أي : يعد ثقيلاً على اللسان .

( **فإن اشتمل الاسم** ) الخماسي المزيد فيه ( **علىٰ زيادتين** ) أي : حرفين من حروف الزيادة ، ( **ولإحداهما مزية** ) أي : فضيلة ( **على الأخرىٰ** ) لدلالتها علىٰ معنىً خاص به ( . . **حذفت الأخرىٰ** ) التي لا مزية فيها في التصغير ، وأبقيت التي فيها مزية ، وذلك الخماسي الذي اشتمل علىٰ زيادتين ( **كمنطلق** ) لأنه اشتمل علىٰ زيادتين ( الميم ) و( النون ) لأنه من طلق الثلاثي ، ( **فتقول فيه** ) أي : في تصغيره : ( **مطيلق** ) علىٰ وزن ( فعيعل ) ( **بحذف « النون » دون « الميم » لتصدرها** ) أي : لوقوعها في صدر الكلمة وأولها ، والحذف إنما يليق بالأوساط والأواخر ، ( **ولدلالتها** ) أي : ولدلالة ( الميم ) أيضاً ( **علىٰ معنى اسم الفاعل** ) أي : علىٰ وزنه وصيغته ، ( **و** ) تفعل ( **هكذا** ) أي : مثل ما فعلت في ( منطلق ) من حذف الحرف الذي لا مزية لها ، وترك الأخرىٰ ، و( **تقول في** ) تصغير ( « **مرتزق** » : **مريزق بحذف التاء** ) لأنها لا مزية لها

دون الميم لما سبق . وإذا صغر السداسي . . حذف منه حرفان من حروف الزيادة ؛ ليتوصل إلىٰ بناء ( فعيعل ) كمستخرج فتقول فيه : مخيرج بحذف السين والتاء . وقد بين الناظم حروف الزيادة ، وهي عشرة في قوله : ( يا هول استنم ) أي : اسكن ، وجمعها بعضهم في : ( أمان وتسهيل ) ، وبعضهم في : ( تسهيل ومناء ) . **ومعنىٰ كونها زائدة** : أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها ، لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً ؛ لأنها قد تكون أصولاً ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **دون الميم** ) فتحذفها ( **لما سبق** ) وذكر آنفاً من دلالتها علىٰ بناء اسم الفاعل وصيغته فلم تحذف ؛ لئلا يفوت البناء بحذفها .

( **وإذا صغر السداسي** ) أي : أريد تصغيره ( . . **حذف منه حرفان من حروف الزيادة ؛ ليتوصل** ) بذلك الحذف ( **إلىٰ بناء « فعيعل »** ) ووزنه ( **كمستخرج ، فتقول فيه** ) أي : في تصغيره : ( **مخيرج بحذف « السين » و« التاء »** ) دون الميم .

( و ) لما ( قد ) أمر الطالب بإلقاء الزوائد ( بين **الناظم حروف الزيادة** ) لتعلم ، ( **وهي عشرة** ) أي : قد جمعها ( **في قوله : « يا هول استنم » أي : اسكن ، وجمعها بعضهم** ) كابن مالك ( **في : « أمان وتسهيل » ، وبعضهم** ) جمعها ( **في : « تسهيل ومناء »** ) وحكى المبرد ، قال : سألت أبا عثمان المازني عنها ، فأنشدني الجواب بقوله : [من المتقارب]

هـويـت السمـان فشيبتنـي  وما كنت قدماً هويت السمانا

فراجعته ، فقال : أجبتك مرتين ؛ يعني : أن مجموعها ( هويت السمان )

وحروف الزيادة عشرة ، وهي : ( الهمزة ) و( التاء ) و( السين ) و( اللام ) و( الهاء ) و( الميم ) و( النون ) ، وحروف الاعتلال الثلاثة ، التي هي : ( الألف ) الساكنة ، و( الواو ) و( الياء ) اهـ « حريري » .

( ومعنىٰ كونها زائدة: **أن الحروف الزائدة على الأصول لا تكون إلا منها**) أي: من هـٰذه العشرة، (**لا أنها لا تكون إلا زائدة أبداً**) أي: في محل وجدت فيه ( **لأنها قد تكون أصولاً ، ولمعرفة الزائد من الأصول ضابط مذكور في علم التصريف** ) ، فراجعه فيه .

وَقَـــدْ تُـــزَادُ ٱلْيَـــاءُ لِلتَّعْـــوِيـــضِ  وَٱلْجَبْـــرِ لِلْمُصَغَّـــرِ ٱلْمَهِيـــضِ
كَقَـــوْلِهِـــمْ إِنَّ ٱلْمُطَيْلِيـــقَ أَتَـــى  وَٱخْبَـا ٱلسُّفَيْرِيـجَ إِلَىٰ فَصْـلِ ٱلشِّتَـا

---

## تَنْبِيهٌ

### [كيفية معرفة الزائد من أصول الكلمة]

**واعلم** : لأنه لا يعرف الزائد من الأصول إلا بمعرفة الميزان ، وهو أن يعبر عن أول أصول الكلمة المجردة بـ( فائها ) ، وعن ثاني أصولها بـ( عينها ) ، وعن ثالثها بـ( لامها ) ، وكذا عن رابعها ، فيقال في وزن خرج : ( فعل ) ، وفي وزن دحرج : ( فعلل ) ، وفي وزن فلس : ( فعْل ) ، وفي وزن جعفر : ( فعلل ) ، وهكذا .

وأما الزيادة لغير تكرار . . فيعبر عنه بلفظه ، فيقال في وزن انطلق : ( انفعل ) وفي منطلق : (منفعل) لأن أصوله طلق ، وفي ارتزق : ( افتعل ) ، وفي مرتزق : ( مفتعل ) لأن أصوله رزق ، وكذا في استخرج ومستخرج : ( استفعل ) و( مستفعل ) لأن أصوله خرج ، وأقوى الدلالة علىٰ زيادة الحرف سقوطه في بعض التصاريف . اهـ « يمني » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ حكم زيادة الياء الثانية قبل الآخر جبراً للمصغر ، وليتوصل بها إلىٰ بناء فعيعيل ، فقال :

**( وقـــد تـــزاد اليـــاء للتعـــويـــض  والجبـــر للمصغـــر المهيـــض**
**كقـــولهـــم إن المطيليـــق أتـــى  واخبا السفيريج إلىٰ فصل الشتا )**

( **وقد تزاد « الياء »** ) أي : وقليلاً تزاد ( الياء ) الثانية الساكنة جوازاً قبل الآخر ( **للتعويض** ) أيك تعويضاً لها عن الحرف المحذوف ، فيما حذف منه حرف أصلي ؛ كسفيرج ، أو حرف زائد ؛ كمطيلق ، أو حرفان ؛ كمخيرج ، ( **والجبر للمصغر المهيض** ) أي : وجبراً للاسم المصغر المحتقر المنقوص بحذف بعض حروفه ، و( المهيض ) اسم مفعول من هاض يهيض ، كمبيع من باع يبيع من قولهم : هاض العظم إذا كسر ؛ وذلك ( **كقولهم** ) في ( المطيلق ) المصغر بحذف نونه : ( **إن المطيليق أتىٰ** ) وجاء من السجن بزيادة ياء ساكنة قبل القاف ؛ جبراً لما حذف منه أولاً وهو النون ، وليكون علىٰ وزن ، ( فعيعيل ) ، ( و ) كقولهم أيضاً : ( **اخبا** ) زيد بقلب همزته ألفاً ؛ لضرورة النظم وحذفها لالقتاء الساكنين ؛ أي : خزن وادخر

يعني : أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي ، أو زائد ، أو حرفان في التصغير ياء ساكنة قبل الآخر ؛ جبراً له ، وليتوصل بذلك إلىٰ بناء ( فعيعيل ) ، فتقول في منطلق وسفرجل : مطيليق وسفيريج ، وفي مستخرج : مخيريج . وفهم من قوله : ( وقد تزاد ) قلةُ ذلك ، وأنه غير لازم ، وأنه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( السفيريج إلىٰ ) مجيء ( فصل الشتا )ء ، بحذف همزته لضرورة الروي لبيعه فيه غالباً ؛ لانعدامه في ذلك الفصل ، و( الشتاء ) الفصل الأخير من فصول السنة الأربعة : الربيع والصيف والخريف والشتاء ، كما جمعها بعض أهل الميقات :

ربيــع صيــف مــن الأزمــان خــريــف شتــاء فخــذ بيــانــي

فزاد في ( السفيريج ) ياءً ساكنة قبل الآخر ؛ ليكون علىٰ وزن ( فعيعيل ) ، وجبراً لما حذف منه أولاً ، وهو ( اللام ) يعني : أنه يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي أو زائد أو حرفان في التصغير ( ياءً ) ساكنة قبل الآخر ؛ جبراً لما حذف منه ؛ ليتوصل بذلك إلىٰ بناء ( فعيعيل ) ، فتقول في ( منطلق ) و( سفرجل ) : مطيليق وسفيريج ، وفي ( مستخرج ) : مخيريج ، وفُهم من قوله : ( وقد تزاد ) قلةُ ذلك ، وأنه غير لازم ، وأنه لا يخل ببناء التصغير ، بخلاف بقاء الزائد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم : ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **يجوز أن يعوض مما حذف منه حرف أصلي** ) كسفرجل ، ( **أو** ) حرف ( زائد ) كمنطلق ، ( **أو** ) حذف منه ( **حرفان** ) كمستخرج ( **في التصغير** ) متعلق بـ( حذف ) ( **ياء ساكنة** ) نائب فاعل لـ( يعوض ) أي : ياءٌ مزيدة ( **قبل الآخر** ) ، وقوله : ( **جبراً له** ) أي : للمصغر مفعول لأجله ؛ أي : ليعوض ، وقوله : ( **وليتوصل بذلك** ) التعويض ( **إلىٰ** ) تحصيل ( **بناء** ) أي : وزن ( **فعيعيل** ) معطوف في المعنىٰ علىٰ قوله : ( جبراً ) ، ( **فتقول في** « **منطلق** » و« **سفرجل** » : **مطيليق وسفيريج** ، **وفي** « **مستخرج** » : **مخيريج** ) .

( **وفهم من قوله** ) أي : من قول الناظم : ( **وقد تزاد** ) ( الياء ) للتعويض ( **قلة ذلك** ) أي : قلة تعويض ( الياء ) عن المحذوف ، ( **وأنه** ) أي : وأن تعويض ( الياء ) من المحذوف ( **غير لازم** ) أي : غير واجب ، ( **وأنه** ) أي : وأن تعويض ( الياء ) عن

لا يخل ببناء التصغير ، بخلاف بقاء الزائد . والمهيض المكسور ، اسم مفعول من هاض العظم إذا كسر .

**وَشَذَّ مِمَّا أَصَّلُوهُ ذَيَّا تَصْغِيرُ ذَا وَمِثْلُهُ ٱللَّذَيَّا**

قد سبق أن التصغير من خواص الاسم المتمكن ، فالأصل ألا يدخل غير المتمكن ، لكنهم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المحذوف ( **لا يخلُّ** ) بتشديد اللام ، من الخلل ؛ أي : لا ينقص ( **ببناء التصغير** ) أي : بوزنه ، ( **بخلاف بقاء الزائد** ) فإن بقاءه يخل بناء التصغير .

( **والمَهِيضُ** ) بوزن المبيع : ( **المكسور** ) من كل شيء ؛ كالإناء والعصا ، وهو ( **اسم مفعول** ) ، اشتق ( **من** ) مصدر ( **هاض العظمُ** ) يهيض هيضاً ، من باب ( باع ) ، أو الإناء ( **إذا كُسر** ) أي : إذا انكسر وانفصل .

ثم أشار الناظم إلىٰ ما شذ في التصغير ، فقال :

( **وشذ مما أصلوه ذيا تصغير ذا ومثله اللذيا** )

( **وشذَّ** ) أي : خرج ( **مما أصَّلوه** ) أي : مما جعلوه أصلاً وقاعدة وقانوناً وضابطاً في ( باب التصغير ) وهو ألا يصغر المبني من الأسماء ، وكون المصغر مضموم الأول ومفتوح الثاني ؛ أي : خالف لما أسسوه ، وجعلوه قاعدة في التصغير ( **ذَيَّا** ) بفتح الذال ، وتشديد الياء المفتوحة ، الذي هو ( **تصغير « ذا »** ) من أسماء الإشارة إلى المفرد المذكر القريب ؛ أي : خالف قاعدتهم في أصل تصغيره وفي صفته ؛ حيث كان مبنياً ومفتوح الأول ، ( **ومثله** ) أي : ومثل ( ذيا ) المذكور في مخالفته لأصولهم وقاعدتهم في التصغير ( **اللَّذيَّا** ) بفتح أوله ، وتشديد ثالثه الذي هو تصغير ، الذي الموصول الموضوع للمفرد المذكر .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

**واعلم** : أنه ( **قد سبق** ) في أول هـٰذا الباب ( **أن التصغير من خواص الاسم المتمكن** ) في باب الاسمية بأن لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ومن علاماته التي يتميز بها عن الفعل والحرف ، ( **فالأصل** ) الذي كان عليه وضع الكلمات العربية ( **ألا يدخل** ) التصغير علىٰ ( **غير المتمكن** ) من الأسماء المبنية ، ( **لكنهم** ) أي : لكن العرب

خالفوا هٰذا الأصل ، فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة والموصول ؛ لشبهها بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها ، فاستبيح لذلك تصغيرها ، لكن علىٰ وجه خولف به قاعدة التصغير ، فترك أولها علىٰ ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، وزيد في آخرها ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول ، فقالوا في ذا وتا : ذَيَّا وتَيَّا ، وفي الذي والتي : اللَّذيَّا واللَّتيَّا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **خالفوا هٰذا الأصل ، فصغروا شذوذاً أسماء الإشارة ، و** ) الأسماء ( **الموصولـ** )ـة ( **لشبهها بالأسماء المتمكنة** ) في باب الاسمية ؛ أي : المعربة ( **في كونها** ) أي : في كون أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ( **توصف** ) في نفسها ؛ أي : في كونها موصوفة بغيرها ؛ وذلك كوصف اسم الإشارة باسم الجنس المقرون بالألف واللام ؛ كقولك : ضربت هٰذا الرجل ؛ أي : الحاضر ، وفي الموصول : جاء الذي في الدار العاقل ، ( **و** ) في كونها ( **يوصف بها** ) غيرها ؛ كقولك في اسم الإشارة : ضربت زيداً هٰذا ؛ أي : الحاضر ، وفي الموصول : جاء الرجل الذي قام أبوه . اهـ « حامدي » .

( **فاستبيح** ) أي : جُوِّز ( **لذلك** ) الشبه ( **تصغيرها** ) أي : تصغير أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، ( **لكن** ) تصغيرها ليس علىٰ قاعدة التصغير في غيرها ، بل كان تصغيرها ( **علىٰ وجه** ) وطريق ( **خولف به** ) أي : بذلك الوجه ( **قاعدة التصغير** ) بالرفع نائب فاعل لـ( خولف ) أي : بل كان تصغيرها علىٰ وجه وكيفية خالفت به قاعدة التصغير في غيرها ؛ من ضم أول المصغر وفتح ثانيه ، ( **فترك أولها** ) أي : أول الإشارات والموصولات ( **علىٰ ما كان عليه** ) أولاً قبل التصغير ( **من الفتح** ) أي : من فتح أولها ( **قبل التصغير ، وزيد** ) أيضاً ( **في آخرها** ) أي : في آخر الإشارات والموصولات ( **ألف عوضاً عما فاتها من ضم الأول ، فقالوا في** « **ذا** » و« **تا** » ) اسمي إشارة للمفرد المذكر القريب في الأول ، وللمفردة المؤنثة القريبة في الثاني : ( **ذَيَّا وتَيَّا** ) بفتح أولهما ، وتشديد الياء ، مع وقوع ( ياء ) التصغير ثانية فيهما ، ( **و** ) قالوا ( **في الذي** ) للمفرد المذكر ، ( **و** ) في ( **التي** ) للمفردة المؤنثة ( **اللَّذيَّا** ) في الأول : بفتح اللام ، وتشديد الياء ، ( **واللتيا** ) بفتحها مع تشديد الياء .

وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة : ذا وتا وذان وتان وأولى فيقال : ذَيَّانِ وتيَّانِ وأُوَلَيَّا بالقصر أو المد على اللغتين . وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات : الذي والتي وتثنيتهما ، وجمع الذي ، فيقال : اللذيان واللتيان ، . . .

---

( **وقد سمع التصغير في خمسة ألفاظ من أسماء الإشارة : ذا** ) للمفرد المذكر القريب ، ( **وتا** ) للمفردة المؤنثة القريبة ، ( **وذان** ) للمثنى المذكر القريب ، ( **وتان** ) للمثنى المؤنث القريب ، ( **وأولىٰ** ) بالقصر للجمع مطلقاً ؛ أي : مذكراً كان أو مؤنثاً ، ( **فيقال** ) في تصغيرها في المثنى المذكر : ( **ذَيَّان** ) بفتح الذال ، وتشديد الياء ، وكسر النون ، ( **و** ) مثله ( **تَيَّان** ) كذلك للمثنى المؤنث ، ( **وأُوَلَيَّا** ) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، وتشديد الياء المفتوحة ، و( **بالقصر** ) عند الحجازيين ، ( **أو** ) بـ ( **المد** ) عند التميميين ؛ فيقال فيه ( **على اللغتين** ) لغة القصر ولغة المد : أوليا بالقصر .

قوله ( ذَيَّا وتَيَّا ) أي : بفتح الذال ، وشد الياء ، **وأصله** : ذييا وتييا بثلاث ياآت ، الأولىٰ : عين الكلمة ، والثالثة : لامها ، والوسطىٰ : ياء التصغير ، فخفف بحذف الأُولَىٰ لا الثالثة ؛ لئلا يلزم فتح ( ياء ) التصغير لمناسبة الألف ؛ وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير ، واغتفر وقوع ( ياء ) التصغير ثانية بكونه معضداً ؛ لما قصدوا من مخالفته للتمكين .

وقالوا في تثنيته ( ذيان ) وتيان ) ، وفي ( أولىٰ ) بالقصر ( أُليا ) بضم الهمزة علىٰ أصلها ، وفتح اللام ، وإدغام ( ياء ) التصغير في الياء المنقلبة عن الألف ، والألف الأخيرة عوض عن ضم التصغير ، وفي ( أولاء ) بالمد ( أليئا ) بهمزة بعد الياء ، ثم ألف التعويض ، والظاهر أن ( الياء ) ساكنة لا مشددة ، وأن الألف التي كانت قبل الهمزة حذفت لما سيأتي في اللوتيا ، ولم يصغر من أسماء الإشارة غير ذلك ، والله أعلم . اهـ « خضري » .

( **وسمع** ) التصغير ( **أيضاً** ) أي : كما سمع في أسماء الإشارة ( **في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات** ) وهي : ( **الذي** ) للمفرد المذكر ، ( **والتي** ) للمفردة المؤنثة ، ( **وتثنيتهما** ) أي : تثنية ( الذي ) و( التي ) ، ( **وجمع « الذي »** ، **فيقال** ) في تثنية الذي : ( **اللذيان ، و** ) في ( التي ) : ( **اللتيان** ) بلا تعويض عن الضم ؛ لطولهما

واللذيون : بضم ما قبل الواو رفعاً ، وبكسره جراً ونصباً عند سيبويه . وقد صغر أيضاً ( أفعل ) في التعجب ، وكذا المركب المزجي ، كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما ، وتصغيرهما تصغير التمكن .

---

بالزيادة ، ( و ) في جمع ( الذي ) : ( **اللذيون : بضم ما قبل الواو رفعاً** ) علىٰ لغة من أعربه ، ( **وبكسره** ) أي : وبكسر ما قبل الواو مع الياء ( **جراً ونصباً** ) علىٰ لغته أيضاً ( **عند سيبويه** ) ، وتقول : اللذيين ، علىٰ لغة من بناه في الرفع ، وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها عند سيبويه أيضاً ، وقالوا في جمع ( التي ) : اللييات بالفتح ، وهو جمع اللتيا بعد حذف ألفه ؛ لالتقائها ساكنة معألف الجمع ، وفي تصغير ( اللاتي ) : اللويتا ، بقلب الألف واواً ، وحذف الياء الأخيرة ؛ لأنه لو قيل : اللويتيا . . لزم كونه سداسياً بألف التعويض ، مع أن ( ياء ) التصغير لا تصحب خمسة سواها ، أفاده ( سم ) ، وفي ( اللائي ) : اللوتيا ، بإدغام ( ياء ) التصغير في الياء الأخيرة بعد حذف الهمزة ، كما في الفارض . اهـ « خضري » .

( **وقد صغر** ) شذوذاً ( **أيضاً** ) أي : كما صغر أسماء الإشارة والموصولات ( **أفعل** ) أي : موازن ( أفعل ) المستعمل ( **في التعجب** ) مع كونه فعلاً ، فقالوا في تصغيره : ما أحيسنه! ( **وكذا** ) أي : ومثل ما ذكر في الشذوذ ( **المركب المزجي** ) أي : تصغيره ( **كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما** ) أي : بنىٰ بعلبك على الفتح ، وسيبويه على الكسر ، وأما من أعربهما إعراب ما لا ينصرف . . فلا إشكال في تصغيرهما ؛ لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن . اهـ ( ت ) ، ( **وتصغيرهما** ) أي : تصغير ( بعلبك ) و( سيبويه ) حين صغرا ( **تصغير التمكن** ) أي : تصغير يكون علامة علىٰ تمكنهما في باب الاسمية ؛ بضم أولهما ، وفتح ثانيهما ، واجتلاب ( ياء ) التصغير ثالثة ، فيصغر صدر المركب ، تقول في تصغيرهما : ما أحيسنه ، وبعيلبك ، وسييبويه . اهـ « سجاعي » ، وأما المركب الإسنادي ؛ كـ( تأبط شراً ) و( برق نحره ) . . فلا يصغر أبداً . اهـ « تصريح » .

أما ( أفعل ) في التعجب . . فقال الخليل : وقولهم : ما أميلح زيداً! إنما يعنون به الشيء الذي يتصف بالملاحة والجمال ، كأنهم قالوا : زيد مليح ؛ أي : جميل ، وأما المركب المزجي . . فلأن الجزء الثاني منه بمنزلة ( تاء ) التأنيث والتنوين ، من حيث إنه

وَقَــوْلُهُــمْ أَيْضــاً أُنَيْسِيَــانُ     شَـــذَّ كَمَــا شَـــذَّ مُغَيْــرِبَــانُ
وَلَيْــسَ هَـٰـذَا بِمِثَــالٍ يُحْــذَى     فَــاتَّبِــعِ ٱلأَصْــلَ وَدَعْ مَــا شَــذَّا

مما خرج عن القياس ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بتيك المنزلة ، فلذلك صغروا الصدر فقط . اهـ « تصريح » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وقــولهــم أيضــاً أنيسيــان     شــذ كمــا شــذ مغيــربــان**
**وليــس هـٰـذا بمثــال يحــذى     فــاتبــع الأصــل ودع مــا شــذا )**

( **وقولهم** ) مبتدأ ؛ أي : وقول العرب ( **أيضاً** ) أي : كما شذ ما سبق : ( **أُنيسيان** ) بالتصغير مقول لـ( قولهم ) ، وجملة ( شذ ) خبر المبتدأ ؛ أي : وقولهم في تصغير ( إنسان ) : أنيسيان بزيادة الياء ( **شذ** ) ، وخرج عن قياس استعمالاتهم في التصغير أيضاً ، كما شذ ( ذيا ) و( اللذيا ) ، وقياسه : أنيسان بياء واحدة للتصغير ، هـٰذا إن لم يعتبر جمعه علىٰ أناسين ، وإلا . . فقياسه : أنيسِين بكسر ما بعد ( ياء ) التصغير ، وقلب الألف ياء ، وقال الكوفيون : تصغير ( إنسان ) أنيسيان ؛ لأن أصله : إنسِيان علىٰ وزن ، إفعِلان بكسر الهمزة والعين ، وإذا صغروا ( إفعلان ) . . قالوا : أفيعلان ، وهو مبني علىٰ قولهم ، الإنسان : مأخوذ من النسيان ، كما في « الصبان » أي : وشذ أنيسيان ، ( **كما شذَّ** ) وخرج عن القياس قولهم : ( **مغيربان** ) في تصغير ( مغرب ) بزيادة ألف ونون ، وقياسه : مغيرب ، ( **وليس هـٰذا** ) الذي ذكر من أنيسيان ومغيربان ( **بمثال** ) وأوزان ( **يحذىٰ** ) ويتبع ويقاس عليها غيرها ؛ لأنها شاذة ، والشاذ يحفظ ما سمع منه ، ولا يقاس عليه غيره .

و( الفاء ) في قوله : ( **فاتبع الأصل** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك من القياس والشاذ ، وأردت موافقة استعمالاتهم . . فأقول لك : اتبع الأصل ؛ أي : القياس ، ( **ودع** ) أي : واترك ( **ما شذا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : ما خرج عن القياس ، وخالف قواعدهم ؛ أي : اتبع ما أصَّلوه ، واترك ما شذوه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : يعني : أن ( **مما خرج عن القياس** ) أي : عن قياس

فصغر شذوذاً قولهم في إنسان وليلة : أنيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما ، وقياسهما : أنيسان ولييلة ، وفي مغرب وعشاء : مغيربان وعشيان بزيادة ألف ونون ، وقياسهما : مغيرب وعشيي ، وفي رجل : رويجل ، وقياسه : رجيل ، وفي صبية وغلمة وبنون : أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها ، وقياسه : صبية وغليمة وبنيون ، فهٰذه تحفظ ، ولا يحذىٰ عليها ؛ أي : لا يقاس .

---

استعمالاتهم ، ( **فصغر شذوذاً** ) أي : تصغيراً شاذاً خارجاً عن قواعدهم ( **قولهم** ) أي : قول العرب ( **في** ) تصغير ( « **إنسان** » و« **ليلة** » : **أنيسيان ولييلية بزيادة الياء** ) الأخيرة ( **فيهما** ) أي : في المثالين ، ( **وقياس** ) تصغير ( **هما : أنيسان ولييلة** ) بإسقاط الياء الأخيرة ، وقيل : بل يقاس تصغيرُ ( إنسان ) علىٰ أنيسِين بكسر ما بعد ياء التصغير ، وقلب الألف ياءً . اهـ « تصريح » ، ( و ) شذ أيضاً قولهم ( **في** ) تصغير ( « **مغرب** » و« **عشاء** » : **مغيربان وعشيَّان** ) بتشديد الياء ؛ أي : شذ قولهم فيهما ذلك ، ( **بزيادة ألف ونون ، وقياسهما** ) أي : قياس تصغيرهما أن يقال : ( **مغيرب وعشيي** ) بالياء المشددة بقلب ألف عشاء ياءً ، وحذف الهمزة ، وإدغام ( ياء ) التصغير في الياء المبدلة عن الألف ، ( و ) شذ أيضاً قولهم ( **في** ) تصغير ( **رجل : رويجل ، وقياسه** ) أي : قياس تصغيره أن يقال : ( **رجيل ، و** ) شذ أيضاً قولهم ( **في** ) تصغير ( **صبية وغلمة وبنون** ) جمع صبي وغلام وابن : ( **أصيبية وأغيلمة وأبينون بزيادة الهمزة في أولها** ) أي : في أول كل من الثلاثة ، ( **وقياسه** ) أي : وقياس تصغيرهما : ( **صبيّة** ) بتشديد الياء ، ( **وغليمة وبنيون فهٰذه** ) الشواذ المذكورة من أولها إلىٰ آخرها ( **تحفظ** ) أي : يحفظ ما سمع منها من العرب ، ( **ولا يحذىٰ عليها ؛ أي : لا يقاس** ) عليها غيرها مما لم يسمع منهم .

* * *




## باب النسب

وَكُلُّ مَنْسُوبٍ إِلَى ٱسْمٍ فِي ٱلْعَرَبْ ... أَوْ بَلْدَةٍ تَلْحَقُهُ يَاءُ ٱلنَّسَبْ
فَشَدِّدِ ٱلْيَاءَ بِلاَ تَوَقُّفِ ... مِنْ كُلِّ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَٱعْرِف
وَإِنْ يَكُنْ فِي ٱلأَصْلِ هَاءٌ فَٱحْذِفِ ... كَمِثْلِ مَكِّيٍّ وَهَٰذَا حَنَفِي
تَقُول قَدْ جَاءَ ٱلْفَتَى ٱلْبَكْرِيُّ ... كَمَا تَقُولُ ٱلْحَسَنُ ٱلْبَصْرِيُّ

---

( باب النسب )

ويأتي في لفظه ثلاث لغات : نُسُب علىٰ وزن عمر ، ونَسْب علىٰ وزن لحم بصيغة المصدر ، ونِسَب بصيغة الجمع ، جمع نسبة ؛ مثل : حكم وحكمة .

**وأركانه ثلاثة** : منسوب ؛ كرجل ، ومنسوب إليه ؛ كقريش ، وأداة ، وهي ( الياء ) غالباً ، فتقول : رجل قرشي ، وسماه سيبويه باب الإضافة أيضاً ، وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر بمعنى الإضافة .

ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات : **الأول** : لفظي ، وهو ثلاثة : زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها، **والثاني**: معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له ، وهو المنسوب بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه ، **والثالث** : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد. اهـ « خضري » .

ولما كان النسب معنىٰ حادثاً . افتقر إلىٰ علامة تدل عليه ؛ كالتصغير وغيره ، وكانت من حروف اللين لخفتها ، ولم تلحق ( الألف ) لئلا يصير الإعراب تقديرياً ، ولا ( الواو ) لثقلها ؛ أي : ثقل أوجه الإعراب عليها ، وشددت ( الياء ) لئلا تلتبس بـ( ياء ) المتكلم ، ولتجرىٰ عليها أوجه الإعراب . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( وكل منسوب إلى اسم في العرب ... أو بلدة تلحقه ياء النسب
فشدد الياء بلا توقف ... من كل منسوب إليه فاعرف
وإن يكن في الأصل هاء فاحذف ... كمثل مكي وهٰذا حنفي
تقول قد جاء الفتى البكري ... كما تقول الحسن البصري )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وكل** ) شخص ( **منسوب** ) أي : أريد نسبته ( **إلى اسم في** ) لغة ( **العرب** ) أي : إلى اسم من أسماء قبائل العرب أو العجم ، والعرب ليس بقيد ؛ كهاشم وبكر ، ( **أو** ) أريد نسبته إلىٰ ( **بلدة** ) من بلاد العرب ؛ كمكة ومصر والمدينة والبصرة ، ( **تلحقه** ) أي : تلحق ذلك المنسوب ( « **ياء** » **النسب** ) أي : ياء تدل علىٰ أنه منسوب إلىٰ ذلك الاسم أو إلىٰ تلك البلدة ، مكسور ما قبلها ، فتقول : جاءني رجل هاشمي أو بكري أو مكي أو بصري أو مصري أو مدني ، ( **فشدد الياء** ) أي : فشدد أيها السائل ( ياء ) النسبة فرقاً بينها وبين ( ياء ) المتكلم ( **بلا توقف** ) ، ولا تردد ولا شك في تشديدها ؛ أي : فشدد ( الياء ) حالة كونها كائنة ( **من كل** ) شخص ( **منسوب إليه** ) أي : إلىٰ ذلك المذكور من اسم أو **بلدة** في العرب أو العجم ، ( **فاعرف** ) ما ذكرته لك من أحكام النسب وطَبِّقْه في كلامك ، فتقول : جاءني رجل قرشي أو مكي أو دمشقي ؛ يعني : إذا أريد النسب إلىٰ أب أو قبيلة أو بلدة أو صنعة . . زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة مكسور ما قبلها ، فتصير حرفاً يجري عليه الإعراب ، فيقال في النسب إلىٰ دمشق : دمشقي ، وإلىٰ قريش : قرشي ، وإنما زيدت الياء ؛ لتدل علىٰ نسبة المنسوب إلى المجرد عنها ، وكانت مشددة فرقاً بينها وبين ياء المتكلم ، ولأنها لو كانت مخففة . . لثقلت عليها الضمة والكسرة ، وكُسِر ما قبلها تشبيهاً لها بياء الإضافة ، وهـٰذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ؛ إذ تلحقه ثلاث تغييرات ، كما مر عن الخضري .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ حكم ما إذا كان آخر الاسم المنسوب إليه ( تاء ) التأنيث ، فقال : ( **وإن يكن** ) آخر المنسوب إليه ( **في الأصل** ) أي : قبل النسبة ( **هاء** ) أي : تاء تأنيث ( **فاحذفـ** )ـها وجوباً للنسب ؛ حذراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو قولك : جاءت امرأة مكية أو بصرية ؛ إذ لو بقيت التاء . . لقيل مكتية وبصرتية ، فيقال : رجل مكي وبصري ، وامرأة مكية وبصرية ؛ وذلك أي : حذف الهاء ( **كمثل** ) قولهم : مررت برجل ( **مكي** ) أي : منسوب إلىٰ مكة بحذف ( التاء ) التي كانت في الأصل ، ( **وهـٰذا** ) الرجل ( **حنفي** ) أي : منسوب إلىٰ مذهب

إذا أريد النسب إلىٰ أب أو قبيلة أو بلدة أو صنعة . . زيد في آخر المنسوب إليه ياء مشددة ، مكسور ما قبلها ، فتصير حرف إعراب ، فيقال في النسب إلىٰ دمشق : دمشقي ، وإلىٰ قريش : قرشي ، وإنما كانت الياء مشددة ؛ لتدل علىٰ نسبته إلى المجرد عنها ، وكُسر ما قبلها تشبيهاً بـ( ياء ) الإضافة ، وهـٰذا أحد . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإمام أبي حنيفة ، بحذف ( التاء ) التي في الأصل ، و( **تقول** ) أيضاً في النسبة إلى القبيلة : ( **قد جاء الفتى البكري** ) أي : الشاب المنسوب إلىٰ بني بكر ، اسم قبيلة ، ( **كما تقول** ) في النسبة إلى البلدة : حدثنا ( **الحسن البصري** ) مولىٰ أنس رضي الله تعالىٰ عنه ؛ أي : الحسن المنسوب إلى البصرة ، اسم بلدة في العراق .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **إذا أريد النسب** ) أي : النسبة ؛ أي : نسبة شخص أو غيره ( **إلىٰ أب** ) كعمر وعلي ، ( **أو قبيلة** ) كقريش وتميم ، ( **أو بلدة** ) كمكة والمدينة ، ( **أو صنعة** ) أي : حرفة ؛ كدبغ وخياطة ونجارة ( . . **زِيد في آخر المنسوب إليه « ياء » مشددة ، مكسور ما قبلها ، فتصير** ) تلك ( الياء ) معطوف علىٰ ( زِيدَ ) ، ( **حرف إعراب** ) أي : حرفاً يجري عليه إعراب الكلمة من الحركات الثلاث ؛ لأنها كانت آخر الكلمة ، ( **فيقال في النسب** ) أي : في النسبة ( **إلىٰ** ) بلدة كـ( **دمشق** ) اسم بلدة معروفة في الشام ، وهي الآن عاصمة سوريا : جاءني رجل ( **دمشقي** ) أي : منسوب إلىٰ دمشق ، ( **و** ) في النسبة ( **إلىٰ** ) قبيلة كـ( **قريش** ) : زارني رجل ( **قرشي** ) ، وفي النسبة إلىٰ أب : حدثني رجل عمري أو علوي ؛ أي : منسوب إلىٰ عمر أو علي رضي الله تعالىٰ عنهما ، وفي النسبة إلىٰ صنعة : استأجرت رجلاً دباغياً أو خياطياً أو نجارياً ؛ أي : منسوباً إلى الدبغ أو الخياطة أو النجارة .

( **وإنما كانت** ) هـٰذه ( « **الياء** » **مشددة** ) لأنها لو خففت . . لالتبست بـ( ياء ) المتكلم ، أو لسقطت لالتقاء الساكنين ، فيفوت مقصود النسبة ، وإنما زادوها ( **لتدل علىٰ نسبته** ) أي : نسبة المنسوب ( **إلى المجرد عنها** ) أي : عن ( الياء ) ، ففي عبارته ركاكة إلا بالتقدير ، راجع « الخضري » ، ( **و** ) إنما ( **كُسر ما قبلها تشبيهاً** ) لها ( **بـ« ياء » الإضافة** ) أي : بـ( ياء ) تلزم إضافة ما قبلها إليها ، وهي ( ياء ) المتكلم ؛ لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً ، ( **وهـٰذا** ) أي : لزوم كسر ما قبلها ( **أحد**

التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب إليه ؛ إذ تلحقه ثلاثة تغييرات : **لفظيٌّ** : وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الإعراب إليها . **ومعنوي** : وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . **وحكمي** : وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة ؛ كمررت برجل قرشي أبوه ، كأنك قلت : منسوب إلىٰ قريش أبوه ، ويطرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقاً . وإذا كان آخر المنسوب إليه تاء التأنيث . . وجب حذفها للنسب ، فيقال في مكة : مكي ، وفي البصرة : بصري ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**التغييرات** ) الثلاث ( **اللاحقة للاسم المنسوب إليه** ) ، وإنما قلنا : ( أحد التغييرات ) ( **إذ تلحقه** ) و( إذ ) هنا تعليلية بمعنى ( اللام ) أي : وإنما قلنا ذلك ؛ لأنه تلحقه ( **ثلاثة تغييرات** ) :

**أحدها** : ( **لفظي** ) أي : منسوب إلى اللفظ ؛ لكونه ملفوظاً ، ( **وهو كسر ما قبل** « **الياء** » ، **وانتقال الإعراب** ) الظاهر علىٰ آخر الكلمة ( **إليها** ) أي : إلىٰ هـٰذه (الياء) .

( و ) **ثانيهما** : ( **معنوي** ) أي : منسوب إلى المعنىٰ ؛ لكونه معنى من المعاني ، ( **وهو صيرورته** ) أي : صيرورة المنسوب إليه ؛ كقريش ؛ أي : كونه ( **اسماً لما** ) أي : لشيء ، وهو المنسوب ( **لم يكن** ) المنسوب إليه اسماً ( **له** ) قبل النسبة إليه ؛ كرجل ، فإن قرشياً صار اسماً له .

( و ) **ثالثها** : ( **حكمي** ) أي : منسوب إلى الحكم ؛ لكونه حكماً من الأحكام المبحوث عنها عند النحاة ، ( **وهو رفعه** ) أي : رفع الاسم المنسوب إليه ( **لما** ) ذكر ( **بعده على الفاعلية ؛ كالصفة المشبهة** ) أي : معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد . اهـ « خضري » ، مثال رفعها ( كـ ) قولك : ( **مررت برجل قرشي أبوه ، كأنك قلت : منسوب إلىٰ قريش أبوه ، ويطرد** ) أي : يكثر ( **ذلك** ) أي : رفعه ما بعده ( **فيه** ) أي : في الاسم المنسوب ( **وإن** ) كان جامداً ( **لم يكن مشتقاً** ) لتأوله باسم المفعول .

( **وإذا كان آخر** ) الاسم ( **المنسوب إليه** « **تاء** » **التأنيث** ) كمكة وبصرة ( . . **وجب حذفها** ) أي : حذف ( تاء ) التأنيث ( **للنسب** ) أي : للنسبة إليه ، ( **فيقال في** ) النسبة إلىٰ ( **مكة** ) : رجل ( **مكي** ، **وفي** ) النسبة إلى ( **البصرة** ) : عالم ( **بصري** ) مشهور ؛

حذراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثة في نحو : مكية وبصرية ؛ إذ لو بقيت . . لقيل مكتية وبصرتية ، قال أبو حيان : وقول الناس : درهم خليفتي لحن . ومثل تاء التأنيث في وجوب الحذف للنسب ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعداً ؛ نحو : قرقري في قرقرىٰ ، وحثيثي في حثِّيثىٰ ، أو رابعة في اسم متحرك الثاني ؛ كجمزي في جمزىٰ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

يعني : سيبويه ، وإنما وجب حذف ( تاء ) التأنيث منه ( **حذراً** ) أي : تحرزاً ( **من اجتماع تاءي تأنيث** ) في كلمة واحدة ( **عند** ) إرادة ( **نسبة** ) امرأة ( **مؤنثة** ) إلىٰ منسوب إليه مؤنث ( **في نحو** ) قولك : هـٰذه امرأة ( **مكية** ، **و** ) أمة ( **بصرية** ؛ **إذ لو بقيت** ) ( التاء ) التي في أصل المنسوب إليه ( . . **لقيل** ) في النسبة إلىٰ مكة وإلىٰ بصرة : ( **مكتية وبصرتية** ) بتاءين فيهما ؛ فلزم اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، ولزم وقوع ( التاء ) الأولىٰ حشواً في الكلمة ، ( **قال أبو حيان** : **وقول الناس** : **درهم خليفتي** ) بإثبات ( التاء ) ( **لحن** ) أي : خطأ ، والقياس : خليفي بحذف ( التاء ) .

( **ومثل « تاء » التأنيث في وجوب الحذف للنسب « ألف » التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة** ) لحروف الكلمة ( **فصاعداً** ) أي : فذهب العدد صاعداً ؛ أي : زائداً علىٰ خمسة ؛ مثال وقوعها خامسة مع حذفها : ( **نحو** : **قرقري في** ) النسبة إلىٰ ( **قرقرىٰ** ) اسم موضع بحذف ألفه ، ( **و** ) مثال ما إذا وقعت صاعداً ؛ أي : سادسة مع حذفها ؛ نحو : قولهم : سير ( **حثيثي** ) أي : سريع ( **في** ) النسبة إلىٰ ( **حثيثىٰ** ) بحذفها ، وهو اسم مصدر من حثَّ على الشيء إذا حضَّ عليه . اهـ « سجاعي » .

قال اليمني : لا يجوز في ( ألف ) المقصور الخماسي والسداسي ؛ كمصطفىٰ ومستدعىٰ إلا الحذف ، ومن قال : الهجرة المصطفوية . . فقد أخطأ .

( **أو** ) كانت ( ألف ) التأنيث ( **رابعة في اسم متحرك** ) الحرف ( **الثاني** ) ، وذلك ( **كـ** ) قولهم : ( **جمزي** ) بحذف الألف ( **في** ) النسبة إلىٰ ( **جَمَزَىٰ** ) بفتح الجيم والزاي ، وصف بمعنىٰ سريع ، يقال : حمار جمزي ؛ أي : سريع في السير . اهـ « حريري » ، وإنما وجب حذف الألف فيه ؛ لأن حركة الحرف الثاني فيه كحرف خامس في الثقل ؛ فخفف بحذف الألف . اهـ « خضري » .

فإن كان ساكناً ؛ كحبلىٰ . . فحكم ذلك ما أشار إليه مع غيره بقوله :

وَإِنْ يَكُــنْ مِمَّــا عَلَــىٰ وَزْنِ فَتَــى ... أَوْ وَزْنِ دُنْيَــا أَوْ عَلَــىٰ وَزْنِ مَتَــى

فَــأَبْــدِلِ ٱلْحَــرْفَ ٱلأَخِيــرَ وَاوَا ... وَعَـاصِ مَـنْ مَـارَىٰ وَدَعْ مَـنْ نَـاوَا

تَقُــولُ هَـٰـذَا عَلَــوِيٌّ مُعْــرِقُ ... وَكُــلٌّ لَهْــوٍ دُنْيَــوِيٍّ مُــوبِــقُ

---

( **فإن كان** ) ثانيه ؛ أي : ثاني ما فيه ( ألف ) رابعة ( **ساكناً ؛ كحبلىٰ** ) بمعنى امرأة حاملة ( . . **فحكم ذلك ما أشار إليه** ) الناظم ( **مع** ) ذكر ( **غيره** ) معه ؛ كالثلاثي المقصور من نحو : عصا وفتىٰ ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن يكــن ممــا علــىٰ وزن فتــى ... أو وزن دنيــا أو علــىٰ وزن متــى**

**فــأبــدل الحــرف الأخيــر واوا ... وعــاص مــن مــارىٰ ودع مــن نــاوا**

**تقــول هـٰـذا علــوي معــرق ... وكــل لهــو دنيــوي مــوبــق )**

( **وإن يكن** ) المنسوب إليه ( **مما علىٰ وزن « فتىٰ »** ) من كل ثلاثي مقصور ، سواء كانت ألفه بدلاً من واو أو من ياء ؛ كفتىٰ ( **أو** ) يكن مما علىٰ ( **وزن « دنيا »** ) من كل رباعي مقصور ثانيه ساكن ؛ كحبلىٰ وموسىٰ وعيسىٰ ، ( **أو** ) يكن مما ( **علىٰ وزن « متىٰ »** ) من كل ثلاثي ألفه مجهول ؛ كقفا وقنا ( . . **فأبدل الحرف الأخير** ) منه ، وهو الألف ( **واواً** ) أي : فاقلب ألفه واواً عند النسبة إليه وجوباً ، سواء كانت ألفه بدلاً من واو كعصا ، أو من ياء كفتىٰ ، أو مجهولة كمتىٰ ، فتقول في النسبة إليه : عصوي وفتوي ومتوي ، وإنما قلبت في ( فتىٰ ) واواً وإن كان أصلها ياءً ؛ كراهية اجتماع الكسرة والياءات .

وأما نحو : دنيا كحبلىٰ ، مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن . . فيجوز في ألفه الحذف والقلب ، فتقول : دنيي وحبلي ودنيوي وحبلوي ، والحذف أرجح ؛ لأن شبهها بـ( تاء ) التأنيث أقوىٰ من شبهها بالمنقلبة عن الأصل ، كما في « التصريح » ، وليس القلب متعيناً كما توهمه عبارة الناظم ، ( **وعاص** ) أي : خالف ( **من مارىٰ** ) أي : من جادلك ونازعك في هـٰذا الحكم ، ( **ودع** ) أي : اترك ( **من ناوا** ) أي : من باعد عن هـٰذا الحكم وأنكره ولا تبال به .

ثم أشار إلىٰ حكم النسبة إلىٰ ( فعيل ) معتل ( اللام ) كغني وعلي ، فـ( **تقول** ) في

يعني : إذا كان المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً . . قلبت ألفه واواً ، سواء كانت بدلاً منها ؛ كعصا ، أو من الياء كفتى ، أو مجهولة كمتىٰ ، فتقول : عصوي وفتوي ومتوي ، وإنما قلبت في فتى واواً وإن كان أصلها ياءً ؛ كراهية اجتماع الكسرة والياءات . وأما نحو : دنيا كحبلىٰ ، مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن . . فيجوز في ألفه الحذف والقلب ، فتقول : دنيي وحبلي ودنيوي وحبلوي ، والحذف أرجح ، . .

---

النسبة إليه : جاء رجل غنوي ، و( **هـٰذا علوي معرق** ) أي : أصيل بحذف ( الياء ) الأولىٰ ، وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي : بعد قلبها ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ أي : فحذفت الياء الأولىٰ ؛ كراهية توالي الياءات ، فقلبت الثانية واواً ، إما : رجوعاً إلىٰ أصلها ؛ كقصي وعدي وعلي ، أو لأجل ( ياء ) النسب ؛ كولي ، فيقال : ولوي .

**ومنه** : أي : ومن النسبة إلىٰ ( فعيل ) معتل ( اللام ) قول الناظم : ( هـٰذا علوي معرق ) لأنه نسبة إلىٰ علي لا إلىٰ علا ، كما توهمه عبارته أيضاً .

وقوله : ( **وكل لهو دنيوي موبق** ) أي : مهلك صاحبه بتفويت أمور الآخرة عليه ، مثال لما هو رباعي ، مقصور ثانيه ساكن ، فيجوز في ألفه قلبه واواً ، كما ذكره أولاً بقوله : ( أو وزن دنيا ) ، وليس من باب علوي ، كما توهمه عبارته .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم ( **إذا كان** ) الاسم ( **المنسوب إليه ثلاثياً مقصوراً . . قلبت ألفه واواً ، سواء** ) في قلبها واواً ( **كانت** ) تلك الألف ( **بدلاً منها** ) أي : من الواو ( **كعصا ، أو** ) كانت بدلاً ( **من « الياء » كفتى ، أو** ) كانت ( **مجهولة** ) هل هي من الواو أو من الياء ؟ ( **كمتىٰ ، فتقول** ) في النسبة إلىٰ هـٰذه الأمثلة : ( **عصوي وفتوي ومتوي ، وإنما قلبت** ) الألف ( **في فتى واواً وإن كان أصلها ياءً** ) وإن بمعنىٰ ( قد ) ، والجملة حالية ؛ أي : والحال أنه قد كان أصلها ياءً ( **كراهية** ) أي : لأجل كراهية ( **اجتماع الكسرة والياءات** ) لما فيه من الثقل .

( **وأما نحو : دنيا كحبلىٰ ، مما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن . . فيجوز في ألفه الحذف والقلب** ) واواً ، ( **فتقول** ) في الحذف : ( **دنيي وحبلي ، و** ) في القلب واواً : ( **دنيوي وحبلوي ، والحذف أرجح** ) لأن شبهها بـ( تاء ) التأنيث أقوىٰ من شبهها

وليس القلب متعيناً ، كما توهمه عبارة الناظم . ويقال في النسب إلىٰ ( فعيل ) معتل اللام ؛ كـ( غني ) و( علي ) : غنوي وعلوي بحذف الياء الأولىٰ ، وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي : بعد قلبها ألفاً . ومنه : قول الناظم : ( هـٰذا علوي ) نسبة إلىٰ علي لا إلىٰ عَلاَ ، كما توهمه عبارته أيضاً . وإذا نسب إلى المنقوص ، فإن كانت ياؤه ثالثة ؛ كشج وعم . . فتح ما قبلها ، وقلبت واواً ، فتقول : شجوي وعموي ، . .

---

بالمنقلبة عن الأصل كما مر ، ( **وليس القلب متعيناً ، كما توهمه عبارة الناظم** ) حيث اقتصر عليه في قوله : ( فأبدل الحرف الأخير واواً )

( **ويقال في النسب إلىٰ** « **فعيل** » معتل « **اللام** » ) وإن كان صحيح اللام . . لم يحذف منه شيء ، فتقول في ( عقيل ) : عقيلي . اهـ « ابن عقيل » ، **وعَقيل** ـ بفتح العين ـ : اسم رجل ؛ كعَقيل بن أبي طالب ، وبالضم اسم قبيلة . اهـ « خضري » ، ( **كغني وعلي** ) : هـٰذا ( **غنوي وعلوي ، بحذف** « **الياء** » **الأولىٰ** ) كراهية توالي الياءات فقلبت الثانية واواً ، إما : رجوعاً إلىٰ أصلها ؛ كقصي وعدي وعلي ، أو لأجل ( ياء ) النسب ؛ كولي ، فيقال : ولوي ، وتفتح عينه ، كما قال الشارح : ( **وفتح ما قبلها ، وقلب الثانية واواً ؛ أي** : **بعد قلبها ألفاً** ) لتحركها وانفتاح ما قبلها .

( **ومنه** ) أي : ومن ( فعيل ) معتل اللام : ( **قول الناظم** : « **هـٰذا علوي** » **نسبة إلىٰ علي** ) علىٰ وزن ( فعيل ) ، ( **لا إلىٰ عَلاَ** ) بفتح العين وبالقصر ، قال اليمني : وإنما جعلنا قول الناظم : ( هـٰذا علوي ) مثالاً للمنسوب إلى العلي ؛ ليطابق قوله : ( وإن يكن مما علىٰ وزن فتىٰ ) مقصوراً . اهـ « تحفة » .

( **كما توهمه** ) أي : توهم كونه نسبة إلىٰ ( علا ) ( **عبارته أيضاً** ) حيث قال : ( وإن يكن مما علىٰ وزن فتىٰ ) .

( **وإذا نسب إلى المنقوص ، فإن كانت ياؤه ثالثة ؛ كشج** ) بالشين المعجمة وبالجيم ، من شجي من باب ( فرح ) إذا حزن . اهـ « تصريح » ، ( **وعَم** ) بفتح العين المهملة ، من عمي عليه الأمر إذا التبس ، ورجل عمي القلب ؛ أي : جاهل . اهـ « تصريح » . ( . . **فتح ما قبلها** ) أي : ما قبل ( الياء ) ، ( **وقلبت** ) ( الياء ) ( **واواً** ، **فتقول : شجوي وعموي** ) ، أما قلب ( الياء ) واواً فيهما . . فلأنا لما أردنا النسب

وإن كانت رابعة ؛ كقاضي . . جاز حذفها وقلبها واواً ، والحذف أحسن ، فتقول في قاض : قاضي وقاضوي ، وإن كانت خامسة فصاعداً . . وجب حذفها ؛ كمعتدي في معتد ، ومستعلي في مستعل . وإذا نسب إلى الممدود ، فإن كانت همزته للتأنيث . . قلبت واواً كصحراوي ، أو أصلاً . . سلمت من القلب غالباً ؛ نحو : قرائي في قراء ، وهو الرجل الناسك ، أو بدلاً من أصل ؛ نحو : كساء . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إليهما . . فتحنا عينهما ، كما في ( نمر ) ، فقلبت ( الياء ) ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم قلبت الألف واواً ، كما قلبت ( ألف ) فتىً حكماً وتعليلاً . اهـ « تصريح » ، ( **وإن كانت** ) ياؤه ( **رابعة ؛ كقاضي** ) وداعي ( . . **جاز حذفها وقلبها واواً ، والحذف أحسن** ) للخفة ، ( **فتقول في « قاض »** : **قاضي وقاضوي** ) وداعي وداعوي .

**فإن قلت** : فما وجه فتح العين في نحو : قاض عند من قال : قاضوي بقلب ( الياء ) واواً نظيره من الصحيح لا تفتح عينه . . **فالجواب** : أنه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب ، نقله المرادي عن بعض النحويين . اهـ « تصريح » .

( **وإن كانت** ) ياؤه ( **خامسة فصاعداً** ) أي : أو سادسة ؛ كمعتد ومستعل ( . . **وجب حذفها** ) أي : حذف ( ياء ) المنقوص فيهما للطول ، مثال الخامسة : ( **كمعتدي في معتد ، و** ) مثال السادسة : كـ ( **مستعلي في مستعل** ) .

( **وإذا نسب إلى الممدود ، فإن كانت همزته للتأنيث . . قلبت واواً** ) لكون الهمزة أثقل من الواو ؛ وذلك ( **كـ** ) قولك : ( **صحراوي** ) بقلب الهمزة واواً ، ولم تقلب ( ياء ) لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، وشذ صنعاني في النسبة إلىٰ صنعاء اليمن ، وبهراني في النسبة إلىٰ بهراء ، اسم قبيلة من قضاعة ، فأبدلوا من الهمزة النون ؛ لأن الألف والنون يشابهان ألفي التأنيث ، ومن العرب من يقول : صنعاوي وبهراوي على القياس ، ( **أو** ) كانت همزته ( **أصلاً . . سلمت من القلب غالباً** ) لقوتها بأصالتها ( **نحو : قرائي في قراء ، وهو الرجل الناسك** ) أي : العابد ، ومنهم من يقلبها واواً استثقالاً ، والأجود التصحيح ، قاله في « التسهيل » ، وإلىٰ هـٰذه الحالة أشار بقوله : ( **أو** ) كانت همزته ( **بدلاً من أصل ؛ نحو : كساء** ) **أصله** : كساو ،

جاز الوجهان ؛ نحو : كسائي وكساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل . وإذا نسب إلى المركب ، فإن كان التركيب إسنادياً كتأبط شراً ، أو مزجياً كبعلبك . . نسب إلىٰ صدره ، فتقول : تأبطي وبعلي ، وكذا إذا كان إضافياً ؛ كامرئي في امرىء القيس ، إلا إذا كان الإضافي كنية ؛ كأبي بكر وأم كلثوم ، أو معرفاً صدره بعجزه ؛ كابن عمر وابن الزبير ، فإنك تنسبه إلىٰ عجزه ، فتقول : بكري وكلثومي وعمري وزبيري ، وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس ؛ كقولهم في ( عبد الأشهل ) : أشهلي ، وفي ( عبد مناف ) : منافي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قلبت الواو همزة ؛ لوقوعها طرفاً إثر ألف زائدة ( . . **جاز الوجهان** ) السلامة ( **نحو : كسائي ، و** ) القلب واواً كقولك : ( **كساوي بالواو رجوعاً إلى الأصل** ) الذي هو ( الواو ) .

( **وإذا نسب** ) المنسوب ( **إلى المركب ، فإن كان التركيب إسنادياً كتأبط شراً ، أو مزجياً كبعلبك . . نسب إلىٰ صدره** ) ، ويحذف العجز ؛ لاستثقال النسبة إلىٰ كلمتين معاً ، فحذفوا الثانية كما حذفوا ( تاء ) التأنيث ، ( **فتقول** ) في النسبة إلىٰ ( تأبط شراً ) : ( **تأبطي ، و** ) في النسبة إلىٰ بعلبك : ( **بعلي ، وكذا** ) ينسب إلىٰ صدره ( **إذا كان** ) التركيب ( **إضافياً** ) وذلك ( **كـ** ) قولك فيه : ( **امرِئي** ) بكسر الراء تبعاً لكسرة الهمزة ( **في** ) النسبة إلى ( **امرىء القيس** ) ، وقيل : يقال في النسبة إليه : مَرَئي بحذف الهمزة الأولىٰ ، وفتح الميم والراء ، قيل : وامرئي شاذ عند سيبويه ، والمطرد عنده مَرَئي بحذف الهمزة ، وفتح الميم والراء ، كذا تكلمت به العرب ، ( **إلا إذا كان** ) المركب ( **الإضافي كنية ؛ كأبي بكر وأم كلثوم** ) رضي الله تعالىٰ عنهما ، ( **أو** ) كان الإضافي ( **معرفاً صدره بعجزه ؛ كابن عمر وابن الزبير ، فإنك** ) تحذف صدره و( **تنسبه إلىٰ عجزه** ) لأنه المقصود بمدلوله ، ( **فتقول : بكري وكلثومي وعمري وزبيري** ) .

( **وربما ألحق بهما** ) أي : بالإضافي الذي كان كنية أو معرفاً صدره بعجزه في نسبته إلىٰ عجزه دون صدره ( **ما** ) أي : إضافي ( **خِيفَ فيه** ) أي : في نسبته إلىٰ صدره ( **لَبْسٌ** ) أي : التباس بغيره ؛ وذلك ( **كقولهم في** ) النسبة إلىٰ ( **عبد الأشهل : أشهلي ، وفي** ) النسبة إلىٰ ( **عبد مناف : منافي** ) ، فحذفوا صدرهما ، ونسبوا إلىٰ

وَٱنْسُبْ أَخَا ٱلْحِرْفَةِ كَٱلْبَقَّالِ وَمَنْ يُضَاهِيهِ إِلَىٰ فَعَّالِ

أي : قد يستغنىٰ عن ( ياء ) النسب بصوغ ..................

---

عجزهما ؛ إذ لو عكسوا ، وحذفوا العجز ، ونسبوا إلىٰ صدرهما ، وقالوا : عبدي . . لالتبس بالنسبة إلىٰ عبد غير مضاف ، و( الأشهل ) اسم رجل من الشهلة ، **والشهلة في العين** : أن يشوب سوادها زرقة ، يقال : رجل أشهل العين ؛ أي : بين الشهلة ، و( مناف ) اسم صنم لقريش .

**والحاصل** : أن المركب الإضافي ينسب إلىٰ عجزه في ثلاثة مواضع : **أحدها** : ما كان كنية، **والثاني**: ما تعرف صدره بعجزه، **والثالث**: ما يخاف اللبس فيه من حذف عجزه، وما سوىٰ هـٰذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر. اهـ من «التصريح».

ثم ذكر الناظم أنه قد يستغنىٰ عن ( ياء ) النسب بصوغ المنسوب إليه علىٰ وزن ( فَعَّال ) وذلك غالب في الحرف ، فقال :

**( وانسب أخا الحرفة كالبقال ومن يضاهيه إلىٰ فعال )**

أي : ( **وانسب** ) أيها النحوي ( **أخا الحرفة** ) وصاحبها ، و( الحرفة ) كل عمل وكسب يرتزق منه الإنسان ؛ كالبيع والزراعة ، سميت حرفة ؛ لانحراف الناس إليها ، ( **ومن يضاهيه** ) أي : ومن يضاهي صاحب الحرفة ويشابهه ، كأخي الصناعة ( **إلىٰ فَعَّال** ) أي : إلىٰ وزن فعَّال ( **كالبقال** ) لبياع الأطعمة ، وهي لغة عامية ، **والصحيح** : البدّال ، كما في « القاموس » ، وأما من يبيع البقول والخضروات . . فبقلي ، وقوله : ( كالبقال ) وهو مثال لصاحب الحرفة ، ومثال من يضاهيه من الصناعة ؛ كالبزاز نسبة إلىٰ بيع البز ، وهي الثياب المختلطة ، والدقاق لمن يبيع الدقيق ، وبرار لمن يبيع البر ، وحنَّاط لمن يبيع الحنطة ، وهو بمعنىٰ ما قبله ، وعطار لمن يبيع العطور ، ونجار لمن يصنع الحديد ، فتقول : جاء البقال والبزاز ، والخياط لمن يصنع الخياطة ، وجعل منه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ، وقد يصاغ أيضاً علىٰ ( فاعل ) أو ( فَعِل ) بمعنىٰ ذي كذا ؛ **فالأول** : كتَامِر ولاَبِن وطَاعِم وكَاس ، **والثاني** : كطَعِم ولَبِن ونَهِر ؛ أي : عامل في النهار .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : قد يستغنىٰ عن « ياء » النسب بصوغ**

المنسوب إليه علىٰ فَعَّال ، وذلك غالب في الحرف ؛ كبزَّاز ونجَّار وعطَّار ، وشذ قوله :

. . . . . . . . . . . . . . . . وليس بذي سيف وليس بنبَّال

أي : بذي نبل ، وجُعل منه قوله تعالىٰ : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ . وقد يصاغ أيضاً علىٰ ( فاعل ) أو ( فَعِل ) بمعنىٰ ذي كذا ؛ **فالأول** : كتَامِر ولاَبِن وطَاعِم وكاسٍ ، **والثاني** : كطَعِم ولَبِن ونَهِر ، قال الشاعر : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**المنسوب إليه** ) من مصدره واشتقاقه منه ( **علىٰ** ) وزن ( **فَعَّال** ) بفتح أوله ، وتشديد ثانيه ، ( **وذلك** ) أي : وزن فَعَّال ( **غالب** ) أي : كثير ( **في الحِرَف** ) بكسر الحاء المهملة ، وفتح الراء ، جمع حرفة ، وقد مر ضابطه آنفاً ؛ وذلك ( **كبزاز** ) لمن يبيع البز ، ( **ونَجَّار** ) بفتح النون ، وتشديد الجيم ، لمن حرفته النجارة ، ( **وعطار** ) لمن يبيع العطر ، ( **وشذَّ** ) أي : خرج عن قياس استعمالاتهم ( **قوله** ) أي : قول امرىء القيس الكندي : [من الطويل]

وليس بذي رمح فيطعنني به (**وليس بذي سيف وليس بنبَّال** )

( **أي : بذي نبل** ) أي : سهم ؛ لأنه استعمل فَعَّالاً بمعنىٰ ( ذي كذا ) ، كما أشار الشارح إليه بقوله أولاً : ( وذلك **غالب** في الحرف ) ، ( **وجعل منه** ) أي : من ( فَعَّال ) بمعنىٰ ذي كذا ، ( **قوله تعالىٰ** : ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ ) أي : بذي ظلم لهم ، والذي حملهم علىٰ **ذلك** أن النفي منصب على المبالغة ، فيثبت أصل الفعل ، والله منزه عن **ذلك** . اهـ « تصريح » .

( **وقد يصاغ** ) المنسوب إليه من مصدره ( **أيضاً** ) أي : كما يصاغ علىٰ ( فَعَّال ) ( **علىٰ** ) وزن ( **فاعل** ، **أو** ) علىٰ وزن ( **فَعِل** ) بفتح الفاء ، وكسر العين ، حالة كونهما ( **بمعنىٰ « ذي كذا »** ، **فـ** ) مثال ( **الأول** ) يعني : فاعلاً : ( **كتَامِر** ) بمعىٰ ذي تمر ، ( **ولاَبِن** ) ذي لبن بفتحتين ، ( **وطَاعِم** ) ذي طعام ، ( **وكَاسٍ** ) ذي كساء ، **أصله** : كاسو ، عومل معاملة قاضٍ ، ( **و** ) مثال ( **الثاني** ) يعني : فعلاً : ( **كطَعِم** ) بمعنىٰ ذي طعام ، ( **ولَبِن** ) ذي لبن ، ( **ونَهِر** ) ذي عمل في النهار ، ( **قال الشاعر** ) بيتاً من الرجز :

لســــت بليلـــيٍّ ولكنـــي نَهِـــر . . . . . . . . . . . . . .

أي : عامل في النهار . وهـٰذه الأبنية ليست مقيسة وإن كان بعضها كثيراً ، هـٰذا مذهب سيبويه .

---

( لســـت بليلـــي ولكنـــي نهـــر ) لا أدلـــج الليـــل ولكـــن أبتكـــر

قوله : ( **لست بليلي** ) أي : لست بعامل في الليل ، ( **ولكني نهر** )أي : عامل في النهار ، ( لا أدلج الليل ) أي : لا أدخل عمل النهار في الليل ، ( ولكن أبتكر ) أي : أبكر إلى العمل ، وقوله : ( **أي : عامل في النهار** ) تفسير لقوله : ( نهر ) .

( **وهـٰذه الأبنية** ) أي : الأوزان الثلاثة ؛ يعني : ( فَعَّالاً ) و( فاعِلاً ) ، و( فَعِلاً ) ( **ليست مقيسة** ) في النسب عند سيبويه ( **وإن كان بعضها كثيراً** ) في كلامهم ، وهو ( فَعَّال ) كما أشار إليه الشارح آنفاً ، وفيه إشارة إلىٰ أن الكثرة تثبت القياس . اهـ « أشموني » ، وأمثلة ( فَعَّال ) كثيرة ومع كثرتها ؛ فلا يقال : إنها مقيسة ، ( **هـٰذا** ) أي : عدم كونها مقيسة ( **مذهب سيبويه** ) فلا يقال عنده : دقَّاق لصاحب الدقيق ، ولا فكَّاه لصاحب الفاكهة ، ولا برَّار لصاحب البر بالراء المهملة ، ولا شعَّار لصاحب الشعير قياساً علىٰ ما سمع من نحو : عطار ، والمبرد يقيسه . اهـ « تصريح » ، والفرق بين ( فاعل ) المذكور هنا ، وبين اسم الفاعل : أن الثاني يفيد العلاج ، ويقبل ( تاء ) التأنيث دون الأول . اهـ « خضري » .

❊ ❊ ❊

# باب التوابع

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب التوابع )

**والتوابع** : جمع تابع ، وهو **لغة** : المتابع لغيره ؛ كالمأموم يتابع الإمام في أفعال صلاته ، **واصطلاحاً** : هو اللفظ المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل في ذلك التركيب ، والمتجدد في غيره غير خبر .

وقولنا : ( في إعرابه ) أي : وجوداً وعدماً ؛ ليدخل نحو : ( قام قام ) و( لا لا ) في التوكيد اللفظي ، مما ليس بمعرب ، والمراد بقولنا : ( في إعرابه ) ما يشمل الإعراب ، وما يشبهه من حركة عارضة ؛ ليدخل نحو : يا زيد الفاضلُ بالضم ، مما اتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ، فإنه مشارك في شبه الإعراب ، وكذا في نفس الإعراب ، لكنه محلي في ( زيد ) ومقدَّر في ( الفاضل ) لأن ضمته لمجرد إتباع لفظ ( زيد ) لا بناء ولا إعراب ؛ لعدم مقتضيهما ، تدبر . اهـ « خضري » ، والمراد بقولنا : ( في إعرابه ) أي : في جنس إعرابه ونوعه ؛ لأن شخص إعراب السابق لا ينتقل عنه ، **وإنما المعنىٰ** : أن التابع والمتبوع يندرجان تحت نوع من الإعراب ، كما في قولك : مررت بأحمد الفاضل ؛ لأن جر الأول بالفتحة ، والثاني بالكسرة .

وقولنا : ( في إعرابه الحاصل والمتجدد ) نحو : جاء رجل عاقل ، فـ( عاقل ) تبع رجلاً في الإعراب الحاصل وهو الرفع ، ولو تجدد لرجل إعراب غير الرفع . . تبعه ( عاقل ) كرأيت رجلاً عاقلاً ، ومررت برجل عاقل ، فخرج بذلك نحو : ( درهماً ) من قولك : أعطيت زيداً درهماً ؛ لأن مشاركته ما قبله في النصب تزول في قولك : أعطي زيد درهماً ، وكذا ( راكباً ) في قولك : رأيت زيداً راكباً ؛ فإنها تزول في قولك : جاء زيد راكباً ، ومررت بزيد راكباً . اهـ « كردي » .

وقولنا : ( غير خبر ) خرج به الخبر ؛ نحو : ( حامض ) في قولك : الرمان حلو حامض ؛ فإنه مشارك لما قبله في الإعراب الحاصل والمتجدد بالناسخ ؛ نحو : كان الرمان حلواً حامضاً ، وليس تابعاً ؛ لأنه خبر ، واعترض بعضهم هـٰذا ؛ بأن

وَٱلْعَطْـفُ وَٱلتَّـوْكِيـدُ أَيْضـاً وَٱلْبَدَلْ     تَـوَابِـعٌ يُعْـرَبْـنَ إِعْـرَابَ الأُوَلْ
وَهَكَذَا ٱلْوَصْفُ إِذَا ضَاهَى ٱلصِّفَةْ     مَـوْصُـوفَهَـا مُنَكَّـراً أَوْ مَعْـرِفَـةْ
تَقُـولُ خَـلٌ ٱلْمَـزْحَ وَٱلْمُجُـونَـا     وَأَقْبَـلَ ٱلْحُجَّـاجُ أَجْمَعُـونَـا
وَٱمْـرُرْ بِـزَيْـدٍ رَجُـلٍ ظَـرِيـفِ     وَٱعْطِـفْ عَلَـىٰ سَـائِلِـكَ ٱلضَّعِيـفِ

---

( حامضاً ) ليس خبراً ، بل جزء خبر ، فزاد ( غير خبر ) ولا جزء خبر . اهـ « يس » .

والتابع أربعة أنواع : **عطف** ، **وتوكيد** ، **ونعت** ، **وبدل** ، ومن فصل في العطف . . جعل التوابع خمسة ، ومن فصل في التوكيد . . جعلها ستة ، **والأولىٰ** : أن يبدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية . . رتبت كذلك ، كما في « التسهيل » في نحو قولك : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد ، كما أشار إلىٰ هـٰذا الترتيب بعضهم بقوله : [من الخفيف]

قـدم النعـت فـالبيـان فـأكـد     ثـم أبـدل واختـم بعطـف الحـروف

والعامل فيها عند الجمهور : هو العامل في متبوعها ، إلا البدل فعامله مقدر ؛ لأنه علىٰ نية تكرار العامل ؛ لكونه مقصوداً بالحكم خلافاً للمبرد ، وقيل : العامل في الجميع مقدر ، وقيل : العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية .

**وفائدة الخلاف** : جواز الوقف على المتبوع ؛ على القول بتقدير العامل دون غيره . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والعطـف والتـوكيـد أيضـاً والبـدل     تـوابـع يعـربـن إعـراب الأول**
**وهكذا الوصف إذا ضاهى الصفة     مـوصـوفهـا منكـراً أو معـرفـة**
**تقـول خـل المـزح والمجـونـا     وأقبـل الحجـاج أجمعـونـا**
**وامـرر بـزيـد رجـل ظـريـف     واعطـف علـىٰ سـائلـك الضعيـف**
**والعطـف قـد يـدخـل فـي الأفعـال     كقـولهـم ثِـب واسـم للمعـالـي )**

أي : ( **والعطف** ) الشامل لنوعيه البيان والنسق ، ( **والتوكيد** ) الشامل لنوعيه اللفظي والمعنوي ( **أيضاً** ، **والبدل** ) بأقسامه الأربعة ، ولفظة ( أيضاً ) كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين بينهما ارتباط ومناسبة ، من آض بمعنىٰ رجع ؛ أي : إضت ورجعت إلى

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإخبار عن البدل بعد ما أخبرت عن ما قبله كلها ، ( **توابع** ) لما قبلها حكماً ولفظاً ، وفسره بقوله : ( **يعربن** ) تلك التوابع ( **إعراب الأول** ) أي : إعراباً كإعراب الأسماء والأفعال الأُوَل ؛ أي : يوافقن ما قبلها في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً .

( **وهكذا** ) أي : ومثل هٰذا المذكور في موافقته ما قبله ( **الوصف** ) أي : النعت ( **إذا ضاهىٰ** ) وشابه النعت و( **الصفة موصوفها** ) ومنعوتها في كونه ( **منكراً** ) كمررت برجل عاقل ، ( **أو** ) في كونه ( **معرفة** ) كمررت بزيد العالم ، ( **تقول** ) أيها السائل في مثال عطف النسق : ( **خل** ) أي : اترك أيها المجتهد في اتباع السنة ( **المَزْح** ) بفتح الميم ، مصدر مزح مزحاً من باب ( منع ) إذا لعب بكلام مضحك لا يقصد معناه ، ( **والمُجونا** ) بضم الميم ؛ أي : الخروج من المزح إلىٰ حد الخلاعة بذكر ما يستحيا منه ، ذكره في « التحفة » ، وفي « القاموس » : مجن مجوناً من باب ( قعد ) إذا صلب وغلظ ، **ومنه** : الماجن ، وهو من لا يبال قولاً وفعلاً كأنه صلب الوجه ؛ أي : اترك أيها المؤمن المزح والمجون ؛ لأنهما من الأحاديث والأباطيل والأضاحيك التي لا تجدي نفعاً ، واشتغل بأذكار ربك ، ( **و** ) تقول في مثال التوكيد : ( **أقبل الحجاج** ) ، وأفاض كلهم ( **أجمعونا** ) من عرفات إلىٰ مزدلفة ، واستفيد من هٰذا المثال جواز التوكيد بـ( أجمع ) من غير تقدم كل .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

( وامرر بزيد رجل ظريف ... واعطف علىٰ سائلك الضعيف )

أي : ( **و** ) تقول في مثال البدل : ( **امرر بزيد رجل ظريف** ) أي : ليس عاقل ، واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة ، وأن النكرة إذا أبدلت من المعرفة . . توصف بنكرة مثله ، ( **و** ) تقول في مثال الوصف : ( **اعطف** ) واشفق ( **علىٰ سائلك الضعيف** ) أي : المسكين ، وافهم قوله سابقاً : ( وهكذا الوصف . . . ) إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس ، وهو كذلك .

ثم ذكر الناظم حكم العطف في الأفعال ، والمراد به عطف النسق ؛ لأن عطف البيان لا يكون في الأفعال ، فقال :

**التوابع** : جمع تابع ، وهو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر ، .

---

( والعطف قد يدخل في الأفعال        كقولهم ثب واسم للمعالي )

أي : ( **والعطف** ) أي : وعطف النسق ( **قد يدخل في** ) جميع أنواع ( **الأفعال** ) ، مثاله في الأمر : ( **كقولهم** ) أي : كقول بعض العرب : ( **ثِبْ** ) بكسر المثلثة ، أمر من وثب يثب من باب ( وعد ) إذا ارتفع إلىٰ علو ، ( **واسم** ) أمر من سما يسموا سمواً إذا ارتفع وعلا ، فعطفه علىٰ ما قبله من عطف الرديف ؛ أي : ثب وثباً وارتفع ( **للمعالي** ) ، واعل إليها ؛ أي : سارع إلى اكتساب المعالي والدرجات العالية عند ربك ؛ بكثرة السهر والقيام في الليالي ؛ لتفوز رضا الرب المتعالي ، ومثال العطف في الماضي : قام وقعد زيد ، ومثاله في المضارع : يأكل ويشرب عمرو ، وأفهم تعبيره بـ( **قد** ) إلىٰ قلة وقوعه في الأفعال ، لكن ليس علىٰ إطلاقه ، بل بالنسبة إلىٰ وقوعه في الأسماء .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **التوابع جمع تابع** ) جمع تكسير ، ( **وهو** ) أي : التابع **اصطلاحاً** : هو اللفظ ( **المشارك لما قبله في إعرابه** ) أي : في إعراب ما قبله ، ( **الحاصل** ) أي : الموجود ذلك الإعراب له في ذلك التركيب ( **و** ) في إعرابه ، ( **المتجدد** ) له أي : الحاصل لما قبله في غير ذلك التركيب ، والمراد بقوله : ( في إعرابه ) أي : في جنس إعراب السابق ونوعه ؛ لأن شخص إعراب السابق لا ينتقل عنه إلىٰ ما بعده ، والمراد : أن التابع والمتبوع يندرجان تحت نوع من الإعراب ، كما في قولك : مررت بعمر الفاروق ؛ لأن جر الأول بالفتحة ، والثاني بالكسرة ، ولكنهما اشتركا في مطلق الجر وإن اختلافا في العلامة ، وقوله : ( الحاصل ) أي : الموجود في الحالة الراهنة ، فإن تجدد إعراب المتبوع . . فيتجدد إعراب التابع معه أبداً .

وقوله : ( **غير خبر** ) حال من الضمير المستكن في ( المشارك ) أي : حالة كون ذلك المشارك غير خبر ، أخرج به الخبر إذا كان مجموع شيئين ؛ نحو : الرمان حلو حامض، فيتعين تبعية أحدهما للآخر في الإعراب حاصلاً أو متجدداً . اهـ «حمدون»، فإنه وإن شارك ما قبله في ذلك . . لكنه ليس تابعاً ؛ لأنه خبر . اهـ « يس » .

وهو أربعة : **عطف ، وتوكيد ، ونعت ، وبدل** ، ومن فصل في العطف . . جعل التوابع خمسة ، ومن فصل في التوكيد . . جعلها ستة . **والأولىٰ** : أن يبدأ منها بالنعت ، ثم البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها إذا اجتمعت في التبعية . . رتبت كذلك ، كما في « التسهيل » . والعامل في التابع هو العامل في المتبوع ، إلا . . . . .

---

( **وهو** ) أي : التابع بالاختصار ( **أربعة : عطف ، وتوكيد ، ونعت ، وبدل** ) **واعلم** : أن المشاركة فيما يشبه الإعراب كالمشاركة فيه ؛ فحينئذ يشمل التعريف نحو : يا زيد الفاضل ، ويا سعيد كرز ، ويا تميم أجمعون ، مما أتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ، ولا يكون التعريف غير جامع . اهـ « يس » ، وبالبسط إما : خمسة أو ستة ، كما ذكره الشارح بقوله :

( **ومن فصل في العطف** ) فجعله نوعين ( . . **جعل التوابع خمسة** ) ، ودليل الحصر في الخمسة علىٰ هٰذا القول : أن التابع إما : بواسطة حرف أم لا ؛ **فالأول** : عطف النسق ، **والثاني** : إما أن يكون علىٰ نية تكرار العامل أم لا ؛ **فالأول** : البدل ، **والثاني** : إما أن يكون بألفاظ معلومة أم لا ؛ **الأول** : **والثاني** : إما أن يكون مشتقاً أو جامداً ؛ **الأول** : النعت ، **والثاني** : عطف البيان ، ( **ومن فصل في التوكيد** ) فجعله نوعين ( . . **جعلها** ) أي : جعل التوابع ( **ستة** ) .

( **والأولىٰ** ) للناظم في عدها : ( **أن يبدأ منها بالنعت ، ثم** ) بعطف ( **البيان ، ثم التوكيد ، ثم البدل ، ثم النسق ؛ لأنها** ) أي : لأن هٰذه التوابع ( **إذا اجتمعت في التبعية** ) لمتبوع واحد ( . . **رتبت كذلك** ) أي : على الترتيب المذكور ( **كما في « التسهيل »** ) نحو قولك : جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد ، كما أشار إلىٰ هٰذا الترتيب السيوطي في « فريدته » حيث قال :

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت بيان ثم توكيد بدل
ونسق وعند الاجتماع ... كذا ترتب علىٰ نزاع

وأشار الشارح بقوله : ( والأولىٰ : . . . ) إلخ إلىٰ أن الناظم لم يرتب التوابع ، بل ذكرها علىٰ حسب ما سمح له النظم .

( **والعامل في التابع هو العامل في المتبوع** ) على الأصح عند الجمهور ، ( **إلا**

البدل فالعامل فيه مقدر . وكلها تعرب بإعراب ما قبلها ، كما أشار إلىٰ ذلك بالأمثلة التي ذكرها في قوله : ( تقول خل المزح والمجونا وأقبل الحجاج أجمعونا ) مثال للعطف ، ومثال للتوكيد ، واستفيد منه جواز التوكيد بـ( أجمع ) من غير تقدم ( كل ) ، ( وامرر بزيد رجل ظريف ) مثال للبدل ، واستفيد منه جواز إبدال النكرة من المعرفة ، ( واعطف علىٰ سائلك الضعيف ) مثال للوصف ، وأفهم قوله أولاً : ( وهكذا الوصف . . . ) إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ولا العكس ، وهو كذلك .

---

**البدل ، فالعامل فيه مقدر )** خلافاً للمبرد ، وقيل : العامل في الجميع مقدر ، وقيل : العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية ، **وفائدة الخلاف** : جواز الوقف على المتبوع ؛ على القول بتقدير العامل دون غيره . اهـ « خضري » .

( **وكلها** ) أي : وكل هـٰذه التوابع ( **تعرب بـ** ) جنس ( **إعراب ما قبلها** ) وإن اختلف شخصه كما مر ، ( **كما أشار إلىٰ ذلك** ) الناظم ؛ أي : إلىٰ إعرابها بإعراب ما قبلها ( **بالأمثلة التي ذكرها في قوله** :

**« تقول خل المزح والمجونا وأقبل الحجاج أجمعونا » )**

**الأول** : يعني قوله : ( والمجونا ) ( **مثال للعطف** ) أي : لعطف النسق ، ( **و** ) **الثاني** : يعني قوله : ( أجمعون ) ( **مثال للتوكيد** ) المعنوي ، ( **واستفيد منه** ) أي : من قوله : ( أجمعون ) ( **جواز التوكيد بـ« أجمع » من غير تقدم** ) وسبق ( **كل** ) عليه ، وتقول أيضاً في أمثلتها : ( **« وامرر بزيد رجل ظريف » مثال للبدل ، واستفيد منه** ) أي : من قوله : ( رجل ظريف ) ( **جواز إبدال النكرة** ) وهو لفظ ( رجل ) ( **من المعرفة** ) وهو لفظ ( زيد ) ، واستفيد أيضاً من المثال أن النكرة إذا أبدلت من المعرفة . . توصف بنكرة مثلها . اهـ « فوائد » ، ( **« واعطف علىٰ سائلك الضعيف » مثال للوصف ، وأفهم قوله** ) أي : قول الناظم ( **أولاً** ) أي : سابقاً : ( **« وهكذا الوصف . . . » إلىٰ آخره أن المعرفة لا تنعت بنكرة ، ولا** ) يفعل ( **العكس** ) أي : خلاف ذلك ، وهو نعت النكرة بالمعرفة ، ( **وهو** ) أي : الحكم المعلوم خارجاً كائن ( **كذلك** ) أي : كما أفهمه كلامه ، وإنما اشترط موافقة النعت للمنعوت كيفما كان المنعوت ؛ لأن المنعوت والنعت شيء واحد ، فلو عرِّفت أحدهما ، ونكرت الآخر . .

وقد اختصر الناظم أحكام هٰذه التوابع ، ولا بأس بذكر جمل منها فنقول : **أما العطف** . . فهو قسمان : عطف نسق وسيأتي ، وعطف بيان ، وهو تابع جامد موضح أو مخصص لمتبوعه ، **وشرطه** : موافقة متبوعه في تعريفه وتنكيره وتأنيثه وتذكيره وإفراده وتثنيته وجمعه ، فهو كالنعت ، يوافق متبوعه في أربعة من عشرة ، كما سيأتي ؛ . . .

---

لوقع التدافع ؛ لأن المعرفة تقتضي التعيين ، والنكرة تقتضي عدم التعيين ، والتعيين وعدمه متناقضان لا يجتمعان . اهـ « حمدون » .

( **وقد اختصر الناظم أحكام هٰذه التوابع ، ولا بأس** ) أي : لا منع ( **بذكر جمل** ) أي : بعض ( **منها** ) أي : من تلك الأحكام ، ( **فنقول** ) و( الفاء ) فيه للتفريع علىٰ قوله : ( ولا بأس ) ، ( **أما العطف . . فهو قسمان** ) لا زائد عليهما :

**أحدهما** : ( **عطف نسق ، وسيأتي** ) في آخر الباب مبسوطاً عند قوله : ( والعطف قد يدخل في الأفعال ) .

( و ) **ثانيهما** : ( **عطف بيان ، وهو** ) أي : عطف البيان **ضابطه** : هو اسم ( **تابع** ) جنس ، يشمل جميع التوابع ، ( **جامد** ) غير مؤول بمشتق ، خرج به النعت ، ( **موضح** ) لمتبوعه إن كان معرفة ؛ نحو : ( أقسم بالله أبو حفص عمر ، ما مسها من نقب ولا دبر ، فاغفر له ، اللهم ؛ إن كان فجر . . . ) فـ( عمر ) **عطف بيان علىٰ** ( أبو حفص ) للإيضاح بمنزلة : جاء زيد العاقل ، والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف ، ( **أو مخصص لمتبوعه** ) إن كان نكرة ، والتخصيص : تقليل الاشتراك في النكرات ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ فـ( صديد ) **عطف بيان علىٰ** ( ماء ) للتخصيص ؛ مثل : جاء رجل عاقل . اهـ « حمدون » ، فكونه موضحاً أو مخصصاً هو الأصل الكثير الغالب فيه ، وإلا . . فقد يأتي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم . اهـ « فوائد » .

( **وشرطه : موافقة متبوعه في تعريفه** ) كالمثال الأول ، أ ( **و تنكيره** ) كالمثال الثاني ، ( **وتأنيثه** ) أ( **و تذكيره وإفراده** ) أ( **و تثنيته** ) أ( **و جمعه ، فهو** ) أي : فعطف البيان ( **كالنعت** ) الحقيقي ، ( **يوافق متبوعه في أربعة من عشرة** ) هٰذه السبعة ، وواحد من أوجه الإعراب الثلاثة : الرفع والنصب والجر ، ( **كما سيأتي** ) بيان تمام

كأقسم بالله أبو حفص عمر ، وهـٰذا خاتم حديد ، **ومنه** : نحو : ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ . **وأما التوكيد** . . فهو قسمان أيضاً : **توكيد لفظي** : وهو إعادة اللفظ الأول أو موافقه ، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملة . **وتوكيد معنوي** : وهو إتباع الاسم المعرفة بألفاظ معلومة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

العشرة في ( مبحث النعت ) ، فمثال موافقته في تعريفه : ( كـ ) قوله : ( **أقسم بالله أبو حفص عمر** ) ما مسها من نقب ولا دبر ، ( **و** ) مثال موافقته في تنكيره ؛ نحو قولهم : ( **هـٰذا خاتم حديد** ) فـ( حديد ) عطف بيان لخاتم .

( **ومنه** ) أي : ومن عطف البيان الموافق لمتبوعه في تنكيره : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ فـ( مباركة ) صفة لشجرة ، و( زيتونة ) عطف بيان لها ، **واعلم** : أنه يفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول بمشتق ، وفي أنه يوضح متبوعه بحسب الذات ، والنعت يوضحه بحسب معنىٰ فيه كالمدح والذم ، وفي كونه يصح إعرابه عطف بيان ، وإعرابه بدل كل من كل ؛ نظراً لكونه مقصوداً بالإسناد إليه .

( **وأما التوكيد** ) **لغة** : فهو التقوية والتشديد ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ **واصطلاحاً** : ( **فهو قسمان أيضاً** ) أي : كما أن العطف قسمان :

**أحدهما** : ( **توكيد لفظي** : **وهو إعادة اللفظ الأول** ) بعينه ؛ نحو : أخاك أخاك ، ( **أو** ) ذكر ( **موافقه** ) أي : مرادفه في المعنىٰ ؛ نحو : هـٰذا أسد غضنفر ؛ لدفع غفلة السامع ، ولأجل تقريره وإثباته في ذهنه ، ( **اسماً كان** ) ذلك اللفظ الأول كما مثلنا ، ( **أو فعلاً** ) نحو : قام قام زيد ، ( **أو** ) كان ( **حرفاً** ) نحو : نعم نعم ، ( **أو جملة** ) نحو : احبس احبس .

( **و** ) **ثانيهما** : ( **توكيد معنوي** : **وهو** ) أي : التوكيد المعنوي ( **إتباع** ) أي : إلحاق ( **الاسم المعرفة بألفاظ معلومة** ) عندهم مذكورة هنا ، ولا يقاس عليها ألفاظ أخر ، قال الأندلسي : التوكيد المعنوي علىٰ ضربين ؛ لأنه إما : أن تكون ألفاظه محصورة أو لا ، والثاني : كثيرة واسع جداً ؛ مثل : ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ فالغرابيب : هو السود في المعنى الإفرادي لا في النسبة والشمول ، ونحو : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ وغيرهما مما يراد من اللفظ تمكن المعنىٰ ؛ نحو : ( فبما نقضهم ميثاقهم ) **ومنها** :

وهي : ( النفس ) و( العين ) و( كلا ) و( كلتا ) و( كل ) . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الألفاظ الموضوعة لهٰذا المعنىٰ ؛ مثل : ( إنَّ ) و( لام ) التوكيد ؛ لأنها نائبة عن تكرار الجملة بلفظها ، **ومنها** : تأكيد المصدر ؛ لأنه نائب عن تكرار الجملة ، فهٰذا كله من التأكيد المعنوي ، وهو مما أغفل النحاة عن ذكره في ( باب التوكيد ) ، مع أنهم يقولون : ( ما ) زائدة للتوكيد ، و( إنَّ ) حرف توكيد . اهـ

ولم يحد الشارح التوكيد المعنوي ؛ لأنه محصور في ألفاظ معلومة ، **والقاعدة** : أن الشيء إذا كان محصوراً بالعد . . استغنوا عن حده . اهـ « حمدون » .

( **وهي** ) أي : تلك الألفاظ المعلومة : ( **النفس** ، **والعين** ) وإذا اجتمعت ( النفس ) و( العين ) . . وجب تأخير العين عنها ؛ كجاء زيد نفسه عينه ، وإذا أكد بهما مثنىٰ أو مجموع ، أو ما في معناهما ؛ كالمتعاطفين والمتعاطفات . . جمعا علىٰ ( أفعُل ) بضم العين علىٰ وزن أفلس ؛ كجاء الزيدان أنفسهما والزيدون أنفسهم .

**فإن قلت** : لم قالوا في توكيد المثنىٰ بهما : أنفسهما وأعينهما ، ولم يقولوا : نفساهما وعيناهما . . **قلت** : لو قالوا ذلك . . لاجتمع ضميرا تثنية الألف في ( نفسا ) و( عينا ) والثاني ( هما ) ، وذلك ثقيل يخرج الكلام عن الفصاحة . اهـ « حمدون » ، ولا بد في التوكيد بهما من إضافتهما إلىٰ ضمير مطابق للمؤكد ، ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري .

**فإن قلت** : يلزم علىٰ إضافة نفس أو عين إلى الضمير المطابق إضافة الشيء إلىٰ نفسه . . **قلت** : إنما يلزم ذلك لو كانا مترادفين ، وهما ليسا كذلك ؛ لأن ( نفس ) و( عين ) أعم من مرجع الضمير ؛ لأنه يؤكد بهما مرجع الضمير وغيره ، و( أو ) في قولهم : ( يؤكد بالنفس أو بالعين ) : للإباحة لا للتخيير خلافاً للمعرب ؛ لأنه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس ، كما مر آنفاً . اهـ « حمدون » .

( **وكلا** ) في المثنى المذكر ، ( **وكلتا** ) في المؤنث ، وإنما يؤكد بهما إن صح وقوع المفرد موقعه ، واتحد معنى المسند إلى المؤكد ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما ، ولا يصح اختصم الزيدان كلاهما ؛ إذ لا يصح اختصم زيد ، ولا يقال : مات زيد وعاش بكر كلاهما ؛ لاختلاف معنى المسند ، ( **وكل** ) يؤكد به

و( أجمع ) و( جمعاء ) وجمعهما . ولا بد من إضافة ( النفس ) و( العين ) و( كلا ) و( كلتا ) و( كل ) إلىٰ ضمير مطابق للمؤكَّد ، وإذا اجتمعت ( النفس ) و( العين ) . . وجب تأخير العين عنها ؛ كجاء زيد نفسه عينه ، وإذا أكد بهما مثنى أو مجموع أو ما في معناهما . . جمعا علىٰ أفعُل ؛ كجاء الزيدان أنفسهما ، وجاء الزيدون أنفسهم. ويؤكد بـ( كلا ) و( كلتا ) المثنىٰ أو ما في معناه إن صح وقوع المفرد موقعه، . . . . . . . . .

---

غير المثنىٰ إن كان ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ؛ كجاء القوم كلهم .

( **وأجمع** ) للمفرد المذكر ، ( **وجمعاء** ) للمفردة المؤنثة ، ( **وجمعهما** ) أي : جمع ( أجمع ) وهو أجمعون ، وجمع ( جمعاء ) وهو جُمَع بوزن عمر ، ويؤكد بهٰذه الألفاظ ( كل ) فتقول : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والزيدون كلهم أجمعون ، والهندات كلهن جمع .

( **ولا بد من إضافة « النفس » و« العين » و« كلا » و« كلتا » و« كل » إلىٰ ضمير مطابق للمؤكَّد** ) بفتح الكاف إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ؛ ليرتبط به ، وليدل علىٰ من هو له كما مثلنا ، وأما قول كُثَيِّر عزة : [من البسيط]

كم قد ذكرتك لو أجزىٰ بذكركم ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر

فـ( كل ) فيه نعت؛ أي: الكاملين في الحسن، كما في: مررت بالرجل كل الرجل .

( **وإذا اجتمعت « النفس » و« العين » . . وجب تأخير العين عنها** ) أي : عن النفس ( **كجاء زيد نفسه عينه** ) ، وإنما وجب تأخيرها ؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير بها عن الجملة ، فالحقيقة مقدمة على المجاز ، ( **وإذا أكد بهما مثنى أو مجموع أو ما في معناهما** ) أي : في معنى المثنىٰ والمجموع ، وهما المتعاطفان ؛ كجاء زيد وعمرو أنفسهما ، والمتعاطفات ؛ كجاء زيد وعمرو وبكر أنفسهم ( . . **جمعا** ) أي : جمع ( النفس ) و( العين ) وجوباً في الجمع وما في معناه ، ورجحاناً في المثنىٰ وما في معناه جمع قلة ، ( **علىٰ أفعُل** ) بضم العين ( **كجاء الزيدان أنفسهما ، وجاء الزيدون أنفسهم** ) .

( **ويؤكد بـ« كلا » و« كلتا » المثنىٰ أو ما في معناه** ) كالمتعاطفين ( **إن صح وقوع المفرد موقعه** ) أي : موقع المثنىٰ ؛ نحو : جاء الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ،

واتحد معنى المسند ؛ كجاء الزيدان كلاهما ، والمرأتان كلتاهما . ويؤكد بـ( كل ) غير المثنىٰ إن كان ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه ؛ كجاء القوم كلهم ، وبعت العبد كله ، والأمة كلها . **وأما البدل** . . فهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة ، . . . . .

---

فيصح : جاء زيد ، وجاءت هند ، فلا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد ؛ لأن الاختصام لا يقع إلا من اثنين ، ( **واتحد معنى المسند** ) إلى المؤكد ، فلا يقال : مات زيد ، وعاش عمرو كلاهما ؛ لاختلاف المسند إلى المؤكد كما مر آنفاً ، ومثال ما توفر الشروط فيه ( **كجاء الزيدان كلاهما ، و** ) خرجت ( **المرأتان كلتاهما** ) .

( **ويؤكد بـ« كل »** ) وكذا ( بجميع ) و( عامة ) وأسقطهما الشارح ؛ لغرابة التأكيد بهما ( **غير المثنىٰ** ) من مفرد أو جمع ( **إن كان** ) ذلك الغير ( **ذا أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعه** ) أي : موقع ذلك الغير ، إما : بنفسه ( **كجاء القوم كلهم** ) أو جميعهم أو عامتهم ، أو بعامله ؛ أي : بالنظر إلىٰ معنىٰ عامله ؛ كقولك : اشتريت الدار كلها ، ( **وبعت العبد كله ، و** ) وهبت ( **الأمة كلها** ) لأنه يصح أن يقال : اشتريت نصف الدار ، أو نصف العبد ، أو نصف الأمة .

( **وأما البدل** ) فمعناه **لغة** : العوض ، **ومنه** : قوله تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ ، **واصطلاحاً** : ( . . **فهو تابع** ) فالتابع جنس يشمل التوابع كلها ، ( **مقصود بالحكم** ) فالمقصود بالحكم فصل ، أخرج به بقية التوابع ما عدا المعطوف بـ( بل ) بعد الإثبات ، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم ، بل المقصود به متبوعها ، وهي مكملات للمقصود بتخصيصه ، أو رفع الاحتمال عنه وإيضاحه ، وقوله : ( **بلا واسطة** ) بينه وبين متبوعه المراد بها حرف العطف ، وإلا . . فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ ﴾ ، ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ فصل ثانٍ ، أخرج به المعطوف بـ( بل ) بعد الإيجاب ؛ نحو : **جاء** زيد بل عمرو ، فإن ( عمراً ) هو المقصود بالنسبة ؛ لكن بواسطة وهي ( بل ) ، وأخرج المعطوف بـ( الواو ) ونحوها ، فإن كل واحد منهما من المعطوف ، والمعطوف عليه مقصود بالنسبة ، ولكن بواسطة . اهـ

وهو أربعة أقسام : **بدل كل من كل** : وهو ما كان مدلوله مدلول الأول ؛ كجاء زيد أخوك ، وسماه ابن مالك : البدل المطابق ؛ لوقوعه فيما لا يطلق عليه كل . **وبدل بعض من كل** : .........................................

---

« ابن عقيل » مع « الخضري » ، بخلاف البدل ، فإنه هو المقصود بالحكم فقط ، وظاهر التعريف المذكور : أن المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم ، وإنما ذكر توطئه ومقدمة للبدل ؛ لأن ذكر المقصود بالنسبة بعد التوطئة لذكره يفيد توكيد الحكم وتقريره ؛ ولهذا كان في حكم تكرير العامل عند الجمهور ، ولا ينوي بمتبوعه الطرح ، وقول كثيرين : المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنىٰ غالباً دون اللفظ ؛ بدليل جواز نحو : ضربت زيداً رأسه ؛ إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً . . لم يكن للضمير ما يعود إليه ، قاله ابن عنقاء ، ثم البدل يدخل في الأسماء والأفعال ، **وحكمه** : التشريك في الإعراب . اهـ « نزهة » .

( **وهو** ) أي : البدل ( **أربعة أقسام** : **بدل كل من كل** : **وهو ما كان مدلوله مدلول الأول** ؛ **كجاء زيد أخوك** ) زاد بعضهم خامساً ، وهو بدل الكل من البعض ، وجعل منه السيوطي قوله تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا ۞ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ فـ( جنات ) جمع بدل من الجنة ، وهو مفرد ، والحق أنه : بدل كل من كل ، وأن الجمع في الثاني إنما هو باعتبار الأماكن ، وأن ( أل ) في الجنة للجنس ، فتصدق بالمتعدد . اهـ « حمدون » ، **الأولىٰ** : أن يقال إن بدل الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه في الوجود ، فإن زيداً وأخاك موجودان بوجود واحد . اهـ ، وقال في « المطول » : إن بدل الكل من الكل هو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه ، وإن كان مفهوماهما متغايرين . اهـ « يس » ، ( **وسماه ابن مالك** ) في « الألفية » وغيرها : ( **البدل المطابق** ) مخالفاً لعبارة الجمهور بـ( بدل الكل ) ( **لوقوعه فيما لا يطلق عليه كل** ) أي : لوقوعه في أسماء الله تعالىٰ ؛ كقوله : ﴿ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۞ ٱللَّهِ ﴾ في قراءة الجر للجلالة ، وهي لا يقال فيها : كل ولا جزء ؛ إذ الكل إنما يقال فيما ينقسم ويتجزأ ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

( و ) **الثاني** : ( **بدل بعض من كل** ) قليلاً كان ذلك البعض كالثلث ، أو مساوياً أو

وهو ما كان مدلوله جزء الأول ؛ كبعت العبد نصفه ، وأكلت السمكة رأسها . **وبدل اشتمال** : وهو ما كان بينهما تعلق بغير الكلية والجزئية ، وكان البدل بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره ؛ نحو : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني بكر حسنه . . . . . .

---

أكثر ؛ كأكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه ، ولا بد فيه وفي بدل الاشتمال من ضمير يعود إلى المبدل منه عند الجمهور ، خلافاً لما في « شرح الكافية » وهو إما : مذكور كما مثلنا ، أو مقدر ؛ نحو : ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ إن جعل بدلاً من الناس ؛ أي : منهم أما بدل الكل.. فلا يحتاج لرابط ؛ لأنه عين المبدل منه في المعنىٰ ؛ كجملة الخبر إذا كانت عين المبتدأ ، وإدخال ( أل ) علىٰ ( كل ) و( بعض ) خطأ ؛ لملازمتهما الإضافة لفظاً أو نية ؛ كـ( قبل ) و( بعد ) و( أي ) ، وهي لا تجامع مع ( أل ) لكن جوزه بعضهم كالأخفش والفارسي ؛ لعدم ملاحظة إضافة أصلاً ، وعرفه الشارح بقوله : ( **وهو ما كان مدلوله جزء الأول** ) مساوياً له كان ( **كبعت العبد نصفه** ) أو قليلاً ؛ كبعت العبد ثلثه ، ( **وأكلت السمكة رأسها** ) .

( **و** ) **الثالث** : ( **بدل اشتمال** ) أي : بدل عن اللفظ الذي اشتمل على البدل ، وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول : وليس مطابقاً ولا بعضاً ، وأكثر ما يكون بالمصدر ؛ نحو : أعجبني الجارية حسنها ، وقد يكون الاسم ؛ نحو : سرق زيد ثوبه ، وعرفه الشارح بقوله : ( **وهو** ) أي : بدل الاشتمال ( **ما كان بينهما** ) أي : بين الأول والثاني ( **تعلق** ) وارتباط ( **بغير الكلية** ) كما في بدل الكل من الكل ، ( **والجزئية** ) كما في بدل البعض من الكل ؛ أي : إما : باشتمال الأول على الثاني ؛ نحو : أعجبني زيد علمه ، أو باشتمال الثاني على الأول ؛ نحو : سلب زيد ثوبه ، ( **وكان البدل** ) ملتبساً بحالة وتلك الحال مصورة ( **بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول منتظرة لذكره** ) أي : وتلك الحال مصورة بحيثية هي بقاء النفس منتظرة بذكره عند ذكر الأول ( **نحو : سلب زيد ثوبه ، وأعجبني بكر حسنه** ) وجماله .

**واعلم** : أنهم اختلفوا هل المبدل منه هو الذي اشتمل على البدل أو العكس ، أو الاشتمال لواحد منهما على الآخر ؟ وإنما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه ؛ إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره ، فقولك : ( نفعني زيد

**وبدل غلط** : وهو ما لم يكن جامعاً للأمرين ؛ نحو : جاء زيد غلامه أو حماره . ولا يشترط في البدل موافقته للمبدل منه في التعريف والتنكير ، ولا في الإظهار والإضمار ، فتبدل المعرفة من المعرفة ومن النكرة ، والنكرة من النكرة ومن المعرفة ، ويبدل الظاهر من الظاهر ومن المضمر ، والمضمر من المضمر وكذا من الظاهر عند الجمهور ، وتبدل الجملة من الجملة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

علمه ) قبل ذكر البدل وهو علمه ، يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه ، فيكون المشتمل حينئذ هو العامل . اهـ « حمدون » .

( و ) **الرابع** : ( **بدل غلط** ) أي : بدل عن اللفظ الذي ذكر غلطاً ، وعرَّفه الشارح بقوله : ( **وهو** ) أي : بدل الغلط ( **ما** ) أي : بدل ( **لم يكن جامعاً للأمرين** ) أي : ما ليس جامعاً للأمرين ؛ أي : مشتملاً على الأمرين ؛ يعني : الكلية والجزئية ؛ أي : لم يكن مرتبطاً بالأول بالكلية ولا بالجزئية ، ولا بغيرهما كالاشتمال ؛ أي : لم يكن بينه وبين الأول ارتباط بالكلية ولا بالجزئية ، ولا بغيرهما ( **نحو : جاء زيد غلامه أو حماره** ) .

( و ) **اعلم** : أنه ( **لا يشترط في البدل** ) في جميع أنواعه ( **موافقته للمبدل منه في التعريف ، و** ) لا في ( **التنكير ، ولا في الإظهار والإضمار ، فتبدل المعرفة من المعرفة** ) نحو : **جاء زيد أخوك** ، ونحو : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ * ٱللَّهِ ﴾ في قراءة من جر ، ( **ومن النكرة** ) نحو : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ * صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ ، ( **والنكرة من النكرة** ) نحو : ﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ﴾ ( **ومن المعرفة** ) نحو : ﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٖ ﴾ ونحو : ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِ ﴾ ، ( **ويبدل الظاهر من الظاهر** ) نحو : جاء زيد عمرو ، ( **ومن المضمر** ) نحو : ضربته زيداً ، ( **و** ) يبدل ( **المضمر من المضمر** ) نحو : رأيتك إياك ، ( **وكذا** ) يبدل المضمر ( **من الظاهر عند الجمهور** ) أي : عند أكثر النحاة ؛ نحو : رأيت زيداً إياه ، فخالفهم ابن مالك في ذلك ، فمنع وقوع الضميربدلاً من الضمير أو من الظاهر ؛ لعدم السماع ، فإن وقع في الكلام ما يوهم إبدال الضمير من الضمير . . فهو تأكيد ، أو يوهم إبداله من الظاهر . . فمن وضع النحويين ، ( **وتبدل الجملة من الجملة** ) نحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ * أَمَدَّكُم

**وأما النعت** . . فهو التابع المشتق أو المؤول به ، المباين للفظ متبوعه . **وفائدته** : توضيح أو تخصيص أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ ، ( **و** ) تبدل الجملة ( **من المفرد** ) كقول الشاعر : [من الطويل]

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرىٰ كيف يلتقيان

فجملة ( كيف يلتقيان ) بدل اشتمال من ( حاجة ) و( أخرىٰ ) فهما مفردان .

## فائدة ١٧٢

## [القسمة العقلية في إبدال الاسم من الاسم]

والقسمة العقلية في أوجه إبدال الاسم من الاسم علىٰ ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب تبلغ أربعاً وستين حاصلة من ضرب أقسام البدل الأربعة في ستة عشر ؛ وذلك لأنهما إما : معرفتان أو نكرتان ، أو الأول : معرفة ، والثاني : نكرة ، أو بالعكس ، فهٰذه أربعة ، وعلىٰ كل منها ؛ أي : بحسب العقل فهما إما : مضمران أو مظهران ، أو الأول : مضمر ، والثاني : مظهر ، أو بالعكس ، فهٰذه أربعة في الأربعة السابقة بست عشرة ، ثم اضرب فيها أقسام البدل الأربعة بأربع وستين صورة ، وتفصيلها من الجواز والامتناع مذكور في المبسوطات ، وقد أوصلناها إلىٰ ألف صورة في كتابنا « الصور العقلية علىٰ تراجم الألفية » .

**والرابع** : ما ذكره بقوله : ( **وأما النعت** ) **لغة** : فهو وصف الشيء بما هو فيه ، والنعت عبارة الكوفيين ، والوصف والصفة عبارة البصريين ، وهٰذه الثلاثة ألفاظ مترادفة علىٰ ما هو الحق ، خلافاً لقول من قال : إن النعت خاص بما يتغير كالعقل ، والوصف خاص بما لا يتغير ؛ كوصف الله بالقدم ، قيل : ولذا يقال : أوصافه تعالىٰ ، ولا يقال : نعوته تعالىٰ ، **واصطلاحاً** : ( **فهو التابع المشتق أو المؤول به ، المباين للفظ متبوعه** ) الموضح لمتبوعه إن كان معرفة ؛ كجاء زيد العاقل ، أو المخصص له إن كان نكرة ؛ كمررت برجل عاقل .

( **وفائدته** ) أي : فائدة النعت إما : ( **توضيح** ) وهو رفع الاشتراك اللفظي في المعارف ، ( **أو تخصيص** ) وهو رفع الاشتراك المعنوي في النكرات ، ( **أو مدح** ) كما في البسملة ، ( **أو ذم** ) كما في الاستعاذة ، ( **أو ترحم** ) نحو : اللهم ؛ ارحم عبدك المسكين ، ( **أو توكيد** ) نحو : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ ، والمراد بـ( المشتق ) : ما دل

ويتبع متبوعه في اثنين من خمسة ، حقيقياً كان أو سببياً ، في واحد من أوجه الإعراب الثلاث ، وواحد من التعريف والتنكير ، وعلىٰ هـٰذه الخمسة اقتصر الناظم . ثم إن رفع ضمير المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه ، فيصير بهـٰذا مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة ، . . .

---

علىٰ حدث وصاحبه ، وتضمن معنىٰ ( فعل ) وحروفه ، وهو خمسة أنواع : اسم الفاعل ؛ نحو : هـٰذا رجل ضارب ، واسم المفعول ؛ نحو : هـٰذا عبد مضروب ، والصفة المشبهة ؛ نحو : رأيت رجلاً حسن الوجه ، واسم التفضيل ؛ نحو : مررت برجل أعلم منك ، وأمثلة المبالغة ؛ نحو : مررت برجل ضراب ، والمراد بـ( المؤول بالمشتق ) : هو الجامد الذي يفيد من المعنىٰ ما يفيده المشتق ، وتضمن معنىٰ ( فعل ) دون حروفه ، فأشبه المشتق في إفادة معناه فتجري مجراه ، وقد بسطنا الكلام هنا في « النزهة » فراجعها ، وكذا في « الفتوحات » .

( ويتبع ) النعت ( **متبوعه** ) أي : منعوته ( **في اثنين من خمسة ، حقيقياً كان أو سببياً** ) **فالحقيقي** : هو الذي يرفع ضميراً مستتراً ، يرجع إلى المنعوت ؛ نحو : جاء زيد الفاضل ، **والسببي** : هو الذي يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، يعود علىٰ غيره ؛ نحو : جاء زيد العاقل أبوه ؛ أي : يتبع النعت منعوته مطلقاً في اثنين من خمسة ، ( **في واحد من أوجه الإعراب الثلاث** ) الرفع والنصب والجر ، **والأفصح** : تأنيث اسم العدد ؛ لأن المعدود مذكر ، ( **وواحد من التعريف والتنكير ، وعلىٰ هـٰذه الخمسة اقتصر الناظم** ) في البيتين أول الباب .

و( ثم ) في قوله : ( **ثم إن رفع** ) النعت للترتيب الذكري ؛ أي : ثم بعد ما ذكرنا نقول : إن رفع النعت ( **ضمير** )اً مستتراً فيه يعود على ( **المنعوت يتبع منعوته في اثنين أيضاً** ) أي : كما قلنا آنفاً : ( يتبع في اثنين مطلقاً ) ( **من خمسة في واحد من التذكير والتأنيث ، وواحد من الإفراد وفرعيه** ) التثنية والجمع ، ( **فيصير** ) النعت الحقيقي ( **بهـٰذا** ) أي : بتبعيته في اثنين من هـٰذه الخمسة ( **مع ما مر** ) أي : مع تبعيته في اثنين من الخمسة السابقة أولاً ؛ أي : يصير بهـٰذا مع ما مر ( **مطابقاً له** ) أي : لمنعوته ( **في أربعة من عشرة** ) أي : ما لم يمنع مانع ؛ لكون الوصف يستوي فيه المفرد وغيره ؛

ويسمىٰ حينئذ حقيقياً ، وإن رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً . . فهو بالنسبة إلى الخمسة الثانية كالفعل الحال محله ، فيفرد لرفعه ذلك ، ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت ؛ كمررت برجلين قائمة أمهما ، وبرجال قائم آباؤهم ، ويسمىٰ حينئذ سببياً . ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير . . . . . . . . . . . .

---

كصبور وجريح ، وكونه ( أفعل ) تفضيل مجرداً أو مضافاً لنكرة ، فإنه يلزم الإفراد والتذكير . اهـ « خضري » ، ( **ويسمىٰ** ) النعت ( **حينئذ** ) أي : حين إذ تبع منعوته في أربعة من عشرة نعتاً ( **حقيقياً** ) سمي حقيقياً ؛ لرفعه ضمير المنعوت ، ( **وإن رفع** ) النعت اسماً ( **ظاهراً** ، **أو** ) رفع ( **ضميراً بارزاً** ) لا مستتراً ( . . **فهو** ) أي : النعت ( **بالنسبة** ) والاعتبار والنظر ( **إلى الخمسة الثانية** ) أي : المذكورة قريباً ؛ يعني : التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ( **كالفعل الحال محله** ) أي : يجري مجرى الفعل في وجوب تأنيثه بالتاء ؛ لتأنيث مرفوعه ، وفي تجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحىٰ ، سواء كان منعوته مفرداً مؤنثاً أم لا .

**نعم** ؛ يجوز علىٰ هـٰذه اللغة تكسير الوصف إذا كان مرفوعه جمعاً ؛ كمررت برجل كرام آباؤه ، بل هو الأفصح ؛ لأنه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير ؛ فلم يجر مجراه ، ومقتضىٰ كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحاً علىٰ لغة ( أكلوني البراغيث ) كالفعل ؛ فيقال : مررت برجل كريمين أبواه ، وحسنين غلمانه وهو كذلك ، ومقتضاه أيضاً جواز قولك : مررت برجل قائم اليوم أمه بلا تأنيث للفصل ، وبامرأة حسن نغمتها لمجازية التأنيث ، وبه صرح بعضهم ( سم ) اهـ « خضري » .

( **فيفرد لرفعه ذلك** ) أي : ظاهراً أو ضميراً بارزاً ، ( **ويطابق** ) أي : النعت حينئذ ( **في التذكير والتأنيث المرفوع** ) أي : مرفوعه ( **لا المنعوت** ) أي : لا منعوته ؛ وذلك ( **كـ** ) قولك : ( **مررت برجلين قائمة أمهما** ) بتأنيث الوصف ، كما تقول : تقوم أمهما ، ( **و** ) مررت ( **برجال قائم آباؤهم** ) بإفراد الوصف ، كما تقول : يقوم آباؤهم ، ( **ويسمىٰ** ) النعت ( **حينئذ** ) أي : حين إذ رفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً ( **سببياً** ) أي : مجازياً لجريانه علىٰ غير صاحبه ، مع ما بينهما من الملابسة .

( **ويجوز قطع النعت إن علم منعوته بدونه إلى الرفع بتقدير** ) مبتدأ محذوف ،

( هو ) ، وإلى النصب بتقدير ( أعني ) مثلاً . **وأما عطف النسق** . . فهو تابع ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف الآتي ذكرها ، ويجري في الأسماء والأفعال ، كما أشار الناظم إليه بقوله : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

تقديره : ( « **هو** » ، **وإلى النصب بتقدير** ) فعل محذوف تقديره : ( « **أعني** » **مثلاً** ) أي : مثل مثلاً ؛ أعني : وشبهه فالفعلية ؛ كأمدح وأقصد وأذم ، قال ابن مالك في « شرح العمدة » : إذا كان النعت معيناً ، وقطعت إلى النصب . . لم تقدر ( أعني ) بل ( أذكر ) ، وهو حسن . « دماميني » اهـ « سجاعي » .

**والخامس عطف النَّسَق** : أي : المعطوف بالحروف عطف نَسَق بفتح السين ، و( النسق ) ما جاء علىٰ نظام واحد ؛ يقال : هـٰذا علىٰ نسق هـٰذا ؛ أي : علىٰ نظمه ، فيسمى التابع المذكور نسقاً ؛ لأن ما بعد حرف العطف علىٰ نظم ما قبله في إعرابه ، والتعبير بالنسق هو اصطلاح الكوفيين ، وهو المتداول علىٰ ألسنة الناس ، وسيبويه وأصحابه يسمونه باب الشركة ؛ لأن هـٰذه الحروف تفيد تشريك ما بعدها لما قبلها في الإعراب ، وذكره الشارح بقوله : ( **وأما عطف النسق** ) ، وعبارة « الخضري » هنا : والنَّسَق ـ بفتح السين ـ : اسم مصدر من نسقت الكلام أنسقه عطفت بعضه علىٰ بعض ، والمصدر نسْقاً بسكونها ، قيل : وبالفتح أيضاً ، ويقال : نسقت الدر نظمته ، ونسقت الشيء بالشيء إذا أتبعته إياه ، والمراد هنا : المنسوق إطلاقاً للمصدر على اسم المفعول ، **والمعنىٰ** : هـٰذا باب العطف الواقع في الكلام المنسوق بعضه علىٰ بعض . اهـ ( . . **فهو تابع** ) أي : لفظ تابع لما قبله ، فـ( التابع ) جنس يشمل جميع التوابع ، وقوله : ( **يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف** ) العشرة ( **الآتي ذكرها** ) في كلام الناظم ؛ أي : يتوسط بينهما لفظاً أو تقديراً ؛ لأن الحرف قد يحذف . اهـ « يس » فصل ، أخرج جميع التوابع ، والمراد بتوسط الحرف : أن تكون تبعية الثاني للأول بواسطة الحرف ، فلا ترد الصفة المعطوفة علىٰ مثلها ، ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرىٰ ؛ نحو : ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ لأن التبعية فيهما حاصلة بغير الحرف ، فإطلاق العطف عليهما مجاز . اهـ « نزهة » ، ( **ويجري** ) **عطف** النسق ( **في الأسماء والأفعال ، كما أشار الناظم إليه بقوله** ) :

وَٱلْعَطْفُ قَدْ يَدْخُلُ فِي ٱلْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِمْ ثِبْ وَٱسْمُ لِلْمَعَالِي

أي : يجوز أن يعطف الفعل على الفعل ، كما يجوز ذلك في الاسم ، وذلك كثير لا قليل ، لكن يشترط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال ، سواء اتحد نوعاهما في الفعلية ؛ نحو : ﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ . **ومنه** : نحو : ( **ثِبْ واسمُ للمعالي** ) وقد يقال : هو من عطف الجمل ، أو اختلف ؛ نحو : ﴿ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾ ........................

---

**( والعطف قد يدخل في الأفعال كقولهم ثب واسم للمعالي**

**أي : يجوز أن يعطف الفعل** ) عطف نسق ( **على الفعل** ) أي : جميع أنواعها بعضها علىٰ بعض ، ( **كما يجوز ذلك** ) العطف ( **في الاسم** ) أي : أن يعطف بعضه علىٰ بعض ، ( **وذلك** ) أي : عطف الفعل بعضه علىٰ بعض ( **كثير لا قليل** ) لكن تعبيره بـ( قد ) يشعر بقلته في **الفعل** ، فيجاب عنه : أن قلته في الفعل بالنظر إلىٰ وقوعه في الاسم ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( يجوز أن يعطف الفعل على الفعل ) ، رفع به توهم جواز عطف الفعل بعضه علىٰ بعض مطلقاً بلا شرط شيء ؛ أي : لكن ( **يشترط** ) في عطف الفعل بعضه علىٰ بعض ( **اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال ، سواء** ) في جواز العطف حينئذ ( **اتحد نوعاهما في الفعلية** ) أي : في المضارعية أو الماضوية ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ لِنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ ﴾ ) فاتحد الفعلان في مضارعيتهما واستقبال زمانهما .

(**ومنه**) أي : ومن اتحاد النوع والزمان (**نحو**) قول الناظم : («**ثِبْ واسم للمعالي**» ، **وقد يقال : هو** ) أي : قول الناظم : ( ثب واسم للمعالي ) ( **من عطف الجمل** ) لا من عطف الفعل على الفعل ، ورد هٰذا الاعتراض ؛ بأن نحو : يعجبني أن تقوم وتخرج ، ولم تقم وتخرج ، أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم ، فلولا العطف للفعل وحده . . لم يتأت نصبه أو جزمه . اهـ « صبان » ، وقوله : ( **أو اختلف** ) نوعاهما ، معطوف على ( اتحد ) وذلك كعطف ماض مستقبل المعنىٰ علىٰ مضارع ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ وكعكسه ( **نحو** ) قوله : (﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ ) إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا ﴾ .

ويجوز أيضاً عطف الاسم على الفعل وبالعكس ، وعطف المفرد على الجملة وبالعكس في الأصح بالتأويل ؛ بأن يكون الاسم يشبه الفعل ، والجملة في تأويل المفرد ؛ نحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ويجوز أيضاً** ) أي : كما يجوز عطف الفعل على الفعل ، والاسم على الاسم ( **عطف الاسم على الفعل ، و** ) يجوز العطف ( **بالعكس** ) أي : بعكس ما ذكر ، وهو عطف الفعل على الاسم ، ولو حذف ( الباء ) ، وعطفه علىٰ ما قبله بالرفع . . لكان أخصر وأوضح ، وكذا يقال فيما بعده ، لكن يشترط في الصورتين كون الاسم في معنى الفعل ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ؛ مثال عطف الاسم على الفعل ؛ نحو قوله : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ ومثال عطف الفعل على الاسم ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ ﴾ أي : فالخيول اللاتي أغرن صبحاً فأثرن به نقعاً ، ( و ) يجوز أيضاً ( **عطف المفرد على الجملة** ) كقوله : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ ، ( و ) يجوز العطف ( **بالعكس** ) أي : بعكس ما ذكر ؛ أي : عطف الجملة على المفرد ؛ نحو : قوله : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ .

وقوله : ( **في الأصح** ) متعلق بـ( يجوز ) فيشمل جميع الصور الأربعة الأخيرة ؛ أي : يجوز العطف في هـٰذه الصور على الأصح ، لكن ( بـ ) شرط أن يكون الاسم المفرد في ( **التأويل** ) الجملة كما مر آنفاً ( **بأن يكون الاسم يشبه الفعل** ) في الدلالة على الحدث ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، ( و ) أن تكون ( **الجملة في تأويل المفرد ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ﴾ ) فيكون ( مخرج ) معطوفاً علىٰ ( يخرج ) بتأويله بـ( يخرج ) ، **ومقابل الأصح** : ما قاله الزمخشري من أن ( مخرج ) معطوف علىٰ ( فالق ) فيكون من عطف الاسم على الاسم ، ولكل من القولين مرجح ؛ **فمرجح الأول** : سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة ، وذكر الشيء ومقابله ، **ومرجح الثاني** : عدم التأويل ، والتوافق بين نوعي المتعاطفين . اهـ « تصريح » .

قوله : ( وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس ) ذكر في المغنىٰ ثلاثة أقوال : **الجواز مطلقاً** ، وهو المفهوم من قول النحويين في ( باب الاشتغال ) مثل : قام زيد

﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِۦ ﴾ ، ونحو : ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ ، ﴿ بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ .

وَأَحْـرُفُ ٱلْعَطْـفِ جَمِيعـاً عَشَـرَةْ ... مَحْصُـورَةٌ مَـأْثُـورَةٌ مُشْتَهِـرَةْ
ٱلْـوَاوُ وٱلْفَـاءُ وَثُـمَّ لِلْمَهَـلْ ... وَلاَ وَحَتَّـىٰ ثُـمَّ أَوْ وَأَمْ وَبَـلْ
وَبَعْـدَهَـا لَكِـنْ وَإِمَّـا إِنْ كُسِـرْ ... وَجَـاءَ فِي ٱلتَّخْيِيرِ فَٱحْفَظْ مَا ذُكِرْ

---

وعمرو أكرمته ، أن نصب عمراً أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولىٰ من تخالفهما ، **والمنع مطلقاً** ، **والثالث** : لأبي علي أنه يجوز في ( الواو ) فقط ، قال : وأضعف الثلاثة القول الثاني ، وقد لهج به الرازي في تفسيره . اهـ « يس » .

ونحو قوله : ( ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ ﴾ ، و ) مثال عطف المفرد على الجملة ، ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا ﴾ ) لأن قاعداً معطوف علىٰ ( لجنبه ) ، وهو شبه الجملة ؛ لأنه حال من فاعل ( دعانا ) ، ومثال عطف الجملة الاسمية على المفرد ؛ نحو قوله : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ ) .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

**( وأحـرف العطـف جميعـاً عشـرة ... محصـورة مـأثـورة مشتهـرة**
**الـواو والفـاء وثـم للمهـل ... ولا وحتـىٰ ثـم أو وأم وبـل**
**وبعـدهـا لكـن وإمـا إن كسـر ... وجاء في التخيير فاحفظ ما ذكر )**

( **وأحرف العطف** ) أي : والأحرف التي يعطف بواحد منها الاسم على الاسم ، والفعل على الفعل ، والجملة على الجملة حالة كونها ( **جميعاً** ) أي : مجتمعات في العد ( **عشرة محصورة** ) أي : مضبوطة بالعد ، ( **مأثورة** ) أي : منقولة عن العرب ، ( **مشتهرة** ) عند علماء هـٰذا الفن ، ولعله قصد بذلك الرد علىٰ من أنكر أن ( إما ) المسبوقة بمثلها عاطفة ، وأن العطف بـ( الواو ) التي قبلها ، ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأول ؛ تخلصاً من دخول عاطف علىٰ عاطف ، وإنما ذكرت في باب العطف ؛ لمصاحبتها لحرفه ، وفي بعض النسخ : ( مسطرة ) بدل ( مشتهرة ) أي : مسطرة في كتب النحاة مكتوبة فيها ، وتلك العشرة قسمان .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**قسم يقتضي التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ دون المعنىٰ** ، وهو ثلاثة : ( بل ) و( لا ) و( لكن ) .

**وقسم يقتضي التشريك بينهما في اللفظ والمعنىٰ** ، وهو السبعة الباقية من تلك العشرة .

( **الواو** ) قدمها ؛ لأنها أمُّ الباب ، لأنها تعطف المصاحب والسابق واللاحق ، وهي موضوعة للدلالة على اجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد ، من غير تقييد بقبلية أو بعدية أو معية أو تعقيب ، بل هي أعم من أن تكون مهملة من الترتيب أو لا على الصحيح ؛ نحو : جاء زيد وعمرو قبله أو بعده أو معه .

( و ) **الثاني منها** : ( **الفاء** ) وهي موضوعة للدلالة على الترتيب والتعقيب ، **والترتيب لغةً** : وضع الشيء في مرتبته ، **واصطلاحاً** : قسمان : **معنوي** : وهو هنا ، أي : في مقام البحث عن ( الفاء ) لا في مقام ( ثم ) كون ما بعد ( الفاء ) واقعاً بعد ما قبلها في الوجود ، كما في : قام زيد فعمرو ، **وذِكري** : وهو هنا أن يكون المذكورُ بعد ( الفاء ) كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾ الآية : **والتعقيب** : هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ؛ نحو : جاء زيد فعمرو : ونحو : تزوج فولد له ، إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته .

( و ) **الثالث منها** : ( **ثُمَّ** ) بضم المثلثة لا بفتحها ؛ لأنها حينئذ ظرف بمعنىٰ هناك ، وليست عاطفة ، وهي موضوعة للدلالة علىٰ ترتيب وقوع الفعل أو ذكره وللتراخي ، وهو المراد بقوله : ( وثم ) ( **للمهل** ) أي : للمهلة ؛ أي : للتراخي ، وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائداً علىٰ ما لا بد منه بينهما ؛ نحو : جاء زيد ثم عمرو ، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهملة ؛ أي : بتراخ ، ونحو : غاب زيد ثم حضر ، إذا تأخر في رجوعه .

( و ) **الرابع منها** : ( **لا** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ نفي الحكم عن تاليها ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقصره علىٰ متلوها ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ، وللعطف بها شروط أربعة : **إفراد معطوفها** ، **وأن تسبق بإيجاب أو أمر** ؛ نحو : جاءني زيد لا عمرو ، واضرب زيداً لا عمراً ، **وألا تجتمع مع عاطف** آخر ، فلا تقول : جاءني رجل ولا عمرو ، **وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر** ، فلا يقال : جاءني رجل لا زيد .

( و ) **الخامس منها** : ( حتىٰ ) وهي كالواو ، ولا تفيد الترتيب ، وهي موضوعة للدلالة على التدريج والغاية ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، والتدريج انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً ، فهو ملزوم للغاية التي هي آخره ، فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل ، وللعطف بها شروط : **أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه** ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، **أو كبعضه** ؛ نحو : أعجبتني الجارية حتىٰ حديثها ، **وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه** ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وقدم الحجاج حتى المشاة ، **وأن يكون ظاهراً لا مضمراً** ، فلا يجوز : قام الناس حتىٰ أنا ، **وأن يكون مفرداً لا جملة** ، وكونها للعطف قليل في كلامهم ، وقد تكون ابتدائية بمعنىٰ أنها تدخل علىٰ جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنىٰ ؛ نحو :

( . . . . . . . . . . . . حتـــىٰ مـــاء دجلـــة أشكـــل )

وتكون جارة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ فتحصل أن لـ( حتىٰ ) ثلاثة أحوال مختلفة ، و( ثم ) في قوله : ( ثم ) أو بمعنى ( الواو ) العاطفة ، أو للترتيب الذكري ؛ أي :

( ثم ) **السادس منها** : ( أو ) وهي كلمة موضوعة للدلالة علىٰ إحدىٰ خمسة معانٍ مفيدة بعد الطلب إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج هنداً أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما : جواز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة دون التخيير ، والمراد بالطلب : ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل ، أو غيرها كالتمني والعرض ، ومفيدة بعد الخبر إما : الشك من المتكلم ؛ كجاء زيد أو عمرو ، أو التشكيك للسامع ، وهو إيقاع السامع في الشك ، مع كون المتكلم عالماً

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بالواقع من الأمرين أو الأمور ؛ أي : تعمية الكلام عليه ، ويعبر عنه بالإبهام ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ أو التقسيم ، ويعبر عنه بالتفصيل ؛ نحو : الكلمة إما : اسم أو فعل أو حرف ، أو الإضراب ؛ نحو : ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ .

( و ) **السابع منها** : ( **أم** ) وهي تنقسم إلىٰ قسمين : متصلة ومنقطعة .

**فالمتصلة** : هي الموضوعة للدلالة علىٰ طلب التعيين إن وقعت بعد همزة يطلب بها وبـ( أم ) التعيين ، ولا تقع حينئذ إلا بين مفردين ؛ كقولك لبكر : أعندك زيد أم عمرو ؟ إذا كنت عالماً بأن أحدهما عنده ، ولكن لا تعرف عينه ، وطلبت منه تعيينه ؛ ولذا يكون الجواب بالتعيين ، فيقال : زيد أو عمرو ، ولا يجاب بـ( نعم ) أو بـ( لا ) إذ لا فائدة فيه ، أو الموضوعة للدلالة على التسوية بين أمرين إن وقعت بعد همزة التسوية ، ولا تدخل إلىٰ علىٰ جملة في تأويل مصدر ، ولا يستحق ما بعدها جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ، وسميت هـٰذه متصلة ؛ لأنه لا يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس .

**والمنقطعة** : هي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة ، فتكون بمعنىٰ ( بل ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ وسميت منقطعة ؛ لأنه يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس .

( و ) **الثامن منها** : ( **بل** ) وهي موضوعة للدلالة على الإضراب والإعراض عما قبلها ، وللعطف بها ثلاثة شروط : **الأول** : إفراد معطوفها ، وإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ أي : بل هم عباد ، أو للإضراب الانتقالي ؛ نحو : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ **والثاني** : ألا تقترنَ بالواو ، **والثالث** : أن تسبق بإيجاب ؛ نحو : قام زيد بل عمرو ، أو أمر ؛ نحو : اضرب زيداً بل عمراً ، أو نهي ؛ نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً ، أو نفي ؛ نحو : ما قام زيد بل عمرو ، ولا بالاستفهام ؛ فلا يقال : أضربت

ذكر في هـٰذه الأبيات : أن حروف العطف عشرة محصورة بالعد ، منقولة عن العرب ، .

---

زيداً بل عمراً ، ثم إن سبقت بإيجاب أو أمر كما مثلنا . . دلت علىٰ صرف الحكم عن الأول ، وجعله في حكم المسكوت عنه ، وإن سبقت بنهي أو بنفي . . دلت علىٰ تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات نقيضه لما بعدها .

( و ) التاسع ( **بعدها** ) أي : بعد هـٰذه الثمانية ( **لكنْ** ) بسكون النون لا بفتحها مع التشديد ، فتلك تقدمت في النواسخ ، تعمل عمل ( إن ) ، وهي هنا موضوعة للدلالة علىٰ تقرير حكم ما قبلها ، وإثبات نقيضه لما بعدها ؛ نحو : لا تضرب زيداً لكن عمراً ، وللعطف بها ثلاثة شروط : **إفراد معطوفها** ، **وأن تسبق بنفي أو بنهي** ؛ نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، ولا تضرب زيداً لكن عمراً ، **وألا تقترن بالواو** .

( و ) **العاشر منها** : ( **إما** ) الثانية المسبوقة بمثلها المقرونة بـ ( الواو ) ( **إن كُسِر** ) أولها ؛ أي : المكسورة الهمزة ، ( **وجاء** ) لفظ ( إما ) المذكورة مستعملة ( **في التخيير** ) بين شيئين وفي غيره من معانيها ( **فاحفظ ما ذُكِر** ) لك أيها السائل من حروف العطف العشرة ، ولا تزد عليها ، بل هي تحفظ ، ولا يقاس عليها ، واقتصر الناظم من معانيها على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها بقوله : ( وإما إن كسر ) للاحتراز عن ( أما ) المفتوحة ؛ فإنها غير عاطفة ، بل تلك حرف متضمن لمعنى الشرط ، مؤول عند سيبويه بـ ( مهما يكن من شيء ) وهي ـ أعني : ( إما ) المكسورة الهمزة المقصودة هنا ـ موضوعة للدلالة على التخيير ؛ نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها ، أو على الإباحة ؛ نحو : تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، إن وقعت بعد الطلب ، وللدلالة على الإبهام ؛ نحو : أنا وأنت إما علىٰ هدىً أو علىٰ ضلال ، أو على الشك ؛ نحو : قرأت إما سورة كذا وإما سورة كذا ، أو على التفصيل ؛ نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ، أو على التقسيم ؛ نحو : الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ، إن وقعت بعد الخبر ، قال الفاكهي : وهي مثل أو في إفادة معانيها المتقدمة سوى الإضراب ، فلا تفيده .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **ذكر** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **في هـٰذه الأبيات** ) الثلاثة : ( **أن حروف العطف عشرة محصورة** ) في العشرة ( **بالعد** ) أي : بتعدادها فرداً فرداً ، ( **منقولة** ) كلها ( **عن** ) فصحاء ( **العرب** ،

مشتهرة عند علماء هٰذا الفن ، ولعله قصد بذلك الرد علىٰ من أنكر أن ( إما ) المسبوقة بمثلها عاطفة ، وأن العطف بـ ( الواو ) التي قبلها ، ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأولىٰ ؛ تخلصاً من دخول عاطف علىٰ عاطف ، وإنما ذكرت في ( باب العطف ) لمصاحبتها لحرفه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**مشتهرة** ) كلها ( **عند علماء هٰذا الفن** ) يعني : فن النحو ، ( **ولعله** ) أي : ولعل الناظم ( **قصد بذلك** ) القول ؛ أي : بقوله ( مأثورة مشتهرة ) ( **الرد علىٰ من أنكر أن** « **إما** » **المسبوقة بمثلها عاطفة** ) كابن مالك في « الألفية » ، ( **و** ) زعم ( **أن العطف** ) يكون ( **بـ** « **الواو** » **التي** ) ذكرت ( **قبلها** ) لا بها ، و( أما ) الأولىٰ فغير عاطفة ، بل هي للتفصيل فقط ، ( **ونقل عن ابن عصفور دعوى الإجماع علىٰ كونها غير عاطفة كالأولىٰ ؛ تخلصاً** ) أي : تبرؤاً ( **من** ) ورطة ( **دخول عاطف علىٰ عاطف** ) لامتناع اجتماع حرفي عطف أحدهما لغو ، وإن العطف إنما هو بـ ( الواو ) و( إما ) حرف تفصيل لا حرف عطف ، أتىٰ بها لإفادة إحدى المعاني المذكورة في ( أو ) ، وهٰذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك كما مر آنفاً .

( **وإنما ذكرت في** « **باب العطف** » **لمصاحبتها لحرفه** ) أي : العطف الذي هو ( الواو ) ، وأما ( إما ) الأولىٰ . . فلا خلاف في أنها غير عاطفة ؛ لأنها تعترض بين العامل ومعموله ؛ كقام إما زيد وإما عمرو . اهـ « خضري » . وأما ( إما ) الثانية . . فالقول المحقق فيها أنها ليست عاطفة ؛ لأن العاطف إنما هو ( الواو ) التي قبلها الملازمة غالباً ، وقيل : دائماً للدخول عليها ، والعاطف لا يدخل علىٰ مثله ، ولأن وقوعها بعد ( الواو ) مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع ( لا ) بعد ( الواو ) مسبوقة بمثلها في مثل : لا زيد ولا عمرو فيها ، و( لا ) هٰذه غير عاطفة بالإجماع ، فلتكن ( إما ) كذلك ، ولا يلزم من كونها بمعنىٰ ( أو ) أن تكون عاطفة ، فإن معنىٰ ( أن ) المصدرية معنىٰ ( ما ) المصدرية ، والأولىٰ ناصبة للمضارع دون الثانية ، فتنبه .

**والحاصل** : أن الراجح أن ( إما ) في نحو : تزوج إما هنداً وإما أختها لمجرد التفصيل ، والعاطف ( الواو ) ، ومقابله أنها عاطفة ، و( الواو ) زائدة . اهـ « أبو النجا » .

وحروف العطف قسمان : **قسم يقتضي التشريك في الإعراب والحكم** ، وهو سبعة : ( الواو ) و( الفاء ) و( ثم ) و( حتىٰ ) و( أو ) و( إما ) و( أم ) ، **وقسم يقتضي التشريك في الإعراب فقط** ، وهو ثلاثة : ( بل ) و( لكن ) و( لا ) . وإنما تعددت حروف العطف ؛ لتعدد معانيها فـ ( الواو ) لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وحروف العطف قسمان** : **قسم** ) منهما ( **يقتضي التشريك** ) بين المعطوف والمعطوف عليه ( **في الإعراب** ، **و** ) في ( **الحكم** ) أي : في المعنىٰ ، ( **وهو** ) أي : هٰذا القسم ( **سبعة** ) أحرف : ( « **الواو** » و« **الفاء** » و« **ثم** » و« **حتىٰ** » و« **أو** » و« **إما** » و« **أم** » ، **وقسم** ) منهما ( **يقتضي التشريك** ) بينهما ( **في الإعراب فقط** ) لا في الحكم ، ( **وهو** ) أي : هٰذا القسم ( **ثلاثة** ) أحرف : ( « **بل** » و« **لكن** » و« **لا** » ) .

( **وإنما تعددت حروف العطف** ؛ **لتعدد معانيها** ) وهٰذا توطئة لقوله :

( **فـ«الواو»** : **لمطلق الجمع بين المتعاطفين في الحكم** ) وكذا في الإعراب ؛ أي : موضوعة لمطلق الجمع ، **والمعنىٰ** : أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد ولا ترتيب ، بل أعم من أن تكون مهملة أو لا على المذهب الصحيح . اهـ « أبو النجا » .

ومعنىٰ قوله : ( لمطلق الجمع ) أي : عن التقييد جمعية أو غيرها ، فهو بمعنى الجمع المطلق ، فلا فرق بين العبارتين ، وأما الفرق بين : مطلق ماء وماء مطلق . . فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك . اهـ « خضري » .

## تَنْبِيهٌ

### [وقوع الواو زائدة]

زعم الكوفيون : أن ( الواو ) تقع زائدة ، فيكون دخولها كخروجها ، وجعلوا منه قوله تعالىٰ : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ ، وقوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۞ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ فالأولىٰ فيهما أو الثانية زائدة ، وما بعدها جواب ( إذا ) و( لما ) ، وقيل : هما عاطفتان ، أو للحال بتقدير ( قد ) ، والجواب فيهما ؛

لا تفيد ترتيباً ولا معية؛ بدليل صحة نحو: اشترك زيد وعمرو، فيعطف بها سابق ولاحق ومصاحب ، و( الفاء ) للترتيب والتعقيب ، فيعطف بها لاحق متصل ؛ نحو : تزوج زيد فولد له ؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل ، مع لحظة الوطء ومقدمته ، . .

---

أي : كان كيت وكيت ، والزيادة ظاهرة في قوله : [من الطويل]

فما بال من أسعىٰ لأجبر عظمه حفاظاً وينوي من سفاهته كسرى

وقوله : [من الكامل]

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني

فإن ما بعد إذا الفجائية لا يقترن بالواو ، وجملة ( ينوىٰ ) حال من ( من ) وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو ، إلا أن يقدر له مبتدأ ؛ أي : وهو ينوي ، أفاده في « المغني » اهـ « خضري » ، وجملة ( الواو ) في كلام العرب ستة : عاطفة واستئنافية ومعية وزائدة وحالية وناصبة للمضارع ؛ أي : مفيدة للتشريك بين المتعاطفين في المعنىٰ والإعراب .

( **لا تفيد ترتيباً ولا معية ؛ بدليل صحة نحو** ) قولهم : ( **اشترك زيد وعمرو ، فيعطف بها سابق** ) علىٰ لاحق ؛ نحو : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ﴾ ، ( **ولاحق** ) علىٰ سابق ؛ نحو : ﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ ﴾ ، ( **ومصاحِب** ) بكسر الحاء علىٰ مصاحَب بفتحها ؛ نحو : ﴿ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ .

( **و«الفاء»** ) مفيدة ( **للترتيب والتعقيب** ) ، وتقدم بيان معناها في شرحنا ، ( **فيعطف بها لاحق متصل ؛ نحو : تزوج زيد فولد له ؛ إذا لم يكن بين التزوج والولادة إلا مدة الحمل** ) ستة أشهر ، ( **مع لحظة الوطء ومقدمته** ) من القبلة والمعانقة والمباشرة ، وتعقيب كل شيء بحسبه .

قوله : ( و« الفاء » للترتيب ) وهو وضع كل شيء في مرتبته ، والمراد به هنا : كون ما بعد ( الفاء ) واقعاً بعد ما قبلها في الوجود ، وهو الترتيب المعنوي ، كما في : قام زيد فعمرو ، أو في الذكر ، وهو الترتيب الذكري ، وهو أن يكون المذكور بعد ( الفاء ) كلاماً مرتباً في الذكر علىٰ ما قبلها ، وأكثر ما يكون هـٰذا في عطف مفصل علىٰ مجمل ؛ نحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبۡنِي مِنۡ أَهۡلِي ﴾ الآية .

و( ثـم ) للترتيب والمهلة ؛ أي : التراخي في الزمان ، فيعطف بها لاحق منفصل ؛ نحو : غاب زيد ثم حضر ، ويعطف بـ ( لا ) بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها ، وقصره علىٰ متلوها ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( والتعقيب ) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة ، لكنه في كل شيء بحسبه ؛ نحو : جاء زيد فعمرو خطاباً لمن عرف مجيئهما ، ولم يعرف التعقيب فيهما ، إذا كان عمرو جاء عقب مجيء زيد ، ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ، ونحو : دخلت مكة فالمدينة ، إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ، ونحو : تزوج زيد فولد له ، إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ، ولا يرد قوله تعالىٰ : ﴿ فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً ﴾ لأن فيه حذف ( الفاء ) مع ما عطفت ، والتقدير : فمضت مدة فخلقنا المضغة ، أو إن ( الفاء ) نابت عن ( ثم ) ، وعطف التعقيب على الترتيب من عطف الخاص على العام . اهـ «أبو النجا»، و(الفاء) في كلام العرب عشرة: عاطفة وفصيحية وتعليلية وتفريعية وسببية وتفصيلية وناصبة ورابطة وزائدة واستئنافية .

( و«ثُمَّ» ) بضم المثلثة موضوعة ( **للترتيب** ) أي : ترتيب وقوع الفعل علىٰ ما مر ( **والمهلة ؛ أي : التراخي في الزمان** ) وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائداً علىٰ ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر ؛ ولذا لا تجيء ( ثم ) للسببية ؛ لأنه لا تراخي في المسبب عن السبب التام ، بخلاف ( الفاء ) فتقول : أملته فمال ، وأقمته فقام ، ولا تقول : أملته ثم مال ، ولا أقمته ثم قام ، وقد تأتي بمعنى ( الواو ) نحو : ﴿ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ بدليل : ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ واعترض كون ( ثم ) للترتيب بقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ ﴾ فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالىٰ قبل خلقنا وتصويرنا ، فأين الترتيب ؟ **وأجيب** : بأن الترتيب في التقدير ، فإن الله تعالىٰ قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل ، والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما . اهـ « أبو النجا » ، ( **فيعطف بها** ) أي : بـ ( ثم ) ( **لاحق منفصل** ) عن سابق ( **نحو : غاب زيد ثم حضر** ) .

( **ويعطف بـ « لا » بعد مثبت لنفي الحكم عن تاليها** ) أي : رفعه عنه ( **وقصره** ) أي : قصر الحكم ( **علىٰ متلوها** ) أي : على المعطوف عليه ، وتخصيصه به ،

نحو : زيد كاتب لا شاعر ، ويعطف بـ( حتىٰ ) بعض علىٰ كل ولو تقديراً ؛ نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، وقوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتىٰ نعله ألقاها

أي : ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**والمعنىٰ** : لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عما بعدها ، وقصره علىٰ ما قبلها ؛ نحو : جاء زيد لا عمرو ؛ فالمجيء في هٰذا المثال ثابت لزيد منفي عن عمرو ، و( **نحو : زيد كاتب لا شاعر** ) رداً علىٰ من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة ، فيكون قصر إفراد أو اتصافه بالشعر ، فيكون قصر قلب . اهـ « مجيب » .

( **ويعطف بـ « حتىٰ » بعض علىٰ كل ولو** ) كان كونه بعضاً ( **تقديراً** ) أي : تأويلاً ؛ مثال الأول : ( **نحو : أكلت السمكة حتىٰ رأسها ، و** ) مثال الثاني ـ أعني : التقديري ـ كـ ( **قوله** ) أي : ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله : [من الكامل]

( **ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتىٰ نعله ألقاها** )

علىٰ قول من نصب ( نعله ) ، فإن ما قبلها ، وهو ( ألقى الصحيفة ) و( الزاد ) في تأويل ألقىٰ ما يثقله ونعله بعض ما يثقله ، قال أبو البقاء : فيكون معطوفاً على الصحيفة ، وأما من رفع نعله . . فعلى الابتداء ، و( ألقاها ) خبره ، وأما من جرها . . فعلىٰ أن ( حتىٰ ) جارة ، و( ألقاها ) توكيد ، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف ، يفسره ( ألقاها ) فـ ( ألقاها ) على الأول توكيد ، وعلى الثاني تفسير .

**وكان من قصة المتلمس** : أنه وطرفةَ هجيا عمرو بن هند ، ثم مدحاه بعد ذلك ، فكتب لكل منهما صحيفة إلىٰ عامله بالحيرة ، وأمره فيها بقتلهما ، وختمها ، وأوهما أنه كتب لهما بصلة ، فلما دخلا الحيرة . . فتح المتلمس الصحيفة ، وفهم ما فيها ، فألقاها في نهر الحيرة ، وفر إلى الشام ، وأما طرفة . . فأبىٰ أن يفتحها ، ودفعها إلى العامل فقتله . اهـ من « التصريح » .

**والتقدير** : ( **أي : ألقىٰ ما يثقله حتىٰ نعله** ) ، ومعنىٰ قوله : ( ولو تقديراً ) أي : يعطف بـ ( حتىٰ ) بعض علىٰ كل ولو كان كونه بعضاً بالتأويل والتقدير لا بالصريح ،

ولا يكون المعطوف بها إلا اسماً ظاهراً ؛ غايةً لما قبلها في شرف أو إهانة أو قوة أو ضعف ؛ نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، وغلبك الناس حتى النساء ، وقوله :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا

ويعطف بـ ( أو ) لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدة : **بعد الطلب** . . . . . . . . . . . . . .

---

**والشاهد فيه** : حيث عطف بـ ( حتىٰ نعله ) مع أنه ليس جزءاً مما قبله ، وهو الصحيفة والزاد ، ولا كالجزء منهما ؛ لأنه علىٰ تأويل ( ألقىٰ ما يثقله ) ولا شك أن النعل جزء مما يثقل . اهـ « أبو النجا » ، ( **ولا يكون المعطوف بها** ) أي : بـ ( حتىٰ ) ( **إلا اسماً ظاهراً** ) لا ضميراً ، كما هو شرط في مجرورها إن جَرَّت ، فلا يجوز : قام الناس حتىٰ أنا ، ولا ضربت القوم حتىٰ إياك ، وهٰذا الشرط ذكره ابن هشام ، قال في « المغني » : ولم أقف عليه لغيره . اهـ « تصريح » ، ولا يكون المعطوف بها أيضاً إلا ( **غاية** ) وآخراً ( **لما قبلها في شرف** ) وفضل ، ( **أو** ) في ( **إهانة** ) وخسة ، ( **أو** ) في ( **قوة** ) وشدة ، ( **أو** ) في ( **ضعف** ) مثال الشرف : ( **نحو : مات الناس حتى الأنبياء ، و** ) مثال الإهانة والخسة : ( **غلبك الناس حتى النساء ، و** ) مثال القوة والضعف ؛ نحو : ( **قوله** ) أي : قول الشاعر : [من الطويل]

( **قهرناكم حتى الكماة فأنتم ... تهابوننا حتىٰ بنينا الأصاغرا** )

و( الكماة ) جمع كمي ، وهو الرجل الشجاع ، و( الأصاغر ) جمع صغير كأكابر جمع كبير .

( **ويعطف بـ « أو » لـ** ) إثبات ( **أحد الشيئين** ) مبهماً ؛ نحو : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ، ( **أو** ) لإثبات أحد ( **الأشياء** ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ الآية . اهـ « مجيب » .

وهي ( **مفيدة بعد** ) ما يدل علىٰ ( **الطلب** ) أي : بعد صيغة الطلب وإن لم يكن هناك طلب ؛ إذ لا طلب في الإباحة والتخيير ، ثم الحمل على الإباحة بعد صيغة الأمر ظاهر ، بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام ؛ نحو : أزيد عندك أو عمرو ؟ والتمني ؛ نحو : ليت لي فرساً أو حماراً ، والتحضيض ؛ نحو : هلا تتعلم الفقه أو

إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج زينب أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما : جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير . **وبعد الخبر** إما : الشك من المتكلم ؛ كجاء زيد أو عمرو ، أو التشكيك للسامع ؛ أي : إيقاعه في الشك ، ويعبر عنه بالإبهام ؛ نحو : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ ، أو التقسيم ؛ نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف ، . . . . . . . . .

---

النحو ، والعرض ؛ نحو : هلا تضرب زيداً أو عمراً . اهـ « يس » ، ( **إما : التخيير بين المتعاطفين ؛ نحو : تزوج زينب أو أختها ، أو الإباحة ؛ نحو : تعلم فقهاً أو نحواً ، والفرق بينهما** ) أي : بين التخيير والإباحة : ( **جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة دون التخيير** ) ، فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزوج ؛ لامتناع الجمع بين الأختين ، ويجوز الجمع بين المتعاطفين في الإباحة ، فيجوز الجمع بين تعلم الفقه والنحو .

( و ) مفيدة ( **بعد الخبر** ) وهو مقابل الطلب ؛ أي : الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب ( **إما : الشك من المتكلم** ) وهو تردد المتكلم ، فالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم ( **كجاء زيد أو عمرو** ) إذا لم تعلم أيهما قام ، ( **أو التشكيك للسامع ؛ أي : إيقاعه في الشك ، ويعبر عنه** ) أي : عن التشكيك ( **بالإبهام** ) بالباء الموحدة ؛ أي : تعمية المتكلم على المخاطب المراد مع علم المتكلم بالحال ؛ أي : إخفاء المتكلم على السامع مراده ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ قال الدماميني : والشاهد في ( أو ) الأولىٰ والثانية ، **والمعنىٰ** : وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين : كونه علىٰ هدىٰ أو كونه في ضلال مبين ، أخرج الكلام في صورة الاحتمال ، مع العلم بأن من وحد الله وعبده . . علىٰ هدىٰ ، وأن من عبد غيره من جماد أو غيره . . فهو في ضلال مبين . اهـ

( **أو** ) مفيدة بعد الخبر ( **التقسيم ؛ نحو : الكلمة : اسم أو فعل أو حرف** ) قاله ابن مالك في « الخلاصة » و« أصلها » ، وعدل عنه في « التسهيل » و« شرحه » إلى التفريق المجرد . اهـ « تصريح » ، قال في « شرحه » : التعبير به أولىٰ من التعبير بالتقسيم ؛

أو الإضراب ؛ نحو : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ . ومثل ( أو ) في إفادة ما تقدم سوى الإضراب ( إما ) المقرونة بـ ( الواو ) المسبوقة بمثلها ، واقتصر الناظم على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها بقوله : ( وإما إن كُسِر ) للاحتراز عن ( أما ) المفتوحة ؛ فإنها غير عاطفة ، بل حرف متضمن لمعنى الشرط مؤول عند سيبويه بـ ( مهما يكن من شيء ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لأن استعمال ( الواو ) في التقسيم أجود ، قال الدماميني : لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد علىٰ وجه يكونان به متباينين إلىٰ آخر ما ذكره الشيخ يس في « حاشيته على التصريح » ، وهو كلام لا طائل تحته .

( أو ) مفيدة ( **الإضراب** ) كـ « بل » مطلقاً عند الكوفيين وأبي علي الفارسي وابن برهان ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ أي : بل يزيدون ، وقيل : المعنىٰ إلىٰ مئة ألف عند الناس ، أو يزيدون عند الناس ؛ لأن الله تعالىٰ لا يشك . اهـ « مختار » ، ومثل له في « التصريح » بقوله : نحو : أنا أخرج ، ثم تقول : أو أقيم ، أضربت عن الخروج ، ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت : لا بل أقيم ، حكى الفراء : اذهب إلىٰ زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم ، نقله عنه في « شرح الكافية » ، ونقل ابن عصفور عن سيبويه : أنه أثبت لـ ( أو ) الإضراب بشرطين : تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل ؛ نحو : لست زيداً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً . اهـ من « التصريح » ، وفي كونها للإضراب أقوال متلاطمة ، راجع « يس على التصريح » .

( **ومثل « أو » في إفادة ما تقدم سوى الإضراب** ) أي : في كونها مفيدة بعد الطلب التخيير أو الإباحة ، وبعد الخبر الشك أو التشكيك أو التقسيم ( **إما** ) الثانية ( **المقرونة بـ « الواو » المسبوقة بمثلها ، واقتصر الناظم** ) في بيان معناها ( **على التخيير ؛ لكونه أشهر معانيها ، وقيدها** ) الناظم أيضاً ( **بـ** ) كسر همزتها في ( **قوله : « وإما إن كُسِر »** ) تْ همزتها ( **للاحتراز عن « أما » المفتوحة** ) الهمزة ( **فإنها غير عاطفة ، بل حرف متضمن لمعنى الشرط** ) والتعليق ، ( **مؤول عند سيبويه بـ « مهما يكن في شيء »** ) وعند الأخفش بـ ( إن يكن من شيء ) ، وتقدم الخلاف فيها عن الشارح آنفاً ، وقولهم :

ويعطف بـ ( أم ) بعد همزة التسوية ؛ نحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ ، . .

---

( إما المكسورة الهمزة ) وهي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم ، وهي الفصحىٰ ، وقد تبدل ميمها ياءً مع كسر الهمزة وفتحها ، وأصلها : ( إن ) ضُمَّت إليها ( ما ) ، وهي حرف عطف إذا كانت مسبوقة بمثلها ؛ أي : غالباً مفيدة ما أفادت ( أو ) في الحالتين ؛ أي : في حالة وقوعها بعد الطلب ، ووقوعها بعد الخبر ، **مثالها في التخيير** : تزوج إما هنداً وإما أختها ، وفي الإباحة : تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، وفي الشك بعد الخبر : جاء إما زيد وإما عمرو ، إذا لم تعلم الجائي منهما ، **ومثال الإبهام** : قام إما زيد وإما عمرو ، إذا كنت تعلم القائم منهما ، ولكن أردت الإبهام على السامع ، **وفي التقسيم** ؛ نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ وانتصابها على الحال من ( الهاء ) في ( هديناه ) ، **ومعناه** : بينا له الطريق وأوضحناه ، فالحال إما مقدرة ؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بين له ، والعمل ليس مقارناً للعامل ، وكذلك الكفر ، فاحتيج إلى الحكم بكون الحال مقدرة ، وقيل : إنها غير عاطفة كالأولىٰ ، وإن العطف إنما هو بـ ( الواو ) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف ، يكون أحدهما لغواً ، وإن ( إما ) حرف تفصيل ، أتىٰ بها ؛ لإفادة المعاني المذكورة في ( أو ) كالأولىٰ ، فإنها حرف تفصيل لا حرف عطف باتفاق النحاة ، وهـٰذا القيل هو الأصح ، واختاره ابن مالك في « الألفية » وغيرها ، كما مر آنفاً . اهـ من « الكواكب » .

( **ويعطف بـ « أم »** ) الواقعة ( **بعد همزة التسوية** ) أي : بـ ( أم ) الواقعة بعد الهمزة الواقعة بعد لفظة ( سواء ) ونحوها ( كما أدري ) و( ما أبالي ) و( ليت شعري ) نحو : ما أبالي أزيد قائم أم قاعد ؛ أي : ما أبالي بقيامه أم قعوده ، وهي الداخلة علىٰ جملة في تأويل مصدر ، ولا يستحق ما بعدها جواباً ؛ لأن الكلام معها خبر ، والكثير وقوع هـٰذه بين جملتين فعليتين ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : (﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾) أي : الإنذار وعدمه سواء عليهم ، فجملة ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ في تأويل مصدر وإن لم يكن هناك سابك مرفوع ذلك المصدر ، علىٰ أنه مبتدأ مؤخر ، و( سواء ) خبر مقدم له ، وهو مصدر يستوي في الإخبار به المفرد وغيره ، وسميت ( أم ) هـٰذه والتي بعدها متصلة ؛ لأنها لا يستغنىٰ بما قبلها عما بعدها وبالعكس ، وتقول في هـٰذه عند

وبعد همزة يطلب بها وبـ ( أم ) التعيين ؛ نحو : أزيد عندك أم عمرو ؟ **والمعنىٰ** : أيهما عندك ؟ ولهٰذا يُجاب بتعيين أحدهما ، لا بعندي أحدهما ؛ لأنه معلوم للسائل ، وتسمىٰ حينئذ : متصلة ، فإن وقعت بعد غير ذلك . . كانت منقطعة بمعنىٰ ( بل ) مختصة بالجمل ؛ نحو : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الإعراب : ( أم ) حرف تسوية وعطف ، وفي الآتية : ( أم ) حرف تعيين وعطف ؛ يعني : في قوله : أزيد عندك أم عمرو ؟

( **و** ) يعطف بها أيضاً ( **بعد همزة يطلب بها وبـ « أم » التعيين** ) لأحد الشيئين المجهول عند المتكلم ، وهي المذكورة بعد همزة الاستفهام التي يطلب بها وبـ « أم » تعيينُ أحد الشيئين المجهولِ عند المتكلم ( **نحو** ) قولك : ( **أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنىٰ : أيهما عندك ؟ ولهٰذا يجابُ بتعيين أحدهما ، لا بعندي أحدهما ؛ لأنه** ) أي : لأن كون أحدهما عنده ( **معلوم للسائل** ) فلا فائدة في الجواب بـ ( عندي أحدهما ) ، ولا تقع ( أم ) هٰذه إلا بين مفردين ، ( **وتسمىٰ** ) أم ( **حينئذ** ) أي : حين إذ وقعت بعد همزة التسوية ، أو بعد همزة يطلب بها وبـ ( أم ) التعيين : ( **متصلة** ) لأنهما لا يستغنىٰ بما قبلهما عما بعدهما وبالعكس ، وفي « الخضري » : سميت متصلة ؛ لوقوعها بين شيئين لا يكتفىٰ بأحدهما عن الآخر ؛ لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد ، وتسمىٰ : أم المعادلة أيضاً ؛ لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام ، وهي منحصرة في النوعين ، ويجب فيهما كما في « الهمع » تأخر المنفي ، فيمتنع قولك : سواء علي ألم يقم زيد أم قام .

( **فإن وقعت** ) أم ( **بعد غير ذلك** ) أي : بعد غير همزة التسوية ، وغير همزة يطلب بها وبـ ( أم ) التعيين ( . . **كانت** ) أم ( **منقطعة بمعنىٰ « بل »** ) سميت منقطعة ؛ لانقطاع الجملة التي بعدها عن الجملة التي قبلها ، فلا تعلق لأحدهما بالأخرىٰ . اهـ « خضري » ، ( **مختصة بالجمل** ) خلافاً لابن مالك محتجاً بقوله : ( إنها لإبل أم شاء ) وغيره يقدر مبتدأ ، ويقول : بل هي شاء ، سواء تجردت عن استفهام وتسوية أصلاً ؛ بأن دخلت على الخبر المحض ؛ نحو : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ أو سبقت باستفهام بغير الهمزة ( **نحو** ) : ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ (أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ

﴿وَٱلنُّورُ﴾ أي : بل هل . ويعطف بـ ( بل ) بعد النفي أو النهي ؛ لتقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها ؛ نحو : ما جاءني زيد بل عمرو ، ولا تضرب زيداً بل عمراً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

﴿وَٱلنُّورُ﴾ **أي** : **بل هل** ) تستوي الظلمات والنور ، أو سبقت بمهمزة لغير التسوية وطلب التعيين ؛ كالإنكار والنفي في نحو : ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ ، وكالتقرير ؛ أي : جعل الشيء مقرراً ثابتاً ؛ نحو : ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنىٰ ( بل ) كما في الدماميني ؛ لأنه يكفي في صحة كلام أحد المذكورين ؛ لانقطاع كل عن الآخر . اهـ « خضري » باختصار .

( **ويعطف بـ « بل » بعد النفي أو النهي ؛ لتقرير** ) وإثبات ( **حكم متلوها** ) وهو المعطوف عليه ، ( **وإثبات نقيضه** ) أي : نقيض حكم متلوها وضده ( **لتاليها** ) أي : لتالي ( بل ) وهو المعطوف ؛ مثال النفي ( **نحو** ) قولك : ( **ما جاءني زيد بل** ) جاءني ( **عمرو** ) ، ( **و** ) مثال النهي ؛ نحو قولك : ( **لا تضرب زيداً بل عمراً** ) وللعطف بها شرطان :

**الأول** : إفراد معطوفها ، فإن وقعت في الجمل . . فهي حرف ابتداء لا عاطفة ، خلافاً لابن مالك ، وحينئذ ؛ أي : حين إذ وقعت في الجمل تكون للإضراب الإبطالي ؛ نحو : ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ أي : بل هم عباد ، أو تكون للإضراب الانتقالي ؛ نحو : ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ * وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ * بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ الآية .

**والشرط الثاني** : أن تسبق بإيجاب أو أمر أو نهي أو نفي لا استفهام ، فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً ؟ ثم إن سبقت بالإيجاب ؛ نحو : قام زيد بل عمرو ، أو بالأمر ؛ نحو : اضرب زيداً بل عمراً . . دلت علىٰ صرف الحكم عن الأول ، وجعله في حكم المسكوت ؛ بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلىٰ نقله ؛ أي : الحكم للثاني ، فكأن المتكلم قال : أحكم على الثاني ولا أتعرض للأول ، وإن سبقت بالنفي ؛ نحو : ما قام زيد بل عمرو ، أو بالنهي ؛ نحو : لا تضرب زيداً بل عمراً . . كان الأول باقياً علىٰ حكمه ، وحكم بضد حكمه للثاني . اهـ « أبو النجا » .

ومثلها في ذلك ( لكن ) ، ويشترط في العطف بها إفراد معطوفها ، ووقوعه بعد نفي أو نهي ، وعدم اقترانها بـ ( الواو ) فإن تلتها جملة ، أو تلت واواً ، أو وقعت بعد إثبات . . فهي حرف ابتداء ، وإن وقعت ( بل ) بعد الإيجاب . . كانت لنقل الحكم من متلوها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ومثلها** ) أي : ومثل ( بل ) ( **في ذلك** ) أي : في تقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها ( **لكنْ** ) العاطفة بسكون النون ، كما تقدم ( **ويشترط في العطف بها** ) أي : بـ ( لكن ) ثلاثة شروط : **الأول** : ( **إفراد معطوفها** ) فإن دخلت علىٰ جملة ؛ نحو : قول الشاعر : [من البسيط]

إن ابــن ورقــاء لا تخشــىٰ بــوادره ... لكــن وقــائعــه فــي الحــرب تنتظــر

كانت حرف ابتداء واستدراك ، ( و ) **الثاني** : ( **وقوعه** ) الصواب : ( وقوعها ) بتأنيث الضمير ؛ أي : وقوع ( لكن ) ( **بعد نفي أو نهي** ) لا إيجاب ، فإن سبقت بإيجاب ؛ نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم . . كانت حرف ابتداء أيضاً ، ( و ) **الثالث** : ( **عدم اقترانها بـ « الواو »** ) وإن اقترنت بـ ( واو ) . . كانت حرف ابتداء ؛ كقوله : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ أي : ولكن كان رسول الله ، فليس المنصوب معطوفاً بـ ( الواو ) لأن متعاطفي ( الواو ) المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب . اهـ « أبو النجا » .

وذكر الشارح محترزات هٰذه الشروط الثلاثة بقوله : ( **فإن تلتها** ) أي : تلت ( لكن ) ووقعت بعدها ( **جملة** ) كالبيت السابق آنفاً ، ( **أو تلت** ) هي ؛ أي : تلت ( لكن ) ( **واواً** ) ، ووقعت بعد ( الواو ) كالآية المذكورة ، ( **أو وقعت** ) ( لكن ) ( **بعد إثبات** ) وإيجاب ؛ نحو : قام زيد لكن عمرو لم يقم ( . . **فهي** ) أي : فلكن في هٰذه الأحوال الثلاثة ( **حرف ابتداء** ) واستدراك لا عاطفة ؛ لعدم توفر شروطها ، ثم بعد ما أنهى الكلام علىٰ ( لكن ) . . رجع إلىٰ تكملة أحكام ( بل ) ، فقال : ( **وإن وقعت « بل » بعد الإيجاب** ) محترز قوله سابقاً : ( ويعطف بـ « **بل** » بعد النفي أو النهي ، لتقرير حكم متلوها ، وإثبات نقيضه لتاليها ) ( . . **كانت لنقل الحكم** ) أي : حكم الكلام ( **من متلوها** ) أي : من المعطوف عليه إلىٰ تاليها والمعطوف به ،

وصيرورته كالمسكوت عنه ، وإثباته لتاليها ؛ نحو : جاءني زيد بل عمرو ، واضرب زيداً بل بكراً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وصيرورته** ) أي : صرورة متلوها ، وجعله ( **كالمسكوت عنه** ) الذي لم يحكم عليه بشيء ، ( **وإثباته** ) معطوف علىٰ قوله : ( لنقل الحكم ) أي : ولإثبات حكم متلوها ( **لتاليها** ) أي : لتال ( لكن ) المعطوف بها ؛ مثال وقوعها بعد الإيجاب : ( **نحو : جاءني زيد بل عمرو ، و** ) مثال الأمر ؛ نحو : ( **اضرب زيداً بل بكراً** ) .

## تَنْبِيهٌ

## [جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر]

يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمر ، لكن إذا عطف علىٰ ضمير الرفع المتصل . . وجب الفصل بينه وبين المعطوف ، فتقول : دخلت أنا وزيد ، ودخلنا نحن وزيد ، ودخلوا هم وزيد ، وإذا عطف على الضمير المجرور . . وجب إعادة الجار مع المعطوف ، فتقول : هـٰذا لي ولزيد ، ومررت بك وبعمر ، وسألت عنك وعن بكر . اهـ « تحفة الأحباب » .

* * *




# باب ما لاينصرف

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب ما لا ينصرف )

أي : هـٰذا باب معقود في بيان أحكام الاسم الذي لا يقبل الصرف ؛ أي : التنوين والجر بالكسرة ؛ لوجود علتين فرعيتين معتبرتين من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو وجود علة واحدة تقوم مقامهما .

**واعلم** : أن الاسم المعرب قسمان : منصرف وغير منصرف .

**فالأول** : وهو الغالب في الأسماء ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين وجُرَّ بالكسرة ، واحترزنا بتنوين الصرف عن تنوين المقابلة ، وهو اللاحق بجمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، فإنه يصحب غير المنصرف منه ؛ كأذرعات وعرفات وهندات ، علمُ امرأة كما يصحب المنصرف منه ، وهو ما كان باقياً علىٰ جمعه ؛ كمسلمات وهندات جمعاً .

**والثاني** : وهو غير المنصرف ، وهو قليل بالنسبة إلى الأول ما فيه علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو ما فيه علة واحدة تقوم مقام تلك العلتين ، سواء كان مفرداً أو جمعاً ، مكسراً ظاهر الإعراب أو مقدرة ، وإنما منع من الصرف ؛ لشبهه بالفعل في اشتماله علىٰ علتين فرعيتين مختلفتين ، مرجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، أو علة فرعية تقوم مقام العلتين المذكورتين ، وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان : **إحداهما** : ترجع إلى اللفظ ، وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين ، والمشتق فرع المشتق منه ، وأما عند الكوفيين . . فالعلة شبه التركيب ؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان ، والاسم يدل على الذات فقط ، والمركب فرع المفرد ، والمصدر عندهم مشتق من الفعل ، والفرعية اللفظية عندهم التركيب ، **وثانيتهما** : ترجع إلى المعنىٰ ، وهو احتياجه إلى الفاعل في الإفادة ، وما يحتاج فرع لما لا يحتاج ؛ فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنىٰ ، فإذا شابه الاسمُ الفعلَ في اشتماله علىٰ مطلق العلتين ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لا علىٰ عين العلتين اللتين في الفعل . منع منه شيئان ممنوعان في الفعل ، وهما الكسرة والتنوين .

**ثم اعلم** : أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع : **الأولىٰ** : صيغة منتهى الجموع ، وهو كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان ؛ كمساجد ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ؛ كمصابيح ، **والثانية** : التأنيث ، وهو ثلاثة أنواع : تأنيث بالألف مقصورة كانت أو ممدودة ، وتأنيث بالتاء ، وتأنيث معنوي ، **والثالثة** : العلمية ، **والرابعة** : العجمة ، **والخامسة** : وزن الفعل ، **والسادسة** : زيادة الألف والنون ، **والسابعة** : العدل ، **والثامنة** : التركيب ، **والتاسعة** : الوصف ، وقد جمعها العلاَّمة الإمام النحوي بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي رحمه الله تعالىٰ في بيت من البسيط :

اجمع وزن عادلاً أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

بتثليث ( ميم ) كملا ، وألفه للإطلاق ، **ومعنى البيت بطريق الرمز ظاهر** ؛ لأن قوله : ( اجمع ) إشارة إلى الجمع المتناهي ، وقوله : ( وزن ) إشارة إلىٰ وزن الفعل ، و( عادلاً ) إلى العدل ، و( أنث ) إلى التأنيث ، و( معرفة ) إلى العلمية ، و( ركب ) إلى التركيب ، و( زد ) إلىٰ زيادة الألف والنون ، و( عجمة ) إلى العجمة ، ( فالوصف ) إلى الوصفية ( قد كملا ) تكميل بيت **وأما بطريق معنى الكلمات فمعناه** : اجمع أيها المؤمن جميع أعمالك في طرفي النهار حسنها وسيئها ، وزنها بميزان الشرع حالة كونك عادلاً مقسطاً في وزنها ؛ لتشكر ربك علىٰ حسناتها ، وتستغفر عن سيئاتها ، أَنِّث وقلل بمعرفتك ، واحسب نفسك من أجهل الناس ؛ لئلا يورث إكثارها العُجب فتهلك ركب عجمة وجهلاً علىٰ نفسك ، وزد عليها عجمة فوق عجمة ، فحينئذ قد كمل ، واستجمع فيك أوصاف الرجال الكَمَلَة ، وأخلاقهم الحميدة ، هٰكذا ظهر للفهم السقيم في معنىٰ هٰذا البيت .

وتلك التسع قسمان : **أحدهما** : ما استقل بمنع الصرف ، وهو شيئان : **الأول** : صيغة منتهى الجموع ؛ لأن كونه جمعاً بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ؛ لأن الجمع فرع

هَـٰذَا وَفِي ٱلْأَسْمَـاءِ مَـا لاَ يَنْصَـرِفْ    فَجَـــرُّهُ كَنَصْبِـــهِ لاَ يَخْتَلِـــفْ
وَلَيْــسَ لِلتَّنْــوِيــنِ فِيــهِ مَـدْخَـلُ    لِشِبْهِــهِ ٱلْفِعْــلَ ٱلَّــذِي يُسْتَثْقَــلُ

---

المفرد ، وكونه أقصى الجموع بخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ **والثاني** : ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ؛ لأن دلالتها على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنىٰ ، ولزومها لبناء ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ .

**والقسم الثاني** : ما لا يستقل بمنع الصرف ، وهي البقية وبعض الثانية ، وهو التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي ، وهـٰذا القسم الثاني علىٰ قسمين أيضاً : **قسم منهما** : يمنع مع الوصف ، وهو ثلاثة : العدل مع الوصف ؛ كمثنىٰ وثلاث ورباع ، والوزن مع الوصف ؛ كأحمر وأفضل ، وزيادة الألف والنون مع الوصف ؛ كسكران . **وقسم منهما** : يمنع مع العلمية ، وهو ستة : وزن الفعل مع العلمية ؛ كأحمد ، والعجمة مع العلمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل ، والتركيب مع العلمية ؛ كبعلبك ، والعدل مع العلمية ؛ كعمر وزفر ، والتأنيث مع العلمية ؛ كفاطمة وزينب ، وزيادة الألف والنون مع العلمية ؛ كعثمان . اهـ من « الفتوحات » .

**والحاصل** : أن المانع مع العلمية سبعة ، ومع الوصفية ثلاثة ، والمستقل بالمنع اثنان . اهـ « خضري » ، وتسمية كل واحدة منها علة بمعنىٰ أن لها مدخلاً في العلية ، ففيه تجوز ، والعلة في الحقيقة مجموع شيئين منها ، أو ما قاما مقامهما .

فهـٰذه الأمثلة المذكورة كلها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تتل ( أل ) ، فإنها حينئذ تخفض بالكسرة على الأصل ؛ لدخول ما هو من خواص الاسم عليها ؛ نحو : مررت بأفضلكم وبالأفضل منكم ، ولكل من هـٰذه العلل شروط ، كما سنشير إليها إن شاء الله تعالىٰ في مواضعها .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( هـٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف    فجـــره كنصبـــه لا يختلـــف**
**وليــس للتنــويــن فيــه مــدخــل    لشبهــه الفعــل الــذي يستثقــل )**

**( هـٰذا )** أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب وهو الجر بالكسرة ، فإنه حكم غالب الأسماء ، ولا يخفىٰ ما في قوله : ( هـٰذا ) من حسن التخلص ، وهو الانتقال من فن

الاسم المعرب إما : منصرف أو لا ؛ **فالمنصرف** : ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين ، وجر بالكسرة ، **وغير المنصرف** : ما منع منهما ، . . . . . . . . . . . . . .

---

من الكلام إلىٰ فن آخر مع المناسبة بينهما ، ويسمىٰ براعة المخلص ، وإن لم تكن بينهما مناسبة . . يسمى اقتضاباً ، كما هو معلوم عند البديعيين .

و( الواو ) في قوله : ( **وفي الأسماء** ) للاستئناف ؛ أي : وفي الأسماء المعربة ( **ما لا ينصرف** ) أي : ما لا يقبل تنوين الصرف والجر بالكسرة ، ( **فجره** ) أي : فجر ما لا ينصرف يكون بالفتحة نيابة عن الكسرة ( **كنصبه** ) أي : كما يكون نصبه بالفتحة على الأصل ، ( **لا يختلف** ) جره نصبه في كونه بالفتحة ، فهٰذا تصريح بما علم من التشبيه ؛ أي : فحكمه أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان ، ( **وليس للتنوين** ) أي : لتنوين الصرف لا تنوين المقابلة كما مر ( **فيه** ) أي : فيما لا ينصرف ( **مدخل** ) أي : دخول ، فهو مصدر ميمي من ( **دخل** ) ، جاء على القياس الصرفي بمعنى الدخول ؛ أي : وليس للتنوين دخول فيه ( **لشبهه** ) أي : لشبه ما لا ينصرف ( **الفعل الذي يستثقل** ) أي : يعد ثقيلاً ؛ لكونه مركباً ؛ أي : لكون مدلوله غير مركباً من الحدث والزمان ، بخلاف الاسم ، فإنه خفيف لبساطته ؛ أي : لكون مدلوله غير مركب وهو الذات ، أو المعنىٰ فقط ؛ أي : لشبهه الفعل الثقيل بوجود علتين ، أو ما في معناهما فيه ، فلما شابهه في ذلك . . ثقل فحمل عليه في الحكم ، فمنع مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **الاسم المعرب** ) خرج به المبني ؛ لأن الصرف ومنعه لا يدخلانه ( **إما :** ) هو ( **منصرف أو لا** ) يكون منصرفاً .

( **فالمنصرف** ) هو ( **ما دخله الصرف ؛ أي : تنوين التمكين ، وجر بالكسرة** ) ، واحترز بـ( تنوين التمكين ) عن تنوين المقابلة ، كما في ( **أذرعات** ) و( **عرفات** ) فإن تنوينهما تنوين المقابلة الذي يكون في مقابلة نون جمع المذكر السالم ، فإنه يصحب غير المنصرف منه؛ كأذرعات كما يصحب المنصرف منه ؛ كهندات جمعاً لا علماً .اهـ « خضري » .

( **وغير المنصرف** ) : هو ( **ما منع منهما** ) أي : من التنوين والجر بالكسرة ،

وجر بالفتحة ، والغالب في الأسماء أن تكون مصروفة ، كما يومىء إليه قوله : ( هـٰذا وفي الأسماء ما لا ينصرف ) أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب ، فإنه حكم غالب الأسماء ، وفي الأسماء ما لا ينصرف . **وحكمه** : أن نصبه وجره بالفتحة لا يختلفان ، وإنما منع من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل ؛ لكونه فرعاً من جهتين بوجود علتين فيه ، أو ما في معناهما ، كل واحدة فرع لشيء ، . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وجر بالفتحة** ) لوجود علتين ، ( **والغالب** ) أي : الكثير ( **في الأسماء أن تكون مصروفة** ) أي : منونة مجرورة بالكسرة ، ( **كما يومىء** ) ويشير ( **إليه** ) أي : إلىٰ أن الغالب فيه الصرف ( **قوله** ) أي : قول الناظم رحمه الله تعالىٰ : ( « **هـٰذا ؛ وفي الأسماء ما لا ينصرف** » **أي : خذ هـٰذا المذكور من الإعراب** ) من أول الكتاب إلىٰ هنا ، الذي هو الجر بالكسرة والتنوين ، ( **فإنه** ) أي : فإن هـٰذا المذكور السابق ( **حكم غالب الأسماء** ) أي : غالب الأسماء المعربة ، ( **و** ) لكن ( **في الأسماء** ) المعربة ( **ما لا ينصرف** ) أي : ما لا يجر بالكسرة .

( **وحكمه** ) أي : حكم ما لا ينصرف : ( **أن نصبه وجره بالفتحة** ) نيابة عن الكسرة ؛ لمنعه من دخول الكسرة عليه ؛ لوجود علتين فيه حالة كونه نصبه وجره ( **لا يختلفان** ) في كون علامتهما الفتحة ، ( **وإنما منع** ) الاسم الذي لا ينصرف ( **من التنوين والجر بالكسرة ؛ لشبهه بالفعل** ) في مطلق وجود علتين فرعيتين ، وإن لم تكن العلتان فيه عين العلتين الفرعيتين في الفعل ، وإنما قلنا : ( لشبهه بالفعل ) ( **لكونه** ) أي : لكون الاسم الذي لا ينصرف ( **فرعاً** ) لغيره ( **من جهتين** ) جهة اللفظ ، وجهة المعنىٰ ( بـ ) سبب ( **وجود علتين** ) فرعيتين ( **فيه** ) أي : فيما لا ينصرف ، ( **أو** ) بسبب وجود ( **ما في معناهما** ) فيه ؛ أي : بسبب وجود علة واحدة تكون في حكمهما ؛ أي : في حكم العلتين الفرعيتين في منع الصرف ؛ بتنزيلها منزلة العلتين ؛ أي : بسبب وجودها فيه أشبه الفعل .

وقوله : ( **كل واحدة** ) من العلتين ( **فرع لشيء** ) آخر صفة لـ ( **علتين** ) ، وقوله : ( بوجود علتين ) أي : فرعيتين : لفظية ومعنوية ، مختلفتين جهة ؛ وذلك لأن الفعل متفرع عن الاسم في اللفظ لاشتقاقه منه ، وفي المعنىٰ لاحتياجه في إيجاد معناه إلى

كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: اشتقاقه من الاسم، وافتقاره إليه، فلما شابهه في ذلك . . ثقل فحمل عليه في الحكم، فمنع مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين .

---

الفاعل ، وهو لا يكون إلا اسماً ، فتوقف وجود الفعل علىٰ وجود الاسم لفظاً ومعنىً من جهتين مختلفتين ، فإذا تفرع بعض الأسماء عن غيره كذلك ؛ أي : من جهتين مختلفتين . . فقد أشبه الفعل ، فيعطىٰ حكمه ، وهو المنع من الصرف تخفيفاً ؛ لثقله بشبه الفعل الثقيل ، فخرج ما ليس فيه فرعية أصلاً ؛ كرجل وفرس ؛ لأنه مفرد جامد نكرة مذكر ، وما فيه فرعية واحدة ؛ كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير ، وامرأة فيها التأنيث فرع التذكير ، ومرجعه اللفظ ، وكذا ما فيه فرعيتان في اللفظ فقط ؛ كأجيمال فيه الجمع فرع الإفراد ، والتصغير فرع التكبير ، أو في المعنىٰ فقط ؛ كحائض وطامث فيهما الوصفية فرع الجمود ، ولزوم التأنيث فرع عدمه ، ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنىٰ من جهة واحدة ؛ كدريهم فإن فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير ، وهما فرعان عن عدمهما ، وكل منهما نشأ عن التصغير ، فكل ذلك مصروف ؛ لعدم شبه الفعل فيما مر . اهـ « خضري » ، ( **كما أن الفعل فرع** ) أي : متفرع ( **عن الاسم من جهتين** ) مختلفتين :

**أحدهما** : ( **اشتقاقه من الاسم** ) بالجر بدل من جهتين ، ويصح رفعه كما عليه حلنا ، وهـٰذا علىٰ مذهب البصريين ، وأما الكوفيون . . فقالوا : إن المصدر مشتق من الفعل ، فالفرعية اللفظية علىٰ مذهبهم التركيب ؛ لأن الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله ، والفعل كالمركب ؛ لأن مدلوله الحدث والزمان . اهـ « يس » .

( و ) **ثانيهما** : ( **افتقاره** ) أي : افتقار **الفعل** ( **إليه** ) أي : إلى الاسم في إفادة المعنىٰ ؛ لأنه يفتقر إلىٰ فاعل ، والفاعل لا يكون إلا اسماً ، ( **فلما شابهه** ) أي : فلما شابه الاسم الفعل ( **في ذلك** ) أي : في وجود علتين فرعيتين فيه ( . . **ثقل** ) الاسم كالفعل ، ( **فحمل** ) الاسم المشابه به ( عليه ) أي : على الفعل ( **في الحكم** ) أي : في حكم الفعل ، الذي هو منعه من التنوين والجر ، ( **فمنع** ) الاسم المشابه بالفعل في ذلك ، ( **مما منع منه الفعل ، وهو الجر والتنوين** ) ، ولكن الممنوع في الفعل الجر بالكلية ، وفي الاسم غير المنصرف الجر بالكسرة .

وعلل منع الصرف تسعة ، يجمعها قوله :

اجمـع وزن عـادلاً أنـث بمعـرفـة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وتسمية كل واحدة منها علة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وعلل منع الصرف** ) أي : والأسباب التي يمنع بسببها الاسم من الصرف ( **تسعة** ) عند الجمهور لا زائد عليها ، **المعنوية منها** اثنتان : العلمية والوصفية ، **وباقيها لفظية** ، حتى التأنيث المعنوي ؛ لظهوره في اللفظ بتأنيث الضمير ، وبتأنيث فعله مثلاً . اهـ « خضري » ، وقيل : هي عشرة ، والعاشر : الألف الزائدة في آخر العلم ، سواء كانت للإلحاق ؛ كأرطى اسم بنت ، أو التكثير ؛ كقبعثرى اسم موضع ، وقيل : أحد عشر ، هـٰذه العشرة والحادي عشر مراعاة الأصل ؛ نحو : أحمر بعد التنكير ، وقيل : العلل اثنان فقط : الحكاية والتركيب ؛ فالحكاية في وزن مع الوصف ؛ كأحمر ، أو مع العلمية ؛ كيزيد لأنه كما لم يدخلها كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية . . لم يدخلهما بعد النقل ، وأما التركيب . . ففي البواقي ؛ كتركيب التأنيث مع العلمية وهـٰكذا . اهـ « يس » .

وتلك التسع : **وزن الفعل** : وهو فرع وزن الاسم ؛ إذ وزن كل منهما مخالف لوزن الآخر ، فإذا وجد في الاسم وزن الفعل . . كان فرعاً بالنسبة إلىٰ وزنه ، **والتركيب** : وهو فرع الإفراد ، **والعجمة** : وهي فرع العربية ؛ لأصالة لغة كل قوم عندهم بالنسبة إلىٰ ما يأخذونها من غيرها ، **والتعريف** : وهو فرع التنكير ، **والعدل** : وهو فرع المعدول عنه ، **والوصف** : وهو فرع الموصوف ، **والجمع** : وهو فرع الواحد ، **وزيادة الألف والنون** : وهي فرع المزيد عليه ، **والتأنيث** : وهو فرع التذكير . اهـ « مجيب » ، ( **يجمعها** ) أي : يجمع تلك العلل التسع ( **قوله** ) أي : قول الإمام العلاّمة النحوي ، بهاء الدين محمد بن النحاس الحلبي ، رحمه الله تعالىٰ : [من البسيط]

( **اجمـع وزن عـادلاً أنـث بمعـرفـة ... ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا** )

بتثليث ( ميم ) كملا ، وألفه للإطلاق ، وقد مر شرح هـٰذا البيت في كتابنا ، فراجعه .

( وتسمية كل واحدة منها ) أي : من العلل التسع ( **علة** ) ومانعاً مجاز ، كما في

بمعنىٰ أن لها مدخلاً في العِلِّيّة ففيه تجوز ، والعلة في الحقيقة مجموع شيئين منها ، أو ما قام مقام ذلك . **واعلم** : أن ما لا ينصرف قسمان : **قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة** ، وهو خمسة أنواع ، **وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة** ، وهي ستة أنواع ، فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً ، وبدأ منها بالقسم الأول ، فقال :

**مِثَـالُـهُ أَفْعَـلُ فِـي ٱلصِّفَـاتِ كَقَـوْلِهِـمْ أَحْمَـرُ فِـي ٱلشِّيَـاتِ**

---

« المجيب » أي : مجاز مرسل من إطلاق ما للكل على البعض ، وقوله : ( **بمعنىٰ أن لها** ) خبر المبتدإ ؛ أي : وتسمية كل واحدة منها علة كائن بمعنىٰ أن لها ؛ أي : أن لكل واحدة منها ( **مدخلاً** ) أي : دخولاً ( **في العِلِّيّة** ) أي : في كونها علة لمنع الصرف ، ( **ففيه** ) أي : ففي تسمية كل واحدة منها علة ( **تجوز** ) أي : ارتكاب مجاز مرسل كما مر آنفاً ، ( **و** ) إلا . . فـ ( **العلة** ) المانعة للصرف ( **في الحقيقة مجموع شيئين** ) أي : علتين ( **منها** ) أي : من العلل التسع ، ( **أو ما** ) أي : أو مانع واحد ( **قام** ) ونُزِّل ( **مقام ذلك** ) أي : مقام علتين فرعيتين ؛ أي : أو علة واحدة قامت مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ، وألف التأنيث مطلقاً ، ومعنىٰ قوله : ( فالعلة مجموع شيئين ) إذ كل منهما جزء مانع وجزء علة ، والمانع التام والعلة التامة ، إنما هو مجموع اثنين منها ، أو واحدة تقوم مقامهما . اهـ « مجيب » .

( **واعلم : أن ما لا ينصرف قسمان : قسم يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، وهو خمسة أنواع** ) وهي الوصف ، وألف التأنيث ممدودة أو مقصورة ، وزيادة الألف والنون ، وصيغة منتهى الجموع ، والعدل ، ( **وقسم يمتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهي ستة أنواع :** ) التأنيث بغير ألف ، ووزن الفعل ، والعدل ، والعجمة ، والتركيب ، وزيادة الألف والنون ، ( **فمجموع الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً ، وبدأ منها** ) أي : من تلك الإحدىٰ عشرة ( **بالقسم الأول** ) وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، ( **فقال** ) رحمه الله تعالىٰ :

( **مثـالـه أفعـل فـي الصفـات كقـولهـم أحمـر فـي الشيـات** )

( **مثاله** ) أي : مثال ما لا ينصرف ( **أفعل** ) أي : ما جاء علىٰ وزن ( أفعل ) الذي هو من أوزان الفعل في الأصل ؛ كأكرم وأعلم حالة كونه مستعملاً ( **في الصفات** )

أي : مثال ما لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن ( أفعل ) من الصفات ؛ كأحمر وأبيض في الشيات ؛ أي : في الألوان ، وأفضل وأحسن في غيرها ، والمانع له من الصرف : الصفة ووزن الفعل ، لكن يشترط فيه بالنسبة إلى الصفة أمران : **أحدهما** : أن يكون وصفاً في الأصل ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وذلك ( **كقولهم** ) أي : كقول العرب : زيد ( **أحمر** ) ، وعمرو أبيض ، وبكر أسود ( **في** ) بيان ( **الشيات** ) والصفات ؛ أي : في بيان شيات الإنسان وصفاته وألوانه ، جمع شية ، وهو اللون ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿لَا شِيَةَ فِيهَا﴾ أي : كقولهم أحمر وأبيض في بيان الشيات والألوان ، وأحسن وأجمل وأكرم وأعلم في بيان الصفات ، التي ليست من الألوان ؛ كالكرم والحسن والجمال والعلم ، والمانع له من الصرف وزن الفعل ، وهي علة لفظية فرع في الاسم ؛ لأن هـٰذا الوزن أصل في الفعل ، وهو أولىٰ به ؛ لدلالة الهمزة فيه علىٰ معنى التكلم ، وما كانت الزيادة فيه لمعنىً . . فهو أصل في ذلك الوزن والصفة ، وهي علة معنوية فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلىٰ موصوف تنسب إليه ، بخلاف الجامد كأحمد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : مثال ما لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن « أفعل » من الصفات** ) لا من الأعلام ؛ وذلك ( **كـ** ) قولهم : زيد ( **أحمر ، و** ) عمرو ( **أبيض في** ) بيان ( **الشيات ؛ أي : في** ) بيان ( **الألوان** ) جمع لون ، وهو عرض يقوم بالجسم ، ( **و** ) كقولهم : بكر ( **أفضل** ) علماً ، ( **وأحسن** ) خلقاً ( **في غيرها** ) أي : في غير الألوان ، ( **والمانع له** ) أي : لما جاء علىٰ وزن ( أفعل ) ( **من الصرف** ) والتنوين والجر بالكسرة ، علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ، ترجع إحداهما إلى اللفظ ، والأخرىٰ إلى المعنىٰ ، وهما : ( **الصفة** ) وهي علة ترجع إلى المعنىٰ ، ( **ووزن الفعل** ) لأن هـٰذا الوزن أصل في الفعل ؛ لدلالة الهمزة فيه علىٰ معنىً كما مر آنفاً ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( مثال ما لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن أفعل ) ، رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن ( **يشترط فيه** ) أي : في منع ما جاء علىٰ وزن (أفعل) من الصرف ( **بالنسبة إلىٰ** ) كون (**الصفة**) علة في منعه من الصرف ( **أمران** ) :

( **أحدهما : أن يكون** ) ما كان علىٰ وزن ( أفعل ) ( **وصفاً** ) للشيء ( **في الأصل** )

بأن يكون من أول الأمر دالاًّ على الوصفية ؛ ليخرج ما وضع اسماً للعدد ، ثم عرضت له الوصفية ؛ ولهٰذا صرف ( أربع ) في نحو : مررت بنسوة أربع ؛ لأنه وضع اسماً للعدد ، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ له من الوصفية . **والثاني** : ألا يقبل ( التاء ) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كأكمر لعظيم الكمرة ، وآدر لمن بخصيتيه نفخ ، أو له مؤنث لكنه علىٰ وزن ( فعلاء ) أو ( فُعْلىٰ ) كأحمر وحمراء وأفضل وفضلىٰ ، بخلاف نحو : أرمل ؛ فإنه يقبل ( التاء ) ، فيقال : أرملة ، فهو منصرف ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : في أصل وضعه ( **بأن يكون من أول الأمر** ) أي : من أول وضعه ( **دالاًّ على الوصفية** ) أي : علىٰ كونه وصفاً لموصوف آخر ، وإن غلبت عليه الاسمية ( **ليخرج ما وضع اسماً للعدد** ) المعين كـ ( أربع ) ، ( **ثم** ) بعد وضعه اسماً للعدد ( **عرضت له الوصفية** ) أي : كونه وصفاً لموصوف آخر ؛ لأنه لا اعتبار للوصفية العارضة لإلغائها ( **ولهٰذا** ) أي : ولأجل اشتراط كونه وصفاً في أصل وضعه ( **صرف** « **أربَع** » ) بفتح الباء الموحدة ، وأرنب بمعنىٰ ذليل ( **في نحو** ) قولك : ( **مررت بنسوة أربع ؛ لأنه وضع** ) في أصله ( **اسماً للعدد** ) المعلوم ( **فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ له من الوصفية** ) فإن أربعاً في أصل وضعه اسم للعدد المخصوص ، لكن العرب وصفت به ، فهو منصرف نظراً إلىٰ أصل وضعه ، والتمثيل به لذلك ؛ أي : لما عرضت له الوصفية لا ينافي أن فيه ملغياً آخر ، وهو قبوله ( التاء ) ، لكن الأولى التمثيل بـ ( أرنب ) بمعنىٰ جبان ، فإنه منصرف مع عدم قبوله ( التاء ) لعروض وصفيته . اهـ « خضري » .

( **و** ) الشرط ( **الثاني** : **ألا يقبل** ) ما كان علىٰ وزن ( أفعل ) ( **التاء** ) أي : ( تاء ) التأنيث ( **إما** : **لأنه لا مؤنث له** ) أي : لذلك الوزن ( **كأكمر** ) الذي يقال ( **لعظيم الكمرة** ) أي : لكبير الحشفة ، ( **و** ) كـ ( **آدر** ) الذي يقال ( **لمن بخصيتيه** ) أي : ببيضتي أنثييه ( **نفخ** ) أي : ورم وانتفاخ ، ( **أو** ) كان ( **له مؤنث لكنه** ) أي : لكن مؤنثه ( **علىٰ وزن** « **فعلاء** » ، **أو** ) علىٰ وزن ( **فُعْلىٰ** ) بضم الفاء وسكون العين ؛ وذلك ( **كأحمر وحمراء** ) راجع لـ ( فعلاء ) ، ( **وأفضل وفضلىٰ** ) راجع لـ ( فعلىٰ ) ، وذلك ( **بخلاف نحو** : **أرمل** ) في قولك : مررت برجل أرمل ؛ أي : فقير ، ( **فإنه يقبل** « **التاء** » ، **فيقال** : ) مررت بامرأة ( **أرملة** ) ، وهي من لا زوج لها ، ( **فهو منصرف** )

وأما أدهم وأرقم وأبطح ونحوها . . فغير مصروفة ، كما يعلم مما مر ، فإنها وضعت صفات ، فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الاسمية ، وربما اعتد بعضهم باسميتها فصرفها .

---

خرج بـ ( رجل أرمل ) قولهم : عام أرمل ؛ أي : قليل المطر ، فإنه لا يصرف ؛ لأن يعقوب حكىٰ فيه سنة رملىٰ ، فلا يقبل ( التاء ) اهـ « خضري » .

( **وأما أدهم** ) الذي يقال للقيد الذي يوثق ويقيد به الرجل ، نظير الأغلال والسلاسل التي في الأيدي والأعناق ، والأدهم في الأصل ، وصف لكل ما فيه دهمة ؛ أي : سواد ثم صار علماً للقيد ، فغلبت عليه الاسمية ، ( **وأرقم** ) وهو في الأصل صفة لكل ما فيه سواد وبياض ، ثم صار اسماً لذكر الحية الذي فيه نقط بيض وسود ، فغلبت عليه الاسمية ، وفي « القاموس » : الأرقم أخبث الحيات وأطلبها للناس ، أو ما فيها سواد وبياض ، أو ذكر الحيات ، أو الأسود الحية العظيمة . اهـ ، ( **وأبطح** ) وهو في الأصل وصف للمكان المستوي ، ثم صار اسماً للرمل المستوي ، فغلبت عليه الاسمية ( **ونحوها** ) كأجدل ، وهو في الأصل وصف لبيض الحمام ، ثم صار اسماً لصقر ، وفي المثل : ( بيض القطا يحضنه الأجدل ) ، يضرب للوضيع يؤويه الشريف ، **والأفعىٰ** : هو في الأصل وصف للحية الخبيثة ، ثم صار علماً لها ، **وأخيل** : هو في الأصل وصف لطائر أخضر ، علىٰ جناحه نقط ؛ كالخيلان جمع خال ، وهي نقطة تخالف لون البدن ، والعرب تتشاؤم به ، تقول : ( أشأم من أخيل ) ، ثم صار علماً لذلك الطائر ( . . **فغير مصروفة** ) عند الجمهور نظراً إلىٰ كونها في الأصل وصفاً لما ذكر ، والاسمية فيها عارضة ملغية ( **كما يعلم** ) عدم صرفها ( **مما مر** ) آنفاً ؛ **يعني** : قوله : ( بأن يكون من أول الأمر دالاً على الوصفية ) .

وقوله : ( **فإنها** ) علة لمحذوف ، تقديره : وإنما قلنا : غير مصروفة ؛ لأنها أي : لأن هـٰذه الأسماء ( **وضعت** ) في أصلها ( **صفات** ) لما سبق ، ( **فلم يلتفت إلىٰ ما طرأ لها من الاسمية** ) لما ذكر ؛ لأن الاسمية العارضة لا يلتفت إليها ، ( **وربما اعتد** ) ونظر ( **بعضهم** ) أي : بعض النحاة ، وهو غير الأخفش . اهـ « خضري » ، ( **باسميتها** ) أي : باسمية هـٰذه الأسماء لما ذكر ؛ أي : بالاسمية العارضة لها بعد أن كانت وصفاً لها في الأصل ، ( **فصرفها** ) أي : حكم بكونها مصروفة ؛ نظراً للاسمية العارضة

أَوْ جَـاءَ فِـي ٱلْـوَزْنِ مِثَـالَ سَكْـرَىٰ أَوْ وَزْنَ دُنْيَـــا أَوْ مِثَـــالَ ذِكْـــرَى

هـٰذا هو النوع الثاني من القسم الأول ، وهو ما جاء مماثلاً في وزنه ( فعلىٰ ) مثلث ( الفاء ) كسكرىٰ ودنيا وذكرىٰ ، ونحو ذلك مما آخره ألف التأنيث المقصورة ، نكرة كان كما تقدم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لضعف شبهها بلفظ المضارع ؛ لأن ( التاء ) لا تلحقها . اهـ « خضري » .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى النوع الثاني من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة ، فقال :

**( أو جـاء فـي الـوزن مثـال سكـرى أو وزن دنيـــا أو مثـــال ذكـــرىٰ )**

( **أو** ) مثال ما لا ينصرف ما ( **جاء في الوزن** ) حالة كونه ( **مثال** ) ( فَعْلىٰ ) بفتح الفاء ، وسكون العين ؛ أي : أو ما جاء مماثلاً لـ ( فعلىٰ ) في الوزن ؛ كـ ( **سكرىٰ** ) مؤنث سكران ، ( **أو** ) ما جاء مشابهاً ( **وزن** ) ( فُعْلىٰ ) بضم الفاء ، وسكون العين ؛ كـ ( **دنيا** ) ضد الآخرة من الدناءة أو من الدنو ؛ لقرب زوالها ، مؤنث الأدنىٰ ، ( **أو** ) ما جاء ( **مثال** ) ( فِعْلىٰ ) بكسر الفاء ، وسكون العين ؛ كـ ( **ذكرىٰ** ) مصدر ذكر ذكرىٰ بمعنىٰ تذكر بعد ما نسي .

**والمعنىٰ** : والاسم الذي لا ينصرف ما جاء علىٰ وزن ( أفعل ) في الصفات ، أو ما جاء موازناً لـ ( فَعْلىٰ ) كسكرىٰ ، أو موازناً لـ ( فُعْلىٰ ) كدنيا ، أو موازناً لـ ( فِعْلىٰ ) كذكرىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **هـٰذا** ) المذكور في هـٰذا البيت ( **هو النوع الثاني من القسم الأول** ) ، وهو ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ، ( **وهو** ) أي : هـٰذا النوع الثاني ( **ما جاء مماثلاً** ) أي : مشابهاً ( **في وزنه « فَعْلىٰ » مثلث « الفاء »** ) أي : بفتحها ( **كسكرىٰ** ) مؤنث سكران من السكر ، وهو زوال العقل من شرب الخمر مثلاً ، ( **و** ) بضمها كـ ( **دنيا** ، **و** ) بكسرها كـ ( **ذكرىٰ** ، **و** ) كـ ( **نحو ذلك** ) المذكور من الأمثلة الثلاثة حالة كون ذلك النحو ( **مما** ) أي : من لفظ ما ( **آخره ألف التأنيث المقصورة** ) بالرفع صفة للألف ، ( **نكرة كان** ) ذلك اللفظ الذي آخره ألف ، وفي بعض النسخ : ( كانت ) وهو تحريف من النساخ ، وذلك ( **كما تقدم** )

أو معرفة كرضوىٰ ، مفرداً كما مر أو جمعاً ؛ كجرحىٰ جمع جريح ، اسماً كما مر أو صفة ؛ كحبلىٰ . والمانع له من الصرف ألف التأنيث وحدها ، وإنما استقلت بالمنع ؛ لأنها زيادة دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما هي فيه ، وكونها للتأنيث علة ، ولزومها لبناء ما هي فيه حتىٰ كأنها من أصول الكلمة بمنزلة علة أخرىٰ ، بخلاف ( التاء ) فإنها في الغالب مقدرة الانفصال . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : كالمثال الذي تقدم آنفاً في البيت من نحو : ( سكرىٰ ) و( ذكرىٰ ) و( رجعىٰ ) ، ( **أو معرفة ؛ كرضْوَىٰ** ) بتثليث الراء ، والضم أشهر ، وسكون الضاد المعجمة ، وفتح الواو ، اسم علم لأمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورضوىٰ كسكرىٰ ، اسم فرس أو اسم جبل بالمدينة . اهـ « تشويق الخلان علىٰ شرح أحمد زيني دحلان » . ( **مفرداً** ) كان ذلك الاسم الذي فيه الألف ، ( **كما مر** ) أي : كالذي مر من الأمثلة ، ( **أو جمعاً ؛ كجرحىٰ** ) وقتلىٰ ومرضىٰ ( **جمع جريح** ) وقتيل ومريض ، ( **اسماً** ) كان ؛ أي : علماً ( **كما مر** ) من رضوىٰ ودنيا ، ( **أو صفة ؛ كحبلىٰ** ) وسكرىٰ .

( **والمانع له** ) أي : للفظ الذي هي فيه ( **من الصرف** ) والتنوين ( **ألف التأنيث** ) المقصورة ( **وحدها** ) لتنزيلها منزلة علتين ، ( **وإنما استقلت** ) وانفردت هٰذه الألف ( **بالمنع** ) أي : بمنع الصرف ( **لأنها** ) أي : لأن هٰذه الألف ( **زيادة** ) علىٰ أصول الكلمة ، ( **دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما** ) أي : لتركيب لفظ ما ( **هي** ) أي : تلك الألف ( **فيه** ) أي : في ذلك اللفظ ؛ لأن في المؤنث بها فرعية اللفظ بزيادتها وفرعية المعنىٰ بلزومها ، بخلاف ( التاء ) ، فإنها لا تلزم في تقدير الانفصال غالباً . اهـ ( خ ) ، ( **وكونها للتأنيث** ) أي : دلالتها على التأنيث ( **علة** ) معنوية ترجع إلى المعنىٰ ، ( **ولزومها لبناء** ) أي : لتركيب ( **ما هي فيه** ) أي : لتركيب لفظ ما هي فيه ، ( **حتىٰ** ) صارت ( **كأنها** ) كأن تلك الألف ( **من أصول الكلمة** ) في عدم سقوطها ( **بمنزلة علة أخرىٰ** ) لفظية ترجع إلى اللفظ ، ( **بخلاف « التاء »** ) أي : تاء التأنيث كضاربة ، ( **فإنها** ) أي : فإن ( التاء ) غير لازمة لبناء ما هي فيه ( **في الغالب** ) أي : في أغلب أحوالها ؛ لأنها ( **مقدرة الانفصال** ) لبناء ما هي فيه ، فإنك تقول : رجل ضارب ، وامرأة ضاربة ، فخرج بقوله : ( في الغالب ) لزومها في بعض المصادر ،

أَوْ وَزْنَ فَعْـــلَانَ ٱلَّـــذِي مُـــؤَنَّثُـــهْ        فَعْلَـــىٰ كَسَكْـــرَانَ فَخُـــذْ مَـــا أَنْفُثُـــهْ

هـٰذا هو النوع الثالث : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مما يقصد به بيان المرة أو الهيئة ؛ كضربته ضربة ، وجلست جلسة الكلاب ، قال الأشموني : وإنما قلت : في الغالب ؛ لأن من المؤنث بـ ( التاء ) ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها . . لوجد له نظير ؛ كهمزة ، فإن ( التاء ) ملازمة له استعمالاً ، ولو قدر انفصاله عنها ، لكان همز كحطم ، لكن حطم مستعمل ، وهمز غير مستعمل ، ومن المؤنث بـ ( التاء ) ما لا ينفك عنها استعمالاً ، ولو قدر انفكاكه عنها . . لم يوجد له نظير ؛ كحِذْرِية بكسر الحاء المهملة ، وسكون الذال المعجمة ، وكسر الراء ، بعدها تحتية ، وهي القطعة الغليظة من الأرض ، كما في « القاموس » ، فلو قدر سقوط ( تاء ) حذرية . . لزم وجدان ما لا نظير له ؛ إذ ليس في كلام العرب ( فعلىٰ ) إلا أن وجود ( التاء ) هـٰكذا قليل ، فلا اعتداد به ، بخلاف الألف ؛ فإنها لا تكون إلا لازمة .اهـ ( منه ) .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى النوع الثالث من القسم الأول ، فقال :

**( أو وزن فعـــلان الـــذي مـــؤنثـــه        فعلـــىٰ كسكـــران فخـــذ مـــا أنفثـــه )**

( **أو** ) الاسم الذي لا ينصرف ما جاء ( **وزن فعلان** ) أي : موازناً مماثلاً في وزنه ( فعلان ) ( **الذي مؤنثه « فعلىٰ »** ) ، وذلك ( **كسكران** ) الذي مؤنثه سكرىٰ ، ( **فخذ** ) أيها السائل مني (**ما أنفِثُه**) بضم الفاء وكسرها ؛ أي : ما ألفظه لك من الأمثلة والأوزان من فمي ، **والغرض من هـٰذا**: تكميل البيت ، **والمعنىٰ**: والنوع الثالث من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه نكرة ومعرفة ما جاء مماثلاً في وزنه ( **فَعلان** ) بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل ، وغير قابل ( التاء ) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كلحيان لكثير اللحية ، أو له مؤنث ، لكنه علىٰ فَعْلىٰ كسكران وغضبان ، بخلاف ( فعلان ) الذي مؤنثه فعلانة كندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم ، وشيطان وسرحان وسلطان ؛ لأنها ليست صفة في الأصل ، بل أسماء أجناس ، فإن ذلك كله مصروف ، فتقول في مثال ما هنا : مررت برجل سكران وغضبان ، والمانع له من الصرف : الصفة وزيادة الألف والنون .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **هـٰذا** ) المذكور في هـٰذا البيت ( **هو النوع الثالث** )

وهو ما جاء مماثلاً في وزنه ( فَعلان ) بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل ، وكونه غير قابل ( التاء ) إما : لأنه لا مؤنث له ؛ كلَحْيان لكثير اللحية ورحمان ، أو له مؤنث لكن علىٰ ( فَعلىٰ ) كسكران وغضبان ، والمانع له من الصرف : الصفة وزيادة الألف والنون . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

من القسم الأول ، ( وهو ) أي : النوع الثالث : ( **ما جاء مماثلاً** ) أي : مشابهاً ( **في وزنه « فَعلان » بفتح أوله** ) ، وسكون ثانيه ( **بشرط كونه وصفاً في الأصل** ) ، فخرج به ما ليس كذلك ؛ كسرحان وشيطان ، مما هو اسم جنس كما مر آنفاً ، وفي « العمدة » و« شرحها » : اشتراط أصلية الوصفية ؛ ليخرج : مررت برجل صفوان قلبه ؛ أي : قاس ، فلا يمنع من الصرف لعروض وصفيته ؛ لأن أصله اسم للحجر الصلد ؛ أي : اليابس .اهـ « خضري » ، ( و ) بشرط ( **كونه غير قابل « التاء » إما** : **لأنه لا مؤنث له** ) أصلاً ( **كلَحْيان** ) بفتح اللام ، وسكون الحاء ( **لكثير اللحية** ) غير منصرف بالاتفاق ، ( **ورحمان** ) لكثير الرحمة ، وهو الله جل جلاله ؛ **فالأول** : غير منصرف اتفاقاً ، **والثاني** : غير منصرف على الصحيح ؛ لأنه لو فرضنا له مؤنثاً . لكان فعلىٰ ؛ لكثرته أولىٰ به من ( فعلانة ) فمنع من الصرف .اهـ « خضري » . وهـٰذا يخالف قول أبي حيان : إن الصحيح في ( رحمان ) صرفه ؛ لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف ، فوجب العمل به .اهـ « صبان » ، ( **أو له مؤنث لكن** كان ( **علىٰ « فعلىٰ » كسكران** ) فإن مؤنثه سكرىٰ لا سكرانة ، ( **وغضبان** ) لأن مؤنثه غضبىٰ لا غضبانة أيضاً .

( **والمانع له من الصرف الصفة** ) ، وهي العلة المعنوية فرع عن الجمود ؛ لاحتياجها إلىٰ موصوف تنسب إليه ، بخلاف الجامد ، ( **و** ) اللفظية هي ( **زيادة الألف والنون** ) المضارعتين لألفي ( حمراء ) في أنهما في بناء يخص المذكر ، ولا تلحقهما ( التاء ) كما أن ألفي ( حمراء ) في بناء يخص المؤنث ، ولا تلحقهما ( التاء ) ، فلا يقال : سكرانة ، كما لا يقال : حمراءة ، وإنما لم يكتف بالصفة وحدها مع أن فيها فرعية اللفظ أيضاً باشتقاقها من المصدر ؛ لضعف هـٰذه الفرعية فيها ؛ لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ، ولم يخرجها الاشتقاق إلىٰ أكثر من نسبة الحدث إلى

ومن اشترط وجود ( فعلىٰ ) كالناظم . . صرف نحو : رحمان ؛ لانتفاء وجود ( فعلىٰ ) ، قال صاحب « المتوسط » : والحق انتفاء وجود ( فعلانة ) لأن وجود ( فعلىٰ ) ليس شرطاً بالذات ، بل لكونه مستلزماً ؛ لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات . انتهىٰ ، فلو كان فعلان غير صفة ؛ كسرحان ، أو وصفيته عارضة ؛ كصفوان بمعنىٰ قاسٍ ، أو مؤنثه علىٰ ( فعلانة ) كندمانة . . انصرف . . . . . . . . . . . . . . .

---

الموصوف ، والمصدر صالح لذلك إجمالاً ؛ كرجل عدل ، فكانت كالمفقودة ، ولذلك صرف نحو : عالم وشريف . اهـ « خضري » .

( **ومن اشترط** ) في منع فعلان من الصرف ( **وجود « فعلىٰ »** ) له ( **كالناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( . . **صرف نحو : رحمان** ) ولحيان ؛ لأنه ليس مؤنثه لا رحمىٰ ولا رحمانة ؛ لأنه وصف خاص بالله تعالىٰ ، لا يطلق علىٰ غيره لا علىٰ مذكر ولا علىٰ مؤنث ( **لانتفاء وجود « فعلىٰ »** ، **قال صاحب « المتوسط »** : **والحق انتفاء وجود « فعلانة » لأن وجود « فعلىٰ » ليس شرطاً بالذات** ) أي : لأن وجود ( فعلىٰ ) بذاته ليس شرطاً في منع ( فعلان ) من الصرف ، ( **بل** ) اشتراط وجود ( فعلىٰ ) له ( **لكونه** ) أي : لكون وجود فعلىٰ ( **مستلزماً** ) أي : مثبتاً ومقتضياً ( **لانتفاء « فعلانة » الذي هو** ) أي : انتفاء ( فعلانة ) ( **شرط بالذات** ) أي : لذاته ؛ لأنه لا يكون للشيء الواحد تأنيثان ، حتىٰ يكون أحدهما بالألف المقصورة والآخر بالتاء ، فوجود ( فعلىٰ ) يستلزم انتفاء ( فعلانة ) اهـ « محرم » ، ( **انتهىٰ** ) ما قاله صاحب « المتوسط » .

ثم ذكر الشارح محترز قوله سابقاً : ( بشرط كونه وصفاً في الأصل . . . ) إلخ بقوله : ( **فلو كان « فعلان » غير صفة ؛ كسرحان** ) اسم جنس للذئب ، ( **أو** ) كانت ( **وصفيته** ) أي : وصفية ( فعلان ) ( **عارضة** ) ليست أصلية ( **كصفوان بمعنىٰ قاسـ** ـي القلب ، وهو في الأصل اسم للحجر الصلد ، ( **أو** ) كان ( **مؤنثه علىٰ « فعلانة »** كـ ) ندمان ، ( **ندمانة . . انصرف** ) ( فعلان ) في جميع هـٰذه الصور ؛ لانعدام شرط منع صرفه ، وفي « الخضري » : صُرِفَ لضعف زيادته بشبهها الأصول في لزومها للمذكر والمؤنث ، وقبولها علامة التأنيث ، فكأنها لم توجد ، ويشهد لذلك : أن بني أسد يصرفون كل صفة علىٰ ( فعلان ) لأنهم يؤنثونه بـ ( التاء ) مطلقاً . اهـ ، والندمان

وقوله : ( ما أنفثه ) أي: ما ألفظه لك من فمي ، ومن النوع الثاني ما أشار إليه بقوله :

**أَوْ وَزْنَ فَعْـــــلاَءَ وَأَفْعِـــــلاَءَ    كَمِثْـــــلِ حَسْنَـــــاءَ وَأَنْبِيَـــــاءَ**

---

المذكور هنا : هو المأخوذ من المنادمة على الشراب ، وأما ندمان المأخوذ من الندامة ، فإن مؤنثه ندمىٰ . . فغير مصروف .

( **وقوله** : « **ما أنفِثه** » ) بضم الفاء وكسرها ، كما مر ( **أي** : **ما ألفظه** ) وأنطقه ( **لك** ) أيها السائل ( **من فمي** ) هـٰذا ، ( **ومن النوع الثاني** ) وهو ما جاء مماثلاً في وزنه ( فعلىٰ ) كسكرىٰ في استقلاله بمنع الصرف حالة كونه من القسم الأول ، وهو ما يمتنع صرفه معرفة ونكرة ( **ما أشار إليه** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ :

**( أو وزن فعـــــلاء وأفعـــــلاء    كمثـــــل حسنـــــاء وأنبيـــــاء )**

( **أو** ) الاسم الذي لا ينصرف هو ما جاء مماثلاً ( **وزن** « **فعلاء** » ، **و** ) مماثلاً وزن ( **أفعلاء** ) وذلك ( **كمثل حسناء** ) وحمراء في الأول ، ( **و** ) مثل ( **أنبياء** ) وأصدقاء في الثاني ، وعبارة الناظم في « شرحه » : ومن الاسم الذي لا ينصرف ما آخره ( ألف ) التأنيث الممدودة ، سواء كان معرفة أو نكرة ، وهو من القسم الأول من القسمين السابقين ، سواء كان علىٰ وزن ( فَعلاء ) بفتح الفاء ؛ نحو : بيداء اسم جنس ، وبلعاء اسم مذكر ، وبيضاء صفة مؤنث ، وخذراء اسم مؤنث ، أو كان علىٰ وزن ( فُعلاء ) بضم الفاء ؛ نحو : ظرفاء وكرماء ، أو علىٰ وزن ( أفعلاء ) نحو : أنبياء وأصدقاء وأصفياء ، أو كان علىٰ وزن ( فاعلاء ) نحو : قاصعاء وراهطاء حجرتان من حجر اليربوع ، أو كان علىٰ وزن ( فاعولاء ) نحو : عاشوراء وتاسوعاء ، فإن كان علىٰ وزن ( فِعلاء ) بكسر الفاء ؛ نحو : علباء اسم القصبة التي في العنق ، وحرباء وهو ذكر أم حبين ، انصرف لأن همزته بدل عن حرف العلة ، وكذلك يصرف أسماء جمع اسم علىٰ وزن أفعال ؛ نحو : قسم وأقسام ، فأما أشياء . . فغير منصرف ، كما قال تعالىٰ : ﴿ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ ﴾ لأن وزنها عند الأخفش ( فعلاء ) ، وعند سيبويه ( أفعلاء ) ، والمانع له من الصرف : ألف التأنيث الممدودة استقلالاً لما مر في المقصورة ، وإطلاق المد عليها ؛ لمجاورتها المد ، وإلا . . فهي الهمزة الأخيرة فقط ، وأصلها ألف لينة ، فأصل حمراء حمرىٰ بالقصر ، فلما قصدوا المد . . زادوا قبلها ألفاً ، فقلبت الأخيرة

أي : أو جاء مماثلاً في وزنه ( فعلاء ) كحسناء ، أو ( أفعلاء ) كأنبياء ونحوهما مما فيه ( ألف ) التأنيث الممدودة ، نكرة كحمراء ، أو معرفة مفرداً أو جمعاً اسماً أو صفة ومنه : ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ إذ أصله ( فعلاء ) ، بخلاف ﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ ، والمانع له من الصرف : . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

همزة ، فصار حمراء . اهـ من « الخضري » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( أي : **أو** ) الاسم الذي لا ينصرف هو ما ( **جاء مماثلاً** ) أي : مشابهاً ( **في وزنه** « **فَعْلاء** » ) بفتح الفاء ، وسكون العين ، ( **كحسناء** ) وبيضاء وسوداء ، ( **أو** ) ما جاء مماثلاً في وزنه ( « **أفعلاء** » **كأنبياء ونحوهما** ) أي : نحو حمراء وأنبياء ، ( **مما فيه** « **ألف** » **التأنيث الممدودة نكرة** ) كان ( **كحمراء أو معرفة** ) كزكرياء ، ( **مفرداً** ) كما ذكر ( **أو جمعاً** ) كأصدقاء وأصفياء ، ( **اسماً** ) كان كشعياء ، ( **أو صفة** ) كسوداء .

( **ومنه** ) أي : ومن الاسم الذي لا ينصرف بسبب ( ألف ) التأنيث الممدودة ( أشياء ) في قوله تعالىٰ : (﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾) الآية ، وإنما منع من الصرف ( **إذ أصله** ) أي : لأن أصله ( شيئاء ) علىٰ وزن ( **فعلاء** ) ، ثم كرهوا توالي همزتين بينهما ألف ؛ لأن فيه تواليَ ثلاث همزات أو ثلاث ألفات ، فنقلوا الهمزة التي هي لام الكلمة إلىٰ فائها ، فصار ( أشياء ) بوزن لفعاء ، وهو غير منصرف ، والمانع له من الصرف : علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي ألف التأنيث الممدودة ؛ باعتبار حالها الآن ، وألف التأنيث المقصورة باعتبار حالها الأول ؛ لأن أصل ( أشياء ) شيئي ؛ لأنهم لما أرادو تأنيثه . . زادوا ألف التأنيث المقصورة ، فصار شيئي بوزن ( فَعْلَي ) ، فلما أرادوا مَدَّه . . زادوا ألفاً ثانية ، فتعذر النطق بهما معاً ، فقلبوا الثانية همزة ، فصار ( شيئاء ) بوزن ( فعلاء ) ، ثم كرهوا توالي همزتين بينهما ألف إلىٰ أخر ما مر آنفاً . اهـ من « الفتوحات » ، وذلك أي : حكم أشياء ملتبس ، ( **بخلاف** ) حكم ( **أسماء** ) **في قوله** تعالىٰ : (﴿إِنْ هِىَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ﴾ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ فإنه مصروف ؛ لأن همزته بدل من لام الكلمة ؛ لأن أصله : أسماو ؛ لأنه من سما يسمو ، فهو ناقص واوي .

( **والمانع له** ) أي : لما كان علي وزن ( **فعلاء** ) أو ( أفعلاء ) ( **من الصرف**

( ألف ) التأنيث الممدودة ، واستقلت بالمنع لما تقدم ، وأشار إلى الرابع بقوله :

أَوْ وَزْنَ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ فِي ٱلْعَدَدْ      فَأَصْغِ يَا صَاحِ إِلَىٰ قَوْلِ ٱلسَّدَدْ

---

« **ألف** » **التأنيث الممدودة ، واستقلت بالمنع** ) أي : انفردت بمنع الصرف عن وجود علة أخرىٰ معها ( **لما تقدم** ) آنفاً في ( ألف ) التأنيث المقصورة من قوله هناك ؛ لأنها زيادة دالة على التأنيث ، لازمة لبناء ما هي فيه . . . إلخ .

( **وأشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلىٰ** ) النوع ( **الرابع** ) من القسم الأول لهٰذا البيت ( **بقوله** ) :

**( أو وزن مثنىٰ وثلاث في العدد      فأصغ يا صاح إلىٰ قول السدد )**

وقوله : ( **أو وزن مثنىٰ** ) معطوف أيضاً علىٰ مثال ( سكرىٰ ) أي : والاسم الذي لا ينصرف هو ما جاء علىٰ وزن ( فَعلىٰ ) كسكرىٰ ، أو ما جاء علىٰ وزن ( مَفْعَل ) بفتح أوله وثالثه ، بينهما سكون كمثنىٰ ، أ ( و ) جاء علىٰ وزن ( فُعال ) بضم أوله ؛ كـ ( **ثلاث** ) حالة كون هٰذين الوزنين مستعملين ( **في العدد** ) المكرر من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة كأبي حيان ، ونقله عن جمع من أهل اللغة ؛ كأحاد وموحد ، وثناء ومثنىٰ ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ، وخماس ومخمس ، وسداس ومسدس ، وسباع ومسبع ، وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقاً ؛ اختصاراً للكلام عن المكرر ، وتخفيفاً له ، والدليل علىٰ عدلها كونها بمعنى المكرر ، فأصل ( جاءني القوم أحاد ) : جاؤني واحداً واحداً ، فكذا يقال في أخواته ، فعدل عن واحد إلىٰ أحاد ، ولا تستعمل هٰذه الألفاظ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف ، وإن كانت في أصلها أسماءً للعدد ، ولا يقال : إن وصفيتها عارضة كأصلها ؛ كأربع في : مررت بنسوة أربع ، فلا تؤثر المنع ؛ لأن وضع المعدول غير وضع المعدول عنه ، أفاده الرضي ، فتكون نعوتاً ؛ كـ ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، وأحوالاً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ إلخ وأخباراً ؛ كـ « صلاة الليل مثنىٰ ومثنىٰ » ، وكرر هنا للتوكيد اللفظي ؛ إذ لو اقتصر علىٰ واحد . . لوفىٰ بالمقصود .اهـ « خضري » .

أي : أو جاء مماثلاً في وزنه ( مَفعل ) بفتح أوله أو ( فُعال ) بضم أوله ، من الواحد إلى الأربعة باتفاق ، ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة ؛ كموحد وأحاد ، ومثنىٰ وثلاث ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ، وأصل ( جاءني القوم أحاد ) : جاؤوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي . ولا تستعمل هـٰذه الألفاظ إلا نعوتاً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **فأصغ** ) أي : فاستمع ( **يا صاح** ) أي : يا صاحبي من الإصغاء ، وهو : إمالة الأذن ؛ لاستماع القول ، والإضافة في قوله : ( **إلىٰ قول السدد** ) من إضافة الموصوف إلى الصفة ؛ كمسجد الجامع ؛ أي : إلى القول السديد والصواب ، والسَّدَد **بفتحتين** لغة في السَّداد بالألف ، **والغرض منه** : تكميل البيت ، وما يوجد هنا في بعض النسخ بدل هـٰذا الشطر ( إذ ما رأىٰ ) من الرأي بمعنى القول ، ( صرفهما ) أي : صرف ( مثنىٰ ) و( ثلاث ) ( قط ) أي : فيما مضىٰ من الزمان ( أحد ) من علماء **العربية** . . فيه نظر ، واعتراض بالنسبة إلىٰ نفي الخلاف كما سيأتي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : أو** ) الاسم الذي لا ينصرف ما ( **جاء مماثلاً** ) أي : مشابهاً ( **في وزنه «مَفعَل» بفتح أوله** ) وثالثه ، ( **أو** ) مماثلاً في وزنه( **«فُعال» بضم أوله** ) وكذا الباقي ( **من الواحد إلى الأربعة باتفاق** ) النحاة ، ( **و** ) كذا ( **من الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعة** ) من النحاة ، وأهل اللغة كأبي حيان ، وهو الصحيح ؛ لأنه سمع أيضاً في ستة وسبعة وثمانية وتسعة ، فقالوا : سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع .اهـ « ابن عقيل » .

ومثال ما وازن ( مَفعل ) و( فُعال ) من هـٰذه الأعداد ( **كموحد وأحاد ومثنىٰ** ) وثناء ومثلث ، ( **وثلاث ، وهي** ) أي : هـٰذه الألفاظ ( **معدولة** ) أي : محولة اختصاراً وتخفيفاً ( **عن ألفاظ العدد الأصول** ) حالة كون الألفاظ العدد ( **مكررة ، وأصل «جاءني القوم أحاد»** ) أي : معناه ( **جاؤوا واحداً واحداً** ) بالتكرار ، ( **وكذا** ) يقال في ( **الباقي** ) أي : ومعنىٰ : جاء القوم ثناء ؛ أي : جاؤوا اثنين اثنين بالتكرار ، وكذا البواقي .

( **ولا تستعمل هـٰذه الألفاظ** ) المعدولة عن أصلها ( **إلا نعوتاً** ) ليكون فيها معنى

نحو : ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، أو أخباراً ؛ نحو : « صلاة الليل مثنىٰ مثنىٰ » ، أو أحوالاً ؛ نحو : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ، والمانع لهٰذا النوع من الصرف : الصفة والعدل . وإذا سمي بهٰذا النوع ؛ كمثنىٰ وثلاث . . بقي علىٰ منع صرفه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الوصفية ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا ( أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ ) لأنها صفات لـ ( أجنحة ) أي : أجنحة معدودة اثنين اثنين ، ومعدودة ثلاثاً وثلاثاً ، ومعدودة أربعاً أربعاً ، ( **أو** ) إلا ( **أخباراً** ) لأن الخبر فيه معنى الوصفية ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله صلى الله عليه وسلم : ( **صلاة الليل** ) أي : سنتها ( **مثنىٰ مثنىٰ** ) أي : اثنتان اثنتان ؛ أي : ركعتان ركعتان ؛ أي : الأفضل فيها ذلك ، وكرر لفظ مثنىٰ في الحديث ، للتوكيد اللفظي لا لإفادة التكرير ، لحصوله بمثنى الأول .اهـ ( ص ) . ( **أو** ) إلا ( **أحوالاً** ) لأن الحال وصف لصاحبها ، وفيه معنى الوصفية ؛ وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( **فانكحوا** ) أي : فتزوجوا ( **ما طاب** ) وحل ( **لكم من النساء** ) الأجنبيات حالة كونها ( **مثنىٰ** ) أي : اثنتين اثنتين ، ( **وثلاث** ) أي : ثلاثاً وثلاثاً ، ( **ورباع** ) أي : أربعاً أربعاً .

( **والمانع لهٰذا النوع** ) المعدول عدلاً تحقيقاً ( **من الصرف** : **الصفة** ) أي : الوصفية ضد العلم ، ( **والعدل** ) أي : كونه معدولاً عن ألفاظ العدد الأصول المكررة عدلاً تحقيقياً لا تقديرياً ، فالوصفية علة ترجع إلى المعنىٰ ، والعدل علة ترجع إلى اللفظ ، و( العدل ) **لغة** : ضد الجور ، **واصطلاحاً** : تحويل الاسم عن حالة إلىٰ أخرىٰ مع بقاء المعنى الأصلي لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنىٰ زائد ، فخرج المعدول لقلب ، نحو : أَيِسَ مقلوب يئس ، وفخْذ بسكون الخاء مخفف فَخِذ بكسرها ، وكوثر بزيادة الواو في كثر ؛ لإلحاقه بجعفر ، ورجيل مصغر رجل ؛ لإفادة معنى التحقير ، فليست هٰذه الألفاظ معدولة عنها ، أفاده الخضري .

( **وإذا سمي بهٰذا النوع** ) المعدول ( **كـ** ) أن جعل ( **مثنىٰ وثلاث** ) علماً لرجل ( . . **بقي** ) هٰذا النوع المسمىٰ به ( **علىٰ منع صرفه** ) نظراً إلىٰ أصله ؛ لأن التسمية عارضة فلا أثر لها ، ولأن الوصفية وإن زالت بالتسمية . . فقد خَلِفَها العلمية ، والعدل

كما اقتضاه كلامه فيما بعد ، خلافاً للأخفش وأبي العباس ؛ لأن الصفة وإن زالت بالتسمية . . خلفتها العلمية ، والعدل باق ، فما يوجد في بعض النسخ بدل قوله : ( فأصغ . . . ) إلىٰ آخره : ( إذ ما رأىٰ صرفهما قط أحد ) . . فيه نظر بالنسبة إلىٰ نفي الخلاف ، والإصغاء : استماع القول ، والسداد : الصواب ، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة ، و( يا صاح ) منادىٰ مرخم . وأشار إلى الخامس بقوله :

وَكُـلُّ جَمْـعٍ بَعْـدَ ثَـانِيـهِ أَلِـفْ وَهْـوَ خُمَـاسِـيٌّ فَلَيْـسَ يَنْصَـرِفْ

---

باقٍ علىٰ حاله ، فيكون نظير عمر مثلاً ، ( **كما اقتضاه** ) أي : كما اقتضىٰ بقاءه علىٰ منع صرفه ( **كلامه** ) أي : كلام الناظم ( **فيما** ) سيأتي قريباً ( **بعد** ) بيتين من قوله :

( فهـٰذه الأنـواع ليسـت تنصـرف في موطن يعرف هـٰذا المعترف )

وذلك يخالف ( **خلافاً للأخفش وأبي العباس** ) المبرد ؛ لأنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث إذا سمي بهما ؛ وذلك لزوال الوصف والعدل ، فليس فيهما إلا التعريف خاصة ، ورد هـٰذا بأن هـٰذا لا نظير له ؛ إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ، ولا ينصرف في النكرة ، وإنما المعروف العكس ، وإنما قلنا : ( بقي علىٰ منع صرفه ) علىٰ مذهب الجمهور ( **لأن الصفة وإن زالت بالتسمية . . خلفتها العلمية ، والعدل باقٍ** ) فيه ، ففيه علتان : العلمية والعدل ، كما مر آنفاً ( **فَما يوجد في بعض النسخ** ) أي : نسخ متن الناظم ( **بدلَ قوله** : « **فأصغ . . .** » **إلىٰ آخره** ) مِنْ قوله : ( « **إذ ما رأىٰ صرفهما قط أحد** » . . **فيه نظر بالنسبة** ) أي : بالنظر ( **إلىٰ نفي الخلاف** ) لأن في صرفهما خلاف المبرد والأخفش ، كما ذكرناه آنفاً ، فلا يصح نفي الخلاف فيه .

( **والإصغاء : استماع القول** ) بأذنه ليفهمه ، ( **والسَّداد : الصواب ، وإضافة القول إليه من باب إضافة الموصوف إلى الصفة ، و« يا صاح » : منادىٰ مرخم** ) صاحب علىٰ خلاف القياس .

( **وأشار** ) الناظم ( **إلىٰ** ) النوع ( **الخامس** ) من القسم الأول ، وهو ما لا ينصرف معرفة ولا نكرة ( **بقوله** ) :

( **وكـل جمـع بعـد ثـانيـه ألـف وهـو خمـاسـي فليـس ينصـرف**

وَهَكَــــذَا إِنْ زَادَ فِـــي ٱلْمِثَـــالِ     نَحْــوُ دَنَـــانِيـــرَ بِـــلاَ إِشْكَـــالِ

أي : وكل جمع خماسي أو سداسي موازن ( مفاعل ) أو ( مفاعيل ) في كون أوله مفتوحاً ، وثالثه ألفاً بعدها حرفان ، أو ثلاثة أوسطها ساكن ، وما يلي الألف مكسور لفظاً أو تقديراً ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وهكـــــذا إن زاد فـــي المثـــال     نحـــو دنـــانيـــر بـــلا إشكـــال )

أي : ( **وكل جمع** ) مكسر ( **بعد ثانيه** ) أي : بعد الحرف الثاني منه ( **ألف** ) تكسير ( **وهو** ) أي : والحال أنه ( **خماسي** ) أي : مستكمل خمسة أحرف ، وهو زنة مفاعل ؛ كمساجد ومفاتح ، ( **فليس** ) ذلك الجمع ( **ينصرف** ) أي : يقبل التنوين والجر بالكسرة ؛ لكونه علىٰ صيغة منتهى الجموع ، ( **وهكذا** ) أي : ومثل هٰذا الخماسي في عدم انصرافه ( **إن زاد** ) هٰذا الجمع على الخماسي ( **في المثال** ) أي : في الوزن وعدد الحروف ، ( **نحو** : **دنانير** ) ومصابيح ومفاتيح بأن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف .

وقوله : ( **بلا إشكال** ) ولا التباس ولا شك ولا نزاع ، متعلق بما تعلق به الجار والمجرور في ( هكذا ) أي : وكل خماسي أو سداسي موزان ( مفاعل ) أو ( مفاعيل ) في كون أوله مفتوحاً ، فإنه لا ينصرف ؛ كمساجد ودواب ومصابيح ، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً ؛ كدراهم ودواب ودنانير ؛ لأن المعتبر موافقته لـ ( فاعل ) أو ( مفاعيل ) في الهيئة ؛ أي : في الحركات والسكنات لا في عين الحروف ، ويسمى الجمع المتناهي ، **وضابطه** : أن يقال : إنه كل جمع فتح أوله ، وكان بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة ؛ بشرط كون ثانيها ساكناً ، كما سيأتي البسط في ضابطه في الحاشية إن شاء الله تعالىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : وكل جمع خماسي** ) كمفاتح ، ( **أو سداسي** ) كمفاتيح ، ( **موازن** ) أي : مشابه ( « **مفاعل** » **أو** « **مفاعيل** » ) في الوزن ؛ أي : ( **في كون أوله مفتوحاً** ) سواء كان ميماً أو غيره ؛ كدراهم ( **و** ) في كون ( **ثالثه ألفاً بعدها حرفان** ) كمساجد ، ( **أو ثلاثة** ) أحرف ( **أوسطها** ) أي : الحرف الثاني منها ( **ساكن ، وما يلي الألف** ) في الوزنين ( **مكسور لفظاً** ) كمفاتح ومفاتيح ، ( **أو تقديراً** ) كدواب

فإنه لا ينصرف ؛ كمساجد ومصابيح ، ولا يشترط أن يكون أوله ميماً ؛ كدراهم ودواب ؛ لأن المعتبر موافقته لـ ( مفاعل ) أو ( مفاعيل ) في الهيئة لا في الحروف ، ويسمىٰ : الجمع المتناهي ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد . . . . . . . . . . .

---

وعذارىٰ ؛ إذ أصلهما دوابب وعذَارِيُ بكسر ما بعد الألف ، فأدغم الأول ، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة ، والياء ألفاً ( وعذارىٰ ) جمع عذراء ، وهي البكر التي لا زالت بخاتم ربها ، وأصل ( عذاري ) : عذاري بياء مضمومة دون تنوين ، ثم تقول : تحركت الياء في الأصل ، وانفتح ما قبلها في الحالة الراهنة ، فقلبت ألفاً ، فلا يمكن تنوين الراء ؛ لأجل الألف تعذراً ، وهـٰذا الاستعمال في المعتل غير غالب ، والغالب ما ذكره الناظم بقوله : ( وذا اعتلال منه كالجواري ) اهـ « حمدون » .

وقوله : ( **فإنه** ) أي : فإن ذلك الجمع ( **لا ينصرف** ) خبر المبتدإ ؛ أعني : قوله : ( وكل جمع خماسي ) ، و( الفاء ) فيه رابطة الخبر بالمبتدإ لما في المبتدإ من العموم ؛ مثاله : ( **كمساجد** ) في الخماسي ، ( **ومصابيح** ) في السداسي ، ( **ولا يشترط أن يكون أوله ميماً** ) بل الشرط أن يكون علىٰ أحد هـٰذين الوزنين ، سواء كان ( فاء ) الكلمة حرفاً أصلياً ( **كدراهم ودواب** ) وقناديل ، أو زائداً ؛ كمصابيح ( **لأن المعتبر** ) في شرط هـٰذا الجمع ( **موافقته** ) أو موازنته ( **لـ « مفاعل » أو « مفاعيل » في الهيئة** ) أي : في الحركات والسكنات ، ( **لا** ) موافقته ( **في** ) عين ( **الحروف ، ويسمىٰ** ) هـٰذا الجمع : ( **الجمع المتناهي** ) أي : الجمع الذي بَلَغ نهايةَ جموعِ التكسير في جمع الكثرة وآخرها ؛ لأن غيره من جموع الكثرة قد يجمع ثانياً ، فإذا انتهىٰ إلىٰ هـٰذه الصيغة . . لم يجز جمعه جمع تكسير مرة ثانية ؛ وذلك نحو : كلب مفرد ، وجمعه : أكلب ، وجمع ( أكلب ) : أكالب بوزن ( مفاعل ) ، ولا يجوز أن يجمع مرة أخرىٰ ؛ لكونه بلغ صيغة منتهى الجموع ، وكاسم أيضاً جمعه : أسماء ، وجمع ( أسماء ) : أساميّ بتشديد الياء علىٰ زنة ( مفاعيل ) إذ الحرف المشدد يقوم مقام حرفين ، وهي صيغة منتهى الجموع ، فلا يجمع مرة أخرىٰ ، ( و ) يسمىٰ ( **الجمع الذي لا نظير** ) ولا مثيل ( **له في الآحاد** ) أي : في مفردات الكلمات العربية ، ومعنىٰ كونه ( لا نظير له في الآحاد ) : أن سائر جموع التكسير للكثرة له نظير في الآحاد ، فنظير رسل مثلاً

وإنما استقل بالمنع ؛ لقيام الجمع فيه مقام علتين ، فكونه جمعاً علة ، وخروجه عن صيغ الآحاد العربية بمنزلة علة أخرىٰ ؛ لأن هـٰذين الوزنين يختصان بالجمع ، أو بما نقل عنه ؛ كحضاجر للضبع ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

عنق ، ونظير رجال كساء ، ونظير حمر قفل ، ونظير غرف صرد اسم لطائر ، ونظير حجج عنب ، ونظير قتلىٰ سلمىٰ ، ونظير صبية قربة ، وهـٰكذا ، ولا يرد ( أفعال ) كأجمال جمع جمل ، ولا ( أفعُل ) كأكلب ، فلم يسمع علىٰ وزنهما مفرد ؛ لأنهما جمعا قلة ، وحكم جموع القلة حكم المفرد ؛ بدليل التصغير علىٰ لفظه ، فتقول : أجيمال ، وإنما سمي هـٰذا الجمع بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن جمع التكسير إذا لم يكن علىٰ هـٰذه الصيغة . . يمكن لأن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ؛ كأُصُل بضمتين جمع أصيل ، فيجمع أصل علىٰ آصال ، وآصال علىٰ أصائل ، فقد بلغ أقصىٰ جموع التكسير ، فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرىٰ ، وأما جمعُ السلامة . . فقد يجمع نحو : صواحب ، فقد جمع علىٰ صواحبات . اهـ « حمدون » .

( **وإنما استقل** ) وانفرد هـٰذا الجمع ( **بالمنع** ) من الصرف ، بلا انضمام علة أخرىٰ إليه ( **لقيام** ) هـٰذا ( **الجمع فيه** ) أي : في منع الصرف ( **مقام علتين** ) فرعيتين ، ( **فكونه جمعاً** ) أي : دالاً علىٰ أفراد كثيرة ( **علة** ) أي : بمنزلة علة واحدة ترجع إلى المعنىٰ ؛ لأنه فرع الإفراد ، ( **وخروجه عن صيغ الآحاد** ) أي : عن أبنية وأوزان مفردات الكلمات ( **العربية بمنزلة علة أخرىٰ** ) لفظية ، ترجع إلى اللفظ ، إذ لا نجد مفرداً عربياً علىٰ هـٰذين الوزنين ، وأما سراويل . . فاسم أعجمي ، فلا يرد نقضاً ، فالجمع علة معنوية ، وعدم النظير علة لفظية ، كما صرح به الأزهري ، وقال يس : الصواب أن العلتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها ، والجمعية علة لفظية ، ولزومها علىٰ معنوية شبيهة بالعلم في كونها لازمة ، كما أن العلم لازم لمسماه ( **لأن هـٰذين الوزنين** ) يعني : ( مفاعل ) و( مفاعيل ) ( **يختصان بالجمع** ) المتناهي ، ( أو ) يختصان ( **بما نقل عنه** ) أي : الجمع وجعل علماً منقولاً للمنقول إليه ؛ وذلك ( **كحَضاجر** ) علماً ( **للضبع** ) ، وهوازن علماً لقبيلة ، والحَضاجر بفتح أوله في الأصل ، جمع حِضَجْرٍ بوزن قِمَطْر بمعنىٰ عظيم البطن ، إنساناً كان أو غيره ،

وإذا كان هـٰذا الجمع معتل الآخر ؛ كجوارٍ وغواشٍ . . أجري في الرفع والجر مجرى المنقوص المنصرف ؛ كقاضٍ في حذف يائه وثبوت تنوينه ؛ نحو : . . . . . . . . . .

---

فجمع علىٰ حضاجر . اهـ « محرم » .

( **وإذا كان هـٰذا الجمع** ) المتناهي ( **معتل الآخر** ) بالياء ( **كجوارٍ** ) جمع جارية ، وهي السفن التي تجري في البحر ، أو البنت الشابة ، ( **و** ) مثله ( **غواشٍ** ) جمع غاشية ، وهي النار المطبقة علىٰ أهل النار ( . . **أجري في الرفع والجر مجرى المنقوص المنصرف ؛ كقاضٍ** ) وغاز وسار ( **في حذف يائه** ) لالتقاء الساكنين مع التنوين ، ( **وثبوت تنوينه** ) أي : بقائه بعد حذف ( الياء ) ، وإذا قلت : مررت بجوارٍ . . تقول في إعرابه : ( جوارٍ ) مجرور بالباء ، وعلامة جره الفتحة الظاهرة على الياء المحذوفة تخفيفاً ، المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف علة واحدة تقوم مقام علتين ، وهي صيغة منتهى الجموع ؛ لأنه علىٰ زنة ( مفاعل ) لأن أصله : مررت بجواري ، استثقلت الحركة على ( الياء ) ، ثم حذفت لاستثقالها ، ثم حذفت ( الياء ) تخفيفاً ، فصار جوارٍ ، ثم عوضوا عن ( الياء ) التنوين ، فهـٰذا تنوين العوض لا تنوين الصرف ؛ لأنه لا يدخل على الاسم الذي لا ينصرف .

وقوله ( أجري مجرى المنقوص المنصرف كقاضٍ . . . ) إلخ ، **والحق** : أن التشبيه إنما هو في مطلق حذف ( الياء ) ، وتنوين ما بعد الألف في كل منهما ، فلا ينافي أن تنوين ( جوار ) تنوين عوض عن ( الياء ) المحذوفة ، وتنوين نحو : ( قاض ) تنوين صرف ، وحذف ( ياء ) جوارٍ للتخفيف ، وحذف ( ياء ) قاضٍ لالتقاء الساكنين مع التنوين ، وأن ( جوار ) يخفض بالفتحة ، وقاض يخفض بالكسرة ، وإذا قلت : مررت بقاض . . تقول في إعرابه : ( قاض ) مجرور بالباء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ( الياء ) المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأن أصله بقاضي بكسرة ظاهرة على ( الياء ) مع تنوين الصرف ، فيقال : استثقلت الكسرة على ( الياء ) ، فحذفت ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما ( الياء ) والتنوين ، ثم حذفت ( الياء ) لالتقاء الساكنين ، فبقي التنوين فصار بقاض ، ومثال إجرائه مجرى المنقوص ( **نحو** ) قوله

﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ ، ﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾ ، وفي النصب مجرى الصحيح ؛ كدراهم في سلامة آخره ، وظهور فتحة من غير تنوين ؛ نحو : ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ لكن تنوين ( قاض ) تنوين صرف ، ونحو : ( جوار ) تنوين عوض ، وجر ( قاض ) بكسرة مقدرة ، و( جوار ) بفتحة مقدرة ، وإنما قدرت مع خفتها ؛ لنيابتها عن الكسرة .

**فَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْوَاعُ لَيْسَتْ تَنْصَرِفْ فِي مَوْطِنٍ يَعْرِفُ هَـٰذَا ٱلْمُعْتَرِفْ**

---

تعالىٰ : (﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾) أصله : غواشي ، وإعرابه ( من فوقهم ) جار ومجرور خبر مقدم ، ( غواش ) مبتدأ مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على ( الياء ) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين ، ونحو قوله تعالىٰ : (﴿وَالْفَجْرِ * وَلَيَالٍ﴾) ( ليال ) معطوف على ( الفجر ) ، مجرور بالفتحة المقدرة على ( الياء ) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ؛ لكونه علىٰ صيغة منتهى الجموع .

( و ) أجري هـٰذا الجمع المعتل ( **في** ) حالة ( **النصب مجرىٰ** ) هـٰذا الجمع ( **الصحيح** ) الآخر ( **كدراهم** ) ومساجد ( **في سلامة آخره** ) عن الحَذْفَ ، ( **وظهور فتحة من غير تنوين ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ بالفتحة الظاهرة من غير تنوين ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( أجري مجرى المنقوص المنصرف ) رفع به توهم كون تنوين هـٰذا الجمع تنوين صرف ، وجره بكسرة مقدرة ؛ أي : لكن ( **تنوين « قاض » تنوين صرف** ) وتمكين ، ( **و** ) تنوين : ( **نحو : « جوار » تنوين عوض** ) عن ( الياء ) المحذوفة تحفيفاً ، ( **وجر « قاضٍ » بكسرة مقدرة** ) على ( الياء ) المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ، ( **و** ) جر ( « **جوارٍ** » **بفتحة مقدرة** ) على ( الياء ) المحذوفة للتخفيف المعوض عنها التنوين نيابة عن الكسرة ؛ لأنه اسم لا ينصرف ، ( **وإنما قدرت** ) الفتحة على ( الياء ) ( **مع خفتها** ) في أصلها على الياء في الاسم المنقوص ( **لنيابتها** ) أي : لنيابة الفتحة ( **عن الكسرة** ) الثقيلة على ( الياء ) ، لأنه اسم لا ينصرف .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( فهـٰذه الأنواع ليست تنصرف في موطن يعرف هـٰذا المعترف )**

يعني : أن هـٰذه الأنواع الخمسة لا تنصرف في محل تنكير ولا تعريف ، فهي لا تنصرف أبداً ، فإذا سمي بشيء منها . . بقي علىٰ منع صرفه ، كما لو سمي شخص بالجمع المتناهي ؛ كحَضاجر علماً للضبع ، أو بـ ( أفعل ) الوصف ؛ كأحمر مسمى به ، أو بـ ( فعلان ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : ( **فهـٰذه الأنواع** ) الخمسة المتقدمة من القسم الأول ( **ليست تنصرف** ) أي : ليست تقبل الصرف ؛ أي : الجر بالكسرة والتنوين ( **في** ) كل ( **موطن** ) وموضع وقعت فيه ، سواء وقعت في موضع تنكيرها أو تعريفها ؛ أي : لا تنصرف في كل حال من الأحوال ، بخلاف الأنواع الستة الآتية ، فإنها تمنع من الصرف في حالة تعريفها دون تنكيرها ، كما سيأتي ذلك قريباً ، ( **يعرف هـٰذا** ) بالبناء للفاعل ، وفاعله : ( **المعترف** ) أي : يعرف هـٰذا الحكم الثابت لها من عدم صرفها مطلقاً المعترف ؛ أي : كل من اتصف بمعرفة القواعد العربية والقوانين النحوية ، **والغرض من هـٰذه الجملة** : تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **يعني** ) الناظم ( **أن هـٰذه الأنواع الخمسة** ) السابقة ( **لا تنصرف** ) أي: لا تقبل الصرف ( **في محل تنكير** ) ها ، ( **ولا** ) في محل ( **تعريفـ** ) ها ، ( **فهي لا تنصرف أبداً** ) أي : في جميع أحوالها ، سواء وجدت معرفة أو نكرة ، وهـٰذا شيء معروف متفق عليه عند الجمهور ، إلا في شيء منها ، كما سيأتي قريباً ( **فإذا سمي بشيء منها** ) أي : جُعل علماً عليه ( . . **بقي علىٰ منع صرفه** ) للعلل الموجودة فيها ، وذلك المذكور من التسمية بشيء منها ( **كما لو سمي شخص** ) أي : إنسان أو غيره كالجمل والفرس ، أي : وذلك كتسمية شخص ( **بالجمع المتناهي** ) وتلك التسمية ( **كـ** ) جعل ( **حضاجر** ) الذي علىٰ وزن ( مفاعل ) ( **علماً للضبع** ) المعروف .

وقوله : ( كما لو سمي ) فـ ( ما ) فيه مصدرية ، و( لو ) زائدة مؤكدة لها ، لا عمل لها ، وهـٰذا أولىٰ من العكس وإن جاز ، و( الحضاجر ) جمع حضجر ، وهو اسم جنس لعظيم البطن ، سمي به الضبع ؛ لكونه كذلك ، كما في « الكواكب » ، ( **أو** ) كما لو سمي ( **بـ « أفعل » الوصف** ) خرج به نحو : أحمد ( **كأحمر** ) وأفضل ( **مسمى به** ) شخص صفة لـ ( أحمر ) أو حال منه ، ( **أو** ) كما لو سمي ( **بـ « فعلان »**

الوصف ؛ كسكران مسمى به نظراً إلىٰ أصلها ، وقد مر أن بعضهم يصرف نحو : أدهم مما استعمل استعمال الأسماء . وعن الأخفش وأبي العباس أنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث إذا سمي بهما ؛ وذلك لزوال الوصف والعدل ، فليس فيهما إلا التعريف خاصة ، ورد بأن هـٰذا لا نظير له ؛ إذ لا يوجد لنا ما ينصرف في المعرفة ، ولا ينصرف في النكرة ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**الوصف** ) ، خرج به نحو : عثمان ؛ وذلك ( **كسكران** ، **مسمى به** ) شخص .

وقوله : ( **نظراً إلىٰ أصلها** ) أي : إلىٰ ما قبل التسمية علة لقوله : ( بقي علىٰ منع صرفه ) أي : بقي علىٰ منع صرفه نظراً إلى المعنى الذي وضع له في الأصل ، وهو الوصفية ، وإلغاء للاسمية العارضة ، ( **وقد مر** ) قريباً قبل ثلاثة أبيات قوله : ( خلافاً للأخفش وأبي العباس ) ( **أن بعضهم** ) أي : بعض النحاة وهو هما ( **يصرف نحو : أدهم** ) اسم للقيد ، ومثله في ذلك ( أرقم ) لنوع من الحيات ، ( وأسود ) للحية أيضاً حالة كون ذلك النحو ( **مما استعمل استعمال الأسماء** ) لزوال الوصفية عنه بالاسمية ، فلم يبقَ فيه إلا علة واحدة ، وهو وزن الفعل فيصرف ، والراجح ما عليه الجمهور من منعه من الصرف إلغاء لعارض الاسمية ، لبقاء معنى الوصفية الذي هو الاشتقاق باعتبار لفظها ، فتقول فيه : مررت بأدهم وأرقم وأسود ، بمنع صرفها إلغاءً لعارض الاسمية .

( و ) نقل ( **عن الأخفش وأبي العباس** ) يعني : المبرد ( **أنهما يصرفان نحو : مثنىٰ وثلاث** ) ورباع ( **إذا سمي بهما** ) ، وجعلا علماً لشخص ، ( **وذلك** ) أي : صرفهما لمثنىٰ وثلاث مثلاً ( **لزوال** ) معنىٰ ( **الوصف والعدل** ) عنهما بجعلهما اسماً لشخص ، ( **فليس فيهما** ) من موانع الصرف ( **إلا التعريف** ) والعلمية حالة كون التعريف ( **خاصة** ) أي : مخصوصاً بالبقاء فيهما ، وهو لا يستقل بمنع الصرف فانصرفا ، ( **ورد** ) هـٰذا القول عليهما ( **بأن هـٰذا** ) الصرف في حالة التعريف ، ومنعه في حالة التنكير ( **لا نظير** ) ولا مثيل ( **له** ) في كلام العرب .

وقوله : ( **إذ لا يوجد** ) تعليل لقوله : ( إذ لا نظير له ) أي : وإنما قلنا : ( لا نظير له ) لأنه لا يوجد ( **لنا** ) معاشرَ العرب في كلامنا ( **ما** ) أي : لفظ ( **ينصرف في المعرفة** ) أي : في حالة تعريفه ، ( **ولا ينصرف في النكرة** ) أي : في حالة تنكيره ،

وإنما المعروف العكس . **واعلم** : أن هٰذه الأنواع إذا نكرت بعد التسمية . . لم تنصرف أيضاً إلا ( أفعل ) التفضيل إذا سمي به مجرداً من ( من ) ثم نكر ، فإنه ينصرف بالإجماع ؛ لأنه لم يبقَ فيه شبه الوصف ؛ إذ لم يستعمل فيه إلا بـ ( من ) ظاهرة أو مقدرة ، فإن سمي به مع ( من ) ثم نكر . . منع قولاً واحداً .

**وَكُــلُّ مَــا تَــأْنِيثُــهُ بِــلاَ أَلِــفْ فَهْــوَ إِذَا عُــرِّفَ غَيْــرُ مُنْصَــرِفْ**
**تَقُــولُ هَـٰـذَا طَلْحَــةُ ٱلْجَــوَادُ وَهَــلْ أَتَــتْ زَيْنَــبُ أَمْ سُعَــادُ**

---

( **وإنما المعروف** ) في كلامنا ( **العكس** ) أي : عكس ما ذكر وخلافه ، وهو وجود ما ينصرف في حالة التنكير ، ولا ينصرف في حالة التعريف .

( **واعلم : أن هٰذه الأنواع** ) الخمسة السابقة ( **إذا نكرت بعد التسمية** ) بها ( . . **لم تنصرف أيضاً** ) أي : كما لا تنصرف في حالة التسمية ؛ نظراً لأصله من التعريف ، ( **إلا** « **أفعل** » **التفضيل إذا سمي به مجرداً من** « من » **ثم نكر** ) أي : قصد جعله دالاً علىٰ أفراد غير محصورة ، ( **فإنه** ) أي : فإن اسم التفضيل ( **ينصرف** ) حينئذ ( **بالإجماع** ) أي : باتفاق النحاة ( **لأنه لم يبقَ فيه** ) حينئذ ؛ أي : حين إذ سمي به مجرداً ، ثم نكر ( **شبه الوصف** ) ومعناه ، وهو التفضيل ، وقوله : ( **إذ لم يستعمل فيه** . . . ) إلخ علة لقوله لم يبقَ شبه الوصف ؛ أي : لأنه لم يستعمل فيه ؛ أي : في شبه الوصف ( **إلا بـ** « **من** » **ظاهرة** ) أي : ملفوظةً ؛ كقولك : زيد أفضل منك وأحسن من عمرو وغير ذلك ، ( **أو مقدرة** ) كقولهم : الله أكبر ؛ فإنه في تقدير من كل كبير ، أو من كل متكبر . اهـ «رسلان» .

( **فإن سمي به مع** «**من**» ) **ظاهرة** ( **ثم نكر** ) أي قصد جعله دالاً علىٰ أفراد كثيرة ( . . **مُنع** ) من الصرف ( **قولاً واحداً** ) أي : علىٰ كل قول من الأقوال ؛ أي : باتفاق منهم ؛ بأن جعلوا قولهم علىٰ طريق واحد من غير وقوع خلاف بينهم ؛ نظراً إلىٰ أصله من معنى الوصفية ، وإلغاءً لعارض الاسمية ، والله أعلم .

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني ، وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهو ستة أنواع ، بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

**( وكــل مــا تــأنيثــه بــلا ألــف فهــو إذا عــرف غيــر منصــرف**
**تقــول هٰــذا طلحــة الجــواد وهــل أتــت زينــب أم سعــاد**

وَإِنْ يَكُـــنْ مُخَفَّفـــاً كَـــدَعْـــدِ      فَـاْصْـرِفْـهُ إِنْ شِـئْـتَ كَصَـرْفِ سَعْـدِ

---

وإن يكـــن مخففـــاً كـــدعـــد      فـاصـرفـه إن شئـت كصـرف سعـد )

( **وكل ما** ) أي : وكل اسم كان ( **تأنيثه بلا ألف** ) أي : بغير ألف ، مقصورة كانت أو ممدودة ؛ بأن كان تأنيثه بالتاء ، أو كان تأنيثه معنوياً ( **فهو** ) أي : فذلك الاسم المؤنث بغيرها ( **إذا عرف** ) لا ما إذا نكر ( **غير منصرف** ) أي : غير قابل الانصراف للعلمية والتأنيث اللفظي أو المعنوي ، ( **تقول** ) في مثال المؤنث اللفظي : ( **هـٰذا** ) الرجل الحاضر ( **طلحة الجواد** ) أي : السخي الكريم ، فيمنع طلحة من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي ، وإن كان علماً لمذكر ؛ نظراً إلىٰ لفظه لا إلىٰ معناه ، ( **و** ) تقول في مثال المؤنث المعنوي : ( **هل أتت** ) وجاءت ( **زينب أم** ) جاءت ( **سعاد** ) ، فيمنع كل من زينب وسعاد من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي ؛ لأنهما علما مؤنث ، وإن كان لفظهما مجرداً عن علامة التأنيث ؛ نظراً إلىٰ معناهما .

( **وإن يكن** ) المؤنث المعنوي ( **مخففاً** ) بسكون الوسط ( **كدعد** . . **فاصرفه** ) أي : فاصرف أيها السائل ذلك الاسم المخفف بسكون الوسط ( **إن شئت** ) وأردت صرفه صرفاً ( **كصرف سعد** ) علم لمذكر ؛ يعني : إذا كان الاسم المؤنث بغير الألف معرفاً بالعلمية . . امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ، سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة ، أو لمذكر كحمزة ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف كزينب ، أم لا كهند ، محرك الوسط كسقر اسم لطبقة من النار ، أم لا كدعد ، عجمياً كبلخ اسم بلدة بالشام ، أم لا كهند ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث كزيد علم امرأة ، أم لا كدعد ، لكن يشترط لتحتم التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة ، **إما** :

**زيادته علىٰ ثلاثة أحرف** : كزينب ؛ لقيام الحرف الرابع مقام ( التاء ) .

**أو تحرك الوسط** : كسقر ؛ لقيام الحركة مقام الحرف الرابع القائم مقام ( التاء ) ، وذلك لأن الاسم بالحركة خرج عن أعدل الأسماء وأخفها ، وهو الثلاثي الساكن الوسط ، فصار كالرباعي في الثقل .

**أو العجمة** : كبلخ ؛ لأن ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط .

**أو النقل من مذكر إلىٰ مؤنث** كزيد اسم امرأة ؛ لأن ثقل نقله إلى المؤنث يعادل خفة

هـٰذا هو القسم الثاني : وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة ، وهو ستة أنواع ، بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف ، فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية . . امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ، سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة ، أم لمذكر كحمزة ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف أم لا ، محرك الوسط أم لا ، عجمياً أم لا ، منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث أم لا ، لكن يشترط لتحتم التأنيث . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

اللفظ فيصيرها كالعدم ، فيرجع إلىٰ تحتم المنع ، وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مثله هيئة وحروفاً ، ويزيد بأصالة تأنيثه ؛ لأن خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل أصلاً ؛ إذ الشيء الباقي علىٰ أصله لا ثقل فيه ؛ بخلاف ذلك ، هـٰذا مذهب سيبويه والجمهور ، وجعله الجرمي والمبرد ذا وجهين كهند . اهـ « خضري » اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **هـٰذا** ) المذكور في هـٰذا البيت وفيما بعد ( **هو القسم الثاني** ) من القسمين اللذين ذكرناهما في أول الباب ، ( **وهو** ) أي : القسم الثاني ( **ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة** ، **وهو** ) أي : الذي امتنع صرفه معرفة لا نكرة ( **ستة أنواع** ، **بدأ** ) الناظم ( **منها** ) أي : من تلك الأنواع الستة ( **بما** ) كان ( **تأنيثه بغير الألف** ) مقصورة أو ممدودة ؛ بأن كان تأنيثه بالتاء كفاطمة ، أو كان معنوياً كزينب ، ( **فإذا كان الاسم المؤنث** ) بغير الألف ( **معرفة** ) أي : معرفاً ( **بالعلمية** . . **امتنع صرفه** ؛ **لـ** ) اجتماع علتين فرعيتين فيه هما ( **العلمية** ) علة ترجع إلى المعنىٰ ، ( **والتأنيث** ) سواء كان بـ ( التاء ) أو معنوياً ، وهو علة ترجع إلى اللفظ ، ( **سواء** ) في منعه من الصرف حينئذ أ( **كان علماً** ) موضوعاً ( **لمؤنث** ) حقيقي ( **كفاطمة** ) وعائشة ، ( **أم** ) موضوعاً ( **لمذكر كحمزة** ) وطلحة ، وسواء أكان ( **زائداً علىٰ ثلاثة أحرف** ) كزينب ، ( **أم لا** ) يكون زائداً ؛ كهند ، وسواء أكان ( **محرك الوسط** ) كسقر ، ( **أم لا** ) يكون كذلك ؛ كدعد ، وسواء أكان ( **عجمياً** ) أي : من أوضاع العجم ؛ كبلخ ( **أم لا** ) يكون عجمياً ؛ كدعد ، وسواء أكان ( **منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث** ) كزيد اسم امرأة ، ( **أم لا** ) يكون منقولاً ؛ كدعد ، ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : آنفاً : ( فإذا كان الاسم المؤنث معرفة بالعلمية امتنع صرفه للعلمية والتأنيث ) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن ( **يشترط لتحتم التأنيث**

المعنوي في منع الصرف أحد أمور أربعة إما : زيادة علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كزنيب ، أو تحرك الوسط ؛ كسقر ، أو العجمة ؛ كبلخ اسم بلدة ، أو النقل من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كزيد اسم امرأة ، وما عدا ذلك من الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند ، يجوز فيه الصرف ؛ نظراً إلىٰ خفة اللفظ ، والمنع وهو أولىٰ ؛ نظراً إلىٰ وجود العلتين ، فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه ، وهـٰذا هو المراد بقوله : ( وإن يكن مخففاً . . . ) إلىٰ آخره . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**المعنوي في منع الصرف** ) أي : يشترط لتحتم منع الصرف بالتأنيث المعنوي وجود ( **أحد أمور أربعة ، إما** : )

وجود ( **زيادتـ** ) ـه ( **علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كزينب** ) لقيام الحرف الرابع مقام ( التاء ) في الثقل .

( **أو** ) وجود ( **تحرك الوسط ؛ كسقر** ) اسم لطبقة من النار ؛ لقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام ( التاء ) في زيادة الثقل كما مر .

( **أو** ) وجود ( **العجمة ؛ كبلخ اسم بلدة** ) بالشام ؛ لأن ثقل العجمة يقاوم تحرك الوسط .

( **أو** ) وجود ( **النقل من مذكر إلىٰ مؤنث ؛ كزيد اسم امرأة** ) لأن ثقل نقله إلى المؤنث يعادل خفة اللفظ ، فيصيرها كالعدم ، فيرجع إلىٰ تحتم المنع ، ( **وما عدا ذلك** ) المذكور من المؤنث الذي وجد فيه واحد من الأمور الأربعة ، وهو الذي لم يوجد فيه واحد من الأمور الأربعة حالة كون الذي خالف ما ذكر ( **من الثلاثي الساكن الوسط ؛ كهند** ) ، وقوله : ( وما عدا ذلك ) مبتدأ ، خبره قوله : ( **يجوز فيه** ) أي : فيما عدا ذلك ( **الصرف ؛ نظراً إلىٰ خفة اللفظ** ) بسكون الوسط ، ( **و** ) جاز فيه ( **المنع ، وهو** ) أي : المنع ( **أولىٰ** ) أي : أحق وأحرىٰ ( **نظراً إلىٰ وجود العلتين** ) فيه ( **فهما يؤثران** ) أي : يقتضيان ( **جواز منع الصرف لا تحتمه** ) ووجوبه لمعارضة إحدى العلتين بخفة سكون الوسط ، فسقط وجوبه ، ( **وهـٰذا** ) التفصيل الذي ذكرناه في ساكن الوسط ( **هو المراد** ) والمقصود للناظم ( **بقوله** : « **وإن يكن مخففاً . . . إلىٰ آخره** » ) .

وأوجب بعضهم الصرف في نحو : ( هند ) نظراً إلىٰ أن سكون الوسط قابل إحدى العلتين ، فتساقطتا فبقي بلا سبب ، وقيل : يجوز الوجهان أيضاً ، في نحو : زيد اسم امرأة ، وأشار إلى النوع الثاني بقوله :

وَأَجْرِ مَا جَاءَ بِوَزْنِ ٱلْفِعْلِ     مُجْرَاهُ فِي ٱلْحُكْمِ بِغَيْرِ فَصْلِ
فَقَوْلُهُمْ أَحْمَدُ مِثْلُ أَذْهَبُ     وَقَوْلُهُمْ تَغْلِبُ مِثْلُ تَضْرِبُ

---

( **وأوجب بعضهم** ) وهو أبو علي الفارسي ( **الصرف في نحو : «هند»** ) كدعد ( **نظراً إلىٰ أن** ) خفة ( **سكون الوسط قابل** ) أي : عارض ( **إحدى العلتين ؛ فتساقطتا** ) فتساقط سكون الوسط وإحدى العلتين ، ( **فبقي** ) الاسم ( **بلا** ) وجود ( **سبب** ) وعلة تقتضي منعه من الصرف ، وهو اجتماع علتين فيه ، ( **وقيل : يجوز الوجهان** ) المنع والصرف ( **أيضاً** ) أي : كما جازا في نحو ( هند ) ( **في نحو : زيد** ) وبكر حالة كون ( زيد ) ( **اسم امرأة** ) أي : منقولاً من مذكر إلىٰ مؤنث ، والأحسن المنع ؛ لأنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ بسكون الوسط ، فمنع من الصرف . اهـ « كواكب » .

( **وأشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلى النوع الثاني** ) من القسم الثاني ( **بقوله** ) :

( **وأجر ما جاء بوزن الفعل     مجراه في الحكم بغير فصل**
**فقولهم أحمد مثل أذهب     وقولهم تغلب مثل تضرب** )

أي : ( **وأجر** ) أيها السائل من أجرى الرباعي ، بدليل ما بعده ، ولأن الهمزة فيه همزة قطع ( **ما جاء** ) ووقع في كلام العرب من الأعلام ( **بوزن الفعل** ) أي : علىٰ وزن الفعل الخاص به ( **مُجراه** ) بضم الميم ؛ لأنه من أجرى الرباعي ؛ أي : مجرىٰ ما أنث بغير تاء ؛ يعني : مجرى المؤنث المعنوي ، كما يقتضيه عبارة الفاكهي ؛ كزينب ، وعبارة اليمني ( مجراه ) أي : مجرى الفعل ( **في الحكم** ) أي : في منع الصرف ( **بغير فصل** ) بالصاد المهملة ؛ أي : بغير فرق ؛ أي : من غير فرق بينهما في الحكم ؛ لوجود العلتين فيه ؛ أي : من غير فرق بين المؤنث المعنوي وهـٰذا العلم ، وعبارة اليمني : من غير فرق بينه وبين الفعل ، فلا يدخله جر ولا تنوين ، كما لا يدخل الفعل ، ( **فقولهم** ) أي : فقول العرب : هـٰذا الحاضر ( **أحمد** ) وأسعد ( **مثل** )

يعني : أن ما جاء من الأعلام علىٰ وزن الفعل ؛ كأحمد وتغلب . . يجري في الحكم من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مجرى المؤنث من غير فرق ، لكن يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة ، إما : أن يختص بالفعل ؛ كشمر اسم فرس ، وضُرِب بالبناء للمفعول وانطلق أعلاماً ، أو يكون غالباً فيه ؛ . . . . . . . . . .

---

قولهم : أنا ( أذهب ) وأسمع من المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ؛ أي : موازنه في الحركات والسكنات ، وإن اختلفا في نوع الكلام ؛ فأحمد حينئذ إما : منقول من المضارع المسند إلى المتكلم ، أو من الماضي المعدىٰ بالهمزة ، ( **وقولهم** ) أي : وقول العرب : غلبت ( تغلب ) بالمثناة فوق وبالمعجمة ، اسم قبيلة من العرب ( **مثل** ) قولهم : أنت ( **تضرب** ) زيداً في الحركات والسكنات إن اختلفا في الجنس وكذا يزيد ويشكر بالمثناة تحت فتقول مررت بأحمد وبتغلب .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم ( **أن ما جاء من الأعلام علىٰ وزن الفعل** ) الخاص به ( **كأحمد وتغلب . . يجري في الحكم** ) حالة كون ذلك الحكم ( **من عدم الصرف للعلمية ووزن الفعل مُجرىٰ** ) ـ بضم الميم ـ العلم ( **المؤنث** ) بغير ( تاء ) و( ألف ) يعني : المؤنث المعنوي ( **من غير فرق** ) وفصل بينهما ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( يجري في الحكم مجرى المؤنث ) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في وزن الفعل ؛ أي : لكن ( **يشترط في وزن الفعل المانع من الصرف أحد أمور ثلاثة** ) مفصلة بقولنا :

**أحدها** : ( **إما أن يختص** ) ذلك الوزن ( **بالفعل ؛ كشمَّر** ) بتشديد الميم المفتوحة علىٰ وزن ( فعَّل ) المضعف ( **اسم فرس** ) لمعاوية بن أبي سفيان ، ( **و** ) كـ ( **ضُرِب بالبناء للمفعول** ) علىٰ وزن فُعِل من غير اعتبار الضمير . اهـ « يس » ، ( **و** ) كـ ( **انطلق** ) من باب انفعل الخماسي ، وتقطع همزته عند التسمية ؛ لبعده عن أصله ، والمراد باختصاص هـٰذه الأوزان بالفعل : ألا توجد في غيره إلا في علم أو أعجمي أو ندور . اهـ « يس » ، حالة كون هـٰذه الأوزان الثلاثة ( **أعلاماً** ) لشخص معين ، إنساناً كان أو غيره .

**وثانيها** : ما ذكره بقوله : ( **أو يكون** ) ذلك الوزن ( **غالباً** ) أي : مطرداً ( **فيه** )

لكونه فيه أكثر ؛ كإثمد وإصبع وابلم ، فإن وجود أوزانها في الفعل أكثر منه في الاسم ، أو يكون مفتتحاً بزيادة هي بالفعل أولىٰ ؛ كأحمد ويعلىٰ . ثم لا بد مع ذلك أن يكون لازماً باقياً في اللفظ علىٰ حالته الأصلية ، . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : في الفعل ( **لكونه** ) أي : لكون ذلك الوزن ( **فيه** ) أي : في الفعل ( **أكثر** ) جرياناً على الألسنة منه في الاسم ( **كإثمدٍ** ) بكسر الهمزة والميم ، بوزن اضرب أمراً ، اسم للكحل المعروف ، ( **وإصبَع** ) بكسر الهمزة ، وفتح الباء علىٰ وزن اسمع أمراً ، واحدُ الأصابع ، ( **وأبلم** ) بوزن انصر أمراً ، وهو خوص الدوم ، ( **فإن وجود أوزانها** ) أي : أوزان هـٰذه الثلاثة ( **في الفعل أكثر منه** ) أي : من وجودها ( **في الاسم** ) كاضرب واسمع وانصر ونحوها من كل أمر مأخوذ من فعل ثلاثي . اهـ « خضري » ، فلو سميت بإثمد وإصبع وأبلم . . منعته من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فتقول : هـٰذا إثمد ، ورأيت إثمد ، ومررت بإثمد . اهـ « ابن عقيل » .

**وثالثها** : ما ذكره بقوله : ( **أو يكون** ) ذلك الوزن ( **مفتتحاً** ) أي : مبتدأ ( **بزيادة هي** ) أي : تلك الزيادة ( **بالفعل أولىٰ** ) وأحق ؛ لدلالتها علىٰ معنىً في الفعل ؛ كالتكلم والغيبة دونها في الاسم ؛ وذلك ( **كأحمد ويعلىٰ** ) فإن كلاًّ من الهمزة والياء يدل علىٰ معنى في الفعل ، وهو التكلم والغيبة ، ولا يدل علىٰ معنىً في الاسم ، فهـٰذا الوزن وزن غالب في الفعل بمعنىٰ أنه به أولىٰ ، فتقول : هـٰذا أحمد ويعلىٰ ، ورأيت أحمد ويعلىٰ ، ومررت بأحمد ويعلىٰ ، ويمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

( **ثم** ) بعدما بينا اشتراط واحد من هـٰذه الأمور الثلاثة . . نقول : ( **لا بد** ) ولا غنىٰ ( **مع ذلك** ) أي : مع وجود واحد منها ( **أن يكون** ) ذلك الوزن المانع ( **لازماً** ) لحالة وحركة واحدة في أوجه الإعراب الثلاثة ، فيصرف أمرؤ وابنم علمين ؛ لأنهما خرجا عن وزن الفعل ؛ بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة ، بل هما في الجر كاضرب ، وفي النصب كاعلم ، وفي الرفع كاخرج . اهـ « خضري » ، وأن يكون ذلك الوزن ( **باقياً في اللفظ** ) أي : في الهيئة والحروف والحركات ( **علىٰ حالته** ) أي : علىٰ صفته وبنيته ( **الأصلية** ) التي وضع عليها ؛ بألا يخرج بالتغيير إلىٰ مثال ووزن هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع ، فيصرف نحو : رُدَّ وقِيلَ علمين ؛ لخروجهما بالإعلال ؛ يعني :

غير مخالف لطريقة الفعل ، كما قرر في محله ، فإن كان الوزن خاصاً بالاسم أو غالباً فيه . . لم يؤثر في منع الصرف ، وكذا لو كان فيهما على السواء ، . . . . . . . . . . .

---

الإدغام في ( رُدَّ ) ، والقلب في ( قيل ) لأن أصلهما ( ردد ) ، و( قول ) إلىٰ وزن قفل وديك ، بخلاف نحو : يزيد ، فإنه وإن خرج إلىٰ وزن بريد ؛ لأن زيادته تنبه علىٰ أصله . اهـ « خضري » ؛ لأن أصله : ( يزْيد ) بسكون الزاي ، فنقلت كسرة الياء إلى الزاي ، فصار يزيد .

وأن يكون ذلك الوزن ( **غير مخالف لطريقة الفعل** ) ووزنه في المجرد وغيره ، فخرج به نحو : ألبُب بضم الباء فيما رواه الفراء جمع لُبٍّ بضم اللام ، وتشديد الموحدة ، وهو العقل ، وجمع لب علىٰ ألْبُب قليل ، والأكثر أن يجمع علىٰ ألباب ، ويقال : بنات ألْبُب لعروق في القلب تكون منها الرِقَّة ، وأَلْبُبٌ حال كونه علماً يصرف ؛ لأنه قد باين الفعل بالفك ، قاله الأخفش ، وعن سيبويه منع صرفه ؛ لوجود موازنه في الفعل كأكتب ، ولأن الفك رجوع إلى الأصل ، فليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعاً ، ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوماً ؛ كأشدد به في التعجب ، وجوازاً ؛ كاردد ولم يردد ، وشذوذاً ؛ كضبب البلد ، وألكك السقاء إذا تغيرت رائحته . اهـ « توضيح » مع « التصريح » ، ( **كما قرر** ) وذكر ذلك الوزن ؛ أي : وزن الفعل من المجرد والمزيد ، وأثبت ( **في محله** ) أي : في موضعه ، وهو علم الصرف واللغة .

( **فإن كان الوزن خاصاً بالاسم** ) كحبك بكسر الحاء المهملة ، وضم الموحدة ، وبالكاف آخره بمعنى الطريق ، ودئل بكسر أوله ، وضم ثانيه بمعنىٰ دويبية ، تشبه ابن عرس ، ( **أو** ) كان الوزن ( **غالباً فيه** ) أي : في الاسم ؛ كفاعل ؛ نحو : كاهل ووائل ، فهو كثير في الاسم نادر في الفعل ؛ كأمر من فاعل ؛ نحو : قاتل وضارب بسكون آخره ، فلو سمي به . . صرف كما ذكره بقوله : ( . . **لم يؤثر** ) ذلك الوزن ( **في منع الصرف** ) بل يصرف ، ( **وكذا** ) لم يؤثر في منع الصرف ( **لو كان** ) ذلك الوزن ( **فيهما** ) أي : في الاسم والفعل ( **على السواء** ) في الوقوع ؛ كشجر وحجر ومَدَر وضرب وجعفر ودحرج .

وأما قوله :

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الثنـــايـــا . . . . . . . . . . . . . . . .

فهو جملة محكية أو صفة لمحذوف ؛ أي : أنا ابن رجل جلا ، وأشار إلى الثالث بقوله :

**وَإِنْ عَــدَلْــتَ فَــاعِــلاً إِلَــىٰ فُعَــلْ لَــمْ يَنْصَــرِفْ مُعَــرَّفــاً مِثْــلُ زُحَــلْ**

---

( **وأما قوله** ) أي : قول الشاعر ، وهو سُحيم مصغراً ابن وَثيل كأمير ، شاعر مخضرم، قال ابن دريد: عاش في الجاهلية أربعين سنة ، وفي الإسلام ستين : [من الوافر]

( **أنـا ابـن جـلا وطـلاع الثنـايـا** ) متـىٰ أضـع العمـامـة تعـرفـونـي

فليس مما نحن فيه ( . . **فهو** ) أي : قوله ( جلا ) ( **جملة** ) فعلية مركبة من فعل ماض ، وفاعل مستتر ، ( **محكية** ) أي : مراد لفظها ، جعلت علماً ، ( **أو** ) جملة فعلية مراد معناها جعلت ( **صفة لـ** ) موصوف ( **محذوف** ) تقديره : ( **أي : أنا ابن رجل جلا** ) أي : كشف الأمور الصعبة ، **وإعرابه** : ( أنا ) مبتدأ ، و( ابن ) خبره ، و( جلا ) مضاف إليه ، وهو علم منقول من جملة ، فيكون محكياً ، أو من الفعل وحده ، فيكون معرباً إعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل ، فيكون مجروراً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها التعذر نيابة عن الكسرة ، ويصح أن يكون ( جلا ) فعلاً ماضياً ، والفاعل مستتر ، والجملة صفة لمحذوف ؛ أي : أنا ابن رجل جلا ، و( طلاع ) بالجر معطوف علىٰ ( جلا ) ، وبالرفع خبر بعد خبر . اهـ « أبو النجا » .

( **وأشار** ) الناظم ( **إلىٰ** ) النوع ( **الثالث** ) من القسم الثاني ( **بقوله** ) :

( **وإن عـدلـت فـاعـلاً إلـىٰ فعـل لـم ينصـرف معـرفـاً مثـل زحـل** )

( **وإن عدلت** ) أي : وإن حولت صيغة ( **فاعلاً إلىٰ** ) صيغة ( **فُعَل** ) بضم الفاء ، وفتح العين؛ كعامر إلىٰ عمر، وزاحل إلىٰ زحل ( . . **لم ينصرف**) أي: لم يقبل الصرف حالة كونه ( **معرفاً** ) بالعلمية ؛ وذلك ( **مثل** ) زاحل عدل علىٰ ( زُحَل ) اسم لكوكب في السماء السابعة ، سمي بذلك ؛ لبعده عن كرة الأرض ؛ لأنه في السماء السابعة .

و( العدل ) في قول الناظم : ( وإن عدل ) **لغة** : ضد الجور ، **واصطلاحاً** : تحويل لفظ إلىٰ لفظ آخر كما مرّ ، فإذا عدل عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعل بضم الفاء

**العدل** : صرف لفظ أُوِّل بالمسمىٰ إلىٰ لفظ آخر ، فإذا عدل عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعل بضم الفاء . . امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية ؛ كعمر وزفر وزحل ، . .

---

عدلاً تقديرياً . . امتنع صرفه إذا اقترن به التعريف بالعلمية ؛ كعمر وزفر اسم لعالم حنفي ، وزحل ، فكل منها ممنوع من الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل ، تقديراً لورودها ممنوعة الصرف ، وليس فيها ظاهراً إلا العلمية ، وهي لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل ؛ لإمكانه ، وتعذر غيره ، فإن ورد فعل ممنوع الصرف ، وفيه مع العلمية مانع من الصرف . . لم يجعل معدولاً ؛ نحو : طوى اسم بئر بمكة ، فإن فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة ، فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه ، وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية إلىٰ عمر ؛ اختصاراً ولئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **العدل** ) المصطلح عليه عند النحاة : ( **صرف لفظ أُوِّل بالمسمىٰ** ) أي : تحويله مع مسماه ؛ كعامر ( **إلىٰ لفظ آخر** ) كعمر ، ( **فإذا عدل** ) الاسم ( **عن صيغة فاعل إلىٰ صيغة فُعَل بضم الفاء** ) وفتح العين ( . . **امتنع صرفه إذا اقترن به** ) أي : بذلك الاسم ( **التعريف بالعلمية** ) حقيقة ( **كعمر وزفر وزحل** ) أو حكماً ؛ كَفُعل في التوكيد ، فإنه ليس بعلم حقيقة عند ابن مالك وغيره ، قال في « شرح الكافية » : لأن العلم إما : شخص أو جنس ، فيختص ببعض الأشخاص أو الأجناس ، وليس لغيره و( جُمَع ) بخلاف ذلك ، فالحكم بعلميته باطل . اهـ ؛ أي : بل هو مشبه بالعلم ، لكن قيل : إنه علم جنس معنوي ؛ للإحاطة والشمول ؛ كسبحانه للتسبيح ، وفي ذلك توفية أنه لا يعتبر في منع الصرف ، إلا العلمية الحقيقية . اهـ « تصريح » ، قال ابن عقيل : فإنه يمنع من الصرف ؛ لشبه العلمية والعدل ؛ وذلك نحو : جاء النساء جمع ورأيت النساء جمع ، ومررت بالنساء جمع ، **والأصل** : جمعاوات ؛ لأن مفرده جمعاء ، فعدل عن جمعاوات إلىٰ جمع ، وهو معرف بالإضافة المقدرة ؛ أي : جمعهن ، فأشبه تعريفه تعريف العلمية من جهة أنه معرفة ، وليس في اللفظ ما يعرفه . اهـ

فكل منها ممنوع الصرف للعلمية والعدل ، في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل ، تقديراً لورودها ممنوعة الصرف ، وليس فيها ظاهراً إلا العلمية ، وهي لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل لإمكانه ، وتعذر غيره ، فإن ورد ( فُعل ) العلم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **فكل منها** ) أي : من ( عمر ) و( زفر ) و( زحل ) ( **ممنوع الصرف للعلمية والعدل ، في الأول عن عامر ، وفي الثاني عن زافر ، وفي الثالث عن زاحل** ) ، فعمر منقول عن عامر العلم المنقول عن الصفة ، وكذا الباقي معدول عن فاعل علماً لا عن الصفة ؛ لأنها ليست بمعناه لتنكيرها ، وقيل : إن ثعلىٰ معدول عن أثعل لا ثاعل ؛ لأنه غير مستعمل ، يقال : رجل أثعل إذا اختلف منابت أسنانه ، وكان فيها زوائد ، وامرأة ثعلىٰ . اهـ « صحاح » ، وفائدة العدل في هٰذا النوع تخفيفه مع تمحضه للعلمية ؛ إذ لو قيل : عامر . . لتوهم أنه صفة . اهـ « خضري » .

وقوله : ( **تقديراً** ) أي : فكل من الثلاثة معدولة عن ذلك عدلاً تقديرياً ، والعدل التقديري ألا يدل دليل غير منع الصرف علىٰ وجود العدل في ذلك الاسم ، إلا أنه لما وجد غير منصرف ، ولم يكن فيه إلا العلمية . . قدروا فيه العدل حفظاً لقاعدتهم عن الانخرام ، كما قال الشارح ، وإنما قلنا : معدولة تقديراً ( **لورودها ممنوعة الصرف** ، و ) الحال أنه ( **ليس فيها** ) أي : في هٰذه الأسماء ( **ظاهراً** ) أي : فيما يظهر من لفظها علة تمنعها من الصرف ( **إلا العلمية ، وهي** ) أي : والحال أن العلمية ( **لا تستقل بمنع الصرف ، فحكم بتقدير العدل** ) لتجتمع فيها علتان فرعيتان ، ( **لإمكانه وتعذر غيره** ) لأن الغالب في الأعلام النقل مع أن صيغة ( فعل ) قد كثر فيها العدل ؛ كغدر معدول عن غادر ، وفسق معدول عن فاسق ، وجملة ما سمع من العرب من الأعلام المعدولة تقديراً أربعة عشر ، الثلاثة المذكورة و( جُمَع ) و( قُزَع ) و( جُشَم ) و( مُضَر ) و( عُصَم ) و( مُجَأ ) و( دُلَف ) و( هُبَل ) و( بُلَغ ) و( قُثَم ) و( ثُعَل ) ، وكلها معدولة عن فاعل إلا الأخير ، فإنه معدول عن ( أفعل ) ، فهٰذه الأسماء التي سمعت ؛ أي : نطقت بها العرب غير منصرفة . اهـ « كواكب » .

( **فإن ورد «فُعل»** ) بضم الفاء ( **العلم** ) خرج به ( فعل ) الجمع ؛ كغرف وقرب ،

ممنوع الصرف ، وفيه مع العلمية ما منع . . لم يجعل معدولاً ؛ نحو : طُوَىٰ ، فإن فيه مع العلمية التأنيث ؛ باعتبار البقعة ، فلا وجه لتكلف غيره مع إمكانه ، وإنما عدلوا عن عامر مثلاً حال إرادة التسمية به إلىٰ عمر ؛ اختصاراً ، ولئلا يتوهم إرادة الوصف المنقول عنه . وأشار إلى النوع الرابع بقوله :

وَٱلأَعْجَمِـــيُّ مِثْـــلُ مِيكَـــائِيـــلاَ كَـــذَاكَ فِـــي ٱلْحُكْـــمِ وَإِسْمَـــاعِيـــلاَ

---

جمع غرفة وقربة ( **ممنوع الصرف ، وفيه** ) أي : والحال أن فيه ؛ أي : في فعل ( **مع العلمية ما منع** ) الصرف غير العدل ( . . **لم يجعل معدولاً** ) كالتأنيث المعنوي ، وذلك ( **نحو : طوىٰ** ) اسم بئر بمكة قريب إلى الزاهر ، ( **فإن فيه** ) أي : فإن في لفظ ( طوىٰ ) ( **مع العلمية التأنيث** ) المعنوي ( **باعتبار** ) كونها بمعنى ( **البقعة** ) لا بمعنى المكان ، ( **فلا وجه** ) ولا علة ( **لتكلف** ) طلب ( **غيره** ) أي : غير التأنيث ( **مع إمكانه** ) أي : مع إمكان التأنيث بجعله بمعنى البقعة .

( **وإنما عدلوا** ) عمر ( **عن عامر مثلاً** ) أي : مثل مثلاً له ؛ كزفر عن زافر ، وزحل عن زاحل ( **حال إرادة التسمية به** ) أي : بـ( عامر ) ( **إلىٰ عمر اختصاراً** ) أي : قصداً إلى اللفظ المختصر ؛ أي : قليل الحروف ؛ لأن عمر ثلاثة أحرف ، وعامر أربع ، ( **ولئلا يتوهم** ) معطوف في المعنىٰ على ( اختصاراً ) ؛ أي : ولئلا يظن السامع ( **إرادة** ) المتكلم عند تكلمه بـ( عامر ) معنى ( **الوصف المنقول عنه** ) لفظ عامر إلى العلمية ؛ لأنه في الأصل اسم فاعل من عمر الثلاثي ؛ أي : اتصف بطول العمر ، والله أعلم .

( **وأشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلى النوع الرابع** ) من القسم الثاني ( **بقوله** ) :

( **والأعجمـــي مثـــل ميكـــائيـــلا كـــذاك فـــي الحكـــم وإسمـــاعيـــلا** )

أي : ( **و** ) الاسم ( **الأعجمي** ) وهو الذي كان من أوضاع العجم ، وهم من عدا العرب ، وهو مبتدأ ، خبره : ( **كذاك** ) أي : كائن مثل ما ذكر من طلحة وزينب وأحمد وزحل ، وقوله : ( **في الحكم** ) متعلق بما تعلق به الخبر ؛ أي : كائن مثل ذلك المذكور في الحكم ، وهو عدم الصرف ؛ وذلك الأعجمي ( **مثل ميكائيلا** ) بألف الإطلاق اسم لملك الأمطار والبحار ، ( **وإسماعيلا** ) بألف الإطلاق أيضاً ، معطوف

أي : والاسم الأعجمي وضعاً ؛ كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل ، مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم ، وهو عدم الصرف ، لكن بشرط زيادته علىٰ ثلاثة أحرف ، وكونه علماً في اللغة العجمية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

علىٰ ميكائيل ، اسم لولد إبراهيم من هاجر عليهما السلام .

يعني : أن الاسم الأعجمي وضعاً ؛ كميكائيل وجبريل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل عليهم السلام مثل ما سبق من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ كطلحة وزينب وزحل وغيرها في الحكم السابق ، وهو المنع من الصرف ، لكن بشرط زيادة الأعجمي علىٰ ثلاثة أحرف ، بخلاف نوح ولوط ، وبشرط كونه علماً في اللغة العجمية كما مثل ، فخرج به لجام اسم لحديدة تجعل في فم الفرس عند الركوب ، وذلك بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلىٰ لسان العرب ، فاستعملت علماً ، فحينئذ يمنع من الصرف للعجمة والعلمية ، بخلاف الاسم الأعجمي الثلاثي ، فيصرف وإن كان علماً في العجمية كشَتَر اسم قلعة بالعجم ونوح ؛ لأن العجمة سبب ضعيف في منع الصرف ، فلا تؤثر فيه بدون الزيادة فيه علىٰ ثلاثة أحرف ، بخلاف التأنيث ، فإن علامته مقدرة ، وتظهر في بعض التصاريف ، فله نوع قوة في الثقل ، وتحرك الوسط يزيده فمنع ، والمراد بالأعجمي : كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من غيرها ، سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الأرمية أم الهند أم البربر أم الترك أم التكرور أم غيرها . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : والاسم الأعجمي وضعاً** ) وتعريفاً ( **كميكائيل وإسرافيل وإبراهيم وإسماعيل** ) وإسحاق ويعقوب عليهم السلام ، هو ( **مثل طلحة وزينب وأحمد وزحل في الحكم ، وهو عدم الصرف** ) ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( والأعجمي . . مثل طلحة ) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في كونه مثله ؛ أي : لكن إنما يكون الأعجمي مثل ما ذكر من طلحة وزينب في الحكم ( **بشرط زيادته** ) أي : زيادة حروفه ( **علىٰ ثلاثة أحرف** ) لأن العجمة سبب ضعيف ، فلا تؤثر في منع الصرف بدون الزيادة كما مر ، ( **و** ) بشرط ( **كونه علماً في اللغة العجمية** ) على المرجوح ، **والراجح** : أن كونه علماً في اللغة العجمية

كما مثل ؛ بأن تنقل الكلمة وهي علم في العجم إلىٰ لسان العرب ، فحينئذ تمنع من الصرف للعجمة والعلمية ، بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة كلجام ، أو ما كان نكرة في لسانهم ، ثم نقل في أول أحواله علماً في العربية كبندار ، فينصرف ؛ لانتفاء علميته في

---

لا يشترط ، وعلى الأول فقالون وبندار مصروفان ؛ لأنهما اسما جنس في لغة العجم ، وعلى الثاني فممنوعان من الصرف ؛ لأن العرب لم تستعملهما إلا علمين . اهـ ، وقالون كان لغة الروم ، اسم جنس بمعنى الجيد ، سمي به نافع راويه عيسىٰ ؛ لجودة قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب ، فكأنه كان علماً في اللغة العجمية . اهـ ( منه ) .

ومثال ما كان علماً في اللغة العجمية : ( **كما** ) أي : كالمثال الذي ( **مثلـ** )ـه الناظم وما ذكرناه ، وذلك أن كونه علماً في لغة العجم ( **بأن تنقل الكلمة** ) المستعملة في لغة العجم ، ( **وهي علم في** ) لغة ( **العجم إلىٰ لسان العرب** ) وهي علم في لسان العرب أيضاً ، ( **فحينئذ** ) أي : فحين إذ كانت الكلمة علماً في اللغتين ( **تمنع من الصرف للعجمة** ) في أصلها ( **والعلمية** ) أي : ولعلميتها في لغة العرب ، قال في « الهمع » : وهل يشترط أن تكون علماً في لسان العجم قولان : المشهور : لا ، وعليه الجمهور ، والثاني : نعم ، وعليه ابن الحاجب وأبو الحسن الذباح ، فينصرف ( بندار ) ، وقالون على الثاني دون الأول ، والشرط على المشهور : أن تستعملها العرب أولاً بالعلمية . اهـ « يس » ، وبُندار بضم الموحدة عند العجم ، اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع ، أو يبيع المعادن ، ثم جعل لقباً لمحمد بن بشار العبدي ، وذلك ملتبس ، ( **بخلاف ما نقل في لسانهم وهو نكرة** ) في هـٰذا الكلام قلب والتقدير : بخلاف ما نقل من العجم إلى العرب وهو نكرة في لسانهم ؛ أي : في لسان العجم ، ثم استعملته العرب في معناه الأصلي ، ثم نقلته إلى العلمية ( **كلُجام** ) بضم اللام ، اسم لحديدة ، تجعل في فم الفرس كما مر .

( **أو ما كان نكرة في لسانهم** ) أي : في لسان العجم ، ( **ثم نقل** ) إلى العرب ( **في أول أحواله علماً في العربية** ) أي : نقل إلىٰ لسان العرب علماً في أول أحواله ، نقله بلا استعمال له في معناه الأصلي عند العجم ( **كبندار** ) لقب لمحمد بن بشار ، لقب به ؛ لكثرة ما عنده من الأحاديث ، ( **فينصرف** ) ما ذكر من لُجام وبُندار ( **لانتفاء علميته في**

لغة العجم ، ومثله : الاسم الأعجمي الثلاثي فينصرف ، وإن كان علماً في العجمية ؛ كشتر ونوح ، والمراد بالأعجمي : كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من لسان غيرها ، سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم غير ذلك . وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب ؛ كإسماعيل ، وبنقل الأئمة أعجميته ، . . . . . . . .

---

**لغة العجم ، ومثله** ) أي : ومثل ما نقل إلىٰ لغة العرب وهو نكرة في لغة العجم ( **الاسم الأعجمي الثلاثي** ) ، والمراد به : ما عدا العربي لا خصوص الفارسي ، ( **فينصرف وإن كان علماً في** ) اللغة ( **العجمية** ) سواء كان محرك الوسط ( **كشَتَر** ) وهو اسم حصن في العجم ، ومحل صرفه ما لم يرد به البقعة ، وإلا . . تحتم منعه للتأنيث المعنوي والعجمة .

أ( **و** ) كان ساكنه ؛ كـ( **نوح** ) لقب لسيدنا نوح عليه السلام ؛ لكثرة نوحه بالدعوة إلى الله ، وإلا . . فاسمه عبد الشكور ، ( **والمراد بالأعجمي كل ما نقل إلىٰ لسان العرب من لسان غيرها** ) أي : من لغة غير لغة العرب لا خصوص الفارسية ، ( **سواء** ) في منعه من الصرف إذا توفرت الشروط ( **كان** ) منقولاً ( **من لغة الفرس** ) وهم جيل من أولاد سام بن نوح ، ( **أم** ) من لغة ( **الروم** ) وهم أيضاً من أولاد سام بن نوح ، وهما والعرب إخوة أشقاء من أولاد سام ، كما بسطنا الكلام علىٰ ذلك في ( سورة الروم ) في تفسيرنا « حدائق الروح » ، ( **أم** ) من لغة ( **الحبشة** ) جنس من السودان من أولاد حام بن نوح عليه السلام ، ( **أم** ) من لغة ( **الهند أم** ) من لغة ( **البَرْبَر** ) بفتح الموحدتين بينهما راء ساكنة ، وهم قوم من سكان سواحل البحر الأحمر ، ومن بلادهم البربرا من بلدان الصومال ، ومنهم عكرمة بن عبد الله مولى ابن عباس ، وهما أيضاً من أولاد حام بن نوح عليه السلام ، ( **أم** ) من لغة ( **غير ذلك** ) المذكور من اللغات ؛ كالترك والتكرور والأرميا والصوماليا .

( **وتعرف عجمية الاسم بخروجه عن أبنية العرب** ) أي : عن أبنية وأوزان الكلمات العربية ( **كإسماعيل** ) وميكائيل .

( **وبنقل الأئمة** ) أي : أئمة اللغات العربية ؛ كالخليل وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء ( **أعجميته** ) أي : كونه من أوضاع العجم عن فصحاء العرب .

وبأن يجتمع فيه ما لا يجتمع في لغة العرب كالجيم والصاد كصولجان أو كالجيم والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة وبغير ذلك مما ذكروه . وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة : محمداً صلى الله عليه وسلم وصالحاً وشعيباً وهوداً ، وألحق بها في الصرف من أسماء العجم : نوح ولوط وشيث ، فهٰذه السبعة منصرفة ، ويجمعها قوله :

تـذكـر شعيبـاً ثـم نـوحـاً وصـالحـاً     وهـوداً ولـوطـاً ثـم شيثـاً محمـداً

---

( و ) يعرف أيضاً ( **بأن يجتمع فيه** ) أي : في ذلك الاسم من الحروف ( **ما لا يجتمع في** ) كلمات ( **لغة العرب ؛ كالجيم والصاد** ) مثاله : ( **كصولجان** ) وهي عصا معوج الرأس ، تضرب بها الكرة ، تتلاعب بها الصبيان ، معروفة عند الناس ، ( **أو كالجيم والقاف ؛ كمنجنيق** ) وهي آلة لرمي الحجارة ، أول من صنعها نمروذ اللعين ، علمه إبليس حين رمىٰ إبراهيم في النار عليه السلام ، ( **أو** ) الجيم ( **والكاف ؛ كسكرجة** ) اسم لوعاء السمن .

( و ) تعرف عجمة الكلمة أيضاً ( **بغير ذلك** ) المذكور ( **مما ذكروه** ) أي : مما ذكره النحاة في كتبهم ؛ كأن تجتمع فيها السين والذال ؛ كسَاذَجٍ وأُستاذ ، أو تكون في أوله نون بعدها راء كنرجس ، أو يكون آخرها زاياً قبلها دال كمهندز ؛ لأن ذلك كله لا يجتمع في كلمة عربية .

( **وجميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة** ) ، فهي عربية مصروفة : ( **محمداً صلى الله عليه وسلم وصالحاً وشعيباً وهوداً ، وألحق بها** ) أي : بهٰذه الأربعة العربية ( **في الصرف** ) مع كونها ( **من أسماء العجم** ) وأوضاعه ثلاثة : ( **نوح ولوط وشيث** ) لخفتها بسكون الوسط ، ( **فهٰذه السبعة** ) من أسمائهم ( **منصرفة ، ويجمعها** ) أي : يجمع هٰذه السبعة المصروفة ( **قوله** ) أي : قول بعض النحاة : [من الطويل]

( **تـذكـر شعيبـاً ثـم نـوحـاً وصـالحـاً     وهـوداً ولـوطـاً ثـم شيثـاً محمـداً** )

أي : اذكر هٰؤلاء في بيان تلك السبعة من التذكر من باب ( تفعل ) الخماسي ، وفي « الخضري » :

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## فائدة

### [أسماء الأنبياء والملائكة غير مصروفة]

وجميع أسماء الأنبياء والملائكة كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة ، حتىٰ موسىٰ عليه السلام؛ لأنه معرب موشىٰ، وهو بالعبراني معناه الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما، فركبا اسماً عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه . . فإنما هو في موسى الحديد، فقيل : من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فهو موسىٰ كأعطيته فهو معطىٰ ، فيكون مصروفاً، وقيل : هو فعلىٰ من ماس يميس إذا تبختر في مشيه ؛ لتحركه كذلك عند الحلق به ، فقلبت الياء واواً لضم ما قبلها ؛ كموقن من اليقين ، فيمنع للألف المقصورة ، كما في « السمين » ، ويستثنىٰ من أسماء الملائكة أربعة : رضوان ومالك ومنكر ونكير ، فهـٰذه عربية لكن رضوان ممنوع من الصرف للزيادة ، وقد جمعها بعضهم فقال :

رضوان مالك منكر ونكير ... أخيرها بالصرف عندهم شهير

ويستثنىٰ من الأنبياء سبعة : محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام ، فكلها مصروفة ؛ لفقدان العجمة في الأربعة الأول ، وفقدان شرطها في الثلاثة الأخيرة ، وقد جمعها بعضهم في بيتين مع رعاية ترتيبهم في الزمن فقال : [من الطويل]

ألا إن أسماء النبيين سبعة ... لها الصرف في إعراب من يستنشد

فشيث ونوح ثم هود وصالح ... شعيب ولوط والنبي محمد

وقيل : هود ليس عربياً ، بل هو كنوح ؛ لأنه قبل إسماعيل ، وهو أبو العرب ، لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه . . يدل علىٰ وجود العربية قبله ، وفي عزير وجهان ، وقرىء بهما ، فالصرف علىٰ أنه عربي من التعزير ، وهو التعظيم وعدمه علىٰ أنه أعجمي ، أو أنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد ، وأما إبليس . . فقيل : منعه للعجمة ، وقيل : عربي مشتق من الإبلاس ، وهو الإبعاد ، وعلىٰ هـٰذا فمنعه لشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً ، بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه ، فكأنه دخيل في لسانها ، لا لأنه لا نظير له في الآحاد

وأشار إلى النوع الخامس بقوله :

**وَهَكَـــذَا ٱلإِسْمَـــانِ حِيْـــنَ رُكِّبَـــا كَقَـــوْلِهِـــمْ رَأَيْـــتُ مَعْـــدِي كَـــرِبَـــا**

أي : ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم ، وهو عدم الصرف الاسمان إذا رُكبا تركيب مزج ؛ كمعدي كرب وبعلبك ، لكن ........................

---

العربية كما قيل ، بل له نظير ؛ كإحليل وإكليل وغيرهما . اهـ ( منه ) .

( **وأشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلى النوع الخامس** ) من القسم الثاني ( **بقوله** ) :

( **وهكـــذا الإسمـــان حيـــن ركبـــا كقـــولهـــم رأيـــت معـــدي كـــربـــا** )

( **وهكذا** ) أي : ومثل هٰذا المذكور من الأعلام المتقدمة في الحكم ، وهو عدم الصرف ( **الإسمان حين رُكِّبا** ) أي : حين إذ ركبا تركيب مزج لا غير ؛ وذلك ( **كقولهم** ) أي : قول العرب : ( **رأيت معدي كربا** ) بألف الإطلاق ، ومررت ببعلبك .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : ومثل ما تقدم من الأعلام في الحكم ، وهو عدم الصرف الاسمان إذا ركبا تركيب مزج** ) أي : تركيب خلط ، وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة ( تاء ) التأنيث ، علىٰ أن الإعراب على الجزء الثاني ، فخرج به تركيب إضافة ؛ كعبد الله وامرىء القيس ونحوهما ، فإنه مصروف ؛ لأن الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً ، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف ، وتركيب إسناد ؛ كبرق نحره وشاب قرناها ؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات على الأصح ؛ ولهٰذا يحكى اللفظ علىٰ ما كان عليه قبل العلمية ( **كمعدي كرب** ) قال الزمخشري : مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه ، **والكرب** : الفساد ، فكأنه قيل : هٰذا المسمىٰ بهٰذا الاسم جاوزه الفساد . اهـ « حمدون » ، ( **وبعلبك** ) البعل في الأصل : الزوج ، والبك : الدق والضرب ، ثم ركبا وصار مجموعهما علماً علىٰ بلد ؛ كحضرموت .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( ومثل ما تقدم الاسمان إذا ركبا تركيب مزج ) رفع به توهم عدم اشتراط شيء في منعه من الصرف ؛ أي : لكن منعه من

بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ، ولم يختم بـ( ويه ) فيمنع حينئذ من الصرف للعلمية والتركيب ، بخلاف ما ختم بـ( ويه ) كسيبويه ، وما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر ، ومن الظروف ؛ نحو : تأتينا صباح مساء ، والأحوال ؛ نحو : هو جاري بيت بيت ، فإنه مبني على الكسر في الأول ، وعلى الفتح في الثاني ، . . . . . . . . . . . .

---

الصرف ( **بشرط أن يكون معرفة بالعلمية ، ولم يختم بـ« ويه » فيمنع حينئذ** ) أي : حين إذ كان معرفة غير مختوم بويه ( **من الصرف للعلمية والتركيب** ) المزجي ، ( **بخلاف ما ختم بـ« ويه » كسيبويه** ) وحمويه ونفطويه مثلاً ( **وما ركب من الأعداد ؛ كخمسة عشر** ) وأربعة عشر مثلاً ، ( **و** ) ما ركب ( **من الظروف** ) الزمانية ( **نحو : تأتينا صباح مساء** ) أو المكانية ؛ كقولهم : سهلت الهمزة بين بين ، ( **و** ) ما ركب من ( **الأحوال ؛ نحو** ) قولهم : ( **هو جاري بيت بيت ، فإنه** ) أي : فإن المركب المزجي : ( **مبني على الكسر في الأول** ) نحو : سيبويه ، فإنه مبني ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وهو ( الواو ) لأنه مركب من ( سيب ) وهو التفاح ، و( ويه ) وهو رائحته كذا قيل . وفيه نظر ، قال بعضهم : لأن ( ويه ) اسم صوت ، وهو مبني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ بواسطة شبهه أسماءَ الأفعال ، وأسماء الأفعال أشبهت الحرف في عدم التأثر بالعامل ؛ فبني ( سيبويه ) تغليباً لجانب الصوت ؛ لأنه الآخر ، وهو على التقديم والتأخير ؛ أي : رائحة التفاح ، وإعرابه على التقدير الأول في نحو : مررت بسيبويه : ( سيبويه ) في محل الجر مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وعلى التقدير الثاني : في محل الجر مبني على الكسر ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك علىٰ كلا التقديرين ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

( **و** ) مبني ( **على الفتح في الثاني** ) والمراد بـ( الثاني ) : ما عدا الأول من الأعداد والظروف والأحوال ، **فمثال الأعداد** : نحو : مررت بخمسةَ عشرَ ، فتقول في إعرابه : ( خمسة عشر ) في محل الجر بـ( الباء ) مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ لأن أصله خمسة وعشر ، ثم حذفت ( الواو ) لقصد مزج الاسمين وتركيبهما تركيباً مزجياً ، وبنيا على الحركة ؛ ليعلم أن

بخلاف المركب الإضافي ؛ نحو : عبد الله فمصروف ، والإسنادي ؛ نحو : شاب قرناها فمحكي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب . اهـ « شذور » ، **ومثال الظروف الزمانية** : تأتينا صباحَ مساءَ ، وإعرابه : ( تأتينا ) فعل وفاعل مستتر ومفعول به ، والأصل تأتينا صباح ومساء ، فحذف العاطف ، وركبا تركيباً مزجياً ، ( صباح مساء ) ظرف زمان مركب ، مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وحركا ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت فتحة لثقل التركيب ، **ومثال المكانية** : نحو قولهم : سهلت الهمزة بين بين ، أصله : سهلت بينها وبين حرف حركتها ، فحذف ما أضيف إليه بين الأولىٰ وبين الثانية وحرف العطف ، وركب الظرفان ، فبنيا علىٰ فتح الجزأين ، وقس علىٰ ما ذكرناه فيما قبله ، **ومثال الأحوال المركبة** : كقولهم : هو جاري بيت بيت ، فتقول في إعرابه : ( هو جاري ) مبتدأ وخبر ، ( بيت بيت ) حال مركبة ، مبني علىٰ فتح الجزأين لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ حرف الجر ؛ لأن أصله بيته لبيتي ، فحذف ما أضيف إليه البيت الأول والبيت الثاني ، ثم الجار فركبا تركيباً مزجياً ، وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل ؛ لأنه في معنىٰ مجاوري ، وإنما حركا لما مر فيما قبله . . . إلخ .

وقوله : ( **بخلاف المركب الإضافي** . . . ) إلخ ، محترز قوله : ( إذا ركبا تركيب مزج ) ( **نحو : عبد الله ، فمصروف** ) لأن الإعراب في المركب الإضافي على الجزء الأول ، وحكم الجزء الثاني ما كان عليه قبل الإضافة ، فإن كان الجزء الثاني غير منصرف قبل العلمية . . بقي بعد العلمية كذلك ؛ كأيوب من أبي أيوب ، وإن كان قبلها مصروفاً . . بقي كذلك ؛ كعبد شمس . اهـ « حمدون » ، **وضابطه** : كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبله ، علىٰ أن الإعراب على الجزء الأول .

( و ) المركب ( **الإسنادي** ) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرىٰ ( **نحو : شاب قرناها** ) وبرق نحره ( **فمحكي** ) عند السيد وصاحب اللباب ، واختار ابن الحاجب كونه مبنياً ؛ لأن حكمه إذا سميت به شخصاً الحكاية علىٰ ما كان عليه أوَّلاً قبل

والأفصح في المركب المزجي : أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف ، ويبنى الأول على الفتح ما لم يكن آخره ( ياء ) فيسكن ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

التسمية ، فإذا سميت به شخصاً ، وقلت : جاء شاب قرناها ، ورأيت شاب قرناها ، ومررت بشاب قرناها . . لكان مرفوعاً في الأول بالضمة ، منصوباً في الثاني بالفتحة ، مجروراً في الثالث بالكسرة ، والحركات الثلاث مقدرة على الألف ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، فهو معرب عند الجمهور ، خلافاً لابن الحاجب كما مر آنفاً . اهـ « حمدون » بزيادة .

( **والأفصح** ) أي : الأكثر فصاحة ومطابقة لمقتضى الحال ( **في المركب المزجي : أن يعرب ثاني جزأيه إعراب ما لا ينصرف** ) رفعه بالضمة ونصبه وجره بالفتحة ، ( **ويبنىٰ** ) الجزء ( **الأول على الفتح** ) **والصواب** : أن يقال : ويفتح الجزء الأول ؛ لأن البناء ليس في الوسط ( **ما لم يكن آخره** ) أي : آخر الجزء الأول ( **«ياءً» فيسكن** ) آخره ؛ نحو : معدي كرب وقالي قالاً ، ومقابل الأفصح : بناء الجزأين على الفتح ، وإعراب الأول وإضافته للثاني ، ثم إن كان في الثاني ما يقتضي منع الصرف . . منع ؛ كـ( رام هرمز ) ، وإذا كان آخر الأول ( ياءً ) . . قدرت الحركات الثلاث ، ولا تظهر الفتحة عليها في حالة النصب ؛ تشبيهاً لها بالألف ، فلزم في التركيب ؛ لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الإفراد ، وقيل : يفتح بالنصب ما لم يكن آخره ياءً ، فيسكن للثقل بالتركيب والإعلال ؛ كمعدي كرب وقالي قالاً اهـ « يس » .

**فإن قلت** : ما الفرق بين الإضافي والإسنادي ، وبين المزجي حتىٰ منع من الصرف هو دونهما ، مع أن التركيب فرع الإفراد ، وهو موجود في كل . . **قلت** : أجيب : بأن المركب الإسنادي كان فعلاً وفاعلاً قبل نقله ، أو مبتدأ وخبراً مثلاً ، والمضاف والمضاف إليه كان لهما حكم قبل العلمية ، وهو إعراب الأول بحسب العوامل ، والثاني بالإضافة ، فلما سميٰ بكل من الإسنادي والإضافي . . استصحب ذلك الأصل الذي كان لهما قبل التسمية ، والمركب المزجي إنما ركب عند العلمية ، فليس له حكم قبلها يستصحب ؛ فلذلك اعتبرنا تركيبه دونهما . اهـ « حمدون » .

وأشار إلى السادس بقوله :

وَمِنْــهُ مَــا جَــاءَ عَلَــىٰ فَعْــلاَنَــا عَلَــى ٱخْتِــلاَفِ فَــائِــهِ أَحْيَــانَــا
تَقُــولُ مَــرْوَانُ أَتَــىٰ كِــرْمَــانَــا وَرَحْمَــةُ ٱللهِ عَلَــىٰ عُثْمَــانَــا

أي : ومن **غير المنصرف** : العلم المزيد في آخره ألف ونون الجائي علىٰ وزن ( فعلان ) مثلث الفاء ؛ كمروان وكرمان وعثمان ، وإنما أورد هنا ثلاثة أوزان مختلفة ، ولم يورد في الصفة . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وأشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين ( **إلىٰ** ) النوع ( **السادس** ) من القسم الثاني ( **بقوله** ) :

( **ومنــه مــا جــاء علــىٰ فعــلانــا علــى اختــلاف فــائــه أحيــانــا**
**تقــول مــروان أتــىٰ كــرمــانــا ورحمــة الله علــىٰ عثمــانــا** )

( **ومنه** ) أي : ومن الاسم الذي لا ينصرف ( **ما جاء** ) من الأعلام ( **علىٰ** ) وزن ( **فعلانا** ) بألف الإطلاق حالة كون ( فعلان ) ( **على اختلاف** ) حركات ( **فائه** ) وأوله ( **أحياناً** ) أي : في أحيان مختلفة ؛ أي : حالة كونه مثلث ( الفاء ) ، **والمعنىٰ** : أي : من غير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون ، الجائي علىٰ وزن ( فعلان ) مثلث ( الفاء ) ( **تقول** ) أيها السائل في أمثلته مثلث ( الفاء ) : ( **مَروان** ) بن الحكم الأموي التابعي بفتح الميم ( **أتىٰ** ) أي : جاء في عهد خلافته ، ( **كِرمانا** ) بألف الإطلاق بكسر الكاف ، اسم بلدة بالعجم ، ( **ورحمة الله** ) تعالىٰ ( **علىٰ عُثمانا** ) بضم العين ، وبألف الإطلاق ابن عفان الأموي ذي النورين ، رضي الله تعالىٰ عنه وأرضاه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : ومن** ) الاسم الـ( **ـغير المنصرف العلم المزيد في آخره ألف ونون ، الجائي علىٰ وزن « فعلان » مثلث « الفاء »** كـ ) قولهم : جاء ( **مروان** ، **و** ) دخل ( **كرمان** ) اسم بلدة بفارس ، ( **و** ) قتل ( **عثمان** ) بن عفان رضي الله تعالىٰ عنه شهيداً في الدار .

( **وإنما أورد** ) وذكر الناظم ( **هنا** ) أي : في مقام القسم الثاني من القسمين ، وهو ما كان إحدى العلتين فيه العلم لا الصفة ( **ثلاثة أوزان مختلفة** ) في حركة ( الفاء ) بالضم والفتح والكسر ، ( **ولم يورد** ) ويذكر ( **في الصفة** ) أي : في القسم الأول الذي

إلا وزناً واحداً ، وهو مفتوح ( الفاء ) كسكران ؛ لأن مضموم ( الفاء ) من الصفات ؛ كعريان مؤنثه يقبل ( التاء ) ، فيكون منصرفاً قطعاً ، ومكسور ( الفاء ) لا يوجد وزنه في الصفات . ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم بوزن ( فعلان ) ، فمن أوزانه : ( أَفعِلان ) كأصبهان ، و( فَعَلان ) كغطفان ، و( فُعالان ) كخراسان . **والمقصود** : أن ما فيه من الأعلام ( ألف ) و( نون ) مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة ، . . . . . .

---

فيه إحدى العلتين الصفة ( **إلا وزناً واحداً ، وهو مفتوح « الفاء » كسكران** ) وندمان الذي مؤنثه ندمىٰ ( **لأن مضموم « الفاء » من الصفات ؛ كعريان مؤنثه يقبل « التاء »** ) فيقال : امرأة عريانة ، ( **فيكون منصرفاً قطعاً** ) أي : اتفاقاً بلا خلاف ، ( **ومكسور « الفاء »** ) بالنصب عطفاً علىٰ مضموم ، ( **لا يوجد وزنه في الصفات** ) فلأجل ما ذكر من التعليلين لم يورد فيما تقدم من الصفات إلا وزناً واحداً .

ولما كان قول الناظم : ( ومنه ما جاء علىٰ فعلان ) يوهم اختصاص العلم المزيد فيه ألف ونون بهٰذا الوزن . . رفع ذلك الإيهام الشارح بقوله : ( **ولا يختص العلم المزيد في آخره ما تقدم** ) أي : ألف ونون ( **بوزن « فعلان »** ) ، و( الفاء ) في قوله : ( **فمن أوزانه** ) تفريعية ؛ أي : فلأجل عدم اختصاصه بوزن ( فعلان ) قلنا : من أوزان العلم المزيد فيه ألف ونون ( **«أَفعِلان» ؛ كأصبهان** ) بفتح الهمزة وكسرها ، وبفتح الموحدة وكسرها ، ففيه أربع لغات ، وأهل المغرب ينطقون بـ( الباء ) ، وأهل المشرق يبدلونها ( فاءً ) اسم مدينة بفارس ، سميت باسم أول من نزلها ، وهو أصبهان بن نوح عليه وعلىٰ نبينا أفضل الصلاة والسلام . اهـ « خضري » .

( **و** ) من أوزانه أيضاً : ( **فَعَلان** ) بفتحتين ( **كغَطَفان** ) بفتح المعجمة والطاء المهملة ، وبالفاء اسم أبي قبيلة من قبائل العرب ، وقد يطلق على القبيلة نفسها ، وهو غطفان بن سعد بن قيس بن غيلان . اهـ « حمدون » .

( **و** ) من أوزانه : ( **فُعالان** ) بضم الفاء ، وزيادة ألف بين العين واللام ( **كخُراسان** ) بضم الخاء المعجمة ، وبألف بعد الراء ، اسم مدينة بفارس .

( **والمقصود** ) من كلام الناظم : ( **أن ما فيه من الأعلام « ألف » و« نون » مزيدتان يمنع الصرف للعلمية والزيادة** ) أي : زيادة الألف والنون علىٰ أيِّ وزن كان ، سواء

ويحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف . . فلك اعتباران ، إن قدرت أصالة التضعيف . . فهما زائدتان ، أو زيادته . . فالنون أصلية ؛ كحسان وعلان وحيان ، فإن جعلتها من الحِس والعَل والحياة . . فوزنها ( فعلان ) فلا تنصرف ، أو من الحسن والعلن والحين . . فوزنها ( فعال ) فتنصرف ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كانت علىٰ وزن ( فعلان ) مثلث الفاء ، أو علىٰ ( أفعلان ) أو علىٰ ( فعَلان ) بفتح العين ، أو علىٰ ( فعالان ) ، ( **ويحكم بزيادتهما** ) أي : بزيادة ( الألف ) و( النون ) ( **إذا تقدم عليهما أكثر من حرفين أصليين** ) كعثمان ، هـٰذا في غير المضاعف ، أما في المضاعف ( **فإن كان قبلهما** ) أي : قبل ( الألف ) و( النون ) ( **حرفان ثانيهما مضعف** ) أي : مكرر من جنس واحد ( . . **فلك** ) فيه ( **اعتباران** ) تقدير أصالة التضعيف ، وتقدير زيادته ، وفصلهما بقوله : فـ( **إن قدرت أصالة التضعيف** ) بأن قدرت كونه ( عين ) الكلمة و( لامها ) ( . . **فهما** ) أي : فـ( الألف ) و( النون ) ( **زائدتان** ) فيمنعان من الصرف مع العلمية ، ( **أو** ) قدرت ( **زيادته** ) أي : زيادة التضعيف بين ( فاء ) الكلمة و( عينها ) ( . . **فالنون أصلية** ) أي : ( لام ) الكلمة ، فيصرف ذلك العلم الذي فيه النون الأصلية ؛ لعدم زيادتها ؛ فمثال ذلك المضعف الذي يمكن فيه اعتباران : ( **كحَسَّان وعَلاَّن وحَيَّان** ) بفتح أوائلها ، وتشديد ثانيها ، ( **فإن جعلتها** ) أي : جعلت هـٰذه الأعلام مشتقة ( **من الحِس** ) بكسر الحاء المهملة ، وهو الإدراك ، ( **و** ) من ( **العَل** ) بفتح العين ، وهو الشرب ثانياً بعد النهل ، ( **و** ) من ( **الحياة** ) ومنه الحي ، وهو ضد الميت ( . . **فوزنها** ) أي : فوزن هـٰذه الأعلام ( « **فعلان** » ، **فلا تنصرف** ) لزيادة ( الألف ) و( النون ) فيها ، ( **أو** ) قدرتها مأخوذة ( **من الحسن** ) في الأول ، وهو الجمال ، ( **و** ) من ( **العلن** ) في الثاني ، وهو ضد السر ، ( **و** ) من ( **الحَين** ) في الثالث بفتح الحاء من حان الشيء إذا قرب ( . . **فوزنها** ) أي : فوزن هـٰذه الأعلام ( **فعال** ) الصواب : فعلال لا فعلان كما في « الخضري » . ( **فتنصرف** ) هـٰذه الأعلام ؛ لعدم زيادة ( النون ) فيها ؛ لأنها ( لام ) الكلمة ، وفي أغلب النسخ : ( فينصرف ) بالياء ، والصواب ما قلنا .

ومثلها شيطان ، هل هو من الشيط أو من الشطن ؟

**فَهَـٰـذِهِ إِنْ عُــرِّفَــتْ لاَ تَنْصَــرِفْ ... وَمَــا أَتَــىٰ مُنَكَّــراً مِنْهَــا صُــرِف**

أي : فهـٰذه الأنواع الستة المتقدمة إن قصد بها التعريف بالعلمية ؛ أي : بكل منها . . لم تنصرف ؛ لوجود العلتين ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ومثلها** ) أي : ومثل هـٰذه الأعلام في احتمال الاعتبارين فيه ( **شيطان ، هل هو** ) مأخوذ ( **من الشيط** ) يقال : شاط يشيط شيطاً إذا أحرق ، فالألف والنون فيه زائدتان ، فيمنع من الصرف ، ( **أو** ) هل هو مأخوذ ( **من الشطن ؟** ) يقال شطن يشطن شطناً من باب ( نصر ) إذا بعد من رحمة الله تعالىٰ ، فالنون فيه أصلية فيصرف ، قال أبو حيان : ومحل ما ذكر في ( حسان ) غير الصحابي الشاعر المشهور ، أما هو رضي الله تعالىٰ عنه . . فممنوع من الصرف قطعاً ؛ لأنه المسموع في شعره ، وعلىٰ ألسنة الرواة عنه . اهـ ، فيستفاد منه أن محل الوجهين في غير ما سمع فيه أحدهما فقط ، وإلا . . فلا يتعدىٰ . اهـ « خضري » .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( فهـٰـذه إن عــرفــت لا تنصــرف ... ومــا أتــىٰ منكــراً منهــا صــرف )**

أي : ( **فهـٰذه** ) الأنواع الستة المتقدمة من القسم الثاني ( **إن عرفت** ) أي : إن قصد بكل منها التعريف بالعلمية ( . . **لا تنصرف** ) أي : لا تقبل الصرف ؛ لوجود العلتين فيها ؛ وذلك : كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعد يكربَ ومروانَ بفتح أواخرها ، ( **وما أتىٰ** ) وجاء ( **منكراً** ) أي : مقصوداً به التنكير ( **منها** ) أي : من هـٰذه الأنواع الستة في كلامهم ( . . **صرف** ) أي : نون وجر بالكسرة ؛ لزوال العلمية ، تقول في تنكيرها : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم ، بالجر والتنوين في كلها ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : فهـٰذه الأنواع الستة المتقدمة** ) قريباً ( **إن قصد بها التعريف بالعلمية ؛ أي : بكل منها** ) ، وهي ما اجتمع مع العلمية التأنيث بلا ألف ووزن الفعل والعدل والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون ( . . **لم تنصرف** ) معرفة ، وتنصرف نكرة ، كما مثلنا به ( **لوجود العلتين** ) الفرعيتين فيه ، ومثل لها

كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعدي كربَ ومروانَ ، وإن قصد بها التنكير . . صرفت ؛ لزوال العلمية ، تقول : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم بالجر والتنوين .

وَإِنْ عَـــرَاهَـــا أَلِـــفٌ وَلاَمُ فَمَـــا عَلَـــىٰ صَـــارِفِهَـــا مَـــلاَمُ
وَهَكَـــذَا تُصْـــرَفُ بِـــٱلْإِضَـــافَـــةِ نَحْـــوُ سَخَـــىٰ بِـــأَطْيَـــبِ ٱلضِّيَـــافَـــةِ

---

الشارح في حالة التعريف بقوله ( **كمررت بطلحةَ وأحمدَ وعمرَ وإبراهيمَ ومعدي كربَ ومروانَ** ) فالعلمية تقارنها ست علل ، والوصف يقارنه ثلاث علل من الست التي تقارن العلمية ، وهي : وزن الفعل مع الوصف كأحمر ، ووزن فعلان مع الوصف كسكران ، والعدل مع الوصف كمثنىٰ وثلاث .

( **وإن قُصد بها** ) أي : بهـٰذه الأنواع الستة ( **التنكير** ) كما إذا دخل عليها ( رُبَّ ) ( . . **صرفت ؛ لزوال العلمية** ) عنها بقصد التنكير مع القرينة ، كما إذا ( **تقول : رُبَّ طلحةٍ وأحمدٍ وعمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لقيتهم ، بالجر والتنوين** ) لدخول ( رب ) عليها ، ثم ذكر الناظم حكم ما إذا دخلت على الأسماء الممنوعة من الصرف ما يعارض شبهها بالفعل من الإضافة والألف واللام ، فقال :

( **وإن عـــراهـــا ألـــف ولام فمـــا علـــىٰ صـــارفهـــا مـــلام**
**وهكـــذا تصـــرف بـــالإضـــافـــة نحـــو سخـــىٰ بـــأطيـــب الضيـــافـــة** )

وقوله : ( **وإن عراها ألف ولام** ) مرتب علىٰ محذوف ، تقديره : هـٰذه الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف فتجر بالفتحة ؛ لشبهها حينئذ بالفعل في وجود علتين فرعيتين فيها إذا لم يدخلها ( أل ) ، أو بدلُها من ( أم ) الحميرية ، أو لم تضف ، فإن دخلها ( أل ) أو بدلُها . . وجب جرها بالكسرة ؛ لبعدها عن شبه الفعل بدخول ( أل ) عليها ؛ لأن الفعل لا يدخل عليها ( أل ) لكونها من خواص الاسم وعلامته ، كما قال الناظم : ( وإن عراها ) أي : وإن عرىٰ هـٰذه الأسماء الغير المنصرفة ، وحل فيها ودخل عليها ( ألف ولام ) أي : دخل عليها حرف ( أل ) ، سواء كانت معرفة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ ﴾ ، أم موصولة ؛ كقوله : [من الطويل]

مـــا أنـــت بـــاليقظـــان نـــاظـــره إذا نسيـــت بمـــن تهـــواه ذكـــر العـــواقـــب

يعني : أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف ، فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها ( أل ) أو بدلها أو تضف لشبهها حينئذ بالفعل ، فإن دخلها ( أل ) أو بدلها ، سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة . . وجب جرها بالكسرة ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بناء علىٰ أن ( أل ) توصل بالصفة المشبهة أم زائدة ؛ كقوله : [من الطويل]

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا    شديداً بأعباء الخلافة كاهله

أو دخل عليها بدلها ، وهي ( أم ) الحميرية ؛ كقوله : [من الطويل]

أإن شمت من نجد بريقاً تألقا    تبيت بليلِ امأرْمَدِ اعتاد أولقا

( **فما علىٰ صارفها** ) أي : صارف هٰذه الأسماء الغير المنصرفة بجرها بالكسرة ، ( **ملام** ) أي : لوم ، واعتراض لعدم خروجه عن قواعدهم واصطلاحاتهم ، وهو مصدر ميمي من لام يلوم ، كقال يقول مقالاً ، ( **وهكذا** ) أي : وكما تصرف بدخول ( أل ) عليها ( **تصرف** ) هٰذه الأسماء ، وتجر بالكسرة ( **بالإضافة** ) أي : بإضافتها إلىٰ ما بعدها لفظاً ( **نحو : سخىٰ** ) وأعطىٰ زيد ( **بأطيب الضيافة** ) وأحسن القرىٰ فجر ( أطيب ) بالكسرة لإضافته إلى الضيافة مع وجود علتين فيه ، وهما الوصفية ووزن الفعل ، وكقوله تعالىٰ : ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ ، أو تقديراً ؛ كقول بعضهم : إبدأ بذا من أولِ ، بكسر أول بلا تنوين علىٰ نية لفظ المضاف إليه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم بهٰذين البيتين : ( **أن الأسماء التي لا تنصرف إنما تمنع من الصرف ، فتجر بالفتحة إذا لم يدخلها « أل »** ) مطلقاً ، ( **أو** ) لم يدخلها ( **بدلها** ) وهو ( أم ) الحميرية ، كما مر مثالها ، ( **أو** ) لم ( **تضف** ) إلىٰ ما بعدها لفظاً أو تقديراً ، وقوله : ( **لشبهها** ) أي : لشبه هٰذه الأسماء ( **حينئذ** ) أي : حين إذ لم تضف ، ولم يدخلها ( أل ) ( **بالفعل** ) في وجود علتين فرعيتين فيه علة لقوله : ( إنما تمنع ) وذكر محترز هٰذه بقوله : ( **فإن دخلها « أل »** ) مطلقاً ، ( **أو** ) دخل ( **بدلها** ) أي : بدل ( أل ) عليها وهو ( أم ) الحميرية ، وقوله : ( **سواء كانت** ) ( أل ) الداخلة عليها ( **معرفة أم موصولة أم زائدة** ) تفسير لقولنا آنفاً : ( مطلقاً ) .

وقوله : ( **وجب جرها** ) أي : جر هٰذه الأسماء الغير المنصرفة ( **بالكسرة** ) جواب

كمررت بالأفضل ، ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ ، وكذا إذا أضيفت ولو تقديراً ؛ نحو : ﴿ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ، وسخىٰ بأطيب الضيافة ، لكن هل هي حينئذ منصرفة أم باقية علىٰ منع صرفها ؟ فيه خلاف . فذهب جمع منهم الناظم إلى الأول ؛ . . . . . . . . . .

---

( إن ) الشرطية في قوله : ( فإن دخلها أل ) وذلك ( كـ ) قولك : ( **مررت بالأفضل** ) منكم مثال لـ( أل ) الموصولة بناء علىٰ أن ( أل ) الداخلة على اسم التفضيل موصولة ؛ أي : بالذي فضل عليكم ، **والأصح** : أنها معرفة ، ( و ) نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ **وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ** ﴾ ) مثال للمعرفة ، ( **وكذا** ) تجر هٰذه الأسماء بالكسرة ( **إذا أضيفت** ) إلىٰ ما بعدها ( **ولو** ) كانت إضافتها إلىٰ ما بعدها ( **تقديراً** ) كما مر مثالها في شرحنا ، ومثال إضافتها لفظاً : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ ( **فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾ ) ، ( و ) قولك : ( **سخىٰ** ) زيد وجاد ( **بأطيب الضيافة** ) أي : بأحسن القرىٰ .

وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قوله : ( فإن دخلها ( أل ) . . وجب جرها بالكسرة ) رفع به توهم كون جرها بالكسرة اتفاقاً ؛ أي : لكن ( **هل هي** ) أي : هل الأسماء الغير المنصرفة ( **حينئذ** ) أي : حين إذ أضيفت ، أو دخلت عليها ( أل ) ( **منصرفة** ) أي : مجرورة بالكسرة ، ( **أم** ) هي ( **باقية علىٰ منع صرفها** ) فتجر بالفتحة ؟ ( **فيه** ) أي : في جواب هٰذا الاستفهام ( **خلاف** ) بين النحاة .

( **فذهب جمع** ) أي : طائفة من النحاة ( **منهم** ) أي : من ذلك الجمع ( **الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ؛ أي : مالوا ( **إلىٰ** ) القول ( **الأول** ) واختاروه ، وهو كونها **منصرفة** ؛ أي : قال المبرد والسيرافي وغيرهما ، واختاره ابن مالك في « النكت » : إنها مصروفة ؛ لأنه دخلها ما هو من خواص الأسماء ، ويؤثر في معناها ، فأضعف شبهها بالفعل ، فرجعت إلىٰ أصلها ، وهٰذا القول إما : مبني علىٰ أن الصرف هو الكسر فقط ، أو هو والتنوين معاً ، فلا يمنع منه إلا بمنع كل ، أو التنوين فقط ، لكنه لم يظهر للإضافة أو ( أل ) ، وقيل : إن زالت منها علة . . فمنصرفة ؛ نحو : بأحمدِكم ؛ لزوال علميته مع الإضافة أو ( أل ) ، وإن بقيت العلتان . . **فغير منصرفة** ؛ نحو : بأحسنَكم ، واختاره ابن مالك في « نكته » علىٰ « مقدمة ابن الحاجب » ، وقال

لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم ؛ أعني : ( أل ) والإضافة . . قابل شبه الفعل ، فرجع إلىٰ أصله من الصرف ، وهو الجر بالكسرة ، وهو ضعيف . وقيل : بالثاني ؛ بناء علىٰ أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً ؛ لزوال التنوين بالعلتين ، فلما كان زواله هنا لأجل اللام والإضافة لا لأجل العلتين . . زال موجب منع الكسر فدخل ، وهـٰذا هو قول الأكثرين . والذي اختاره كثير من المتأخرين : أنه إن زالت منه إحدى العلتين بالإضافة أو بأل . . صرف ، وإلا . . فلا . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المتأخرون : إن هـٰذا القول هو المحقق ، وإنما ذهب جمع إلى الأول ( **لأن ما لا ينصرف لما دخله ما هو من خواص الاسم ؛ أعني : « أل » والإضافة . . قابل** ) أي : عارض ودافع الذي دخله من خواص الاسم ( **شبه الفعل** ) أي : شبهه بالفعل بوجود علتين فيه ، ( **فرجع** ) معطوف علىٰ ( قابل ) أي : فرجع ما لا ينصرف ( **إلىٰ أصله من الصرف ، وهو الجر بالكسرة ، وهو** ) أي : هـٰذا القول الأول ( **ضعيف** ) لأن الصرف هو التنوين فقط ، وهو مفقود مع ( أل ) والإضافة ، فهي ممنوعة من الصرف .

( **وقيل** ) أي: قال بعضهم: ( بـ ) القول ( **الثاني** ) يعني : أنها باقية علىٰ منع صرفها، كما صرح به في « شرح الكافية » بناء علىٰ أن الصرف هو التنوين ، وهو مفقود مع ( أل ) والإضافة ، وعلل هـٰذا القول الشارح بقوله : قيل : إنها باقية علىٰ منع صرفها ( **بناء علىٰ أن الكسر لم يزل عما لا ينصرف إلا تبعاً ؛ لزوال التنوين بالعلتين ، فلما كان زواله** ) أي : زوال التنوين ( **هنا** ) أي : فيما إذا أضيف أو دخل عليه ( أل ) ( **لأجل** ) دخول الألف و( **اللام** ) عليه أ( **و** ) لأجل ( **الإضافة لا لأجل العلتين . . زال موجب منع الكسر ، فدخل** ) الكسر عليه ، ( **وهـٰذا** ) القول ؛ يعني : قول : ( إنها باقية علىٰ منع صرفها) ( **هو قول الأكثرين** ) لأن الصرف عندهم التنوين، وهو مفقود مع (أل) والإضافة .

( **و** ) القول ( **الذي اختاره كثير من المتأخرين : أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **إن زالت منه إحدى العلتين** ) وهي العلمية ( **بالإضافة أو بـ« أل »** ) نحو : مررت بأحمدكم ، أو مررت باليزيد ( . . **صرف** ) لأن العلم لا يضاف ، ولا تدخل عليه ( أل ) حتىٰ ينكر ، ( **وإلا** ) أي : وإن لم تزل إحدى العلتين ، بل بقيت فيه العلتان ؛ نحو : مررت بأحسنكم ( . . **فلا** ) يصرف ؛ لبقاء العلتين فيه ، وهما الوصفية ووزن

وَلَيْسَ مَصْرُوفاً مِنَ ٱلْبِقَاعِ إلاَّ بِقَاعٌ جِئْنَ فِي ٱلسَّمَاعِ
مِثْلُ حُنَيْنٍ وَمِنىً وَبَدْرِ وَوَاسِطٍ وَدَابَقٍ وَحِجْرِ

---

الفعل في هٰذا المثال ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وليس مصروفا من البقاع إلا بقاع جئن في السماع**
**مثل حنين ومنى وبدر وواسط ودابق وحجر )**

**( وليس مصروفاً )** أي : مجروراً بالكسرة مع التنوين **( من )** أسماء **( البقاع )** والأماكن ، جمع بقعة ، وهي القطعة المتسعة من الأرض **( إلا بقاع )** أي : إلا أسماء بقاع وأماكن **( جئن )** أي : جاء صرفهن **( في السماع )** أي : في الكلام المسموع عن فصحاء العرب ؛ وذلك المذكور من البقاع **( مثل : حنين )** اسم واد بين مكة والطائف ، **( ومنى )** واد بين مزدلفة ومكة تُسمِّي بذلك ؛ لكثرة ما يمنىٰ ويراق فيها من الدماء جاهليةً وإسلاماً ، **( وبدر )** اسم مكان بين مكة والمدينة ، قريب إلى المدينة علىٰ طريق الخط القديم ، وفي الأصل ماء هناك ، أو اسم رجل حفر تلك البئر ، **( وواسط )** اسم مدينة مشهورة في العراق ، بناها الحجاج بن يوسف الثقفي في زمن ولايته وسطاً بين البصرة والبغداد ، وهو مصروف ، **( ودابَق )** بفتح الباء الموحدة وكسرها ، اسم بلد من أعمال حلب ، **وأصله** : اسم نهر ، وهو مصروف ، **( وحِجْر )** بكسر الحاء المهملة ، وسكون الجيم ، وهو اسم لمواضع متعددة ، أشهرها حجر اليمامة ، اسم بلد علىٰ مرحلتين من الطائف إلىٰ جهة اليمن ، وهو علىٰ أربعة مراحل من مكة المكرمة ، سميت يمامة باسم جارية مشهورة بزرقاء ، كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام . اهـ « تحفة » ، وهو أيضاً اسم موضع بديار بني عقيل ، وواد بين بلاد بني عذرة وغطفان ، وبلدة لبني سليم ؛ يعني : أن أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو المحلة أو المحطة .. منعت الصرف ، أو أريد بها المكان أو البلد .. صرفت ؛ كالأسماء التي ذكرها الناظم ، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر .. غلب عليها منع الصرف ، فكان أكثرها لا ينصرف ، وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة ؛ **فالأول** : كبدر ونجد ،

أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه مبنيان على المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو الخطة . . منعت الصرف ، أو المكان أو البلد . . صرفت ؛ كالأسماء التي ذكرها ، لكن لما غلب عليها التأنيث في كلامهم لتأولها بما ذكر . . غلب عليها منع الصرف ، فكان أكثرها لا ينصرف . وقد يتعين اعتبار المكان أو البقعة ؛ **فالأول** : كبدر . . . . . . . .

---

**والثاني** : كدمشق بلدة بالشام ، سميت باسم من بناها أولاً دمشق بن نمروذ عدو إبراهيم عليه السلام ، وهو رجل صالح ، وجِلِّق بكسر الجيم ، واللام مع تشديدها ، موضع بالشام ، وقد يستوي الأمران ؛ كسبأ بلدة باليمن ، وحراء بمكة ، وقباء بالمدينة ، وبغداد بالعراق ، ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل ، فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد وتميم ، أو الحي ؛ كقريش وثقيف . . صرف ، أو الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود . . منع للتأنيث مع العلمية .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : **واعلم** : أن ( **أسماء الأماكن والبلدان صرفها وعدمه** ) أي : عدم صرفها ( **مبنيان** ) أي : جاريان ( **علىٰ** ) اعتبار ( **المعنىٰ ، فإذا أريد بها البقعة أو الخطة** ) بكسر الخاء المعجمة ، وتشديد الطاء المهملة ، الساحة التي خط عليها ؛ أي : أحيطت وحددت بالخطوط والعلامات ( . . **منعت الصرف** ) للعلمية والتأنيث المعنوي ، ( **أو** ) أريد بها ( **المكان أو البلد** ) أو الموضع أو المجلس ( . . **صرفت** ) لفقدان العلتين الفرعيتين ؛ أي : نونت وجرت بالكسرة ، وتلك الأسماء التي أريد بها المكان ، فصرفت ( **كالأسماء التي ذكرها** ) الناظم ، وقوله : ( **لكن** ) استدراك علىٰ قول الناظم : ( وليس مصروفاً من البقاع ) رفع بها توهم كون جميعها غير مصروفة ؛ أي : لكن ( **لما غلب عليها** ) أي : علىٰ أسماء المكان والبلدان ( **التأنيث في كلامهم** ) أي : في كلام العرب ( **لتأولها** ) أي : لتأول تلك الأسماء ( **بما ذكر** ) من البقعة والخطة ( . . **غلب عليها** ) أي : كثر فيها ( **منع الصرف ، فكان أكثرها** ) أي : أكثر أسماء المكان والبلدان ( **لا ينصرف** ) أي : للعلمية والتأنيث المعنوي .

( **وقد يتعين** ) في بعضها ( **اعتبار المكان** ) وإرادته فيصرف ، ( **أو** ) اعتبار ( **البقعة** ) فلا ينصرف ( **فـ** ) مثال ( **الأول** ) الذي يتعين فيه اعتبار المكان : ( **كبدْر**

ونجد ، **والثاني** : كدمشق وجلق . وقد يستوي الأمران ؛ كسبأ وحراء ومنى وقباء وبغداد . ومثل أسماء البقاع أسماء القبائل ، فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد وتميم ، أو الحي ؛ كقريش وثقيف . . صرف ، أو الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود . . منع للتأنيث مع العلمية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**ونجْد** ) لسكون وسطهما كهند ، فلا يتأثر فيهما التأنيث ، ( و ) مثال ( **الثاني** ) الذي يتعين فيها إرادة البقعة : ( **كدِمَشْق** ) بكسر الدال وفتح الميم ، وسكون الشين ، اسم بلدة في الشام ، والآن عاصمة سوريا ، ( **وجِلِّق** ) بكسر الجيم ، وتشديد اللام وكسرها ، اسم موضع في الشام لعجمتهما .

( **وقد يستوي الأمران** ) فيه ؛ أي : إرادة المكان وإرادة البقعة ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ وذلك ( **كسبأ وحراء ومنى وقباء وبغداد** ) .

( **ومثل أسماء البقاع** ) والأماكن ( **أسماء القبائل** ) والشعوب ، ( **فإن أريد باسم القبيلة الأب ؛ كمعد** ) بن عدنان ، ( **وتميم** ) بن مر بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر ، ( **أو الحي ؛ كقريش وثقيف** . . **صرف** ) لفقدان التأنيث ، ( **أو** ) أريد بها ( **الأم ؛ كباهلة ، أو القبيلة ؛ كمجوس ويهود** . . **منع** ) الصرف ( **للتأنيث مع العلمية** ) .

قال الخضري : **فائدة** : يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم الصرف علىٰ تأويلها باللفظ والمكان والحي أو الأب وعدمه علىٰ إرادة الكلمة والبقعة والقبيلة ، إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط ، فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف ومعد باعتبار الحي ، وبدر وحنين على المكان ، وكمنعه في يهود ومجوس علمين ؛ باعتبار القبيلة ، ودمشق على البقعة ، وإلا إذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي ، فيمنع بكل حال ؛ كتغلب وباهلة وخولان وبغداد ، أفاده في « التسهيل » و« شرحه » مع زيادة .

وقوله : ( كأسماء الكلم ) أي : كأسماء حروف الهجاء ، وكذا حروف المعاني ؛ كقولك : ( أن ) حرف نصب ، و( من ) حرف جر ، و( ضرب ) فعل ؛ فإنها إذا أعربت . . جاز فيها الصرف وعدمه ؛ باعتبار ما ذكر وإن كان الأكثر حكاية حالها الأصلي ، وأما نحو قولك : قرأت هود ، فإن جعلته اسماً للسورة . . منعته ؛ لأنه

كجور ، أو للنبي عليه السلام علىٰ حذف مضاف ؛ أي : سورة هود . . صرفته لما تقدم ، وكذا يقاس ما أشبهه ، ويشكل علىٰ ما مر قولهم : جاءتني قريشٌ بالتنوين ، وقوله تعالىٰ : ﴿كذبت ثمود المرسلين﴾ عند من نونه ، مع أن تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة ، فكان حقه المنع ، وأجيب : بأن التأنيث علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أولاد قريش وثمود مثلاً ، كما اعتبر المضاف في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ بعد : ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ ، وإلا . . لقال ، أو هي قائلة ، أو أنه أنث ؛ باعتبار القبيلة ، وصرف باعتبار الحي ؛ فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ، ولا منع فيه ، أفاده الرضي .

## تَنْبِيهٌ

## [متى تمنع (مصر) من الصرف]

مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه، وليس كهند؛ لأنه منقول من مذكر، وهو مصر ابن نوح عليه السلام ، كما نقل عن عيسى بن عمرو ، وإنما صرف في : ﴿ٱهۡبِطُواْ مِصۡرًا﴾ لتأويله بالمكان، أو لأنه غير معين؛ أي: مصراً من الأمصار . اهـ «خضري».

ثم ذكر الناظم حكم ما إذا ما اضطر الشاعر إلىٰ صرف ما لا ينصرف ؛ لاستقامة الوزن ، فقال رحمه الله تعالىٰ :

**( وجائز في صنعة الشعر الصلف ... أن يصرف الشاعر ما لا ينصرف )**

( **وجائز** ) أي : واسع مسموح ( **في صنعة الشعر** ) أي : في صناعة **الشعر** وإنشائها ( **الصَّلِف** ) بفتح الصاد ، وكسر اللام ؛ أي : المائل عن اعتدال أوزانه وأجزائه ؛ بترك التنوين ( **أن يصرف** ) وينون ( **الشاعر** ) في إنشائه الشعر ( **ما لا ينصرف** ) ، ولا ينون في قواعدهم من الأسماء الغير المنصرفة لغرض استقامة الوزن ، وأصل الصَّلِف ـ بفتح الصاد ، وكسر اللام ـ : الميل عن الاعتدال ، مأخوذ من صليف العنق ، وهو جانبه ، فسمي المائل عن الاستقامة صلفاً ، فسمى الناظم الشعر صلفاً ؛ لأن الوزن والقافية قد لا تتأتىٰ إلا بصرف ما لا ينصرف ، الذي هو خروج عن القاعدة ، ويجوز أن يقرأ ( صنعة ) بنون بعد الصاد المفتوحة ، وعين مهملة ، ويقرأ بباء وغين معجمة . اهـ « تحفة » ، وقيل إنما سمي الشعر صلفاً ؛ لأنه يتضمن الكذب في الغالب ؛ إذ يكون

المدح بما ليس في الممدوح والذم كذلك ، وهو من أعظم الميل عن الاعتدال ، وأصل الصلف : الميل عن الاعتدال .

**والمعنىٰ** : أن الشاعر يجوز له إذا اضطر أن يصرف ما لا ينصرف ، وشواهد ذلك كثيرة ، كما سيأتي في الشارح ، **ومنها** : قوله : [من الطويل]

تبصر خليلي هل ترىٰ من ظعائنٍ تحملن بالعلياء من فوق جرثم

فنوَّن ( ظعائن ) وكسره ، وهو جمع خماسي بعد ثانيه ألف . اهـ « تحفة » ، وإنما جاز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأن الضرورة ترد الأشياء إلىٰ أصولها ، وأصل الأسماء الصرف ، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن بألا يستقيم الوزن إلا بالتنوين ؛ كقول امرىء القيس : [من الطويل]

ويوم دخلت الخدر خدر عُنيزةٍ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

والبيت من بحر الطويل ، فصرف ( عُنيزة ) بالتنوين ، وهي بضم المهملة ، فنون فياء تصغير ، فزاي فتاء تأنيث ، اسم ابنة عمه ، وقيل : لقبها ، واسمها فاطمة ، وقيل : فاطمةُ غيرُها ، و( الخِدْر ) بكسر الخاء المعجمة ، وسكون الدال الهودج ، قاله الأعلم ، وفي « الصحاح » : الخِدر : الستر ، ومعنىٰ ( إنك مرجلي ) بالجيم : إنك تصيرني راجلة ؛ أي : ماشية لعقرك ظهر بعيري .

قال الدماميني : ينبغي أن يحمل في أمثال ذلك علىٰ أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة ؛ باعتبار إدخال التنوين عليه ، ولا يكون هٰذا التنوين تنوين الصرف ؛ لمنافاته لوجود العلتين المحققتين ، وإنما يكون تنوين ضرورة . اهـ « تصريح » ، وقد لا تكون موجبة للصرف ؛ بأن يستقيم الوزن بدونه ، ولكن يحصل بمنعه زحاف وتغيير يخرج الشعر عن السلامة ؛ كقوله : [من الطويل]

أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

البيت لم يعثر علىٰ قائله ، و( نعمان ) اسم رجل ، و( المِسك ) بكسر الميم طيب معروف ، ( يتضوع ) تنتشر رائحته ، وسيأتي بسط الكلام فيه في الحاشية :

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **إذا اضطر** ) واحتاج ( **الشاعر** ) في إنشاء شعره

إلىٰ صرف ما لا ينصرف . . صرفه ؛ لأن الضرورة ترد الشيء إلىٰ أصله ، وأصل الأسماء الصرف كما تقدم ، لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن كقوله :

ويـوم دخلـت الخـدر خـدر عُنيـزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي

وقد لا تكون موجبة كقوله :

أعـد ذكـر نعمـان لنـا إن ذكـره هـو المسـك مـا كـررتـه يتضـوع

إذ لو بقي ( نعمان ) علىٰ منع الصرف . . لم ينكسر الوزن ، إلا أنه يكون فيه الزحاف المسمىٰ بالكف ، وهو قبيح عندهم ، فعدل إلى الصرف ؛ لتحصيل أمر مستحسن .

ومنع جمعٌ صرفَ ما فيه ألف التأنيث المقصورة ؛ لتأديته إلىٰ حذف ساكن وهو الألف ، وإثبات لشيء آخر وهو التنوين ، فلا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **إلىٰ صرف ما لا ينصرف** ) في أصله ( . . **صرفه** ) أي : جاز له صرفه ؛ ( **لأن الضرورة ترد الشيء إلىٰ أصله** ) الذي هو التنوين هنا ، ( **وأصل الأسماء** ) المعربة ( **الصرف ، كما تقدم** ) في أول الباب ، ( **لكن الضرورة قد تكون موجبة للصرف ؛ لأجل إقامة الوزن كقوله** ) أي : قول امرىء القيس : [من الطويل]

( **ويـوم دخلـت الخـدر خـدر عنيـزة فقالت لك الويلات إنك مرجلي** )

**وقد لا تكون موجبة ؛ كقوله** ) لم أر من ذكر قائله : [من الطويل]

( **أعـد ذكـر نعمـان لنـا إن ذكـره هـو المسـك مـا كـررتـه يتضـوع** )

**إذ لو بقي « نعمان » علىٰ منع الصرف . . لم ينكسر الوزن ، إلا أنه يكون فيه** ) أي : في البيت ( **الزحاف** ) والتغيير ( **المسمىٰ** ) عندهم ( **بالكف وهو** ) أي : الكف ( **قبيح** ) غير مستحسن ( **عندهم** ) أي : عند العروضيين ؛ لأنه مما يزيل حسن الشعر ، و( الكف ) عندهم : سقوط الحرف السابع الساكن من الجزء ؛ كسقوط نون (مفاعيلن) ( **فعدل** ) الشاعر من عدم صرفه ؛ جرياً علىٰ قاعدة النحاة ( **إلى الصرف** ) والتنوين ( **لتحصيل أمر مستحسن** ) عند العروضيين ، وهو سلامة الشعر عن العيوب والزحاف .

( **ومنع جمعٌ** ) من النحاة ( **صرفَ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لتأديته** ) أي : لتأدية صرفه ( **إلىٰ حذف ساكن وهو الألف ، وإثبات لشيء آخر** ) مثلها ( **وهو التنوين ، فلا**

فائدة ، وأجازه بعضهم ، وهو ظاهر إطلاق النظم ، فقد يكون فيه فائدة ؛ بأن ينون ، فيلتقي ساكنان فيكسر ، فيكون محتاجاً إلىٰ ذلك ، وبه جزم الدماميني . ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب ؛ نحو : ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**فائدة** ) في صرفه ؛ لأنه يزيد بقدر ما ينقص ؛ لأنه إذا نون . . سقطت الألف لالتقاء الساكنين ، والتنوين قدر الألف المحذوفة ، وقدر كل ساكن . اهـ « صبان » ، ( **وأجازه** ) أي : أجاز صرف ما فيه ألف التأنيث المقصورة ( **بعضهم** ) أي : بعض النحاة ( **وهو** ) أي : جواز صرفه ( **ظاهر إطلاق** ) الناظم في ( **النظم** ) حيث قال : ( وجائز في صنعة الشعر الصلف أن يصرف الشاعر . . . ) إلخ ؛ لأن صرفه ما لا ينصرف شامل بعمومه ما فيه ألف التأنيث المقصورة وغيره ، ( **فـ** ) رد قول المانع بأنه لا فائدة فيه ؛ بأنه ( **قد يكون فيه فائدة ؛ بأن ينون** ) ما فيه الألف المقصورة ، ( **فيلتقي ساكنان** ) أي : يلتقي بساكن آخره بعده ، فيحتاج الساكن إلىٰ كسر الأول من الساكنين ، وهو الاسم المقصور ، ( **فيكسر** ) آخر المقصور ، ( **فيكون** ) الاسم المقصور ( **محتاجاً إلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ صرفه ، ( **وبه** ) أي : بجواز صرفه ( **جزم الدماميني** ) وأيضاً سمع بدون ذلك ؛ كقول المُثَلِم بن رياحٍ المُرِّي من قصيدة من الكامل :

إنـي مقسِّـم مـا ملكـت فجـاعـل جـزءاً لآخـرتـي ودنيـاً تنفـع

بتنوين دنيا . اهـ « تصريح » ، والفاء لعطف المفصل على المجمل ، وارتفاع ( جاعل ) على الابتداء وخبره محذوف ؛ أي : فمنه جاعل أجراً ، **والشاهد** : في ( دنيا ) حيث نونه ، وهو عطف علىٰ ( جزءاً ) ، وفيه حذف تقديره : ومنه جاعل دنيا ، و( تنفع ) في محل النصب صفة دنيا . اهـ « عيني على الأشموني » ، وعبارة الصبان : **والمعنىٰ** : فجاعل منه جزاء لآخرتي ، وجاعل منه دنيا تنفع . اهـ

( **ويجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب** ) وهو نوعان : **تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف** ؛ وذلك كتنوين ( **نحو** : ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾ ) وهو غير منصرف ؛ لكونه علىٰ صيغة ( مفاعل ) ، فصرفه نافع والكسائي لمناسبة ( ﴿ وَأَغْلَٰلًا ) وَسَعِيرًا ﴾ وهما مصروفان ، وكتنوين : ( يغوث ويعوق ) في قراءة الأعمش ؛ لمناسبة ( نسرا )

﴿ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ . وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً ؛ نحو : حُميد وعُمير في أحمد وعمر ؛ لزوال أحد السببين بالتصغير . وأما منع المصروف من الصرف . . فمذهب البصريين المنع مطلقاً ؛ لأنه خروج عن الأصل ، بخلاف صرف الممنوع ؛ فإنه رجوع إلى الأصل ، وجوزه بعضهم مطلقاً ، وبعضهم في الشعر . . . .

---

في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ ( وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ ) **والثاني** : **تناسب لرؤوس الآي** ؛ كتنوين ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الأول ؛ لأنه رأس آية ليناسب بقية رؤوس الآي في التنوين وصلاً ، وفي الألف بدله وقفاً ، وأما ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني . فنون ليشاكل الأول لا لرؤوس الآي ، هـٰذا ما في « التصريح » ، فاحذر ما يخالفه . اهـ « خضري » .

( **وقد يكون التصغير سبباً للصرف أيضاً** ) أي : كما يكون التناسب سبباً للصرف ( **نحو : حميد وعمير في** ) تصغير ( **أحمد وعمر ؛ لزوال أحد السببين** ) أي : سببي منع الصرف ، وهما العلمية ووزن الفعل في الأول ، والعلمية والعدل في الثاني ، ( بـ ) سبب ( **التصغير** ) والسبب الذي زال في الأول وزن الفعل ، وفي الثاني العدل .

( **وأما منع المصروف من الصرف** ) للضرورة ( . . **فمذهب البصريين المنع مطلقاً** ) لا في شعر ولا في نثر ( **لأنه** ) أي : لأن منع المصروف من الصرف ( **خروج عن الأصل** ) الذي هو الصرف ، ( **بخلاف صرف الممنوع ؛ فإنه** ) أي : فإن صرف الممنوع ( **رجوع إلى الأصل** ) الذي هو الصرف ، ( **وجوزه** ) أي : جوز منع المصروف ( **بعضهم** ) أي : جوزه الكوفيون ( **مطلقاً** ) سواء كان في نثر أو في شعر ، وبعض المتأخرين في العلم ؛ لوجود إحدى العلتين فيه دون غيره ، ويؤيده أنه لم يسمع في غير علم ، وأجاز قوم منع صرف المنصرف اختياراً . اهـ « خضري » ، ( **و** ) جوزه ( **بعضهم في الشعر** ) خاصة لا في النثر ، واستشهدوا له ؛ أي : لمنع المصروف من الصرف في الشعر بقول ذي الإصبع حرثان بن الحارث من قصيدة طويلة يرثي بها قومه قريشاً بيتاً من الهزج المكفوف جميع أجزائه إلا الضرب ، والكف حذف الحرف السابع الساكن من الجزء كما مر :

ومـمــــن ولــــدوا عــــامــــر ذو الطـــول وذو العـــرض

و( ممن ولدوا ) جار ومجرور خبر مقدم ، وجملة ( ولدوا ) صلة الموصول ،

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( عامر ) من غير تنوين مبتدأ مؤخر ، ومنعه من الصرف للضرورة ، وآخر الشطر الأول ميم عامر ، و( ذو الطول ) صفة له ، و( ذو العرض ) عطف عليه ، **والمعنىٰ** : وعامر الموصوف بالطول والعرض ، وهو كناية عن عظم جسمه واتساعه من جملة نسل قريش ، **والشاهد** : في قوله : ( عامر ) حيث منعه من الصرف ، مع أنه اسم مصروف ؛ لوجود العلمية فيه فقط للشعر ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي ، ومنعه أكثر البصريين ، **والصحيح** : الجواز ، واختاره ابن مالك .

**والحاصل** : أن في منع المصروف من الصرف أربعة مذاهب : **أحدها** : الجواز مطلقاً ، **الثاني** : المنع مطلقاً ، **الثالث** : وهو الصحيح الجواز في الشعر ، والمنع في الاختيار ، **والرابع** : يجوز في العلم خاصة . اهـ من « الصبان » .

* * *




# باب العدد

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

## ( باب العدد )

**والعَدَد** ـ بفتحتين ـ : هو مصدر عَدَّ يَعُدّ ـ من باب ( مَدّ ) ـ عدّاً وعَدَداً ، وهو **في اللغة** : مطلق الكمية وإن لم تكن له حاشيتان ، فيدخل فيه الواحد ، **وفي الاصطلاح** : ما ساوىٰ نصف مجموع حاشيته السفلىٰ والعليا ، القريبتين أو البعيدتين على السواء ؛ وذلك كالثلاثة ، فإن حاشيتها القريبة السفلى اثنان ، وحاشيتها القريبة العليا أربعة ، ومجموع الاثنين والأربعة ستة ، ونصف الستة ثلاثة ، وهو المطلوب ، والثلاثة أيضاً لها حاشية بعدىٰ سفلىٰ ، وهو واحد ، ولها حاشية بعدىٰ عليا ، وهو خمسة ، ومجموع الواحد والخمسة ستة ، ونصفها ثلاثة ، وهو المراد ، إذا علمت هـٰذا . . تبين لك أن القريبة عليا أو سفلىٰ هي التي ليس بينها وبين العدد المقصود مرتبة أصلاً ؛ كالاثنين والأربعة بالنسبة إلى الثلاثة فيما مر آنفاً ، والبعيدة عليا أو سفلىٰ هي التي بينها وبين العدد المقصود مرتبة واحدة فأكثر ، لكن لا بد أن تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلىٰ واحداً ، بمعنىٰ أنه إن كان بين العدد وبين البعيدة السفلىٰ مرتبة . . فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدىٰ مرتبة، وإن كان بينه وبين السفلىٰ مرتبتان . . فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة مرتبتان، وهـٰذا معنىٰ قولهم: (على السواء) اهـ «حمدون».

ومن ثَمَّ قيل : إن الواحد ليس بعدد ، بل مبدأ عدد ؛ لأنه ليس له حاشية سفلىٰ ، وحينئذ فإطلاق الحُسَّاب عليه اسمَ العدد مجاز ، من تسمية الجزء باسم الكل ، ذكره الصبان في « حاشيته على الملوي » في المنطق ، وقيل : هو عدد ؛ لوقوعه في جواب ( كم ) ، وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر . . دخل الواحد ؛ لأن له حاشية تنقص عنه بقدر ما زيدت العليا عليه من الكسر ، ولا تختص بالنصف خلافاً لمن توهمه ؛ كعُشْرٍ مع واحد وتسعة أعشار ، فإن العُشْر ينقص عنه بقدر زيادة العليا عليه ، فهما متقابلتان ، ونصف مجموعهما واحد ، والمراد بالعدد هنا ؛ أي : في فنِّ النحو : الألفاظ الدالة على المعدود . اهـ « خضري » .

وَإِنْ نَطَقْـتَ بِـالْعُقُـودِ فِـي الْعَـدَدْ فَـانْظُرْ إِلَى الْمَعْـدُودِ لُقِّيتَ الـرَّشَدْ
فَـأَثْبِـتِ الْهَـاءَ مَـعَ الْمُـذَكَّـرِ وَاحْـذِفْ مَـعَ الْمُـؤَنَّـثِ الْمُشْتَهِـرِ
تَقُـولُ لِـي خَمْسَـةُ أَثْـوَابٍ جُـدُدْ وَازْمُـمْ لَهَـا تِسْعـاً مِـنَ النُّـوقِ وَقُـدْ

---

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وإن نطقـت بـالعقـود فـي العـدد فـانظـر إلـى المعـدود لقيـت الـرشـد**
**فـأثبـت الهـاء مـع المـذكـر واحـذف مـع المـؤنـث المشتهـر**
**تقـول لـي خمسـة أثـواب جـدد وازمـم لهـا تسعـاً مـن النـوق وقـد )**

( **وإن نطقت** ) أيها السائل ، ولفظت ( **بالعقود** ) أي : أسماء آحاد العقود ( **في العدد** ) أي : في بيان مقدار كمية الأشياء ، فـ( العقود ) جمع عقد ، وهو العشرات ، ولكن الكلام علىٰ حذف مضاف ؛ لأن المراد هنا الآحاد ، وقد يقال : المعنىٰ : وإن نقطت بالعقود ؛ أي : بالآحاد في بيان كمية الأشياء ، وسماها حينئذ بالعقود ؛ لأنهم يعقدون الأصابع عند عدها ، والمراد بالآحاد الثلاثة والعشرة وما بينهما ، فإن الواحد والاثنين يجريان على القياس ، يذكران مع المذكر ؛ نحو : واحد واثنين ، ويؤنثان مع المؤنث ؛ نحو : إحدىٰ واثنتين علىٰ لغة الحجاز ، وثنتين علىٰ لغة تميم ، ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلاً والعشرة ، فتقول في المذكر : الثالث والثالث عشر ، وفي المؤنث : الثالثة والثالثة عشرة . اهـ « تصريح » ، ولا يضاف إلىٰ معدودهما ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنان رجلين ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، وما ورد من الجمع بينهما . . فضرورة شعر ؛ كقوله : [من الرجز]

كـأن خصيتيـه مـن التـدلـل ظـرفـا عجـوز فيـه ثنتـا حنظـل

وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما . . فيجب الجمع بينها وبين المعدود ؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما .

ثم إن قصد بها ؛ أي : بالآحاد المعدود . . جرت علىٰ خلاف القياس ، من إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، كما ذكره الناظم بقوله : ( **فانظر** ) أيها السائل ( **إلى المعدود** ) هل هو مذكر أم مؤنث ؟ وقوله : ( **لُقِّيت الرشد** ) بتشديد القاف ، مع

**العدد** : ما وضع لكمية آحاد الأشياء ، قاله ابن الحاجب : . . . . . . . . . . . .

---

البناء للمجهول ، جملة دعائية قصد بها تكميل البيت ؛ أي : ألهمك الله تعالىٰ ، وألقىٰ في رُوعك بما هو الرشد والهدىٰ في الدين ، وأجرىٰ علىٰ لسانك بما هو الصواب في العربية ؛ أي : فانظر إلىٰ مفرد المعدود هل هو مذكر أو مؤنث ؟

( **فأثبت الهاء** ) التي للتأنيث ( **مع** ) المعدود ( **المذكر** ) إظهاراً لشرف المذكر ؛ لأنه أصل للمؤنث ، ( **واحذف** )ها ؛ أي : واحذف الهاء ؛ أي : أسقطها ( **مع** ) المعدود ( **المؤنث المشتهر** ) أي : المشهور المعلوم بكونه خلاف المذكر وضده ؛ حطاً لرتبته عن رتبة المذكر ، وتمييزاً له عن المذكر ، وإنما لم يعكسوا مع حصول التمييز بالعكس ؛ لأن الإثبات أشرف من الحذف ، والمذكر أشرف من المؤنث ، فأعطوا الأشرف الذي هو الإثبات للأشرف الذي هو المذكر ، والأخس الذي هو الإسقاط للأخس الذي هو المؤنث ؛ سلوكاً مسلك التناسب .

( **تقول** ) أيها السائل في مثال المعدود المذكر : ( **لي خمسة أثواب** ) جمع ثوب ، وهو اللباس المعروف ( **جُدُد** ) جمع جديد ؛ أي : خام غير مقصور بإثبات ( التاء ) في اسم العدد ؛ لأن الثوب المعدود الذي هو مفرد الأثواب مذكر ، ( **و** ) تقول في مثال المؤنث : ( **ازمم** ) من باب ( شد ) أي : اربط بالزمام ( **لها** ) أي : لهند ( **تسعاً من النوق** ) جمع ناقة ، الأنثىٰ من الإبل ، والزمام الحبل الذي يربط بفم الناقة ، ثم يوصل به المقود الذي تقاد به ؛ أي : اربط لها بالزمام تسعاً من النوق ، ( **وقُدْ** ) بها تلك النوق ، أمر من القيادة ؛ أي : أمسك مقود أولىٰ تلك النوق ، وامش بها إلىٰ مقصدها ؛ لتقضي حاجتها ، فحذف ( التاء ) من اسم العدد الذي هو تسع ؛ لأن مفرد النوق الذي هو المعدود مؤنث ، وهو لفظ ( ناقة ) ، والمراد بالهاء في كلامه : ( التاء ) سماها هاء ؛ لأنها تقلب بالهاء عند الوقف .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **العدد** ) في اصطلاح النحاة : ( **ما** ) أي : لفظ ( **وضع** ) أي : ألفاظ وضعت ( **لكمية** ) أي : للدلالة علىٰ مقدار ( **آحاد الأشياء** ) أي : أفراد الأشياء المعدودة ، ( **قاله** ) أي : قال هـٰذا الضابط ( **ابن الحاجب** ) في « كافيته » ، وفسر الشارح الملا جامي الموصول بألفاظ للإشارة إلىٰ أن

فالواحد والاثنان يجريان على القياس ، يذكران مع المذكر ؛ نحو : واحد واثنان ، ويؤنثان مع المؤنث ؛ نحو : واحدة واثنتان ، ولا يجمع بينهما وبين المعدود ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنان رجلان ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما ، وما ورد من ذلك. . فضرورة . وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما. . فيجب الجمع . . . . . . . . . . . . . .

---

بعضها مركب وبعضها مفرد ، فإن ( خمسة عشر ) ليس بكلمة واحدة ، بل هي كلمتان ، وقوله : ( لكمية آحاد الأشياء ) يعني : أنها ألفاظ وضعت للجواب بها عن السؤال بـ( كم ) ، فإذا قيل لك : كم غلمانك. . قلت في الجواب : عشرون غلاماً ، فالأشياء هي المعدودات . اهـ ( محرم ) .

( **فالواحد والاثنان** ) من الآحاد ( **يجريان على القياس ، يذكران مع** ) المعدود ( **المذكر ؛ نحو :** ) جاء ( **واحد واثنان** ) من الرجال ، ( **ويؤنثان مع** ) المعدود ( **المؤنث ؛ نحو :** ) جاءت ( **واحدة واثنتان** ) من النساء ، ( **ولا يجمع بينهما** ) أي : بين الواحد والاثنين ( **وبين المعدود ، فلا يقال :** ) جاء ( **واحد رجل ، ولا اثنان رجلان ؛ لأن رجلاً يفيد الجنسية والوحدة ، وكذلك رجلان يفيدان الجنسية والزوجية ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما** ) أي : بين الواحد والاثنين وبين معدودهما ، وعبارة الخضري هنا : فلا يضافان إلى المعدود ، فلا يقال : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، كما يقال : ثلاثة رجال ؛ لأن اللفظ الثاني فيهما يُغني عن الأول في إفادة الوحدة والزوجية ، ويزيد عليه بإفادة جنس المعدود ، فجمعه معه لغو بلا فائدة . اهـ « خضري » ، ( **وما ورد من ذلك** ) أي : من الجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ( . . **فضرورة** ) أي : فمحمول علىٰ ضرورة تكميل البيت ؛ كقول الشاعر : [من الرجز]

كـأن خصيتيـه مـن التـدلـل ظـرفـا عجـوز فيـه ثنتـا حنظـل

حيث أضاف ( ثنتا ) إلىٰ معدودهما الذي هو ( حنظل ) ، والمراد بهما : حبتان من ثمر حنظل ، والحنظل وكذا الحنظلة : شجر ثمره مر ، ينبطح على الأرض مثل البطيخ ، شَبَّه بيضتي أُنثييه لصغرهما بحبتي حنظلة .

( **وأما الثلاثة والعشرة ، وما بينهما** ) من الأربعة إلى التسعة ( . . **فيجب الجمع**

بينهما وبين المعدود ؛ إذ لا يستفاد العدد والجنسية إلا بالجمع بينهما . ثم إن قصد بها المعدود . . جرت علىٰ خلاف القياس ، من إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، كما مَثَّلَ به من (خمسة أثواب) ، و(تسعاً من النوق) ، والمراد بـ( الهاء ) : تاء التأنيث . .

---

**بينهما** ) أي : بين الثلاثة والعشرة ( **وبين المعدود** ) أي : وبين معدودهما ( **إذ** ) تعليلية ؛ أي : وإنما وجب الجمع بينهما وبين معدودهما ؛ لأنه ( **لا يستفاد** ) ولا يعلم ( **العدد** ) أي : مقدار العدد ( **والجنسية** ) أي : جنسية المعدود هل هو رجل أو امرأة ؟ ( **إلا بالجمع بينهما** ) في الذكر ؛ أي : بين الثلاثة والعشرة ومعدودهما ، ويضاف ما ذكر من الثلاثة والعشرة وما بينهما إلىٰ جمع ؛ ليطابقها في الجمعية والقلة ، والمراد بالجمع هنا : جمع القلة ، وهـٰذا الجمع هو مميزها ، آثروا جرَّه علىٰ نصبه تخفيفاً بحذف التنوين ، ويجوز جعله عطف بيان عليها ؛ كخمسةٍ أثوابٍ بتنوينهما ، ولا تضاف لمفرد إلا في نحو : ثلاث مئة ؛ لأن المئة جمع في المعنىٰ ؛ إذ هي عشر عشرات ، فتطابقها في الجمعية والقلة ، وقد وقع في الشعر ثلاث مئين شذوذاً أو ضرورة ، وخرج بالجمع اسم الجنس ؛ كطير وبقر ، واسم الجمع ؛ كقوم ورهط ، فالأكثر جره بـ( من ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ ﴾ ، وقد يضاف إليه سماعاً على الصحيح ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَكَانَ فِي ٱلۡمَدِينَةِ تِسۡعَةُ رَهۡطٖ ﴾ وكقوله صلى الله عليه وسلم في المتفق عليه : « ليس فيما دون خمس ذود صدقة » اهـ « خضري » .

( **ثم** ) بعد ما ذكر نقول : ( **إن قصد بها** ) أي : بالثلاثة والعشرة وما بينهما ( **المعدود** ) لا العدد ( . . **جرت** ) أي : الثلاثة وأخواتها علىٰ ألسنة العرب ( **علىٰ خلاف القياسِ** ) والأصلِ الذي هو التذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث ، حالة كون خلاف القياس ( **من إثبات الهاء** ) أي : تاء التأنيث ( **مع** ) المعدود ( **المذكر وحذفها** ) أي ؛ حذف الهاء ( **مع** ) المعدود ( **المؤنث** ) نحو قولك : عندي ثلاثة رجال وأربعة نسوة ، وذلك ( **كما مثل به** ) الناظم ؛ أي : ومثل مثالنا ما مثل به الناظم ( **من** ) قوله : لي ( **خمسة أثواب** ) جدد ، ( **و** ) قوله : وازمم لها ( **«تسعاً من النوق»** ، **والمراد بـ« الهاء »** ) في قوله : ( فأثبت الهاء مع المذكر ) ( **تاء التأنيث** ) ، وسماها بالهاء ؛ لانقلابها هاء عند الوقف كما مر .

واستفيد من تمثيله : أن العبرة في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع وهو كذلك ؛ ولذلك يقال : ثلاثة اصطبلات ، وثلاثة حمامات بالتاء فيهما ، ولا يقال : ثلاث بتركها ، خلافاً للكسائي والبغداديين ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **واستفيد من تمثيله** ) أي : من تمثيل الناظم بالأثواب والنوق : ( **أن العبرة** ) أي : أن المعتبر ( **في التذكير والتأنيث بالمفرد لا بالجمع ، وهو** ) أي : والحكم المعلوم من الخارج كائن ( **كذلك** ) أي : مثل ما استفيد من كلامه من أن العبرة فيهما بالمفرد ( **ولذلك** ) أي : ولأجل كون العبرة في التذكير والتأنيث المفرد لا الجمع ( **يقال** : ) عندي ( **ثلاثة إصطبلات** ) بتأنيث اسم العدد علىٰ خلاف القياس ؛ لأن مفرده إصطبل ، وهو مذكر ، وهو مأوى الدابة ، ( **و** ) يقال أيضاً : ( **ثلاثة حمامات** ) بتأنيثه ؛ لأن مفرده مذكر ، وهو حمام موضع الاغتسال حالة كون اسم العدد مقروءاً ( **بالتاء فيهما** ) أي : في الموضعين ، ولو كان الاعتبار فيهما الجمع . . لذكر اسم العدد ، فقال : ثلاث إصطبلات ، وثلاث حمامات ، كما قال الشارح ، ( **ولا يقال** ) فيهما ؛ أي : في الموضعين : ( **ثلاث بتركها** ) أي : بترك ( تاء ) التأنيث ؛ وذلك أي : كون العبرة بالمفرد لا بالجمع يخالف ( **خلافاً للكسائي والبغداديين** ) لأن العبرة عندهم في تذكير اسم العدد وتأنيثه الجمع لا المفرد ، فيقال في المثالين عندهم : ثلاث إصطبلات ، وثلاث حمامات بتذكير اسم العدد ، وهٰذا في الجمع ، أما اسم الجمع واسم الجنس . . فالعبرة بهما أنفسهما لا بواحدهما ، تقول : ثلاثة من القوم والغنم بالتاء ؛ لتذكيرهما ، وثلاث من الإبل والنخل بلا تاء ؛ لتأنيثهما ، وثلاث من البقر بالتاء وعدمها ؛ لأن البقر يذكر ويؤنث . اهـ « خضري » .

ومحل وجوب هٰذه القاعدة إذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كما مثله ، فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له . . جاز إجراؤها وتركها ، كما لو حذف ، تقول : مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس ، كما نقله الإمام النووي عن النحاة ، فاحفظها فإنها عزيزة النقل .

وقولنا : ( كما لو حذف ) أي : المعدود مع قصده في المعنىٰ ، فيجوز حذف التاء مع المذكر ؛ كحديث : « وأتبعه ستاً من شوال » ، وإثباتها ، في المؤنث ؛ كعندي

وقد مر أن مميز الثلاثة ونحوها يجوز جرُّه بالإضافة وبـ( من ) كما نطق به الناظم :

وَإِنْ ذَكَـرْتَ ٱلْعَـدَدَ ٱلْمُـرَكَّبَـا وَهْـوَ ٱلَّـذِي ٱسْتَـوْجَـبَ أَلاَّ يُعْـرَبَـا
فَـأَلْحِـقِ ٱلْهَـاءَ مَـعَ ٱلْمُـؤَنَّـثِ بِـآخِـرِ ٱلثَّـانِـي وَلاَ تَكْتَـرِثِ
مِثَـالُـهُ عِنْـدِي ثَـلاَثَ عَشَـرَةْ جُمَـانَـةً مَنْظُـومَـةً وَدُرَّةْ

---

ثلاثة ، وتريدُ نسوةً ، لكن نقل الإسقاطي عن بعضهم مَنْعَ الثاني ، أما إذا حذف المعدود ، ولم يقصد أصلاً ، بل قصد اسم العدد فقط . . كانت كلها بالتاء ؛ كثلاثة خير من ستة ، وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث اللفظي . اهـ « خضري » .

( **وقد مرَّ** ) في ( باب التمييز ) ( **أن مميز الثلاثة ونحوها** ) كالأربعة إلى التسعة إلى العشرة ( **يجوز جرُّه بالإضافة** ) أي : بإضافة اسم العدد إلىٰ مميزه تخفيفاً للفظ بحذف التنوين ، كما أشار إليه الناظم بقوله هنا : لي خمسة أثواب جدد ، ( **و** ) جره ( **بـ« من »** ) الزائدة ( **كما نطق به** ) أي : بجره بـ( من ) ( **الناظم** ) هٰهنا بقوله : ( وازمم له تسعاً من النوق ) أي : يجوز جرُّه بالإضافة ، وجره بـ( من ) كما نطق به ؛ أي : بجره بالإضافة أو بـ( من ) الناظم فيما سبق من البيت الأخير من الأبيات الثلاثة .

ثم ذكر الناظم حكم العدد المركب المستحق للبناء ، وهو من أحدَ عشرَ إلىٰ تسعة عشرَ بإدخال الغاية ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( **وإن ذكـرت العـدد المـركبـا وهـو الـذي استـوجـب ألا يعـربـا**
**فـألحـق الهـاء مـع المـؤنـث بـآخـر الثـانـي ولا تكتـرث**
**مثـالـه عنـدي ثـلاث عشـرة جمـانـة منظـومـة ودرة** )

( **وإن ذكرت** ) ونطقت أيها السائل ( **العدد المركبا** ) بألف الإطلاق من آحاد وعشرة ، ( **وهو** ) أي : العدد المركب هو العدد ( **الذي استوجب** ) واستحق البناء ؛ أي : ( **ألاَّ يعربا** ) بألف الإطلاق ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ومعنوياً ، بل يبنىٰ علىٰ فتح الجزأين ، بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني في إفادة المراد ، كافتقار الحرف إلىٰ غيره في إفادة المعنىٰ ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب ، ( **فألحق**

العدد المركب المستوجب للبناء : هو المؤلف من الآحاد السابقة مع العشرة ؛ كأحد عشر إلىٰ تسعة عشر بإدخال الغاية ، فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة علىٰ حكمها السابق ، من إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بـ( أحد ) و( إحدىٰ ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**الهاء )** أي : تاء التأنيث مع المعدود المذكر بآخر الجزء الأول ، واحذفها من الجزء الثاني ، فتقول : عندي ثلاثةَ عشرَ عبداً ، وألحق الهاء ( **مع** ) المعدود ( **المؤنث بآخر** ) الجزء ( **الثاني ، ولا تكترث** ) أيها السائل ؛ أي : ولا تبال بخلاف من خالفك في ذلك الإلحاق ، ولا نزاع من نازعك فيه من الاكتراث وهو المبالاة ( **مثاله** ) أي : مثال المعدود المؤنث الذي حذفت الهاء معه من الجزء الأول ، وأثبتت في الجزء الثاني : ( **عندي ثلاثَ عشرةَ جمانة منظومة** ) في الخرز ، ( **و** ) عندي أربع عشرة ( **درة** ) منثورة بحذف الهاء من الجزء الأول في المثالين ؛ لأنه يجري علىٰ خلاف القياس ، وبإلحاقها بآخر الجزء الثاني ؛ لجريانه على القياس ، والجُمانة ـ بضم الجيم ـ : واحد الجمان ، وهو حب يصنع من الفضة الخالصة علىٰ شبه اللؤلؤ ، والمنظومة : المسلوكة المركبة في خيط مثل المسبحة ، والدرة اللؤلؤة المنثورة ؛ أي : التي لم تعقد في خرز . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : **واعلم** : أن ( **العدد المركب** ) من الآحاد والعشرة ( **المستوجب** ) أي : المستحق ( **للبناء** ) علىٰ فتح الجزأين ؛ لشبهه بالحرف الشبهَ السابق : ( **هو المؤلف** ) أي : المركب ( **من الآحاد السابقة** ) في أوائل هـٰذا الباب من الواحد والتسعة ( **مع العشرة ؛ كأحد عشر** ) رجلاً بتذكير الجزأين ؛ لجريانهما علىٰ خلاف القياس ( **إلىٰ تسعة عشر بإدخال الغاية** ) في المغيا به ، ( **فالآحاد من الثلاثة إلى التسعة** ) جارية ( **علىٰ حكمها السابق** ) في قول ، وأما الثلاثة والعشرة وما بينهما . . . إلخ ( **من** ) جريانها علىٰ خلاف القياس ، وهو ( **إثبات الهاء مع المذكر ، وحذفها مع المؤنث ، وما دون ذلك** ) أي : ما دون الثلاثة من الواحد والاثنين يجري ( **على القياس** ) من إثبات الهاء مع المؤنث وحذفها مع المذكر ، ( **إلا أنك** ) أي : لكن أنك ( **تأتي بأحد** ) مع عشر في المذكر ، ( **و** ) بـ( **إحدىٰ** ) مع عشرة

مكان واحد وواحدة ، وتبني الجميع بعد التركيب على الفتح ، إلا اثنين واثنتين فتعربهما كالمثنىٰ ، وإلا ثماني عشر فلك فيه فتح الياء وإسكانها ، ونقل حذفها مع بقاء كسرة النون وفتحها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

في المؤنث ( **مكان واحد** ) أي : بدله في المذكر ، ( **و** ) مكان ( **واحدة** ) في المؤنث ؛ أي : تأتي بما ذكر طلباً للتخفيف ؛ لأنه لا يستعمل في التركيب إلا الأحد والإحدىٰ . اهـ ( محرم ) .

( **وتبني** ) أيها النحوي ( **الجميع** ) أي : جميع الجزأين ( **بعد التركيب على الفتح** ) أما بناء العجز . . فلتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ إذ الأصل خمس وعشرة مثلاً ، فأشبه الحرف شبهاً معنوياً ، وأما الصدر . . فلشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقاره إلى الجزء الثاني كما مر ، وإنما حركا إشعاراً بعروض البناء ، وكانت فتحة تخفيفاً ؛ لثقل التركيب . اهـ « خضري » ، ( **إلا اثنين** ) في المثنى المذكر ، ( **واثنتين** ) في المؤنث في لغة أهل الحجاز ، وثنتين في لغة تميم ، والاستثناء من قوله : ( وتبني الجميع ) ( **فتعربهما** ) إعراباً ( **كـ** ) إعراب ( **المثنىٰ** ) بالألف والياء ؛ لعدم تركيبهما ، بل عشر واقعة موقع نون المثنىٰ ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء في : جاء اثنا عشر رجلاً ، تقول في إعرابه : ( اثنا ) فاعل مرفوع بالألف ؛ لأنه ملحق بالمثنىٰ ، و( عشر ) جزء فاعل مبني على الفتح ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ، كما مر لا محل له من الإعراب ؛ لوقوعه موقع نون المثنىٰ ، ولا يصح أن يقال : إنه مضاف إليه . اهـ « خضري » .

( **وإلا ثماني عشر ، فلك فيه فتح الياء** ) كفتح بناء الصدر في الأعداد المركبة ؛ كخمسة عشر مثلاً ، ( **و** ) لك ( **إسكانها** ) أي : إسكان ياء ثماني كآخر الجزء الأول من المركب المزجي ؛ كمعدي كرب ( **ونقل** ) عن العرب ( **حذفها** ) أي : حذف ( ياء ) ثماني ( **مع بقاء كسرة النون** ) منها ؛ لتدل على الياء المحذوفة . اهـ « ملا جامي » ، ( **و** ) مع ( **فتحها** ) أي : فتح النون ؛ لتوافق أخواتها من ثلاثة عشر وغيرها ؛ لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة . اهـ « ملا جامي » .

وعبارة الخضري هنا : وأما ثمانية عشر . . فحالها إذا ركبت كحالها قبل التركيب ؛ أي : تكون بالتاء في المذكر ؛ كثمانية عشر يوماً ، وبحذفها في المؤنث ؛ كثماني

وأما العشرة . . فعلى القياس ، فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر ، وتبنيهما على الفتح مطلقاً ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

عشرة ليلة ، لكن فيها بعد حذف التاء منها حينئذ ؛ أي : حين إذ ركبت مع العشرة أربع لغات : فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ، وأما إذا لم تركب ، فإن أضيفت إلىٰ مؤنث . . كانت بالياء لا غير ، كما مر في منع الصرف ؛ كثماني نسوة ، فيقدر عليها الضم والكسر ، ويظهر الفتح كالمنقوص ، أو أضيفت إلىٰ مذكر . . فالتاء لا غير ؛ كثمانية رجال ، وكذا إذا لم تضف والمعدود مذكر ، فإن كان مؤنثاً . . فالكثير إجراؤها كالمنقوص ؛ كجاءني من النساء ثمان ، ومررت بثمان ، ورأيت ثمانياً بالتنوين ؛ لأنه مصروف كما مر ، ويقال : رأيت ثماني بالفتح بلا تنوين ؛ لشبهها بجوار لفظاً ومعنىً ، ويقل حذف الياء مع إعرابها على النون ؛ كقوله : [من الرجز]

لهـا ثنـايـا أربـع حسـان وأربـع فثغـرهـا ثمـان

اهـ « خضري » .

( **وأما العشرة . . فـ** ) تجري ( **على القياس** ) ، وفَسَّر القياسَ بقوله ( **فتلحق بها الهاء مع المؤنث دون المذكر** ) فتحذفها معه ، وإنما خالفت حكمها قبل التركيب ـ من جريانها علىٰ خلاف القياس ـ دون الثلاثة وأخواتها ؛ فإنها تكون بعد التركيب علىٰ حالها قبل التركيب من جريانها على القياس ؛ أي : خالفت حكمها قبل التركيب ؛ لكراهة اجتماع تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ كثلاثة عشر رجلاً ، ولكراهة إخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشر امرأة ، ولم يعكس لسبق الثلاثة وأخواتها على العشرة ، فاستحقت الأصل في العدد دونها ؛ لأن تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها ، وإنما لم يبالوا اجتماع ثأنيثين في إحدىٰ عشرة وثنتي عشرة ، مع أنه ككلمة واحدة ؛ لاختلافهما في الأول ، مع أن الألف كجزء الكلمة ؛ ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير ؛ إذ قالوا في حبلىٰ : حبليات وحبالىٰ، بخلاف ( التاء ) فتسقط ؛ كجفان وجفنات في جفنة ، ولبناء الكلمة على ( التاء ) في الثاني ؛ إذ لا واحد له من لفظه ، فكانت كالأصل ، والتأنيث مستفاد من الصيغة . اهـ « خضري » .

( **وتبنيهما** ) أي : تبني الجزأين ( **على الفتح مطلقاً** ) أي : سواء كان المعدود

فتقول في المذكر : عندي أحد عشر عبداً ، واثنا عشر رجلاً بتذكيرهما ، وثلاثة عشر عبداً بتأنيث الأول ، وفي المؤنث : إحدىٰ عشرة أمة ، واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما ، وثلاث عشرة جارية بتذكير الأول ، والشين في التذكير مفتوحة ، وفي التأنيث يجوز إسكانها وكسرها ، والأول أفصح ، وإذا تجاوزْتَ التسعة عشر في التذكير ، والتسع عشرة ..............................................

---

مذكراً أم مؤنثاً ، أو رفعاً أو جراً أو نصباً مع ( أحد ) و( إحدىٰ ) ، أو مع غيرهما ، ( **فتقول في المذكر : عندي أحدَ عشرَ عبداً ، و** ) معي ( **اثنا عشر رجلاً بتذكيرهما** ) أي : بتذكير الجزأين ؛ لجريانهما على القياس ، ( **و** ) اشتريت ( **ثلاثةَ عشرَ عبداً بتأنيث** ) الجزء ( **الأول** ) لجريانه علىٰ خلاف القياس ، ( **و** ) تقول ( **في** ) المعدود ( **المؤنث** ) : ملكت ( **إحدىٰ عشرة أمة ، و** ) عندي ( **اثنتا عشرة جارية بتأنيثهما** ) لجريانهما على القياس ، ( **و** ) عندي ( **ثلاث عشرة جارية بتذكير الأول** ) لجريانه علىٰ خلاف القياس .

( **والشين** ) من ( العشرة ) ( **في التذكير** ) أي : في حالة تذكير المعدود ( **مفتوحة** ) لا غير ، لكن قد تسكن العين حينئذ ؛ كقراءة أبي جعفر : ﴿أحدَ عْشَرَ كوكباً﴾ ، وقد قرىء : ﴿اثنَا عْشَرَ شهراً﴾ بالسكون ، لكن فيه اجتماع ساكنين . اهـ « خضري » ، ( **وفي التأنيث** ) أي : وفي حالة تأنيث المعدود ( **يجوز إسكانها** ) أي : إسكان الشين من ( عشرة ) ، وهو لغة أهل الحجاز ؛ فراراً من كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، ( **و** ) يجوز ( **كسرها** ) تشبيهاً لها بـ( تاء ) كتف ، وهو لغة أكثر بني تميم ، وبعض تميم يبقيها علىٰ فتحها الأصلي ، وبه قرأ يزيدُ بن القعقاع قولَه تعالىٰ : ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ وجواز الإسكان والكسر باعتبار تعدد اللغات ، وإلا . . فالسكون واجب عند الحجازيين ، فإن حذفت التاء . . فالشين بالفتح لا غير ، لكن قد تسكن العين كما مر في قراءة أبي جعفر آنفاً . اهـ « خضري » ، ( **و** ) لكن ( **الأول** ) أي : فتح الشين ( **أفصح** ) أي : أكثر فصاحة عند اللغويين .

( **وإذا تجاوزْتَ التسعةَ عشرَ في التذكير** ) أي : في تعداد المذكر ، ( **والتسع عشرة**

في التأنيث . . استوىٰ لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : عندي عشرون عبداً وثلاثون أمة .

---

**في التأنيث** ) أي : في تعداد المؤنث ( . . **استوىٰ** ) واتحد ( **لفظ** ) عدد ( **المذكر والمؤنث** ، **تقول : عندي عشرون عبداً** ) كما تقول : عندي عشرون أمة ، ( **و** ) عندي ( **ثلاثون أمة** ) كما تقول : عندي ثلاثون عبداً لا تفرقة بين المذكر والمؤنث ، ومميز أحدَ عشرَ إلىٰ تسعة وتسعين مفرد منصوب ، ومميز المئة والألف مفرد مجرور .

* * *

## باب نواصب الفعل المضارع

وَقَدْ تَنَاهَى ٱلْقَولُ فِي ٱلأَسْمَاءِ عَلَى ٱخْتِصَارٍ وَعَلَى ٱسْتِيفَاءِ
وَحُقَّ أَنْ نَشْرَحَ شَرْحاً يُفْهِمُ مَا يَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ وَمَا قَدْ يَجْزِمُ

---

**( باب نواصب الفعل المضارع )**

**( وقد تناهى القول في الأسماء على اختصار وعلى استيفاء**
**وحق أن نشرح شرحاً يفهم ما ينصب الفعل وما قد يجزم )**

أي : ( **وقد تناهى القول** ) أي : قولنا وبحثنا ( **في الأسماء** ) أي : في بيان أحكام الأسماء ( **على اختصار** ) أي : مع اختصار اللفظ ، ( **وعلى استيفاء** ) أي : ومع استيفاء المعنى المراد في بيانها وإكماله ، والاختصارُ : الإتيان بالمعنى المراد بلفظ قليل ، **والمعنىٰ** : قد انتهى الكلام في الأسماء بلا اختصار مخل ، ولا تطويل ممل ؛ فالحمد لله جل رفيقاً علىٰ نعمه توفيقاً ، ( **و** ) إذا انتهىٰ كلامنا في الأسماء بذكر النكرة والمعرفة ، ثم بذكر المجرورات بحرف أو بإضافة ، ثم بذكر المرفوعات والمنصوبات . . ( **حق** ) وثبت ووجب علينا ( **أن نشرحَ** ) ونبين ( **شرحاً** ) أي : بياناً ( **يُفهِم** ) المرادَ والمُبهم للمبتدي بضم أوله وكسر ثالثه ، من الإفهام ؛ أي : حق علينا أن نبين ( **ما ينصب الفعل** ) المضارع ، ( **وما قد يجزمـ** )ـه شرحاً يفهم المراد ، ويتم المقصود للمبتدي ، فقوله : ( شرحاً ) مفعول مطلق لـ( نشرح ) ، وقوله : ( ما ينصب ) مفعول به لـ( نشرح ) .

**والمعنىٰ** : وإذا فرغنا من الأسماء . . وجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ؛ ببيان نواصب المضارع وجوازمه ؛ لما تقدم من أنه لا يعرب من الأفعال سواه ، وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم ، أما رفعه . . فلا خلاف في أنه إذا تجرد عن ناصب وجازم ، ولم تباشره نونا التوكيد ، ولا نون الإناث . . يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً أو تقديراً ، وإنما الخلاف في رافعه ، أما رافعه . . فهو تجرده عن الناصب والجازم ، كما عليه الكوفيون ، أو حلوله محل الاسم ، كما عليه البصريون ، أو مضارعته بالاسم ، كما عليه ثعلب ، أو أحرف المضارعة ، كما عليه

أي : قد انتهىٰ قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز في العبارة ، واستيفاء . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الكسائي ، **والأصح** : الأول وإن كان مذهب الكوفيين . اهـ « أبو النجا » ، لدوران الرفع مع التجرد وجوداً وعدماً ، والدوران من مسالك العلة ، ولا يرد أن التجرد عدمي ، فلا يكون علة للرفع الوجودي ؛ لأن معنى التجرد الإتيان بالمضارع علىٰ أول أحواله ، وهٰذا ليس بعدمي ، ولو سلم.. فهو عدم مقيد ، والممتنع كونه علة للوجودي هو العدم المطلق ، أفاده الخضري .

ومعنىٰ حلوله محل الاسم على القول الثاني ؛ أي : إذا كان خبراً أو صفة أو حالاً ؛ لأن الأصل في هٰذه الثلاثة الاسم ، فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع ، الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها ، والماضي وإن كان يقع في ذلك. . لكنه مبني الأصل ، فلم يؤثر فيه العامل ، كذا قال البصريون ، **واعترض** : بوقوعه مرفوعاً حيث لا يقع الاسم محله ؛ كهلاً تفعل كذا ، وستفعل كذا ، وجعلت أفعل كذا ، ورأيت الذي تفعل ؛ لاختصاص حرفي التحضيض والتنفيس بالفعل ، والصلة وخبر أفعال الشروع بالجمل ، **وأجيب** : بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة ، وأيضاً فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك ، فلم يغير ؛ إذ العامل لا يغير إلا بعمل عامل آخر . اهـ « تصريح » اهـ « خضري » ، ورد القول الثالث : بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه ، ورد القول الرابع : بأن جزء الشيء لا يعمل فيه ؛ كـ( أل ) التعريف ، وأما نصبه. . فإذا دخل عليه ناصب ، والنواصب علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو ضعيف ، **والأصح** : أنها أربعة فقط ، وهي : ( أن ) و( لن ) و( إذن ) و( كي ) ، وما عدا هٰذا الأربعة. . فالفعل بعدها منصوب بـ( أن ) مضمرة . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : قد انتهىٰ قولنا في الأحكام المتعلقة بالأسماء على اختصار وإيجاز** ) ، والفرق بين الاختصار والإيجاز : أن الاختصار تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ ، والإيجاز تقليل اللفظ ، سواء كثر المعنىٰ أو قل أو ساوىٰ ، وقوله : ( **في العبارة** ) واللفظ راجع إلىٰ كل منهما ، ( و ) مع ( **استيفاء**

لكل ما يهم أمره في إرشاد المبتدي ، ووجب علينا أن نشرع في إتمام المقصود ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه ؛ لما تقدم أنه لا يعرب من الأفعال سواه ، وأنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم . أما رفعه . . فلا خلاف أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم ، ولم تباشره نونا التأكيد ، ولا نون الإناث . . . . . . . . . . . . .

---

**لكل ما** ) أي : لكل معنىً ( **يهم أمره** ) وشأنه ؛ أي : يطلب الاهتمام والاعتناء بذكره ( **في إرشاد المبتدي** ) إلى القواعد النحوية ، فهو من ( أهم ) الرباعي ، يقال : أهم الشيء إذا كان يطلب الاهتمام والاعتناء به .

وقوله : ( **ووجب علينا** ) أي : حق وثبت علينا معطوف علىٰ ( قد انتهىٰ ) أي : حق علينا الآن ( **أن نشرع في إتمام** ) ما هو ( **المقصود** ) من المنظومة الذي هو بيان أحكام الأسماء والأفعال ، وقوله : ( **ببيان نواصب الفعل المضارع وجوازمه** ) متعلق بـ( إتمام ) ، وإنما قلنا : ببيان نواصب المضارع وجوازمه دون الماضي والأمر ( **لما تقدم** ) في ( باب الإعراب ) ( **أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **لا يعرب من الأفعال سواه** ) أي : غيره ، ( و ) لما مر هناك ( **أنه يدخله من أنواع الإعراب الرفع والنصب والجزم** ) .

( **أما رفعه** ) أي : رفع المضارع ( . . **فلا خلاف** ) فيه بين النحاة ؛ لـ( **أنه إذا تجرد من ناصب أو جازم** ، **و** ) الحال أنه ( **لم تباشره** ) ولم تتصل به ( **نونا التأكيد** ) لفظاً أو تقديراً الثقيلة ؛ نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾ ، أو الخفيفةُ ؛ نحو : ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّاغِرِينَ ﴾ ( **ولا نون** ) جمع ( **الإناث** ) نحو : ﴿ وَٱلْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ ﴾ ، أما إذا اتصلت به النون الأولىٰ . . فيبنىٰ على الفتح ، أو اتصلت به النون الثانية . . فيبنىٰ على السكون ، بخلاف نون التوكيد المنفصلة عنه لفظاً بـ( ألف ) الاثنين ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ، أو بـ( واو ) الجماعة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ، أو بـ( ياء ) المخاطبة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾ ، وبخلاف المنفصلة تقديراً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ فإن ( واو ) الجماعة فيه مقدرة ؛ فإن نوني التوكيد حينئذ كالعدم ، فيرفع المضارع معها ، وأما نون الإناث . . فلا تكون إلا مباشرة ؛ لأنها ضمير رفع متصل ، فهو كالجزء من الفعل ، فلا يكون منفصلاً عنه ؛ لأنه إذا تجرد من النونين

يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً أو تقديراً ، وإنما الخلاف في رافعه ، والأصح : أنه التجرد عن الناصب والجازم ، لا مضارعته للاسم ، ولا حلوله محله ، ولا حروف المضارعة . وأما نصبه . . فإذا دخل عليه ناصب ، والنواصب له علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو ضعيف ، **والأصح** : أنها أربعة ، وهي : ( أن ) و( لن ) و( إذن ) و( كي ) ، وما عداها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( . . **يكون مرفوعاً بحركة ، أو حرف لفظاً** ) كيضرب ويضربان ، ( **أو تقديراً** ) كيخشىٰ ، وقوله : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ .

( **وإنما الخلاف** ) بينهم ( **في رافعه** ) علىٰ أربعة أقوال ، ( **والأصح** ) منها : ( **أنه** ) أي : أن رافعه ( **التجرد عن الناصب** ) الذي ينصبه ، ( **و** ) عن ( **الجازم** ) الذي يجزمه ، لا المهمل منهما ؛ كقوله : [من البسيط]

أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما

وكقوله : [من البسيط]

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

أي : أن رافعه التجرد عنهما قاله الكوفيون ، ( **لا مضارعته** ) معطوف على ( التجرد ) أي : لا مشابهته ( **للاسم** ) في توارد المعاني المختلفة عليه كما قاله ثعلب ، ( **ولا حلوله** ) أي : وقوعه ( **محله** ) أي : موقع الاسم في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً قاله البصريون ، ( **ولا حروف المضارعة** ) قاله الكسائي ، كما مر بسط الكلام علىٰ هـٰذه الأقوال الأربعة .

( **وأما نصبه** ) أي : نصب المضارع ( . . **فـ** ) إنما يكون ( **إذا دخل عليه ناصب** ) إجماعاً ، ( **والنواصب له** ) أي : للمضارع يصح أن يكون جمع ناصب بمعنىٰ لفظ ناصب ، وأن يكون جمع ناصبة بمعنىٰ كلمة ناصبة ( **علىٰ ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعة ، وهو** ) أي : كونها تسعة قول ( **ضعيف ، والأصح : أنها** ) أي : أن النواصب بنفسها ( **أربعة** ) وهو مذهب البصريين ، ( **وهي** ) أي : تلك الأربعة : ( **أَنْ** ) المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون ، ( و« **لن** » و« **إذن** » و« **كي** » ، **وما عداها** ) أي : وما عدا هـٰذه الأربعة وخالفها ؛ كـ( لام ) الجحود و( الفاء )

فالفعل بعدها منصوب بـ( أن ) مضمرة . وإلىٰ عوامل النصب أشار بقوله :

فَتَنْصِبُ ٱلْفِعْلَ ٱلسَّلِيمَ أَنْ وَلَنْ ... وَكَيْ وَإِنْ شِئْتَ لِكَيْلاَ وَإِذَنْ

وَٱلنَّصْبُ فِي ٱلْمُعْتَلِّ كَٱلسَّلِيمِ ... فَٱنْصِبْهُ تَشْفِي عِلَّةَ ٱلسَّقِيمِ

---

و( الواو ) ( **فالفعل بعدها** ) أي : بعد ما عدا هـٰذه الأربعة ( **منصوب بـ« أن » مضمرة** ) أي : محذوفة وجوباً أو جوازاً .

( **وإلىٰ عوامل النصب أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين (**بقوله**):

( **فتنصب الفعل السليم أن ولن ... وكي وإن شئت لكيلا وإذن**

**والنصب في المعتل كالسليم ... فانصبه تشفي علة السقيم** )

أي : ( **فتنصب** ) بالبناء للفاعل ، فاعله ما سيأتي من الأحرف ( **الفعل السليم** ) أي : الصحيح الآخر ، وهو الذي لم يكن آخره واحداً من أحرف العلة الثلاثة ، وتنصب أيضاً تلك الأحرف الآتية المعتل بالواو أو الياء لفظاً ، وتنصب المعتل بالألف تقديراً ؛ لتعذر ظهور الفتحة على الألف ؛ كيخشىٰ ويرضىٰ ، ولإخراج هـٰذا قيد الفعل بالسليم ، وإلا . . فالمعتل بالواو كيدعو ، وبالياء كيرمي ، تظهر فيهما الفتحة كالصحيح ، وكان الأولىٰ له إسقاط هـٰذا القيد ، إلا أن يقال : قيد به نظراً للغالب ؛ لأن الفتحة تظهر في جميع الأفعال صحيحاً كان أو معتلاً ، إلا المعتل بالألف ، ولو قال بدل هـٰذا الشطر : فتنصب الفعل المجرد أن ولن ؛ أي : المجرد من نوني التوكيد والإناث . . لسلم من الاعتراض ، وعبارة اليمني هنا : احترز بهـٰذا القيد عن المعتل بالألف ؛ نحو : يخشىٰ كما سيذكره بقوله : ( وإن تكن خاتمة الفعل ألف ) .

وقوله : ( **أن** ) المفتوحة المخففة وما عطف عليها فاعل ( تنصب ) ، وقدمها لأنها أم الباب ؛ لأنها تنصب ظاهرة ومضمرة ، وسميت مصدرية ؛ لأنها تؤول ما بعدها بمصدر ؛ أي : فالذي ينصب الفعل المضارع بنفسه أربعة على الصحيح :

**الأول** : ( أن ) المصدرية ، وهي التي لم تسبق بعلم أو ظن ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر ؛ ولذلك سميت مصدرية ، فإن وقعت في أول الكلام . . فالمصدر المؤول منها مبتدأ ؛ نحو : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ، أو وقعت في أثنائه . . فهي علىٰ حسب العوامل .

فهـٰذه الأربعة هي نواصب الفعل باتفاق ، ولا فرق فيه بين أن يكون صحيح الآخر أو معتله ، غير أن المعتل منه بـ( ألف ) لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر كما سيأتي ؛ ولهـٰذا قيد الفعل بالسليم ؛ أي : الصحيح الآخر ؛ للاحتراز عنه ، وكان الأولىٰ تركه . . . . .

---

( و ) **الثاني** : ( **لن** ) الموضوعة للنفي والاستقبال ؛ نحو : لن يقوم زيد .

( و ) **الثالث منها** : ( **كي** ) المصدرية المسبوقة باللام التعليلية تقديراً ؛ نحو : جئت كي أقرأ العلم ، أو لفظاً كما ذكرها بقوله : ( **وإن شئت** ) إظهار اللام قبلها قلت : ( **لكيلا** ) نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ ﴾ .

( و ) **الرابع منها** : ( **إذن** ) الجوابية بشروطها الآتية ، وفي بعض النسخ هنا زيادة بيت لم يشرحها أحد من الشراح ، وهي قوله : ( والنصب في المعتل ) بالواو أو الياء ؛ نحو : لن ندعو ولن نرمي .

( **كالسليم** ) أي : كالنصب في الفعل الصحيح الآخر ، يكون بالفتحة الظاهرة على الواو أو الياء ؛ لخفتها عليهما دون الألف ( **فانصبه** ) أي : فانصب أيها النحوي الفعل المعتل بهما بالفتحة الظاهرة ، فإنك إذا نصبته كذلك . ( **تشفي** ) وتعالج ( **علة** ) هـٰذا الفعل (**السقيم**) الذي هو المعتل بهما بدواء إظهار الفتحة عليه، بخلاف المعتل بالألف؛ فإنه لا يقبل هـٰذا العلاج ، فتقدر فيه الحركات في الأحوال الثلاثة ؛ لتعذرها عليه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **فهـٰذه الأربعة** ) الأحرف ( **هي نواصب الفعل** ) المضارع ( **باتفاق** ) النحاة ، ( **ولا فرق فيه** ) أي : في نصبها الفعل ( **بين أن يكون** ) الفعل ( **صحيح الآخر أو معتله غير** ) أي : لكن ( **أن المعتل منه بـ«ألف» لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر** ) عليها ( **كما سيأتي** ) في أواخر الباب بقوله :

( وإن يكـن خـاتمـة الفعـل ألـف فهـي علـىٰ سكـونهـا لا تختلـف )

( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل تقدير الفتحة على المعتل بالألف ( **قيد الفعل** ) المضارع ( **بالسليم ؛ أي :** ) بـ( **الصحيح الآخر ؛ للاحتراز** ) والاحتراس ( **عنه** ) أي : عن المعتل بالألف ، ( **وكان الأولىٰ** ) له والأحرىٰ ( **تركه** ) أي : ترك قيد السليم ؛ لأنه يوهم إخراج المعتل بالواو أو بالياء ، مع أن حكمه حكم الصحيح في ظهور الفتحة عليه كما مر .

وشرط النصب بـ( أن ) : أن تكونَ مصدرية غير مسبوقة بعلم ؛ نحو : ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟﴾ ، فإن سبقت بعلم. . وجب إهمالها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وشرط** ) جواز ( **النصب بـ« أن »** ) المصدرية : ( **أن تكون مصدرية** ) أي : مؤولة ما بعدها بمصدر ، وهي من الموصولات الحرفية التي تؤول ما بعدها بمصدر ، ولا تحتاج إلىٰ عائد ، وهي خمسة ، نظمها السندوبي بقوله :

وهـاك حـروفـاً بـالمصـادر أولـت وعـدي لهـا خمسـاً أصـح كمـا رووا

وهـا هـي أن بـالفتـح أن مشـددا وزيـد عليهـا كـي فخـذهـا ومـا ولـو

فخرجت بالمصدرية الزائدة ، وهي الواقعة بين ( لما ) الرابطة وفعل شرطها ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ ، أو الواقعة بين الكاف ومجرورها ؛ كقوله : [من الطويل]

ويـومـاً تـوافينـا بـوجـه مقسـم كـأن ظبيـة تعطـوا إلىٰ وارق السلم

في رواية الجر ، وخرجت المفسرة أيضاً ، وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ ، وأن تكون ( **غير مسبوقة بعلم** ) ولا ظن ؛ مثالها ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ ) مَيْلًا عَظِيمًا﴾ ( **فإن سبقت** ) أن المفتوحة المخففة ( **بعلم** ) ويقين ( . . **وجب إهمالها** ) عن عمل النصب في الفعل ؛ لفقدان شرطها المذكور آنفاً ، وعبارة الخضري : وإن سبقت بنحو علم مما يدل على اليقين ؛ كرأىٰ وتحقق وتبين وظن مستعملاً في العلم. . وجب إهمالها ، ووجب كونها مخففة من الثقيلة ؛ لأن المصدرية للرجاء والطمع ، فلا تدخل إلا علىٰ ما ليس مستقراً ولا ثابتاً ، والعلم إنما يتعلق بالمحقق ، فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة ، والأكثر حينئذ الفصل بين أن والفعل بما سبق في ( أن ) وأخواتها ، وأجرىٰ سيبويه والأخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف ؛ كخشيت أن تفعل بالرفع ، ومنه قوله : [من الطويل]

إذا مـت فـادفنـي إلـىٰ جنـب كـرمـة تروي عظامي بعد موتي عروقها

ولا تـدفنـي فـي الفـلاة فـإننـي أخـاف إذا مـا مـت أن لا أذوقهـا

وتسمىٰ مخففة من الثقيلة ؛ نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ، وإن سبقت بظن . . جاز إعمالها وإهمالها ، وقد قرىء بالرفع والنصب ؛ نحو : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ . .

---

برفع أذوق كالقافية قبله . اهـ ( منه ) ، ( **وتسمىٰ** ) حينئذ ( **مخففة من** ) أن ( **الثقيلة** ) أي : المشددة التي هي من النواسخ ، ويكون اسمها ضمير الشأن المحذوف وجوباً ؛ مثال المسبوقة بعلم ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ ) فالفعل بعدها مرفوع وجوباً ، واسمها ضمير الشأن ؛ أي : علم أنه سيكون منكم مرضىٰ ، وأما قراءة : ( أفلا يرون أن لا يرجعَ ) بالنصب . . فمما شذ ، نعم إن أُوِّل العلم بغيره كالظن أو الرأي أو الإشارة مثلاً . . جاز النصب ؛ كقولك : ما علمت إلا أن تفعل كذا ؛ أي : ما أرىٰ ولا أشير إلا بذلك قاله سيبويه ، وجوَّزه الفراء بلا تأويل . اهـ « خضري » .

( **وإن سبقت بظن** ) وحسبان ( . . **جاز إعمالها** ) في نصب المضارع ؛ لأن الظن باعتبار دلالته علىٰ عدم التحقق يلائم المصدرية ، فيجوز إعمالها ، ( **و** ) جاز ( **إهمالها** ) أي : عن عمل النصب ؛ لأن الظن باعتبار دلالته علىٰ غلبة الوقوع يلائم ( أن ) المخففة الدالة على التحقق ، فيجوز إهمالها عن العمل في المضارع ، فيجوز الوجهان فيها بعد الظن . اهـ « ملا جامي » ، ( **وقد قرىء بالرفع** ) على الإهمال ؛ لقرب الظن من العلم ؛ لكونه الطرف الراجح ، فكأنه معلوم . اهـ « خضري » ، ( **والنصب** ) على الإعمال ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ ) بالنصب على الإعمال ، وهو الأرجح عند عدم الفصل بـ( لا ) ولذا أجمعوا عليه في : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ ﴾ أما مع الفصل بـ( لا ) . . فالأرجح الرفع ؛ كظننت أن لا تقوم ؛ لأن فصل المخففة بها أكثر من المصدرية ، ويجب الرفع مع الفصل بغير ( لا ) كـ( قد ) و( السين ) و( لن ) كقولك : ظننت أن ستقوم ؛ لأن المصدرية لا تفصل بذلك . اهـ « خضري » ، وبعضهم أهمل ( أن ) المصدرية مع استحقاقها العمل ؛ حملاً لها علىٰ ( ما ) المصدرية أختها ؛ بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائي ، ومنه قول الشاعر : [من البسيط]

أن تقرآن علىٰ أسماء ويحكما ... مني السلام وألاَّ تشعرا أحدا

وشرط النصب بـ( كي ) : أن تكون مصدرية ، وعلامتها : تقدم ( اللام ) عليها لفظاً أو تقديراً ؛ نحو : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ ﴾ ، فإن ظهرت اللام بعدها ، أو أن المفتوحة ؛ نحو : جئتك كي لتكرمني ، أو كي أن تكرمني . . . . . . . . . . . . . .

---

وكذلك أعمل بعضهم ( ما ) المصدرية ؛ حملاً علىٰ ( أن ) كذلك ، وخُرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « كما تكونوا يولىٰ عليكم » ، **والأصح** : أن حذف النون فيه للتخفيف لا لعمل ( ما ) ، وبعضهم جزم بأن المصدرية ؛ كقول امرىء القيس بن حجر : [من الطويل]

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلىٰ أن يأتنا الصيد نحطب

اهـ « خضري » .

( **وشرط النصب بـ« كي »** : **أن تكون مصدرية** ) وهي الداخلة عليها ( **لام** ) التعليل لفظاً أو تقديراً ، فخرج بالمصدرية ( كي ) المختصرة من ( كيف ) كقوله : [من البسيط]

كي تجنحون إلىٰ سلم وما ثُئِرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فإن الفعل بعدها مرفوع ، و( كي ) التعليلية ؛ فإن الناصب للفعل ( أن ) مضمرة بعدها لا ( كي ) لأنها جارة للمصدر المؤول بـ( أن ) المضمرة ؛ نحو : جئت كي أقرأ العلم ، إذا لم تُقدَّر اللام قبلها ، كما قال الشارح ، ( **وعلامتها** ) أي : علامة ( كي ) المصدرية : ( **تقدم « اللام »** ) الجارة ( **عليها لفظاً أو تقديراً** ) مثال تقدمها لفظاً ( **نحو** : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾) وأصله : تأسيون ؛ لأنه من أسي كرضي ، مأخوذ من الأسىٰ وهو الحزن ، فتقول : تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار تأساون ، فالتقىٰ ساكنان الألف والواو ، فحذفنا الألف ، ثم دخل الناصب ، فحذف النون ، وكيفية سبك المصدر منه ؛ أي : لعدم إساءتكم ، فعدم هو معنىٰ لا ، والمصدر هو إساءتكم . اهـ « حمدون » ، ومثال تقدمها تقديراً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾) .

( **فإن ظهرت اللام** ) الجارة ( **بعدها** ) أي : بعد ( كي ) ، ( **أو** ) ظهرت ( **أن** ) المصدرية ( **المفتوحة** ) الهمزة بعدها مثال ظهور اللام بعدها ( **نحو : جئتك كي لتكرمني** ) بالصلة ، ( **أو** ) نحو : جئتك ( **كي أن تكرمني** ) مثال لظهور ( أن ) بعدها

تعين كونها جارة ، والفعل بعدها منصوب بـ( أن ) لكنها مضمرة في الأول مؤول بمصدر مجرور بـ( كي ) ، فإن لم تظهر اللام قبلها ، ولا ( أن ) بعدها ؛ نحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، أو ظهرتا معاً ؛ كقوله :

أردت لكيمـا أن تطيـر بقـربـة . . . . . . . . . . . .

---

( .. **تعين** ) أي : وجب ( **كونها** ) أي : كون ( كي ) في المثالين ( **جارة** ) أما مع ( اللام ).. فإنه لا يفصل بين الحرف المصدري وصلته ، وأما مع ( أن ).. فلأن الحرف المصدري لا يدخل علىٰ مثله ، ( **والفعل بعدها** ) أي : بعد ( كي ) في المثالين ( **منصوب بـ« أن »** ) المصدرية ، ( **لكنها** ) أي : لكن ( أن ) المصدرية ( **مضمرة في** ) المثال ( **الأول** ) يعني : مع اللام ظاهرة في المثال الثاني ، ( **مؤول** ) خبر ثان للفعل ؛ أي : والفعل بعدها منصوب بـ( أن ) مضمرة في الأول ظاهرة في الثاني ، مؤول ذلك الفعل مع ( أن ) ( **بمصدر مجرور** ) ذلك المصدر ( **بـ« كي »** ) في المثالين ، و( اللام ) في الأول زائدة مؤكدة لـ( كي ) ، والتقدير في المثالين : جئتك كي إكرامك إياي ؛ أي : لإكرامك إياي .

( **فإن لم تظهر اللام** ) الجارة ( **قبلها** ) أي : قبل ( كي ) وهو محترز قوله : ( وعلامتها تقدم اللام عليها ) ( **ولا** ) ظهرت ( **أن** ) المصدرية ( **بعدها** ) أي : بعد ( كي ) ( **نحو** : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ، **أو ظهرتا** ) أي : أو ظهرت ( اللام ) قبلها ، و( أن ) بعدها ( **معاً** ) أي : كلاهما تأكيد لألف ( ظهرتا ) ( **كقوله** ) : [من الطويل]

( **أردت لكيمـا أن تطيـر بقـربـة** ) وتتـركهـا شَنّـاً ببيـداء بلقـع

البيت بلا نسبة ، فلا يعرف قائله ، وهو من بحر الطويل .

**اللغة** : ( تطير ) تذهب بسرعة ، ( القِرْبة ) بكسر القاف ، وسكون الراء : جلد الماعز ونحوه ، يتخذ للماء ونحوه ، ( شَنّاً ) الشن ـ بفتح الشين ، وتشديد النون ـ : الجلد اليابس القديم ، الذي تَخرّق ، ( بيداء ) هي الصحراء ، سميت بذلك ؛ لأن سالكها يبيد فيها ؛ أي : يهلك ، ( بلقع ) بزنة جعفر ؛ أي : خالية ما فيها أحد ، ( لكيما ) اللام حرف جر وتعليل ، و( كي ) حرف تعليل مؤكد لـ( لام ) التعليل ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بـ( أن ) ، و( ما ) زائدة ( أن ) حرف نصب ومصدر ،

جاز كونها مصدرية ، وكونها جارة . وشرط النصب بـ( إذن ) : أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به ، والفعل بعدها مستقبل متصل بها ، . . . . . . . . . . . . . .

---

وإن جعلت ( كي ) حرفاً مصدرياً . . فـ( أَن ) هـٰذه مؤكدة لها كما قال ، ( . . **جاز كونها** ) أي : كون ( كي ) ( **مصدرية** ) ناصبة ، فـ( أن ) مؤكدة لها ، و( ما ) زائدة ، ( و ) **جاز** ( **كونها جارة** ) للمصدر المنسبك من ( أن ) وما بعدها ، و( اللام ) زائدة ، **والوجه الثاني** : أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معاً . اهـ « مجيب » .

وقوله : ( لكيما أن تطير ) فـ( كي ) يجوز فيها أن تكون مصدرية ، فتكون ( أن ) مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم ( اللام ) الدالة على التعليل ، التي يشترط وجودها أو تقديرها قبل ( كي ) المصدرية ، ويحتمل أن تكون ( كي ) تعليلية مؤكدة لـ( لام ) فيكون السابك هو ( أن ) وحدها ، ولولا ( أن ) . . لوجب أن تكون ( كي ) مصدرية ، ولولا وجود ( اللام ) . . لوجب أن تكون ( كي ) تعليلية . اهـ « كواكب » نقلاً عن « هداية السالك » ، وكونها جارة أرجح عند بعضهم ؛ لأن لصوق ( أن ) بالفعل يرجح نصبها ، وأيضاً هي أم بابها ، فلا تؤكد غيرها ، وكونها مصدرية أرجح عند بعضهم بالنسبة لظهورهما معاً كما في « المجيب » ، واغتفر هنا دخول حرف الجر أو المصدر علىٰ مثله للضرورة . اهـ « نزهة » .

( **وشرط النصب بـ« إذن »** ) الجوابية ، وهي كلمة موضوعة للدلالة على الجواب والجزاء : ( **أن تكون مصدرة في أول الكلام المجاب به** ) أي : في أول الكلام الذي يجاب به ما قبلها ؛ لتكون في أشرف المواضع ؛ كقولك : إذن أكرمك ، لمن قال لك : أزورك غداً ، فإن أخرت عنه . . ألغيت ؛ نحو : أكرمك إذن ، وكذا إن توسطت ؛ نحو : أنا إذن أكرمك ، وما ورد من الإعمال مع التوسط . . فضرورة ؛ كقوله : [من الرجز]

لا تتـــركنـــي فيهـــم شطيـــرا  إنـــي إذن أهلـــك أو أطيـــرا

بالنصب أو خبر ( إن ) محذوف ؛ أي : لا أستطيع ذلك ، و( إذن . . . ) إلخ مستأنفة . اهـ « نزهة » ، ( و ) الحال أن ( **الفعل بعدها مستقبل متصل بها** ) ، وإنما اشترط كون الفعل بعدها مستقبلاً ؛ لأن من شأن الناصب أن يخلص المضارع إلى

أو منفصل بقسم أو بـ( لا ) النافية ؛ نحو : إذن أكرمك و :

إذن والله نـــرميهـــم بحـــرب يُشيب الطفـل مـن قبـل المشيـب

وإذن لا أفعل ، واغتفر ابنُ باب شاذ الفصلَ بالنداء ، وابنُ عصفور الفصلَ ، بالظرف وشبهه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الاستقبال ، فلا يدخل على الماضي والحال ، فلو كان حالاً . . لم تعمل ؛ كقولك لمن يحدثك : إذن أظنك كاذباً ، أو إذن تصدق بالرفع ؛ إذ المراد به الحال ، وإنما اشترط كون الفعل متصلاً بها ؛ لئلا تضعف في العمل بالفصل ، ولا يضر الفصل بالقسم ، كما قال الشارح ، ( **أو منفصل** ) عنها ( **بقسم** ) سواء كان مع ( لا ) أم لا ، ( **أو بـ« لا » النافية** ) مثالها ( **نحو : إذن أكرمك** ) جواباً لمن قال لك : أزورك غداً ، ( **و** ) لا يضر الفصل بالقسم ؛ لأنه مؤكد للكلام ، ففصله كلا فصل ؛ مثال الفصل به كقول الشاعر : [من الوافر]

( **إذن والله نـــرميهـــم بحـــرب يشيـب الطفـل مـن قبـل المشيـب** )

( يُشيب ) بضم الياء ، من أشاب الرباعي ، و( الطفل ) الولد الصغير ، والمراد به هنا : من لم يبلغ أوان الشيب ، و( المشيب ) بفتح الميم ، زمن الشيب . اهـ « سجاعي » ، ولا الفصل بـ( لا ) النافية ؛ لأن النافي كالجزء من المنفي ، سواء كانت بدون قسم ؛ كقولك : ( **وإذن لا أفعل** ) ، أو إذن لا أهينك ، أو كانت مع القسم ؛ كقولك : وإذن والله لا أهينك ، جواباً لمن قال لك : آتيك غداً .

( **واغتفر ابنُ باب شاذ** ) اسمه طاهر بن أحمد بن باب شاذ ، و( باب شاذ ) اسم أعجمي ، معناه : الفرح والسرور . اهـ « يس » ، ( **الفصلَ بالنداء** ) والدعاء ؛ كقولك : إذن يا زيد أكرمك ، وإذن عافاك الله أكرمك ، ( **و** ) أجاز ( **ابنُ عصفور الفصلَ بالظرف** ) نحو : إذن يوم الجمعة أكرمك ، ( **و** ) بـ( **شبهه** ) أي : بشبه الظرف ، وهو الجار والمجرور ؛ نحو : إذن في الدار أكرمك ، **والصحيح** : المنع ؛ إذ لم يسمع من العرب شيء من ذلك ، وإذا كان مع ( إذن ) حرف عطف . . لم تعمل إلا علىٰ قلة ، قال تعالىٰ : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وقرىء شاذاً : ( وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً ) اهـ « أبو النجا » ، قال الفاسي : قرأ بذلك عبد الله ابن مسعود ، وقرأ السبعة : ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾ بإثبات النون علىٰ أن ( إذن ) مهملة ،

ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف ، فهو في صدر الكلام ، ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف ، فكأنها لم تقع في الصدر ، وكلام ابن مالك في « الألفية » يقتضي مساواةَ الرفع للنصب ، بل حيث قدم النصب يقتضي أنه أرجح ، وهو رأي الحريري ، وهٰذا مبني علىٰ قول أبي الفتح : إن القراءة الشاذة تكون أقوىٰ في العربية من المتواترة ، والجمهور علىٰ خلاف ما قال ، وحينئذ فالرفع أرجح ؛ لاتفاق السبعة عليه في الآية المذكورة ، وهم لا يجتمعون علىٰ وجه مرجوح ، وأطلق ابن مالك في العاطف ، وخصه ابن الحاجب بـ( الواو ) ، وابن مالك في « شرح العمدة » بـ( الفاء ) و( الواو ) اهـ « حمدون » ، وقد جمع هٰذه الشروط بعضهم نظماً ، فقال :

اعمـل إذن إذا أتتـك أولا     وسقـت فعـلاً بعـدهـا مستقبـلاً
واحـذر إذا أعملتهـا أن تفصـلا     إلا بحلـف أو نـداء أو بـلا
وافصـل بظـرف أو مجـرور علـى     رأي ابـن عصفـور رئيـس النبـلا
وإن تجـيء بحـرف عطـف أولا     فـأحسـن الـوجهيـن أن لا تعمـلا

اهـ « سجاعي على القطر » .

## فَائِدَةٌ

### [معنى قولهم : إذن حرف جواب وجزاء]

قولهم : ( إذن ) حرف جواب وجزاء ، **والمراد بكونها للجواب** : أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ أو مقدر ، سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره ، ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جواباً عن شيء ، **والمراد بكونها للجزاء** : أن يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمون كلام آخر . اهـ « سجاعي » .

فهٰذه الأربعة السابقة تنصب المضارع بنفسها اتفاقاً .

ثم شرح الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين في ذكر ما ينصب المضارع بعده بواسطة ( أن ) مضمرة جوازاً أو وجوباً ، فقال :

**( والـلام حيـن تبتـدي بـالكسـر     كمثـل مـا تكسـر لام الجـر )**

أي : ( و ) تنصب الفعل المضارع ( **اللام حين تبتدي** ) وتظهر وتنطق ( **بالكسر** )

أي : وتنصب الفعلَ المضارع اللامُ المكسورة ، سواء كانت للتعليل ؛ نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، أو لـ ...... ...............................

---

أي : اللام المكسورة ( **كمثل ما تكسر « لام » الجر** ) أي : كسراً مماثلاً مشابهاً كسر ( لام ) الجر ، الداخلة على الاسم الخالص ، وهٰذه أيضاً ( لام ) الجر ، إلا أنها تجر المصدر المؤول من الفعل ، سواء كانت للتعليل ؛ نحو : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، أو للعاقبة والصيرورة ؛ نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، فالتقاطه إنما كان ليكون لهم قرة عين ، فصار في عاقبة أمره عدواً ، فعطف الصيرورة على العاقبة عطف مرادف ، أو زائدة للتأكيد ؛ نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فهٰذه بأقسامها الثلاثة تسمىٰ ( لام ) كي ، فتضمر ( أن ) بعدها جوازاً ، إلا إن اقترن الفعل بعدها بـ( لا ) نافية كانت ؛ نحو : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ ﴾ ، أو زائدة للتوكيد ؛ نحو : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ ، فيجب حينئذ إظهار ( أن ) فراراً من كراهية اجتماع لامين .

قال الفاسي : **واعلم** : أن ( لام ) الجر التي يقع المضارع بعدها أربعة أقسام : **أحدها** : لام كي ؛ نحو : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ ﴾ ، **الثانية** : لام المآل ، وتسمىٰ ( لام ) العاقبة و( لام ) الصيرورة ، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لما قبلها ؛ نحو : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، فالتقاطه إنما كان ليكون شفيقاً ، فآل الأمر إلىٰ أن صار عدواً لهم وحزناً ، **الثالثة** : اللام الزائدة ، وهي الواقعة بعد فعل متعد ، وما بعدها معموله ؛ نحو : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ ، **الرابعة** : لام الجحود لكن هٰذه الرابعة يجب إضمار ( أن ) بعدها ، فبان أن كلام الناظم شامل للأقسام الأربعة ، ولا وجه لتخصيص بعضهم بـ( لام ) كي . اهـ « حمدون » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : وتنصب الفعلَ المضارع اللامُ المكسورة** ) صفة لازمة لـ( لام ) لأنها ( لام ) الجر ، فلا تكون إلا مكسورة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، ( **سواء كانت للتعليل** ) وهي التي كان ما بعدها علة لما قبلها ( **نحو**): ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۞ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ ﴾ ، **أو** ) كانت ( لـ )

العاقبة والصيرورة ؛ نحو : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، أو للجحود : وهي المسبوقة بكون ماض منفي ؛ نحو : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ، ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، أو كانت مؤكدة ؛ نحو : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ، فالفعل في هٰذه الأمثلة منصوب باللام عند الناظم ، وعند غيره ـ وهو الراجح ـ بأن مضمرة جوازاً ، إلا بعد ( لام ) الجحود فوجوباً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بيان ( **العاقبة** ) أي : عاقبة ما قبلها ومآله ، ( و ) لبيان ( **الصيرورة** ) أي : تحول ما قبلها عن حالته الأولىٰ إلىٰ حالة أخرىٰ ؛ لأن موسىٰ تحول عن حالة كونه قرة عين لهم إلىٰ حالة كونه عدواً لهم ، فهو بمعنىٰ ما قبله ( **نحو** ) : ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ ، **أو** ) كانت ( **للجحود** ) أي : للدلالة علىٰ جحود ونفي ما بعدها ، والجحود في اللغة : النفي بعد العلم ، والمراد به هنا : مطلق النفي ، والأولىٰ أن تسمىٰ بـ( لام ) النفي ؛ لأن الجحود لمن كذب نبياً كذا قيل ، وإلىٰ تعريف ( لام ) الجحود أشار من قال نظماً :

وكل لام قبله ما كانا أو لم يكن فللجحود بانا

اهـ « حمدون » .

وعرفه الشارح بقوله : ( **وهي** ) أي : لام الجحود : هي اللام ( **المسبوقة بكون ماض** ) لفظاً أو معنىٰ ( **منفي** ) بـ( ما ) أو بـ( لم ) ( **نحو** : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ ، أو المسبوقة بكون مستقبل ماض معنىٰ منفي بـ( لم ) نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ ، **أو كانت** ) زائدة ( **مؤكدة** ) لمعنى العامل ( **نحو** : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ .

**فالفعل في هٰذه الأمثلة** ) الأربعة المذكورة ( **منصوب بـ** ) نفس ( **اللام عند الناظم** ) أبي محمد القاسم الحريري ومن وافقه من الكوفيين ، ( **و** ) منصوب ( **عند غيره** ) أي : عند غير الناظم من البصريين ومن وافقهم منصوب بـ( أن ) مضمرة ، ( **وهو** ) أي : نصبه بـ( أن ) مضمرة ( **الراجح** ) أي : الأصح ؛ أي : ومنصوب عند غير الناظم ( **بـ« أن » مضمرة جوازاً** ) لظهورها في بعض المواضع ، كما إذا وقعت بين لامين ، كما مر آنفاً ، ( **إلا بعد « لام » الجحود فـ** ) مضمرة بعدها ( **وجوباً** ) لعدم سماع

فإن اقترن الفعل بعد اللام بـ( لا ) نافية كانت أو مؤكدة . . وجب إظهار ( أَنْ ) كراهة اجتماع لامين ؛ نحو : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ ﴾ ، ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إظهارها في كلامهم بعد هـٰذه اللام ، وفي « يس على المجيب » : وعلل وجوب إضمارها بأن ما كان زيد ليفعل نفي كان زيد سيفعل أو سوف يفعل ، والموجب ليس معه ( أَنْ ) لا ظاهرة ولا مقدرة ، فأرادوا المطابقة لفظاً بينهما ، فكما لا يجمع بين ( أن ) و( السين ) و( سوف ) . . لا يجمع بين ( أن ) و( اللام ) اهـ ( منه ) .

ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها ، والفعل الذي بعدها واحداً ؛ أي : يكون فاعل الكون الذي قبلها ، والفعل الذي بعدها واحداً ، كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح ، خلافاً للكسائي ؛ فإنه لا يشترط هـٰذا الشرط ، فقراءة ، ﴿ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ ﴾ بكسر اللام ، ونصب ( تزول ) علىٰ مذهبه ، لا على الراجح ؛ لعدم اتحاد الفاعل ، مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول ، والصحيح في خبر الكون الواقع بعد هـٰذه اللام : أنه محذوف ، وهـٰذه اللام جارة متعلقة بذاك الخبر المحذوف ، والناصب ( أن ) مضمرة ، فالمصدر المنسبك من ( أن ) المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام ، وهـٰذا مذهب البصريين .

## تَنْبِيهٌ

## [شرط لام الجحود]

وعلم أن ذكر (ما) و( لم ) وذكر ( كان ) و( يكن ) قيد في هـٰذه اللام ، فخرج بقية أدوات النفي حتىٰ لما ، وبقية الأفعال حتى النواسخ ؛ لعدم السماع . اهـ «أبو النجا» .

( **فإن اقترن الفعل بعد** ) هـٰذه ( **اللام** ) يعني : لام كي ( **بـ« لا » نافية** ) أصلية ( **كانت** ) كلمة ( لا ) ( **أو** ) زائدة ( **مؤكدة** ) لمعنى العامل ( . . **وجب إظهار « أن »** ) المصدرية بين هـٰذه اللام ، وبين ( لا ) النافية ؛ فراراً من ( **كراهة اجتماع لامين** ) لا فاصل بينهما ؛ لثقل ذلك على اللسان ؛ مثال اقترانه بالنافية ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ) لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ ومثال المؤكدة؛ نحو : ( ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ) أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ مِّن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ ، ثم ذكر الناظم الثالث مما ينصب المضارع بعده بـ( أن ) مضمرة وجوباً ، وهو ( الفاء ) الواقعة في جواب إحدى المواضع التسعة ، أو

وَٱلْفَـاءُ إِنْ جَـاءَتْ جَـوَابَ ٱلنَّفْـيِ      وَٱلأَمْـرُ وَٱلْعَـرْضِ مَعـاً وَٱلنَّهْـيِ
وَفِـي جَـوَابِ لَيْـتَ لِـي وَهَـلْ فَتَـىٰ      وَأَيْـنَ مَغْنَـاكَ وَأَنَّـىٰ وَمَتَـىٰ

---

الثمانية المشهور عندهم بالأجوبة الثمانية ، المجموعة في قول بعضهم بيتاً من البسيط فقال :

مر وادع وأنه وسل واعرض لحضهم      تمن وارج كذاك النفي قد كملا

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( والفـاء إن جـاءت جـواب النفـي      والأمـر والعـرض معـاً والنهـي**
**وفـي جـواب ليـت لـي وهـل فتـى      وأيـن مغنـاك وأنـىٰ ومتـىٰ )**

أي : ( و ) ينصب الفعل المضارع أيضاً ( **الفاء** ) السببية ، وهي التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها ( **إن جاءت** ) أي : وقعت في ( **جواب النفي** ) المحض ؛ أي : الخالص من معنى الإثبات ، وقيدنا بـ( المحض ) لإخراج نحو قولهم : ألم تأتنا فنكرمك ؛ لأن الاستفهام التقريري فيه معنى الإثبات ؛ مثال النفي المحض نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ ، أ( و ) وقعت في جواب ( **الأمر** ) ، والمراد بـ( الأمر ) طلب الفعل ، سواء كان من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو : أقبل إلي فأحسن إليك ، ونحو قوله : [من الرجز]

يـا نـاق سيـري عنقـا فسيحـا      إلـىٰ سليمـان فنستـريحـا

أو من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، فيسمىٰ دعاء ؛ نحو : رب وفقني فأعمل صالحاً ، أ( و ) وقعت في جواب ( **العرض** ) ، وقوله : ( **معاً** ) تأكيد لما قبله ؛ أي : حال كون كل من النفي والأمر والعرض جميعاً ، و( العرض ) هو الطلب برفق ولين ؛ نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ، وقوله : [من البسيط]

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما      قد حدثوك فما راء كمن سمعا

أو ( و )قعت في جواب ( **النهي** ) وهو طلب الترك ؛ نحو : لا تضرب زيداً فيغضب، وقوله تعالىٰ : ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ ، أ( **و في جواب** ) التمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، كما مر في ( باب إنَّ ) كقوله : [من الوافر]

ألا ليـت الشبـاب يعـود يـومـاً      فـأخبـره بمـا فعـل المشيـب

أي : وينصب الفعلَ المضارعَ أيضاً ( الفاءُ ) السببية الواقعة في جواب نفي محض ؛ أي : خالص من معنى الإثبات ؛ نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ، أو . . . .

---

وقول الفقير : ( **ليت لي** ) مالاً فأحج منه ، وقوله تعالىٰ : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ، أ( و ) وقعت في جواب الاستفهام ، وهو طلب الفهم ، سواء كان بحرف ؛ نحو : ( **هل فتىً** ) كريم في الدار فأذهب إليه ، أ( و ) باسم ؛ نحو : ( **أين مغناك** ) ومنزلك فأزورك ، فـ( أين ) اسم استفهام عن المكان ، ( و ) نحو : ( **أنَّىٰ** ) مخزنك فنأخذ منه ، وهو أيضاً اسم استفهام عن المكان ( و ) نحو ( **متىٰ** ) تأتينا فتحدثنا فـ( متىٰ ) اسم استفهام عن الزمان ، وكذا إذا وقعت في جواب التحضيض ، وهو الطلب بحثٍّ وإزعاج ؛ نحو قولك : هلا اتقيت الله فيغفر لك ، ولم يذكره الناظم ، إلا إن قلنا : إنه أدخله في العرض ، ولم يذكر الترجي أيضاً ، إلا إن قلنا : إنه تركه لضيق النظم ، كما يقال هـٰذا في ترك التحضيض ؛ نحو قول الطالب : لعلي أراجع الشيخ فيفهمني المسألة ، وقوله تعالىٰ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۞ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ ، بالنصب في قراءة حفص عن عاصم ، ومذهب الجمهور : أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار ( أن ) وجوباً بعد ( الفاء ) لعدم إظهارها بعد ( الفاء ) سماعاً ، لا بها ولا بالمخالفة ؛ أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها في الصدق والكذب ، أو الخبر والإنشاء ، خلافاً لمن زعم ذلك كالكوفيين أو بعضهم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : وينصب الفعلَ المضارعَ** ) بالنصب على المفعولية ( **أيضاً** ) كما ينصبه ما تقدم من الحروف ( « **الفاءُ** » **السببيةُ** ) بالرفع على الفاعلية ؛ أي : التي كان ما قبلها سبباً لما بعدها ، ( **الواقعة** ) بالرفع صفة ثانية لـ( الفاء ) ( **في جواب نفي محض ؛ أي : خالص من معنى الإثبات** ) بأن يكون بفعل صريح ، فإن لم يكن النفي خالصاً عن الإثبات ؛ بأن كان بحرف الاستفهام التقريري . . فالفعل بعد ( الفاء ) مرفوع ؛ نحو قولك : ألم تأتنا فنكرمك بالرفع ؛ لأن الاستفهام التقريري في معنى الإثبات ؛ مثال النفي المحض ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ **لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا** ﴾ ) **وتأويله** : لا يكون قضاء عليهم فموتهم ، ( **أو** ) الواقعة في جواب

طلب من نهي ؛ نحو : ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ ، أو أمر بالفعل ؛ نحو :

يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلىٰ سليمان فنستريحا

أو دعاء كذلك ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **طلب** ) بالفعل لا غير لأصالته فيه ، فخرج الطلب بلفظ الخبر ؛ نحو : حسبك الحديث فينامُ الناس ، برفع ( ينام ) كائن ( **من نهي** ) وهو طلب الترك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ ) **وتأويله** : لا يكن طغيانكم فيه فحلول غضبي عليكم ، ( **أو** ) كائن ذلك الطلب من ( **أمر بالفعل** ) أي : بلفظ الفعل لا غير ، بخلاف ما إذا كان مدلولاً عليه باسم الفعل أو بلفظ الخبر ، فإن كان مدلولاً عليه بأحد هـٰذين . . وجب رفع ما بعد ( الفاء ) نحو : صه فأحسن إليك ، وحسبك الحديث فينامُ الناس . اهـ « ابن عقيل » . ( **نحو** ) قول أبي النجم العجلي بيتاً من الرجز :

**( يا ناق سيري عنقاً فسيحا إلىٰ سليمان فنستريحا )**

و( ناق ) منادىٰ مرخم بحذف التاء ، **والأصل** : يا ناقة ، و( سيري ) فعل أمر من سار ، و( الياء ) ضمير المؤنثة المخاطبة فاعله ، ( عَنَقا ) بفتح العين والنون ، صفة لمصدر محذوف ، منصوب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : سيري سيراً عنقاً ، والعنق : نوع من السير ، والفسيح : الواسع الكثير ، صفة لـ( عنق ) ، ( وإلىٰ سليمان ) متعلق بـ( سيري ) ، و( سليمان ) هـٰذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان ، بويع بالخلافة سنةَ ست وتسعين من الهجرة ، وتوفي وله خمس وأربعون سنة ، ومدة خلافته سنتان وثمانيةُ أشهر ، وكان فصيحاً متوقفاً عن سفك الدماء ، وهو المراد بالأشج في قول من قال : ( الأشج والناقص أعدلا بني مروان ) علىٰ ما في ابن غازي ، وكان نكّاحاً أكولاً ، يأكل كل يوم مئة رطل من اللحم ، والواحد منها بالرطل العصريِّ ( ٤٠٨ ) جم ، ومن حسناته : إيصاؤه بالخلافة لعمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، **والشاهد** : في ( نستريحا ) فإنه منصوب بـ( أن ) مضمرة وجوباً بعد ( الفاء ) الواقعة في جواب الأمر . اهـ « حمدون » ، **وتأويله** : يا ناق ؛ ليكن سيرك إلىٰ سليمان عنقاً فسيحاً فاستراحتنا .

( **أو** ) كائن ذلك الطلب من ( **دعاء** ) كائن ( **كذلك** ) أي : بالفعل لا غير ،

نحو : اللهم ؛ تب علي فأتوب ، أو استفهام بالحرف ؛ نحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾ ، أو بالاسم ؛ نحو : « من يدعوني فأستجيب له » ، وأين بيتك فأزورك ، وكيف تكون فأصحبك .

**وشرطه** : ألاَّ يكون بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب ، بخلاف : هل أخوك قائم فأكرمه ، أو عرض ؛ نحو قوله :

يا بن الكرام ألا تدنو فتبصر ما    قد حدثوك فما راء كمن سمعا

---

والدعاء : الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ كما مر ، بخلاف ما إذا كان باسم الفعل ؛ نحو : دونك تقوى الله فيغفرُ لك ، فيجب رفع ما بعد ( الفاء ) مثال الدعاء بالفعل ( **نحو** ) قولك : ( **اللهم ؛ تب علي فأتوب** ) **وتأويله** : ليكن إلـٰهي توبتك علي فتوبتي إليك ، ( **أو** ) طلب كائن من ( **استفهام بالحرف ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾ ) **وتأويله** : هل شفعاء موجود لنا فشفاعتهم إيانا ، ( **أو** ) استفهام ( **بالاسم ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ في حديث النزول إلى السماء : ( « **من يدعوني فأستجيب له** » ) **وتأويله** : من دعاؤه إياي فاستجابتي له ، ونحو قول الصديق لصديقه : ( **وأين بيتك فأزورك** ) **وتأويله** : أين مكان بيتك فزيارتي إياك ، ( **و** ) نحو : ( **كيف تكون فأصحبك** ) **وتأويله** : أي حال كونك فصحبتي إياك .

( **وشرطه** ) أي : وشرط نصب الفعل بعد ( الفاء ) الواقعة في جواب الاستفهام : ( **ألاَّ يكون** ) الاستفهام ( **بأداة يليها جملة اسمية خبرها جامد ، فلا يجوز : هل أخوك زيد فأكرمه بالنصب** ) أي : بنصب ما بعد ( الفاء ) لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك من الفعل ، بل يرفع الفعل على الاستئناف ، أو علىٰ عطف جملة فعلية علىٰ جملة اسمية بلا قصد التسبب ؛ أي : تسبب ما قبل ( الفاء ) لما بعد ( الفاء ) ، ( **بخلاف** ) قولك : ( **هل أخوك قائم فأكرمه** ) ، **وتأويله** : هل قيام أخيك موجود فإكرامي إياه ، ( **أو** ) طلب كائن من ( **عرض** ) وهو الطلب برفق ولين ( **نحو قوله** ) من البحر البسيط :

**( يا بن الكرام ألا تدنوا فتبصر ما    قد حدثوك فما راء كمن سمعا )**

( **يا بن الكرام** ) منادىٰ مضاف ، و( الكرام ) جمع كريم ، ( **ألا** ) أداة عرض ،

أو تحضيض ؛ نحو : هلا اتقيت الله فيغفر لك ، أو تمنٍّ ؛ نحو : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ ، أو ترجٍّ عند القائل به ؛ . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **تدنو** ) فعل مضارع من الدنو ، وهو القرب ( **فتبصر ما** ) الفاء : سببية ، وقعت في جواب العرض ، و( تبصر ) منصوب بـ( أن ) مضمرة وجوباً بعد ( الفاء ) السببية ، وفاعله ضمير مستتر ، و( ما ) موصولة في محل النصب مفعول به ، ( **قد حدثوك** ) فعل وفاعل ومفعول صلة لـ( ما ) ، والعائد محذوف ، وجملة ( تبصر ) صلة ( أن ) المضمرة و( أن ) مع صلتها في تأويل مصدر منسبك من الجملة التي قبلها من غير سابك ؛ لإصلاح المعنىٰ ، تقديره : ليكن منك دنو إلينا فإبصارُك ما قد حدثوك ، فتعرف هل هو حق أم لا ؟ ( **فما** ) الفاء : تعليلية ، و( ما ) نافية حجازية ، ( **راء** ) اسمها مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين ، منع من ظهورها الثقل ؛ إذ أصله رائي ، استثقلت الضمة على الياء ، فحذفت فصار رائين ، فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الياء ، فصار ( راءٍ ) بوزن قاضٍ ، ( **كمن سمعا** ) جار ومجرور ، خبر ( ما ) الحجازية ؛ أي : كائناً كمن **سمعا** .

**والمعنىٰ** : يا بن الكرام ؛ أطلب منك أن تقرب منا حتىٰ تعاين ما قد حدثوك به ؛ لأن المعاين ليس كالسامع ، والمعاينة أقوىٰ وأتم في معرفة الشيء ، وفي التشبيه قلب ، والتقدير : أي : ليس الخبر كالعيان ، **والشاهد** : في قوله : ( فتبصر ) حيث نصبه بعد ( الفاء ) السببية .

( **أو** ) طلب كائن من ( **تحضيض** ) وهو الطلبُ بحثٍّ وإزعاجٍ ؛ مثاله : ( **نحو : هلا اتقيت الله فيغفر لك** ) **وتأويله** : هلا يكون تقوى الله منك فغفرانه لك ، ( **أو** ) طلب كائن من ( **تمنٍّ** ) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر ؛ مثاله ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ ) **وتأويله** : يا قوم ؛ أتمنىٰ كوني معهم ففوزي فوزاً عظيماً ، ( **أو** ) طلب كائن من ( **ترجٍّ** ) وهو طلب أمر محبوب ، أو الإشفاق من أمر مكروه ( **عند القائل به** ) أي : بنصب الفعل الواقع بعد ( الفاء ) السببية الواقعة في جواب الترجي ، وهم بعض الكوفيين ، فعليه تكون الأجوبة تسعة ، وأما عند الجمهور ؛ أي : جمهور البصريين . . فهي ثمانية لا غيرْ ، كما سيأتي في كلام

نحو : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ ، بالنصب في قراءة حفص عن عاصم . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الشارح قريباً ؛ مثال الترجي عند القائل به ( **نحو** ) قوله تعالىٰ حكاية عن فرعون : ( ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ) إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ ( **بالنصب** ) أي : بنصب ( أطلع ) في جواب الترجي ( **في قراءة حفص** ) وهو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب الأزدي الدوري ، أبو عمر المقرىء ، قال الخطيب : كان يقرىء بقراءة الكسائي ، واشتهر بها ، قال البغوي : مات في شوال سنة ( ٢٤٦هـ ) ، قال الدارقطني : ضعيف في الحديث ، مات عن بضع وتسعين سنة ، وقال ابن سعد : كان عالماً بالقرآن . اهـ « تهذيب الراوي » ، ( **عن عاصم** ) بن بهدلة ، **وتأويله عند القائل به** : أترجىٰ بلوغي الأسباب أسباب السموات فاطلاعي إلىٰ إلـٰه موسىٰ .

والقائلون بجواز النصب في جواب الترجي : هم الكوفيون استدلالاً بهـٰذه القراءة ، وأما مذهب البصريين . . فهو عدم جواز النصب في جواب الترجي ، وجعلوا نصب ( أطلع ) في جواب ( ابْنِ ) ، أو لعطفه على ( الأسباب ) علىٰ حدِّ قوله : ( لولا توقع معتر فأرضيه ) ، أو بتضمين ( لعل ) معنى التمني ؛ ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب ، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال ، وقد يدفع بأنه ادعىٰ قربه ؛ لقصد التلبيس علىٰ قومه ، فأتىٰ بـ( لعل ) ، قال في « الارتشاف » : وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد مذهب الكوفيين . اهـ « خضري » ، وعبارة الفاسي : ومنع جمهور البصريين نصب ما بعد ( الفاء ) في جواب الترجي ، ووجه منعهم ذلك : أن الترجي ليس بطلب ، وإنما هو ارتقاب شيء يحتمل الحصول وعدمه ، فلا يقال : لعل الشمس تغرب ، وأجابوا عن الآية : بأن الترجي فيها مضمن معنى التمني ؛ إذ بلوغ أسباب السموات محال ، والترجي لا يكون في المحال ، والتمني يكون فيه ؛ نحو : ليت الشباب عائد ، لكن الصواب عدم تأويل الترجي بالتمني ؛ ولذا أجاز الفراء النصبَ بعد الترجي ، وتبعه ابن مالك في « الخلاصة » حيث قال فيها :

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب     كنصب ما إلى التمني ينتسب

اهـ « حمدون » .

ومذهب الجمهور : أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة منصوب بإضمار ( أن ) وجوباً بعد ( الفاء ) لا بها ، ولا بالمخالفة ، خلافاً لمن زعم ذلك . . . . . . . .

---

**فإن قلت** : ما فائدة تأويل ما قبل ( الفاء ) في هـٰذه المواضع الثمانية أو التسعة ، مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفاً على الفعل . . **قلت** : ما بعد العاطف في تأويل مصدر ، فهو غير باقٍ علىٰ فعليته ؛ لوجود السابك تقديراً ، فوجب التأويل .

**فإن قلت** : فهلا أول الثاني دون الأول . . **قلت** : يلزم عليه عطف المصدر على الفعل ، والمصدر اسم غير شبيه بالفعل ؛ لكونه من قبيل الجوامد ، فلا يصح عطفه عليه ؛ فلذلك وجب التأويل في كل منهما . اهـ « حمدون » .

( **ومذهب الجمهور** : **أن الفعل في هـٰذه المواضع الثمانية** ) علىٰ مذهب البصريين ، ( **أو التسعة** ) علىٰ مذهب الكوفيين ، ( **منصوب بإضمار « أن »** ) المصدرية ؛ أي : بـ( أن ) المصدرية المضمرة ( **وجوباً بعد « الفاء »** ) لعدم إظهارها سماعاً ، ( **لا بها** ) أي : ليس الفعل منصوباً بـ( الفاء ) كما قيل ، وعبارة الفَارِضِي : وعن الجرمي النصب هنا بـ( الفاء ) و( الواو ) ، ورد بأنهما عاطفان ، وحرف العطف لا يعمل ؛ لعدم اختصاصه . اهـ « صبان » . ( **ولا بالمخالفة** ) أي : مخالفة ما بعد ( الفاء ) لما قبلها ، قال الفارضي : لأن الثاني خبر ، والأول ليس بخبر ؛ لأنه إما نفي أو طلب ، فلما خالفه في المعنىٰ . . خالفه في الإعراب ، ونُقِض بنحو : ما جاء زيد لكن عمرو ، وجاء زيد لا عمرو ، فقد خالف الثاني الأولَ في المعنىٰ ، ولم يخالفه في الإعراب . اهـ ، ومراده بالخبر : ما ليس نفياً ولا طلباً . اهـ « صبان » ، وذلك ؛ أي : قول الجمهور منصوب بـ( أن ) مضمرة يخالف ( **خلافاً** لمن **زعم** ) أي : قال ( **ذلك** ) أي : أن النصب بـ( الفاء ) وهو الجرمي ، أو بالمخالفة ، وهو بعض الكوفيين ، والمراد بـ( الفاء ) هنا : الفاء السببية ؛ أي : التي تفيد أن ما قبلها سبب لما بعدها ، والمراد السببية مع العطف ؛ لأنها مع إفادتها السببية تعطف مصدراً مؤولاً علىٰ مصدر متوهم ؛ أي : متصيد من الجملة التي قبلها لإصلاح المعنىٰ ، والتقدير في نحو : ( ما تأتينا فتحدثنا ) : لم يكن إتيانك إلينا فتحديثك معنا ، وكذا يقدر في جميع المواضع كما مر ، وخرج بهـٰذا القيد ـ أعني : المفيدة للسببية ـ الفاء التي لمجرد

وإذا أسقطت ( الفاء ) من المضارع الواقع بعد الطلب ، ولو بلفظ الخبر ، وقصد به الجزاء . . جُزم جواباً لشرط مقدر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ ، . . . . . . .

---

العطف ؛ نحو : ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي : فلا يعتذرون ، و( الفاء ) التي للاستئناف ؛ نحو : اسأل زيداً فيخبرُك بالرفع ؛ أي : فهو يخبرك ، وبـ( الواو ) المعيةُ ؛ أي : التي تفيد أن ما قبلها مصاحِب لما بعدها مجموعين في زمان واحد ، فخرجت العاطفة والاستئنافية . اهـ « أبو النجا » .

( **وإذا أسقطت** ) هـٰذه ( « **الفاء** » **من المضارع الواقع بعد الطلب ولو** ) كان ذلك الطلب ( **بلفظ الخبر** ) نحو : حسبك الحديث ينم الناس ، ( **وقصد به** ) أي : بذلك الفعل ( **الجزاء** ) أي : كونه جزاء لما قبل ( الفاء ) ( . . **جُزم** ) بالبناء للمجهول ؛ أي : جزم ذلك الفعل الذي بعد ( الفاء ) بالشرط المقدر مع فعله عند الجمهور حالة كونه ( **جواباً** لشرط **مقدر** ) ، قوله : ( وإذا أسقطت الفاء ) والمراد ؛ أي : لم توجد الآن سواء وجدت أو لا ، ثم سقطت ، أم لم توجد أصلاً ، وخرج بها ( الواو ) ، فلا يجزم الفعل عند سقوطها . اهـ ( خ ) . قوله : ( وقصد به الجزاء . . . ) إلخ ؛ أي : بأن تقدر الفعل الواقع بعد ( الفاء ) مسبباً عن الطلب السابق ، كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط ، فإن لم يقصد ذلك . . وجب رفع ما بعد ( الفاء ) إما : على الوصف إن كان قبله نكرة ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي﴾ ، بالرفع ، أو على الحال ؛ نحو : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ ، أو على الاستئناف ؛ كقوله : وقال قائدهم أرسوا نزاولها ، ويحتمل الحالَ والاستئنافَ قولُه تعالىٰ : ﴿وألق ما في يمينك تلقفُ﴾ بالرفع ﴿ما صنعوا﴾ ﴿ فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ﴾ ، ويحتمل هـٰذا أيضاً الوصفية ؛ أي : لا تخاف فيه ، ومما يحتمل الثلاثة قولُه تعالىٰ : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ ، لكن الحال من فاعل ( خذ ) لا من ( صدقة ) لأنها نكرة . اهـ « خضري » .

قوله : ( لشرط مقدر ) أي : مع فعله بعد الطلب ، وهـٰذا مذهب الجمهور ، وهو المختار ، ويتعين تقديراً ( إن ) لأنها أم الباب ، ولتصريحهم بأنه لا يحذف غيرها . اهـ « خضري » ، مثال جزمه بالشروط المذكورة ( **نحو قوله تعالىٰ** : ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ )

وقول الشاعر :

قفا نبك من ذكر حبيب ومنزل . . . . . . . . . . . . . . . . .

وشرط صحة الجزم بعد النهي عند غير الكسائي صحة حلول ( إنْ لا ) محله مع صحة المعنىٰ ؛ نحو : لا تدن من الأسد تسلم ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فهو في تقدير : إن تأتوني . . أتل عليكم ، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم ، وعلامة جزمه حذف الواو ؛ لأنه معتل بالواو ، ( و ) نحو ( **قول الشاعر** ) امرىء القيس الكندي : [من الطويل]

( **قفا نبك من ذكرىٰ حبيب ومنزل** ) بسقط اللِّوىٰ بين الدَّخول فحَوْملِ

( **قفا** ) فعل أمر للواحد بلفظ الاثنين علىٰ حدِّ : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ ، أو بلفظ الواحد ، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة ؛ إجراءً له مُجرى الوقف ؛ إذ أصله : قفَنْ . اهـ « تصريح » ، ( **نبك** ) مجزوم علىٰ كونه جواباً لشرط مقدر ، تقديره : إن تقف . . نبك ، وعلامة جزمه حذف الياء ؛ أي : نبك من تذكر حبيبٍ ومنزل كائنين لنا بسقط اللوىٰ ؛ أي : كائنين في سقط اللوىٰ ، والسِّقط : البطحاء ، واللِّوىٰ : السَّهل ، والدَّخُول والحَوْمل : اسما جبلين . اهـ « خضري » .

( **وشرط صحة الجزم بعد النهي** ) إذا سقطت ( الفاء ) ( **عند غير الكسائي** ) اسم الكسائي : علي بن حمزة ، ولُقب بذلك ؛ لأن الناس كانوا يجالسون معاذ بن مسلم الهرَّاء واضع الصرف في الثياب الفاخرة ، وكان هو يجالسه في كساء ، فقيل له : الكسائي ، مات بالرَّي سنةَ تسع وثمانين ومئة ، وقيل : سنة اثنتين وثمانين ، وقيل : سنة اثنتين وتسعين ، ذكره السيوطي في « المزهر » اهـ « سجاعي على القطر » ، ( **صحة حلول** ) لفظة ( « **إن لا** » **محله** ) أي : محل النهي ( **مع صحة المعنىٰ** ) المراد من الكلام ، وجعل الشاطبي والمكودي ( لا ) هٰذه نافية ؛ باعتبار ما بعد دخول ( إن ) ، وجعلها غيرهما ناهية ؛ باعتبار ما قبل دخولها . اهـ « خضري » ، ( **نحو** ) قولك : ( **لا تدن من الأسد تسلم** ) بالجزم لصحة قولك : إن لا تدن من الأسد تسلم ؛ لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو . اهـ « خضري » .

وقوله : ( عند الكسائي ) بناءً علىٰ أنه لا يشترط عنده دخول ( إن ) علىٰ ( لا ) ،

بخلاف لا تدن منه يأكلك ؛ فإنه بالرفع .

**وَٱلْـوَاوُ إِنْ جَـاءَتْ بِمَعْنَـى ٱلْجَمْـعِ ... فِـي طَلَـبِ ٱلْمَـأْمُـورِ أَوْ فِـي ٱلْمَنْـعِ**

---

فجزمه علىٰ معنىٰ : إن تدن من الأسد يأكلك . اهـ « خضري » ، كما قال الشارح ، ( **بخلاف** : **لا تدن منه** ) أي : من الأسد ( **يأكلك** ؛ **فإنه بالرفع** ) لا غير ، فلا يصح جزمه ؛ لعدم صحة المعنىٰ لو قلت : إن لا تدن من الأسد يأكلك ، ومثل الشارح للجزم عند سقوط ( الفاء ) للأمر بمثالين ، وللنهي بمثال واحد ، وكذا بقية أمثلة الطلب ؛ فمثال **الدعاء** : ربِّ ؛ وفقني أُطِعْك ، **والاستفهام** : هل تزورني أزرك ، **والتمني** : ليت لي مالاً أنفقه ، **والعرض** : ألا تنزل تصبْ خيراً ، **والتحضيض** : هلا تجيء أكرمك ، **والترجي** : لعلك تقدم أحسن إليك . اهـ « صبان » . أما بعد النفي . . فلا يجوز الجزم عند سقوط ( الفاء ) ، فلا يقال : ما تأتينا تحدث ؛ لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع ، كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين الرابعَ مما ينصب المضارع بعده بـ( أن ) مضمرة ، فقال :

**( والـواو إن جـاءت بمعنـى الجمـع ... فـي طلـب المـأمـور أو فـي المنـع )**

أي : ( و ) ينصب المضارعَ أيضاً ( **الواوُ** ) المعية ( **إن جاءت** ) تلك الواو ( **بمعنى الجمع** ) أي : بمعنى الجمع والمصاحبة ، إذا وقعت ( **في** ) جواب ( **طلب المأمور** ) به فعلاً ، كان ذلك الطلب أمراً أو دعاءً أو استفهاماً أو عرضاً أو تحضيضاً أو تمنياً أو ترجياً ، أو في جواب النفي ، ( **أو** ) وقعت ( **في** ) جواب النهي و( **المنع** ) عن الفعل كـ( الفاء ) ، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع ؛ مثال النفي نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ بنصب ( يعلم ) الثاني : **وتأويله** : لم يكن علم الله بجهادكم مع علمه بصبركم ، وعبارة الخضري : أي : لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم ؛ لعدم الصبر ، فلا يعلمه الله تعالىٰ ، ومعنىٰ تعلق علمه بالمعدوم أنه يعلم عدمه لا وقوعه ؛ لأن علم المعدوم واقعاً جهل ، تعالى الله عنه علواً كبيراً . اهـ « خضري » ، ومثال الأمر المحض نحو قول الأعشىٰ أو الحطيئة أو ربيعة أو دثار على الخلاف فيه بيتاً من بحر الوافر :

أي : وينصب المضارعَ أيضاً ( الواوُ ) التي بمعنىٰ ( مع ) في جواب نفي محض ، . . .

---

فقلـت ادعـي وأدعـو إن أنـدى ... لصـوت أن ينـادي داعيـان

أي : ( فقلت ) لهـٰذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو : ( ادعي ) أصله : أُدعُوِي بضم الهمزة والعين : وكسر الواو ، فحذفت كسرة الواو للثقل ، ثم الواو لالتقاء الساكنين ، فكسرت العين لمناسبة الياء ، وأما الهمزة . . فيجوز ضمها نظراً للأصل ، وكسرها نظراً للآن . اهـ « إسقاطي » اهـ « خضري » ، ( وأدعو ) الواو : عاطفة معية ، ( أدعو ) فعل مضارع منصوب بـ( أن ) مضمرة وجوباً بعد الواو المعية ، الواقعة في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً ، تقديره : أنا ، والمتعلق به ومفعوله محذوفان أيضاً ، تقديره : أي : وأدعو أنا مع دعائك الناس لإغاثتك ، ( أندىٰ ) اسم ( إن ) من النَّدىٰ بفتح النون مقصوراً ، وهو بعد ذهاب الصوت ، و( أن ينادىٰ ) خبرها أو عكسه .

**والمعنىٰ** : فقلت لهـٰذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدو : نادي مع ندائي الناس لإغاثتي ، وأدعو مع دعائك الناس لإغاثتك ؛ لأن أبعد الصوت وأعلاه في الذهاب نداء داعيين معاً .

**والشاهد** : في قوله : ( وأدعوا ) حيث نصبه بـ( أن ) مضمرة وجوباً ؛ لوقوعه مقروناً بـ( الواو ) في جواب الأمر . اهـ« فتح الجليل » ، **وتأويله** : فقلت لها : ليكن نداؤك وندائي للإغاثة بالناس معاً ؛ لأن أبعد الصوت وأبلغه وأرفعه نداء مناديين معاً ، ومثال النهي : لا تضرب زيداً ويغضب ، **وتأويله** : لا يكن ضربك زيداً وغضبه ، ومثال الدعاء : ربِّ ؛ وفقني وأعمل صالحاً ، ومثال الاستفهام : هل زيد في الدار وأذهب إليه ؟ ومثال العرض : ألا تزورنا ونشكرك ، ومثال التحضيض : هلا أكرمت زيداً ويشكرك ، مثال التمني : ليت لي مالاً وأحج ، ومثال الترجي : لعلي أراجع الشيخ ويفهمني المسألة .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أي : وينصب المضارعَ أيضاً** ) أي : كما تنصبه ( الفاء ) ( « **الواوُ** » **التي بمعنىٰ** « **مع** » **في جواب نفي محض** ) أي : خالص عن معنى الإثبات ، كالمثال الآتي ، بخلاف النفي المنتقض بـ( إلا ) نحو : وما تأتينا إلا

أو طلب من أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمنٍّ أو ترجٍّ
كـ( الفاء ) ، فلا وجه لاقتصار الناظم على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع ؛ مثال النفي
نحو : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ، والأمر ؛ نحو :

فقلــت ادعــي وأدعــو إن أنــدى     لصــــوت أن ينــــادي داعيــــان

والنهي ؛ نحو : ........................................

---

فتحدثنا ، والنفي المتلو بنفي : ما تزال تأتينا فتحدثنا . اهـ « كواكب » ، ( **أو** ) في جواب ( **طلب** ) سواء كان ( **من أمر** ) وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، ( **أو** ) من ( **نهي** ) وهو طلب ترك الفعل من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ، ( **أو** ) من ( **دعاء** ) وهو طلب الفعل أو الترك من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ، ( **أو** ) من ( **استفهام** ) وهو طلب فهم الشيء ، ( **أو** ) من ( **عرض** ) وهو الطلب برفق ولين ، ( **أو** ) من ( **تحضيض** ) وهو الطلب بعنف وشدة ، ( **أو** ) من ( **تمن** ) وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو طلب ما فيه عسر ، ( **أو** ) من ( **ترج** ) وهو طلب أمر محبوب ، أو الخوف من مكروه .

وقوله : ( **كـ«الفاء»** ) السببية ، متعلق بـ( ينصب ) أي : وينصب المضارعَ الواوُ المعية في هٰذه المواضع التسعة ؛ بواسطة ( أن ) المضمرة كما تنصب ( الفاء ) في هٰذه المواضع بواسطتها كما مرت ، إذا عرفت ذلك وأردت إتقان ما في المقام . ( **فـ** ) أقول لك : ( **لا وجه** ) ولا علة ولا نتيجة ( **لاقتصار الناظم** ) من هٰذه المواضع التسعة ( **على الأمر والنهي المعبر عنه بالمنع** ) في كلامه ونظمه ، ( **مثال** ) وقوع ( الواو ) في جواب ( **النفي** ؛ **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ ) أي : لم يكن علم الله المجاهدين مع علمه الصابرين علىٰ جهادهم كما مر آنفاً ، ( **و** ) مثال ( **الأمر** ) الذي هو بمعنى الالتماس ( **نحو** ) قوله للمرأة التي خافت من العدو :                                                    [من الوافر]

( **فقلــت ادعــي وأدعــوا إن أنــدى     لصــــوت أن ينــــادي داعيــــان** )

أي : فقلت لها : ليكن دعاؤك مع دعائي ؛ لأن أرفع النداء وأبلغه سماعاً نداء داعيين ، وقد مر البسط في هٰذا البيت في كتابنا ، ( **و** ) مثال ( **النهي** ) الذي هو طلب الترك ، سواء كان من الأعلىٰ أم لا ( **نحو** ) قول أبي الأسود الدؤلي في قصيدة طويلة

لا تنه عن خلق وتأتي مثله . . . . . . . . . . . . . . . . .

والدعاء ؛ نحو : اللهم ؛ ارزقني بعيراً وأحج عليه ، والاستفهام ؛ نحو قوله :

أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع

---

جداً من البحر الكامل ، التي أولها كما في « حاشية المغني » :

حسدوا الفتىٰ إذ لم ينالوا سعيه فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسداً وبغضاً إنه لدميم

إلىٰ أن قال :

**( لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله )** عار عليك إذا فعلت عظيم

**( لا )** ناهية **( تنه )** فعل مضارع مجزوم بـ( لا ) الناهية بحذف الألف ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، ومفعوله محذوف ، تقديره : غيرك ، **( عن خلق )** جار ومجرور متعلق بـ( تنه ) ، والخلق : هو السجية ، **( وتأتي )** الواو : عاطفة معية ، ( تأتي ) فعل مضارع منصوب بـ( أن ) مضمرة وجوباً بعد ( الواو ) المعية الواقعة في جواب النهي ، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر تقديره : أنت ، **( مثله )** مفعول به منصوب ، والجملة الفعلية في تأويل مصدر ، معطوف علىٰ مصدر متصيد من الجملة التي قبلها ، والتقدير : لا يكن نهيك غيرك عن خلق مع إتيانك وفعلك مثله ؛ لأنه عار عظيم عليك إذا فعلت ذلك ، **والشاهد** : في قوله : ( وتأتيَ ) حيث نصبه بـ( أن ) مضمرة وجوباً بعد ( الواو ) المعية الواقعة في جواب النهي ، **( و )** مثال **( الدعاء ؛ نحو )** قولك : **( اللهم ؛ ارزقني بعيراً وأحج عليه ) وتأويله** : ليكن منك يا إلٰهي رزقك إياي بعيراً وحجي عليه ؛ أي : مع حجي عليه ، **( و )** مثال **( الاستفهام ؛ نحو قوله )** أي : قول الرضي : [من الكامل]

**( أتبيت ريان الجفون من الكرى وأبيت منك بليلة الملسوع )**

قال أبو حيان : ولا أدري أهو مسموع أو مصنوع ؟ اهـ ، أقول : هو من كلام الشريف الرضي نقيب الطالبيين ، وهو وإن كان أشعر الطالبيين ، بل القرشيين كما قال صاحب « اليتيمة ».. لكنه من المولدين ، كما يعرف من ترجمته في « اليتيمة » ، و( الريان ) ضد الظمآن ، و( الكرىٰ ) النعاس ، والمراد به في البيت : النوم ،

والعرض ؛ نحو : ألا تقوم وأقوم معك ، والتحضيض ؛ نحو : هلا اتقيت الله ويغفر لك ، والتمني ؛ نحو : ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في قراءة النصب ، والترجي ؛ نحو : لعلي أراجع الشيخ ويفهمني ، قال ابن هشام : ولم يسمع النصب بعد (الواو) في المواضع المذكورة إلا في خمسة : النفي والنهي والأمر والتمني

---

و( الملسوع ) اسم مفعول من لسعته الحية أو العقرب ، وليلة الملسوع : كناية عن ليلة السهر ، قال في « المغني » : وذكر لي رجل عن كثير ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قولَ الشريف المرتضىٰ ، وأنشد هٰذا البيت ، وقال : كيف ضم التاء من ( تبيت ) وهو للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من ( أبيت ) ، وهو للمتكلم لا للمخاطب ؟ فبينت للحاكي : أن الفعلين مضارعان ، وأن ( التاء ) فيهما ( لام ) الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من ( تاء ) المضارعة ؛ يعني : أن الهمزة فيه للاستفهام لا همزة المضارعة ، والمتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، وأن الأول مرفوع ؛ لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوب بـ( أن ) مضمرة بعد ( واو ) المعية اهـ « يس على المجيب » . **وتأويله** : هل يكون مبيتك ريان الجفون من الكرىٰ ، ومبيتي بليلة الملدوغ لأجلك .

( و ) مثال ( العرض ؛ **نحو** ) قولك : ( **ألا تقوم وأقوم معك** ) **وتأويله** : ألا يكن قيامك وقيامي معك ، ( و ) مثال ( **التحضيض ؛ نحو** ) قولك : ( **هلا اتقيت الله ويغفر لك** ) **وتأويله** : هلا يكون تقواك الله وغفرانه لك ، ( و ) مثال ( **التمني ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ ) **في قراءة النصب** ) للفعلين الأخيرين ، وهي قراءة حمزة وحفص ، كما في « المجيب » وأما في قراءة الرفع . . فليس مما نحن فيه . اهـ « يس » ، وتأويله : يا قوم نتمنىٰ ردنا إلى الدنيا ، وعدم تكذيبنا بآيات ربنا وإيماننا بها ؛ أي : مع إيماننا بها ، ( و ) مثال ( الترجي ؛ **نحو** ) قولك : ( **لعلي أراجع الشيخ ويفهمني** ) المسألة ، وتأويله : أترجىٰ مراجعتي الشيخ وإفهامه إياي المسألة ؛ أي : مع إفهامه لي المسألة .

( **قال ابن هشام** ) في « المغني » : ( **ولم يسمع النصب بعد « الواو »** ) المعية ( **في المواضع** ) التسعة ( **المذكورة إلا في خمسة** ) منها : ( **النفي والنهي والأمر والتمني**

والاستفهام ، وقاسه النحويون في الباقي ، ومذهب الجمهور : أن الفعل في هٰذه المواضع منصوب أيضاً بإضمار ( أن ) وجوباً بعد ( الواو ) لا بها ولا بالمخالفة ، خلافاً لمن زعم ذلك .

**وَيُنْصَبُ ٱلْفِعْلُ بِأَوْ وَحَتَّىٰ وَكُلُّ ذَا أُودِعَ كُتْباً شَتَّىٰ**

---

**والاستفهام ، وقاسه** ) أي : قاس النصب بعد ( الواو ) ( **النحويون في الباقي** ) من المواضع التسعة علىٰ هٰذه الخمسة المسموعة ، وتلك الأربعة الباقية هي : الدعاء والعرض والتحضيض والترجي ، ( **ومذهب الجمهور : أن الفعل في هٰذه المواضع** ) التسعة ( **منصوب أيضاً** ) أي : كما ينصب بعد ( الفاء ) بـ( أن ) مضمرة وجوباً ؛ أي : ينصب ( **بإضمار « أن » وجوباً بعد « الواو » لا بها** ) أي : لا بـ( الواو ) ( **ولا بالمخالفة** ) أي : مخالفة ما بعدها لما قبلها إنشاءً وخبراً ، ( **خلافاً لمن زعم** ) وقال ( **ذلك** ) أي : نصبها بـ( الواو ) أو المخالفة ، كما مر بيانه في موضع الفاء .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين الخامسَ مما ينصب المضارع بعده بـ( أن ) مضمرة وجوباً ، فقال :

( **وينصب الفعل بأو وحتىٰ وكل ذا أودع كتباً شتىٰ** )

أي : ( **وينصب الفعل** ) المضارع أيضاً ( **بأو** ) التي بمعنىٰ ( إلىٰ ) أي : التي يصلح في محلها ( إلىٰ ) ، **وعلامتها** : أن ينقضي ما قبلها شيئاً فشيئاً ؛ مثالها نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي ، **وتأويله** : ليكونن لزومي إياك إلىٰ قضائك حقي ، أو التي بمعنىٰ ( إلا ) الاستثنائية ؛ أي : التي يصلح في محلها ( إلا ) ، **وعلامتها** : أن ينقضي ما قبلها دفعة واحدة ؛ مثالها نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، **وتأويله** : ليكونن قتلي الكافر أو إسلامه ، وخرج بـ( أو ) المفيدة بما ذكر ، أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل ، فإن ( أَنْ ) تضمر بعدها جوازاً ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ اهـ من « الفتوحات » .

( **وحتىٰ** ) أي : وينصب المضارع بـ( حتىٰ ) التي بمعنىٰ ( إلىٰ ) نحو : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ أي : إلىٰ رجوع موسىٰ إلينا ، أو التي بمعنى ( اللام ) نحو قولك للكافر : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ؛ أي : لدخولك الجنة ، قال الضرير :

ومن النواصب عند الناظم رحمه الله تعالىٰ ( أو ) الصالح في موضعها ( إلىٰ أن ) أو ( إلا أن ) نحو : لألزمنك أو تقضيني حقي ؛ أي : إلىٰ أن تقضيني حقي ، وقوله :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

أي : إلا أن تستقيم ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

والفرق بين ( حتىٰ ) التي بمعنىٰ ( إلىٰ ) و( حتىٰ ) التي بمعنى ( اللام ) : أن التي بمعنىٰ ( إلىٰ ) غاية لما قبلها ، والتي بمعنى ( اللام ) أن ما بعدها علة لما قبلها . اهـ « حمدون » ، **وظاهر كلام الناظم** : أن النصب بـ( حتىٰ ) ، **والصحيح** : أن ( حتىٰ ) جارة ، والنصب بـ( أن ) مضمرة بعدها وجوباً ، والفعل مؤول بمصدر مجرور بـ( حتىٰ ) لأنه قد ثبت جرها للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا إلىٰ ( أن ) المضمرة لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص ، ويشترط لإضمار ( أن ) بعدها : أن يكون الفعل بعدها مستقبلاً بالنظر إلىٰ ما قبلها كما مثلنا ، لأن رجوع موسىٰ مستقبل بالنسبة إلىٰ عكوفهم ، ودخول الجنة مستقبل بالنسبة إلىٰ إسلام الكافر .

وأشار الناظم بقوله : ( **وكل** ) هـ ( **ذا** ) المذكور هنا من النواصب قد ( **أودع** ) واستحفظ ( **كتباً** ) كثيرة من كتب النحاة ( **شتىٰ** ) أي : متفرقة مختلفة من حيث البسط والاختصار ؛ أي : ذكرت في كتب كثيرة متفرقة فيها إلاّ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب شتىٰ ، فجمعها في هـٰذه الأبيات القليلة السهلة الحفظ ، وقربها إلىٰ فهم الطالب ، والغرض من هـٰذه الجملة تكملة البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **ومن النواصب عند الناظم رحمه الله تعالىٰ** ) لفظة ( « **أو** » **الصالح في موضعها** ) قولك : ( « **إلىٰ أن** » **أو** ) قولك : ( « **إلا أن** » **نحو** ) قولك : ( **لألزمنك أو تقضيني حقي ؛ أي : إلىٰ أن تقضيني حقي** ) هـٰذا مثال الأولىٰ ، وقد تقدم تأويله ، ( **و** ) مثال الثانية ؛ نحو ( **قوله** ) أي : قول زياد الأعجم من الوافر :

( **وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما**

**أي : إلا أن تستقيم** ) ( غمزت ) بالغين المعجمة ، والزاي ؛ أي : عصرت

والصحيح : أن ( أو ) عاطفة ، والنصب بإضمار ( أن ) وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك من الفعل المتقدم ؛ أي : ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي ، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها . ومن النواصب أيضاً عنده ( حتىٰ ) نحو : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ . **والصحيح** : أن ( حتىٰ ) جارة ، والنصب بإضمار ( أن ) وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر مجرور

---

وهزرت ، والقناة ـ بالقاف والنون ـ : الرمح إذا ركب فيه السنان ، وكعوب الرمح : النواشز في أطراف الأنابيب ، وهٰذه استعارة تمثيلية ؛ حيث شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا يكن عن حسم المواد التي ينشأ عنها الفساد ، إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة ؛ حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها ، ولا يفارق ذلك إلا إذا استقامت ، ويظهر صحة التعليل فيه . اهـ « خضري » ، **وتأويله** : أن يقال : ليكونن كسري كعوب قناة قوم أو استقامتها ، ( **والصحيح** ) وهو مذهب سيبويه والبصريين : ( **أن « أو » عاطفة ، والنصب بإضمار « أن » وجوباً بعدها ، والفعل** ) المذكور بعد ( أو ) ( **مؤول بمصدر معطوف علىٰ مصدر منسبك** ) أي : متصيد من غير سابك لإصلاح المعنىٰ ( **من الفعل المتقدم** ) أي : المذكور قبل ( أو ) والتقدير في المثال الأول : ( **أي : ليكونن لزوم مني** ) لمديني ( **أو قضاء منه لحقي** ) وديني ، **وتأويله في المثال الثاني** : ( **وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها** ) ، ومقابل الصحيح قول الكوفيين ؛ لأنهم جعلوا النصب بـ( أو ) نفسها ، ورد بأنها عاطفة ، فلا تكون ناصبة ؛ لامتناع عملين لعامل واحد في نوعين من الكلام .

( **ومن النواصب أيضاً** ) كما أن ( أو ) من النواصب بنفسها ( **عنده** ) أي : عند الناظم ( **حتىٰ** ) الغائية أو التعليلية ؛ مثال الأولىٰ ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ (حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ) من ميقاته ، ومثله : ﴿وَٱصْبِرْ (حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ﴾ ) بينك وبينهم .

( **والصحيح** ) عند البصريين : ( **أن « حتىٰ » جارة** ) لمصدر منسبك ، ( **والنصب** ) أي : ونصب الفعل ( **بإضمار « أن » وجوباً بعدها ، والفعل مؤول بمصدر مجرور**

بـ( حتىٰ ) لأنه قد ثبت جرها للأسماء ، فوجب نسبة العمل هنا لـ( أن ) لما تقرر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص . ويشترط لإضمار ( أن ) بعدها : أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به ، وذلك بالنظر إلىٰ ما قبلها كما مثلنا ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بـ« حتىٰ » ) ، وإنما قلنا ذلك ( **لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **قد ثبت جرها للأسماء** ) باتفاق النحاة والعرب ، ( **فوجب نسبة العمل** ) أي : عمل النصب ( **هنا** ) أي : في باب الأفعال ( **لـ« أن »** ) المصدرية المضمرة بعد ( حتىٰ ) ( **لما تقرر** ) وثبت عندهم ( **من أن عوامل الأسماء** ) كحروف الجر ؛ لاختصاصهن بالأسماء ، ( **لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك** ) أي : لأن عملها في الأفعال ( **ينفي الاختصاص** ) أي : اختصاصها بالأسماء .

( **ويشترط لإضمار « أن » بعدها** ) أي : بعد ( حتىٰ ) : ( **أن يكون الفعل مستقبلاً أو مؤولاً به** ) أي : بالمستقبل ؛ لأن النصب بعدها بـ( أن ) مضمرة ، وهي تخلص الفعل للاستقبال ، فلا تدخل على الحال ولا على الماضي ، ( **وذلك** ) أي : كونه مستقبلاً ( **بالنظر إلىٰ ما قبلها** ) وذلك ( **كما مثلنا** )ه ؛ أي : كالمثال الذي مثلناه ؛ يعني : قوله : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، فإن رجوع موسىٰ عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين جميعاً هما قولهم : ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ . . . . إلخ ، وعكوفهم ؛ أي : إقامتهم علىٰ عبادة العجل الذي صنعه موسى السامري ، وهـٰذا مثال لما إذا كان الفعل مستقبلاً مطلقاً ، وعبارة « قطر الندىٰ » : فشرط النصب بعد ( حتىٰ ) كون الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلىٰ ما قبلها ، سواء كان مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمن التكلم أم لا ، وحينئذ تعين نصب ما بعدها .

**واعترض** التمثيل بهـٰذه الآية للقسم الأول ، وهو كون ما بعدها مستقبلاً مطلقاً ؛ باحتمال أن هـٰذه الآية من القسم الثاني ؛ أي : للمؤول به ، فيكون فيه الوجهان : النصب والرفع ؛ إذ العكوف ورجوع موسىٰ ماضيان بالنسبة إلىٰ زمن نزول الآية ، لكن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف ، فتكون من المؤول بإرادة حكاية الحال الماضية ، **وأجيب** : بأن المنظور إليه في هـٰذه الآية حكاية كلامهم ، وعبارتهم

وإن لم يكن مستقبلاً بالنظر إلىٰ زمن التكلم ، كما في : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ في قراءة غير نافع ، فإن قول الرسول مستقبل بالنظر إلىٰ زلزالهم ، وإن كان ماضياً بالنظر إلىٰ زمن التكلم . وحيث انتصب المضارع بـ( أن ) بعدها . . فالغالب أن تكون للغاية .

---

الصادرة منهم ، ورجوع موسىٰ مستقبل بالنسبة إلىٰ زمان تكلمهم المحكي ، بخلاف الآية الآتية ؛ أعني : ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ فإنه ليس فيها حكاية كلام آخر ، بل هو إخبار من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم ، فنظر فيه لزمن النزول ؛ لأنه زمن التكلم بالنسبة إليه ؛ أي : إلى النزول . اهـ« شنواني » اهـ« سجاعي على القطر » .

( **وإن لم يكن** ) الفعل المذكور بعد ( حتىٰ ) ( **مستقبلاً بالنظر إلىٰ زمن التكلم** ) والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم بأن كان ماضياً بالنسبة إلىٰ زمن النزول ، والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجواب ( إن ) الشرطية محذوف من كلام الشارح ، تقديره : جاز فيه النصب والرفع ، ( **كما في** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ ) بالنصب ( **في قراءة غير نافع** ) وهم الجمهور ، ( **فإن قول الرسول** ) عليه السلام ، وهو اليسع ، وقيل : شعياء ( **مستقبل بالنظر** ) والنسبة ( **إلىٰ** ) زمن ( **زلزالهم ؛ وإن كان ماضياً بالنظر** ) والنسبة ( **إلىٰ زمن التكلم** ) ، والإخبار من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهو منصوب علىٰ إرادة حكاية الحال الماضية ، فهـٰذه الآية مثال لقوله : ( أو مؤولاً به ) ، وبالرفع في قراءة نافع ، فـ( حتىٰ ) حينئذ ابتدائية ، والفعل بعدها جملة مستأنفة ، لا تتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ، والفعل مؤول علىٰ حكاية الحال الماضية ؛ أي : حكى الله حالة الرسول والذين معه أنهم يقولون ذلك تأمل ، وفي هـٰذا المقام دقة وحذف من كلام الشارح ، ومعنىٰ حكاية الحال الماضية : أن يفرض الفعل الواقع في الزمن الماضي واقعاً في زمن الإخبار ، فيخبر عنه بالفعل الحال ؛ نظراً إلىٰ أنك لو أخبرت عنه وقت حصوله . . لكان بهـٰذه العبارة . اهـ( ش ) ، ومعنىٰ « ( زلزلوا ) » : أزعجوا إزعاجاً شديداً مشبهاً بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال . اهـ« يس » .

( **وحيث انتصب المضارع بـ« أن »** ) المضمرة ( **بعدها** ) أي : بعد ( حتىٰ ) ( . . **فالغالب** ) فيها ؛ أي : فالكثير فيها ( **أن تكون** ) حتىٰ ( **للغاية** ) أي : دالة علىٰ اخر الشيء ؛ أي : بمعنىٰ ( إلىٰ ) ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، وذلك

كما مثلنا ، **وعلامتها** : صلاحية ( إلىٰ ) موضعها ، وقد تكون للتعليل ؛ نحو : أسلم حتىٰ تدخل الجنة ، **وعلامتها** : صلاحية ( كي ) موضعها ، ويحتملهما نحو : ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ . وقد تكون ( حتىٰ ) ابتدائية ، **وعلامتها** : أن تدخل علىٰ جملة مضمونها غاية لشيء قبلها ؛ كقوله :

فما زالت القتلىٰ تمج دماءها بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل

---

( **كما مثلنا** ) بقولنا : ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ ، فرجوع موسىٰ غاية لعكوفهم ، ( **وعلامتها** ) أي : وعلامة ( حتىٰ ) التي للغاية : ( **صلاحية « إلىٰ »** ) الانتهائية في ( **موضعها ، وقد تكون** ) حتىٰ ( **للتعليل** ) لما قبلها ، وهـٰذا مقابل قوله : ( فالغالب ) ، وذلك ( **نحو** ) قولك للكافر : ( **أسلم حتىٰ تدخل الجنة** ) أي : لدخولك الجنة ، ( **وعلامتها** ) أي : علامة ( حتىٰ ) التي تكون للتعليل : ( **صلاحية « كي »** ) التعليلية ( **موضعها** ) أي : في موضع ( حتىٰ ) ، وتمثيله بهـٰذا المثال صحيح ؛ لأن الأمر بالإسلام سبب له ، والإسلام سبب لدخول الجنة ، والمراد من السبب ههنا : أن يكون مفضياً إلى المسبب المقصود في الجملة ، وإن لم يكن مستلزماً له . اهـ ( ش ) اهـ « سجاعي على القطر » ، ( **ويحتملهما** ) أي : ويحتمل كون معنىٰ ( حتىٰ ) للغاية أو للتعليل ، وذلك ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي ( حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ ) فيحتمل كون المعنىٰ : إلىٰ أن تفيء أو كي تفيء . . . . .

( **وقد تكون « حتىٰ » ابتدائية** ) وهي التي تبتدىء الجمل ؛ أي : تستأنف الجمل بعدها ، اسمية كانت أو فعلية ، لا التي يلزم وقوع المبتدأ والخبر بعدها ؛ لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع ، كما يعلم من كلام الشارح ، ولكون ما بعدها جملةً لفظاً ومعنىٰ . . امتنع كونها حرف جر ؛ لأنه لا يدخل إلا على المفردات أو ما في تأويلها ، خلافاً للزجاج وابن درستويه حيث زعما أنها جارة ، وأن الجملة في محل جر بها ، ومما يبطل ما زعماه أنهم إذا أوقعوا ( أن ) بعدها . . كسروا همزتها . اهـ « يس على المجيب » ، ( **وعلامتها** ) أي : وعلامة ( حتىٰ ) الابتدائية ( **أن تدخل علىٰ جملة مضمونها** ) أي : معناها ( **غاية لشيء قبلها ؛ كقوله** ) : [من الطويل]

( **فما زالت القتلىٰ تمج دماءها بدجلة حتىٰ ماء دجلة أشكل** )

ولا يكون الفعل معها إلا حالاً أو مؤولاً به ، وقد تقدم أيضاً أنها تكون عاطفة . وأشار بقوله : ( وكل ذا أودع كتباً شتىٰ ) إلىٰ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب . . . .

---

( تمج ) أي : تقطر وتنصب ( بدجلة ) بتثليث الدال : واد في البصرة ، ( حتىٰ ) ابتدائية بمعنى ( الفاء ) الاستئنافية ، ( أشكل ) أي : أكثر أخذاً لشكل الدم ولونه ؛ لكثرة ما سال إليها من دماء القتلىٰ ، وكقولهم : شربت الإبل حتىٰ يجيء البعير يجر بطنه . اهـ « كردي » ، وسميت ابتدائية ؛ لوقوع المبتدأ بعدها غالباً .

( **ولا يكون الفعل معها** ) أي : مع ( حتىٰ ) الابتدائية ( **إلا حالاً** ) أي : حاضراً ؛ نحو : مرض زيد حتىٰ إنهم لا يرجونه الآن ، ونحو قولك : سرت حتىٰ أدخل البلد ، إذا قلت وأنت في حال الدخول ، ( **أو** ) إلا ( **مؤولاً به** ) أي : بالحال كالمثال المذكور إذا كان السير والدخول قد مضيا ، ولكنك أردت حكاية الحال الماضية ، ( **وقد تقدم أيضاً** ) لفظة ( أيضاً ) مقدمة علىٰ محلها ؛ لأن موضعها ما بعد الفاعل ؛ أي : وقد تقدم لك في ( باب العطف ) ( **أنها تكون عاطفة** ) أيضاً ؛ أي : كما أنها تكون ناصبة ههنا .

**واعلم** : أن حاصل مسألة ( حتىٰ ) أنه إن كان الفعل بعدها مستقبلاً بالنسبة إلىٰ زمان التكلم . . وجب نصبه ؛ كقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ ، أو كان الفعل حاضراً وقته . . وجب رفعه ؛ كقولك : سرت حتىٰ أدخلها إذا قلته وقت الدخول ، أو كان ماضياً . . جاز فيه الأمران النصب والرفع ؛ اعتباراً بجواز التأويل ، فإن قدرته حاضراً وقت التكلم علىٰ حكاية الحال الماضية . . وجب رفعه ، أو قدرته مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم . . وجب النصب . اهـ « خضري » .

وقد بسطنا الكلام في إعراب أمثلة النواصب بما لا مزيد عليه في « الدرر البهية » ، فراجعها تستفد منها فوائد كثيرة لا توجد في غيرها ؛ ولذلك تركنا إعرابها في هـٰذا الكتاب اتكالاً علىٰ ما ذكرنا فيها .

( **وأشار** ) الناظم ( **بقوله** ) رحمه الله تعالىٰ : ( **وكل** ) هـ ( **ذا** ) المذكور هنا من النواصب قد ( **أودع** ) أي : أودع كله وكتب وحفظ ( **كتباً** ) أي : في كتب ( **شتىٰ** ) أي : متفرقة مختلفة التأليف والمؤلف ، ( **إلىٰ أن هـٰذه النواصب كانت متفرقة في كتب**

شتىٰ ، فجمعها في هـٰذه الأبيات وقربها على الطالب ، فجزاه الله خيراً ، وقد أشار إلىٰ أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله :

تَقُولُ أَبْغِي يَا فَتَىٰ أَنْ تَذْهَبَا ... وَلَنْ أَزَالَ قَائِماً أَوْ تَرْكَبَا
وَجِئْتُ كَيْ تُولِيَنِي ٱلْكَرَامَةْ ... وَسِرْتُ حَتَّىٰ أَدْخُلَ ٱلْيَمَامَةْ
وَٱقْتَبِسِ ٱلْعِلْمَ لِكَيْمَا تُكْرَمَا ... وَعَاصِ أَسْبَابَ ٱلْهَوَىٰ لِتَسْلَمَا
وَلاَ تُمَارِ جَاهِلاً فَتَتْعَبَا ... وَمَا عَلَيْكَ عُتْبُهُ فَتُعْتَبَا
وَهَلْ صَدِيقٌ مُخْلِصٌ فَأَقْصِدَهْ ... وَلَيْتَ لِي كَنْزَ ٱلْغِنَىٰ فَأَرْفِدَهْ

---

**شتىٰ فجمعها** ) أي : فجمع الناظم تلك النواصب المشتتة في كتب القوم ( **في هـٰذه الأبيات** ) المذكورة ، ( **وقرّبها** ) أي : قرَّب تلك النواصبَ وسهلها ( **على الطالب** ) أي : يسر حفظها ، وفهم معانيها وأحكامها على الطالب والمتعلم لعلوم النحو ، ( **فجزاه الله** ) تعالىٰ ؛ أي : جعل الله تعالىٰ ( **خيراً** ) عظيماً جزاءً علىٰ عمله هـٰذا التأليف من خير الدنيا والآخرة ؛ لأنه أول من نظم في هـٰذا الفن فيما علمت ؛ لأن وفاته كانت علىٰ رأس الخمس مئة من الهجرة النبوية ، وابن معطي علىٰ رأس الست مئة . اهـ « يمني » .

( **وقد أشار** ) الناظم ( **إلىٰ أمثلتها** ) أي : أمثلة هـٰذه النواصب ، جمع مثال كسلاح وأسلحة ، وهو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة حالة كون أمثلتها ( **مجموعة** ) في موضع واحد لا مشتتة ، مذكورة مع كل ناصب ( **زيادة في البيان** ) أي : لأجل الزيادة في البيان لها ؛ لأن الشيء المجموع في موضع واحد أسهل في الحفظ على الطالب من الشيء المفرق في مواضع ، وقوله : ( **بحسب ما اتفق** ) وأمكن ( **له** ) متعلق بمجموعة ، وقوله : ( **بقوله** ) متعلق بـ( أشار ) :

( **تقول أبغي يا فتىٰ أن تذهبا ... ولن أزال قائماً أو تركبا**
**وجئت كي تولينى الكرامة ... وسرت حتىٰ أدخل اليمامة**
**واقتبس العلم لكيما تكرما ... وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما**
**ولا تمار جاهلاً فتتعبا ... وما عليك عتبه فتعتبا**
**وهل صديق مخلص فأقصده ... وليت لي كنز الغنىٰ فأرفده** )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **تقول** ) أيها السائل في مثال ( أن ) المصدرية : ( **أبغي** ) من باب ( رمىٰ ) بهمزة المتكلم ؛ أي : أطلب أنا منك ( **يا فتىٰ** ) الفتى الرجل الشاب ( **أن تذهبا** ) بألف الإطلاق؛ أي : أن تذهب معي إلىٰ مجالس الخير ، فتفوز خيراً ، ويجوز أن يقرأ : (نبغي) بنون الجمع ، وبتاء الخطاب في ( تذهبا ) **وتأويله** : أبغي وأطلب يا فتىٰ ذهابك إلىٰ مجلس الخير معي ؛ لتستفيد خيراً ، وتقول في مثال النصب بـ( لن ) وبـ( أو ) : ( **ولن أزال قائماً أو تركبا** ) أي : لا يوجد عدم قيامي إلىٰ ركوبك ، وتقول في مثال النصب بـ( كي ) : ( **وجئت كي توليني الكرامة** ) إن قدرت ( اللام ) قبلها ، وإلا . . فالفعل منصوب بإضمار ( أن ) و( كي ) جارة للمصدر المنسبك ؛ أي : جئتك كي توليني الولاية التي أكرم بها عند الناس ، أو المعنىٰ : كي تعطيني الكرامة والجائزة التي أكرم بها ، **وتأويله** : جئتك لإيلائك إياي الكرامة ، أو لإعطائك إياي الجائزة ، و( الياء ) التي قبل نون الوقاية في (توليني) منصوبة بالفتحة الظاهرة ؛ لظهور النصب في المعتل بالياء للخفة ، و( ياء ) المتكلم ساكنة ، وتقول في مثال النصب بـ( أن ) مضمرة بعد حتىٰ : ( **وسرت حتىٰ أدخل اليمامة** ) و(اليمامة) اسم بلدة بين الحجاز واليمن ، تنسب إليها زرقاء اليمامة، التي تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام كما مر ، **وتأويله** : وسرت إلىٰ دخول اليمامة .

وقوله : ( **واقتبس العلم** ) من غيرك ( **لكيما تكرما** ) مثال لـ( كي ) أيضاً ، وأفاد بذكره أن اتصال ما بها لا يكفها عن العمل ، وأن دخول ( اللام ) عليها لا يمنعها من عمل النصب ، **ومعنىٰ هـٰذا المثال** : أي : واطلب أيها الطالب اقتباس العلم واستفادته من أهل العلم ؛ لكي تكون من العلماء الذين يكرمون بالعلم ، ويحترمون به ، **وتأويله** : واقتبس العلم لإكرام الناس إياك ؛ أي : لطلب كونك مكرماً عند الله تعالىٰ ، وعند الناس ، وقوله : ( **وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما** ) مثال لـ( لام ) كي ؛ أي : خالف أسباب الهوىٰ والشهوات ؛ أي : اترك الأسباب الموصلة إلى الشهوات لتسلما ؛ أي : لتحصل لك السلامة من أنواع الردىٰ والهلاك الأخروي ، والمراد بالهوىٰ هنا : الشهوات المحرمة المخالفة للشرع لا المباحة ، **وتأويله** : وعاص أسباب الهوىٰ طلباً لسلامتك من الردىٰ .

( تقول : أبغي يا فتىٰ أن تذهبا ) مثال للنصب بـ( أن ) ، ( ولن أزال قائماً أو تركبا ) مثال للنصب بـ( لن ) وبـ( أو ) ، ( وجئت كي توليني الكرامة ) مثال للنصب بـ( كي ) المصدرية إن قدرت ( اللام ) قبلها ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وقوله : ( **ولا تمار جاهلاً** ) أي : لا تخاصم ولا تجادل جاهلاً بإقامة الحجة عليه ( **فتتعبا** ) من التعب ؛ أي : يحصل لك التعب والمشقة في إلزامه الحجة ؛ لأنه لا يعرفها ولا يقبلها منك ؛ مثال لـ( لفاء ) الواقعة في جواب النهي ، **وتأويله** : لا يكن مماراتك جاهلاً فتعبك ، وقوله : ( **وما عليك عُتْبه** ) بضم العين ، وسكون التاء ، اللوم ؛ أي : وما عليك عتب الجاهل ، ولومه علىٰ جهله ( **فتعتبا** ) أي : فتلام علىٰ لومه علىٰ جهله ؛ لأن الجاهل رفع عنه القلم إذا كان معذوراً في جهله مثال لـ( الفاء ) السببية الواقعة في جواب النفي ، وقوله : ( فتُعْتَبَا ) بالبناء للمجهول علىٰ وزن ( تضرب ) من العتب بتقديم العين على التاء من العتاب ، يقال : عتبه يعتبه من باب ( ضرب ) إذا لامه علىٰ قبيح ، وفي بعض النسخ : ( عَيْبه ) بفتح المهملة ، وسكون الياء ، **وتأويله** : لا يكون عتبك الجاهل فعتبه عليك ، وعبارة اليمني : وما عليك لوم الجاهل فتلام علىٰ فعله اهـ « يمني » .

وقوله : (**وهل صديق مخلص فأقصِده**) بكسر الصاد من باب ( ضرب ) مثال لـ(لفاء) السببية الواقعة في جواب الاستفهام، **وتأويله** : هل وجود صديق مخلص فقصدي إياه، وقوله : ( **وليت لي كنز الغنىٰ فأرفِده** ) بكسر الفاء ، من رفده كضربه إذا أعطاه مثال لـ( لفاء ) الواقعة في جواب التمني ، **وتأويله** : أتمنىٰ كون كنز الغنىٰ لي فرفدي إياه .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تقول : أبغي** ) وأطلب منك ( **يا فتىٰ** ) بهمزة المتكلم ، أو نون المتكلم المعظم نفسه ؛ أي : نطلب منك يا فتىٰ ( **أن تذهبا** ) بألف الإطلاق؛ أي : أن تذهب معنا إلىٰ مجامع الخير فتصيب خيراً ( **مثال للنصب بـ« أن »** ) المصدرية ظاهرة ، وقوله : ( **ولن أزال قائماً** ) لتوديعك ( **مثال للنصب بـ« لن »** ) ، وقوله : ( **أو تركبا** ) بألف الإطلاق مثال للنصب ( بـ ) ( أن ) مضمرة بعد ( **أو** ) التي بمعنىٰ ( إلىٰ ) أي : إلىٰ ركوبك للسفر ، وقوله : ( « **وجئت كي توليني الكرامة** » **مثال للنصب بـ« كي » المصدرية إن قدرت « اللام » قبلها** )

وإلا . . فالفعل منصوب بإضمار ( أن ) ، و( كي ) جارة ، وقوله : ( وسرت حتىٰ أدخل اليمامة ) مثال لـ( حتىٰ ) ، ( واقتبس العلم لكيما تكرما ) مثال أيضاً لـ( كي ) ، وأفاد بذكره أن اتصال ( ما ) بها لا يكفها عن العمل ، ( وعاص أسباب الهوىٰ لتسلما ) مثال لـ( لام ) كي ، ( ولا تمار جاهلاً فتتعبا ) من التعب مثال لـ( الفاء ) في جواب النهي ، ( وما عليك عتبه فتعتبا ) مثال لها في جواب النفي . وقوله : ( فتعتبا ) بوزن فتضربا مبنياً للمفعول من العتب ، يقال : عتبه يعتبه إذا لامه علىٰ قبيح . وقوله : ( وهل صديق مخلص فأقصده ) بكسر الصاد ، مثال لها في جواب الاستفهام ، (وليت لي كنز الغنى فأرفِده ) بكسر ( الفاء ) من رفده . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : قبل ( كي ) تقديرها ؛ أي : لكي تعطيني الجائزة التي يكرم بها الإنسان ، ( وإلا ) أي : وإن لم تقدر اللام قبلها ( . . **فالفعل منصوب بإضمار « أن »** ) أي : بـ( أن ) مضمرة جوازاً ( و« **كي** » **جارة** ) للمصدر المنسبك من الفعل بمعنىٰ ( لام ) التعليل ؛ أي : جئت لإيلائك الكرامة إياي ، ( «**وقوله** : « **وسرت حتىٰ أدخل اليمامة** » **مثال لـ« حتىٰ** » ) بمعنىٰ ( إلىٰ ) ، وقوله : ( « **واقتبس العلم لكيما تكرما**» **مثال أيضاً لـ« كي** » ) المسبوقة بـ« اللام » لفظاً ، ( **وأفاد** ) الناظم ( **بذكره** ) أي : بذكر هـٰذا المثال ( **أن اتصال « ما** » ) الزائدة ( **بها** ) أي : بـ« كي » ( **لا يكفها** ) أي : لا يكف ( كي ) ، ولا يمنعها ( **عن العمل** ) أي : عن عمل النصب وقوله : ( **وعاص** ) أي : خالف النفس في ( **أسباب الهوىٰ** ) من المحرمات ( **لتسلما** ) بألف الإطلاق ؛ أي : لكي تسلم من المؤاخذة بها يوم القيامة ( **مثال لـ« لام » كي** ) ، والفعل منصوب بـ( أن ) مضمرة بعدها جوازاً ، وقوله : ( «**ولا تمار جاهلاً فتتعبا» من التعب** ) والنصب ( **مثال لـ« الفاء** » ) الواقعة ( **في جواب النهي** ، « **وما عليك عتبه فتعتبا** » **مثال لها في جواب النفي** ، **وقوله** : « **فتعتبا** » **بوزن فتضربا مبنياً للمفعول** ) والألف فيه للإطلاق ( **من العُتب** ) بضم العين ، وسكون التاء ، ( **يقال** : **عَتَبه يعتِبه** ) من باب ضرب ( **إذا لامه** ) وعذله ( **علىٰ** ) أمر ( **قبيح** ) لا يليق به ، والعتاب : لوم الحبيب حبيبه علىٰ أمر لا يليق به .

( **وقوله** : « **وهل صديق مخلص فأقصِده** » **بكسر الصاد** ) أي : فأتخذه صديقاً ( **مثال لها في جواب الاستفهام** ، « **وليت لي كنز الغنىٰ فأرفده** » **بكسر « الفاء » من رفده**

كضربه إذا أعطاه مثال لها في جواب التمني .

| | |
|---|---|
| وَزُرْ فَتَلْتَـذَّ بِـأَصْنَـافِ ٱلْقِـرَى | وَلاَ تُحَـاضِـرْ وَتُسِـيءَ ٱلْمَحْضَـرَا |
| وَمَـنْ يَقُـلْ إِنِّي سَـأَغْشَـىٰ حَـرَمَـكْ | فَقُـلْ لَـهُ إِنِّـي إِذَنْ أَحْتَـرِمَـكْ |
| وَقُـلْ لَـهُ فِـي ٱلْعَـرْضِ يَـا هَـٰذَا أَلاَ | تَنْـزِلُ عِنْـدِي فَتُصِيـبَ مَـأْكَـلاَ |
| فَهَـٰـذِهِ نَـوَاصِـبُ ٱلأَفْعَـالِ | مَثَّلْتُهَـا فَـٱحْـذُ عَلَـىٰ تَمْثَـالِـي |

---

**كضربه إذا أعطاه** ) أي : أعطى الكنز ووزعه على الناس ، والكنز : المال المدفون أو المجموع ( **مثال لها في جواب التمني** ) ، وعبارة اليمني : قوله : ( فأَرفِده ) بفتح همزة المتكلم ، وكسر الفاء ، يقال : رفده يرفده كضربه يضربه إذا أعطاه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

| | |
|---|---|
| **( وزر فتلتـذ بـأصنـاف القـرى** | **ولا تحـاضـر وتسـيء المحضـرا** |
| **ومـن يقـل إنـي سـأغشـىٰ حـرمـك** | **فقـل لـه إنـي إذن أحتـرمـك** |
| **وقـل لـه فـي العـرض يـا هـٰذا ألا** | **تنـزل عنـدي فتصيـب مـأكـلا** |
| **فهـٰـذه نـواصـب الأفعـال** | **مثلتهـا فـاحـذ علـىٰ تمثـالـي )** |

وقوله : ( **وزر فتلتذ بأصناف القرىٰ** ) مثال لـ( الفاء ) الواقعة في جواب الأمر ، وقوله : ( زر ) أمر من زار يزور زيارة ، وأمر بها ؛ لأنها سنة من المعروف إذا زاره لوجه الله تعالىٰ ، **والأصناف** : جمع صِنْف ـ بكسر الصاد المهملة ، وبسكون النون ـ كنوع وأنواع وزناً ومعنىً ، و( القِرىٰ ) بكسر القاف : طعام يقدم للضيف والزائر ، **وتأويله** : لتكن زيارتك فالتذاذك بأصناف القرىٰ .

وقوله : ( **ولا تحاضر وتسيء المحضرا** ) مثال لـ( واو ) المعية الواقعة في جواب النهي ؛ أي : لا تجمع بين المحاضرة وإساءة الأدب مع الجليس ، و( الألف ) في ( المحضرا ) حرف إطلاق ، **وتأويله** : لا تكن محاضرتك وإساءتك المحضر ، **والمعنىٰ** : لا تجمع بين المحاضرة ؛ أي : المجالسة وسوء الأدب مع الجلساء ، بل أحسن المحاضرة ، ولا تترك المحاضرة رأساً ، ويوجد في بعض النسخ : ( فتسيء المحضرا ) بـ( الفاء ) بدل ( الواو ) ، وهو غلط أو سبق قلم ؛ لأن مثال النصب بـ( الفاء ) بعد النهي قد سبق قريباً ، فيتكرر المثال ، وتبقىٰ ( واو ) المعية بلا مثال مع

( وزر فتلتذ بأصناف القِرىٰ ) بكسر القاف ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ضعف المعنىٰ أيضاً ؛ فإنه يقتضي أن محاضرة المخاطب سيئة مطلقاً . اهـ « تحفة الأحباب » .

وقوله : ( **ومن يقل : إني سأغشىٰ** ) وآتي ( **حرمك** ) أي : حضرتك ومجلسك ( . . **فقل له** ) أي : لذلك القائل : ( **إني إذن** ) أي : إذا غشيتني وأتيتني ( **أحترمك** ) وأكرمك بأنواع الجائزة ، مثال للنصب بـ( إذن ) الجوابية مع عدم تصدرها ، ويوجد في بعض النسخ : ( فقل له أنت إذن أحترمك ) ، ولكن النصب بها في كلا النسختين لا يجوز ؛ لعدم تصدرها في أول الكلام المجاب به ، فـ( ما ) في كلام الناظم إما : سبق قلم أو غلط ، ولو قال بدل هـٰذا الشطر : ( فقل له في الجواب إذن أحترمك ) . لصح كلامه ، وسلم من الاعتراض ، واتفق الجمهور علىٰ أن قول الشاعر : [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذاً أهلك أو أطيرا

ضرورة ؛ لعدم تصدرها ، فكذلك يجاب عن الناظم : بأنه ارتكب ذلك ؛ لضرورة النظم ، وفي بعض النسخ هنا زيادة بيت ، كما كتبناه أولاً ، وهو قوله :

( وقل له في العرض يا هـٰذا ألا تنزل عندي فتصيب مأكلا )

أي : ( **وقل** ) أيها المخاطب ( **له** ) أي : لمن تريد نزوله عندك ( **في العرض** ) أي : في طلب نزوله عندك برفق ولين : ( **يا هـٰذا** ) الصديق ( **ألا تنزل عندي فتصيب مأكلا** ) أي : طعاماً مأكولاً لذيذاً ، فهو مثال للنصب بعد ( الفاء ) السببية الواقعة في جواب العرض ، **وتأويله** : ألا نزولك عندي فإصابتك مأكلاً ، ( **فهـٰذه** ) الأدوات التسع السابقة ( **نواصب الأفعال** ) ، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع فقط ، ( **مثلتها** ) أي : ذكرت أمثلتها وصورتها ( **فاحذ** ) أي : فقس ( **علىٰ تمثالي** ) وتصويري السابق ما لم أذكره هنا .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : وقوله : ( **وزر** ) صديقك ( **فتلتذ** ) أي : فلتتمتع ( **بأصناف القِرىٰ** ) أي : بأنوع طعام القِرىٰ والضيافة لك ( **بكسر القاف** ) من القِرىٰ ، وأما بضمها . . فجمع قرية بمعنىٰ بلدة ، وفسر الشارح القِرىٰ

أي : الضيافة مثال لها في جواب الأمر ، ( ولا تحاضر وتسيء المحضرا ) مثال لـ( الواو ) التي بمعنىٰ ( مع ) في جواب النهي ؛ أي : لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس .

( ومن يقل إني سأغشىٰ حرمك      فقل له إني إذن أحترمك )

مثال للنصب بـ( إذن ) ، وفي بعض النسخ : ( أنت إذن أحترمك ) ، والنصب في مثل هٰذا لا يجوز إلا في ضرورة ؛ كقوله :

. . . . . . . . . . . . .      إني إذن أهلك أو أطيرا

---

بقوله : ( **أي : الضيافة** ) مصدر ضاف يضيف ضيافة إذا صار ضيفاً عنده ، والضيف من نزل في منزل غيره ثلاثة أيام فأقل ، وهٰذا ( **مثال لها** ) أي : لـ( الفاء ) الواقعة ( **في جواب الأمر** ) ، وقوله : ( «**ولا تحاضر وتسيء المحضرا**» **مثال لـ« الواو » التي بمعنىٰ « مع »** ) الواقعة ( **في جواب النهي** ) والمحضر مصدر ، أو ظرف ميمي قياسي ؛ لأنه من حضر من باب ( نصر ) أي : مع إساءتك أدب الحضور بفعل المنكرات ، أو أدب مكان الحضور بأذية الناس ، وفسره الشارح بقوله : ( **أي : لا تجمع بين المحاضرة وسوء الأدب مع الجليس** ) معك بأذيته قولاً أو فعلاً .

( **ومن يقل** ) لك : ( **إني سأغشىٰ** ) وآتي غداً ( **حرمك** ) ومجلسك أو منزلك ( . . **فقل له** ) أي : لذلك القائل في جواب قوله : ( **إني إذن** ) أي : إذا أتينا وجئتنا ( **أحترمك** ) وأكرمك بالنصب بـ( إذن ) كما قال الشارح ، ( **مثال للنصب بـ« بإذن »** ) ، ولكن لا يجوز النصب بها في هٰذا المثال ؛ لفقدان شرط من شروط عملها ، وهو تصدرها في أول الكلام المجاب بها ، ( **وفي بعض النسخ** ) أي : نسخ النظم : ( **أنت إذن أحترمك** ) بدل قوله : ( إني إذن أحترمك ) ، وهٰذه النسخة أيضاً لا يجوز النصب بـ( إذن ) فيها ؛ لعدم تصدرها أيضاً ، ( **والنصب** ) بـ( إذن ) ( **في مثل هٰذا** ) المذكور في النسختين من كل مثال توسطت فيه ( **لا يجوز** ) لعدم تصدرها ( **إلا** ) إذا وقع ذلك التوسط ( **في** ) الشعر ؛ لأجل ( **ضرورة** ) استقامة الوزن ( **كقوله :** ) [من الرجز]

لا تتركني فيهم شطيرا      ( **إني إذن أهلك أو أطيرا** )

وقوله : ( فهٰذه نواصب الأفعال ) إشارة إلى الأدوات التسع السابقة ، وقد علمت أن النواصب في الحقيقة أربع منها ، وقوله : ( مثلتها ) أي : صورتها ، ( فاحذ علىٰ تمثالي ) أي : فقس علىٰ تصويري . ثم أشار إلى المعتل بالألف ، الذي احترز عنه بالسليم بقوله :

**وَإِنْ يَكُنْ خَاتِمَةُ ٱلْفِعْلِ أَلِفْ فَهْيَ عَلَىٰ سُكُونِهَا لاَ تَخْتَلِفْ**

**تَقُولُ لَنْ يَرْضَىٰ أَبُو ٱلسُّعُودِ حَتَّىٰ يَرَىٰ نَتَائِجَ ٱلْوُعُودِ**

---

بنصب ( أهلك ) بـ( إذن ) ضرورة ، أو خبر ( إن ) محذوف ؛ أي : إني لا أستطيع ذلك ، وإذن . . . إلخ مستأنف . اهـ « خضري » .

( **وقوله** ) مبتدأ ؛ أي : وقول الناظم : ( **فهٰذه** ) الأدوات المذكورة من أول الباب إلىٰ هنا ( **نواصب الأفعال إشارة** ) خبر المبتدأ ( **إلى الأداوت التسع السابقة ، وقد علمت** ) مما سبق من تفصيل أحكامها وشروطها ( **أن النواصب** ) منها ( **في الحقيقة** ) أي : بنفسها ( **أربع منها** ) أي : من الأدوات التسع ، وتلك الأربع ( أَنْ ) المفتوحة الهمزة و( لن ) و( إذن ) و( كي ) ، ( **وقوله** ) مبتدأ ( **مثلتها** ) خبره ، ( **أي : صورتها** ) أي : ذكرت صورة عملها ، وبينتها مجموعة على التوالي قريباً ، ( « **فاحذ علىٰ تمثالي** » ؛ **أي : فقس علىٰ تصويري** ) أي : فزد علىٰ ما ذكرته لك من الأمثلة مشابهاً لأمثلتي ، إن أردت الزيادة .

( **ثم أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلىٰ** ) حكم ( **المعتل بالألف** ) في إعرابه ( **الذي احترز عنه** ) سابقاً ( **بالسليم بقوله** ) ( فتنصب الفعلَ السليمَ أن ولن ) ، فقال :

**( وإن يكن خاتمة الفعل ألف فهي علىٰ سكونها لا تختلف**

**تقول لن يرضىٰ أبو السعود حتىٰ يرىٰ نتائج الوعود )**

أي : ( **وإن يكن خاتمة الفعل** ) المضارع وآخره ( **ألف** ) بسكون الوقف ؛ أي : إن يكن آخره ألفاً مقصورة ، وفي بعض النسخ ( تكن ) بتاء الغائبة ؛ لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه ( . . **فهي** ) أي : خاتمة الفعل مستمرة ( **علىٰ سكونها** ) ، وقوله : ( **لا تختلف** ) خاتمته ولا تتغير عن سكونها رفعاً ونصباً ، تفسير لما قبله ؛ يعني : إذا كان آخر الفعل ألفاً ملساء . . فنصبه بالفتحة المقدرة لا تظهر في آخره ؛ لتعذر ظهور الحركة

أي : إذا كان آخر المضارع ألفاً . . فنصبه بالفتحة لا يظهر في آخره ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف ، لوضعها على السكون ؛ ولهـٰذا قال : ( فهي علىٰ سكونها لا تختلف ) نحو : لن يرضىٰ حتىٰ يرىٰ ، فتقدر فيه الفتحة ، كما تقدر فيه الضمة في حالة الرفع . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

على الألف اللينة لوضعها على السكون ؛ ولهـٰذا قال : ( فهي علىٰ سكونها لا تختلف ) رفعاً ونصباً ( تقول ) في مثاله : ( **لن يرضىٰ أبو السعود** ) عمن وعده ( **حتىٰ يرىٰ نتائج الوعود** ) أي : ثمراتها ، وهو وفاؤها ، جمع وعد ، وهو الإخبار عن الخبر المستقبل علىٰ طريق الالتزام ؛ أي : لا يرضىٰ عمن وعده حتىٰ يرىٰ ثمرات الوعد ونتائجه ، وهو الوفاء بالعهد ، ونتيجة كل شيء ما يتولد عنه ، فيرضىٰ ويرىٰ ويخشىٰ ويسعىٰ ، تقدر فيها الفتحة كما تقدر فيها الضمة في حالة الرفع ، وأما إذا كان آخره واواً ؛ كيدعو ويغزو ، أو ياءً ؛ كيرمي ويمشي . . فله حكم الصحيح الآخر ؛ من ظهور الفتحة في آخره ، وتقدر فيه الضمة للاستثقال ، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه بحذف آخره نيابة عن السكون ؛ كلم يدعُ ، ولم يخشَ ، ولم يرمِ ، بحذف ( الواو ) و( الألف ) و( الياء ) عنه نيابة عن السكون ، والله أعلم .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : إذا كان آخر** ) الفعل ( **المضارع ألفاً** ) مقصورة ( . . **فنصبه** ) معلم ( **بالفتحة** ) المقدرة ، ( **لا يظهر** ) نصبه ( **في آخره ؛ لتعذر ظهور الحركة على الألف** ) اللينة ( **لوضعها على السكون** ) أي : لكونها في أصل وضعها مبنية على السكون ؛ لأنها هوائية والهوائي ينقطع عند الحركة ، ولأن الألف الملساء لا تقبل الحركة ، كما أن الجبال لا تقبل الحركة ، **وضابط التعذر** : هو ما لو تكلف المتكلم به . . لم يظهره ؛ لعدم إمكانه ، ( **ولهـٰذا** ) أي : ولأجل تعذر ظهور الحركة على الألف ( **قال** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ : ( **فهي** ) أي : فـ( الألف ) مستمرة ( **علىٰ سكونها** ) في الرفع والنصب ، ( **لا تختلف** ) حالها باختلاف الإعراب مثالها ( **نحو : لن يرضىٰ** ) أبو السعود ( **حتىٰ يرىٰ** ) نتائج الوعود ، ( **فتقدر فيه** ) أي : في الفعل المعتل بالألف ( **الفتحة ، كما تقدر فيه** ) أي : في الفعل المعتل ( **الضمة في حالة الرفع** ) لتجرده عن الناصب والجازم .

وأما إذا كان آخره واواً ؛ كيدعو ، أو ياءً ؛ كيرمي . . فله حكم الصحيح ، من ظهور النصب في آخره ، كما علم مما مر ، وتقدر فيه الضمة للاستثقال ، وسيأتي أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه بحذف آخره .

## الأمثلة الخمسة

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **وأما إذا كان آخره** ) أي : آخر الفعل المعتل ( **واواً ؛ كيدعو** ) ويغزو ، ( **أو** ) كان آخره ( **ياءً ؛ كيرمي** ) ويمشي ( . . **فله** ) أي : فللفعل المعتل في الحالتين ( **حكم الصحيح** ) الآخر ، ( **من ظهور النصب في آخره** ) ، فتظهر فيه الفتحة للخفة ؛ كقولك : زيد لن يدعوَ ، ولن يرميَ بالفتحة الظاهرة على ( الواو ) و( الياء ) ، كما تظهر في يضرب وينصر ، ( **كما علم** ) ذلك أي : ظهور الفتحة عليه ( **مما مر** ) أي : من مفهوم ما مر في أول الباب ، من قوله : ( غير أن المعتل منه بـ« ألف » لا تظهر فيه الفتحة ، بل تقدر كما سيأتي ) ، ( **وتقدر فيه** ) أي : فيما كان آخره واواً أو ياءً ( **الضمة للاستثقال ، وسيأتي** ) في ( باب الجوازم ) ( **أن حرف العلة إذا كان آخر الفعل . . فجزمه** ) أي : فجزم الفعل يكون ( **بحذف آخره** ) أي : بحذف آخر الفعل ، سواء كان معتلاً بـ( الواو ) أو بـ( الياء ) أو بـ( الألف ) أي : سيأتي في كلام الناظم بقوله :

( وإن تـــر المعتـــل فيهـــا ردفـــا أو آخـــر الفعـــل فسمـــه الحـــذفـــا )

* * *

## ( الأمثلة الخمسة )

وفي بعض النسخ : ( فصل في الأمثلة الخمسة )

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ : أن النصب في الأمثلة الخمسة يكون بحذف النون .

**وضابطها** : أنها هي كل فعل مضارع بدىء بـ( الياء ) أو بـ( التاء ) ، ورفع ( الواو ) أو ( الألف ) ، ويكون ذلك اثنين في اثنين بأربعة ، أو بدىء بـ( التاء ) فقط ، ورفع ( الياء ) ، فهـٰذا واحد يكون مع السابقة خمسة ، فبهـٰذا الاعتبار تسمى الأمثلة الخمسة ؛ أي الأوزان الخمسة ، وهي : ( يفعلان ) و( تفعلان ) و( يفعلون ) و( تفعلون ) و( تفعلين ) .

وَخَمْسَــةٌ تَحْـذِفُ مِنْهُـنَّ ٱلطَّـرَفْ      فِــي نَصْبِهَــا فَــأَلْقِـهِ وَلاَ تَخَـفْ
وَهْــيَ لَقِيــتَ ٱلْخَيْــرَ يَفْعَــلاَنِ      وَتَفْعَــلاَنِ فَــٱعْــرِفِ ٱلْمَبَــانِــي
وَيَفْعَلُــونَ ثُــمَّ تَفْعَلُــونَــا      وَأَنْــتِ يَــا أَسْمَــاءُ تَفْعَلِينَــا

---

**واعلم** : أنهم لما أعربوا المثنىٰ والجمع بالحروف . . أرادوا مثله في نظيرهما من الأفعال ، وهو هـٰذه الأمثلة ، ولا يمكن إعرابها بأحرف العلة الموجودة ؛ لئلا يحذفها الجازم ، وهي ضمائر ، ولا الإتيان بحرف علة آخر ؛ لئلا يلتقي ساكنان معها ، فيحذف ثانياً ، فرفعوها بالنون ؛ لشدة شبهها بأحرف العلة ، ولذا تدغم فيها ؛ نحو : ﴿مِن وَالٍ﴾ ، وتبدل ألفاً في الوقف علىٰ نحو ( إذن ) ، ثم حذفت للجزم كأحرف العلة ، ولما حملوا النصب على الجر في نظيرها من الأسماء ؛ لتآخيهما في إعراب الفضلات . . حملوه هنا على الجزم المقابل له دون الرفع ، ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل ؛ لإمكان ظهور الفتحة ، أو تقديرها علىٰ حرف العلة ، ولو قدرت هنا . . لفات إعرابها بالحروف ، وكسرت النون بعد الألف تشبيهاً بالمثنىٰ ، وفتحت بعد أختيها تشبيهاً بالجمع وللخفة ، ولما كان الضمير المتصل كالجزء من الفعل . . قُدِّمَ عليها ، وبها يلغز فيقال : أيُّ إعرابٍ يفصل من الكلمة بمعمولها ؟ أو أيُّ كلمةٍ تفصل بين الكلمة وإعرابها ؟ « خضري » اهـ تقرير الشارح .

فقال :

**( وخمسة تحذف منهن الطرف      في نصبها فألقه ولا تخف**
**وهي لقيت الخير يفعلان      وتفعلان فاعرف المباني**
**ويفعلون ثم تفعلونا      وأنت يا أسماء تفعلينا )**

أي : ( **وخمسة** ) من الأفعال ؛ أي : من الأوزان ( **تحذف** ) أنت أيها السائل ( **منهن** ) أي : من تلك الخمسة ( **الطرف** ) أي : الأخير منها علامة علىٰ نصبها ( **في** ) حالة ( **نصبها** ) أي : في حال دخول عامل النصب عليها ، وقوله : ( **فألقه** ) أي : فألق الطرف واطرحه ، تفسير لحذف الطرف ، ( **ولا تخف** ) أيها السائل في إلقائه لومة لائم ؛ لأنه أمر ضروري بالاستقراء والإجماع ، ( **وهي** ) مبتدأ ؛ أي : تلك الخمسة .

وقوله : ( **لَقِيتَ الخيرَ** ) أي : ألهمك الله الصواب ، ووفقك بالخير كله ، جملة

يعني: أن خمسة أمثلة من الأفعال يكون حذف الطرف؛ أي: الأخير منها علامة لنصبها، .

---

دعائية معترضة بين المبتدأ والخبر وهو ؛ أي : الخبر ( **يفعلان** ) أي : موازن ( يفعلان ) من كل فعل مضارع بدىء بالياء ، واتصل به ألف اثنين ؛ نحو : الزيدان يضربان ، ( **وتفعلان** ) أي : موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالتاء ، واتصل به ألف اثنين ؛ نحو : أنتما تضربان ، ( **فاعرف المباني** ) أي : فافهم هـٰذه المباني والألفاظ المتحدة في الوزن المختلفة في المعنىٰ ؛ أي : فاعرف الفرق بينها في المعنىٰ ، وعد كل واحدة منها واحداً من الأمثلة الخمسة ، فإن ( يفعلان ) و( تفعلان ) متحدان في الوزن مختلفان في المعنىٰ ؛ لأن الأول للغائبين ، والثاني للمخاطبين ، وكذا تقول في ( يفعلون ) و( تفعلون ) ، ( **و** ) هي أيضاً ( **يفعلون** ) أي : موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالياء ، واتصل به واو الجماعة ؛ نحو : الزيدون يضربون .

وقوله : ( **ثم** ) بمعنى الواو ( **تفعلونا** ) بألف الإطلاق من كل فعل مضارع بدىء بالتاء ، واتصل به واو الجماعة ؛ نحو : أنتم تضربون ، ( **و** ) كذا قولك : ( **أنت يا أسماء تفعلينا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : موازنه من كل فعل مضارع بدىء بالتاء فقط ، واتصل به ( ياء ) المؤنثة المخاطبة ؛ نحو : أنت تضربين ، فهـٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ ؛ باعتبار ( الألف ) و( الواو ) و( الياء ) ، خمسة في المعنىٰ ؛ لأن الألف تكون للمثنى الغائب أو المخاطب ، والواو كذلك للجمع الغائب أو المخاطب ، والياء للمؤنثة المخاطبة ، وهـٰذا معنىٰ قوله : ( فاعرف المباني ) ، وإن اعتبرت كون ( الواو ) و( الألف ) علامتين للجمع والتثنية لا ضميراً علىٰ لغة ( أكلوني البراغيث ) . . بلغت هـٰذه الأمثلة بالاستقراء إلىٰ ثمانية ؛ وذلك لأن ( الواو ) تكون علامة للجمع ، و( الألف ) تكون علامة للمثنى المذكر وللمثنى المؤنث ، فهـٰذه ثلاثة مع الخمسة بثمانية ، وسميت أمثلة خمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً معينة خاصة كالأسماء الخمسة ، وإنما هي أمثلة وأوزان يعبر بها عن كل فعل كان بوزنها .

**وحكمها** : رفعها بالواو ونصبها وجزمها بحذفها .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني** ) الناظم ( **أن خمسة أمثلة** ) وأوزان ( **من الأفعال يكون حذف الطرف** ؛ **أي** : **الأخير منها علامة لنصبها** ،

وهي المضارع المتصل به ضمير اثنين لمخاطب أو غائب ؛ نحو : أنتما تضربان ، والزيدان يضربان ، أو ضمير جمع كذلك ؛ نحو : أنتم تضربون ، والزيدون يضربون ، أو ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ نحو : أنت تضربين ، فهـٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ ، وخمسة في التقدير ، وهـٰذا معنىٰ قوله : ( فاعرف المباني ) . وإن اعتبرت ( الألف ) و( الواو ) علامتين علىٰ لغة ( أكلوني البراغيث ) . . بلغت هـٰذه الأمثلة بالاستقراء إلىٰ ثمانية ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وهي** ) أي : تلك الأمثلة الخمسة ( **المضارع المتصل به ضمير اثنين لـ** ) شخص ( **مخاطب أو غائب** ) مذكراً كان أو مؤنثاً ( **نحو : أنتما** ) يا زيدان ( **تضربان** ) ، وأنتما يا هندان تضربان ، ( **والزيدان يضربان** ) والهندان يضربان ، فهـٰذه أربعة ، ( **أو** ) المتصل به ( **ضمير جمع** ) كائن ( **كذلك** ) كضمير اثنين في كونه لمخاطب أو غائب ( **نحو : أنتم** ) يا زيدون ( **تضربون ، والزيدون يضربون ، أو** ) المتصل به ( **ضمير المؤنثة المخاطبة ؛ نحو : أنت** ) يا هند ( **تضربين ، فهـٰذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ** ) باعتبار ( الألف ) و( الواو ) و( الياء ) ، ( **وخمسة في التقدير** ) والمعنىٰ ؛ وذلك لأن ( الألف ) و( الواو ) إما : لمخاطب أو غائب ، فهما اثنان في اثنين بأربعة ( الياء ) للمخاطبة فقط ، ومع هـٰذه تكون الأمثلة خمسة ، ( **وهـٰذا** ) التفصيل الذي ذكرناه ( **معنىٰ قوله** ) أي : قول الناظم : ( **فاعرف المباني** ) فافهم هـٰذه الألفاظ المتحدة في الوزن المختلفة في المعاني ، كما تقدم في شرحنا .

( **وإن اعتبرت « الألف » و« الواو** » ) أي : كونهما ( **علامتين** ) للتثنية والجمع ( **علىٰ لغة « أكلوني البراغيث » . . بلغت هـٰذه الأمثلة** ) والأوزان الخمسة ( **بالاستقراء** ) باعتبار معانيها ( **إلىٰ ثمانية** ) ، وذلك أن ( الواو ) تكون علامة في الجمع المذكر الغائب وضميراً ، وفي الجمع المذكر المخاطب ضميراً فقط ، فهـٰذه ثلاثة ، و( الألف ) تكون علامة وضميراً في المثنى الغائب مطلقاً ، مذكراً كان أم لا ، وتكون ضميراً فقط في المخاطب مطلقاً أيضاً ، فهـٰذه أربعة مع الثلاثة المذكورة في الجمع بسبعة ، والثامنة تفعلين . اهـ « كردي » ، وذلك لأن ( الواو ) تكون علامة ؛ أي : حرفاً دالاً على الجمع المذكر الغائب في لغة طيء ؛ نحو : يفعلون الزيدون ،

وسميت أمثلة خمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً بعينها ؛ كالأسماء الستة ، وإنما هي أمثلة يكنىٰ بها عن كل فعل كان بمنزلتها . وأشار إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله :

فَهَـٰذِهِ تُحْذَفُ مِنْهَا ٱلنُّونُ ... فِي نَصْبِهَا لِيَظْهَرَ ٱلسُّكُونُ
تَقُولُ لِلزَّيْدَيْنِ لَنْ تَنْطَلِقَا ... وَفَرْقَدَا ٱلسَّمَاءِ لَنْ يَفْتَرِقَا
وَجَاهِدُوا يَا قَوْمِ حَتَّىٰ تَغْنَمُوا ... وَقَاتِلُوا ٱلْكُفَّارَ كَيْمَا يُسْلِمُوا
وَلَنْ يَطِيبَ ٱلْعَيْشُ حَتَّىٰ تُسْعِدِي ... يَا هِنْدُ بِٱلْوَصْلِ ٱلَّذِي يَرْوِي ٱلصَّدِي

---

وفي المثنى المذكر الغائب ؛ نحو : يفعلان الزيدان ، وفي مثنى المؤنثة الغائبة ؛ نحو : تقومان الهندان ، فهـٰذه ثلاثة مع خمسة الضمائر تكون ثمانية . اهـ « يس » .

( **وسميت** ) هـٰذه الأفعال ( **أمثلة** ) أي : أوزاناً ( **خمسة ؛ لأنها ليست أفعالاً** ) خاصة ( **بعينها** ) أي : بلفظها ( **كالأسماء الستة** ) أي : كما أن الأسماء الستة أسماء معينة بلفظها . . فلا يزاد عليها ، ( **وإنما هي** ) أي : هـٰذه الأفعال ( **أمثلة** ) أي : أوزان ( **يكنىٰ بها** ) أي : يعبر بها ( **عن كل فعل كان بمنزلتها** ) أي : علىٰ وزنها ، فإن ( **يفعلان** ) كناية عن يذهبان أو ينطلقان أو يستخرجان ونحوها ، وكذلك الباقي ، فالمراد بالكناية هنا الكناية اللغوية لا الاصطلاحية ؛ لأنها لا تظهر هنا كما لا يخفىٰ . اهـ « يس » .

( **وأشار** ) الناظم ( **إلى الطرف الذي يحذف منها للناصب بقوله** ) :

( **فهـٰذه تحذف منها النون ... في نصبها ليظهر السكون**
**تقول للزيدين لن تنطلقا ... وفرقدا السماء لن يفترقا**
**وجاهدوا يا قوم حتىٰ تغنموا ... وقاتلوا الكفار كيما يسلموا**
**ولن يطيب العيش حتىٰ تسعدي ... يا هند بالوصل الذي يروي الصدي** )

( **فهـٰذه** ) الأمثلة الخمسة ( **تُحذَف** ) بالبناء للمجهول ( **منها النون** ) التي هي علامة لرفعها ( **في** ) حالة ( **نصبها** ) ليكون حذفها علامة لنصبها ، وقوله : ( **ليظهر السكون** ) أي : سكون أحرف العلة التي هي ( الواو ) و( الألف ) و( الياء ) في آخرها ، هـٰذه علة ليست معتبرة ؛ لأنه لا معنىٰ لها ولا فائدة في ذكرها ، إلا أن يقال : أتىٰ به لتكميل

أي : إن هـٰذه الأمثلة الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثل ، **ومنه** : ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ، وأما نحو : ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ . . فالواو أصل ، والفعل مبني على السكون ، ونحو : ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ . .

---

البيت ، ( **تقول** ) أيها المعرب مخاطباً ( **للزيدين** ) : أنتما ( **لن تنطلقا** ) ، ولن تذهبا يا زيدان ( **و** ) تقول في مثنى الغائب : ( **فرقدا السماء لن يفترقا** ) أبداً ؛ أي : لن يحصل لهما الافتراق لحظة ، بل هما مجتمعان كما هو مشاهد بالعيان ، وتقول في مثال الجمع المخاطب : ( **وجاهدوا** ) الكفار ( **يا قوم حتىٰ تغنموا** ) أي : إلىٰ أن تغلبوهم وتأخذوا أموالهم غنيمة ، ( **و** ) تقول في مثال الجمع المخاطب : ( **قاتلوا الكفار كيما يُسلموا** ) أي : يدخلوا في الإسلام ، ( **و** ) تقول في مثال المؤنثة المخاطبة : ( **لن يطيب العيش** ) ، ولن يصفو عن المكدرات ( **حتىٰ تسعدي** ) وتجودي لنا ( **يا هند بالوصل الذي يروي** ) أي : يزيل مرض الفرقة والقطيعة ، وفي بعض النسخ : ( يشفي ) ( **الصَّدِي** ) أي : الظمآن بعطش الفراق ، والصَّدِي بفتح الصاد ، وكسر الدال ، وتخفيف الياء ، وسكنت لضرورة النظم ، وهو فعيل بمعنىٰ فاعل ، من صدي يصدىٰ من باب ( رضي ) إذا عطش فهو صدٍ وصادٍ وصديان ، وهي صديا وصادية ، كما في « القاموس » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أي : إن هـٰذه الأمثلة** ) والأوزان ( **الخمسة تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة** ) وذلك ( **كما مثل** ) الناظم ؛ أي : كالأمثلة التي مثل بها الناظم ، ( **ومنه** ) أي : ومن نصبها بحذف النون قوله تعالىٰ : ( ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ، **وأما نحو** : ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ . . **فالواو** ) فيه ( **أصل** ) الكلمة ؛ أي : لامها لا ضمير الجمع المذكر ، ( **والفعل مبني على السكون** ) الظاهر على الواو ؛ لاتصاله بنون النسوة ، مثل ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ ، والنون ضمير النسوة فاعل ، مبني على الفتح ، بخلاف : الرجال يعفون ؛ فإن الواو فيه ضمير الجمع ، ونونه علامة الرفع يحذفها الناصب ؛ نحو : ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ﴾ **وأصله** : تعفوون بواوين ، حذفت أولاهما ، وهي ( لام ) الفعل للإعلال والنون للنصب ، ( **و** ) أما ( **نحو** : ﴿**أتحاجوني**﴾ ) بتخفيف النون علىٰ قراءة

فالمحذوف منه ( نون ) الوقاية لا نون الرفع . وقوله : ( ليظهر السكون ) أي : بعد الحذف فيما اتصل بها من ( الألف ) و( الواو ) و( الياء ) إذ وصل النون بها ربما أخفى السكون ، وقد تحذف هـٰذه النون ؛ لتوالي الأمثال ؛ نحو : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ وحذفها لغير ذلك شاذ ، ..............................

---

نافع ( . . فالمحذوف منه « نون » الوقاية لا نون الرفع ) لحصول التكرار والاستثقال بها ؛ أي : بـ( نون ) الوقاية ، وكانت أولىٰ بالحذف ، والثابتة نون الرفع التي هي علامة الإعراب ، والمحافظة عليها أولىٰ . اهـ « خضري » ، ويجوز إدغام ( نون ) الرفع في نون الوقاية ، كما هو في قراءة غير نافع .

( **وقوله : « ليظهر السكون » أي : بعد الحذف** ) أي : بعد حذف النون للناصب ( **فيما اتصل بها** ) أي : علىٰ ما اتصل بها ؛ أي : بـ( نون ) الرفع المحذوفة للناصب ( **من الألف** ) في نحو : لن يضربا ، ( **والواو** ) في نحو : لن يضربوا ، ( **والياء** ) في نحو : لن تضربي ، ( **إذ وصل النون** ) أي : نون الرفع ( **بها** ) أي : بهـٰذه الضمائر الثلاثة ( **ربما أخفى السكون** ) الظاهر عليها ، والأولىٰ أن يقال في قوله : ( ليظهر السكون ) أتىٰ به لتكميل البيت ، كما مر في شرحنا .

( **وقد تحذف هـٰذه النون** ) أي : نون علامة الرفع بلا ناصب ولا جازم ، وجوباً مع نون التوكيد المشددة ، وجوازاً مع كثرة مع ( نون ) الوقاية ( **لتوالي الأمثال** ) مثال حذفها مع نون التوكيد ( **نحو** ) قوله : ( ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ ) **أصله** : تُبلُوُون بضم التاء ، والواو الأولىٰ ، علىٰ صيغة المبني للمفعول ، فوقعت الواو الأولىٰ متحركة بعد فتح اللام ، فقلبت ألفاً للقاعدة ، فصار تبلاون فالتقىٰ ساكنان ، فحذفت الألف ؛ لتعذر تحريكها ، فصار تبلون ، ثم أدخل عليه ( لام ) القسم و( نون ) التوكيد المشددة ، فصار لتبلونن ، وحذفت نون الإعراب ؛ لتوالي الأمثال ، فصار لتبلون ، فالتقىٰ ساكنان الواو والنون ، ومنع حذف الواو ؛ لكونها عمدة مع وجود دليل يدل عليها ، فحركت بالضم ؛ طلباً لإبقائها فصار لتبلون . اهـ « خضري » ، ( **وحذفها** ) أي : حذف ( نون ) علامة الرفع نثراً وشعراً ( **لغير ذلك** ) أي : لغير توالي الأمثال بلا ناصب ولا جازم ( **شاذ** ) أي : خارج عن قياس استعمالاتهم ، فلا يحتج به ، أما

والأصل فيها السكون ، وإنما حركت ؛ لالتقاء الساكنين ، فكسرت بعد الألف علىٰ أصله ، وفتحت بعد ( الواو ) و( الياء ) طلباً للخفة ، وقيل : تشبيهاً للأول بالمثنىٰ ، والثاني بالجمع . وقوله : ( لن تنطلقا ) بـ( تاء ) الخطاب ، والفرقدان : نجمان صغيران هما أول بنات نعش الصغرىٰ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

نثراً . . فكقوله تعالىٰ في قراءة : ﴿ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا ﴾ ، **أصله** : أنتما ساحران تظاهران ، فحذف المبتدأ ، وأدغمت ( التاء ) في ( الظاء ) ، وكما في الحديث الصحيح : « لا تدخلوا الجنة حتىٰ تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتىٰ تحابوا » ، فحذفت النون من ( لا تدخلوا ) و( لا تؤمنوا ) وأما نظماً . . فكقول الشاعر : [من الرجز]

أبيت أسرىٰ وتبيتي تدلكي ... شعرك بالعنبر والمسك الذكي

بحذف النون من ( تبيتي ) .

( **والأصل فيها** ) أي : في هٰذه النون ؛ أي : نون علامة الرفع ( **السكون** ) لأنها حرف ، والأصل في الحرف البناء على السكون ، ( **وإنما حركت** ) مع ذلك ( **لالتقاء الساكنين** ) أي : فراراً من التقائهما مع الضمائر الثلاثة ، ( **فكسرت بعد الألف** ) في نحو : يضربان ؛ جرياً ( **علىٰ أصله** ) أي : علىٰ أصل التقاء الساكنين ؛ أي : علىٰ أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين ، وهي الكسرة ، ( **وفتحت** ) هٰذه النون ( **بعد « الواو » و« الياء » طلباً للخفة** ) مع ثقل التركيب ، ( **وقيل :** ) حركت بالكسرة ( **تشبيهاً للأول** ) أي : تشبيهاً لها فيه إذا وقعت بعد ( **الألف** ) ( **بـ** ) نون ( **المثنىٰ ، و** ) تشبيهاً لها فيما إذا وقعت بعد ( الواو ) ، وهو ( **الثاني بـ** ) نون ( **الجمع** ) أي : بنون جمع المذكر السالم ، وفراراً من توالي كسرتين بينهما ( ياء ) ساكنة في الثالث ؛ أي : فيما إذا وقعت بعد ( الياء ) نحو : تضربين .

( **وقوله** ) أي : قول الناظم : أنتما ( **لن تنطلقا** ) مقروء ( **بـ« تاء » الخطاب** ) ، وقوله : ( وفرقدا السماء . . ) إلخ ( **والفرقدان : نجمان صغيران هما أول بنات نعش الصغرىٰ** ) التي كانت في غرب الجنوب ، وبنات نعش الكبرىٰ هي التي كانت في غرب الشمال ، وقال الكردي في « حاشيته على المنهج القويم على المقدمة الحضرمية » : والفرقدان : هما نجمان كبيران علىٰ يمين خط الاستواء ، **هما أول بنات نعش**

ويُشفي بفتح الياء وضمها ، والصَّدِي : الظمآن ، وقد مر أن هٰذه الأمثلة ترفع بثبوت النون ، وسيأتي أنها تجزم بحذفها أيضاً .

---

الصغرىٰ ، الواقع في جانب الغرب من الجنوب ، فإنه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة . اهـ كلامه فيه ، وقال الترمسي في « حاشيته » عليه : وبنات النعش الصغرىٰ : هي اسم لمجموع النجوم الكثيرة ، وفي « القاموس » : وبنات نعش الكبرىٰ سبعة ، أربعة منها نعش ، وثلاث نعش ، وكذا الصغرىٰ تنصرف نكرة لا معرفة ، الواحد ابن نعش ، وكذا جاء في الشعر بنو نعش ، واتفق سيبويه والفراء علىٰ ترك صرف ( نعش ) للعلمية والتأنيث . اهـ « موهبة ذي الفضل على المنهج القويم » في الفقه الشافعية .

وقول الشارح : ( نجمان صغيران ) فيه نظر .

( **ويُشفي بفتح الياء** ) من شفىٰ من باب ( رمىٰ ) ( **وضمها** ) من أشفى الرباعي ، ( **والصَّدِي** ) بفتح الصاد ، وكسر الدال : ( **الظمآن** ) أي : العطشان ، ( **وقد مر** ) في ( باب جمع المؤنث السالم ) ( **أن هٰذه الأمثلة ترفع بثبوت النون** ) حيث قال هناك : ( وحكمها : أنها ترفع بثبوت النون ) ، ( **وسيأتي** ) قريباً في ( باب الجوازم ) ( **أنها** ) أي : أن هٰذه الأمثلة ( **تجزم بحذفها** ) أي : بحذف النون ( **أيضاً** ) أي : كما أنها تنصب بحذف النون .

❊ ❊ ❊

ولما فرغ الناظم من بيان نواصب المضارع أخذ يتكلم علىٰ جوازمه رحمه الله تعالىٰ فقال :

## باب جوازم الفعل المضارع

وَيُجْـزَمُ ٱلْفِعْـلُ بِلَـمْ فِـي ٱلنَّفْـيِ ... وَٱلـلاَّمِ فِـي ٱلأَمْـرِ وَلاَ فِـي ٱلنَّهْـيِ
وَمِـنْ حُـرُوفِ ٱلْجَـزْمِ أَيْضـاً لَمَّـا ... وَمَـنْ يَـزِدْ فِيهَـا يَقُـلْ أَلَمَّـا
تَقُـولُ لَـمْ يُسْمَـعْ كَـلاَمُ مَـنْ عَـذَلْ ... وَلاَ تُخَـاصِـمْ مَـنْ إِذَا قَـالَ فَعَـلْ
وَخَـالِـدٌ لَمَّـا يَـرِدْ مَـعْ مَـنْ وَرَدْ ... وَمَـنْ يَـوَدَّ فَلْيُـوَاصِـلْ مَـنْ يَـوَدّ

---

### ( باب جوازم الفعل المضارع )

قد مر في ( باب الإعراب ) أن إعراب الفعل رفع ونصب وجزم ، ولما فرغ من الأولين . . شرع في الثالث ، وخصه بترجمة ؛ لطول الكلام عليه ، لكن الأولىٰ أن يعبر بفصل ، كما عبر به « الموضح » تنكيتاً عليه ؛ لأن هـٰذا من جملة ما دخل في الباب السابق .

**والجزم لغة** : القطع ، **واصطلاحاً** : علىٰ أن الإعراب لفظي : نفس السكون ونفس ما ناب منابه ، وعلىٰ أنه معنوي : تغيير مخصوص ، علامته : السكون أو ما ناب منابه ، وسميت هـٰذه الكلمات الآتية حروف الجزم ؛ باعتبار عملها ؛ لأنها تحذف من الفعل حركة أو حرفاً ، والجوازم : جمع جازم بمعنىٰ لفظ جازم ، أو جمع جازمة بمعنىٰ كلمة جازمة .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( ويجـزم الفعـل بلـم فـي النفـي ... والـلام فـي الأمـر ولا فـي النهـي**
**ومـن حـروف الجـزم أيضـاً لمـا ... ومـن يـزد فيهـا يقـل ألمـا**
**تقـول لـم يسمـع كـلام مـن عـذل ... ولا تخـاصـم مـن إذا قـال فعـل**
**وخـالـد لمـا يـرد مـع مـن ورد ... ومـن يـود فليـواصـل مـن يـود )**

أي : ( **ويُجزَم** ) بالبناء للمفعول ( **الفعل** ) المضارع بالسكون ، أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هـٰذه الأحرف الأربعة ، فيجزم ( **بـ« لم »** ) المستعملة ( **في النفي** ) وهـٰذا قيد لا مفهوم له ، فهي حرف موضوع لجزم المضارع ونفيه وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ويتصل بها همزة الاستفهام

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

التقريري نحو قوله تعالىٰ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ، ( و ) يُجزم المضارع أيضاً بـ ( **اللام** ) المستعملة ( **في الأمر** ) أي : في الطلب من الغائب ، والمراد بها : اللام الموضوعة لطلب الفعل ، أمراً كان الطلب ، وهو الطلب من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ أو دعاء ، وهو الطلب من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ، أو التماساً ، وهو طلب المساوي من المساوي ؛ كقولك لمساويك : لتفعل كذا ، كما قال عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق :

[من الرجز]

أمــر مــع استعــلا وعكســه دعــا وفــي التســاوي فــالتمــاس وقعــا

وقد تستعمل في غير الطلب ؛ كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي : فيمد له ، أو التهديد ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ ، وهـٰذه ( اللام ) محركة بالكسر ، وإنما حركت ؛ لتعذر الابتداء بالساكن ؛ ولذا إذا سبقتها ( الفاء ) أو ( الواو ) . . سكنت ؛ نحو : ﴿فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ﴾ ، وكانت الحركة كسرة ؛ للفرق بينها وبين ( لام ) القسم ، وحملاً لها علىٰ ( لام ) الجر ؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء ، والشيء يحمل علىٰ مقابله . اهـ « خضري » ، والالتباس حينئذ بينها وبين ( لام ) الجر يندفع بالمقام ؛ لأن هـٰذه لا تدخل إلا على الفعل ، وتلك إلا على الاسم . اهـ « نزهة » ، وسليم تفتحها كـ( لام ) الابتداء .

( و ) يجزم المضارع أيضاً بـ( لا ) المستعملة ( **في النهي** ) وطلب الترك ، سواء كان نهياً ، وهو طلب الكف عن الفعل طلباً جازماً من الأعلىٰ إلى الأدنىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾ ، أو دعاء ، وهو طلب الكف عن الفعل من الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ، وخرج بـ( لا ) المفيدة بما ذكر ( لا ) النافية و( لا ) الزائدة ؛ لأن الأولىٰ لا تعمل إلا في الأسماء ، والثانية ليس لها عمل أصلاً ؛ أي : في الأسماء ولا في الأفعال ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **ومن حروف الجزم** ) للمضارع ( **أيضاً** ) أي : كما كانت السابقة من حروف الجزم ( **لما** ) النافية ؛ أي : الموضوعة لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ ، وهي مركبة عند الجمهور من ( لم ) و( ما ) ، وقيل : هي بسيطة .

وهي أعني : ( لما ) تشارك ( لم ) في ستة أمور : في الحرفية والنفي والقلب والجزم والاختصاص بالمضارع واتصال همزة الاستفهام .

وتفارقها في خمسة أمور : **الأول** : أن ( لما ) لا تقترن بأداة الشرط ، فلا يقال : إن لما يقم أقم بخلاف ( لم ) ، **الثاني** : أن منفي ( لما ) مستمر النفي إلىٰ زمن التكلم بخلاف ( لم ) ، **الثالث** : أن منفي ( لما ) لا يكون إلا قريباً من الحال بخلاف ( لم ) ، [**الرابع** : إن منفي ( لما ) متوقع ثبوته بخلاف منفي ( لم )] ، **والخامس** : أن منفي ( لما ) جائز الحذف لدليل اختياراً ، تقول : قاربت المدينة ولما ؛ أي : ولما أدخلها بخلاف ( لم ) .

وقيدنا ( لما ) بالنافية ؛ لإخراج الرابطة ، وهي الرابطة وجود مضمون الجواب بوجود مضمون الشرط ، وتختص بالماضي ، فلا يكون شرطها وجوابها إلا ماضيين ، وهي من أدوات الشرط الغير الجازمة ، قيل : هي حرف شرط ، وقيل : ظرف بمعنىٰ ( إذ ) مضافة لشرطها ، ولإخراج ( لما ) الإيجابية أيضاً ، وهي التي بمعنىٰ ( إلا ) ، فتختص بالجمل الاسمية ؛ نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، وبالماضي لفظاً لا معنىٰ ؛ نحو : أقسمت عليك لما فعلت كذا ؛ أي : إلا فعلت كذا ، فلا تدخل على المضارع أصلاً ، ويتصل بها همزة الاستفهام التقريري ؛ نحو : ألما أحسن إليك ؛ ولذلك قال الناظم :

( **ومن يزد** ) الهمزة ( **فيها** ) أي : في ( لما ) ، وكذا في ( لم ) كما مر ( .. **يقل** ) فيها ( **ألما** ) بزيادة الهمزة عليها ، وكذا يقول في ( لم ) : ألم ، و( **تقول** ) أيها النحوي في مثال ( لم ) : ( **لم يُسْمَع** ) بصيغة المجهول ، وفي بعض النسخ : ( لم أسمع ) بالهمزة ، وفي بعضها : ( لم تسمع ) بالتاء ؛ أي : لم **يسمع** ، ولم يقبل

الجازم قسمان : قسم يجزم فعلاً واحداً ، وقسم يجزم فعلين ، وبدأ بالأول ، فقال : ( ويجزم الفعل بـ« لم » في النفي . . . ) إلخ ؛ أي : ويجزم المضارع بالسكون ، أو بحذف حرف إذا دخل عليه أحد هٰذه . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **كلام من عذل** ) ولام غيره على الحق وعيبه في فعله ؛ أي : لا تسمع كلامه ولا تتركه ؛ لأجل لومه .

( **و** ) تقول في مثال ( لا ) الناهية : ( **لا تخاصم** ) ولا تنازع ( **من إذا قال** ) وأوعد شيئاً من المكاره ( . . **فعل** ) ذلك الوعيد ، ونفذه عليك ؛ أي : إذا قال في خصامه : لأفعلن بك كذا . . فعل ما قاله ، والمراد به : أرباب الشوكة والولاية ( **و** ) تقول في مثال ( لما ) : ( **خالد لما يرد** ) الماء للشرب ( **مع من ورد** ) ه لذلك من الورود ، وهو حضور الماء للشرب أو للسقي ( **و** ) تقول في مثال ( لام ) الأمر : ( **من يَوَد** ) بفتح الياء والواو ، من الود بمعنى المحبة ، و( من ) شرطية ؛ أي : ومن يود ويحب أحداً من أصدقائه ( . . **فليواصل** ) أي : فليعط صلة وجائزة لـ( **من يود** )ه ويحبه ؛ لأن المواصلة علامة علىٰ وُدِّه وحبه إياه ، و( يود ) هنا أيضاً من الود بمعنى الحب ، و( من ) هنا موصولة ، فهٰذه الأدوات الأربعة تجزم فعلاً واحداً ، كما تقدم ، وأمثلتها ظاهرة من النظم ، ويكون جزم المضارع الصحيح الآخر بالسكون الظاهر في آخره إن لم يلِهِ ساكنٌ كلام التعريف ، وإلا . . كسر آخره على القاعدة في حركة التخلص من التقاء الساكنين ، كما سيأتي في كلام الناظم . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **الجازم** ) من حيث هو لا بقيد كونه يجزم فعلاً واحداً أو فعلين ؛ لئلا يلزم علينا تقسيم الشيء إلىٰ نفسه وإلىٰ غيره ، ولا بقيد كونه اسماً أو حرفاً ( **قسمان** ) لا ثالث لهما بدليل الاستقراء :

( **قسم** ) منهما : ( **يجزم فعلاً واحداً** ) علىٰ طريق الأصالة ، وإلا . . فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل . اهـ « خضري » ، لعدم دلالته على الشرط والجزاء .

( **وقسم** : **يجزم فعلين** ) لذلك ، ( **وبدأ بالأول** ) منهما ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً ؛ لقلة الكلام عليه ( **فقال** : **ويجزم الفعل بـ« لم » في النفي** . . **إلخ** ؛ **أي** : **ويجزم المضارع بالسكون** ) أصالة ، ( **أو بحذف حرف** ) نيابة ( **إذا دخل عليه أحد هٰذه**

الأحرف الأربعة . فأما ( لم ) : فهي حرف جزم ؛ لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ، ويتصل بها همزة الاستفهام ؛ نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ . وأما ( لما ) : فالمراد بها هنا النافية ، لا الرابطة ولا الإيجابية ،

---

**الأحرف الأربعة** ) المذكورة في النظم ، فجعلها أربعة ؛ باعتبار لفظها ، وأن ( ألم ) أصلها : لم ، وأن ( ألما ) أصلها : لما ، زيدت عليها همزة الاستفهام ، ومنهم من جعلها ستة ، كما في « الآجرومية » باعتبار أن ( ألم ) و( ألما ) قسمان ، ومنهم من جعلها ثمانية ؛ باعتبار جعل ( لا ) في النهي قسماً ، وفي الدعاء قسماً آخر ، وجعل ( لام ) الأمر قسماً ، و( لام ) الدعاء قسماً آخر .

( **فأما « لم » : فهي حرف جزم ؛ لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو** : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ ) ، قوله : ( وقلب معناه إلى المضي ) **ومعنىٰ هٰذا الكلام** : أن الفعل قبل دخول ( لم ) عليه كان مضارعاً محتملاً للحال والاستقبال ، فلما دخلت ( لم ) عليه .. غيرته وصيرته يدل على الماضي ، ولفظ المضارع باقٍ علىٰ ما كان عليه قبل ( لم ) قاله المبرد ، وقيل : إن أصل الفعل قبل دخول ( لم ) ماض لفظاً ومعنىٰ ، فلما دخلت عليه ( لم ) .. غيرت الفعل ، وقلبته مضارعاً ، وأبقت المعنىٰ علىٰ حاله ، قاله سيبويه ؛ لأن : لم يقم زيد عنده في رد قول من قال : قام زيد ، والمشهور الأول ، **وجهه** : أن قلب المعنىٰ أولىٰ من قلب اللفظ ، ورجح أبو حيان تبعاً لأصحابه قولَ سيبويه ، **فانظره في** « يس على الألفية » اهـ « حمدون » ، ( **ويتصل بها** ) أي : بـ( لم ) ( **همزة الاستفهام** ) التقريري ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ ، وقوله تعالىٰ : ( ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴾ .

( **وأما « لما » : فالمراد بها هنا** ) أي : في باب الجوازم ( **النافية** ) للمضارع الجازمة له ؛ نحو : لما يقم زيد ، ( **لا الرابطة** ) لوجود مضمون الجواب بوجود مضمون فعل الشرط ؛ لأنها لا يليها إلا ماض لفظاً ومعنىٰ ، وتسمىٰ هٰذه أيضاً الحينية ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ ، وقوله : ﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِۦٓ إِلَّا دَآبَّةُ ٱلْأَرْضِ ﴾ ، ( **ولا الإيجابية** ) وهي التي بمعنىٰ ( إلا ) ، فتختص بالجمل الاسمية ؛ نحو : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ في قراءة من خفف النون ،

وهي مركبة من ( لم ) و( ما ) ، ويقال فيها : حرف جزم ، لنفي المضارع ، وقلب معناه إلى المضي ؛ نحو : ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ ، فهي تشارك ( لم ) في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم والقلب إلى المضي ، وتشاركها أيضاً في جواز دخول همزة الاستفهام عليها ، وتنفرد عنها باتصال نفي منفيها وبتوقعه ؛ نحو : ﴿ لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ ، ومن ثم امتنع أن يقال : لما يجتمع الضدان ، . . . . . . . . . . .

---

وشدد الميم ، أو بالماضي لفظاً لا معنىٰ ؛ نحو قولهم : أنشدك الله لما فعلت كذا ؛ أي : ما أسألك إلا فعله ، فلا يدخلان على المضارع ، ( **وهي** ) أي : ( لما ) النافية ( **مركبة من « لم » و« ما »** ) الزائدة علىٰ رأي الجمهور ، وقيل : بسيطة ، ( **ويقال فيها** ) أي : في ( لما ) النافية ؛ أي : في تطبيق إعرابها إعراباً تطبيقياً : ( **حرف جزم** ) لجزمها المضارع موضوعة ( **لنفي** ) معنى ( **المضارع وقلب معناه** ) أي : معنى المضارع من الحال والاستقبال ( **إلى المضي ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾ ) أي : لم يفعل ما أمره به ربه في الزمن الماضي ، ولكن فعله في المستقبل يتوقع ، ( **فهي** ) أي : ( لما ) النافية ( **تشارك « لم »** ) المذكورة قبلها ( **في** ) ستة أمور : ( **الحرفية** ) أي : في كونها حرفاً ، ( **و** ) في ( **الاختصاص بالمضارع** ، **و** ) في ( **النفي والجزم والقلب** ) لمعنى المضارع ( **إلى المضي** ، **وتشاركها** ) أي : تشارك ( لما ) لـ( لم ) ( **أيضاً** ) أي : كما شاركتها في الخمسة المذكورة ( **في جواز دخول همزة الاستفهام** ) التقريري ( **عليها** ) أي : علىٰ ( لما ) كما دخلت علىٰ ( لم ) .

( **وتنفرد** ) لما ( **عنها** ) أي : عن ( لم ) في خمسة أمور : تنفرد عنها ( **باتصال نفي منفيها** ) إلى الحال ؛ يعني : أن منفي ( لما ) لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في منفي ( لم ) ، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لما يكن زيد في العام الماضي مقيماً ؛ لعدم اتصال نفيها إلىٰ زمن التكلم ، ( **و** ) تنفرد أيضاً ( **بتوقعه** ) أي : بتوقع وقوع منفيها في المستقبل ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ ) لأن المعنىٰ ما ذاقوا العذاب في الماضي ، واستمر نفيه إلىٰ زمن الحال ، ولكن ثبوته يتوقع ؛ لأنهم سيذوقونه في الآخرة . اهـ « كردي » ، ( **ومن ثم** ) أي : ومن أجل توقع وقوع منفيها . ( **امتنع أن يقال : لما يجتمع الضدان** ) لأنه لا يتوقع

وبجواز حذفه ؛ نحو : قاربت البلد ولما ؛ أي : ولما أدخلها ، وتنفرد ( لم ) عنها بمصاحبة أداة الشرط ؛ نحو : إن لم ولو لم ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ؛ نحو : ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ ، ومن ثم جاز : لم يكن ثم كان ، وامتنع : لما يكن ثم كان . وأما ( لام ) الأمر : فهي موضوعة لأمر الغائب ، ولامها . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

اجتماعهما ، ( و ) تنفرد ( لما ) أيضاً ( **بجواز حذفه** ) أي : حذف منفيها ؛ لدليل اختياراً ( **نحو : قاربت البلد ولما ؛ أي : ولما أدخلها** ) ولا يجوز ذلك في ( لم ) إلا لضرورة ؛ كقوله : [من الكامل]

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

( **وتنفرد « لم » عنها** ) أي : عن ( لما ) ( **بمصاحبة أداة الشرط** ) أي : بجواز مصاحبتها أداة الشرط ( **نحو : إن لم** ) يقم زيد . . أقم ، ( **ولو لم** ) يكرمني زيد . . أكرمته ، فلا تقول في ( لما ) : إن لما يضرب ، ومن لما يضرب ، كما تقول : إن لم يضرب ، ومن لم يضرب ، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله . اهـ « ملا جامي » ، ( و ) تنفرد ( لم ) أيضاً ( **بجواز انقطاع نفي منفيها ؛ نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ ) ، أي : ثم كان ، ( **ومن ثم** ) أي : ومن أجل جواز انقطاع نفي منفيها ( **جاز** ) أن يقال : ( **لم يكن** ) زيد قائماً ، ( **ثم** ) يقال : ( **كان** ) قائماً ، ( **وامتنع** ) أن يقال : ( **لما يكن** ) زيد قائماً ، ( **ثم** ) يقال : ( **كان** ) قائماً .

( **وأما « لام » الأمر** ) أي : مسمىٰ ( لام ) الأمر ، وهو ( ل ) لأنه الجازم لا أن الاسم هو الجازم ، كما هو ظاهر عبارته ، وقد يقال : إن كل حكم ورد علىٰ لفظ فهو وارد علىٰ مسماه إلا لقرينة ، والمراد بها : ( اللام ) الموضوعة لطلب الفعل أمراً كان ذلك الطلب ؛ نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ ، أو دعاء ؛ نحو : ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ ، أو التماساً ؛ كقولك لمساويك : لتفعل كذا ، أو استعملت في غير ذلك ؛ كالإخبار والتهديد ، كما مر في « لب اللباب » : ( **فهي موضوعة لأمر الغائب** ) وإن استعملت في غيره ؛ كالإخبار في قوله : ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي : فيمد له الرحمـٰن ، والتهديد ؛ نحو : ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ أي : فيؤمن فيكفر ، ( **ولامها** ) والصواب : ( ولامه ) أي : لام الأمر بتذكير الضمير ، إلا إن قلنا : إن الضمير عائد

مكسورة ؛ نحو : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، فإن تقدم عليها ( فاء ) أو ( واو ).. سكنت على المختار ؛ نحو : ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ، ومثلها ( لام ) الدعاء ؛ نحو : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ . وأما ( لا ) الناهية : فنحو : ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ ، ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ ﴾ ، ومثلها أيضاً ( لا ) الدعائية ؛ نحو : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا ﴾ ، . . . . . .

---

إلى الاسم ؛ أي : لام الأمر ( **مكسورة** ) حملاً لها على ( لام ) الجر ؛ لأنها تقابلها في الاختصاص بالأفعال كتلك بالأسماء ، والشيء يحمل على مقابله ، وسليم تفتحها كـ( لام ) الابتداء ، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر ، وتحريكها بعد ( ثم ) أجود ، كما قال الشارح ( **نحو** : ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ ، **فإن تقدم عليها** ) أي : على ( لام ) الأمر ( « **فاء** » **أو** « **واو** ».. **سكنت على** ) القول ( **المختار** ) الراجح ( **نحو** ) قوله تعالى : ( ﴿ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ وَلْيَتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ ، ﴿ وَلْيَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ، **ومثلها** ) أي : مثل ( لام ) الأمر في كونها جازمة مكسورة أيضاً ؛ أي : كما **أن** ( لام ) الأمر جازمة مكسورة ( «**لام**» **الدعاء** ) أي : ( لام ) تدل على الطلب من الأدنى إلى الأعلى ، ولفظة ( أيضاً ) مقدمة على محلها ، بل الأولى إسقاطها ؛ لأنه لا حاجة إليها ؛ لأن معناها معلوم من لفظ المثل مثالها ( **نحو** ) قوله تعالى : ( ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ .

**وأما** « **لا** » **الناهية**) فيه إسناد النهي إليها مجازاً ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها . اهـ « أبو النجا » ، أي : وأما ( لا ) الموضوعة لتستعمل في النهي ، وهو طلب الكف من الأعلى إلى الأدنى ، قيدها بالناهية لإخراج الزائدة والنافية : ( فـ )مثالها ( **نحو** ) قوله تعالى : ( ﴿ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ﴾ ) ونحو قوله تعالى : ( ﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ﴾ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ ، ( **ومثلها** ) أي : ومثل ( لام ) الأمر في الجزم بها ( **أيضاً** ) أي : كما أن ( لا ) الناهية مثلها ( « **لا** » **الدعائية** ) ، فكلمة ( أيضاً ) مقدمة على موضعها أيضاً ؛ أي : لا المستعملة في الدعاء ، وهو طلب الكف من الأدنى إلى الأعلى ؛ مثالها ( **نحو** ) قوله : ( ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ ، ﴿ وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ ) إِصْرًا ﴾ ، (﴿ وَلَا تُحَمِّلْنَا) مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ﴾ ، وإن كان النهي ممن هو مساوٍ لك.. قيل له : التماس ؛

وأفهم قوله : ( في الأمر وفي النهي ) أنهما قد يأتيان لغير ذلك . فهٰذه الأحرف الأربعة تجزم فعلاً واحداً كما تقدم ، وأمثلتها في النظم ظاهرة ، والمراد بـ( من إذا قال فعل ) : أرباب الشوكة والولاية .

وَإِنْ تَـــلاَهُ أَلِـــفٌ وَلاَمُ | فَلَيْـسَ غَيْـرُ ٱلْكَسْـرِ وَٱلسَّـلاَمُ
تَقُـولُ لاَ تَنْتَهِـرِ ٱلْمِسْكِينَـا | وَمِثْلُـهُ لَـمْ يَكُـنِ ٱلَّـذِينَـا

---

نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي ﴾ لأن القائل ذلك هو هارون عليه السلام ، يخاطب أخاه موسىٰ عليه السلام ، وهو مساوٍ له ، وكل ما قيل في الأمر . . يقال في النهي ؛ لأن الطلب إما : طلب الفعل ، أو طلب الترك ، كما مر عن « السلم » اهـ « حمدون » .

( **وأفهم قوله** ) أي : قول الناظم : واللام ( **في الأمر و** ) لا ( **في النهي أنهما** ) أي : أن ( اللام ) و( لا ) ( **قد يأتيان لغير ذلك** ) أي : لغير الأمر والنهي ؛ كالإخبار في اللام نحو قوله تعالىٰ : ﴿ قُلۡ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا ﴾ أي : فيمد له ، والتهديد ؛ نحو : ﴿ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡ ﴾ وكالتهديد في ( لا ) كقولك لعبدك : لا تطعني ؛ فإنها فيه للتهديد للعبد . اهـ « أبو النجا » بتصرف وزيادة .

( **فهٰذه الأحرف الأربعة تجزم فعلاً واحداً** ) لعدم دلالتها على الشرط والتعليق ( **كما تقدم** ) في أول الباب ، وهٰذا بطريق الأصالة ، وإلا . . فقد يجزم أكثر بعطف أو بدل كما مر ، ( **وأمثلتها** ) أي : وأمثلة هٰذه الأربعة مذكورة ( **في النظم ظاهرة** ) أي : واضحة لا تحتاج إلىٰ شرحها ، ( **والمراد** ) أي : ومراد الناظم ( **بـ** ) قوله : ( **من إذا قال** ) شيئاً من التهديد ( . . **فعل** ) ذلك الشيء الذي هدد به : ( **أرباب الشوكة** ) والقوة والغلبة ، ( **والولاية** ) والسيطرة والسلطة ؛ كالأمراء والسلاطين والولاة .

**واعلم** : أن جزم المضارع الصحيح الآخر بهٰذه الأدوات وغيرها يكون بالسكون الظاهر في آخره إن لم يله ساكن ؛ كـ( لام ) التعريف ، وإلا . . كسر آخره على القاعدة في حركة التخلص من التقاء الساكنين ، كما ذكره بقوله رحمه الله تعالىٰ :

**( وإن تـــلاه ألـــف ولام | فليـس غيـر الكسـر والسـلام**
**تقـول لا تنتهـر المسكينـا | ومثلـه لـم يكـن الـذينـا )**

أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن؛ كـ(لام) التعريف.. كسر آخره وجوباً؛ لالتقاء الساكنين كما مثل؛ جرياً على القاعدة، ويكون السكون مقدراً في آخره، . . . . . .

---

أي: ( **وإن تلاه** ) أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون، وهو الصحيح الآخر؛ أي: تلاه ولحقه، وذكر بعده ( **ألف ولام** ) أي: كلمة ( أل ) سواء كانت معرفة أم لا ( .. **فليس غير الكسر** ) أي: ليس غير كسر آخر المضارع المذكور جائزاً فيه، بل يكسر آخره وجوباً؛ لالتقاء الساكنين؛ أي: فراراً من التقاء الساكنين اللذين هما لام ( أل )، وآخر المضارع المجزوم بالسكون؛ لأن همزة ( أل ) تحذف عند الدرج، ويكون السكون مقدراً في آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وقوله: ( **والسلام** ) مبتدأ حذف خبره جوازاً، والتقدير: والسلام؛ أي: والسلامة من الخطإ واللحن مستحق لمن اتبع الصواب، والقواعد النحوية والصرفية في نطقه، أو السلام والتحية من الله علىٰ من اتبع الهدىٰ، والجملة إما: إخبارية أو دعائية، وغرض الناظم في الإتيان به: تكميل البيت.

( **تقول** ) في مثال كسره ( **لا تنتهرِ المسكينا** ) بألف الإطلاق؛ أي: لا تزجره ولا تطرده؛ لمسكنته، بكسر راء ( تنتهر ) لالتقاء الساكنين، ( **ومثله** ) أي: ومثل هـٰذا المثال في تحرك آخره بالكسر قوله تعالىٰ: ( **لم يكن الذينا** ) كفروا من أهل الكتاب، بألف الإطلاق أيضاً، بكسر نون يكن بحركة التخلص، وأصل ( يكن ): يكون مضارع ( كان )، حذفت ضمة النون للجازم، فالتقى الواو والنون، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم حركت النون بالكسر لالتقائها مع ( أل ) الساكنة.

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين: ( **أي: وإن تلا المضارع المجزوم بالسكون ساكن** ) أي: تبعه ولحقه، واتصل به ( **كـ« لام » التعريف.. كسر آخره** ) أي: آخر المضارع المجزوم ( **وجوباً** ) أي: حرك آخره بالكسر ( لِـ ) أنه الأصل في حركة التخلص من ( **التقاء الساكنين** ) لأنه ضد السكون، وذلك ( **كما مثل** ) أي: كالمثال الذي مثله الناظم، وقوله: ( **جرياً على القاعدة** ) والاصطلاح المشهور بينهم من أنه إذا التقىٰ واجتمع ساكنان.. حرك أولهما بالكسر علة لقوله: ( كسر آخره )، ( **ويكون السكون** ) عند تطبيق إعرابه ( **مقدراً في آخره** ) أي: في آخر

منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص . وقوله : ( لم يكن الذينا ) أصله : يكون ، حذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين .

وَإِنْ تَــرَ ٱلْمُعْتَــلَّ فِيهَــا رِدْفَــا ... أَوْ آخِــرَ ٱلْفِعْــلِ فَسِمْــهُ ٱلْحَــذْفَــا

تَقُـــولُ لاَ تَـــأْسَ وَلاَ تُـــؤْذِ وَلاَ ... تَقُــلْ بِــلاَ عِلْــمٍ وَلاَ تَخْــسُ ٱلطِّــلاَ

وَأَنْــتَ يَــا زَيْــدُ فَــلاَ تَهْــوَ ٱلْمُنَــا ... وَلاَ تَبِــعْ إِلاَّ بِنَقْــدٍ فِــي مِنَــىٰ

---

المضارع ، ( **منع من ظهوره** ) أي : من ظهور السكون على الآخر ( **اشتغال المحل** ) أي : محل السكون وهو الآخر ؛ أي : كونه مشغولاً ( **بحركة التخلص** ) من الساكنين ، وهي الكسرة .

( **وقوله** ) أي : قول الناظم : ( « **لم يكن الذينا** » **أصله** : **يكون** ، **حذفت الضمة** ) التي على النون ( **للجازم** ) أي : إظهاراً لأثره ، فالتقىٰ ساكنان ، وهما النون ( **والواو** ) ، ثم حذفت الواو ( **لـ** ) لتخلص من ( **التقاء الساكنين** ) لبقاء دالها ، فصار يكن بوزن يفل .

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالىٰ إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط . . يحذف وسطه ؛ لالتقاء الساكنين عند دخول الجازم عليه ؛ نحو : **لا تقل ولا تبع ولا تخف** ، **والثانية** : أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم ؛ نحو : لم يدع ولم يرم ولم يخش ، فقال :

**( وإن تــر المعتــل فيهــا ردفــا ... أو آخــر الفعــل فسمــه الحــذفــا**

**تقـــول لا تـــأس ولا تـــؤذ ولا ... تقــل بــلا علــم ولا تحــس الطــلا**

**وأنــت يــا زيــد فــلا تهــو المنــا ... ولا تبــع إلا بنقــد فــي منــىٰ )**

( **وإن تر** ) أي : وإن تجد أيها السائل ( **المعتل** ) أي : حرف العلة ؛ أي : الحرف الذي يوصف بالاعتلال والانقلاب ( **فيها** ) أي : في الأفعال ( **ردفا** ) أي : وسطاً واقعاً قبل الآخر ؛ بأن وقع عين الكلمة قبل الآخر ، كالرديف الذي يركب خلف الراكب ووراءه ؛ أي : وإن تر حرف العلة ردفاً ووسطاً في الأفعال ؛ بأن كان عين الكلمة واواً أو ياءً أو ألفاً . . فأوله الحذف ، وأعطه إياه ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم ؛ نحو : لا تقل ولا تبع ولا تخف ، أصلها : تقول وتبيع وتخاف ، فدخل عليها

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الجازم ، فحذفت الضمة للجازم ، ثم حرف العلة ؛ لالتقاء الساكنين .

وفي كلام المصنف تقديم وتأخير ، والأصل : وإن تر الردف والوسط فيها معتلاً . . فاحذف ذلك الردف ؛ لالتقاء الساكنين ، وعبارة اليمني هنا : أي : وإن تجد حرفاً من حروف العلة ردفاً ووسطاً وعيناً للفعل المجزوم ، أو وجدته آخراً له . . فاطلب له الحذف ؛ أي : فاحذفه ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم ، والمراد بالردف : ما قبل الآخر ، مأخوذ من ردف الراكب إذا ركب خلفه علىٰ دابة واحدة ، وإنما قال : ردفاً ؛ ليدل على الوسط . اهـ ( منه ) .

**والمعنىٰ** : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان ردفه ووسطه وعينه حرفاً من حروف العلة ، وجزم بالسكون ؛ لدخول الجازم عليه . . فسمه الحذف ؛ أي : فاجعل الحذف علامة له ؛ لالتقاء الساكنين مع الآخر المجزوم .

( **أو** ) تر ( **آخر الفعل** ) حرف علة ( . . **فسمه** ) أي : فسم آخر الفعل وعَلِّمْهُ ( **الحذفا** ) أي : اجعل الحذف سِمةً وعلامةً علىٰ جزمه عند دخول الجازم عليه ، وقوله : ( فسمه ) بضم السين مع السوم بمعنى الطلب ، أو بكسرها من السمة بمعنى العلامة ؛ أي : إذا كان آخر المضارع حرف علة . . فاحذفه للجازم ، واجعل حذفه علامة للجزم ، ومثل الناظم للردف بقوله : ( لا تقل ) و( لا تبع ) ومثلهما : لا تخف ، ومثل للآخر بقوله : ( لا تأس ولا تؤذ ) و( لا تحس ) و( لا تهو ) ، فهٰذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها ؛ لضعف حرف العلة بسكونها ، فسلط الجازم عليها ؛ لكونه لم يجد غيرها .

( **تقول** ) في مثال المعتل الآخر بالألف : ( **لا تأس** ) أي : لا تحزن علىٰ ما فات ، ( **و** ) تقول في مثال المعتل الآخر بالياء : ( **لا تؤذ** ) أحداً من خلق الله تعالىٰ ، ( **و** ) تقول في مثال المعتل العين والوسط بالواو : ( **لا تقل** ) شيئاً من العلوم ( **بلا علم** ) ولا معرفة إفتاءً وتدريساً ، ( **و** ) تقول في مثال المعتل الآخر بالواو : ( **لا تحس الطلا** ) أي : لا تشرب الخمر ، و( الطِّلا ) بكسر الطاء ، وحذف الهمزة ؛ لضرورة الروي ، وفي « المختار » : الطلاء : ما طبخ من عصير العنب حتىٰ ذهب ثلثاه ،

أشار إلىٰ مسألتين : **إحداهما** : أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط ؛ بأن كان حرف العلة قبل آخره ، وهـٰذا معنىٰ قوله : ( ردفا ) من ردف الراكب ، وجزم بالسكون ؛ لدخول الجازم . . فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط ؛ أي : احذفه ؛ لأنه يلتقي حينئذ ساكنان ، وهما سكون الآخر للجازم ، وسكون الردف ، أو . . . . .

---

وبعض العرب يسمي الخمر الطلاء ، يريد بذلك تحسين اسمها ، لا أنها الطلا بعينها ، ( و ) تقول أيضاً في مثال المعتل بالألف : ( **أنت يا زيد فلا تهوَ المنا** ) أي : لا تحب الأماني الكاذبة ؛ لأنه من هَوِيَ من باب ( رضي ) إذا أحب ، وأما هوىٰ من باب ( رمىٰ ) . . فهو بمعنىٰ سقط من علو إلىٰ سفل ، كما في « المختار » ، والمُنا ـ بضم الميم ـ : جمع منية ، كمدىٰ جمع مدية ، ويجمع على الأماني ، وفي الحديث : « الكيس من دان نفسه ، وعمل لما بعد الموت ، والأحمق من أتبع نفسه هواها ، وتمنىٰ على الله » اهـ « تحفة » ، وفي بعض النسخ بدل هـٰذا الشطر : ( وأنت يا زيد فلا تزدد عنا ) أي : فلا تزدد عناءً . وتعباً لنفسك ، وليس فيه تمثيل لشيء مما في المقام ، والأُولىٰ أَوْلىٰ ؛ فإن فيها تمثيلاً للمعتل بالألف ، ( و ) تقول في مثال المعتل الوسط بالياء : ( **لا تبع** ) بضاعتك ( **إلا بنقد** ) أي : إلا بثمن حال لا بمؤجل ( **في** ) أيام ( **منىٰ** ) اسم موضع معروف بمكة ؛ لأن أهل الموسم أكثرهم حجاج مسافرون ، فيضيع مالك إذا بعته بمؤجل ، ولقد أجاد فيما قاله من الأمثلة لما فيها من العظة . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **أشار** ) الناظم بهـٰذه الأبيات ( **إلىٰ مسألتين** ) :

( **إحداهما** : **أن المضارع الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط** ) والعين ( **بأن كان حرف العلة قبل آخره ، وهـٰذا** ) أي : كونه معتل الوسط ( **معنىٰ قوله** ) أي : قول الناظم : ( ردفا ) مأخوذ ( **من ردف الراكب** ) إذا ركب خلفه علىٰ دابة واحدة ، وقوله : ( **وجزم بالسكون** ) معطوف علىٰ قوله : ( إذا كان ) ( **لدخول الجازم** ) عليه ( . . **فاطلب الحذف للردف الذي هو الوسط ؛ أي : احذفه ؛ لأنه يلتقي حينئذ** ) أي : حين إذ جزم ( **ساكنان ، وهما سكون الآخر للجازم ، وسكون الردف ، أو** ) المعنى

اجعل الحذف سِمةً له ، فقوله : ( فسُمه الحذفا ) بضم السين أو كسرها ، من السوم أو السمة ، وقد مثل للردف بقوله : ( لا تقل ) و( لا تبع ) أصلهما : تقول وتبيع ، حذفت الضمة ، ثم حرف العلة لما تقدم ، ومثلهما : لا تخف . **الثانية** : أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم ، واجعل حذفه علامة للجزم ، وقد مثل لذلك رحمه الله تعالىٰ بقوله : ( لا تأس ) أي : لا تحزن علىٰ ما فات ، و( لا تؤذ ) أي : أحداً من خلق الله ، و( لا تحس . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **اجعل الحذف سِمة** ) وعلامة ( **له ، فقوله** : « **فسِمه الحذفا** » **بضم السين** ) من السوم من سام بوزن ( قال ) ، ( **أو** ) بـ( **كسرها** ) أي : بكسر السين من السمة من ( وَسَم ) كوعد بمعنىٰ علم على الشيء ، كما قال الشارح ، ( **من السوم** ) راجع إلى الضم ، ( **أو** ) من ( **السمة** ) راجع إلى الكسر ، فعلى الأول أجوف واوي ، وعلى الثاني مثال واوي ، كما هو معروف من محله .

( **وقد مثل** ) الناظم ( **للردف** ) أي : لمعتل الردف والعين ( **بقوله** : « **لا تقل** » ) بلا علم ، ( **و** ) بقوله : ( **لا تبع** ) إلا بنقد في منىٰ ، ( **أصلهما** ) قبل دخول الجازم : ( **تقول وتبيع** ) ، فدخل عليهما الجازم ، فـ( **حذفت الضمة** ) أي : ضم آخرهما للجازم ، ( **ثم** ) حذف ( **حرف العلة** ) الذي هو عين الكلمة ( **لما تقدم** ) أي : لالتقاء الساكنين ، فصارا لا تقل ولا تبع ، ( **ومثلهما** ) أي : ومثل ( لا تقل ) و( لا تبع ) في الإعلال المذكور : ( **لا تخف** ) أصله : تخاف ، فدخل عليه الجازم ، فحذف ضم الآخر للجازم ، فالتقىٰ ساكنان ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين .

**المسألة**( **الثانية** ) من المسألتين : ( **أن حرف العلة إذا كان آخر المضارع . . فاحذفه للجازم** ) علامة علىٰ جزمه نيابةً عن السكون كما قاله ، ( **واجعل حذفه** ) أي : حذف حرف العلة ( **علامة للجزم** ) أي : أمارة علىٰ جزمه ( **وقد مثل لذلك** ) الناظم ( **رحمه الله تعالىٰ** ) أي : لحذف حرف العلة للجازم ( **بقوله** : « **لا تأس** » **أي** : **لا تحزن علىٰ ما فاتـ** )ك ، ولم تدركه ، وهو معتل بالألف ، يقال : أسىٰ علىٰ ميته يأسىٰ من باب ( سعىٰ يسعىٰ ) ، ( **و** ) بقوله : ( « **لا تؤذ** » **أي** : **أحداً من خلق الله** ) وهو معتل بالياء ، يقال : أذىٰ يؤذي من باب ( رمىٰ ) ، ( **و** ) بقوله : ( « **لا تحسُ**

الطِّلا ) بكسر الطاء ؛ أي : لا تشرب الخمر ، و( لا تهو المنا ) أي : لا تحب الأماني الكاذبة . ولقد صدق الناظم فيما قال رحمه الله تعالىٰ ، فهـٰذه الأفعال الأربعة مجزومة بحذف آخرها ، وكون حرف العلة يحذف للجازم هو المشهور ، وأما قوله :

ألـــم يـــأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي بمـــا لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــاد

فضرورة .........................................

---

الطِّلاء » بكسر الطاء ؛ أي : لا تشرب الخمر ) وهو بضم السين ، يقال : حسا الخمر أو السويق يحسو من باب (دعا) إذا شرب دفعة، وفي «التحفة»: والطلاء خمرة مطبوخة ونحوها، شربها جرعات ، (و) بقوله: (« لا تهو المنا » أي: لا تحب الأماني الكاذبة ) فهو مثال للمعتل بالألف ؛ لأنه من هوىٰ يهوىٰ كسعىٰ يسعىٰ إذا أحب الشيء .

( ولقد صدق الناظم فيما قال ) من الأمثلة ( رحمه الله تعالىٰ ) أي : قال كلاماً صادقاً ؛ لاشتمالها على الوعظ ، والترغيب والترهيب ، ( فهـٰذه الأفعال الأربعة ) المذكورة في كلام الناظم ؛ يعني : قوله : ( لا تأس ) و( لا تؤذ ) و( لا تحس ) و( لا تهو ) ونظائرها من الأفعال المعتلة الآخر ( مجزومة بحذف آخرها ) لضعف حرف العلة بسكونها ، فسلط الجازم عليها ؛ لكونه لم يرَ غيرها من الحركات الملفوظة ، ( وكون حرف العلة يحذف للجازم هو ) القول ( المشهور ) عند النحاة ، وهو مذهب ابن السرَّاج ، لكن التحقيق مذهب سيبويه من أنه إنما يحذف الجازمُ الحركةَ المقدرةَ علىٰ أحرف العلة ، وتحذف عنده لا به ؛ فرقاً بين المجزوم وغيره ، ( وأما ) ثبوتها مع الجازم في نحو ( قوله ) أي : قول قيس بن زهير : [من الوافر]

( ألـــم يـــأتيـــك والأنبـــاء تنمـــي بمـــا لاقـــت لبـــون بنـــي زيـــاد )

حيث أثبت ( الياء ) في قوله : ( ألم يأتيك ) مع دخول الجازم عليه ، ( والأنباء ) جمع نبإٍ ، وهو الخبر ، ( تنمي ) أي : تنتشر في الناس ، ( بما لاقت ) وأصيبت به ( لبون ) أي : إبل ( بني زياد ) من النهب والغصب ( .. فضرورة ) أي : فثبوت ( الياء ) فيه ؛ لأجل ضرورة استقامة الوزن ؛ لأنها ترد الكلمة إلىٰ أصلها ، كما ذكره ابن مالك في « سبك المنظوم » ، وحينئذ فجزمه بسكون مقدر على الحرف المحذوف حتىٰ على القول الأول للضرورة ، ويحتمل أنه جزم بحذف الحرف ، ثم عاد

أو إجراءٌ له مجرى الصحيح في حذف الحركة المقدرة للجازم ، كما تحذف له الملفوظة ، وهي لغة لبعض العرب ، كما أشار إلىٰ ذلك في « التسهيل » ، وعليها خرج قراءة قُنبل : ﴿إنه من يتقي ويصبر﴾ .

**وَٱلْجَـزْمُ فِـي ٱلْخَمْسَـةِ مِثْـلُ ٱلنَّصْـبِ فـاقنـع بـإيجـازي وقـل لـي حسبـي**

---

للضرورة ، ومثل هـٰذا البيت المذكور قول الشاعر الآخر : [من الطويل]

وتضحـك منـي شيخـة عبشميـة كـأن لـم تـرىٰ قبلـي أسيـراً يمـانيـاً

حيث أثبت ألف ( ترىٰ ) مع دخول الجازم عليه ، وفي « الهمع » : أنه لغة ، فجزمه كذلك ، ( **أو** ) إثبات ( الياء ) وحرف العلة ( **إجراءٌ له** ) أي : للفعل المعتل ( **مُجْرَىٰ** ) الفعل ( **الصحيح** ) الآخر ( **في حذف الحركة المقدرة للجازم ، كما تحذف له** ) أي : للجازم الحركة ( **الملفوظة ، وهي** ) أي : هـٰذه اللغة التي هي إجراء المعتل مجرى الصحيح في ذلك ( **لغة لبعض العرب ، كما أشار** ) ابن مالك ( **إلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ إجرائه مجرى الصحيح ( **في « التسهيل » ، وعليها** ) أي : وعلىٰ هـٰذه اللغة ( **خُرِّج** ) بصيغة المجهول مع تشديد الراء حمل ( **قراءة قُنبل** ) أحد القراء قوله تعالىٰ : ( **﴿إنه من يتقي ويصبر﴾** ) بإثبات ياء ( يتقي ) ، وجزم ( يصبر ) مع دخول الجازم عليه ، وهو ( من ) الشرطية ، وقيل : الموجود إشباع ، والحرف الأصلي حذفه الجازم ، ويرده : أن حرف الإشباع لا يكتب ، أو ( من ) موصولة ، وسكن ( يصبر ) تخفيفاً ، أو لنية الوقف ، وليس من ذلك : ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰ﴾ لأنه نفي لا نهي ؛ أي : فلست تنسىٰ . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ جزم الأفعال الخمسة فقال :

( **والجزم في الخمسة مثل النصب فـاقنـع بـإيجـازي وقـل لـي حسبـي** )

أي : ( **والجزم في** ) الأفعال ( **الخمسة** ) ، قال في « التحفة : إن ( اللام ) في الخمسة للعهد الخارجي ، وهي ما عهد مصحوبها خارجاً ، وهي : يفعلان وتفعلان . . . إلخ ؛ يعني : أن الأفعال الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن الكسرة ( **مثل النصب** ) أي : كما أن نصبها بحذفها نيابة عن الفتحة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ ، وقوله : ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ ، وظاهر قوله :

يعني : أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها ؛ نحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ ، **والإيجاز** : هو الاختصار . ولما فرغ من القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً . . أخذ في بيان ما يجزم فعلين ، فقال :

---

( مثل النصب ) أن الجزم محمول على النصب ، وليس كذلك ، بل النصب محمول على الجزم في علامته .

وقوله : ( **فاقنع** ) أي : فاكتف يا سائلي ( **بإيجازي** ) أي : بموجزي ومختصري وخلاصتي ، الذي أوجزته ولخصته لك من مطولات كتب القوم حين سألتني عن حد الكلام ، فإن فيه كفاية للمبتدي ، بل للمنتهي إذا عرفه منطوقاً ومفهوماً ، ( **وقل لي** ) يا سائلي مكافئة لي علىٰ جهد إيجازي هو ( **حسبي** ) أي : موجزك ومختصرك حسبي ؛ أي : كافيَّ ومُغْنِي عن كتب القوم ، فلك الجزاء الحسن من الله تعالىٰ علىٰ جهدك ، والشكر مني علىٰ إحسانك إلي ؛ بإجابة سؤالي ، و( الإيجاز ) : هو الإتيان بالمعاني الكثيرة بألفاظ قليلة ، والغرض منه : تكميل البيت .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **يعني : أن الأمثلة الخمسة السابقة جزمها بحذف النون نيابة عن السكون كنصبها** ) أي : كما أن نصب هٰذه الأفعال يكون بحذف النون ، وفي هامش الشارح : ظاهر كلامه : أن الجزم محمول على النصب ، وليس كذلك ، بل النصب محمول على الجزم في علامته . اهـ كما مر في رسالتنا ؛ مثال جزمها بحذف النون ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ ، ﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا ﴾ ، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي﴾ ، **والإيجاز : هو الاختصار** ) ظاهر كلامه ترادفهما ، وليس كذلك ؛ فالإيجاز تقليل اللفظ مع كثرة المعنىٰ ، والاختصار : تقليل اللفظ ، كثر المعنىٰ أم ساوىٰ أم قل .

( **ولما فرغ** ) الناظم ( **من القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً . . أخذ في بيان ما يجزم فعلين ، فقال** ) رحمه الله تعالىٰ :

**فصل في الشرط والجزاء**

هكذا في بعض النسخ ، وتسمية الأول من الفعلين شرطاً تسمية اصطلاحية ،

هَـٰـذَا وَإِنْ فِـي ٱلشَّـرْطِ وَٱلْجَـزَاءِ ... تَجْـزِمُ فِعْلَيْـنِ بِـلاَ ٱمْتِـرَاءِ
وَتِلْـوُهَـا أَيٌّ وَمَـنْ وَمَهْمَـا ... وَحَيْثُمَـا أَيْضـاً وَمَـا وَإِذْمَـا
وَأَيْـنَ مِنْهُـنَّ وَأَنَّـىٰ وَمَتَـىٰ ... فَـٱحْفَـظْ جَمِيـعَ ٱلأَدَوَاتِ يَـا فَتَـىٰ

---

والإضافة في قولهم : ( فعل الشرط ) بيانية ، وإنما سمي شرطاً ؛ لأنه علامة علىٰ وجود الثاني ، والشرط في اللغة : العلامة . اهـ « حامدي » .

**( هـٰذا وإن في الشرط والجزاء ... تجزم فعلين بلا امتراء**
**وتلوها أي ومن ومهما ... وحيثما أيضاً وما وإذ ما**
**وأين منهن وأنَّىٰ ومتى ... فاحفظ جميع الأدوات يا فتىٰ )**

فذكر من الأدوات التي تجزم فعلين عشرة ، وقولهم : ( تجزم فعلين ) أي : غالباً ، وقد تجزم فعلاً واحداً وجملةً ، وإنما عملت هـٰذه الأدوات في شيئين دون حروف الجر ؛ لإفادتها ربط الثاني بالأول ، فكأنهما شيء واحد ، وقيل : الأدوات لم تعمل إلا في الشرط ، والشرط وحده عمل في الجواب ، أو هو مع الأداة ؛ لضعفها وحدها ، وقيل : الشرط والجواب تجازما ، ثم إن الجواب إن كان مضارعاً أو ماضياً خالياً من الفاء . . فالفعل نفسه مجزوم لفظاً أو محلاً ، ولا محل لجملته كجملة الشرط ؛ لأخذ الجازم مقتضاه ، فلا يتسلَّط علىٰ محل الجملة ، وإن كان غير ذلك مما يقترن بـ( الفاء ) ، أو ( إذا ) الفجائية . . فمجموع الجملة مع ( الفاء ) أو ( إذا ) في محل جزم ؛ لأنه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم . . لجزم ، فلا يتسلط الجازم علىٰ أجزاء الجملة ، هـٰذا ما في « المغني » و« الكشاف » .

وقال الدماميني ، وأقره الشُّمُنِّي : الحق أن جملة الجواب لا محل لها من الإعراب مطلقاً ؛ إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الإعراب . اهـ « خضري » .

**الأول منها** : ( إن ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وقدمها ؛ لأنها أم الباب ؛ لأن غيرها إنما يعمل بتضمين معناها ، وقد تكون نافية كـ( ليس ) ، ومخففة من المشددة ، كما مر في بابهما ، وزائدة ؛ كقوله : [من الطويل]

ورج الفتىٰ للخير ما إن لقيته ... على السن خيراً لا يزال يزيد

ونحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، فهي فيه زائدة على التحقيق ، لمجرد الوصل ؛

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : وصل الكلام بعضه ببعض ، والواو للحال ؛ أي : زيد بخيل ، والحال أنه كثر ماله . اهـ « خضري » .

وذكرها بقوله : ( **هٰذا** ) أي : خذ هٰذا المذكور ، والإشارة به إلى القسم الأول ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً ، ويسمىٰ مثل هٰذا الكلام تخلصاً عند البديعيين كما مر ، ( **وإنْ** ) بكسر الهمزة ، وسكون النون ، المستعملة ( **في الشرط والجزاء** ) ، قيد بهٰذا ؛ احترازاً عن ( إن ) النافية والزائدة ، والمخففة من الثقيلة ، والشرط ربط فعل بفعل ؛ أي : وإن الدالة على الشرط والجزاء ، وهي مبتدأ خبره ، ( **تجزم فعلين** ) **الأول منهما** : يسمىٰ فعل الشرط ، **والثاني** : جوابه وجزاءه ( **بلا امتراء** ) أي : بلا شك ولا نزاع ولا خلاف في ذلك ، وإنما عملت الجزم دون غيره من النصب ؛ لأنها لما طال مقتضاها . أعطيت أخف الإعراب ، وهو الجزم ، وهو حرف يجزم المضارع لفظاً والماضي محلاً ، ويقلب معناه إلى الاستقبال عكس ( لم ) .

وذكر الثاني منها بقوله : ( **وتلوها « أيٌّ »** ) أي : وتاليها في ذكرنا الأدوات ؛ أي : وهي موضوعة للدلالة علىٰ حسب ما تضاف إليه ، فتكون لمن يعقل ولما لا يعقل ، وللزمان وللمكان ، ثم ضمن معنى الشرط ، فجزم فعلين .

( و ) **ثالثها** : ( **من** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط .

( و ) **رابعها** : ( **مهما** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط .

( و ) **خامسها** : ( **حيثما** ) وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمن معنى الشرط .

وقوله : ( **أيضاً** ) مصدر لـ( آض ) الثلاثي ، وهي كلمة يؤتىٰ بها بين شيئين متناسبين يستغنىٰ بذكر أحدهما عن الآخر ، والمعنىٰ هنا : أي : إضت **أيضاً** ، ورجعت رجوعاً إلى الإخبار أن ( حيثما ) من الأدوات الجازمة لفعلين ، كما أخبرنا أن ما قبلها من الأدوات الجازمة لفعلين .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( و ) **سادسها** : ( **ما** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط .

( و ) **سابعها** : ( **إذما** ) وهي موضوعة للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب بالشرط كـ( إن ) الشرطية .

( و ) **ثامنها** : ( **أين** ) حالة كونها معدودة ( **منهن** ) أي : من الأدوات الجازمة لفعلين ، وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط .

( و ) **تاسعها** : ( **أنَّىٰ** ) وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط .

(و) **عاشرها** : ( **متىٰ** ) وهي موضوعة للدلالة على الزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ،

و( الفاء ) في قوله : ( **فاحفظ** ) للإفصاح ، والتقدير : إذا عرفت ما ذكرته لك من الأدوات ، وأردت إتقان القواعد العربية . . فأقول لك : احفظ علىٰ ظهر قلبك ( **جميعَ** ) هٰذه ( **الأدوات** ) العشرة المذكورة ( **يا فتىٰ** ) لتكون من أهل العلم بالقانون النحوي ، والغرض منه : تكميل البيت .

وهٰذه العشرة تنقسم إلىٰ أربعة أقسام : ما هو حرف باتفاق وهو ( إن ) الشرطية ، وما هو حرف على الأصح وهو ( إذما ) ، وما هو اسم على الأصح وهو ( مهما ) ، وما هو اسم باتفاق وهو الباقي ، والفعلان المجزومان بهٰذه الأدوات يسمىٰ أولهما : فعل الشرط ، وثانيهما : جواب الشرط من حيث اللفظ ، وجزاؤه من حيث المعنىٰ ، فإن كانا مضارعين ؛ نحو : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين ؛ نحو : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ . . فالجزم لمحلهما ، وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه . . فلكل منهما حكمه ؛ نحو : ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ و« من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً . . غفر له » ، وإذا كان الجواب جملة اسمية . . فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها بـ( الفاء ) ، أو بـ( إذا ) الفجائية ، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ( الفاء ) أو بـ( إذا ) ليحصل الربط بين الجواب والشرط .

فذكر أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة ، والإشارة بهـٰذا إلى القسم الأول ؛ أي : خذ هـٰذا ، ثم ما يجزم فعلين علىٰ ثلاثة أقسام : ما هو حرف باتفاق وهو ( إن ) ، وهو موضوع للدلالة علىٰ مجرد تعليق الجواب على الشرط ، وما هو حرف على الأصح وهو ( إذما ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وجملة المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بـ( الفاء ) أو بـ( إذا ) الفجائية سبعة : **أحدها** : الجملة الاسمية ؛ نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، **وثانيها** : الجملة الطلبية ؛ نحو : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى ﴾ ، **وثالثها** : الجملة التي فعلها جامد ؛ نحو : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۞ فَعَسَىٰ رَبِّى ﴾ ، **ورابعها** : المقرونة بـ( ما ) نحو : ﴿ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ ﴾ ، **وخامسها** : المقرونة بـ( لن ) نحو : ﴿ وَمَا يَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ ﴾ ، **وسادسها** : المقرونة بـ( قد ) نحو : ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ ، **وسابعها** : المقرونة بالتنفيس ؛ نحو : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ﴾ اهـ من « الدرر البهية علىٰ متن الآجرومية » ، وقد جمعها بعضهم في بيت واحد : [من الكامل]

اسميـــة طلبيـــة وبجـــامـــد وبمـــا ولـــن وبقـــد وبـــالتنفيـــس

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **فذكر** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **أن الأدوات التي تجزم فعلين عشرة** ) بحسب ما ذكره ، وإلا . . فقد بقي منها ( كيفما ) عند الكوفيين ، و( إذا ) في الشعر خاصة ، كما ذكره ابن آجروم ، ( **والإشارة بـ** ) قوله ( **هـٰذا** ) راجع ( **إلى القسم الأول** ) من القسمين ، وهو ما يجزم فعلاً واحداً ( **أي : خذ** ) مني ( **هـٰذا** ) المذكور من القسم الأول ، ( **ثم** ) بعد ما ذكرناه نقول : إن ( **ما يجزم فعلين** ) كائن ( **علىٰ ثلاثة أقسام** ) ، والأولىٰ أن يقال : أربعة ؛ لأنه سيذكرها .

**الأول** : ( **ما هو حرف باتفاق وهو « إن »** ) الشرطية التي هي أم الباب ، ( **وهو** ) أي : لفظ ( إن ) لفظ ( **موضوع للدلالة علىٰ مجرد تعليق** ) وجود مضمون ( **الجواب علىٰ** ) وجود مضمون فعل ( **الشرط ، و** ) .

**الثاني** : ( **ما هو حرف على الأصح وهو « إذما »** ) وهو مذهب سيبويه ، وقال غير واحد : إنها ظرف زمان ؛ لأنها كذلك كانت قبل اتصال ( ما ) بها ، والأصل : عدم

وهو كـ( إن ) في الدلالة علىٰ مجرد التعليق ، وما هو اسم على الأصح وهو ( مهما ) ، وهو موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط ، وما هو اسم باتفاق وهو ( مَنْ ) وهو موضوع للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط و( ما ) وهو كـ( مهما ) و( حيثما ) و( أين ) و( أنىٰ ) ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

التغيير . اهـ « حمدون » ، ( **وهو** ) أي : لفظ ( إذما ) ( **كـ« إن » في الدلالة علىٰ مجرد التعليق ، و** ) .

**الثالث** : ( **ما هو اسم على الأصح وهو « مهما »** ) بدليل عود الضمير عليه في قوله : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ ﴾ ، والضمير لا يعود إلا على الاسم . اهـ « خضري » ، ومقابل الأصح : أنه حرف كـ( إن ) الشرطية ، ( **وهو** ) أي : لفظ ( مهما ) على الأصح ( **موضوع للدلالة علىٰ ما لا يعقل** ) غير الزمان كما في « أبي النجا » ، ( **ثم ضمن معنى الشرط ، و** ) .

**الرابع** : ( **ما هو اسم باتفاق وهو « من »** ) الشرطية ، احترزنا بهـٰذا القيد عن الموصولة والنكرة الموصوفة والاستفهامية ، ( **وهو** ) لفظ ( من ) ( **موضوع للدلالة علىٰ من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط** ) فجزم فعلين ، وليس المراد بالتضمين هنا ؛ أي : في هـٰذا الباب التضمين النحوي ، وهو إشراب كلمة معنىٰ كلمة أخرىٰ ؛ ليتعدىٰ تعديتها ، بل المراد به دلالة كلمة علىٰ ما دلت عليه كلمة أخرىٰ ، كما في « التجريد على السعد » اهـ « حامدي » ، ( **وما** ) الشرطية معطوف علىٰ ( من ) ، خرجت بهـٰذا القيد الزائدة ؛ كغضبت من غير ما سبب ، والمصدرية ؛ كقوله : [من الوافر]

يسر المرءَ ما ذهب الليالي    وكان ذهابُهن له ذهابا

والاستفهامية ؛ نحو : ما هـٰذا ، والتعجبية ؛ نحو : ما أحسن زيداً ، ( **وهو** ) أي : ( ما ) الشرطية التي الكلام فيها ( **كـ« مهما »** ) موضوعة للدلالة علىٰ ما لا يعقل ، ثم ضمنت معنى الشرط ، ( **وحيثما** ) الشرطية ، وهو موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط كـ( أين ) و( ما ) فيها زائدة ، خرجت بها ( حيث ) المجردة عن ( ما ) الزائدة ، فهي لا تجزم وإن كانت تحتاج إلى الجواب غالباً ، ( **وأين وأنىٰ** ) هما موضوعان للمكان ، ثم ضمنا معنى الشرط ، كما أن ( حيثما ) كذلك ،

وهي موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و( متىٰ ) وهو موضوع للزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و( أي ) وهو بحسب ما يضاف إليه ، فيكون لمن يعقل ولما لا يعقل وللزمان والمكان . والفعلان المجزومان بهٰذه الأدوات ؛ أي : بكل منها . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

كما قال الشارح ، ( وهي ) أي : هٰذه الثلاثة ؛ يعني : ( حيثما ) و( أين ) و( أنىٰ ) ( **موضوعة للدلالة على المكان ، ثم ضمنت معنى الشرط** ) فجزمت فعلين ، ( **ومتىٰ** ) معطوف علىٰ ( ما ) أيضاً ؛ أي : و( متىٰ ) الشرطية ، وهي موضوعة للزمان على العموم ، فتخرج بهٰذا القيد الاستفهامية ؛ نحو : متىٰ نصر الله ، ( **وهو** ) أي : ( متىٰ ) ( **موضوع لـ** ) لدلالة على ( **الزمان ، ثم ضمنت معنى الشرط ، و« أي »** ) معطوف علىٰ ( ما ) أيضاً ؛ أي : ( أي ) الشرطية ، خرجت بها الموصولة والاستفهامية والوصفية ، ( **وهو** ) أي : لفظ ( أي ) مختلف موضوعه ( **بحسب** ) اختلاف ( **ما يضاف** ) أي : ( **إليه فيكون** ) أي : ( **لمن يعقل** ) إن أضيف إلى العاقل ؛ نحو : أيَّ رجل تضرب . . أضرب ، ( **و** ) يكون ( **لما لا يعقل** ) إن إضيف إلىٰ غير العاقل ؛ نحو : أيَّ دابة تركب . . أركب ، ( **و** ) يكون ( **للزمان** ) إن أضيف إلى الزمان ؛ نحو : أي يوم صمت . . أصم ، ( **و** ) يكون لـ( **المكان** ) إن أضيف إلى المكان ؛ نحو : أي مكان تجلس . . أجلس .

ولم يذكر الناظم منها ( كيفما ) و( إذا ) كما ذكرهما ابن آجروم ، وكذا ( لو ) **لأن** المشهور في ( إذا ) أنها لا تجزم إلا في الشعر ، كما في « شرح الكافية » ، لكن ظاهر كلام « التسهيل » أن جزمها في الشعر كثير ، وفي النثر نادر ، وأما ( كيف ) . . فقد تكون شرطاً غير جازم ؛ نحو : ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ ، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ ، وجوابها في ذلك محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وأجاز الكوفيون جزمها ، فقيل : مطلقاً ، وقيل : بشرط اقترانها بـ( ما ) ، وأما ( لو ) . . فإنها حرف شرط غير جازم ، فأفردوها بالكلام عليها ، كما أفردها ابن مالك بترجمة ( فصل لو ) اهـ « خضري »، **فالأصح** : أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجازه خصه بالشعر . اهـ «مجيب».

( **والفعلان المجزومان بهٰذه الأدوات** ) العشرة ( **أي : بكل منها** ) علىٰ حدته ، رفع

يسمىٰ أولهما : فعل الشرط ، وثانيهما : جواب الشرط ، فإن كانا مضارعين ؛ نحو : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ . . فالجزم للفظهما ، أو ماضيين ؛ نحو : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ . . فالجزم لمحلهما ، وإن كان مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه . . فلكل منهما حكمه ؛ نحو : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ ، « ومن يقم ليلة القدر إيماناً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

بهٰذا التفسير إيهام اجتماع كل منها في مثال واحد ( **يسمىٰ أولهما : فعل شرط ، وثانيهما : جواب الشرط** ) وجزاءه ، وإنما سمي الأول **شرطاً** ؛ لتعليق الجواب عليه ، ولكونه سبباً وعلامة في وجود الثاني ، وسمي الثاني جواباً ؛ لأنه جيء به مرتباً على الشرط ، فأشبه الجواب المرتب على السؤال ، وسمي جزاءً ؛ لأنه جزاء عن فعل الشرط ، وإذا كان الشرط والجواب جملتين فعليتين . . فيكونان علىٰ أربعة أقسام :

الأول : ما ذكره بقوله : ( **فإن كانا مضارعين ؛ نحو** : ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ . . **فالجزم للفظهما** ) ، وهو أحسن الأقسام الأربعة ؛ لظهور أثر العامل فيهما . اهـ « خضري » .

وذكر الثاني : ( **أو** ) كانا ( **ماضيين ؛ نحو** : ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ . . **فالجزم لمحلهما** ) ، وهو التالي للأول لما بين الفعلين من المشاكلة في عدم التأثير ، سواء كانا ماضيين لفظاً أو معنىٰ ، وهو المضارع المنفي بـ( لم ) .

وذكر الثالث والرابع : بقوله : ( **وإن كانا** ) أي : كان الشرط والجزاء ( **مختلفين ماضياً ومضارعاً ، أو** ) بكونهما ( **عكسه** ) أي : عكس الثالث ؛ بأن كانا مختلفين مضارعاً وماضياً ( . . **فلكل منهما** ) أي : فلكل من الشرط والجزاء ( **حكمه** ) أي : حكم الكل من إعراب ما كان مضارعاً لفظاً ، وما كان ماضياً محلاً ؛ مثال ما إذا كان الأول ماضياً والثاني مضارعاً ، وهو الثالث من الأقسام الأربعة ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ ) ، ونحو : إن قمت . . لم أقم ، وهو الأضعف من الأولين ؛ لأن فيه خروجاً من الأضعف ، وهو عدم التأثير إلى الأقوىٰ ، وهو التأثير . اهـ « خضري » ، ومثال العكس ؛ أي : كونهما مضارعاً وماضياً ؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم : ( **ومن يقم ليلة القدر إيماناً** ) أي : تصديقاً بأنه حق

واحتساباً.. غفر له » . وإذا كان الجواب جملة اسمية.. فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها بـ( الفاء ) ..................................

---

( **واحتساباً** ) أجره على الله ؛ أي : طلباً لرضا الله تعالىٰ . اهـ ابن حجر . ( **.. غفر له** ) وهـٰذا العكس خصه الجمهور بالضرورة ، وأجازه الفراء وابن مالك اختياراً ؛ بدليل هـٰذا الحديث ، ومنه قول الشاعر : [من الخفيف]

مـن يكـدنـي بشـيء كنـت منـه ... كـالشجـا بيـن حلقـه والـوريـد

وقوله : ( كنتَ ) بفتح التاء خطاباً لممدوحه ، و( الشَّجَا ) بفتح الشين المعجمة والجيم : ما ينشب في الحلق ؛ أي : يتعلق به من عظم وغيره ، و( الوريد ) عرق غليظ في العنق ، والأولىٰ في المعطوف على الشرط أو الجواب : موافقته له مضياً وعدمه ، ويجوز اختلافهما ، ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلاً ماضياً متصرفاً مجرداً من ( قد ) ، أو مضارعاً مجرداً من ( قد ) و( السين ) و( سوف ) ، مثبتاً أو منفياً بـ( لم ) أو بـ( لا ) ، وأما الجواب.. فشرطه أن يكون فعلاً صالحاً ؛ لأن يكون شرطاً ، فإن لم يصلح لذلك.. وجب اقترانه بـ( الفاء ) ، كأَنَّ الجواب جملة اسمية ، والفعل خبر لمبتدإ محذوف ، و( الفاء ) للربط على الصحيح . اهـ « أبو النجا » ، **والأولىٰ** : أن المراد بالماضي ما يعم الاصطلاحي والمعنوي ، وهو المضارع المقرون بـ( لم ) نحو : إن لم يقم زيد.. يقوم عمرو ، فرفع المضارع حسن . اهـ «حمدون».

( **وإذا كان الجواب جملة اسمية.. فالجزم لمحل الجملة ، ويجب اقترانها** ) أي : اقتران الجملة الاسمية ( **بـ « الفاء »** ) الرابطة ؛ ليحصل بها الربط بن الشرط والجزاء ؛ إذ بدونها لا ربط ؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة ، وخصت ( الفاء ) بذلك ؛ لما فيها من السببية والتعقيب ، فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب ، ولا تحذف إلا في ضرورة ؛ كقوله : [من الطويل]

ومـن لا يـزل ينقـاد للغـي والصبـا ... سيلفـي علـىٰ طـول السـلامـة نـادمـا

وقوله : وهو عبد الرحمـٰن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه : [من البسيط]

مـن يفعـل الحسنـات الله يشكـرهـا ... والشـر بـالشـر عنـد الله مثـلان

أو ندور ؛ كحديث قاله صلى الله عليه وسلم لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة :

أو بـ( إذا ) الفجائية ، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ( الفاء ) .

وَزَادَ قَـــوْمٌ مَـــا فَقَـــالُـــوا إِمَّـــا ... وَأَيْنَمَـــا كَمَـــا تَلَـــوْا أَيّـــاً مَـــا

---

« فإن جاء صاحبها وإلا . . استمتع بها » خرَّجه البخاري ، أما مثال اقترانها بـ( الفاء ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ( **أو بـ« إذا » الفجائية** ) بالمدة ، وإضافة ( إذا ) إلىٰ ما بعدها من إضافة الدال إلى المدلول ؛ أي : أو بـ( إذا ) الدالة علىٰ وقوع ما بعدها فجأة وبغتة ، وهل ( إذا ) هـٰذه حرف أو ظرف زمان أو مكان ؟ فيه خلاف . اهـ « خضري » مثال ( إذا ) نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ وأفهم تعبيره بـ( أو ) أنه لا يجوز جمعها مع ( الفاء ) لأنها خلف عنها في الربط ، وإنما خلفت عنها ؛ لأنها أشبهت ( الفاء ) في كونها لا يبتدأ بها ، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها ، فقامت مقامها . اهـ « تصريح » ، وأما قوله : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ﴾ إلىٰ قوله : ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ﴾ فـ( إذا ) فيه لمجرد التوكيد ، ومحل المنع إذا كانت للربط عوضاً عن ( الفاء ) اهـ « إسقاطي » اهـ « خضري » .

( **وكذا** ) أي : ومثل ما إذا كان الجواب جملة اسمية في وجوب الربط بـ( الفاء ) ( **كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بـ« الفاء »** ) كفعل الأمر ؛ نحو : إن جاء زيد . . فاضربه ، وكالمنفية بـ( ما ) نحو : إن جاء زيد . . فما أضربه ، أو بـ( لن ) نحو : إن جاء زيد . . فلن أضربه ، فإن كان الجواب يصلح أن يكون شرطاً ؛ كالمضارع الذي ليس منفياً بما ذكر ، ولا مقروناً بحرف التنفيس . . لم يجب اقترانه بـ( الفاء ) ، بل إن كان مضارعاً مجرداً أو منفياً بـ( لا ) أو ( لم ) . . جاز اقترانه بها . اهـ « خضري » .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن بعض هـٰذه الأدوات تقترن بـ( ما ) الزائدة تأكيداً لمعناها ، فقال :

( **وزاد قـــوم مـــا فقـــالـــوا إمـــا ... وأينمـــا كمـــا تلـــوا أيـــا مـــا** )

( **وزاد قوم** ) من العرب ( **ما** ) أي : نطقوا بها أو حكم قوم من النحاة بجواز زيادة ( ما ) بعد هـٰذه الأدوات ، فزادوا بعد ( إن ) الشرطية ، ( **فقالوا : إما** ) بإدغام نون

أشار إلىٰ أن ( إنْ ) و( أين ) و( أي ) تزاد عليها ( ما ) جوازاً ؛ لتأكيد معنى الشرط ؛ نحو : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( إنْ ) في ( ما ) كقوله تعالىٰ : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ، ( و ) زادوا بعد ( أين ) فقالوا : ( **أينما** ) كقوله تعالىٰ : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ ، وزادوا بعد ( أي ) وذلك ( **كما تلوا أيا ما** ) نحو : ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بزيادة ( ما ) بعد ( أي ) جبراً لما فاتها من الإضافة .

وعبارة الناظم تُوهِمُ أنه يجوز زيادة ( ما ) علىٰ هـٰذه الأدوات كلها ، وليس كذلك ، بل هـٰذه الأدوات باعتبار اتصال ( ما ) بها ، وعدم اتصالها ثلاثة أقسام : **الأول** : قسم اتصال ( ما ) بها واجب ، وهو اثنان : ( إذما ) و( حيثما ) ، ومثلهما ( كيفما ) على القول بأنه يجزم بها ، **والثاني** : قسم انفصال ( ما ) عنها واجب ، وهو : ( مَنْ ) و( ما ) و( مهما ) و( أنَّىٰ ) ، **والثالث** : قسم اتصالها به وانفصالها عنه جائزان ، وهي خمسة : ( إن ) و( متىٰ ) و( أيان ) و( أيٍّ ) و( أين ) اهـ من « الفتوحات » .

وعبارة الخضري : أن هـٰذه الأدوات بالنظر لاتصالها بـ( ما ) وعدمه ثلاثة أقسام ، نظمها بعضهم بقوله : [من السريع]

تلزم ما في حيثما وإذما ... وامتنعت في ما ومن ومهما
كذاك في أنىٰ وباقيها أتى ... وجهان إثبات وحذف ثبتا

اهـ ( منه ) .

وأفهم كلامه أن الجزم بـ( حيثما ) و( إذما ) باقتران ( ما ) بهما ، كما لفظ بهما كذلك ، وهو الأصح .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ : ( **أشار** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **إلىٰ أن** « **إنْ** » و« **أين** » و« **أي** » **تزاد عليها** ) أي : علىٰ هـٰذه الثلاثة ( ما ) الزائدة ( **جوازاً** ) أي : اتصالاً جائزاً لا واجباً ( **لتأكيد معنى الشرط** ) والتعليق ؛ مثال ( إن ) ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ ) أصله قبل التوكيد : تَرَايينَ ، نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ثم حذفت ، فصار تَرَيينَ بفتح الراء ، وكسر الياء ، فتحركت وانفتح

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾ ، ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، ومثلها ( متىٰ ) وأفهم كلامه أن الجزم بـ( حيثما ) و( إذما ) مخصوص باقتران ( ما ) بهما ، كما لفظ به ، وهو الأصح ، وبقية الأدوات لا تلحقها . وقد تخرج ( إن ) عن الشرط ، وكذا ( من ) و( ما ) و( أي ) كما يشعر به قوله : ( في الشرط والجزاء ) ، فتقع استفهاميات أو موصولات ، وكذلك يقع ( أين ) و( متىٰ ) استفهاماً ، وكذلك ( أنىٰ ) بمعنىٰ ( متىٰ ) نحو : ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ وبمعنىٰ (من . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين ، فصار تَرَيْنَ ، ثم دخل عليه الجازم ، فحذفت نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها ؛ لتدل على المحذوف ، فصار ترين بوزن تفين . اهـ « خضري » ، ومثال ( أين ) نحو قوله : (﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ ﴾) ومثال (أي) نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ ، **ومثلها** ) أي : ومثل هـٰذه الثلاثة في زيادة ( ما ) بعدها جوازاً ( **متىٰ** ) نحو : متىٰ تخرج . . أخرج .

( **وأفهم كلامه** ) أي : كلام الناظم ( **أن الجزم بـ« حيثما » و« إذما » مخصوص باقتران « ما » بهما ، كما لفظ** ) هما متصلين ( **به** ) أي : بـ( ما ) ( **وهو** ) أي : اشتراط اتصال ( ما ) بهما في عملهما الجزم هو القول ( **الأصح** ) أي : الراجح عندهم ؛ لأنه لم يسمع فيهما إلا مقرونين بهما ، وقال الفراء : يجوز الجزم بهما دونهما قياساً علىٰ ( إنْ ) وأخواتها ، اهـ « يس » ، ( **وبقية الأدوات** ) الجازمة لفعلين ( **لا تلحقها** ) ما الزائدة ، وهي ( من ) و( ما ) و( مهما ) و( أنىٰ ) .

( **وقد تخرج** « إن » عن **الشرط** ) فتكون نافية ؛ نحو : إن أحد خير من أحد إلا بالعافية ، ( **وكذا** ) تخرج ( «من» و«ما» و«أي» ) عن الشرط ، ( **كما يشعر به** ) أي : بخروجها عن الشرط إلىٰ غيره ( **قوله** ) أي : قول الناظم في النظم هـٰذا : وإن ( «في **الشرط والجزاء**» ، **فتقع استفهاميات** ) نحو : مَنْ ضربك ؟ وما ركبت ؟ وأي دابة تركب ؟ ( **أو موصولات** ) نحو : جاء مَنْ ضربك ، ركب الذي ركبتَ ، ونحو : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ( **وكذلك يقع «أين» و«متى» استفهاماً** ، **وكذلك** ) أي : وكهـٰذا المذكور في الخروج عن الشرط ( **«أنّىٰ» بمعنىٰ « متىٰ » نحو** ) قوله **تعالىٰ** : ( ﴿ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ ﴾ ) أَيْ : أَيَّ وقت شئتم ، ( **و** ) كذلك ( أَنّىٰ ) ( **بمعنىٰ** « من

أين ) ؛ نحو : ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ ، وبمعنىٰ ( كيف ) نحو : ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ . ولم يذكر من الجوازم ( أيان ) لقلة الجزم بها ، وكثرة ورودها استفهاماً ، ولا ( كيفما ) لعدم السماع بذلك ، ومن أجاز الجزم بها . . فبالقياس علىٰ غيرها ، . .

---

أين » **نحو** ) قول زكريا عليه السلام لمريم بنت عمران : ( ﴿ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ﴾ ) الرزق ؛ أي : من أين حصل لك هٰذا الرزق العجيب ، ( و ) كذلك ( أنىٰ ) ( **بمعنىٰ « كيف »** **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ ) أي : كيف يحيي الله سبحانه هٰذه القرية الميتة ﴿ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ وخرابها .

( **ولم يذكر** ) الناظم رحمه الله تعالىٰ ( **من الجوازم « أَيانَ »** ) مع كونها منها ، كما ذكره ابن آجروم ، بفتح الهمزة والنون على المشهور ، وكَسْرُ الهمزة لغةُ سُلَيم ، وقرىء بها شاذاً ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان عموماً ؛ كـ( متىٰ ) ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها لتعميم الأحوال . اهـ « أبو النجا » نحو قول الشاعر :

. . . . . . . . . . . . . . . . أيـان مـا تعـدل بـه الـريـح تنـزل

و( ما ) بعدها زائدة ؛ لضرورة النظم ؛ أي : ترك الناظم ذكرها في النظم ( **لقلة الجزم بها** ) أي : لكون الجزم بها قليلاً في كلامهم ، ( **و** ) لـ( **كثرة ورودها استفهاماً** ) في كلامهم ، ( **ولا** ) ذكرَ ( **كيفما** ) في النظم ( **لعدم السماع بذلك** ) أي : لعدم سماع الجزم بها في كلامهم ، وهو اسم موضوع للدلالة على الحال ، ثم ضمن معنى الشرط ، فجزم فعلين ، والجزم به مذهب كوفي ممنوع عند البصريين ، قال بعض الشراح : ولم أجد لها من كلام العرب شاهداً بعد الفحص . اهـ ، وإنما لم تجزم عند البصريين ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها ؛ نحو : كيفما تجلس . . أجلس ، فلا يصح : كيفما تجلس . . أذهب . اهـ « أبو النجا » .

( **ومن أجاز الجزم بها** ) وهم الكوفيون ( . . **فـ** ) جزمه بها ( **بالقياس علىٰ غيرها** ) من سائر أدوات الشرط كـ( حيثما ) ، ورد هٰذا القياس : بأن معنىٰ أدوات الشرط تعليق فعل بفعل ، و( كيف ) لو علقت . . لعلقت حال الفاعل والمفعول بحال أخرىٰ ، والفعل يمكن الوقوف عليه لظهوره ، والحال لا يمكن فيها ذلك لخفائها ، وبأن من الأفعال ما لا يدخل تحت الاختيار ، فلا يصح أن يعلق عليه حال ، ووافق قطرب

ولا ( إذا ) لأن الجزم بها خاص بالشعر .

---

الكوفيين ، ومذهب سائر البصريين المجازاة بها معنىً لا عملاً ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط ، بوجوب موافقة شرطها لجوابها ، كما مر آنفاً . اهـ « يس على المجيب » ، ( **ولا** ) ذكر الناظم ( **إذا** ) الشرطية في النظم ( **لأن الجزم بها** ) أي : بـ( إذا ) ( **خاص بالشعر** ) لا في النثر ، كما ذكره ابن آجروم ، كقوله : [من الكامل]

وإذا تصبك من الحوادث نكبة    فاصبر فكل غمامة فستنجلي

وإنما اختصت بالشعر ؛ لأنها موضوعة لزمن معين واجبِ الوقوع ، والشرط المقتضي للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه ، وعبارة أبي النجا : وإنما لم تجزم في النثر ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط ؛ لأنها للمحقق والمظنون ، و( إن ) للمشكوك والموهوم والنادر ، وكذا البواقي . اهـ ( منه ) ، وهاذا ما جرىٰ عليه ابن مالك في « الكافية » ، وظاهر كلامه في « التسهيل » جواز ذلك في النثر علىٰ قلة ، وهو ما صرح به في « التوضيح » فقال : هو في النثر نادر في الشعر كثير ، وجعل منه قوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله تعالىٰ عنهما : « إذا أخذتما مضاجعكما . . فكبرا أربعاً وثلاثين . . . » الحديث ، وذهب بعضهم إلىٰ أنها تجزم في النثر إذا زيد بعدها ( ما ) اهـ « يس » .

قال أبو حيان في « شرح التسهيل » : إذا استعملت ( إذا ) شرطاً : فهل تكون مضافة للجملة التي بعدها أم لا ؟ قولان : قيل : تكون مضافة ، وضمنت الربط بين ما تضاف إليه وغيره ، وقيل : ليست مضافة ، بل معمولة للفعل بعدها ؛ لأنها لو كانت مضافة . . لكان الفعل من تمامها ، فلا يحصل بها الربط ، قال : وينبني علىٰ ذلك الخلاف في العامل فيها ، فمن قال : إنها مضافة . . أعمل فيها الجزاء ولا بُدَّ ، ومن منع ذلك . . أعمل فيها فعل الشرط ؛ كسائر الأدوات . انتهىٰ ، وظاهره : أن الخلاف جارٍ فيها وإن كانت جازمة ، وهو خلاف ما في « المغني » ، فيراجع . اهـ « يس » ، ولا ذكر الناظم ( لو ) الشرطية ؛ لأن الأصح فيها أنها لا تجزم أصلاً ، ومن أجازه كابن الشجري ، كما في « المغني » . . خصه بالشعر ، كقوله : [من الرمل]

لو يشأ طار بها ذو ميعة    لاحقُ الآطال نَهدٌ ذو خُصَل

وقد مثل الناظم لبعض الأدوات بقوله :

تَقُـولُ إِنْ تَخْـرُجْ تُصَـادِفْ رُشْـدَا    وَأَيْنَمَـا تَـذْهَـبْ تَـلاَقِ سَعْـدَا
وَمَــنْ يَــزُرْ أَزُرْهُ بِــاتِّفَــاقِ    وَهَكَــذَا تَصْنَـعُ فِـي الْبَـوَاقِـي

---

والضمير في ( يشأ ) عائد إلىٰ فارس في البيت قبله ، و( الميعة ) النشاط وأول جري الفرس ، و( اللاحق ) الضامر ، و( الآطال ) جمع إِطْل بكسر الهمزة ، وسكون الطاء المهملة ، وهي الخاصرة ، و( نَهْد ) بفتح النون ، وسكون الهاء : أي : جسيم مشرف ، و( خُصَل ) جمع خُصْلة بضم الخاء المعجمة ، وسكون الصاد المهملة كغرفة وغرف ، وهي لفيفة من شعر ، وخَرَّج المانعون الجزم بـ( لو ) هـٰذا البيت علىٰ لغة من يقول : شا يشا بالألف ، ثم أبدلت الألف همزة علىٰ حد قولهم : العألم والخأتم ، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء ( إن ) الشرطية في هـٰذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضىٰ ، **فالمعنىٰ** : لو شاء . اهـ « يس » .

( **وقد مثل الناظم** ) رحمه الله تعالىٰ ( **لبعض** ) هـٰذه ( **الأدوات بقوله** ) :

( **تقـول إن تخـرج تصـادف رشـدا    وأينمـا تـذهـب تـلاق سعـدا**
**ومـن يـزر أزره بـاتفـاق    وهكـذا تصنـع فـي البـواقـي** )

( **تقول** ) أيها السائل في مثال ( إن ) الشرطية : ( **إن تخرج** ) أيها المخاطب إلىٰ مجالس الخير ( . . **تصادف** ) أي : توافق ( **رشدا** ) وهداية ، ( **و** ) في مثال ( أين ) : ( **أينما تذهب** ) أي : في أي مكان تذهب إليه لطلب العلم ( . . **تلاق** ) أي : تلق وتوافق ( **سعدا** ) وفوزاً ، ( **و** ) تقول في مثال ( من ) : ( **من يزر** )ني ( . . **أزره** ) أنا مكافأةً لزيارته ، وفي بعض النسخ : ( تزره ) أي : من يزرك . . تزره ، وقوله : ( **باتفاق** ) متعلق بـ( تقول ) أي : تقول ما ذكر في أمثلتها بلا خلاف ، أو خبر لمحذوف ، تقديره : فهـٰذه جوازم الأفعال **باتفاق** من النحاة ؛ لأنه ذكر من الأدوات الجازمة المتفق عليها بينهم ، وترك ذكر المختلف فيه ؛ كـ( كيفما ) ، والغرض منه : تكميل الضرب ، ( **وهكذا** ) أي : ومثل ما صنعته ومثلته لهـٰذه الثلاثة ( **تصنع** ) وتمثل ( **في البواقي** ) من الأدوات الجازمة لفعلين ؛ أي : تصنع في أمثلة بقيتها مثل ما صنعته في أمثلة هـٰذه الثلاثة التي مثلت لها ، من تقديم الشرط على الجزاء ، والجزم بالسكون

فأتىٰ الناظم بثلاثة أمثلة لـ( إن ) و( أين ) و( من ) ، وأحال بقية الأمثلة على الطالب ؛ كي يتمرن على استخراج المثال بقوله : ( وهكذا تصنع في البواقي ) أي : تصنع في بقية الأمثلة مثل هـٰذا الصنع ؛ مثال ( أي ) نحو : أيَّ جهة تجلس . . أجلس ، وأيَّ الدواب تركب . . أركب ، و( مهما ) نحو : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

إن كان مضارعاً صحيح الآخر ، والجزم بالحذف إن كان معتلاً ، فنكمل أمثلة البقية ، فنقول : مثال ( أي ) : أيَّ مكان تجلس . . أجلس ، وأيَّ يوم صمت . . أصم ، وأيَّ رجل ضربت . . أضرب ، وأيَّ دابة تركب . . أركب ، وأيَّ حال تعودت . . أتعود ، ومثال ( مهما ) : ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ إلىٰ آخر ما ذكره الشارح رحمه الله تعالىٰ .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **فأتى الناظم بثلاثة أمثلة لـ« إن »** و« **أين** » و« **من** » ) الشرطيات ، ( **وأحال** ) أي : حول الناظم ( **بقية الأمثلة على الطالب ؛ كي يتمرن** ) ويتعود الطالب ( **على استخراج** ) واستنباط ( **المثال** ) من كلام فصحاء العرب ، وقوله : ( **بقوله** : « **وهكذا تصنع في البواقي** » ) متعلق بـ( أحال ) ( **أي** : **تصنع** ) أيها الطالب ( **في بقية الأمثلة** ) لهـٰذا الأدوات ( **مثل هـٰذا الصنع** ) الذي أنا صنعته فيما مثلته ، من ذكر الشرط ، ثم الجواب مرتباً .

ثم أخذ الشارح في التمثيل لبقيتها ، فقال : ( **مثال** « **أي** » ) فيما إذا أضيفت إلى المكان ( **نحو** ) قولك : ( **أيَّ جهة** ) وناحية ( **تجلس** . . أجلس ، **و** ) فيما إذا أضيفت إلىٰ غير العاقل : ( **أيَّ الدواب تركب** . . أركب ، **و** ) مثال ( « **مهما** » **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ) وإعرابه : ( مهما ) اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ ، خبره جملة الشرط أو الجواب أو هما ، أو في محل النصب مفعول لمحذوف ، يفسره فعل الشرط ، وهو ( تأت ) علىٰ حد : زيداً مررت به ، والأول : أرجح ؛ لما مر في الاشتغال ، و( من آية ) بيان لـ( مهما ) فهو حال منها ، أو من هاء به العائدة إليها ، والضمير في ( بها ) عائد علىٰ ( آية ) كما اختاره في « المغني » ، لا علىٰ ( مهما ) ، وقوله : ﴿ فَمَا نَحْنُ ﴾ إلخ ، جواب الشرط ،

و( حيثما ) كقوله :

حيثمـا تستقـم يقـدر لـك اللّـ ـهُ نجاحـاً فـي غـابـر الأزمـان

و( ما ) نحو : ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ ، و( إذما ) نحو :

وإنـك إذمـا تـأت مـا أنـت آمـر بـه تلـف مـن إيـاه تـأمـر آتيـا

---

**والأرجح** : كون ( ما ) حجازية لا مهملة تميمية ؛ لأن الخبر بعدها لم يأت في القرآن مجرداً من ( الباء ) إلا منصوباً ، فالأولى الحمل عليه ، فـ( مؤمنين ) إما : في محل نصب خبر ( ما ) ، أو في محل رفع خبر ( نحن ) اهـ « خضري » ، وإن أردت بسط إعراب أمثلة هٰذه الأدوات . . فراجع كتابنا « الدرر البهية علىٰ متن الآجرومية » ، ( و ) مثال ( « **حيثما** » **كقوله** ) من بحر الخفيف الذي أجزاؤه ( فاعلاتن مستفعلن فاعلاتن ) مرتين ، ولم أر قائل هٰذا البيت بعد البحث عنه :

**( حيثمـا تستقـم يقـدر لـك الله نجـاحـاً فـي غـابـر الأزمـان )**

**إعرابه** : ( **حيثما** ) اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية ، متعلق بـ( تستقم ) ، و( ما ) زائدة ، وهو فعل شرط مجزوم بـ( حيثما ) أي : في أي مكان ( **تستقم** ) فيه ، وتعدل علىٰ ميزان الشرع . . ( **يقدر** ) أي : يقض ( **لك الله** ) سبحانه ، جواب الشرط مجزوم بـ( حيثما ) ( **نجاحاً** ) أي : فلاحاً وظفراً ( **في غابر الأزمان** ) أي : في الأزمان الغابرة ؛ أي : الباقية من عمرك .

**والمعنىٰ** : إن تعدل وتحسن سلوكك في أي مكان كنت فيه . . يقض الله سبحانه ، ويحكم لك الظفر بمرادك ، والفوز بمقصودك فيما بقي من عمرك ، ( و ) مثال ( « **ما** » **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ ) ( ما ) اسم شرط جازم في محل النصب مفعول مقدم لفعل الشرط ، وهو ( تفعلوا ) أي : أي شيء تفعلوه ، و( من خير ) بيان لما حال منها علىٰ قاعدة البيان ، وفيه اكتفاء ؛ أي : ومن شر ، و( يعلمه ) جواب الشرط ؛ أي : يجازكم به ، من إطلاق السبب ، وهو العلم على المسبب ، وهو الجزاء ، راجع « الدرر » في تفصيل الإعراب ، ( و ) مثال ( « **إذما** » **نحو** ) قول الشاعر من بحر الطويل :

**( وإنـك إذمـا تـأت مـا أنـت آمـر بـه تلـف مـن إيـاه تـأمـر آتيـا )**

و( أنىٰ ) نحو :

خليلـــي أنـــىٰ تـــأتيـــانـــي تـــأتيـــا أخـــاً غيـــر مـــا يـــرضيكمـــا لا يحـــاول

---

( **وإنك** ) بالواو : بحسب ما قبلها ، ( **إنك** ) ناصب واسمه ، وجملة ( **إذما** ) في محل رفع خبر لـ( إن ) المذكورة ( إذما ) حرف شرط جازم يجزم فعلين ، ( **تأت** ) أي : تفعل فعل مضارع مجزوم بـ( إذ ما ) علىٰ كونه فعل شرط ، وفاعله مستتر ، تقديره : أنت ، ( ما ) اسم موصول في محل النصب مفعول ( تأت ) ( **ما أنت آمر به** ) مبتدأ وخبر ، صلة لـ( ما ) ، والعائد ضمير ( به ) ، ( **تلف** ) من ألفى الرباعي بمعنىٰ تجد ، مجزوم بـ( إذما ) بحذف حرف العلة علىٰ كونه جواب الشرط لها ، ( **من** ) اسم موصول في محل النصب مفعول أول ، ( **إياه تأمر** ) صلة لـ( من ) الموصولة ، ( **آتيا** ) مفعول ثان لـ( تلف ) .

**والمعنىٰ** : أنك إن فعلت ما تأمر به غيرك أن يفعله . . وجدت من أمرته به فاعلاً له ، **والشاهد** : في قوله : ( إذما تأت . . تلف ) حيث جزمت ( إذما ) فعلين ، ويروىٰ بدل ( **تأت** ) و( آتيا ) : **تأب** وآبيا .

( **و** ) مثال ( « **أنىٰ** » **نحو** ) قوله من بحر الطويل :

**( خليلـــي أنـــىٰ تـــأتيـــانـــي تـــأتيـــا أخـــاً غيـــر مـــا يـــرضيكمـــا لا يحـــاول )**

( **خليلي** ) منادىٰ مضاف حذف منه حرف النداء ، وعلامة نصبه ( الياء ) أي : يا خليلي ويا صديقي ( **أنىٰ** ) اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية المكانية ، متعلق بـ( **تأتياني** ) وهو فعل شرط لـ( أنىٰ ) ، وجوابه ( **تأتيا** ) ، و( **أخاً** ) مفعوله منصوب بالفتحة ، ( غير ) مفعول به مقدم لـ( يحاول ) ، ( **ما** ) اسم موصول مضاف إليه لـ( غير ) ، وجملة ( **يرضيكما** ) صلة لـ( ما ) ، والعائد محذوف ، تقديره : يرضيكما به ، ومعنىٰ ( **لا يحاول** ) أي : لا يريد ولا يقصد .

**والمعنىٰ** : يا صديقي ؛ إن تأتياني في أي مكان . . تأتيا أخاً لا يريد إلا الذي يرضيكما ويوافقكما ، **والشاهد** : في قوله : ( أنىٰ تأتياني تأتيا ) حيث جزمت أنىٰ فعلين .

و( متىٰ ) نحو :

متىٰ تـأتـه تعشـو إلـىٰ ضـوء نـاره     تجـد خيـر نـار عنـدهـا خيـر مـوقـد

---

( و ) مثال ( « متىٰ » **نحو** ) قول حطيئة من بحر الطويل :

**( متىٰ تـأتـه تعشـو إلـىٰ ضـوء نـاره     تجد خير نار عندها خير موقد )**

( متىٰ ) اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بـ( تأته ) أي : إن تأته في أي وقت من الليل ، ( **تأته** ) فعل وفاعل مستتر ، مجزوم بـ( متىٰ ) علىٰ كونه فعل شرط لها ، و( الهاء ) ضمير نصب متصل عائد علىٰ عمر بن الخطاب رضي الله تعالىٰ عنه في محل النصب على المفعولية ، مبني على الكسر ، وجملة ( **تعشو** ) في محل النصب حال من فاعل تأته ، (**إلىٰ ضوء ناره**) متعلق بـ(تعشو)، والمقصود النار لا الضوء؛ أي : حالة كونك تريد العشاء منه ، ( **تجد** ) فعل مضارع ، مجزوم بـ( متىٰ ) علىٰ كونه جواباً لها ، ( **خير نار** ) مفعول به ؛ لأن ( وجد ) هنا بمعنىٰ لقيت ، لا بمعنىٰ علم ، وقوله : ( **عندها خير موقد** ) مبتدأ مؤخر ، وخبره مقدم في محل جر صفة لـ( نار ) .

**والمعنىٰ** : إن تأت هـٰذا الممدوح في أي وقت من الليل حالة كونك عاشياً وقاصداً ناره . . تلق خير نار عندها خير موقد ؛ أي : تجدها نار قرىٰ ، وتجد موقدها سخياً كريماً ، **والشاهد** : في قوله : ( متىٰ تأته تجد ) حيث جزمت متىٰ فعلين . اهـ من « الشواهد » باختصار .

## تتمة

## [إعراب أسماء الشرط والاستفهام]

وحاصل إعراب أسماء الشرط وكذا الاستفهام : أن الأداة إن وقعت علىٰ زمان أو مكان . . فهي في محل نصب على الظرفية لفعل الشرط إن كان تاماً ؛ نحو : متىٰ تأته ، وأيان نؤمنك ، وحيثما تستقم . . . ) إلخ ، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً ؛ نحو : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ فأينما : ظرف متعلق بمحذوف خبر ( تكونوا ) الذي هو فعل الشرط ، و( يدرككم ) جوابه ، وإن وقعت علىٰ حدث . . فمفعول مطلق لفعل الشرط ؛ نحو : أي ضرب تضرب . . أضرب ، أو علىٰ ذات ، فإن كان فعل الشرط لازماً ؛ نحو : ( من يقم أضربه ) . . فهي مبتدأ ، وكذا إن كان متعدياً واقعاً عل أجنبي

فَهَـٰـــذِهِ جَـــوَازِمُ ٱلأَفْعَـــالِ جَلَـوْتُهَـا مَنْظُـومَـةَ ٱلَّـلآلِـي
فَـٱحْفَـظْ وُقِيـتَ ٱلسَّهْـوَ مَـا أَمْلَيْـتُ وَقِـسْ عَلَـى ٱلْمَـذْكُـورِ مَـا أَلْغَيْـتُ
وَأُخْتُهَـــا لاَ تَنْسَهَـــا أَيَّـــانَـــا فَـٱجْـزِمْ بِهَـا حَكَـىٰ أَبُـو حَيَّـانَـا

---

منها ؛ نحو : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ ، وخبره إما : جملة الشرط أو الجواب أو هما معاً أقوال ، فإن كان متعدياً ، وسلط على الأداة . . فهي مفعوله ؛ نحو : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ ﴾ ومن يضرب زيداً . . أضربه ، وإن سلط علىٰ ضميرها ، أو علىٰ ملابسه . . فاشتغال ؛ نحو : من يضربه أو من يضرب أخاه زيد . . أضربه ، فيجوز في ( من ) كونها مفعولاً لمحذوف ، يفسره فعل الشرط ، أو مبتدأ وفي خبره ما مر ، وإنما كان العامل في الأداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس ( إذا ) لأن رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط ، فلا يعمل في متقدم عليه ، ولأنه قد يقترن بـ( الفاء ) أو ( إذا ) الفجائية ، وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما ، واغتفر ذلك في ( إذا ) لأنها مضافة لشرطها ، فلا يصلح للعمل فيها ، كما مر في الإضافة . اهـ « خضري » .

ثم قال الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

( فهـٰــــذه جـــــوازم الأفعـــــال جلـــوتهـــا منظـــومـــة الـــلآلـــي
فـاحفـظ وقيـت السهـو مـا أمليـت وقـس علـى المـذكـور مـا ألغيـت )

وفي بعض النسخ زيادة قوله هنا :

وأختهـــا لا تنسهـــا أيـــانـــا فـاجـزم بهـا حكـىٰ أبـو حيـانـا

( فهـٰذه ) الأدوات العشرة السابقة ( **جوازم الأفعال** ) المضارعة ( **جلوتها** ) أي : أظهرتها وأضحتها لك حالة كونها ( **منظومة اللآلي** ) أي : منظومة كنظم اللآلىء ؛ أي : حالة كونها مجموعة في نظم الشعر ، كاللآلىء المجموعة في خيط الخرز ، و( اللآلىء ) جمع لؤلؤة ، وهي الدرة ، و( الفاء ) في قوله : ( **فاحفظ** ) للإفصاح ؛ أي : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت إتقان العلوم . . فأقول لك : احفظ ، وقوله : ( **وقيت السهو** ) أي : وقاك الله السهو والنسيان ، وحفظك منه جملة دعائية ، وقوله : ( **ما أمليت** ) مفعول ( احفظ ) أي : فاحفظ ما أمليته ، وقرأته عليك ؛ لتكون من رجال العلم ، والإملاء : حكاية القول لمن يكتبه أو يقرأه ، ( **وقس على المذكور** )

هـٰذه الإشارة إلى الأدوات العشرة السابقة ، وشبهها بالعروس المجْلاة باللآلىء المنظومة ، وأمر الطالب بحفظ ما أملاه ؛ لأن الحفظ يعينه علىٰ ما هو بصدده ، وبقياس ما أهمل ذكره علىٰ ما ذكره .

---

أي : علىٰ ما ذكرته لك من الأدوات ( **ما ألغيت** ) أي : ما ألغيته وتركته هنا ، ومما ألغاه وتركه من الجوازم ( أيان ) لقلة الجزم به ، وكثرة ورودها للاستفهام ، ( وكيفما ) لعدم سماع الجزم بها ، وعند من أجاز الجزم بها . . فبالقياس علىٰ غيرها ، ( وإذا ) لأن الجزم بها خاص بالشعر كما مر ، وقد أمر الطالب بحفظ ما أملاه ؛ لأن الحفظ يعينه علىٰ ما هو بصدده ، وبقياس ما أهمل ذكره علىٰ ما ذكر .

وفي بعض النسخ زيادة بيت هنا ، وهو ( **وأختها** ) أي : وأخت هـٰذه الأدوات الجازمة ، ونظيرتها في العمل ( **لا تنسها** ) أيها الطالب ، وقوله : ( وأختها ) مبتدأ خبره ( **أيانا** ) والألف فيها للإطلاق أو بالعكس ؛ أي : وأيان أختها ، فلا تنسها ، ولا تترك عدها في هـٰذه الأدوات ، ( **فاجزم بها** ) أي : إذا عرفت أنها أختها ، وأردت بيان حكمها . . فأقول لك : اجزم بها الأفعال ، ( **حكىٰ** ) ورویٰ عن العرب الجزم بها ( **أبو حيانا** ) الأندلسي .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **هـٰذه الإشارة** ) فيه راجعة ( **إلى الأدوات العشرة السابقة، وشبهها** ) أي: شبه تلك الأدوات الناظم ( **بالعروس المُجْلاَة** ) بضم الميم ، وسكون الجيم ، وفتح اللام والهمزة ؛ أي : المزينة ( **بـ** ) أنواع ( **اللآلىء** ) والجواهر من الذهب والفضة وغيرهما، والعروس: المرأة المزففة للزوج، وقوله : ( **المنظومة** ) صفة لـ ( اللآلىء ) أي : المركبة في الخيط كالمسبحة ، ( **وأمر** ) الناظمُ (**الطالبَ بحفظ ما أملاه**) عليه من هـٰذه المنظومة ( **لأن الحفظ** ) علىٰ ظهر القلب ( **يعينه** ) أي : يعين الطالب ( **علىٰ** ) استحضار ( **ما** ) أي : على استحضار الشيء الذي ( **هو بصدده** ) أي : بصدد الطالب وقربه ، وقوله : ( **وبقياس** ) معطوف علىٰ قوله : ( بحفظ ما أملاه ) أي : أمره بحفظ ما أملاه عليه علىٰ ظهر قلبه ؛ أي : وأمره أيضاً بقياس ( **ما أهمل ذكره** ) وتركه ( **علىٰ ما ذكره** ) هنا ؛ أي : في هـٰذه المنظومة .

* * *

## باب المبنيات

ثُـمَّ ٱعْلَمَـنَّ أَنَّ فِـي بَعْـضِ ٱلْكَلِـمْ    مَـا هُـوَ مَبْنِـيٌّ عَلَـىٰ وَضْـعٍ رُسِـمْ
فَسَكَّنُـوا مَـنْ إِذْ بَنَـوْهَـا وَأَجَـلْ    وَمُـذْ وَلَكِـنْ وَنَعَـمْ وَكَـمْ وَهَـلْ

---

( باب المبنيات )

وفي بعض النسخ : ( باب البناء ) وهو أحد مقاصد النحو ؛ لأن موضوعة الكلمات العربية من حيث البحث عن الإعراب والبناء ، **والبناء لغة** : وضع شيء علىٰ شيء ، علىٰ وجه يراد به الثبوت والدوام ؛ كوضع حجر علىٰ حجر مثلاً لبناء الدار ، **واصطلاحاً** : على القول بأن الإعراب لفظي : ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ، ولا تخلصاً من التقاء الساكنين ، وعلى القول بأن الإعراب معنوي : لزوم آخر الكلمة حالة واحدةً من غير عامل ، فخرج به نحو : ( سبحان ) ولا اعتلال ، فخرج به نحو : ( الفتىٰ ) مثلاً ، فالمبني : ما لزم آخره حالة واحدة من غير عامل ولا اعتلال ، وأخَّر المبنيات عن المعربات ؛ حطاً لرتبتها عن رتبة المعربات ، والحروف كلها مبنية ؛ لعدم تعاقب المعاني المختلفة عليها ، التي تحتاج في دلالتها عليها إلىٰ إعراب ، والأصل في الأفعال أيضاً البناء لذلك ، وإنما أعرب المضارع منها ؛ لشبهه بالاسم في توارد المعاني المختلفة عليه ، التي لا تبين إلا بالإعراب في نحو قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والأصل في الأسماء الإعراب ، لتوارد المعاني المختلفة عليها ، التي لا تبين إلا بالإعراب ؛ كالفاعلية والمفعولية في نحو : زيد ، وإنما بني ما بني منها ؛ لشبهه بالحرف شبهاً قوياً ، وشبيه الشيء يعطىٰ حكمه .

قال الناظم رحمه الله تعالىٰ :

**( ثـم اعلمـن أن فـي بعـض الكلـم    مـا هـو مبنـي علـىٰ وضـع رسـم**
**فسكنـوا مـن إذ بنـوهـا وأجـل    ومـذ ولكـن ونعـم وكـم وهـل )**

( **ثم** ) بعد ما عرفت أنواع المعربات ، وأحكامها السابقة ( **اعلمن** ) أيها السائل . . بنون التوكيد الثقيلة قاله اليمني ، وفي بعض النسخ : ( ثم تعلَّمْ ) ( **أن في بعض الكلم** )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أي : أن من بعض الكلمات العربية ، و( في ) هنا بمعنىٰ ( من ) لأنه لا معنىٰ لظرفية بعض الكلم في بعضها ( ما هو مبني ) أي : موضوع ( علىٰ وضع ) أي : علىٰ أصل ولقب ونوع ( رسم ) أي : علىٰ وضع حكم وعين له يلازمه لا يفارقه ؛ أي : ثم إن من الكلم ما هو موضوع علىٰ أصل ولقب من ألقاب البناء رسم ، وحكم ذلك الأصل لا يتجاوزه ؛ أي : مبني علىٰ لقب ونوع رسمته العرب له ، من سكون أو حركة ، لا يتجاوزه إلىٰ غيره ، بل يلزم ذلك اللقب الموضوع له .

و( الفاء ) في قوله : ( فسكنوا ) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن من الكلم ما هو مبني علىٰ أصل وضع له ، وأردت بيان تفاصيل ذلك الموضوع له . . فأقول لك : سكنوا ؛ أي : سكنت العرب ( مَنْ ) بفتح الميم ، وسكون النون ، موصولة كانت أو غيرها أو بكسرها ؛ أي : ( من ) الجارة ؛ أي : حكموا لها السكون ، ووضعوها عليه ( إذ بنوها ) أي : وقت إرادتهم بناءَها ؛ بأن قصدوا بها المعنى الموضوع لها ، قَيَّد به احترازاً عما إذا أعربوها ؛ بأن كانت محكية قصد لفظها ؛ كقولهم : ( من ) اسم موصول مثلاً ، أو ( من ) حرف جر ، وكذا يقال فيما بعدها ( و ) سكنوا أيضاً ( أَجَلْ ) على السكون معطوف علىٰ ( مِنْ ) بعاطف مقدر ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخره ، وهو حرف جواب كـ( نَعَمْ ) .

( و ) سكنوا أيضاً ( مُذْ ) بضم الميم ، وسكون الذال ، جارة كانت أو ظرفاً ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، ( و ) سكنوا أيضاً ( لكن ) العاطفة أي : بنوها علىٰ سكون آخرها إن كانت مخففة ، ( و ) سكنوا أيضاً ( نَعَمْ ) الجوابية ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، ( و ) سكنوا أيضاً ( كَمْ ) أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ، خبرية كانت أو استفهامية ، وإنما بنوها ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لأنها أشبهت همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، و( رُبَّ ) التكثيرية إن كانت خبرية ، ( و ) سكنوا أيضاً ( هل ) الاستفهامية ؛ أي : بنوها علىٰ سكون آخرها ؛ لأنها حرف ، وإنما بنوا هـٰذه المذكورات على السكون ؛ لأن الأصل في كل مبني السكون لخفته ، فيعادل ثقل المبني ، وكذا سائر أسماء الاستفهام مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ همزة الاستفهام ، وكذا

**اعلم** : أن من الكلم ما هو معرب ، وهو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع المجرد من نوني التأكيد ونون الإناث ، وقد سبق الكلام عليهما ، ومنه ما هو مبني علىٰ وضع لازم كلزوم البناء موضعه ، فلا يختلف عما . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

سائر أسماء الشروط مبنية ؛ لتضمنها معنىٰ ( إن ) الشرطية ؛ يعني : أن من الكلم ما هو معرب ، وهو الاسم المتمكن ، والفعل المضارع الخالي عن نوني التوكيد ونون الإناث ، ومنها ما هو مبني علىٰ وضع لازم له لا ينفك عنه ؛ كلزوم البناء الحسي موضعه ، فلا يختلف آخره ، ولا يتغير عما رسمته العرب له باختلاف العوامل .

والأصل في كل مبني اسماً كان أو حرفاً : أن يُبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف من الحركة فيناسب ثقل المبني ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه به ما لم يمنع مانع منه ؛ كالتقاء الساكنين ، وألقاب البناء أربعة : ضم وفتح وكسر وسكون ، ولأصالة السكون بدأ الناظم به ، ولخفته دخل على الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني على السكون من الأسماء ( من ) و( كم ) ، وعلة بنائهما شبههما بالحرف في المعنىٰ كما مر آنفاً ، أو في الوضع ، ومما بني عليه من الحروف ( لكن ) و( هل ) ( وبل ) و( مذ ) في لغة من جَرَّ بها ؛ كقولهم : ما رأيته مذ يومنا ؛ أي : في يومنا هـٰذا ، و( أجل ) و( نعم ) وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال في قوله : ( وقد بني يفعلن في الأفعال ) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **اعلم** ) أيها الطالب ( **أن من الكلم** ) العربية ( **ما** ) أي : لفظ ( **هو معرب** ) أي : متغير آخره ؛ لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً ( **وهو الاسم المتمكن** ) في بابه ، وهو الذي لم يشبه الحرف فيبنىٰ ، ( **والفعل المضارع المجرد** ) أي : الخالي ( **من نوني التأكيد** ) الثقيلة والخفيفة ، ( **ونون** ) جمع ( **الإناث ، وقد سبق الكلام عليهما** ) أي : على الاسم والمضارع المذكورين في أوائل الكتاب ، ( **ومنه** ) أي : ومن الكلم ( **ما هو مبني** ) أي : موضوع في أصله ( **علىٰ وضع** ) وحكم ( **لازم** ) له لا يتغير ، ولا يزول بتعاقب العوامل الداخلة عليه ؛ أي : لازم له لزوماً ( **كلزوم البناء** ) الحسي وثبوته ( **موضعه** ) الذي بني فيه ، ( **فلا يختلف** ) هـٰذا المبني ، ولا يتغير ( **عما** ) أي : عن الحكم الذي

رسمته العرب باختلاف العوامل . والأصل في كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً : أن يبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف ، ولأن الأصل عدم الحركة ، فوجب استصحابه ما لم يمنع مانع . وألقاب البناء أربعة : ضم وفتح وكسر وسكون ؛ ولأصالة السكون بدأ الناظم به ، ولخفته دخل على الأسماء والأفعال والحروف . فمما بني عليه من الأسماء ( من ) و( كم ) وعلة بنائهما شبههما بالحرف في الوضع ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **رسمته** ) وحكته فيه ( **العرب** ) من السكون أو الحركة إلىٰ غيره ( **بـ** ) سبب ( **اختلاف العوامل** ) وتعاقبها عليه .

( **والأصل** ) الذي كان حق وضعه أن يكون عليه ( **في كل مبني** ) ، وعبارة الخضري : والأصل في المبني ؛ أي : الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب ؛ إذ ليس غالب المبنيات ساكناً . اهـ ( **اسماً كان** ) ذلك المبني ( **أو فعلاً أو حرفاً أن يبنىٰ على السكون ؛ لأنه أخف** ) على اللسان من الحركة ، ( **ولأن الأصل** ) في كل حرف ( **عدم الحركة ، فوجب استصحابه** ) أي : استصحاب ذلك الأصل الذي هو السكون ( **ما لم يمنع مانع** ) منه كالتقاء الساكنين .

( **وألقاب البناء** ) وأنواعه ( **أربعة** ) كالإعراب لا زائد عليها ؛ بدليل الاستقراء : ( **ضم وفتح وكسر وسكون ؛ ولأصالة السكون بدأ الناظم به** ) أي : بالسكون ، ( **ولخفته** ) أي : ولخفة السكون على اللسان ( **دخل على الأسماء** ) كما في كم ومن ( و ) علىٰ ( **الأفعال** ) كما في : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ ( و ) علىٰ ( **الحروف** ) كما في ( لم ) و( لن ) .

( **فمما بني عليه من الأسماء « مَنْ » و« كَمْ » ، وعلة بنائهما شبههما بالحرف في الوضع** ) والشبه الوضعي : هو أن يشبه الاسم الحرف في كونه علىٰ حرف كـ ( تاء ) الضمير ، أو علىٰ حرفين بشرط كون ثانيهما حرف ومد ولين كـ ( نا ) ضمير لجماعة المتكلمين ، و( من ) و( كم ) وإن كانا علىٰ حرفين ، فليس ثانيهما حرف مد ولين ، **والصواب** : أن يقال : شبههما بالحرف في المعنىٰ ؛ لفقدان شرط شبه الوضع فيهما ، وهو كون ثاني الحرفين حرف مد ولين ، فحينئذ علة بناء ( مَنْ ) شبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ومعنىٰ ( إن ) الشرطية إن

ومن الحروف ( لكن ) و( هل ) و( بل ) و( مذ ) في لغة من جرَّ بها ، و( أجل ) و( نعم ) وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال . . . . . . . . .

---

كانت شرطية ، ومعنىً حرف مقدر إن كانت تعجبية ، أو شبهاً افتقارياً إن كانت موصولة أو موصوفة ؛ لافتقارها إلى الصلة أو الصفة ، وأما علة بناء ( كم ) . . فشبهه بالحرف شبهاً معنوياً أيضاً ؛ لتضمنه معنىً همزة الاستفهام إن كانت استفهامية ، ومعنىً ( رُبَّ ) التكثيرية إن كانت خبرية ، لا للشبه الوضعي ؛ لفوات شرطه . اهـ « خضري » .

**واعلم** : أن أصل وضع الحرف كونه علىٰ حرف أو حرفي هجاء فما زاد . . فعلىٰ خلاف الأصل ، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر ، فما نقص . . فقد شابه الحرف في وضعه ، واستحق حكمه وهو البناء ، ولم يعرب الحرف الذي أشبه الاسم في وضعه علىٰ ثلاثة ؛ كـ ( سوف ) ، أو أربعة ، ؛ كـ ( لعل ) ، أو خمسة ؛ كـ ( لكن ) لأن هٰذا الوضع لا يخص الاسم ، بل هو للفعل المبني أيضاً ؛ ولعدم احتياجه إليه ؛ أي : إلى الإعراب بخلاف المضارع أعرب لشبه الاسم ؛ لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية إلى الإعراب ، وأيضاً هو ؛ أي : الحرف أضعف أقسام الكلمة ؛ إذ ليس مقصوداً لذاته ، بل لربط معاني الأفعال بالأسماء ، ولا يستقل بالمفهومية ، فلا يقوىٰ بالشبه على اكتساب حكم الاسم ، وأما الاسم . . فكان وضعه على الكمال متحلياً بأشرف الخلال ، فلما أَشْبَهَ بالدُّون . . انحط عن رُتبتِهِ ، وسقط من العيون ، وإنما اكتُفي في بناء الاسم شَبَهٌ واحدٌ دون مَنْعِه من الصرف ؛ لشدة تباعد ما بينه وبين الحرف ، فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد ، وأما الفعل . . فإنه وإن كان نوعاً آخر . لكنه أقرب إليه من الحرف ؛ لاتفاقهما في استقلال معناهما ، فالشبه الواحد به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر . اهـ « خضري » .

( و ) مما بني على السكون ( **من الحروف** « **لكن** » و« **هل** » و« **بل** » و« **مذ** » **في لغة من جرَّ بها** ) وإلا . . فهي ظرف زمان ، وفي « التشويق » : و( مذ ) و( منذ ) إذا دخلا على اسم مرفوع أو علىٰ جملته . . يكونان مبتدأَينِ على الأول ، وظرفين على الثاني . اهـ « تشويق الخلان علىٰ شرح زيني دحلان » ، ( و« **أجل** » و« **نعم** » **وهما حرفا جواب ، وسيأتي المبني على السكون من الأفعال** ) في قول الناظم :

وَضُمَّ فِي ٱلْغَايَةِ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَمَّا بَعْدُ فَٱفْقَهْ وَٱسْتَبِنْ
وَحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نَحْنُ وَقَطُّ فَٱحْفَظْهَا عَدَاكَ ٱللَّحْنُ

---

( وقد بني يفعلن في الأفعال فما له مغير بحال )

**واعلم** : أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عن سببه ؛ لمجيئه علىٰ أصل البناء ، وهو السكون ، ومن الأسماء فيه سؤال واحد : لم بني ؟ وما بني علىٰ حركة من الأفعال والحروف فيه سؤلان : لم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة : لم بني ؟ ولم حرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وقد علمت أسباب أصل البناء ، وأما التحرك . . فأسبابه خمسة : التقاء الساكنين كـ ( أين ) ، وكون الكلمة علىٰ حرف واحد ؛ كبعض المضمرات ، أو عُرْضَةٌ للبَدْء بها كـ ( باء ) الجر ، أو لها أصل في الإعراب كـ ( قبل ) و( بعد ) ، أو شابهت المعرب ، كالماضي المشبه للمضارع في وقوعه صفة وصلة وحالاً وخبراً ، هـٰذا ما ذكروه ، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك ( هو ) و( هي ) ، لكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه :

**الصحيح** : أن الضمير جملة ( هو ) و( هي ) كما عليه البصريون ، وإنما حركا ؛ لتصير الكلمة مستقلة حتىٰ يصح كونها ضميراً منفصلاً ؛ إذ لو لا الحركة . . لتوهم كونهما للإشباع ، كما ظن الكوفيون . انتهىٰ ، فهـٰذا سبب سادس ، وهو الدلالة على استقلال الكلمة ، أو أصالة المحرك في الإعراب . اهـ « خضري » .

ثم ذكر الناظم الضم بعد السكون ، والأولىٰ تأخيره عن الفتح والكسر ؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة . . قدم الأخف فالأخف ، وذلك الفتحُ ثم الكسر ثم الضم ، ويكون في الأسماء لا في الأفعال ولا في الحروف ، إلا في ( مذ ) في لغة من جرَّ بها ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وضم في الغاية من قبل ومن بعد وأما بعد فافقه واستبن**
**وحيث ثم منذ ثم نحن وقط فاحفظها عداك اللحن )**

( **وضم** ) أي : وبني على الضم من الأسماء المستعملة ( **في الغاية** ) لفظة ( **من قبل ، ومن بعد ، وأما بعد** ) أي : وضم ( قبل ) و( بعد ) إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ، ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست ، و( أول ) و( دون ) و( حسب )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

و( عل ) ، وسميت ( قبل ) و( بعد ) وما في معناهما غايات ؛ لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غايةً آخراً في النطق بعد أن كانت وسطاً ، ولـ ( قبل ) و( بعد ) أربع حالات : يبنيان في حالة ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ؛ نحو قوله تعالىٰ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، ومنه : قولهم : أما بعد ، وإنما بنيا حينئذ ؛ لشبههما بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارهما إلى المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً لهما بأقوى الحركات جبراً لما فاتهما من الإعراب ، ويعربان في ثلاثة أحوال : وهي ما إذا صرح بالمضاف إليه ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ، أو حذف ولم ينو ثبوت لفظه ولا معناه ، فيعربان في هـٰذه الأحوال الثلاثة نصباً على الظرفية ؛ أو خفضاً بـ ( من ) مثال الأول ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، وقوله : ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ ، ومثال الثاني ؛ كقول الشاعر : [من الطويل]

ومِـن قبـلِ نـادىٰ كُـلُّ مـولـىٰ قرابـة     فما عطفتْ مولىً عليه العَواطفُ

بخفض ( قبل ) من غير تنوين ، ومنه : قراءة : ( لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ) بالخفض من غير تنوين ، ومثال الثالث ؛ نحو قولك : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان ، ومنه : قول الشاعر : [من الوافر]

فسـاغَ لـي الشـرابُ وكنـت قبـلاً     أكـادُ أَغَـصُّ بـالمـاء الفُـرات

وقوله : ( **فافقه** ) أي : فافهم ما ذكرته لك من أحكام المبنيات ، ( **واستبن** ) أي : واطلب بيانه ممن يعلمه تكملة بيت ، ( **و** ) مما بني على الضم من الأسماء ( **حيث** ) وهي من ظروف المكان ، وإنما بنيت ( حيث ) لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارها إلى المضاف إليه ، وفي « العطار على الأزهرية » : وبنيت ( حيث ) لشبهها بأسماء الغايات ، ووجه الشبه بها أن ( حيث ) قطعت عن الإضافة إلى المفرد ، الذي كان حقها أن تضاف إليه ، كسائر أخواتها من الظروف كـ ( إذا ) و( إذ ) ، فمنعت ذلك كما منعت ( قبل ) و( بعد ) ، والتزم إضافتها إلى الجمل . اهـ ( منه ) ، وإنما

أتبع السكونَ الضمَّ ، والأولىٰ تأخيره عن الفتح والكسر ؛ لأنه إذا عدل إلى الحركة . . قدم الأخف فالأخف ، وذلك الفتح ثم الكسر . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

حركت ؛ ليعلم أن لها أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً لها بأقوى الحركات جبراً لها من الإعراب ، ( **ثم** ) مما بني على الضم من الحروف ( **منذ** ) الجارة ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، ( **ثم** ) مما بني على الضم من الأسماء ( **نحن** ) ضمير منفصل لجماعة المتكلمين ، أو للمتكلم المعظم نفسه حقيقة أو ادِّعاء ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً ؛ إجراءً للضمير علىٰ طريقة واحدة ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً له بأقوى الحركات جبراً لما فاته من الإعراب ، ( **و** ) مما بني على الضم من الأسماء ( **قَطُّ** ) بفتح القاف ، وتشديد الطاء المضمومة ، وهو ظرف مستغرق لما مضىٰ من الزمان ، وإنما بنيت ( قط ) لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنها معنىٰ حرفي ابتداء الغاية وانتهائها ؛ لأن معنىٰ ( ما رأيته قط ) : ما رأيته منذ خلقني الله تعالىٰ إلى الآن ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ، تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، أفاده في « التصريح » .

وقوله : ( **فاحفظها** ) أي : فاحفظ هـٰذه المبنيات المذكورة حَثٌّ للطالب على الجد والاجتهاد ، وقوله : ( **عداك اللحن** ) أي : جاوزك اللحن والخطأ في القواعد العربية ، جملة دعائية ، أتىٰ بها لتكملة البيت . اهـ من « النزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : لما فرغ الناظم من ذكر السكون . . ( **أتبع** ) وألحق ( **السكونَ** ) مفعول ثان ، ( **الضمَّ** ) مفعول أول ؛ أي : ألحق الضم بالسكون ؛ أي : ذكره بعده ، ( **والأولىٰ تأخيره** ) أي : تأخير الضم ( **عن الفتح والكسر ؛ لأنه** ) أي : لأن الشأن والحال ( **إذا عدل** ) وميل من السكون الذي هو الأصل في البناء ( **إلى الحركة** ) النائبة عنه ( . . **قدم** ) من الحركات في النيابة ( **الأخف** ) على اللسان من غيره ( **فالأخف** ) مما بعده ، ( **وذلك** ) أي : تقديم الأخف أن يقدم ( **الفتح** ) أولاً ؛ لكونه أخف الحركات ؛ لأنه بنت ( الألف ) الذي هو أخف الحروف للزومه السكون ، ( **ثم** ) أن يقدم ( **الكسر** ) لأنه بنت ( الياء ) التي هي أخف

ثم الضم ، ويكون الضم في الأسماء ، لا في الأفعال ولا في الحروف ، إلا في ( منذ ) في لغة من جرَّ بها . فمما بني على الضم من الأسماء ( حيث ) من ظروف المكان ، و( قَطُّ ) بالتشديد وهو ظرف لما مضىٰ من الزمان ، و( نحن ) من الضمائر المنفصلة ، وكذا ( قبل ) و( بعد ) إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه ؛ نحو : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ، **ومنه** : قولهم : أما بعد ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

من الواو ، ( **ثم** ) أن يذكر ( **الضم** ) لأنه أثقل الحركات ؛ لكونه بنت ( الواو ) ، ولم يبق له رتبة إلا التأخير ، ( **ويكون الضم في الأسماء** ) ، و( **لا** ) يدخل ( **في الأفعال** ) أصلاً ؛ لئلا يجتمع ثقيلان الفعل والضم ، فيورث البشاعة في الكلام ، ( **ولا** ) يوجد الضم أيضاً ( **في الحروف ، إلا في** « **منذُ** » **في لغة من جرَّ بها** ) لأنها حينئذ حرف جر ، وإنما دخله الضم حينئذ ؛ تشبيهاً لها بأسماء الغايات ، وإنما لم يدخل الضم الحروف ، لأنه إعراب العُمد ، فلا ينحط إلىٰ أخس الكلمات ؛ لأن الحرف لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه .

( **فمما بني على الضم من الأسماء** « **حيثُ** » **من ظروف المكان** ) ، لا تخرج عن الظرفية إلا نادراً ، وقد يراد بها الزمان ، وثاؤها مثلثة ، وقد تبدل ياؤُهُ واواً ، قيل : وألفاً ، وبنو فَقْعَس يعربونها ، ولا يضاف إلى الجملة من أسماء المكان غيرها ، فتضاف إليها ، اسمية كانت ؛ نحو : اجلس حيث زيد جالس بشرط ألاَّ يكون خبرها فعلاً ، أو فعلية ؛ نحو : اجلس حيث جلس زيد ، ( **و** ) مما يبنىٰ على الضم ( « **قَطُّ** » **بالتشديد** ) للطاء المضمومة ، ( **وهو** ) أي : ( قط ) ( **ظرف** ) مستغرق ( **لما مضىٰ من الزمان** ) وتلازم النفي ، ( **و** ) منه ( « **نحن** » **من الضمائر المنفصلة ، وكذا** ) أي : وكهـٰذا المذكور في بنائه على الضم ( « **قبل** » و« **بعد** » **إذا حذف المضاف إليه ، ونوي معناه** ) دون لفظه ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ ) .

( **ومنه** ) أي : ومن بناء ( بعد ) على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه : ( **قولهم** ) أي : قول الخاطبين في الجُمَع ونحوها : ( **أما بعد** ) وإنما بنيا حينئذ ؛ لشبههما بالحرف شبهاً افتقارياً ؛ لافتقارهما إلىٰ المضاف إليه المحذوف في إفادة المعنىٰ ، وإنما حركا ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة ضمة ؛ إيثاراً بأقوى

فإن صُرح بالمضاف إليه ، أو حذف ونوي ثبوت لفظه ، أو حذف ولم ينوَ ثبوت لفظه ولا معناه . . أعرب نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بـ ( من ) نحو : ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ، ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ﴾ ، وقد قرىء : ( لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ ) بالخفض من غير تنوين ، وتقول : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان ، ومنه : قوله :

فساغَ لي الشرابُ وكنت قبلاً ... أكاد أَغَصُّ بالماء الفُرات

---

الحركات كما مر ، ففي هٰذه الحالة يبنيان لما ذكر ، ويعربان في ثلاثة أحوال ، ذكر الأول منها بقوله : ( **فإن صُرح بالمضاف إليه** ) ، وذكر الثاني منها بقوله : ( **أو حُذف** ) المضاف إليه ( **ونوي ثبوت لفظه** ) ، وذكر الثالث بقوله : ( **أو حذف ولم يُنوَ ثبوت لفظه ولا معناه . . أعرب** ) كل منهما ( **نصباً على الظرفية ، أو خفضاً بـ « من »** ) ، وإنما أعربا في هٰذه الأحوال الثلاثة ؛ لفقد علة بنائهما ، مثال ما إذا صرح بالمضاف إليه فيهما ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ ﴾ ) هٰذا مثال ما إذا نصبا على الظرفية ، ومثال ما إذا خفضا بـ ( من ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ ، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ ، **وقد قرىء** ) قراءة شاذة ( « **لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ** » ، **بالخفض من غير تنوين** ) فيكون مثالاً لما إذا حذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه ، ( **وتقول : جئتك قبلاً وبعداً ؛ أي : في زمن من الأزمان** ) وهٰذا مثال لما إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه .

( **ومنه** ) أي : ومن مثال ما إذا حذف المضاف ولم ينو لفظه ولا معناه : ( **قوله** ) أي : قول عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه ، والبيت من الوافر :

( **فساغَ لي الشرابُ وكنت قبلاً ... أكاد أَغَصُّ بالماء الفُرات** )

و( الشراب ) فاعل ( ساغ ) بمعنىٰ حلا علىٰ حَدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ ﴾ أي : حِلْوٌ ، و( الواو ) في قوله : ( وكنتُ ) واو الحال ، و( قبلاً ) منصوب على الظرفية الزمانية ، و( أكاد ) مضارع كاد من أفعال المقاربة ، و( أَغَصُّ ) مضارع غُصَّ ، وجملة ( أغص ) خبر ( أكاد ) ، وجملة ( أكاد ) خبر كان ، وروي بدلَ الفرات : ( الزلَال )

ومثلهما في ذلك أسماء الجهات الست ، و( أول ) و( دون ) . . . . . . . . . . . . .

---

وهما مناسبان للمعنىٰ ، وفي بعضها : ( بالماء الحميم ) أي : الحار ، ومنه اشتق الحمَّام ، وهو لا يناسب المقامَ ، وروي : ( بالماء المعين ) **والشاهد** : في قوله : ( قبلاً ) فإنه حذف المضاف إليه ، ولم ينو لفظه ولا معناه ؛ ولذلك نُوِّن .اهـ « حمدون » ، وإنما أعربا في هـٰذه الصور الثلاثة ؛ لأن الإضافة في الصورة الأولىٰ منها لفظاً ، فهي مانعة من البناء ، وفي الثانية تقديراً ، وتقدير المضاف إليه كذكره ، وحذف المضاف إليه في الثالثة ، وعدم نيته لفظاً وتقديراً يجعل الافتقار كالعدم ، فلم يبق الافتقار مؤثراً إلا في الصورة المذكورة أولاً ، وهي ما إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه ، وبنيا علىٰ حركة ؛ دفعاً لالتقاء الساكنين ، وكانت خصوص ضمة ؛ لأنها أقوى الحركات ، وللفرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، ولأنه الأليق ببناء الظروف التي لا تتصرف ؛ إذ الضم حركة لا تكون لها في حالة الإعراب ؛ لأنها في الإعراب إما : منصوبة أو مجرورة بـ ( من ) فيكون الظرف الغير المتصرف قد استوفى الحركات كلها .اهـ « حمدون » .

( **ومثلهما** ) أي : ومثل ( بعد ) و( قبل ) ( **في ذلك** ) أي : في بنائهما في حالة واحدة ، وإعرابهما في ثلاثة أوجه ( **أسماء الجهات الست** ) بالرفع صفة لـ ( أسماء ) ، وهي ( فوق ) و( تحت ) و( قُدام ) و( خلف ) و( يمين ) و( شمال ) ، تقول : جئتك من فوق ، ومن تحت ، وعن يمين ، وعن شمال ، ومن قدام ، ومن خلف ؛ فهـٰذه كلها تبنىٰ على الضم كـ ( بعد ) و( قبل ) إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه ، وتعرب في الأحوال الثلاثة ، ( **و** ) مثلهما ( **أول** ) أيضاً ، **الصحيح أن أصله** : أَوْأَلَ بواو بين همزتين ؛ بدليل جمعه علىٰ أوائل ، قلبت الهمزة الثانية واواً وأدغم ، وله استعمالات ، فتارة يرد اسماً بمعنىٰ مبدإ الشيء ؛ نحو : ما له أول ولا آخر ، وتارة يرد وصفاً بمعنىٰ سابقٍ ؛ نحو : لقيته عاماً أوَّلاً بالتنوين ؛ لأنه قد يُؤنث ، ووزن الفعل لا يمنع من الصرف إلا إذا لم تلحقه ( التاء ) كما مر ، وتارة يرد ظرفاً ؛ كرأيت الهلال أول الناس ؛ أي : قبلهم ، قال ابن هشام : وهـٰذا هو الذي يبنىٰ على الضم ؛ لقطعه عن الإضافة ، قاله يس .اهـ « خضري » ، ( **و** ) مثلها ( **دون** ) هو اسم للمكان

و( حسب ) ، وسميت ( قبل ) و( بعد ) وما في معناهما غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد أن كانت وسطاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الأدنىٰ ؛ أي : الأقرب من مكان المضاف إليه ؛ كجسلت دون زيد ؛ أي : قريباً من مكانه ، ثم توسع فيه ، فاستعمل في المكان المفضول ، ثم في الرتبة المفضولة ؛ تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ؛ كزيد دون عمرو فضلاً ، ثم في مطلق تجاوز شيء لشيء ؛ كفعلت بزيد الإكرامَ دون الإهانة ، وأكرمت زيداً دون عمرو . اهـ « خضري » ، ( وحَسْب ) كقولك : عندي درهم حَسْب ؛ أي : لا غير ، وفي « حاشية يس » : قوله : ( وحسْب ) أي : بسكون السين ، وأما بفتحها ؛ نحو : هٰذا بحسب هٰذا ؛ أي : بقدره وعدده . . فليست مرادة هنا ، وللساكنة السين استعمالان :

**أحدهما** : أن تكون بمعنىٰ ( كافٍ ) ، فتستعمل استعمال الصفات ، فتكون نعتاً للنكرة ، وحالاً من المعرفة ؛ لأنها لا تتعرف بالإضافة ؛ حملاً علىٰ ما هي بمعناه ، واستعمال الأسماء ، فتتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية ، وبذلك يرد علىٰ من زعم أنها من أسماء الأفعال .

**الثاني** : أن تكون بمعنىٰ ( لا غير ) في المعنىٰ ، فتستعمل مفردة مبنية على الضم ؛ نحو : رأيت رجلاً حسب ؛ أي : لا غير ، كأنك قلت : حسبي أو حسبك ، فأضمرت ذلك ، ولم تنون ، وهٰذا هو المراد هنا . اهـ « يس » .

( **وسميت « قبل » و« بعد » وما في معناهما** ) كـ ( حسب ) و( أول ) مثلاً ( **غايات ؛ لصيرورتها بعد الحذف** ) أي : بعد حذف المضاف إليه ( **غاية في النطق** ) أي : آخراً ( **بعد أن كانت وسطاً** ) أي : وسط الكلام ؛ أي : إن الأصل فيها أن تكون مضافة ؛ لتضمنها المعنى النسبي ، وغاية الكلمة المضافة آخر المضاف إليه ؛ لأنه من تتمته ؛ إذ هو المنسوب إليه ، وبه تعريفه ، فإذا حذف وتضمنه المضاف . . صار آخر المضاف غاية ، ولم يسم ( كل ) و( بعض ) غايتين ؛ لحصول العوض عن المضاف إليه ، وهو التنوين . اهـ « يس » .

ثم أشار الناظم إلىٰ ما يبنىٰ على الفتح ، ويكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

وَٱلْفَتْحُ فِي أَيْنَ وَأَيَّانَ وَفِي　　كَيْفَ وَشَتَّانَ وَرُبَّ فَٱعْرِفِ
وَقَدْ بَنَوْا مَا رَكَّبُوا مِنَ ٱلْعَدَدْ　　بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِينَ يُعَدْ

---

( والفتح في أين وأيان وفي　　كيف وشتان ورب فاعرف
وقد بنوا ما ركبوا من العدد　　بفتح كل منهما حين يعد )

أي : ( **والفتح** ) الذي هو أحد ألقاب البناء يكون ( **في أين** ) وهو ظرف مكان مبني على الفتح ، استفهامية كانت أو شرطية ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً وهو ( همزة ) الاستفهام إن كانت استفهامية ، و( إن ) الشرطية إن كانت شرطية ، وإنما حرك ولم يبنَ على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة طلباً للخفة ، ( **و** ) يكون الفتح أيضاً في ( **أيان** ) وهي في الأصل موضوعة للدلالة على الزمان ، فضمنت معنىٰ ( إن ) الشرطية ، فجزمت فعلين ، وإنما بنيت ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، ( **و** ) يكون الفتح أيضاً ( **في كيف** ) وهي موضوعة للاستفهام عن الأحوال ، وبنيت ؛ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ ( همزة ) الاستفهام ، وحركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، ( **و** ) يكون البناء على الفتح أيضاً في ( **شتان** ) وهو اسم فعل ماض بمعنى ( افترق ) ، وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ أي : في كونه عاملاً غير معمول ، وقيل : لوقوعه موقع المبني الذي هو الفعل الماضي ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة للخفة ، ( **و** ) يكون الفتح أيضاً في ( **رُبَّ** ) الجارة ، وإنما بني ؛ لكون البناء أصلاً في الحروف ، وإنما حركت ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت فتحة للخفة ، ( **فاعرف** ) ما ذكرته من كون البناء على الفتح في هـٰذه الكلمات ، وابحث عن علة بنائها .

( **وقد بنوا** ) أي : وقد بنت العرب ونطقت ( **ما ركبوا من** ) أسماء ( **العدد بفتح كل منهما** ) أي : بنوا علىٰ فتح كل من الجزأين أو حكمت النحاة بناءهما على الفتح ( **حين يعد** ) أي : حين يذكر في تعداد الشيء ، **والغرض منه** : تكميل البيت إلا اثني عشر ، فإن الجزء الأول منه يعرب إعراب المثنىٰ ، وذلك المبني من العدد المركب ؛ كأحدَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما ، وإنما بني الجزء الأول ؛ لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ؛

البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني عليه من الأسماء ( أين ) ، وعلة بنائه شبهه بالحرف في المعنىٰ ، وهو معنى الاستفهام أو الشرط ، ولم يبنَ على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وحرك بالفتحة طلباً للخفة ، **ومثله** : ( أيان ) و( كيف ) . ومما بني علىٰ ذلك منها أيضاً ( شتان ) وهو اسم فعل بمعنى ( افترق ) ، وبني لشبهه بالحروف في كونه عاملاً . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

لافتقاره إلى الجزء الثاني في إفادة المعنىٰ ، وبني الجزء الثاني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف العطف ؛ إذ أصل ( أحدَ عشرَ ) : أحد وعشر ، فحذفت ( الواو ) قصداً لمزج الجزأين ؛ أي : لتركيبهما تركيباً مزجياً ، وجعلهما اسماً واحداً ، وإنما حركا ؛ ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ طلباً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب ، ومما بني على الفتح من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ؛ كضرب ودحرج وانطلق واستخرج ، ومن الحروف ( رُبَّ ) كما مر آنفاً ، و( لعل ) و( لكنَّ ) بالتشديد .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **البناء على الفتح يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، فمما بني عليه** ) أي : على الفتح ( **من الأسماء «أين»** ) مطلقاً ، استفهامية كانت أو شرطية ، ( **وعلة بنائه** ) أي : بناء ( أين ) مع أن الأصل فيه الإعراب ( **شبهه بالحرف في المعنىٰ ، وهو** ) أي : ذلك المعنىٰ ( **معنىٰ** ) همزة ( **الاستفهام** ) إن كانت استفهامية ، ( **أو** ) معنىٰ ( **إن** ) ( **الشرط** ) ية إن كانت شرطية ، ( **ولم يبنَ** ) أين ( **على السكون** ) من أن الأصل في المبني أن يسكن ، بل بني على الحركة ( **فراراً من التقاء الساكنين** ) لو بنيناها . . على السكون ، ( **وحرك بالفتحة** ) مع أن الأصل في حركة التخلص الكسرة ( **طلباً للخفة** ) مع ثقل المبني بلزومه حالة واحدة ، ( **ومثله** ) أي : ومثل ( أين ) : ( **أيان وكيف** ) في علة بنائهما ، وعلة تحركهما ، وكون حركتهما فتحة كما سبق في « اللباب » بيان ذلك .

( **ومما بني علىٰ ذلك** ) أي : على الفتح ( **منها** ) أي : من الأسماء ( **أيضاً** ) أي : كما بني ما سبق على الفتح ( **شَتَّانَ** ) بفتح المشددة والنون ، ( **وهو اسم فعل** ) ماض ؛ لأنه ( **بمعنى « افترق »** ، **و** ) إنما ( **بني ؛ لشبهه بالحروف في كونه عاملاً** ) في الفاعل

غير معمول ، وقيل : لوقوعه موقع المبني ، وحرك بالفتحة طلباً للخفة . والجزآن من العدد المركب ؛ كأحدَ عشرَ وكثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما ، أما الأول. . فلافتقاره إلى الثاني ، وأما الثاني. . فلتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصل ( أحدَ عشرَ ) مثلاً : أحَدٌ وعَشْرٌ ، فحُذفت ( الواو ) قصداً لمزج الاسمين ، وجعلهما اسماً واحداً ، وحُرِّكا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب . ومما بني على الفتحة من الأفعال الماضي المجرد من ضمير الرفع المتحرك ؛ كضرب واستخرج . . . . . . . .

---

فقط إن كان بمعنى الفعل اللازم كما هنا ، وفي المفعول أيضاً إن كان بمعنى الفعل المتعدي ؛ كعليك ودونك ( غير معمول ) لغيره ؛ لأنه لا موقع له من الإعراب كالحروف ، ( وقيل : ) بني ( **لوقوعه موقع** ) الفعل ( **المبني** ) وهو الماضي والأمر ، قاله ابن الحاجب ؛ لأنه يقول : إن أسماء الأفعال كلها بمعنى الماضي أو الأمر ، فلا تكون بمعنى المضارع ؛ لأنها لو كانت بمعنى المضارع. . لأعربت فأَوَّه عنده بمعنىٰ تَوَجَّعتُ ، وأُفٍّ بمعنىٰ تضجرَّت مراداً بهما الإنشاء ، **والأصح** : ما قاله الجمهور ، من أن علة البناء فيها مطلقاً كونها عاملة غير معمولة ، ( و ) إنما ( **حُرِّك** ) فراراً من التقاء الساكنين ، وكان تحريكه ( **بالفتحة ؛ طلباً للخفة** ) .

( و ) مما بني على الفتح من الأسماء ( **الجزآن من العدد المركب** ) تركيباً مزجياً ( **كأحدَ عشرَ وكثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ وما بينهما** ) أي : وما بين ثلاثةَ عشرَ وتسعةَ عشرَ ( **أما** ) بناء الجزء ( **الأول. . فـ** ) لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ( **لافتقاره إلىٰ** ) الجزء ( **الثاني** ) في إفادة المعنىٰ ، ( **وأما** ) بناء الجزء ( **الثاني. . فلتضمنه معنى الحرف** ) أي : معنىٰ حرف العطف ، وهو الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ( **إذ أصل** « **أحدَ عشرَ** » **مثلاً** ) أي : مثل مثلاً كخمسة عشر : ( **أَحَدٌ وعَشْرٌ ، فحذفت** « **الواو** » **قصداً لمزج الاسمين** ) أي : لتركيبهما تركيباً مزجياً ، ( **وجعلهما اسماً واحداً ، وحُرِّكا بالفتحة قصداً لتخفيف الثقل الحاصل بالتركيب** ) .

( **ومما بني على الفتحة من الأفعال** ) الفعل ( **الماضي المجرد من** ) اتصال ( **ضمير الرفع المتحرك** ) ، وقوله : ( الماضي المجرد ) ( **كضرب** ) ودحرج وانطلق ( **واستخرج** ) .

ومن الحروف ( رُبَّ ) و( لعلَّ ) و( لكنَّ ) بالتشديد .

**وَأَمْـسِ مَبْنِـيٌّ عَلَـى ٱلْكَسْـرِ فَـإِنْ ... صُغِّـرَ كَـانَ مُعْـرَبـاً عِنْـدَ ٱلْفَطِـنْ**

**وَجَيْـــرِ أَيْ حَقّـــاً وَهَـــؤُلاَءِ ... كَـأَمْـسِ فِـي ٱلْكَسْـرِ وَفِـي ٱلْبِنَـاءِ**

**وَقِيـلَ فِـي ٱلْحَـرْبِ نَـزَالِ مِثْـلَ مَـا ... قَـالُـوا حَـذَامِ وَقَطَـامِ فِـي ٱلـدُّمَـىٰ**

---

( **و** ) مما بني ( **من الحروف** ) على الفتح ( **رُبَّ** ) الجارة ( **ولعلَّ ولكنَّ بالتشديد** ) فيهما .

ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين ما يبنىٰ على الكسر ، ويكون في الأسماء والحروف فقط ، فقال :

**( وأمس مبني على الكسر فإن ... صغر كان معرباً عند الفطن**

**وجير أي حقاً وهـٰؤلاء ... كأمس في الكسر وفي البناء**

**وقيل في الحرب نزال مثل ما ... قالوا حذام وقطام في الدمىٰ )**

( **وأمس** ) مبتدأ ، وهو اسم لليوم الذي يليه يومك خاصة ، أو المعهود وإن بعد خبره ، ( **مبني على** الكسر ) وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التعريف ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ويشترط في بنائه خمسة أمور : **الأول** : ألاَّ يصغر كما ذكره الناظم بقوله : ( **فإن صغر . . كان معرباً** ) ، **والثاني** : خلوه من ( أل ) ، **والثالث** : خلوه من الإضافة ، **والرابع** : ألاَّ يجمع جمع تكسير ، **والخامس** : أن يراد به معين ، وقد نظم بعضهم هـٰذه الشروط الخمسة بقوله : [من الطويل]

بخمس شروط فابن أمس بكسرة ... إذا ما خلا من أل ولم يك صغرا

وثالثها التعيين فاعلمه يا فتى ... وليس مضافاً ثم جمعاً مكسرا

فإن فقد شرط من هـٰذه الشروط . . فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وذلك بأن أردت به يوماً من الأيام الماضية مبهماً ؛ كجئتك أمسَ الأمُوس ، أو أضفته ؛ نحو : أمس يومنا ، أو عرَّفته بـ ( أل ) نحو : الأمسِ ، أو كسَّرته ؛ نحو : يكتب علي ما مضىٰ من الأموس ، أو صغَّرته ؛ نحو : أُمَيْس أعرب . اهـ « كردي » .

وبناؤه على الكسر بالشروط المذكورة علىٰ لغة أهل الحجاز ، وأما بنو تميم . .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ؛ للعلمية والعدل عن الأمس ، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها ، وقوله : ( **عند الفطن** ) تكملة بيت ؛ أي : كان معرباً **عند** من له فطنة وحذاقة بقانون القوم واصطلاحهم .

( **وجَيْر** ) بفتح الجيم ، وسكون الياء ، بمعنىٰ ( نَعَمْ ) وفسرها الناظم ( **أي : حقاً** ) والمشهور : التفسير الأول الذي فسرنا به مبني على الكسر ؛ لأن حق الحرف البناء ، وما جاء علىٰ أصله لا يسأل عن سببه ، وحرك فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ( **وهٰؤلاء** ) كائن ( **كأمسِ في** ) تحركه بـ ( **الكسر** ، **وفي** ) مطلق ( **البناء** ) لا في علته ، فهو من أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر والمؤنث ، و( الهاء ) فيه حرف تنبيه ، وعلة بنائه شبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ أي : شبهه بالحرف المقدر وجوده ؛ لأن الإشارة معنىٰ من المعاني ، فحقه أن يوضع له حرف خاص به ، ولكن لم تضع العرب له حرفاً ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

( **وقيل** ) أي : عرف عند طلب المبارزة ( **في الحرب** ) أن يقال : ( **نزالِ** ) بالبناء على الكسر : اسم فعل أمر بمعنى انزل لي حالة كون نزال ( **مثل ما قالوا** ) أي : شبه ما قالت العرب في أسماء النساء : ( **حذام وقطام** ) ونحوهما كوَبَارِ ( **في الدمىٰ** ) أي : في ذوات الجمال منهن ؛ أي : حالة كون ( نزال ) مثل هٰذه الأسماء في مطلق البناء على الكسر ، وفي الوزن لا في علة البناء ، وأما ( نزال ).. فهو اسم فعل أمر بمعنى انزل ، مبني على الكسر ، وأنما بني نزال ؛ لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، وخصه بالحرب ؛ لكثرة قولهم ذلك **عند** طلب المبارزة في الحرب ، ومثله ( دَرَاكِ ) بمعنىٰ أَدْرِكْ ، و( تَرَاكِ ) بمعنىٰ اتْرُك ، و( حَذَارِ ) بمعنى احذر .

وأما ( حذام ) و( قطام ) ونحوهما كوَبَارِ وحَضَارِ وسَجَاحِ مما هو علىٰ وزن فَعَالِ بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار إليه بقوله : ( في الدُّمَىٰ ) بضم أوله ، وفتح ثانيه ، جمع دُمْية بضم الدال ، وسكون الميم ، وهو الصورة المنقوشة على الجدار ، وتطلق

البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف ، ولا يكون في الأفعال ، فمما بني عليه من الحروف ( باء ) الجر و( لامه ) و( جَيْر ) بمعنىٰ ( نعم ) ، وفسرها الناظم بمعنىٰ ( حقاً ) والمشهور الأول ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

على الصور الجميلة التي لها أجرام وأجسام كجسم الإنسان ، ومنها لعب البنات ، وفي « الصحاح » : أن ( حذام ) اسم امرأة حذرت قومها الغارة ، فأنكروا ذلك عليها ، فلما نزلت الغارة بهم. . قالوا : صدقت حذام ، فذهب مثلاً ، كما قال شاعرهم : [من الوافر]

إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذامِ

و( قطام ) اسم امرأة أيضاً . اهـ ( منه ) .

فأهل الحجاز ينونه على الكسر مطلقاً ، سواء كان آخره ( راء ) أم لا ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ؛ لتضمنه معنىٰ حرف التأنيث وهو التاء ، وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص . اهـ « عطار على الأزهرية » ، وأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم بـ ( راء ) كوبار فيبنونه على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، وخصوا ذوات الراء بالبناء. . على الكسر ؛ لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا. . توصلوا إليها ، ويعربون غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهبوا إلىٰ إعرابه مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، سواء ختم بـ ( راء ) أم لا إعرابَ ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عند سيبويه عن ( حاذمة ) في ( حَذامِ ) من الحذْمِ وهو القطع ، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ، وهو الظاهر . اهـ « نزهة » .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **البناء على الكسر يكون في الأسماء والحروف** ) فقط ، ( **ولا يكون** ) البناء على الكسر ( **في الأفعال** ) لأن الكسر مختص بالأسماء في الإعراب ، فكذا في البناء ، ( **فمما بني عليه** ) أي : على الكسر ( **من الحروف** « باء » **الجر** و« **لامه** » ) ، وإنما حركوهما ؛ لتعذر الابتداء ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأن الجزاء من جنس العمل ، ( و ) منه ( **جَيْر** ) بفتح الجيم ، وكسر الراء ( **بمعنىٰ** « **نعم** » ، **وفسرها الناظم بمعنىٰ** « **حقاً** » ، **والمشهور** ) بين الناس ( **الأول** ) أي : كونها بمعنىٰ ( نعم ) ، وإنما حركوها ؛ فراراً من التقاء الساكنين ،

ومن الأسماء ( أَمْسِ ) وعلة بنائه شبهه بالحرف ، وهو تضمنه معنىٰ ( لام ) التعريف ، وبني على الحركة ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبناؤه علىٰ ما ذكره لغة أهل الحجاز ، ومحل بنائه عندهم إذا أريد به معين ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

وكانت كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ( و ) مما بني على الكسر ( **من الأسماء** « **أَمْسِ** » ) بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وكسر آخره ، وهو اسم لليوم الذي يليه يومك ، ( **وعلة بنائه شبهه بالحرف** ) شبهاً معنوياً ، ( **وهو** ) أي : ذلك الشبه ( **تضمنه** ) أي : تضمن ( أمس ) ( **معنىٰ** « **لام** » **التعريف** ) وهو دلالته علىٰ يوم معين ، ( **وبني** ) أمس ( **على الحركة** ) فراراً من التقاء الساكنين ، أو ( **ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت** ) الحركة ( **كسرة ؛ لأنها الأصل في** ) حركة ( **التخلص من التقاء الساكنين** ) ، وإنما كانت أصلاً ؛ لأن الجر مختص بالأسماء ، والأصل في علامته الكسرة ، والجزم مختص بالأفعال ، والأصل في علامته السكون ، فكانت الكسرة ضد السكون ، والأصل أن يتخلص من الشيء بضده . اهـ « عطار » .

( **وبناؤه** ) أي : وبناء ( أمس ) ( **علىٰ ما ذكره** ) الناظم من الكسر هو ( **لغة أهل الحجاز** ) ، وسيأتي مقابلها قريباً ، فإنهم يقولون : ذهب أمسِ بما فيه ، واعتكف زيد أمسِ ، وعجبت من أمسِ الدابر بالكسر في كلها . اهـ « شرح الشذور » ، ( **ومحل بنائه** ) أي : بناء ( أمس ) ( **عندهم** ) أي : عند الحجازيين ( **إذا أريد به** ) يوم ( **معين** ) وهو اليوم الذي قبل يومك ، وللعرب فيه حينئذ ثلاث لغات .

**إحداها** : البناء على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً ، وهي لغة أهل الحجاز ، فيقولون : ذهب أمسِ بما فيه ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ بالكسر فيهن كما مر آنفاً ، قال الشاعر : [من الكامل]

منع البقاءَ تقلُّبُ الشمس وطلوعُها من حيث لا تُمسي

ثم قال :

اليوم أعلم ما يجيء به ومضىٰ بفصل قضائه أمسِ

**الثانية** : إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وهي لغة بعض بني تميم ، وعليها

ولم يضف ولم يعرف بـ ( أل ) ، ولم يكسر ولم يصغر ، فإن فقد شرط من ذلك كأن صغر. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قوله : [من الرجز]

لقـد رأيـت عجبـاً مـن أمسـا ... عجـائـزاً مثـل السعـالـي خمسـا

يـأكلـن مـا فـي رحلهـن همسـا ... لا تـرك الله لهـن ضـرسـا

و( السعالي ) جمع سعلاة بالكسر ، وهي أخبث الغيلان ، والهمس : الصوت الخفي .اهـ « أمير » ، وقد وهم الزجاجي ، فزعم أن من العرب من يبني ( أمس ) على الفتح ، واستدل بهـٰذا البيت .

**الثالثة** : إعرابه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع خاصة ؛ وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون : ذهب أمسُ فيضمونه بغير تنوين ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ فيكسرونه فيهما .اهـ « شرح الشذور » .

( **ولم يضف** ) إلىٰ ما بعده ، ( **ولم يعرف بـ « أل »** ، **ولم يكسر** ) أي : لم يجمع جمع تكسير كـ ( أُموس ) ( **ولم يصغر** ) فهـٰذه خمسة شروط تعتبر في بنائه على الكسر ، ( **فإن فقد شرط** ) واحد أيّاً كان ( **من ذلك** ) المذكور من الشروط الخمسة ( **كأن صغر** ) بأن يقال فيه : أميس ، أو أريد به يوم من الأيام الماضية ، أو كسر ، أو دخلت عليه ( أل ) ، أو أضيف . . أعرب بإجماع من الحجازيين والتميميين ، تقول : فعلت ذلك أمساً ؛ أي : في يوم ما من الأيام الماضية ، وقال الشاعر : [من الرجز]

مـرت بنـا أول مـن أمـوس ... تميـس فينـا ميسـة العـروس

وتقول : ما كان أطيب أمسنا ، وذكر المبرد والفارسي وابن مالك والحريري : أن ( أمس ) يُصغَّر فيعرب عند الجميع ، كما يعرب إذا كسر ، ونص سيبويه علىٰ أنه لا وقوفاً منه على السماع ، والأولون اعتمدوا على القياس ، ويشهد لهم وقوع التكسير ، فإن التكسير والتصغير أخوان ، وقال الشاعر : [من الطويل]

فـإنـي وقفـت اليـوم والأمـس قبلـه ... ببابك حتىٰ كادت الشمس تغرب

روي هـٰذا البيت بفتح ( أمس ) علىٰ أنه ظرف معرب ؛ لدخول ( أل ) عليه ،

فلا خلاف في إعرابه وصرفه ، وأما بنو تميم . . فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ؛ للعلمية والعدل عن ( الأمس ) ، وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ، ويبنيه على الكسر في غيرها . ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً ( هؤلاءِ ) و( نَزَالِ ) و( حَذَامِ ) و( قَطَامِ ) . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ويروىٰ أيضاً بالكسر ، وتوجيهه إما : على البناء ، وتقدير ( أل ) زائدة ، أو على الإعراب علىٰ أنه قُدِّر دخول ( في ) على اليوم ، ثم عطف ( أمس ) عليه عطف التوهم ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ الكسرة فيه كسرة إعراب ؛ لدخول ( أل ) عليه . اهـ « شرح الشذور » .

كما قال الشارح ( . . **فلا خلاف في إعرابه وصرفه** ) أي : تنوينه ؛ لفقد شرط بنائه .

( **وأما بنو تميم . . فمنهم من أعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً** ) أي : رفعاً ونصباً وجراً ( **للعلمية والعدل عن « الأمس »** ) المعرَّف بـ ( أل ) ( **وأكثرهم** ) أي : أكثر بني تميم ؛ أي : جمهورهم ( **يخص ذلك** ) أي : إعرابه إعراب ما لا ينصرف ( **بحالة الرفع** ) خاصة ، ( **ويبنيه على الكسر في غيرها** ) أي : في غير حالة الرفع ؛ أي : في حالتي النصب والجر ، فيقولون : ذهب أمسُ بالضم بغير تنوين ، واعتكفت أمسِ ، وعجبت من أمسِ ، فيكسرونه فيهما على البناء ، كما مر ذلك كله نقلاً عن « شرح الشذور » .

( **ومن الأسماء المبنية على الكسر أيضاً** ) أي : كما بني ( أمس ) على الكسر ( **هؤلاءِ ونَزَالِ** ) ودراك وتراك وحذار ( **وحَذَامِ وقَطَامِ** ) ونحوهما ، من كل ماكان علىٰ وزن ( فَعَال ) علماً لمؤنث ، سواء كان مختوماً بـ ( الراء ) أم لا ؛ كرقاش وسجاح بالسين المهملة والجيم آخرها حاء مهملة ، اسم للكذّابة التي ادعت النبوة ، وهي زوجة مسيلمة الكذاب كما سيأتي ، وكساب اسم للكلبة ، وسكاب اسم للفرس ، وسفار اسم للماء ، وحضار بالحاء المهملة ، والضاد المعجمة ، اسم لكوكب ، ووبار بالباء الموحدة ، اسم لقبيلة ، وظفار بالظاء المعجمة والفاء ، اسم بلدة باليمن ونحوها .

**فأما ( هؤلاءِ )** : فهو من أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر والمؤنث ، و( الهاء ) فيه للتنبيه ، وعلة بنائه تضمنه معنى الإشارة ، الذي هو من معاني الحروف ، وبني على الكسر ؛ للتخلص من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك . **وأما ( نزال )** : فهو اسم فعل أمر بمعنى ( انزل ) ، وعلة بنائه ما تقدم في ( شتان ) ، وخصه بالحرب ؛ لكثرة قولهم عند طلب المبارزة : نزال ، ومثله : ( دَرَاك ) و( تَرَاك ) . . . . . . . . . .

---

( **فأما « هَولاءِ »** : **فهو** ) بعض ( **من** ) ألفاظ ( **أسماء الإشارة ، يشار به لجمع المذكر** ) نحو : ضربني هؤلاءِ الرجال ، ( **و** ) لجمع ( **المؤنث** ) نحو : ضربت هؤلاءِ النسوة ، ( **و«الهاء» فيه** ) حرف موضوع ( **للتنبيه** ) أي : لتنبيه المخاطب من الغفلة ؛ ليلقي سمعه إلى استماع الخطاب ، ( **وعلة بنائه** ) شبهه بالحرف المقدر شبهاً معنوياً ؛ لـ ( **تضمنه معنى الإشارة** ) أي : معنىٰ هو الإشارة ، ( **الذي** ) صفة للمعنىٰ ؛ أي : معنىٰ هو الإشارة ، الذي ( **هو** ) نوع ( **من معاني الحروف** ) أي : المقدرة ؛ لأن الحق في الإشارة ؛ لكونه معنىً من المعاني ، كالتنبيه والتمني والترجي أن يوضع له حرف خاص به ، ولكن لم تضع العرب له حرفاً خاصاً به ، بل اكتفوا بدلالة الاسم عليه .اهـ « فوائد » ، ( **وبني** ) هـٰؤلاء ( **على الكسر للتخلص** ) والفرار ( **من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في ذلك** ) أي : في التخلص من التقاء الساكنين ، وفي كلامه طَيٌّ ، والأصل : وإنما بني ؛ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له أصلاً في الإعراب ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص .

( **وأما « نَزَالِ »** : **فهو اسم فعل أمر بمعنى « انزل »** ، **وعلة بنائه ما تقدم في «شَتَّان»** ) من شبهها بالحرف شبهاً استعمالياً ؛ وإنما حرك ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة ؛ لأنها الأصل في حركة التخلص ، ( **وخَصَّه** ) الناظم في النظم ( **بالحرب** ) حيث قال : ( وقيل في الحرب : نزال ) ( **لكثرة قولهم** ) أي : قول العرب ( **عند طلب المبارزة** ) ، والمظاهرة للحرب لفظة : ( **نَزَال** ) أي : انزل لي ، واخرج إلي ؛ لنتضارب ولنتسايف ، ( **ومثله** ) أي : ومثل ( نزال ) في بنائه على الكسر كل ما كان علىٰ وزن ( فَعَال ) دالاً علىٰ أمر ؛ كـ ( **دراك** ) بمعنىٰ ( أدركني ) ( **وتراك** ) بمعنى ( اترك ) هـٰذا العمل ، وذَهَاب بمعنى ( اذهب ) ، وكَتَاب بمعنى ( اكتب ) ،

**فأما ( حَذَامِ ) ونحوها مما هو علىٰ وزن ( فَعَالِ ) بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار إليه بقوله : ( في الدمىٰ ) كوبار وظفار وسكاب وسجاح : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً تشبيهاً له بـ ( فَعَالِ ) الدال على الأمر في الوزن والعدل التقديري ، قال الشاعر :**

**إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام**

---

وكذا ما كان علىٰ وزن فَعَال دالاً علىٰ سب المؤنث ، ولكن لا يستعمل هٰذا النوع إلا في النداء ، تقول : يا خَبَاث بالكسر بمعنىٰ يا خبيثة ، ويا دَفَارِ بالدال المهملة بمعنىٰ يا منتنة ، ويا لَكَاع بمعنىٰ يا لئيمة .

ويجوز قياساً مطرداً صوغ النوعين ؛ أي : صوغ ( فَعَال ) بمعنى الأمر كنزال ، وصوغ ( فَعَال ) بمعنىٰ سب المؤنث ؛ كيا لكاع مما اجتمع فيه ثلاثة شروط ، وهو أن يكون فعلاً ثلاثياً تاماً ، فيبنىٰ من نزل نزال ، ومن ذهب ذهاب ، ومن فسق فساق بمعنىٰ يا فاسقة ، ومن فجر فجار بمعنىٰ يا فاجرة ، ومن سرق سراق بمعنىٰ يا سارقة ، ومن زنىٰ زَنَاءِ بمعنىٰ يا زانية ، ولا يجوز بناء شيء منهما من اللصوصية ؛ لأنها لا فعل لها ، ولا من دحرج وانطلق واستخرج ؛ لأنها زائدة على الثلاثة ، ولا من نحو : ( كان ) و( ظل ) و( بات ) و( صار ) لأنها ناقصة لا تامة . اهـ من « شرح الشذور » .

( **فأما « حَذَامِ » ونحوها مما هو علىٰ وزن « فَعَالِ » بفتح أوله علماً لمؤنث ، كما أشار** ) الناظم ( **إليه بقوله : « في الدمىٰ »** ) أي : في أعلام النساء ( **كوَبَارِ وظَفَارِ وسَكَابِ وسَجَاح : فأهل الحجاز يبنونه على الكسر مطلقاً** ) أي : سواء كان آخره ( راء ) أو لا ، ( **تشبيهاً له بـ « فَعَالِ » الدال على الأمر** ) كنزَال ( **في الوزن والعدل التقديري** ) لأن نحو : ( قطام ) معدول عن قاطمة ، كما أن ( نزال ) معدول عن انزل ، فالمانع له من الصرف حينئذ العدل التقديري والعلمية ، ووجه علمية ( نزال ) المؤنث أنه علم علىٰ صفة انزل . اهـ « سجاعي » ، ( **قال الشاعر :** ) : [من الوافر]

( **إذا قالت حذامِ فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذامِ** )

قاله جرير بن مصعب ، و( حَذَام ) امرأته ، والمشهور إعجام الذال لا إهماله ، وأما ( وَبَار ) . . فاسم قبيلة ، و( ظَفَار ) اسم بلدة باليمن ، ومن جَزْعها ؛ أي :

وَأكثر بني تميم يوافقهم فيما ختم بـ ( راء ) ، فتبنيه على الكسر مطلقاً ، وتعرب غيره إعراب ما لا ينصرف ، وغير الأكثر منهم ذهب إلىٰ إعرابه مطلقاً إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل عند سيبويه ، وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرد ، وهو الظاهر .
و( الدُّمَىٰ ) بضم الدال المهملة ، جمع دمية ، وهي الصورة المنقوشة . . . . . . . . .

---

خرْزها كان عِقْد أمِّ المؤمنين السيدة عائشة رضي الله تعالىٰ عنها في قصة الإفك ، ورواية : ( أظفارَ ) جمع ظفر تحريف ، و( سَكَاب ) اسم لفرس ، و( سَجَاح ) اسم للكذَّابة التي ادَّعت النبوة ، وهي زوجة مسيلمة الكذاب ، و( سَفَار ) اسم لبئر ، و( حَضَار ) اسم لكوكب .

( **وأكثر بني تميم يوافقهم** ) أي : يوافق الحجازيين ( **فيما ختم بـ « راء » فتبنيه** ) أي : فتبني بنو تميم ؛ أي : أكثرهم ما ختم بـ ( راء ) كـ ( وبار ) ( **على الكسر مطلقاً** ) أي : رفعاً ونصباً وجراً ، وخصوا ذوات ( الراء ) بالبناء على الكسر ؛ لأن مذهبهم الإمالة ، فإذا كسروا . . توصلوا إليها كما مر ، ( **وتعرب** ) بنو تميم ( **غيره** ) أي : غير ما ختم براء كـ ( حذام ) و( قطام ) ( **إعراب ما لا ينصرف** ) بلا تنوين في الأحوال الثلاثة ، ويجره بالفتحة في حالة الجر .

( **وغير الأكثر منهم** ) أي : من بني تميم ( **ذهب إلىٰ إعرابه** ) أي : إلىٰ إعراب ما كان علىٰ وزن ( فَعَال ) علماً لمؤنث ( **مطلقاً** ) أي : سواء ختم براء أم لا ( **إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والعدل** ) التقديري ( **عند سيبويه** ) لأنه معدول عن حاذمة من الحذم ، وهو القطع كما مر ، ( و ) قيل : تعربه إعراب ما لا ينصرف ( **للعلمية والتأنيث المعنوي** ) كزينب ( **عند المبرد ، وهو الظاهر** ) لتحقق التأنيث ، والعدل إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره ، وعلىٰ هـٰذا فهو علم مرتجل ، وعلى الأول علم منقول عن فاعلة ، صفة مؤنث كما في ( عمر ) اهـ « خضري » ، وعبارة الشارح هنا في « شرح القطر » : قيل : وهو الظاهر ؛ إذ لا يعدل إلى العدل إلا إذا لم يوجد سبب غيره ، وقد أمكن اعتبار التأنيث ، فلا وجه للتكلف إلىٰ غيره .

( **والدُّمَىٰ : بضم الدال المهملة** ) وبالقصر ، ( **جمع دمية ، وهي الصورة المنقوشة**

على الحائط ، وتطلق على الصورة الجميلة علىٰ سبيل التشبيه .

وَقَـدْ بُنِـيْ يَفْعَلْـنَ فِـي ٱلْأَفْعَـالِ فَمَـا لَـهُ مُغَيِّـرٌ بِحَـالِ
تَقُـولُ مِنْـهُ ٱلنُّـوقُ يَسْـرَحْـنَ وَلَـمْ يَسْـرَحْـنَ إِلاَّ لِلَّحَـاقِ بِـٱلنَّعَـمْ
فَهَـٰذِهِ أَمْثِلَـةٌ مِمَّـا بُنِـي جَـائِلَـةٌ دَائِـرَةٌ فِـي ٱلْأَلْسُـنِ
وَكُـلُّ مَبْنِـيٍّ يَكُـونُ آخِـرُهُ عَلَـىٰ سَـوَاءٍ فَـٱسْتَمِـعْ مَـا أَذْكُـرُهُ

---

**على الحائط )** والجدار، **( وتطلق على الصورة الجميلة )** في أي مكان كان **(علىٰ سبيل التشبيه )** لها بالصورة المنقوشة على الجدار ، وقيل : هي صورةِ من العاج ، يعملها اليونانيون ، ويجعلونها قبالة المرأة الحاملة إذا أتىٰ عليها ثلاثة أشهر ؛ ليأتي الولد علىٰ شكلها . اهـ من هامش الشارح ، وقد تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث . . كان معرباً ، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث . . يبنىٰ على السكون ؛ نحو : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ ﴾ .

فقال رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين :

**( وقـد بنـي يفعلـن فـي الأفعـال فمـا لـه مغيـر بحـال**
**تقـول منـه النـوق يسـرحـن ولـم يسـرحـن إلا للحـاق بـالنعـم**
**فهـٰذه أمثلـة ممـا بنـي جـائلـة دائـرة فـي الألسـن**
**وكـل مبنـي يكـون آخـره علـىٰ سـواء فـاستمـع مـا أذكـره )**

أي : **( وقد بني )** على السكون **( يفعلن )** أي : موازن **( يفعلن )** من كل فعل مضارع اتصل به نون الإناث حالة كونه **( في الأفعال )** أي : من الأفعال ، سواء كان من ثلاثي مجرد ؛ نحو : الهندات يضربن ، أو من رباعي ؛ نحو : الهندات يكرمن ، أو من خماسي ؛ نحو : النسوة ينطلقن ، أو من سداسي ؛ نحو : المطلقات يُسْتَمْتَعْنَ ، ولكن هـٰذا قيد لا مفهوم له ، كما في « النزهة » ، **( فما له )** أي : فما للمضارع المتصل به نون الإناث عامل **( مغير )** له ؛ أي : عامل مؤثر فيه لفظاً **( بحال )** أي : في جميع أحواله ، سواء دخل عليه عامل النصب ، أو عامل الجزم ؛ لأنه مبني ، والمبني يلزم حالة واحدة ، وإلىٰ هـٰذا أشار بعضهم مُلْغِزاً ؛ حيث قال بيتاً من الشعر :

ومـا نـاصـب للفعـل أو جـازم لـه ولا حكـم لـلإعـراب فيـه يشـاهـد )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

ويجاب عن هٰذا اللغز : هو ناصب أو جازم دخل على المضارع الذي اتصل به نون الإناث ؛ نحو : النوق لم يُرْكَبْنَ ، ولن يُرْكَبْنَ ، وزعم قوم : أن المضارع المتصل به نون الإناث معرب بحركة مقدرة ، منع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب . اهـ « حمدون » .

ولم يتعرض الناظم المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد المباشرة له ؛ نحو : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِي ٱلْحُطَمَةِ ﴾ ، ﴿ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ لما فيه من الخلاف ، فمذهب الجمهور : أنه مبني معها على الفتح لا على السكون ؛ فراراً من التقاء الساكنين ، ونُقل عن بعضهم أنه معرب بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة طلباً للتخفيف ؛ لتركبه مع النون تركيب ( خمسةَ عشرَ ) بدليل أنه لو فَصَل بينه وبين النون فاصل . . لم يحكم ببنائه ؛ نحو : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ وإنما بني المضارع مع النونين ؛ لمعارضتهما سبب إعرابه ، وهو شبهه بالاسم ؛ لكونهما من خواص الأفعال ، فرجع إلىٰ أصله الذي هو البناء ، ولم يُبْنَ مع ( لم ) و( قد ) وحرف التنفيس و( ياء ) الفاعلة ، مع أنها من خواصه أيضاً ؛ لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاتم للكلمة ، وليس ما ذكر كذلك .

**نعم** ؛ ( ياء ) الفاعلة كالجزء منه ، لكنها حشو لا آخر ؛ إذ بعدها نون الرفع فلم تَقْوَ كالنونين فتدبر . اهـ « خضري » .

**فإن قلت** : إن البناء أصل في الأفعال ، فلا حاجة إلى السؤال عن سبب بنائه . .
**قلت** : بأن إعرابه صار كالأصل ؛ لقوة شبهه بالاسم ، فاستحق السؤال عن خروجه عن ذلك ، وبني علىٰ حركة مع نوني التوكيد ؛ ليعلم أن له فرعيّةً في الإعراب ، وخُصَّ بالفتحة ؛ لتعادل خفتُها ثقلَ تركيبه معهما ، وسكن مع نون الإناث ؛ لأنه الأصل في المبنيات ، وقيل : حملاً له على الماضي المتصل به هٰذه النون ؛ نحو : الهندات ضَرَبْنَ . اهـ ( منه ) .

( **تقول** ) أيها السائل أو أيها النحوي ( **منه** ) أي : من المضارع المتصل به نون الإناث المبني معها على السكون ؛ أي : تقول في مثاله مع عامل الرفع : ( **النوق** )

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

مبتدأ ، جمع ناقة ، وهي أنثى الإبل ، ( **يسرحن** ) خبره أي : ينطلقن ويمشين من المراح إلى المرعىٰ ، ومع عامل الجزم : ( **ولم يسرحن** ) أي : ولم ينطلقن ( **إلا للحاق بالنَّعَم** ) أي : إلا للحوقهن بالنَّعَم والمواشي ، اللاتي سرحن قبلهن إلى المرعىٰ ، ومع عامل النصب : لن يسرحن ( ولم يرحن ) أي : لم يذهبن في الرواح ، وهو ما بعد الزوال ، إلا لمجرد لحوقها بالسارحات في الصباح ؛ لأن الوقت لا يسع لرعيهن ، أو لم يرجعن مع السارحات إلى المراح ، إلا لمجرد اللحوق بالسارحات ؛ لأنهن لم تشبع من الرعي ، وقال اليمني : اقتصاره علىٰ نون الإناث تقتضي أنه معرب مع نون التوكيد ، وهو مذهب جماعة من النحاة ، لكن الجمهور علىٰ أنه مبني مع النون المباشرة له . اهـ ( منه ) .

( **فهٰذه** ) الكلمات المذكورة في هٰذا الباب ( **أمثلة مما بني** ) أي : بعض أمثلة ما بني من الأسماء والأفعال والحروف ، وأتىٰ بـ ( من ) التبعيضية إشارة إلىٰ أنه لم يستوفِ جميع أمثلة المبنيات ، وإنما ذكر جملة منها ؛ لكونها متقاولة متدوالة مشهورة ، كما قال : ( **جائلة** ) أي : متداولة بين الناس ، ينقلها بعضهم عن بعض بالرفع صفة ثانية لـ ( أمثلة ) ، والنصب حال منه ؛ لتخصصه بالوصف ، ( **دائرة** ) أي : متكررة ( **في الألسن** ) أي : علىٰ ألسنتهم صفة ثالثة ، أو حال من الأمثلة ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم الناطقة باللغة العربية الفصيحة .

وأشار بقوله : ( **وكل مبني** ) من هٰذه المبنيات وغيرها ( **يكون آخره علىٰ** ) حدٍّ ( **سواء** ) أي : علىٰ حالة واحدة ، من سكون أو ضم أو فتح أو كسر لا يتغير منها أبداً ، بل يلزم حالة واحدة إلى الفرق بين المعرب والمبني ، فالمبني ما يلزم حالة واحدة ، من سكون أو حركة ، فسكونه وحركته ليسا بعامل دخل عليه حتىٰ يتغير آخره بعامل آخر ، بخلاف المعرب ؛ فإنه ما يتغير آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، فسكونه وحركته يكونان بعامل ، فيوجدان بوجوده وينعدمان بعدمه ، فقد ظهر لك أنهما ضدان ، ( **فاستمع** ) أيها الطالب ( **ما أذكره** ) لك من أحكام المبني وأمثلته ، وقس عليه غيره ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

تقدم أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث. . كان معرباً ، فذكر هنا أنه إذا اتصلت به نون الإناث. . بني على السكون ؛ نحو : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ، و( النوق يسرحن ) ، وإذا دخل عليه عامل ؛ نحو : لن يضربن ، ولم يسرحن. . لم يؤثر فيه لفظاً ، وهٰذا معنىٰ قوله : ( فما له مغير بحال ) ، وإلىٰ ذلك أشار بعضهم ملغزاً حيث قال :

وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد

ومثله الماضي المتصل بضمير رفع متحرك ؛ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **تقدم** ) لك أيها السائل في ( باب الإعراب ) عند قول الناظم :

( فالرفع والنصب بلا مانع ... قد دخلا في الاسم والمضارع )

( **أن المضارع إذا لم تباشره نونا التوكيد ، ولم يتصل به نون الإناث. . كان معرباً ، فذكر** ) الناظم ( **هنا** ) أي : في هٰذا الباب ( **أنه** ) أي : أن المضارع ( **إذا اتصلت به نون الإناث. . بني على السكون** ) لأنه الأصل في البناء ، وإنما بني مع النونين ؛ لمعارضة شبهه بالاسم بدخول ما هو من خواص الفعل عليه ، كما مر في رسالتنا ؛ مثاله : ( **نحو** : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ ) ، ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ ، ( و«**النوق يسرحن**» ، **وإذا دخل عليه عامل** ) نصب أو جزم ( **نحو** : ) الهندات ( **لن يضربن** ، **و** ) النوق ( **لم يسرحن**. . **لم يؤثر فيه** ) أي : في المضارع المتصل بها ( **لفظاً** ) لا محلاً ، فيكون لفظه ملازماً للسكون ، سواء دخل عليه عامل نصب أو جزم ، ولكن تكون الجملة في محل نصب أو جزم ، ( **وهٰذا** ) أي : عدم تأثير العامل فيه لفظاً ( **معنىٰ قوله** ) أي : قول الناظم : ( « **فما له مغير بحال** » ، **وإلىٰ ذلك** ) أي : إلىٰ عدم تأثره بالعامل ( **أشار بعضهم ملغزاً** ؛ **حيث قال** ) : [من الطويل]

( **وما ناصب للفعل أو جازم له ... ولا حكم للإعراب فيه يشاهد** )

ويجاب عن هٰذا اللغز : بأنه المضارع الذي اتصلت به نون الإناث ، ( **ومثله** ) أي : ومثل المضارع المتصل به نون الإناث في مطلق سكون آخره وإن اختلفت العلة : ( **الماضي المتصل بضمير رفع متحرك** ) لأن الماضي إنما بني على السكون في هٰذه

كضربت وضربن . ولم يتعرض لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة له ؛
نحو : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ و﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الحالة ، مع كونه مفتوح الآخر أبداً ؛ دفعاً لكراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ، كما مر في ( باب قسمة الأفعال ) عند قول الناظم :

( وحكمـــه فتـــح الأخيـــر منـــه كقـــولهـــم ســـار وبـــان عنـــه )

مثال الماضي المبني على السكون : ( كـ ) قولك : ( ضربت ) زيداً ، ( و ) الهندات ( ضربن ) .

( ولم يتعرض ) الناظم هنا ؛ أي : لم يذكر تعريضاً ولا تصريحاً ( **لحكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد** ) ثقيلة كانت أو خفية ( **المباشرة له** ) أي : اللاحقة له بالرفع صفة للنون ؛ أي : المتصلة بالمضارع بلا فاصل بينهما ، من ( ألف ) اثنين أو ( واو ) الجماعة أو ( ياء ) المؤنثة المخاطبة ، **وحكمه** : البناء على الفتح ، وحقه أن يذكر عند قوله : ( والفتح في أين وأيان ) .

مثال المباشرة ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ) فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ ، **وإعرابه أن يقال فيه** : ( اللام ) موطئة للقسم المحذوف ، ( ينبذن ) فعل مضارع مغير الصيغة ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف لا محل له من الإعراب ، مبني على الفتح ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ، تقديره : ( هو ) يعود على الهمزة ، والجملة جواب القسم ، لا محل لها من الإعراب ، ( و ) مثال الخفيفة المتصلة به ؛ نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿ وَلَيَكُونَا ) مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ وإعرابه : ( اللام ) موطئة للقسم ، ( يكونا ) فعل مضارع ناقص ، مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للتخفيف ، ونون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مبنية على السكون ، واسمها ضمير يعود علىٰ ( يوسف ) ، و( من الصاغرين ) خبرها ، والجملة جواب القسم ، وجملة القسم معطوفة علىٰ جملة القسم المذكور قبله ، وإنما بني المضارع معها ؛ لمعارضة شبهه بالاسم ، الذي هو سبب في إعرابه ؛ باتصال هـٰذه النون به ، التي هي من خواص الفعل ، وإنما حرك ؛ ليعلم أن له فرعية في الإعراب ، وكانت الحركة فتحة ؛ لِتُعَادِل خفتُها ثقلَ التركيب الواقع فيه مع هـٰذه النون ؛ أي : ولم

ومذهب الجمهور : أنه مبني معها على الفتح ؛ لتركبه معها تركيب ( خمسةَ عشرَ ) بدليل أنه لو فصل بينه وبين النون فاصل . . لم يحكم ببنائه ؛ نحو : ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ ، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

يتعرض حكم المضارع المتصل بهٰذه النون هنا ؛ استغناءً عنه بما ذكره في ( باب قسمة الأفعال ) ، أو ترك ذكره هنا ، لما في بنائه من الخلاف بين الجمهور وغيرهم ؛ لأن من النحاة من يقول : إنه مرفوع بضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة المجلوبة ؛ تخفيفاً لثقل تركيبه مع النون تركيب ( خمسةَ عشرَ ) .

( **ومذهب الجمهور : أنه مبني معها** ) أي : وأما مذهب الجمهور . . . فإن المضارع معها مبني ( **على الفتح** ) تخفيفاً ( لـ ) ثقل ( **تركبه معها** ) تركيباً كـ ( **تركيب « خمسة عشر »** ) ونحوه في إيجابه الثقل ؛ أي : مبني مع اتصالها به على الفتح ؛ لعلة الثقل ( **بدليل أنه** ) أي : أن الشأن والحال ( **لو فَصَل** ) بفتحتين ببنائه للفاعل ( **بينه** ) أي : بين المضارع ، ( **وبين** ) هٰذه ( **النون فاصل** ) كـ( ألف ) اثنين و( واو ) الجماعة ( . . **لم يحكم ببنائه** ) أي : ببناء المضارع ؛ لعدم تركبه معها ؛ لوجود الفاصل ، وعدم مباشرتها إياه ؛ مثال الفصل بينهما بألف اثنين : ( **نحو** ) قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ ) خطاباً لموسىٰ وهارون ، ومثال الفصل بـ( الواو ) : نحو قوله تعالىٰ : ( ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ ) ، قوله : ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ **أصله قبل التوكيد والنهي** : تتبعان بتخفيف نون الرفع ، فدخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان الألف والنون المدغمة ، ولم يجز حذف الألف ، لئلا يلتبس بفعل الواحد ، ولا حذف النون ؛ لفوات المقصود منها ، فحركت النون بالكسرة ؛ تشبيهاً لها بنون المثنى الواقعة بعد الألف . اهـ « مجيب » .

وقوله : ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ **أصله قبل التوكيد** : يصدونك ، فدخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان الواو والنون المدغمة ، فحذفت الواو لاعتلالها ؛ لوجود الضمة الدالة عليها . اهـ « مجيب » ، ومثال الفصل بـ( الياء ) : نحو قوله تعالىٰ : ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ **أصله قبل التوكيد** : تَرْأَيِيْنَ بوزن تَفْعلِين ، نقلت حركة الهمزة إلىٰ ما قبلها ، ثم حذفت الهمزة ، فصار تَرَيِيْن ـ بفتح الراء ، وكسر

وقوله : ( فهـٰذه أمثلة مما بني ) إشارة إلىٰ أنه لم يستوف المبنيات ، وإنما ذكر جملة منها ؛ لكونها جائلة بين الناس ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم . وأشار بقوله : ( وكل مبني يكون آخره علىٰ سواء ) إلى الفرق .........................

---

الياء الأولىٰ ، وإسكان الثانية ـ فتحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين ، فصار ترين ، ثم دخل الجازم ، فحذف نون الرفع ، ثم أكد بالنون الثقيلة ، فالتقىٰ ساكنان ياء المخاطبة والنون المدغمة ، فحركت الياء بحركة مجانسة لها ؛ لتدل على المحذوف ، فصار ترين علىٰ وزن تَفَيِّن . اهـ ( منه ) .

## تتمة

### [حكم المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد]

وقول الشارح : ( ومذهب الجمهور أنه مبني معها على الفتح ) ، ومقابله ما ذهب إليه الأخفش من أنه مبني معها ، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، وما نقل عن بعضهم أنه معرب مطلقاً وإن اتصلت به نون التوكيد . . فالأقوال ثلاثة ، **والراجح** : مذهب الجمهور ، ونقل ابن مالك في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، بل الخلاف موجود ، فذهب قوم منهم ابنُ طلحة والسُّهَيْلي وابن دُرُسْتَوَيْه : إلىٰ أنه معرب بإعراب مقدر ، منع من ظهوره شبهه الماضي في صيرورة النون جزءاً منه ، وممن نقل هـٰذا الخلاف الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور رحمه الله تعالىٰ في « شرح الإيضاح » اهـ « ابن عقيل مع الخضري » .

( **وقوله** ) مبتدأ ؛ أي : وقول الناظم : ( **فهـٰذه** ) الكلمات المذكورة في هـٰذا الباب ( **أمثلة مما بني** ) أي : أمثلة لبعض ما بني من الكلمات العربية ( **إشارة** ) خبر المبتدإ ( **إلىٰ أنه** ) أي : إلىٰ أن الناظم ( **لم يستوف** ) أي : لم يكمل ذكر كل ( **المبنيات ، وإنما ذكر جملة** ) أي : بعضاً ( **منها** ) أي : من المبنيات بحسب الإمكان ( **لكونها** ) أي : لكون تلك البعض ( **جائلة** ) من الجولان ، يقال : جال الفرس في الميدان إذا طاف فيه لنشاطه ؛ أي : دائرة ( **بين الناس ؛ أي : دائرة علىٰ ألسنتهم** ) مُطَبَّقَةً علىٰ قواعدهم .

( **وأشار** ) الناظم ( **بقوله : « وكل مبني يكون آخره علىٰ سواء »** ) أي : علىٰ حالة مستوية متحدة متفقة ( **إلى الفرق** ) متعلق بـ( أشار ) أي : أشار إلى الحالة التي تُفرِّقُ

بين المعرب والمبني ؛ فالمبني ما يكون آخره سواءً ؛ أي : لازماً طريقةً واحدةً ، من سكون أو حركة ، فسكونه وحركته ليسا بعامل داخل عليه حتىٰ يتغير آخره ، بخلاف المعرب فإنه يتغير آخره باختلاف العامل ، فحركته وسكونه يكونان بعامل ، فيوجدان بوجوده ، فقد ظهر لك أنهما ضدان ، والله أعلم بالصواب .

وَقَدْ تَقَضَّتْ مُلْحَةُ ٱلإِعْرَابِ ... مُودَعَةً بَدَائِعَ ٱلآدَابِ

فَٱنْظُرْ إِلَيْهَا نَظَرَ ٱلْمُسْتَحْسِنِ ... وَحَسِّنِ ٱلظَّنَّ بِهَا وَأَحْسِنِ

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ ٱلْخَلَلاَ ... فَجَلَّ مَنْ لاَ عَيْبَ فِيهِ وَعَلاَ

---

( **بين المعرب والمبني** ، **فـ** ) يقال حينئذ : ( **المبني ما يكون آخره سواء** ) مع اختلاف الأحوال ( **أي** : **لازماً طريقة واحدة** ، **من سكون** ) كـ( هل ) و( بل ) و( كم ) ، ( **أو** ) من ( **حركة** ) كـ( أين ) و( أيان ) ، ( **فسكونه وحركته ليسا بـ** ) سبب ( **عامل داخل عليه حتىٰ يتغير آخره** ) باختلاف العوامل وتعاقبها عليه ، وذلك ( **بخلاف** ) معنى ( **المعرب** ) أي : مخالف لمعناه ، ( **فإنه** ) أي : لأن المعرب ( **يتغير** ) أحوال ( **آخره باختلاف** ) جنس ( **العامل** ) الداخل عليه ( **فحركته وسكونه يكونان بـ** ) بسبب ( **عامل** ، **فيوجدان بوجوده** ) وينعدمان بعدمه ( **فقد ظهر لك** ) أيها السائل من هٰذا الفرق الذي ذكره بين المعرب والمبني ( **أنهما** ) أي : أن المعرب والمبني ( **ضدان** ) لا يجتمعان ، والأَوْلىٰ أن يقال : هما نقيضان ؛ لأن الضدين لا يجتمعان في محل ، وقد يرتفعان معاً ، كما في الحموضة والحلاوة ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ؛ كالصحة والمرض ، وكما هنا ؛ لأن الكلمة إما : معربة أو مبنية ، ولا واسطة بينهما ، ( **والله أعلم بالصواب** ) وإليه المرجع والمآب .

ثم أشار الناظم إلىٰ أن هٰذه المنظومة الموسومة بـ« ملحة الإعراب » قد انتهت ، وتمت بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه ، فقال رحمه الله تعالىٰ ، ونفعنا بعلومه آمين :

( **وقد تقضت ملحة الإعراب ... مودعة بدائع الآداب**

**فانظر إليها نظر المستحسن ... وحسن الظن بها وأحسن**

**وإن تجد عيباً فسد الخللا ... فجل من لا عيب فيه وعلا** )

أي : ( **وقد تقضت** ) وانتهت وتمت وفرغت ( **ملحة الإعراب** ) أي : منظومتي

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

المسماة بـ« ملحة الإعراب » ، والملحة ـ بضم الميم ، وسكون اللام ـ : ما يُستملَحُ به الشيء ؛ كالملح للطعام ، والمستحسنة والمستملحة من الكلام ، وجمعها مُلَح بضم الميم ، وفتح اللام .

**والمعنىٰ** : تمت قصيدة يستحسن ، ويلتذ بها الإعراب ، ويبين بها قواعد علم الإعراب ، ففي الكلام استعارة تصريحية أصلية مجردة ؛ لمقارنتها بما يلائم المستعار له ، وهو الإعراب حيث شبه القصيدة التي هي الألفاظ بما يستملح به الطعام ، فاستعار لها اسم المشبه به ، وذكر الإعراب تجريد حالة كونها ( **مودعة** ) أي : مخزونة ( **بدائع** ) ، وغرائب علم ( **الآداب** ) الذي يؤدب اللسان ، ويحفظه من الخطإ ، والمودعة : اسم مفعول من أودع الوديعة إذا استحفظها غيره فهو مُودِع وذاك مُودَع ، فكأن المؤلف أودع في هـٰذه القصيدة ، واستحفظها ، وجعلها خزانة علوم الأدب ، والبدائع : جمع بديع ، والبديع الشيء العجيب الذي لم يسبق له مثال ، والآداب : جمع أدب ، والأدب ملكة تحمل صاحبها على اكتساب ما يُمدَح ، واجتناب ما يُذم ، وشبه علم النحو والصرف بالآداب ؛ لأنه يؤدب اللسان ، ويحفظه عن الخطإ واللحن ، ويحثه على الصواب ، وفي بعض النسخ : ( بدائع الإعراب ) ، والأُولىٰ أحسن ؛ لما في هـٰذه من عيوب القوافي .

( **فانظر إليها** ) أي : فانظر فيها أيها الراغب ، و( الفاء ) فيه للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر ، تقديره : إذا عرفت أن هـٰذه القصيدة مودعة جامعة بدائع الآداب ، وأردت بيان ما ينبغي لك . . فأقول لك : انظر إليها ( **نظر المستحسن** ) لها ، لا نظر العائب لها ؛ أي : نظر من يعدها حسنة ، ويعتقد أنها سليمة من العيب ، جامعة لغرائب الحِكَم ( **وحَسِّن الظنَّ بها** ) أي : حَسِّن ظنَّك بهـٰذه القصيدة ؛ لتنتفع وتستفيد منها باعتقاد أنها جامعة لبدائع الحكم ، ولا تسيء ظنَّك بها بالبحث عن معايبها وزللها ، فإن من أساء ظنه بشيء . . لا ينتفع به ، ( **وأحسن** ) إلىٰ ناظمها بالدعاء والاستغفار له ، كما أحسن إليك بهـٰذه القصيدة الخريدة ، فإنها مشهورة البركة ، قل أن يشتغل بها طالب إلا وانتفع بها ، ومنح خزائن العلم ؛ لأن ناظمها تلميذ الشيخ

يشير إلىٰ أن هـٰذه المنظومة الموسومة بـ« ملحة الإعراب » انقضت شيئاً فشيئاً ، مع ما أودع فيها من العلم والآداب ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

أبي إسحاق الشيرازي ، من كبار أئمة الشافعية ، صاحب « المهذب » و« التنبيه » ، وكان مجاب الدعوة كشيخه . اهـ « تحفة » .

ولما كان كلامه هـٰذا متضمناً الاعتناء بهـٰذه القصيدة لما أودعته من بدائع علم الإعراب . . أشار بقوله : ( **وإن تجد** ) أيها الناظر فيها ( **عيباً** ) أي : زللاً من حيث اللفظ ، وخطأً من حيث المعنىٰ ( . . **فسد الخللا** ) بألف الإطلاق ؛ أي : سد خللها وأَصْلِحْه ، ورُدَّهُ إلى الصواب بعدما حققته ، ولم يمكن الجواب عنه علىٰ وجه حسن ، إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاض واعتراض . . يسد الخلل ، ويزيل الزلل ، ويرده إلى الصواب ؛ ليكون ممن يدفع السيئة بالتي هي أحسن ، فإن الإنسان محل العيب والنقص والخطإ والنسيان ، والكمالُ لا يكون إلا لله عز وجل ، وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب ؛ ولذلك قال : ( **فجل** ) أي : تنزه عن سمات النقص والحدوث ( **من لا عيب** ) ولا نقص ( **فيه** ) أي : في ذاته وصفاته وأفعاله ، ( **وعلا** ) أي : اتصف بجميع صفات العلو والكمالات ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً ، وهو سبحانه ذو الكمال الذي لا يدانيه نقص ولا عيب ولا زوال .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( يشير ) الناظم ( **إلىٰ أن هـٰذه المنظومة الموسومة** ) أي : المسماة ( **بـ« ملحة الإعراب » انقضت** ) وانتهت ( **شيئاً فشيئاً** ) أي : على التدريج لا دفعة حالة كونها ( **مع ما أودع فيها** ) أي : مصحوبة بما أودع واستحفظ فيها ( **من العلم والآداب** ) معطوف على ( العلم ) أي : من علم النحو والصرف ، والأمثلة التي تؤدب ، وتذكر سامعها ، وترغبه في الخيرات ، وتجنبه عن المفاسد ؛ ليكون مركزاً للعلوم الدينية والأدبية .

وقد اشتملت هـٰذه المنظومة علىٰ دعوات كثيرة لطالبها ؛ كقوله : ( اسمع هديت الرشد ) ، و( لقيت الرشد ) ، و( فقس علىٰ قولي تكن علامة ) ، ( واحذر هديت أن تزيغ عنها) ( فاحفظها عداك اللحن )، ( واحفظ وقيت السهو ) ، و( إن تخرج تصادف رشدا ) ، ( وأينما تذهب تلاقي سعدا ) مع قوله متضرعاً : ( رب استجب دعائي ) .

فإنها مع سهولة ألفاظها اشتملت علىٰ جمل جمة من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة والأحكام النافعة ، التي من وفقه الله لامتثالها ، وفهم معانيها . . بلغ الرتبة العليا ، فينبغي للناظر فيها أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء ؛ لينتفع بها حفظاً وقراءةً وتفهماً ، فإن من أساء ظنه بشيء . . لم ينتفع به ، وأن يحسن ظنه بها ؛ ليبلغ بها ما يرتجيه ويؤمله من العلم ، وأن يحسن إلىٰ ناظمها بالدعاء ، كما أحسن إليه بها ، فإنها مشهورة البركة ، قل أن يشتغل بها طالب إلا . . .

---

( **فإنها** ) أي : فإن هـٰذه المنظومة ( **مع سهولة ألفاظها** ) قراءة قد ( **اشتملت علىٰ جمل جمة** ) أي : كثيرة ( **من مهمات النحو والتصريف ، وتضمنت أمثلتها من الحكم الجامعة** ) جمع حكمة ، وهي كل كلمة دعتك إلىٰ مكرمة ، ونهتك عن مذمة ، وكل كلام وافق الحق ، وكل كلام اشتمل على الترغيب والترهيب ، وكل كلام اشتمل على النصيحة ، ( **والأحكام النافعة** ) كقوله : ( احذر صفقة المغبون ) ( **التي من وفقه الله** ) تعالىٰ ( **لامتثالها ، وفهم معانيها . . بلغ** ) أي : وصل ( **الرتبة العليا ، فينبغي** ) أي : يطلب ( **للناظر فيها** ) ولو لبيباً لوذعياً ( **أن ينظر إليها** ) ، ويتأمل في معانيها ( **نظر من يستحسن للشيء** ) ويستطيبه ( **لينتفع بها حفظاً وقراءةً** ) لألفاظها ( **وتفهما** ) أي : تأملاً لمعانيها ، ( **فإن من أساء ظنه بشيء** ) مما ينتفع به ( . . **لم ينتفع به** ) لسوء ظنه ، قال تعالىٰ : « أنا عند ظن عبدي » .

وقوله : ( **وأن يحسن ظنه بها** ) أي : بهـٰذه المنظومة ، معطوف علىٰ قوله : ( أن ينظر إليها نظر من يستحسن للشيء ) من التحسين ؛ أي : وأن يحسن اعتقاده فيها ؛ لينتفع بها ويستفيد منها ؛ باعتقاد أنها جامعة لبدائع الحكم ، وألاَّ يسيء ظنه بها بالبحث عن معايبها وزللها ؛ لأن من أساء الظن بالشيء . . لا ينتفع به ( **ليبلغ بها** ) أي : بهـٰذه المنظومة ( **ما يرتجيه** ) ويطمعه ( **ويؤمله** ) ويقصده ( **من العلم** ) أي : من علم النحو والصرف ، ( **وأن يحسن** ) ويهدي ( **إلىٰ ناظمها بالدعاء** ) والاستغفار له ، من الإحسان ، معطوف علىٰ ( ينظر ) أيضاً ، ( **كما أحسن** ) الناظم ( **إليه** ) أي : إلى الناظر إليها ( **بها** ) أي : بهـٰذه المنظومة وما فيها من العلوم والنصائح ، ( **فإنها** ) أي : فإن هـٰذه المنظومة ( **مشهورة البركة** ) بين الناس؛ لأنه ( **قل أن يشتغل بها طالب إلا**

وانتفع بها ومنح . **والمُلحة** : الواحدة من المُلَح ، بضم الميم ، ما يستملح من الكلام ، **والبديع** : الشيء الغريب الذي لم ينسج علىٰ منواله . ولما كان كلامه هـٰذا متضمناً الاعتناء بهـٰذه « المنظومة » لما أودعته . . أشار بقوله : ( وإن تجد عيباً فسُدَّ الخَلَلا ) إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح له فيها انتقاض أو اعتراض . . أن يسد الخلل ، وذلك حيث تحققه ، . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

**وانتفع بها ، ومنح** ) أي : أُعطي ما يتمناه من العلوم النافعة ، والاستثناء من أعم الأحوال ؛ أي : قل اشتغال طالب بها في حال من الأحوال إلا والحال أنه قد انتفع بها ، وأعطي ما يأمله من العطايا العلمية .

( **والمُلحة** ) في كلامه ( **الواحدة** ) أي : المفردة ( **من المُلَح بضم الميم** ) وفتح اللام علىٰ وزان غرفة وغرف وهي ؛ أي : الملحة في المعنىٰ ( **ما يستملح** ) أي : يعد مليحاً فصيحاً ( **من الكلام** ، **والبديع** ) الذي هو مفرد البدائع المذكور في كلامه : ( **الشيء الغريب** ) الذي لا نظير له ، ( **الذي لم ينسج** ) ولم يوضع ولم يصنع ( **علىٰ منواله** ) ومثاله وهيئته شيء آخر ، كلاماً كان أو غيره ، والمنوال ـ بكسر الميم ، وسكون النون ـ علىٰ وزن مفتاح في الأصل : خشبة ينسج عليها الثوب ، ويلف عليها عند الحياكة والنسج ، والجمع مناويل كمفاتيح ، والنوال مثله . اهـ « مصباح » .

( **ولما كان كلامه هـٰذا** ) أي : كلام الناظم المذكور آنفاً ؛ يعني : قوله : ( فانظر إليها نظر المستحسن . . . ) إلخ ( **متضمناً** ) أي : مستلزماً ( **الاعتناء** ) والاهتمام (**بهـٰذه «المنظومة»**) ومرغباً في الإقبال عليها ( لما **أودعته** ) وخزنته من الودائع البديعة ، والحكم النافعة ( . . **أشار بقوله** : **وإن تجد** ) فيها ( **عيباً** ) أي : نقصاً من جهة المعنىٰ ، وخللاً من جهة اللفظ ( . . **فسد** ) أي : فأصلح ( **الخللا** ) والنقص الذي وجدته فيها علىٰ وجه الإنصاف ، ( **إلىٰ أن الناظر فيها إذا لاح** ) وظهر ( **له فيها** ) أي : في هـٰذه المنظومة ( **انتقاض** ) أي : تناقض في الألفاظ ، ( **أو اعتراض** ) أي : تعارض في المعنىٰ له ( . . **أن يسد** ) ويصلح ( **الخلل** ) والنقص بعد الإمعان والإنصاف ، وقوله : ( انتقاض أو اعتراض ) الصواب فيه أن يقال : ( تناقض أو تعارض ) بالضاد في آخرهما ، وبالواو في العطف ، ( **وذلك** ) أي : سده الخلل ( **حيث تحققه** )

ولم يمكن الجواب عنه علىٰ وجه حسن ؛ ليكون ممن يدفع بالتي هي أحسن ، فإن الإنسان . . . محل العيب والنقص ، والكمال لا يكون إلا لله ، ( فجل من لا عيب فيه وعلا ) . وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب . ثم ختم هٰذه « المنظومة » بما بدأ به من الحمد المعقب بالصلاة ، فقال :

**وَٱلْحَمْـــدُ للهِ عَلَـــىٰ مَـــا أَوْلَـــى فَنِعْـمَ مَـا أَوْلَـىٰ وَنِعْـمَ ٱلْمَـوْلَـى**
**ثُـمَّ ٱلصَّـلَاةُ بَعْـدَ حَمْـدِ ٱلصَّمَـدِ عَلَـى ٱلنَّبِـيِّ ٱلْهَـاشِمِـي مُحَمَّـدِ**
**وَآلِـــهِ وَصَحْبِـــهِ ٱلأَطْهَـــارِ ٱلْقَـائِمِيـنَ فِـي دُجَـى ٱلأَسْحَـارِ**

---

وتيقنه ، ( **ولم يمكن الجواب عنه** ) أي : عن ذلك الخلل ( **علىٰ وجه حسن** ) واعتذار عن الناظم بأنه سبق قلم ، أو وقع منه سهواً .

وقوله : ( **ليكون** ) متعلق بقوله : ( أن يسد الخلل ) أي : له سد الخلل ؛ ليكون ( **ممن يدفع** ) السيئة ( **بالتي** ) أي : بالخصلة التي ( **هي أحسن** ) وأصلح لمن أساء ( **فإن الإنسان** ) أي : جنسه . . . ( **محل العيب** ، و ) مركز ( **النقص** ) عطف تفسير لما قبله ، ( **والكمال** ) الذي لا يدانىٰ ولا يرام ( **لا يكون إلا لله** ) عز وجل ، كما قال الناظم : ( « **فجل من لا عيب فيه وعلا** » ، **وأصل الخلل : الفرج التي تكون بين ألواح الباب** ) المركب من ألواح كثيرة .

( **ثم ختم** ) الناظم ( **هٰذه « المنظومة » بما بدأ به من الحمد المعقب** ) أي : الملحف ( **بالصلاة** ) والسلام علىٰ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ( **فقال** ) :

**( والحمــــد لله علـــىٰ مـــا أولـــى فنعـــم مـــا أولـــىٰ ونعـــم المـــولـــى**
**ثـــم الصـــلاة بعـــد حمـــد الصمـــد علـــى النبـــي الهـــاشمـــي محمـــد**
**وآلــــه وصحبــــه الأطهـــــار القـــائميـــن فـــي دجـــى الأسحـــار )**

وفي بعض النسخ بدل هٰذا البيت الأخير قوله :

وآلـــه الأفـــاضـــل الأخيـــار مـــا انسلـــخ الليـــل مـــن النهـــار
ثـــم علـــىٰ أصحـــابـــه وعتـــرتـــه وتـــابعـــي مقـــالـــه وسنتـــه

وفي بعض النسخ القديمة زيادة في آخر المنظومة ، وهو قوله :

أبيـــاتُهـــا ثـــلاث مئـــة وَفَـــتْ وبعـــدهـــا خمـــس وسبعـــون أَتَـــتْ

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

( **والحمد** ) أي : جنس الحمد مستحق ( لله ) وحده سبحانه وتعالىٰ ؛ لأنه الفاعل المختار ، فلا يكون لغيره سبحانه أَيَّ عملٍ حقيقةً ، قال تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ ويحتمل أن تكون الجملة خبرية لفظاً إنشائية معنًىٰ ؛ لإنشاء الثناء بالمضمون لا نفس المضمون ؛ لأن استحقاق الحمد واختصاصه بالله ذاتي له أزلي ، لا يقبل التجدد ، وإنشاء الثناء بالمضمون يحصل ، سواء كانت ( أل ) في الحمد عهدية أو استغراقية أو جنسية ، ويحتمل أن تكون خبرية لفظاً ومعنىٰ ؛ للإخبار بثبوت المحامد لله ، والإخبارُ بالحمد حمد باعتبار اللازم ؛ لأن المخبر بثبوت الثناء مثنٍ ، أو يراد بالحمد المحمود به ، وهي الكمالات ، فقوله : ( الحمد لله ) في قوة قوله : الكمالات ثابتة لله تعالىٰ .

و( علىٰ ) في قوله : ( **علىٰ ما أولىٰ** ) وأعطىٰ وأنعم به علىٰ عباده للتعليل إما : علة لإنشاء الثناء بالمضمون علىٰ أنها إنشائية ، أو علة لإثبات الحمد لله **علىٰ** أنها خبرية ، ومعنىٰ إثباته : اعتقاده لله ، وإلا . . فهو ثابت أزلاً ، لا يقبل التجدد ، كما علمت آنفاً ، ويحتمل أنه خبر بعد خبر ؛ إشارة إلىٰ أنه تعالىٰ كما يستحق الحمد لذاته . . يستحقه لأفعاله ، فكأنه قال : الحمد كائن لذات الله ، الحمد كائن لإنعام الله ، ولا يصلح أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بـ( الحمد ) لئلا يلزم الإخبار عن المصدر قبل تمام عمله ، و( ما ) موصول اسمي ، والعائد محذوف ؛ أي : أولىٰ به بناء علىٰ جواز حذف العائد وإن لم يجر بما جر به الموصول ، ويحتمل أنها موصول حرفي ، يؤول مع ما بعدها بمصدر ؛ أي : علىٰ إيلائه وإنعامه وهو أولىٰ ؛ لأنه لا يحوج إلىٰ حذف ، ( **فنعم** ) وحسن وعظم ( **ما أولىٰ** ) أي : فنعم ما أولاه سبحانه وتعالىٰ لعباده ، وأعطاه من النعم الظاهرة والباطنة ، ( **ونعم المولىٰ** ) والناصر لعباده المؤمنين ؛ أي : جَلَّ المولىٰ وعَزَّ في ذاته وصفاته وأفعاله عن الأغراض والعلل ، والغرض من الجملتين : التعجب من كَثْرَة عطائه وعمومه وعظمة ذاته وصفاته .

وأتىٰ بـ( ثم ) المفيدة للترتيب في قوله : ( **ثم الصلاة بعد حمد الصمد** ) إشارة إلىٰ أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق مؤخرة عن رتبة ما يتعلق بالخالق ؛ أي : ثم بعد حمد

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

---

الصمد سبحانه نقول : الصلاة ؛ أي : الرحمة المقرونة بالتعظيم كائنة ( **على النبي** ) أي : على الرافع المرفوع ( **الهاشمي** ) أي : المنسوب إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، وفي بعض النسخ بدل الهاشمي : ( المصطفىٰ ) أي : الذي اصطفاه الله تعالىٰ ، واختاره علىٰ سائر الأولين والآخرين ، وقوله : ( **محمد** ) علم علىٰ نبينا صلى الله عليه وسلم ، سمي بذلك ؛ لكثرة خصاله الحميدة ، وهو علم منقول من اسم مفعول حمد المضعف المبني للمجهول ، كمفضل من فضل المضعف ، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة .

وأفرد الناظم الصلاة من السلام ؛ لضيق النظم ، أو لكونه من المتقدمين الذين لا يرون كراهة الإفراد ، ورجح النووي ومن تبعه من المتأخرين كراهةَ الإفراد بشروط ثلاثة : **الأول** : أن يكون منا ، بخلاف ما إذا كان منه صلى الله عليه وسلم فإنه حقه ، **الثاني** : أن يكون في غير الوارد ، أما فيه . . فلا يكره الإفراد ، **الثالث** : أن يكون من غير داخل الحجرة الشريفة ، أما هو . . فيقتصر فيه على السلام ؛ بأن يقول بأدب وخضوع : السلام عليك يا رسول الله ، فلا يكره في حقه الإفراد . اهـ « باجوري على الغزي » ، و( الصمد ) من يصمد إليه ، ويرجع عند الشدائد والحوائج ، و( محمد ) من كثرت خصاله الحميدة من مكارم الأخلاق ؛ كالعلم والحلم والكرم والجود مثلاً ، ثم عطف على النبي صلى الله عليه وسلم آله وصحبه بقوله : ( **وآله وصحبه** ) أي : وعلىٰ آله صلى الله عليه وسلم ( **الأطهار** ) من الرذائل الحسية والمعنوية ، أخذه من قوله تعالىٰ : ﴿ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ ، وفي بعض النسخ بدل هٰذا الشطر : ( وآله الأئمة الأطهار ) ، وصحبه ( **القائمين** ) بالصلاة والتهجد ( **في دجى الأسحار** ) أي : في ظلمات الأسحار ، ففيه لف ونشر مرتب .

و( آله ) صلى الله عليه وسلم : أقاربه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب ، ولكن المراد بهم في مقام الدعاء ، كما هنا كل مؤمن ولو كان عاصياً ؛ ليعم الدعاء ، والصحب : جمع صاحب بمعنى الصحابي عند الأخفش ، كركب جمع راكب ، واسم جمع له عند سيبويه .

. . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . .

**والفرقِ بين الجمع واسم الجمع** : أن دلالة الجمع علىٰ أفراده دلالة التكرار بحرف العطف ، فهو من باب الكلية ، واسم الجمع من باب الكل ، وفرق بين الكل والكلية ، الشيخ عبد الرحمـٰن الأخضري في « سلمه » في المنطق بقوله : [من الرجز]

الكـل حكمنـا علـى المجمـوع ككـل ذاك ليـس ذا وقـوع

وحيثمـا لكـل فـرد حكمـا فـإنـه كليـة قـد علمـا

**والصحابي** : من اجتمع به صلى الله عليه وسلم اجتماعاً متعارفاً ، مؤمناً به وإن لم يره ، ومات علىٰ ذلك ، وعطف ( صحبه ) على ( الآل ) من عطف الخاص على العام ؛ اهتماماً بشأنه ، والدُّجَىٰ : جمع دُجْية ـ بضم الدال ، وسكون الجيم وبالياء ـ وهي ظلمة الليل ، و( الأسحار ) جمع سحر ، وهو آخر الليل قبيل الفجر .

وفي بعض النسخ بدل هـٰذا البيت : ( و ) علىٰ ( آله الأفاضل ) أي : أرباب الفضائل الحسية والمراتب المعنوية ، وهو جمع الأفضل بمعنىٰ ذي الفضل ، والفضل : ضد النقص ، ( الأخيار ) أي : خيار الأمة وخلاصتهم ، و( ما ) في قوله : ( ما انسلخ الليل ) أي : ما انكشف وانخلع ، وانجلىٰ ظلمة الليل ( من ) ضوء ( النهار ) مصدرية ظرفية ؛ أي : صلاة الله وسلامه على النبي وآله المذكورين دائمة مدة دوام انسلاخ ظلمة الليل ، وانكشافه عن ضوء النهار ، وذلك الانسلاخ مستمر مدة دوام الدنيا ، والقصد : تأبيد الصلاة عليهم .

( ثم ) حرف عطف بمعنى ( الواو ) أي : و( علىٰ أصحابه ) صلى الله عليه وسلم ، جمع صحب عند الأخفش ، واسم جمع عند سيبويه ؛ لأن ( فعلاً ) الصحيحَ العين لم يُسمع جمعه علىٰ ( أفعال ) إن قلت علىٰ كلام سيبويه اسم الجمع لا واحد له من لفظه ؛ نحو : قوم ورهط ، وهنا له واحد من لفظه ، وهو صاحب ؛ **فالجواب** : أن هـٰذا باعتبار الغالب ( و ) علىٰ ( عترته ) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أقاربه وعشيرته الأقربين ، وذكره بعد الآل من ذكر الخاص بعد العام ؛ اهتماماً بشأنه ، ( و ) علىٰ ( تابعي مقاله ) وحديثه صلى الله عليه وسلم ، ( وسنته ) أي : هَدْيه وشريعته وطريقته ؛ أي : على التابعين له في ذلك إلىٰ يوم الدين ، وهم جمع تابع ، **والتابعي** :

قد مر الكلام على الحمد والنبي وآله، **والصلاةُ**: من صلَّىٰ إذا دعا بخير، والمراد بها هنا: الاعتناء بشأن المصلَّىٰ عليه، وإرادة الخير له، وقد مر أن إفرادها عن السلام مكروه. . .

---

من اجتمع بالصحابي مؤمناً به صلى الله عليه وسلم ، ومات علىٰ ذلك ، ولا بد فيه من طول الصحبة والاجتماع .

وفي بعض النسخ القديمة زيادة بيت في آخر المنظومة ، وهو قوله : ( أبياتها ) أي : عدة أبيات هـٰذه المنظومة جمع بيت ، وهو ما اشتمل على الضرب والعروض علىٰ أي بحر كان ، وهو مبتدأ ، وقوله : ( ثلاث مئة ) مفعول مقدم لقوله : ( وفت ) وهو خبر المبتدإ ؛ أي : أبيات هـٰذه القصيدة وفت وكملت ثلاث مئة بيت من كامل الرجز ، ( وبعدها ) أي : وبعد الثلاث مئة والظرف متعلق بـ( أتت ) الآتي ( خمس وسبعون ) مبتدأ خبره ( أتت ) أي : وخمس وسبعون بيتاً أتت وجاءت بعد الثلاث مئة ، ومجموع أبياتها ثلاث مئة وخمس وسبعون بيتاً .

وفي بعض النسخ : ( سبع وخمسون أتت ) ، وهـٰذا ما يسره الله تعالىٰ بمنه وكرمه وتوفيقه ، من شرح هـٰذه المنظومة البديعة ، التي انتشرت بركتها بين الناس ، وانتفع بها العلماء والمتعلمون في مشارق الأرض ومغاربها ، وهـٰذا علامة علىٰ إخلاص مؤلفها ، جزاه الله تعالىٰ خير الجزاء ، وصلّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، وقد حصل الفراغ منه في تاريخ ( ٣/٦/ ١٤٢٩هـ ) .

قال الشارح رحمه الله تعالىٰ ونفعنا بعلومه آمين : ( **قد مر** ) في أوائل الكتاب ( **الكلام على الحمد** ) والبحث عنه ، ( و ) قد مر الكلام أيضاً علىٰ معنى ( **النبي** ، و ) معنىٰ ( **آله** ) فراجعه إن شئت ، ( و ) أما ( **الصلاة** ) . . فمأخوذ ( **من** ) مصدر ( **صلّىٰ إذا دعا بخير** ) ورحمة لغيره ، ( **والمراد بها** ) أي : بالصلاة ( **هنا** ) أي : في مقام الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : ( **الاعتناء** ) والاهتمام ( **بشأن المصلَّىٰ عليه** ) صلى الله عليه وسلم ومن معه ، ( **وإرادة الخير** ) والمنزلة ( **له** ) أي : للمصلّىٰ عليه ، لا انتفاعه وحاجته إلىٰ صلاة من يصلي عليه ، بل المنتفع بالصلاة عليه المصلِّي نفسه ، ( **وقد مر** ) في أول الكتاب ( **أن إفرادها** ) أي : إفراد الصلاة ( **عن السلام مكروه** ) بشروط ثلاثة كما مر .

و( الهاشمي ) نسبة إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، و( محمد ) علم علىٰ نبينا ، وهو منقول من اسم مفعول حمد ، كمفضل من فضل ، موضوع لمن كثرت خصاله الحميدة ، و( صحبه ) اسم جمع لصاحب عند سيبويه ، وجمع له عند الأخفش . **والصحابي** : من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ومات علىٰ ذلك ، وعطف الصحب على الآل ؛ لتشمل الصلاة باقيهم ، **والدُّجَىٰ** : جمع دُجْية بالياء ، وهي ظلمة الليل . وليكن هـٰذا آخر ما تيسر جمعه ، فلله الحمد سبحانه ، . . . . . . . . . . . . .

---

( و«**الهاشمي**» : **نسبة إلىٰ جده هاشم بن عبد مناف ، و«محمد»** ) اسم ( **علم علىٰ نبينا** ) صلى الله عليه وسلم ، ( **وهو منقول من اسم مفعول حمد** ) المضعف لا مرتجل ( **كمفضل** ) اسم مفعول ( **من فضل** ) المضعف المبني للمجهول ، وقوله : ( **موضوع** ) خبر ثان لـ( هو ) ( **لمن كثرت خصاله** ) وأخلاقه ( **الحميدة** ) أي : الحسنة ، وقوله : ( و«**صحبه**» : **اسم جمع لصاحب عند سيبويه ، وجمع له** ) أي : لصاحب ( **عند الأخفش** ) .

( **والصحابي** ) في الأصل من طالت ملازمته وصحبته لك ، ولكن المراد به بمعنى الصحابي ، والصحابي : ( **من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم** ) ولو لحظة ، وإن لم يره ، ولم يروِ عنه اجتماعاً متعارفاً ، ( **ومات علىٰ ذلك** ) أي : علىٰ إيمانه بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وقوله : ( **ومات علىٰ ذلك** ) بيان لثمرة الصحبة ، وإلا . . فتحققها لا يتوقف علىٰ ذلك ، ( **وعطف الصحب على الآل ؛ لتشمل الصلاة باقيهم** ) أي : باقي الصحابة ممن ليس منهم بآله صلى الله عليه وسلم ؛ كبلال وسلمان وابن سلام وغيرهم ، ( **والدُّجىٰ : جمع دُجْية** ) بضم الدال ، وسكون الجيم ، و( **بالياء** ) نظير دمىٰ ودمية ، ( **وهي ظلمة الليل** ) .

قوله : ( **وليكن هـٰذا** ) أي : قولنا : وهي ظلمة الليل ( **آخر ما تيسر** ) لي ( **جمعه** ) علىٰ « ملحة الإعراب » جملة خبرية معنىٰ إنشائية لفظاً ؛ لدخول ( لام ) الأمر عليه ، **والمعنىٰ** : وكان هـٰذا ؛ أي : قولي : وهي ظلمة الليل آخر ما تيسَّر جَمْعُه لي علىٰ « ملحة الإعراب » اهـ « فوائد » ، ( **فلله الحمد** ) علىٰ إتمامه لي جميع ما قصدته علىٰ هـٰذه المنظومة ، وقوله : ( **سبحانه** ) اسم مصدر بمعنى التسبيح ، ملازم للنصب على

لا أحصي ثناءً عليه هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه ، وحسبي الله ونعم الوكيل ، نعم المولىٰ ونعم النصير ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

---

المصدرية ، وملازم للإضافة قاله الشارح في ( باب الإضافة ) **والمعنىٰ** : فأحمده تعالىٰ ، وأصفه بكل الكمالات وأنزهه ، تنزيهاً من كل النقائص في ذاته وصفاته وأفعاله .

( **لا أحصي** ) ولا أضبط ( **ثناءً عليه** ) تعالىٰ ، ويحتمل أن يكون في الكلام حذف وتقديم وتأخير ، والتقدير : وأثني عليه ثناء كثيراً جداً ؛ بحيث لا أقدر أن أحصيه وأضبطه لكثرته ( **هو** ) سبحانه كائن ( **كما أثنىٰ علىٰ نفسه** ) أي : هو موصوف بما أثنىٰ به علىٰ نفسه في محكم تنزيله ، وفي سابق علمه ؛ كقوله في كتابه : ﴿ **نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ** ﴾ ، وقوله : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ ، ( و ) أقول : ( **حسبي الله** ) في دفع مضاري ، ( **ونعم الوكيل** ) في جلب منافعي ، وأقول : ( **نعم المولىٰ** ) لمن تولاه في أموره ، ( **ونعم النصير** ) لمن انتصر به علىٰ أعدائه ، ( **ولا حول** ) لي ؛ أي : لا حيلة لي تحفظني من المعاصي ، ( **ولا قوة** ) لي أتقوىٰ بها علىٰ طاعته ، ( **إلا** ) إذا كانا حاصلين لي ( **بـ** ) معونة ( **الله** ) تعالى ( **العلي** ) عن كل النقائص ، ( **العظيم** ) أي : المتصف بكل الكمالات .

وصلى الله تعالىٰ وسلم وبارك علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، صلاةً وسلاماً متلازمين إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين .

❊ ❊ ❊

وقع الفراغ من هـٰذه « الحاشية » الظريفة في شهر الجمادى الأخيرة في اليوم الثالث منها ، وقت الظهيرة في تأريخ ( ١٤٢٩/٦/٣ ) من الهجرية النبوية ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، وفي اليوم السابع من الشهر السادس يونية ( ٢٠٠٨/٦/٧ ) من تاريخ الميلادية ، فالحمد لله علىٰ ما أولىٰ ، فنعم المولىٰ وما أولىٰ .

❊ ❊ ❊

## مسك الختام

## فائدة

### [في تاريخ تأليف « كشف النقاب »]

قال في « شرح الحدود » : لم أجد في كتب التراجم ولا في نسخ مخطوطة لـ« كشف النقاب » تحديداً لتاريخ تأليفه ، ولكني أتوقع أنه قد ألف بعد كتاب « الفواكه الجنية علىٰ متممة الآجرومية » ، ومما يؤيد توقعي أن الفاكهي يحيل في كتبه المتأخرة علىٰ كتبه المتقدمة ؛ ففي « شرح الحدود النحوية » أحال علىٰ « مجيب الندا » ، وفي « الفواكه الجنية » أحال علىٰ « مجيب الندا » وعلى « الحدود » و« شرحها » ، ومع ذلك لم أجده في كتاب من كتبه أحال علىٰ كتاب « كشف النقاب » ، وذلك مما يقوي الظن بأنه ألفه بعدها ، كما أنه لم يحل في كتابه « كشف النقاب » علىٰ كتبه السابقة إلا في موضع واحد ، أحال به علىٰ « مجيب الندا » ، وعلىٰ كل حال هـٰذا الدليل ليس قوياً ، بل يمكن . اهـ

واستشهد الفاكهي في كتابه « كشف النقاب » بست وثلاثين ومئتي آية ( ٢٣٦ ) واستشهد في كتابه « الفواكه الجنية على المتممة الآجرومية » بثلاثة وعشرين ومئة شاهد من الشعر ( ١٢٣ ) ، وقد طبع « كشف النقاب » أول مرة في المطبعة الميمنية سنة ( ١٣٢٧هـ ) ، وطبع مرة أخرىٰ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ( ١٣٥١هـ ) اهـ من « شرح الحدود » لولد الشارح جمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي .

❊ ❊ ❊

وهـٰذا آخر ما بشرني الله بانتهائه بعد ما وفقني بابتدائه ، والحمد لله علىٰ ما هدانا ، والشكر له علىٰ ما حبانا ، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا ، وأسأله أن يديم نفعه بين عباده بمنه وكرمه وجوده .

اللهم ربنا يا ربنا ؛ تقبل منا إنك أنت السميع العليم ، وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، وجد علينا إنك أنت الجواد الكريم ، وصلى الله وسلم علىٰ سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، والحمد لله رب العالمين ، آمين آمين ألف ألفي آمين

قال بعض الحكماء :

ازرع جميلاً ولو في غير موضعه　　فلا يضيع جميل أينما وضعا
إن الجميل ولو طال الزمان به　　فليس يحصده إلا الذي زرعا

وما أحسن قول الشافعي رحمه الله تعالىٰ :

إذا سَبَّني نَذْلٌ تزايدتُ رِفعةً　　وما العيب إلا أن أكونَ مسابِبَه
ولو لم تكن نفسي عليَّ عزيزةً　　لمكَّنْتُها من كُلِّ نَذْلٍ تُحارِبه
ولو أَنني أسعىٰ لنفعي وَجَدتَّني　　كثيرَ التَّواني للذي أنا طالبه
ولكنني أسعىٰ لأنْفَع صاحبي　　وعارٌ على الشَّبعان إِنْ جَاعَ صاحِبه

تمت الحاشية وبالخير عمت وباللب اتزرت

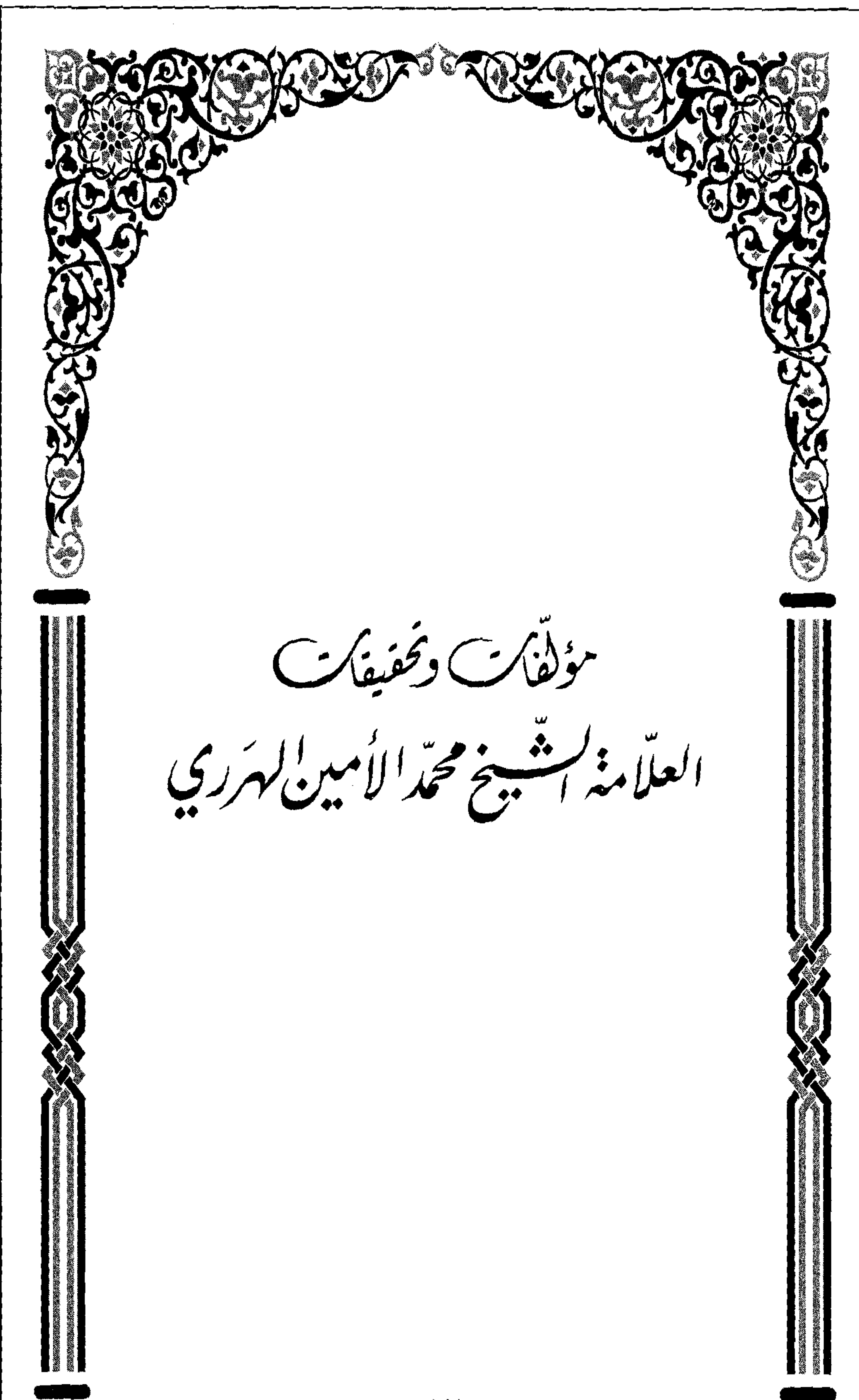
* * *

وقد تم تصحيح هٰذه النسخة بيد مؤلفه في الساعة الثانية على الحساب الزوالي ، في الليلة التاسعة من الشهر الثامن من شهور سنة ألف وأربع مئة وتسع وعشرين من الهجرة النبوية .

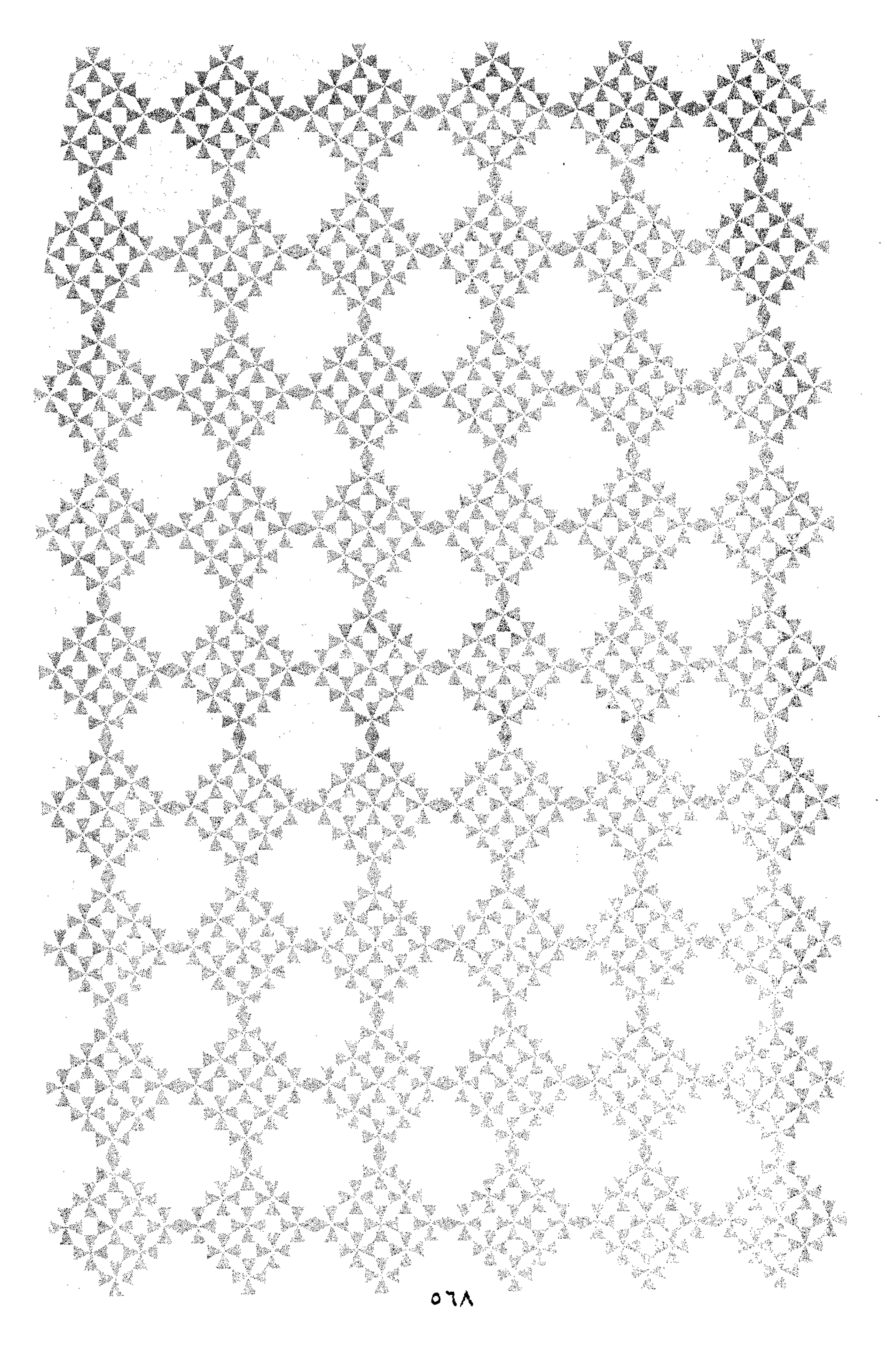
علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، في تاريخ ( ٩/ ٨/ ١٤٢٩هـ ) .

* * *

# مُحتوى الكِتاب



# مؤلّفات وتحقيقات
# العلّامة الشّيخ محمّد الأمين الهرري






# الأسانيد الرباعية

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين






# الباكورة الجنية

## من قطاف متن البيقونية


جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأُرَمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين







# جواهر التعليمات

## في حل وفك معاني ومباني

# التقريظات

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

دار المنهاج

دار طوق النجاة

# تحنيك الأطفال

## على لامية الأفعال

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي

العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين






# هدية الأذكياء

## على طيبة الأسماء

## في توحيد الأسماء والصفات والاستغاثة والدعاء

جمع وتأليف

محمد الأمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن الأرمي
العلوي الأثيوبي الهرري الكري البويطي

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الخيرية

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين






# رَفعُ الحِجابِ عن مُخيّماتِ معاني

# كشفِ النقابِ

## عن مُخدّراتِ مُلحةِ الإعرابِ


للعلّامة النحويّ البليغ الفقيه

جمالِ الدين عبدِ الله بن أحمدَ بن عليٍّ الفاكِهيّ

رحمه الله تعالى

( ٨٩٩ - ٩٧٢ هـ )

جمعُ وتأليف

محمّدٍ الأمين بن عبدِ اللهِ بن يوسفَ بن حسن الأُرميّ

العَلَويّ الأثيوبيّ الهرريّ الكرّي البُويطيّ

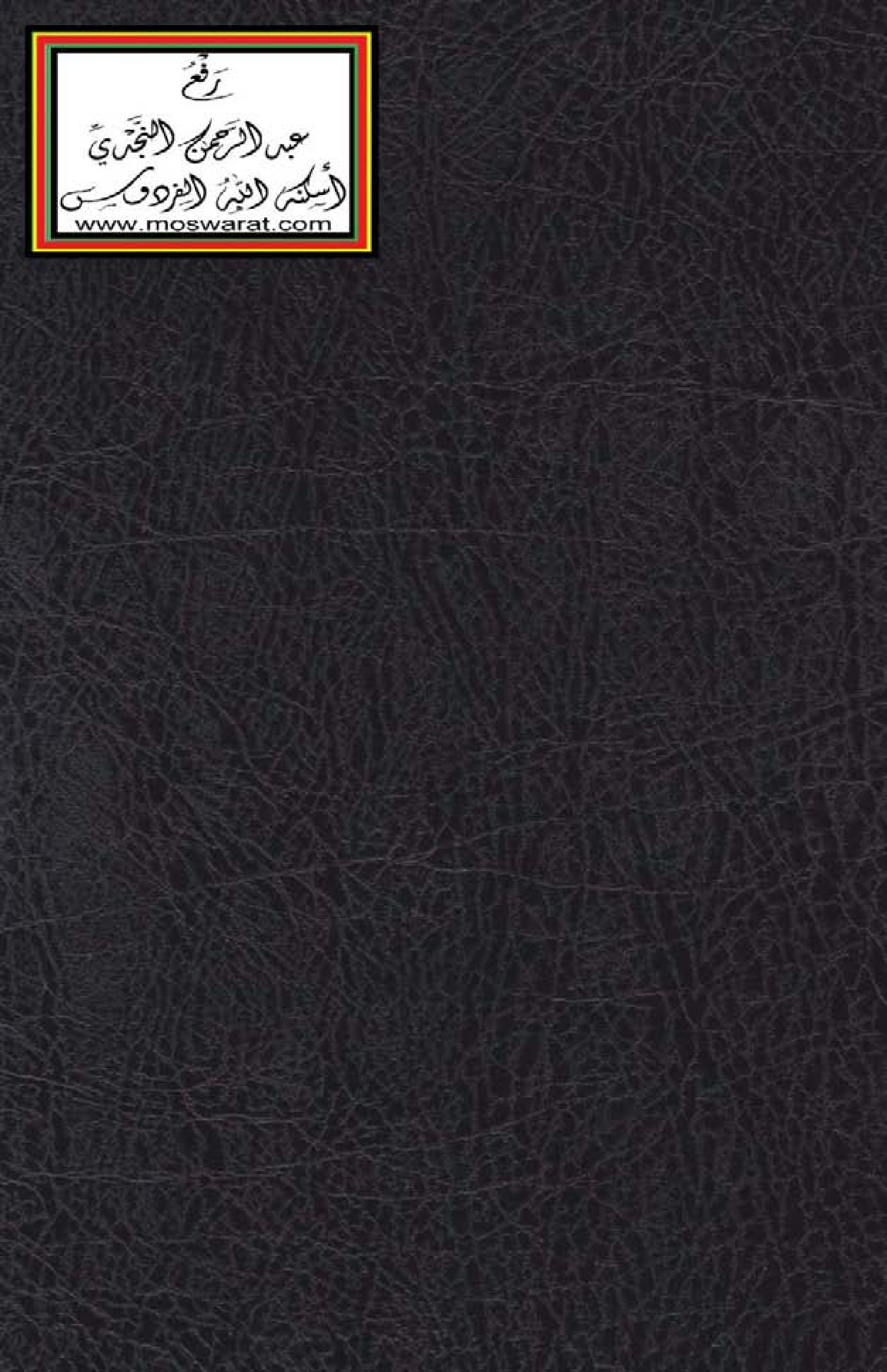
نزيل مكّة المكرّمة والمجاور بها والمدرّس في دار الحديث الخيريّة

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين أجمعين



دار المنهاج          دار طوق النجاة




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com